

لِجَنَّةِ الْبَارِئِ
فَتْحُ الْبَارِئِ

بِشَرْحِ صَبِيحِ الْإِيمَانِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
الْبَخَّارِيِّ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ قَاضِي الْقَضَاةِ الْخَافِظِ
أَبِي الْفَضْلِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ
مُحَمَّدَ بْنِ حَجَرِ الْمَسْقَلَانِيِّ الشَّافِعِيِّ
نَزِيلِ الْقَاهِرَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ

الزَّامِعُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ
بِمَكَّةَ الْمُطَاعِ الْأَرْبَعِ مِائَتِ
سَنَةِ هِجْرِيَّةٍ

الطَّبَعَتْهُ الْمَكْتَبَةُ الْمَدِينِيَّةُ لِصَالِحِيهَا عَمَلًا رَجُلًا

بِمَكَّةَ الْمُطَاعِ الْأَرْبَعِ مِائَتِ

الطَّبَعَةُ السَّانِيَّةُ

وَأَر

لِأَحْيَاءِ الدُّرَرِ وَالرُّبَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا

وَقَوْلُهُ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْثُوتًا وَقَتُهُ عَلَيْهِمْ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَةَ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الرَّزَّازِ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فَأَخْبَرَهُ

(باب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كَذَا لِمُسْتَمَلٍ وَبَعْدَهُ الْبِسْمَلَةُ وَلِرَفِيقِهِ الْبِسْمَلَةُ مُقَدِّمَةٌ وَبَعْدَهَا بَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا وَكَذَا فِي نَسْخَةِ الصَّفَايِ وَكَذَا لِكَرِيمَةٍ لَكِنْ بِلَا بِسْمَلَةٍ وَكَذَا لِلْأَصِيلِ لَكِنْ بِلَا بَابٍ وَالْمَوَاقِيتُ جَمْعُ مِيقَاتٍ وَهُوَ مِفْعَالٌ مِنَ الْوَقْتِ وَهُوَ الْقَدَرُ الْمَحْدُودُ لِلْفِعْلِ مِنَ الزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ (قَوْلُهُ كِتَابًا مَوْثُوتًا مَوْثُوتًا وَقَتُهُ عَلَيْهِمْ) كَذَا وَقَعَ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ وَسَقَطَ فِي بَعْضِهَا لَفْظُ مَوْثُوتًا فَاسْتَشْكَلَ ابْنُ التَّيْنِ تَشْدِيدَ الْقَافِ مِنْ وَقَتِهِ وَقَالَ الْمَعْرُوفُ فِي اللُّغَةِ التَّخْفِيفُ أَهْ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَصْنُفَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ مَوْثُوتًا بَيَانُ أَنَّ قَوْلَهُ مَوْثُوتًا مِنَ التَّوْقِيتِ فَقَدْ جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ مَوْثُوتًا قَالَ مَوْثُوتًا عَنْ غَيْرِهِ عُدُودًا وَقَالَ صَاحِبُ الْمُنْتَهَى كُلُّ شَيْءٍ جُمِلَ لَهُ حِينَ وَغَايَةِ فَهُوَ مَوْثُوتٌ يُقَالُ وَقَتُهُ يَوْمٌ كَذَا أَيْ أَجَلُهُ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَةَ) هُوَ الْقَعْنِيُّ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَوَّلُ شَيْءٍ فِي الْمَوْثُوتِ وَرَجَّاهُ كُلُّهُمْ مَدِينُونَ (قَوْلُهُ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا) وَلِلْمَصْنُفِ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْلِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بَيَانُ الصَّلَاةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَفْظُهُ أَخَّرَ الْعَصْرَ شَيْئًا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ظَاهِرُ سِيَاقِهِ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ يَوْمًا مَالًا أَنْ ذَلِكَ كَانَ مَادَّةً لَهُ وَإِنْ كَانَ أَهْلُ بَيْتِهِ مَعْرُوفِينَ بِذَلِكَ أَهْ وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ قَرِيبًا بِأَبِ تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا وَكَذَلِكَ نَسْخَةُ الصَّفَايِ وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّازِ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ ابْنِ شِهَابٍ أَخَّرَ الصَّلَاةَ مَرَّةً بَعْنِي الْعَصْرَ وَالطُّغْرَانِي مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَتْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ فِي زَمَانِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَكَانَ ذَلِكَ زَمَانًا يُؤَخَّرُونَ فِيهِ الصَّلَاةَ بَعْنِي بَنِي أُمَيَّةَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْمُسَرَادُ أَنَّهُ

أخرها حتى خرج الوقت المستحب لانه أخرها حتى غربت الشمس اهـ و يؤيده سياق رواية الليث المتقدمة وأما ما رواه الطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أسامة بن زيد الليثي عن ابن شهاب في هذا الحديث قال دعا المؤذن للصلاة العصر فأمي عمر بن عبد العزيز قبل أن يصلها فحمل علي أنه قارب المساء لأنه دخل فيه وقد رجح ابن عبد العزيز عن ذلك فروى الأوزاعي عن عاصم بن رجا بن حيوة عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز يعني في خلافته كان يصلي الظهر في الساعة الثامنة والعصر في الساعة العاشرة حين تدخل (قوله ان المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوما) بين عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عن ابن شهاب ان الصلاة المذكورة العصر أيضا ولفظه أمي المغيرة بن شعبة صلاة العصر (قوله وهو بالعراق) في الموطأ رواية القعني وغيره عن مالك وهو بالكوفة وكذا أخرجه الاسماعيلي عن أبي خليفة عن القعني والكوفة من جملة العراق فالتصير بها أخص من التصير بالعراق وكان المغيرة اذذاك أمرا عليها من قبل معاوية بن أبي سفيان (قوله أبو مسعود) أي عتبة بن عمرو البصري (قوله ما هذا) أي التأخير (قوله أليس) كذا الرواية وهو استعمال صحيح لكن الأكثر في الاستعمال في مخاطبة الحاضر ألسنت وفي مخاطبة الغائب أليس (قوله قد علمت) قال عياض يدل ظاهره على علم المغيرة بذلك ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل الظن من أبي مسعود لعلمه بصحبة المغيرة (قلت) و يؤيد الاول رواية شعيب عن ابن شهاب عند المصنف في غزوة بدر بلفظ فقال لقد علمت بغیر اداة استفهام ونحوه لعبد الرزاق عن معمر وابن جريج جميعا (قوله أن جبريل نزل) بين ابن اسحق في المغازي ان ذلك كان صحيحة الليلة التي فرضت فيها الصلاة وهي ليلة الاسراء قال ابن اسحق حدثني عتبة بن مسلم عن نافع بن جبريل وقال عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال نافع بن جبريل وغيره لما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم من الليلة التي أسرى به لم يرعه الا جبريل نزل حين زاغت الشمس ولذلك سميت الاولاي أي صلاة الظهر فأمر فصيح بأصحابه الصلاة جامعة فاتجمعوا فاصلي به جبريل وصلي النبي صلى الله عليه وسلم بالناس فذكر الحديث وفيه رد على من زعم أن بيان الارقات انما وقع بعد الهجرة والحق ان ذلك وقع قبلها ببيان جبريل وبعدها ببيان النبي صلى الله عليه وسلم (قوله نزل فصلي فصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال عياض ظاهره ان صلته كانت بعد فراغ صلاة جبريل لكن المنصوص في غيره ان جبريل أم النبي صلى الله عليه وسلم فيحمل قوله صلى فصلي على ان جبريل كان كلما فعل جزءا من الصلاة تابعه النبي صلى الله عليه وسلم بفعله اهـ وبهذا جزم النووي وقال غيره الفاء بمعنى الواو واعترض بأنه يلزم ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يقدم في بعض الأركان على جبريل على ما يقتضيه مطلق الجمع وأوجب مراعاة الحنية وهي التبيين فكان لاجل ذلك يتراخي عنه وقيل الفاء للسببية كقوله تعالى فوكره موسى فقتل عليه وفي رواية الليث عند المصنف وغيره نزل جبريل فأمي فصليت معه وفي رواية عبد الرزاق عن معمر نزل فصلي فصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي الناس معه وهذا يؤيد رواية نافع بن جبريل المتقدمة وانما دعاهم الي الصلاة بقوله الصلاة جامعة لان الاذان لم يكن شرع حينئذوا استدلل بهذا الحديث على جواز الاتمام بمن تأم بغیره وبجواب عنه بما يجاب به عن قصة أبي بكر في صلته خلف النبي صلى الله عليه وسلم وصلاة الناس خلفه فانه محمول على انه كان مبلفا فقط كإسباني تقرر به في ابواب الامامة واستدل به أيضا على جواز صلاة المفترض خلف المتنفل من جهة ان الملائكة ليسوا مكلفين بمثل ما كلف به الانس قاله ابن العربي وغيره وأجاب عياض بإحسان أن لا تكون تلك الصلاة كانت واجبة على النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ وتعبه بما تقدم

بِهَذَا أَمَرْتُ. قَالَ عُمَرُ: لِمَ رَوَى عَنْكَ مَا تَحَدَّثُ أَوْ لِمَ جَبَرَيْلُ هُوَ أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقْتُ الصَّلَاةِ.

من أنها كانت صحيحة ليلة فرض الصلاة وأجاب باحتمال أن الوجوب عليه كان معلقا بالبيان فلم يحقق الوجوب إلا بعد تلك الصلاة قال وأيضاً لاسم أن جبريل كان متغلباً كانت تلك الصلاة واجبة عليه لأنه مكلف بتبليغها فهي صلاة مفترضة خلف مفترضة اه وقال ابن المنبر قد يتعلق به من يجوز صلاة مفترضة بفرض خلف مفترضة بفرض آخر كذا قال وهو مسلم في صورة المؤداة مثلاً خلف المقضية لافي صورة الظهر خلف العصر مثلاً (قوله بهذا أمرت) يفتح المثناة على المشهور والمعنى هذا الذي أمرت به أن تصلية كل يوم وليلة وروى بالضم أي هذا الذي أمرت بتبليغك (قوله اعلم) بصيغة الأمر (قوله أو أن جبريل) يفتح الهمزة وهي للاستفهام والواو هي العاطفة والمطف على شيء مقدر وبكر مرزبان وجزالصح (قوله وقوت الصلاة) كذا المستعمل بصيغة الجمع والباقي وقت الصلاة بالافراد وهو للجنس (قوله كذلك كان بشير) هو يفتح الواحدة بعدها محجمة بوزن فعيل وهو تابعي جليل ذكر في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ ورواه قال ابن عبد البر هذا السياق منقطع عند جماعة من العلماء لأن ابن شهاب لم يقل حضرت مراجعة عروة لعمر وعروة لم يقل حدثني بشير لكن الاعتبار عند الجمهور بثبوت اللقاء والمجاسة لا بالصيغ اه وقال السكراني اعلم أن الحديث بهذا الطريق ليس متصل الاستناد إذ لم يقل أبو مسعود شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) هذا لا يسمى منقطعاً اصطلاحاً وانما هو مرسل صحابي لأنه لم يدرك القصة فاحتمل أن يكون سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم أو بلغه عنه بتبليغ من شاهده أو سمعه كصحابي آخر على أن رواية الليث عند المصنف تزيل الاشكال كله ولقطه فقال عروة سمعت بشير بن أبي مسعود يقول سمعت أبي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكر الحديث وكذا سياق ابن شهاب وليس فيه التصريح بما عله من عروة وابن شهاب قد جرب عليه التدليس لكن وقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب قال كنا مع عمر بن عبد العزيز فذكره وفي رواية شبيب عن الزهري سمعت عروة يحدث عمر بن عبد العزيز بالحديث قال القرطبي قول عروة أن جبريل نزل ليس فيه حجة واضحة على عمر بن عبد العزيز إذ لم يبين له الاوقات قال وغاية ما يقوّم عليه أنه نهبوذ كره بما كان يعرفه من تفاصيل الاوقات قال وفيه بعد الانكار عمر على عروة حيث قال له اعلم ما تحدثت يا عروة قال وظاهر هذا الانكار أنه لم يكن عنده علم من امامة جبريل (قلت) لا يلزم من كونه لم يكن عنده علم منها ان لا يكون عنده علم بتفاصيل الاوقات المذكورة من جهة العمل المستمر لكن لم يكن يعرف ان أصله جبريل بالفعل فلماذا استبقت فيه وكأنه كان يرى ان لامفاضلة بين اجزاء الوقت الواحد وكذا يحمل عمل المفردة وغيره من الصحابة ولم أقف في شيء من الروايات على جواب المصنف لابن مسعود وللظاهر أنه يرجع اليه والله أعلم واما زاده عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري في هذه القصة قال في نزل عمر يعلم الصلاة بعلمه حتى فارق الدنيا ورواه أبو الشيخ في كتاب المواقيت له من طريق الوليد عن الاوزاعي عن الزهري قال لما زال عمر بن عبد العزيز يجمع مواقيت الصلاة حتى مات ومن طريق اسمعيل بن حكيم عن عمر بن عبد العزيز جمل ساعات يقضين مع غروب الشمس زاد من طريق ابن اسحق عن الزهري فلما أخرها حتى مات فذكره بدل على ان عمر لم يكن يخطأ في الاوقات كثيراً احتياطاً لا بعد ان حدثته عروة بالحديث المذكور (في تنبيه) ورد في هذه القصة من وجه آخر عن الزهري بيان أبي مسعود للاوقات وفي ذلك ما يرفع الاشكال وبوضح توجيه احتجاج عروة بفروي أبو داود وغيره وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق ابن وهب والطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب كلاهما عن اسامة بن زيد عن الزهري هذا الحديث باسناده وزاد في آخره قال أبو مسعود فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر حين نزل الشمس فذكر الحديث وذكر أبو داود ان اسامة بن زيد تنفرد بتفسير الاوقات فيه وان اصحاب الزهري لم يذكر ذلك قال وكذا رواه هشام بن عروة وحبيب بن أبي مرزوق عن عروة لم يذكر تفسيراً اه ورواية هشام أخرجه سعيد بن منصور في سننه ورواية حبيب أخرجه الحرث بن أبي اسامة في مسنده وقد وجدت ما يعضد

قَالَ عُرْوَةُ كَذَلِكَ كَانَ بَشِيرُ ابْنِ أَبِي مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ عُرْوَةُ وَقَدْ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّيُ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ بِأَبِي مُنِيْبٍ إِلَيْهِ
 وَأَقِيْمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ **حَدَّثَنَا** ثَقِيْبَةُ ابْنُ سَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ هُوَ
 بْنُ عَبْدِ عَنِ ابْنِ جَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَدِمَ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا إِنَّا مِنْ هَذَا
 الْحَيِّ مِنْ رَيْعَةٍ وَلَسْنَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ فَمَرُّنَا بِبَيْتِهِ نَأْخُذُهُ عَنْكَ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ وَرَاءِنَا قَالَ
 أَمْرُكُمْ بِأَرْبَعٍ وَأَنْتُمْ كُمْ عَنْ أَرْبَعٍ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ثُمَّ قَسَرَهَا لَهُمْ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 وَأَقَامَ الصَّلَاةَ . وَإِنَّمَا الزَّكَاةُ . وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَى خُمْسَ مَا غَنَيْتُمْ وَأَنْهَى عَنِ الذُّبَابِ وَالْخَنَمِ وَالْمَقْبَرِ وَالنَّقِيرِ

رواية أسامة وزيد عليها ان البيان من فعل جبريل وذلك فيأرواه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز والبيهقي
 في السنن الكبرى من طريق يحيى بن سعيد الانصارى عن أبي بكر بن حزم انه بلغه عن أبي مسعود فذكره
 منقطعا لكن رواه الطبراني من وجه آخر عن أبي بكر عن عروة فرجع الحديث الى عروة ووضع ان له أصلا
 وان في رواية مالك ومن تابعه اختصارا وبذلك جزم ابن عبد البر وليس في رواية مالك ومن تابعه ما يفي الزيادة
 المذكورة فلا توصف والحالة هذه بالشدوذ وفي الحديث من القوائد دخول العلماء على الامراء وانكارهم
 عليهم ما يخالف السنة واستنابت العالم فيما يستغفر به السامع والرجوع عند التنازع الى السنة وفيه فضيلة
 عمر بن عبد العزيز وفيه فضيلة المبادرة بالصلاة في الوقت الفاضل وقبول خير الواحد التبت واستدله به ابن بطال
 وغيره على ان الحجة المتصلة دون المنقطعة لان عروة اجاب عن استفهام عمر لما ان أرسل الحديث بذكر من حدثه به فرجع
 اليه فكان عمر قال له تأمل ما تقول فلعله بلغك عن غيري فكأن عروة قال له بل قد سمعته من قد سمع صاحب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والصاحب قد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به عياض على جواز الاحتجاج بمروسل الثقة
 كصنيع عروة حين احتج على عمر قال وانما راجعه عمر لثبته فيه لانه لم يرضه بمرسلا كذا قال وظاهر السياق
 يشهد لما قال ابن بطال وقال ابن بطال أيضا في هذا الحديث دليل على ضعف الحديث الوارد في ان جبريل أم النبي صلى
 الله عليه وسلم في يومين لوقتتين مختلفين لكل صلاة قال لانه لو كان صحيحا لم ينكر عروة على عمر صلاته في آخر الوقت محتجا
 بصلاة جبريل مع ان جبريل قد صلى في اليوم الثاني في آخر الوقت وقال ما بين هذين وأجيب باحتمال ان تكون
 صلاة عمر كانت خرجت عن وقت الاختيار وهو مضرب ظل الشيء مثليه لانه عن وقت الجواز وهو مغيب الشمس فينتجه انكار
 عروة ولا يلزم منه ضعف الحديث أو يكون عروة أنكر مخالفة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصلاة
 في أول الوقت ورأى ان الصلاة بعد ذلك انما هي لبيان الجواز فلا يلزم منه ضعف الحديث أيضا وقد روى سعيد بن
 منصور من طريق طلق بن حبيب مرسلا قال ان الرجل ليصلي الصلاة وما فاتته وما فاتته من وقتها خيره من أهل وماله
 ورواه أيضا عن ابن عمر من قوله ويؤيد ذلك احتجاج عروة بحديث عائشة في كونه صلى الله عليه وسلم كان يصلي
 العصر والشمس في حجرتها وهي الصلاة التي وقع الانكار بسببها وبذلك نظير مناسبة ذكره لحديث عائشة بعد حديث
 أبي مسعود لان حديث عائشة يشعر بمواظبته على صلاة العصر في أول الوقت وحديث أبي مسعود يشعر بان أصل بيان
 الأوقات كان يعلم جبريل (قوله) قال عروة ولقد حدثني عائشة قال الكرمانى هو ما مقول ابن شهاب أو تخليق
 من البخارى (قلت) الاحتمال الثاني على بعده مغاير الواقع كما سيظهر في باب وقت العصر قريبا فقد ذكره مسندا
 عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة فهو مقوله وليس بتعليق وسند ذكر الكلام على فوائده هناك ان شاء الله تعالى (قوله)
 باب منيبين اليه) كذا عند أبي ذر بنحوين باب وغيره باب قوله تعالى بالاضافة والمنيب التائب من الانابة وهي الرجوع

بابُ الْيَمِينِ عَلَى إِهْلَاءِ الصَّلَاةِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا قَيْسٌ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ . وَالتَّضَعُّ بِكُلِّ سُلَمٍ **بابُ الصَّلَاةِ كُفَّارَةً حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْقٍ قَالَ سَمِعْتُ حَدِيثَهُ قَالَ كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ قُلْتُ أَنَا كَمَا قَالَ قَالَ إِنَّكَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا لَجَرِي . فُلْتُ فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ قَالَ لَيْسَ هَذَا أَرِيدُ وَلَكِنَّ الْفِتْنَةَ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا تَمُوجُ الْبَحْرُ قَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بِأَمْتًا قَالَ أَيْ كَسْرُ أَمْ يَنْفَعُ قَالَ يَكْسَرُ قَالَ إِذَا لَا يَنْفَعُ أَبَدًا قُلْنَا أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ **البَابُ قَالَ نَعَمْ كَمَا أَنَّ دُونَ الْقَدِّ الْقِيلَةَ إِنِّي حَدَّثْتَهُ بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالْأَعْلَى فَبَيْنَا أَنْ نَسْأَلَ حَدِيثَهُ فَأَمَرَنَا مَسْرُوقًا فَسَأَلَهُ قَالَ **البَابُ** عُمَرُ **حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ** قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي عُمَانَ النَّهْدِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ****

وهذه الآية مما استدله من يرى تكفير تارك الصلاة لما يقتضيه مفهومها وأجيب بان المراد أن ترك الصلاة من أفعال المشركين فورد التوبيخ عن التشبه بهم لأن من واقعهم في الترك صار مشركا ومن أعظم ما ورد في القرآن من فضل الصلاة ومناسبتها لحديث وفد عبد القيس أن في الآية اقتران نفى الشرك باقامة الصلاة وفي الحديث اقتران اثبات التوحيد باقامتها وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الإيمان وقوله في هذه الرواية حدثنا عباد وهو ابن عباد كذا لا يذو وسقط الواو لغيره وهو ممن وافق اسمه اسم أبيه واسم جده حبيب بن المهلب بن أبي صفرة وقوله انا هذا الحي هو بالنصب علي الاختصاص والله أعلم (قوله باب البيعة على اقام الصلاة) وفي رواية كريمة اقامة والمراد بالبيعة المباحة على الاسلام وكان النبي صلى الله عليه وسلم أول ما بشرط بعد التوحيد اقامة الصلاة لانها رأس العبادات الدينية ثم اداء الزكاة لانها رأس العبادات المالية ثم يعلم كل قوم ما حاجتهم اليه أمس فباج جريرا علي النصيحة لانه كان سيد قومه فارشده الى تعليمهم بأمره بالنصيحة لهم وباج وفد عبد القيس علي اداء الخمس لكونهم كانوا أهل محاربة مع من يلهم من كفار مضر وقد تقدم الكلام على حديث جرير أيضا مستوفى في آخر كتاب الإيمان ويحيى في الاسناد أيضا هو القطان واسماعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم (قوله باب الصلاة كفارة) كذا للاكثر وللمستمل باب تكفير الصلاة (قوله حدثنا يحيى) هو القطان وشقيق هو ابن سلمة أبو وائل (قوله سمعت حديثه) للمستمل حديثي حديثه (قوله في الفتنة) فيه دليل على جواز إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص إذ تبين انه لم يسأل الا عن فتنة خصوصية ومعنى الفتنة في الاصل الاختيار والامتحان ثم استعملت في كل أمر يكشفه الامتحان عن سوء وتطلق على الكفر والغلط والتأويل البعيد وعلى النصيحة والبلية والعذاب والقتال والتحول من الحسن الى القبيح والميل الى الشيء والاعجاب به وتكون في الخير والشر كقوله تعالى ونبلوكم بالشر والخير فتنة (قوله أنا كما قاله) أي أنا أنأخذ مقالته والكاف زائدة للتأكيد أو هي بمعنى على ومحتمل ان يراد بها التثنية أي أقول مثل مقالته (قوله عليه) أي علي النبي صلى الله عليه وسلم (أو عليها) أي على المقالة والثالث من أحد رواته (قوله الامر والنهي) أي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما صرح به في الزكاة (قوله قلنا) هو مقول شقيق وقوله اني حدثته هو مقول حديثه والا غلط جمع غلوطة وقوله فبيننا أي خفنا وهو مقول شقيق

أَنْ رَجُلًا أَصَابَ مِنْ أَمْرٍ أَوْ قُبِلَهُ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ أَقْبَمَ الصَّلَاةَ طَرَفَ النَّهَارِ وَزَلْنَا مِنَ
 الدَّلِيلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ فَقَالَ الرَّجُلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْ هَذَا قَالَ لَجِيمِعُ أُمِّي كُلِّمُ **بَابُ**
 فَضْلِ الصَّلَاةِ لَوْفَتِهَا حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ الْغَزَارِ أَخْبَرَنِي
 قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ يَقُولُ حَدَّثَنَا صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ
 أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ قَالَ الصَّلَاةُ عَلَى وَفَتِهَا قَالَ

أيضا وقوله الباب عمر لا يغابر قوله قبل ذلك ان بينه وبين الفتنة بالان المراد بقوله بينك وبينها أي بين زمانك وبين
 زمان الفتنة وجود حياتك وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في علامات النبوة ان شاء الله تعالى (قوله ان رجلا)
 هو أبو اليسر بفتح التحتانية المهملة الانصارى رواه الترمذى وقيل غيره ولم أقف على اسم المرأة المذكورة ولكن جاء
 في بعض الاحاديث انها من الانصار (قوله لجميع أمي كلهم) فيه مبالغة في التأكيد وسقط كلهم من رواية المتشمل
 وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في آخر تفسير سورة هود ان شاء الله تعالى واحصح المرجحة بظاھر وظاهر
 الذي قبله على ان أفعال الخير مكفرة للكبائر والصغائر وحمله جمهور أهل السنة على الصغائر عملا بحمل المطلق على
 المقيد كما سيأتي بسطه هناك ان شاء الله تعالى (قوله باب فضل الصلاة لوقتها) كذا ترجم وأورده بلفظ علي وقتها وهي
 رواية شعبة وأكثر الرواة نعم أخرجه في التوحيد من وجه آخر بلفظ الترجمة وكذا أخرجه مسلم باللفظين (قوله قال
 الوليد بن الغزار أخبرني) هو على التقديم والتأخير (قوله حدثنا صاحب هذه الدار) كذا رواه شعبة مبهما ورواه
 مالك بن مغول عند المصنف في الجهاد وأبو اسحق الشيباني في التوحيد عن الوليد فصرحا باسم عبدالله وكذا رواه
 النسائي من طريق أبي معاوية الضحى عن أبي عمر والشيباني وأحمد من طريق ٢ أبي عبيدة بن عبيدة بن عبدالله بن
 مسعود عن أبيه (قوله وأشار بيده) فيه الاكتفاء بالإشارة للمفهمة عن الصريح وعبدالله هو ابن مسعود (قوله أي العمل
 أحب الي الله) في رواية مالك بن مغول أي العمل أفضل وكذا لاكثر الرواة فان كان هذا اللفظ هو المسئل به فلفظ حديث
 الباب ملزم عنه ومحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الاجوبة بأنه أفضل الاعمال ان الجواب
 اختلاف لاختلاف احوال السائلين بان أعلم كل قوم بما يحتاجون اليه أو بما لهم فيه رغبة أو بما هو لائق بهم
 أو كان الاختلاف باختلاف الاوقات بان يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره فقد كان الجهاد في ابتداء
 الاسلام أفضل الاعمال لانه الوسيلة الى القيام بها والتمكن من اداها وقد تضافرت النصوص على ان الصلاة
 أفضل من الصدقة ومع ذلك ففي وقت مواساة المضطر تكون الصدقة أفضل أو ان أفضل ليست على بابها بل المراد
 بها الفضل المطلق أو المراد من أفضل الاعمال غنذفت من وهي مرادة وقال ابن دقيق العيد الاعمال في هذا الحديث
 محمولة على البدنية وأراد بذلك الاحتراز عن الايمان لانه من أعمال القلوب فلا تعارض حينئذ بينه وبين حديث
 أن هرة أفضل الاعمال ايمان بالله الحديث وقال غيره المراد بالجهاد هنا ما ليس بفرض عن لانه يتوقف على
 اذن والدين فيكون برهما مقدما عليه (قوله الصلاة على وقتها) قال ابن بطال فيه ان الدار الى الصلاة في أول
 أوقاتها أفضل من التراخي فيها لانه انما شرط فيها أن تكون أحب الاعمال اذا أقيمت لوقتها المستحب (قلت) وفي
 أخذ ذلك من اللفظ المذكور نظر قال ابن دقيق العيد ليس في هذا اللفظ ما يقتضي أولا ولا آخر وكأن المقصوده
 الاحتراز عما اذا وقعت قضاء وتعقب بان أخرجه عن وقتها محرم ولفظ أحب يقتضي المشاركة في الاستحباب
 فيكون المراد الاحتراز عن ايقاعها آخر الوقت وأجيب بان المشاركة انما هي بالنسبة الى الصلاة وغيرها من الاعمال

ثُمَّ أَيْ قَالَ ثُمَّ الرَّوَالِدِينَ قَالَ ثُمَّ أَيْ قَالَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي بَيْنٌ وَلَوْ أَسْرَدْتَهُ لَزَادَنِي
بَابُ الصَّلَاةِ الْخَمْسُ كَمَا رَأَيْتُنَا لِمُتْرَاهِمِ بْنِ حَمْزَةَ قَالَ حَدَّثَنِي

فَإِنْ وَقَّتِ الصَّلَاةَ فِي وَقْتِهَا كَانَتْ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَعْمَالِ فَوْقَ الْإِحْتِرَازِ بِمَا إِذَا وَقَّتَ خَارِجَ
وَقْتِهَا مِنْ مَذُورٍ كَالنَّاسِ وَالنَّاسِ فَإِنْ أَخْرَجَهَا لَهَا عَنْ وَقْتِهَا وَلَا يُوصَفُ بِالتَّحْرِيمِ لَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ مَعَ كَوْنِهِ
مُحِبًّا لَكِنِ إِيْقَاعُهَا فِي الْوَقْتِ أَحَبُّ (تَنْبِيْهُ) اتَّفَقَ أَصْحَابُ شُعْبَةَ عَلَى اللَّفْظِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَى وَقْتِهَا وَخَالَفَهُمْ
عَلَى بْنِ حَنْصٍ وَهُوَ شَيْخٌ صِدُوقٌ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ فَقَالَ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَالِدَارِقُطِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ
مِنْ طَرِيقِهِ قَالَ الدَّارِقُطِيُّ مَا أَحْسَبُهُ حَفَظَهُ لِأَنَّهُ كَبُرَ وَتَغَيَّرَ حَفَظُهُ (قُلْتُ) وَرَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَعْمَرِيُّ فِي الْيَوْمِ
وَاللَّيْلَةِ عَنْ أَبِي مُوسَى عَمْرِو بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ غُنْدَرٍ عَنْ شُعْبَةَ كَذَلِكَ قَالَ الدَّارِقُطِيُّ تَقَرَّدَ بِهِ الْمَعْمَرِيُّ فَقَدْ رَوَاهُ أَصْحَابُ
أَبِي مُوسَى عَنْهُ لَفْظٌ عَلَى وَقْتِهَا ثُمَّ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ عَنْ الْحَامِلِيِّ عَنْ أَبِي مُوسَى كِرْوَابَةَ الْجَمَاعَةِ وَهَكَذَا رَوَاهُ
أَصْحَابُ غُنْدَرٍ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمَعْمَرِيَّ وَهَمِيهِ لِأَنَّهُ كَانَ يَحْدِثُ مِنْ حَفَظِهِ وَقَدْ أَطْلَقَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ أَنَّ
رَوَايَةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ضَعِيفَةٌ أَمَّا لَكِنِ لَهَا طَرِيقٌ أُخْرَى أَخْرَجَهَا ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ طَرِيقِ
عَمْرِو بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ بْنِ مَعْمُورٍ عَنْ الْوَلِيدِ وَتَقَرَّدَ عَنْ ذَلِكَ وَالْمَعْرُوفُ عَنْ مَالِكٍ بْنِ مَعْمُورٍ كِرْوَابَةَ الْجَمَاعَةِ كَذَا
أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ وَكَانَ مِنْ رَوَاهَا كَذَلِكَ ظَنُّ أَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ وَبِمَكْنٍ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مِنْ لَفْظِهِ عَلَى لَانِهَا
تَحْتَضِي الْأَسْتِعْلَاءَ عَلَى جَمِيعِ الْوَقْتِ فَيَتَعَيَّنُ أَوَّلُهُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُ قَوْلُهُ لَوْ قَتَلَهَا الْإِلَامُ لِلْأَسْتِقْبَالِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى
فَلْيَقُولُوا لَعَدْتُهُنَّ أَيْ مُسْتَقْبَلَاتٍ عَدْتُهُنَّ وَقِيلَ لِلْإِدْيَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ وَقِيلَ بِمَعْنَى فِي
أَيِّ وَقْتِهَا وَقَوْلُهُ عَلَى وَقْتِهَا قِيلَ عَلَى مَعْنَى الْإِلَامِ قَتِيهِ مَا تَقَدَّمَ وَقِيلَ لِأَرَادَةَ الْأَسْتِعْلَاءَ عَلَى الْوَقْتِ وَقَائِدُهُ تَحَقُّقُ دُخُولِ
الْوَقْتِ لِيَقَعَ الْإِدْيَاءُ فِيهِ (قَوْلُهُ ثُمَّ أَيْ) قَبْلُ الصَّوَابِ أَنَّهُ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ فِي الْكَلَامِ وَالسَّائِلُ يَنْتَظِرُ
الْجَوَابَ وَالتَّنَوُّنُ لَا يَوْقِفُ عَلَيْهِ تَنْوِينُهُ وَوَصْلُهُ بِمَا بَعْدَهُ خَطَأٌ فَيَوْقِفُ عَلَيْهِ وَقَعَةً لَطِيفَةً ثُمَّ يُوْنِي بِمَا بَعْدَهُ قَالَهُ
الْفَاكَهَانِيُّ وَحِكْمَةُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ عَنْ ابْنِ الْخُشَابِ الْجَزْمُ بِتَوْنِيهِ لِأَنَّهُ مُعَرَّبٌ غَيْرُ مَضَافٍ وَتَعْقِبُ بَابُهُ مَضَافٌ تَقْدِيرًا
وَالْمَضَافُ إِلَيْهِ مَحْذُوفٌ لَفْظًا وَالتَّقْدِيرُ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ فَيَوْقِفُ عَلَيْهِ بِالْأَنْتُونِ وَقَدْ نَصَّ سَبِيوِيهِ عَلَى أَنَّهَا تُعَرَّبُ
وَلَكِنِهَا تَبْنِي إِذَا أُضِيفَتْ وَاسْتَشْكَلَهُ الزَّجَاجُ (قَوْلُهُ قَالَ بِالْوَالِدِينَ) كَذَا لِأَكْثَرِ وَلِلْمُسْتَمْلِيِّ قَالَ ثُمَّ بِالْوَالِدِينَ
بِزِيَادَةٍ ثُمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى أَنْ أَشْكُرَ لَوَالِدَيْكَ وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ تَقْسِيرِ بْنِ عَيْنَةَ
حَيْثُ قَالَ مِنْ صَلَاتِ الصَّلَاةِ الْخَمْسِ فَقَدْ شَكَرَ اللَّهُ وَمَنْ دَعَا لَوَالِدَيْهِ عَقِبَهَا فَقَدْ شَكَرَ لَهَا (قَوْلُهُ حَدَّثَنِي بَيْنٌ) هُوَ
مَقُولُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِيهِ تَقْرِيرٌ وَتَأْكِيدٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ بَاسْمِ السُّؤَالِ وَمَعَ الْجَوَابِ (قَوْلُهُ وَلَوْ أَسْرَدْتَهُ)
يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ مِنْ هَذَا النَّوْحِ وَهُوَ مَرَاتِبُ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ مِنْ مُطْلَقِ الْمَسَائِلِ الْحَتَّاجِ الْبَاهُوَزَادِ
الْتِمَازِي مِنْ طَرِيقِ الْمَسْعُودِيِّ عَنْ الْوَلِيدِ فَسَكَتَ عَنِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ أَسْرَدْتَهُ لَزَادَنِي فَكَأَنَّهُ
اسْتَشْرَفَ مِنْهُ مَشَقَّةً وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي رَوَايَةِ لِسَمْعٍ فَارْتَكَ أَنْ أَسْرَدْتَهُ الْإِدْيَاءَ عَلَيْهِ أَيْ شَفَقَةً عَلَيْهِ لِلْأَسَامِ وَفِي
الْحَدِيثِ فَضْلُ تَعْظِيمِ الْوَالِدِينَ وَإِنْ أَعْمَالَ الْبَرِّ يُفْضَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَفِيهِ السُّؤَالُ عَنْ مَسَائِلَ شَتَّى فِي وَقْتِ
وَاحِدٍ وَالرَّفْقُ بِالْعَالَمِ وَالتَّوَقُّفُ عَنِ الْإِكْتِسَارِ عَلَيْهِ خَشْيَةُ مَلَالِهِ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ مِنْ تَعْظِيمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالشَّفَقَةُ عَلَيْهِ وَمَا كَانَ هُوَ عَلَيْهِ مِنْ أَرْشَادِ الْمُسْتَرْشِدِينَ وَلَوْشَقَّ عَلَيْهِ وَفِيهِ الْإِشَارَةُ تَنْزِيلُ مَثَلَةِ التَّصَرُّعِ
إِذَا كَانَتْ مَعِينَةً لِلْمَشَارِ إِلَيْهِ بِمِجْرَةٍ لَهُ عَنْ غَيْرِهِ قَالَ ابْنُ بَرَزَةَ الَّذِي يَحْتَضِيهِ النَّظَرُ تَقْدِيمُ الْجِهَادِ عَلَى جَمِيعِ أَعْمَالِ
الْبَدَنِ لِأَنَّهُ فِيهِ يَذَلُّ النَّفْسُ إِلَّا أَنْ الصَّبْرَ عَلَى الْحَافِظَةِ عَلَى الصَّلَاةِ وَأَدَانِهَا فِي أَوْقَاتِهَا وَالْحَافِظَةُ عَلَى رِوَالِدِينَ أَمْرٍ
لَا زَمَّ مَتَكَرَّرَ دَائِمًا لَا يَصْبِرُ عَلَى مَرَاتِقِهِ أَمْرُ اللَّهِ فِيهِ الْإِلَامُ الصَّدِيقُونَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ بَابُ) بِالْأَنْتُونِ (الصَّلَاةِ)
الْخَمْسِ كِفَارَةً) كَذَا ثَبَتَ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ وَهِيَ أَخْصُ مِنَ التَّرْجُمَةِ السَّابِقَةِ عَلَى الَّتِي قَبْلَهَا وَسَقَطَتِ التَّرْجُمَةُ مِنْ

ابن أبي حازم والدرأوردى عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمساً ما تقول ذلك يبقى من درنه قالوا لا يبقى من درنه شيئاً قال فذلك مثل الصلوات الخمس يحسبها الله به الخطايا

بعض الروايات وعليه مشى ابن بطل ومن تبعه وزاد الكشميهني بعد قوله كفارة الخطايا إذا صلحهم لوقتهن في الجماعة وغيرها (قوله ابن أبي حازم والدرأوردى) كل منهما يسمى عبدالعزير وهما مديان وكذا بقية رجال الاسناد (قوله عن يزيد بن عبدالله) أي ابن أبي أسامة بن الهاد الليثي وهو تابعي صغير ولم أر هذا الحديث بهذا الاسناد الا من طريقه وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الليث بن سعد وبكر بن مضر كلاهما عنه ثم روى من طريق الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أخرجه البيهقي في الشعب من طريق محمد بن عبيد عنه لكنه شاذلان أصحاب الاعمش انما روه عنه عن أبي سفيان عن جابر وهو عند مسلم أيضاً من هذا الوجه (قوله عن محمد بن إبراهيم) هو التيمي رازي حديث الاعمال وهو من التابعين أيضاً في الاسناد ثلاثة تابعيون على نسق (قوله أرأيتم) هو استفهام تقرير متعلق بالاستخبار أي أخبروني بما يلقى (قوله لو أن نهرا) قال الطيبي لفظه لو يقتضي أن يدخل على الفعل وإن يجاب لكننه وضع الاستفهام موضعه تأكيداً وتقريراً والتقدير لو ثبت نهر صفته كذا لما بقي كذا والنهر يفتح الهاء وسكونها ما بين جنبي الوادى سمى بذلك لسمته وكذلك سمى النهار لسعة ضوئه (قوله ما تقول) كذا في النسخ المعتمدة بأفراد المخاطب والمعنى ما تقول يا أيها السامع ولا ينعى في المستخرج على مسلم وكذا للاسماعيلي والجوزي ما تقولون بصيغة الجمع والاشارة في ذلك إلى الاعتسال قال ابن مالك فيه شاهد على أجراء فعل القول مجرى فعل الظن وشرطه أن يكون مضارعاً مستنداً إلى المخاطب متصلاً باستفهام (قوله يبقى) بضم أوله على القاعلية (قوله من درنه) زاد مسلم شيئاً والدرن الوسخ وقد يطلق الدرن على الحب الصغار التي تحصل في بعض الاجساد ويأتى البحث في ذلك (قوله قالوا لا يبقى) بضم أوله أيضاً وشياً منصوب على المفعولية ولسلم لا يبقى يفتح أوله وشى بالرفع والفاء في قوله فذلك جواب شىء مخدوف أي اذا تقرر ذلك عندكم فهو مثل الصلوات الخ وفائدة التثنية التأكيد وجعل المعقول كالمحسوس قال الطيبي في هذا الحديث مبالغة في نفى الذنوب لانهم لم يقتصروا في الجواب على لا بل أعادوا اللفظ تأكيداً كذا وقال ابن العربي وجه التثنية ان المرء كما يتدنس بالأقذار المحسوسة في بدنه وثيابه ويظهر الماء الكثير فكذلك الصلوات تطهر العبد عن أقذار الذنوب حتى لا يبقى له ذنبا إلا سقطته انتهى وظاهره ان المراد بالخطايا في الحديث ما هو أعم من الصغيرة والكبيرة لكن قال ابن بطل يؤخذ من الحديث ان المراد الصفات خاصة لانه شبه الخطايا بالدرن والدرن صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر منه من القروح والخراجات انتهى وهو مبنى على أن المراد بالدرن في الحديث الحب والظاهر ان المراد به الوسخ لانه هو الذي يتناسبه الاعتسال والتلطف وقد جاء من حديث أبي سعيد الخدري التصريح بذلك وهو فيما أخرجه الزبيري والطبراني بإسناد لا بأس به من طريق عطاء بن يسار أنه سمع أبا سعيد الخدري يحدث أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أرأيتم لو أن رجلاً كان له معمل وبين منزله ومعمله خمسة أشهر فاذا انطلق إلى معمله عمل ما شاء الله فاصابه وسخ أو عرق فكلما مر بنهر اغتسل منه الحديث ولهذا قال القرطبي ظاهر الحديث ان الصلوات الخمس تستقل بتكثير جميع الذنوب وهو مشكل لكن روى مسلم قبله حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً الصلوات الخمس كفارة لما بينها ما اجتنب الكبائر فعلي هذا المفيد يحمل ما أطلق في غيره (قاعدة) قال ابن بركة في شرح الاحكام توجه على حديث العلاء اشكال يصعب التخلص منه وذلك أن الصفات بنص القرآن مكفرة باجتناب الكبائر وإذا كان ذلك فالذي تكفره الصلوات الخمس انتهى وقد أجاب عنه شيخنا الامام البلقيني بأن السؤال غير وارد لان مراد الله ان يجتنبوا في جميع العمر

بابُ تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ عَنْ قَيْلَانَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ مَا عَرَفْتُ شَيْئًا مِمَّا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ قِيلَ الصَّلَاةُ قَالَ أَلَيْسَ ضَمِيمٌ مَضْمُومٌ فِيهَا حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ وَاصِلٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَدَّادُ

وعنه للموافقة على هذه الحالة من وقت الإيمان أو التكليف إلى الموت والذي في الحديث أن الصلوات الخمس تكفر ما بيننا أي في يومها إذا اجتنب الكبائر في ذلك اليوم فعل هذا لا تعارض بين الآية والحديث انتهى وعلى تقدير ورود السؤال فالمتخلص منه بحمد الله سهل وذلك أنه لا يتم اجتناب الكبائر إلا بفعل الصلوات الخمس فمن لم يضلها لم يصد بحجب الكبائر لأن تركها من الكبائر فوق التكفير على فعلها والله أعلم وقد فصل شيخنا الإمام البلقيني أحوال الأسانف بالنسبة إلى ما يصدر منه من صغرة وكبيرة فقال تنحصر في خمسة أحدها أن لا يصدر منه شيء البتة فهذا يعارض برفع الدرجات ثانيها يأتي بصغائر بلا إصرار فهذا تكفر عنه جزماً ثالثها مثله لكن مع الإصرار فلا تكفر إذا قلنا أن الإصرار على الصغائر كبيرة رابعها أن يأتي بكبيرة واحدة وصغائر خاصها أن يأتي بكبائر وصغائر وهذا فيه نظر يحتمل إذا لم يجنب الكبائر أن لا تكفر الكبائر بل تكفر الصغائر ويحتمل أن لا تكفر شيئاً أصلاً والثاني أرجح لأن مفهوم المخالفة إذا لم تمنع في جهته لا يعمل به فهنا لا تكفر شيئاً أصلاً خلاط الكبائر والصغائر أو لم تنحصر الكبائر أو تكفر الصغائر فلم تمنع جهة مفهوم المخالفة لدورانها بين الفصلين فلا يعمل به ويؤيده أن مقتضى تجنب الكبائر أن هناك كبائر ومقتضى ما اجتنبت الكبائر أن لا يكافئ فيصان الحديث عنه (في تنبيه) لم أره في شيء من طرقه عند أحد من الأئمة الستة وأحمد بلنظ ما تقول الأعند البخاري وليس هو عند أبي داود أصلاً وهو عند ابن ماجه من حديث عثمان لا من حديث أبي هريرة ولفظ مسلم رأيت لوان نهرا باب أحدكم يقتل في كل يوم خمس مرات هل كان يقي من درنة شيء وعلى لفظه اقتصر عبدالحق في الجمع بين الصحيحين وكذا المجيدي ووقع في كلام بعض المتأخرين بعد أن ساقه بلفظ ما تقولون أنه في الصحيحين والسنن الاربعة وكأنه أراد أصل الحديث لكن يرد عليه أنه ليس عند أبي داود أصلاً ولا ابن ماجه من حديث أبي هريرة ووقع في بعض النسخ المتأخرة من البخاري بإيلاء التحثانية آخر الحروف من يقول فزعم بعض أهل العصر أنه غلط وأنه لا يصح من حيث المعنى واعتمد على ما ذكره ابن مالك مما قدمته وأخطأ في ذلك بل له وجه وجيه والتقدير ما يقول أحدكم في ذلك والشرط الذي ذكره ابن مالك وغيره من النجاة انما هو لأجراء فعل القول مجرى فعل الظن كما تقدم وأما إذا ترك القول على حقيقته فلا وهذا ظاهر وإنما نهى عليه لتلايقه به (قوله باب في تضييع الصلاة عن وقتها) ثبت هذه الترجمة في رواية الحموي والكشميني وسقطت للباقيين (قوله مهدي) هو ابن ميمون وغيلان هو ابن جرير ولا ستاد كنه بصر يون (قوله قيل الصلاة) أي قيل له الصلاة هي شيء مما كان على عهده صلى الله عليه وسلم وهي باقية فكيف يصح هذا السلب العام فأجاب بأنهم غيروها أيضاً بأن أخرجوها عن الوقت وهذا الذي قال لانس ذلك يقال له أبو رافع بينه أحمد بن حنبل في روايته لهذا الحديث عن روح عن عثمان بن سعد عن أنس فذكر نحوه فقال أبو رافع ياباً بأهزمة ولا الصلاة فقال له أنس قد علمت ما صنع الحجاج في الصلاة (قوله صنعتم) بالمهملين والتون للاكثر ولكشميني بالمجمة وتشديد الباء وهو أوضح في مطابقة الترجمة ويؤيد الأول ما ذكرته أنا من رواية عثمان بن سعد ورواه الترمذي من طريق أبي عمران الجوني عن أنس فذكر نحوه هذا الحديث وقال في آخره أولم يصحوا في الصلاة ما قد علمتم وروي ابن سعد في الطبقات سبب قول أنس هذا القول فأخرج في ترجمة أنس من طريق عبد الرحمن بن العريان الحارثي سمعت نافعاً البائي قال كنا مع أنس بن مالك فأخبر الحجاج الصلاة فقام أنس يريد أن يكلمه فيها أخوانه شفقة عليه منه فخرج فركب دابة فقال في مسيره ذلك والله ما عرفت شيئاً مما كنا عليه على عهد

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي رَوَادٍ أَخِي عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ دَخَلْتُ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِدِمَشْقَ وَهُوَ يَبْكِي فَقُلْتُ مَا يَبْكِيكَ فَقَالَ لَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا أَدْرَكْتُ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ وَهَذِهِ الصَّلَاةُ قَدْ ضَيَعَتْ * وَقَالَ بَكْرُ بْنُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبَرْسَاقِيُّ أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي رَوَادٍ نَحْوَهُ **بَابُ** الْمَصْلِيِّ يَتَأَجَّى رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّا أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى يَتَأَجَّى رَبَّهُ فَلَا يَتَفَلَّنُ عَنْ يَمِينِهِ وَلَكِنْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى * وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ لَا يَتَفَلَّنُ قُدَامَهُ أَوْ يَنْ يَدَيْهِ وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ *

الذي صلى الله عليه وسلم الأشهاد أن الله قال الله فقال رجل قال صلاة يا با حمزة قال قد جعلتم الظهر عند المغرب افعلت كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرجه ابن أبي عمر في مسنده من طريق حماد عن ثابت مختصراً (قوله) عن عثمان بن أبي رواد (هو خراساني سكن البصرة واسم أبيه ميمون (قوله) أخو عبد العزيز) أي هو أخو عبد العزيز وللكشمي أخى عبد العزيز وهو بدل من قوله عثمان (قوله) بدمشق (كان قدوم أنس دمشق في إمارة الحجاج على العراق قدما شاكيا من الحجاج للخليفة وهو اذذاك الوليد بن عبد الملك (قوله) مما أدركت (أي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) الالهة الصلاة) بالنصب والمراد أنه لا يعرف شيئا موجودا من الطاعات معمولا به على وجهه غير الصلاة (قوله) وهذه الصلاة قد ضيعت (قال الملب المراد بتضييعها تأخيرها عن وقتها المستحب لانهم أخرجوها عن الوقت كذا قال وتبعه جماعة وهو مع عدم مطابقتها للترجمة تخالف للواقع فقد صح أن الحجاج وأميره الوليد وغيرهما كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها والأثار في ذلك مشهورة منها ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال أخرا الوليد الجمعة حتى امسى فحلت فضليت الظهر قبل أن اجلس ثم صليت العصر وأنا جالس إماما وهو يخطب وأما فعل ذلك عطاء خوفا على نفسه من القتل ومنها ما رواه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة من طريق أبي بكر بن عتبة قال صليت إلى جنب أبي جحيفة ففى الحجاج بالصلاة فقام أبو جحيفة فصلى ومن طريق ابن عمر أنه كان يصلى مع الحجاج فلما أخرا الصلاة برك أن يشهدا معه ومن طريق محمد بن أبي اسماعيل قال كنت بذي صبيحة فقرأ الوليد فأخروا الصلاة فنظرت إلى سعيد بن جبير وعطاء وبمأن إماما وهما قاعدان (قوله) وقال بكر بن خلف (هو البصري نزيل مكة وليس له في الجامع إلا هذا الموضع وقد وصله الأسماعيلي قال أخبرنا محمود بن عبد الواسطي قال أخبرنا أبو بشر بكر بن خلف (قوله) نحوه) سياقه عند الأسماعيلي موافق للذي قبله إلا أنه زاد فيه وهو وحده وقال فيه لا أعرف شيئا مما كنا عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والباقي سواء (في تنبيه) إطلاق أنس بحول على ما شاهده من أمراء الشام والبصرة خاصة والأسميات في هذا الكتاب أنه قدم المدينة فقال ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصلوات والسبب فيه أنه قدم المدينة وعمر بن عبد العزيز أميرها حينئذ وكان على طريقة أهل بيته حتى أخبره عروة عن بشير بن أبي مسعود عن أبيه بالنص على الاوقات فكان يحافظ بعد ذلك على عدم إخراج الصلاة عن وقتها كما تقدم بيانه في أوائل الصلاة ومع ذلك فكان (٣) يراعى الامد معهم فيؤخر الظهر إلى آخر وقتها وقد أنكر ذلك أنس أيضا كما في حديث أبي امامة بن سهل عنه (قوله) باب المصلي يتأجى ربه (تقدم الكلام على حديث هذا الباب في أبواب المساجد ومناسبة هذه الترجمة لما قبلها من جهة أن الاحاديث السابقة دلت على مدح من أوقع الصلاة في وقتها وادم من أخرجه عن وقتها ومناجاة الرب بجل جلاله أرفع درجات العبد فأشار المصنف بإيراد ذلك إلى الترهيب في المحافظة على الفرائض في أوقاتها لتحصيل هذه المنزلة السنية التي تحشى فواتها على من قصر في ذلك (قوله) حدثنا هشام (هو ابن أبي عبد الله الدستوائي (قوله) وقال سعيد (أي ابن أبي عروبة (عن قتادة (أي

وَكُلَّ شُعْبَةٍ لَا يَزِيدُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْكَنَّ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ نَحْتَ قَدَمَيْهِ * وَقَالَ حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَزِيدُ فِي النَّسَبِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَكَانَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ نَحْتَ قَدَمَيْهِ **حَدَّثَنَا** حَفْصُ
بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي رَاهِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ
وَلَا يَنْسُطُ ذِرَاعِيهِ كَالْكَلْبِ وَإِذَا بَزَقَ فَلَا يَزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ فَإِنَّهُ يَنْجِي رَبَّهُ **بَابُ**
الْإِبْرَادِ بِالظَّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ صَالِحُ بْنُ
كَيْسَانَ حَدَّثَنَا الْأَعْرَجُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَنَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ

بالإسناد المذكور وطريقه موصولة عند الإمام أحمد وابن حبان وقوله فيها قدمه أو بين يديه شك من الراوي
(قوله وقال شعبة) أي عن قتادة بالإسناد أيضا وطريقه موصولة عند المصنف فيما تقدم من آدم عنه وتقدم أيضا
في باب حك الخياط من المسجد عن حفص بن عمر عن شعبة وأراد بهذين التعليقين بيان اختلاف ألفاظ
أصحاب قتادة عنه في رواية هذا الحديث ورواية شعبة أتم الروايات لكن ليس فيها المناجات وقال الكرماني
ليس هذا الطريق موقوفا على قتادة ولا على شعبة يعني بل هي مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ويحتمل
المخول تحت الإسناد السابق بأن يكون معناه مثلا حدثنا مسلم حدثنا هشام وحدثنا مسلم قال قال سعيد وحدثنا
مسلم قال قال شعبة انتهى وهو أحال ضعف بالنسبة لشعبة فإن مسلم بن إبراهيم سمع منه وباطل بالنسبة لسعيد فإنه
لا رواية له عنه والذي ذكرته هو المتمد وكذا طريق حميد وصلها المؤلف في أول أبواب المساجد من طريق اسماعيل
بن جعفر عنه لكن ليس فيها قوله ولا عن يمينه (قوله اعتدلوا في السجود) يأتي الكلام عليه في أبواب صفة الصلاة
(قوله فاما بناجي) في رواية الكشي يعني أنه بناجي به قال الكرماني ما حاصله تقدم أن علة النهي عن الزناج عن اليمين إن عن
يمينه ملكا وهنا على المناجاة ولا تنافي بينهما لأن الحكم الواحد يجوز أن يكون له علتان سواء كانتا مجتمعتين أو منفردتين
وللناجي تارة يكون قدام من بناجيه وهو الاكثر تارة يكون عن يمينه (قوله باب الإبراد بالظهر في شدة الحر) قدم المصنف
باب الإبراد على باب وقت الظهر لأن لفظ الإبراد يستلزم أن يكون بعد الزوال لا قبله إذ وقت الإبراد هو ما إذا انحطت قوة
الوجه من حر الظهيرة فكأنه أشار إلى أول وقت الظهر وأشار إلى حديث جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن الظهر إذا
دحضت الشمس أي مالت (قوله حدثنا أيوب) هو ابن سليمان بن بلال كما في رواية أبي ذر وأبو بكر هو ابن أبي
أويس وهو من أقران أيوب وسليمان هو ابن بلال والد أيوب روي أيوب عنه تارة بواسطة وتارة بلا واسطة (قوله حدثنا
الأعرج عبد الرحمن وغيره) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن فما أظن وقد رواه أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن
أيوب بن سليمان فلم يقل فيه وغيره والأسناد كله مدنيون (قوله ونافع) هو بالرفع عطف على الأعرج وهو من رواية
صالح بن كيسان عن نافع وقد روي ابن ماجه من طريق عبد الرحمن الثقفي عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بعضه
أبردوا بالظهر وروي السراج من هذا الوجه بعضه شدة الحر من فيح جهنم (قوله أنهما) أي أبا هريرة وابن عمر
حدثاه أي حدثنا من حدثنا صالح بن كيسان ويحتمل أن يكون ضمير أنهما يعود على الأعرج ونافع أي أن الأعرج
ونافعا حدثاه أي صالح بن كيسان عن شيخيهما بذلك ووقع في رواية الاسماعيلي أنهما حدثا بغير ضمير فلا يحتاج إلى
التقدير لاند كود (قوله إذا اشتد) أصله اشتد بوزن أفضل من الشدة ثم أدغمت إحدى الدالين في الأخرى ومفهومه
أن الخرازا لم يشتد لم يشترع الإبراد وكذا لا يشترع في البرد من باب الأولى (قوله فأبردوا) بقطع الهمزة وكبير

الراء أى أخروا الى أن يبرد الوقت يقال أبرد اذا دخل في البرد كأن ظهر اذا دخل في الظهيرة ومثله في المكان أن يجد اذا دخل نجدا وأنهم اذا دخل تهامة والامر بالابراد أمر استحباب وقيل أمر ارشاد وقيل بل هو للوجوب حكاية عياض وغيره وغفل الكرماني فنقل الاجماع على عدم الوجوب ثم قال جمود أهل العلم يستحب تأخير الظهر في شدة الحر الى أن يبرد الوقت وينكسر الوهج وخصه بعضهم بالجماعة فأما المنفرد فالتسجيل في حقه أفضل وهذا قول أكثر المالكية والشافعية أيضا لكن خصه بالبلد الحار وقيد الجماعة بما اذا كانوا يتأبون مسجدا من بعد فلو كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون في كن فالأفضل في حقهم التسجيل والمشهور عن أحمد التسوية من غير تخصيص ولا قيد وهو قول اسحق والكوفيين وابن المنذر واستدل له الترمذي بحديث أبي ذر الآتي بعدهم في روايته أنهم كانوا في سفر وهي رواية للمصنف أيضا ستأتي قريبا قال فلو كان على مذهب اليه الشافعي لم يامر بالابراد لاجتماعهم في السفر وكانوا لا يحتاجون الى أن يتأبوا من البعد قال الترمذي والاولى أولى للاتباع وتقية الكرماني بأن العادة في العسكر الكثير تفرقتهم في أطراف المنزل للتخفيف وطلب الرعي فلانهم اجتمعهم في تلك الحالة انتهى وأيضا فلم يجز عادتهم بأنحاء خباء كبير يجمعهم بل كانوا يتفرقون في ظلال الشجر وليس هناك كنى يمشون فيه فليس في سياق الحديث ما يخالف ما قاله الشافعي وغايته أنه استنبط من النص العام وهو الامر بالابراد معنى يخصه وذلك جائز على الأصح في الأصول لكنه مبني على أن العلة في ذلك تأديهم بالحرق في طريقهم وللمتمسك بجمومه أن يقول العلة فيه تأديهم بحر الرمضاء في جباههم حالة السجود ويؤيده حديث أنس كنا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم بالظواهر سجدنا على ثيابنا اتقاء الحروق أو عوانة في صحيحه بهذا اللفظ وأصله في مسلم وفي حديث أنس أيضا في الصحيحين نحوه وسيأتي قريبا والجواب عن ذلك أن العلة الاولى أظهر فان الابراد لازم بل الحر عن الارض وذهب بعضهم الى أن تسجيل الظهر أفضل مطلقا وقالوا معنى أبردوا صلوا في أول الوقت أخذنا من برد النهار وهو أول وهو تأويل بعيد و يردّه قوله فان شدة الحر من فيح جهنم اذ التعليل بذلك يدل على أن المطلوب التأخير وحديث أبي ذر الآتي صريح في ذلك حيث قال انتظرا تنظروا والحامل لهم على ذلك حديث خباب شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكنا أى فلم يزل شكوا نارهو حديث صحيح رواه مسلم وتمسكوا أيضا بالأحاديث الدالة على فضيلة أول الوقت وبأن الصلاة حينئذ أكثر مشقة فتكون أفضل والجواب عن حديث خباب أنه محمول على أنهم طلبوا تأخيرا زائدا عن وقت الابراد وهو زوال حر الرمضاء وذلك قد يستلزم خروج الوقت فذلك لم يجزهم أو هو منسوخ بأحاديث الابراد فانها متأخرة عنه واستدل له الطحاوي بحديث المغيرة بن شعبة قال كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر بالهجرة ثم قال لنا أبردوا بالصلاة الحديث وهو حديث رجاله ثقات زواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ونقل الخلال عن أحمد أنه قال هذا آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الابراد رخصة والتسجيل أفضل وهو قول من قال أنه أمر ارشاد وعكسه بعضهم فقال الابراد أفضل وحديث خباب يدل على الجواز وهو الصارف للامر عن الوجوب كذا قيل وفيه نظر لان ظاهر المنع من التأخير وقيل معنى قول خباب فلم يشكنا أى فلم يحوجنا الى شكوى بل أذن لنا في الابراد حكمي عن تعلب و يردّه أن ما ابن المنذر بعد قوله فلم يشكنا وقال اذا ذات الشمس فصلوا وأحسن الاجوبة كما قال المازري الاول والجواب عن احاديث أول الوقت أنها عامة ومطابقة للامر بالابراد خاص فهو مقدم ولا تنافي الى من قال التسجيل أكثر مشقة فيكون أفضل لان الافضلية لم تنحصر في الاشق بل قد يكون الاخف أفضل كما في قصر الصلاة في السفر (قوله بالصلاة) كذا لا كقول الباء للتعبد وقيل زائدة ومعنى أبردوا أخرّوا على سبيل التضمن أى أخرّوا الصلاة وفي رواية الكشميهني عن الصلاة قليل زائدة أيضا وعن معني الباء أوحى للمجازاة أى تجاوز ووقتها المعتاد الى أن تنكسر شدة الحر

فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْمُهَاجِرِ أَبِي
 الْحَسَنِ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ وَهَبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ أَدْنَى مُؤَذِّنِ النَّبِيِّ ﷺ الطَّهْرُ قَالَ أَيْدُ أَيْدُ أَوْ قَالَ أُنْتَظَرُ
 أُنْتَظَرُ . وَقَالَ شِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى رَأَيْنَا فِيهِ التَّلَوُّلَ
حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ

والمراد بالصلاة الطهر لانها الصلاة التي يشتد الحر غالبا في أول وقتها وقد جاء صريحا في حديث أبي سعيد كما سيأتي
 آخر الباب فلهذا حل المصنف في الترجمة المطلق على المقيد والله أعلم وقد جعل بعضهم الصلاة على عمومها بناء على أن
 المقرد المعروف بجم فقال به أشبه في العصر وقال به أحمد في رواية عنه في الشتاء حيث قال تؤخر في الصيف دون الشتاء ولم
 يقل أحده في المغرب ولا في الصبح لصيق وقتها (قوله فان شدة الحر) تحليل لمشروعية التأخير المذكور وهل الحكمة
 فيه دفع المشقة لكونها قد تسلب الخشوع وهذا أظهر أو كونها الحالة التي ينتشر فيها العذاب ويؤده حديث عمرو
 ابن عيسى عندهم حيث قال له أقصر عن الصلاة عند استواء الشمس فانها ساعة تسجر فيها جهنم وقد استشكل
 هذا بان الصلاة سبب الرحمة قطعها مظنة لطرد العذاب فكيف أمر بتركها وأجاب عنه أبو الفتح اليعمرى بان التعليل اذا
 جاء من جهة الشارع وجب قبوله وان لم يفهم معناه واستنبطه الزين بن المنير معني يناسبه فقال وقت ظهور أثر الغضب
 لا يتنجس فيه الطلب الا من أدنله فيه الصلاة لا تنتفك عن كونها طلبا ودماء فتناسب الاقتصار عنها حينئذ واستدل بحديث
 الشافعية حيث اعتذر الانبياء كلمهم للايمان بالله تعالى غضب غضبا لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله سوى
 نبينا صلى الله عليه وسلم فاعتذر بل طلب لكونه أدنله في ذلك ويمكن أن يقال سجر جهنم سبب فيجها وفيجها سبب وجود
 شدة الحر وهو مظنة المشقة التي هي مظنة سلب الخشوع فتناسب أن لا يصلي فيها لكن يرد عليه أن سجرها مستمر في
 جميع السنة والأبراد تختص بشدة الحر فيها متغيران فحكمة الأبراد دفع المشقة وحكمة الترك وقت سجرها لكونه وقت
 ظهور أثر الغضب والله أعلم (قوله من فيح جهنم) أي من سعة انتشارها وتنفسها ومنه مكان افصح أي متسع وهذا كناية
 عن شدة استعارها وظاهره أن متارويع الحر في الارض من فيح جهنم حقيقة وقيل هو من مجاز التشبيه أي كأنه نار
 جهنم في الحر والاول اولي ويؤيده الحديث الآتي اشتكت النار الى ربها فاذن لها بنفسين وسأني بالبحث فيه (قوله عن
 المهاجر أبي الحسن) المهاجر اسم وليس بوصف والالف واللام فيه للمح الصفة كما في العباس وسأني في الباب الذي
 بعده غير ألف ولام (قوله عن أبي ذر) في رواية المصنف في صفة النار من طريق أخرى عن شعبة بهذا الاسناد
 سمعت أبا ذر (قوله أدن مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم) هو بلال كسأني قريبا (قوله الطهر) بالنصب أي أدن
 وقت الطهر ويرواه الاسماعيلي بلفظ أراد أن يؤذن بالظهر وسأني بلفظ الطهور وما واحسان (قوله فقال أبرد) ظاهره
 أن الامر بالبراد وقع بعد هتم الاذان منه وسأني في الباب الذي بعده بلفظ فاراد أن يؤذن للظهر وظاهره أن ذلك وقع
 قبل الاذان فيجمع بينهما على أنه شرع في الاذان فقبل له أبرد فترك فعني أدن شرع في الاذان ومعني أراد أن يؤذن
 أي يتم الاذان والله أعلم (قوله حتى رأينا في التلؤلؤل) كذا وقع هنا مؤخرا عن قوله شدة الحر الى آخره وفي غير
 هذه الرواية وقع ذلك عقب قوله أبردوا وهو أوضح في السياق لان الغاية متعلقة بالبراد وسأني في الباب الذي
 بعده بقية مباحثه ان شاء الله تعالى (قوله حفظناه من الزهري) في رواية الاسماعيلي عن جعفر الثرياني
 عن علي بن المديني شيخ المصنف فيه بلفظ حدثنا الزهري (قوله عن سعيد بن المسيب) كذا رواه أكثر
 أصحاب سفيان عنه ورواه أبو العباس السراج عن أبي قدامة عن سفيان عن الزهري عن سعيد أبي أي

وَأَشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ يَا رَبُّ أَكَلْتُ بَعْضِي بَعْضًا فَإِنَّ لَهَا يَنْصَبِينَ نَفْسِي فِي الشَّيْءِ نَفْسِي فِي الصَّيْفِ
فَبَوَّأْتُ أَشَدَّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ وَأَشَدَّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْرِيرِ **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حُفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ
حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُوا بِالظَّهْرِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ
فَيْحِ جَهَنَّمَ * تَابَهُ سَفِيَانٌ وَيَحْيَى وَأَبُو عَوَانَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ

سلمة أحدهما أو كلاهما ورواه أيضا من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن أبي سلمة وحده
والطريقان محفوظان فقد رواه الليث وعمر بن الحارث عندهما ومعمر بن جريج عند أحد ابن أخي الزهري وأسلمة
ابن زيد عند السراج ستمت عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة (قوله واشتكت النار) في رواية
الاسماعيلي قال واشتكت النار وفاعل قال هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالاسناد المذكور قبل ورواه من جعله موقفاً أو
مطلقاً وقد أفرده أحد في مسنده عن سفيان وكذلك السراج من طريق سفيان وغيره وقد اختلف في هذه الشكوى
هل هي بلسان القول أو بلسان الحال واختار كلا طائفة وقال ابن عبد البر لكلا القولين وجه ونظائر والاول أرجح وقال
عياض انه الاظهر وقال القرطبي لا حالة في حمل اللفظ على حقيقة قال وإذا أخبر الصادق بامر جائز لم يحتج الي تأويله
لحملة على حقيقته أولى وقال النووي نحو ذلك ثم قال حملة على حقيقته هو الصواب وقال نحو ذلك الثوري وبني ورجح البيضاوي
حملة على المجاز فقال شكوا بالماجاز عن غليانها وأكلها بعضها بعضاً مجاز عن ازدحام اجزائها ونفسها مجاز عن خروج ما يزرعها
وقال ابن ابن المنير المختار حملة على الحقيقة لصلاحية القدرة لذلك ولان استعارة الكلام للحال وان عهدت وسمعت
لكن الشكوي وتفسيرها والتعليل له والاذن والقبول والتنفس وقصره على اثنين فقط بعيد من المجاز خارج عما أنف
من استعماله (قوله بنفسين) يفتح الفاء والنفس معروف وهو ما يخرج من الجوف ويدخل فيه من الهواء (قوله نفس في الشتاء
ونفس في الصيف) بالجر فيها على البدل أو البيان ويجوز الرفع والنصب (قوله أشد) يجوز الكسر فيه على البدل لكنه في روايتنا
بالرفع قال البيضاوي هو خبر مبتدأ محذوف تقديره فذلك أشد وقال الطبري جعل أشد مبتدأ محذوف الخبر أولى والتقدير أشد
ما تجدون من الحر من ذلك النفس (قلت) يؤيد الاول رواية الاسماعيلي من هذا الوجه بل يظن فهو أشد يؤيد الثاني رواية
النسائي من وجه آخر بل يظن فاشد ما تجدون من الحر من جرحهم وفي سياق المصنف أنه ونشر غير مرتب وهو مرتب في
رواية النسائي والمراد بالزهرير شدة البرد واشتكت البرد وجوده في النار ولا اشكال لان المراد بانار محلها وفيها طبقة
زهريرية وفي الحديث رد على من زعم من المعتزلة وغيرهم أن النار لا تخلق الا يوم القيامة (تنبيهان الاول) قضية التعليل المذكور
قد يتوهم منها مشروعية تأخير الصلاة في وقت شدة البرد ولم يقل بها أحد لانها تكون غالباً في وقت الصبح فلا تزول الا
بطلوع الشمس فلو اخرجت لخرج الوقت (الثاني) النفس المذكور ينشأ عنه أشد الحر في الصيف وانما لم يقتصر في
الامر بالابراد على أشده لوجود المشقة عند شديده أيضاً فلا شدة تحصل عند التنفس والشددة مستمرة بعد ذلك
فيستمر الابراد الى أن تذهب الشدة والله أعلم (قوله بالظهر) قد يحتج به على مشروعية الابراد للجمعة وقاله بعض
الشافعية وهو مقتضى صنيع المصنف كإسائي في بابه لكن الجمهور على خلافه كإسائي في توجيهه ان شاء الله تعالى
(قوله تابه سفيان) هو الثوري قد وصله المؤان في صفة النار من بدء الخلق وقطعه بالصلاة ولم أره من طريق سفيان بل يظن
بالظهر وفي اسناده اختلاف علي الثوري رواه عبد الرزاق عنه بهذا الاسناد فقال عن أبي هريرة بدل أبي سعيد أخرجه
أحمد عنه والجوزقي من طريق عبد الرزاق أيضاً ثم روي عن الذهلي قال هذا الحديث رواه أصحاب الاعمش عنه عن أبي
صالح عن أبي سعيد وهذه الطريق أشهر ورواه زائدة وهو متفق عنه فقال عن أبي هريرة قال والطريقان عندي
محفوظان لان الثوري رواه عن الاعمش بالوجهين (قوله ويحيى) هو ابن سعيد القطان وقد وصله أحمد عنه بل يظن بالصلاة
ورواه الاسماعيلي عن أبي يعلى عن المقدمي عن يحيى بل يظن بالظهر (قوله وأبو عوانة) لم أقف على من

باب الزيادة بالظهر في السجدة **حدثنا** آدم بن أبي إياس قال حدثنا شعبة قال حدثنا ما جهر أبو الحسن وولي
 لي قم الله قال سمعت زيد بن وهب عن أبي ذر الغفاري قال كنا مع النبي ﷺ في سفر فأراد المؤذن
 أن يؤذن بالظهر فقال النبي ﷺ أريد أن يؤذن فقال له أريد أن يؤذن رأينا في السجدة فقال النبي ﷺ
 إن شدة الحر من فيح جهنم فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة وقال ابن عباس تفتيا تمثيل

وصله عنه وقد أخرجه السراج من طريق محمد بن عيسى والبيهقي من طريق وكيع كلاهما عن الأعمش
 أيضا بلفظ بالظهر **قائمة** رب المصنف أحاديث هذا الباب ترتيبا حسنا فبدأ بالحديث المطلق ونفى
 بالحديث الذي فيه الارشاد الى غاية الوقت التي ينتهي اليها الابراد وهو ظهور في الطول وثالث بالحديث الذي فيه بيان العلة
 في كون ذلك المطلق محمولا على المقيد وربع بالحديث المصحح بالتقيد والله الموفق **(قوله** باب الابراد بالظهر في السفر) أراد
 بهذه الترجمة ان الابراد لا يختص بالخصر لكن محل ذلك ما اذا كان المسافر نازلا اما اذا كان سائرا أو على سير ففيه جمع التقديم
 أو التأخير كإسائي في بابه وأورد فيه حديث أبي ذر لماضي مقيدا بالسفر مشيرا به الى ان تلك الرواية المطابقة محمولة على هذه
 المقيدة **(قوله** فإراد المؤذن) في رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن شعبة ومسدد عن أمية بن خالد والترمذي من طريق أبي
 داود الطيالسي وأبي عوانة من طريق حفص بن عمرو وهب بن جرير والطحاوي والجوزقي من طريق وهب أيضا كلهم
 عن شعبة التصريح بأنه بلال **(قوله** ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد) زاد أبو داود في روايته عن أبي الوليد عن شعبة مرتين أو
 ثلاثا وحزم مسلم بن إبراهيم عن شعبة بذكر الثالثة وهو عند المصنف في باب الاذان للسافرين فان قيل الابراد للصلاة
 فكيف أمر المؤذن به للاذان فالجواب ان ذلك مبني على ان الاذان هل هو للوقت أو للصلاة وفيه خلاف مشهور
 والامر المذكور يحوي القول بأنه للصلاة وأجاب الكرمانى بان عادتهم جرت بانهم لا يتخلفون عند سماع الاذان عن الحضور
 الى الجماعة فالابراد بالاذان لغرض الابراد بالعبادة قال ويحتمل ان المراد بالتأذين هنا الإقامة قلت ويشهد له رواية
 الترمذي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ فأراد بلال ان يقيم لكن رواه أبو عوانة من طريق حفص بن
 عمر عن شعبة بلفظ فأراد بلال أن يؤذن وفيه ثم أمره فاذن وأقام ويجمع بينهما بان إقامته كانت لا تتخلف عن الاذان
 لحاظه صلى الله عليه وسلم على الصلاة في أول الوقت فرواية فأراد بلال أن يقيم أي أن يؤذن ثم يقيم
 ورواية فأراد أن يؤذن أي ثم يقيم **(قوله** حتى رأينا في الطول) هذه الغاية متعلقة بقوله فقال له أبرد أي
 كان يقول له في الزمان الذي قبل الرؤية أبرد أو متعلقة بأبرد أي قال له أبرد الى أن تري أو متعلقة بمقدر
 أي قال له أبرد فأبرد الى ان رأينا والي. يفتح الفاء وسكون الياء بعدها همزة هو ما بعد الزوال من الظل والظل
 جمع تل بفتح المتانة وتشديد اللام كل ما اجتمع على الارض من تراب او رمل او نحو ذلك وهي في الغالب منبسطة غير
 شاحصة فلا يظهر لها ظل الا اذا ذهب اكثر وقت الظهر وقد اختلف العلماء في غاية الابراد فقيل حتى يصير الظل ذراعا
 بعد ظل الزوال وقيل ربع قامة وقيل ثلثا وقيل نصفها وقيل غير ذلك ونزلها المازري على اختلاف الاوقات والجارى على
 القواعد انه يختلف باختلاف الاحوال لكن يشترط ان لا يمتد الى آخر الوقت واما ما وقع عند المصنف في الاذان عن
 مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ حتى ساوي الظل التول فظاهره يقتضى انه آخرها الى ان صار ظل كل شيء مثله ويحتمل
 ان يراد بهذه المساواة ظهور الظل بحسب التل بعد ان لم يكن ظاهرا فساواة في الظهور لا في المقدار ويقال قد كان
 ذلك في السفر فعليه آخر الظهر حتى يجمعها مع العصر **(قوله** وقال ابن عباس تفتيا تمثيل) اي قال في تفسير قوله
 تعالى تفتيا ظلاله معناه تمثيل كأنه اراد ان النبي ﷺ سمي بذلك لانه ظل مائل من جهة الى اخرى وتفتيا في روايتنا بالمتانة
 التوقاية أي الظلال وقري. أيضا بالاحتياية أي الشيء والقراءتان شهيران وهذا التعليق في رواية المستمل وكريمة

باب وَفَتْ الظُّهْرُ عِنْدَ الزَّوَالِ وَقَالَ جَابِرٌ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالْمَاجِرَةِ حَدَّثَنَا أَبُو الْبَاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى الظُّهْرَ قَامَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَقَدْ كَرَّ السَّاعَةَ فَقَدْ كَرَّ أَنَّ فِيهَا أُمُورًا عِظَامًا . ثُمَّ قَالَ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ فَأَسْأَلْ فَلَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ مَا دُمْتُ فِي مَقَامِي هَذَا . فَأَكْثَرَ النَّاسُ فِي الْبُكَاءِ وَأَكْثَرُ أَنْ يَقُولَ صَلَوَاتِي قَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُدَافَةَ السَّهْمِيُّ فَقَالَ مَنْ أَبِي قَالَ أَبُوكَ حُدَافَةُ ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ صَلَوَاتِي فَبَرَكَ عُمرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا . وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا . وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا فَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ عُرِضَتْ عَلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ آيَاتَانِ عُرِضَ هَذَا الْخَاطِطُ فَلَمْ أَرَ كَاتِلًا لِي وَالشَّرُّ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمرُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ عَنْ أَبِي بَرزَةَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الصُّبْحَ وَاحِدُنَا يَعْرِفُ جَلِيسَهُ وَيَقْرَأُ فِيهَا مَا بَيْنَ السَّبْعِينَ إِلَى الْمِائَةِ وَيُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَالْعَصْرَ وَاحِدُنَا يَذْهَبُ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجَعَ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ وَلَا يَبَالِي بِتَأْخِيرِ الشَّيْءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ ثُمَّ قَالَ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ *

وقد وصله ابن أبي حاتم في تفسيره (قوله باب) بالتونين (وقت الظهر) أي ابتداءه (عند الزوال) أي زوال الشمس وهو ميلها إلى جهة المغرب وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم من الكوفيين أن الصلاة لا تجب بأول الوقت كما سباني ونقل ابن بطلان أن الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل عن الكرخي عن أبي حنيفة الصلاة في أول الوقت تقع فلا انتهى والمعروف عند الحنفية تضعيف هذا القول ونقل بعضهم أن أول الظهر إذا صار النوى قدر الشراك (قوله وقال جابر) هو طرف من حديث وصله المصنف في باب وقت المغرب بلطف كان يصل الظهر بالمهاجرة والمهاجرة اشتداد الحر في نصف النهار قيل سميت بذلك من المعجور وهو الترك لأن الناس يتركون التصرف حينئذ لشدة الحرق ويقيمون وحديث أنس تقدم في العلم في باب من برك على ركبته بهذا الاسناد لكن باختصار وسيأتي الكلام على فوائده مستوعبا إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام (قوله زاغت) أي مالت وقدر واه الترمذي بلطف زالت والغرض منه هنا صدر الحديث وهو قوله خرج حين زاغت الشمس . فصلى الظهر فانه يقتضى أن زوال الشمس أول وقت الظهر اذ لم ينقل أنه صلى قبله وهذا هو الذي استقر عليه الإجماع وكان فيه خلاف قديم عن بعض الصحابة أنه يجوز صلاة الظهر قبل الزوال وعن أحمد واسحق مثله في الجمعة كما سيأتي في بابيه (قوله في عرض هذا الخاطيط) بضم العين أي جانبه أو وسطه (قوله فلم أركأ غير والشر) أي المرئي في ذلك المقام (قوله عن أبي المنهال) في رواية الكشميبي حدثنا أبو المنهال وهو سيار بن سلامة الآتي ذكره في باب وقت العصر من رواية عوف عنه (قوله يعرف جلسيه) أي الذي يجنبه في رواية الجوزقي من طريق وهب بن جرير عن شعبة فينظر الرجل إلى جلسيه إلى جنبه يعرف وجهه ولا أحد فينصرف الرجل فيعرف وجه جلسيه وفي رواية لاسلم فينظر إلى وجه جلسيه الذي يعرف فيعرفه وله في أخرى وتنصرف حين يعرف بعضنا وجه بعض (قوله والعصر) بالنصب أي ويصلي العصر (قوله واحدنا يذهب إلى أقصى المدينة رجع والشمس حية) كذا وقع هنا في رواية أبي ذر والاصيلي وفي رواية غيره ما ويرجع زيادة واو وبصيغة المضارعة عليها شرح الخطابي وظاهره حصول الذهاب إلى أقصى المدينة والرجوع من ثم إلى المسجد لكن في رواية عوف الآتية قريباً ثم يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية فليس فيه إلا الذهاب فقط دون الرجوع وطريق الجمع بينها وبين رواية الباب أن

وَقَالَ مُعَاذٌ قَالَ شُعْبَةُ لَقِيتُهُ مَرَّةً فَقَالَ أَوْنُكُ اللَّيْلُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مِقَاتٍ قَالَ أَخْبَرَنَا
عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقَطَّانِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّيَّاتِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ قَالَ كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالظَّهْرِ فَسَجَدْنَا عَلَى تِيَابِنَا أَنْقَاءَ الْحَرَابِ **بَابُ تَأْخِيرِ**
الظَّهْرِ إِلَى الْمَصْرِ حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَكَارٍ

يَقَالُ يَحْتَمَلُ أَنْ الْوَاوُ فِي قَوْلِهِ وَأَحَدًا بِمَعْنَى ثُمَّ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ أَنَّهُ تَرَدَّدَ لِلتَّرْتِيبِ مِثْلُ ثُمَّ وَفِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ وَالتَّقْدِيرُ
ثُمَّ يَذْهَبُ أَحَدُنَا أَيْ مِنْ صَلَّيْ فَعَهُ وَأَمَّا قَوْلُهُ رَجَعَ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى يَرْجِعُ وَيَكُونُ بَيَانًا لِقَوْلِهِ يَذْهَبُ
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ دَجْعٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَيْ يَذْهَبُ رَاجِعًا وَيَحْتَمَلُ أَنْ أَدَاةَ الشَّرْطِ سَقَطَتْ أَمَّا الْوَاوُ إِذَا وَالتَّقْدِيرُ وَلَوْ
يَذْهَبُ أَحَدُنَا لَعَجَبٌ وَجُوزُ الْكِرَامِيِّ أَنْ يَكُونَ رَجَعَ خَيْرَ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ أَحَدُنَا وَيَذْهَبُ جُمْلَةً حَالِيَةً وَهُوَ وَإِنْ كَانَ
مَحْتَمَلًا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ لَكِنَّهُ يَظَاهِرُ رَوَايَةَ عَوْفٍ وَقَدَّرُوهُ أَحْمَدُ بْنُ حِجَّاجٍ بْنُ جَدْعَانَ شُعْبَةُ بَانِظُ وَالْمَصْرِ رَجَعَ الرَّجُلُ
إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حِيَةً وَلِسْلَمُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ شُعْبَةَ مِثْلَهُ لَكِنْ بَانِظُ يَذْهَبُ بَدَلُ
يَرْجِعُ وَقَالَ الْكِرَامِيُّ أَيْضًا بَدَلًا حِكْمِيًّا أَحْتِمَالًا آخَرُ وَهُوَ أَيْ قَوْلُهُ رَجَعَ عَطَفَ عَلَى يَذْهَبُ وَالْوَاوُ مَقْدَرَةٌ وَرَجَعَ بِمَعْنَى
يَرْجِعُ انْتَهَى. وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ الْآخِرُ جَزَمَ بِهِ ابْنُ بَطَالٍ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلرَّوَايَةِ الَّتِي حَكَيْتَاهَا وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ رَوَايَةُ أَبِي
دَاوُدَ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عُمَرَ شَيْخِ الْمَصْنُوفِ فِيهِ يُلْفِظُ أَنَّ أَحَدَنَا لِيَذْهَبَ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَرَجَعَ وَالشَّمْسُ حِيَةً وَقَدْ قَدَّمْنَا مَا يَرِدُ
عَلَيْهَا وَإِنْ رَوَايَةُ عَوْفٍ أَوْضَحَتْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّجُوعِ الذَّهَابَ إِلَى مَنَزِلِ الْمَسْجِدِ وَأَتَا سَمِيَّ رَجُوعًا لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ الْحِجْمَةَ كَانَ
مِنَ الْمَنَزِلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَكَانَ الذَّهَابُ مِنْهُ إِلَى الْمَنَزِلِ رَجُوعًا وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَّةِ مَبَاحِثِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ وَقْتُ
الْمَصْرِ قَرِيبًا (قَوْلُهُ وَقَالَ مُعَاذٌ) هُوَ ابْنُ مُعَاذٍ الْبَصْرِيُّ عَنْ شُعْبَةَ أَيْ بِإِسْنَادِهِ الْمَذْكُورِ وَهَذَا التَّعْلِيلُ وَصَلَهُ مُسْلِمٌ
عَنْ عِيْدَانَ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ بِهِ وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ بِصُرُوفٍ وَكَذَا الَّذِي قَبْلَهُ وَجَزَمَ حَمَادُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَالِ عَنْهُ مُسْلِمٌ
قَوْلَهُ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ وَكَذَا لِأَحْمَدَ عَنْ حِجَّاجٍ عَنْ شُعْبَةَ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عُمَرُو) كَذَا لِلْإِسْنَادِيِّ وَغَيْرِهِ وَلَا يَذَرُ ابْنُ مِقَاتٍ
(قَوْلُهُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ (قَوْلُهُ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) كَذَا وَقَعْنَا مَهْمَلًا وَهُوَ السَّلَامِيُّ وَاسْمُ
جَدِّهِ بَكِيرٌ وَثَبَتَ الْأَمْرُ أَنَّ فِي مُسْتَخْرَجِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ وَفِي طَبَقَتِهِ خَالِدُ
ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُرَاسَانِيُّ زَيْلٌ بِدَمَشْقٍ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ الْعَبْدِيُّ وَلَمْ يَخْرُجْ لَهْمَا الْبُخَارِيُّ شَيْئًا (قَوْلُهُ
بِالظَّهْرِ) جَمْعُ ظَهْرَةٍ وَهِيَ الْهَاجِرَةُ وَالْمُرَادُ صَلَاةُ الظَّهْرِ (قَوْلُهُ سَجَدْنَا عَلَى تِيَابِنَا) كَذَا فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْأَكْثَرُ بْنُ
وَفِي رَوَايَةِ كَرِيمَةَ فَسَجَدْنَا بِزِيَادَةِ فَاءٍ وَهِيَ طَائِفَةٌ عَلَى شَيْءٍ مَقْدَرٍ (قَوْلُهُ أَنْقَاءَ الْحَرَابِ) أَيْ لِلْوَقَايَةِ مِنَ الْحَرِّ وَقَدَّرُوهُ هَذَا
الْحَدِيثَ بِشَرِّهِ الْمَفْضِلِ عَنْ غَالِبٍ كَمَا مَضَى وَلَفْظُهُ مُغَابِرٌ لِلْفُظْهِ لَكِنَّ الْمَعْنَى مُتَقَارِبَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ
السُّجُودِ عَلَى الثُّوبِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَفِيهِ الْجَوَابُ عَنْ اسْتِدْلَالٍ مِنْ اسْتِدْلَالِهِ عَلَى جَوَازِ السُّجُودِ عَلَى الثُّوبِ وَلَوْ كَانَ يَتَحَرَّكُ
بِحَرَكَتِهِ وَفِيهِ الْمُبَادَرَةُ لِمَصْلَاةِ الظَّهْرِ وَلَوْ كَانَ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَلَا يَخْتَلَفُ ذَلِكَ الْأَمْرُ بِالْإِبْرَادِ بَلْ هُوَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ وَإِنْ
كَانَ الْإِبْرَادُ أَفْضَلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ بِأَخْبَرَنَا الظَّهْرَ إِلَى الْمَصْرِ) أَيْ إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ الْمَصْرِ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ عِنْدَ فَرَغِهِ مِنْهَا
دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَصْرِ كَمَا سَيَأْتِي عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ رَاوِي الْحَدِيثِ وَقَالَ الزُّبَيْنِيُّ بْنُ الْمُثَنَّى أَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى إِبْتِهَاثِ الْقَوْلِ بِاشْتِرَاكِ
الْوَقْتَيْنِ لَكِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِذَلِكَ عَلَى عَادَتِهِ فِي الْأُمُورِ الْمُحْتَمَلَةِ لِأَنَّهُ لَفْظُ الْحَدِيثِ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ غَيْرَهُ قَالَ وَالتَّرْجُمَةُ مُشْعَرَةٌ
بِإِنْقِضَاءِ الْفَاصِلَةِ بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ وَقَدْ قَالِ ابْنُ بَطَالٍ عَنْ الشَّافِعِيِّ وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ فَقَالُوا قَالَ الشَّافِعِيُّ بَيْنَ وَقْتِ الظَّهْرِ وَبَيْنَ وَقْتِ
الْمَصْرِ فَاصِلَةٌ لَا تَسْكُونُ وَتَقَالُ لِلظَّهْرِ وَالْمَصْرِ أَهْ وَلَا يَعْرِفُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْمَذْهَبِ عَنْ الشَّافِعِيِّ وَأَمَّا الْمَقُولُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ
يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ آخِرَ وَقْتِ الظَّهْرِ يَتَفَصَّلُ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ الْمَصْرِ وَمُرَادُهُ نَقِي الْقَوْلِ بِالْإِشْتِرَاكِ وَبَدَلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَحْتَجَّ بِقَوْلِ
ابْنِ عَبَّاسٍ وَقْتُ الظَّهْرِ إِلَى الْمَصْرِ وَالْمَصْرِ إِلَى الْمَغْرِبِ فَكَأَنَّهُ لَا إِشْتِرَاكَ بَيْنَ الْمَصْرِ وَالْمَغْرِبِ فَكَذَلِكَ لَا إِشْتِرَاكَ بَيْنَ الظَّهْرِ

عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فَقَالَ أَيُّوبُ لَعَلَّهُ فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ قَالَ عَوَّ

والعصر (قوله عن جابر بن زيد) هو أبو الشعثاء والاسناد كله بصريون (قوله سبعا وثمانيا) أي سبعا جميعا وثمانيا جميعا كما صرح به في باب وقت المغرب من طريق شعبة عن عمرو بن دينار (قوله فقال أيوب) هو السخثاني والمقول له هو أبو الشعثاء (قوله عسى) أي أن يكون كما قلت واحتمال المطر قال به أيضا مالك عقب إخراج هذا الحديث عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه وقال بدل قوله بالمدينة من غير خوف ولا سفر قال مالك لعله كان في مطر لكن رواه مسلم وأصحاب السنن من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير به ظ من غير خوف ولا مطر فاذني أن يكون الجمع المذكور للخوف أو السفر أو المطر ووجود بعض العلماء أن يكون الجمع المذكور للمرض وقواه النوى وفيه نظر لانه لو كان جمعه صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين لغرض المرض لما صلى معه الا من به نحو ذلك العذر والظاهر أنه صلى الله عليه وسلم جمع بأصحابه وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته قال النوى ومنهم من تأوله على أنه كان في غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم مثلا فإن أن وقت العصر دخل فصلها قال وهو باطل لانه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء اهـ وكان نفيه الاحتمال مبني على أنه ليس للمغرب الا وقت واحد والمختار عنده خلافه وهو أن وقتها يمتد الى العشاء فعلى هذا فلا احتمال قائم قال ومنهم من تأوله عن أن الجمع المذكور ضروري بأن يكون آخر الظهر الى آخر وقتها وعجل العصر في أول وقتها قال وهو احتمال ضعيف وأبطل لانه مخالف للظاهر لمخالفة لا تحتمل اهـ وهذا الذي ضعفه استحسنة القرطبي ورجحه قبله امام الحرمين وجزم به من القدامه ابن الماجشون والطحاوي وقواه ابن سيد الناس بأن أبا الشعثاء هو راوي الحديث عن ابن عباس قد قال به وذلك في رواه الشيخان من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار فذكر هذا الحديث وزاد قلت أبا الشعثاء أظنه أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء قال وأنا أظنه قال ابن سيد الناس وراوي الحديث أدري بالمراد من غيره (قلت) لكن لم يجزم بذلك بل لم يستمر عليه فقد تقدم كلامه لا يوجب وتجويزه لأن يكون الجمع بعد المطر لكن يقوى ما ذكره من الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع فاما أن تحمل على مطلقها فتستلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود بغير عذر واما أن تحمل على ضفة مخصوصة لاستلزام الإخراج ويجمع بها بين مفترق الاحاديث والجمع الصوري أولى والله أعلم وقد ذهب جماعة من الأئمة الى الأخذ بظاهر هذا الحديث فجوزوا الجمع في الحضر للحاجة مطلقا لكن بشرط أن لا يتخذ ذلك عادة ومن قال به ابن سيرين وريعة وأشهب وابن المنذر والفعال الكبير وحكا الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث واستدل لهم بما وقع عند مسلم في هذا الحديث من طريق سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس لم فصل ذلك قال أراد أن لا يخرج أحدا من أمته وللنساء من طريق عمرو بن هرم عن أبي الشعثاء أن ابن عباس صلى بالبرصة الاولى والعصر ليس بينهما شيء والمغرب والعشاء ليس بينهما شيء فعل ذلك من شغل وفيه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية لمسلم من طريق عبد الله بن شقيق أن شغل ابن عباس المذكور كان بالخطبة وانه خطب بعد صلاة العصر الى أن بدت النجوم ثم جمع بين المغرب والعشاء وفيه تصديق أبي هريرة لابن عباس في رفعه وما ذكره ابن عباس من التعليل بنفي الخرج ظاهر في مطلق الجمع وقد جاء مثله عن ابن مسعود فروعا أخرجه الطبراني ولفظه جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فقبل له في ذلك فقال صنعت هذا لئلا يخرج أمي وإرادة نفي

باب وَتُرُ الْمَصْرَ وَقَالَ أَبُو سَامَةَ عَنْ هِشَامٍ مِنْ قَرْنِ حُجْرِيهَا حَدَّثَنَا أَبُو رَاحِمٍ ابْنُ الْمُنْدِرِ
قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْمَصْرَ
وَالشَّمْسُ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ حُجْرِيهَا حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ
عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرِيهَا لَمْ يَطْهَرِ الْيَوْمَ مِنْ حُجْرِيهَا حَدَّثَنَا أَبُو
سَمٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيُ صَلَاةَ
الْمَصْرِ وَالشَّمْسُ طَالَمَتْ فِي حُجْرِي لَمْ يَطْهَرِ الْيَوْمَ بَعْدُ * وَقَالَ مَالِكٌ وَيَخْبِي ابْنُ سَعِيدٍ وَشُعَيْبٌ وَأَبْنُ أَبِي
حَصَةَ وَالشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ تَطْهَرَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ

الخرج يفتح في حله على الجمع الصوري لان التصديح لا يخلو عن حرج * (قوله باب وقت العصر وقال أبو أسامة عن هشام من قمر حجريها) كذا وقع هذا التعليق في رواية أبي ذر والاصيلي وكرمة والصواب تأخيرها عن الاسناد الموصول كما حثرت به عادة المصنف والحاصل أن أنس بن عياض وهو أبو حمزة الليثي وأبو أسامة قرويا بالحديث عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة وزاد أبو أسامة التقيد بقمر الحجرية وهو أوضح في تسجيل العصر من الرواية المطلقة وقد وصل الاسماعيلي طريق أبي أسامة من مستخرجه لكن بلفظ الشمس واقعة في حجرتي وعرف بذلك أن الضمير في قوله حجرتها لعائشة وفيه نوع الثبات واسناد أبي حمزة كلهم مدنيون والمراد بالحجرية وهي بضم المهملة وسكون الجيم البيت والمراد بالشمس ضوءها وقوله في رواية الزهري والشمس في حجرتها أي باقية وقوله لم يظهر الي أي في الموضع الذي كانت الشمس فيه وقد تقدم في أول المواقيت من طريق مالك عن الزهري بلفظ الشمس في حجرتها قبل أن تطهر أي ترفع هذا الظهور غير ذلك الظهور ومحصله أن المراد بظهور الشمس خروجها من الحجرية وظهرت في انبساطها في الحجرية وليس بين الروايين اختلاف لان انبساط التي لا يكون الا بعد خروج الشمس (قوله ابن عينة عن الزهري) في رواية الحميدي في مسنده عن ابن عينة حدثنا الزهري وفي رواية محمد بن منصور عند الاسماعيلي عن سفيان سمعته اذ نأى ورواه قلبي من الزهري (قوله والشمس طالعة) أي ظاهرة (قوله بعد) بالضم بلا تنوين (قوله وقال مالك الي آخره) يعني أن الاربع المذكورين رووه عن الزهري بهذا الاسناد فجعلوا الظهور للشمس وابن عينة جعله للتي وقد قدما توجيه ذلك وطريق الجمع بينهما وأن طريق مالك وصلها المؤلف في أول المواقيت وأما طريق يحيى بن سعيد وهو الانصاري فوصلها الذهلي في الزهرات وأما طريق شعيب وهو ابن أبي حمزة فوصلها الطبراني في مسند الشاميين وأما طريق ابن أبي حفصة وهو محمد بن ميسرة فرواها من طريق ابن عدي في نسخة إبراهيم بن طهمان عن ابن أبي حفصة والمستفاد من هذا الحديث تسجيل صلاة العصر في أول وقتها وهذا هو الذي فهمت عائشة وكذا الراوي عنها عروة واحتج به على عمر بن عبد العزيز في تأخير صلاة العصر كما تقدم وشذ الطحاوي فقال لا دلالة فيه على التسجيل لاحتمال أن الحجرية كانت قصيرة الجدران فلم تكن الشمس تتحجب عنها الا بقرب غروبها فيدل على التأخير لعل التسجيل وتعقب بأن الذي ذكره من الاحتمال إنما يصور مع اتساع الحجرية وقد عرف بالاتساع والمشااهدة أن حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن متسعة ولا يكون ضوء الشمس باقيا في قمر الحجرية الصغيرة الا والشمس قائمة مرتفعة والامتي ما لم تجدا ارتفع ضوءها عن قاع الحجرية ولو كانت الجدران قصيرة قال النووي كانت الحجرية ضيقة العرصة قصيرة الجدار بحيث كان طول جدارها أقل من مسافة العرصة بشيء يسير فاذا سار ظل الجدار مثله كانت الشمس أبعد في أواخر العرصة اه وكان المؤلف لما لم يقع له حديث على شرطه في تعيين أول وقت العصر وهو مصير ظل كل شيء مثله استغنى بهذا الحديث الدال على ذلك بطريق الاستنباط وقد

أَخْبَرَنَا مَهْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَوْفٌ عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ قَالَ دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ فَقَالَ لَهُ أَبِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ فَقَالَ كَانَ يُصَلِّي الْمَجْمِعَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى حِينَ تَدْحُسُ الشَّمْسُ وَيُصَلِّي الْعَصْرَ . ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدَنَا إِلَى رَحِيلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ وَتَسِيْتُ مَا تَلَى فِي الْمَغْرِبِ وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةَ . وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا . وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْعَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيصَهُ

أخرج مسلم عدة أحاديث مصرحة بالتحصود ولم ينقل عن أحد من أهل العلم مخالفة في ذلك إلا عن أبي حنيفة قال مشهور عنه أنه قال أول وقت العصر مصير ظل كل شيء مثليه بالثنية قال القرطبي خالفه الناس كلهم في ذلك حتى أصحابه يعني الآخذين عنه والافتقار تصر له جماعة ممن جاء بعدهم فقالوا ثبت الأمر بالبراد ولا يحصل إلا بعد ذهاب اشتداد الحار ولا يذهب في تلك البلاد إلا بعد أن يصير ظل الشيء مثليه فيكون أول وقت العصر مصير الظل مثليه وحكمة مثل هذا تفني عن رده (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وعوف هو الأعرابي (قوله دخلت أنا وأبي) زاد الاسماعيل زمن أخرجه ابن زياد من البصرة (قلت) وكان ذلك في سنة أربع وستين كما سيأتي في كتاب الفتن وسلامة والديسار حكاه عنه ولده هنا ولم أجد من ترجمه وقد وقعت لاتباعه رواية في الطبراني الكبير في ذكر الحوض (قوله المكتوبة) أي المقروضة واستدل به على أن الوتر ليس من المكتوبة لكون أبي هريرة لم يذكره وفيه بحث (قوله كان يصل المجمع) أي صلاة المجمع المجمع والمجمع يعني وهو وقت شدة الحروق سميت الظهر بذلك لأن وقتها يدخل حينئذ (قوله تدعونها الأولى) قيل سميت الأولى لأنها أول صلاة النهار وقيل لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم حين بين له الصلوات الخمس (قوله حين تدحس الشمس) أي تزول عن وسط السماء مأخوذ من الدحس وهو الزوال وفي رواية لمسلم حين تزول الشمس ومقتضى ذلك أنه كان يصلي الظهر في أول وقتها ولا يخالف ذلك الأمر بالبراد لاحتمال أن يكون ذلك في زمن البرد وقبل الأمر بالبراد أو عند فقد شروط البراد لأنه يختص بشدة الحر أو لبيان الجواز وقد يتمسك بظاهره من قال إن فضيلة أول الوقت لا تحصل إلا بتقديم ما يمكن تقديمه من طهارة وستر وغيرها قبل دخول الوقت ولكن الذي يظهر أن المراد بالحديث التقريب فتحصل الفضيلة لمن لم يتشاغل عند دخول الوقت بغير أسباب الصلاة (قوله إلى رحله) بفتح الراء وسكون المهملة أي مسكنه (قوله في أقصى المدينة) صفة للرحل (قوله والشمس حية) أي بيضاء نقيه قال الزين بن المنير المراد بحياتها قوة أثرها حرارة ولو ناوشعها وإنارة وذلك لا يكون بعد مصير الظل مثل الشيء اه وفي سنن أبي داود بإسناد صحيح عن خزيمة أحد التابعين قال حياتها أن تجد حرها (قوله ونسيت ما قال في المغرب) قائل ذلك هوسيار بينه أحمد في رواجه عن حجاج عن شعبة عنه (قوله أن يؤخر من العشاء) أي من وقت العشاء قال ابن دقيق العيد فيه دليل على استحباب التأخير قليلا لأن التبعيض بدل عليه وتعقب بأنه بعض مطلق لادلاله فيه على قلة ولا كثرة وسيأتي في باب وقت العشاء من حديث جابر أن التأخير إنما كان لا تتظار من مجيء لشهود الجماعة (قوله التي تدعونها العتمة) فيه إشارة إلى ترك تسميتها بذلك وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد وقال الطبري لعل تخييده الظهر والعشاء دون غيرها للاهتمام بهما فسمية الظهر بالأولى يشمر بتقدمها وتسمية العشاء بالعتمة يشمر بأخبرها وسيأتي الكلام على كراهة النوم قبلها في باب مفرد (قوله وكان ينقل) أي ينصرف من الصلاة أو يلتفت إلى المأمومين (قوله من صلاة العتمة) أي الصبح وفيه أنه لا كراهة في تسمية الصبح بذلك (قوله حين يعرف الرجل جليسه) تقدم الكلام على اختلاف ألفاظ الرواة فيه واستدل بذلك على التعجيل بصلاة الصبح لأن ابتداء معرفة الإنسان وجهه جليسه يكون في أواخر الغلس وقد صرح بأن ذلك كان عند فراغ الصلاة ومن المعلوم من عادة صلى الله عليه وسلم ترتيب القراءة

وَمَرَّ ابْنُ السَّيْنِ إِلَى الْمِائَةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كُنَّا نَصَلِّيُ الْعَصْرَ ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فَتَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ بْنُ حَنِيفٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّزِيزِ الظُّهْرَ ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّيُ الْعَصْرَ فَقُلْتُ يَا عَمُّ مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّيْتَ قَالَ الْعَصْرُ وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي كُنَّا نُصَلِّيُ مَعَهُ **بَابُ وَفْتِ الْعَصْرِ حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً حَيَّةً فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ

وتعديل الأركان فمقتضى ذلك أنه كان يدخل فيها مفلسا ودعى الزين بن المنير أنه مخالف لحديث عائشة الآتي حيث قالت فيه لا يعرف من الطلوع وتمقب بان الفرق بينهما ظاهر وهو أن حديث أبي برة متعلق بمعرفة من هو مسمر جالس إلى جنب المصلّي فهو ممكن وحديث عائشة متعلق بمن هو متلف مع أنه على بعده فهو جيد (قوله وإقرأ) أى فى الصبح (بالسين إلى المائة) يعني من الآتى وقدرها فى رواية الطبرانى بسورة الحاقة ونحوها وتقدم فى باب وقت الظهر لفظ ما بين السنين إلى المائة وأشار الكرماني أن القياس أن يقول ما بين السنين والمائة لأن لفظ بين يقتضى الدخول على متعدد قال ويحتمل أن يكون التقدير يقرأ ما بين السنين وفوقها إلى المائة فحذف لفظ فوقها لدلالة الكلام عليه وفى السياق نادب الصغير مع الكبير ومبارعة المسؤل بالجواب إذا كان عارفا به (قوله إلى بنى عمرو بن عوف) أى بقاء لأنها كانت منازلهم وإخراج المصنف لهذا الحديث مشعر بأنه كان يرى أن قول الصحابي كنا نعمل كذا مسند ولولم يصرح بإضافته إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم وهو اختيار الحاكم وقال الدار قطني والخطيب وغيرهما هو موقوف والحق أنه موقوف لفظا مرفوعا حكايلا للصحابي أورده فى مقام الاحتجاج فيحمل على أنه أراد كونه فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم وقدرى ابن المبارك هذا الحديث عن مالك فقال فيه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلّى العصر الحديث أخرجه النسائي قال النووى قال العلماء كانت منازل بنى عمرو بن عوف على ميلين من المدينة وكانوا يصلون العصر فى وسط الوقت لأنهم كانوا يشتغلون بأعمالهم وحروبهم فدل هذا الحديث على تعجيل النبي صلى الله عليه وسلم بصلاته العصر فى أول وقتها وسأيت فى طريق الزهرى عن أنس أن الرجل كان يأتيهم والشمس مرتفعة (قوله سمعت أبا أمية) هو أسعد بن سهل بن حنيف وهو عم الراوى عنه وفى القصة دليل على أن عمر بن عبد العزيز كان يصلّى الصلاة فى آخر وقتها تبعاً لسله إلى أن أنكر عليه عروة فرجع إليه كاتقدم وانما أنكر عليه عروة فى العصر دون الظهر لأن وقت الظهر لا كراهة فيه بخلاف وقت العصر وفيه دليل على صلاة العصر فى أول وقتها أيضا وهو عند انتهاء وقت الظهر ولهذا تشكك أبو أمية فى صلاة أنس أى الظهر أو العصر فدل أيضا على عدم العاصلة بين الوقتين وقوله له يا عم هو على سبيل التوقير ولكونه أكبر سنًا منه مع أن نسبهما مجتمع فى الانصاف لكنه ليس عمه على الحقيقة والله أعلم (قوله باب وقت العصر) كذا وقع فى رواية المستملى دون غيره وهو خطأ لأنه تكرار بلا فائدة (قوله والشمس مرتفعة حية) فيه إشارة إلى بقاء حرها وضوئها كاتقدم وقوله بعد ذلك فأتاهم والشمس مرتفعة أى دون ذلك الارتهاق لكنهما تصل إلى الحد الذى توصف به لانهما منخفضة وفى ذلك دليل على تسجيله صلى الله عليه وسلم لصلاة العصر لوصف الشمس بالارتهاق جدان بمعنى مسافة أربعة أميال وروى النسائي والطحاوى والقفطله من طريق

وَبَعْضُ الْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ تَحْتَهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ
عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كُنَّا نَصَلِّيُ الصُّبْحَ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ مِنَّا

أَبِي الْإِيضِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصَلِّيُ بِنَا الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بِضَاءُ حَلْفَةٍ ثُمَّ أَرْجَعُ إِلَى قَوْمِي فِي
نَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ فَاقُولُ لَهُمْ قُومُوا فَصَلُّوا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ صَلَّى قَالَ الطَّحَاوِيُّ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ أَوَّلَكَ يَحْيَى
قَوْمُ أَنَسٍ لَمْ يَكُونُوا يَصِلُونَهَا إِلَّا بَلَّ أَصْفَرُ الرَّالِ شَمْسٍ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْلِسُهَا (قَوْلُهُ وَبَعْضُ
الْعَوَالِي) كَذَا وَقَعَ هُنَا أَيُّ بَيْنَ بَعْضِ الْعَوَالِي وَالْمَدِينَةِ الْمَسَافَةُ الْمَذْكُورَةُ وَزَوَى الْبَيْهَقِيُّ حَدِيثَ الْبَابِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ
الصَّغَانِيُّ عَنْ أَبِي الْيَمَانِيِّ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ وَقَالَ فِي آخِرِهِ وَبَعْدَ الْعَوَالِ بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالدَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ
الْمُصَنِّفُ فِي الْإِعْتَصَامِ تَعْلِيْقًا وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزَّهْرِيِّ لَكِنْ قَالَ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ أَوْ ثَلَاثَةٌ
وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ وَأَبُو الْعَبَّاسِ السَّراجُ جَمِيعًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْقُرَجِ أَبِي عَتَبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمِيرٍ عَنْ
أَبِرَاهِيمَ بْنِ أَبِي غِيلَةَ عَنْ الزَّهْرِيِّ وَلَفْظُهُ وَالْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ عَنْ الْحَامِلِيِّ عَنْ أَبِي
عَتَبَةَ الْمَذْكُورِ بِسَنَدِهِ فَوَقَعَ عِنْدَهُ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقُ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ فَقَالَ فِيهِ عَلَى مِيلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ
فَنَحْصُلُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَقْرَبَ الْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ مَسَافَةُ مِيلَيْنِ وَأَبْعَدُهَا مَسَافَةُ سِتَّةِ أَمْيَالٍ إِنْ كَانَتْ رِوَايَةُ الْحَامِلِيِّ مَحْفُوظَةً
وَوَقَعَ فِي الْمَدِينَةِ عَنْ مَالِكٍ أَعْبَدَ الْعَوَالِي مَسَافَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ قَالَ عِيَّاضُ كَأَنَّهُ أَرَادَ مُعْظَمَ عِمَارَتِهَا وَالْأَقْبَعُهَا ثَمَانِيَةَ أَمْيَالٍ
أَتَتْهُ وَبِذَلِكَ جَزَمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ آخَرُهُمْ صَاحِبُ النَّهْيَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنَّهُ أَعْبَدَ الْإِمَكَّةَ الَّتِي كَانَ
يَذْهَبُ إِلَيْهَا الذَّاهِبُ فِي هَذِهِ الْوَاتِقَةِ وَالْعَوَالِي عِبَارَةٌ عَنِ الْقُرَى الْمُجْتَمِعَةِ حَوْلَ الْمَدِينَةِ مِنْ جِهَةِ تَجْدُّدِهَا وَأَمَّا كَيْفَ جِهَةِ
تَهَامُهَا فَيَقَالُ لَهَا السَّافِلَةُ (تَنْبِيهُ) قَوْلُهُ وَبَعْضُ الْعَوَالِي إِلَى آخِرِهِ مَدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ الزَّهْرِيِّ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ بَيْنَهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ
عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ فِيهِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَالشَّمْسُ حِيَةَ قَالَ الزَّهْرِيُّ وَالْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى مِيلَيْنِ
أَوْ ثَلَاثَةٍ وَلَمْ يَقِفْ الْبُكْرَمَانِيُّ عَلَى هَذَا فَقَالَ هُوَ أَمَّا كَلَامُ الْبُخَارِيِّ وَأَنَسٍ أَوْ الزَّهْرِيِّ كَمَا هُوَ عَادَةٌ (قَوْلُهُ فِي الطَّرِيقِ
الْآخَرِ كُنَّا نَصَلِّيُ الْعَصْرَ) أَيُّ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنَ الطَّرِيقِ الْآخَرِ وَقَدْ رَوَاهُ خَالِدُ بْنُ خَلْدَةَ عَنْ
مَالِكٍ كَذَلِكَ مَصْرُوحًا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي غَرَائِبِهِ (قَوْلُهُ ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ مِنَّا إِلَى قِيَاءٍ) كَأَنَّ أَنَسًا أَرَادَ بِالذَّاهِبِ
نَفْسَهُ كَمَا يَشْعُرُ بِذَلِكَ رِوَايَةُ أَبِي الْإِيضِ الْمُتَقَدِّمَةِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ يَخْتَلِفُ عَلَى مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى قِيَاءٍ وَلَمْ
يَتَابِعْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الزَّهْرِيِّ بَلْ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ إِلَى الْعَوَالِي وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَالَ وَقَوْلُ مَالِكٍ إِلَى قِيَاءٍ وَهُوَ
لَا شَكَّ فِيهِ وَتَحَقَّقَ بِأَنَّهُ رَوَى عَنْ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ إِلَى قِيَاءٍ كَمَا قَالَ مَالِكٌ نَقَلَهُ الْبَاقِي عَنْ الدَّارِقُطِيِّ فَسَبْغَةُ الْوُحْمِ
فِيهِ إِلَى مَالِكٍ مُتَقَدِّمَةٌ فَهَذَا كَانَ زَوْهًا حَاطِلًا أَنْ يَكُونَ مِنْهُ وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الزَّهْرِيِّ حِينَ حَدَّثَ بِهِ مَالِكًا وَقَدْ رَوَاهُ خَالِدُ بْنُ خَلْدَةَ عَنْ
مَالِكٍ فَقَالَ فِيهِ إِلَى الْعَوَالِي كَمَا قَالَ الْجَمَاعَةُ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى مَالِكٍ وَتَوَجَّعَ مِنَ الزَّهْرِيِّ بِخِلَافٍ مَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَأَمَّا
قَوْلُهُ الصَّوَابُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْعَوَالِي فَصَحِيحٌ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَمَعَ ذَلِكَ فَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ لَكِنْ رِوَايَةُ مَالِكٍ أَخْصَلُ لِأَنَّ
قِيَاءَ مِنَ الْعَوَالِي وَلَيْسَتْ الْعَوَالِي كُلُّ قِيَاءٍ وَلَعَلَّ مَالِكًا لَمْ يَرَأِ أَنَّ فِي رِوَايَةِ الزَّهْرِيِّ إِجْمَالًا لَهَا عَلَى الرِّوَايَةِ الْمَقْصُورَةِ
وَهِيَ رِوَايَةُ الْمُتَقَدِّمَةِ عَنْ إِسْحَاقٍ حَيْثُ قَالَ فِيهَا ثُمَّ يُخْرِجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِ بْنِ عَوْفٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُمْ أَهْلُ قِيَاءٍ فَبَنِي
مَالِكٍ عَلَى أَنَّ الْقِصَّةَ وَاحِدَةٌ لَأَنَّهُمَا جَمِيعًا حَدَّثَاهُ عَنْ أَنَسٍ وَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ فَهَذَا الْجَمْعُ أَوَّلُ مِنَ الْجَزْمِ بِأَنَّ مَالِكًا وَهَمِيهِ
وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ ابْنِ بَطَّالٍ عَلَى أَنَّ الْوُحْمَ فِيهِ مِنْ دُونِ مَالِكٍ بِرِوَايَةِ خَالِدٍ بْنِ خَلْدَةَ الْمُتَقَدِّمَةِ الْمُوَافِقَةَ لِرِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ عَنْ الزَّهْرِيِّ
فَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ مَالِكًا أَتَتْهُ فِي الْمَوْطَأِ بِالْفَلْظِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْهُ كَأَنَّهُ أَصْحَابُهُ فَرِوَايَةُ خَالِدِ بْنِ خَلْدَةَ عَنْهُ شَاذَةٌ فَكَيْفَ تَكُونُ
دَالَّةً عَلَى أَنَّ رِوَايَةَ الْجَمَاعَةِ وَهِيَ بَلَّ أَنْ سَلَّمْنَا أَنَّهَا وَهِيَ مِنْ مَالِكٍ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ الدَّارِقُطِيُّ وَمِنْ تَبَعِيهَا أَوْ مِنَ الزَّهْرِيِّ
جَمِيعًا حَدَّثَهُ بِهِ الْأَوَّلِيُّ سَلَوْتُ طَرِيقَ الْجَمْعِ الَّتِي أَبْتَحَنَّاهَا وَاتَّهَ الْمَوْفِقُ قَالَ ابْنُ رُبَيْدٍ قِصَّةُ الْبُخَارِيِّ بِالصَّوَابِ لِمَالِكٍ

إلى قُبَاءَ قِيَّاسِهِمُ وَالشُّسُ مَرْتَبَةً **بَابُ** إِنَّمَا مَنْ قَاتَهُ الْعَصْرُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الَّذِي تَقُوتهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وُزِّرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ

باحسن اشارة وأوجز عبارة لأنه قدم أولا الجمل ثم أتبعه بحديث مالك المصنف المعتبر في تنبيهه في قُبَاءَ تقدم ضبطها في باب معاجه في القيلة (قوله إلى قُبَاءَ قِيَّاسِهِمُ) أي أهل قُبَاءَ وهو على حد قوله تعالى وأسأل القرية والله أعلم قال النووي في الحديث المبادر بصلاة العصر في أول وقتها لأنه لا يمكن أن يذهب بصدقة العصر ميلين أو أكثر والشمس لم تغرب فيه دليل للجسور في أول وقت العصر مصير ظل كل شيء مثله خلا فلا يني حنيفة وقدم في ذلك في الباب الذي قبله (قوله باب إن من قاتله صلاة العصر) أشار المصنف بذلك إلى أن المراد بالهوات تأخيرها عن وقت الجواز بغير عنزلان الأيم إنما ترتب على ذلك عوآسي في البحث في ذلك (قوله الذي تقوته) قال ابن بركة فيه رد على من كره أن يقول قاتنا الصلاة (قلت) وسأني الكلام على ذلك في باب مفرد في صلاة الجماعة (قوله صلاة العصر فكأنما) كذا للكشبي وسقط لاكثر لفظ صلاة والفاء من قوله فكأنما (قوله وزر أهله) هو بالنصب عند الجمهور على أنه مفعول ثان لوتر وأضمر في وتر مفعول لم يسم فاعله وهو طائفة على الذي قاتله فاعني أصيب بأهله وماله وهو متعد إلى مفعولين ومثله قوله تعالى ولن تركن أعمالك إلى هذا أشار المصنف فيما وقع في رواية المستملي قال قال أبو عبد الله يترككم انتهى وقيل وترهنا يعني نقص فعلي هذا يجوز نصبه ورفع لأن من رد النقص إلى الرجل نصب وأضمر ما يقوم مقام الفاعل ومن رده إلى الأهل رفع وقال القرطبي يروى بالنصب على أن وتر بمعنى سلب وهو يتعدى إلى مفعولين وبالرفع على أن وتر بمعنى أخذ فيكون أهله هو المفعول الذي يسم فاعله ووقع في رواية المستملي أيضا ورت. الرجل إذا قتلته قتيلا أو أخذت ماله وحقيقة التوركا قال الخليل هو الظلم في الدم فعلي هذا فاستعاله في المال مجاز لكن قال الجوهري للموتور هو الذي قتل له قتيلا فلم يدرك بدمه يقول منه وتر وتقول أيضا وتره حقه أي قصه وقيل الموتور من أخذ أهله أو ماله وهو ينظر إليه وذلك أشد لعمه فوقع التشبيه بذلك لمن قاتله الصلاة لأنه يجتمع عليه غمان غم الأثم وغم فقد الثواب كما يجتمع على الموتور غمان غم السلب وغم الطلب بالثار وقيل معني وتر أخذ أهله وماله فصار وتر أي فردا أو يؤبد الذي قبله رواية أبي مسلم الكجي من طريق حماد بن سلمة عن أبيوب عن نافع فذكر نحوه هذا الحديث وزاد في آخره وهو قاعد وظاهر الحديث التعليل على من تقوته العصر وأن ذلك مختص بها وقال ابن عبد البر يحتمل أن يكون هذا الحديث خرج جوابا لسائل سأل عن صلاة العصر فاجيب فلا يمنع ذلك الحاق غيرها من الصلوات بها وتعقبه النووي بأنه إنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفت العلة واشتركا فيها قال والعلة في هذا الحكم لم تتحقق فلا يلحق غير العصر بها انتهى وهذا لا يدفع الاحتمال وقد أحجج ابن عبد البر بما رواه ابن أبي شيبة وغيره من طريق أبي قلابة عن أبي الدرداء من فوجاه ترك صلاة مكتوبة حتى تقوته الحديث (قلت) وفي استاده اقطاع لأن أبا قلابة لم يسمع من أبي الدرداء وقد رواه أحمد من حديث أبي الدرداء بل يظن من ترك العصر فرجع حديث أبي الدرداء إلى تعيين العصر وروى ابن جبان وغيره من حديث نوفل بن معاوية مرفوعا من قاتله الصلاة فكأنما وتر أهله وماله وهذا ظاهره العموم في الصلوات المكتوبات وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن نوفل بلفظ لأن وتر أحدكم أهله وماله خبره من أن يقوته وقت صلاة وهذا أيضا ظاهره العموم ويستفاد منه أيضا ترجيح توجيه رواية النصب المصدر بها لكن المحفوظ من حديث نوفل بلفظ من الصلوات صلاة من قاتله فكأنما وتر أهله وماله أخرجه المصنف في علامات النبوة ومسلم أيضا والطبراني وغيرهم ورواه الطبراني من وجه آخر وزاد فيه عن الزهري قلت لابي بكر يعني ابن عبد الرحمن وهو الذي حدثه به ما هنا الصلاة قال العصر واد ابن أبي خيثمة من وجه آخر فصرح بكونها العصر في نفس الخبر والمحفوظ أن

باب من ترك العصر حديثاً مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام قال حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المليح قال كنا مع بريدة في غزوة في يوم ذي غيم فقال بكر وأبصار العصر فإن الذي قال من ترك صلاة العصر

كونها العصر من تفسير أبي بكر بن عبد الرحمن ورواه الطحاوي والبيهقي من وجه آخر وفيه أن التفسير من قول ابن عمر فالظاهر اختصاص العصر بذلك وسيأتي تقديره في الكلام على الحديث الذي بعده ومما يدل على أن المراد بتفويتها إخراجها عن وقتها ما وقع في رواية عبد الرزاق فإنه أخرج هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع فذكر نحوه وزاد قلت لنا نافع حين غيب الشمس قال نعم وتفسير الراوي إذا كان فقيهاً أولى من غيره لكن روى أبو داود عن الأوزاعي أنه قال في هذا الحديث وفواتها أن تدخل الشمس صفرة ولعله مبني على مذهبه في خروج وقت العصر وقت غيب الشمس عن ابن وهب أن المراد إخراجها عن الوقت المختار وقال المهبلي ومن تبعه من الشراح إنما أراد وفواتها في الجماعة لا فواتها باصفرار الشمس أو بغيها قال ولو كان لقوات وقتها كله لبطل اختصاص العصر لأن ذهاب الوقت موجود في كل صلاة ونقص حين ما أدامه لأن فوات الجماعة موجود في كل صلاة لكن في صدر كلامه أن العصر اختصت بذلك لاجتماع المتعاقبين من الملائكة فيها وتقريبه ابن المنير بأن الفجر أيضاً فيها اجتماع للمتعاقبين فلا يختص العصر بذلك قال والحق إن الله تعالى يختص ما شاء من الصلوات بما شاء من الفضيلة انتهى وبوب الترمذي على حديث الباب ما جاء في السهو عن وقت العصر فغلبه على السأحي وعلى هذا فالمراد بالحديث أنه يلحقه من الأسف عند معاينة الثواب لمن صلى ما يلحق من ذهب منه أهله وماله وقدر روى بمعنى ذلك عن سالم بن عبد الله بن عمر ويؤخذ منه التنبيه على أن أسف العائد أشد لاجتماع فقد التواب وحصول الأثم قال ابن عبد البر في هذا الحديث إشارة إلى تحجير الدنيا وإن قليل العمل خير من كثير منها وقال ابن بطال لا يوجد حديث يقوم مقام هذا الحديث لأن الله تعالى قال حافظوا على الصلوات وقال ولا يوجد حديث فيه تكييف المحافظة غير هذا الحديث (قوله باب من ترك العصر) أي ما يكون حكمه قال ابن رشد أجاد البخاري حيث اقتصر على صدر الحديث فابقي فيه محلاً للتأويل وقال غيره كان ينبغي أن يذكر حديث الباب في الباب الذي قبله ولا يحتاج إلى هذه الترجمة وتعقب بأن الترك أصرح بإرادة التعمد من القوات (قوله حدثنا مسلم بن إبراهيم) سقط عند الطيالسي عن إبراهيم (قوله حدثنا هشام) وقع عند غير أبي ذر أنبانا هشام وهو ابن عبد الله الدستوائي (قوله أخبرنا يحيى) عند غير أبي ذر حدثنا (قوله عن أبي قلابة) عند ابن خزيمة من طريق أبي داود الطيالسي عن هشام عن يحيى أن أبا قلابة حدثه (قوله عن أبي المليح) عند المصنف في باب التبكير بالصلاة في يوم الغيم عن معاذ بن فضالة عن هشام في هذا الإسناد أن أبا المليح حدثه وأبو المليح هو أسامة بن عمر الهذلي وقد تقدم أن اسمه عامر وأبوه صحابي وفي الإسناد ثلاثة من التابعين على نسق وتابع هشام على هذا الإسناد عن يحيى بن أبي كثير شيبان ومعمّر وحديثهما عن أحمد وخالفهم الأوزاعي فرواه عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المهاجر عن بريدة والأول هو المحفوظ وخالفهم أيضاً في سياق المتن كإسائي التنبيه عليه في باب التبكير المذكور إن شاء الله تعالى (قوله كنا مع بريدة) هو ابن الحصبب الأسلمي (قوله ذي غيم) قيل خص يوم الغيم بذلك لأنه مظنة التأخير إما لأنه يحاط لدخول الوقت فيبلغ في التأخير حتى يخرج الوقت أو لمشاغل بأمر آخر فيظن بقاء الوقت فيستمر في شغله إلى أن يخرج الوقت (قوله بكروا) أي عجلوا والتبكير يطلق لكل من بادر بأمر شيء كان في أي وقت كان وأصله المبادرة بالشيء أول النهار (قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم) الغاء للتعليل وقد استشكل مفردة تيقن دخول أول الوقت مع وجود الغيم لأنهم لم يكونوا يمتدنون فيه الأعلى الشمس وأجيب باحتمال أن بريدة قال ذلك عند معرفة دخول الوقت لأنه لا مانع في يوم الغيم من أن تظهر الشمس أحياناً ثم أنه لا يشترط إذا احتجبت الشمس اليقين بل يكفي الاجتهاد (قوله من ترك صلاة العصر) زاد معمر في روايته متعمداً وكذا أخرجه

هَذَا حَيْثُ عَمَّهُ بَابُ فَنَصُّ مَلَاةِ الصَّغْرِ حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُقَاوِيَةَ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ قَيْسٍ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَظَرْنَا إِلَى الْقَمَرِ لَيْسَتْ يَتَنَفَّسُ الْبَدْرُ فَقَالَ إِنَّكُمْ سَتَرُونَهُ بِكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤُوسِهِ فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَقْلُبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا

أحمد من حديث أبي الدرداء (قوله فقد حبط) سقط فقد من رواية المستملي وفي رواية معمر أحبط الله عمله وقد استدل بهذا الحديث من يقول بكفر أهل المعاصي من الخوارج وغيرهم وقالوا هونظروا قوله تعالى ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وقال ابن عبد البر مفهوم الآية أن من لم يكفر بالإيمان لم يحبط عمله فيتعارض مفهومها ومنطوق الحديث فيعين تأويل الحديث لأن الجمع إذا أمكن كان أولى من الترجيح وتمسك بظاهر الحديث أيضا الحنابلة ومن قال بقولهم من أن ترك الصلاة يكفر وجوابهم ما تقدم وأيضاً فلو كان على ما ذهبوا إليه لما اختلفت العصر بذلك وأما الجمهور فقلوا بالحديث فافترقوا في تأويله فراقفتهم من أول سبب الترك ومنهم من أول الحبط ومنهم من أول العمل فقل المراد من تركها جلدًا لوجوبها أو معتقًا لكن مستخفاً مستهزئاً بمن أقامها وتعقب بأن الذي فهمه الصحابي إنما هو التفریط وهذا أمر بالمبادرة إليها وفهمه أولى من فهم غيره كما تقدم وقيل المراد من تركها متكسلاً لكن خرج الوعيد عن الزجر الشديد وظاهره غير مراد كقوله لا زنى الزاني وهو مؤمن وقيل هو من مجاز التشبيه كان المعنى فقد أشبهه من حبط عمله وقيل معناه كاذب أن يحبط وقيل المراد بالحبط هتكان العمل الذي ترفع فيه الأعمال إلى الله فكان المراد بعمل الصلاة خاصة أي لا يحصل على أجر من صل العصر ولا يرفع له عملها حينئذ وقيل المراد بالحبط الإبطال أي يبطل انتفاعه بعمله في وقت ما لم ينتفع به كمن رجعت سياحته على حسناته فانه موقوف في المشيئة فان غفر له فجرد الوقوف ابطال لنتفع الحسنة اذذاك وان عذب لم يغفر له فكذلك قال معني ذلك القاضي أبو بكر بن العربي وقد تقدم مسوطاً في كتاب الإيمان في باب خوف المؤمنين من أن يحبط عمله ومحصل ما قال أن المراد بالحبط في الآية غير المراد بالحبط في الحديث وقال في شرح الترمذي الحبط على قسمين حبط اسقاط وهو احباط الكفر للإيمان وجميع الحسنات وحبط موازنة وهو احباط المعاصي للانتفاع بالحسنات عند رجحانها عليها إلى أن تحصل النجاة ف يرجع إليه جزاء حسناته وقيل المراد بعمل في الحديث عمل الدنيا الذي بسبب الاشتغال به ترك الصلاة بمعنى أنه لا ينتفع به ولا يتمتع وأقرب هذه التأويلات قول من قال أن ذلك خرج عن الزجر الشديد وظاهره غير مراد والله أعلم (قوله باب فضل صلاة العصر) أي على جميع الصلوات إلا الصبح وإنما حملته على ذلك لأن حديث الباب لا يظهر منهما رجحان العصر عليها ويحتمل أن يكون المراد أن العصر ذات فضيلة لا ذات أفضلية (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم ووقع عند ابن مردويه من طريق شعبة عن اسمعيل الصريح بسماع اسمعيل من قيس وسماع قيس من جرير (قوله فنظرنا إلى القمر ليلة) زاد مسلم في ليلة البدر وكذا المصنف من وجه آخر وهو خال من المتعة أيضاً كما سيأتي في باب صلاة الفجر (قوله لا تضامون) بضم أوله مخففاً أي لا يحصل لكم ضم حينئذ ويرى ينتفع أوله والتشديد من الضم والمراد نفي الازدحام وسيأتي بسط ذلك في كتاب التوحيد (قوله فان استطعتم أن لا تقلبوا) فيه إشارة إلى قطع أسباب الغلبة المتنافية للاستطاعة كالنوم والشغل ومقاومة ذلك بالاستعداد له وقوله فاقبلوا أي عدم الغلبة وهو كناية عما ذكر من الاستعداد ووقع في رواية شعبة المذكورة فلا تقلبوا عن صلاة الحديث (قوله قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) زاد مسلم يعني العصر والفجر ولابن مردويه من وجه آخر عن اسمعيل قبل طلوع الشمس صلاة الصبح وقبل غروبها صلاة العصر وقال ابن بطال قال المهلب فان استطعتم أن لا تقلبوا عن صلاة أي في الجماعة قال وخص هذين الوقتين لاجتماع الملائكة فيها ورفعهم أعمال العباد

فَأَفْعَلُوا . ثُمَّ قَرَأَ وَسَبَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ * قَالَ الْإِسْمَاعِيلُ أَفْعَلُوا لَا تَقْوَتْكُمْ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ قَالَ يَتَعَاقِبُونَ

لثلاثين يومهم هذا الفضل العظيم (قالت) وعرف بهذا مناسبة إيراد حديث يتعاقبون عقب هذا الحديث لكن لم يظهر لي
 وجه تقييد ذلك بكونه في جماعة وإن كان فضل الجماعة معلوما من أحاديث أخر بل ظاهر الحديث يتناول من
 صلاها ولو منفردا إذ مقتضاه التحريض على فعلها أعم من كونه جماعة أولا (قوله فافعلوا) قال
 الخطابي هذا يدل على أن الرؤية قد يرعى نيلها بالمحافظة على هاتين الصلاتين اه وقد يستشهد لذلك بما
 أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رفعه قال إن أدنى أهل الجنة منزلة فذكر الحديث وفيه وأكرمهم على الله من
 ينظر إلى وجهه غدوة وعشية وفي سنده ضعف (قوله ثم قرأ) كذا في جميع روايات الجامع وأكثر الروايات في
 غيره بهام فاعل قرأ وظاهره أنه النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم أر ذلك صريحا وحمله عليه جماعة من الشراح وقع
 عند مسلم عن زهير بن حرب عن مروان بن معاوية بأسناد حديث الباب ثم قرأ جرير أي الصحابي وكذا أخرجه أبو
 عوانة في صحيحه من طريق يعلى بن عبيد عن اسمعيل بن أبي خالد فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما وافقه
 إدراج قال العلماء ووجه مناسبة ذكر هاتين الصلاتين عند ذكر الرؤية أن الصلاة أفضل الطاعات وقد ثبت لهاتين
 الصلاتين من الفضل على غيرهما ذكر من اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال وغير ذلك فهما أفضل الصلوات
 فناسب أن يجازى المحافظ عليهما بأفضل العطايا وهو النظر إلى الله تعالى وقيل لما حقق رؤية الله تعالى أن يحافظ على الصلاة عند
 الشمس وهما آيتان عظيمتان شرعت لحسوفهما الصلاة والذكر ناسب من محبة رؤية الله تعالى أن يحافظ على الصلاة عند
 غروبها اه ولا يخفى بعده وتكفاه والله أعلم (قوله يتعاقبون) أي تأتي طاعة عقب طاعة ثم تعود الأولى عقب الثانية
 قال ابن عبد البر وإنما يكون التعاقب بين طاعتين أو رجلين بأن يأتي هدامرة ويقبض هذا ومنه تعقيب الجيوش أن
 يجهز الأمير بها إلى مدة ثم ياذن لهم في الرجوع بهدان يجهز غيرهم إلى مدة ثم ياذن لهم في الرجوع بعد أن يجهز الأولين
 قال القرطبي الواو في قوله يتعاقبون علامة الفاعل المذكر المجمع على لغة بلحاتهم وهم القائلون أكلوني البراغيث
 ومنه قول الشاعر

* مجوران يعصرت السليط أقاربه * وهي لغة فاشية وعليها حمل الاخفش قوله تعالى وأسرؤا التجوى
 الذين ظلموا قال وقد تصف بعض النحاة في تأويلها وردّها للبدل وهو تكلف مستغني عنه فإن تلك اللغة
 مشهورة ولها وجه من القياس واضح وقال غيره في تأويل الآية قوله وأسرؤا عائد على الناس
 المذكورين أولا والذين ظلموا بدل من الضمير وقيل التقدير أنه لما قيل وأسرؤا التجوى قيل من هم قال الذين ظلموا
 حكاه الشيخ محي الدين والأول أقرب إذا الأصل عدم التقدير وتوارد جماعة من الشراح على أن حديث الباب من
 هذا القبيل ووافقه ابن مالك وناقشه أبو حيان زاعمان هذه الطريق اختصرها الراوي وأصح ذلك بما رواه البزار
 من وجه أخر عن أبي هريرة بلفظ أن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار الحديث وقد سوح
 في العزو إلى مسند البراءم أن هذا الحديث بهذا اللفظ الصحيح فاعل وهما أولى وذلك أن هذا الحديث رواه
 عن أبي الزناد مالك في الموطأ ولم يختلف عليه باللفظ المذكور وهو قوله يتعاقبون فيكم وتابعه على ذلك عبد الرحمن بن
 أبي الزناد عن أبيه أخرجه سعيد ابن منصور عنه وقد أخرجه البخاري في بدء الخلق من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي
 الزناد بلفظ الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وأخرجه النسائي أيضا من طريق موسى بن عقبة عن
 أبي الزناد بلفظ الملائكة يتعاقبون فيكم فاختلف فيه على أبي الزناد فظاهر أنه كان تارة يذكره هكذا وتارة هكذا

فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ وَيَجْمَعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ . ثُمَّ يَرْجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ

فيقول بحث أبي حيان . ويؤيد ذلك أن غير الأعرج من أصحاب أبي هريرة قد روه تأما فأخرجه أحمد ومسلم من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة مثل رواية موسى بن عقبة لكن بحذف أن من أوله وأخرجه ابن خزيمة والسرراج من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ أن لله ملائكة يصاقبون وهذه هي الطريقة التي أخرجهما البزار وأخرجه أبو نعيم في الحلية باستاد صحيح من طريق أبي موسى عن أبي هريرة بلفظ أن للملائكة فيكم يجمعون وإذا عرف ذلك قالوا إلى الطريق التي تصعد مع الطريق التي وقع القول فيها أولى من طريق مغايرة لها فليز ذلك إلى تخريج البخاري والنسائي من طريق أبي الزناد لما أوضحته والله الموفق (قوله فيكم) أي المصلين أو مطلق المؤمنين (قوله ملائكة) قيل هم الحفظة بقوله عياض وغيره عن الجمهور وزد ابن بريزة وقال القرطبي الاظهر عندي أنهم غيرهم وقوله أنهم يقتل أن الحفظة يغارقون البعد ولأن حفظة الليل غير حفظة النهار وبأنهم لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة الترك دون غيرها في قوله كيف تركتم عبادي (قوله ويجمعون) قال الزين ابن المنير التعاقب مغاير للأجتماع لكن ذلك منزل على حالين (قلت) وهو ظاهر وقال ابن عبد البر الاظهر أنهم يشهدون معهم الصلاة في الجماعة واللفظ محتمل للجماعة وغيرها كما يحتمل أن التعاقب يقع بين طائفتين دون غيرهم وإن يقع التعاقب بينهم في النوع لا في الشخص قال عياض والحكمة في اجتماعهم في هاتين الصلاتين من لطف الله تعالى بعباده وإكرامهم بأن جعل اجتماع ملائكته في حال طاعة عبادهم لتكون شهادتهم لهم بأحسن الشهادة (قلت) وفيه شيء لا يخرج أنهم الحفظة ولا شك أن الذين يصعدون كانوا مقيمين عندهم مشاهدين لأعمالهم في جميع الاوقات فلا أولى أن يقال الحكمة في كونه تعالى لا يسألهم إلا عن الحالة التي تركهم عليها ما ذكر ويحتمل أن يقال إن الله تعالى يستر عنهم ما يعملونه فيما بين الوقتين لكنه بناء على أنهم غير الحفظة وفيه إشارة إلى الحديث الآخر أن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما فمن ثم وقع السؤال من كل طائفة عن أخرى . فارقوم عليه (قوله ثم يرجع الذين باتوا فيكم) استدله بعض الحنفية على استحباب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة إذا فرغ منها آخر النهار وتحب بأن ذلك غير لازم إذ ليس في الحديث ما يقتضي أنهم لا يصعدون إلا ساعة الفراغ من الصلاة بل جائز أن تخرج الصلاة ويتأخروا بعد ذلك إلى آخر النهار ولا مانع أيضا من أن تصعد ملائكة النهار وبعض النهار باق وتقيم ملائكة الليل ولا يرد على ذلك وصفهم بالميت بقوله باتوا فيكم لأن اسم الميت صادق عليهم ولو تقدمت أقامتهم بالليل أقامتهم قطعة من النهار (قوله الذين باتوا فيكم) اختلف في سبب الاختصار على سؤال الذين باتوا دون الذين ظلموا فقيل هو من باب الاكتفاء بذكر أحد المثلين عن الآخر كقوله تعالى فذكر أن نعت الذكرى أي وإن لم تنفع وقوله تعالى سراويل تهيم الحر أي والبرد وإلى هذا أشار ابن التين وغيره ثم قيل الحكمة في الاختصار على ذلك أن حكم طرفي النهار يعلم من حكم طرفي الليل فلو ذكره لكان تكرارا ثم قيل الحكمة في الاختصار على هذا الشق دون الآخر أن الليل مظنة المعصية فلما لم يقع منهم عصيان مع إمكان دواعي الفعل من إمكان الاخفاء ونحوه واشتغلوا بالطاعة كان النهار أولى بذلك فكان السؤال عن الليل أبلغ من السؤال عن النهار لكون النهار محل الاشتغال وقيل الحكمة في ذلك أن ملائكة الليل إذا صلوا الفجر عرجوا في الحال وملائكة النهار إذا صلوا العصر لبثوا إلى آخر النهار لضبط بقية عمل النهار وهذا ضعيف لأنه يقتضي أن ملائكة النهار لا يستثنون عن وقت العصر وهو خلاف ظاهر الحديث كما سيأتي ثم هو مبني على أنهم الحفظة وفيه نظر لما سبقه وقيل بناء أيضا على أنهم الحفظة أنهم ملائكة النهار فقط وهم لا يرحلون عن ملازمة بني آدم وملائكة الليل هم الذين يرحلون ويتصاقبون ويؤيده ما رواه أبو نعيم في كتاب الصلاة أنه من طريق الاسود بن زياد النخعي قال يلقى الحارسان أي ملائكة الليل وملائكة النهار عند صلاة الصبح فيسلم بعضهم على بعض فتصعد ملائكة الليل وتلبث ملائكة النهار وقيل يحتمل أن يكون العروج إنما يقع عند صلاة الفجر خاصة وأما النزول

فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي فَيَقُولُونَ تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ

فيقع في الصلاتين معا وفيه التعاقب وصورة أن تنزل طائفة عند العصر وتبيت ثم تنزل طائفة ثالثة عند الفجر فيجمع الطائفتان في صلاة الفجر ثم يرجع الذين باتوا فقط ويستمر الذين نزلوا وقت الفجر إلى العصر فتعزل الطائفة الأخرى فيحصل اجتماعهم عند العصر أيضا ولا يصعد منهم أحد بل تبيت الطائفتان أيضا ثم يرجع إحدى الطائفتين ويستمر ذلك فتصبح صورة التعاقب مع اختصاص النزول بالعصر والعروج بالفجر فلماذا خص السؤال بالذين باتوا والله أعلم وقيل أن قوله في هذا الحديث ويجمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر وهم لأنه ثبت في طرق كثيرة أن الاجتماع في صلاة الفجر من غير ذكر صلاة العصر كما في الصحيحين من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في رة في أثناء حديث قال فيه ويجمعون ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر قال أبو هريرة وأقروا أن شتم وقرآن الفجران قرآن الفجر كان مشهودا وفي الترمذي والنسائي من وجه آخر باسناد صحيح عن أبي هريرة في قوله تعالى أن قرآن الفجر كان مشهودا قال تشهد ملائكة الليل والنهار وروي ابن مردويه من حديث أبي الدرداء مرفوعا نحوه قال ابن عبد البر ليس في هذا دفع للرواية التي فيها ذكر العصر إذ لا يلزم من عدم ذكر العصر في الآية والحديث الآخر عدم اجتماعهم في العصر لان المسكوت عنه قد يكون في حكم المذكور بدليل آخر قال ويحتمل أن يكون الاختصار وقع في الفجر لكونها جهرية ويحتمل الأول متجه لأنه لا سبيل إلى ادعاء توهم الراوي الثقة مع إمكان التوفيق بين الروايات ولا سيما أن الزيادة من العدل الضابط مقبولة ولم لا يقال أن روايته من لم يذكر سؤال الذين أقاموا في النهار واقع من تقصير بعض الرواة أو يحتمل قوله ثم يرجع الذين باتوا على ما هو أعم من المبيت بالليل والإقامة بالنهار فلا يختص ذلك بليل دون نهار ولا عكسه بل كل طائفة منهم إذا صعدت ثلث وغاية ما فيه أنه استعمل لفظ بات في أقام مجازا ويكون قوله فيسألهم أي كلامن الطائفتين في الوقت الذي يصعد فيه ويدل على هذا الحمل رواية موسى بن عقبة عن أبي الزناد عند النسائي ولفظه ثم يرجع الذين كانوا فيكم فعلى هذا لم يقع في المتن اختصار ولا اختصار وهذا أقرب الأجوبة وقد وقع لنا هذا الحديث من طريق أخرى وأصحها وفيه التصريح بسؤال كل من الطائفتين وذلك فيما رواه ابن خزيمة في صحيحه وأبو العباس المراج جمعا عن يوسف بن موسى عن جرير عن الأشعث عن أبي صلح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر فيجتمعون في صلاة الفجر فتصعد ملائكة الليل وتبيت ملائكة النهار ويجمعون في صلاة العصر فتصعد ملائكة النهار وتبيت ملائكة الليل فيسألهم ربهم كيف تركتم عبادي والحديث وهذه الرواية تزيل الإشكال وتفي عن كثير من الاحتمالات المتقدمة فهي المعتمدة ويحمل ما نقص منها على تقصير بعض الرواة (قوله فيسألهم) قيل الحكمة فيه استدعاء شهادتهم لبني آدم بالخير واستنطاقهم بما يقتضي التعطف عليهم وذلك لإظهار الحكمة في خلق نوع الإنسان في مقابلة من قال من الملائكة أن تجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال أني أعلم ما لا تعلمون أي وقد وجد فيهم من يسبح ويقدر مثلكم بنص شهادتهم وقال عياض هذا السؤال على سبيل التبعيد للملائكة كما أمروا أن يكتبوا أعمال بني آدم وهو سبحانه وتعالى أعلم من الجميع بالجميع (قوله كيف تركتم عبادي) قال ابن أبي حنيفة وقع السؤال عن آخر الأعمال لان الأعمال بخواتمها قال والعباد المسؤول عنهم المذكورون في قوله تعالى أن عبادي ليس لك عليهم سلطان (قوله تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون) لم يرعوا الترتيب الوجودي لأنهم بذوا بالترك قبل الاتيان والحكمة فيه أنهم طابقوا السؤال لأنه قال كيف تركتم ولان الخبر بصلاة العباد والأعمال بخواتمها فتناسب ذلك أخبارهم عن آخر عملهم قبل أوله وقوله تركناهم وهم يظهرون أنهم فارقوهم عند شروعه في العصر سواء تمت أم منع مانع من إتمامها وسواء شرع الجميع فيها أم لا لان المنتظر في حكم المصلي ويحتمل أن يكون المراد بقولهم وهم يصلون أي ينتظرون صلاة المغرب وقال ابن التين الواو في قوله وهم يصلون وأوالحال أي تركناهم على هذه الحال ولا يقال يلزم منه إنهم فارقوهم قبل انقضاء الصلاة فلم يشهدوها معهم والخبر ناطق بأنهم

بابُ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ . وَإِذَا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ سَلَامٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأَمْرِ كَمَا يَبْنِي صَلَاةَ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ .

يشهدونها لا تقول هو محمول على أنهم شهدوا الصلاة مع من صلاها في أول وقتها وشهدوا من دخل فيها بعد ذلك ومن شرع في أسباب ذلك (نتيجه) استنبط منه بعض الصوفية أنه يستحب أن لا يفارق الشخص شيئاً من أموره الا وهو على طهارة كشعره اذا حلقه وظفركه اذا قلمه وثوبه اذا أبدله ونحو ذلك وقال ابن أبي حنيفة أجاب الملائكة بكثرة ما سطوا عنه لانهم علموا انه سؤال يستدعي التعطف على بني آدم فزادوا في موجب ذلك (قلت) ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث فاغفر لهم يوم الدين قال ويستفاد منه ان الصلاة اعلى العبادات لانها وقع السؤال والجواب وفيه الاشارة الى عظم هاتين الصلاتين لكونهما تجتمع فيهما الطائفتان وفي ههنا طائفة واحدة والاشارة الى شرف الوقتين المذكورين وقد ورد ان الرزق يقسم بعد صلاة الصبح وان الاعمال ترفع آخر النهار فمن كان حينئذ في طاعة بورك في رزقه وفي عمله والله أعلم ويترتب عليه حكمة الامر بالمحافظة عليهما والاهتمام بهما وفيه تشريف هذه الامة على غيرها ويستزعم تشريف نبيها على غيره وفيه الاخبار بالغيوب ويترتب عليه زيادة الايمان وفيه الاخبار بما نحن فيه من ضبط احوالنا حتى نبقى ونحفظ في الامر والنهي ونقرح في هذه الاوقات بقدم رسول بنا وسؤال ربنا وفيه اعلامنا بحب ملائكة الله لنا لتزداد فيهم حبا وتقرب الى الله بذلك وفيه كلام الله تعالى مع ملائكته وغير ذلك من الفوائد والله أعلم وسيأتي الكلام على ذلك في باب قوله ثم يرجع في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى (قوله باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب) أورد فيه حديث أني سلمة عن أبي هريرة اذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته فكانه أراد تفسير الحديث وان المراد بقوله فيه سجدة أي ركعة وقد رواه الاسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن شيبان بلفظ من أدرك منك ركعة فدل على أن الاختلاف في الالفاظ وقع من الرواة وسنأتي رواية مالك في أبواب وقت الصبح بلفظ من أدرك ركعة ولم يختلف على راويها في ذلك فكان عليها الاعتماد وقال الخطابي المراد بالسجدة الركعة ركوعها وسجودها والركعة انما يكون تمامها بسجودها فسميت على هذا المعنى سجدة انتهى وقد روى البيهقي هذا الحديث من طريق محمد بن الحسين بن أبي الحسين عن الفضل بن دكين وهو أبو نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ اذا أدرك أحدكم أول سجدة من صلاة العصر وانما لم يأت المصنف في الترجمة بجواب الشرط لما في لفظ المتن الذي أوردته من الاحتمال وهو قوله فليتم صلاته لان الامر بالانتهاء أعم من أن يكون ما جمعه أداه أو قضاء فحذف جواب الشرط لذلك ويحتمل أن تكون من في الترجمة موصولة وفي الكلام حذف تقديره باب حكم من أدرك الخ لكن سيأتي من حديث مالك بلفظ فقد أدرك الصلاة وهو يقتضي أن تكون أداه وسنأتي مباحثه هناك ان شاء الله تعالى (قوله انما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الامر كما يبنين صلاة العصر الى غروب الشمس) ظاهره ان بقا هذه الامة وقع في زمان الامر السابقة وليس ذلك المراد قطعاً وانما معناه أن نسبة مدة هذه الامة الى مدة من تقدم من الامم مثل ما بين صلاة العصر وغروب الشمس الى بقية النهار فكانه قال انما بقاؤكم بالنسبة الى ما سلف الي آخره وحاصله أني بمعنى الى وحذف المضاف وهو لفظ نسبة وقد أخرج المصنف هذا الحديث وكذا حديث أبي موسى

أَوْ فِي أَهْلِ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ عَجَزُوا فَنَافَا عَطُوا قِرَاطًا قِرَاطًا. ثُمَّ أَوْتِيَ أَهْلَ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا إِلَى صَلَاةِ الْمَصْرِ ثُمَّ عَجَزُوا فَنَافَا عَطُوا قِرَاطًا قِرَاطًا ثُمَّ أَوْتِيَ الْقُرْآنَ فَعَمِلُوا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ فَأَعْطَيْنَا قِرَاطَيْنِ قِرَاطَيْنِ. فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ أَيْدِيَنَا أَعْطَيْتَ هُوَ لَا قِرَاطَيْنِ قِرَاطَيْنِ وَأَعْطَيْتَنَا قِرَاطًا قِرَاطًا

الآتي بعده في أبواب الاجارة ويقع استيفاء الكلام عليهما هناك ان شاء الله تعالى والغرض هنا بيان مطابقتها للترجمة والتوفيق بين مظاهره الاختلاف منهما (قوله أوتي أهل التوراة التوراة) ظاهره أن هذا كالشرح والبيان لما تقدم من تقدير مدة الزمانين وقد زاد المصنف من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر في فضائل القرآن هنا وان مثلكم ومثل اليهود والنصارى الي آخره وهو يشعر بانهما قضيتان (قوله قيراطا قيراطا) كقيراطا ليدل على تقسيم القراريط على العمال لأن العرب اذا أرادت تقسيم الشيء على متعدد كررته كما يقال أقسم هذا المال على بني فلان درهما درهما لكل واحد درهم (قوله في حديث ابن عمر عجزوا) قال الداودي هذا مشكل لأنه ان كان اراد من مات منهم مسلما فلا يوصف بالعجز لأنه لم يعمل ما أمر به وان كان من مات بعد التغير والتبديل فكيف يعطى القيراط من حبط عمله بكفره وأورد ابن التين قائلا قال بعضهم ولم ينقص عنه وأجيب بأن المراد من مات منهم مسلما قبل التغير والتبديل وغير بالعجز لكنهم لم يستوفوا عمل النهار كله وان كان قد استوفوا عمل ما قدر لهم فقوله عجزوا أى عن أحرار الاجر الثاني دون الاول لكن من أدرك منهم النبي صلى الله عليه وسلم وآمن به أعطى الاجر مرتين كما سبق مصرح به في كتاب أيمان قال المهلب ما معناه أورد البخارى حديث ابن عمر وحديث أبي موسى في هذه الترجمة ليدل على أنه قد يستحق بعمل البعض أجر الكل مثل الذى أعطي من العصر الى الليل أجر النهار كله فهو نظير من يعطى أجر الصلاة كلها ولو لم يدرك الاركة وهذا تظهر مطابقة الحديثين للترجمة (قلت) وتكلمة ذلك أن يقال ان فضل الله الذى أقام به عمل ربع النهار مقام عمل النهار كله هو الذى اقتضى أن يقوم ادراك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التي هي العصر مقام ادراك الاربع في الوقت فاشتركا في كون كل منهما ربع العمل وحصل بهذا التقرير الجواب عن استشكل وقوع الجميع اداء مع أن الأكثر انما وقع خارج الوقت فيقال في هذا ما أجيب به أهل الكتابين ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقد استبعد بعض الشراح كلام المهلب ثم قال هو متفك عن محل الاستدلال لأن الامة عملت آخر النهار فكان أفضل من عمل المتقدمين قبلها ولا خلاف ان تقديم الصلاة أفضل من تأخيرها ثم هو من المحصويات التي لا يقاس عليها لان صيام آخر النهار لا يجزى عن جلته فكذلك سائر العبادات (قلت) فاستبعد غير مستبعد وليس في كلام المهلب ما يقتضى ان إيقاف العبادة في آخر وقتها أفضل من إيقافها في أوله وأما اجزاء عمل البعض عن الكل فمن قبيل الفضل فهو كالخصوصية سواء وقال ابن المنير يستنبط من هذا الحديث ان وقت العمل تمتد الي غروب الشمس واقرّب الاعمال المشهورة بهذا الوقت صلاة العصر قال فهو من قبيل الاشارة لامر صريح العبارة فان الحديث مثال وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت بل هو شامل لسائر الاعمال من الطاعات في بقية الامهال الي قيام الساعة وقد قال امام الحرمين ان الاحكام لا تؤخذ من الاحاديث التي تأتي لضرب الامثال (قلت) وما أبداه مناسب لادخال هذا الحديث في أبواب اوقات العصر لا لخصوص الترجمة وهي من ادراك ركعة من العصر قبل الغروب بخلاف ما أبداه المهلب وأما كئلنا وأما ما وقع من الخلفه بين سياق حديث ابن عمر وحديث أبي موسى فظاهرهما أنها قضيتان وقد حاول بعضهم الجمع بينهما فتصنف وقال ابن رشيد ما حاصله ان حديث ابن عمر ذكر مثلا لاهل الاعذار لقوله فعجزوا فأشار الى أن من عجز عن استيفاء العمل من غير أن يكون له صنع في ذلك ان الاجر يحصل له تاما فضلا من الله قال وذكر حديث أبي موسى مثالا لأن آخر بغير عذر والى ذلك الاشارة بقوله عنهم لا حاجة لنا الى أجر كفاشار بذلك الي أن من أخر عاددا لا يحصل له ما حصل لاهل الاعذار قوله في حديث أبي موسى فقال أكلوا كذا لكثرة همزة قطع وبالكاف وكذا وقع في الاجارة ووقع

وَمَنْ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا قُلَّ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: هَلْ عَلَّمْتُمْ مَنَ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لَا قَالَ هُوَ فَصَلِّ أَوْ تَبِرْ
 مِنْ أَشَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ بَرِيدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ
 ﷺ مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا إِلَى الْيَلِيلِ فَعَمِلُوا إِلَى نِصْفِ
 النَّهَارِ فَصَلُّوا لِأَحَاجَةٍ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ فَاسْتَأْجَرَ آخَرِينَ فَقَالَ أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ وَلَكُمْ الَّذِي شَرَطْتُ فَعَمِلُوا
 حَتَّى إِذَا كَانَ حَرٌّ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالُوا لَكَ مَا عَمَلْنَا فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ
 وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ **بَابُ** وَقْتِ الْمَغْرِبِ . وَقَالَ عَطَاءٌ يَجْمَعُ الْمَرِيضُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ حَدَّثَنَا

هنا فليكن شجرى اعملوا بهمة وصل وبالعين (قوله في حديث ابن عمر ونحن كنا أكثر عملا) تمسكه به بعض الحنفية كابن
 زيد في كتاب الاسرار الى ان وقت العصر من مصير ظل كل شيء مثليه لانه لو كان من مصير ظل كل شيء مثله لكان مساويا
 لوقت الظهر وقد قالوا كنا أكثر عملا فدل على انه دون وقت الظهر واجب يمنع المساواة وذلك معروف عند أهل العلم
 بهذا الفن وهوان المدة التي بين الظهر والعصر أطول من المدة التي بين العصر والمغرب وأما ما نقله بعض الخنابلة من
 الاجتماع على ان وقت العصر ربع النهار فمحمول على التقريب اذ افرعنا على أن أول وقت العصر مصير الظل مثله كما قال
 الجمهور وأما على قول الحنفية فالذي من الظهر الى العصر أطول قطعا وعلى التزول لا يلزم من التمثيل والتشبيه التسوية
 من كل جهة وبأن الخبر اذا أورد في معنى مقصود لا تؤخذ منه المعارضة لما ورد في ذلك المعنى بعينه مقصودا في أمر آخر
 وبانه ليس في الخبر نص على أن كلامنا الطائفتين أكثر عملا لصديق أن كلهم مجتمعين أكثر عملا من المسلمين وباحتمال أن
 يكون أطلق ذلك تخليا وباحتمال أن يكون ذلك قول اليهود خاصة فيندفع الاعتراض من أصله كما جزم به بعضهم
 وتكون نسبة ذلك للجميع في الظاهر غير مرادة بل هو عموم اراد به الخصوص أطلق ذلك تغليا وبانه لا يلزم من كونهم
 أكثر عملا أن يكونوا أكثر زمانا لاحتمال كون العمل في زمنهم كان أشق ويؤيده قوله تعالى بنا ولا تحمل علينا إصرا
 كما حملته على الذين من قبلنا وما يؤيد كون المراد كثرة العمل وقتله لا بالنسبة الى طول الزمان وقصره كون أهل الاخبار
 متفقين على ان المدة التي بين عيسى ونبينا صلى الله عليه وسلم دون المدة التي بين نبينا صلى الله عليه وسلم وقيام الساعة
 لان جمهور أهل المعرفة بالاخبار قالوا ان مدة الفترة بين عيسى ونبينا صلى الله عليه وسلم ستائة سنة وثبت ذلك في صحيح
 البخارى عن سلمان وقيل أنها دون ذلك حتي جاء عن بعضهم أنها مائة وخمس وعشرون سنة وهذه مدة
 المسلمين بالمشاهدة أكثر من ذلك فلو تمسكنا بأن المراد التمثيل بطول الزمانين وقصرهما للزم أن يكون وقت العصر أطول
 من وقت الظهر ولا قائل به فدل على ان المراد كثرة العمل وقتله والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله باب وقت المغرب وقال
 عطاء يجمع المرض بين المغرب والعشاء) أشار بهذا الاثر في هذه الترجمة الى ان وقت المغرب يمتد الى العشاء وذلك انه لو كان
 مضيقا لانفصال عن وقت العشاء ولو كان منفصلا لم يجمع بينهما كما في الصبح والظهر وهذه النكتة ختم الباب بحديث
 ابن عباس الدال على انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر في وقت احداهما وبين المغرب والعشاء في وقت احداهما وأما
 الاحاديث التي أوردها في الباب فليس فيها ما يدل على ان الوقت مضيق لانه ليس فيها الا مجرد المبادرة الى الصلاة في أول
 وقتها وكانت تلك عادة صلى الله عليه وسلم في جميع الصلوات الا فيها ثبت فيه خلاف ذلك كالإبراد وكتأخير العشاء اذا
 أطول كما في حديث جابر والله أعلم وأما أثر عطاء فوصله عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عنه واختلف العلماء في المرض
 هل يجوز له أن يجمع بين الصلاتين كالمسافر لما فيه من الرفق به أولا يجوز له أحمد واسحق مطلقا واختاره بعض الشافعية
 وجوزه مالك بشرطه والمشهور عن الشافعي وأصحابه المنع ولم أر في المسئلة نقلا عن أحد من الصحابة

الوليد قال حدثنا الأوزاعي قال حدثنا أبو النجاشي صهيب مولى رافع بن خديج قال سمعت رافع بن خديج يقول كنا نصلي المغرب مع النبي ﷺ فينصرف أحدنا وإنه ليصير مواقع نبليه **حدثنا محمد بن إسماعيل** قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن سعد بن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي قال قدم الحجاج فسألنا جابر بن عبد الله فقال كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالمحجرة والنصر والشمس نفية والمغرب إذا وجبت والعشاء أحيانا وإذا رآهم اجتمعوا عجل. وإذا رآهم أبطوا آخر. والصبح كانوا أو كان النبي ﷺ يصليها بفلس **حدثنا** المكي بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد

(قوله الوليد) هو ابن مسلم (قوله هو عطاء بن صهيب) هو مولى رافع بن خديج شيخه قال ابن حبان صحبه ست سنين (قوله وإنه ليصير مواقع نبليه) يفتح النون وسكون الموحدة أي الموضع التي تصل إليها سهامه إذا رمى بها وروى أحمد في مسنده من طريق علي بن بلال عن ناس من الانصار قالوا كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب ثم نرجع فنقرأ حتى نأتي ديارنا لما يخفى علينا مواقع سهامنا اسناده حسن والنيل هي السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها قاله ابن سيده وقيل واحدها نبلة مثل تمر وتمر ومقتضاه المبادرة بالمغرب في أول وقتها بحيث ان الفراغ منها يقع والوضوء باق (قوله محمد بن جعفر) هو غندر (قوله عن محمد بن عمرو) في مسلم من طريق معاذ عن شعبة عن سعد سمع محمد بن عمرو بن الحسن (قوله قدم الحجاج) يفتح الحاء المهملة وتشديد الجيم وآخره جهم هو ابن يوسف الثقفي وزعم الكرماني ان الرواية بضم أوله قال وهو جمع حاج انتهى وهو تحريف بلا خلاف فتدقق في رواية أبي عوانة في صحيحه من طرق أبي النضر عن شعبة سألنا جابر عن عبد الله في زمن الحجاج وكان يؤخر الصلاة عن وقت الصلاة وفي رواية مسلم من طريق معاذ عن شعبة كان الحجاج يؤخر الصلاة فائدة كان قدوم الحجاج المدينة أميراعليها من قبل عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين وذلك عقب قتل ابن الزبير فامر به عبد الملك على الحرمين وما معها ثم نقله بعد هذا الي العراق (قوله بالمحجرة) ظاهره يعارض حديث الابراد لان قوله كان يفعل يشعر بالكثرة والدوام عرفا قاله ابن دقيق العيد وجمع بين الحديثين بان يكون أطلق المحجرة على الوقت بعد الزوال مطلقا لان الابراد كما تقدم مقيد بحال شدة الحر وغير ذلك كما تقدم فان وجدت شروط الابراد أبرد ولا يحل قاله كان يصلي الظهر بالمحجرة الا ان احتاج الى الابراد وتعقب بانه لو كان ذلك مراده لفصل كما فصل في العشاء والله أعلم (قوله نفية) بالنون أوله أي خالصة صافية لم تدخلها صفرة ولا تغير (قوله اذا وجبت) أي غابت وأصل الوجوب السقوط والمراد سقوط قرص الشمس وفاعل وجبت مستتر وهو الشمس وفي رواية أي داود عن مسلم بن إبراهيم والمغرب اذا غربت الشمس ولا يبي عوانة من طريق أبي النضر عن شعبة والمغرب حين تجب الشمس وفيه دليل على أن سقوط قرص الشمس يدخل به وقت المغرب ولا يخفى أن محله ما اذا كان لا يحول بين رؤيتها غاربة وبين الرائي حائل والله أعلم (قوله والعشاء أحيانا أو أحيانا) ولمسلم أحيانا يؤخرها وأحيانا يجعل كان اذا رآهم قد اجتمعوا الخ وللمصنف في باب وقت العشاء عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة اذا كثرت الناس عجل واذا قلوا أخر ونحوه لا يبي عوانة في رواية والاحيان جمع حين وهو اسم مبهم يقع على القليل والكثير من الزمان على المشهور وقيل الحين ستة أشهر وقيل أربعون سنة وحديث الباب يقوى المشهور وسيأتي الكلام على حكم وقت العشاء في باب وقوله ابن دقيق العيد اذا عارض في شخص أمران أحدهما أن يقدم الصلاة في أول الوقت منفردا أو يؤخرها في الجماعة أيهما أفضل الأقرب عندي ان التأخير لصلاة الجماعة أفضل وحديث الباب يدل عليه لقوله واذا رآهم أبطوا أخر فيؤخر لاجل الجماعة مع امكان التقديم (قلت) ورواية مسلم بن إبراهيم التي تقدمت تدل على أخص من ذلك وهو أن ينتظر من تكثر بهم الجماعة أولي من التقديم ولا يخفى أن محله ذلك ما اذا لم يفحش التأخير ولم يشق على الحاضرين والله أعلم (قوله كانوا أو كان) قال

عَنْ سَلَمَةَ قَالَ كُنَّا نَصُلُّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ سَبْعًا جَمِيعًا وَمَتَابًا جَمِيعًا بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ الْمَشَاءُ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنِ الْحُسَيْنِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْمَرْزِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ

الْكِرَامُ فِي الشَّكِّ مِنَ الرَّأْيِ عَنْ جَابِرٍ وَمَعْنَاهَا بِمِثْلِ زَمَانٍ لِأَنَّ أَهْمًا كَانَ يَدْخُلُ فِيهِ الْآخِرَانِ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَالْمَصْحَابَةُ فِي ذَلِكَ كَأَنَّمَا هِيَ وَإِنْ أَرَادَ الْمَصْحَابَةُ فَالْتَّابِي صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِمَامَهُمْ أَيْ كَانَ شَأْنُهُ التَّعْجِيلُ لَهَا دَأْبًا لَا يَكُنْ كَانَ يَصْنَعُ فِي الْعِشَاءِ مِنْ تَعَجُّلِهَا أَوْ تَأْخِيرِهَا وَخَيْرٌ كَانُوا مَحْذُوفٌ بِدَلِّهِ عَلَيْهِ قَوْلُهُ يَصْلِيهَا أَيْ كَانُوا يَصْلُونَ وَالْفَلَسُ يَفْشَحُ اللَّامُ ظُلْمَةُ آخِرِ اللَّيْلِ وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ مَا حَاصِلُهُ فِيهِ حَذْفُ خَيْرٍ كَانُوا وَهُوَ جَائِزٌ كَحَذْفِ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ فِي قَوْلِهِ وَاللَّامُ لِمُحْضَنٍ أَيْ فَعْدَتَيْنِ مِثْلُ ذَلِكَ وَالْحَذْفُ الثَّانِي كَحَذْفِ الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَ أَوْ تَقْدِيرُهُ أَوَّلُ يَكُونُوا يَجْتَمِعِينَ قَالَ ابْنُ التِّينِ وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ كَأَنَّمَا تَامَةٌ غَيْرُ نَاقِصَةٍ بِمَعْنَى الْحُضُورِ وَالْوُقُوعِ فَيَكُونُ الْمَحْذُوفُ مَا بَعْدَ أَوْ خَاصَّةً وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شُكًّا مِنَ الرَّأْيِ هَلْ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ كَانُوا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ وَالصَّبْحُ كَانُوا يَجْتَمِعُونَ مَعَ النَّبِيِّ أَوْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحْدَهُ يَصْلِيهَا بِالْفَلَسِ (قُلْتُ) وَالتَّقْدِيرُ بِالنِّقْمِ أَوَّلُ وَالْحَقُّ أَنَّهُ شُكٌّ مِنَ الرَّأْيِ فَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَالصَّبْحُ كَانُوا أَوْ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِيهِ حَذْفٌ وَاحِدٌ تَقْدِيرُهُ وَالصَّبْحُ كَانُوا يَصْلُونَهَا أَوْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْلِيهَا بِالْفَلَسِ فَقَوْلُهُ بِالْفَلَسِ يَتَعَلَّقُ بِأَيِّ الْمَقْطُوعَيْنِ كَانَ هُوَ الْوَاقِعُ وَلَا يَزِمُ مِنْ قَوْلِهِ كَانُوا يَصْلُونَهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ وَلَا مِنْ قَوْلِهِ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ وَحْدَهُ بِلِلِّ الْمَرَادِ بِقَوْلِهِ كَانُوا يَصْلُونَهَا أَيْ النَّبِيُّ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاصْحَابِهِ وَهَكَذَا قَوْلُهُ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْلِيهَا أَيْ بِاصْحَابِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ عَنْ سَلَمَةَ) هُوَ ابْنُ الْأَكْوَعِ وَهَذَا مِنْ ثَلَاثَاتِ الْبُخَارِيِّ (قَوْلُهُ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) أَيْ اسْتَرَّتْ وَالْمَرَادُ الشَّمْسُ قَالَ الْخَطَّابِيُّ لَمْ يَذْكُرْهَا اعْتِمَادًا عَلَى أَفْهَامِ السَّامِعِينَ وَهُوَ كَقَوْلِهِ فِي الْقُرْآنِ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ اتَّخَذِي وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ لَفْظًا إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِخْتِصَالَ فِي الْمُتَّقِنِ مِنْ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْأَسْمَاعِيلِيُّ وَرَوَاهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَيْسَى وَأَبِي خُوَيْمَةَ وَالْأَسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ صَفْوَانَ أَيْضًا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ لَفْظًا كَانَ يَصْلِي الْمَغْرِبَ سَاعَةَ غُرُوبِ الشَّمْسِ حِينَ يَغِيبُ حَاجِبُهَا وَالْمَرَادُ حَاجِبُهَا الَّذِي يَبْقَى بَعْدَ أَنْ يَغِيبَ أَكْثَرُهَا وَالرَّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا تَوَارَتْ أَصْرَحَ فِي الْمَرَادِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَاسْتَدَلَّ بِهِذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ أَبِي بَصْرَةَ بِالْمَوْحِدَةِ ثُمَّ الْمَهْمَلَةِ رَفَعَهُ فِي أَنْثَاءِ حَدِيثٍ وَلَا صَلَاةَ بَعْدَهَا حَتَّى يَرَى الشَّاهِدَ وَالشَّاهِدُ النِّجْمُ (قَوْلُهُ بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ الْعِشَاءُ) قَالَ ابْنُ الزَّيْنِ مِنَ الْمُنِيرِ عَبْدِ الْمَصْنُفِ عَنْ الْجَزْمِ كَانَ يَقُولُ بَابُ كِرَاهِيَةِ كَذَلِكَ لَفْظِ الْخَيْرِ لَا يَقْتَضِي نَهْيًا مُطْلَقًا لَكِنْ فِيهِ نَهْيٌ عَنْ غَلِيَةِ الْأَعْرَابِ عَلَى ذَلِكَ فَكَانَ الْمَصْنُفُ رَأَى أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ لَا يَقْتَضِي الْمَنْعَ مِنْ إِطْلَاقِ الْعِشَاءِ عَلَيْهِ أَوْ أَحْيَانًا بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى وَجْهِ لَا يَتْرُكُ لَهُ التَّسْمِيَةَ الْآخَرَى كَمَا تَرَكُ ذَلِكَ لِأَعْرَابٍ وَقَوَاعِمُ عَادَتِهِمْ قَالَ وَانْمَاشَرَعَهَا التَّسْمِيَةَ بِالْمَغْرِبِ لِأَنَّهُ اسْمٌ يَشْعُرُ بِسَمَائِهَا أَوْ بِابْتِدَاءِ وَقْتِهَا وَكَرِهَ إِطْلَاقَ اسْمِ الْعِشَاءِ عَلَيْهَا لِثَلَاثِ أَقْصَى الْأَلْبَاسِ بِالصَّلَاةِ الْآخَرَى وَعَلَى هَذَا لَا يَكْرَهُ أَيْضًا أَنْ تَسْمَى الْعِشَاءُ بِقَبْدِ كَأَنَّ يَقُولُ الْعِشَاءُ الْأَوَّلَى وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمُ الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ كَأَنَّهُ فِي الصَّحِيحِ وَسَيَانِي مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنْ غَيْبِهِ أَنَّهُ لَا يَقَالُ لِلْمَغْرِبِ الْعِشَاءُ الْأَوَّلَى وَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ خَاصٍّ أَمَّا مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ فَلَا حُجَّةَ لَهُ (قَوْلُهُ عَبْدُ الْوَارِثِ) هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ وَقَوْلُهُ عَنِ الْحُسَيْنِ هُوَ الْمَعْلُومُ (قَوْلُهُ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْمَرْزِيُّ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ أَبِيهِ زَائِدٍ وَرِوَايَةُ كَرِيمَةٍ هُوَ ابْنُ مَغْفَلٍ بِالْعَيْنِ الْمُحْجَمَةُ وَالْفَاءُ الْمَشْدُدَةُ وَكَذَلِكَ وَقَعَ مَنَسُوبًا بِذِكْرِ أَبِيهِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الصَّمَدِ

لَا تَقْلِبْكُمْ الْاَعْرَابُ عَلَى اَسْمِ صَلَاتِكُمُ الْمَرْغِبِ قَالِ الْاَعْرَابُ وَقَوْلُ رَجُلٍ الْفِيلُ بِاسْمِ ذِكْرِ
الشَّيْءِ وَالْعَمَّةُ وَمَنْ رَأَاهُ وَاَسَمَاهُ

ابن عبد الوارث عن أبيه عند الاسماعيلي وغيره والاسناد كله بصريون (قوله لا تطلبكم) قال الطبري يقال غلبه على كذا
غصبه منه أو أخذته منه قهرا والمعنى لا تعرضوا لما هو من عادتهم من تسمية المغرب بالعشاء والعشاء بالعممة فيغصب منكم
الاعراب اسم العشاء التي سماها الله بها قال فانهم على الظاهر للاعراب وعلى الحقيقة لهم وقال غيره معنى القلبة انكم
تسمونها اسماءهم يسمونها اسما فان سميتموها بالاسم الذي يسمونها به وافقتهم وما اذا وافق الخصم خصمه صار
كانه انقطع له حتى غلبه ولا يحتاج الى تقدير غصب ولا أخذ وقال التور بشق المعنى لا تطلقوا هذا الاسم على ما هو متداول
بينهم فيغلب مصطلحهم على الاسم الذي شرعته لكم وقال القرطبي الاعراب من كان من أهل البادية وان لم يكن عربيا
والعربي من ينسب الى العرب ولو لم يسكن البادية (قوله على اسم صلاتكم) التعبير بالاسم يعد قول الازهري ان المراد
بالنهي عن ذلك أن لا تؤخر صلاتها عن وقت الغروب وكذا قول ابن المنير السري في النهي سد الذريعة فلا تسمى عشاء
فيظن امتداد وقتها عن غروب الشمس أخذنا من لفظ العشاء اه وكأنه اراد قهوية مذهبه في ان وقت المغرب مضيق
وفيه نظر اذا لا يلزم من تسميتها المغرب ان يكون وقتها مضيقا فان الظاهر سميت بذلك لان ابتداء وقتها عند الظهيرة وليس
وقتها مضيقا بخلاف (قوله قال وتقول الاعراب هي العشاء) سر النهي عن موافقتهم على ذلك ان لفظ العشاء لغة هو
أول ظلام الليل وذلك من غيبوبة الشفق فلو قيل للمغرب عشاء لادى الى ان أول وقتها غيبوبة الشفق وقد جزم
الكرماني بان فاعل قال هو عبد الله الزنزي راوى الحديث ويحتاج الى نقل خاص لذلك والافظا هو ايراد الاسماعيلي
انه من تمة الحديث فانه أو رده بلفظ فان الاعراب تسميها والاصل في مثل هذا ان يكون كلاما واحدا حتى يقوم
دليل على ادراجه (قائمة) لا يقتاتل النهي تسمية المغرب عشاء على سبيل التغليب كمن قال مثلا صليت العشاء بن
اذا قلنا ان حكمة النهي عن تسميتها عشاء خوف اللبس لزوال اللبس في الصيغة المذكورة والله أعلم (نتيجه)
أورد الاسماعيلي حديث الباب من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه واختلف عليه في لفظ المتن فقال
هرون الحال عنه كرواية البخاري (قلت) وكذلك رواه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو خيثمة زهير بن
حرب عند أبي نعيم في مستخرجه وغير واحد عن عبد الصمد وكذلك رواه ابن خزيمة في صحيحه عن عبد
الوارث بن عبد الصمد عن أبيه اه وقال أبو مسعود الرازي عن عبد الصمد لا تطلبكم الاعراب على اسم صلاتكم
فان الاعراب تسميها عممة (قلت) وكذلك رواه علي بن عبد العزيز البغوي عن أبي معمر شيخ البخاري فيه
أخرجه الطبراني عنه وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه عن الطبراني كذلك وجنح الاسماعيلي الى ترجيح رواية
أبي مسعود لما افقته حديث ابن عمر يعني الذي رواه مسلم كما سند كره في صدر الباب الذي يليه والذي يبين لي
انهما حديثان أحدهما في المغرب والآخر في العشاء كانا جميعا عند عبد الوارث بسند واحد والله تعالى
أعلم (قوله باب ذكر العشاء والعممة ومن رآه واسما) غاي المصنف بين هذه الترجمة والتي قبلها مع أن سياق الحديثين
الواردين فيهما واحد وهو النهي عن غلبة الاعراب على التسميتين وذلك لانه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم اطلاق
اسم العشاء على المغرب وثبت عنه اطلاق اسم العممة على العشاء فتصرف المصنف في الترجمين بحسب ذلك والحديث
الذي ورد في العشاء أخرجه مسلم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر بلفظ لا تطلبكم الاعراب على اسم
صلاتكم فانها في كتاب الله العشاء وانهم يعتمون بحلاب الابل ولابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة واسناده حسن
ولا يبعد والله في حديث عبد الرحمن بن عوف كذلك زاد الشافعي في روايته حديث ابن عمر وكان ابن عمر اذا
سمعهم يقولون العممة صاح وغضب وأخرج عبد الرزاق هذا الموقف من وجه آخر عن ابن عمر واختلاف السلف في

قال أبو هريرة عن النبي ﷺ: أَقْبَلُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُتَأَخِّرِينَ الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ . وقال لؤي بن مالك
 التميمي والفجر قال أبو عبد الله والاختيار أن يقول العشاء لقوله تعالى ومن بعد صلاة العشاء ويذكر
 عن أبي موسى قال كنا ننكأ النبي ﷺ عند صلاة العشاء فأعتم بها . وقال ابن عباس وعائشة أعم
 النبي ﷺ بالعشاء . وقال بعضهم عن عائشة أعم النبي ﷺ بالمعتم . وقال جابر كان النبي ﷺ يصلّي العشاء

ذلك فنهى عن كراهة ابن عمر راوى الحديث ومنهم من أطلق جوازه نقله ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق وغيره ومنهم
 من جسه خلاف الأولي وهو الراجح وسيأتي للمصنف وكذلك نقله ابن المنذر عن مالك والشافعي واختاره ونقل
 القرطبي عن غيره إنما نهى عن ذلك تزيها لهذه العبادة الشرعية الدينية عن أن يطلق عليها ما هو اسم لفعة دينية وهي
 الحلية التي كآ . يحلبونها في ذلك الوقت ويسمون العتمة (قلت) وذكر بعضهم أن تلك الحلية إنما كانوا يعمدون بها في
 زمان الجنب خوفا من السؤال والصعاليك فعلى هذا فهي لفعة دينية مفكروها لا تطلق على لفعة دينية محبوبة ومعنى العتم
 في الأصل تأخير مخصوص وقال الطبري العتمة بقية اللبن تبق بها الناقة بعد هوي من الليل فسميت الصلاة بذلك لأنهم
 كانوا يصلونها في تلك الساعة وروى ابن أبي شيبة عن طريق ميمون ابن مهران قال قلت لابن عمر من أول من سمي صلاة
 العشاء العتمة قال الشيطان (قوله وقال أبو هريرة) شرع المصنف في إيراد أطراف أحاديث محذوفة الأسانيد كلها
 صحيحة عجز في أمكنة أخرى حاصلها ثبوت تسمية هذه الصلاة تارة عتمة وتارة عشاء وأما الأحاديث التي لا تسمية فيها
 بل فيها إطلاق الفعل كقوله أعم النبي صلى الله عليه وسلم فائدة إرادته الإشارة إلى أن النهي عن ذلك إنما هو لإطلاق
 الاسم لا لتأخير هذه الصلاة عن أول الوقت وحديث أبي هريرة المذكور وصله المصنف باللفظ الأول في باب فضل
 العشاء جامعاً باللفظ الثاني وهو العتمة في باب الاسهام في الأذان (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (قوله والاختيار)
 قال الزين بن المنير هذا لا يتناولها نظ الترجمة فإن لفظ الترجمة يفهم التسرية وهذا ظاهر في الترجيح (قلت) لا تنافي بين
 الجواز والأولوية فالشيء أن إذا كانا جازي الفعل قد يكون أحدهما أولى من الآخر وإنما صار عنده أولى لموافقة لفظ
 القرآن وترجح أيضاً بأنه أكثر ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم وبأن تسميتها عشاء يشعر بأول وقتها بخلاف تسميتها
 عتمة لأنه يشعر بخلاف ذلك وبأن لفظه في الترجمة لا ينافي ما ذكر أنه الاختيار وهو واضح لمن نظره لأنه قال من كره
 فأشار إلى الخلاف ومن قل الخلاف لا يمنع عليه أن يختار (قوله ويذكر عن أبي موسى) سيأتي موصولاً عند المصنف
 مطولاً بعد باب واحد وكأنه لم يجزم به لأنه اختصر لفظه به على ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل وأجاب به من اعترض على ابن
 الصلاح حيث فرق بين الصيغتين وحاصل الجواب أن صيغة الجزم تدل على القوة وصيغة التمريض لا تدل ثم بين مناسبة
 القول في حديث أبي موسى عن الجزم مع صحته إلى التمريض بأن البخاري قد يفعل ذلك لمعي غير التضعيف وهو ما ذكره
 من إيراد الحديث بالمعنى وكذا الاختصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه وإن كان المصنف يرى الجواز (قوله
 وقال ابن عباس وعائشة) أما حديث ابن عباس فوصاه المصنف في باب النوم قبل العشاء كإسائي قرىباً وأما حديث
 عائشة بلفظ أعم بالعشاء فوصله في باب فضل العشاء من طريق عقيل وفي الباب الذي بعده من طريق صالح بن كيسان
 كلاهما عن الزهري عن عروة عنها وأما حديثها بلفظ أعم بالعتمة فوصله المصنف أيضاً في باب خروج النساء إلى
 المساجد الليل لجواب بوضوء الصبيان من كتاب الصلاة أيضاً من طريق شعيب عن الزهري بالسند المذكور وأخرجه
 الإسماعيلي من طريق عقيل أيضاً ويونس وابن أبي ذئب وغيرهم عن الزهري بلفظ أعم النبي صلى الله عليه وسلم
 ليلة لعشاء وهي التي يدعو الناس العتمة وهذا يشعر بأن السياق المذكور من تصرف الراوي (تنبيه) معني أعم دخل في
 وقت الضم ويطلق أعم بمعنى أخر لكن الأول هنا أظهر (قوله وقال جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلّي العشاء)

وقال أبو برزة كان النبي ﷺ يُؤخر العشاء . وقال أنس أخر النبي ﷺ العشاء الآخرة . وقال ابن عمر وأبو أيوب وأبن عباس رضي الله عنهم صلى النبي ﷺ الله عليه وسلم المغرب والعشاء **حدثنا** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا بونس عن الزهري قال سألنا أخيراً عن عبد الله قال صلى لئلا رسول الله ﷺ ليلة صلاة العشاء وهي التي يدعو الناس العتمة . ثم أنصرف فاقبل علينا فقال أرايتم كيف كنتم هذه فإن رأس مائة سنة منها لا يبين من هو على ظهر الأرض **أحد باب** وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا **حدثنا** مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن عمرو عن أبي الحسن بن علي قال سألنا جابر بن عبد الله عن صلاة النبي ﷺ فقال كان يصلي الظهر بالمدينة والمغرب حية والمغرب إذا وجبت والعشاء إذا كثر الناس تجل وإذا قلوا أخر والصبح ينسب **باب فضل العشاء** **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب

هو طرف من حديث وصله المؤلف في باب وقت المغرب وفي باب وقت العشاء (قوله وقال أبو برزة كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤخر العشاء) هو طرف من حديث وصله المؤلف في باب وقت المغرب (قوله وقال أنس أخر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء) هو طرف من حديث وصله المؤلف في باب وقت العشاء الى نصف الليل (قوله وقال ابن عمر وأبو أيوب وابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء) أما حديث ابن عمر فاسنده المؤلف في الحج باعظ صلى النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء بالزكاة جميعاً وأما حديث أبي أيوب فوصله أيضاً بلفظ جمع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بين المغرب والعشاء وأما حديث ابن عباس فوصله في باب آخر الظهر الى العصر كما تقدم (قوله قال سالم أخبرني عبد الله) هو سالم بن عبد الله بن عمرو وشيخه عبد الله هو أبوه (قوله صلى لنا) أي لاجلنا أو اللام بمعنى الباء (قوله وهي التي يدعوها الناس العتمة) تقدم نظير ذلك في حديث أبي برزة في قوله وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التي يدعوها العتمة وتقدم أيضاً من حديث عائشة عند الاسماعيلي وفي كل ذلك اشعار بطلية استعمالهم لها بهذا الاسم فصالح من عرف النهي عن ذلك محتاج الى ذكره لقصد التعريف قال النووي وغيره يجمع بين النهي عن تسميتها عتمة وبين ما جاء من تسميتها عتمة بأمر من أحدهما أنه استعمل ذلك لبيان الجواز وأن النهي للتعزير لا للتحريم والثاني بأنه خاطب بالعتمة من لا يعرف العشاء لكونه أشهر عندهم من العشاء فهو لقصد التعريف لا لقصد التسمية ويحتمل أنه استعمل لفظ العتمة في العشاء لأنه كان مشتهراً عندهم استعمال لفظ العشاء للمغرب فلوقال لو يعلمون ما في الصبح والعشاء ليعلموا أنها المغرب (قلت) وهذا ضعيف لأنه قد ثبت في نفس هذا الحديث لو يعلمون ما في الصبح والعشاء فالظاهر أن التعبير بالعشاء تارة وبالعتمة تارة من تصرف الرواة وقيل إن النهي عن تسمية العشاء عتمة نسخ الجواز وتقيد بان نزول الآية كان قبل الحديث المذكور وفي كل من القولين نظير للاحتجاج في مثل ذلك الى التاريخ ولا بعد في أن ذلك كان جازاً فلما كثرت اطلاقهم له فهو اعتمدته لتقلب السنة الجاهلية على السنة الإسلامية ومع ذلك فلا يحرم ذلك بدليل أن الصحابة الذين رواوا النهي استعملوا التسمية المذكورة وأما استعمالها في مثل حديث أبي هريرة فلفظ الالتباس بالمغرب والله أعلم (قوله وهي التي يدعوها الناس العتمة) فيه اشعار بطلية هذه التسمية عند الناس ممن لم يبلغهم النهي وقد تقدم الكلام على متن الحديث في باب السمر في العلم (قوله باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا) أشار بهذه الترجمة الى الرد على من قال أنها تنسب العشاء إذا تجلجت والعتمة إذا أخرت أخذاً من اللقطين وأراد هذا القائل الجمع بوجه غير الاوجه المتقدمة فاحتج عليه المصنف بأنها قد سميت في حديث الباب في حال التقديم والتأخير باسم واحد وقد تقدم الكلام على حديث جابر في باب وقت المغرب (قوله باب فضل العشاء) لم أر من تكلم على هذه الترجمة فإنه ليس في الحديثين اللذين ذكرهما المؤلف

عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ أَعَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً بِالْعِشَاءِ . وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَبْشُرَ الْإِسْلَامُ قَلَمٌ يَخْرُجُ حَتَّى قَالَ عُمَرُ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ فَخَرَجَ فَقَالَ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرَكُمْ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ** قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي الَّذِينَ قَدِمُوا مَعِيَ فِي السَّيْفِيَّةِ زُرُولًا فِي بَيْعِمْ بَطْحَانَ وَالنَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَكَانَ يَنْتَابُ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ كُلَّ لَيْلَةٍ نَعْرِ مِنْهُمْ فَوَاقَفْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَا وَأَصْحَابِي وَلَهُ بَعْضُ الشُّغْلِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ فَأَعَمَّ بِالصَّلَاةِ حَتَّى أَهَارَ اللَّيْلُ . ثُمَّ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ عَلَى رِسْلِكُمْ أَنْبَشِرُوا لِمَنْ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَصُكِّي هَذِهِ السَّاعَةَ غَيْرَكُمْ . أَوْ قَالَ مَا صَلَّى هَذِهِ السَّاعَةَ أَحَدٌ غَيْرَكُمْ لَا يَذَرِي أَى الْكَلْبَتَيْنِ قَالَ . قَالَ أَبُو مُوسَى فَرَجَعْنَا

في هذا الباب ما يقتضي اختصاص العشاء بفضيلة ظاهرة وكأنه مأخوذ من قوله ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم فعلى أحدنا في الترجمة حذف تقديره باب فضل انتظار العشاء والله أعلم (قوله عن عروة) عند مسلم في رواية يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة (قوله وذلك قبل أن يفسر الإسلام) أي في غير المدينة وإنما فشا الإسلام في غيرها بفتح مكة (قوله حتى قال عمر) زاد المصنف من رواية صالح عن ابن شهاب في باب النوم قبل العشاء حتى ناداه عمر الصلاة وهي بالنصب بفعل مضمر تقديره مثلاً وصل الصلاة وساغ هذا الحذف لدلالة السياق عليه (قوله نام النساء والصبيان) أي الحاضرون في المسجد وأما خصهم بذلك لانهم مظنة قلة الصبر عن النوم وعمل الشفقة والرحمة بخلاف الرجال وسباني قريباً في حديث ابن عمر في هذه القصة حتى رقدنا في المسجد استيقظنا ونحوه في حديث ابن عباس وهو محمول على أن الذي رقد بعضهم لا كلهم ونسب الرقاد إلى الجميع مجازاً وسباني الكلام على بقية هذا الحديث في باب النوم قبل العشاء من غلب (قوله عن يربد) هو بالوحدة والراء بألف التصغير وشيخه أبو بردة وجهه (قوله في ببيع بطحان) بفتح الموحدة من ببيع وضمها من بطحان (قوله وله بعض الشغل في بعض أمره فأعم بالصلاة) فيه دلالة على أن تأخير النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذه الغاية لم يكن قصداً ومثله قوله في حديث ابن عمر الآتي قريباً شغل عنها ليلة وهذا قوله في حديث عائشة أعم بالصلاة ليلة يدل على أن ذلك لم يكن من شأنه والقبض في هذا حديث جابر كانوا إذا اجتمعوا عجل وإذا بطؤوا أخر (فائدة) الشغل المذكور كان في تجهيز جيش رواء الطبري من وجه صحيح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر (قوله حتى أهار الليل) بالوحدة وتشديد الراء أي طلعت نجومها واشتكت بالهرم المتلى نوراً قاله أبو سعيد الضرير وعن سيبويه أهار الليل كثرت ظلمته وأهار القمر كثرت ضوؤه وقال الأصمعي أهار انتصف مأخوذ من بهرة الشيء وهو وسطه ويؤيده أن في بعض الروايات حتى إذا كان قريمان نصف الليل وهو في حديث أبي سعيد سباني وسباني في حديث أنس عند المصنف إلى نصف الليل وفي الصحاح أهار الليل ذهب معظمه وأكثره وعند مسلم من رواية أم كلثوم عن عائشة حتى ذهب عامة الليل (قوله على رسلكم) بكسر الراء ويجوز فتحها المعنى تأنوا (قوله أن من نعمة الله) بكسر هـ وزان ووم من ضبطه بالفتح وأما قوله أنه ليس أحد فهو يفتح أنه للتعليل واستدل بذلك على فضل تأخير صلاة العشاء ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت لما في الانتظار من الفضل لكن قال ابن بطلان ولا يصلح ذلك إلا لأن الأئمة لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بالتخفيف وقال أن فيهم الضعيف وهذا الحاجة فترك التطويل عليهم في الانتظار أولى (قلت) وقد

فَرَحْنَا بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبِ مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ أَبِي الزُّنْدَلِكِيِّ عَنْ
 أَبِي بَرزَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالحَدِيثُ بَعْدَهَا **بَابُ**
 النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ أَنَّ غُلَبَ **حَدَّثَنَا** أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ عَنْ سُلَيْمَانَ
 قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ أَخْبَرَنِي عَنْ شَيْبَانَ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعِشَاءِ حَتَّى
 نَادَاهُ مُعَرُّ الصَّلَاةِ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانَ فَخَرَجَ فَقَالَ مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرُكُمْ قَالَ

رَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ صَلْبَانًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْعَتَمَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى مَضَى نَحْوُ مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ فَقَالَ إِنْ النَّاسَ قَدْ صَلُّوا وَأَخَذُوا مَضَاجِعَهُمْ وَانْسَكَبَ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ وَلَوْلَا ضَعْفُ الضَّعِيفِ وَسَقَمُ السَّقِيمِ وَحَاجَةُ ذِي الْحَاجَةِ لَا خَرْتُ هَذِهِ الصَّلَاةَ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ وَسَيَانِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَرِيبًا لَوْلَا إِنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِامْرَأَتِهِمْ أَنْ يَصَلُّوا هَكَذَا وَلِلتَّرَمِذِيِّ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَوْلَا إِنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِامْرَأَتِهِمْ أَنْ يُؤَخَّرَ وَالْعِشَاءُ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ فَعَلِيَ هَذَا مِنْ وَجْهِهِ قُوَّةٌ عَلَى تَأْخِيرِهَا وَلَمْ يَغْلِبْهُ النَّوْمُ وَلَمْ يَشَقَّ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمَأْمُومِينَ فَالتَّأْخِيرُ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ وَقَدْ قَرَّرَ التَّوَوُّيُّ ذَلِكَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَهُوَ اخْتِيارُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْزَنِ اللَّيْثُ وَاسْتَحَقَّ أَنْ يُسْتَجَبَ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى قَبْلِ ثَلَاثِ وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ يَسْتَجِبُ إِلَى ثَلَاثٍ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَكَثَرُ الصَّحَابَةِ وَالتَّالِيفِينَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ التَّعْجِيلُ أَفْضَلُ وَكَذَا قَالَ فِي الْأَمَلَاءِ وَصَحَّحَهُ التَّوَوُّيُّ وَجَمَاعَةٌ وَقَالُوا إِنَّهُ يَأْتِي بِهَذَا عَلَى الْقَدِيمِ وَتَعْقِبُ بَابَهُ ذِكْرُهُ فِي الْأَمَلَاءِ وَهُوَ مِنْ كِتَابِهِ الْجَدِيدَةِ وَالْخِتَارِ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ أَفْضَلُ التَّأْخِيرِ وَمِنْ حَيْثُ النَّظَرُ التَّفْصِيلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ فَرَحَى) جَمْعُ فَرَحَانَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَمِثْلُهُ تَرَى النَّاسَ سَكْرَى فِي قِرَاءَةِ أَوْتَانِيثِ أَفْرَحَ وَهُوَ نَحْوُ الرِّجَالِ فَعَلَتْ وَفِي رِوَايَةِ السَّكْسَمِيِّينَ فَرَجَعْنَا وَفَرَحْنَا وَلِبَعْضِهِمْ فَرَجَعْنَا فَرَحَانِيَّةً الرَّاءُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَقَدْ عَنَدَ مُسْلِمٌ كَالرِّوَايَةِ الْأُولَى وَسَبَبُ فَرَحِهِمْ عَلَيْهِمْ بِاخْتِصَاصِهِمْ بِهَذِهِ الْعِبَادَةِ الَّتِي هِيَ نِعْمَةٌ عَظِيمَةٌ مُسْتَزِمَةٌ لِلنُّبُوَّةِ الْحُسْنَى مَعَ مَا انْتِصَافَ إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ تَحْمِيهِمْ فِيهَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَوْلُهُ بِأَبِ مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ) قَالَ التَّرَمِذِيُّ كَرِهَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ النَّوْمَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِيهِ فِي رَمَضَانَ خَاصَّةً أَتَتْهُ مِنْ نَقْلَتِ عَنْهُ الرِّخْصَةُ قِيدَتْ عَنْهُ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ بِمَا إِذَا كَانَ لَهُمْ يَوْظُهُ أَوْ عَرَفَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَغْفِرُ وَقَدْ اخْتَارَ النَّوْمَ وَهَذَا جَدِيدٌ حَيْثُ قُلْنَا أَنَّ عِلَّةَ النَّهْيِ خَشْيَةُ خُرُوجِ الْوَقْتِ وَحَمْلُ الطَّحَاوِيِّ الرِّخْصَةَ عَلَى مَا قَبْلَ دُخُولِ وَقْتُ الْعِشَاءِ وَالْكِرَاهَةَ عَلَى مَا بَعْدَ دُخُولِهِ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) كَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَوَأَقْبَهُ ابْنُ السَّكَنِ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ حَدَّثَنَا جَدِيدٌ مَسْنُوبٌ وَقَدْ تَعَيَّنَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَابْنِ السَّكَنِ وَحَدِيثِ أَبِي بَرزَةَ لِلذِّكْرِ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِهِ الْآتِي فِي السَّمَرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ (قَوْلُهُ وَالحَدِيثُ بَعْدَهَا) أَيُّ الْحَادِثَةِ وَسَيَانِي بَعْدَ أَبْوَابِ أَنَّ هَذِهِ الْكِرَاهَةُ مَخْصُوصَةٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرٍ مَطْلُوبٌ وَقِيلَ الْحِكْمَةُ فِيهِ لَثَلَا يَكُونُ سَبَبًا فِي تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ أَوْ لِالِاسْتِغْرَاقِ فِي الْحَدِيثِ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ فِي النَّوْمِ فَيَخْرُجُ وَقْتُ الصُّبْحِ وَسَيَانِي الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيْنَ حَدِيثِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ بِأَبِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ لَمْ يَغْلِبْ) فِي التَّرْجُمَةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْكِرَاهَةَ مَخْصُوصَةٌ بِمَنْ تَطَافَى ذَلِكَ غَتَارًا وَقِيلَ ذَلِكَ مُسْتَفَادٌ مِنْ تَرْكِ انْتِكَارِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَنْ رَقَدَ مِنَ الَّذِينَ كَانُوا يَنْتَظِرُونَ خُرُوجَهُ لَصَلَاةِ الْعِشَاءِ وَلَوْ قِيلَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ مَنْ غَلِبَ النَّوْمُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ وَمِنْ مَنْ غَلِبَ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ مِثْلًا لَكَانَ مُتَجَبِّهَا (قَوْلُهُ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ) هُوَ عَبْدُ الْحَمِيدِ

وَلَا يَصِلُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِلَهْمٍ نَيِّفٍ . وَكَانُوا يُصَلُّونَ فِيهَا بَيْنَ أَنْ يَجُوبَ الشَّمْسُ إِلَى نُفُوسِ الْإِنْسَانِ الْأَوَّلِ حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنِي بْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَغِلَ عَنْهَا لَيْلَةً فَأَخْرَجَهَا حَتَّى رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا ثُمَّ رَقَدْنَا ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا
 ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ غَيْرَكُمْ . وَكَانَ ابْنُ
 عُمَرَ لَا يُبَالِ أَقْدَمَهَا أَمْ آخَرَهَا إِذَا كَانَ لَا يَخْشَى أَنْ يَمْلِكَهُ النَّوْمُ عَنْ وَقْتِهَا . وَكَانَ يَرْقُدُ قَبْلَهَا قَالَ ابْنُ
 جُرَيْجٍ فَلْتُطْلَعُوا . وَقَالَ تَحِيَّتُ بْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ أُنْعِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً بِالْإِنْسَاءِ حَتَّى رَقَدَ النَّاسُ
 وَاسْتَيْقَظُوا وَارْقُدُوا وَاسْتَيْقَظُوا . فَهَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ الصَّلَاةُ . قَالَ عَطَاءٌ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَخَرَجَ
 نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ الْآنَ يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً وَاضِعًا يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ فَقَالَ لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أَقْبَى
 لِأَرْبَعِهِمْ أَنْ يَصْلُوهَا هَكَذَا فَأَسْتَنْبِثُ عَطَاءَ كَيْفَ وَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ يَدَهُ كَمَا أَنْبَأَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ

بن أبي أوسٍ واسمه عبدالله أخو اسمعيل شيخ البخاري ويعرف بالاعشي (قوله ولا تصلى) بالثناء القوقانية وفتح
 اللام المشددة أى صلاة المشاء والمراد أنها لا تصلى بالمهية المخصوصة وهى الجماعة الابللمدينة وبه صرح الداودى
 لأن من كان بمكة من المستضعفين لم يكونوا يصلون الامرا وأما غير مكة والمدينة من البلاد فلم يكن الاسلام دخلها
 (قوله وكانوا) أى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وفى هذا بيان الوقت المختار لصلاة المشاء لا يشعر به السياق
 من اللواطة على ذلك وقسورد بصيغة الامر فى هذا الحديث عند النسائي من رواية ابراهيم بن أبى عبيدة عن الزهرى
 ونظمه قال صلوهما فيما بين أن يغيب الشفق الى ثلث الليل وليس بين هذا وبين قوله فى حديث أنس أنه أخر الصلاة
 الى نصف الليل معارضة لأن حديث عائشة محمول على الأغلب من عاتده صلى الله عليه وسلم (قائدة) زاد مسلم من
 رواية يونس عن ابن شهاب فى هذا الحديث قال ابن شهاب وذكر لى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وما كان
 لكم أن تزدروا رسول الله صلى الله عليه وسلم للصلاة وذلك حين صاح عمر وقوله تزدروا بفتح المثناة القوقانية وسكون
 اللون وضم الزاى بعدها راء أى تلجوا عليه وروى بضم أوله بعدها موحدة ثم راء مكسورة ثم زى أى أنتم خرجوا
 (قوله حدثنا محمد) هو ابن غيلان (قوله شغل عنها ليلة فخرجها) هذا التأخير مغاير للتأخير المذكور فى حديث جابر
 وغيره لقيد باخبره لجناب المصلين وسياقه يشعر بان ذلك لم يكن من عاتده (قوله حتى رقدنا فى المسجد) استدله به
 من ذهب الى أن النوم لا ينقض الوضوء ولا دلالة فيه لاحتمال أن يكون الرائد منهم كان قاعدا متمكنا أولا واحتمال أن
 يكون مضطجعا لكنه توضحا وإن لم ينقل اكتفاء بما عرف من أنهم لا يصلون على غير وضوء (قوله وكان) أى
 ابن عمر (يرقد قبلها) أى قبل صلاة المشاء وهو محمول على ما إذا لم يخش أن يغلبه النوم عن وقتها كما صرح به قبل
 ذلك حيث قال وكان لا يبالي أقدمها أم آخرها وروى عبدالرزاق عن معمر عن ابوبعير عن نافع عن ابن عمر كان ربما
 رقدن للشاء الآخرة ويأمر أن يوقظوه والمصنف حمل ذلك فى الترجمة على ما إذا غلبه النوم وهو اللاتق بحال ابن عمر
 (قوله قال ابن جريج) هو ابلساند الذى قبله وهو محمد عن عبدالرزاق عن ابن جريج وروى من زعم أنه مطلق وقد
 أخرجه عبدالرزاق فى مصنفه بالاسنادين وأخرجه من طريقة الطبراني وعنه أبو نعيم فى مستخرج (قوله فقام عمر
 فقال الصلاة) زادى الذى رتد النساء والصبيان وهو مطابق لحديث عائشة الماضى (قوله واضعا يده على رأسه)
 كذا لاكثره وللكشمشيين على رأسى وهو يومئذ كره يده من هيئة عصره صلى الله عليه وسلم مشرعه من الماء وكأنه
 كان اغتسل قبل أن يخرج (قوله فاستنبت) هو مقول ابن جريج وعطاء هو ابن أبى رباح وروى من

قَبَدَ لِي عَنَّا بَيْنَ أَصَابِعِهِ شَيْئًا مِنْ تَبْدِيدِ ثُمَّ وَصَحَ اطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قَرْنِ الرَّأْسِ ثُمَّ صَبَّهَا بِحُرْهَا كَذَلِكَ عَلَى الرَّأْسِ حَتَّى مَسَتْ إِبْهَامُهُ طَرَفَ الْأُذُنِ يَمَّا يَلِي الْوَجْهَ عَلَى الصُّغُرِ وَتَاجِيَةِ الْأُذُنِ لَا يُقَصِّرُ وَلَا يَبْطِشُ إِلَّا كَذَلِكَ . وَقَالَ لَوْلَا أَنْ أَشَقَّى عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ أَنْ يُصَلُّوا هَكَذَا بَابُ وَفَتْ الشَّيْءَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ . وَقَالَ أَبُو بَرَزَةَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحِبُّ تَأْخِيرَهَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ الْحَارِثِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الشَّيْءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ثُمَّ صَلَّى . ثُمَّ قَالَ قَدْ صَلَّى النَّاسُ وَنَامُوا . أَمَا إِنْ كُنْتُمْ فِي صَلَاةٍ مَا تَنْتَفِرُونَ هَا * وَزَادَ بَنُو أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنِي حَمِيدٌ سَمِعَ أَنَسًا كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَيَصِي خَاتِمَهُ كَيْلْتَيْنِ

زعم انه ابن يسار (قوله فبدد) أي فرق وقرن الرأس جانبه (قوله ثم صمها) كذاه بالاضاء المعجمة والميم ولمسلم وصحبها بالمهملة والموحدة وصوبه عياض قال لانه يصف عصر الماء من الشعر باليد (قلت) ورواية البخاري موجبة لان ضم اليد صفة للعاصر (قوله حتى مست ايهامه) كذا بالافراد للكشميين ولغيره ايهاميه وهو منصوب بالمفعولية وقاعله طرف الاذن وعلى هذا فهو مرفوع وعلى الرواية الاولى طرف منصوب وقاعله ايهامه وهو مرفوع ويؤيد رواية الاكثر رواية حجاج عن ابن جريج عند النسائي وأبي نعيم حتى مست ايهامه طرف الاذن (قوله لا يقصر ولا يبطش) أي لا يبطئ ولا يستجمل ويقصر بالقاف للاكثر ووقع عند الكشميين لا يعصر بالعين والاولى أصوب (قوله لا امرتهم أن يصلوها) كذا بين ذلك في كتاب التمني عند المصنف من رواية سفيان بن عيينة عن ابن جريج وغيره في هذا الحديث وقال انه الوقت لولان أشقى على أمتي (قائمة) وقع في الطبراني من طريق طاوس عن ابن عباس في هذا الحديث معناه قال ذهب الناس الاعيان بن مطعون في ستة عشر رجلا فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فقال ماصلي هذه الصلاة أمة قبلكم (قوله باب وقت العشاء الى نصف الليل) في هذه الترجمة حديث صريح أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في بيان أول الاوقات وآخرها وفيه فاذا صلتم العشاء فانه وقت الى نصف الليل قال النووي معناه وقت لادائها اختيارا وأما وقت الجواز فيمتد الى طلوع الفجر ولحديث أبي قتادة عندهم انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجمي وقت الصلاة الاخرى وقال الاصطخري اذا ذهب نصف الليل صارت قضاء قال ودليل الجمهور حديث أبي قتادة المذكور (قلت) وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالاجماع في الصبح وعلى قول الشافعي الجديد في المغرب فلا يصطخري ان يقول انه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الاحاديث في العشاء والله أعلم (قوله وقال أبو برزة) هو طرف من حديثه المتقدم في باب وقت العصر وليس فيه تصريح بقيد نصف الليل لكن احاديث التأخير والتوقيت لما جاءت مرة مفيدة بالثلث وأخرى بالنصف كان النصف غاية التأخير ولم أر في امتداد وقت العشاء الى طلوع الفجر حديثا صريحا ثبت (قوله حدثنا عبد الرحيم الحارثي) كذا لا يذو ووقع لابي الوقت وغيره عبد الرحيم بغير صيغة اذا وهو عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن عبد الحارث الكوفي يكنى أبا زياد وهو من قدام شيوخ البخاري وليس له في الصحيح عنه غير هذا الحديث الواحد (قوله صلاة العشاء) زاد مسلم ليلة وفيه اشعار بأنه لم يكن بواجب على ذلك (قوله قد صلى الناس) أي الممهودون ممن صلى من المسلمين اذذاك (قوله وزاد ابن أبي مريم) يعني سعيد ابن الحكم المصري ومراده بهذا التعليل بيان سماع حميد للحديث من أنس (قوله كاني أنظر اطع) الجملة في موضع المفعول لقوله زاد وقد وقع لنا هذا التعليل موصولا ما لي من طريق أبي طاهر المخلص في الجزء الاول من فوائده قال حدثنا البغوي حدثنا أحمد بن منصور حدثنا ابن أبي مريم بسنده وأوله سئل أنس هل اتخذ النبي صلى الله عليه وسلم خاتما قال نعم أخر العشاء فذكره وفي آخره

بابُ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَدَّثَنَا سُدَّةٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا قَيْسٌ قَالَ لِي جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ أَمَا إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا لِأَنْتُمْ أَوْ لَا أَنْتُمْ أَهْوَنُ فِي رُؤُوسِهِ فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَلْتَمِزُوا عَلَيَّ صَلَاةً قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا . ثُمَّ قَالَ : فَسَبَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا **حَدَّثَنَا** هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا هَمَامٌ حَدَّثَنَا أَبُو جَرَّةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ * وَقَالَ ابْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ أَبِي جَرَّةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ أَخْبَرَهُ بِهَذَا **حَدَّثَنَا** إِسْحَقُ عَنْ حَبَانَ حَدَّثَنَا هَمَامٌ حَدَّثَنَا أَبُو جَرَّةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَثَلُهُ

وكان في النظر إلى ويص خاتمه ليشذالو ييص بالموحدة والصاد المهملة الريق وسبأ في الكلام على فضل انتظار الصلاة في أبواب الجماعة وعلى الخاتم ولبسه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله باب فضل صلاة الفجر) وقع في رواية أبي ذر بعدها والحديث ولم يظهر لقوله والحديث توجيه في هذا الموضع ووجه الكرماني بان الغرض منه باب كذا وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر (قلت) ولا يخفى بعده ولم أر هذه الزيادة في شيء من المستخرجات ولا عرج عليها أحد من الشراح قال الظاهر أنها وهم وبدل لذلك انه ترجم لحديث جرير أيضا باب فضل صلاة العصر بغير زيادة ويحتمل انه كان فيه باب فضل صلاة الفجر والعصر فتحرفت الكلمة الأخيرة والله أعلم (قوله يحيى) هو القبطان واسمعيلى هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم وقد تقدم الكلام على حديث جرير في باب فضل صلاة العصر (قوله أبو جرة) بالجيم والراء وهو الضبى وشيخه أبو بكر هو ابن أبي موسى الأشعري بدليل الرواية التي بعده حيث وقع فيها ان أبا بكر بن عبد الله بن قيس وعبد الله بن قيس هو أبو موسى وقد قيل انه أبو بكر بن عمارة بن روية والاول أرجح كما سبأني آخر الباب (قوله من صلى البردين) بفتح الموحدة وسكون الراء تثنية برد والمراد صلاة الفجر والعصر وبدل على ذلك قوله في حديث جرير صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها زاد في رواية لمسلم يعني العصر والعصر قال الخطابي سميتا بردين لانهما تصليان في بردي النهار وهما طرفاه حين يطيب الهواء وتذهب سورة الحر وقل عن أبي عبيد أن صلاة المغرب تدخل في ذلك أيضا وقال البزار في توجيه اختصاص هاتين الصلاتين بدخول الجنة دون غيرها من الصلوات ما محصله ان من موصولة لأشريطية والمراد الذين صلوا بها أول ما فرضت الصلاة ثم ماتوا قبل فرض الصلوات الخمس لانها فرضت أولا ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي ثم فرضت الصلوات الخمس فهو خبر عن ناس مخصوصين لا عموم فيه (قلت) ولا يخفى ما فيه من التكلف والالوجه ان من في الحديث شرطية وقوله دخل أجواب الشرط وعدل عن الاصل وهو فعل المضارع كان يقول يدخل الجنة ارادة للتاكيد في وقوعه بعمل ما سبق كالواقع (قوله وقال ابن رجا) هو عبد الله البصري القداني وهو أحد شيوخ البخاري وقد وصله عبد بن يحيى الذهلي قال حدثنا عبد الله بن رجا وروينا عاليا من طريقه في الجزء المشهور المروي عنه من طريق السلفي ولفظ المتن واحد (قوله حدثنا اسحق) هو ابن منصور ولم يقع منسوب في شيء من الكتب والروايات واستدل أبو علي النسائي على انه ابن منصور بان مسلما روى عن اسحق بن منصور عن حبان بن هلال حديثا غير هذا (قلت) ورأيت في رواية أبي علي الشيبوي عن القري برى في باب البيعان بالخيار حدثنا اسحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال فذكر حدثنا فهذه القرينة أقوى من القرينة التي في رواية مسلم (قوله حدثنا حبان) هو ابن هلال وهو بفتح الحاء

بابُ وَقْتُ التَّجَرُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ قَالَ حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُمْ تَسَحَّرُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قُلْتُ كَمْ بَيْنَهُمَا قَالَ قَدَرُ خَمْسِينَ أَوْ سِتِينَ يَفِي آيَةَ حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ صَبَاحٍ سَمِعَ رَوْحًا حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَزَيْدَ ابْنِ ثَابِتٍ تَسَحَّرَا قَدَاً قَرَّغَا مِنْ سُحُورِهِمَا قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى قُلْنَا لَأَنَسٍ كَمْ كَانَ يَبْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سُحُورِهِمَا وَدَخُوا لِمَا فِي الصَّلَاةِ قَالَ قَدَرُ مَا يَفْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةَ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ أَخِيهِ عَنْ سَلْبَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ كُنْتُ أَتَسَحَّرُ فِي أَهْلِي ثُمَّ يَكُونُ سُرْعَةً يَبِي أَنْ أَدْرِكَ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **حَدَّثَنَا** بَحْجَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا الْإِثْمُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ بَنِي شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ

المهمله فاجتمعت الروايات عن همام بن أبي جرة هو أبو بكر بن عبدالله فهذا بخلاف من زعم انه ابن عمارة بن روية وحديث عمارة أخرجه مسلم وغيره من طريق عن أبي بكر بن عمارة عن أبيه لكن لفظه ان يلج النار اُحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها وهذا اللفظ مغاير للفظ حديث أبي موسى وان كان معناها واحدا فالصواب انهما حديثان (قوله باب وقت التجر) ذكر فيه حديث تسحر زيد بن ثابت مع النبي صلى الله عليه وسلم من وجهين عن أنس فامارواية همام عن قتادة فهي عن أنس ان زيد بن ثابت حدثه فجعل من مسند زيد بن ثابت ووافقه هشام عن قتادة كإسائي في الصيام وأما رواية سعيد وهو ابن أبي عروبة عن قتادة فهي عن أنس ان النبي الله وزيد بن ثابت تسحروا وفي رواية السرخسي والمستمل تسحروا فجعله من مسند أنس وأما قوله تسحروا بصيغة الجمع فتأداة وترجع عند مسلم رواية همام فانه أخرجهما وأعرض عن رواية سعيد ويدل على رجحانها أيضا ان الاسماعيلي أخرج رواية سعيد من طريق خالد بن الحرث عن سعيد فقال عن أنس عن زيد بن ثابت والذي يظهر لي في الجمع بين الروايتين ان أنسا حضر ذلك لكنه لم تسحر معهما ولا جل هذا سأل زيد عن مقدار وقت السجور كإسائي بعد ثم وجدت ذلك صريحا في رواية النسائي وابن حبان ولفظهما عن أنس قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أنس اني أريد الصيام أطعمني شيئا فجئته بتمر وانه فيه ماء وذلك بعدما أذن بلال قال يا أنس انظر رجلا يأكل معي فدعوت زيدا بن ثابت فجاء قد تسحر معه ثم قام فصلى ركعتين ثم خرج الى الصلاة فعلى هذا فالمراد بقوله كم كان بين الاذان والسجور رأى اذان ابن أم مكتوم لان بلالا كان يؤذن قبل الفجر والاخر يؤذن اذا طلع (قوله قلت كم كان بينهما) سقط لفظ كان من رواية السرخسي والمستمل ووقع عند الاسماعيلي من رواية عفان عن همام قلنا لزيد ومن رواية خالد بن الحرث عن سعيد قال خالد أنس القائل كم كان بينهما ووقع عند المصنف من رواية روح عن سعيد قلت لأنس فهو مقول قتادة قال الاسماعيلي والروايتان صحيحتان بان يكون أنس سأل زيدا وقَتَادَةَ سأل أنسا والله أعلم (قوله قام نبي الله صلى الله عليه وسلم الى الصلاة فصليا) كذا للكشيميني بصيغة التثنية ولغيره فصلينا بصيغة الجمع وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى واسند المصنف به على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر لانه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب والمدة التي بين الفراغ من السجور والدخول في الصلاة وهي قراءة الخمسين آية أو نحوها قدر ثلث خمس ساعة ولعلها مقدارا متوضعا فاشعر ذلك بان أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر وفيه انه صلى الله عليه وسلم كان يدخل فيها بطنس والله أعلم (قوله عن اخيه) هو أبو بكر عبد الحميد وسلبان هو ابن بلال وسيأتي الكلام على حديث سهل بن سعد في الصيام والغرض منه هنا

عائشة أخرته فكانت كئي نسائه المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر متلفعات بمرؤطين ثم ينقلبن إلى رؤوسهن فينصبن الصلاة لا يعرفن أحد من الناس **باب** من أدرك من الفجر ركعة **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن يسار بن سعيد وعني الأعرابي يحدثونه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح. ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر

الإشارة إلى مبادرة النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة الصبح في أول الوقت وحديث عائشة تقدم في أبواب ستر العورة وقطعه أصرح في مراده في هذا الباب من جهة التفلن بالصبح وإن سياقه يقتضي المواظبة على ذلك وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد الفلن حتى مات لم يعد إلا أن يسفروا ما رواه أصحاب السنن ومحمد بن عيسى وأحمد بن حنبل حديث رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسفر وأبصر فانه أعظم للأجر فقد حملة الشافعي وغيره على أن المراد بذلك تحقق طلوع الفجر وحمله الطحاوي على أن المراد الأمر بتطويل القراءة فيها حتى يخرج من الصلاة مسفرا وأبعد من زعم أنه ناسخ للصلاة في الفلن وأما حديث ابن مسعود الذي أخرجه المصنف وغيره أنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة في غير وقتها غير ذلك اليوم يعني في الفجر يوم المزدلفة فحملوا على أنه دخل فيها مع طلوع الفجر من غير تأخير فان في حديث زيد بن ثابت وسهل بن سعد ما يشعر بتأخير سيرة لانه صلاها قبل أن يطلع الفجر والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله في حديث عائشة كئي) قال الكرماني هو مثل أكلوني البراغيث لأن قياسة الأفراد قد جمع (قوله نسائه المؤمنات) قد برهنه نسائه الانفس المؤمنات أو نحوها ذلك حتى لا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه وقيل أن نسائه يعني الفاضلات أي فضلات المؤمنات كما يقال رجال القوم أي فضلائهم (قوله يشهدن) أي يحضرن وقوله لا يعرفن أحد قال الداودي معناه لا يعرفن نسائه أم رجال أي لا يظهر للرأي إلا الاشباح خاصة وقيل لا يعرف أعيانهم فلا يفرق بين خديجة وزينب وضعفه النووي بان المتلفعة في النهار لا تعرف عنها فلا يبق في الكلام قناعة وتقربان المعرفة إنما تصلى بالاعيان فلو كان المراد الاول لعبر بنفي العلم وما ذكره من أن المتلفعة بالنهار لا تعرف عنها فيه نظر لأن لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى في الغالب ولو كان بدنها مغطي وقال البايجي هذا يدل على أنهم كئي سافرات إذ لو كن متتقيات لمنع تغطية الوجه من معرفتهن للفلن (قلت) وفيه ما فيه لانه مبني على الاشتباه الذي أشار إليه النووي وأما إذا قلنا أن لكل واحدة منهن هيئة غالبا فلا يلزم ما ذكر والله أعلم (قوله متلفعات) تقدم شرحه والروط جمع مرط بكسر الميم وهو كساء معلم من خز أو صوف أو غير ذلك وقيل لا يسمى مرطا إلا إذا كان أخضر ولا يلبيسه إلا النساء وهو مردود بقوله مرط من شعر أسود (قوله ينقلبن) أي يرجعن (قوله من الفلن) من ابدائية أو عطيلية ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبي برزة السابق انه كان ينصرف من الصلاة حين يعرف الرجل جلسه لأن هذا اخبار عن رؤية المتلفعة على بعد وذلك أخبار عن رؤية المجلس وفي الحديث استحباب المبادرة بصلاة الصبح في أول الوقت وجواز خروج النساء إلى المساجد لشهود الصلاة في الليل ويؤخذ منه جوازه في النهار من باب أولى لأن الليل مظنة الرية أكثر من النهار ومحل ذلك إذا لم يحش عليهن أو بهن فتنة واستدل به بعضهم على جواز صلاة المرأة مخمرة بالانف والهم فكأنه جعل التلصص صفة لشهود الصلاة وتقية عياض بانها إنما أخبرت عن هيئة الانصراف والله أعلم (قوله بأبعين أدرك من الفجر ركعة) تقدم الكلام على الحكمة في حذف جواب الشرط من الترجمة في باب من أدرك من العصر ركعة (قوله يحدثونه) أي يحدثون زيد بن أسلم ورجال الاستاذ كما هم يدينون (قوله) فقد أدرك الصبح (المادراك الوصول إلى الشيء) فظاهره أنه يكتبني بذلك وليس ذلك مراد بالاجماع فقيل يحمل على

باب مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ .

أنه أدرك الوقت فإذا صلى ركعة أخرى فقد كملت صلاته وهذا قول الجمهور وقد صرح بذلك في رواية الدراوردي عن زيد بن أسلم أخرجه البيهقي من وجهين ولفظه من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة وأصرح منه رواية أبي غسان مجدين مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء وهو ابن يسار عن أبي هريرة بلفظ من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس فلم يفته العصر وقال مثل ذلك في الصبح وقد تقدمت رواية المصنف في باب من أدرك من العصر ركعة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وقال فيها فليتم صلاته وللنسائي من وجه آخر من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة كلها إلا أنه يقضي ما فاته والبيهقي من وجه آخر من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليصل بها أخرى ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوي حيث خص الإدراك باحتمال الصبي وطهر الخائض وإسلام الكافر ونحوها وأراد بذلك نصرة مذهبه في أن من أدرك من الصبح ركعة تقسم صلاته لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة وهو مبني على أن الكراهة تتناول التبرؤ والنفل وهي خلافية مشهورة قال الترمذي وبهذا يقول الشافعي وأحمد وإسحق وخالف أبو حنيفة فقال من طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الصبح بطلت صلاته وأحج ذلك بالأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وادعى بعضهم أن أحاديث النهي ناسخة لهذا الحديث وهي دعوي تحتاج إلى دليل فإنه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال والجمع بين الحديثين ممكن بان تحمل أحاديث النهي على ما سبب له من التوافل ولا شك أن التخصيص أولى من ادعاء النسخ ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركا للوقت وللقضاء في ذلك تفاصيل بين أصحاب الاعتذار وغيرهم بين مدرك الجماعة ومدرك الوقت وكذا مدرك الجمعة ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر لأحرام وبقراءة القرآن وبركوع ورفع ويسجد سجدتين بشرط كل ذلك وقال الرافعي المتعبر فيها أخف ما يقدر عليه أحد وهذا في حق غير أصحاب الاعتذار أما أصحاب الاعتذار كمن أقام من أعماه أو طهرت من حيض أو غير ذلك فإني في الوقت هذا القدر كانت الصلاة في حقهم أداء وقد قال قوم يكون ما أدرك في الوقت أداء وبعده قضاء وقيل يكون كذلك لكنه يلتحق بالأداء حكما والمختار أن السكك أداء وذلك من فضل الله تعالى وتقل بعضهم الاتفاق على أنه لا يجوز لمن ليس له عذر تأخير الصلاة حتى لا يبقى منها إلا هذا القدر والله أعلم (لطيفة) أورد المصنف في باب من أدرك من العصر طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وفي هذا الباب طريق عطاء بن يسار ومن معه عن أبي هريرة أنه قدم في طريق أبي سلمة ذكر العصر وقدم في هذا ذكر الصبح فاسب أن يذكر في كل منهما ما قدم لما يشعر به التقديم من اهتمام والله الهادي للصواب (قوله باب من أدرك من الصلاة ركعة) هكذا ترجم وساق الحديث بلفظ من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وقدره مسلم من رواية عبيد الله العمري عن الزهري وأحال به على حديث مالك وأخرجه البيهقي وغيره من الوجه الذي أخرجه منه مسلم ولفظه كلف ترجمه هذا الباب قدم قوله من الصلاة على قوله ركعة وقد وضع لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي يورده إلا وقدره من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير فقد دره ما أكثر اطلاعه والظاهر أن هذا أعم من حديث الباب المأخوذ قبل عشرة أبواب ويحتمل أن تكون اللام عهدية فيتحدا ويؤيده أن كلامهما من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وهذا مطلق وذلك مقيد فيحمل المطلق على المقيد وقال الكرماني الفرق بينهما أن الأول فيمن أدرك من الوقت قدر ركعة وهذا فيمن أدرك من الصلاة ركعة كذا قال وقال بعد ذلك وفي الحديث أن من دخل في الصلاة فصلى ركعة وخرج الوقت كان مدركا لجميعها وتكون

باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا هشام عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس قال شهد عني رجلان مرضيئون وأرضام عني عمر أن النبي ﷺ نعى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن قتادة سمعت أبا العالية عن ابن عباس قال حدثني ناس بهذا **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد

كلها أداه وهو الصحيح انتهى وهذا يدل على اتحاد الحديثين عنده لجمعهما متعلقين بالوقت بخلاف ما قال أولاً وقال النبي صانه من أدرك مع الإمام ركعة فقد أدرك فضل الجماعة وقيل المراد بالصلاة الجمعة وقيل غير ذلك وقوله فقد أدرك الصلاة ليس على ظاهره بالاجتماع لما قدمناه من أنه لا يكون بالركعة الواحدة مدركا لجميع الصلاة بحيث تحصل براءة ذمته من الصلاة فإذا فيه اضرار تقديره فقد أدرك وقت الصلاة أو حكم الصلاة أو نحو ذلك ولا يلزمه اتسام بقيتها وقد تقدم بقية مباحثه في الباب الذي قبله ومفهوم التقييد بالركعة أن من أدرك دون الركعة لا يكون مدركا لها وهو الذي استقر عليه الاتفاق وكان فيه شذوذ قد قدم منها ادراك الإمام راكعا يجزىء ولو لم يدرك معه الركوع وقيل يدرك الركعة ولو رفع الإمام رأسه ما يرفع بقية من أتم به رؤسهم ولو بقي واحد وعن الثوري وزفر إذا كبر قبل أن يرفع الإمام رأسه أدرك أن وضع يديه على ركبتيه قبل رفع الإمام وقيل من أدرك تكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع أدرك الركعة وعن أبي العالية إذا أدرك السجود أكل بقية الركعة معهم ثم يقوم فيركع فقط وتجزى (قوله) باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس) يعني ما حكاه قال ابن المنير لم يثبت حكم النهي لأن تعين النبي عنه في هذا الباب مما كثرت فيه الاختلاف وخص الترجمة بالنجر مع اشتغال الاحاديث على الفجر والعصر لان الصبح هي المذكورة أولا في سائر احاديث الباب (قلت) أولان العصر ورد فيها كونه صلى الله عليه وسلم صلى بعدها بخلاف الفجر (قوله هشام) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي (قوله عن أبي العالية) هو الراعي بالياء التختانية واسمه رفع بالتصغير ووقع مصرحاً به عند الاسماعيلي من رواية غندر عن شعبة وأورد المصنف طريق يحيى وهو القطنان عن شعبة عن قتادة سمعت أبا العالية والسر فيها التصريح بسماع قتادة له من أبي العالية وإن كانت طريق هشام أعلى منها (قوله شهد عني) أي أعلمني أو أخبرني ولم يرد شهادة الحكم (قوله مرضيئون) أي لاشك في صدقهم ودينهم وقرابة الاسماعيلي من طريق يزيد بن زريع عن همام شهد عني رجال مرضيئون فيهم عمر وله من رواية شعبة حدثني رجال أحبهم إلى عمر (قوله ناس بهذا) أي بهذا الحديث بمعناه فإن مسددا رواه في مسنده ومن طريقه البيهقي ولفظه حدثني ناس أعجبهم إلى عمر وقال فيه حتى تطلع الشمس ووقع في الترمذي عنه سمعت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر وكان من أحبهم إلى (قوله) بعد الصبح أي بعد صلاة الصبح لانه لا جاز أن يكون الحكم فيه معلقاً بالوقت أذ لا بد من أداء الصبح فعين التقدير المذكور قال ابن دقيق العيد هذا الحديث معمول به عند فقهاء الامصار وخالف بعض المتقدمين وبعض الظاهرية من بعض الوجوه (قوله حتى تشرق) بضم أوله من أشرق يقال أشرق الشمس ارتفعت وأضاءت ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي في الباب بعده بلفظ حتى ترتفع الشمس ويرى بفتح أوله وضم ثالثه بوزن تغرب يقال شرقت الشمس أي طلعت ويؤيده رواية البيهقي من طريق أخرى عن ابن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ حتى تشرق الشمس أو تطلع على الشان وقد ذكرنا أن في رواية مسدداً حتى تطلع الشمس بشريك وكذا هو في حديث أبي هريرة الآتي آخر الباب بلفظ حتى تطلع الشمس بالجزم ويجمع بين الحديثين بأن المراد بالطلوع طلوع مخصوص أي حتى تطلع مرتفعة قال النووي أجمعت الأمة على كراهة صلاة لا سبيل لها في الاوقات المنهى عنها وانفقوا على جواز الفراغ المؤداة فيها واختلفوا

عَنْ هِشَامٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَحْرُجُوا صَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا * وَقَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ . وَإِذَا غَابَ

في النوافل التي لها سبب كصلاة تحية المسجد وسجود التلاوة والشكر وصلاة العيد والكسوف وصلاة الجنازة وقضاء العائنة فذهب الشافعي وطائفة إلى جواز ذلك كله بلا كراهة وذهب أبو حنيفة وآخرون إلى أن ذلك داخل في عموم النهي واحتج الشافعي بأنه صلى الله عليه وسلم قضى سنة الظهر بعد العصر وهو صريح في قضاء السنة القائمة فالخاضرة أولى والفريضة المنقضية أولى ويلتحق ماله سبب (قلت) وما نقله من الإجماع والاتفاق متعقب فقد حكى غيره عن طائفة من السلف الإباحة مطلقا وأن أحاديث النهي منسوخة وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وعن طائفة أخرى المنع مطلقا في جميع الصلوات وصح عن أبي بكره وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرض في هذه الأوقات وحكى آخرون الإجماع على جواز صلاة الجنازة في الأوقات المسكورة وهو متعقب بما سيأتي في بابيه وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستندا إلى حديث من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى فدل على إباحة الصلاة في الأوقات المنهية انتهى وقال غيرهم ادعاء التخصيص أولى من ادعاء النسخ فيحمل النهي على ما لا سبب له ويخص منه ماله سبب جمعا بين الأدلة والله أعلم وقال البيضاوي اختلفوا في جواز الصلاة بعد الصبح والعصر وعند الطلوع والغروب وعند الاستواء فذهب داود إلى الجواز مطلقا وأنه حمل النهي على التنزيه ﴿﴾ قلت ﴿﴾ بل المحكي عنه أنه ادعى النسخ كما تقدم قال وقال الشافعي يجوز الفرائض وماله سبب من النوافل وقال أبو حنيفة يحرم الجميع سوى عصر يومه ونحر المنذورة أيضا وقال مالك تحرم النوافل دون الفرائض ووافقه أحمد لكنه استثنى ركعتي الطواف ﴿﴾ تنبيه ﴿﴾ لم يقع لتسمية الرجال المرضيين الذين حدثوا ابن عباس بهذا الحديث وبلغني أن بعض من تكلم عن العمدة تجاسر وزعم أنهم المذكورون فيها عند قول مصنفها وفي الباب عن فلان وفلان ولقد أخطأ هذا المتجاسر خطأ بينا فلا حول ولا قوة إلا بالله (قوله عن هشام) هو ابن عروة ابن الزبير (قوله لا همجروا) أصله لا تتجروا وحذفت إحدى التاءين والمعنى لا تقصدوا واختلف أهل العلم في المراد بذلك فمنهم من جعله تفسير الحديث السابق ومبينا للمراد به فقال لا تنكره الصلاة بعد الصبح ولا بعد العصر إلا لمن قصد بصلاته طلوع الشمس وغروبها وإلى ذلك جنح بعض أهل الظاهر وقواء ابن المنذر واحتج له وقد روي مسلم من طريق طاوس عن عائشة قالت وهم ابن عمر أنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها انتهى وسيأتي من قول ابن عمر أيضا ما يدل على ذلك قريبا بعد بيان وربما قوي ذلك بعضهم بحديث من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليضف إليها الأخرى فامر بالصلاة حينئذ فدل على أن الكراهة مخصصة بمن قصد الصلاة في ذلك الوقت لا من وقع له ذلك اتفاقا وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر الباب الذي بعده ومنهم من جعله نهيا مستقلا وكره الصلاة في تلك الأوقات سواء قصد لها أم لم يقصد وهو قول الأكثر قال البيهقي أنما قالت ذلك عائشة لأنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد العصر فحملت نهيه على من قصد ذلك لا على الإطلاق وقد أجيب عن هذا بأنه صلى الله عليه وسلم إنما صلى حينئذ قضاء كما سيأتي وأما النهي فهو ثابت من طريق جماعة من الصحابة غير عمر رضي الله عنه فلا اختصاص له باليوم والله أعلم (قوله وقال حدثنني ابن عمر) هو موقوف على عروة أيضا وهو حديث آخر وقد أفردته الاسماعيليون وذكرناه له الحدِيثان معاً من رواية علي بن ابن مسهر وعيسى بن يونس ومحمد بن بشر وكيع ومالك بن سعيد ومحاضر كلهم عن هشام وأنه وقع له الحديث الثاني فقط من رواية عبد الله بن نمير عن هشام (قوله حتى ترتفع) جعل ارتفاعاً غاية التهيؤ وهو بقوى رواية من روى الحديث الماضي بلفظ حتى تشرق من الأشرار وهو ارتفاع كما تقدم (قوله تابعه عبدة) يعني ابن سليمان والضمير

حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَرَوْا الصَّلَاةَ حَتَّى تَقِيبَ • ثَابِتُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي
 أَسَمَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ خُصْفِ بْنِ حَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ يَمِينَيْنِ وَعَنْ لِبَسَتَيْنِ وَعَنْ صَلَاتَيْنِ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ
 حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ. وَعَنِ أَشْهَالِ السَّمَاءِ : وَعَنِ الْإِحْتِبَاءِ فِي تَوْبِ
 وَاحِدٍ يُغْفَى بِفَرْجِهِ إِلَى السَّمَاءِ وَعَنِ الْمُنَايَذَةِ وَالْمَلَأَسَةِ **بَابُ** لَا يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
 لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ فَيُصَلِّيَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ
 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ أَبِي شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ الْجُدَنِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ
 الْخُدْرِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ

يُحَدِّثُ عَلَى يَمِينِي سَعِيدٌ وَهُوَ الْقَطَانُ بِعَنِي نَافِعٌ بِعَنِي الْقَطَانُ عَلَى رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ هِشَامٍ وَرِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ هَذِهِ مُوَصُولَةٌ
 عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ وَفِيهِ الْحَدِيثَانِ مَعَاوَاةٌ فِيهِ حَتَّى تَبْرُزَ بَدَلُ تَرْبَعٍ وَقَالَ فِيهِ لَا تَحْمِلُوا بَالِيَاءَ التَّحْنَانِ وَالنُّونِ
 وَزَادَ فِيهِ قَاتِلًا طَلَعَ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عِلَّةِ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَزَادَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ
 عُمَرَوْنَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا تَحْمِلُوا كُفْرًا فَالْتَمَسَ حِينَئِذٍ لَتَرْكِ مِثَابَةِ الْكُفَرَاءِ وَقَدْ اعْتَبَرَ ذَلِكَ الشَّرْعُ فِي أَشْيَاءَ
 كَثِيرَةٍ وَفِي هَذَا تَعْقِبُ عَلَى أَبِي عَبْدِ الْغُوثِ حَيْثُ قَالَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا تَحْمِلُوا كُفْرًا فَالْتَمَسَ حِينَئِذٍ لَتَرْكِ مِثَابَةِ الْكُفَرَاءِ وَقَدْ اعْتَبَرَ ذَلِكَ الشَّرْعُ فِي أَشْيَاءَ
 الْإِيمَانِ بِهِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ فِي أَوَائِلِ بَدْءِ الْخَلْقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ حَاجِبُ الشَّمْسِ)
 أَيُّ طَرَفِ قُرْصِهَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ حَاجِبُ الشَّمْسِ نَوَاحِيهَا (قَوْلُهُ عَنْ عِبَادِ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ عَمْرِو الْعُمَرِيُّ (قَوْلُهُ خُصْفِ بْنِ حَاصِمٍ)
 أَيُّ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ وَهُوَ جَدُّ عِبَادِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ (قَوْلُهُ وَعَنِ صَلَاتَيْنِ) مُحْصَلُ مَا فِي الْبَابِ أَرْبَعَةُ
 أَحَادِيثَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ عِلْقَانُ بِالْفِعْلِ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ يَتْلُقَانِ بِالْوَقْتِ وَقَدْ قَدَّمَ نَقْلَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ وَسَيَأْتِي
 الْكَلَامُ عَلَى الْيَحْيَى فِي كِتَابِ الْبَيْعِ وَعَلَى اللَّيْثِيِّ فِي كِتَابِ الْبِلَاسِ (قَوْلُهُ بَعْدَ الْفَجْرِ) أَيُّ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ كَمَا قَدَّمَ (قَوْلُهُ
 بَابُ لَا يَتَحَرَّى) يَضُمُّ الْمُنَايَذَةَ وَالصَّلَاةَ بِأَرْفَعِ لَهَا فِي مَقَامِ الْفَاعِلِ أَوْ يَفْتَحُ الْمُنَايَذَةَ وَالتَّحْنِينَ وَالصَّلَاةَ بِالنَّصَبِ وَالْفَاعِلُ
 مَحْذُوفٌ أَيُّ الْمُصَلِّي وَقَدْ قَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ وَلَا تَنَاقُ بَيْنَ قَوْلِهِ فِي التَّرْجُمَةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَبَيْنَ
 قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ عِنْدَ الْغُرُوبِ لَأَنْدَكْرَمِيَا (قَوْلُهُ لَا يَتَحَرَّى) كَذَا وَقَعَ بِالْفَخْرِ قَالَ السَّهْبِيُّ بِجُوزِ الْخَبْرِ عَنْ مُسْتَقَرِّ أَمْرِ
 الشَّرْعِ أَيُّ لَا يَكُونُ الْإِهْدَاءُ (قَوْلُهُ فِيصَلِّي) بِالنَّصَبِ وَالْمُرَادُ نَهَى التَّحَرَّى وَالصَّلَاةَ مَعَا بِجُوزِ الرُّفْعِ أَيُّ لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ
 الصَّلَاةَ فِي وَقْتٍ كَذَا فَيُصَلِّي فِيهِ وَقَالَ ابْنُ خُرُوفٍ بِجُوزِ فِيصَلِّي ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ الْجُزْءُ عَلَى الْعَطْفِ أَيُّ لَا يَتَحَرَّى وَلَا يَصَلِّي
 وَالرُّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ أَيُّ لَا يَتَحَرَّى فَهُوَ يَصَلِّي وَالنَّصَبُ عَلَى جَوَازِ النَّهْيِ وَالْمَعْنَى لَا يَتَحَرَّى مُصَلِّيًا وَقَالَ الطَّبْرِيُّ قَوْلُهُ لَا يَتَحَرَّى
 نَهَى بِمَعْنَى النَّهْيِ وَيَصَلِّي بِالنَّصَبِ لِأَنَّهُ جَوَابُهُ كَأَنَّهُ قِيلَ لَا يَتَحَرَّى فَقِيلَ لَمْ فَاجِبٌ خِيفَةُ أَنْ يَصَلِّيَ وَبِحَسَبِ مَا يُقَدَّرُ
 غَيْرُ ذَلِكَ وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْقَعْنِيِّ فِي الْمَوْطَأِ لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ أَنْ يَصَلِّيَ وَمَعْنَاهُ لَا يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ (قَوْلُهُ عَنْ صَالِحٍ)
 هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ وَلَمْ يَخْرُجْ الْبَخَارِيُّ لِصَالِحِ بْنِ أَبِي الْإِخْضَرِ شَيْئًا (قَوْلُهُ لَا صَلَاةَ) قَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدُ صِغَةُ النَّهْيِ فِي أَلْفَاظِ
 الشَّارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَى فِعْلٍ كَانَ الْأَوَّلِيُّ حَمَلًا عَلَى نَهْيِ الْفِعْلِ الشَّرْعِيِّ لِأَلْحَاسِ لِلْوَحْلَانَةِ عَلَى نَهْيِ الْفِعْلِ الْحَسِيِّ لِحَاجَتِنَا
 فِي تَصْحِيحِهِ إِلَى أَضْهَارِهِ الْأَصْلَ عَدَمَهُ وَإِذَا حَمَلْنَا عَلَى الشَّرْعِيِّ لَمْ نَحْتَاجَ إِلَى أَضْهَارِ هَذَا وَجِهَ الْأَوَّلِيَّةُ عَلَى هَذَا فَهُوَ نَهْيٌ
 النَّهْيِ وَالتَّحَدُّرُ لَا تَصَلُّوا وَحِكْمِي أَوْ الْفَتْحُ الْيَعْرَبِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ قَالُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ

لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْفَعَ الشَّمْسُ وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْبِضَ الشَّمْسُ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ سَمِعْتُ حُرَّانَ بْنَ أَبَانَ يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ إِنْ كُنْتُمْ لَتَصَلُّونَ صَلَاةَ لَقَدْ صَحِبْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا رَأَيْنَاهُ يُصَلِّيُهَا وَلَقَدْ نَعَى عَنْهُمَا يَتْنِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ خُبَيْبٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَمَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاتَيْنِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ **بَابٌ** مَنْ لَمْ يَكْرِهِ الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ

أَنَّهُمَا إِعْلَامٌ بِأَنَّهُمَا لَا يَطُوعُ بِهِمَا وَلَمْ يَقْصِدِ الْوَقْتَ بِالنَّهْيِ كَمَا قَصَدَ بَعْدَ وَقْتُ الطُّلُوعِ وَوَقْتُ الْغُرُوبِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَصَلُّوا بَعْدَ الصُّبْحِ وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ هَيِّجَةً وَفِي رِوَايَةٍ مَرْتَعَةً فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَعْدَةِ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ وَأَنَّهُ الْمُرَادُ وَقْتُ الطُّلُوعِ وَوَقْتُ الْغُرُوبِ وَمَاقَرَهُمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَمَطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الصَّلَاةَ الْمُنْتَهِيَةَ غَيْرُ مَحْبُوحَةٍ فَلَا زَمَانَ لَا يَقْصِدُهَا الْمُسْكِفُ إِذَا لَاعَلَّ لَا يَشْتَغِلُ بِالْأَقَانِدَةِ فِيهِ (قَوْلُهُ لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ) أَيُّ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَصَرَّحَ بِهِ مُسْلِمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فِي الْمَوْضِعِ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ) هُوَ الْبَلْخِيُّ وَقِيلَ الْوَاسِطِيُّ وَلِكُلِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ مَرَجِعٌ وَكِلَاهُمَا أَثَقَةٌ (قَوْلُهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ) فِي رِوَايَةِ الْأَسْمَاعِيِّ مِنْ طَرِيقٍ مُعَاذٍ وَغَيْرِهِ عَنْ شُعْبَةَ خُطْبَانَا مُعَاوِيَةَ وَاتَّفَقَ أَصْحَابُ شُعْبَةَ عَلَى أَنَّهُمْ رَوَاهُ أَبُو التَّيَّاحِ عَنْ حُرَّانَ وَخَالِفَهُمْ عَنَّا بَنُ عُمَرَ وَابُودُدَادِ الطَّلِيسِيِّ فَقَالَا عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ عَبْدِ الْجَبِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ وَطَرِيقَ الْبَلْخِيِّ الْخَارِئِيُّ أَرْجَحُ وَبِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ لَا بِي التَّيَّاحِ فِيهِ شَيْخَانِ (قَوْلُهُ يَصَلِّيُهَا) أَيُّ الرُّكْعَتَيْنِ وَلِلْحَمُودِيِّ يَصَلِّيُهَا أَى الصَّلَاةَ وَكَذَلِكَ وَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ الرِّوَاةِ فِي قَوْلِهِ عَنْهُمَا وَكَلَامُ مُعَاوِيَةَ مُشْعَرٌ بِأَنَّهُ خَاطَبَهُمْ كَانُوا يَصَلُّونَ بَعْدَ الْعَصْرِ رُكْعَتَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الطُّلُوعِ الرَّائِبِ لَهَا كَمَا يَصَلِّي بَعْدَ الظُّهْرِ وَمَاتَفَاهُ مِنْ رُؤْيَا صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا قَدْ أُتِيَ بِهِ غَيْرُهُ وَالتَّبَتُّ مُقَدِّمٌ عَلَى النَّاقِي وَسَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ قَوْلُ عَائِشَةَ كَانَ لَا يَصَلِّيُهَا فِي الْمَسْجِدِ لَكِنْ لَيْسَ فِي رِوَايَةِ الْإِتْبَاتِ مُعَارَضَةٌ لِلْحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي النَّهْيِ لِأَنَّ رِوَايَةَ الْإِتْبَاتِ لَهَا سَبَبٌ كَيْسَ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ فَالْحَقُّ بِهَا مَا لَمْ يَسْبِقْهُ وَمَا عَادَ ذَلِكَ عَلَى عُمُومِهِ وَالنَّهْيُ فِيهِ عَمَلٌ عَلَى مَا لَمْ يَسْبِقْ لَهُ وَأَمَّا مَنْ يَرَى عُمُومَ النَّهْيِ وَلَا يَنْخَصُّهُ بِمَا لَمْ يَسْبِقْ فِيهِ حَمْلُ انْكَارِ مُعَاوِيَةَ عَلَى مَنْ يَطُوعُ وَيَحْمِلُ الْفَعْلَ عَلَى الْخُصُوصِيَّةِ وَلَا يَخْفَى رَحْجَانُ الْأَوَّلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ) هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ وَهَيْجَةُ الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ تَقْدِمُ بِأَمِّ سَيَاقِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ (قَوْلُهُ بَابٌ مَنْ لَمْ يَكْرِهِ الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ) قِيلَ أَنَّ الرِّوَايَةَ تَرْجِمُ بِذِكْرِ الْمَذَاهِبِ عَلَى ذِكْرِ الْحُكْمِ لِلْبَرَاءَةِ مِنْ عَهْدَةِ بَنِي الْقَوْلِ فِي مَوْضِعٍ كَثُرَ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ وَمَحْصُلُ مَا وَرَدَ مِنَ الْإِخْبَارِ فِي تَعْيِينِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي تَنْكَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ أَنَّهُمْ خَمْسَةٌ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا وَبَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَعِنْدَ اسْتِوَاءِ وَتَرْجِعُ بِالتَّحْقِيقِ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى أَنْ تَرْفَعَ الشَّمْسُ فَيَدْخُلُ فِيهَا الصَّلَاةُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَكَذَلِكَ مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ وَلَا يَكْرَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ مَنْ لَمْ يَصِلِ الصُّبْحَ مِثْلَ حَتَّى تَبْزَغَ الشَّمْسُ يَكْرَهُهُ التَّغْفُلُ حِينَئِذٍ لَأَنَّ الْكَلَامَ أَتَاهُ جَارٌ عَلَى الْغَالِبِ الْمُتَادُوا مَا هَذِهِ الصُّورَةُ النَّادِرَةُ فَلَيْسَتْ وَمَقْصُودَةُ وَفِي الْجُمْلَةِ عَدَاهَا أَرْبَعَةٌ أَوْجُودُ وَبَقِيَ خَامِسٌ وَهُوَ الصَّلَاةُ وَقْتُ اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ عَلَى شَرْطِهِ فَتَرْجِعُ عَلَى نَفْسِهِ وَفِيهِ أَرْبَعَةٌ أَحَادِيثُ حَدِيثُ عَقِبَةَ بْنِ عَاصِمٍ وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَلَفْظُهُ وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهْرِ حَتَّى تَرْفَعَ وَحَدِيثُ عُمَرَ وَبَنِي عُبَيْدَةَ وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَيْضًا وَلَفْظُهُ حَتَّى يَسْتَقِلَّ الظِّلُّ بِالرَّحِمْ فَإِذَا أَقْبَلَ الْفَتْحُ فَفَصْلٌ وَفِي لَفْظِ لَابِي دَاوُدَ حَتَّى يَجِدَ الرِّيحَ ظِلَّهُ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَابْنِ أَبِي حَتْمٍ وَلَفْظُهُ حَتَّى تَسْتَوِيَ الشَّمْسُ عَلَى رَأْسِ كَالرَّحِمْ فَإِذَا زَالَتْ فَفَصْلٌ وَحَدِيثُ الصَّنَابِغِيِّ وَهُوَ فِي الْمَوْطَأِ وَلَفْظُهُ ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ قَارِنَاهَا فَإِذَا زَالَتْ قَارِقَاهَا وَفِي آخِرِهِ

رواه عمرو بن عمر وأبو سعيد وأبو هريرة **حدثنا** أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال أصل كما رأيت أصحابي يصلون لا أنهي أحدا يصلي ليلا ولا نهار ماشاء غير أن لا تحروا طلوع الشمس ولا غروبها **باب** ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها . وقال كريب عن أم سلمة صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر ركعتين . وقال شغلني ناس من عبد الله يس عن الركعتين بعد الظهر **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا عبد الواحد بن أيمن قال حدثني أبي

ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات وهو حديث مرسل مع قوة رجاله وفي الباب أحاديث أخر ضعيفة وبقضية هذه الزيادة قال عمر بن الخطاب فهي عن الصلاة نصف النهار وعن ابن مسعود قال كنا نهي عن ذلك وعن أبي سعيد المقبري قال أدركت الناس وهم يقولون ذلك وهو مذهب الأئمة الثلاثة والجمهور وخالف مالك فقال ما أدركت أهل الفضل الا وهم يجتهدون ويصلون نصف النهار وقال ابن عبد البر وقدرى مالك حديث الصنابحي فاما انه لم يصح عنده واما أنه رده بالعمل الذي ذكره انتهى وقد استثنى الشافعي ومن وافقه من ذلك يوم الجمعة وحجتهم انه صلى الله عليه وسلم نذب الناس الى التكبير يوم الجمعة ورغب في الصلاة الى خروج الامام كما سيأتي في بابه وجعل الغاية خروج الامام وهو لا يخرج الا بعد الزوال فدل على عدم الكراهة وجاء فيه حديث عن أبي قتادة مرفوعا انه صلى الله عليه وسلم كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة في اسناده اقطاع وقد ذكره البيهقي شواهد ضعيفة اذا ضمت قوى الخبر والله أعلم (قائدة) فرق بعضهم بين حكمة النهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح والعصر وعن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها فقال يكره في الحالتين الاولين ويحرم في الحالتين الاخيرين ومن قال بذلك مجدين سيرين ومجدين جرير الطبري واحتج بمأثرت عنه صلى الله عليه وسلم انه صلى بعد العصر فدل على انه لا يحرم وكانه يحمل فعله على بيان الجواز وسيأتي ما فيه في الباب الذي بعده وروى ابن عمر تحريم الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وابطحها بعد العصر حتى تصغر وبه قال ابن حزم واحتج بحديث على انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر الا والشمس مرفوعة ورواه أبو داود باسناد صحيح قوى والمشهور اطلاق الكراهة في الجميع فقليل هي كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والله أعلم (قوله) رواه عمر الخ (يريد أن أحاديث هؤلاء الاربعة وهي التي تقدم إيرادها في السابقين ليس فيها تعرض للاستواء لكن لمن قال به ان يقول انه زيادة من حافظ ثقة فيجب قبولها (قوله) حدثنا حماد (هو ابن زيد (قوله) أصلى) زاد الاسماعيل في أوله من وجهين عن حماد بن زيد كان لا يصلى من أول النهار حتى تزول الشمس ويقول أصلى الى آخره (قوله) ان لا تحروا (قوله) أصلى تحروا أى تقصدوا وزاد عبد الرزاق في آخر هذا الحديث عن ابن جرير عن نافع فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وقال انه يطعم قرن الشيطان مع طلوع الشمس (تنبيه) قال بعض العلماء المراد بحصر الكراهة في الاوقات الخمسة انما هو بالنسبة الى الاوقات الاصلية والاقتضاء ذكروا انه يكره التنفل وقت إقامة الصلاة ووقت صعود الامام لخطبة الجمعة وفي حالة الصلاة المكتوبة جماعة لم يصلها وعند المالكية كراهة التنفل بعد الجمعة حتى ينصرف الناس وعند الحنفية كراهة التنفل قبل صلاة المغرب وسيأتي ثبوت الامر به في هذا الجامع الصحيح (قوله) باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها (قال الزين بن المنير ظاهر الترجمة اخراج النافلة المحضة التي لا سبب لها وقال أيضا ان السر في قوله ونحوها ليدخل فيه روايت النوافل وغيرها (قوله) وقال كريب (يعنى مولى ابن عباس (عن أم سلمة) الى آخره وهو طرف من حديث أورده المؤلف مطولا في باب اذا كلم وهو يصلى فأشار بيده قبيل كتاب الجنائز

أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ قَالَتْ وَالَّذِي ذَهَبَ بِهِ مَاتَرَكْهُمَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ وَمَا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى تَقُلَّ عَنِ الصَّلَاةِ .
وَكَانَ يُصَلِّي كَثِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ قَاعِدًا تَقْنِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ . وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهِمَا وَلَا يُصَلِّيهِمَا
فِي الْمَسْجِدِ خَفَافَةً أَنْ يُثْقَلَ عَلَى أَتْبَعِهِ . وَكَانَ يُحِبُّ

وقال في آخره أتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان (قوله في حديث عائشة والذي ذهب به متركهما حتى لقي الله وقوله في الرواية الاخرى مترك السجدة بعد العصر عندي قط وفي الرواية الاخرى لم يكن يدعهما سرا ولا علانية وفي الرواية الاخرى ما كان يأتيني في يوم بعد العصر الا يصلي ركعتين) تمسك بهذه الروايات من أجاز التفل بعد العصر مطلقا ما لم يقصدا لصلاة عند غروب الشمس وقد تقدم نقل المذهب في ذلك وأجاب عنه من أطلق السكراهة بأن فعله هذا يدل على جواز استدراك ما فات من الرواتب من غير كراهة وأما مواظبه صلى الله عليه وسلم على ذلك فهو من خصائصه والدليل عليه رواية ذكر أن مولى عائشة أنها حدثته أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر وينهي عنها ويواصل وينهي عن الوصال رواه أبو داود ورواية أبي سلمة عن عائشة في نحو هذه القصة وفي آخره وكان اذا صلى صلاة أثبتنا زواه مسلم قال البيهقي الذي اخضع به صلى الله عليه وسلم المدامة على ذلك لا أصل القضاء وأما ما روى عن ذكره عن أم سلمة في هذه القصة أنها قالت قتلت يا رسول الله أقضيتهما اذا فاتتا فقال لا فهي رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة (قلت) أخرجه الطحاوي واحتج بها على أن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم وفيه ما فيه (فائدة) روى الترمذي من طريق جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال أتانا صلى النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر لانه أتاهما فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد قال الترمذي حديث حسن (قلت) هو من رواية جرير عن عطاء وقد سمع منه بعد اختلافه وإن صح فهو شاهد لحديث أم سلمة لكن ظاهر قوله ثم لم يعد معارض لحديث عائشة المذكور في هذا الباب فيحمل النفي على علم الراوي فانه لم يطلع على ذلك والمثبت مقدم على النافي وكذا ما رواه النسائي من طريق أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة الحديث وفي رواية له عنها لم أره يصليهما قبل ولا بعد فيجمع بين الحديثين بانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يصليهما الا في بيته فلذلك لم يراه ابن عباس ولا أم سلمة ويشير الى ذلك قول عائشة في الرواية الاولى وكان لا يصليهما في المسجد مخافة أن تثقل على أمته (قوله أنه سمع عائشة قالت والذي ذهب به) في رواية البيهقي من طريق اسحق بن الحسن والاسماعيلي من طريق أبي زرعة كلاهما عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه أنه دخل عليها فساها عن ركعتين بعد العصر فقالت والذي ذهب بنفسه تعني رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد فيه أيضا فقال لها أيمن ان عمر كان يبنى عنهما ويضرب عليهما فقالت صدقت ولكن كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليهما فذكره والخبر بذلك عن عمر أيضا ثابت في رواية كريب عن أم سلمة التي ذكرنا أنها في باب اذا كلم وهو يصلي في أول الخبر عن كريب ان ابن عباس والمصور بن مخزوم وعبد الرحمن بن أزهر أرسلوه الى عائشة فقالوا اقرأ عليهما السلام منا جميعا وسلما عن الركعتين بعد صلاة العصر وقل لهما أنا أخبرنا أنك تصليهما وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنهما وقال ابن عباس وقد كنت أضرب الناس مع عمر عليهما الحديث (تنبيه) روى عبد الرزاق من حديث زيد بن خالد سب ضرب عمر الناس على ذلك فقال عن زيد بن خالد أن عمر رآه وهو خليفة ركب بعد العصر فضر به فذكر الحديث وفيه فقال عمر يازيد لولا أني أخشى أن يتخذها الناس سائما الي الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما فقل عمر كان يرى أن النهي عن الصلاة بعد العصر إنما هو خشية إيقاع الصلاة عند غروب الشمس وهذا يوافق قول ابن عمر نقلناه عن ابن المنذر وغيره وقد روى يحيى بن بكير عن الليث عن أبي الاسود عن عروة عن تميم الداري عن حماد بن زيد بن خالد

مَاتُفَتْ مِنْهُمْ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ ابْنُ أَخِي مَاتَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ السَّجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي قَطَّ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسودَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ رَكْعَتَانِ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُهُمَا سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً رَكْعَتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ رَأَيْتُ الْأَسودَ وَسَرُوقًا شَيْدَا عَلَى عَائِشَةَ قَالَتْ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِيَنِي فِي يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ **بَابُ التَّكْبِيرِ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ غَيْمٍ** حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ زُفَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ أَنَّ أَبَا الْمَلِيحِ حَدَّثَهُ قَالَ كُنَّا مَعَ بَرِيدَةَ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ : فَقَالَ بَكْرُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ خُيِّطَ عَمَلُهُ

وجواب عمر له وفيه ولكي أخاف أن يأتي بمذموم يصلون ما بين العصر إلى المغرب حتى يروا بالساعة التي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي فيها وهذا أيضا يدل لما قلناه والله اعلم (قوله ما خفف عنهم) في رواية المستملي ما يخفف عنهم وسيأتي الكلام على ذلك في اعلام النبوة ان شاء الله تعالى (قوله هشام) هو ابن عروة (قوله ابن اخي) بالنصب على النداء وحرف النداء محذوف واثبت الاسماعيلي في رواجه (قوله عبد الواحد) هو ابن زياد والشيباني هو ابواسحق وابواسحق المذكور في الاسناد الذي بعده هو السبيعي (قوله يدعها) زاد النسائي في بيته (فائدة) نهت عائشة رضي الله عنها من مواظبتها صلى الله عليه وسلم على الركعتين بعد العصر ان تصلي الله عليه وسلم عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس مخصص بمن قصد الصلاة عند غروب الشمس لا اطلاقه فلها قالت ما تقدم قلها عنها وكانت تنفل بعد العصر وقد أخرجه المصنف في الحج من طريق عبد العزيز بن ربيع قال رأيت ابن الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر أن عائشة حدثته أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل بيتها إلا لاصلاهما وكان ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمته خالته عائشة والله أعلم وقدرى النسائي أن معاوية سال ابن الزبير عن ذلك فرد الحديث إلى أم سلمة فذكرت أم سلمة قصة الركعتين حيث شغل عنها فرجع الأمر إلى ما تقدم (تنبيه) قول عائشة ما تركها حتى لي الله عز وجل وقولها لم يكن يدعها وقولها ما كان يأتي في يوم بعد العصر الاصل ركعتين مرادها من الوقت الذي شغل عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ولم ترد أنه كان يصلي بعد العصر ركعتين من اول ما فرضت الصلوات مثلا إلى آخر عمره بل في حديث أم سلمة ما يدل على أنه لم يكن يفعلها قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاهما فيه (قوله باب التكبير بالصلاة في يوم غيم) أورد فيه حديث بريدة الذي تقدم في أوقات العصر في باب من ترك العصر قال الاسماعيلي جعل البخاري الترجمة لقول بريدة للحديث وكان حق هذه الترجمة أن يورد فيها الحديث المطابق لها ثم أورد من طريق الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بلفظ بكروا بالصلاة في يوم الغيم فان من ترك صلاة العصر حبط عمله (قلت) من عادة البخاري أن يترجم ببعض ما تشتمل عليه ألقاظ الحديث ولو لم يوردها بل ولو لم يكن على شرطه فلا يراد عليه وروينا في سنن سعيد بن منصور عن عبد العزيز بن ربيع قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عجلوا صلاة العصر في يوم الغيم اسئله قوى مع ارساله وقد تقدم الكلام على المتن في باب ترك العصر (فائدة) المراد بالتكبير المبادرة إلى الصلاة في اول الوقت واصل التكبير فعل الشيء بكرة والبكرة أول النهار ثم استعمل في فعل الشيء في اول وقته وقيل المراد بتججيل العصر وجمعه مع الظهر وروى ذلك عن عمر قال

بابُ الْأَذَانِ بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ حَدِيثُنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ قَالَ حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قِيلَ قِيلَ بَعْضُ الْقَوْمِ لَوْ عَرَسَتْ بِنَا يَارَسُولَ اللَّهِ قَالَ أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ قَالَ يَلَالُ أَنَا أَوْقِظُكُمْ فَاضْطَجَعُوا وَأَسْنَدَ يَلَالُ ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَتَنَامَ فَاسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ . فَقَالَ يَا يَلَالُ أَيْنَ مَا قُلْتَ : قَالَ مَا أَتَيْتُ عَلَى نَوْمَةٍ . مِثْلَهَا قَطُّ قَالَ إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ يَا يَلَالُ ثُمَّ قَاذَنَ بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ فَتَوَضَّأَ : فَلَمَّا أَرَقَعَتِ الشَّمْسُ وَأَيَّاسَتْ قَامَ فَصَلَّى

إذا كان يوم غيم فأخروا الظهر وعجلوا العصر (قوله باب الأذان بعد ذهاب الوقت) يسقط لفظ ذهاب من رواية المستملي قال ابن المنير إنما صرح المؤلف بالحكم على خلاف عادة في المختلف فيه لقوة الاستدلال من الخبر على الحكم المذكور (قوله حدثنا حصين) هو ابن عبد الرحمن الواسطي (قوله سماع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة) كان ذلك في رجوعه من خير كذا جزم به بعض الشراح معتمداً على ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة وفيه نظر لما بينته في باب الصميد الطيب من كتاب التيمم ولا يبي نعيم في المستخرج من هذا الوجه في أوله كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسير بنا وزاد مسلم من طريق عبد الله بن رباح عن أبي قتادة في أول الحديث قصة له في مسيره مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنه صلى الله عليه وسلم نفس حتى مال عن راحلته وإن بأقتادة دعمه ثلاث مرات زانه في الأخيرة مال عن الطريق فزل في سبعة أنفس فوضع رأسه ثم قال احفظوا علينا صلاتنا ولم يذكر ما وقع عند البخاري من قول بعض القوم لو عرست بنا ولأقول يلال أنا أوقظكم ولم أقف على تسمية هذا السائل والعرس نزول المسافر لغير إقامة وأصله نزول آخر الليل وجواب لو محذوف تقديره لكان أسهل علينا (قوله أنا أوقظكم) زاد مسلم في روايته فن يوقظنا قال يلال أنا (قوله فغلبته عيناه) في رواية المرحمى فغلبت بخير ضمير (قوله فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم وقد طلع حاجب الشمس) في رواية مسلم فكان أول من استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم والشمس في ظهره (قوله يا يلال أين ما قلت) أي أين الوفاء بقولك أنا أوقظكم (قوله مثلها) أي مثل التومة التي وقعت له (قوله إن الله قبض أرواحكم) هو كقوله تعالى الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها ولا يلزم من قبض الروح الموت قالوا انقطاع تعلق الروح بالبدن ظاهر أو باطن والنوم انقطاعه عن ظاهره فقط زاد مسلم أنه ليس في النوم تمربط الحديث (قوله حين شاء) حين في الموضعين ليس لوقت واحد فان نوم القوم لا يتفق غالباً في وقت واحد بل يتبايعون فيكون حين الأولى خبراً عن أحيان متعددة (قوله ثم قاذن بالناس بالصلاة) كذا هو بتشديد ذال أذن وبالوحدة فيها وللക്ഷميين قاذن بالموحذف الموحدة من الناس وآذن معناه أعلم وسيأتي ما فيه بعد (قوله فتوضأ) زاد أبو نعيم في المستخرج فتوضأ الناس فلما ارتفعت في رواية المصنف في التوحيد من طريق هشيم عن حسين فقضوا حوائجهم فتوضأوا إلى أن طلعت الشمس وهوأ بين سياقاً ونحوه لابي داود من طريق خالد عن حصين ويستفاد منه أن تأخير الصلاة إلى أن طلعت الشمس وارتفعت كان بسبب الشغل بقضاء حوائجهم لا لخروج وقت السكراهة (قوله وبأياض) وزنه أفعال بتشديد اللام مثل أحمار وأبهار أي صفت وقيل إنما يقال ذلك في كل لونين لوين فالماثل من أياض مثلاً قائماً يقال له أياض (قوله فصل) زاد أبو داود بالناس وفي الحديث من الفوائد جواز التماس الاتباع ما يتعلق بمصلحهم الدنيوية وغيرها ولكن بصيغة الغرض لا بصيغة الاعتراض وأن على الإمام أن يراعى المصالح الدنيوية والاحتراز عما يحتمل فوات العبادة عن وقتها بسببه وجواز التزام المخادم القيام بمراقبة ذلك والاكتفاء في الأمور المهمة بالواحد وقبول العذر من اعتذر بأمر سائر رتبته المطالبة بالوفاء بالالتزام وتوجه المطالبة على يلال بذلك تنبيهه له على اجتناب الدعوي والتمعة

بابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ حَدَّثَنَا مَاذُ بْنُ قُضَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَاءَ يَوْمَ اتَّخَذَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ يُجْعَلُ سَبُّ كُفَّارٍ قُرَيْشٍ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كُنْتُ صَلَّيْتُ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تُغْرُبُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا قَطُّ إِنَّمَا إِلَى

بِالنَّاسِ وَحَسَنَ الظَّنِّ بِهَا لِإِسْبَاقِي مِطَانَ الْعِلَّةِ وَسَلْبِ الْإِخْتِيَارِ وَنَمَاسَادِ بِلَالِ الْيَقُولِ إِنَّا أَوْقَظَكُمْ اتِّبَاعًا لِعَادَتِهِ فِي الْإِسْتِغْقَاطِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْوَقْتِ لِاجْلِ الْإِذَانِ وَفِيهِ خُرُوجُ الْإِمَامِ بِنَفْسِهِ فِي الْغَزَوَاتِ وَالسَّرَايَا وَفِيهِ الرَّدْعُ عَلَى مَنْ كَرَى التَّهْدِوَانِ لِأَوَاقِعِ فِي الْكَوْنِ لَا يَهْدُرُ فِي الْحَدِيثِ أَيْضًا مَا تَرْجِمُ لَهُ وَهُوَ الْإِذَانُ لِلْعَائِقَةِ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ وَأَحَدُ وَأَبُو نُورٍ وَابْنُ الْمُنْثَرِ وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ لَا يُؤْذَنُ لَهَا وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنْ يُؤْذَنَ لَصَلَاةِ الْحَدِيثِ وَحَمْلُ الْإِذَانِ هُنَا عَلَى الْقَائِمَةِ مُتَعَبٌ لِأَنَّهُ عَقِبَ الْإِذَانِ بِالْوُضُوءِ ثُمَّ بَارَقَ الشَّمْسُ فَلَوْ كَانُ الْمُرَادُ بِهِ الْقَائِمَةُ لِأَخْرِ الصَّلَاةِ عَنْهُمْ لَمْ يَكُنْ حَمْلُهُ عَلَى الْمَعْنَى الْغَوِيَّةِ وَهُوَ عِضُّ الْأَعْلَامِ وَلَا يَسْمَعُ إِلَى رَوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ الْمُنْثَرِ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْقِصَّةِ قَامَ بِبِلَالٍ الْإِذَانُ فَصَلَّيْنَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ أَمَرَهُ قَامَ فَصَلَّى الْعِدَاةَ وَسَيَّأَتِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي احْتِجَّ بِهِ مِنْ لَمِرِ التَّائِذِينَ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ ذَاوُفِيهِ شَرْعِيَّةُ الْجَمَاعَةِ فِي الْفَوَائِتِ وَسَيَّأَتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ أَيْضًا وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى عَدَمِ قَضَاءِ السَّنَةِ الرَّابِعَةِ لِأَنَّهُ يَزِيدُ كَرَفِيَّةً أَنَّهُمْ صَلُّوا رَكْعَتَيْنِ الْبُحْرَ وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ مِنْ عَدَمِ الذِّكْرِ عَدَمُ الْوُقُوعِ عَلَى سَبَابِهَا وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ رَكْعَتَانِ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ هَذَا عِنْدَ مُسْلِمٍ وَسَيَّأَتِي فِي بَابٍ مُفْرَدٍ لِنَظَرِي فِي أَبْوَابِ الطُّغُوعِ وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْمُهَلَّبُ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ الْوُسْطَى هِيَ الصُّبْحُ قَالَ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَمْرِ أَحَدٍ بِرَأْيَةٍ وَقَدْ صَلَّاهُ غَيْرَهَا وَفِيهَا قَالَهُ نَظَرُ لَا يَحْتَجُّ قَالَ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا هِيَ الْأُمُورُ بِالْحَافِظَةِ عَلَيْهَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ تَقْتَضِ صَلَاةَ غَيْرِهَا لَعِنْدَ شُغْلِهَا إِيَّاهُ وَهُوَ كَلَامٌ مُتَدَاخِلٌ فَأَيُّ عِنْدَ أَبِيهِ مِنَ النَّوْمِ وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى قَبُولِ خَيْرِ الْوَاحِدِ قَالَ ابْنُ بَرَزِينَةَ وَهُوَ قَاطِعٌ فِيهِ لَا حَتَمًا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى قَوْلِ بِلَالٍ بِمُجَرَّدِهِ بَلْ بَعْدَ النَّظَرِ إِلَى التَّجَرُّلِ لِاسْتِغْقَاطِ مِثْلِهِ فِيهِ جَوَازُ تَأْخِيرِ قَضَاءِ الْعَائِقَةِ عَنْ وَقْتِ الْإِقْبَاءِ مِثْلًا وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ مَعَ هَيْئَةِ فَوَائِدِهِ فِي بَابِ الصَّعِيدِ الطَّبِيعِيِّ كِتَابِ التَّيَمُّمِ * (قَوْلُهُ بِأَبِي يَحْيَى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ) قَالَ ابْنُ الْمُنْثَرِ إِنَّمَا قَالَ الْبُخَارِيُّ بِذَهَابِ الْوَقْتِ وَلَمْ يَقُلْ مِثْلًا لَنْ صَلَّى صَلَاةً قَائِمَةً لِلْأَشْعَارِ أَنَّ إِيْقَاعَهَا كَانَ قَرِيبَ خُرُوجِ وَقْتِهَا كَالْفَوَائِتِ الَّتِي جُهِلَ يَوْمُهَا أَوْ شَهْرُهَا (قَوْلُهُ هِشَامٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدُّسْتَوَائِيُّ وَيَحْيَى هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ سُلَيْمَةَ هُوَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (قَوْلُهُ أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) قَدْ اتَّفَقَ الرُّوَاةُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَوَايَةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحِجَاجِ بْنِ نَصِيرٍ فَانْ رَوَاهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فَقَالَ فِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عُمَرَ فَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ عُمَرَ تَعَرَّدَ بِذَلِكَ حِجَاجٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ (قَوْلُهُ يَوْمَ الْخُنْدَقِ) سَيَّأَتِي شَرْحَ أَمْرِهِ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي (قَوْلُهُ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ) فِي رَوَايَةِ شَيْبَانَ عَنْ يَحْيَى عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَذَلِكَ بَعْدَ مَا فَطَرَ الصَّائِمَ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ (قَوْلُهُ يَسِبُ كُفَّارَ قُرَيْشٍ) لَا تَنْهَمُ كَانُوا السَّبِّ فِي تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا أَمَا الْمُخْتَارُ كَمَا وَقَعَ لِعَمْرٍو أَمَا مُطْلَقًا كَمَا وَقَعَ لغيرِهِ (قَوْلُهُ مَا كُنْتُ) قَالَ الْيَعْمَرِيُّ لَفْظَةً كَادِمًا أَمَّا الْمَقَارَةُ فَإِذَا قُلْتُ كَادَزٌ يَقُومُ فَهَمُّ مِنْهَا أَنَّهُ قَارِبُ الْقِيَامِ وَلَمْ يَقُمْ قَالَ وَالرَّاجِحُ فِيهَا أَنَّهُ لَا تَقَرُّنَ بَانَ مُخْلَافَ عَسِيٍّ فَإِنَّ الرَّاجِحَ فِيهَا أَنَّ هُمَزًا قَالَ وَقَدْ وَقَعَ فِي مُسْلِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ (قُلْتُ) وَفِي الْبُخَارِيِّ فِي بَابِ غَزْوَةِ الْخُنْدَقِ أَيْضًا وَهُوَ مِنْ تَصْرِفِ الرُّوَاةِ وَهَلْ تَسُوغُ الرُّوَايَةُ بِالْمَعْنَى فِي مِثْلِ هَذَا أَوَّلًا الظَّاهِرُ الْجَوَازُ لَنْ الْمَقْصُودُ لِلْإِخْبَارِ عَنْ صَلَاتِهِ الْعَصْرَ كَيْفَ وَقْتُهَا لِإِخْبَارِ عَنْ عَمْرٍو تَكَلَّمَ بِالرَّاجِحَةِ أَوَّلًا الْمَرْجُوحَةُ قَالَ وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَعْنَى كَادَ الْمَقَارَةُ بِقَوْلِ عَمْرٍو كَادَتْ أَصْلَى الْعَصْرِ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ مَعْنَاهُ أَنَّهُ صَلَّى الْعَصْرَ قَرِيبَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لِأَنَّ نِيَّ الصَّلَاةِ يَقْتَضِي إِثْبَاتَهَا وَاثْبَاتُ الْغُرُوبِ يَقْتَضِي نَقِيضَ فَتَحْصُلُ مِنْ ذَلِكَ لِعَمْرٍو ثَبُوتُ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَثْبِتِ الْغُرُوبَ إِيَّاهُ وَقَالَ الْكُورْمَانِيُّ لَا يَزِيدُ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ وَقُوعُ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ بَلْ يَزِيدُ مِنْهُ أَنَّ لَتَمَعَ الصَّلَاةُ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ كِيدُودَهُ

بُطْحَانَ فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأَ نَا هَلَا فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى بِمَدِينَةِ الْمَغْرِبِ

كانت عند كيدودتها قال وحاصله عرفا ما صليت حتى غربت الشمس اه ولا يخفى ما بين التفرق بين من الفرق وما أدعاه من العرف ممنوع وكذا العندية للفرق الذي أوصحه اليعمرى من الاثبات والنفي لان كاد اذا ثبتت أنهت واذا أنهت أثبتت كما قال فيها المعرى ملفزا

اذ اُثبتت والله أعلم أثبتت * وان أثبتت قامت مقام جحود

هذا الى ما في تعبيره بلفظ كيدودة من الثقل والله الهادي الى الصواب فان قيل الظاهر أن عمر كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فكيف اختص بان أدرك صلاة العصر قبل غروب الشمس بخلاف بقية الصحابة والنبي صلى الله عليه وسلم معهم فالجواب أنه يحمل أن يكون الشغل وقع بالمركبين الى قرب غروب الشمس وكان عمر حينئذ متوضاً فبادر فأوقع الصلاة ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فاعلمه بذلك في الحال التي كان النبي صلى الله عليه وسلم فيها قد شرع بتبها للصلاة ولهذا قام عند الاخبار وهو وأصحابه الى الوضوء وقد اختلف في سبب تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة ذلك اليوم فقيل كان ذلك نسياناً واستبعد أن يقع ذلك من الجميع ويمكن أن يستدل له بما رواه أحمد من حديث أبي حمزة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب يوم الاحزاب فلما سلم قال هل علم رجل منكم أني صليت العصر قالوا لا يا رسول الله فصلى العصر ثم صلى المغرب اه وفي صحة هذا الحديث نظر لانه مخالف لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم لعمر والله ما صليتها ويمكن الجمع بينهما بتكلف وقيل كان عمداً لكونهم شغولوه فلم يمكنونه من ذلك وهو أقرب لاسماً وقد وقع عند أحمد والنسائي من حديث أبي سعيد أن ذلك كان قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف فرجالاً أو ركباناً وقد اختلف في هذا الحكم هل نسخ أم لا كما سيأتي في كتاب صلاة الخوف ان شاء الله تعالى (قوله بطحان) بضم أوله وسكون ثانيه واد بالمدنية وقيل هو بفتح أوله وكسر ثانيه حكاه أبو عبيد البكري (قوله فصلى العصر) وقع في الموطأ من طريق أخرى ان الذي فاتهم الظهر والعصر وفي حديث أبي سعيد الذي أشرنا اليه الظهر والمغرب وأنهم صلوا بعد هوى من الليل وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي والنسائي أن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله وفي قوله أربع تجوز لان العشاء لم تكن فانت قال اليعمرى من الناس من رجح ما في الصحيحين وصرح بذلك ابن العربي فقال ان الصحيح ان الصلاة التي شغل عنها واحدة وهي العصر (قلت) ويؤيده حديث علي في مسلم شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر قال ومنهم من جمع بان الخندق كانت وقته أياماً فكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الايام قال وهذا أولى (قلت) ويقر به أن روايتي أبي سعيد وابن مسعود ليس فيهما عرض لقصة عمر بل فيهما أن قضاءه للصلاة وقع بعد خروج وقت المغرب وأما رواية حديث الباب ففيها أن ذلك كان عقب غروب الشمس قال الكرماني فان قلت كيف دل الحديث على الجماعة (قلت) أماته يحتمل أن في السياق اختصاراً وأما من اجراء الراوى الجماعة التي هي العصر والحاضرة التي هي المغرب مجر واحداً ولا شك أن المغرب كانت بالجماعة لا هو معلوم من عادته اه وبالاختمال الاول جزم ابن المنير زين الدين فقال فان قيل ليس فيه تصريح بأنه صلى في جماعة اجب بان مقصود الترجمة مستفاد من قوله فقام وقتاً وتوضاً وتوضاً نا (قلت) الاحتمال الاول هو الواقع في نفس الامر فقد وقع في رواية الاسماعيلي ما يقتضي انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن هشام بلفظ فصل بنا العصر وفي الحديث من الفوائد ترتيب الفوائت والكثير على وجوبه مع الذكر لامع النسيان وقال الشافعي لا يجب الترتيب فيها واختلفوا فيها اذا تذكر فائتة في وقت حاضرة ضيق هل يبدأ بالفائتة وان خرج وقت الحاضرة أو يبدأ بالحاضرة أو يتخير فقال بالاول مالك وقال بالنائي الشافعي وأصحاب الرأي وأكثر أصحاب الحديث وقال بالتالي أشهب وقال عياض محل الخلاف اذا لم تكن الصلوات الفوائت فاما اذا كثرت فلا خلاف انه يبدأ بالحاضرة واختلفوا في حد القليل فقيل صلاة يوم وقيل أربع صلوات وفيه جواز للبين من غير استحلاف اذا اقتضت مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي

بابُ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا وَلَا يَمِدْ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ : مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً عَشْرِينَ سَنَةً لَمْ يُمِدْ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا حَدَّثَنَا حَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا لَا كُفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ : وَأَقْبَرُ الصَّلَاةِ لِذِكْرِي :**

توم وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من مكلمم الاخلاق وحسن التأني مع أصحابه وتألفهم وما ينبغي للاعتناء بمقتضى ذلك وفيه استحباب قضاء الفوائت في الجماعة وبه قال أكثر أهل العلم إلا الليث مع أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة إذا قامت والاقامة للصلاة العاقبة واستدل به على عدم مشروعية الاذان للقائمة وأجاب من اعتبره بأن المغرب كانت حاضرة ولم يذكر الراوي الاذان لها وقد عرف من مادته صلى الله عليه وسلم الاذان للحاضرة فدل على أن الراوي ترك ذكر ذلك لأنه لم يقع في نفس الامر وتعب باحتمال أن تكون المغرب لم يقضياً لإيقاعها الا بعد خروج وقتها على رأي من يذهب الى القول بتضييقه وعكس ذلك بعضهم فاستدل بالحديث على أن وقت المغرب متسع لأنه قلم العصر عليها فلو كان ضيقاً لبداً بالمغرب ولا سيما على قول الشافعي في قوله بتقديم الحاضرة وهو الذي قال بأن وقت المغرب ضيق فيحتاج الى الجواب عن هذا الحديث وهذا في حديث جابر وأما حديث أبي سعيد فلا يتأني فيه هذا لما تقدم أن فيه أنه صلى الله عليه وسلم صلى بدمعة هوي من الليل (قوله باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ولا يمد الا تلك الصلاة) قال على بن المنبر صرح البخاري بأبواب هذا الحكم مع كونه مما اختلف فيه لهوة دليله ولكونه على وفق القياس اذ الواجب خمس صلوات لا أكثر فمن قضى القائمة كل السد للمأمور به ولكونه على مقتضى ظاهر الخطاب لقول الشارع فليصلها ولم يذكر زيادة وقال أيضاً لا كفارة لها الا ذلك فاستبعد من هذا الحصر أن لا يجب غير عاداتها وذهب مالك الى أن من ذكر بعد أن صلى صلاة أنه لم يصل الى قبلها فإنه يصل الى ذكر ثم يصل الى التي كان صلاحها راعاة للترتيب انتهى ويحتمل أن يكون البخاري أشار بقوله ولا يمد الا تلك الصلاة الى تضييع ما وقع في بعض طرق حديث أبي قتادة عندهم مسلم في قصة النوم عن الصلاة حيث قال فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها فإن بعضهم زعم أن ظاهره إعادة القضية مرتين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الآتي ولكن اللفظ المذكور ليس نصاً في ذلك لأنه يحتمل أن يريد بقوله فليصلها عند وقتها أي الصلاة التي تحضر لأنه يريد أن يعيد التي صلاحها بعد خروج وقتها لكن في رواية أبي داود من حديث عمران بن حصين في هذه القصة من أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالحاً فليقض معها مثلها قال الخطابي لأعلم أحداً قال بظاها وجوباً قال ويشبه أن يكون الامر فيه للاستحباب ليحوز فضيلة الوقت في القضاء انتهى ولم يقل أحسن السلف باستحباب ذلك أيضاً بل عدوا الحديث غلطاً من رآه وحكي ذلك للترمذي وغيره عن البخاري ويؤيده ذلك ما رواه النسائي من حديث عمران بن حصين أيضاً أنهم قالوا يا رسول الله ألا تقضها لوقتها من الغد فقال صلى الله عليه وسلم لا ينهككم الله عن الربا ويأخذكم منكم (قوله وقال إبراهيم) أي النخعي وأثره هذا موصل عند الثوري في جامعه عن منصور وغيره عنه (قوله عن حماد) هو ابن يحيى والاستاد كله بصريون (قوله من نسي صلاة فليصل) كذا وقع في جميع الروايات بخلاف المفعول ورواه مسلم عن هدا بن خالد عن حماد بخط فليصلها وهو ابن المراد وزاد مسلم أيضاً من رواية سعيد عن قتادة أو أنهم عنها وله من رواية المثني بن سعيد الضبي عن قتادة نحوه وسيأتي أنه وقد تمسك بدليل الخطاب منه القائل أن العائد لا يقضى الصلاة لأن انتفاء الشرط يطرأ بانتفاء المشروط ثم منه أن من لم ينس لا يصل وقال من قال يقضى العائد بأن ذلك مستفاد من مفهوم

باب ما يكره من السر بعد أشياء **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى قال حدثنا عوف قال
 حدثنا أبو المنهال قال أنشدت مع أبي إلى أبي برزة الأسلمي فقال له أبي حدثنا كيف كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم المكتوبة قال كان يصلي المصير وهي التي تدعوها الأولى حين تذهب الشمس
 وصلى المصير ثم يرجع أحدا إلى أهله في أقصى المدينة والشمس حية ونسيت ما قال في المغرب قال
 وكان يستحب أن يؤخر العشاء قال وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وكان يفتل من صلاة العداة
 حين يعرف أحدا جليسه ويقرأ من السنين إلى المائة **باب السر في الفقه والخبر بعد العشاء**
حدثنا عبد الله بن الصباح قال حدثنا أبو علي الحنفي حدثنا قرة ابن خالد قال أنظرنا الحسن
 وراث علينا حتى قربنا من وقت قيامه فجاء فقال دعانا جيرانا هؤلاء ثم قال : قال أنس نظرنا النبي
 ﷺ ذات ليلة

لم يقول بوجوب ترتيب القوائم إلا إذا قلنا أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم المجردة للوجوب اللهم الآن يستدل له بعموم
 قوله صلوا كما تصوني أصلي فيقوى وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشياء غيره (قوله باب ما يكره من السر بعد العشاء)
 أي بعد صلاتها قال عياض السرور ويناه بفتح الميم وقال أبو مروان بن سراج الصواب سكونها لأنه اسم
 التصل وأما بالفتح فهو اعتماد السر للعبادة وأصله من لون ضوء القمر لأنهم كانوا يتحدثون فيه والمراد بالسر في
 الترجمة ما يكون في أمرباح لأن الحرم لا يختصص لكرامته بما بعد صلاة العشاء بل هو حرام في الأوقات كلها وأما
 ما يكون مستحبا فبأن في الباب الذي بعده (قوله السامر من السر الخ) هكذا وقع في رواية أبي ذر وحده
 واستشكل ذلك لأنه لم يقدم للسامر ذكر في الترجمة والذي يظهر لي أن المصنف أراد تفسير قوله تعالى سامرا تهجرون
 وهو المشار إليه بقوله هنا أي في الآية والحاصل أنه لما كان الحديث بعد العشاء يسمى السر والسمر والسامر مشتقان
 من السر وهو يطلق على الجمع والواحد ظهر وجه مناسبة ذكر هذه اللفظة هنا وقد أكره البخاري من هذه الطريقة
 إذا وقع في الحديث لفظة توافق لفظة في القرآن يستغني بتفسير تلك اللفظة من القرآن وقد استقرى للبخاري أنه إذا
 مر له لفظ من القرآن يحكم على غريبه وقد تقدم الكلام على حديث أبي برزة المذكور في هذا الباب في باب وقت
 العصر وموضع الحاجة منه هنا قوله وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها لأن النوم قبلها قد يؤدي إلى إخراجها عن وقتها
 مطلقا أو عن الوقت المختار والسر بعدها قد يؤدي إلى النوم عن الصبح أو عن وقتها المختار أو عن قيام الليل وكان عمر بن
 الخطاب يضرب الناس على ذلك ويقول أسمرا أول الليل ونوما آخره وإذا اقرر أن علة النهي ذلك فقد يفرق فارق بين
 البالي الطوال والقصار ويمكن أن تحمل الكراهة على الإطلاق حسا للمادة لا الشيء إذا شرع لكونه مظنة قد يستمر فيصير
 منه والله أعلم (قوله باب السر في الفقه والخبر بعد العشاء) قال علي بن المنير الفقه يدخل في عموم الخبر لكنه خصه
 بالذكر تنويفا بذكره وتنبيها على قدره وقد روى الترمذي من حديث عمر عسنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يسمر هو وأبو بكر في الأمر من أمور المسلمين وأنا معهما (قوله حدثنا عبد الله بن صباح) هو العطار وهو بصري
 وكذا بقية رجال هذا الأسناد (قوله أنظرنا الحسن) أي ابن أبي الحسن البصري (قوله وراث علينا) الواو
 للحال وراث مبتلة غير مهموز أي أبطأ (قوله من وقت قيامه) أي الذي جرت عادته بالعود معهم فيه كل ليلة
 في المسجد لاخذ العلم عنه (قوله دعانا جيرانا) بكسر الجيم كان الحسن أورد هذا مورد الاحتذار عن تخلفه عن
 العود على عادته (قوله ثم قال) أي الحسن (قال أنس نظرنا) وفي رواية الكشميبي أنظرنا وما بمعني

حَتَّى كَانَ شَطْرُ اللَّيْلِ يَبْتَائُهُ فَجَاءَ فَصَلَّى لَنَا . ثُمَّ خَطَبَنَا فَقَالَ : أَلَا إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا ثُمَّ رَفَعُوا وَإِنَّكُمْ لَمْ تَزَلُوا فِي صَلَاةٍ مَا تَنْتَظِرُكُمْ الصَّلَاةُ . قَالَ الْحَسَنُ : وَإِنَّ الْقَوْمَ لَا يَزَالُونَ يَجْعَبِرُونَ مَا تَنْتَظِرُوا الْخَيْرَ . قَالَ قُرَّةٌ هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا أَبُو الْبَلَاءِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي حَسَمَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْغِيَاثِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ . فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ لَيْسَتْ كُمْ هَذِهِ فَإِنْ رَأَسَ مَائَةٍ لَا يَبْقَى مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَنْ مَائَةٍ سَنَةٍ وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَبْقَى مِنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَاهِرِ الْأَرْضِ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَحْرِمُ ذَلِكَ الْقَرْنَ**

(قوله حتى كان شطر الليل) برفع شطرو كان تأمة وقوله يبلغه أي يقرب منه (قوله ثم خطبنا) هو موضع الترجمة لا قرئناه من أن المراد بقوله بعدها أي بعد صلاتها وأورد الحسن ذلك لأصحابه مؤسلاهم ومعرفا بهم وإن كان قاتمهم الأجر على ما يعلمونه منه في تلك الليلة على ظنهم فربما يفهم الأجر مطلقا لأن منتظر الخير في الخير فيحصل له الأجر بذلك والمراد أنه يحصل لهم الخير في الجملة لا من جميع الجهات وبهذا يجاب عن استشكل قوله أنهم في صلاة مع أنهم جائز لهم الأكل والحديث وغير ذلك واستدل الحسن على ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم فاته أنس أصحابه بمثل ذلك ولهذا قال الحسن بعد وإن القوم لا يزالون يجعرون ما تنتظرون الخير (قوله قال قررة هومن حديث أنس) يعني الكلام الأخير هذا يظهر لي لأن الكلام الأول ظاهر في كونه عن النبي صلى الله عليه وسلم والأخير هو الذي لم يصرح الحسن برفعه ولا بوصله فأراد قررة الذي اطلع على كونه في نفس الأمر موصولا مرفوعا أن يعلم من رواه عنه بذلك (تنبيه) أخرج مسلم وابن خزيمة في صحيحيهما عن عبد الله بن الصباح شيخ البخاري بإسناده هذا حديثا خالفا للبخاري فيه في بعض الاسناد والمتن فقالا عن أبي علي الحنفى عن قررة بن خالد عن قتادة عن أنس قال نظرنا النبي صلى الله عليه وسلم ليلة حتى كان قريبا من نصف الليل قال فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فصلى قال فكأنما أنظر الي ويص خاتمة حلقة فضة انتهى وأخرجه الاسماعيلي في مستخرجه عن عمر بن سهل عن عبد الله بن الصباح كذلك من رواية قررة عن قتادة ولم يصب في ذلك فإن الذي يظهر لي أنه حديث آخر كان عند أبي علي الحنفى عن قررة أيضا وسمعه منه عبد الله بن الصباح كما سمع منه الحديث الآخر عن قررة عن الحسن وبدل على ذلك أن في كل من الحديثين ما ليس في الآخر وقد أورد أبو نعيم في مستخرجه الحديثين من الطريقين فأورد حديث قررة عن قتادة من طرق منها عن يزيد بن عمرو عن أبي علي الحنفى وحديث قررة عن الحسن من رواية حجاج بن نصير عن قررة هو في التحقيق حديث واحد عن أنس اشترك الحسن وقتادة في سماعه منه فاقصر الحسن على موضع حاجته منه فلم يذكر قصة الخاتم وزاد مع ذلك على قتادة ما يذكره والله أعلم (قوله وأبو بكر بن أبي حزمة) نسبة إلى جده وهو أبو بكر بن سليمان بن أبي خزيمة وقد تقدم كذلك في باب السمر بالعلم من كتاب العلم وتقدم الكلام على حديث ابن عمر هناك (قوله فوهل الناس) أي غلطوا أو أوهوا أو فزعوا أو نسوا والأول أقرب هنا وقيل وهل بالفتح بمعنى وهم بالكسر وهول بالكسر مثله وقيل بالفتح غلط وبالكسر فزع (قوله في مقالة) وفي رواية المستملي والكشميني من مقالة (قوله إلى ما يتحدثون في هذه) وفي رواية الكشميني من هذه (قوله عن مائة سنة) لأن بعضهم كان يقول إن الساعة تقوم عند تضيئة مائة سنة كما روى ذلك الطبراني وغيره من حديث أبي مسعود البدرى ورد ذلك عليه على بن أبي طالب وقد بين ابن

باب السمر مع الصبي والأهل حديثنا أبو الثعمان قال حدثنا معمر بن سليمان قال حدثنا
 أبي حدثنا أبو همام عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن أصحاب السمر كانوا أناساً قراء . وأن النبي ﷺ
 قال من كان عنده طعام فأنشأ فليذهب بثلاث . وإن أربيع ففخايس أو سادس . وأن أبا بكر جاء
 بثلاثة فأطلق النبي ﷺ يسره قال فهو أنا وأبي وأمي فلا أدري قال وأمرأتى وخادم بيننا وبين بيت
 أبي بكر . وإن أبا بكر تمشى عند النبي ﷺ ثم لبث حيث صليت العشاء ثم رجع فلبث حتى تمشى
 النبي ﷺ فجاء بعد ما مضى من الليل ماشاء الله قالت له امرأته وما حبسك عن أضيافك أو قالت ضيفك
 قال أو ما عشيهم قالت أبوا حتى تجي قد عر ضوا فأبوا قال فذهبت أنا فاختبأت فقال يا غنسر جدد
 وسب . وقال كلوا لا هيننا فقال والله لا أطعمه أبداً وأبى الله ما كُنَّا نأخذ من لقمته إلا ربا من أسفلها
 أكثر منها قال يعني حتى شيموا وصارت أكثر مما كانت قبل ذلك فنظر إليها أبو بكر فإذا هي كما
 هي أو أكثر منها فقال لأمراه يا أخت بني فراس ما هذا قالت لا وقرة عيني ملئ الآن أكثر منها قبل
 ذلك ثلاث مرات فأكل منها أبو بكر وقال إنما كان ذلك من الشيطان يعني يمينه ثم أكل منها لقمته
 ثم حملها إلى النبي ﷺ فأصبحت عنده وكان بيننا وبين قوم عقد ففضى الأجل ففرقنا اثنا عشر
 رجلاً مع كل رجل منهم أناس الله أعلم كم مع كل رجل فأكلوا منها أجمعون . أو كما قال :

عمر في هذا الحديث مراد النبي صلى الله عليه وسلم وإن مراده أن عند انقضاء مائة سنة من مقالته تلك ينخرم ذلك
 القرن فلا يبقى أحد ممن كان موجوداً حال تلك المقالة وكذلك وقع بالاستقراء فكان آخر من ضبط أمره ممن كان
 موجوداً حينئذ أبو الطفيل عامر بن وائلة وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتاً وغاية ما قيل فيه أنه بقي
 إلى ستة عشر مائة وهي رأس مائة سنة من مقالة النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم قال النوري وغيره احتج البخاري
 ومن قال بقوله بهذا الحديث على موت الحضرة والجمهور على خلافه وأجابوا عنه بأن الحضرة كان حينئذ من ساكني
 البحر فدخل في الحديث قالوا ومعنى الحديث لا يبقى ممن تزونه أو تعرفونه فهو عام أريد به الخصوص وقيل احتزوا
 بالارض عن الملائكة وقالوا خرج عيسى من ذلك وهو حي لانه في السماء لا في الارض وخرج اليونس لانه على الماء
 أوفى الهواء وأجد من قال إن اللام في الارض عهدة والمراد أرض المدينة والحق أنها للعموم وتناول جميع بني آدم
 وأملعن قال المراد أمة بمجسوءة الاجابة وأمة الدعوة وخرج عيسى والحضر لانهما ليسا من أمته وهو قول ضعيف
 لأن عيسى يحكم بشرعته فيكون من أمته والقول في الحضرة كان حياً كالقول في عيسى والله أعلم * (قوله باب السمر
 مع الأهل والضيف) قال على ابن المنير ما حصله اقطع البخاري هذا الباب من باب السمر في الفقه والخبر لا يخطط طريقته
 عن مسي الخليل لأن الخبر متعوض للطاعة لا يقع على غيرها وهذا النوع من السمر خارج عن أصل الضيافة والصلة المأمور
 بهما فقد يكون مستثنى عنه في حقهما فيلتحق بالسمر الجائز أو المتردد بين الاجابة والتدب ووجه الاستدلال من حديث
 عبد الرحمن بن أبي بكر المذكور في الباب اشتغال أبي بكر بعد صلاة العشاء بمجيئه الى بيته ومراجعته لخبر الاضياف
 واشغاله بما دار بينهم وذلك كله في معنى السمر لانه سمر مشتمل على مخاطبة وملاطفة ومعاينة انتهى (قوله كانوا أناساً)
 للكشميني قالوا ناساً (قوله فهو أنا) زاد الكشميني وأمي والمستعمل فهو أنا وأمي (قوله لم لبث حيث صليت العشاء)
 في رواية الكشميني حتى بدل حيث (قوله ففرقنا) أي جعلنا فرقاً وسنذكر فوائد هذا الحديث وما شتمل عليه من

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ **بَابُ بَدْءِ الْأَذْنِ وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَمَّا ذَاكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ . وَقَوْلُهُ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ حَدَّثَنَا**
عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ

الاحكام وغيرها في علامات النبوة مفصلا ان شاء الله تعالى (خاتمة) اشتمل كتاب المواقيت على مائة حديث وسبعة عشر حديثا المعلق من ذلك ستة وثلاثون حديثا والباقي موصول المختص منها ثمانية وأربعون حديثا والمكرر منها فيه وفيما تقدم تسعة وستون حديثا وافقه مسلم على جميعها سوى ثلاثة عشر حديثا وهي حديث أنس في السجود على الظهر وقد أخرج منه ما عرفت شيئا وحديثه في المعنى هذه الصلاة قد ضيعت وحديث ابن عمر أبردوا وكذا حديث أبي سعيد وحديث ابن عمر أنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم وحديث أبي موسى مثل المسابين واليهود وحديث أنس كنا نضلي العصر وقد اتفقنا على أصله وحديث عبد الله بن مغفل لا يظنكم الاعراب وحديث ابن عباس لولأن أشق وحديث سهل بن سعد كنت أنسحر وحديث معاوية في الركعتين بعد العصر وحديث أبي قتادة في النوم عن الصبح على أن مسلما أخرج أصل الحديث من وجه آخر لكن بيئا في الشرح انهما حديثان لقصتين والله أعلم وفيه من الآثار الموقوفة ثلاثة آثار والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ كتاب أبواب الأذان ﴾

الأذان لغة الاعلام قال الله تعالى وأذان من الله ورسوله واشتقاقه من الأذن بفتح الحاء وهو الاستماع وشرعا الاعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة قال القرطبي وغيره الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة لأنه بدأ بالأكبرية وهي تتضمن وجود الله وكأله ثم نفي بالتوحيد ونفي الشرك ثم بآيات الرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة بالرسالة لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه الإشارة إلى المعاد ثم أعاد ما عادتوكيدا ويحصل من الأذان الاعلام بدخول الوقت والدعاء إلى الجماعة واطهار شرائع الاسلام والحكمة في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول وتيسره لكل أحد في كل زمان ومكان واختلف أيا أفضل الأذان أو الإمامة تأتيا ان علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة فهي أفضل والا فالأذان وفي كلام الشافعي ما يوجب اليه واختلف أيضا في الجمع بينهما فليل يكره وفي البيهقي من حديث جابر مرفوعا النهي عن ذلك لكن سنده ضعيف وصح عن عمر لو أطيع الأذان مع الخلافة لأذنت رواه سعيد بن منصور وغيره وقيل هو خلاف الأولي وقيل يستحب وصححه النووي * (قوله باب بدء الأذان) أي ابتدائه وسقط لفظ باب من رواية أبي ذر وكذلك سقطت البسملة من رواية القاسمي وغيره (قوله وقول الله عز وجل وإذا ناديتُم إلى الصلاة الآية) يشير بذلك إلى أن ابتداء الأذان كان بالمدينة وقد ذكر بعض أهل التفسير أن اليهود لما سمعوا الأذان قالوا لقد ابتدعت يا محمد شيئا لم يكن فيها مضي فزلت وإذا ناديتُم إلى الصلاة الآية (قوله وقوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) يشير بذلك أيضا إلى الابتداء لأن ابتداء الجمعة إنما كان بالمدينة كما سيأتي في بابها واختلف في السنة التي فرض فيها فالراجح أن ذلك كان في السنة الأولى وقيل بل كان في السنة الثانية وروي عن ابن عباس أن فرض الأذان نزل مع هذه الآية أخرجه أبو الشيخ في تنبيهه الفرق بين ما في الآيتين من التعدية إلى واللام أن صلوات الأفعال تختلف بحسب مقاصد الكلام فقص في الأولى معنى الانتهاء وفي الثانية معنى الاختصاص قاله الكرماني ويحتمل أن تكون اللام بمعنى إلى أو العكس والله أعلم وحديث ابن عمر المذكور في هذا الباب ظاهر في أن الأذان إنما شرع بعد الهجرة فإنه نفي ابتداء الصلاة قبل ذلك مطلقا وقوله في آخره بإبلا لم فناد بالصلاة كان ذلك قبل رؤي عبد الله بن زيد وسياق حديثه يدل على ذلك كما أخرجه ابن خزيمة

وابن حبان من طريق محمد بن اسحق قال حدثني محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال حدثني عبد الله بن زيد فذكر نحو حديث ابن عمر وفي آخره فبينما هم على ذلك أرى عبد الله النداء فذكر الرؤيا وفيها صفة الاذان لكن بغير ترجيح وفيه ترجيع الكبير وافراد الاقامة وتكتية قد قامت الصلاة وفي آخره قوله صلى الله عليه وسلم انها لرؤيا حتى ان شاء الله تعالى فقم مع بلال فألقها عليه فانه أندي صوتا منك وفيه بحمى عمر وقوله انه رأى مثل ذلك وقد أخرج الترمذى في ترجمة بدء الاذان حديث عبد الله بن زيد مع حديث عبد الله بن عمر وانما يخرج به البخارى لانه على غير شرطه وقد روى عن عبد الله بن زيد من طرق وحكى ابن خزيمة عن الذهلي انه ليس في طريقه أصح من هذه الطريق وشاهده حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب مرسل ومنهم من وصله عن سعيد عن عبد الله بن زيد والمرسل أقوى اسنادا ووقع في الاوسط للطبراني أن أبا بكر أيضا رأى الاذان ووقع في الوسيط للزغال أنه رأى بضعة عشر رجلا وعبارة الجلي في شرح التنبيه أربعة عشر رجلا وأنكره ابن الصلاح ثم التوى ونقل مغطاي أن في بعض كتب الفقهاء انه رآه سبعة ولا يثبت شيء من ذلك الا لعبد الله بن زيد وقصة عمر جاءت في بعض طرقه وفي مسند الحرث بن أبي أسامة بسند واه أول من أذن بالصلاة جبريل في السماء الدنيا فسمعه عمرو وبلال فسبق عمر بلالا فآخر النبي صلى الله عليه وسلم ثم جاء بلال فقال له سبق بها عمر فأتاه فان كان في الاول يوردت أحداث تدل على أن الاذان شرع بمكة قبل الهجرة منها الطبراني من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال لما أسرى بالنبي ﷺ أوحى الله اليه الاذان فقل به فعلمه بلالا وفي اسناده طلحة بن زيد وهو متروك وللدارقطني في الاطراف من حديث أنس أن جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان حين فرضت الصلاة واستاده ضعيف أيضا ولا بن مردويه من حديث عائشة مرفوعا لما أسرى في أذن جبريل فظننت الملائكة أنه يصلى بهم فقدمني فصليت وفيه من لا يعرف وللبرار وغيره من حديث علي قال لما أراد الله أن يعلم رسوله الاذان أتاه جبريل بدابة يقال لها البراق فركبها فذكر الحديث وفيه اذ خرج ملك من وراء الحجاب فقال الله أكبر الله أكبر وفي آخره ثم أخذ الملك بيده فأمر بأهل السماء وفي اسناده زيا بن المنذر أبو الجارود وهو متروك أيضا ويمكن على تقدير الصحة أن يحمل على تعدد الاسراء فيكون ذلك وقع بالمدينة وأما قول القرطبي لا يلزم من كونه سمعه ليلة الاسراء أن يكون مشروعا في حقه فقيه نظر لقوله في أوله لما أراد الله أن يعلم رسوله الاذان وكذا قول المحب الطبري يحمل الاذان ليلة الاسراء على المعنى اللغوي وهو الاعلام فقيه نظر أيضا لتصريحه بكيفية النشر وعه فيه والحق أنه لا يصح شيء من هذه الاحاديث وقد جزم ابن المنذر بانه صلى الله عليه وسلم كان يصلى بغير اذان منذ فرضت الصلاة بمكة الى أن هاجر الى المدينة وإلى أن وقع التشاور في ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر ثم أحدث عبد الله بن زيد انتهى (٣) وقد حاول السهلي الجمع بينهما فتكلف وتعسف والاخذ بما صح أولى فقال باينا على صحة الحكمة في بحمى الاذان على لسان الصحابي ان النبي صلى الله عليه وسلم سمعه فوق سبع سموات وهو أقوى من الوحي فلما تأخر الامر بالاذان عن فرض الصلاة وأراد اعلامهم بالوقت فرأى الصحابي المتنام قصصا فوقه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم سمعه فقال انها لرؤيا حتى وعلم حينئذ أن مراد الله بما أراه في السماء أن يكون سنة في الارض وتقوى ذلك بموافقة عمر لان السكنية تنطق على لسانه والحكمة أيضا في اعلام الناس به على غير لسانه ﷺ التنويه بقدرة والرفع لذكره بلسان غيره ليكون أقوى لامره وأنعم لشأنه انتهى ملخصا والثاني حسن بدعي ويؤخذ منه عدم الاكتفاء برؤيا عبد الله بن زيد حتى أضيف عمر للتقوية التي ذكرها لكن قد يقال فلم لا اقتصر على عمر فيمكن أن يجاب بصيرفي معنى الشهادة وقد جاء في رواية ضعيفة سبقت ما ظاهره أن بلالا يضارأى لكنهما مؤولة فان نظرهما سبقك بها بلال فيحمل المراد بالسبق على مباشرة التأذين برؤيا عبد الله بن زيد وبما كثر السؤال عنه هل باشر

(٣) قوله وقد حاول السهلي الجمع بينهما الخ كذا في جميع النسخ التي بأيدينا وتامل فلعل الله يفتح عليك بتحريرها وقد ظهر لنا أن فيها تحريفا وسقطا ونموذبا من سقم النسخ اه مصححه

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حَرْبٌ لَمَّا قَالَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ ذَكَرُوا النَّارَ وَالنَّافُوسَ فَذَكَرُوا
 الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُرَوِّعَ الْإِيمَانَةَ **حَدَّثَنَا** عُمُودٌ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ حَدَّثَنَا
 عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو جَرِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ

الذي صلى الله عليه وسلم الأذان بنفسه وقد وقع عند السهيلي أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في سفر وصلى بأصحابه وهم
 على رءوسهم السجدة من فوقهم والبلية من أسفلهم أخرجه الترمذي من طريق دور على عمر بن الرماح يرفعه إلى أبي
 هريرة اه وليس هو من حديث أبي هريرة وإنما هو من حديث يعلى بن مرة وكذا جزم النووي بأن النبي صلى الله
 عليه وسلم أذن مرة في السفر وعزاه للترمذي وقواه ولكن وجدناه في مسند أحمد من الوجه الذي أخرجه الترمذي
 ولفظه فامر بلالا فاذن فرفه أن في رواية الترمذي اختصار وأن معنى قوله أذن أمر بلالا به كما يقال اعطى الخليفة العالم
 الفلاني الفاء وإنما يباشر العطاء غيره ونسب للخليفة لكونه أمر به ومن أغرب ما وقع في بدء الأذان ما رواه أبو الشيخ بسنده
 مجهول عن عبد الله بن الزبير قال أخذ الأذان من أذان إبراهيم وأذن في الناس بالحج الآية قال فاذن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وما رواه أبو نعيم في الحلية بسنده في مجاهد أن حبريل نادى بالأذان لآدم حين أهبط من الجنة (الفائدة الثانية) قال
 الزين بن المنير أعرض البخاري عن التصريح بحكم الأذان لعدم إفساح الآثار الواردة فيه عن حكم معين فثبت مشروعيته
 وسلم من الاعتراض وقد اختلف في ذلك ومنشأ الاختلاف أن مبدأ الأذان لما كان عن مشورة أوقفها النبي صلى الله
 عليه وسلم بين أصحابه حتى استقر برؤيا بعضهم فافقه كان ذلك بالمندوبات أشبه ثم لا واطب على تهريره ولم ينقل أنه تركه
 ولا أمر بتركه ولا رخص في تركه كان ذلك بالواجبات أشبه انتهى بسيأتي بقية الكلام على ذلك قريبا إن شاء الله تعالى
 (قوله حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد وخالده هو الخذاء كما ثبت في رواية كريمة والأساندة بصرى (قوله ذكروا النار
 والنافوس) ذكروا اليهود والنصارى كذا ساقه عبد الوارث مختصرا ورواية عبد الوهاب الآتية في الباب الذي بعده
 أوضح قليلا حيث قال لاكثر الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه فذكروا أن يوروا نارا أو
 يضربوا نافوسا وأوضح من ذلك رواية روح بن عطاء عن خالد عن أبي الشيخ ولفظه فقالوا لو اتخذنا نفوسا فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ذاك للنصارى فقالوا لو اتخذنا نفوسا فقال ذاك لليهود فقالوا لو رفعنا نارا فقال ذاك للمجوس فعل
 هذا ففي رواية عبد الوارث اختصارا كان فيه ذكروا النار والنافوس والبوق فذكروا اليهود والنصارى والمجوس والنفوس
 والشرقية معكوس قالنا للمجوس والنافوس للنصارى والبوق لليهود وسيأتي في حديث ابن عمر النصيص على أن البوق
 لليهود وقال السكمراني يحتمل أن تكون النار والبوق جميعا لليهود جميعا بين حديثي أنس وابن عمر انتهى ورواية روح
 تفني عن هذا الاحتمال (قوله فامر بلال) هكذا في معظم الروايات على البناء للمفعول وقد اختلف أهل الحديث وأهل
 الأصول في إقتضاء هذه الصيغة الرفع واختار عند محقق الطائفتين أنها تقتضيه لأن الظاهر أن المراد بالامر من له الأمر
 الشرعي الذي يلزم اتباعه وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وبذلك هتأمن حيث المعنى إن التقرير في العبادة إنما يؤخذ
 عن توقيف فيقوي جانب الرفع جدا وقد وقع في رواية روح بن عطاء المذكور فامر بلالا بالنصب وفاعل أمر هو النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو بين في سياقه وأصرح من ذلك رواية النسائي وغيره من تقيته عن عبد الوهاب بلفظ النبي صلى الله
 عليه وسلم أمر بلالا قال الحاكم صح رفعه امام الحديث بلا مدافعة تقيته (قلت) لم ينفرده فقد أخرجه أبو عروة عن
 طريق مروان المروزي عن تقيته وبني معين كلاهما عن عبد الوهاب وطريق يحيى عند الدارقطني أيضا ولم ينفرده
 عبد الوهاب وقد رواه البلاذري من طريق بن شهاب (٣) الحناط عن أبي قلابة وقضية وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر
 النداء إلى الصلاة ظاهر في أن الأمر بذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم لا غيره كما استدلل به ابن المنذر وابن حبان واستدل
 بورود الأمر به من قال بوجوب الأذان وتعب بان الأمر إنما رد بصفة الأذان لا بنفسه وأجيب بأنه إذا ثبت الأمر

أَنْ أَبْنَى عُمَرَ كَانَ مَوْلًى كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فِي تَحْيِينِ الصَّلَاةِ لَيْسَ يَنَادِي لَهَا
مَسْكُوكُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَتُخَذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى . وَقَالَ بَعْضُهُمْ بَلَى يَوْمًا مِثْلَ قَرْنِ
الْيَهُودِ . فَقَالَ عُمَرُ أَوْ لَا تَبْنُونَ رَجُلًا

بالصفة لزم أن يكون الأصل مأمور به قاله ابن دقيق العيد ومن قال بوجوبه مطلقا لا وزاعي وداود وابن المنذر وهو
ظاهر قول مالك في الموطأ وحكى عن محمد بن الحسن وقيل واجب في الجملة فقط وقيل فرض كفاية والجمهور على أنه من السنن
المؤكدة وقد تقدم ذكر منشأ الخلاف في ذلك وأخطأ من استدلل على عدم وجوبه بالإجماع لما ذكرناه والله أعلم (قوله ابن
عمر كان يقول) في رواية مسلم عن عبد الله بن عمر أنه قال (قوله حين قدموا المدينة) أي من مكة في الهجرة (قوله فيتحينون)
بهاء مهمله بعدها مثناة تحتية ثم نون أي يقدرون أحيائها ليأتوا إليها والحين الوقت والزمان (قوله ليس ينادي لها)
يفتح الدال على البناء للمفعول قال ابن مالك فيه جواز استعمال ليس خرقا لا اسم لها ولا خبر وقد أشار
إليه سيويه ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبر (قلت) ورواية مسلم تؤيد ذلك فإن لفظة ليس
ينادي بها أحد (قوله فتكلموا يوما في ذلك فقال بعضهم اتخذوا) لم يقع لي تعيين المتكلمين في ذلك واختصر الجواب في
هذه الرواية ووقع لابن ماجه من وجه آخر عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم استشار الناس لما يجتمعهم إلى الصلاة
فذكروا البوق فكرهه من أجل اليهود ثم ذكروا الناقوس فكرهه من أجل النصاري وقد تقدمت رواية يروى عن عطاء
نحوه وفي الباب عن عبد الله بن زيد عند أبي الشيخ وعند أبي عمير بن أنس عن عموته عن سعيد بن منصور (قوله بل
يوقا) أي بل اتخذوا ويوقا وقع في بعض النسخ بل قرنا وهي رواية مسلم والنسائي والبوق والقرن معروفان والمراد أنه
ينفتح فيه فيجتمعون عند سماع صوته وهو من شعار اليهود ويسمى أيضا الشبور بالسين المعجمة المفتوحة والموحدة
للمضمومة الثقيلة (قوله فقال عمر أولا) الهزمة للاستهزاء والوالو للعطف على مقدركا في نظائره قال الطيبي الهزمة انكار
للجملة الأولى أي انقدرة وتقرير للجملة الثانية (قوله رجلا) زاد الكششميني منكم (قوله ينادي) قال القرطبي يحتمل
أن يكون عبد الله بن زيد لما أخبر برؤياه وصدقه النبي صلى الله عليه وسلم بأد عمر فقال أولا تبتعون رجلا ينادي أي يؤذن
للرؤيا المذكورة فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم يا بلال فملئ هذا فالقاء في سياق حديث ابن عمر هي النصيحة والتقدير
فاتفرقوا فرأى عبد الله بن زيد فجاءه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقص عليه قصده فقال عمر (قلت) وسياق حديث عبد الله
بن زيد يخالف ذلك فإن فيه أنه لما قص رؤياه على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ألقها على بلال فليؤذن بها قال فسمع عمر
الصوت فخرج فاتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد رأيت مثل الذي رأى فدل على أن عمر لم يكن حاضرا لما قص عبد الله
بن زيد رؤياه والظاهر أن إشارة عمر بإرسال رجل ينادي للصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعلونه وإن روى يا عبد الله بن زيد
كانت بعد ذلك والله أعلم وقد أخرج أبو داود بسند صحيح إلى أبي عمير بن أنس عن عموته عن الانصار قالوا أهتم النبي
صلى الله عليه وسلم للصلاة كيف يجمع الناس لها فقال انصبرايه عند حضور وقت الصلاة فإذا رأوها أذن بعضهم بعضا
فهم يحجب الحديث وفيه ذكروا للفتح بضم القاف وسكون النون يعني البوق وذكروا الناقوس قاصرون عبد الله بن زيد وهو
مهم فآرى الاذان فذا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكان عمر رآه قبل ذلك فكتمه عشرين يوما ثم أخبر به
النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما منعك أن تخبرنا قال سبقتني عبد الله بن زيد فاستحييت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يا بلال قم فاظر ما يأمرك به عبد الله بن زيد فقلته ترجم له أبو داود بدء الاذان وقال أبو عمر بن عبد البر روي قصة
عبد الله بن زيد جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة ومعان متقاربة وهي من وجوه حسن وهذا أحسنها (قلت) وهذا لا يخالفه
ما تقدم أن عبد الله بن زيد لما قص منامه فسمع عمر الاذان فجاء فقال قد رأيت لانه يحمل على انه لم يخبر بذلك عقب
أخبار عبد الله بن زيد فاعتنه قوله ما منعك أن تخبرنا أي عقب أخبار عبد الله فاعتذر بالاستحياء فدل على أنه لم يخبر بذلك

يُنَادِي بِالصَّلَاةِ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا بَلَالُ قُمْ فَنَادَى بِالصَّلَاةِ . **بَابُ الْأَذَانِ مِثْنِي مِثْنِي**
حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَيَّاحِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ
أَتَسٍ قَالَ أَمَرَ بَلَالُ

على الفور وليس في حديث أبي عمير التصريح بأن عمر كان حاضراً عند نطق عبد الله رؤياه بخلاف ما وقع في روايته التي ذكرتها فسمع عمر الصوت فخرج فقال فانه صريح في انه ام يكن حاضراً عند نطق عبد الله والله أعلم (قوله فتاد بالصلاة) في رواية الاسماعيلي فأذن بالصلاة قال عياض المراد الاعلام المحض بمضبور وقها لخصوص الاذان الم شروع وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي فحمل قوله أذن على الاذان الم شروع او طعن في صحة حديث ابن عمر وقال عياض لا يبي كيف صححه والمعروف أن شرح الاذان إنما كان رؤياه بعبد الله بن زيد انتهى ولا تدفع الاحاديث الصحيحة بمثل هذا مع إمكان الجمع كما قدمناه وقد قال ابن منده في حديث ابن عمر انه جمع على صحته (قوله يا بلال قم) قال عياض وغيره فيه حجة لشروع الاذان قائماً قلت وكذا احتج ابن خزيمة وابن المنذر وحقبة النوى بان المراد بقوله قم أى اذهب الى موضع بارز فناد فيه بالصلاة لسمعك الناس قال وليس فيه تعرض للقيام في حال الاذان انتهى وما قامه ليس بعيد من ظاهر اللفظ فان الصيغة محتملة للامرين وان كان ما قاله ارجح ونقل عياض ان مذهب العلماء كافة ان الاذان قاعدا لا يجوز الا باثور وواقفه أبو القرح المالكي وحقب بن الخلاف معروف عند الشافعية وبان المشهور عند الحنفية كلهم أن القيام سنة ولو أذن قاعدا صح والصواب ما قال ابن المنذر أنهم اتفقوا على أن القيام من السنة (فائدة) كان اللفظ الذي يتأدي به بلال للصلاة قوله الصلاة جامعة أخرجه ابن سعد في الطبقات من مراسيل سعيد بن المسيب وظن بعضهم أن بلالا حينئذ إنما أمر بالاذان للمهود فذكر مناسبة اختصاص بلال بذلك دون غيره لكونه كان لا عذب ليرجم عن الاسلام فيقول أحد أحد فحوزي بولاية الاذان المشتملة على التوحيد في ابتدائه وانتهائه وهي مناسبة حسنة في اختصاص بلال بالاذان لأن هذا الموضع ليس هو محلها وفي حديث ابن عمر دليل على مشروعية طاب الاحكام من المعاني المستنبطة دون الاختصار على الظواهر قاله ابن العربي وعلى مراعاة المصالح والعمل بها وذلك انه لما شق عليهم التكبير الى الصلاة فتفتتوا أشغالهم وألأخير فيفتتوا وقت الصلاة نظروا في ذلك وفيه مشروعية التشاور في الامور المهمة وانه لا حرج على أحد من المشاورين اذا أخبر بما أدى اليه اجتهاده وفيه منقبة ظاهرة لعمر وقد استشكل اثبات حكم الاذان رؤياه بعبد الله بن زيد بلان رؤياه غير الانبياء لا يبنى عليها حكم شرعي وأوجب باحتمال مقارنة الوحي لذلك أولانه صلى الله عليه وسلم أمر بعقضاها لينظر أيقر على ذلك أم لا ولا سيما لما رأى نظمها يعبد دخول الوساوس فيه وهذا يبنى على القول بمجاوز اجتهاده صلى الله عليه وسلم في الاحكام وهو المنصور في الاصول ويؤيد الاول ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين أن عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فسارعه الا آذان بلال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقتك بذلك الوحي وهذا أصبح مما حكى الداودي عن ابن اسحق ان جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان قبل أن يخبره عبد الله بن زيد وعمر بتأنيته أيام وأشار السهيل الي ان الحكمة في ابتداء شرح الاذان على لسان غير النبي صلى الله عليه وسلم التنويه ببلوقدره على لسان غيره ليكون أنعم لشأنه والله أعلم (قوله باب الاذان مثنى) في رواية الكشميهني مثنى مثنى أى مرتين مرتين ومثنى معدول عن اثنين اثنين وهو بغير تنوين فتحمل رواية الكشميهني على التوكيد لان الاول يفيد تثنية كل لفظ من ألقاظ الاذان والثاني يؤكده (فائدة) ثبت لفظ هذه الترجمة في حديث لابن عمر مرفوع أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده فقال فيه مثنى مثنى وهو عند أبي داود والنسائي ومحمد بن خزيمة وغيره من هذا الوجه لكن بلفظ مرتين مرتين (قوله عن سماك بن عطية) هو بصري ثقة روى عن أيوب وهو من أقرانه وقد روى حماد بن زيد

أَنْ يَسْمَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ إِلَّا الْإِقَامَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ مَخْلَعٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كَمَا كَثُرَ النَّاسُ قَالَ ذَكَرُوا أَنَّ يَمَّةً وَأَوْفَتْ الصَّلَاةَ يَتَوَهَّجُ يَمْرُوتُهُ فَقَدَرُوا أَنْ يُورُوا نَارًا أَوْ يُضْرِبُوا نَاقُوسًا فَأَمَرَ بِإِلَاقَةِ الْأَذَانِ وَأَنْ يُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ

بابُ الْإِقَامَةِ وَاحِدَةٌ

عنهما جميعا وقال مات سمالك قبل أبوب ورجال استاده كلهم بصريون (قوله أن يشفع) بفتح أوله وفتح الفاء أي يأتي بالفاظه شفعاً قال الزين بن المنير وصف الأذان بأنه شفع بقصره قوله مثني مثني أي مرتين مرتين وذلك يقتضي أن تستوي جميع ألفاظه في ذلك لكن يختلف في أن كلمة التوحيد التي في آخره مفردة فيحمل قوله مثني على ماسواها وكأنه أراد بذلك تأكيده في تركه ترجيح التكثير في أوله لكن قلنا بالترجيح أن يدعى نظيره مادامه لثبوت الخبر بذلك وسيأتي في الإقامة توجيه يقتضي أن القائل به لا يحتاج إلى دعوى التخصيص (قوله وأن يؤيِّر الإقامة) المراد بالثني غير المراد بالثني فالمراد بالثني جميع الألفاظ المشروعة عند القيام إلى الصلاة والمراد بالثني خصوص قوله قد قامت الصلاة كإسباغ ذلك صريحا وحصل من ذلك جناس تام (تنبيه) ادعى ابن منده أن قوله الإقامة من قول أبوب غير مستند كما في رواية اسمعيل بن إبراهيم وأشار إلى أن في رواية سمالك بن عطية هذه ادراجا وكذا قال أبو عبد الله الأصيلي قوله الإقامة هو من قول أبوب وليس من الحديث وفيما قاله نظر لأن عبد الرزاق رواه عن ميمر عن أبوب بسنده متصل بالخبر مفسرا ولفظه كان يلاقي الأذان ويوتر الإقامة الألفاظ قد قامت الصلاة وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والسرّاج في مسنده وكذا هو في مصنف عبد الرزاق وللإسماعيلي من هذا الوجه ويقول قد قامت الصلاة مرتين والاصل إنما كان في الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه ولادليل من رواية اسمعيل لأنه إنما يتحصل منها أن خالدا كان لا يذكر الزيادة وكان أبوب يذكرها وكل منهما روى الحديث عن أبي قلابَةَ عن أنس فكان في رواية أبوب زيادة من حافظ تغيب والله أعلم وقد استشكل عدم استثناء التكثير في الإقامة وأجاب بعض الشافعية بأن التثنية في تكبيرة الإقامة بالنسبة إلى الأذان أفراد قال النووي ولهذا يستحب أن يقول المؤذن كل تكبيرتين بنفس واحد (قلت) وهذا إنما يأتي في أول الأذان لافي التكبير الذي في آخره وعلى ما قال النووي ينبغي للمؤذن أن يفرّد كل تكبيرة من التثنية في آخره بنفس ويظهر بهذا التقرير ترجيح قول من قال بترجيح التكبير في أوله على من قال بتثنيته مع أن لفظ الشفع يتناول التثنية والترجيح فليس في لفظ حديث الباب ما يخالف ذلك بخلاف ما يوهمه كلام ابن بطلال وأما الترجيع في التشديد فلا يصح في صورته أن يشهد بالواحدانية فثنتين ثم بالرسالة فثنتين ثم يرجع فيشهد كذلك فهو وإن كان في العدد مبرها فهو في الصورة مثني والله أعلم (قوله حدثني محمد وهو ابن سلام) كذا في رواية أبي ذر وأهمله الباقون (قوله حدثني عبد الوهاب الثقفي) في رواية كريمة أنا وفي رواية الأصيلي حدثنا وليس في رواية كريمة الثقفي (قوله حدثنا خالد) كذا في أبي ذر والأصيلي ولغيرهما أخبرنا (قوله قال كثر الناس قال ذكروا) قال الثانية زائدة ذكرت تأكيذا (قوله أن يملأوا) بضم أوله من الإعلام في رواية كريمة بفتح أوله من العلم (قوله أن يوروا نارا) أي يوقدوها يقال وري الزناد إذا خرجت ناره وأورجه إذا أخرجه ووقع في رواية مسلم أن يوروا نارا أي يظهروا نورها والناقوس خشية تضرب بخشبة أصغر منها فيخرج منها صوت وهو من شعار النصارى (قوله وإن يوتر الإقامة) احتج به من قال بأفراد قوله قد قامت الصلاة والحديث الذي قبله حجة عليه ما قدمناه فإن أحجج بعمل أهل المدينة عورض بعمل أهل مكة ومعهم الحديث الصحيح * (قوله باب الإقامة واحدة) قال الزين بن المنير خالف البخاري لفظ الحديث في الترجمة فعدل عنه إلى قوله واحدة لأن لفظ الوتر غير منحصر في المرة فعدل عن لفظ فيه الاشتراك إلى ما لا اشتراك فيه (قلت) وإنما لم يقل واحدة واحدة مراعاة للفظ الخبر الوارد في ذلك وهو عند ابن حبان في حديث ابن عمر الذي اشتهر إليه في الباب الماضي ولفظه الأذان مثني والإقامة واحدة وروى الدارقطني

إِلَّا قَوْلَهُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي
فَلَانَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ أُمِرَ نَبَلَالُ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ قَالَ إِسْمَاعِيلُ قَدْ كُرْتُ لِأَيُّوبَ فَقَالَ
إِلَّا الْإِقَامَةَ بَابُ فَفَعَلَ التَّائِيذِينَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ
الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانَ وَلَهُ ضُرَاطٌ

وحسنه في حديث لابي عنذورة وأمره أن يقيم واحدة واحدة (قوله الاقوله قد قامت الصلاة) هو لفظ معمر عن ايوب
كما تقدم قيل واعترضه الاسماعيلي بان ايراد حديث سماك بن عطية في هذا الباب اولي من ايراد حديث ابن عليه والجواب
أن المصنف قصد دفع توهم من يتوهم انه موقوف على ايوب لانه اوردته في مقام الاحتجاج به ولو كان عنده مقطوعا لم يحتج به
(قوله حد ثنا خالد) هو الحذاء كما تقدم الاسناد كله بصريون (قوله قال اسمعيل) هو ابن ابراهيم المذكور في أول الاسناد
وهو المعروف بابن عليه وليس هو معلقا (قوله فذكرت) كذا لاكثر بحذف المفعول وللشمسي والاصيلي فذكرته
أي حديث خالد وهذا الحديث حجة على من زعم ان الاقامة مثني مثل الاذان وأجاب بعض الحنفية بدعوى النسخ وان
افراد الاقامة كان أولا ثم نسخ بحديث أبي عنذورة يعني الذي رواه أصحاب السنن وفيه تنبيه الاقامة وهو متأخر عن حديث
أنس فيكون ناسخا وعورض بأن في بعض طرق حديث أبي عنذورة المحسنة الترييع والترجييع فكان يلزمهم القول به وقد
أنكرنا ذلك على من ادعى النسخ بحديث أبي عنذورة واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم رجع بعد الفتح الى المدينة وأقر
بلا على افراد الاقامة وعلمه سعد القرظ فاذن به بعده كما رواه الدارقطني والحاكم وقال ابن عبد البر ذهب أحمد واسحق وداود
وان جرير الى ان ذلك من الاختلاف المباح فان رجع التكبير الاول في الاذان أو ثناه أو رجع في التشهد أو لم يرجع أو ثني الاقامة
أو أفرد بها كلها أو ألقب قامت الصلاة فالجميع جائز وعن ابن خزيمة أن رجع الاذان ورجع فيه في الاقامة والأفرد بها وقيل لم
يقبل بهذا التفصيل أحد قبله والله أعلم (قائدة) قيل الحكمة في تنبيه الاذان وافراد الاقامة أن الاذان لا اعلام للتأنيذ فيكون
ليكون أوصل اليهم بخلاف الاقامة فانها للحاضرين ومن ثم استحب ان يكون الاذان في مكان عال بخلاف الاقامة
وان يكون الصوت في الاذان أرفع منه في الاقامة وأن يكون الاذان من تلو الاقامة مسرعة وكرر قد قامت الصلاة تلاها
المقصودة من الاقامة بالذات (قلت) توجبه ظاهر وأما قول الخطابي لوسوى بينهما لا يشبه الامر عند ذلك وصار
لان يفوت كثير من الناس صلاة الجماعة فقيه نظر لان الاذان يستحب أن يكون على مكان عال لتشترك الاسماع كما تقدم
وقد تقدم الكلام على تنبيه التكبير وتؤخذ حكمة الترجيع مما تقدم وانما اخص بالتشبه لانه أعظم ألقاظ الاذان
والله أعلم (قوله باب فضل التأذين) راعى المصنف لفظ التأذين لوروده في حديث الباب وقال الزبير بن النضر التأذين
يتناول جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وفعل وهيئة وحقيقة الاذان تعقل بدون ذلك كذا قال والظاهر أن التأذين
هنا أطلق بمعنى الاذان لقوله في الحديث حتى لا يسمع التأذين وفي رواية لمسلم حتى لا يسمع صوته فالتقييد بالسماع لا يدل
على فعل ولا على هيئة مع أن ذلك هو الاصل في المصدر (قوله اذنادي للصلاة) وللنسائي عن قتيبة عن مالك بالصلاة
وهي رواية لمسلم أيضا ويمكن حملها على معني واحد (قوله له ضراط) جملة اسمية وقمت حالا بدون واو لحصول
الارتباط بالضمير وفي رواية الاصيلي وله ضراط وهي للمصنف من وجه آخر في بدء الخلق قال عياض يمكن حمله على
ظاهره لانه جسم متخذ يصح منه خروج الريح ويحتمل انها عبارة عن شدة غاروه ويقويه رواية لمسلم له حصاص
بمهمات مضموم الاول فقد فسر الاصمعي وغيره بشدة العدو قال الطيبي شبه شغل الشيطان نفسه عن سماع الاذان
بالصوت الذي يلا السمع بمنع عن سماع غيره ثم سماه ضراطا تقييد حاله (نتيجه) الظاهر ان المراد بالشيطان ابليس
وعليه يدل كلام كثير من الشراح كاسياني ويحتمل أن المراد جنس الشيطان وهو كل متمر من الجن والانس لكن

حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّائِذِينَ إِذَا قُضِيَ النَّدَاءُ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا تَوْبَّ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ حَتَّى إِذَا قَضَى التَّوْبَّ أَقْبَلَ حَتَّى
يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ أَذْكَرُ كَذَا أَذْكَرُ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى يَطَّلَ الرَّجُلُ

المراء هنا شيطان الجن خاصة (قوله حتى لا يسمع التائذين) ظاهره انه يعتمد اخراج ذلك اما ليشغل بسماع الصوت الذي يخرج من سمع المؤذن أو يصنع ذلك استخفافا كما يفعله السفهاء وبحتم أن لا يعتمد ذلك بل يحصل بعد سماع الأذان شدة خوف يحدث له ذلك الصوت بسببها ويحتمل أن يعتمد ذلك ليقابل ما يناسب الصلاة من الطهارة بالحدث واستدله على استحباب رفع الصوت بالأذان لان قوله حتى لا يسمع ظاهره انه يعد الى غاية ينتفي فيها سماعه للصوت وقد وقع بيان الغاية في رواية لمسلم من حديث جابر فقال حتى يكون مكان الروحاء وحكي الاعمش عن أبي سفيان رواه عن جابر أن بين المدينة والروحاء ستة وثلاثين ميلا هذه رواية قتيبة عن جرير عنده مسلم وأخرجه عن أسحق عن جرير ولم يسق لفظه ولفظ اسحق في مسنده حتى يكون بالروحاء وهي ثلاثون ميلا من المدينة فادرجه في الخبر والمصدر رواية قتيبة وسأني حديث أبي سعيد في فضل رفع الصوت بالأذان بعده (قوله قضى) بضم أوله والمراد بالقضاء الفراغ أو الانتهاء وروي بفتح أوله على حذف الفاعل والمراد المنادى واستدل به على انه كان بين الأذان والاقامة فصل خلافا لمن شرط في ادراك فضيلة أول الوقت ان ينطق أول التكبير على أول الوقت (قوله اذا توب) بضم ثلثة وتشديد الواو المكسورة قيل هو من تاب اذا رجع وقيل من توب اذا أشار بثوبه عند الفراغ لاعلام غيره قال الجمهور المراد بالتوب هنا الاقامة وبذلك جزم أبو عوانة في صحيحه والخطابي والبيهقي وغيرهم قال القزطبي توب بالصلاة اذا أقيمت وأصله انه رجع الى ما يشبه الأذان وكل من ردد صوته فهو توب وبذل عليه رواية مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة فاذا سمع الاقامة ذهب وزعم بعض الكوفيين ان المراد بالتوب قول المؤذن بين الأذان والاقامة حتى على الصلاة حتى على الفلاح قد قامت الصلاة وحكي ذلك ابن المنذر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وزعم أنه ترد به لكن في سنن أبي داود عن ابن عمر أنه كره التوب بين الأذان والاقامة فهذا يدل على انه سلفا في الجملة ويحتمل أن يكون الذي ترد به القول الخاص وقال الخطابي لا يعرف العامة التوب الا القول المؤذن في الأذان الصلاة خير من النوم لكن المراد به في هذا الحديث الاقامة والله اعلم (قوله أقبل) زادمسلم رواية أبي صالح عن أبي هريرة فوسوس (قوله أقبل حتى يخطر) بضم الطاء قال عياض كذا سمعته من أكثر الرواة وضبطنا عن المتنين بالكسر وهو الوجه ومعناه يوسوس وأصله من خطر البعير بذنبه اذا حركه فضر به نغذه وأما بالضم فمن الرواى بدونته فيمر بينه وبين قلبه فيشغله وضعف المجزى في نوادره الضم مطلقا وقال هو يخطر بالكسر في كل شيء (قوله بين المرء ونفسه) أي قلبه وكذا هو للمصنف من وجه آخر في بدء الخلق قال الباجي المعنى أنه يحول بين المرء وبين ما يريد من اقباله على صلاته واخلاصه فيها (قوله يقول اذ كر كذا اذ كر كذا) وقع في رواية كريمة بواو اللطف واذا كر كذا وهي لمسلم والمصنف في صلاة السهو اذ كر كذا وكذا زاد مسلم من رواية عبدربه عن الاعرج فهنا ومعناه وذكر من حاجاته ما لم يكن يذكر (قوله ما لم يكن يذكر) أي شيء لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة وفي رواية لمسلم ما لم يكن يذكر من قبل ومن ثم استنبط أبو حنيفة الذي شكاه اليه أنه دفن ما لم يكن يحدى مكانه أن يصلى ويحرص أن لا يحدث نفسه بشيء من أمر الدنيا ففعل فذكر مكان المال في الحال قيل خصه بما يعلم دون ما يعلم لانه يعلم ما يعلم أكثر لتحقق وجوده والذي يظهر أنه لا علم من ذلك فيذكره بما سبق له علم ليشغل باله به وما لم يكن سبق قلبه ليقوعه في الفكرة فيه وهذا أهم من أن يكون في أمور الدنيا أو في أمور الدين كالعلم لكن هل يشتمل ذلك التفكير في معاني الآيات التي يتلوها لا يمد ذلك لان غرضه قص خشوعه واخلاصه بآي وجه كان (قوله حتى يظل الرجل) كذا الجمهور وبالفاء المشالة المفتوحة ومعنى يظل في الاصل اتصاف المخبر عنه

لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى بِأَبِ بَابِ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْتَدَاءِ .

بالخبرها أو كنهها يعني يصير أو يتيقن عند الاصيل يضل بكسر الساقطة أي ينسى ومنه قوله تعالى أن تضل
أحداهما أو يفتحها أي يخطئ ومنه قوله تعالى لا يضل ربّي ولا ينسى والمشهور الاول (قوله لا يدري) وفي رواية
في صلاة السهوان يدري بكسر همزة أو هي نافية بمعنى لا وحكي ابن عبد البر عن الأكثر في الموطأ فتح همزة ووجهه
بما تنقبه عليه جماعة وقال القرطبي ليست رواية الفتح لشيء إلا مع رواية الضاد الساقطة فتكون أن مع الفعل تأويل
المصدر ومفعول ضل أن باسقاط حرف الجر أي يضل عن درايته (قوله كم صلى) وللمصنف في بدء الخلق من وجه
آخر عن أبي هريرة حتى لا يدري أن لا تأصيل أم أربعا وسياق الكلام عليه في أبواب السهوان شاء الله تعالى وقد
اختلف العلماء في الحكمة في هروب الشيطان عند سماع الاذان والاقامة دون سماع القرآن والذي ذكر في الصلاة قليل
يهرب حتى لا يشهد للمؤذن يوم القيامة فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس الا شهله كما يأتي بعد ولعل
البخاري أشار إلى ذلك بإرياده الحديث المذكور عقب هذا الحديث وقيل عياض عن بعض أهل العلم أن القبط عام
والمراد به خاص وإن الذي يشهد من تصح منه الشهادة كما سيأتي القول فيه في الباب الذي بعده وقيل أن ذلك خاص
بالمؤمنين فاما الكفار فلا يقبل لهم شهادة وردده لما جاء من الآثار بخلافه وبالغ الزين بن المنير في تحرير الاول وهو
مقام احتمال وقيل يهرب شورا عن سماع الاذان ثم يرجع موسوسا لفسد على المصلي صلته فصار رجوعه من جنس
فراغه والجامع بينهما الاستخفاف وقيل لأن الاذان ادعاء الى الصلاة المشتعلة على السجود الذي أباه وعصى بسببه
واعترض بأنه يعود قبل السجود فلو كان هربا لجله لم يجد الاعتد فراغه وأجيب بأنه يهرب عند سماع الدعاء بذلك ليلط
نفسه بأنه لم يخاف أمر الله يرجع لفسد على المصلي سجوده الذي أباه وقيل إنما يهرب لاهتاق الجميع على الاعلان
بشهادة الخلق واقامة الشريعة واعتراض بان الاتحاق على ذلك حاصل قبل الاذان وبعده من جميع من يصلي وأجيب بان
الاعلان لأخص من الاتحاق فان الاعلان المختص بالاذان لا يشاركه فيه غيره من الجهر بالتكبير والتلاوة مثلا ولهذا قال لعبد
الله بن زيد أنه على بلال فإنه أندى صوتا منك أي أقعد في المد والاطالة والاسماع ليم الصوت ويطول أمد التأذين فيكثر
الجمع ويغوث على الشيطان مقصوده من الهاء الادامي عن اقامة الصلاة في جماعة أو إخراجها عن وقتها أو وقت فضيلتها
فيفر حينئذ وقد يأس عن أن يردم عما أعلنوا به ثم يرجع لاطمئنه عليه من الاذنين والوسوسة وقال ابن الجوزي على الاذان
هيئة يشتد أزعاج الشيطان بسببها لأنه لا يكاد يقع في الاذان رياء ولا غفلة عند النطق به بخلاف الصلاة فان النفس
تخضر فيها فيفتح لها الشيطان أبواب الوسوسة وقد ترجم عليه أبو عوانة الدليل على أن المؤذن في أذانه واقامته مني عنه
الوسوسة والرياء لتباعد الشيطان منه وقيل لأن الاذان اعلام بالصلاة التي هي أفضل الاعمال بالفاظ هي من أفضل
الذكر لا يزداد فيها ولا ينقص منها بل تقع على وفق الامر فيفر من سماعها وأما الصلاة فلما يقع من كثير من الناس فيها من
التفريط فيتمكن الخبيث من المفرط فلو قدر أن المصلي وفي جميع ما أمر به فيها لم يقر به إذا كان وحده وهو نادر
وكذا إذا انضم اليه من هو مثله فإنه يكون أندر أشار إليه ابن أبي جرة نفع الله ببركته في فائدة قوله قال ابن بطال يشبه أن
يكون الزجر عن خروج المرء من المسجد بعد أن يؤذن المؤذن من هذا المعنى لئلا يكون متشبها بالشيطان الذي يفر عند
سماع الاذان والله أعلم (تنبيهان) الاول فهم بعض السلف من الاذان في هذا الحديث الآتيان بصورة الاذان وإن لم
توجد فيه شرائط الاذان من وقوعه في الوقت وغير ذلك ففي صحيح مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال
إذا سمعت صوتا فتاد بالصلاة واستدل بهذا الحديث وروى مالك عن زيد بن أسلم نحوه (الثاني) وردت في فضل
الاذان أحاديث كثيرة ذكر المصنف بعضها في مواضع أخرى واتفق على هذا لانه لا خلاف في فضل الاذان
بغير الاذان بخلاف غيره من الاخبار فان الثواب المذكور فيها يدرك بنوع آخر من العبادات والله أعلم * (قوله)
باب رفع الصوت بالتداء (قال الزين بن المنير لم ينص على حكم رفع الصوت لانه من صفة الاذان وهو لم ينص فيه

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّازِ أَذَانًا سَجَّارًا وَلَا فَاعْتَرَلْنَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرْسٍ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْأَنْصَارِيِّ ثُمَّ الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أبا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ لَهُ إِنِّي أَرَأَيْتَ كَيْفَ الْغَنَمِ وَالْبَادِيَةِ فَإِذَا كُنْتُ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذَنْتَ بِالصَّلَاةِ فَأَرْفَعَ صَوْتَكَ بِاللَّهْدَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ حِينَ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ.

أصل الاذان على حكم كما تقدم وقد ترجم عليه النسائي باب الصواب على رفع الصوت بالاذان (قوله قال وعمر بن عبد العزيز) وصله ابن أبي شيبة من طريق عمر عن سعيد ابن أبي حسين أن مؤذنا أذن فطرب في أذانه فقال له عمر ابن عبد العزيز فذكره ولم أقف على اسم هذا المؤذن وأظنه من بني سعد القرظ لأن ذلك وقع حيث كان عمر بن عبد العزيز أميرا على المدينة والظاهر أنه خاف عليه من التطريب الخروج عن الخشوع لانه نهاه عن رفع الصوت وقد روى نحوه هذان من حديث ابن عباس مرفوعا أخرجه الدارقطني وفيه اسحق ابن أبي يحيى السكبي وهو ضعيف عند الدارقطني وابن عدي وقال ابن حبان لا يحمل الرواية عنه ثم غفل فذكره في الثقات (قوله عن أبيه) زاد ابن عينة وكان بها في حجر أبي سعيد وكانت أمه عند أبي سعيد أخرجه ابن خزيمة من طريقه لكن قلبه ابن عينة فقال عن عبد الرحمن بن عدي الله والصحيح قول مالك ورواه عبد العزيز الماحشون وزعم أبو مسعود في الاطراف ان البخاري أخرجه من روايته لكن لم نجد ذلك ولا ذكره خلف قاله ابن عساكر واسم أبي صَعْصَعَةَ عمرو بن زبد بن عوف بن مبدول بن عمرو بن غنم بن مازن بن التجار مات أبو صَعْصَعَةَ في الجاهلية وابنه عبد الرحمن صحابي روى ابن شاهين في الصحابة من طريق قيس بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صَعْصَعَةَ عن أبيه عن جده حدثنا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وفي سياقه أن جده كان يدري أوقبه نظرا لأن أصحاب المغازي لم يذكروه فيهم وإنما ذكره وأخاه قيس بن أبي صَعْصَعَةَ (قوله أن أبا سعيد الخدري قاله) أي لعبد الله بن عبد الرحمن (قوله تحب الغنم والبادية) أي لأجل الغنم لأن معها يحتاج إلى اصلاحها بل رمى وهو في الغالب يكون في البادية وهي الصحراء التي لا عمارة فيها (قوله في غنمك أو باديك) محتمل أن تكون أوشكا من الراوى ومحتمل أن تكون للتبويب لأن الغنم قد لا تكون في البادية ولانه قد يكون في البادية حيث لا غنم (قوله فاذن للصلاة) أي لأجل الصلاة والمصنف في بدء الخلق بالصلاة أي أعلنت بوقتها (قوله فارقع) فيه اشعار بأن أذان من أراد الصلاة كان مقررا عدمه لاقتصاره على الامر بالرفع دون أصل التأذين واستدل به الرافعي للقول الصائر إلى استحباب أذان المنفرد وهو الراجح عند الشافعية بناء على أن الاذان حق الوقت وقيل لا يستحب بناء على أن الاذان لاستدعاء الجماعة للصلاة ومنهم من فصل بين من يرجو جماعة أولا (قوله بالنداء) أي بالاذان (قوله لا يسمع مدى صوت المؤذن) أي غاية صوته قال البيضاوى غاية الصوت تكون أختي من ابتدائه فإذا شهد له من بعده ووصل إليه منتهى صوته فلا يشهد له من دنا منه وسمع مبادئ صوته أولى (قوله جن ولا انس ولا شيء) ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات فهو من العالم بخلاف ما يؤيدهما في رواية ابن خزيمة لا يسمع صوته شجر ولا مدبر ولا حجر ولا جن ولا انس ولا شيء داود والنسائي من طريق أبي يحيى عن أبي هريرة بلفظ المؤذن يغفر له مدى صوته ويشهد له كل طرب ويا بس ونحوه للنسائي وغيره من حديث البراء وصححه ابن السكن فهذه الاحاديث تبين المراد من قوله في حديث الباب ولا شيء وقد تكلم بعض من لم يطلع عليها في تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره قال القرطبي قوله ولا شيء المراد به الاشارة وتعجب بانهم دخلوا في قوله جن لأنهم يستخفون عن الابصار وقال غيره المراد كل ما يسمع المؤذن من الحيوان حتى لا يعقل دون الجمادات ومنهم من حمله على ظاهره وذلك غير ممتنع عقلا ولا شرعا قال ابن بزينة يحرر في العادة أن البعاع والشهادة والتبسيح لا يكون الا من حي فهل ذلك حكاية عن لسان الحال لأن الموجودات ناطقة بلسان حالها بجلال بارها أو هو على ظاهره وغير ممتنع عقلا أن الله يخلق فيها الحياة والكلام وقد تقدم

إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **بَابُ مَا يُحَقَّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدُّعَاءِ**
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ
 إِذَا غَزَا يَنَا قَوْمًا لَمْ يَكُنْ يَغْزُو يَنَا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرُ فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ
 أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ قَالَ فَخَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ فَاتَّيَبْنَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا فَلَمَّا صَبَحَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا رَكِبَ وَرَكِبْتُ
 خَلْفَ أَبِي طَلْحَةَ وَإِنْ قَدِمِي لَتَمْسُقُ قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فَخَرَجُوا إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ فَلَمَّا رَأَوْا
 النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ مُحَمَّدٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مُحَمَّدٌ فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ
 خَرَبْتُ خَيْبَرَ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَنَاءَ صَبَاحُ الْمُنْشَرِينَ

البحث في ذلك في قول الناراكل بعضى بعضا وسأيتني في الحديث الذي فيه ان البقرة قالت انما خلقت للحرث وفي مسلم
 من حديث جابر بن سمرة صرفوا اني لاعرف حجرا كان يسلم على اه وقيل ابن التين عن أبي عبد الملك ان قوله هنا ولا
 شيء نظيره قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده وتعقبه بان الآية مختلطة فيها وما عرفت وجه هذا التعقب فانها
 سواء في الاحتمال ونقل الاختلاف الآن يقول ان الآية لم تختلف في كونها على عمومها وانما اختلفت في تسبيح بعض
 الاشياء هل هو على الحقيقة او المجاز بخلاف الحديث والله أعلم (فائدة) السرفى هذه الشهادة مع انها تقع عند عالم الغيب
 والشهادة ان احكام الآخرة جرت على امت احكام الخلق في الدنيا من توجيه الدعوى والجواب والشهادة قاله الزين
 ابن المنير وقال الثوري بشئ المراد من هذه الشهادة اشتهار المشهود له يوم القيامة بالفضل وعلو الدرجة وكما ان الله يفضح
 بالشهادة قوما فكذلك يكرم بالشهادة آخرين (قوله الا شهد له) للكشميين الا يشهد له وتوجيهها واضح (قوله
 قال أبو سعيد سمعته) قال السكراني أى هذا الكلام الاخير وهو قوله انه لا يسمع الخ (قلت) وقد أورد الرافعي هذا
 الحديث في الشرح لم ينظر النبي صلى الله عليه وسلم قال لابن سعيد انك رجل تحب الغنم وسأقه الى آخره وسبقه الى ذلك
 الغزالي وأماه والقاضي حسين وابن داود شارح المختصر وغيرهم وتعقبه النووي وأجاب ابن الرضا عنهم بانهم فهموا
 أن قول أبي سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم عائد على كل ما ذكره ولا يخفى بعده وقد رواه ابن خزيمة
 من رواية ابن عيينة ولفظه قال أبو سعيد اذا كنت في البوادي فارفع صوتك بالنداء فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول لا يسمع فذكره ورواه يحيى القطان أيضا عن مالك بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دنت فارفع
 صوتك فانه لا يسمع فذكره فالظاهر أن ذكر الغنم والبادية موقوف والله أعلم وفي الحديث استحباب رفع الصوت بالأذان
 ليكثر من يشهد له ما لم يجهده أو يتأذي به وفيه ان حب الغنم والبادية ولا سيما عند نزول الفتنة من عمل السلف الصالح
 وفيه جواز البيدي ومساكنة الاعراب ومشاركتهم في الاسباب بشرط حفظ من العلم وأمن من غلبة الجفاء وفيه أن
 أذان الندم ندوب اليه ولو كان في قفر ولو لم يرجح حضور من يصلي معه لانه ان فانه دعاء المصلين فلم يفته استنشاء من سمعه
 من غيرهم * (قوله باب ما يحقن بالأذان من الدعاء) قال الزين بن المنير قصد البخاري بهذا الترجمة والتين قبلها استنشاء
 ثمرات الاذان فالاولى فيها فضل التأذين لقصد الاجتماع للصلاة والثانية فيها فضل أذان المنفرد لا بداع الشهادة له بذلك
 والثالثة فيها حقن الدماء عند وجود الاذان قال واذا انتفت عن الاذان فائدة من هذه القوائد لم يشرع الا في
 حكاية عند سماعه ولهذا عقبه بترجمة ما يقول اذا سمع المنادي اه كلامه ملخصا ووجه الاستدلال للترجمة
 من حديث الباب ظاهره باقي المتن من متعلقات الجهاد وقد أورده المصنف هناك بهذا الاستناد وسيأقده
 أتم ما هنا وسيأتي الكلام على فوائده هناك ان شاء الله تعالى وقد روى مسلم طرفه المتعلق بالأذان وسيأقده
 أوضح أخرجه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير اذا طلع الفجر وكان

باب ما يقول إذا سمع المأذني حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد القتيبي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن **حدثنا** معاذ بن فضالة قال حدثنا

يسمع الاذان فان سمع اذانا أمسك والأغار قال الخطابي فيه ان الاذان شعار الاسلام وانه لا يجوز تركه ولو ان أهل بلد اجتمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه اه وهذا أحد أقوال العلماء كاتقدم وهو أحد الواجه في المذهب وأغرب ابن عبد البر فقال لأعلم فيه خلافا وان قول أصحابنا من نطق بالشهاد في الاذان حكم باسلامه لا اذا كان عيسويا فلا يرد عليه مطلق حديث الباب لان العيسوية طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية فاعتزفوا بان هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن الى العرب فقط وهم منسوبون الى رجل يقال له أبو عيسى أحدث لهم ذلك (تنبيه) وقع في سياق حديث الباب لم يكن غريبا واختلف في ضبطه ففي رواية المستملى يغرم من الاغارة مجزوم على أنه بدل من قوله يكن وفي رواية الكشميهني يغد باسكان الغين وبالذال المهملة من القندوف وفي رواية كريمة يغزو بزاي بعدها واو من الغزو وفي رواية الاصيلي يغير كالاول لكن بآتياء الياء وفي رواية غيرهم بضم أوله واسكان التين من الاغراء ورواية مسلم تشهد رواية من رواه من الاغارة والله أعلم * (قوله باب ما يقول اذا سمع المأذني) هذا لفظ رواية أبي داود الطيالسي عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري وفي حديث الباب وآثر المصنف عدم الجزم بحكم ذلك لقوة الخلاف فيه كما سيأتي ثم ظهر صنيعة يقتضي ترجيح ما عليه الجمهور وهو ان يقول مثل ما يقول من الاذان الا الحيلتين لان حديث أبي سعيد الذي بدأ به عام وحديث معاوية الذي تلاه به يخصمه والخاص مقدم على العام (قوله عن عطاء بن يزيد) في رواية ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري ان عطاء بن يزيد أخيره أخرجه أبو عوانة (فائدة) اختلف على الزهري في اسناد هذا الحديث وعلى مالك أيضا لكنه اختلف لا يقدح في صحته فرواه عبد الرحمن بن أسحق عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن ماجه وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذي حديث مالك ومن تابعه أصبح ورواه يحيى القطان عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أخرجه مسند في مسنده عنه وقال الدارقطني انه خطأ والصواب الرواية الاولى وفيه اختلاف آخر دون ما ذكر لا تظيل به (قوله اذا سمعتم) ظاهره اختصاص الاجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلا في الوقت وعلم أنه يؤذن لكن لم يسمع اذانه ليعد أو صمم لا تشرع له المناجاة قاله النووي في شرح للمذهب (قوله فقولوا مثل ما يقول المؤذن) ادعى ابن وضاح ان قول المؤذن مدرج وان الحديث انتهى عند قوله مثل ما يقول وتجب بان الادراج لا يثبت بمجرد الدعوى وقد انفقت الروايات في الصحيحين والموطاع في اثباتها ولم يصب صاحب العمدية في حذفها (قوله ما يقول) قال الكرماني قال ما يقول ولم يقل مثل ما قال لبشر بأنه يجيبه بكل كلمة مثل كلمتها (قلت) والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت وأما أبو الفتح يعمرى فقال ظاهر الحديث انه يقول مثل ما يقول عقب فراغ المؤذن لكن الاحاديث التي تضمنت اجابة كل كلمة عقبها دلت على ان المراد المساوقة بشير الى حديث عمر ابن الخطاب الذي عند مسلم وغيره فلو لم يجاوبه حتى فرغ استحب له التدارك ان لم يطل الفصل قاله النووي في شرح المذهب بخا وقد قالوه فيما اذا كان له عذر كالصلاة وظاهر قوله مثل أنه يقول مثل قوله في جميع الكلمات لكن حديث عمر أيضا وحديث معاوية الآتي يدل على انه يستثنى من ذلك على الصلاة وعلى الفلاح فيقول بدلها لاحول ولا قوة الا بالله كذلك استدله ابن خزيمة وهو المشهور عند الجمهور وقال ابن المنذر يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول تارة كذا وتارة كذا ، حكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول ان الخاص والعالم اذا أمكن الجمع بينهما

بينهما وجب اعمالهما قال فلم لا يقال يستحب للسامع أن يجمع بين الحيلة والحقولة وهو وجه عند الحنابلة وأجيب عن المشهور من حيث المعنى بان الاذكار الزائدة على الحيلة يشترك السامع والمؤذن في ثوابها وأما الحيلة فمقصودها الدعاء الى الصلاة وذلك يحصل من المؤذن فوضع السامع عما يفوته من ثواب الحيلة جواب الحقولة ولما قل ان يقول يحصل للمعجب الثواب لامتناله الامر ويمكن أن يزداد استيقاظا واسراعا الى القيام الى الصلاة اذا تكرر على سماعه الدعاء اليها من المؤذن ومن نفسه ويقرب من ذلك الخلاف في قول المأموم سمع الثعلب حمده كسأني في موضعه وقال الطيبي معنى الحيلتين هلم بوجهك وسررتك الى الهدى عاجلا والقوز بالنعم أجلا فناسب ان يقول هذا امر عظيم لا يستطيع مع ضعف القيام به الا اذا وفقني الله بحوله وقوته ومما لوحظت فيه المناسبة ما نقل عبد الرزاق عن ابن جريج قال حدثت ان الناس كانوا ينصتون للمؤذن انصاتهم للقرأة فلا يقول شيئا الا قالوا مثله حتى اذا قال على الصلاة قالوا لا حول ولا قوة الا بالله واذا قال على الفلاح قالوا ماشاء الله انتهى والى هذا صار بعض الحنفية وروى ابن ابي شيبة مثله عن عثمان وروى عن سعيد بن جبير قال يقول في جواب الحيلة سمعنا واطعنا ووراء ذلك وجوه من الاختلاف اخرى قيل لا يجيبه الا في التشديد فقط وقيل هما والتكبير وقيل يضيف الى ذلك الحقولة دون ما في آخره وقيل مهماتي به مما يدل على التوحيد والاخلاص كفاء وهو اختيار الطحاوي وحكوا أيضا خلافا هل يجيب في الرجوع أولا قبا اذا أذن مؤذن آخر هل يجيبه بعد اجابته للاول أولا قال النووي لم أر فيه شيئا لا صحابنا وقال ابن عبد السلام يجيب كل واحد باجابة لتعدد السبب وإجابة الاول أفضل الا في الصباح والجمعة فانهما سواء لانهما مشروعان وفي الحديث دليل على ان لفظ المثل لا يقتضي المساواة من كل جهة لان قوله مثل ما يقول لا يقصد به رفع الصوت المطلوب من المؤذن كذا قيل وفيه بحث لان المماثلة وقعت في القول لا في صفة والفرق بين المؤذن والمجيب في ذلك ان المؤذن مقصوده الاعلام فاحتاج الى رفع الصوت والسامع مقصوده ذكر الله فيكتفي بالسر او الجهر لأمع الرفع نعم لا يكفي ان يجرى على خاطره من غير تنظف لظاهر الامر بالقول واغرب ابن النثير فقال حقيقة الاذان جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وفعل وهيئة وتقرب بان الاذان معناه الاعلام لفة وخصه الشرع بالفاظ مخصوصة في أوقات مخصوصة فاذا وجدت وجد الاذان وما زاد على ذلك من قول او فعل او هيئة يكون من مكملاته ويوجد الاذان من دونها ولو كان على ما طلق لكان ما أحدث من التسبيح قبل الصباح وقبل الجمعة ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من جملة الاذان وليس كذلك لالفة ولا شرعا واستدل به علي جواز اجابة المؤذن في الصلاة عملا بظاهر الامر ولان المجيب لا يقصد الخطابة وقيل يؤخر الاجابة حتى يفرغ من الصلاة شغلا وقيل يجيب الا في الحيلتين لانهما كالخطاب للآدميين والباقي من ذكر الله فلا يمنع لكن قد يقال من يدل الحيلة بالحقولة لا يمنع لانها من ذكر الله قاله ابن دقيق العيد وروى ابن عبد السلام في فتاويه بين ما اذا كان يقرأ الفاتحة فلا يجيب بناء على وجوب مولانا والافيجيب وعلى هذا ان اجاب في الفاتحة استأنف وهذا قاله بختا والمشهور في المذهب كراهة الاجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا في حال الجماع والخلاء لكن ان اجاب بالحيلة بطلب كذا أطلقه كثير منهم ونص الشافعي في الام على عدم فساد الصلاة بذلك واستدل به على مشروعية اجابة المؤذن في الإقامة قالوا الا في كتمتي الإقامة فيقول أقامها الله وأدامها وقياس ابدال الحيلة بالحقولة في الاذان ان يجيء هنا لكن قد يفرق بان الاذان اعلام عام فيعسر على الجميع ان يكونوا دعاء الى الصلاة والإقامة اعلام خاص وعدد من سمعها محصور فلا يعسر أن يدعو بعضهم بعضها واستدل به على وجوب اجابة المؤذن حكاية الطحاوي عن قوم من السلف به قال الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب واستدل للجمهور بحديث أخرجه مسلم وغيره صلى الله عليه وسلم سمع مؤذنا فلما اكبر قال على التظرة فلما تشهد قال خرج من النار قال فلما قال عليه الصلاة والسلام غير ما قال المؤذن علمنا ان الامر بذلك للاستحباب وتقرب به ليس في الحديث أنه لم يقل مثل ما قال فيجوز أن يكون قاله ولم ينقله الراوي كتفاء بالعادة ونقل القول الزائد وبانه يحتمل أن يكون ذلك وقع قبل صدور الامر ويحتمل أن يكون الرجل لما أمر لم يرد أن يدخل نفسه في عموم من خطوط بذلك قيل ويحتمل أن يكون الرجل لم يقصد

حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ مَعَاوِيَةَ يَوْمًا
 صَلَّى مِنْهُ إِلَى قَوْمِهِ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ
 جَرِيرٍ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى نَحْوَهُ * قَالَ يَحْيَى وَحَدَّثَنِي بَعْضُ إِخْوَانِنَا أَنَّهُ قَالَ لَمَّا قَالَ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ
 قَالَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَقَالَ هَكَذَا تَمِيعُنَا تَبَسُّمُكُمْ وَاللَّهُ يَتَوَلَّى

الاذان لكن رده هذا الاخير ان في بعض طرقه انه حضرته الصلاة (قوله حد ثنا هشام) هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير
 (قوله) أنه سمع معاوية يوما فقال مثله الى قوله وأشهد أن محمدا رسول الله (هكذا) أورد المثنى هنا مختصرا وقد رواه أبو داود
 الطيالسي في مسنده عن هشام ولفظه كما عند معاوية فنادى المنادى بالصلاة فقال مثل ما قال ثم قال هكذا سمعت نبيكم
 ثم قال البخاري حدثنا إسحق أنبأنا وهب بن جرير حد ثنا هشام عن يحيى نحوه قال يحيى وحدثنى بعض اخواننا أنه لما
 قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله وقال هكذا سمعت نبيكم يقول انتهى فأحال بقوله نحوه على الذي قبله وقد
 عرفت أنه لم يسبق لفظه كله وقد وقع لنا هذا الحديث من طرق عن هشام المذكورنا منها للاساعلى من طريق معاذ بن
 هشام عن أبيه عن يحيى حدثنا محمد بن إبراهيم حدثنا عيسى بن طلحة قال دخلنا على معاوية فنادى مناد بالصلاة فقال الله
 أكبر الله أكبر فقال معاوية الله أكبر الله أكبر فقال أشهد أن لا اله الا الله فقال معاوية وأنا أشهد أن لا اله الا الله فقال
 أشهد أن محمدا رسول الله فقال معاوية وأنا أشهد أن محمدا رسول الله قال يحيى فحدثني صاحب لنا أنه لما قال حي على الصلاة
 قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال هكذا سمعت نبيكم انتهى فاشتمل هذا السياق على فوائد أحدها تصريح يحيى بن أبي كثير
 بالسماع لمن عهد بن إبراهيم فامن ما يخفى من تدليسه تأنيها بيان ما اختصر من رواية البخاري تألهان قوله في الرواية الاولى
 أنه سمع معاوية يوما فقال مثله فيه حذف تقديره أنه سمع معاوية يسمع المؤذن يوما فقال مثله رابعها ان الزيادة في رواية وهب
 بن جرير لم ينفرد بها لما تبعه معاذ بن هشام له خامسها ان قوله قال يحيى ليس تعليقا من البخاري كازعمه بعضهم بل هو
 عنده باسناد اسحق وأبدي الحافظ قطب الدين احتمالا أنه عنده باسنادين ثم ان اسحق هذا لم ينسب هذا وهو ابن راهويه
 كذلك صرح به أبو نعيم في مستخرجه وأخرجه من طريق عبد الله بن شبرويه عنه وأما البهيم الذي حدث يحيى به عن معاوية
 فلم أقف في شيء من الطرق على تعيينه وحكي الكرماني عن غيره ان المراد به الازعاع وفيه نظر لان الظاهر أن قائل ذلك
 يحيى حدثه بعن معاوية وابن عصر الازعاعى من عصر معاوية وقد غلب على ظني انه علقمة بن وقاص ان كان يحيى بن
 أبي كثير أدركه والا فاحدا بينه عبد الله بن علقمة أو عمرو بن علقمة وإنما قلت ذلك لاني جمعت طرقه عن معاوية فلم
 أجده هذه الزيادة في ذكر الحوالة الامن طريقين أحدهما عن نeshل النخعي عن معاوية وهو الطبراني باسناد واه
 والآخر عن علقمة بن وقاص عنه وقد أخرجه النسائي واللفظ له وابن خزيمة وغيرهما من طريق ابن جرير أخبرني
 عمرو بن يحيى ابن عيسى بن عمر أخيره عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن أبيه قال اني لعند معاوية اذ أذن مؤذن فقال
 معاوية كما قال حتى اذا قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله فلما قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا
 بالله وقال بذلك ما قال المؤذن ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك ورواه ابن خزيمة أيضا من طريق
 يحيى القطان عن عبد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن جده قال كنت عند معاوية فخذ كرتله وأوضح سياقته وتبين
 بهذه الرواية ان ذكر الحوالة في جواب حي على الفلاح اختصر في حديث الباب بخلاف ما تمسك به بعض من وقف مع
 ظاهره وان الى قوله في الطريق الاولى فقال مثل قوله الى أشهد أن محمدا رسول الله يعني مع كقوله تعالى ولما تأكلوا
 أموالهم الى أموالكم (تبيين) أخرج مسلم من حديث عمرو بن الخطاب نحو حديث معاوية وإنما يخرج البخاري
 لا خلافا وقع في وصله وارساله كما أشار اليه الدارقطني ولم يخرج مسلم حديث معاوية لان الزيادة المقصودة منه ليست على

باب الدعاء عند النداء حدثنا علي بن عياش قال حدثنا شبيب بن أبي مخزوم عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وأبنته مقاماً محموداً الذي وعدته .

شرط الصحيح للمبهم الذي فيها لكن اذا انضم أحد الحديثين الى الآخر قوي جداً وفي الباب أيضاً عن الحرث بن نوفل الهاشمي وأبي رافع وهما الطبراني وغيره وعن أنس في الزيار وغيره والله تعالى أعلم (قوله باب الدعاء عند النداء) أي عند تمام النداء وكان المصنف لم يقيد بذلك اتباعاً لطلاق الحديث كما سألني البحث فيه (قوله حدثني علي بن عياش) بالياء الاخيرة والشين المعجمة وهو المحصى من كبار شيوخ البخاري ولم يلقه من الأئمة الستة غيره وقد حدث عنه القداماء بهذا الحديث أخرجه أحمد في مسنده عنه ورواه علي بن المدني شيخ البخاري مع تقدمه على أحمد عنه أخرجه الاسماعيل من طريقه (قوله عن محمد بن المنكدر) ذكر الترمذي ان شعباً تفرد به عن ابن المنكدر فهو غريب مع صحته وقد توبع ابن المنكدر عليه عن جابر أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق أبي الزبير عن جابر نحوه ووقع في زوائد الاسماعيل أخبرني ابن المنكدر (قوله من قال حين يسمع النداء) أي الاذان واللام للعهد ويحتمل أن يكون التقدير من قال حين يسمع نداء المؤذن وظاهره أنه يقول الذكر المذكور حال سماع الاذان ولا يتقيد بقرائه لكن يحتمل أن يكون المراد من النداء تمامه اذا المطلق يحمل على الكامل ويؤيده حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عنده مسلم بلنظ قولوا مثل ما يقول ثم صلوا على نبيكم صلى الله عليه وآله في هذا أن ذلك يقال عند فراغ الاذان واستدل الطحاوي بظاهر حديث جابر على أنه لا يجنب اجابة المؤذن بمثل ما يقول بل لو اقتصر على الذكر المذكور كفاه وقد بين حديث عبد الله بن عمر والمراد وان الحين محمول على ما بعد الفراغ واستدل به ابن بزة على عدم وجوب ذلك لظاهر إرادته لكن لفظ الامر في رواية مسلم قد يتمسك به من يدعي الوجوب وبه قال الحنفية وابن وهب من المالكية وخالف الطحاوي أصحابه بوافق الجمهور (قوله رب هذه الدعوة) بفتح الدال زاد البيهقي من طريق محمد بن عون عن علي بن عياش اللهم اني أسألك بحق هذه الدعوة التامة والمراد بها دعوة التوحيد كقوله تعالى له دعوة الحق وقيل لدعوة التوحيد تامة لان الشركة قصص أو التامة التي لا يدخلها تغيير ولا تبدل بل هي باقية الى يوم النشور ولا نهاى التي تستحق صفة التام وما سواها فعرض للفساد وقال ابن التين وصفت بالتامة لان فيها أتم القول وهو لا اله الا الله وقال الطيبي من أوله الى قوله محمد رسول الله هي الدعوة التامة والجملة هي الصلاة القائمة في قوله يقيمون الصلاة ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة الدماء والقائمة الدائمة من قام على الشيء اذا دام عليه وعلى هذا فقوله والصلاة القائمة بيان للدعوة التامة ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة المعهودة للمدعو اليها حينئذ وهو أظهر (قوله الوسيلة) هي ما يقرب به الى الكبير يقال توسلت أي تهرت وتطلق على المنزلة العالية ووقع ذلك في حديث عبد الله بن عمر عنده مسلم بلنظ فانها منزلة في الجنة لا تنبني الا لعبد من عباد الله الحديث ونحوه للزراع عن أبي هريرة ويمكن ردها الى الاول بان الواصل الى تلك المنزلة قريب من الله فتكون كالقربة التي يتوسل بها (قوله والفضيلة) أي المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ويحتمل أن تكون منزلة أخرى أو تفسير للوسيلة (قوله مقاماً محموداً) أي بحمد القائم فيه وهو مطلق في كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ونصب على الظرفية أي بعينه يوم القيامة فاقه مقام محموداً أو ضمن اعته معنى أنه أرفع منه مفعول به ومعني بعينه أعطه ويجوز أن يكون حالا أي بعينه هذا مقام محمود قال النووي ثبتت الرواية بالتحكيم وكانه حكاية للفظ القرآن وقال الطيبي إنما نكره لانه أنعم وأجزل كانه قيل مقاماً أي مقام محمود بكل لسان (قلت) وقد جاء في هذه الرواية بعينها من رواية علي بن عياش شيخ البخاري فيه بالضم يف عند النساء وهي في صحيح ابن خزيمة وابن حبان أيضاً وفي الطحاوي والطبراني في الدماء والبيهقي وفيه تعقب علي من أنكر ذلك كالتنوي (قوله الذي وعدته) زاد في رواية البيهقي انك لا تلحق الميعاد وقال الطيبي المراد بذلك قوله تعالى عسى أن يعينك ربك مقاماً محموداً

سَلَّمَ ثُمَّ شَفَّعَنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ **بَابُ الْإِسْتِهَامِ فِي الْأُذُنِ** . وَيَذَكَّرُ أَنَّ أَقْوَامًا اخْتَلَفُوا فِي الْأُذُنِ فَأَقَرَّعَ بَيْنَهُمْ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَوْ يَسْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّغْتِ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَمُوا

وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ الْوَعْدُ لِأَنَّهُ عَمِيَ مِنَ اللَّهِ وَقَعَ كَاصِحٍ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ وَغَيْرِهِ وَالْمَوْصِلُ أُمَابِدَلُ وَأَعْطَفَ يَانُ أَوْ خَبْرَ مَبْدَأِ مَحْدُوفٍ وَلَيْسَ صِفَةً فَتُسَكَّرُ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ التَّنَائِي وَابْنُ خَزِيمَةَ وَغَيْرُهُمَا الْمَقَامُ الْحَمْدُ بِالْأَلْفِ وَالْإِلَامِ فَيُضَحُّ وَصِفُهُ بِالْمَوْصُولِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَلَا كَثُرَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَقَامِ الْحَمْدُ وَالشَّفَاعَةُ وَقِيلَ أَجْلَاسُهُ عَلَى الْعَرْشِ وَقِيلَ عَلَى الْكَرْسِيِّ وَحِكْمُ كَلَامِنِ الْقَوْلَيْنِ عَنْ جَمَاعَةٍ عَلَى تَقْدِيرِ الصَّحَّةِ لَا يَنَاقِي الْأَوَّلَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْأَجْلَاسُ عِلَامَةً الْأُذُنِ فِي الشَّفَاعَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْمَقَامِ الْحَمْدُ وَالشَّفَاعَةُ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَإِنْ يَكُونُ الْأَجْلَاسُ هِيَ الْمَنْزِلَةُ الْمَعْرُوفَةُ بِالْوَسِيلَةِ أَوِ الْقَضِيَّةِ وَوَقَعَ فِي صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ كُتُبِ بَنِي مَالِكٍ مَرُفُوعًا يَبْعَثُ اللَّهُ النَّاسَ فَيَكْسُوْنِي رَبِّي حِلَّةَ خَضِرَاءَ فَقَوْلُ مَا شَاءَ اللَّهُ إِنْ أَقُولُ فَذَلِكَ الْمَقَامُ الْحَمْدُ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَوْلِ الْمَذْكُورِ هُوَ التَّنَائِي الَّذِي يَقْدُمُهُ بَيْنَ يَدَيِ الشَّفَاعَةِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمَقَامَ الْحَمْدُ هُوَ مُجْمَعٌ مَا يَحْتَمِلُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ وَيُشْعِرُ قَوْلُهُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي بِأَنَّ الْأَمْرَ الْمَطْلُوبَ لَهُ الشَّفَاعَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ حَلَّتْ لَهُ) أَيْ اسْتَحَقَّتْ وَوَجِبَتْ أَوْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ بِقَالَ حَلَّ يَحُلُّ بِالضَّمِّ إِذَا نَزَلَ وَاللَّامُ بِمَعْنَى عَلَى وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ سَلَمٍ حَلَّتْ عَلَيْهِ وَوَقَعَ فِي الطَّحَاوِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجِبَتْ لَهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَلَّتْ مِنَ الْحُلِّ لَهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ عَمْرَةً (قَوْلُهُ شَفَاعَتِي) اسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمْ جَعَلَ ذَلِكَ تَوَابًا لِقَائِلِ ذَلِكَ مَعَ مَا ثَبَتَ مِنْ أَنَّ الشَّفَاعَةَ لِلَّذِينَ وَأُجِبَ بِأَنَّ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَفَاعَاتٍ أُخْرَى كَادَخَالَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَكَرَّحَ الدَّرَجَاتِ فَيُعْطِي كُلَّ أَحَدٍ مَا يَنْبَغِي وَهَلْ عِيَاضُ عَنْ بَعْضِ شَيْخِهِ أَنَّهُ كَانَ يَرَى اخْتِصَاصَ ذَلِكَ بِمَنْ قَالَهُ خُلُصًا مَسْتَحْضِرًا أَجْلَالَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا مِمَّنْ قَصَبَ ذَلِكَ بِمَجْدِ الثَّوَابِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَهُوَ نَحْوُكُمْ غَيْرُ مُضَى وَلَوْ كَانَ أَخْرَجَ الْغَافِلُ الْإِلَهِي لَكَانَ أَشْبَهَ وَقَالَ لِلْهَلْبِ فِي الْحَدِيثِ الْخُصُ عَلَى الدَّعَاءِ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ لِأَنَّهُ حَالُ رَجَاءِ الْجَابَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (قَوْلُهُ بَابُ الْإِسْتِهَامِ فِي الْأُذُنِ) أَيْ الْإِقْتِرَاعُ وَمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى فَسَامُ فَكَانَ مِنَ الْمَدْحُضِينَ قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ قِيلَ لَهُ الْإِسْتِهَامُ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْتُبُونَ أَسْمَاءَهُمْ عَلَى سَهَامٍ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الشَّيْءِ فَمِنْ خَرَجَ سَهْمُهُ غَلَبَ (قَوْلُهُ وَيَذَكَّرُ أَنَّ أَقْوَامًا اخْتَلَفُوا) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ كِلَاهُمَا عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شُبْرَمَةَ قَالَ تَشَاحَ النَّاسُ فِي الْأُذُنِ بِالْقَادِسِيَّةِ فَاخْتَصَمُوا إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي قَاصٍ فَأَقَرَّعَ بَيْنَهُمْ وَهَذَا مَنَقُطٌّ وَقَدْ وَصَلَهُ سَيْفُ بْنُ أَبِي عَمْرٍ فِي الْفَتْوحِ وَالطَّبْرِيَّ مِنْ طَرَفِهِ عَنْ عَنِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شُبْرَمَةَ عَنْ شَقِيقٍ وَهُوَ أَبُو وَائِلٍ قَالَ افْتَتَحْنَا الْقَادِسِيَّةَ صَدْرَ النَّهَارِ فَتَرَا جَعْنَا وَقَدْ أَصِيبَ لِلْوُذُنِ فَذَكَرَهُ وَزَادَ نَفَرَتْ الْقِرْعَةُ لِرَجُلٍ مِنْهُمْ قَاذِنٌ **قَائِدَةُ** الْقَادِسِيَّةِ مَكَانًا بِالْعِرَاقِ مَعْرُوفٌ يُنْسَبُ إِلَى قَادِسٍ رَجُلٍ نَزَلَ بِهِ وَحِكْمُ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدَسَ عَلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ فَذَلِكَ صَارَ مَنَازِلَ الْحَاجِّ وَكَانَتْ بَعْدَ وَفْعَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ مَشْهُورَةٌ مَعَ الْفَرَسِ وَذَلِكَ فِي خِلَافَةِ عِمْرَةَ ثَمَسٍ عَشْرَةَ وَكَانَ سَعْدُ بْنُ مَعْدَا لَامِرًا عَلَى النَّاسِ (قَوْلُهُ عَنْ سَمِيِّ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ بِحُظِّ التَّصْغِيرِ (قَوْلُهُ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ) أَيْ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ (قَوْلُهُ لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ) قَالَ الطَّبْرِيُّ وَضَعُ الْمَضَارِعِ مَوْضِعَ الْمَاضِي لِغَيْدِ اسْتِمْرَارِ الْعِلْمِ (قَوْلُهُ مَا فِي النَّدَاءِ) أَيْ الْأُذُنُ وَهِيَ رِوَايَةُ بَشَرٍ عَنْ عُمَرَ عَنْ مَالِكٍ عِنْدَ السَّرَاجِ (قَوْلُهُ وَالصَّغْتِ الْأَوَّلِ) زَادَ أَبُو الشَّيْخِ فِي رِوَايَةِ لَهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنَ الْخَيْرِ وَالْبِرْكَهَةِ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ أَطْلُقُ مَفْعُولٌ يَعْلَمُ وَهُوَ مَوْلَى بَيْنِ الْقَضِيَّةِ مَا هِيَ لِيَنْبَغِي بِأَمْنِ الْمُبَالَغَةِ وَأَنَّهُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصْفِ وَالْإِطْلَاقُ أَنَّهُ هُوَ فِي قَدْرِ الْقَضِيَّةِ وَالْإِقْتِدَارُ يَنْتُ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى بِالْخَيْرِ وَالْبِرْكَهَةِ (قَوْلُهُ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا) فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَعْمَلِ وَالْحَوْصِيِّ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَحِكْمُ الْكَرْمَانِيِّ إِنْ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ ثُمَّ لَا يَجِدُوا وَوَجْهُهُ بِجَوَازِ حَذْفِ النَّوْنِ تَخْفِيفًا وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ (قَوْلُهُ الْآنَ يَسْتَمُوا) أَيْ لَمْ يَجِدُوا شَيْئًا مِنْ وَجْهِهِ الْأَوَّلِيَّةِ أَمَا فِي الْأُذُنِ فَإِنْ يَسْتَمُوا فِي مَعْرِفَةِ الْوَقْتِ وَحَسَنَ

عَلَيْهِ لَاسْتَمَعُوا . وَلَوْ يَمْلِكُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ . وَلَوْ يَمْلِكُونَ مَا فِي السُّنَةِ وَالصُّبْحِ لَآتَوْهَا وَلَوْ
 حَبْوًا **بَابُ الْكَلَامِ فِي الْأَذَانِ** . وَتَكَلَّمَ سَلْمَانُ بْنُ صُرَدٍ فِي أَذَانِهِ . وَقَالَ الْحَسَنُ : لَا بَأْسَ أَنْ يَضْحَكَ
 وَهُوَ يُوْذُنُ أَوْ يُنْمِئُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ وَعَبْدِ الْحَمِيدِ صَاحِبِ الزِّيَادِيَّ وَعَاصِمِ
 الْأَحْوَلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ

الصوت ونحو ذلك من شرائط المؤذن وتكملاته وأما في الصف الأول فبأن يصلوا دفعة واحدة ويستووا في الفضل
 فيقرع بينهم إذا لم يترادوا فيما بينهم في الحالين واستدل به بعضهم لمن قال بالاختصار على مؤذن واحد وليس بظاهر
 لصحة استهتام أكثر من واحد في مقابلة أكثر من واحد ولأن الاستهتام على الأذان يتوجه من جهة التولية من الإمام
 لمأفيه من المزية وزعم بعضهم أن المراد بالاستهتام هنا الترابي بالسهم وأنه أخرجه مخرج المبالغة واستأنس بحديث
 لفظه بجاذبوا عليه بالسيف لكن الذي فهمه البخاري منه أولى ولذلك استشهد به بقصة سعد ويدل عليه رواية لمسلم
 لكانت قرعة (قوله عليه) أي على ما ذكره ليشمل الأمرين الأذان والصف الأول وبذلك يصح تبويب المصنف
 وقال ابن عبد البر الهاء طائفة على الصف الأول لاعتلى النداء وهو حق الكلام لأن الضمير يعود ولا قرب مذكور وتازعه
 القرطبي وقال أنه يلزم منه أن يبقى النداء ضاملاً لقائدة له قال والضمر يعود على معنى الكلام المتقدم ومثله قوله تعالى ومن
 يفعل ذلك يلق أثماناً أي جميع ذلك (قلت) وقد رواه عبد الرزاق عن مالك بلفظ لاستمعوا عليهما فهذا مفصّل
 بالمراد من غير تكليف (قوله التهجير) أي التكيير إلى الصلاة قال المروزي وحمله الخليل وغيره على ظاهره فقالوا المراد الاثنان
 إلى صلاة الظهر في أول الوقت لأن التهجير مشتق من المهاجرة وهي شدة الحر نصف النهار وهو أول وقت الظهر وإلى ذلك مال
 المصنف كما سيأتي ولا يرد على ذلك مشروعية الإبراد لأنه أربده الرقي وأما من ترك قائلته وقصد إلى المسجد ليعتذر الصلاة
 فلا يخفى ماله من الفضل (قوله لا سبقوا إليه) قال ابن أبي جرة المراد بالاتباع معنى لاحسا لأن المسابقة على الأقدام حسا
 تقتضي السرعة في المشي وهو ممنوع منه انتهى وسيأتي الكلام على بقية الحديث في باب فضل صلاة العشاء في الجماعة قريبا
 وبأنى الكلام على المراد بالصف الأول في أواخر أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى * (قوله باب الكلام في الأذان)
 أي في أثنائه بغير ألفاظه وجري المصنف على عادته في عدم الجزم بالحكم الذي دللته غير صحيحة لكن الذي أورده
 فيه يشعر بأنه يختار الجواز وحكي ابن المنذر والجواز مطلقا عن عروة وعطاء والحسن وقائدة بوجه قال أحد وعنه النخعي
 وابن سيرين والأوزاعي الكراهة وعن الثوري المنع وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه خلاف الأول وعليه بدل كلام مالك
 والشافعي وعن إسحق بن راهويه يكره إلا أن كان فيما يتعلق بالصلاة واختاره ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس المذكور
 في الباب وقد نازع في ذلك الداودي فقال لاحجة فيه على جواز الكلام في الأذان بل القول المذكور مشروع من جملة الأذان
 في ذلك المحل (قوله وتكلم سلمان بن صرد في أذانه) وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له وأخرجه البخاري
 في التاريخ عنه وإسناده صحيح ولفظه أنه كان يؤذن في العسكر فيأمر غلامه بالحاجة في أذانه (قوله وقال الحسن) لم أره
 موصولا والذي أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طرق عنه جواز الكلام بغير قيد الضحك قيل مطابقتها للترجمة من جهة أن
 الضحك إذا كان بصوت قد يظهر منه حرف مفهم أو أكثر ففسد الصلاة ومن منع الكلام في الأذان أراد أن يساويه
 بالصلاة وقد ذهب الأكثر إلى أن تعمد الضحك يبطل الصلاة ولو لم يظهر منه حرف فاستمر مع الكلام في بطلان
 الصلاة بعينه (قوله حماد) هو ابن زيد وعبد الحميد هو ابن دينار وعبد الله بن الحرث هو البصري ابن عم ابن سيرين وزوج
 أخته وهو تابعي صغير ورواية الثلاثة عنه من باب رواية الأقران لأن الثلاثة من صفار الثاميين ورجال الأسناد كلهم
 بصريون وقد جمعهم حماد كسدد كاهنا وكذلك رواه سلمان بن حرب عنه عند أبي عوانة وأبي نعيم في المستخرج وكان
 حماد ربما اقتصر على بعضهم كما سيأتي قريبا في باب بطلان الصلاة بغير قصد أو نسيان عن عبد الله بن عبد الوهاب الحججي عن

حَبْلَيْنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ رَزَحَ فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ حَى عَلَى الصَّلَاةِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُبَادِيَ الصَّلَاةَ فِي الرَّحَالِ فَظَنَّ
الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَقَالَ قَلِيلٌ هَذَا مِنْهُ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ وَإِنَّمَا عَزَمَهُ

حماد بن عبد الحميد وعن حاصم فرقهما ورواه مسلم عن الربيع عن حماد بن أيوب وحاصم من طرق أخرى ومنها وهيب بن
أيوب وحكي عن وهيب أن أيوب لم يسمع من عبد الله بن الحرث فيه نظر لأن رواية سليمان بن حرب عن حماد بن أيوب
وعبد الحميد قالا سمعا عبد الله بن الحرث كذلك أخرجه الأسماعيلي وغيره ولمسدد فيه شيخ آخر وهو ابن عليه كما
سيأتي في كتاب الجمعة أن شاء الله (قوله خطبنا) استدلل به ابن الجوزي على أن الصلاة المذكورة كانت الجمعة وفيه نظر
ثم وقع التصريح بذلك في رواية ابن عليه ولفظه أن الجمعة عزمة (قوله في يوم رزح) بفتح الزاء وسكون الزاي بعدها غين
معجمة كذا للأكثر هنا ولابن السكن والكشميني وأبي الوقت بالمدال المهمة بدل الزاي وقال القرطبي أنها
أشهر وقال والصواب الفتح فانه الاسم وبالسكون المصدر انتهى وبالفتح رواية القاسمي قال صاحب المحكم الرزح
الماء القليل في التمداد وقيل انه طين وحل وفي العين الردغة والوحل والرزغة أشد منها وفي الجرعة والردغة
والرزغة الطين القليل من مطر أو غيره (قوله تنبيه) وقع هنا يوم رزح بالإضافة وفي رواية الحجبي الآتية في يوم ذي
رزح وهي أوضح وفي رواية ابن عليه في يوم مطير (قوله فلما بلغ المؤذن حى على الصلاة فامره) كذا فيه وكان هنا
حذفاً تقديره أراد أن يقولها فامره ويؤيده رواية ابن عليه إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حى على
الصلاة وبوب عليه ابن خزيمة وبعه ابن حبان ثم المحب الطبري حذف حى على الصلاة في يوم المطر وكأنه نظر إلى
المعنى لأن حى على الصلاة والصلاة في الرجال وصلوا في بيوتكم يناقض ذلك وعند الشافعية وجده أنه يقول ذلك بعد
الاذن وآخر أنه يقوله بعد الحيلتين والذي يقتضيه الحديث ما تقدم وقوله الصلاة في الرجال بنصب الصلاة والتقدير
صلوا الصلاة والرجال جمع رجل وهو مسكن الرجل وما فيه من أناته قال النووي فيه أن هذه الكلمة قال في نفس
الاذن وفي حديث ابن عمر يعني الآتي في باب الاذان للسافر أنها تقال بعده قال والامر أن جازان كانص عليه
الشافعي لكن بعده أحسن ليم نظم الاذان قال ومن أصحابنا من يقول لا بقوله إلا بعد الفراغ وهو ضعيف يخالف
لصريح حديث ابن عباس انتهى وكلامه يدل على أنها تراد مطلقاً ما في أثنائه وأما بعده لأنها بدل من حى على الصلاة
وقد تقدم عن ابن خزيمة ما يخالفه وقد ورد الجمع بينهما في حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره باسناد صحيح عن
نعيم بن النحام قال اذن مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم للصبح في ليلة باردة فتمنيت لو قال ومن فقد فلا حرج فلما قال
الصلاة خير من النوم قالها (قوله فقال فعل هذا) كأنه فهم من نظروهم الانكار وفي رواية الحجبي كأنهم انكروا ذلك
وفي رواية ابن عليه فكان الناس استنكروا ذلك (قوله من هو خير منه) وللکشميني منهم وللحجبي منى يعنى
النبي صلى الله عليه وسلم كذا في أصل الرواية ومعنى رواية الباب من هو خير من المؤذن يعني فعله مؤذن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو خير من هذا المؤذن وأما رواية الكشميني ففيها نظر ولعل من أذن كانوا جماعة أن كانت محفوظة
أو أراد جنس المؤذنين أو أراد خير من المنكرين (قوله وانها) أى الجمعة كما تقدم (عزمه) يسكون الزاي ضد
الرخصة زاد ابن عليه وإني كرهت أن أخرجه فتمشون في الطين وفي رواية الحجبي من طريق حاصم أني أوئمتكم
وهي ترجع رواية من روى أخرجه بالحاء المهملة وفي رواية جرير عن حاصم عند ابن خزيمة أن أخرج الناس وأكلهم
أن يحملوا الخبث من طريقهم إلى مسجدكم وسيأتي الكلام على ما يتعلق بسقوط الجمعة بعذر المطر في كتاب الجمعة أن شاء
الله تعالى ومطابقة الحديث للترجمة أنكرها الداودي فقال لا حاجة فيه على جواز الكلام في الاذان بل القول المذكور
من جملة الاذان في ذلك المحل وتعب بانه وإن ساع ذكره في هذا المحل لكنه ليس من أفاظ الاذان المعهود وطريق
بيان المطابقة أن هذا الكلام لا جازت زيادته في الاذان للحاجة اليه دل على جواز الكلام في الاذان لمن يحتاج اليه

بابُ أَذَانِ الْأَعْمَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخْبِرُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَالٌ فَكَلَّمُوا وَاشْتَرَبُوا حَتَّى يُبَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ . ثُمَّ قَالَ وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُبَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ

(قوله باب أذان الأعشى) أى جواره (قوله إذا كان له من يخبره) أى بالوقت لأن الوقت فى الأصل مبنى على المشاهدة وعلى هذا القيد يعمل ما روى ابن أبي شيبه وابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وغيرهما أنهم كرهوا أن يكون المؤذن أعمى وأما نقله النووي عن أبي حنيفة وداود أن أذان الأعشى لا يصح فقد تعبه السروجى بأنه غلط على أبي حنيفة نعم فى المحيط للحنفية أنه بذكره (قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة) هو القعنبى قال الدارقطنى تنرد القعنبى بروايته إياه فى الموطأ موصولا عن مالك ولم يذكر غيره من رواة الموطأ فيه ابن عمرو واقفه على وصله عن مالك خارج الموطأ عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق وروح بن عباد وأبو قره وكامل بن طلحة وآخرون ووصله عن الزهرى جماعة من حفاظ أصحابه (قوله أن بلالا يؤذن بليل) فيه اشعار بأن ذلك كان من عادة المستمرة وزعم بعضهم إن إجماده ذلك باجتهاد منه وعلى تقدير رحمته فقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فصار فى حكم المأمور به وسياق الكلام على تعيين الوقت الذى كان يؤذن فيه من الليل بهذا (قوله فسكوا) فيه اشعار بأن الأذان كان علامة عندهم على دخول الوقت فبين لهم أن أذان بلالا بخلاف ذلك (قوله ابن أم مكتوم) اسمه عمرو بكاسياني موصولا فى الصيام وفضائل القرآن وقيل كان اسمه الحصين فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ولا يمتنع أنه كان له اسمان وهو قرشى عامري أسلم قديما والاشهر فى اسم أبيه قيس بن زائدة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يكرمه ويستخلفه على المدينة وشهد القادسية فى خلافة عمر فاستشهد بها وقيل رجع الى المدينة فمات وهو الأعشى المذكور فى سورة عبس واسم أمه ما تكتة بنت عبد الله المخزومية وزعم بعضهم أنه ولد أعمى فكثرت أمة أم مكتوم لانكتام نور بصره والمعروف أنه عمى بعد بدر بستين (قوله وكان رجلا أعمى) ظاهره أن فاعل قال هو ابن عمر وبذلك جزم الشيخ الموفق فى المعنى لكن رواه الاسماعيلي عن أبي خليفة والطحاوى عن زيد بن سنان كلاهما عن القعنبى فعينا أنه ابن شهاب وكذلك رواه اسمعيل بن اسحق ومعاذ بن المنى وأبو مسلم الكجى الثلاثة عند الدارقطنى والخازنى عند أبي الشيخ وتمتصا عند أبي نعيم وعثمان الدرامى عند البيهقى كلهم عن القعنبى وعلى هذا ففى رواية البخارى إدراج ويجب أن ذلك بأنه لا يمتنع كون ابن شهاب قاله أن يكون شيخه قاله وكذا شيخه وقدرناه البيهقى من رواية الربيع بن سليمان عن ابن وهب عن يونس والليث جميعا عن ابن شهاب وفيه وقال سالم وكان رجلا ضرب البصر ففى هذا أن شيخ ابن شهاب قاله أيضا وسياق فى كتاب الصيام عن المصنف من وجه آخر عن ابن عمر ما يودى معناه وسند كلفظه قريباً فثبت صحة وصله ولا بن شهاب فيه شيخ آخر أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن المسيب وفيه الزيادة قال ابن عبد البر هو حديث آخر لا بن شهاب وقد وافق ابن اسحق معمرًا فيه عن ابن شهاب (قوله أصبحت أصبحت) أى دخلت فى الصباح هذا ظاهره واستشكل لأنه جمل أذانه غاية لا كل قولم يؤذن حتى يدخل فى الصباح لزم منه جواز الاكل بعد طلوع الفجر والاجماع على خلافه الا من شذ كالأعمش وأجاب ابن حبيب وابن عبد البر والاصبلى وجماعة من الشراح بأن المراد أن بات الصباح ويصكر على هذا الجواب أن فى رواية الربيع التى قد منها ولم يكن يؤذن حتى يقول له الناس حين ينظرون الى بزوغ الفجر أذن وأبلغ من ذلك أن لفظ رواية المصنف التى فى الصيام حتى يؤذن ابن أم مكتوم فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر وإنما قلت أنه أبلغ لكون جميعه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأيضاً فقوله أن بلالا يؤذن بليل يشعر أن ابن أم مكتوم بخلافه ولأنه لو كان قبل الصبح لم يكن بينه وبين بلال فرق لصدق أن كلا منهما أذن قبل الوقت وهذا الموضع عندى فى غاية

بابُ الْأَذَانِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ أَخْبَرَنِي حَفْصَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَعْتَكَفَ الْمُؤَذِّنُ الصُّبْحَ وَبَدَأَ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ حَتْمَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَقَامَ الصَّلَاةُ **حَدَّثَنَا** أَبُو لَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ

لاشكالا وأقرب ما يقال فيه أن أذانه جعل علامة لتحريم الأكل والشرب وكأنه كان له من برعى الوقت بحيث يكون أذانه مقارنا لاجتماع طلوع الفجر وهو المراد بالزوج وعند أخذه في الأذان يعترض الفجر في الأذان ثم يظهر لي أنه لا يلزم من كون المراد بطلوع الفجر أي قارب الصباح وقوع أذانه قبل الفجر لا خيال أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر جزء من الليل وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر وهذا وإن كان مستبعدا في العادة فليس بمستبعدا من مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم المؤيد باللائكة فلا يشارك فيه من لم يكن تلك الصفة وقدرى أوقرة من وجه آخر عن عمر حريث بن أبيه وكان ابن أم مكتوم يوحى الفجر فلا يخطئه وفي هذا الحديث جواز الأذان قبل طلوع الفجر وسيأتي بعد باب واستعجاب أذان واحد بعد واحد وأما أذان اثنين معافى منه قوم ويقال إن أول من أحدثه بنو أمية وقال لشافعية لا يكره إلا أن حصل من ذلك تهوؤش واستدل به على جواز اتخاذ مؤذنين في المسجد الواحد قال ابن دقيق العيد وأما الزيادة على الاثنين فليس في الحديث تعرض له انتهى ونص الشافعي على جوازه ولفظه ولا يتضييق أن أذن أكثر من اثنين وعلى جواز تقليد الأعمى للبصير في دخول الوقت وفيه وجه واختلف فيه الترجيح وصحح النووي في كونه إن شاء الله والبصير اعتماد المؤذن الثقة وعلى جواز شهادة الأعمى وسيأتي ما فيه في كتاب الشهادات وعلى جواز العمل بخبر الواحد وعلى أن ما بعد الفجر من حكم النهار وعلى جواز الأكل مع الشك في طلوع الفجر لأن الأصل بقاء الليل واختلف في ذلك ما لك فقال يجب القضاء وعلى جواز الاعتناء على الصوت في الرواية إذا كان عارفا به وإن لم يشاهد الراوي واختلف في ذلك شعبة لاحتمال الاشتباه وعلى جواز ذكر الرجل ما فيه من المأهولة إذا كان يقصد التعريف ونحوه وجواز نسبة الرجل إلى أمه إذا اشتهر بذلك واحتج به إليه (قوله باب الأذان بعد الفجر) قال الزين بن المنبر قدم المصنف ترجمة الأذان بعد الفجر على ترجمة الأذان قبل الفجر غالف الترتيب الوجوه لأن الأصل في الشرع أن لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت فقدم ترجمة الأصل على ما ندر عنه وأشار ابن بطال إلى الاعتراض على الترجمة بأنه لا خلاف فيه بين الأئمة وإنما الخلاف في جوازه قبل الفجر والذي يظهر لي أن مراد المصنف بالترجمة أن يبين أن المعنى الذي يؤذن لاجله قبل الفجر غير المعنى الذي كان يؤذن لاجله بعد الفجر وأن الأذان قبل الفجر لا يكفي به عن الأذان بعده وأن أذان ابن أم مكتوم لم يكن يقع قبل الفجر والله أعلم (قوله كان إذا اعتكف المؤذن للصبح) هكذا وقع عند جمهور رواة البخاري وفيه نظروا وقد استشكله كثير من العلماء ووجه بعضهم كإساقى والحديث في الموطأ عند جميع رواة بلطف كان إذا سكت المؤذن من الأذان لصلاة الصبح وكذا رواه مسلم وغيره وهو الصواب وقد أصلح في رواية ابن شبرويه عن القريبي كذلك وفي رواية الهمداني كان إذا أذن بدل اعتكف وهي أشبه بأرواية المصوبة ووقع في رواية النسفي عن البخاري بلطف كان إذا اعتكف وأذن للمؤذن وهو يقتضي أن يصنعه ذلك كان مختصا بمجال اعتكافه وليس كذلك والظاهر أنه من إصلاحه وقد أطلق جماعة من الحفاظ القول بأن الوهم فيه من عبد الله ابن يوسف شيخ البخاري ووجه ابن بطال وغيره بأن معنى اعتكف المؤذن أي لازم ارتقا به ونظره إلى أن يطعم الفجر ليؤذن عند أول ادراكه قالوا وأصل المكوف لزوم الإقامة بمكان واحد وتعقب بأنه يلزم منه أنه كان لا يصليهما إلا إذا وقع ذلك من المؤذن لما يقتضيه مفهوم الشرط وليس كذلك لما عطف عليها مطلقا والحق أن لفظ اعتكف محرف من لفظ سكت وقد أخرجه المؤلف في باب الركنين بعد الظاهر من طريق أبي بوب عن نافع بلطف كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر (قوله وبدل الصبح) بغيره رأى ظهر وأغرب السكرمان فصيح أنه بالنون المكسورة والهمزة بعد اللام وكأنه نطق أنه معطوف

عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَكَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ كَانَتْ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَيْنَ النَّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بَلِيلُ فَكَلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ

على قوله للصبح فيكون التقدير واعتكف لنداء الصبح وليس كذلك فإن الحديث في جميع النسخ من الموطأ والبخاري ومسلم وغيرها بالباء الموحدة المفتوحة و بعد الدال ألف مقصورة والواو فيه والوالحال لا والواو العطف وبذلك تم مطابقة الحديث للترجمة وسيأتي بقية الكلام عليه في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله بين النداء والإقامة) قال الزبير بن المنير حديث عائشة أهدى الاستدلال به للترجمة من حديث حفصة لأن قولها بين النداء والإقامة لا يستلزم كون الأذان بعد الفجر ثم أجاب عن ذلك بما حصله انما عانت بالركعتين ركعتي الفجر وهما لا يصلحان إلا بعد الفجر فإذا صلاهما بعد الأذان استلزم أن يكون الأذان وقع بعد الفجر انتهى وهو مع ما فيه من التكلف غير سام من الاتفاق والذى عندي أن المصنف جري على عادته في الإيلاء إلى بعض ما ورد في طرق الحديث الذى يستدل به ويأيد ذلك فيما أورده بعد ما بين من وجه آخر عن عائشة ولفظه كان إذا سكنت المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الصبح بعد أن يستين الفجر (قوله عن عبدالله ابن دينار) هذا أسناد آخر لمالك في هذا الحديث قال ابن عبد البر لم يختلف عليه فيه واعترض ابن التيمي فقال هذا الحديث لا يدل على الترجمة لعله غاية الاكل ابتداء أذان ابن أم مكتوم فدل على أن إذا كان يقع قبل الفجر بقليل وجوابه ما تقدم تهريره في الباب الذى قبله وقال الزبير بن المنير الاستدلال بحديث ابن عمر أوجه من غيره فإن قوله حتى ينادى ابن أم مكتوم يقتضى أنه ينادى حين يطلع الفجر لأنه لو كان ينادى قبله لكان كبلال ينادى بليل (تنبيه) قال ابن منته حديث عبدالله ابن دينار مجمع على صحته رواه جماعة من أصحابه عنه ورواه عنه شعبة فأختلف عليه فيه رواه يزيد بن هرون عنه على الشك أن بلالا كما هو المشهور وأوان ابن أم مكتوم ينادى بليل فكلاهما وشرىوا حتى يؤذن بلال قال ولشعبة فيه أسناد آخر فانه رواه أيضا عن خبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة فذكره على الشك أيضا أخرجه احمد عن غندر عنه ورواه أبو داود الطيالسي عنه جازما بالأول ورواه أبو الوليد عنه جازما بالثاني وكذا أخرجه ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان من طرق عن شعبة وكذلك أخرجه الطحاوى والطبراني من طريق منصور بن أذان عن خبيب بن عبد الرحمن وادعى ابن عبد البر وجماعة من الأئمة بأنه مقلوب وإن الصواب حديث الباب وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من طريق آخرين عن عائشة وفي بعض النسخ ما يمدد وقوع الوهم فيه وهو قوله إذا أذن عمرو فإنه يصر فلا يفرسك وإذا أذن بلال فلا يطعمن أحدا وأخرجه أحمد وجاه عن عائشة أيضا أنها كانت تنسك حديث ابن عمر وقول انه غلط أخرج ذلك البيهقي من طريق الدراوردي عن هشام عن أبيه عنها فذكر الحديث وزاد قالت عائشة وكان بلال يبصر الفجر قال وكانت عائشة تقول غلط ابن عمر انتهى وقد جمع ابن خزيمة والضبي بين الحديثين بما حصله أن يحتمل أن يكون الأذان كان نوباً بين بلال وابن أم مكتوم فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الناس أن أذان الأول منهما لا يحرم على الصائم شيئاً ولا يدل على دخول وقت الصلاة بخلاف الثاني وجزم ابن حبان بذلك ولم يده احتمالاً وأنكر ذلك عليه الضياء وغيره وقيل لم يكن نوباً وإنما كانت لهما حالتان مختلفتان فإن بلالاً كان في أول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر وعلى ذلك تحمل رواية عروة عن امرأة من بني النجار قالت كان بلال يجلس على بيتي وهو أعلى بيت في المدينة فإذا رأي النجرت عطف ثم أذن أخرجه أبو داود واسناده حسن ورواية حميد عن أنس أن سألنا عن وقت الصلاة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالاً فاذن حين طلع الفجر الحديث أخرجه النسائي واسناده صحيح ثم أورد ابن أم مكتوم وكان يؤذن بليل واستمر بلال على حاله الأولي وعلى ذلك تنزل رواية أنيسة

بابُ الْأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ حَدَّثَنَا سَلْمَانَ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ أَوْ أَحَدًا مِنْكُمْ أَذَانُ يَلَاكُ مِنْ سُحُورِهِ فَإِنَّهُ يُؤْذَنُ أَوْ يُنَادَى لَيْلٍ . إِنْ رَجَعَ قَائِمًا . وَلَيْسَ بِهِ نَائِمًا

وغيره ثم في آخر الأمر أخبر ابن أم مكتوم لضيقه ووكيل به من راعى له الفجر واستمر أذان بلال ليل وكان سبب ذلك ما روى أنه ربما كان أخطأ الفجر فاذن قبل طلوعه وأنه أخطأ مرة فامر به النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فيقول الآن المبدأ من أن غلبة النوم على عينيه منعه من تبين الفجر وهو حديث أخرجه ابوداود وغيره من طريق حماد بن سلمة عن ايوب عن نافع عن ابن عمر موصولا ثم روى عنه رجاله ثقة حافظ لكن اتفق ائمة الحديث على أن المديني واحد بن حنبل والبخاري والذهلي وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والأثرم والدارقطني على أن حماد أخطأ في رفعه وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه وإن حماد انفرد برفعه ومع ذلك فقد وجد له متابع أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن زربي وهو يفتح الزاوي وسكون الراء بعدها موحدة ثم ياء كياء النسب فرواه عن أيوب موصولا لكن سعيد ضعيف ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب أيضا لكن أغضله فلم يذكرناؤه ولا ابن عمر وله طريق أخرى عن نافع عند الدارقطني وغيره اختلف في رفعها وتوقفها أيضا وأخرى مرسلة من طريق يونس بن عبيد وغيره عن حميد بن هلال وأخرى من طريق سعيد عن قتادة مرسلة ووصلها يونس عن سعيد بذكر أنس وهذه طرق يقوي بعضها بضاعة ظاهرة فلذا والله أعلم استقر أن بلالا يؤذن الأذان الأول وسند كراختلافهم في تعيين الوقت المراد من قوله يؤذن ليل في الباب الذي بعده * (قوله باب الأذان قبل الفجر) أي ما حكه هل يشرع أولا وإذا شرع هل يكتفي به عن إعادة الأذان بعد الفجر أولا والى مشروعته مطلقا ذهب الجمهور وخالف الثوري وأبو حنيفة وعبد والي الاكتفاء مطلقا ذهب مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم وخالف ابن خزيمة وابن المنذر وطائفة من أهل الحديث وقال به الغزالي في الاحياء وادعى بعضهم أنه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء وتعقب بمحدث الباب وأجيب بأنه مسكوت عنه فلا يدل وعلي التزل فحلها إذا لم يرد نطق بخلافه وهنا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة بما يشعر بعدم الاكتفاء وكان هذا هو السرفي إيراد البخاري لحديثهما في هذا الباب عقب حديث ابن مسعود ثم حديث زياد بن الحارث عند أبي داود يدل على الاكتفاء فان فيه أنه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وأنه استأذنه في الإقامة فتعنه إلى أن طلع الفجر فامر فاقام لكن في استاده ضعف وأيضا فهي واقعة عين وكانت في سفر ومن ثم قال القرطبي أنه مذهب واضح غير أن العمل المنقول بالمدينة علي خلافه انتهى فلم يرد إلا بالعمل علي قاعدة المالكية وادعى بعض الحنفية كما حكاه المروزي منهم أن النداء قبل الفجر لم يكن بألفاظ الأذان وإنما كان تذكرا أو تنجيحا كما يقع للناس اليوم وهذا مردود لكن الذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعنا وقد تظافرت الطرق على التعبير بلفظ الأذان فعمله على معناه الشرعي مقدم ولأن الأذان الأول لو كان بألفاظ مخصوصة لا للتيسر على السامعين وسياق الخبر يقتضي أنه خشي عليهم الالتباس وادعى ابن القطان أن ذلك كان في رمضان خاصة وفيه نظر (قوله زهير) هو ابن معاوية الجعفي (قوله عن أبي عثمان) في رواية ابن خزيمة من طريق معمر بن سلمان عن أبيه حدثنا أبو عثمان ولم أر هذا الحديث من حديث بن مسعود في شيء من الطرق إلا من رواية أبي عثمان عنه ولان رواية أبي عثمان الامن رواية سلمان التيمي عنه واشهر عن سلمان وله شاهد في صحيح مسلم من حديث سمرة بن جندب (قوله أحدكم أو أحد منكم) شك من الراوى وكلاهما يفيد العموم وان اختلفت الحنفية (قوله من سحوره) يفتح أوله اسم لما يؤكل في السحر ويجوز الضم وهو اسم الفعل (قوله ليرجع) يفتح الياء وكسر الجيم المتخفة يستعمل هذا لازما ومتعديا يقال رجعت يد ورجعت زيدا ولا يقال في المتعدي وليس

وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ الْفَجْرُ أَوْ الصُّبْحُ وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ وَرَفَعَهَا إِلَى فَوْقُ وَمَطَّأَ إِلَى أَسْفَلَ حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا. وَقَالَ زُهَيْرٌ
بِسَبَابَةٍ لِأَحَدِهِمَا قَوْلُ الْآخَرَى ثُمَّ مَدَّهَا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ **حَدَّثَنَا إِسْحَقُ** قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو أَسَامَةَ قَالَ عُبَيْدُ
اللَّهِ حَدَّثَنَا عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَحَدَّثَنِي
يُوسُفُ بْنُ عِيْنِي الْمَرْزُوقِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ
عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ إِنْ بَلَغَ الْيُؤَذْنَ بِلِيلٍ فَكَلُوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذَّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ

بالتثقيب فعلى هذا من رواه بالضم والتثقيب أخطأ فإنه يصير من الترجيع وهو التردد وليس مرادنا هنا وإنما معناه
يرد القاسم أى المتعبد الى راحته ليقوم الى صلاة الصبح نشيطا أو يكون له حاجة الى الصيام فينسى ويوقظ الناس
ليتأهب لها بالسل ونحوه وتمسك الطحاوي بحديث ابن مسعود هذا المذهب فقال فقد أخبر أن ذلك النداء كان لا
ذكر للصلاة وتعقب بأن قوله للصلاة زيادة في الخبر وليس فيه حصر فيأذكر فإن قيل تقدم في تعريف الاذان
الشرعى أنه اعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة والاذان قبل الوقت ليس اعلاما بالوقت فالجواب أن
الاعلام بالوقت أعم من أن يكون اعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل وإنما اختصت الصبح بذلك من بين
الصلوات لأن الصلاة في أول وقتها مرغوب فيه والصبح يأتي غالبا عقب نوم فناسب أن ينصب من يوقظ الناس قبل
دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة أول الوقت والله أعلم (قوله وليس أن يقول الفجر) فيه اطلاق القول على
الفعل أى يظهر وكذا قوله وقال بأصابعه ورفعها أى أشار وفي رواية الكشميهني بأصبعه ورفعها (قوله الى فوق)
بالضم على البناء وكذا أسفل لنية المضاف اليه دون لفظه نحو الله الامر من قبل ومن بعد (قوله وقال زهير) أى الراوى
وهى أيضا بمعنى أشار وكأنه جمع بين أصبعيه ثم فرقا ليحكي صفة الفجر الصادق لأنه يطلع معترضا ثم يلاق ذاهبا
يمينا وشمالا بخلاف الفجر الكاذب وهو الذى تسميه العرب ذنب المرحان فإنه يظهر في أعلى السماء ثم ينخفض والى
ذلك أشار بقوله رفع ومطأ رأسه وفي رواية الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن سليمان قال الفجر ليس
هكذا ولا هكذا ولكن الفجر هكذا فكان أصل الحديث كان بهذا اللفظ مقرونا بالإشارة الدالة على المراد وبهذا
اختلفت عبارة الرواة وأخصر ما وقع فيها رواية جرير عن سليمان عند مسلم وليس الفجر المعترض ولكن المستطيل
(قوله حدثنى اسحق) لما رآه منسوبا وتردد فيه الجاني وهو عندى ابن ابراهيم الحنظلى المعروف بابن راهوب كما
جزم به المزى وبدل عليه تعبيره بقوله أخبرنا فإنه لا يقول قط حدثنا بخلاف اسحق بن منصور واسحق بن نصر
وأما ما وقع بخط الدمايطي أنه الواسطي ثم فسره بأنه ابن شاهين فليس بصواب لأنه لا يعرف له عن أبي أسامة شيء
لأن أبى أسامة كوفي وليس في شيوخ ابن شاهين أحد من أهل الكوفة (قوله قال عبيد الله حدثنا) فاعل قال
أبو أسامة وعبيد الله قائل حدثنا فالتقدير حدثنا عبيد الله (قوله عن نافع) هو معطوف على بن القاسم بن محمد والحاصل
أنه أخرج الحديث عن عبيد الله بن عمر من وجهين الاول ذكره فيه اسنادين نافع عن ابن عمر والقاسم عن عائشة
وأما الثانى فاقصر فيه على الاسناد الثانى (قوله حتى يؤذن) في رواية الكشميهني حتى ينادى وقد أورد في الصيام
بلفظ يؤذن وزاد في آخره فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر قال القاسم لم يكن بين أذانيهما الا أن يرقى ذوا يزلذا وفي هذا
تقييد لما أطلق في الروايات الاخرى من قوله ان بلالا يؤذن بليل ولا يقال انه مرسل لان القاسم تابعي فلم يدرك
القصة المذكورة لأنه ثبت عند النسائي من رواية حفص بن غياث وعند الطحاوي من رواية يحيى القطان كلاهما عن
عبد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة فذكر الحديث قالت ولم يكن بينهما الا أن يزل هذا ويصعد هذا وعلى هذا
فعنى قوله في رواية البخارى قال القاسم أى في روايته عن عائشة وقد وقع عند مسلم في رواية ابن عمر عن عبيد الله

باب ثَمَّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَنَنْتَظِرُ الْإِقَامَةَ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ الْجُرَيْرِيِّ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُقْعَلٍ الْمُرِّيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ بَيْنَ كُلِّ أَذَانٍ

ابن عمر عن نافع عن ابن عمر مثل هذه الزيادة وفيها نظر وأضحته في كتاب المدرج وثبت الزيادة أيضا في حديث أبي نسيه الذي تقدمت الإشارة إليه وفيه حجة لمن ذهب إلى أن الوقت الذي يقع فيه الأذان قبل الفجر هو وقت السجود وهو أحد الأوجه في المذهب واختاره السبكي في شرح المنهاج وحكى تصحيحه عن القاضي حسين والتمولي وقطع به البغوي وكلام ابن دقيق العيد يشعر به فإنه قال بعد أن حكاه يرجع هذا بان قوله أن بلالا ينادي بيليل خبر يتعلق به فائدة للسامعين قطعاً وذلك إذا كان وقت الأذان مشتبها محتملاً لأن يكون عند طلوع الفجر فبين صلى الله عليه وسلم أن ذلك لا يمنع الأكل والشرب بل الذي يمنعه طلوع الفجر الصادق قال وهذا يدل على تقارب وقت آذان بلال من الفجر انتهى ويقول به أيضاً ما تقدم من أن الحكمة في مشروعيته التأهب لادراك الصبح في أول وقتها ومصحح النووي في أكثر كتبه أن مبدئه من نصف الليل الثاني وأجاب عن الحديث في شرح مسلم فقال قال العلماء معناه أن بلالا كان يؤذن ويتربص بعد أذانه الدماء ونحوه فإذا قرب طلوع الفجر نزل فأخبر ابن أم مكتوم في تأهب بالطهارة وغيرها ثم رقي ويشرع في الأذان مع أول طلوع الفجر وهذا مع وضوح مخالفته لسياق الحديث يحتاج إلى دليل خاص لما صححه حتى يسوغ له التأويل ووراء ذلك أقوال أخرى معروضة في التفقيرات وأحجج الطحاوي لعدم مشروعية الأذان قبل الفجر قوله لا كان بين أذنيه ما من القرب ما ذكر في حديث عائشة ثبت أنها كانتا يقصدان وقتاً واحداً وهو طلوع الفجر فيخطئه بلال ويصيبه ابن أم مكتوم وتمقب بأنه لو كان كذلك لما أقره النبي صلى الله عليه وسلم مؤذناً واعتمد عليه ولو كان كما ادعى لكان وقوع ذلك منه نادراً وظاهر حديث ابن عمر يدل على أن ذلك كان شائناً وعادته والله أعلم * (قوله باب كمين الأذان والإقامة) أما باب فهم مر وابتنا بلا توين وكم استغماية ويميزها محذوف وتقديره ساعة أو صلاة أو نحو ذلك وإلهه أشار بذلك إلى ما روى عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال اجعل بين آذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل ليقضاء حاجته أخرجه الترمذي والحاكم لكن إسناده ضعيف وله شاهد من حديث أبي هريرة ومن حديث سلمان أخرجهما أبو الشيخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند وكلها وأهية فكأنه أشار إلى أن التقدير بذلك لم يثبت وقال ابن بطال لأحد ذلك غير ممكن دخول الوقت واجتماع المصلين ولم يختلف العلماء في التطوع بين الأذان والإقامة إلا في المغرب كإسائي ووقع هنا في رواية نسبت للكشمة مبني ومن انتظر الإقامة وهو خطأ فإن هذا اللفظ ترجمة تلي هذه (قوله حدثنا إسحاق الواسطي) هو ابن شاهين ويحتمل أن يكون هو الذي عنه الدماطي ونقلناه عنه في الذي مضى لكن رأيه كما نقلته أولاً بخط القطب الحلبي وقدرى البخاري عن إسحق بن وهب العلاف وهو واسطي أيضاً لكن ليست له رواية عن خالد وهو ابن عبد الله الطحان والجريري سعيد بن أبياس وهو بضم الجيم كما تقدم في المقدمة ووقع مسمى في رواية وهب بن بنية عن خالد عند الاسماعيلي وهي إحدى فوائد المستخرجات وهو معدود فيمن اختلفوا اتفقوا على أن إسماعيل المتأخر من منه كان بعد اختلاطه وخالد منهم لكن أخرجه الاسماعيلي من رواية يزيد بن زريع وعبد الأعلى وابن علية وهم ممن سمع منه قبل اختلاطه وهي إحدى فوائد المستخرجات أيضاً وهو عند مسلم من طريق عبد الأعلى أيضاً وقد قال العجلي أنه من أحقهم سماعاً من الجريري فإنه سمع منه قبل اختلاطه بثمان سنين ولم ينفرد به مع ذلك الجريري بل تابعه عليه كهمس بن الحسن عن ابن بريدة وسائي عند المصنف بعد باب وفي رواية يزيد بن زريع من القوائد أيضاً تسمية ابن بريدة عبد الله والتصریح بتحديثه للجريري (قوله بين كل أذانين) أي أذان وإقامة ولا يصح حمله على ظاهره لأن الصلاة بين الأذانين مفروضة والخبر ناطق بالتخير لقوله لمن شاء وأجرى المصنف الترجمة بحسرى البيان الخبر لحزمه بأن ذلك المسرد وتوارد الشراح على أن هذا من باب التغليب كقولهم

صَلَاةً ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ
عَمْرُو بْنَ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيَّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كَانَ الْمُؤَذِّنُ إِذَا أَدَّأَ قَامَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ
يَتَتَبِعُونَ السَّوَارِيَّ حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ وَفِي ذَلِكَ يَصَلُّونَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَرْبِ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ
الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ شَيْءٌ * قَالَ عُثْمَانُ بْنُ جَبَلَةَ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا قَلِيلٌ

القمرين للشمس والقمر ويحتمل أن يكون أطلق على الإقامة أذان لانها اعلام محصور فعل الصلاة كما أن الأذان
اعلام بدخول الوقت ولا مانع من حمل قوله أذانين على ظاهره لانه يكون التقدير بين كل أذانين صلاة نافلة غير القروضة
(قوله صلاة) أي وقت صلاة أو المراد صلاة نافلة أو نكرت لكونها تناول كل عدد نواه المصل من النافلة ركعتين أو
أربع أو أكثر ويحتمل أن يكون المراد به الحث على المبادرة الى المسجد عند سماع الأذان لانظار الإقامة لان متظر
الصلاة في صلاة قاله الزين بن المنير (قوله ثلاثا) أي قالها ثلاثا وسيأتي بعد باب بالنظر بين كل أذانين صلاة بين كل
أذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء وهذا بين أنه لم يقل لمن شاء الا في المرة الثالثة بخلاف ما يشعر به ظاهر الرواية
الاولى من أنه قيد كل مرة بقوله لمن شاء وللمسلم والاسماعيلي قال في الرابعة لمن شاء وكان المراد بالرابعة في هذه الرواية
المرة الرابعة أي أنه اقتصر فيها على قوله لمن شاء فأطلق عليها بعضهم رابعة باعتبار مطلق القول وبهذا توافق رواية البخاري
وقد تقدم في العلم حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا وكان قال جسد ثلاث لمن شاء
ليدل على أن التكرار لتأكيد الاستحباب وقال ابن الجوزي فائدة هذا الحديث أنه يجوز أن يؤتمن الأذان للصلاة مع
أن يفعل سوى الصلاة التي أذن لها فينبغي أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز في حديث أنس وقد صح ذلك في الإقامة
كما سأتى ووقع عند أحمد اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا التي أقيمت وهو أخص من الرواية المشهورة الا المكتوبة
(قوله في حديث أنس كان المؤذن اذا أذن) في رواية الاسماعيلي اذا أخذ المؤذن في أذان المغرب (قوله قام ناس) في
رواية النسائي قام كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا تقدم للمؤلف في أبواب ستر العورة (قوله يتتبعون)
أي يتتبعون والسواري جمع سارية وكان غرضهم بالاستباق اليها الاستئثار بها عن غيرهم بل يكونهم يصلون فرادى
(قوله وهم كذلك) أي في تلك الحال وزاد مسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس فيجيء الغريب فيحسب
أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصلحها (قوله ولم يكن بينهما) أي الأذان والإقامة (قوله شيء) التوئين فيه للتعظيم
أي لم يكن بينهما شيء كثير وهذا يندفع قول من زعم أن الرواية العلقية معارضة للرواية الموصولة بل هي مبنية لها ونفي
الكثير يقتضي اثبات القليل وقد أخرجها الاسماعيلي موصولة من طريق عثمان بن عمر عن شعبة بلفظ ولكن
بين الأذان والإقامة قريب ولحماد بن محمد بن نصر من طريق ابن عامر عن شعبة نحوه وقال ابن المنير يجمع
بين الروایتين بحمل النفي المطلق على المبالغة مجازا والاثبات للقيل على الحقيقة وحمل بعض العلماء حديث الباب
على ظاهره فقال دل قوله ولم يكن بينهما شيء على أن عموم قوله بين كل أذانين صلاة مخصوص بغير المغرب فهم لم يكونوا
يصلون بينهما بل كانوا يشرعون في الصلاة في أثناء الأذان ويفرغون مع فراغه قال ويؤيد ذلك ما رواه البزار من طريق
حيان بن عبيد الله عن عبيد الله بن بريدة عن أبيه مثل الحديث الاول وزاد في آخره الا المغرب اه وفي قوله ويفرغون
مع فراغه نظر لانه ليس في الحديث ما يقتضيه ولا يلزم من شروعه في أثناء الأذان ذلك وأما رواية حبان وهو يفتح
المهمة والصحانية فشاذه لأنه وان كان صدوقا عند البزار وغيره لكنه خالف الحفاظ من أصحاب عبيد الله بن بريدة في
استناد الحديث ومنته وقد وقع في بعض طرقه عند الاسماعيلي وكان بريدة يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب فلو كان
الاستثناء محفوفا لم يخالف بريدة رواية وقد نقل ابن الجوزي في الموضوعات عن القفال أنه كذب حبان المذكور وقال
القرطبي وغيره ظاهر حديث أنس ان الركعتين بعد المغرب وقبل صلاة المغرب كان امرأ القري رضي الله عنه يصلي

**بَابُ مَنْ أَمْتَنَ الْإِقَامَةَ حَدَّثَنَا أَبُو الْبَيْتَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ
الرُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**

صاحبه عليه وعملوا به حتى كانوا يستيقنون اليه وهذا يدل على الاستحباب وكان اصله قوله صلى الله عليه وسلم بين كل
اذا نين صلاة وما كونه صلى الله عليه وسلم لم يصلهما فلا يني الاستحباب بل يدل على انها ليستا من الرواتب والي
استحبابهما ذهب احمد واسحق واصحاب الحديث وروي عن ابن عمر قال مارا بت احدا يصلهما على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم وعن الخلفاء الاربعة وجماعة من الصحابة انهم كانوا لا يصلونهما وهو قول مالك والشافعي وادعى بعض
المالكية نسخهما فقال انما كان ذلك في اول الامر حيث نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس فبين لهم
بذلك وقت الجواز ثم تدب الى المبادرة الى المغرب في أول وقتها فلو استمرت الواظفة على الاشتغال بغيرها لكان ذلك
ذريعة الى مخالفة ادراك أول وقتها وتغيب بان دعوي النسخ لا دليل عليها والمنقول عن ابن عمر رواه أبو داود من
طريق طاوس عنه ورواية أنس الموثقة مقدمة على قية والمنقول عن الخلفاء الاربعة رواه محمد بن نصر وغيره من
طريق ابراهيم التيمي عنهم وهو منقطع ولو ثبت لم يكن فيه دليل على النسخ ولا الكراهة وسيأتي في أبواب التطوع
أن عقبة ابن عامر سئل عن الركعتين قبل المغرب فقال كنا نفعلهما على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قيل له فما يمنعك
الآن قال الشغل فاعل غيره ايضا منعه الشغل وقدروى محمد بن نصر وغيره من طرق قوية عن عبد الرحمن بن عوف
ومعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبي الدرداء وأبي موسى وغيرهم أنهم كانوا يواظبون عليهما وأما قول أبي بكر
ابن العربي اختلف فيها الصحابة ولم يفعلها أحد بعدهم فردود بقول محمد بن نصر وقدروى ناعن جماعة من الصحابة والثابتين
أنهم كانوا يصلون الركعتين قبل المغرب ثم أخرج ذلك بأسانيد متعددة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الله بن
بريدة ويحيى بن عقيل والاعرج وعامر بن عبد الله بن الزبير وعراك بن مالك ومن طريق الحسن البصري أنه سئل
عنهما فقال حسنتين والله لن أراد الله بهما وعن سعيد بن المسيب أنه كان يقول حق على كل مؤمن اذا أذن المؤذن أن
يركع ركعتين وعن مالك قول آخر باستحبابهما وعند الشافعية وجهرجه النووي ومن تبعه وقال في شرح مسلم قول
من قال ان فعلهما يؤدي الى تأخير المغرب عن أول وقتها خيال فاسد متاخذ للسنة ومع ذلك فزمنهما من سير لا تأخر به
الصلاة عن أول وقتها (قلت) ومجموع الأدلة يرشد الى استحباب تخفيفهما كما في ركعتي الفجر قيل والحكمة في الندب
اليهما رجاء اجابة الدعاء لان الدعاء بين الاذان والاقامة لا يردوكلما كان الوقت أشرف كان ثواب العبادة فيه أكثر واستدل
بحديث أنس على امتداد وقت المغرب وليس ذلك بواضح (تنبيهان) احدهما مطابقة حديث أنس للترجمة من جهة
الاشارة الى ان الصحابة اذا كانوا يبتدون الى الركعتين قبل صلاة المغرب مع قصر وقتها فالمبادرة الى التنقل قبل غيرها
من الصلوات تقع من باب الاول ولا يتقيد بركعتين الاماضى المغرب في قصر الوقت كالصباح (الثاني) لم تتصل لنا
رواية عثمان بن جبلة وهو يفتح الجيم والموحدة الى الآن وزعم مغلطاي ومن تبعه ان الاسماعيلي وصلها في مستخرجه
وليس كذلك فان الاسماعيلي انما أخرجه من طريق عثمان بن عمر وكذلك لم تتصل لنا رواة ابن داود وهو الطيالسي
فيظهر لي وقيل هو الحفري يفتح المهملة والفاء وقد وقع لنا مقصود روايتهما من طريق عثمان بن عمر وابي عامر والله
الحمد (قوله باب من انتظر الاقامة) موضع الترجمة من الحديث قوله ثم اضبطجع على شقة الابن حتى يأتيه المؤذن
ولو ردها مورد الاحتمال تنبيه على اختصاص ذلك بالامام لان المأموم مندوب الى احرار الصف الاول ويحتمل أن
يشارك الامام في ذلك من كان منزله قريبا من المسجد وقيل يستفاد من حديث الباب أن الذي ورد من الحظ على
لاستيقا الى المسجد هو لمن كان على مسافة من المسجد وأما من كان يسمع الاقامة من داره فانتظاره للصلاة فاذا
كان منتهيا لها كانتظارا يابها في المسجد وفي مقصود الترجمة أيضا ما أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال كان

إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَبِينَ
 الْفَجْرُ: ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شَعْرِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلثَّلَاثَةِ **بَابُ** بَيْنَ كُلِّ إِذَا نِينَ صَلَاةٍ إِنْ
 شَاءَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا كُثَيْبُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 مُغْفَلٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ كُلِّ إِذَا نِينَ صَلَاةٍ ثَلَاثَةٌ. ثُمَّ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ إِنْ شَاءَ **بَابُ**
 مَنْ قَالَ لِيُؤَذِّنَ فِي السَّعْرِ مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ **حَدَّثَنَا** مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ
 عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي فَأَقْبَضْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَبَةً وَكَانَ رَحِيماً رَفِيقاً فَمَا رَأَى
 شَوْقَنَا إِلَى أَهْلِيْنَا قَالَ أَرْجِعُوا فَسَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَصَلُّوا

بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله إذا سكت المؤذن) أي فرغ من الاذان
 بالسكرت عنه هذا في الروايات المعتمدة بالمتن والفروانية وحكي ابن التين أنه روى بالوحدة ومعناه صب الاذان
 وأفرغه في الاذان ومنه أفرغ في أذني كلا ما حسنا اه والرواية المذكورة ولم تكتب في شيء من الطرق وإنما
 ذكرها الخطابي من طريق الاوزاعي عن الزهري وقال ان سويد بن نصر راو بها عن ابن المبارك عنه ضبطها بالوحدة
 وأفرط الصغاني في الباب فحزم أنها بالوحدة وكذا ضبطها في نسخه التي ذكر أنه قابلها على نسخة الفريرى وأن الحدثن
 يقولونها بالثلاثة ثم ادعى أنها تصحيف وليس كما قال (قوله بالاولى) أي عن الاول وهي متعلقة بسكت يقال سكت
 عن كذا اذا تركه والمزاد بالاولى الاذان الذي يؤذنه عند دخول الوقت وهو أول باعتبار الاقامة وثان باعتبار الاذان
 الذي قبل الفجر وجاء التأنيث اما من قبل مؤاخاته للاقامة أولانه أراد المتأداة أو الدعوة التامة ويحتمل أن يكون صفة
 لمحذوف والتقدير اذا سكت عن المرة الاولى أو في المرة الاولى (تنبه) أخرج البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن
 سالم أبي النضر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج بعد النداء الى المسجد فان رأى أهل المسجد قليلا جلس حتى
 يجتمعوا ثم يصلي واستاده قوى مع ارساله وليس بينه وبين حديث الباب تعارض لانه يحمل على غير الصبح أو كان
 يفعل ذلك بعد ان يأتية المؤذن ويخرج معه الى المسجد (قوله يستبين) بموحدة وآخره نون وفي رواية يستبينون
 وآخره واو وسياق الكلام على فوائده قبل باب وترجم هنا بلفظ الحديث وهناك ببعض ما دل عليه * (قوله باب بين كل اذا نين صلاة)
 تقدم الكلام على فوائده قبل باب وترجم هنا بلفظ الحديث وهناك ببعض ما دل عليه * (قوله باب بين كل اذا نين صلاة)
 السفر مؤذن واحد) كانه يشير الى ما رواه عبد الرزاق باسناد صحيح أن ابن عمر كان يؤذن للصبح في السفر اذا نين
 وهذا صير منه الى التسوية بين الحضر والسفر وظاهر حديث الباب ان الاذان في السفر لا يسكر لانه لم يفرق بين
 الصبح وغيرها والتعليل لماضي في حديث ابن مسعود يؤيده على هذا فلامفهوم قوله مؤذن واحد في السفر لان الحضر
 أيضا لا يؤذن فيه الا الواحد ولو احتج الى تعدد لم يتأخر قطار البلدان أذن كل واحد في جهة ولا يؤذنون جميعا وقد
 قيل ان أول من أحدث التأذين جميعا بنو أمية وقال الشافعي في الام وأحب أن يؤذن مؤذن بعد مؤذن ولا يؤذن
 جماعة معا وان كان مسجد كبير فلا بأس أن يؤذن في كل جهة منه مؤذن يسمع من يليه في وقت واحد (قوله في نفر)
 هم من ثلاثة الى عشرة (قوله من قومي) هم بنو ليث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة وكان قدوم وفد بني ليث فيها ذكره
 ابن سعد بأسانيد متعددة ان وائلة الليثي قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتجهز لثيوك (قوله رقيقا) بناء ثم
 قاف من الرقيق وفي رواية الاصيلي قيل والكشميني بقافين أى رقيق القلب (قوله وصلوا) زاد في رواية اسمعيل
 بن عليه عن أيوب كيارأ يتمنى أصلي وهو في باب رحمة الناس واليهام من كتاب الرب ومثله في باب خبر الواحد من

فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ . فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ . وَلْيُؤَمِّمْكُمْ أَكْبَرُكُمْ بِأَبِ الْأَذَانِ لَهُ سَافِرٌ
 إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً وَالْإِقَامَةُ وَكَذَلِكَ يَمْرُقَةٌ وَجَمْعٌ وَقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ فِي الْيَمِينَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ
حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْمُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ
 كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يُؤْذِنَ فَقَالَ لَهُ أَبِرْدُ . ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤْذِنَ فَقَالَ لَهُ أَبِرْدُ . ثُمَّ
 أَرَادَ أَنْ يُؤْذِنَ فَقَالَ لَهُ أَبِرْدُ . حَتَّى سَاوَى الظِّلَّ التَّلَوَّنَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِهِ جَوِّمٌ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ
 قَالَ أَنِّي رَجُلَانِ النَّبِيُّ ﷺ يُرِيدَانِ السَّفَرَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَنْتُمَا خَرَجْتُمَا فَادَّانَا

رواية عبد الوهاب الثقفي عن أبوب (قوله) فإذا حضرت الصلاة (وجه مطابقته للترجمة مع أن ظاهره بخلافها لقوله
 فكرونا فيهم وعلومهم فإذا حضرت فظاهره أن ذلك بعد وصولهم إلى أهلهم وتعليمهم لكن المصنف أشار إلى الرواية
 الآتية في الباب الذي بعدهما فإن هذا إذا أتيا خرجنا فإذا ولما عارض بينهما أيضا بين قوله في هذه الترجمة مؤذن
 واحدلان المراد بقوله أذنا أي من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن وذلك لاستوائهما في الفضل ولا يعتبر في الأذان
 السن بخلاف الإمامة وهو واضح من سياق حديث الباب حيث قال فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبرهم واستدل
 بهذا على أفضلية الإمامة على الأذان وعلى وجوب الأذان وقد تقدم القول فيه في أوائل الأذان وبيان خطأ من
 قل الإجماع على عدم الوجوب وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في باب إذا استوفى القراءة من أبواب الإمامة
 أن شاء الله تعالى (قوله) باب الأذان للسفار بن) كذا للكشيميني والباقيين للسفار بالافراد وهو للجنس (قوله)
 إذا كانوا جماعة (هو مقتضى الأحاديث التي أوردها لكن ليس فيها ما يمنع أذان المنفرد وقد روى عبد الرزاق بإسناد
 صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول إنما التأذين لجيش أو ركب عليهم أمير فينادي بالصلاة ليجتمعوا لها فاما غيرهما
 هي الإقامة وحكي نحو ذلك عن مالك وذهب الأئمة الثلاثة والثوري وغيرهم إلى مشروعية الأذان لكل أحد وقد تقدم
 حديث أبي سعيد في باب رفع الصوت بالنداء وهو يقتضي استحباب الأذان للمنفرد وبالغ عطاء فقال إذا كنت في
 سفر فمؤذن ولم تكن قاعد الصلاة ولعله كان يرى ذلك شرطاً في صحة الصلاة أو يرى استحباب الاعادة لا وجوبها (قوله)
 والإقامة) بالخفض عطفاً على الأذان ولم يختلف في مشروعية الإقامة في كل حال (قوله) وكذلك يعرفه لعله يشير إلى حديث
 جابر الطويل في صفة الحج وهو عند مسلم وفيه أن بلالا أذن وأقام لما جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر يوم
 عرفة (قوله) جمع (فتح الجيم وسكون الميم) هي مزدلفة وكانه أشار بذلك إلى حديث ابن مسعود الذي ذكره في كتاب
 الحج وفيه أنه صلى المغرب بأذان وإقامة والعشاء بأذان وإقامة ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله
 (قوله) وقول المؤذن (هو بالخفض أيضا وقد تقدم الكلام على حديث أبي ذرٍّ مستوفى في باب الإبراد بالظهر في
 المواقيت وفيه البيان أن المؤذن هو بلال وأنه أذن وأقام فيطابق هذه الترجمة (قوله) حدثنا عبد بن يوسف (هو القريابي
 وبذلك صرح أبو نعيم في المستخرج وسفيان هو الثوري وقد روى البخاري عن عبد بن يوسف أيضا عن سفيان بن
 عيينة لكنه عذبه بن يوسف البيكدي وليست له رواية عن الثوري والقريابي وإن كان يروى أيضا عن ابن عيينة
 لكنه إذا أطلق سفياناً فانه يريد به الثوري وأذا روى عن ابن عيينة بيته وقد قدمنا ذلك (قوله) أني رجلان (ها
 مالك بن الحويرث راوى الحديث ورفيقه وسيأتي في باب سفر الاثنين من كتاب الجهاد بلغة ظ انصرفت من عند النبي
 صلى الله عليه وسلم أنا وصاحبى بنى ولم أرى شي من طرقه تسمية صاحبه (قوله) فإذا (قال أبو الحسن بن
 القصار أراد به الفضل والأذان) 'احديجزى' وكانه فهم منه أنه أمرهما أن يؤذنا جميعاً كما هو ظاهر اللفظ فإن أراد

ثُمَّ أَقْبَا نُمَ لِيَوْمِكُمْ كَثِيرًا ۝ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَتَحْتَهُ شَبَابَةٌ مُتَقَارِبُونَ فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ حِمَارًا فَيَقْدُمُهَا نَاقَةً أَتَى قَدْرَ أَشْتَبَيْنَا أَهْلُنَا وَقَدْ أَشْتَقْنَا سَأَلْنَا عَنْ تَرْكِنَا لَهَذَا فَأَخْبَرَنَا قَالَ ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِكُمْ فَأَقِيمُوا فِيهِمْ وَعَامُوهُمْ وَمَرُّوهُمْ : وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا أَوْ لَا أَحْفَظُهَا . وَصَلُوا كَمَا رَأَيْتُمُنِي أَصْلَى فَإِذَا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا بِجِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ أَدْنَى ابْنِ عُمَرَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ يَضْجَتَانِ . ثُمَّ قَالَ صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ فَأَخْبَرَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مُؤَذِّنًا يُؤْذِنُ ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثَرِهِ أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ

إِنَّمَا يُؤْذَنُ مَنْ مَعَالِيسِ ذَلِكَ بَرَادٍ وَقَدْ قَدِمْنَا النُّقْلَ عَنِ السَّلَفِ بِخِلَافِهِ وَإِنْ أَرَادَ أَنْ كَلَامُهُمَا يُؤْذَنُ عَلَى حِدَةٍ فَيَقِيهِ نَظَرَانِ أَذَانُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْجَمَاعَةَ نَحْمُ سَتَجِبُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَجَابَةُ الْمُؤْذِنِ فَلَا يُلَوِّحُ حِمْلَ الْأَمْرِ عَلَى أَنْ أَحَدُهُمَا يُؤْذِنُ وَالْآخَرُ يَجِبُ وَقَدْ قَدِمَ لَهُ تَوْجِيهُ آخَرُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ وَإِنْ الْحَامِلُ عَلَى صَرْفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ قَوْلُهُ فِيهِ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلِلطَّبْرَانِ مِنْ طَرِيقِ حَمَادٍ سَامَةٌ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِذَا كُنْتَ مَعَ صَاحِبِكَ فَادْنُ وَأَمَّ وَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ كَبْرًا وَسَتْ وَحِ الْقُرْطُبِيِّ فَعَمِلَ اخْتِلَافُ الْأَنْظَارِ الْحَدِيثِ عَلَى تَعَدُّ الْقِصَّةِ وَهُوَ بَعِيدُ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ قَدْ يَطْلُقُ الْأَمْرُ بِالْثَنِيَّةِ وَالْجَمْعِ وَالْمُرَادُ وَاحِدٌ كَقَوْلِهِ يَاحْرُسِي أَضْرَ بِاعْتِقِهِ وَقَوْلُهُ قَتَلَهُ بَنُو تَيْمٍ مَعَ أَنْ الْقَاتِلَ وَالضَّارِبُ وَاحِدٌ (قَوْلُهُ ثُمَّ أَقْبَا) فِيهِ حُجَّةٌ لَنْ قَالَ بِاسْتِحْبَابِ أَجَابَةِ الْمُؤْذِنِ بِالْأَقَامَةِ إِنْ جَمَلَ الْأَمْرَ عَلَى مَاضِيهِ وَالْأَقَالِذِيِّ يُؤْذَنُ هُوَ الَّذِي يَقِيهِ (تَنْبِيْهُ) وَقَعْنَا فِيهِ رَوَاةُ أَيْ الْوَقْتُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ فَذَكَرَ حَدِيثَ مَالِكِ بْنِ الْحَوَارِثِ مَطْوَلًا نَحْوَ مَاضِيهِ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ وَسَيَأْتِي فِي بَيَانِهِ فِي بَابِ خَيْرِ الْوَاحِدِ وَعَلَى ذِكْرِهِ هُنَاكَ اقْتَصَرَ بَاقِيُ الرِّوَاةِ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا بِجِي) هُوَ الْقَطَّانُ (قَوْلُهُ يَضْجَتَانِ) هُوَ يَفْتَحُ الضَّادَ الْمُعْجَمَةَ وَالْجَمْعُ بَعْدَهَا نَوْنٌ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانٍ غَيْرِ مَصْرُوفٍ قَالَ صَاحِبُ الصَّحَاحِ وَغَيْرُهُ هُوَ جَلُّ بَنَاتِيَّةِ مَكَّةَ وَقَالَ أَبُو مُوسَى فِي ذِي الْقُرْبَيْنِ هُوَ مَوْضِعٌ أَوْ جَلُّ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَقَالَ صَاحِبُ الْمَشَارِقِ وَمِنْ تَبَعِهِ هُوَ جَلُّ عَلَى بَرْدَمِنْ مَكَّةَ وَقَالَ صَاحِبُ الْعَلَائِقِ يَبْنُو بَيْنَ مَكَّةَ خَمْسَةَ وَعِشْرُونَ مِيلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَادِي مَرْسَعَةِ أَمِيَالٍ انْتَهَى وَهَذَا الْقَدْرُ كَثْرَتِمْ بَرْدَمِنْ وَضَبَطَهُ بِالْأَمِيَالِ يَدُلُّ عَلَى مَزِيدِ اعْتِنَاءٍ وَصَاحِبُ الْعَلَائِقِ عَنْ شَاهِدِ تِلْكَ الْأَمَاكِنِ وَاعْتَنَى بِهَا خِلَافَ مَنْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنْ لَمَرِّهَا أَصْلًا وَيُؤَيِّدُهُ مَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ قَالَ وَبَيْنَ قَدِيدٍ وَضُجْنَانَ يَوْمَ قَالَ مَعْبِدُ الْخَزَائِعِ

قَدْ جَعَلْتُ مَا قَدِيدٍ مَوْعِدِي ۝ وَمَا ضُجْنَانَ لَهَا صَحِيحُ الْقَدِّ

(قَوْلُهُ وَأَخْبَرَنَا) أَيِ ابْنِ عُمَرَ (قَوْلُهُ كَانَ يَأْمُرُ مُؤَذِّنًا) فِي رَوَاةٍ مُسْلِمٌ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ (قَوْلُهُ ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثَرِهِ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْقَوْلَ الْمَذْكُورَ كَانَ بَعْدَ فَرَاغِ الْأَذَانِ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ لِمَا ذَكَرَ رَوَاةٌ مُسْلِمٌ بِلَفْظِ يَقُولُ فِي آخِرِ نَدَائِهِ يَحْمَلُ أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ فِي آخِرِهِ قَبِيلُ الْفَرَاغِ مِنْهُ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ انْتَهَى وَقَدْ قَدِمْنَا فِي بَابِ السَّلَامِ فِي الْأَذَانِ عَنْ ابْنِ خُزَيْمَةَ أَنَّهُ حَمَلَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَنَّ ذَلِكَ يَقَالُ بِدَلَامِنْ الْخِصْفَةِ نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى لَا تَ مَعْنَى عَلَى الصَّلَاةِ هَلُمُوا إِلَيْهَا وَمَعْنَى الصَّلَاةِ فِي الرِّحَالِ تَأْخُرُ عَنْ الْجَمْعِ وَلَا يَنْتَاسِبُ إِرَادَةُ اللَّفْظَيْنِ مَعَالَانَ أَحَدَهُمَا تَقْبِضُ الْآخَرُ هُ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مَا ذَكَرَ بَانَ يَكُونُ مَعْنَى الصَّلَاةِ فِي الرِّحَالِ رُخْصَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَرَخَّصَ وَمَعْنَى هَلُمُوا إِلَى الصَّلَاةِ نَدْبٌ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَكِلَ الْفَضِيلَةَ وَلَوْ تَحْمَلُ الْمَشَقَّةَ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ حَدِيثُ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَطَرْنَا

في الآية الباردة أو المطيرة في السفر **حدثنا** إسحق قال أخبرنا جعفر بن عون قال حدثنا أبو الهيثم عن عوف بن أبي جهم عن أبيه قال رأيت رسول الله ﷺ بالأبطح فجاءه يلاكل فأذنه بالصلاة ثم خرج يلاكل بالتمزة حتى رَكَرَها بين يدي رسول الله ﷺ بالأبطح وأقام الصلاة **باب** هل يتنصع المؤذن فاه ههنا وههنا وهل يلتفت في الأذان « ويذكر عن يلاكل أنه جعل أصبعيه في أذنيه وكان ابن عمر لا يجعل أصبعيه في أذنيه .

فقال ليصل من شاء منكم في رحله (قوله في الليلة الباردة أو المطيرة) قال الكرمانى فصلة بمعنى فاعلة واسناد المطر بها محاز ولا يقال انها بمعنى مفعولة أى مطرور فيها لوجود الهاء في قوله مطيرة اذ لا يصح مطيرة فيها اه مخلصا وقوله أول التنوع لا لكس وفي صحيح أبي عوانة ليلة باردة أو ذات مطر أو ذات ريح وذلك على أن كلام الثلاثة عذر في التأخير عن الجماعة وقيل ابن بطال فيه الاجماع لكن المعروف عند الشافعية أن الريح عذر في الليل فقط وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل لكن في السنن من طريق ابن اسحق عن نافع في هذا الحديث في الليلة المطيرة والغداة القرية وفيها باسناد صحيح من حديث أبي المليلج عن أبيه أنهم مطروا يوما فرخص لهم ولم أرفى شيء من الاحاديث الترخيص بعذر الريح في النهار صريحا لكن القياس يقتضى الخافق وقد نقله ابن الرفعة وجها (قوله في السفر) ظاهره اختصاص ذلك بالسفر ورواية مالك عن نافع الآية في أبواب صلاة الجماعة مطلقة وبها أخذ الجمهور لكن قاعدة حمل المطلق على المقيد تقتضى أن يخص ذلك بالسافر مطلقا ويلحق به من تلحقه بذلك مشقة في الحضر دون من لا تلحقه والله أعلم (قوله حدثنا إسحق) وقع في رواية أبي الوقت انه ابن منصور وبذلك جزم خلف في الاطراف وقد تردد الكلاباذي هل هو ابن ابراهيم أو ابن منصور ورجح الجبائي أنه ابن منصور واستدل على ذلك بان مسلما أخرجه هذا الحديث بهذا الاسناد عن اسحق ابن منصور (قوله فاذانه بالصلاة ثم خرج يلاكل) اختصره المصنف وقد أخرجه الاسماعيلى عن طريق عن جعفر بن عون فقال بعد قوله بالصلاة فدعا بوضوءه فتوضأ فذكر القصة (قوله وأقام الصلاة) اختصر بقبته وهى عند الاسماعيل أيضا وهى وركرها بين يديه والظن بمروى الحديث وقد قدمنا الكلام عليه في باب ستره الامام ستره ابن خلفه (قوله بالأبطح) هو موضع معروف خارج مكة وقد بيناه في ذلك الباب وفهم بعضهم أن المراد بالأبطح موضع جمع لذكره لها في الترجمة وليس ذلك مراده بل بين جمع والأبطح مسافة طويلة وانما أورد حديث أبى حنيفة لانه يدخل في أصل الترجمة وهى مشروعية الاذان والاقامة للسافرين * (قوله باب هل يتنصع المؤذن فاه ههنا وههنا) هو بياء تحتية ثم بئامين مفتوحات ثم بموحدة مشددة من التنصع وفي رواية الاصيلي يتبع بضم أوله واسكان المثناة وكسر الموحدة من الاتباع والمؤذن بالرفع لانه فاعل التنصع وفاه منصوب على المفعولية وههنا وههنا ظرفا مكان والمراد بهما جهتا العمين والشمال كما سيأتى ان شاء الله تعالى في الكلام على الحديث وقال الكرمانى لفظ المؤذن بالنصب وفاعله محذوف تقديره الشخص ونحوه وفاه بالنصب بدل من المؤذن قال ليوافق قوله في الحديث فجعلت اتبع فاه اه وليس ذلك بلازم لما عرف من طريقة المصنف أنه لا يفتق مع اللفظ الذى يورده غالبا بل يترجمه ببعض ألقاظه الواردة فيه وكذا وقع ههنا فان في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عند أبي عوانة في صحيحه فجعل يتبع فيه يميننا وشمالا وفي رواية وكيع عن سفيان عند الاسماعيلى رأيت بلالا يؤذن يتبع فيه ووصف سفيان يميل برأسه يميننا وشمالا والحاصل ان بلالا كان يتبع فيه التاجين وكان أبوجهة ينظر اليه فكل منهما متبعا باعتبار (قوله وهل يلتفت في الاذان) يشير الى ما قدمناه في رواية وكيع وفي رواية اسحق الارزق عن سفيان عند النسائي فجعل يتخرف يميننا وشمالا وسيأتى في رواية يحيى بن آدم بلفظ والتفت (قوله) ويذكر عن بلال انه جعل أصبعيه في أذنيه (يشير بذلك الى ما وقع في رواية عبد الرزاق وغيره عن سفيان كما سنوضحه بعد) (قوله وكان ابن عمر الخ) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن طريق

وقال إبراهيم لا بأس أن يؤذن على غير وضوء وقال عطاء الوضوء حق وسنة وقالت عائشة كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه **حدثنا** محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن عوف بن أبي جيفة عن أبيه أنه رأى بلالاً يؤذن فجعلت أتبع فادبها وهنأ بالآذن

نسبوه هو بالنون والمهملة مصفر ابن ذعلوق يضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة وضم اللام عنه عن ابن عمر (قوله وقال إبراهيم) يعني النخعي الخ وصله سعيد بن منصور وابن أبي شيبة عن جرير عن منصور عنه بذلك وزاد ثم يخرج فيتوضأ ثم يرجع فيقيم (قوله وقال عطاء الخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جرير قال قال عطاء حق وسنة مسنونة أن لا يؤذن المؤذن إلا متوضئا هو من الصلاة هو فاتحة الصلاة ولا بن أبي شيبة من وجه آخر عن عطاء أنه كره أن يؤذن الرجل على غير وضوء وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذي والبيهقي من حديث أبي هريرة وفي أسناده ضعف (قوله وقالت عائشة) تقدم الكلام عليه في باب تقضى الحائض المناسك من كتاب الحيض وإن سلمنا وصله وفي إيراد البخاري له هنا إشارة إلى اختيار قول النخعي وهو قول مالك والشافعي لأن الأذان ليس من جملة الأركان فلا يشترط فيه ما يشترط في الصلاة من الطهارة ولا من استقبال القبلة كالأستسحب فيه الخشوع الذي يتألفه الألفات وجعل الأصبع في الأذن وبهذا تعرف مناسبة ذكره لهذه الآثار في هذه الترجمة ولا خلاف نظر العلماء فيها وأوردها بلفظ الاستفهام ولم يحزم بالحكم (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو القريابي وسفيان هو الثوري (قوله ههنا وههنا بالأذان) كذا أورده مختصرا ورواية وكيع عن سفيان عند مسلم أنهم حيث قال فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا يميناً وشمالاً يقول حتى على الصلاة حتى على الفلاح وهذا فيه تنقيد للألفات في الأذان وإن عمله عند الحيلتين وبوب عليه ابن خزيمة أنحراف المؤذن عند قوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح فمهلا لا يبدنه كله قال وإنما يمكن الانحراف بالهم بالبحراف الوجه ثم ساقه من طريق وكيع أيضا بلفظ فجعل يقول في أذانه هكذا ويحرف رأسه يميناً وشمالاً وفي رواية عبد الرزاق عن الثوري في هذا الحديث زياد أن أحدهما الاستدارة والآخرى وضع الأصبع في الأذن ولفظه عند الترمذي رأيت بلالاً يؤذن ويدور ويتبع فاه ههنا وههنا وأصبعاه في أذنيه فاما قوله ويدور فهو مدرج في رواية سفيان عن عوف بن ذلك يعني بن آدم عن سفيان عن عوف عن أبيه قال رأيت بلالاً يؤذن فاتبع فاه ههنا وههنا والفت يميناً وشمالاً قال سفيان كان حجاج يعني ابن أرقطة يذكر لنا عن عوف أنه قال فاستدار في أذانه فلما لقينا عونا لم يذكر فيه الاستدارة أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من طريق يحيى بن آدم وكذا أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان لكن لم يسم حجاجاً وهو مشهور عن حجاج أخرجه ابن ماجه وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم من طريقه ولم يفرده بل واقفه ادريس الاودي وعبد العزيز عن عوف لكن الثلاثة ضعفاء وقد خالفهم من هو مثلهم أو أمثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن غون فقال في حديثه ولم يستدرأ أخرجه أبو داود ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عني استدارة الرأس ومن نقاها عني استدارة الجسد كله ومشي ابن بطال ومن تبعه على ظاهره فاستدل به على جواز الاستدارة بالبدن كله قال ابن دقيق العيد فيه دليل على استدارة المؤذن للاسماح عند اللفظ بالحيلتين واختلف هل يستدرأ يده كله أو بوجهه فقط وقدماه قارنان مستقبل القبلة واختلف أيضا هل يستدري الحيلتين الأوليين مرفوعة في الثانيةين مرة أو يقول حتى على الصلاة عن يمينه ثم حتى على الصلاة عن شماله وكذا في الأخرى قال ورجم الثاني لأنه لا يكون لكل جهة نصيب منهما قال والاول أقرب إلى لفظ الحديث وفي المعنى عن أحمد لا يدور إلا أن كان على منارة يقصد اسماع أهل الجهتين وأما وضع الأصبعين في الأذنين فقد رواه مؤمل أيضا عن سفيان أخرجه أبو عوانة وله شواهد ذكرتها في تطبيق التطبيق من أصحها ما رواه أبو داود ابن حبان من طريق أبي سلام الدمشقي أن عبد الله الهوزني حدثه قال قلت لبلال كيف كانت نفقة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه قال بلال فجعلت أصبغ في أذني فاذنت ولابن ماجه والحاكم من

باب قول الرجل فانتنا الصلاة . وكراهة ابن سيرين أن يقول فانتنا الصلاة . وكيف لم
 يُدرك . وقول النبي ﷺ **أصح** **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي
 قتادة عن أبيه قال بينما نحن نصلّي مع النبي ﷺ إذ سمع جلبة رجال فلما صلى قال ما شأنكم قالوا
 استعجلنا إلى الصلاة قال فلا تفعلوا إذا أتيت الصلاة فليكنم بالسكينة فما أدرأكم ففعلوا وما فاتكم فأتوا
فأتموا باب لا يسمي إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار وقال ما أدرأكم ففعلوا وما فاتكم فأتوا
 قاله أبو قتادة عن النبي ﷺ **حدثنا** آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا الأهرشي عن سميد
 ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وعن الأهرشي عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال

حدث سعد القرظ أن النبي ﷺ بلال أن يجعل أصبعه في أذنيه وفي استاده ضعف قال العلماء في ذلك فائدتان أحدهما
 أنه قد يكون أرفع لصوته وفيه حديث ضعيف أخرجه أبو الشيخ من طريق سعد القرظ عن بلال نايها أنه علامة للمؤذن
 ليعرف من رآه على بعد أو كان به صم أنه يؤذن ومن ثم قال بعضهم يجعل يده فوق أذنه حسب قال الترمذي أستحب أهل
 العلم أن يدخل المؤذن أصبعه في أذنيه في الاذان قال واستحبه الاوزاعي في الإقامة أيضا (تنبيه) لم يد تعين الاصبع
 التي يستحب وضعها وجزم التوروي أنها المسبحة واطلاق الاصبع مجاز عن الابلجة (تنبيه آخر) وقع في المغني للموفق
 نسبة حديث أبي جيفة لفظ أن بلالاً أذن ووضع أصبعه في أذنيه إلى تخرج البخاري ومسلم وهو وهم وساق أبو نعيم
 في المستخرج حديث الباب من طريق عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق عن سفيان بلفظ عبد الرزاق من غير بيان فما
 أجابا لهما أنها متوافقتان وقد عرفت ما في رواية عبد الرزاق من الادراج وسلامة رواية عبد الرحمن من ذلك والله
 المستعان * (قوله باب قول الرجل فانتنا الصلاة) أي هل يكره أم لا (قوله وكراهة ابن سيرين الخ) وصله ابن أبي شبة
 عن أزهر عن ابن عون قال كان محمد يعني ابن سيرين يكرهه فذكره (قوله وقول النبي صلى الله عليه وسلم) هو بالرفع على
 الابتداء وأصح خبره وهذا كلام المصنف راد على ابن سيرين ووجه الرد أن الشارع أطلق لفظة القوافل على الجواز
 وابن سيرين مع كونه كرهه فانتنا كرهه من جهة اللفظ لانه قال وليقل لم يدرك وهذا محصل معنى القوافل لكن قوله لم
 يدرك فيه نسبة عدم الادراك اليه بخلاف فانتنا فعمل ذلك هو الذي لحظه ابن سيرين وقوله أصح معناه صحيح أي بالنسبة
 الي قول ابن سيرين فانه غير صحيح لثبوت النص بخلافه وعند أحمد من حديث أبي قتادة في قصة نومهم عن الصلاة فقلت
 يا رسول الله فانتنا الصلاة ولم يشكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وموقع هذه الترجمة وما بعدها من أبواب الاذان والإقامة
 أن المرء عند اجابة المؤذن يحتمل أن يدرك الصلاة كلها أو بعضها أو لا يدرك شيئا فاحتجج الى جواز اطلاق القوافل وكيفية
 الايتان الى الصلاة وكيفية العمل عند قوافل البعض ونحو ذلك (قوله شيبان) هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي
 كثير (قوله عن عبد الله ابن أبي قتادة عن أبيه) في رواية مسلم من طريق معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير التصريح
 بإخبار عبد الله له به وبإخبار أبي قتادة لعبد الله (قوله جلبة الرجال) وفي رواية كرموا الاصلي جلبة رجال بغير ألف
 ولام وهما للبعد الذهني وقد سمي منهم أبو بكره فيارواه الطبراني من رواية يونس عن الحسن عنه نحوه في نحوه هذه القصة
 وجلبة بجمع ولام وموحدة مفتوحات أي أصواتهم حال حركتهم واستدل به على أن الثابت خاطر المصل الى الامر
 الحادث لا يفسد صلانه وسند كالكلام على المتن في الباب الذي بعده * (قوله باب لا يسمي الى الصلاة الخ) سقطت هذه
 الترجمة من رواية الاصلي ومن رواية أبي ذر عن غير المزحى وثبوتهما أصوب لقوله فيها وقاله أبو قتادة لأن الضمير يعود
 على ما ذكر في الترجمة ولولا ذلك لعاد الضمير الى المتن السابق فيكون ذكر أبي قتادة تكرارا بلا فائدة لانه ساقه عنه (قوله
 وعن الأهرشي) أي بالاستناد الذي قبله وهو آدم عن ابن أبي ذئب عنه أي أن ابن أبي ذئب حدث به عن الأهرشي عن

إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَاْمْسُوْا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ وَلَا تُسْرِعُوا فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا

شيخين حديثاه به عن أبي هريرة وقد جمعهما المصنف في باب المشي إلى الجمعة عن آدم فقال فيه عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة وكذلك أخرجه مسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عنهما وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الزهري وجزم بأنه عنده عنهما جميعاً قال وكان بما اقتصر على أحدهما أو التزمى فإنه أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد وحده قال وقول عبد الرزاق أصبح ثم أخرجه من طريق ابن عينة عن الزهري كما قال عبد الرزاق وهذا عمل صحيح لولم يثبت أن الزهري حدث به عنهما وقد أخرجه المصنف في باب المشي إلى الجمعة من طريق شعيب ومسلم من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن أبي سلمة وحده فترجح ما قال الدارقطني (قوله إذا سمعتم الإقامة) هو أخص من قوله في حديث أبي قتادة إذا أتيتم الصلاة لكن الظاهر أنه من مفهوم الموافقة لأن المسمع إذا أقامت الصلاة يترجى إدراك فضيلة التسمية الأولى ونحو ذلك ومع ذلك فقد نهى عن الإسراع فغيره ممن جاء قبل الإقامة لا يحتاج إلى الإسراع لأنه يتحقق إدراك الصلاة كلها فينهي عن الإسراع من باب الأولى وقد لحظ فيه بعضهم معنى غير هذا فقال الحكة في التقييد بالإقامة أن المسمع إذا أقامت الصلاة يصل إليها وقد أنهى فيقرأ أو هو في تلك الحالة فلا يحصل له تمام الخشوع في الترتيل وغيره بخلاف من جاء قبل ذلك فإن الصلاة قد انقضى فيه حتى يستريح انتهى وقضية هذا أنه لا يكره الإسراع لمن جاء قبل الإقامة وهو مخالف لصرح قوله إذا أتيتم الصلاة لأنه يتناول ما قبل الإقامة واما قيد في الحديث الثاني بالإقامة لأن ذلك هو الحامل في الغالب على الإسراع (قوله وعليكم بالسكينة) كذا في رواية أبي ذر ولغيره وعليكم السكينة بغيراء وكذا في رواية مسلم من طريق يونس وضبطها القرطبي شارحه بالنصب على الأغراء وضبطها النووي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال واستشكل بعضهم دخول الباء قال لأنه متعد بنفسه كقوله تعالى عليكم أنفسكم كونه نظر لثبوت زيادة الباء في الأحاديث الصحيحة كحديث عليكم برخصة الله وحديث فعليه بالصوم فإنه له وجاء وحديث فليكن بالمرأة قاله لا في طلحة في قصة صفية وحديث عليكم بعينك قالته عائشة لعمر وحديث عليكم بقيام الليل وحديث عليكم بخويصة فشك وغير ذلك ثم إن الذي علل به هذا المعترض غير معروف بمقصوده ألا يلزم من كونه يجوز أن يتعدى بنفسه امتناع تعديه بالباء وإذا ثبت ذلك فيدل على أنه فيه لغتين والله أعلم (فائدة) الحكة في هذا الأمر تنقاد من زيادة وقعت في مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة أي أنه في حكم المصلّي فيبني له أعماد ما يبني للمصلّي أعماه واجتنب ما يبني للمصلّي اجتنبه (قوله والوقار) قال عياض والقرطبي هو يعني السكينة وذكر على سبيل التأكيد وقال النووي الظاهر أن بينهما فرقا وأن السكينة تأتي في الحركات واجتناب العبث والوقار في الهيئة كغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات (قوله ولا تسرعوا) في زيادة تأكيده يستند منه الرد على من أول قوله في حديث أبي قتادة لا تفعلوا أي الاستعجال المقتضى إلى عدم الوقار وأما الإسراع الذي لا ينافي الوقار كمن خاف فوت التسمية فلا وهو هذا محكي عن إسحق بن راهويه وقد تقدمت رواية العلاء التي فيها فهو في صلاة قال النووي به بذلك على أنه لو لم يذكر من الصلاة شيئاً لكان محصلاً لمقصوده لكونه في صلاة وعدم الإسراع أيضاً يستلزم كثرة الخطأ وهو معنى مقصود لذاته وردت فيه أحاديث كحديث جابر عندهم إن بكل خطوة درجة ولا ينادي داود من طريق سعيد بن المسيب عن رجل من الانصار مر فوعا إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لم يرفع قدمه إلى النبي الا كتب الله له حسنة ولم يضع قدمه إلى السرى الا حط الله عنه سيئة فإن أتى المسجد فصل في جماعة غفر له فإن أتى وقد صلوا بعضوا بقي بعض فصل ما أدركوا ثم ما بقي كان كذلك وإن أتى المسجد وقد صلوا فأم الصلاة كان كذلك (قوله فما أدركتم فصلوا) قال السكرواني العاء جواب شرط محذوف أي إذا ثبت لكم ما هو أولى بكم فادركتم فصلوا (قلت) والتقدير إذا فعلتم فما أدركتم أي فعلتم الذي امرتكم به من السكينة وترك الإسراع واستدل بهذا الحديث على حصول

وما فاتكم فأتوا باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة **حدثنا مسلم بن إبراهيم**
قال حدثنا هشام قال

فضيلة الجماعة باردلك جزء من الصلاة لقوله فإذا أدركتم فصلوا ولم يفصل بين القليل والكثير وهذا قول الجمهور وقيل لا تدرك الجماعة باقل من ركعة للحدوث السابق من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك وقيا ساعى الجمعة وقد قدمنا الجواب عنه في موضعه وأنه ورد في الاوقات وأن في الجمعة حديثا خاصا بها واستدل به ايضا على استحباب الدخول مع الامام في اى حالة وجد عليها وفيه حديث اصرح منه أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن رفيع عن رجل من الانصار مرفوعا من وجدني راكعا أو قائما أو ساجدا فليكن معي علي حالي التي انا عليها (قوله وما فاتكم فأتوا) اى اكلوا هذا هو الصحيح في رواية الزهري ورواه عن ابن عيينة بلفظ فاقضوا وحكم مسلم في التمييز عليه بالوم في هذه اللفظة مع انه اخرج اسناده في صحيحه لكن لم يسق لفظه وكذا روى احمد عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة فقال فاقضوا واخرجه مسلم عن مجدي بن رافع عن عبد الرزاق بلفظ فأتوا واختلف ايضا في حديث أبي قتادة فرواية الجمهور فأتوا ووقع لمعاوية بن هشام عن سفيان فاقضوا كذا ذكره ابن أبي شيبة عنه وأخرج مسلم اسناده في صحيحه عن ابن أبي شيبة فلم يسق لفظه أيضا وروى أبو داود مثله عن سعد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال وقعت في رواية أبي رافع عن أبي هريرة واختلف في حديث أبي ذر قال وكذا قال ابن سيرين عن أبي هريرة وليقض (قلت) ورواية ابن سيرين عند مسلم بلفظ صل ما أدركت واقض ما سبقك والحاصل أن أكثر الروايات ورد بلفظ فأتوا وأقلها بلفظ فاقضوا وانما تظهر فائدة ذلك اذا جعلنا بين الانعام والقضاء مغفارة لكن اذا كان خرج الحديث واحدا واختلف في لفظة منه وأمكن رد الاختلاف الي معنى واحد كان أولي وهنا كذلك لان القضاء وان كان يطلق على الفاتت غالبا لكنه يطلق على الاداء أيضا ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا وردد بجمان أخر فيحمل قوله فاقضوا على معنى الاداء أو الفراغ فلا يغير قوله فأتوا فلا حاجة فيه لمن تمسك برواية فاقضوا على أن ما أدركه المأموم هو آخر صلته حتى استحسب له الجهر في الركعتين الأخيرتين وقراءة السورة وترك الفنون بل هو أولها وان كان آخر صلاة امامه لان الآخر لا يكون الا عن شيء تقدمه وأوضح دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يشهد في آخر صلته على كل حال فلو كان ما يدركه مع الامام آخره لما احتاج الى اعادة التشهد وقول ابن بطال انه ما تشهد الا لاجل السلام لان السلام يحتاج الى سبق تشهد ليس بالجواب الناهض على دفع الاراد المذكور واستدل ابن المنذر بذلك أيضا على أنهم أجمعوا على أن تكبيرة الانتحاح لا تكون الا في الركعة الاولى وقد عمل بمقتضى اللفظين الجمهور فانهم قالوا ان ما أدرك المأموم هو أول صلته الا أنه يقضى مثل الذي فات من قراءة السورة مع أم القرآن في الرباعية لكن لم يستحبوا له اعادة الجهر في الركعتين الباقيتين وكان الحجة فيه قوله ما أدركت مع الامام فهو أول صلته واقض ما سبقك به من القرآن أخرجه البيهقي وعن اسحق والمزني لا يقرأ الا أم القرآن فقط وهو القياس واستدل به على أن ما أدرك الامام راكعا لم تحسب له تلك الركعة للأمر باتمام ما فاتة لانه فاته الوقوف والقراءة فيه وهو قول أبي هريرة وجماعة بل حكاه البخاري في القراءة خلف الامام عن كل من ذهب الي وجوب القراءة خلف الامام واخاره ابن خزيمة والضبي وغيرهما من محدثي الشافعية وقواه الشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين والله أعلم وحجة الجمهور حديث أبي بكر حيث ركب دون الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد ولم يأمره باعادة تلك الركعة وسيأتي في أثناء صفة الصلاة ان شاء الله تعالى * (قوله باب متى يقوم الناس اذا رأوا الامام عند الإقامة) قيل أورد الترجمة بلفظ الاستفهام لان قوله في الحديث لا هموموا نهى عن القيام وقوله حتى تزوني تسويغ للقيام عند الرؤية وهو مطلق غير مقيد بشيء من ألفاظ الإقامة ومن ثم اختلف السلف في ذلك كما سيأتي (قوله هشام) هو الدستوائي وقد رواه أبو

كَتَبَ إِلَى يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقْرَؤُوا حَتَّى تَرَوْنِي **بَاب** لَا يَسْمَعُ إِلَى الصَّلَاةِ مُسْتَعِجِلًا وَلَيْتُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّيْ اللَّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقْؤُوا حَتَّى تَرَوْنِي

داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه هنا عن أبان العطار عن يحيى فاعلم له فيه شيخان (قوله كتب الى يحيى) ظاهر في أنه لم يسمعه منه وقد رواه الاسماعيلي من طريق هشيم عن هشام وحجاج الصواف كلاهما عن يحيى وهو من تدليس الصيغ وصرح أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن هشام أن يحيى كتب اليه ان عبدالله بن أبي قتادة حدثه فامن بذلك ندليس يحيى (قوله اذا اقيمت) أي اذا ذكرت ألفاظ الإقامة (قوله حتى تروني) أي خرجت، وصرح به عبدالرزاق وغيره عن معمر عن يحيى أخرجه مسلم ولابن حبان من طريق عبدالرزاق وحده حتى تروني خرجت اليكم وفيه مع ذلك حذف تقديره تقوموا وقال مالك في الموطأ سمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بمحددود ألا أرى ذلك على طاقة الناس فان منهم الثقيل والخفيف وذوهم الاكثرون الى أنهم اذا كان الامام معهم في المسجد لم يقوموا حتى تترغ الإقامة وعن أنس أنه كان يقوم اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة رواه ابن المنذر وغيره وكذا رواه سعيد بن منصور من طريق أبي اسحق عن أصحاب عبدالله وعن سعيد بن المسيب قال اذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام واذا قال حتى على الصلاة عدلت الصفوف واذا قال لا اله الا الله كبر الامام وعن أبي حنيفة يقومون اذا قال حتى على الفلاح فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وأما ما لم يكن الامام في المسجد فذهب الجمهور الى انهم لا يقومون حتى يروه وخالف من ذكرنا على التفصيل الذي شرحنا وحديث الباب حجة عليهم وفيه جواز الإقامة والامام في منزله اذا كان يسمعا وتقدم اذنه في ذلك قال القرطبي ظاهر الحديث ان الصلاة كانت تقام قبل أن يخرج النبي صلى الله عليه وسلم من بيته وهو معارض لحديث جابر بن سمرة أن بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم ويجمع بينهما بلالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وسلم قائل ما يراه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ثم اذا رآوه قاموا فلا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم (قلت) ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب أن الناس كانوا ساعة يقول المؤذن الله أكبر يقومون الى الصلاة فلا يأتي النبي صلى الله عليه وسلم مقامه حتى تعتدل الصفوف واما حديث أبي هريرة الآتي قريبا بلقط أقيمت الصلاة فتسوي الناس صفوفهم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه في مستخرج أبي نعيم فصف الناس صفوفهم ثم خرج علينا واعطه عند مسلم أقيمت الصلاة فقمنا فعدلنا الصفوف قبل أن يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فاتي مقامه الحديث وعنه في رواية أبي داود أن الصلاة كانت تقام لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فيجمع بينه وبين حديث أبي قتادة بان ذلك ربما وقع لبيان الجواز وبأن صنيهم في حديث أبي هريرة كان سبب النبي عن ذلك في حديث أبي قتادة وانهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولولم يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فنهام عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطي فيه عن الخروج فيشق عليهم انتظاره ولا يرد هذا حديث أنس الآتي أنه قام في مقامه طويلا في حاجة بعض القوم لاحتمال أن يكون ذلك وقع نادرا أو فعله لبيان الجواز * (قوله باب لا يقوم الى الصلاة مستعجلا وليقم اليها بالسكينة والوقار) كذا في رواية الحموي وفي رواية المستمل باب لا يسمي الى الصلاة وسقط من رواية السكسميهي وجمعا في رواية الباقرين بلطف باب لا يسمي الى الصلاة ولا يقوم اليها مستعجلا الخ (قوله لا يسمي) كانه يشير بذلك الى رواية ابن سيرين في حديث أبي هريرة عند مسلم ولفظه اذا نوب بالصلاة فلا يسمي اليها أحكم وفي رواية أبي سلمة عن أبي هريرة عند المصنف في باب المشي الى

وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ • **بَابُ هَلْ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِذِيهِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ الرَّزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي شَهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَعُدِلَتِ الصُّفُوفُ حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مَصَلَاهُ أَنْتَظَرْنَا أَنْ يَكْبُرَ أَنْصَرَفَ قَالَ عَلَى مَكَانِكُمْ فَمَكَّنْتَنَا عَلَى هَيْئَتِنَا حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا

الجمعة من كتاب الجمعة إذا أقيمت الصلاة فلا تاتوها تسمون وسيأتي وجه الجمع بينه وبين قوله تصالي فاسموا الى ذكر الله هناك ان شاء الله تعالى (قوله وعليكم بالسكينة) كذا في رواية أبي ذر وكرمة وفي رواية الاصيل وأبي الوقت وعليكم السكينة بحذف الباء وكذا أخرجه أبو عوانة من طرق عن شيان (قوله تابعه على بن المبارك) أي عن يحيى ومناصبه وصلها المؤلف في كتاب الجمعة ولفظه وعليكم السكينة بغير باء أيضا وقال أبو العباس الطبرقي نفرد شيان وعلى بن المبارك عن يحيى بهذه الزيادة وتعقب بن معاوية بن سلام تابعهما عن يحيى ذكره أبو داود عقب رواية أبان عن يحيى فقال رواه معاوية بن سلام وعلى بن المبارك عن يحيى وقالاه في تروني وعليكم السكينة (قلت) وهذه الرواية للمطابقة وصلها الاسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم عن معاوية بن سلام وشيخان جميعا عن يحيى كما قال أبو داود • (قوله باب هل يخرج من المسجد لعله) أي لضرورة وكأنه يشير الى تخصيص مارواه مسلم وأبو داود وغيرهما من طريق الشعماء عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا خرج من المسجد بعد أن أذن المؤذن فقال أما هذا فقد عصى أبا القاسم فإن حديث الباب يدل على أن ذلك مخصوص بمن ليس له ضرورة فيلحق بالجنب المحدث والراغب والمحقق ونحوهم وكذا من يكون اماما لمسجد آخر ومن في معناه وقد أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه فصرح برفعه الي النبي صلى الله عليه وسلم وبالتخصيص ولفظه لا يسمع النداء في مسجدى ثم يخرج منه الحاجة ثم لا يرجع اليه الا هنا في (قوله خرج وقد أقيمت الصلاة) يحتمل أن يكون المعنى خرج في حال الإقامة ويحتمل أن تكون الإقامة قد تمت خروجه وهو ظاهر الرواية التي في الباب الذي بعده لتعقيب الإقامة بالتسوية وتعقيب التسوية بخروجه جميعا بالقاء ويحتمل أن يجمع بين الروایتين بأن الجنتين وقعتا حالا أي خرج والحال ان الصلاة أقيمت والصفوف عدلت وقال الكرماني لفظ قد تعرب الماضي من الحال وكأنه خرج في حال الإقامة وفي حال التعديل ويحتمل أن يكونوا لما شرعوا في ذلك باذن منه أو قرينة تدل عليه (قلت) وقد تم احتمال أن يكون ذلك سببا للنهي فلا يلزم منه مخالفتهم وقد تقدم الجمع بينه وبين حديث أبي قتادة لا تقوموا حتى تروني قريبا (قوله وعدلت الصفوف) أي سويت (قوله حتى اذا قام في مصلاه) زاد مسلم من طريق يونس عن الزهري قبل أن يكبر فانصرف وقد تقدم في باب اذا ذكر في المسجد أنه جنب من أبواب الغسل من وجه آخر عن يونس بلفظ فلما قام في مصلاه ذكر فقيه دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة وهو معارض لما رواه أبو داود وابن حبان عن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة العجر فكبر ثم أومأ اليهم ولما كان من طريق عطاء بن يسار مسلما أنه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن امكثوا يمكن الجمع بينهما يحمل قوله كبر على أراد أن يكبر أو بانهما واقعتان أبدا عياض والقرطبي احتجلا وقال الثوري أنه الاظهر وحزم به ابن حبان كعادته فان ثبت والا فافي الصحيح أصبح ودعوى ابن بطال أن الشافعي احتج بحديث عطاء على جواز تكبير المأموم قبل تكبير الامام قال فناقض أصله فاجتج بالمرسل متعقبا بأن الشافعي لا يرد المراسيل مطلقا بل يحتج منها بما يحتضد والامر هنا كذلك لحديث أبي بكرة الذي ذكرناه (قوله انتظرونا) جملة حالية وقوله انصرف أي الى حجرته وهو جواب اذا وقوله قال استئناف أو حال (قوله على مكانكم) أي كونوا على مكانكم (قوله على هيتنا) ففتح الهاء بعدها يا هيتنا تبتنا ساكنة ثم همزة مفتوحة ثم مثناة والمراد بذلك أنهم امثلوا أمره في قوله

يَنْطَفُ رَأْسُهُ وَقَدْ اغْتَسَلَ **بَابُ** إِذَا قَالَ الْإِمَامُ مَكَانَكُمْ حَتَّى رَجَعَ أَنْتَظَرُوهُ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَقِيمَتِ الصَّلَاةَ فَسَوَّى النَّاسَ صُفُوفَهُمْ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَقَدَّمَ وَهُوَ جُنُبٌ ثُمَّ قَالَ عَلَى مَكَانِكُمْ فَرَجَعَ فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقَطُرُ مَاءً فَصَلَّى بِهِمْ **بَابُ** قَوْلِ الرَّجُلِ مَا صَلَّيْنَا حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ

على مكانكم فاستمر على الهيئة أي الكيفية التي تركهم عليها وهي قيامهم في صفوفهم المعتدلة وفي رواية الكشميبي علي هيتنا بكسر الهاء وبعد الياء نون مفتوحة والهيئة الرفق ورواية الجماعة أوجه (قوله ينطف) بكسر الطاء وضهأى يقطر كما صرح به في الرواية التي بعده (قوله وقد اغتسل) زاد الدارقطني من وجه آخر عن أبي هريرة فقال أي كنت جنباً فنسيت أن اغتسل وفي هذا الحديث من القواعد غير ما مضى في كتاب الغسل جواز النسيان على الأنبياء في أمر العبادة لأجل التشريع وفيه طهارة الماء المستعمل وجواز الفصل بين الإقامة والصلاة لأن قوله فصلى طاهر في الإقامة لم يعد الظاهر أنه مقيد بالضرورة وبما من خروج الوقت وعن مالك إذا بدت الإقامة من الأحرام تعاد ويبنى إن يحمل على ما ذكره عن عذوفيه أنه لا حياة في أمر الدين وسبيل من غلب أن يأتي بعذر موهم كان يمسك بآله ليوم أنه عرف وفيه جواز انتظار المأمومين بحجى الإمام قياماً عند الضرورة وهو غير القيام المنهي عنه في حديث أبي قتادة وأنه لا يجب على من أحتم في المسجد فأراد الخروج منه أن يتيمم كما تقدم في الفصل وجواز الكلام بين الإقامة والصلاة وسألت في باب مفرد وجواز تأخير الجنب الغسل عن وقت الحدث (قائدة) وقع في بعض النسخ هنا قيل لابي عبد الله أي البخاري إذا وقع هذا لحدثنا فعل مثل هذا قال نعم قيل فينتظرون الإمام قياماً أو قد أضاف أن كان قبل التكبير فلا بأس أن يقعدوا وإن كان بعد التكبير انتظروه قياماً أو وقع في بعضها في آخر الباب الذي بعده « (قوله باب إذا قال الإمام مكانكم) هذا اللفظ في رواية يونس عن الزهري كما مضى في الفصل بلفظ فقال لنا مكانكم بحرف خرف الجر (قوله حتى رجع) بالنون للكشميبي وبالهزعة للاصلي وبالتحانية للباقيين (قوله حدثنا إسحق) كذا في جميع الروايات غير منسوب وجوز ابن طاهر والجبائي أنه إسحق بن منصور وبه جزم المزني وكنت أجوز أنه ابن راهو له ثبوته في مسنده عن الثريائي إلى أن رأيت في سياقه له مغايرة ومحمد بن يوسف هو الثريائي وقد أكثر البخاري عنه بغير واسطة (قوله عن الزهري عن أبي سلمة) صرح بالتحديث في الموضعين إسحق بن رهويه في روايته عن الثريائي ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج (قوله فتقدم وهو جنب) أي في نفس الأمر لا أنهم اطلوا على ذلك منه قبل أن يعلمهم وقد تقدم في الفصل في رواية يونس فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب وفي رواية أبي نعيم ذكر أنه لم يغتسل ومضت فوائده في الباب الذي قبله « (قوله باب قول الرجل للتي صلي الله عليه وسلم ماصليتنا) قال ابن بطال فيه رد لقول إبراهيم النخعي يكره أن يقول الرجل لم نصل ويقول نصلي (قلت) وكراهة النخعي إنما هي حق في متظر الصلاة وقد صرح ابن بطال بذلك ومتظر الصلاة في صلاة كانت بالنص فإطلاق المنتظر ماصليتنا يقتضي نفى ما أثبتته الشارع فذلك كرهه والإطلاق الذي في حديث الباب إنما كان من ناس لها أو مشغل عنها بالحرب كما تقدم تقريره في باب من صلى بالناس جماعة بعد خروج الوقت في أبواب المواقيت فافترق حكمهما وتغايروا والذي يظهر لي أن البخاري أراد أن يبين على أن كراهة المحكية عن النخعي ليست على إطلاقها لماد عليه حديث الباب ولو أراد الرد على النخعي مطلقاً فصيح به كما أفصح بالرد على ابن سيرين في ترجمة قاتنا الصلاة ثم إن اللفظ الذي أورده المؤلف وقع النبي فيمن قول النبي صلي الله عليه وسلم لامن قول الرجل لكن في بعض طرقه وقوع ذلك من

مَا كُنْتُ أَنْ أُصَلِّيَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَقْرُبُ وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا فَتَزَلَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بَطْحَانَ وَأَنَا مَعَهُ فَتَوَضَّأْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ بِعَيْنِي الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّيْتُ بَعْدَهَا الْغُرُوبَ **بَابُ** الْإِمَامِ قَرَضَ لَهُ الْحَاجَةَ بَعْدَ الْإِقَامَةِ **حَدَّثَنَا أَبُو** مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَكِيلِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يُنَاجِي رَجُلًا فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ **بَابُ** الْكَلَامِ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ **حَدَّثَنَا** عِيَّاشُ بْنُ الْوَكِيلِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ قَالَ سَأَلْتُ ثَابِتًا الْبُنَانِيَّ عَنِ الرَّجُلِ يَتَسَكَّمُ بَعْدَ مَا قَامَتِ الصَّلَاةُ فَحَدَّثَنِي عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَقَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ

الرجل أيضا وهو عمر كما أورده في المنأزى وهذه عادة معروفة المؤلف يترجم بعض ما وقع في طرق الحديث الذي يسوقه ولولم يقع في الطريق التي وردت في تلك الترجمة ويدخل في هذا ما في الطبراني من حديث جندب في قصة النوم عن الصلاة فقالوا يا رسول الله سهونا فلم تصل حتى طلعت الشمس وبقية فوائد الحديث تقدمت في المواقيت (قوله ما كادت أن أصلي حتى كادت الشمس تقرب) وذلك بعد ما أفطر الصائم قال الكرماني مستشكلا كيف يكون المحجب بعد الغروب لأن الصائم إنما يفطر حينئذ مع تعريجه بأنه جاء في اليوم ثم أجاب بأن المراد بقوله يوم الخندق زمان الخندق والمراد به بيان التاريخ لا خصوص الوقت اهـ والذي يظهر لي أن الإشارة بقوله وذلك بعدما أفطر الصائم إشارة إلى الوقت الذي خاطب به عمر النبي صلى الله عليه وسلم إلى الوقت الذي صلى فيه عمر العصر فإنه كان قرب الغروب كما يدل عليه كادوا ما اطلاق اليوم وإرادة زمان الوقعة لا خصوص النهار فهو كثيره (قوله باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة) أي هل يباح له التشاغل بها قبل الدخول في الصلاة أولا وتعرض بكسر الراء أي تظهر (قوله عن أنس) في رواية لمسلم سمع أنسا والاسناد كله بصريون (قوله أقيمت الصلاة) أي صلاة العشاء بينه حماد بن ثابت عن أنس عند مسلم (قوله يناجي رجلا) أي محادثة لم يقف على اسم هذا الرجل وذكر بعض الشراح أنه كان كبيرا في قومه فأراد أن يتألفه على الإسلام ولم يقف على مستند ذلك قيل ويحتمل أن يكون مسلما من الملائكة جاء بوحى من الله عز وجل ولا يخفى بعد هذا الاحتمال (قوله حتى نام بعض القوم) زاد شعبة عن عبد العزيز ثم قام فصلي أخرجه مسلم وهو عند المصنف في الاستئذان ووقع عند اسحق بن راهويه في مسنده عن ابن علية عن عبد العزيز في هذا الحديث حتى نعس بعض القوم وكذا هو عند بن حبان من وجه آخر عن أنس وهو يدل على أن النوم المذكور لم يكن مستغراقا تقدم الكلام على هذه المسئلة في باب الوضوء من النوم من كتاب الطهارة وفي الحديث جواز مناجاة الواحد غيره بحضور الجماعة وترجم عليه المؤلف في الاستئذان طول التجوى وفيه جواز الفصل بين الإقامة والاحرام إذا كان حاجة أما إذا كان لغیر حاجة فهو مكروه واستدل به للرد على من أطلق من الخفية أن المؤذن إذا قدامت الصلاة وجب على الإمام التكبير قال الزين بن المنبر خص المصنف الإمام بالذكر مع أن الحكم عام لأن لفظ المنبر يشعيران المناجاة كانت حاجة النبي صلى الله عليه وسلم لقوله والنبي صلى الله عليه يناجي رجلا ولو كان حاجة الرجل لقال أنس ورجل يناجي النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهذا ليس بلازم وفيه غفلة منه عما في صحيح مسلم لفظ أقيمت الصلاة فقال رجل لي حاجة فقام النبي صلى الله عليه وسلم بناجيه والذي يظهر لي أن هذا الحكم إنما يتعلق بالإمام لأن المأموم إذا عرض له الحاجة لا يتقيد به غيره من المأمومين بخلاف الإمام * ولما أن كانت مسئلة الكلام بين الاحرام والإقامة تشمل المأموم والإمام أطلق المؤلف الترجمة ولم يقيدها بالإمام فقال * (باب الكلام إذا أقيمت الصلاة) وأشار بذلك إلى الرد على من كرهه مطلقا (قوله حدثنا عياش بن الوليد) هو الرقام وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي بالمهمل

فَحَبَسَهُ بَعْدَ مَا قِيَمَتِ الصَّلَاةُ . وَقَالَ الْحَسَنُ إِنَّ مَنَعَهُ أُمُّهُ عَنِ الشَّيْءِ فِي جَمَاعَةٍ شَفَعَهُ عَلَيْهِ لَمْ يُعَامَهَا
بَابُ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَقَالَ الْحَسَنُ إِنَّ مَنَعَهُ أُمُّهُ عَنِ الشَّيْءِ فِي الْجَمَاعَةِ شَفَعَهُ لَمْ يُطَهِّرْهَا **حَدَّثَنَا**
هَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ

والأسناد كله بصر يون أيضا وقول حميد سألت ثابثا يشهر بان الاختلاف في حكم المسئلة كان قديما ثم انه ظاهر في
 كونه اخذه عن أنس بواسطة وقد قال الزوار ان عبد الأعلى بن عبد الأعلى تردد عن حميد بذلك ورواه عامة أصحاب حميد
 عنه عن أنس بغير واسطة (قلت) كذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وجماعة عن حميد وكذلك أخرجه ابن حبان من
 طريق هشيم عن حميد لكن لم أفق على شيء من طرقه على تصريح بسامعه له من أنس وهو مدلس فالظاهر أن رواية
 عبد الأعلى هي المتصلة (قوله غبسه) أي منعه من الدخول في الصلاة وزاد هشيم في روايته حتى نفس بعض القوم
 ويدخل في هذا الباب ما ساقى في الإمامة من طريق زائدة عن حميد قال حدثنا أنس قال أقيمت الصلاة فاقبل علينا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه زاد ابن حبان قبل ان يكر فقال أقيموا صفوفكم وراصوا لكن لما كان هذا
 يعلق بمصلحة الصلاة كان الاستدلال بالأول اظهر في جواز الكلام مطلقا والله أعلم (خاتمة) اشتمل كتاب الاذان
 ومأمعه من الاحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثا المعلق منها ستة أحاديث المكروية وفيها ماضى ثلاثة وعشرون
 والمخالص أربعة وعشرون ووافقه مسلم على تحريمها سوى أربعة أحاديث حديث أبي سعيد لا يسمع مدى صوت
 المؤذن وحديث معاوية وجابر في القول عند سماع الاذان وحديث بلال في جعل اصبعيه في أذنيه وفيه من الآثار
 عن الصحابة ومن بعدهم ثمانية آثار والله أعلم

{ أبواب صلاة الجماعة والإمامة }

ولم يفرد البخاري بكتاب قيارا ينأمن نسخ كتابه بل أتبع به كتاب الاذان لتعلقه به لكن ترجم عليه أبو نعيم في المستخرج
 كتاب صلاة الجماعة فلعلها رواية شيخه أبي أحمد الجرجاني * (قوله باب وجوب صلاة الجماعة) هكذا ثبت الحكم في هذه
 المسئلة وكان ذلك لقوة دليلها عنده لكن أطلق الوجوب وهو أعم من كونه وجوب عين أو كفاية الا ان الاثر الذي ذكره
 عن الحسن يشعر بكونه يريد أنه وجوب عين لما عرف من عادته انه يستعمل الآثار في التراجع لتوضيحها وتكملها
 وتعين أخذ الاختلافات في حديث الباب وبهذا يجاب من اعترض عليه بان قول الحسن يستدل له لابه ولم ينفه أحدهم
 من الشراح على من وصل أثر الحسن وقد وجدته بمعناه وأنهم منه وأصرح في كتاب الصيام للحسين بن الحسن المروزي
 باسناد صحيح عن الحسن في رجل يصوم يعني تطوعا فتأمره أمه أن يفطر قال فليفطر ولا قضاء عليه وله أجر الصوم
 وأجر البر قيل فتناه أن يصلي العشاء في جماعة قال ليس ذلك لها هذه فرضية وأما حديث الباب فظاهر في كونه فرض
 عين لأنها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق ولو كانت فرض كفاية لكانت قائمة بالرسول ومن معه وبعثت أن يقال
 التهديد بالتحريق المذكور يمكن أن يقع في حق تارك فرض الكفاية كشرعية قتال تارك فرض الكفاية وفيه نظر
 لان التحريق الذي قد نفى الى القتل أخص من المقاتلة ولان المقاتلة انما تشرع فيها انما لا الجميع على الترك والى
 القول بانها فرض عين ذهب عطاء والاوزاعي وأحمد وجماعة من محدثي الشافعية كابن ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن
 حبان والفرغاد ومن تبعه فجعلها شرطا في صحة الصلاة وأشار ابن دقيق العيد الى انه مبني على أن ما وجب في العبادة كان شرطا
 فيها فلما كان الهم المذكور داعيا لضرورة وجوب الحضور وجوب الحضور ليلال لازم وهو الاشتراط ثبت الاشتراط
 بهذه الوسيلة الا انه لا يتم الا بتسليم أن ما وجب في العبادة كان شرطا فيها وقد قيل انه الغالب ولما كان الوجوب قبله فنك عن
 الشرطية قال أحد أنها واجبة غير شرط انتهى وظاهر نص السافى أنها فرض كفاية وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه
 وقاله كثير من الحنفية والمالكية والمشهور عند الباقيين انها سنة مؤكدة وقد أجابوا عن ظاهر حديث الباب بأجوبة

منها ما تقدم ومنها هو ثانياً وقوله امام الحرمين عن ابن خزيمة والذي نقله عنه النووي الوجوب حسبما قال ابن زينة ان بعضهم استنبط من نفس الحديث عدم الوجوب لكونه صلى الله عليه وسلم لم بالتوجه الى المختلفين فلو كانت الجماعة فرض عين مالم يتركها اذ توجهه وتعقب بان الواجب يجوز تركه لساهاو اوجب منه (قلت) وليس فيه اضا دليل على انه لوصل ذلك لم يداركها في جماعة آخرين ومنها هو ثالثاً ما قال ابن بطلان وغيره لو كانت فرضاً لقال حين توعدده بالاحراق من تخلف عن الجماعة لم تجزئ صلته لانه وقت البيان وتعقبه ابن دقيق العيد بان البيان قد يكون بالتخصيص وقد يكون بالجملة فلما قال صلى الله عليه وسلم تقدمت الى آخره دل على وجوب الحضور وهو كاف في البيان ومنها وهو رابعاً ما قال اليابسي وغيره ان الخبر ورد مورد الزجر وحقيقته غير مرادة وانما المراد المبالغة وبرشد الى ذلك وعدمه بالعقوبة التي يصاقبها الكفار وقد انعقد الاجماع على منع عقوبة المسامين بذلك واجيب بان المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالنار وكان قبل ذلك جائزاً بدليل حديث أبي هريرة الآتي في الجهاد الدال على جواز التعذيب بالنار ثم على نسخه فعمل التهديد على حقيقته غير ممتنع ومنها وهو خامساً كونه صلى الله عليه وسلم ترك تحريمهم بعد التهديد فلو كان واجباً ما غفاه عنهم قال القاضي عياض ومن تبعه ليس في الحديث حجة لانه عليه السلام لم يفعل زاد النووي ولو كانت فرض عين لما تركهم وتعقبه ابن دقيق العيد فقال هذا ضعيف لانه صلى الله عليه وسلم لا يهمل الاما يجوز له فعله لو فعله وأما تركه فلا يدل على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا اترجروا بذلك وتركوا التخلف الذي ذمهم بسببه على انه قد جاء في بعض الطرق بيان سبب الترك وهو فبارواه أحمد من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة بالنظر لولما في البيوت من النساء والذرية لا وقت صلاة العشاء وأمرت فتياً في محرقون الحديث ومنها وهو سادساً أن المراد بالتهديد قوم تركوا الصلاة أسالاً مجرد الجماعة وهو متعقب بان في رواية مسلم لا يشهدون الصلاة أي لا يخضرون وفي رواية عجلان عن أبي هريرة عند أحمد لا يشهدون العشاء في الجميع أي في الجماعة وفي حديث أسامة بن زيد عند ابن ماجه مرفوعاً ليشتهن رجال عن تركهم الجماعات أولاً فخرق بيوتهم ومنها وهو سابعاً ان الحديث ورد في الحث على مخالفة فعل أهل التفاق والتحذير من التشبه بهم لاختصاص ترك الجماعة فلا يتم الدليل أشار اليه الزين بن المنير وهو قريب من الوجه الرابع ومنها وهو ثامناً ان الحديث ورد في حق المناققين فليس التهديد لترك الجماعة بمخصوصه فلا يتم الدليل وتعقب باستبعاد للاعتناء تأديب المناققين على تركهم الجماعة مع العلم بانه لا صلاة لهم وبانه كان معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبىتهم وقد قال لا يتحدث الناس ان محمداً يقتل أصحابه وتعقبه ابن دقيق العيد هذا التعقب بانه لا يتم الا اذا ادعى ان ترك معاقبة المناققين كان واجباً عليه ولا دليل على ذلك فاذا ثبت انه كان مخيراً فليس في اعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم انتهى والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المناققين لقوله في صدر الحديث الآتي بعد اربعة أبواب ليس صلاة أثقل على المناققين من العشاء والفجر الحديث وقوله لو يعلم أحدكم الى آخره لان هذا الوصف لا يتق بالمناققين لا بالؤمن الكامل لكن المراد به هاق المعصية لا هاق الكفر بدليل قوله في رواية عجلان لا يشهدون العشاء في الجميع وقوله وفي حديث أسامة لا يشهدون الجماعة واصرح من ذلك قوله في رواية يزيد بن الاصم عن أبي هريرة عند ابن داود ثم آتى في قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فهذا يدل على أن هاقهم هاق معصية لا كفر لان الكافر لا يصل في بيته انما يصل في المسجد رياء وسحة فاذا خلا في بيته كان كما وصفه الله به من الكفر والاستهزاء به عليه القراطي وايضا فقوله في رواية المقبري لولما في البيوت من النساء والذرية يدل على انهم لم يكونوا كفار لان مخريق بيت الكافر اذا عين طريقاً الى الغلبة عليه لم يمنع ذلك وجود النساء والذرية في بيته وعلى تقدير أن يكون المراد بالتناق في الحديث هاق الكفر فلا يدل على عدم الوجوب لانه يتضمن ان ترك الجماعة من صفات المناققين وقد نهينا عن التشبه بهم وسياق الحديث يدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنها قال الطيحي خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة انهم اذا سمعوا النداء جاز لهم التخلف عن الجماعة بل من جهة ان التخلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المناققين ويدل عليه قول ابن مسعود لقد رأيتنا وما يتخلف عن

الجماعة الامنافق رواه مسلم انتهى كلامه وروى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور باسناد صحيح عن أبي عمير بن انس
حدثني عمرو بن قيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يشهدنا منافق يعني العشاء والفجر ولا يقال فهذا
يدل على ما ذهب اليه صاحب هذا الوجه لا نفي أن يكون المؤمن قد تختلط وانما ورد الوعيد في حق من تخلف لاني
أقول بل هذا يقوى ما ظهري ولأن المراد بالنفاق المعصية لا نفاق الكفر فعلى هذا الذي خرج هو المؤمن الكامل
لا العاصي الذي يجوز اطلاق النفاق عليه مجازا لما دل عليه مجموع الاحاديث ومنها هو تاسعها ما ادعاه بعضهم ان فرضية
الجماعة كانت في أول الاسلام لاجل سد باب التخلف عن الصلاة على المنافقين ثم نسخ حكمه عياض ويمكن أن يتقوى
بثبوت نسخ الوعيد المذكور في حقهم وهو التحريق بالنار كما سيأتي وانضاف في كتاب الجهاد وكذا ثبت نسخ ما تضمنته
التحريق من جواز العقوبة بالمال ويدل على النسخ الاحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي
بيانها في الباب الذي بعد هذا لأن الافضية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل ومن لازم ذلك الجواز ومنها هو عاشرها
أن المراد بالصلاة للجمعة لا باقي الصلوات ونصره القرطبي وتعقب بالاحاديث المصروفة بالعشاء وفيه بحث لأن الاحاديث
اختلفت في تعيين الصلاة التي وقع التهديد بسببها هل هي الجمعة أو العشاء والفجر معا فان لم تكن أحاديث مختلفة
ولم يكن بعضها أرجح من بعض والوقوف الاستدلال لانه لا يتم إلا أن تعين كونها غير الجمعة أشار اليه ابن دقيق العيد
قال فليتأمل الاحاديث الواردة في ذلك انتهى وقد تأملتها فأريت التعيين ورد في حديث أبي هريرة وابن أم مكتوم وابن
مسعود أما حديث أبي هريرة فحديث الباب من رواية الاعرج عنه يوصي الى أنها العشاء لقوله في آخره أشهد العشاء وفي
رواية مسلم يعني العشاء ولهما من رواية أبي صالح عنه أيضا الايماء الى أنها العشاء والفجر وعينها السراج في رواية لمن هذا
الوجه العشاء حيث قال في صدر الحديث أخر العشاء ليلة نفرج فوجد الناس قليلا فغضب فذكر الحديث وفي رواية ابن
حبان من هذا الوجه يعني الصلاتين العشاء والقعدة وفي رواية عجلان والمقبري عند أحمد التصريح بتعيين العشاء ثم سائر
الروايات عن أبي هريرة على الابهام وقد أورده مسلم من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن زيد بن الاصم عنه فلم يسق
انظله وساقه الترمذي وغيره من هذا الوجه باهمام الصلاة وكذلك رواه السراج وغيره من طرق عن جعفر وخالقهم معمر
عن جعفر فقال الجمعة أخرجه عبد الرزاق عنه والبيهقي من طريقه وأشار الى ضعفها لشذوذها وبدل على وهم فيها رواية
أبي داود والطبراني في الاوسط من طريق بن يمين بن زيد بن جابر عن زيد بن الاصم فذكر الحديث قال زيد بن
الاصم بأبا عوف الجمعة عني وغيرهما قال صمت أذناي ان لم أكن سمعت أبا هريرة بأثره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكر
جمعة ولا غيرها فظهر أن الرجح في حديث أبي هريرة أنها لا تختص بالجمعة وأما حديث ابن أم مكتوم فساد ذكره قرينا
وأنه موافق لابي هريرة وأما حديث ابن مسعود فاخرجه مسلم وفيه الجزم بالجمعة وهو حديث مستقل لأن أخرجه معمر
لحديث أبي هريرة ولا يقدح أحدهما في الآخر فيحمل على أنهما واقعتان كما أشار اليه النووي والمحيط الطبري وقد وافق
ابن أم مكتوم أبا هريرة على ذكر العشاء وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة وأحمد والحاكم من طريق حصين بن عبد الرحمن
عن عبد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبل الناس في صلاة العشاء فقال لقد هممت
اني أتى هؤلاء الذين يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم فقام ابن أم مكتوم فقال يا رسول الله قد علمت ما بي
وليس لي قائد زاد أحد وان يني وبين المسجد شجرا ونحلا ولا أقدر على قائد كل ساعة قال أسمع الإقامة قال نعم قال
فاحضروا ولم يرخص له ولا بن حبان من حديث جابر قال أسمع الاذان قال نعم قال فأتها ولوجوا وقد حله العلماء على
أنه كان لا يشق عليه التصرف بالمشي وحده ككثير من العميان واعتماد ابن خزيمة وقوه غيره حديث ابن أم مكتوم هذا
على فرضية الجماعة في الصلوات كلها ورجحوه بحديث الباب وبالإحاديث الدالة على الرخصة في التخلف عن الجماعة
قالوا لأن الرخصة لا تكون إلا في وجوب وفيه نظر ورواه ذلك امر آخر أزم به ابن دقيق العيد من تسلك بالظاهر ولا
يتخذ بالمعنى وهو أن الحديث ورد في صلاة معينة فيدل على وجوب الجماعة فيها دون غيرها وأشار للافصال عنه بالتمسك

عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَلَدَى نَفْسِي يَدِيهِ قَدْ تَعَمَّقَتْ أَنْ أَمْرٌ يَحْطُبُ
فَيَحْطُبُ ثُمَّ أَمْرٌ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَدُّ لَهَا أَمْرٌ رَجُلًا فَيَوْمُ النَّاسِ ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رِجَالٍ فَأُحْرِقَ عَلَيْهِمْ
يَوْمَهُمْ . وَالَّذِي نَفْسِي يَدِيهِ لَوْ يَسَلُّ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا صِينًا أَوْ مَرَمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَدَّ الْعِشَاءَ

بِدَلَالَةِ الصَّوْمِ لَكِنْ تَوَزَّعَ فِي كَوْنِ الْقَوْلِ بِأَذْكَرِ الْأَوَّلِ بِظَاهِرِهِ مُحْضَةٌ فَانْقَادَ حُلُّ الْمَطْلُوعِ عَلَى الْمَقِيدِ تَقْطِيعُهُ وَلَا يَسْتَلْزِمُ
ذَلِكَ تَرْكَ اتِّبَاعِ الْمَعْنَى لِأَنْ غَيْرَ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ مِظَنَّةُ الشُّغْلِ بِالتَّكْسِبِ وَغَيْرِهِ أَمَّا الْعَصْرُ أَنْ فَظَاهِرُهُ وَأَمَّا الْمَغْرِبُ فَلَا يَهْدِي
إِلَى النَّجَافِ وَقَدْ رُجِعَ إِلَى الْبَيْتِ وَالْأَكْلِ وَلَا سِيَاقًا لِلصَّائِمِ مَعَ ضَيْقٍ وَقَدْ خَالَفَ الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ فَلَيْسَ لِلْمُتَخَلِّفِ عَنْهُمَا عَذْرُ
غَيْرِ الْكَسَلِ الْمَذْمُومِ وَفِي الْحَافِظَةِ عَلَيْهِمَا فِي الْجَمَاعَةِ أَيْضًا انْقِطَاعُ الْأَلْفَةِ بَيْنَ الْمُتَجَاوِرِينَ فِي طَرَفِي النَّهَارِ وَلَا يَفْتَحُونَ النَّهَارَ
بِالِاجْتِمَاعِ عَلَى الطَّاعَةِ وَيَفْتَحُوهُ كَذَلِكَ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَحَدَهُمْ تَخَفَّصَ بِصِصٍ التَّهْدِيدِ مِنْ حَوْلِ
الْمَسْجِدِ وَسَيَّاتِي تَوَجَّهَ كَوْنُ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ أَثْقَلَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنْ غَيْرِهِمَا وَقَدْ اطَّلَعَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَا يَبْطَأُ بَعْضُ
الْكَلَامِ بِبَعْضٍ وَاجْتَمَعَ مِنَ الْأَجْوِبَةِ لَمْ يَشُقْ بِالْوَجُوبِ عَشْرَةَ أَجْوِبَةٍ لَا تَوْجِدُ مَجْمُوعَةً فِي غَيْرِ هَذَا الشَّرْحِ (قَوْلُهُ عَنْ
الْأَعْرَجِ) فِي رِوَايَةِ الْمَرَاغِمِ مِنْ طَرِيقِ شَيْبٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ سَمِعَ الْأَعْرَجَ (قَوْلُهُ وَالَّذِي نَفْسِي يَدِيهِ) هُوَ قَسَمٌ كَانَ
لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثِيرًا مَا يَقْسِمُ بِهِ وَالْمَعْنَى أَنَّ أَمْرًا نَفْسُ الْعِبَادَةِ يَدُّ أَيْ بِتَقْدِيرِهِ وَتَدِيرِهِ وَفِيهِ جَوَازُ الْقِسْمِ عَلَى
الْأَمْرِ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى عَظَمِ شَأْنِهِ وَفِيهِ الرَّدْعُ مِنْ كَرِهَانٍ يَخْلَفُ بِاللَّهِ مُطْلَقًا (قَوْلُهُ أَفْدَهَمْتُ) اللَّامُ جَوَابُ الْقِسْمِ
وَالْهَمُ الزَّمُّ وَقِيلَ دُونَهُ وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي أَوَّلِهِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ نَاسِيَ فِي بَعْضِ الصَّلَوَاتِ فَقَالَ لَقَدْ هَمَمْتُ فَأَقَادَهُ كَرَّ
سَبِّ الْحَدِيثِ (قَوْلُهُ يَحْطُبُ يَحْطُبُ) كَذَلِكَ الْحُمُومِيُّ وَالْمُسْتَمْلَى بِلَامِ التَّعْلِيلِ وَلِلْكَشْمِيرِيِّ وَالْبَاقِينَ فِي حُطْبِ بِلَاءِهِ وَكَذَا
هُوَ الْمَوْطَأُ وَمَعْنَى يَحْطُبُ يَكْسِرُ لِيَسْهُلَ اشْتِقَالُ النَّارِ بِهِ وَبِحْتِمَالٍ أَنْ يَكُونَ أَطْلَقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَتَصَفَّ بِهَ تَجَوُّزًا بِمَعْنَى
أَنَّهُ يَحْطُبُ بِهِ (قَوْلُهُ ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى الرِّجَالِ) أَيْ آتَاهُمْ مِنْ خَلْفِهِمْ وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ خَالَفَ إِلَى فُلَانٍ أَيْ آتَاهُ إِذَا غَابَ عَنْهُ
أَوْ الْمَعْنَى أَخَالَفَ الْفِعْلَ الَّذِي أَظْهَرَ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَأَتَرَكَ وَاسْتَرْهَبَهُمْ أَوْ أَخَالَفَ ظَنَّهُمْ فِي أَمْرِ مَشْغُولٍ بِالصَّلَاةِ عَنْ
قَصْدِي إِلَيْهِمْ أَوْ مَعْنَى أَخَالَفَ اتَّخَذَ أَيْ عَنْ الصَّلَاةِ إِلَى قَصْدِي الْمَذْكُورِينَ وَالتَّقْيِيدُ بِالرِّجَالِ يَخْرُجُ النِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ
(قَوْلُهُ فَاحْرَقَ) بِالتَّشْدِيدِ وَالْمَرَادُ بِهِ التَّكْثِيرُ يُقَالُ حَرَقَهُ إِذَا بَلَغَ فِي تَحْرِيقِهِ (قَوْلُهُ عَلَيْهِمْ) بِشَرِّهِ بَانَ الْعُقُوبَةُ لَيْسَتْ
قَاصِرَةً عَلَى الْمَالِ بَلِ الْمَرَادُ تَحْرِيقُ الْمُقْصُودِينَ وَالْبُيُوتِ تَبْعًا لِلْقَاطِنِينَ بِهَا وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ فَاحْرَقَ
يُوتَا عَلَى مَنْ فِيهَا (قَوْلُهُ وَالَّذِي نَفْسِي يَدِيهِ) فِيهِ إِعَادَةُ الْيَمِينِ لِلْمُبَالِغَةِ فِي التَّأَكُّدِ (قَوْلُهُ عَرَقًا) بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسَكُونِ
الرَّاءِ بَعْدَهَا قَافَةً قَالَ الْخَلِيلُ الْعِرَاقُ الْعِظَامُ بِلَا لَحْمٍ وَأَنْ كَانَ عَلَيْهِ لَحْمٌ فَهُوَ عَرَقٌ وَفِي الْحَكْمِ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ الْعَرَقُ بِسُكُونِ
الرَّاءِ قِطْعَةٌ لَحْمٌ وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ الْعَرَقُ وَاحِدُ الْعِرَاقِ وَهُوَ الْعِظَامُ الَّتِي يُؤْخَذُ مِنْهَا هَبْرُ اللَّحْمِ وَيَبْقَى عَلَيْهَا لَحْمٌ رَقِيقٌ فَيَكْسَرُ
وَيَطْبَخُ وَيُؤْكَلُ مَا عَلَى الْعِظَامِ مِنْ لَحْمٍ دَقِيقٍ وَيَتَشَمُّسُ الْعِظَامُ يُقَالُ عَرَقْتُ اللَّحْمَ وَاعْتَرَقْتُهُ وَتَعَرَّقَتْ إِذَا أَخَذْتُ اللَّحْمَ
مِنْهُ نَشَأْتُ فِي الْحَكْمِ جَمْعُ الْعَرَقِ عَلَى عِرَاقٍ بِالضَّمِّ عَزِيزٌ وَقَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ هُوَ اللَّاتِقُ هُنَا (قَوْلُهُ أَوْ مَرَمَاتَيْنِ) ثَنِيَّةٌ صِرْمَاةٌ
بِكْسَرِ الْمِيمِ وَحِكْيُ الْفَتْحِ قَالَ الْخَلِيلُ هِيَ مَعَانِي ظَلْفِي الشَّاةِ وَحَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَقَالَ لَا أَدْرِي مَا وَجْهُهُ وَقَدْ هَمَسْتُ فِي رِوَايَتِهِ
فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ عَنْ الْفَرَبِيِّ قَالَ قَالَ يُونُسُ عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ الْبَخَارِيِّ الرَّمَاةُ بِكْسَرِ الْمِيمِ مِثْلُ مَسْنَاءَ وَمِضَاءَ مَا بَيْنَ
ظَلْفِي الشَّاةِ مِنَ الْحَمِّ قَالَ عِيَاضُ قَالِمٍ عَلَى هَذَا أَصْلِيَّةٌ وَقَالَ الْأَخْفَشُ الرَّمَاةُ لَعِبَةٌ كَانُوا يَلْعَبُونَهَا بِنِصَالٍ مَحْدُودَةٍ يَرْمُونَهَا
فِي كَوْمٍ مِنْ تَرَابٍ فَأَيُّهُمْ أَتَتْهَا فِي الْكَوْمِ غَلَبَ وَهُوَ الرَّمَاةُ وَالْمَدْحَاةُ (قُلْتُ) وَيَعْدُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ مَرَادَ الْحَدِيثِ لِأَجْلِ
الْثَنِيَّةِ وَحِكْيِ الْخَرَبِيِّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّ الرَّمَاةَ سَهْمٌ الْمُهْدَفُ قَالَ وَيُؤْيِدُهُ مَا حَدَّثَنِي تَهْمَسَاقُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ نَحْوَ الْحَدِيثِ بِلَفْظٍ لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا شَهِدَ الصَّلَاةَ مِمَّا كَانَ لَهُ عِظَامٌ مِنْ شَاةٍ سَمِيَّةٍ أَوْ سَهْمَانٍ لَفَعَلَ وَقِيلَ الرَّمَاةُ
سَهْمٌ جَعَلَ عَلَيْهِ الرَّمْيُ وَهُوَ سَهْمٌ دَقِيقٌ مُسْتَوِيٌّ غَيْرُ مَحْدُودٍ قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الثَّنِيَّةُ فَانْهَاهُ عَنْ تَكَرُّرِ الرَّمْيِ

بابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ . وَكَانَ الْأَسْوَدُ إِذَا فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ ذَهَبَ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ . وَجَاءَ أَنَسُ إِلَى مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّى فِيهِ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ . وَصَلَّى جَمَاعَةً حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ

بِخلاف السهام المحددة الحربية فانها لا يتكرر رميها وقال الزمخشري تفسير الرماة بالسهم ليس بوجهه ويدفعه ذكر العرق معه ووجهه ابن الاثير بانه لما ذكر العظم السمين وكان مما يؤكل اتبعه بالسهمين لانهما مما يلهى به انتهى وانما وصف العرق بالسمن والرماة بالحسن ليكون ثم باعث نفساني على تحصيلهما وفيه الاشارة الى ذم المتخلفين عن الصلاة بوصفهم بالحرص على الشيء الحقير من مطعوم او ملعوب به مع التفریط فيما يحصل رفيع الدرجات ومنازل الكرامة وفي الحديث من القوائد ايضا تهديم الوعيد والتهديد على العقوبة وسره أن المقدسة اذا ارتفعت بالاھون من الزجر اكتفى به عن الاعلى من العقوبة نيه عليه ابن دقيق العيد وفيه جواز العقوبة بالمال كذا استدلل به كثير من القائلين بذلك من المالكية وغيرهم وفيه نظر لما استلزمه ولا احتمال ان التحريق من باب ما لا يتم الواجب الا به ان الظاهر ان الباءت على ذلك انهم كانوا يخفون في بيوتهم فلا يتوصل الي عقوبتهم الا بتحريقها عليهم وفيه جواز أخذ أهل الجرائم على غرة لانه صلى الله عليه وسلم هم بذلك في الوقت الذي عدم منه فيه الاشغال بالصلاة بالجماعة فاراد ان يقنعهم في الوقت الذي يتحققون انه لا يطرقهم فيه أحد وفي السياق اشعار بانه تقدم منه زجرهم عن التخلف بالقول حتى استحقوا التهديد بالفعل ورجع عليه البخاري في كتاب الاشخاص وفي كتاب الاحكام باب اخراج أهل المعاصي والرب من البيوت بعد المعرفة بريد أن من طلب منهم بحق فاخفي او امتنع في بيته لداو مطلقا خرج منه بكل طريق يتوصل اليه بها كما أراد صلى الله عليه وسلم اخراج المتخلفين عن الصلاة بالقاء النار عليهم في بيوتهم واستدل به ابن العربي وغيره على مشروعية قتل تارك الصلاة متهاونا بها ونزع في ذلك ورواية أبي داود التي فيها انهم كانوا يصلون في بيوتهم كما ندمنا تعكر عليه نعم يمكن الاستدلال منه بوجه آخر وهو انهم اذا استحقوا التحريق بترك صفة من صفات الصلاة خارجة عنها سواء قلنا واجبة او مندوبة كان من تركها أصلا رأسا احق بذلك لكن لا يلزم من التهديد بالتحريق حصول القتل لاداء آثاره لا لانه يمكن البرار منه أو الاتحاد له بعد حصول المقصود منه من الزجر والارهاب وفي قوله في رواية أبي داود ليست بهم علة دلالة على ان الاعذار تبيح التخلف عن الجماعة ولو قلنا انها فرض وكذا الجمعة وفيه الرخصة للامام أو نائبه في ترك الجماعة لاجل اخراج من يستخفي في بيته ويتركها ولا بعد في أن تلحق بذلك الجمعة فقد ذكروا من الاعذار في التخلف عنها خوف فوات الغريم وأصحاب الجرائم في حق الامام كالفرما واستدل به على جواز امامة المفضول مع وجود الفاضل اذا كان في ذلك مصلحة قال ابن رزقة وفيه نظر لان الفاضل في هذه الصورة يكون غائبا وهذا لا يخلّف في جوازه واستدل به ابن العربي على جواز اعدام محل المعصية كما هو مذهب مالك وتعقب بانه منسوخ كاقيل في العقوبة بالمال والله أعلم (قوله باب فضل صلاة الجماعة) أشار الزين ابن المنير الى ان ظاهر هذه الترجمة بنافي الترجمة التي قبلها ثم أطال في الجواب عن ذلك ويكتفى منه ان كون الشيء واجبا لا يتاين في كونه ذاتفضيلة واسكن الفضائل تتفاوت فالمراد منها بيان زيادة ثواب الجماعة على صلاة الفرد (قوله وكان الاسود اى ابن يزيد النخعي أحد كبار التابعين وأثره هذا وصله ابن أبي شبة باسناد صحيح ولفظه اذا فاتته الجماعة في مسجد قومته ومناسبته للترجمة انه لولا ثبوت فضيلة الجماعة عنده لما ترك فضيلة أول الوقت والمبادرة الي خلاص الذمة وتوجه الي مسجد آخر كذا أشار اليه ابن المنير والذي يظهر لي أن البخاري قصد الاشارة بان الاسود وأنس الى أن الفضل الوارد في أحاديث الباب مقصور على من جمع في المسجد دون من جمع في بيته مثلاً كما سيأتي البحث فيه في الكلام على حديث أبي هريرة لأن التجميع لو لم يكن مختصا بالمسجد لجمع المأبود في مكانه ولم ينتقل الى مسجد آخر لطلب الجماعة ولما جاء أنس الي مسجد بني رفاعة كما سيأتي (قوله وجاء أنس) وصله أبو يعلى في مسنده من طريق

صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَحْضُلُ صَلَاةَ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً * حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَرْسُفَ قَالَ حَدَّثَنِي
الْيَشْتَقُ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ

الجعد أبي عثمان قال مر بنا أنس بن مالك في مسجد بني ثعلبة فذكر نحوه قال وذلك في صلاة الصبح وفيه قامر رجلا
قاذن وأقام ثم صلى بإصحابه وأخرجهم ابن أبي شيبة عن طريق عن الجعد وعند البيهقي من طريق أنى عبد الصمد العمري
عن الجعد نحوه وقال مسجد بني رفاعه وقال إمام أنس في نحو عشرين من قتيانه وهو يؤيد ما قلناه من أراداة التجميع
في المسجد (قوله صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد) بالمعجمه أي المنفرد يقال فذ الرجل من أصحابه إذا بقي منفردا
وحده وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع وسياقه أوضح ولعله صلاة الرجل في الجماعة تريد على صلاته
وحده (قوله سبع وعشرين درجة) قال الترمذي عامة من رواه قالوا خمسا وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال سبعا وعشرين
قلت لا يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه خمس وعشرون لكن
العمري ضعيف ووقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فإنه قال فيه بخمس
وعشرين وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع وإن كانوا بها ثقة وأما ما وقع عند مسلم من
رواية الضحاك بن عثمان عن نافع بلفظ بضع وعشرين فليست مغايرة لرواية الحفاظ لصدق البضع على السبع وأما غير ابن
عمر فصح عن أبي سعيد وأبي هريرة كافي هذا الباب وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه
والحاكم وعن عائشة وأنس عند السراج وورد أيضا من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت وكلها
عند الطبراني واتفق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية أبي فقال أربع أو خمس على الشك وسوى رواية أبي هريرة عند
أحمد قال فيها سبع وعشرون وفي أساندها شريك القاضي وفي حفظه ضعف وفي رواية أبي عوانة بضعاً وعشرين وليست
مغايرة أيضاً لصدق البضع على الخمس فرجت الروايات كلها إلى الخمس والسبع إلا أن للشك واختلاف في أيهما أرجح فقل
رواية الخمس لكثرة روايتها وقل رواية السبع لأن فيها زيادة من عدل حافظ ووقع الاختلاف في موضع آخر من الحديث وهو
ميز العدد المذكور في الروايات كلها التعبير بقوله درجة أو حذف المميز الأطرق حديث أبي هريرة ففي بعضها ضعفا وفي
بعضها جزأ وفي بعضها درجة وفي بعضها صلاة ووقع هذا الأخير في بعض طرق حديث أنس والظاهر أن ذلك من
تصرف الرواة ويحتمل أن يكون ذلك من التفتن في العبارة وأما قول ابن الأثير إنما قال درجة ولم يقل جزأ ولا نصيباً ولا
حظاً ولا نحو ذلك لانه أراد الثواب من جهة العلو والارتفاع فإن تلك فوق هذه بكذا وكذا درجة لأن الدرجات إلى
جهة فوق فكانه بناء على أن الأصل لفظ درجة وماعدا ذلك من تصرف الرواة لكن فيه ورود الجزء مردود فانه
ثابت وكذلك الضعف وقد جمع بين روايتي الخمس والسبع بوجوه منها أن ذكر القليل لا ينفي الكثير وهذا قول من لا يعتبر
مفهوم العدد لكن قد قال به جماعة من أصحاب الشافعي وحكي عن نصه وعلى هذا قليل وهو الوجه الثاني له صلى الله
عليه وسلم أخبر بالخمسة ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فأخبر بالسبع وتعقب بأنه يحتاج إلى التاريخ وبأن دخول النسخ في
في الفضائل مختلف فيه لكن إذا فرغنا على المنع تعين تقدم الخمس على السبع من جهة أن الفضل من الله يقبل الزيادة لا النقص
ثانها أن اختلاف العددين باختلاف ميزها وعلى هذا قليل الدرجة أصغر من الجزء وتعقب بأن الذي روى عنه الجعد روى عنه
الدرجة وقال بعضهم الجزء في الدنيا والدرجة في الآخرة وهو مبني على التفاضل بينهما الفرق بقرب المسجد وبعده خامس الفرق
بحال المصلي كأن يكون أعرجاً أو أخشع سادسها الفرق بإيقاعها في المسجد أو في غيرهما سابعها الفرق بالمنتظر للصلاة وغيره
ثامنها الفرق بأدراك كلها أو بعضها تاسعها الفرق بكثرة الجماعة وقتلهم عاشرها السبع مختصة بالفجر والعشاء وقيل
بالفجر والعصر والخمس بماعدا ذلك حادي عشرها السبع مختصة بالجمهورية والخمس بالبرية وهذا الوجه
عندي أوجبها لما سألته ثم إن سكتة في هذا العدد الخاص غير محققة المعنى وقيل الطيبي عن التوربشتي
ما حاصله أن ذلك لا يدرك بالראء بل مرجعه إلى علم النبوة التي قصرت علوم الالاء عن إدراك حقيقتها

كلها ثم قال ولعل الفائدة هي اجتماع المسلمين مصطفين كصفوف الملائكة والاقداء للإمام وإظهار شعائر الإسلام وغير ذلك وكأنه يشير إلى ما قدمته عن غيره وغفل عن مراد من زعم أن هذا الذي ذكره لا يفيد المطلوب لكن أشار الكرمانى إلى احتمال أن يكون أصله كون المكتوبات خمسا فأرد بالمبالغة في تكثيرها فضررت في مثلها فصارت خمسا وعشرين ثم ذكر للسمع مناسبة أيضا من جهة عدد ركعات الفرائض ورواها وقال غيره الحسنة بعشر المصلى منفردا فإذا انضم إليه آخر بعشرين ثم زيد بقدر عدد الصلوات الخمس أو زاد عدد أيام الأسبوع ولا يخفى فساد هذا وقيل الأعداد عشرات ومئين وألوف وخمير الأمور الوسط فاعتبرت المائة والعبد المذنب كوربها وهذا أشد فسادا من الذي قبله وقرأت بخط شيخنا البلقيني فيما كتب على العمدة ظهري في هذين العديدين شيء لم أسبق إليه لفظ ابن عمر صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد معناه الصلاة في الجماعة كما وقع في حديث أبي هريرة صلاة الرجل في الجماعة وعلى هذا أفكل واحد من المحكوم له بذلك صلى في جماعة وأدنى الأعداد التي يتحقق فيها ذلك ثلاثة حتى يكون كل واحد صلى في جماعة وكل واحد منهم أتى بحسنة وهي بشرة فيحصل من مجموع ثلاثون فاقصر في الحديث على الفضل الزائد وهو سبعة وعشرون دون الثلاثة التي هي أصل ذلك انتهى وظهري في الجمع بين العديدين أن أقل الجماعة امام ومأموم فلو لا الامام مسمى المأموم مأموما وكذا عكسه فإذا تفصل الله على من صلى جماعة بزيادة خمس وعشرين درجة حمل الخبر الوارد بلفظها على الفضل الزائد والخبر الوارد بلفظ سبع وعشرين على الأصل والفضل وقد خاض قوم في تعيين الأسباب المقتضية للدرجات المذكورة قال ابن الجوزي وما جازا بطائيل وقال المحب الطبري ذكر بعضهم أن في حديث أبي هريرة يعني نالك أحاديث الباب إشارة إلى بعض ذلك ويضاف إليه أمور أخرى وردت في ذلك وقد فصلها ابن بطلال وتبعه جماعة من الشارحين وتعقب الزين بن المنير بعض ما ذكره واختار تفصيلا آخر أورده وقد تجتحت ما وقفت عليه من ذلك وحذفت ما لا يختص بصلوة الجماعة فالوها اجابة المؤذن بنية الصلاة في الجماعة والتكبير بها في أول الوقت والمشي إلى المسجد بالسكينة ودخول المسجد داعيا وصالوة التحية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة في الجماعة سادسها انظار الجماعة سابعها صلاة الملائكة عليه واستغفارهم له لأنها شهادتهم له تأدبها اجابة الاقامة عاشرها السلامة من الشيطان حين يفرغ من الاقامة حادي عشرها الوقوف منتظرا احرام الامام أو الدخول معه في أي هيئة وجدته عليها ثاني عشرها ادراك تكبيرة الاحرام كذلك ثالث عشرها تسوية الصفوف وسدسها فرجها رابع عشرها جواب الامام عند قوله سمع الله لمن حمده خامس عشرها الامن من السهو غالبا وتنبه الامام اذا سها بالسبيح أو الفتح عليه سادس عشرها حصول الخشوع والسلامة عما يليها غالبا سابع عشرها تحسين الهيئة غالبا ثامن عشرها احتفاف الملائكة به تاسع عشرها التدرب على تجويد القراءة وتعلم الاركان والابحاض والعشرون اظهار شعار الاسلام الحادى والعشرون ارغام الشيطان بالاجتماع على العبادة والتعاون على الطاعة ونشاط المشاكس الثاني والعشرون السلامة من صفة التفاق ومن اساءة غيره الظن بأنه ترك الصلاة رأسا الثالث والعشرون رد السلام على الامام الرابع والعشرون الانفتاح بجتماعهم على الدعاء والذكر وعود بركة السكامل على الناقص الخامس والعشرون قيام نظام الالفة بين الجيران وحصول تعاضد في أوقات الصلوات فهذه خمس وعشرون خصلة ورد في كل منها أمر أو ترغيب يخصه وبقى منها أمران يختصان بالجمهرية وهما الانصات عند قراءة الامام والاستماع لها والتأمين عند تأمينة ليوافق تأمين الملائكة وبهذا يترجح ان السبع تخص بالجمهرية والله أعلم ﴿تنبيه﴾ الاول مقتضى الخصال التي ذكرتها اختصاص الضعيف بالتجمع في المسجد وهو الراجح في نظري كما سيأتى البحث فيه وعلى تقدير أن لا يختص بالمسجد فاعلم ما سقط مما ذكرته ثلاثة أشياء وهي المشي والدخول والصحة فيمكن ان نعوض من بعض ما ذكر مما يشتمل على خصلتين متقاربتين أقيمتا مقام خصلة واحدة كالآخرين لأن منفعة الاجتماع على الدعاء والذكر غير منفعة عود بركة السكامل على الناقص وكذا فائدة قيام نظام الالفة غير فائدة حصول التعاضد وكذا فائدة أمن المأمومين من السهو غالبا غير تنبيه الامام اذا سها فهذه ثلاثة يمكن أن يعوض بها الثلاثة المذكورة فيحصل المطلوب الثاني لا يرد على الخصال التي ذكرتها كون بعض الخصال يختص ببعض من صلى جماعة دون بعض

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةُ الْفَلَدِ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَالِحٍ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تُضَاعَفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا

كاتبكم في أول الوقت وانتظار الجماعة وانتظار احرام الامام ونحو ذلك لان أجر ذلك يحصل لقاصده بمجرد الدنية ولو لم يقع كسابق والله أعلم الثالث معنى الدرجة أو الجزء حصول مقدار صلاة المنفرد بالعدد المذكور للمجمع وقد أشار ابن دقيق العيد إلى أن بعضهم زعم خلاف ذلك قال والاول أظهر لانه قد ورد مبينا في بعض الروايات انتهى وكأنه يشير إلى ما علم في بعض طرقه لفظ صلاة الجماعة تعدل خمسا وعشرين من صلاة الفذ وفي أخرى صلاة مع الامام أفضل من خمس وعشرين صلاة يصلها وحده ولاحد من حديث ابن مسعود باسناد رجاله ثقات نحوه وقال في آخره كلها مثل صلاته وهو مقتضى لفظ رواية أبي هريرة الآتية حيث قال تضعف لان الضعف كما قال الأزهري للثلث إلى ما زاد ليس بمقصور على الثلثين تقول هذا ضعف الشيء أي مثله أو مثله فصاعدا لكن لا يزاد على العشرة وظاهر قوله تضعف وكذا قوله في رواية ابن عمر وأبي سعيد تفضل أي تزيد وقوله في رواية أبي هريرة السابقة في باب مساجد السوق يريد أن صلاة الجماعة تساوي صلاة المنفرد وتر بدعليا العدد المذكور فيكون لمصلي الجماعة ثواب ست أو ثمان وعشرين من صلاة المنفرد (قوله عن عبد الله بن خباب) بمحجمة وموحدتين الأولى مثقلة وهو انصاري مدني ويوافقه في اسمه واسم أبيه عبد الله بن خباب بن الأرت لكن ليست له في الصحيحين رواية (قوله بخمس وعشرين) في رواية الأصل خمس وعشرين زاد ابن حبان وأبو داود من وجه آخر عن أبي سعيد فان صلاها في فلاة قائم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة وكان السر في ذلك أن الجماعة لا تاتى كد في حق المسافر لوجود المشقة بل حكى النووي أنه لا يجري فيه الخلاف في وجوبها لكن فيه نظر فانه خلاف نص الشافعي وحكي أبو داود عن عبد الواحد قال في هذا الحديث ان صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلته في الجماعة انتهى وكأنه أخذ من إطلاق قوله فان صلاها لتناوله الجماعة والافتراء لكن حمله على الجماعة أولى وهو الذي يظهر من السياق ويلزم على مقال النووي أن ثواب المنتدوب زيد على ثواب الواجب عندهم يقول بوجوب الجماعة وقد استشكله القرافي على أصل الحديث بناء على القول بأنها ستة ثم أورد عليه أن الثواب المذكور مرتب على صلاة الفرد وصفته من صلاة الجماعة فلا يلزم منه زيادة ثواب المنتدوب على الواجب وأجاب بأنه تفرض المسئلة فيمن صلى وحده ثم أعاد في جماعة فان ثواب الفرد يحصل له بصلاته وحده والتضعيف يحصل بصلاته في الجماعة فبقى الاشكال على حاله وفيه نظر لان التضعيف لم يحصل بسبب الاعادة وانما حصل بسبب الجماعة اذ لو أعاد منفردا لم يحصل له الاصلاة واحدة فلا يلزم منه زيادة ثواب المنتدوب على الواجب ومما ورد من الزيادة على العدد المذكور ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عن ابن عباس موقوفا عليه قال فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد خمس وعشرون درجة قال فان كانوا أكثر من ذلك غلب عدد من في المسجد فقال رجل وان كانوا عشرة آلاف قال نعم وهذا له حكم الرفع لانه لا يقال بالرأى لكنه غير ثابت (تنبيه) سقط حديث أبي سعيد من هذا الباب في رواية كريمة وثبت الباقيين وأورده الاسماعيلي قبل حديث عمر (قوله في حديث أبي هريرة صلاة الرجل في الجماعة) في رواية الحموي والكشميني في جماعة بالتسكير (قوله خمسة وعشرين ضعفا) كذا في الروايات التي وقفنا عليها وحكي الكرماني وغيره ان فيه خمسا وعشرين درجة بجأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة (قوله في بيته وفي سوقه) مقتضاه أن الصلاة في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت وفي السوق جماعة وفراى قاله ابن قتيب العيد قال والذي يظهر أن المراد بمقابل الجماعة في المسجد الصلاة في غيره منفردا لكنه خرج مخرج الغالب في ان من لم يحضر الجماعة في المسجد

وذلك أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لا يخرجه إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفعت له بها درجة وحط عنه بها خطيئة . فإذا صلى لم تزل الملائكة تفسلي عليه مادام في صلاة اللهم صل عليه اللهم أرحمه . ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة

صلى منفردا قال وهذا رقع الاشكال عن استشكل تسوية الصلاة في البيت والسوق انتهى ولا يلزم من حمل الحديث على ظاهره التسوية المذكورة اذ لا يلزم من استوائهما في المفضولية عن المسجد أن لا يكون أحدهما أفضل من الآخر وكذا لا يلزم منه أن كون الصلاة جماعة في البيت أو السوق لا فضل فيها على الصلاة منفردا بل الظاهر أن التضعيف المذكور ينحصر بالجماعة في المسجد والصلاة في البيت مطلقا أولى منها في السوق لما ورد من كون الأسواق موضع الشياطين والصلاة جماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد وقد جاء عن بعض الصحابة قصر التضعيف إلى خمس وعشرين على الجميع وفي المسجد العام مع تقرر الفضل في غيره وروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أوس المغازي أنه قال لعبد الله بن عمرو بن العاص رأيت من توضأ فأحسن الوضوء ثم صلى في بيته قال حسن جميل قال فان صلى في مسجد عشرته قال خمس عشرة صلاة قال فان مشى إلى مسجد جماعة فصل في بيته قال خمس وعشرون انتهى وأخرج حميد بن زنجويه في كتاب الترغيب نحوه من حديث وثالة وخص الحسن والعشر في مسجد القبائل قال وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه أي الجمعة بخمسائة وسنده ضعيف (قوله وذلك أنه إذا توضأ) ظاهر في أن الأمور المذكورة علة للتضعيف المذكور إذ التقدير وذلك لأنه فكأنه يقول التضعيف المذكور سببه كيت وكيت وإذا كان كذلك فمأرب على موضوعات متعددة لا يوجد بوجود بعضها إلا إذا دل الدليل على الغاء ما ليس معتبر أو ليس مقصود الذاتية وهذه الزيادة التي في حديث أبي هريرة معقولة المعنى فلاخذ بها متوجه والرأي المطلق لا تلتا فيها بل يحمل مطلقا على هذه القيدة والذين قالوا بوجوب الجماعة ذهب كثير منهم إلى أن الحرج لا يسقط باقامة الجماعة في البيوت وكذا روى عن أحمد في فرض العين ووجوه بأن أصل المشروعية إنما كان في جماعة المساجد وهو وصف معتبر لا يبنى العاؤه فيخصص به المسجد ويلحق به ما في معناه مما يحصل به إظهار الشعار (قوله لا يخرجه إلا الصلاة) أي قصد الصلاة في جماعة واللام فيها للمبدأ بيناه (قوله لم يخط) ينتج أوله ضم الطاء وقوله خطوة ضبطناه بضم أوله ويجوز الفتح قال الجوهري الخطوة بالضم ما بين القدمين وبالفتح المرة الواحدة وجزم اليعمرى أنها هنا بالفتح وقال القرطبي أنها في روايات مسلم بالضم والله أعلم (قوله فاذا صلى) قال ابن أبي جمرة أي صلى صلاة تامة لأنه صلى الله عليه وسلم قال للمسي صلاته أرجع فصل فانك لم تفصل (قوله في مصلاه) أي في المكان الذي أوقع فيه الصلاة من المسجد وكأنه خرج مخرج الغالب والافلو قام إلى بقعة أخرى من المسجد مستمرا على نية انتظار الصلاة كان كذلك (قوله اللهم رحمه) أي فائين ذلك زاد ابن ماجه اللهم تب عليه وفي الطريق الماضية في باب مسجد السوق اللهم اغفر له واستدل به على أفضلية الصلاة على غيرها من الأعمال لما ذكر من صلاة الملائكة عليه ودعائهم له بالرحمة والمغفرة والثوبة وعلى تفضيل صالحى الناس على الملائكة لانهم يكونون في تحصيل الدرجات بعبادتهم والملائكة مشغولون بالاستغفار والدعاء لهم واستدل بأحاديث الباب على أن الجماعة ليست شرطا لصحة الصلاة لأن قوله على صلاته وحده يقتضى صحة صلاته منفردا لا اقتضاء صيغة أهل الاشتراك في أصل التفاضل فان ذلك يقتضى وجود فضيلة في صلاة المنفرد ومالا يصح لأفضلية فيه قال القرطبي وغيره ولا يقال ان لفظة أهل قدر دلالات صفة الفضل في احدي الجهتين كقوله تعالى وأحسن مقبلا لا نقول إنما يقع ذلك على قلة حيث ترد صيغة أهل مطلقة غير مقيدة بعدد معين فاذا قلنا هذا العدد أريد من هذا بكذا فلا بد من وجود أصل العدد ولا يقال يحمل المنفرد على المجزول لأن قوله صلاة الفرد صيغة عموم فيشمل من صلى منفردا وبغير عذر لحمله على المنذور يحتاج إلى دليل

بابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَيْدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمِيعِ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْأً وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ فَأَقْرَأُوا إِن شِئْتُمْ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا قَالَ شُعَيْبٌ وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ تَفَضَّلُوا بِسَمْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ

وأيضا ففضل الجماعة حاصل للمعذور كما سيأتي في هذا الكتاب من حديث أبي موسى مرفوعا إذا مرض العبد أو سافر كعب له ما كان يعمل محييا مقبولا أو شاربا بن عبد البراني أن بعضهم حمله على صلاة النافلة ثم رده بحديث أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة استدلل بها على تساوي الجماعات في الفضل سواء كثرت الجماعة أم قلت لأن الحديث دل على فضيلة الجماعة على المنفرد بغير واسطة فيدخل فيه كل جماعة كذا قال بعض المالكية وقوله بما روي ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم التيمي قال إذا صلى الرجل مع الرجل فهاجمه لضعف محاسبه وعشرين انتهى وهو مسلم في أصل الحصول لكن لا ينبغي مزيد الفضل لما كان أكثر لاسباب وجود النص المصرح به وهو ما رواه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث أبي بن كعب مرفوعا صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلته مع الرجل وما كثروا أحب إلي الله وله شاهد قوي في الطبراني من حديث قباث بن أشيم وهو بفتح القاف والموحدة وبعد الألف مثله وأبو به بالمجمة بعدها تحانية بوزن أحر و يترتب على الخلاف المذكور أن من قال بالتفاوت استجب إعادة الجماعة مطلقا لتحصيل الاكتفية ولم يستجب ذلك الآخرون ومنهم من فصل فقال تادع الأعم أو الأروع أو في البقعة الفاضلة ووافق مالك على الأخير لكن قصره على المساجد الثلاثة والمشهور عنه بالمسجدين المكي والمدني وكان الجماعة تتفاوت في الفضل بالقلّة والكثرة وغير ذلك مما ذكر كذلك يفوق بعضها بعضا ولذلك عقب المصنف الترجمة المطلقة في فضل الجماعة بالترجمة المقيدة بصلاة الفجر واستدل بها على أن أقل الجماعة إمام ومأموم وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد قريبا إن شاء الله تعالى * (قوله باب فضل صلاة الفجر في جماعة) هذه الترجمة أخص من التي قبلها ومناسبة حديث أبي هريرة لها من قوله وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر فإنه يدل على منزلة لصلاة الفجر على غيرها وزعم ابن بطال أن في قوله وتجتمع إشارة إلى أن الدرجتين الزائدتين على خمس وعشرين تؤخذ من ذلك ولهذا عقبه برواية ابن عمر التي فيها سبع وعشرين وقد تقدم الكلام على الاجتماع المذكور في باب فضل صلاة العصر من المواقيت (قوله بخمسة وعشرين جزءا) كذا في النسخ التي وقفت عليها ونقل الزركشي في نكتته أنه وقع في الصحيحين خمس بخمسة الموحدة من أوله والهاء من آخره قال وخفض خمس على تقدير الباء كقول الشاعر * أشارت كليب بالأكف الأصابع * أي إلى كليب وأما حذف الهاء فعلى تأويل الجزء بالدرجة انتهى وقد أورده المؤلف في التفسير من طريق معمر بن الزهري بلفظ فضل صلاة الجميع على صلاة الواحد خمس وعشرين درجة (قوله قال شعيب وحدثني نافع) أي بالحديث مرفوعا نحوه إلا أنه قال بسبع وعشرين درجة وهو موافق لرواية مالك وغيره عن نافع كما تقدم وطريق شعيب هذه موصولة وجوز الكرماني أن تكون معلقة وهو بعيد بل هي معطوفة على الإسناد الأول والتقدير حدثنا أبو اليمان قال شعيب ونظائر هذا في الكتاب كثيرة ولكن لم أر طريق شعيب هذه إلا عند المصنف ولم يستخرجها إلا اسماعيلي ولا أبو نعيم ولا

سَمِعْتُ سَالِيًا قَالَ سَمِعْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ تَقُولُ دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَهُوَ مُغْضَبٌ قُلْتُ مَا أَغْضَبَكَ
 قَالَتْ وَاللَّهِ مَا أَعْرِفُ مِنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ جَمِيعًا **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ**
قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ بَرِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ قَالَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ
أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبَدُهُمْ فَأَبَدُهُمْ مَشَى. وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ
أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّي ثُمَّ يَنْتَظِرُ

أورد الطبراني في مسند الشاميين في ترجمة شعب (قوله سمعت ساليا) هو ابن أبي الجعد وأم الدرداء هي الصغرى
 العالمة لا الكبرى الصحابية لأن الكبرى ماتت في حياة أبي الدرداء وعاشت الصغرى بعده زمانا طويلا وقد جزم
 أبو حاتم بن سالم بن أبي الجعد لم يدرك أبا الدرداء فعلى هذا لم يدرك أم الدرداء الكبرى وفسرها الكرماني هنا بصفات
 الكبرى وهو خطأ لقول سالم سمعت أم الدرداء وقد تقدم في المقدمة أن اسم الصغرى هجيمة والكبرى خيرة (قوله من
 أمة محمد) كذا في رواية أبي ذر وكرمة والباقي من عهد بحذف المضاف وعليه شرح ابن بطال ومن تبعه فقال يريد
 من شريعة محمد شيئا لم يتغير عما كان عليه إلا الصلاة في جماعة فحذف المضاف للدلالة الكلام عليه انتهى ووقع في رواية أبي
 الوقت من امر عهد بفتح الهجمة وسكون الميم بعدها واو وكذا ساقه الحميدي في جمعه وكذا هو في مسند أحمد ومستخرجي
 الاسماعيليين وابي نعيم من طرق عن الاعمش وعندهم ما أعرف فيهم أى في أهل البلد الذي كان فيه وكان لفظه فيهم لها
 حذف من رواية البخاري صحف بعض النقلة أمر بامة ليعود الضمير في انهم على الامة (قوله يصلون جميعا) أى مجتمعين
 وحذف المفعول وتقدر الصلاة أو الصلوات ومراد أبي الدرداء أن أعمال المذكورين يحصل في جميعا النقص والتغير
 إلا التجميع في الصلاة وهو أمر نسبي لأن حال الناس في زمن النبوة كان أتم مما صار اليه بعدها ثم كان في زمن
 الشيخين أتم مما صار اليه بعدها وكان ذلك صدر من أبي الدرداء في أواخر عمره وكان ذلك في أواخر خلافة عثمان
 فبالتشعري إذا كان ذلك العصر العائلي بالصفة المذكورة عند أبي الدرداء فكيف بمن جاء بعدهم من الطبقات إلى
 هذا الزمان وفي هذا الحديث جواز الغضب عند تغير شيء من أمور الدين وانكار المنكر بظاهر الغضب إذا لم
 يستطع أكثر منه والقسم على الخبر لما كیده في نفس السامع (قوله أبدهم فأبدهم ممشى) أى إلى المسجد وسيأتي
 الكلام على ذلك بعد باب واحد (قوله مع الامام) زاد مسلم في جماعة وبين أنها رواية أبي كريب وهو محدث
 العلاء الذي أخرجه البخاري عنه (قوله من الذي يصلي ثم ينام) أى سواء صلي وحده أو في جماعة ويستناد منه
 أن الجماعة متفاوت كما تقدم (تكيل) استشكل إيراد حديث أبي موسى في هذا الباب لأنه ليس فيه لصلاة الفجر
 ذكر بل آخره يشعر بأنه في العشاء ووجه ابن المنير وغيره بأنه دل على أن السبب في زيادة الاجر وجود المشقة بالشئ
 إلى الصلاة وإذا كان كذلك فالشئ إلى صلاة الفجر في جماعة أشق من غيرها لأنها وإن شاركتها العشاء في المشق في
 الظلمة فاتها تزيد عليها بفارقة النوم المشتبه طبعاً ولم أر أحداً من الشراح به على مناسبة حديث أبي الدرداء
 للترجمة إلا الذين بن المنير فإنه قال تدخل صلاة الفجر في قوله يصلون جميعا وهي أخص بذلك من باقي الصلوات وذكر
 ابن زشيد نحوه وزاد أن استشهاد أبي هريرة في الحديث الأول بقوله تعالى أن قرآن الفجر كان مشهودا يشير إلى
 أن الاهتمام بها أكد وأقول ثقت المصنف بإيراد الأحاديث الثلاثة في الباب إذ تؤخذ المناسبة من حديث أبي هريرة
 بطريق المخصوص ومن حديث أبي الدرداء بطريق العموم ومن حديث أبي موسى بطريق الاستنباط ويمكن
 أن يقال لفظ الترجمة يحتمل أن يراد به فضل الفجر على غيرها من الصلوات وإن يراد به ثبوت الفضل لها في الجملة
 فحديث أبي هريرة شاهد للاول وحديث أبي الدرداء شاهد للثاني وحديث أبي موسى شاهد لهما والله أعلم

باب فضل التهجير إلى الظفر حدثنا قتيبة عن مالك عن سفيان مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال بيننا رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك على الطريق فأخذه فكسره لله ففطره ثم الشهاده خمسة المظنون والمبطون والفريق وصاحب المذموم والشهيد في سبيل الله . وقال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول . ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا لاستهموا عليه . وكو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه . وكو يعلمون ما في التمتع والضحى لأتوها ولو حبوا

باب أحسن الآثار حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا حميد عن أنس قال قال النبي ﷺ يا بني سلمة ألا تحنسبون آثاركم * وقال مجاهد في قوله ونكسب ماقدّموا وآثارهم قال خطاكم * وقال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى بن أيوب حدثني أنس أن ربي سيلة أرادوا أن يتحولوا عن منازيلهم

(قوله باب فضل التهجير إلى الظفر) كذا لاكثر وعليه شرح ابن التين وغيره وفي بعضها إلى الصلاة وعليه شرح ابن بطال وقد تقدم الكلام عليه في باب الاستهام في الاذان (قوله بيننا رجل) في هذا المتن ثلاثة أحاديث قصة الذي نحى غصن الشوك والشهداء والترغب في النداء وغيره مما ذكر والمقصود منه ذكر التهجير وقد تقدم الحديث الثالث مفردا في باب الاستهام عن عبد الله بن يوسف عن مالك ويأتي الثاني في الجهاد عنه أيضا والاول في المظالم كذلك وتكنا على شرحه هناك وكان قتيبة حدث به عن مالك هكذا جمعا فليصرف فيه المصنف كعادته في الاختصار وتكلف الزين بن المنير ابداء مناسبة للاول من جهة ابدال على أن الطاعة وان قلت فلا ينبغي أن ترك واعترف بعدم مناسبة الثاني (قوله فاخذه) في رواية الكشميهني فأخذه (قوله فكسر الله) أي رضى بفعله وقبل منه وفيه فضل امانة الذي عن طريق وقد تقدم في كتاب الايمان أنها أدنى شعب الايمان (قوله الشهداء خمس) كذا لا يذرع عن الحوي والباقي خمسة وهو الاصل في المذكور وجاز الاول لان المميز غير مذكور وسيأتي الكلام على مباحته في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى * (قوله باب احتساب الآثار) أي إلى الصلاة وكأنه لم يقيد بها لتشمل كل مشى إلى كل طاعة (قوله حدثنا عبد الوهاب) هو الثقفى (قوله يا بني سلمة) بكسر اللام وهم بطن كبير من الانصار ثم من الخرج وقد غفل القزاز وتبعه الجوهري حيث قال ليس في العرب سلمة بكسر اللام غير هذا القبيل فان الأمة الذين صفوا في المؤلفات مختلف ذكر وا عددا من الاسماء كذلك لكن يحتمل أن يكون أراد بقيد القبيلة أو بطن فله بعض انحاء (قوله ألا تحنسبون) كذا في النسخ التي وقفنا عليها بايات النون وشرحه الكرماني بحذفها ووجهه بان النجاة أجاز واذلك يعنى تخفيفا قال والمعنى ألا تعدون خطاكم عند مشكم إلى المسجد فان لكل خطوة ثوابا والاحتساب وان كان أصله العد لكنه يستعمل غالبا في معنى طلب تحصيل الثواب بنية خالصة (قوله وحدثنا ابن أبي مريم) كذا لا يذرع وحده وفي رواية الباقيين وقال ابن أبي مريم وذكره صاحب الاطراف بلفظ وزاد ابن أبي مريم وقال أبو نعيم في المستخرج ذكره البخاري بلا رواية يعنى معلقا وهذا هو الصواب وله نظائر في الكتاب في رواية يحيى بن أيوب لانه ليس على شرطه في الاصول (قوله عن أنس) كذا لا يذرع وحده أيضا والباقيين حدثنا أنس وكذا ذكره أبو نعيم أيضا وكذا سمعناه في الاول من فوائد المخلص من طريق أحمد ابن منصور عن ابن أبي مريم ولفظه سمعت أنسا وهذا هو السرى إيراد طريق يحيى بن أيوب عقب طريق عبد الوهاب ليبين الايمن من تدليس حميد وقد تقدم نظيره في باب وقت العشاء وقد أخرجه في الحج من طريق مروان

فَيَنْزِلُوا قَرِيبًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعْرَوْا فَقَالَ أَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ قَالُوا بَعْجَاهُمْ
حُطَّاهُمْ أَنْتَارُهُمْ أَنْ يَمْشُوا فِي الْأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ **بَابُ فَضْلِ النِّشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ**
قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ
صَلَاةٌ أَثْقَلَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ وَالنِّشَاءِ .

الفراري عن حميد وساق المتن كاملا (قوله فيزولوا قريبا) يعني لان ديارهم كانت بعيدة من المسجد وقد صرح بذلك
في رواية مسلم من طريق أبي الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله يقول كانت ديارنا بعيدة من المسجد فاردنا أن نتباع
يوثا فنقرب من المسجد فنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان لكم بكل خطوة درجة وللسراج من طريق أبي
نضرة عن جابر أرادوا ان يقرؤوا من أجل الصلاة ولا ين مردويه من طريق أخرى عن أبي نضرة عنه قال كانت
منازلنا يسلم ولا يعارض هذا ماسأني في الاستسقاء من حديث أنس وما يبتناو بين سلع من دار لاحتال أن تكون
ديارهم كانت من وراء سلع وبين سلع والمسجد قد رمل (قوله أن يعرفوا المدينة) في رواية الكشميبي ان يعرفوا منازلهم
وهو بضم أوله وسكون العين المهمة وضم الراء أي يتركونها خالية يقال أعراه اذا أخلاه والعراء الأرض الخالية
وقيل الواسعة وقيل المسكان الذي لا يستوفيه بشيء ونبه بهذه الكراهة على السبب في منعمهم من القرب من المسجد
لتبقى جهات المدينة عامرة بساكنها واستنادوا بذلك كثرة الاجر لكثرة الخطا في المشي الي المسجد وزاد في رواية
الفراري التي في الحج فاقاموا ومثله في رواية المخلص التي ذكرناها والترمذي من حديث أبي سعيد فلم ينفقوا ولم
من طريق أبي نضرة عن جابر فقالوا ما يسرنا أنا كنا نحولنا (قوله وقال مجاهد خطاهم آثارهم والمشي في الأرض
بأرجلهم) كذا لابي ذر والباقيين وقال مجاهد ونكتب ما قدموا وآثارهم قال خطاهم وهكذا وصله عبد بن حيد
من طريق ابن أبي نجيح عنه قال في قوله تعالى ونكتب ما قدموا قال أعلمهم وفي قوله وآثارهم قال خطاهم وأشار
البخاري بهذا التعليق الي ان قصة بني سلمة كانت سبب نزول هذه الآية وقد ورد مصرح به من طريق سماك عن
عكرمة عن ابن عباس أخرجه ابن ماجه وغيره واستاده قوي وفي الحديث ان أعمال البر اذا كانت خالصة تكتب
آثارها حسنات وفيه استحباب السكنى بقرب المسجد الا ان حصلت به منفعة أخرى أو أراد تكثير الاجر بكثرة
المشي ما لم يحمل على نفسه ووجه أنهم طلبوا السكنى بقرب المسجد للفضل الذي عملوه منه فأنا نكر عليهم النبي صلى
الله عليه وسلم ذلك بل رجع دره المفسدة باخلائهم جوانب المدينة على المصلحة المذكورة وأعلمهم بان لهم في التردد
الى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكنى بقرب المسجد أو يزيد عليه واختلف فيمن كانت داره قريبة من المسجد
فقارب الخطا بحيث تساوى خطأ من داره بعيدة هل يساويه في الفضل أولا والى المساواة جنح الطبري وروى ابن
أبي شيبة من طريق أنس قال مشيت مع زبد بن ثابت الى المسجد فقارب بين الخطا وقال أردت ان تكثر خطانا الي المسجد
وهذا يلزم منه المساواة في الفضل وان دل على ان في كثرة الخطا فضيلة لان ثواب الخطا الشاق ليس كثواب الخطا
السهلة وهو ظاهر حديث أبي موسى الماشي قبل باب حيث جعل أبعدهم عمشى أعظمهم أجرا واستنبط منه بعضهم
استحباب قصد المسجد البعيد ولو كان بجنبه مسجد قريب وانما يتم ذلك اذا لم يلزم من ذهابه الى البعيد هجر القريب والا
فاحياؤه بذكر الله أولى وكذا اذا كان في البعيد مانع من السكالك أن يكون امامه مبتدعا * (قوله باب فضل صلاة
العشاء في الجماعة) أورد فيه الحديث الدال على فضل العشاء والفجر فيحتمل أن يكون مراد الترجمة اثبات فضل
العشاء في الجملة أو اثبات أفضليتها على غيرها والظاهر الثاني ووجه أن الفجر ثبتت أفضليتها كما تقدم وسوى في هذا
بينها وبين العشاء ومساوى الافضل يكون أفضل جزمه (قوله ليس أثقل) كذا للاكثر بحذف الاسم
وبينه الكشميبي في رواية أبي ذر كريمة عنه فقال ليس صلاة أثقل ودل هذا على ان الصلاة كلها ثقيلة على

وَكَايَ مَقَامِهِمَا لَا تَوَهَّمَا وَكَوَحْوَا . لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ الْمُؤَذِّنَ فَيَقِيمَ . ثُمَّ أَمُرُ رَجُلًا يَوْمَ النَّاسِ
ثُمَّ آخِذَ شُعْلًا مِنْ نَارٍ فَأَحْرِقَ عَلَى مَنْ لَا يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ بَعْدَ بَابِ أَثْنَانٍ فَكَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ
حَدَّثَنَا سُدُّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا **يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ** قَالَ حَدَّثَنَا **خَالِدٌ** عَنْ **أَبِي قَلَابَةَ** عَنْ **مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ**
عَنِ **النُّبَيْتِيِّ** قَالَ إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَا وَأَقْبَا ثُمَّ لِيَوْمُكُمْ أَكْبَرُكُمْ بَابُ مَنْ جَلَسَ
فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ وَفَضَّلَ الْمَسَاجِدَ **حَدَّثَنَا** **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ** عَنْ **مَالِكٍ** عَنْ **أَبِي الزُّنَادِ** عَنِ
الْأَعْرَجِ عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ مَا لَمْ يُحْدِثْ

المتأقنين ومنه قوله تعالى ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى وانما كانت العشاء والفجر أثقل عليهم من غيرها لقوة
الداعي الى تركها لان العشاء وقت السكون والراحة والصبح وقت لذة النوم وقيل وجهه كون المؤمنون يفوزون
بماترب عليهما من الفضل لقيامهم بحفظهما دون المتأقنين (قوله ولو يعلمون مافيهما) أي من مزيد الفضل لانهما
أي الصلوتين والمترادفات الى المحل الذي يصليان فيه جماعة وهو المسجد (قوله ولو جوا) أي يرحفون اذا منعهم
مانع من المتى كما يرحف الصغير ولابن أبي شيبة من حديث أبي الدرداء ولوجوا على المرافق والركب وقد تقدم
الكلام على باقى الحديث في باب وجوب صلاة الجماعة (قوله في آخره على من لم يخرج الى الصلاة بعد) كذا الاكثر
بلفظ بعد ضدد قبل وهي مبنية على الضم ومعناه بعد أن يسمع النداء اليها أو بعد أن يبلغه التهديد المذكور وللكشميين
بدل ما يقدر أى لا يخرج وهو يقدر على الجوى ويؤيده ما قدمناه من رواية لابي داود وليست بهم علة ووقع عند
الداودى الشارح هنا لا لغيره وهي أوضح من غيرها لكن لم تقف عليها في شيء من الروايات عند غيره * (قوله باب
اثنان فافوقهما جماعة) هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة منها في ابن ماجه من حديث أبي موسى
الاشعري وفي معجم البغوى من حديث الحكم بن عمير وفي أفراد الدارقطني من حديث عبدالله بن عمرو وفي البيهقي
من حديث أنس وفي الاوسط للطبراني من حديث أبي امامة وعند أحمد من حديث أبي امامة أيضا أنه صلى الله عليه
وسلم رأى رجلا يصلى وحده فقال لأل رجل يتصدق على هذا فيصلبى معه فقام رجل فصلبى معه فقال هذان جماعة
والقصة المذكورة دون قوله هذان جماعة أخرجهما أبو داود والترمذى من وجه آخر صحيح (قوله اذا حضرت
الصلاة) تقدم من هذا الوجه في باب الاذان للمسافر وأوله أنى رجلان النبي صلى الله عليه وسلم يريد ان السفر فقال
لهما فذكره وقد اعترض على الترجمة بأنه ليس في حديث مالك بن الحويرث تسمية صلاة الاثنين جماعة والجواب
ان ذلك مأخوذ بالاستنباط من لازم الامر بالامامة لانه لو استوت صلاتهما معام صلاتهما مفردين لا كفى بإسرها
بالصلاة كأن يقول أذنا وأقبا وصليا واعترض أيضا على أصل الاستدلال بهذا الحديث بأن مالك بن الحويرث
كان مع جماعة من أصحابه فقلل الاختصار على الثنية من تصرف الرواة والجواب انهما قضيتان كما تقدم واستدل به
على ان أقل امام الجماعة وأموم أعم من أن يكون المأموم رجلا أو صبيا أو امرأة وتكلم ابن بطال هنا على مسألة
أقل الجمع الاختلاف فيها ورده الزين بن المنير بأنه لا يلزم من قوله الاثنان جماعة أن يكون أقل الجمع اثنين وهو
واضح * (قوله باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة) أى ليصلبها جماعة (قوله تصلبى على أحدكم) أى تستغفر
له قيل عبر بصلى ليتناسب الجزاء والعمل (قوله مادام في مصلاه) أى ينتظر الصلاة كما صرح به في الطهارة من
وجه آخر (قوله لا يزال أحدكم الخ) هذا القدر أفرده مالك في الموطأ عماقبله واكثر الرواة ضموا الى الاول فعملوه
حديثا واحدا ولا حرج في ذلك (قوله في صلاة) أى في ثواب صلاة لا في حكمها لانه يحل له الكلام وغيره مما منع
في الصلاة (قوله مادامت) في رواية الكشميين ما كانت وهو عكس مامضى في الطهارة (قوله لا يمتعه) يقتضى

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحِيَّةً لَا يَجْمَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ سَبْعَةٌ يُظَاهِمُهُ اللَّهُ

أنه اذا صرف نيته عن ذلك صارف آخر انقطع عنه الثواب المذكور وكذلك اذا شارك نية الا انتظار أمر آخر وهل يحصل ذلك لن نيته ايقاع الصلاة في المسجد ولولم يكن فيه الظاهر خلافه لانه رب الثواب المذكور على المجموع من النية وشغل البقعة بالعبادة لكن للمذكور ثواب بخصه ولعل هذا هو السر في ايراد المصنف الحديث الذي يليه وفيه وربجل قلبه ملحق في المساجد وقد تقدم الكلام في الطهارة على معنى قوله ما لم يحدث وفيه زيادة على ما هنا وان المراد بالحدث حدث الفرج لكن يؤخذ منه ان اجتناب حدث اليد واللسان من باب الاول لان الاذى منهما يكون أشد اشار الى ذلك ابن بطال وقد تقدم الكلام على باقي فوائده في باب فضل صلاة الجماعة يؤخذ من قوله في مصلاه الذي صلى فيه ان ذلك مقيد بمن صلى ثم انتظر صلاة أخرى وبتقييد الصلاة الاولى بكونها جزءة اما لو كان فيها نقص فانها تجبر بالنافلة كما ثبت في الخبر الآخر (قوله اللهم اغفر له اللهم ارحمه) هو مطابق لقوله تعالى والملائكة يسبحون بحمدهم ويستغفرون لمن في الارض قيل السريفة انهم يطهرون على أعمال بني آدم وما فيها من المعصية والحلل في الطاعة فيقتصرون على الاستغفار لهم من ذلك لان دفع المقصدة مقدم على جلب المصلحة ولو فرض ان فهم من تحفظ من ذلك فانه عوض من المغفرة بما يقابلها من الثواب (قوله حدثنا يحيى) هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر العمري وخبيب بضم المعجمة وهو خال عبيد الله الراوي عنه وحفص بن عاصم هو ابن عمر بن الخطاب وهو جد عبيد الله المذكور لايه (قوله عن أبي هريرة) لم تختلف الرواة عن عبيد الله في ذلك ورواية مالك في الموطأ عن خبيب فقال عن أبي سعيدة أو أبي هريرة عن الشك ورواه أبو قرة عن مالك بواب العطف فخطبتهما وتاجمه مصعب الزبيري وشذا في ذلك عن أصحاب مالك والظاهر أن عبيد الله حفظه لكونه لم يشك فيه ولكونه من رواية خاله وجده والله أعلم (قوله سبعة) ظاهره اختصاص المذكورين بالثواب المذكور ووجه الكرماني بماحصله ان الطاعة اما أن تكون بين العبد وبين الرب أو بينه وبين الخلق فالاولى باللسان وهو الذكر أو بالقلب وهو المطلق بالمسجد أو بالبدن وهو الناشئ في العبادة والثاني عام وهو العادل أو خاص بالقلب وهو الصحاب أو بالمال وهو الصدقة أو بالبدن وهو العفة وقد نظم السبعة العلامة أبو شامة عبد الرحمن بن اسماعيل فيما أشدناه أبو اسحق التتوخي اذا ناعى أبي الهدي أحمد بن أبي شامة عن أبيه سماعا من لفظه قال

وقال النبي المصطفى ان سبعة * يظلمهم الله الكريم يظلمه

حجب غفيف ناشئ متصدق * وبالك مصل والامام بعله

وقوع في صحيح مسلم من حديث أبي اليسر مرفوعا من أنظر مصرا أو وضع له أطلق الله في ظله يوم لا ظل الاظله وهاتان المصطلحان غير السبعة الماضية فدل على أن العدد المذكور لا مفهوم له وقد ألفت هذه المسئلة على العالم شمس الدين بن عطاء الرازي المعروف بالهروي لما قدم القاهرة وأدعى أنه يحفظ صحيح مسلم فسا له بحضرة الملك المؤيد عن هذا وعن غيره فاستحضر في ذلك شيئا ثم تبعت بعد ذلك الاحاديث الواردة في مثل ذلك فزادت على عشر خصال وقد اتفقت منها سبعة وردت باسانيد جياذ ونظمتها في بيتين تذيلا على بيتي أبي شامة وهما

وزدت سبعة اظلال غاز وعونه * وانظار ذي عسر وتخفيف حله

وارفاد ذي غرم وعون مكاتب * وتاجر صدق في المقال وضعه

فاما اظلال الغازي فرواه ابن حبان وغيره من حديث عمر وأما عون المجاهد فرواه أحمد والحاكم من حديث سهل

فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الإمام العادلُ، وشاب نشأ في عبادة ربِّه ورَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلِّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ

بن حنيفة وأما انظار المصنف والوضيعة عنه ففي صحيح مسلم كما ذكرنا وأما أفراد الغارم وعون المكاتب فرواها أحد
والحاكم من حديث سهل بن حنيفة المذكور وأما التاجر الصدوق فرواه البغوي في شرح السنة من حديث سلمان
وأبو القاسم التيمي من حديث أنس والله أعلم ونظمته مرة أخرى فقلت في السبعة الثانية
ونحسين خلق مع أمانة غارم * خفيف بدحي مكاتب أهل
وحديث تحسين الخلق أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف ثم تبعت ذلك فجمعت سبعة أخرى
ونظمته في بيتين آخرين وهما

وزد سبعة حزن ومشى لمسجد * وكره وضوء ثم مطعم فضله

وأخذ حق باذل ثم كافل * وتاجر صدق في المقال وفعله

ثم تبعت ذلك فجمعت سبعة أخرى ولكن أحاديثها ضعيفة وقلت في آخر البيت

* تربع به السبعات من فيض فضله * وقد أوردت الجميع في الامالي وقد أفردته في جزء سميته معرفة
الحاصل الموصلة الى اللذال (قوله في ظله) قال عياض اضافة الظل الى الله اضافة ملك وكل ظل فهو ملكه
كذا قال وكان حقان يقول اضافة تشريف ليحصل امتياز هذا على غيره كما قيل للكعبة بيت الله من المساجد كلها
ملكه وقيل المراد بظله كرامته وحمايته كما يقال فلان في ظل الملك وهو قول عيسى بن دينار وقواه عياض وقيل المراد
ظل عرشه ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور بإسناد حسن سبعة بظلم الله في ظل عرشه نذكر الحديث
وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكرهم من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح وبه جزم القرطبي
ويؤيده أيضا تهيد ذلك يوم القيامة كما صرح به ابن المبارك في روايته عن عبيد الله بن عمر وهو عند المصنف في
كتاب الحدود وهذا يتدفع قول من قال المراد ظل طوبى أو ظل الجنة لأن ظاهما أتاحا يحصل لهم بعد الاستمرار في
الجنة ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلها والسياق يدل على امتياز أصحاب الحاصل المذكورة فيرجح أن المراد ظل
العرش وروي الترمذي وحسنه من حديث أبي سعيد مرفوعا أحب الناس الى الله يوم القيامة وأقر بهم منه مجلسا امام
عدل (قوله للإمام العادل) اسم فاعل من العدل وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك رواه بلفظ العدل قال
وهو أبلغ لأنه جعل المسمى نفسه عدلا والمراد به صاحب الولاية العظمى و يلتحق به كل من ولى شيئا من أمور المسلمين
فعدل فيه ويؤيده رواية مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رفته أن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن
الذين يدلون في حكمهم وأهلهم وما ولوا وأحسن ما فسر به العادل أنه الذي يتبع أمر الله بوضوح كل شيء في موضعه
من غير اقراط ولا تقيط وقدمه في الذ كرعموم النفع به (قوله وشاب) خص الشاب لكونه مظنة غلبة الشهوة
لما فيه من قوة الباعث على متابعة الهوى فان ملازمة العبادة مع ذلك أشد وأدل على غلبة التقوى (قوله في عبادة ربّه)
في رواية الإمام أحمد عن يحيى القطان بعبادة الله وهي رواية مسلم وهما يعني زادا حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر حتى توفي
على ذلك أخرجه الجوزقي وفي حديث سلمان أفني شبابه ونشاطه في عبادة الله (قوله معاني في المساجد) هكذا في
الصحيحين وظاهره أنه من التعليق كأنه شبه بالشئ المعلق في المسجد كالتقديب مثلا إشارة الى طول الملازمة بقلبه
وان كان جسده خارجا عنه ويدل عليه رواية الجوزقي كأنما قلبه معلق في المسجد ويحتمل أن يكون من العلاقة وهي
شدة الحب ويدل عليه رواية أحمد معلق بالمسجد وكذا رواية سلمان من حبها وزاد الحموي والمستعطي متعلق بزيادة
هناة بعد الميم وكسر اللام زاد سلمان من حبها وزاد مالك إذا خرج منه يعود اليه وهذه الخصلة هي المقصودة من هذا
الحديث للترجمة ومناسبتها للركن الثاني من الترجمة وهو فضل المساجد ظاهرة وللأول من جهة ما دل عليه من الملازمة
للمسجد واستمرار الكون فيه بالقلب وان عرض للجسد عارض (قوله تحابا) بتشديد الباء وأصله تحابا أى اشتركا

أَجْمَعَهَا عَلَيْهِ . وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ وَرَجُلٌ مَلَّبَتْهُ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَلٍ فَقَالَ لِي أَخَافُ اللَّهَ . وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ
أَخِي حَتَّى لَا تَلْمَ شِمَالَهُ مَا تَنْفِقُ يَمِينُهُ . وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا

في جلس الحبة وأحب كل منهما الآخر حقيقة لاظهارا فقط ووقع في رواية حماد بن زيد ورجلان قال كل منهما
للآخراني أحبك في الله فصدرا على ذلك ونحوه في حديث سلمان (قوله اجتماعا على ذلك وتفرقا عليه) في رواية
الكشميهني اجتماعا عليه وهي رواية مسلم أي على الحب المذكور والمراد انهما داما على المحبة الدينية ولم يقطعا بها عارض
ديني سواء اجتماعا حقيقة أم لا حتى فرق بينهما الموت ووقع في الجمع للحمدي اجتماعا على خير ولم أر ذلك في شيء
من نسخ الصحيحين ولا غيرهما من المستخرجات وهي عندي تحريف (تنبيه) عدت هذه الخصلة واحدة مع ان
متعاطيا اثنان لان المحبة لا تتم الا بالثنين أولا كان المتعاطيان بمعنى واحد كان عد أحدهما مفعليا عن الآخر لان الغرض
عدا الحصول لاعد جميع من انصف بها (قوله ورجل طلبته ذات منصب) بين المحذوف أحد في روايته عن يحيى القطان
فقال دعته امرأة وكذا في رواية كريمة وسلم وهو للمصنف في الحدود عن ابن المبارك والمراد بالنصب الاصل
أو الشرف وفي رواية مالك دعته ذات حسب وهو يطلق على الاصل وعلى المال أيضا وقد وصفها بكمل الاوصاف التي
جرت العادة بمن يدال الرغبة لمن يحصل فيه وهو المنصب الذي يستلزمه الجاه والمال مع الجمال وقل من يجتمع ذلك فيها من
النساء زاد ابن المبارك الى نفسها وللبهي في الشعب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة فعرضت نفسها عليه والظاهر
انها دعته الي الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره وقال بعضهم يحتمل ان تكون دعته الى التزوج بها خاف ان يشتغل
عن العبادة بالافتتان بها أو خاف ان لا يقوم بحققها لشغله بالعبادة عن التكسب بما يليق بها والاول أظهر ويؤيده وجود
الكناية في قوله الى نفسها ولو كان المراد التزوج لصرح به والصبر عن الموصوفة بما ذكر من أكمل المراتب لكثرة الرغبة
في مثلها وعسر تحصلها لاسيا وقد أغنت عن مشاق التوصل اليها بما رودة ونحوها (قوله فقال اني أخاف الله) زاد في رواية
كر بمقرب العالين والظاهر انه يقول ذلك بلسانه اما ليزجرها عن الفاحشة أو ليعتذر اليها ويحتمل ان يقوله بقلبه قال
عياض قال القرطبي انما يصدر ذلك عن شدة خوف من الله تعالى وميتين تهوي وحياء (قوله تصدق أخني) بلطف الماضي
قال الكرماني هو جملة حالية بتقدير قد وقع في رواية أحمد تصدق فآخني وكذا للمصنف في الزكاة عن مسدد عن يحيى
تصدق بصدقة فأخفاها ومثله لملك في الموطن فالظاهر أن راوى الاول حذف العاطف ووقع في رواية الاصيلي
تصدق اخفاء بكسر الهمزة ممدودا على انه مصدر أو نعت لمصدر محذوف ويحتمل أن يكون حالا من الفاعل أي تخفيا
وقوله بصدقة نكرها ليشمل كل ما يتصدق به من قليل وكثير وظاهره أيضا يشمل المندوبة والمفروضة لكن قل
النوى عن العلماء ان اظهارا للمفروضة أولى من اخفاها (قوله حتى لا تعلم) بضم الميم وفصحها (قوله شماله ما تنفق يمينه)
هكذا وقع في معظم الروايات في هذا الحديث في البخاري وغيره ووقع في صحيح مسلم مقلوبا حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله
وهو نوع من أنواع علوم الحديث أغفله ابن الصلاح وان كان أفرد نوع المقلوب لكنه قصره على ما يقع في الاستناد ونبه
عليه شيخنا في محاسن الاصطلاح ومثله يحدث ان ابن أم مكتوم يؤذن بلبيل وقد قدمنا الكلام عليه في كتاب الاذان
وقال شيخنا ينبغي أن يسمى هذا النوع المعكوس انتهى والاولي تسميته مقلوبا فيكون المقلوب تارة في الاستناد وتارة في
المتن كما قاله في المدرج سواء وقد سماه بعض من تقدم مقلوبا قال عياض هكذا في جميع النسخ التي وصلت اليها من
صحيح مسلم وهو مقلوب والصواب الاول وهو وجه الكلام لان السنة المعهودة في الصدقة أعطائها باليمين وقد ترجم
عليه البخاري في الزكاة باب الصدقة باليمين قال ويثبه أن يكون الوهم فيه ممن دون مسلم بدليل قوله في رواية مالك لا أوردها
عقب رواية عبيد الله بن عمر فقال يمتل حديث عبيد الله فلو كانت بينهما مخالفة ليينا كانه على الزيادة في قوله ورجل
قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه انتهى وليس الوهم فيه ممن دون مسلم ولا منه بل هو من شيخه أو ممن

قَاتَتْ عَيْنَاهُ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَمْرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ

شيخ شيخه يحيى القطان فان مسلما أخرجه عن زهير ابن حرب وابن نعيم كلاهما عن يحيى وأشعر سياقه بان اللفظ لزهير وكذا أخرجه أبو يعلى في مسنده عن زهير وأخرجه الجوزقي في مستخرجه عن أبي حامد بن الشرفي عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن يحيى القطان كذلك وعقبه بان قال سمعت أبا حامد بن الشرفي يقول يحيى القطان عندنا واما في هذا انما هو حتى لا تصح شمله ما تنفق عينية قلت والجزم بكون يحيى هو الواهم فيه فيه نظر لان الامام أحمد قد رواه عنه على الصواب وكذلك أخرجه البخاري هنا عن عبد بن بشار وفي الزكاة عن مسدد وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق يعقوب الدورقي وحفص بن عمر وكلمه عن يحيى وكان أبا حامد لما رأى عبد الرحمن قد تابع زهير اخرج عنه ان الوهم من يحيى وهو محتمل بان يكون متماحدث به هذين خاصة مع احتمال ان يكون الوهم منهما تواردا عليه وقد تكلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة بوليس يجيدلان المخرج متحد ولم يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ولا على شيخه خبيب ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر فيه وأما استدلال عياض على ان الوهم فيه ممن دون مسلم بقوله في رواية مالك مثل عبيد الله فقد عكسه غيره فواخذ مسلما بقوله مثل عبيد الله لكونهما ليستامسا ويتين والذي يظهر ان مسلما لا يقصر لفظ المثل على المساري في جميع اللفظ والترتيب بل هو في المعظم اناسا ويا في المعنى والمعنى المقصود من هذا الموضع انما هو اخفاء الصدقة والله أعلم ولم نجد هذا الحديث من وجه من الوجوه الا عن أبي هريرة الامام في رواية عند مالك من التردد هل هو عنه أو عن أبي سعيد كما قدمناه قبل ولم نجد هذا الحديث من وجه من الوجوه الا عن أبي هريرة الامام في رواية عند مالك من خبيب ثم أخرجه البيهقي في الشعب من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة الراوي له عن سهل بن عبد الله بن عامر الاسلمي وهو ضعيف لكنه ليس بمتروك وحديثه حسن في المتابعات ووافق في قوله تصدق يمينه وكذا أخرجه سعيد بن منصور من حديث سلمان الفارسي باسناد حسن موقوفا عليه لكن حكه الرفع وفي مسند أحمد من حديث أنس باسناد حسن مرفوعا عن الملائكة قالت يا رب هل من خلقك شيء أشد من الجبال قال نعم الحديد قالت فهل أشد من الحديد قال نعم النار قالت فهل أشد من النار قال نعم الماء قالت فهل أشد من الماء قال نعم الرمح قالت فهل أشد من الرمح قال نعم ابن آدم تصدق يمينه فيخفيها عن شماله ثم ان المقصود منه المبالغة في اخفاء الصدقة بحيث ان شماله مع قربها من يمينه وتلازمهما لصورتهما تعلم لما علمت ما فعلت اليمين لشدة اخفائها فهو على هذا من مجاز التشبيه ويؤيده رواية حماد بن زيد عند الجوزقي تصدق بصدقة كأنما أخفى يمينه من شماله ويحتمل أن يكون من مجاز الحذف والتقدير حتى لا يعلم ملك شماله وأبعد من زعم أن المراد بشاله نفسه وأنه من تسمية الكل باسم الجزء فانه يتحل الى أن نفسه لا تعلم ما تنفق نفسه وقيل هو من مجاز الحذف والمراد بشاله من على شماله من الناس كأنه قال مجاور شماله وقيل المراد انه لا يرأى بصدقته فلا يكتبها كاتب الشمال وحكي القرطبي عن بعض مشايخه أن معناه ان تصدق على الضعيف المكتسب في صورة الشراء لترويج مسلته أو رفع قيمتها واستحسنه وفيه نظر ان كان أراد أن هذه الصورة مراد الحديث خاصة وان أراد أن هذا من صور الصدقة المحققة فسلم والله أعلم (قوله ذكر الله) أي قلبه من التذكر أو بلسانه من الذكر وخاليا أي من الخلو لانه يكون حينئذ أبعده من الرياء والمراد خاليا من الالتفات الى غير الله ولو كان في ملاءه يؤيده رواية البيهقي ذكر الله بين يديه ويؤيد الاول رواية ابن المبارك وحماد بن زيد ذكر الله في خلاه أي في موضع خال وهي أصح (قوله قفاضت عيناه) أي قاضت الدموع من عينيه وأستدل الفيض الي العين مبالغة كأنها هي التي قاضت قال القرطبي وفيض العين بحسب حال الذكاء وبحسب ما يكشف له ففي حال أوصاف الجلال يكون البكاء من خشية الله وفي حال أوصاف الجمال يكون البكاء من الشوق اليه (قلت) قد خص في بعض الروايات الاول في رواية حماد بن زيد عند الجوزقي قفاضت عيناه من خشية الله ونحوه في رواية البيهقي ويشدله ما رواه الحارثي عن أنس مرفوعا من ذكر الله قفاضت عيناه من خشية الله حتى يصيب الارض من دمعه لم يذهب يوم القيامة (تنبيهان) الاول ذكر الرجال في هذا الحديث لافهم له بل يشترك

سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتِمًا قَالَتْ نَمَّ آخِرَ لَيْلَةٍ صَلَاةَ الشَّيْءِ إِلَى شَطْرِ الْقَيْلِ . ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ بَعْدَ مَا صَلَّى فَقَالَ صَلَّى النَّاسُ وَرَقَدُوا وَلَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مُنْذُ أَنْتَقَرْتُمُوهَا قَالَ فَكُنَّا يُقَالُ أَفْطَرُ إِلَى وَيَنْصِي خَاتِمَةً بِأَبِ فُضِّلُ مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَطْرُوفٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نُزْلَهُ مِنَ الْجَنَّةِ كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ بِأَبِ إِذَا أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ

النساء معهم فيها ذكر الان كان المراد بالاهاام العادل الامامة العظمى والايمكن دخول المرأة حيث تكون ذات عيال فتصل فيهم ونخرج خصلة ملازمة المسجد لان صلاة المرأة في بيتها افضل من المسجد وما عدا ذلك فالمشاركة حاصلة لمن حتى الرجل الذي دعت المرأة فانه يتصور في امرأة دهاها ملك جميل مثلاً فاستمتع خوفاً من الله تعالى مع حاجتها أو شاب جميل دهاها ملك الى ان تزوجها بجمه مثلاً فغشى ان يرتكب منه الفاحشة فاهتنع مع حاجته اليه (الثاني) استوعبت شرح هذا الحديث هنا وان كان مخالفاً لما شرطت لان أليق المواضع به كتاب الرقاق وقد اخصرها المصنف حيث أورده فيه وساقه تاماً في الزكاة والحدود فاستوفيت هنا لان للأولية وجهاً من الأولوية (قوله مثل أنس) تهمد التصريح بسباع حميد له منه في باب وقت العشاء (قوله صلى الناس) أى غير المخاطبين بمن صلى في داره أو مسجد قبيله ويستأنس به لمن قال بأن الجماعة غيروا وجبة (قوله ولم تزلوا في صلاة) أى في ثواب صلاة كما تهمد (قوله ويص) بكسر الموحدة وبالمهمله أى بريقه ولما تهمد وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب وقت العشاء ويأتي الكلام على الخاتم في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى * (قوله باب فضل من غدا للمسجد ومن راح) هكذا الاكثر موافقاً للفظ الحديث في القدو والرواح ولا يذو بل بلفظ خرج بدل غداوله عن المستعمل والمرحى بلفظ من يخرج بصيغة المضارع وعلى هذا فالمراد بالغدا والغدا بالرواح الرجوع والاصل في القدو والمضى من بكرة النهار والرواح بعد الزوال ثم قد يستعملان في كل ذهاب ورجوع توسعاً (قوله اعد) أى هيا (قوله نزل) للكشميين نزلاً بالتحكيك والتزل بضم النون والزاي المكان الذي يهيا للزول فيه وسكون الزاي ما يهيا للقادم من الضيافة ونحوها فعلى هذا من في قوله من الجنة للبيض على الاول وللتبين على الثاني ورواه مسلم وابن خزيمة وأحمد بلفظ تلاقى الجنة وهو محتمل للمنيين (قوله كلما غدا أوداح) أى بكل غدوة وروحة وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقاً لكن المقصود منه اختصاصه بمن يأتيه للعبادة والصلاة رأساً والله أعلم * (قوله باب اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة واختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه وقيل ان ذلك هو السبب في كون البخاري لم يخرجها ولا كان الحكم صحيحاً ذكره في الترجمة وأخرج في الباب ما يخفى عنه لكن حديث الترجمة أهم من حديث الباب لانه يشمل الصلوات كلها وحديث الباب يختص بالصبح كما سنوضحه ويحتمل ان يقال اللام في حديث الترجمة عهدية فيفتقان هذا من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فالحكم في جميع الصلوات واحد وقد أخرجه أحمد من وجه آخر بلفظ فلا صلاة الا التي أقيمت (قوله اذا أقيمت) أى اذا شرع في الإقامة وصرح بذلك محمد بن حنبل عن عمرو بن دينار فما أخرجه ابن حبان بلفظ اذا أخذ المؤذن في الإقامة وقوله فلا صلاة أى صحيحة أو كاملة والقدير الاول أولى لانه أقرب الى نفي الحقيقة لكن لا يقطع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة المصلي واقصر على الانكار دل على أن المراد نفي الكمال ويحتمل أن يكون النفي بمعنى النهي أي فلا تصلوا حينئذ ويؤيد ما رواه البخاري في التاريخ والبراز وغيرهما من رواية محمد

إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَالَ وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ أَسَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ سَمِعْتُ حَفْصَ ابْنَ عَاصِمٍ قَالَ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ مَالِكُ بْنُ بُحَيْنَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أَقِمَتِ الصَّلَاةُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فَلَمَّا أَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأَتْ

بن عمار عن شريك ابن أبي نمر عن أنس مرفوعا في نحو حديث الباب وفيه ونهى أن يصليا إذا أقيمت الصلاة وورد بصيغة النهي أيضا في رواه أحد من وجه آخر عن ابن بحنة في قصته هذه فقال لا تجمعوا هذه الصلاة مثل الظهر واجعلوا بينهما فصلا والنهي المذكور لتزبه لما تقدم من كونه لم يقطع صلاته (قوله إلا المكتوبة) فيه منع التنقل بعد الشروع في إقامة الصلاة سواء كانت راتبة أم لالان المراد بالمكتوبة المقروضة وزاد مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار في هذا الحديث قيل يارسول الله ولا ركعتي الفجر قال ولا ركعتي الفجر أخرجه ابن عدي في ترجمة يحيى بن نصر بن الحاجب واسناده حسن والمقروضة تشمل الحاضرة والعائنة لكن المراد الحاضرة وصرح بذلك أحمد والطحاوي من طريق أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت (قوله مرابي صلى الله عليه وسلم رجل) لم يسبق البخاري لفظ رواية إبراهيم بن سعد بن حيول الي رواية شعبة فأومأ انهما متوافقتان وليس كذلك فقد ساق مسلم رواية إبراهيم بن سعد بالسند المذكور ولفظه من رجل يصلي وقد أقيمت صلاة الصبح فكلمه بشيء لاندري ماهو فلما انصرفنا أعطناه بقول ماذا قال لك رسول الله ﷺ قال قال لي يوشك أحدكم أن يصلي الصبح أو يعا في هذا السياق مخالفة لسياق شعبة في كونه ﷺ كلم الرجل وهو يصلي ورواية شعبة تنفي أنه كلمه بعد أن فرغ ويمكن الجمع بينهما بأنه كلمه أولا ثم فلما احتاجوا أن يسألوه ثم كلمه ثانيا جهر افسمعه وفائدة التكرار تأكيد الانكار (قوله حدثنني عبد الرحمن) هو ابن بشر بن الحكم كاجزم به ابن عساكر وأخرجه الجوزي من طريقه (قوله سمعت رجلا من الازد) في رواية الأصل من الاسد بالجملة الساكنة دل الزاى الساكنة وهي لغة صحيجة (قوله يقال له مالك ابن بحنة) هكذا يقول شعبة في هذا الصحابي وتابعه على ذلك أبو عوانة وحماد بن سلمة وحكم الحفاظ يحيى بن معين وأحمد والبخاري ومسلم والنسائي والاسماعيلي وابن الشرف والدارقطني وأبو مسعود وآخرون عليهم بالوهم فيه في موضعين أحدهما أن بحنة والدة عبد الله لمالك وثانيهما أن الصحبة والرواية لعبد الله لمالك وهو عبد الله ابن مالك بن القشب بكسر القاف وسكون المعجمة بعدها موحدة وهو لقب واسمه جندب بن نضلة بن عبد الله قال ابن سعد قدم مالك بن القشب مكة يعني في الجاهلية فخالف بني المطلب بن عبد مناف وتزوج بحنة بنت الحرث بن المطلب واسمها عذبة بحنة لقب وأدركت بحنة الاسلام فاسلمت وصحبت وأسلم ابنها عبد الله قديما ولم يذكروا أحد مالكا في الصحابة لا بعض ممن تلقاه من هذا الاستناد مما لا يميز له وكذا أغرب الداودي الشارح فقال هذا الاختلاف لا يضرقاى الرجلين كان فهو صاحب وحكي ابن عبد البر اختلاف في بحنة هل هي أم عبد الله أو أم مالك والصواب أنها أم عبد الله كما تقدم فيبني أن يكتب ابن بحنة زيادة ألف ويهرب اعراب عبد الله كافي عبد الله ابن أبي ابن سلول ومجد بن علي بن الحنفية (قوله رأي رجلا) هو عبد الله الراوي كما رواه أحمد من طريق مجد بن عبد الرحمن بن ثوبان عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به وهو يصلي وفي رواية أخرى له خرج وابن القشب يصلي ووقع لبعض الرواة هنا ابن أبي القشب وهو خطأ كما بينته في كتاب الصحابة ووقع نحو هذه القصة أيضا لابن عباس قال كنت أصلي وأخذ المؤذن في الإقامة فغذني النبي صلى الله عليه وسلم وقال أنصلي الصبح أو با أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والحاكم وغيرهم فيحتمل تعدد القصة (قوله لاث) بثلاثة خفيفة أى

بِهِ النَّاسُ وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحُ أَرْبَعًا تَابَعَهُ غُنْدَرٌ وَمَعَاذٌ عَنْ شُعْبَةَ فِي مَالِكٍ * وَقَالَ
أَبْنُ إِسْحَاقَ عَنْ سَعْدٍ عَنْ حَفْصٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحِيئَةَ * وَقَالَ حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا سَعْدٌ عَنْ حَفْصٍ عَنْ مَالِكٍ

داروا حاط قال ابن قتيبة أصل اللوث الطلي يقال لا ثم عمامته إذا أدارها (قوله به الناس) ظاهره أن الضمير للني صلى
الله عليه وسلم لكن طريق إبراهيم بن سعد المتقدمة تقتضي أنه للرجل (قوله لصبح أربع) بهمة مدودة في أوله
و يجوز قصرها وهو استفهام انكار وأعاد تأكيدهم الانكار والصبح بالنصب باضمار فعل قد يره اتصل بالصبح وأر بها
منصوب على الحال قاله ابن مالك وقال السكمانى على البدلية قال ويجوز رفع الصبح أى الصبح تصلى أربعاً واختلف
في حكمة هذا الانكار فقال القاضى عياض وغيره لثلاث بطول الزمان فيظن وجوبها و يؤيده قوله في رواية إبراهيم بن
سعد يوشك أحدكم وعلى هذا إذا حصل الامن لا يكره ذلك وهو معتق بعدم حديث الترجمة وقيل لثلاث لتبس صلاة
الفرض بالنفل وقال النوى الحكمة فيه أن يفرغ للفرصة من أولها فيشرع فيها عقب شروع الامام والمحافظة على
مكالات الفرصة أولى من التشاغل بالنافلة اه وهذا يلحق بقول من يرى قضاء النافلة وهو قول الجمهور ومن قال من
لا يرى بذلك اذا علم أنه يترك الركعة الاولى مع الامام وقال بعضهم ان كان في الاخرة لم يكره له التشاغل بالنافلة بشرط
الامن من الالتباس كما تقدم والاولى عن المالكية والثاني عن الحنفية ولهم في ذلك سلف عن ابن مسعود وغيره وكانهم
لما تعرض عندهم الامر بتحصيل النافلة والنهي عن ايقاعها في تلك الحالة جمعوا بين الامرين بذلك وذهب بعضهم
الى أن سبب الانكار عدم الفصل بين الفرض والنفل لئلا يلتبسوا الى هذا جنح الطحاوى واحججه بالاحاديث
الواردة بالامر بذلك ومقتضاه أنه لو كان في زاوية من المسجد لم يكره وهو معتق بما ذكر اذ لو كان المراد مجرد الفصل
بين الفرض والنفل لم يحصل انكاراً لصلات ابن بحنة سلم من صلاته قطعاً ثم دخل في الفرض ويدل على ذلك أيضاً
حديث قيس بن عمر الذي أخرجه أبو داود وغيره أنه صلى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح فلما أخبر النبي صلى
الله عليه وسلم حين سأله لم يكره عليه قضاءهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلاً بهما فدل على أن الانكار على ابن بحنة
إنما كان للتفصل حال صلاة الفرض وهو موافق لعموم حديث الترجمة وقدم ابن عمر اختصاص المنع من يكون في
المسجد لا خارج عنه فصيح عنه أنه كان يحجب من يتنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة وصح عنه أنه قصد المسجد
فسمع الإقامة فصلى ركعتي الفجر في بيت حفصة ثم دخل المسجد فصلى مع الامام قال ابن عبد البر وغيره الحجة عند
التنازع السنة فمن أدلى بما فقد أفلح وترك التنفل عند إقامة الصلاة وتداركها بعد قضاء الفرض أقرب الى اتباع
السنة ويتأيد ذلك من حيث المعنى بأن قوله في الإقامة حتى على الصلاة معناه هلموا الى الصلاة أي التي يقوم لها قاعد الناس
بامتثال هذا الامر من لم يشاغل عنه غيره والله أعلم واستدل بعموم قوله فلا صلاة الا المكتوبة لمن قال يقطع النافلة اذا
أقيمت الفرصة وبه قال أبو حامد وغيره من الشافعية وخص آخرون النهي عن ينشئ النافلة عملاً بعموم قوله تعالى ولا
تبطلوا أعمالكم وقيل يفرق بين من يخشى فوت الفرصة في الجماعة فيقطع والا فلا واستدل بقوله التي أقيمت بان
المأموم لا يصلي فرضاً ولا نفلاً خلف من يصلي فرضاً آخر كما ظهر مثلاً خلف من يصلي العصر وان جازت إعادة الفرض
خلف من يصل ذلك الفرض (قوله تابعه غندر ومعاذ عن شعبة عن مالك) أى تابعها به بن أسد في روايته عن شعبة بهذا
الاسناد فقال عن مالك بن بحنة وفي رواية الكشميهني عن شعبة عن مالك أى باستاده والاول يقتضي اختصاص
المتابعة بقوله عن مالك ابن بحنة فقط والثاني يشمل جميع الاستاد والمتم وهو أولى لانه الواقع في نفس الامر وطريق
غندر وصلها أحمد في مسنده عنه كذلك وطريق معاذ وهو ابن معاذ العنبري البصري وصلها الاسماعيلي من رواية عبيد الله
ابن معاذ عن أبيه وقدرواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة وكذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وحجاج والنسائي
من رواية وهب بن جرير والاسماعيلي من رواية يزيد بن هرون كلهم عن شعبة كذلك (قوله وقال ابن إسحاق) أى صاحب
الغزالي عن سعد أي ابن إبراهيم وهذه الرواية موافقة لرواية إبراهيم بن سعد عن أبيه (قوله وقال حماد)

باب حد المريضي أن يشهد الجماعة **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث قال حدثني أبي قال حدثنا
 القعقعي عن إبراهيم قال الأسود قال كنا عند عائشة رضي الله عنها فذكرنا المنيعة على الصلاة
 والنسب لما قالت لما مرض رسول الله ﷺ مرضه الذي مات فيه لحضرت الصلاة فأذن . فقال مروا
 أبا بكر فليصل بالناس . قيل له إن أبا بكر رجل أسيف إذا قام في مقامك لم يستطع أن يصل
 بالناس وأعاد

يعني ابن سلة كاجزم به المزي وأخرون وكذا أخرجه الطحاوي وابن منده وموصولا من طريقه وهم الكرماني
 في زعمه أنه حاد بن زيد والمراد أن حماد وافق شعبة في قوله عن مالك ابن بحينة وقد وافقهما أبو عوانة فإخراجهما على
 عن جعفر القرياني عن قتيبة عنه لكن أخرجه مسلم والنسائي عن قتيبة فوقع في روايتهما عن ابن بحينة مبهما وكان ذلك
 وقع من قتيبة في وقت عمد ليكون أقرب إلى الصواب قال أبو مسعود أهل المدينة يقولون عبد الله ابن بحينة وأهل العراق
 يقولون مالك بن بحينة والاول والصواب انتهى فيحتمل أن يكون السويقي من سعد بن إبراهيم لما حدث به بالعراق
 وقدرناه القضي عن إبراهيم بن سعد على وجه آخر من الوهم قال عن عبد الله بن مالك ابن بحينة عن أبيه قال مسلم في
 صحيحه قوله عن أبيه خطأ انتهى وكأنه لما رأى أهل العراق يقولون عن مالك ابن بحينة ظن أن رواية أهل المدينة مرسله
 فهو في ذلك واقف اعلم * (قوله باب حد المريض أن يشهد الجماعة) قال ابن التين تبعنا لأن بطل معنى الحد هنا الحد وقد
 هله الكسائي ومثله قول عمر في أبي بكر كنت أرى منه بعض الهداي الحدة قال والمراد به هنا الخوض على شهود الجماعة
 قال ابن التين ويصح أن يقال هنا جد بغير الجهم وهو الاجتهاد في الأمر لكن لم يسمع أحد رواه بالجهم انتهى وقد أثبت ابن
 قريول رواية الجهم وعزاها للقاسبي وقال ابن رشيد إنما المعنى ما يجد للمريض أن يشهد معه الجماعة فإذا جاوز ذلك الحد لم
 يستحب له شهودها ومناسبة ذلك من الحديث خروجه صلى الله عليه وسلم متوكفا على غيره من شدة الضعف فكانه
 يشير إلى أنه من بلغ إلى تلك الحال لا يستحب له تكلف الخروج للجماعة إلا إذا وجد من يتوكأ عليه وأن قوله في
 الحديث الماضي لأخوها ولو جاوز على طريق المبالغة قال ويمكن أن يقال معناه باب الحد الذي للمريض أن يأخذه
 بالجمعة في شهود الجماعة انتهى ملخصا (قوله مرضه الذي مات فيه) سيأتي الكلام عليه مبينا في آخر المفازي في سببه
 ووقت ابتدائه وقدره وقد بين الزهري في روايته كما في الحديث الثاني من هذا الباب أن ذلك كان بعد أن اشتد به المرض
 واستقر في بيت عائشة (قوله حضرت الصلاة) هي العشاء كما في رواية موسى بن أبي عائشة الآتية قريبا في باب
 أنما جعل الإمام ليؤتم به وسند كرهنا الخلاف في ذلك أن شاء الله تعالى (قوله فأذن) بضم الهمزة على البناء للمفعول
 وفي رواية الأصلية وأذن بالواو وهو أوجه والمراد به أذان الصلاة ويحتمل أن يكون معناه أعلم ويقويه رواية أبي
 معاوية عن الأعمش الآتية في باب الرجل يأتي بالامام ولفظه جاء بلال يؤذنه بالصلاة واستنيد منه تسمية
 الميم وسيأتي في رواية موسى بن أبي عائشة أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالسؤال عن حضور وقت الصلاة وأنه أراد
 أن يتبأ للخروج إليها فاعني عليه الحديث (قوله مروا أبا بكر فليصل) استدلت به على أن الأمر بالأمر بالشئ
 يكون أمرا به وهي مسألة معروفة في أصول الفقه وأجاب المصنفون بأن المعنى بلغوا أبا بكر أن أمرته وفصل النزاع
 أن الثاني أن أراد أنه ليس أمر حقيقة فسلم لأنه ليس فيه صيغة أمر لثاني وإن أراد أنه لا يستلزمه فردود والله
 اعلم (قوله قيل له) قائل ذلك عائشة كما سيأتي (قوله أسيف) وزن فيل وهو بمعنى فاعل من الأسف وهو
 شدة الحزن والمراد أنه رقيق القلب ولا بن حبان من رواية حاصم عن شقيق عن مسروق عن عائشة في هذا الحديث قال
 حاصم والأسيف الرقيق الرحيم - يأتي بدسنة أبواب من حديث ابن عمر في هذه القصة فقالت عائشة انه رجل
 رقيق إذا قرأ عليه البكاء ومن حاث أبي موسى نحوه ومن رواية مالك عن هشام عن أبيها عنها بلفظ قالت عائشة

فَاعَادُوا لَهُ فَاَعَادَ النَّاسَ فَقَالَ اِنَّكُنْ صَوَّاحِبُ يُوْسُفَ . وَوَالِهَآ بَكْرٌ فَلْيَصِلْ بِالنَّاسِ : فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى

قلت ان أبابكر اذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فمر عمر (قوله فاعادوا له) أى من كان في البيت والمخاطب بذلك عائشة كما ترى لكن جمع لانهم كانوا في مقام الموافقين لها على ذلك ووقع في حديث أبي موسى بالافراد ولفظه فعادت ولابن عمر فعادته (قوله فاعاد الثالثة فقال انكن صواحب يوسف) فيه حذف بينه مالك في روايته المذكورة وان المخاطب له حينئذ حفصة بنت عمر بأمر عائشة وفيه أيضا فمر عمر فقال مه انكن لانتن صواحب يوسف وصواحب جمع صاحبة والمراد انهن مثل صواحب يوسف في اظهار خلاف ما في الباطن ثم ان هذا الخطاب وان كان بلفظ الجمع فالمراد به واحد وهي عائشة فقط كما أن صواحب صيغة جمع والمراد زليخا فقط ووجه المشابهة بينهما في ذلك ان زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الاكرام بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك وهو أن ينظرن الى الي حسن يوسف ويعذرنها في محبتها وان عائشة أظهرت أن سبب ارادتها صرف الامامة عن أبيها كونه لا يسمع للمؤمنين القراءة لبكائه ومرادها زيادة على ذلك وهو أن لا يتشامم الناس به وقدر صرحت هي فيما بعد ذلك فقالت لقد راجعته وما جلني على كثرة صراجته الا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلا قام مقامه أبدا الحديث وسيأتي بقائه في باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في أواخر المغازي ان شاء الله تعالى وأخرجه مسلم أيضا بهذا التقرير يندفع اشكال من قال ان صواحب يوسف لم يقع منهن اظهار يخالف ما في الباطن ووقع في مرسل الحسن عند ابن أبي خيثمة ان أبابكر أمر عائشة أن تكلم النبي صلى الله عليه وسلم أن يصرف ذلك عنه فاردت التوصل الي ذلك بكل طريق فلم يتم ووقع في أمالي ابن عبد السلام أن النسوة أتين امرأة العزيز يظنهن تعنيفها ومقصودهن في الباطن أن يدعون يوسف الى أنفسهن كذا قال وليس في سياق الآية ما يساعد ما قال (فائدة) زاد حاد بن أبي سليمان عن ابراهيم في هذا الحديث ان أبابكر هو الذي أمر عائشة أن تشير على رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يأمر عمر بالصلاة أخرجه الدورقي في مسنده وزاد مالك في روايته التي ذكرناها فقالت حفصة لعائشة ما كنت لاصيب منك خيرا ومثله للاسماعيلي في حديث الباب وانما قالت حفصة ذلك لان كلامها صادم المرة الثالثة المعادة وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرجع بعد ثلاث فلما أشار الى الانكار عليها بما ذكر من كونهن صواحب يوسف وجدت حفصة في نفسها من ذلك لكون عائشة هي التي أمرتها بذلك ولعلها تذكرت ما وقع لها معها أيضا في قصة المغافير كما سيأتي في موضعه (قوله فليصل بالناس) في رواية الكشميهني للناس (قوله فخرج أبو بكر) فيه حذف دل عليه سياق الكلام وقد بينته في رواية موسى بن أبي عائشة المذكورة ولفظه فأنه الرسول أي بلال لانه هو الذي أعلم بحضور الصلاة فاجيب بذلك وفي روايته أيضا فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرك أن تعصى بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا يا عمر صل بالناس فقال له عمر أنت أحق بذلك انتهى وقول أبي بكر هذا لم يرد به ما أرادت عائشة قال النووي تاوله بعضهم على أنه قاله تواضعا وليس كذلك بل قاله للعدو المذكور وهو كونه رقيق القلب كثير البكاء غشى أن لا يسمع الناس انتهى ويحتمل أن يكون رضي الله عنه فهم من الامامة الصغرى الامامة العظمى وعلم ما في تحملها من الخطر وعلم قوة عمر على ذلك فاختره ويؤيده أنه عند البيعة أشار عليهم أن يبايعوه أو يبايعوا أبا عبيدة بن الجراح والظاهر أنه لم يطلع على المراجعة المتقدمة وفهم من الامر له بذلك تنويع الامر له في ذلك سواء باشر بنفسه أو استخلف قال القرطبي ويستفاد منه ان المستخلف في الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على إذن خاص له بذلك (قوله فصلي) في رواية المستملى والسرخبي يصلي وظاهره أنه شرع في الصلاة ويحتمل أن يكون المراد أنه نها لها وسيأتي في رواية أبي معاوية عن الاعمش بلفظ فلما دخل في الصلاة وهو محتمل أيضا

فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِيفَةً فَرَجَ بِهَا دِيَّيْنِ رَجُلَيْنِ كَأَنِّي أَنْظُرُ رَجُلَيْهِ تَخَفَانِ مِنَ الْوَجَعِ فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ مَكَانَكَ ثُمَّ أَنِّي إِدْرِي حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ قِيلَ لِلْأَعْمَشِ . وَكَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَسْلَى وَأَبُو بَكْرٍ يَسْلُ بِصَلَاتِهِ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ بِرَأْسِهِ نَمَّ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ مَعَهُ

بأن يكون المراد دخل في مكان الصلاة وبأن البيهقي مع من حمله على ظاهره أن شاء الله تعالى (قوله فوجد النبي صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة) ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم وجد ذلك في تلك الصلاة وبينها ويحتمل أن يكون ذلك بعد ذلك وإن يكون فيه حذف كما تقدم مثله في قوله نخرج أبو بكر وأوضح منه رواية موسى بن أبي عائشة المذكور فصل أبي بكر تلك الأيام ثم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة وعلى هذا لا يمتنع أن تكون الصلاة المذكورة هي العشاء (قوله بهادي) بضم أوله وفتح الدال أي يعتمد على الرجلين متأيلا في مشيه من شدة الضعف للهادي التمايل في المشي البطيء وقوله يخطان الأرض أي لم يكن يقدر على تمكينها من الأرض وسقط لفظ الأرض من رواية الكشمشيين وفي رواية عاصم المذكورة عند ابن جبان أني لا نظري في بطون تسمية (قوله بين رجلين) في الحديث الثاني من حديث الباب أنهما العباس بن عبد المطلب وعلى بن أبي طالب ومثله في رواية موسى ابن أبي عائشة ووقع في رواية عاصم المذكورة وجد خفة من نفسه نخرج بين بريرة ونوبة وجمع كما قال النووي بأنه خرج من البيت إلى المسجد بين هذين ومن ثم إلى مقام الصلاة بين العباس وعلى أو يحمل على التعدد وبدل عليه ما في رواية الدارقطني أنه خرج بين أسامة بن زيد والفضل بن العباس وأماما في مسلم أنه أخرج بين الفضل بن العباس وعلى فذاك في حال يجتمع إلى بيت عائشة (تنبيه) نوبة بضم النون وبالوحدة ذكره بعضهم في النساء الصحابات فوم وإنما هو عبد أسود كما قرع عند سيف في كتاب الردة ويؤيده حديث سالم بن عبيد في صحيح ابن خزيمة لفظ خرج بين بريرة ورجل آخر (قوله فاراد أبو بكر) زاد أبو معاوية عن الأعمش فلما سمع أبو بكر حسه وفي رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس في هذا الحديث فلما أحسن الناس به سيعروا أخرجه ابن ماجه وغيره بإسناد حسن (قوله أن مكانك) في رواية عاصم المذكورة أن أثبت مكانك وفي رواية موسى بن أبي عائشة فأومأ إليه بأن يتأخر (قوله ثم أتى به) كذا هنا بضم الهيمزة وفي رواية موسى بن أبي عائشة أن ذلك كان بامر له ولفظه فقال اجلسا في إلى جنبه فأجلساه وعين أبو معاوية عن الأعمش في إسناد حديث الباب كما سيأتي بعد أبواب مكان الجلوس فقال في روايته حتى جلس عن يسار أبي بكر وهذا هو مقام الإمام وسيأتي القول فيه وأعرب القرطبي شارح مسلم لما حكى الخلاف هل كان أبو بكر أماما أو أماما فقال لم يقع في الصحيح بيان جلوسه صلى الله عليه وسلم هل كان عن يمين أبي بكر أو عن يساره انتهى ورواية أبي معاوية هذه عند مسلم أيضا فالجواب منه كيف يغفل عن ذلك في حال شرحه له (قوله فقيل للأعمش الخ) ظاهره الاقتران لأن الأعمش لم يستند لكن في رواية أبي معاوية عنه ذكر ذلك متصلا بالحديث وكذا في رواية موسى بن أبي عائشة وغيرها (قوله رواه أبو داود) هو الطيالسي (قوله بعضه) بالنصب وهو بدل من الضمير وروايته هذه وصلها البزار قال حدثنا أبو موسى مجاهد بن المنني حدثنا أبو داود وهو لفظه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم المقدم بين يدي أبي بكر كذا رواه مقتصر وهو موافق لقضية حديث الباب لكن رواه ابن خزيمة في صحيحه عن مجاهد بن يسار عن أبي داود بسنده هذا عن عائشة قالت من الناس من يقول كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف ومنهم من يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المقدم ورواه مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر أخرجه ابن المنذر وهذا عكس رواية أبي موسى وهو اختلاف شديد ووقع في رواية مسروق عنها

وَزَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ جَاسَ عَنْ يَسَارٍ أَبِي بَكْرٍ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ عَنْ مُعَمَّرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ لَمَّا تَقَلَّ النَّبِيُّ ﷺ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ رَمَاتًا ذَرَأَ زَوْاجَهُ أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِي فَأَذِنَ لَهُ . فَنَجَّحَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَحْطُّ رِجْلَاهُ الْأَرْضَ . وَكَانَ بَيْنَ النَّبِيِّ وَرَجُلَيْهِ آخَرُ . قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ فَكَرَّرْتُ ذَلِكَ لِأَبْنِ عَبَّاسٍ فَأَقَالَتْ عَائِشَةُ فَقَالَ لِي وَهَلْ تَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تَسْمَعْ عَائِشَةُ قُلْتُ لَا . قَالَ هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ

أَيْضًا اخْتِلَافٌ فَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانٍ مِنْ رِوَايَةِ حَاصِمٍ عَنْ شَقِيقٍ عَنْهُ بَلَفُظَ كَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ وَالنَّاسُ يَصَلُونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ خُرَيْمٍ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ نَعِمٍ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ شَقِيقٍ بَلَفُظَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ وَظَاهِرُ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عَائِشَةَ لَمْ تَشَاهِدِ الْهَيْئَةَ الَّتِي كُورَةُ وَلَكِنْ تَطَاوَرَتْ الرِّوَايَاتُ عَنْهَا بِالْجُزْمِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ هُوَ الْإِمَامُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ مِنْهَا رِوَايَةُ مُوسَى بْنِ أَبِي مَائِشَةَ الَّتِي أَشْرَنَا إِلَيْهَا فَقَبِضْنَا بِهَا فَعَلَّ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ وَهَذِهِ رِوَايَةٌ زَائِدَةٌ بِقِدَامَةِ عَنْ مُوسَى وَخَالَفَهُ شُعْبَةُ أَيْضًا فَرَوَاهُ عَنْ مُوسَى بَلَفُظَ أَنَّ أَبِي بَكْرٍ صَلَّى بِالنَّاسِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّفِّ خَلْفَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ سِلْكِ التَّرْجِيحِ فَقَدِمَ الرِّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا أَنَّ أَبِي بَكْرٍ كَانَ مَأْمُومًا لِلْجُزْمِ بِهَا وَلَئِنْ أَبَا مُعَاوِيَةَ أَحْفَظَ فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ مِنْ غَيْرِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ سَلَكَ عَكْسَ ذَلِكَ وَرَجَّحَ أَنَّهُ كَانَ إِمَامًا وَتَمَسَّكَ بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ فِي بَابٍ مِنْ دَخَلَ لِيَوْمِ النَّاسِ حَيْثُ قَالَ مَا كَانَ لِأَبْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنْهُمْ مَنْ سَلَكَ الْجَمْعَ لِحَمْلِ الْقِصَّةِ عَلَى التَّمَدُّدِ وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ وَيُؤَيِّدُهُ اخْتِلَافُ النُّقْلِ عَنْ الصَّحَابَةِ غَيْرِ عَائِشَةَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ أَنَّ أَبِي بَكْرٍ كَانَ مَأْمُومًا كَمَا سَيَأْتِي فِي رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ وَكَذَا فِي رِوَايَةِ أَرْقَمِ بْنِ شَرَحْبِيلٍ الَّتِي أَشْرَنَا إِلَيْهَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيثِ أَنَسٍ . فَيَدُلُّ أَنَّ أَبِي بَكْرٍ كَانَ إِمَامًا وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ رِوَايَةِ حَمِيدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْهُ بَلَفُظَ أَخْرَصَ صِلَاةً صَلَّاهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فِي ثَوْبٍ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ فَلَمْ يَذْكُرْنَا بَيَانًا مَاتَرَبَّ عَلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ مِنَ الْحُكْمِ فِي بَابِ إِمَامَةِ جَعَلَ الْإِمَامُ لِيَوْمِهِ بِمَقَرِّيَا أَنْشَأَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ) زَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ جَلَسَ عَنْ يَسَارٍ أَبِي بَكْرٍ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا) يَعْنِي رَوَى الْحَدِيثَ الَّذِي ذَكَرَ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ كَارِهًُا وَحَفْصُ بْنُ غَاثٍ مَطْوُولا وَشُعْبَةُ مُخْتَصَرًا كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِإِسْنَادِهِ الَّذِي ذَكَرَ زَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ مَا ذَكَرَ وَقَدْ تَقَدَّمَ لِلْإِشَارَةِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي وَصَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِيهِ وَغُفْلَ مُغْلَطَايَ وَمَنْ تَبِعَهُ فَتَنَسَبُوا وَصَلَهُ إِلَى رِوَايَةِ ابْنِ نَعْمٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ فِي صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانٍ وَلَيْسَ بِمُجِيدٍ مِنْ وَجْهِينِ أَحَدُهُمَا أَنَّ رِوَايَةَ ابْنِ نَعْمٍ لَيْسَ فِيهَا عَنْ يَسَارٍ أَبِي بَكْرٍ وَالثَّانِي أَنَّ نَسْبَتَهُ إِلَى تَخْرِيجِ صَاحِبِ الْكِتَابِ أَوَّلِي مِنْ نَسْبَتِهِ لغيرِهِ فِيهِ (قَوْلُهُ) فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي لَمَّا تَقَلَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْ اشْتَدَّ بِهِ مَرَضُهُ بِقَالَ تَقَلَّ فِي مَرَضِهِ إِذَا رَكَدَتْ أَعْضَاؤُهُ عَنْ خَفَةِ الْحَرَكَةِ (قَوْلُهُ) فَأَذِنَ لَهُ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَكسرِ الْمُعْجَمَةِ وَتَشْدِيدُ النُّونِ أَيْ الزَّوْجِ وَحِكْمِ الْكِرْمَانِيِّ أَنَّهُ رَوَى بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكسرِ الذَّالِّ وَتَخْفِيفِ النُّونِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ وَاسْتَدْلَاهُ عَلَى أَنَّ الْقِسْمَ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ أَنْشَأَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ هَذَا فِي بَابِ الْفَسْلِ وَالْوَضُوءِ مِنْ الْخُضْبِ وَفِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى الَّذِي هُنَا وَسَيَأْتِي فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي مَائِشَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ شَيْخِ الزُّهْرِيِّ وَسَيَأْتِي أَيْضًا مِنْ سِيَاقِ الزُّهْرِيِّ (قَوْلُهُ) قَالَ هُوَ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ زَادَ الْأَسْمَاعِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مُعَمَّرٍ وَلَكِنْ عَائِشَةُ لَا تَطِيبُ نَفْسَالَهُ بِخَيْرٍ . وَلَئِنْ اسْتَحَقَّ فِي الْمَغَازِي عَنِ الزُّهْرِيِّ وَلَكِنَّهَا لَا تَقْدَرُ عَلَى أَنْ تَذْكُرَهُ بِخَيْرٍ وَلَمْ يَقِفْ الْكِرْمَانِيُّ عَلَى هَذَا لِزِيَادَةِ فَعَبْرَ شَيْعَةٍ وَفِي هَذَا دَعْوَى مِنْ تَنْطَعُ فَقَالَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَظُنَّ ذَلِكَ بَاشَاءَةً وَرَدَعِي مِنْ زَعَمِ أَنَّهَا أَهَمَّتِ الثَّانِي لِكَوْنِهِ لَمْ يَتَّعَيْنِ فِي جَمِيعِ الْمَسَافَةِ أَذْكَانَ تَارَةً يَتَوَكَّأُ عَلَى الْفَضْلِ وَتَارَةً عَلَى أَسَافَةٍ وَتَارَةً عَلَى الْوَيْ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ الرَّجُلِ

باب الرخصة في المطر واليلة أن يصلي في رحله حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر أذن بالصلاة في ليلة ذات برذ وريح . ثم قال ألا صلوا في الرحا . ثم قال إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة ذات برذ ومطر يقول ألا صلوا في الرحا **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع الأنصاري أن عتيبان بن مالك كان يوم قومه وهو أعمى وأنه قال لرسول الله ﷺ يا رسول الله إنها تكون الظلمة والسيل وأنا رجل صريع البصر فصل رسول الله ﷺ في بيتي مكانا أنجذه مصلي . فجاء رسول الله ﷺ فقال ابن نجيب أن أصلي فأشار إلى مكان من البيت فصلى فيه رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم

الآخر هو العباس وأخص بذلك إكراهه وهذا توهم من قاله والواقع خلافه لأن ابن عباس في جميع الروايات الصحيحة جازم بأن المهم على فهو المتمد والله أعلم ودعوى وجود العباس في كل مرة والذي يتبدل غيره مردودة بدليل رواية عاصم التي قدمت الإشارة إليها وغيرها صريح في أن العباس لم يكن في مرة ولا في مرتين منها والله أعلم وفي هذه القصة من الفوائد غير ماضى تقديم أبي بكر وترجيحه على جميع الصحابة وفضيلة عمر بعده وجواز التناهي في الوجه لمن أمن عليه الاغجاب وملاطفة النبي صلى الله عليه وسلم لارواجه وخصوصا لما تشبه وجواز مراعاة الصغير الكبير والمشاورة في الامر العام والادب مع الكبير لهم أبي بكر بالتأخر عن الصف وإكرام العاضل لانه أراد أن يتأخر حتى يستوى مع الصف فلم يتركه النبي صلى الله عليه وسلم يترجح عن مقامه وفيه ان البكاء ولو كثر لا يطل الصلاة لانه صلى الله عليه وسلم بعد أن علم حال أبي بكر في رقة القلب وكثرة البكاء لم يعدل عنه ولا تنهى عن البكاء وإن الائمة يقوم مقام النطق واقتصار النبي صلى الله عليه وسلم على الإشارة بمحتمل أن يكون لضعف صوته ويحتمل أن يكون للاعلام بأن غاطية من يكون في الصلاة بالائمة أولى من النطق وفيه تأكيد أمر الجماعة والاختذ فيها بالاشد وإن كان الرض برخص في تركها ويحتمل أن يكون فصل ذلك ليان جواز الاختذ بالاشد وإن كانت الرخصة أولى وقال الطبري إنما فعل ذلك لئلا يهذر أحد من الأمة بعده نفسه بادني عنر فيختلف عن الإمامة ويحتمل أن يكون قصد انهام الناس أن يقدمه لأبي بكر كان لاهلية لذلك حتى أنه صلى خلفه واستدل به على جواز استخلاف الامام لغير ضرورة لصنيع أبي بكر وعلى جواز مخالفة موقف المأموم للضرورة كمن قصد أن يبلغ عنه ويلحق به من زعم عن الصف وعلى جواز اتهام بعض المأمومين ببعض وهو قول الشعبي واختيار الطبري وأما إليه البخاري كإسائي وتعقبان أبا بكر إنما كان مبلغا كإسائي في باب من أسمع الناس التكبير من رواية أخرى عن الاعمش وكذا ذكره مسلم على هذا فعني الاقتداء اقتداؤهم بصوته ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم كان جالسا وكان أبو بكر قائما فكان بعض أفضاله يخفي على بعض المأمومين فمن ثم كان أبو بكر كالامام في حقهم والله أعلم وفيه اتباع صوت المكي وصحة صلاة المستمع والسماع ومنهم من شرط في صحته تقدم اذن الامام واستدل به الطبري على ان للامام أن يقطع الاقتداء به ويقضى هو بغيره من غير أن يقطع الصلاة وعلى جواز انشاء القدوة في أثناء الصلاة وعلى جواز تقديم احرام المأموم على الامام بناء على أن أبا بكر كان دخل في الصلاة ثم قطع القدوة وانتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قدما أنه ظاهر الرواية يؤيده أيضا أن في رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس فابتدأ النبي صلى الله عليه وسلم القراءة من حيث انتهى أبو بكر واستدل به على صحة صلاة القادر على القيام قائما خالف القائد خلافا للملكية مطلقا ولا محدثا أوجب القود على من يصلي خلف القاعد كإسائي الكلام عليه في باب إنما جعل الامام ليؤتم به ان شاء الله تعالى * (قوله باب الرخصة في المطر واليلة أن يصلي في رحله) ذكر العلامة من عطف العام على الخاص لأنها أعم من أن تكون بالمطر وغيره والصلاة في

باب هل يصلي الإمام بمن حصر . وهل يخطب يوم الجمعة في المطر **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا حماد بن زيد قال حدثنا عبد الحميد صاحب الزبدي قال سمعت عبد الله بن الحارث قال خطبنا ابن عباس في يوم ذي رذيج فأمر المؤذن لما بلغ حتى على الصلاة قال قلى الصلاة في الرحال . فنظر بعضهم إلى بعض فكأثم أنكروا . فقال كأنكم أنكرتم هذا . إن هذا فصله من هو خير مني يعني النبي ﷺ إنها عزمة وإني كرهت أن أخرجكم * وعن حماد عن عامر عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس نحوه غير أنه قال كرهت أن أؤتمكم فتجيئون تدوسون الطين إلى رؤسكم **حدثنا** مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال سألت أبا سعيد الخدري قال جاءت سحابة فطمرت حتى سال السقف وكان من جريد النخل فأقيمت الصلاة فرأيت رسول الله ﷺ يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته **حدثنا** آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا أنس بن سيرين قال سمعت أنسا يقول قال رجل من الأنصار أتى لا يستطيع الصلاة فملك وكان رجلا ضخما فصنع للنبي ﷺ طعما فدعاه إلى منزله

الرجل أعم من أن تكون جماعة أو مفردا لكنها مظنة للأفراد والمقصود الأصلي في الجماعة إيقاعها في المسجد وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الأذان وعلى حديث عتيان في باب المساجد في البيوت وساقه هناك ثم واسمع شيخه هنا هو ابن أبي أويس * (قوله باب هل يصلي الإمام بمن حضر) أي مع وجود العلة المرخصة للخلاف فلو تكف قوم الحضور فصلي بهم الإمام لم يكره فالأمر بالصلاة في الرحال على هذا للإباحة لا للتبطل ومطابقة ذلك لحديث ابن عباس من قوله فيه فنظر بعضهم إلى بعض لما أمر المؤذن أن يقول الصلاة في الرحال فإنه دال على أن بعضهم حضر وبعضهم لم يحضر ومع ذلك خطب وصلى بمن حضر وأما قوله وهل يخطب يوم الجمعة في المطر فظاهر من حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في الأذان أيضا وفي أن ذلك كان يوم الجمعة وإن قوله إنها عزمة أي الجمعة وأما مطابقة حديث أبي سعيد فمن جهة أن العادة في يوم المطر أن يتخلف بعض الناس وأما قول بعض الشراح يحتمل أن يكون ذلك في الجمعة مفردود لأنه سيأتي في الاعتكاف أنها كانت في صلاة الصبح وحديث أنس لا ذكر للخطبة فيه ولا يلزم أن يدل كل حديث في الباب على كل ما في الترجمة (قوله وعن حماد) هو معطوف على قوله حدثنا حماد بن زيد وليس يعلق وقد تقدم في الأذان عن مسدد عن حماد عنهما جميعا (قوله نحوه) أي معظم لفظه وجميع معناه ولهذا استثنى منه لفظ أخرجكم وإن في هذا بدلها أو تمك إلى آخره ويحتمل أن يكون المراد بالاستثناء أنهما متفقان في المنى وفي الرواية الثانية هذه الزيادة (قوله فتجيئون) كذلك أكثر بايات النون وهو على حذف مقدر وللشك في تضييقها وقد تقدمت مباحث الحديث في كتاب الأذان وحديث أبي سعيد يأتي في الاعتكاف ومسلم شيخه فيه هنا هو ابن إبراهيم وهشام هوالدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير أبو سلمة هو ابن عبد الرحمن وقوله سألت أبا سعيد أي عن إله القدر (قوله في حديث أنس قال رجل من الأنصار) قيل أنه عتيان بن مالك وهو محتمل لتقارب القصتين لكن لم أر ذلك صريحا وقد وقع في رواية ابن ماجه الآتية أنه بعض عموه أنس وليس عتيان عما لانس الأعلى سبل المجاز لانهما من قبيلة واحدة وهي الخزرج لكن كل منهما من بطن (قوله ملك) أي في الجماعة في المسجد (قوله وكان رجلا ضخما) أي سمينا وفي هذا الوصف إشارة إلى علة تخلفه وقد عده ابن حبان من الأعذار المرخصة في التأخر عن الجماعة وزاد عبد الحميد عن أنس

فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا وَفَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ صَلَّى عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ الْجَارُودِ لِأَنْسٍ أَكُنَ
النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى قَالَ مَارَأَيْتَهُ صَلَّاهَا إِلَّا يَوْمَيْنِ **بَابُ** إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ .
وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمْدًا بِالشَّيْءِ . وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ مِنْ قَوْلِهِ الْمَرْءُ إِقْبَالُهُ عَلَى حَاجَتِهِ حَتَّى يُقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ وَقَلْبُهُ
طَرِغٌ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا بَعْضُ عَنْ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ سَمِعْتُ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
أَنَّهُ قَالَ إِذَا وَضِعَ الشَّكَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ

وَأَنْ أَحَبَّ أَنْ تَأْكُلَ فِي بَيْتِي وَتُصَلِّيَ فِيهِ (قوله فبسط له حصيرا) سبق الكلام فيه في حديث أنس في أوائل الصلاة
في باب الصلاة على الحصير (قوله فصلى عليه ركعتين) زاد عبد الحميد فضلي وصلينا معه (قوله فقال رجل من آل
الجارود) في رواية عن علي بن الجعد عن شعبة الآتية للمصنف في صلاة الضحى فقال فلان بن فلان بن الجارود وكان
عبد الحميد بن المنذر بن الجارود البصري وذلك أن البخاري أخرج هذا الحديث من رواية شعبة وأخرجه في موضع
آخر من رواية خالد الهذلي كلاهما عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود وعن أنس وأخرجه ابن
ماجة وابن حبان من رواية عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود وعن أنس فاقضى
ذلك أن في رواية البخاري إقطاعا وهو منقطع بصريح أنس بن سيرين عنده بسماعه من أنس فيثبت رواية ابن ماجه
أما من الزيد في متصل الأسانيد وما أن يكون فيها وهم لكون ابن الجارود كان حاضرا عند أنس لا حدث بهذا الحديث
وسأله عما سأله من ذلك فظن بعض الرواة أنه فيه رواية وسيأتي الكلام على فوائده في باب صلاة الضحى ومطابقته
لهذا الترجمة أما من جهة ما يلزم من الرخصة لمن له عذر أن يتخلف عن الحضور فإن ضرورة مواظبته صلى الله عليه وسلم
على الصلاة بالجماعة أن يصلي بمن بقي وأما من جهة ما ورد في طريق عبد الحميد المذكورة حيث قال أنس فصلى
وصلينا معه فانه مطابق لقوله وهل يصلي بمن حضر والله أعلم (قوله باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة) قال الزين
بن المنير حذف جواب الشرط في هذه الترجمة أشعارا بعدم الجزم بالحكم لقوة الخلاف انتهى وكانه أشار بالآثرين
للدكتورين في الترجمة إلى مترع العلماء في ذلك فإن ابن عمر رحمه الله على إطلاقه وأشار أبو الدرداء إلى تقييده بما إذا
كان القلب مشغولا بالأكل وآثر ابن عمر المذكور في الباب بمعناه وآثر ابن الدرداء وصله ابن المبارك في كتاب
الزهد وأخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب تعظيم قدر الصلاة من طريقه (قوله حدثنا يحيى) هو
ابن سعيد القطان وقد أخرجه السراج من طريق يحيى بن سعيد الأموي عن هشام بن عروة أيضا لكن لفظه إذا
حضر وذكره المصنف في كتاب الأطعمة من طريق سفيان عن هشام بلفظ إذا حضر وقال بعده قال يحيى بن سعيد
وهيب عن هشام إذا وضع انتهى ورواية وهيب وصلها الأسماعيلي وأخرجه مسلم من رواية ابن نمير وخصص ووكيع
بلفظ إذا حضر ووافق كلا جماعة من الرواة عن هشام لكن الذين روه بلفظ إذا وضع كما قال الأسماعيلي أكثر
والفرق بين اللفظين أن الحضور أعم من الوضع فيعمل قوله حضراى بين يديه لتألف الروايات لاتحاد المخرج
ويؤيده حديث أنس الآتي بعده بلفظ إذا أقدم العشاء ولمسلم إذا قرب العشاء وعلى هذا فلا يناط الحكم بما إذا حضر
العشاء لكنه لم يقرب للأكل كالولم يقرب (قوله وأقيمت الصلاة) قال ابن دقيق العيد الالف واللام في الصلاة
لا ينبغي أن تحمل على الاستفراق ولا على تحريف الماهية بل ينبغي أن تحمل على المغرب لقوله فابدؤا بالعشاء ويترجح
حملة على المغرب لقوله في الرواية الأخرى فابدؤا به قيل أتب تصلوا المغرب والحديث يفسر بعضه بعضا وفي
رواية صحيحة إذا وضع العشاء وأحدم صائم انتهى وسنذكر من أخرج هذه الرواية في الكلام على
الحديث الثاني وقال الناكهاني ينبغي حملة على العموم نظرا إلى العلة وهي التشويش المقضى إلى ترك

فَابْدُوا بِالْعِشَاءِ حَدَّثَنَا بِحْيُ بْنُ أَنْبُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا قَدِمَ الْعِشَاءُ فَابْدُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تَعْلُوا صَلَاةَ الْمَرْبِ وَلَا تَعْمَلُوا عِشَاءَكُمْ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي أَسَامَةَ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ أَفْرَغٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَضَعَ عِشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَابْدُوا بِالْعِشَاءِ وَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهُ * وَذَاكَ ابْنُ عُمَرَ يَوْضَعُ لَهُ الطَّعَامُ وَتَقَامُ الصَّلَاةُ فَلَا يَأْتِيهَا حَتَّى يَفْرَغَ * وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ * وَقَالَ زُهَيْرٌ وَهَبُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَقْفَى حَاجَتَهُ مِنْهُ * وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ وَهَبِ بْنِ عُثْمَانَ وَهَبُ مَدِينِيٌّ

الحشوع وذكر المغرب لا يقتضي حصرها لان الجامع غير الصائم قد يكون أشوق الى الاكل من الصائم انتهى وحمله على العموم انما هو بالنظر الى المعنى الحاسقا للجامع بالصائم وللغداء بالعشاء لان النظر الى اللفظ الوارد (قوله فابدوا بالعشاء) حمل الجمهور هذا الامر على التدب ثم اختلفوا فهم من يقده من اذا كان محتاجا الى الاكل وهو المشهور عند الشافعية وزاد الغزالي ما اذا خشي فساد المأكول ومنهم من لم يقده وهو قول الثوري وأحمد واسحق وعليه يدل فعل ابن عمر الآتي وافرط ابن حزم فقال تبطل الصلاة ومنهم من اختار البداءة بالصلاة الا ان كان الطعام خفيفا قله ابن المنذر عن مالك وعند أصحابه تفصيل قالوا يبدأ بالصلاة ان لم يكن متعلق النفس بالاكل أو كان متعلقا به لكن لا يجعله عن صلاته فان كان يجعله عن صلاته بدأ بالطعام واستجبت له الاعداء (قوله عن عقيل) في رواية الاسماعيلي حدثني عقيل وعنده ايضا عن ابن شهاب اخبرني أنس (قوله اذا قدم العشاء) زاد ابن حبان والطبراني في الاوسط من رواية موسى بن عيسى عن عمر بن الحرث عن ابن شهاب واحدكم صائم وقد أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمر وبدون هذه الزيادة وذكر الطبراني أن موسى بن أعين تغرد بها انتهى وموسى ثقة متفق عليه (قوله ولا تعجلوا) بضم المثناة وفتحها والجيم مفتوحة فيهما ويرى بضم أوله وكسر الجيم (قوله في حديث ابن عمر اذا وضع عشاء أحدكم) هذا أخص من الرواية الماضية حيث قال اذا وضع العشاء فيحمل العشاء في تلك الرواية على عشاء من يرد الصلاة فلو وضع عشاء غيره لم يدخل في ذلك ويحتمل أن يقال بالنظر الى المعنى لو كان جائعا واشتغل خاطره بطعام غيره كان كذلك وسبيله أن ينتقل عن ذلك المكان أو يتناول مأكولا يزيل شغل به ليدخل في الصلاة وقيله فارغ ويؤيد هذا الاحتمال عموم قوله في رواية مسلم من طريق أخرى عن عائشة لا صلاة بحضرة طعام الحديث وقول أبي الدرداء لما مضى انقباله على حاجته (قوله ولا يعجل) أى أحدكم المذكور أولا وقال الطبراني أفرد قوله يعجل نظرا الى لفظ أحدكم جمع قوله فابدوا نظرا الى لفظكم قال والمعنى اذا وضع عشاء أحدكم فابدوا أنتم بالعشاء ولا يعجل هو حتى يفرغ معكم منه انتهى (قوله وكان ابن عمر) هو موصول عطفا على المرفوع وقدرناه السراج من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع فذكر المرفوع ثم قال قال نافع وكان ابن عمر اذا حضر عشاؤه وسمع الاقامة وقراءة الامام لم يقم حتى يفرغ ورواه ابن حبان من طريق ابن جريج عن نافع أن ابن عمر كان يصلي للمغرب اذا غابت الشمس وكان احيا نال لقاء وهو صائم فيقدم له عشاؤه وقد نودي للصلاة ثم تقام وهو يسمع فلا يترك عشاؤه ولا يعجل حتى يقضي عشاؤه ثم يخرج فيصلي انتهى وهذا أصرح ما ورد عنه في ذلك (قوله وانه يسمع) في رواية الكشميني وانه يسمع زيادة لام التأكيدي في أوله (قوله وقال زهير) هو ابن معاوية الجعفي وطريقه هذه موصولة عند أبي عوانة في مستخرجه واما رواية وهب بن عثمان فقد ذكر المصنف أن ابراهيم بن المنذر رواها عنه وابراهيم من شيوخ البخاري وقد وافق زهيراً وهوها أبو ضمرة عند مسلم وأبو عبد عن أبي عوانة والدروردي عند السراج كلهم عن موسى بن عقبة قال النووي في هذه الاحاديث كرامة

باب إِذَا دُعِيَ الْإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ وَيَدَّه مَا يَأْكُلُ كُلُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا لُحَيْمٌ عَنْ حَالِجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ ذِرَاعًا يَحْتَضِرُ مِنْهَا فَدَعَى إِلَى الصَّلَاةِ فَقَامَ فَطَرَحَ السَّكِينُ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله لما فيه من ذهاب كمال الخشوع و يلحق به ما في مناه مما يشغل القلب وهذا إذا كان في الوقت سعة فان ضاق صلي على حاله محافظة على حرمة الوقت ولا يجوز التأخير وحكي التولي وجها أنه يئد بالاكل وان خرج الوقت لان مقصود الصلاة الخشوع فلا يفوته انتهى وهذا بما يجي على قول من يوجب الخشوع فيه نظر لان المفسدين اذا عارضوا اقتصر على اخفها وخروج الوقت أشد من ترك الخشوع بدليل صلاة الخوف والترك وغير ذلك واذا صلي محافظة الوقت صحت مع الكراهة وتستحب الاعادة عند الجمهور وادعى ابن حزم أن في الحديث دلالة على امتداد الوقت في حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت الحدود وقال مثل ذلك في حق النائم والناس واستدل النووي وغيره بحديث أنس على امتداد وقت المغرب واعتزضه ابن دقيق العيد بانه ان أريد بذلك التوسعة الى غروب الشفق ففيه نظر وان أريد به مطلق التوسعة فسلم ولكن ليس على الخلاف المشهور فان بعض من ذهب الى ضيق وقتها جعله مقدرا زمن يدخل فيه مقدار ما يتناول لقيمتا يكسر بها سورة الجوع واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس بواجب لان ظاهره أنه يشتغل بالاكل وان فاتته الصلاة في الجماعة وفيه نظر لان بعض من ذهب الى الوجوب كابن حبان جعل حضور الطعام عذرا في ترك الجماعة فلا دليل فيه حينئذ على اسقاط الوجوب مطلقا وفيه دليل على تقديم فضيلة الخشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت واستدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله فابدؤا على تخصيص ذلك بمن لم يشرع في الاكل وأما من شرع ثم أقيمت الصلاة فلا يتمادى بل يقوم الي الصلاة قال النووي وصنيع ابن عمر يبطل ذلك وهو الصواب وتعقب بان صنيع ابن عمر اختياره والا فالنظر الى المعنى ما ذكره لانه يكون قد أخذ من الطعام ما دفع شغل الالباب به ويؤيد ذلك حديث عمرو بن أمية المذكور في الباب بعده ولعل ذلك هو السر في ايراد المصنف له عقبه وروى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة باسناد حسن عن أبي هريرة وابن عباس أنهما كانا يأكلان طعاما وفي التنور شواء فاراد المؤذن أن يقيم فقال له ابن عباس لا تسجل للثاقوم وفي أنفسنا منه شيء وفي رواية ابن أبي شيبة لثاقوم لثاقوم لثاقوم وله عن الحسن بن علي قال العشاء قبل الصلاة يذهب النفس اللوامة وفي هذا كله إشارة الى أن العلة في ذلك تشوف النفس الى الطعام فينبى أن يدار الحكم مع علة وجودا وعدما ولا يقيد بكل ولا بعض ويستثنى من ذلك الصائم فلا تكره صلاته بحضرة الطعام اذ الممتنع بالشرع لا يشغل العاقل نفسه به لكن اذا غلب استحبابه التحول من ذلك المكان (فاقدتان) الاولى قال ابن الجوزي ظن قوم أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله وليس كذلك وانما هو صيانة لحق الحق ليدخل المخلق في عبادته بقلوب مقبلة ثم ان طعام القوم كان شيئا يسيرا لا يقطع عن الحاق الجماعة غالبا (الثانية) ما يقع في بعض كتب الفقه اذا حضر العشاء والعشاء فابدؤا بالعشاء لا أصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ كذا في شرح الترمذي لشيخنا أبي الفضل لكن رأيت بخط الحافظ قطب الدين ان ابن أبي شيبة أخرجه عن اسمعيل وهو ابن علي بن ابن اسحق قال حدثني عبدالله بن رافع عن أم سلمة مرفوعا اذا حضر العشاء وحضرت العشاء فابدؤا بالعشاء فان كان ضبطه فذاك والا فقدر واه أحمد في مسنده عن اسمعيل بلفظ وحضرت الصلاة ثم راجعت مصنف ابن أبي شيبة فرأيت الحديث فيه كما أخرجه أحمد والله أعلم * (قوله باب اذا دعى الامام الي الصلاة ويده ما يأكل) قيل أشار بهذا الى أن الامر الذي في الباب قبله للتدبيل للوجوب وقد قدمنا قول من فصل بين ما اذا أقيمت الصلاة قبل الشروع في الاكل أو بعده فيجتمل أن المصنف كان يري التفصيل

باب مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلُهُ فَأَقِمَتِ الصَّلَاةُ فَخَرَجَ حَدَّثَنَا **آدَمُ** قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ عَنْ
 إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ قَالَتْ كَانَ يَكُونُ فِي مَهْنَةِ
 أَهْلِهِ . تَعْنِي خِدْمَةَ أَهْلِهِ . فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ . **باب** مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ
 إِلَّا أَنْ يَعْلَمَهُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتَهُ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا
 أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قَلْبَةَ قَالَ جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا قَالَ إِنِّي لَا أَصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ

وَيَحْتَمِلُ تَقْيِيدَهُ فِي التَّرْجُمَةِ بِالْإِمَامِ أَنَّهُ كَانَ يَرَى تَخْصِيصَهُ بِهِ وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنَ الْمَأْمُومِينَ فَلَا مَرَجَ لِمَتَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ مُطْلَقًا
 وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فَمَا سَبَقَ إِذَا وَضَعَ عِشَاءً أَحَدُكُمْ وَقَدْ قَدَّمْنَا تَقْرِيرَ ذَلِكَ مَعَ بَقِيَّةِ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ فِي بَابٍ مِنْ لِمَتَوَضَّعَ
 مِنَ لَحْمِ الشَّاةِ مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَقَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ لَعَلَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِالْعُرْمَةِ قَدَّمَ
 الصَّلَاةَ عَلَى الطَّعَامِ وَأَمْرٌ غَيْرُهُ بِالرَّخْصَةِ لِأَنَّهُ لَا يَقْوَى عَلَى مَدَافَعَةِ الشَّهْوَةِ قُوَّتُهُ وَأَيْكُمُ يَمْلِكُ أَرَبَةَ أَنْهَى وَيَعْكُرُ عَلَى
 مِنْ اسْتَدْلَاهُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لِلتَّنَبُّهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ اتَّهَقَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ أَنَّهُ قَضَى حَاجَتَهُ مِنَ الْأَكْلِ فَلَا تَمُ الدَّلَالَةُ بِهِ
 وَإِبْرَاهِيمُ الْمَذْكُورُ فِي الْإِسْنَادِ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ وَصَالِحُ هَوَايْنِ كَيْسَانَ وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ مَدِينُونَ * (قَوْلُهُ بَابٍ مَنْ كَانَ فِي
 حَاجَةٍ أَهْلِهِ) كَأَنَّهُ أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْحَقُ بِحَكْمِ الطَّعَامِ كُلِّ أَمْرٍ يَكُونُ لِلنَّفْسِ تَشَوُّفٌ إِلَيْهِ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ
 لَمُيِّقٌ لِلصَّلَاةِ وَقَدْ فِي الْعَالِبِ وَأَيْضًا فَوْضِعَ الطَّعَامَ بَيْنَ يَدَيِ الْأَكْلِ فِيهِ زِيَادَةُ تَشَوُّفٍ وَكُلُّ مَا تَأَخَّرَتْ وَهُوَ أَزْدَادُ خِلَافٍ بَاقِي
 الْأُمُورِ وَمَعْلُ النَّصِّ إِذَا اشْتَلَّ عَلَى وَصْفٍ يُمْكِنُ اعْتِبَارُهُ بِتَعْيِينِ عَدَمِ الْغَايَةِ (قَوْلُهُ فِي مَهْنَةِ أَهْلِهِ) يَفْتَحُ الْمَهْمَ وَكُسْرُ هَا وَسُكُونُ
 الْهَاءِ فِيهِمَا وَقَدْ فَسَّرَهَا فِي الْحَدِيثِ بِالْخِدْمَةِ وَهِيَ مِنْ تَفْسِيرِ آدَمَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ شَيْخِ الْمُصَنِّفِ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ فِي الْأَدَبِ عَنْ
 حَفْصِ بْنِ عَمْرٍو فِي التَّفَنُّاتِ عَنْ مَجْدَنَ عَنْ عُرَّةٍ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ وَغُنْدَرٍ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنْ طَرِيقِ ابْنِ مَهْدِيٍّ
 وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ بَدْرُونَا فِي الصَّحَاحِ الْمَهْمَةُ بِالْفَتْحِ بِالْخِدْمَةِ وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَقَالِهِ لَكِنْ فَسَّرَهَا صَاحِبُ
 الْحَكْمِ بِأَخْصٍ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ الْمَهْمَةُ الْحَذَقُ بِالْخِدْمَةِ وَالْعَمَلُ وَوُقُوعٌ فِي رَوَايَةِ الْمُسْتَعْلَى وَحَدَّثَ فِي مَهْنَةِ بَيْتِ أَهْلِهِ وَهِيَ مُوجِبَةٌ
 مَعَ شِدْوَهَا وَالرَّادُ بِالْأَهْلِ نَفْسَهُ أَوْ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ وَفَّقَ مَفْسَرًا فِي الشَّمَائِلِ لِلتَّرْمِذِيِّ عَنْ طَرِيقِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ
 بِلَفْظٍ مَا كَانَ الْإِبْرَاءُ مِنَ الْبَشَرِ يَفْلُ ثَوْبُهُ وَيَحْلُبُ شَاتُهُ وَيَخْدُمُ نَفْسَهُ وَاحِدٌ وَابْنُ جَبَانٍ مِنْ رَوَايَةِ عُرَّةٍ عَنْهَا يَحِيطُ
 ثَوْبُهُ وَيَخْصِفُ نَعْلَهُ وَزَادَ ابْنُ جَبَانٍ وَيَقَعُ دَلْوُهُ زَادَ الْحَاكِمُ فِي الْأَكْلِيلِ وَلَا رَأْيَ فِيهِ ضَرْبُ يَدِهِ أَمْرًا وَلَا خِدْمًا (قَوْلُهُ فَإِذَا
 حَضَرَتِ الصَّلَاةُ) فِي رَوَايَةِ ابْنِ عُرَّةٍ فَإِذَا سَمِعَ الْإِذَانَ وَهُوَ أَخْصٌ وَقُوعٌ فِي التَّرْجُمَةِ فَأَقِمَتِ الصَّلَاةُ وَهِيَ أَخْصٌ وَكَأَنَّهُ
 أَخَذَهُ مِنْ حَدِيثِهَا الْمُتَقَدِّمِ فِي بَابٍ مِنْ أَنْتَظَرَ الْأَقَامَةَ فَإِنْ فِيهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُؤَذِّنُ لِلْأَقَامَةِ وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ الْبَابِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ
 التَّشْمِيرُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَّ النَّبِيَّ عَنِ كَفِّ الشَّعْرِ وَالثِّيَابِ لِلتَّنْبِيهِ لِكُونِهِمْ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَزَاحَ عَنْ نَفْسِهِ هَيْئَةَ الْمَهْمَةِ كَذَا ذَكَرَهُ
 ابْنُ بَطَّالٍ وَمَنْ تَعَبَوْهُ نَظَرَ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى ثُبُوتِ أَنَّهُ كَانَ لَهُ هَيْئَتَانِ ثُمَّ لَا يَزِمُ مِنْ تَرْكِ ذِكْرِ الْهَيْئَةِ لِلصَّلَاةِ عَدَمُ وَقُوعِهِ
 وَفِيهِ التَّرْغِيبُ فِي التَّوَاضُعِ وَتَرْكُ الْكِبَرِ وَخِدْمَةُ الرَّجُلِ أَهْلُهُ وَتَرْجُمُ عَلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ فِي الْأَدَبِ كَيْفَ يَكُونُ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ *
 (قَوْلُهُ بَابٍ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ إلخ) وَالْحَدِيثُ مُطَابِقٌ لِلتَّرْجُمَةِ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَجْزِمْ فِيهَا بِالْحَكْمِ لِمَسْنِينَةٍ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا وَهْبٌ)
 هُوَ ابْنُ خَالِدٍ وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ بِصُرُونٍ (قَوْلُهُ إِنِّي لَا أَصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ) اسْتَشْكَلَ نَبِيَّ هَذِهِ الْإِرَادَةَ لِأَيَّامٍ عَلَيْهَا
 مِنْ وَجُودِ صَلَاةٍ غَيْرِ قُرْبَةٍ وَمِثْلَهَا لَا يَصِحُّ وَأَجِبَ بِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ نَفْيُ الْقُرْبَةِ وَإِنَّمَا أَرَادَ بَيَانُ السَّبَبِ الْبَاعِثَ لَهُ عَلَى الصَّلَاةِ
 فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ مَعِينَةٍ جَمَاعَةٍ وَكَأَنَّهُ قَالَ لَيْسَ الْبَاعِثُ لِي عَلَى هَذَا الْفِعْلِ حُضُورُ صَلَاةٍ مَعِينَةٍ مِنْ أَدَاءٍ أَوْ إِعَادَةٍ أَوْ غَيْرِ
 ذَلِكَ وَإِنَّمَا الْبَاعِثُ لِي عَلَيْهِ قَصْدُ التَّعْلِيمِ وَكَأَنَّهُ كَانَ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ أَنَّهُ أَحَدٌ مِنْ خُوطَبِ قَوْلِهِ صَلَواتُكُمْ رَأَيْتُمُونِي
 أَصَلِّي كَمَا سَأَلْتُمُونِي أَنَّ التَّعْلِيمَ بِالْفِعْلِ أَوْضَحُ مِنَ الْقَوْلِ فَقِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ مِثْلِ ذَلِكَ وَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّثَرِّيكِ

أَسْلَى كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي . قُلْتُ لَا فِي قِلَابَةٍ كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي قَالَ مِثْلَ شَيْخِنَا هَذَا قَالَ
وَكَانَ شَيْخَنَا يَجْلِسُ إِذَا رَمَعَ وَأَسْهُ مِنَ السُّجُودِ قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِأَبْ أَهْلُ الْعِلْمِ
وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ عَنْ زَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ قَالَ
حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَشْتَدَّ مَرَضُهُ فَقَالَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ قَالَتْ
عَائِشَةُ إِنَّهُ رَجُلٌ رَقِيقٌ إِذَا قَامَ مَعَاكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّ بِالنَّاسِ . قَالَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ
صَلَّاتٍ فَقَالَ مَرَى أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ فَإِنْ كُنَّ صَوَاحِبُ يَوْمُفَ قَاتَنَاهُ الرَّسُولُ فَصَلَّى بِالنَّاسِ
فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ
الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّ بِالنَّاسِ قَالَتْ عَائِشَةُ قُلْتُ
أَنْ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يَسْمِعِ النَّاسُ مِنَ الْبُكَاءِ فَمَرَّ عُمَرُ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ قَالَتْ عَائِشَةُ قُلْتُ لِحُصَّةٍ قَوْلِي
لَهُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يَسْمِعِ النَّاسُ مِنَ الْبُكَاءِ فَمَرَّ عُمَرُ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ فَعَمَلْتُ حُصَّةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَكُمْ لَأَنْتُمْ صَوَاحِبُ يَوْمُفَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ . قَالَتْ حُصَّةُ
لِعَائِشَةَ مَا كُنْتُ لِأَصِيبَ مِنْكَ خَبَرًا **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي
أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ وَكَانَ تَبِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَخَدَمَهُ وَصَحِيحُهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّي لَمْ يَمْ وَجَمَعَ
النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي تَوُفِّي فِيهِ حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْأَنْتَبَيْنِ وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ سِتْرَ
الْحُجْرَةِ يَنْظُرُ إِلَيْنَا وَهُوَ قَائِمٌ كَانَ وَجْهُهُ وَرَقَةً مُصْحَفٍ ثُمَّ تَبَسَّمَ يَضْحَكُ فَمَمَسْنَا أَنْ نَقْتَرِنَ مِنَ الْفَرَحِ
بِرُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ فَتَكَصَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقْبَيْهِ لِيُصَلِّ الصَّفَّ وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَارِجٌ إِلَى الصَّلَاةِ
فَأَشَارَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَيْمُوا صَلَاتَكُمْ وَأَرْخُوا السِّتْرَ فَتَوَفَّى مِنْ يَوْمِهِ

في العبادة (قوله أصلي) زاد في باب كيف يتمدد على الأرض عن معلى عن وهيب ولكني أريد أن أرىكم (قوله مثل
شيخنا) هو عمرو بن سلمة كاسياني في باب اللبث بين السجدين وسياقه هناك أهم وذكر فوائده هناك ان شاء الله
تعالى (تنبيه) أخرج صاحب المعتمد هذا الحديث وليس هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث « (قوله باب
أهل العلم والفضل أحق بالإمامة) أي ممن ليس كذلك ومقتضاه أن الأعلام والافضل أحق من العالم والفاضل وذكر
الفضل بعد العلم من العام بعد الخاص وسيأتي الكلام على ترتيب الأئمة بعد ما بين (قوله حدثنا حسين) هو ابن علي
الحفي والاسناد سوى الراوى عنه كلهم كوفيون وأبو بردة هو ابن أبي موسى ووهب من زعم أنه هنا أخوه (قوله رقيق)
أي رقيق القلب (قوله يستطع) أي من البكاء (قوله قاتناه الرسول) هو بلال (قوله فصلي بالناس في حياة رسول الله ﷺ)
أي إلى ان مات وكذا صرح به موسى بن عبيدة في المغازي (قوله عن أبيه عن عائشة) كذا رواه جماعة عن مالك موصولا وهو في
أكثر نسخ الموطأ مرسل ليس فيه عائشة (قوله مه) هي كلمة جزر بنيت على السكن (قوله فليصل بالناس) في رواية
الكشميهني للناس وقد تقدم الكلام على فوائدهذين الحديثين في باب حدالمريض ان يشهد الجماعة والظاهر ان
حديث أبي موسى من مراسيل الصحابة ويحتمل أن يكون تلقاه عن عائشة أو بلال وحديث أنس من طريق الزهري

حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ لَمْ يَخْرُجِ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا فَأَقِمَتِ الصَّلَاةُ فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَقَدَّمُ فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِالْحِجَابِ قَرَمَهُ فَلَمَّا وَضَحَ وَجْهَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَا نَظَرْنَا مِنْظَرًا كَانَ أَغْجَبَ إِلَيْنَا مِنْ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وَضَحَ لَنَا فَأَمَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْدِيهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ وَأَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ الْحِجَابَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ خَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ لَمَّا أَشْتَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ قِيلَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ قَدَّالَ مُرُّوْا أَمَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ قَالَتْ عَائِشَةُ إِنَّ أَمَّا بِكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ إِذَا قَرَأَ عَلَيْهِ الْبُكَاءُ قَالَ مُرُّوهُ فَيُصَلِّيْ فَمَا وَدَّتُهُ قَالَ مُرُّوهُ فَيُصَلِّيْ إِنَّكُمْ صَوَاحِبُ يُوسُفَ * تَابَهُ الزَّيْدِيُّ وَأَبْنُ أَخِي الزُّهْرِيُّ وَاسْحَقُ بْنُ يَحْيَى الْكَلْبِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ * وَقَالَ عَقِيلٌ وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ خَمْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

سَيَأْتِي فِي الْوَفَاةِ مِنْ أَخْرِ الْمَغَازِي (قوله حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمر ولا اسمعيل بن إبراهيم وعبد العزيز هو صهيب والاسناد كله بصريون (قوله ثلاثا) كان اجداؤها من حين خرج النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بهم قاعدة كما تقدم (قوله فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم بالحجاب) هو من اجراءه قال مجري فعل وهو كثير (قوله مارأينا) في رواية الكشميهني ما نظرنا وقوله فاموا بيده الى أبي بكر أن يقدم ليس غالما لقوله في أوله فتقدم أبو بكر بل في السياق حذف يظهر من رواية الزهري حيث قال فيها فنكص أبو بكر والحاصل انه تقدم ثم ظن ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج فتأخر فاشار اليه حينئذ ان يرجع الى مكانه **فقائدة** وقع في حديث ابن عباس في نحو هذه القصة انه صلى الله عليه وسلم قال لهم في تلك الحالة ألا واني نهيت أن أقروا راكم أو ساجدا الحديث أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن معبد عنه (قوله عن حمزة بن عبد الله) أي ابن عمر بن الخطاب وفي كلام ابن بطال ما يوم أنه حمزة بن عمرو الاسلمي وهو خطأ (قوله فعادته) فتفتح الدال وسكون المثناة أي عائشة وسكون الدال وفتح التون أي هي ومن معها من النساء (قوله تابعه الزبيدي) أي تابع يونس بن يزيد ومثابه هذه وصلها الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه موصولا مرفوعا وزاد فيه قولها فرعرع وقال فيه فراجته عائشة ومتابعة ابن أخي الزهري وصلها ابن عدي من رواية الدراوردي عنه ومتابعة اسحق بن يحيى وصلها أبو بكر بن شاذان البغدادي في نسخة اسحق بن يحيى في رواية يحيى بن صالح عنه **تنبيه** ظن بعضهم ان قوله عن الزهري أي موقوف عليه وهو فاسدا بيناه (قوله وقال عقييل ومعمر الى اخره) قال الكورماني الفرق بين رواية الزبيدي وابن أخي الزهري واسحق بن يحيى وبين رواية عقييل ومعمر أن الاولى متبعة والثانية مقابلة اه ومراده بالمقابلة الاتيان فيها بصيغة قال وليس في اصطلاح المحدثين صيغة مقابلة وانما السرفي تركه عطف رواية عقييل ومعمر على رواية يونس ومن تابعه أئمتنا أسلا الحديث وأولئك وصلوه أي انهما خالفا يونس ومن تابعه فارسلا الحديث فأما رواية عقييل فوصلها الذهلي في الزهريات وأما معمر فاختلف عليه فرواه عبد الله بن المبارك عنه مرسل كذلك أخرجه ابن سعد وأبو يعلى من طريقه ورواه عبد الرزاق عن معمر موصولا لكن قال عن عائشة بدل قوله عن أبيه كذلك أخرجه مسلم وكأنه رجح عنه لكون عائشة صاحبة القصة ولقاء حمزة لها ممكن ورجح الاول عند البخاري لان المحفوظ في هذا عن الزهري من حديث عائشة روايته لذلك عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عنها وما يؤيده ان في رواية عبد الرزاق عن معمر متصلا بالحديث المذكور أن عائشة قالت وقد عاودته وما حلني على معاودته الا اني خشيت ان يشاءم الناس باي بكر الحديث وهذا لزيادة انما تحفظ من رواية

باب مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِلْعَلَّةِ **حَدَّثَنَا** زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو هُمَيْرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرِيضِهِ فَكَانَ يُصَلِّيُ بِهِمْ قَالَ عُرْوَةُ فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً فَتَوَجَّعَ فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يَوْمَ النَّاسِ فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ اسْتَأْخَرَ فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ تَمَّا أَنْتَ لِمَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِذَاءَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ **باب** مَنْ دَخَلَ يَوْمَ النَّاسِ لِقَاءَ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ جازَتْ صَلَاتُهُ فِيهِ عَائِشَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ دِينَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عُمَيْرٍ ابْنِ عَوْفٍ لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ

الزهرى عن عبيد الله عنها لا من رواية الزهرى عن حمزة وقد روى الاسماعيلي هذا الحديث عن الحسن عن سفيان (٣) عن يحيى بن سليمان شيخ البخاري فيه مفصلا فجل أوله من رواية الزهرى عن حمزة عن أبيه بالقدر الذي أخرجه البخاري وآخره من رواية الزهرى عن عبيد الله عنها والله أعلم (قوله باب من قام) أى صلى (الى جنب الامام لعله) أى سبب اقتضي ذلك وقد تقدم ما فيه فى باب حد المريض (قوله قال عروة فوجد) هو بالاسناد المذكور ووم من جملة معطافان ان ظاهره الارسال من قوله فوجد الى آخره لكن رواه بن أبى شيبة عن ابن نمير هذا الاسناد متصل بما قبله واخرجه بن ماجه عنه وكذا اوصله الشافعي عن يحيى بن حبان عن حاد بن سلمة عن هشام وكذا اوصله عن عروة عنها كما تقدم ويحتمل أن يكون عروة أخذه عن عائشة وعن غيرها فذلك قطع عن القدر الاول الذى أخذه عنها وحدها والاصل فى الامام أن يكون مقدما على المأمومين الا ان ضاق المكان أولم يكن إلا المأموم واحد وكذا لو كانوا عدة وما عدا ذلك يجوز ويجزى ولكن تنوت الفضيلة (قوله باب من دخل) أى الى المحراب مثلا (ليوم الناس لقاء الامام الاول) أى الراتب (فتأخر الاول) أى الداخل فكل منهما أول باعتبار المعرفة اذا أعيدت كانت عين الاولى الا بقربة وقربة كونها غيرها هنا ظاهرة (قوله فيه عائشة) يشير بالنسبة الاولى وهو ما اذا ما اخر الى رواية عروة عنها فى الباب الذى قبله حيث قال فلما رآه استأخر وبالثاني وهو ما اذا لم يستأخر الى رواية عبيد الله عنها حيث قال فأراد أن يتأخر وقد تقدمت فى باب حد المريض والجواز مستفاد من التمرير وكلا الامرين قد وقع فى حديث الباب (قوله عن سهل بن سعد) فى رواية النسائي من طريق سفيان عن أبي حازم سمعت سهلا (قوله ذهب الى بنى عمر بن عوف) أى بنى مالك بن الاوس والاوس أحد قبيلتي الانصار وهما الاوس والخزرج وبنو عمرو بن عوف بطن كبير من الاوس فيه عدة احياء كانت منازلهم بقاء منهم بنو أمية بن زيد بن هالك بن عوف بن عمرو بن عوف وبنو ضبيعة بن زيد وبنو ثعلبة بن عمرو بن عوف والسبب فى ذهابه صلى الله عليه وسلم اليهم ما فى رواية سفيان المذكور قال وقع بين حين من الانصار كلام والمؤلف فى الصلح من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم ان أهل بقاء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال اذهبوا بنا نصلح بينهم وله فيه من رواية أبي غسان عن أبي حازم فخرج فى أناس من أصحابه وسمي الطبراني منهم من طريق موسى بن محمد عن أبي حازم أبي بن كعب وسهيل بن بيضاء والمؤلف فى الاحكام من طريق حاد بن زيد عن أبي حازم ان توجهه كان بعد أن صلى الظهر ولطبراني من طريق عمر بن على عن أبي حازم ان الخبر جاء بذلك وقد أذن بلال لصلوة الظهر

٣ قوله عن الحسن عن سفيان فى نسخة أخرى عن الحسين بن سنان وليحذر اه مصححه

لَحَاقَتِ الصَّلَاةُ فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأَقِيمَ قَالَ: نَعَمْ فَقَصَلَ أَبُو بَكْرٍ لِحَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَفَّقَ النَّاسُ. وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَنْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ. فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ تَنَفَّتْ فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَمْسُكْ مَكَانَكَ فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رِجْلَهُ عَنْهُ يَدِيهِ حَمِيدَ اللَّهِ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَنْتَبِتَ إِذَا أَمَرْتُكَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا لِي رَأَيْتُكُمْ

(قوله لحقت الصلاة) أي صلاة العصر وصرح به في الأحكام ولفظه فلما حضرت صلاة العصر أذن وأقام وأمر أبا بكر فتقدم ولم يسم فاعل ذلك وقد أخرجه أحمد وأبو داود وابن حبان من رواية حماد المذكورة فيبين الفاعل وإن ذلك كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه فقال لبلال إن حضرت العصر ولم أتك فمر أبا بكر فيصلي بالناس فلما حضرت العصر أذن بلال ثم أقام ثم أمر أبا بكر فتقدم ونحوه للطبراني من رواية موسى بن عبد عن أبي حازم وعرف بهذا أن المؤذن بلال وأما قوله لا يكرأ تصلي للناس فلا يخالف ما ذكرناه لأنه يعمل على أنه استفهم هل يبادر أول الوقت أو ينتظر قليلاً يأتى النبي صلى الله عليه وسلم ورجح عند أبي بكر المبادر لانهافضيلة متحققة فلا تترك لفضيلة متوهمة (قوله قاهم) بالنصب ويجوز الرفع (قوله قال نعم) زائدة في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه إن شئت وهو في باب رفع الأيدي عند المؤلف وأما فوض ذلك له لاحتال أن يكون عنده زيادة علم من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك (قوله فصلى أبو بكر) أي دخل في الصلاة ولفظه عبد العزيز المذكور وتقدم أبو بكر فذكر وفي رواية للمسعودي عن أبي حازم فاستفتح أبو بكر الصلاة وهي عند الطبراني وبهذا يجاب عن الفرق بين المقامين حيث امتنع أبو بكر هناك أن يستمر أماماً وحيث استمر في مرض موته صلى الله عليه وسلم صلى خلفه الركعة الثانية من الصبح كما صرح به موسى بن عقبة في المغازي فكانه لا أن مضي معظم الصلاة حسن الاستمرار ولا أن لم يمض منها إلا اليسير لم يستمر وكذا وقع لعبد الرحمن بن عوف حيث صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلفه الركعة الثانية من الصبح فانه استمر في صلاته أماماً لهذا المعنى وقصة عبد الرحمن عند مسلم من حديث المغيرة بن شعبة (قوله فتخلص) في رواية عبد العزيز فحذاء النبي صلى الله عليه وسلم عثمى في الصفوف يشقها شقاً حتى قام في الصف الأول ولمسلم غرق الصفوف حتى قام عند الصف المتقدم (قوله فصمق الناس) في رواية عبد العزيز فأخذ الناس في التصفيح قال سهل أندرون ما التصفيح هو التصفيح انتهى وهذا يدل على ترادفهما عنده فلا يلفت إلى ما خالف ذلك وسيأتي البحث فيه في باب مفرد (قوله وكان أبو بكر لا ينفث) قيل كان ذلك لعلمه بالنهاي عن ذلك وقد صرح أنه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كإسائي في باب مفرد في صفة الصلاة فلما أكثر الناس التصفيح في رواية حماد بن زيد فلما رأي التصفيح لا يمسك عنه التفت (قوله فاشار إليه أن أمكت مكانك) في رواية عبد العزيز فاشار إليه بإمره أن يصلي وفي رواية عمر بن علي فدفع في صدره ليتقدم فإبي (قوله فرجع أبو بكر يديه بحمد الله) ظاهره أنه تلفظ بالحمد لكن في رواية الحميدي عن سفيان فرجع أبو بكر رأسه إلى السماء شكر الله ورجع القهقري وادعى ابن الحوزي أنه أشار بالشكر والحمد بيده ولم يتكلم وليس في رواية الحميدي ما يمنع أن يكون تلفظ ويقوى ذلك ما عند أحمد من رواية عبد العزيز الماجشون عن أبي حازم يا أبا بكر لم رفعت يديك وما منعك أن تنبت حين أشرت إليك قال رفعت يدي لاني حمدت الله على ما رأيت منك زاد المسعودي فلما تنحى تقدم النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه في رواية حماد بن زيد (قوله أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الحمادين والماجشون

أَكْثَرُكُمْ التَّصْفِيْقُ مَنْ رَأَاهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلَيْسَ بِهِ إِذَا سَبَّحَ التَّيْمَتِ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا التَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ

أَنْ يَوْمَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَوْلُهُ أَكْثَرُ التَّصْفِيْقِ) ظَاهِرُهُ أَنْ يَلْتَكِنَ أَنْ يَحْصُلَ عَلَيْهِمْ لَكُنْزُهُ لِمُطَانَنَةِ
وَسَيَاتِ الْبَحْتِ فِيهِ (قَوْلُهُ مَنْ رَأَاهُ) أَيُّ أَصَابِهِ (قَوْلُهُ فَلَيْسَ بِهِ) فِي رَوَايَةِ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ فَلَيْقِلَ
سَبْحَانَ اللَّهِ وَسَيَاتِ فِي بَابِ الْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ (قَوْلُهُ التَّيْمَتِ إِلَيْهِ) يَضُمُّ الْمَثَلَةَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ وَفِي رَوَايَةِ يَعْقُوبَ
لِلْمَذْكُورَةِ قَائِلًا لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ حِينَ يَقُولُ سَبْحَانَ اللَّهِ الْإِلَهَ (قَوْلُهُ وَإِنَّمَا التَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ) فِي رَوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَإِنَّمَا
التَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ زَادَ الْحَمِيدِيُّ وَالتَّسْبِيْحُ لِلرِّجَالِ وَقَدَّرَ فِي الْمَصْنُفِ هَذِهِ الْجُمْلَةَ الْآخِرَةَ مُقْتَصِرًا عَلَيْهَا مِنْ رَوَايَةِ الثَّوْرِيِّ
عَنْ أَبِي حَازِمٍ كَأَسْيَانِي فِي بَابِ التَّصْفِيْقِ لِلنِّسَاءِ وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ وَلَقَطَهُ إِذَا نَابَكُمْ أَمْرُ فَلَيْسَ بِهِ
الرِّجَالُ وَيُصَفِّحُ النِّسَاءُ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَضْلُ الْأَصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ وَجَمْعُ كَلِمَةِ الْقَبِيلَةِ وَحَسْمُ مَادَّةِ الْقَطِيعَةِ وَتَوَجُّهُ
الْأَمْرِ بِغَضِّهِ إِلَى بَعْضِ رِعْيَتِهِ ذَلِكَ وَقَدْ مَثَلَ ذَلِكَ عَلَى مَصْلَحَةِ الْإِمَامَةِ بِنَفْسِهِ وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ تَوَجُّهُ الْحَاكِمِ لِإِسْعَاءِ دَعْوَى
بَعْضِ الْمَحْضُومِ إِذَا رَجَّحَ ذَلِكَ عَلَى اسْتِحْضَارِهِمْ وَفِيهِ جَوَازُ الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ بِأَمَامَيْنِ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ وَإِنْ أَلَامَ الرَّائِبَ
إِذَا غَابَ يَسْتَخْلِفُ غَيْرُهُ وَأَنَّهُ إِذَا حَضَرَ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ نَائِبُهُ فِي الصَّلَاةِ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَأْتِيَهُ أَوْ يُؤْمَ هُوَ وَيَصِيرُ النَّائِبُ
مَامُومًا غَيْرَ أَنْ يَقْطَعَ الصَّلَاةَ وَلَا يَطْلُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ صَلَاةً أَحَدُ الْمَامُومِينَ وَادْعَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ خُصَائِصِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَادْعَى الْجَمَاعُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ ذَلِكَ لَغَيْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنُقِصَ بَانَ الْخِلَافِ ثَابِتُ
قَالَ صَحِيحُ الْمَشْهُورِ عِنْدَ الشَّافِعِيَةِ الْجَوَازُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْإِمَامِ يَحْدُثُ فَيَسْتَخْلِفُ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُخْرِجُ الْمُسْتَخْلَفَ
وَيَمُ الْأَوَّلُ أَنَّ الصَّلَاةَ صَحِيحَةٌ فِيهِ جَوَازُ أَحْرَامِ الْمَامُومِ قَبْلَ الْإِمَامِ وَإِنْ أَلَامَ قَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ أَمَامًا وَفِي
بَعْضِهَا مَامُومًا وَإِنْ مِنْ أَحْرَمٍ مُتَفَرِّدًا ثُمَّ أَقْبَتِ الصَّلَاةَ جَاذِلَهُ الدِّخُولُ مَعَ الْجَمَاعَةِ مِنْ غَيْرِ قَطْعِ صَلَاتِهِ كَذَا اسْتَنْبَطَهُ
الطَّبْرِيُّ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ وَهُوَ مَا خُوذَ مِنْ لَزَامِ جَوَازِ أَحْرَامِ الْإِمَامِ بَعْدَ الْمَامُومِ كَمَا ذَكَرْنَا وَفِيهِ فَضْلُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى
جَمِيعِ الصَّحَابَةِ وَاسْتَدَلَّ بِهِ جَمْعُ مِنَ الشَّرَاحِ وَمِنَ النُّقَطَاءِ كَالرَّيَانِيِّ عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ عِنْدَ الصَّحَابَةِ أَفْضَلَهُمْ لَكُنْزُهُمْ
اخْتَارُوهُ دُونَ غَيْرِهِ وَعَلَى جَوَازِ قَدِيمِ النَّاسِ لَا يَنْقَسِمُ إِذَا غَابَ أَمَامُهُمْ قَالُوا وَمَعْلُ ذَلِكَ إِذَا أَمِنَتِ الْفِتْنَةُ وَالْإِنْكَارُ
مِنَ الْإِمَامِ وَإِنْ الَّذِي يَقْتَضِي نِيَابَةَ عَنِ الْإِمَامِ يَكُونُ أَصْلَحُهُمْ لِذَلِكَ الْأَمْرُ وَأَقْوَمُهُمْ بِهِ وَإِنْ الْمُؤَذِّنُ وَغَيْرُهُ يَرْضَى
النَّصْبَ عَلَى الْفَاضِلِ وَإِنْ الْفَاضِلُ يُوَافِقُهُ بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ بِرِضَا الْجَمَاعَةِ أَهْ وَكُلُّ ذَلِكَ مَبْنِي عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ
فَعَلُوا ذَلِكَ بِالْإِجْتِهَادِ وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُمْ إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِيهِ إِنْ الْإِقَامَةُ وَاسْتِدْعَاءُ
الْإِمَامِ مِنْ وَظِيفَةِ الْمُؤَذِّنِ وَأَنَّهُ لَا يَقِيمُ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَإِنْ فَعَلَ الصَّلَاةَ لِأَسْبَابِ الْعَصْرِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ مُقَدِّمًا
عَلَى انْظَارِ الْإِمَامِ الْأَفْضَلَ وَفِيهِ جَوَازُ التَّسْبِيْحِ وَالْحَمْدِ فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَلَوْ كَانَ مُرَادُ الْمَسِيحِ
أَعْلَامُ غَيْرِهِ بِمَا صَدَرَ مِنْهُ وَسَيَاتِ فِي بَابِ مُفْرَدٍ وَفِيهِ رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الدَّعَاءِ وَالتَّهْنِئَةِ وَسَيَاتِ كَذَلِكَ وَفِيهِ اسْتِجَابُ
حَدِّ أَهْلِي تَجَدُّدٍ لَهُ نِعْمَةٌ وَلَوْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ وَفِيهِ جَوَازُ الْإِتِّفَاتِ لِلْحَاجَةِ وَإِنْ تَخَاطَبَتِ الْمَصْلِي بِالْإِشَارَةِ أَوَّلِي مِنْ مَخَاطَبَتِهِ
بِالْعِبَارَةِ وَأَنَّهُ يَهْتَمُّ بِمَقَامِ التَّلَقُّ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى خِلَافَةِ أَسْيَانَتِهِ وَفِيهِ جَوَازُ شِقِّ الصَّفُوفِ وَالْمَشْيِ بَيْنَ
الْمَصْلُوبِينَ لِقَصْدِ الْوُصُولِ إِلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ لَكِنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى مَنْ يَلِيْقُ ذَلِكَ بِهَلَاكِي أَمَامٍ أَوْ مَنْ كَانَ يَصْدَدُّ أَنْ يَحْتَاجَ الْإِمَامُ إِلَى
إِلَى اسْتِخْلَافِهِ أَوْ مَنْ أَرَادَ سِدْرَ فَرْجَةٍ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَوْ مَا يَلِيهِ مَعَ تَرْكِهِ مِنْ يَلِيهِ سَدِّهَا وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مُعَدِّدًا مِنَ الَّذِي
قَالَ الْمَلِكُ لَا تَمَارُضُ بَيْنَ هَذِهِ بَيْنَ النَّهْيِ عَنِ التَّخْطِئِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ كَغَيْرِهِ فِي أَمْرِ الصَّلَاةِ وَلَا
غَيْرِهَا لِأَنَّهُ أَنْ يَقْدَمَ بِسَبَبِ مَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَأَطَالَ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْخُصَائِصِ وَقَدْ
أَشَارَ هُوَ إِلَى الْمُحَمَّدِ فِي ذَلِكَ فَقَالَ لَيْسَ ذَلِكَ شَيْءٌ مِنَ الْأَذَى وَالْجَنَاءِ الَّذِي يَحْصُلُ مِنَ التَّخْطِئِ وَلَيْسَ كَمَنْ شَقَّ
الصَّفُوفَ وَالتَّاسِ جُلُوسَ مَا فِيهِ مِنْ تَخْطِئِ رِقَابِهِمْ وَفِيهِ كَرَاهِيَةُ التَّصْفِيْقِ فِي الصَّلَاةِ وَسَيَاتِ فِي بَابِ مُفْرَدٍ وَفِيهِ الْحَمْدُ
وَالشُّكْرُ عَلَى الْوِجَاهَةِ فِي الدِّينِ وَإِنْ مِنْ أَكْرَمِ بِكَرَامَةٍ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْقَبُولِ وَالتَّرْكِ إِذَا فُهِمَ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ عَلَى غَيْرِهَا الزُّومُ

باب إِذَا اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيُؤْمَرُوا أَكْبَرُهُمْ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

وكان القرينة التي يثبت لابي بكر ذلك هي كونه صلى الله عليه وسلم شق الصفوف الي ان انتهى اليه فكانه فهم من ذلك ان مراده ان يؤم الناس وان أمره آياه بالاستمرار في الامامة من باب الاكرام له والتبويه بقدره فملك هو طريق الأدب والتواضع ورجع ذلك عنده احتمال نزول الوحي في حال الصلاة لتغير حكم ٢ من احكامها وكانه لاجل هذا لم يعقب صلى الله عليه وسلم اعتذاره برده عليه وفيه جواز امامة المفضول للفاضل وفيه سؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الزجر عن ذلك وفيه اكرام الكبير بمخاطبته بالكنية واعتماد ذكر الرجل لنفسه بما يشمر بالتواضع من جهة استعمال أبي بكر خطاب الغيبة مكان الحضور اذا كان حد الكلام أن يقول أبو بكر ما كان لي فعدل عنه الى قوله ما كان لابن ابي قحافة لانه أدل على التواضع من الاول وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لتأخر أبي بكر عن مقامه إلى الصف الذي يليه وان من احتاج الى مثل ذلك يرجع الفهري ولا يستدبر القبلة ولا ينحرف عنها واستنبط ابن عبد البر منه جواز الفتح على الامام لان التسبيح اذا جاز جازت التلاوة من باب الاولوي والله أعلم * (قوله باب اذا استوا في القراءة فليؤمهم أكبرهم) هذه الترجمة مع ما سألناه من زيادة في بعض طرق حديث الباب متزعة من حديث أخرجه مسلم من رواية أبي مسعود الانصاري مرفوعا يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فان كانت قراءتهم سواء فليؤمهم أقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أكبرهم سنا الحديث ومدايره على اسماعيل بن رجاء عن اوس بن ضميج عنه وليس جميعا من شرط البخاري وقد نقل ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أن شعبة كان يتوقف في صحة هذا الحديث ولكن هو في الجملة يصلح للاحتجاج به عند البخاري وقد علق منه طرفا صيغة الجزم كما سيأتي واستعمله هنا في الترجمة وأورد في الباب ما يؤدى معناه وهو حديث مالك بن الحويرث لكن ليس فيه التصريح باستواء الخطابين في القراءة وأجاب الزين بن المنبر وغيره بما حاصله أن تساوى هجرتهم وأقامتهم وغرضهم بها مع ما في الشباب غالبا من القهم ثم توجه الخطاب اليهم بأن يعلموا من وراءهم من غير تخصيص بعضهم دون بعض دال على استوائهم في القراءة والتفهم في الدين (قلت) وقد وقع التصريح بذلك فيما رواه أبو داود من طريق مسلمة بن محمد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة في هذا الحديث قال وكنا يومئذ متقاربين في العلم انتهى وأظن في هذه الرواية ادراجا فان ابن خزيمة رواه من طريق اسمعيل بن علي عن خالد قال قلت لابي قلابة فإين القراءة قال انهما كانا متقاربين وأخرجه مسلم من طريق حفص بن غياث عن خالد الحذاء وقال فيه قال الحذاء وكانا متقاربين في القراءة ويحتمل أن يكون مستند أبي قلابة في ذلك هو اخبار مالك بن الحويرث كما ان مستند الحذاء هو اخبار أبي قلابة له به فيبنى لادراج عن الاسناد والله أعلم (نتيجه) ضميج والدأوس بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وفتح العين المهملة بعدها جيم معناه الغليظ وقوله في حديث أبي مسعود أقرؤهم قبل المراد به الاقعة وقيل هو على ظاهره وبحسب ذلك اختلف الفقهاء قال النووي قال أصحابنا الاقعة مقدم على الاقرأ فان الذي يحتاج اليه من القراءة مضبوط والذي يحتاج اليه من الفقه غير مضبوط فقد عرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصلاة فيه الاكمل الفقه ولهذا قدم النبي صلى الله عليه وسلم أبابكر في الصلاة على الباقرين مع أنه صلى الله عليه وسلم نص على أن غيره أقرأ منه كانه عن حديث أقرؤكم أبي قال وأجابوا عن الحديث بأن الاقرأ من الصحابة كان هو الاقعة (قلت) وهذا الجواب يلزم منه أن من نص النبي صلى الله عليه وسلم على أنه أقرأ من أبي بكر كان أقفه من أبي بكر فيفسد الاحتجاج بأن تقديم أبي بكر كان لانه الاقعه ثم قال النووي بعد ذلك ان قوله في حديث أبي مسعود فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فان كانوا في

(٢) قوله لتغير حكم من أحكامها في نسخة أخرى لتعين حكم الخ اه مصرحه

وَمِنْ شَيْبَةٍ فَلَيْسَ عَنْدهُ نَحْوُ مِائَةِ عَشْرِينَ لَيْلَةً . وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ رُحْبًا فَقَالَ لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى يَلَادِكُمْ صَلَّيْتُمْ مَرُّوهُمْ فَلَيْسَ صَلَاةٌ كَذَا فِي حِينَ كَذَا . وَصَلَاةٌ كَذَا فِي حِينَ كَذَا . وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّمْكُمْ أَكْبَرُكُمْ **بَابُ إِذَا زَارَ الْإِمَامُ قَوْمًا فَأَمَّهُمْ**

السفسواء فأقدمهم في الهجرة يدل على تقديم الأقرأ مطلقا انتهى وهو واضح للمغايرة وهذه الرواية أخرجهما مسلم أيضا من وجه آخر عن اسماعيل بن رجا. ولا يخفى أن محل تقديم الأقرأ إنما هو حيث يكون عارفا بما تعين معرفته من أحوال الصلاة فأما إذا كان جاهلا بذلك فلا يقدم اتفاقا والنسب فيه إن اهل ذلك العصر كانوا يعرفون معاني القرآن لكونهم أهل اللسان فالأقرأ منهم بل الفارسي كان أفقه في الدين من كثير من الفقهاء الذين جاؤا بعدهم (قوله ونحن شيبه) يفتح المعجمة والموحدة جمع شاب زاد في الادب من طريق ابن علي عن أيوب شيبه متقاربون والمراد تقاربهم في السن لأن ذلك كان في حال قدومهم (قوله نحو من عشرين) في رواية ابن علي المذكورة المجزم به ولفظه فأقننا عنده عشرين ليلة والمراد بأبامها ووقع التصريح بذلك في روايته في خبر الواحد من طريق عبد الوهاب عن أيوب (قوله رجحا فقال لو رجعتهم) في رواية ابن علي وعبد الوهاب رجحا رجحا فافظن أنا اشتقنا إلى أهلنا وسألا عما نركنا بعدنا فآخبرناه فقال أرجعوا إلي أهلكم فأقيموا فيهم وعلموهم ويمكن الجمع بينهما بأن يكون عرض ذلك عليهم على طريق الاتيس بقوله لو رجعتهم لأؤذنبأهم بالأمر بالرجوع لا يمكن أن يكون فيه تنفيرا فيحتمل أن يكونوا أجابوه بمن قامرهم حينئذ بقوله أرجعوا واقتصار الصحابي على ذكر سبب الأمر برجعوهم بأنه الشوق إلى أهلهم دون قصد التظيم هو لما قام عنده من القرينة الدالة على ذلك ويمكن أن يكون عرف ذلك بصريح القول منه صلى الله عليه وسلم وإن كان سبب تعليمهم قومهم أشرف في حقهم لكنه أخبر بالواقع ولم يترين بما ليس فيهم ولما كانت نيهم صادقة صادف شوقهم إلى أهلهم الحظ السكامل في الدين وهو أهلية التعليم كما قال الإمام أحمد في الحرص على طلب الحديث حظ وافق حقا (قوله وليؤمكم أكرمكم) ظاهره تقديم الأكبر بكثير السن وقليله وأما من جوز أن يكون مراده بالسكبر ما هو أعم من السن أو القدر كالتقدم في الفقه والقراءة والذين بعيد لما تقدم من فهم راوى الخبر حيث قال للتابعي فابن القراءة فانه دال على أنه أراد كبر السن وكذا دعوى من زعم أن قوله وليؤمكم أكرمكم ماض بقوله يؤم القوم أقرؤهم لأن الأول يقتضي تقديم الأكبر على الأقرأ والثاني عكسه ثم انفصل عنه بأن قصة مالك بن الحويرث واقعة عين قابلة للاحتيال بخلاف الحديث الآخر فانه تقرير قاعدة فيد التعميم قال فيحتمل أن يكون الأكبر منهم كان يومئذ هو الأتقاه انتهى والتنصيص على تقاربهم في العلم برده عليه فالجمع الذي قدمناه أولى والله اعلم وفي الحديث أيضا فضل الهجرة والرحلة في طلب العلم وفضل التعليم وما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الشفقة والاهتمام بأحوال الصلاة وغيرها من أمور الدين وإجازه خبر الواحد وقيام الحجة به وتقدم الكلام على بقية فوائدها في باب من قال يؤذن في السفر مؤذن واحد وباتي الكلام على قوله صلوا كما رأيتموني أصلي في باب إجازة خبر الواحد إن شاء الله تعالى (قوله باب إذا زار الإمام قوما فأمهم) قيل أشار بهذه الترجمة إلى أن حديث مالك بن الحويرث الذي أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه صرفوا من زار قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم محمول على من عدا الإمام الأعظم وقال الزين بن المنير مراده أن الإمام الأعظم ومن يجري مجراه إذا حضر بمكان مملوك لا يتقدم عليه مالك الدار والمنفعة ولكن ينبغي للمالك أن يأذنه ليجمع بين الحق في حق الإمام في التقدم وحق المالك في منع التصرف بغير إذنه انتهى ملخصا ويحتمل أنه أشار إلى ما في حديث أبي مسعود المتقدم ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يجلس على تكريمه إلا بأذنه فانما الشيء سلطان عليه والإمام الأعظم سلطان على المالك وقوله إلا بأذنه يحتمل عوده على الأمرين الإمامة والجلب . وبذلك جزم أحمد كما حكاه الترمذي عنه فتحصل بالأذن مراعاة الجانبين

حَدَّثَنَا مَسَدُ بْنُ أَسَدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْرُوفُ بْنُ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ قَالَ سَمِعْتُ عُبَيْدَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ أَسْتَأْذِنُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَذِنَتْ لَهُ قَالَ ابْنَ نُحَيْبٍ أَنْ أَصْلِيَ مِنْ بَيْتِكَ فَأَشْرَفْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَحَبَّ قِيَامَ وَصَفْنَا خَلْفَهُ ثُمَّ سَأَمَ وَسَلَّمْنَا **بَابُ** إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ .
وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّي فِيهِ بِالنَّاسِ وَهُوَ جَالِسٌ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِذَا رَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ يَتَوَدَّ فَيَمْسُكُ بِقَدْرٍ مَارْفَعٍ ثُمَّ يَنْبِغُ الْإِمَامُ وَقَالَ الْحَسَنُ فَيَمْنُ بِرُكْعٍ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَتَيْنِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ يَسْجُدُ لِرُكْعَةِ الْآخِرَةِ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ يَقْضِي الرُّكْعَةَ الْأُولَى بِسُجُودِهَا وَيَمْنُ نِسَى سَجْدَةٍ حَتَّى قَامَ يَسْجُدُ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ بَلَى ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ أَصْلَى النَّاسُ قُلْنَا لَا هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ قَالَ صَعُودًا إِلَى مَاءٍ فِي الْخِصْبِ قَالَتْ فَعَمَلْنَا فَأَغْتَسَلَ فَذَهَبَ لَيْنَا فَاغْتَسَلَ ثُمَّ أَفَاقَ . قَالَ ﷺ أَصْلَى النَّاسُ قُلْنَا لَا هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ صَعُودًا إِلَى مَاءٍ فِي الْخِصْبِ قَالَتْ فَعَمَدٌ فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ دَهَبَ لَيْنَا فَاغْتَسَلَ ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ ﷺ أَصْلَى النَّاسُ قُلْنَا لَا هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ صَعُودًا إِلَى مَاءٍ فِي الْخِصْبِ فَعَمَدٌ فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ

(قوله حدثنا معاذ بن أسد) هو مروزي سكن البصرة وليس هو خالعي بن أسد أحد شيوخ البخاري أيضا كان معاذ المذكور كاتباً لعبد الله بن المبارك وهو شيخه في هذا الاسناد وقد تقدم الكلام على حديث عثمان مستوفى في باب المساجد التي في البيوت . (قوله باب إنما جعل الإمام ليؤتم به) هذه الترجمة قطعة من الحديث الآتي في الباب والمراد بها ان الاتمام يقتضي متابعة المأموم لإمامه في أحوال الصلاة فتتفي المقارنة والمسابقة والخافة الاما دلل الشري عليه ولهذا صدر المصنف الباب بقوله وصلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه وهو جالس أي والناس خلفه قياماً ولم يأمرهم بالجلوس كما سيأتي فدل على دخول التخصيص في عموم هوله إنما جعل الإمام ليؤتم به (قوله وقال ابن مسعود في آخره) وصله ابن أبي شيبة باسناد صحيح وسياقه أتم ولفظه لا تبادروا أنتمكم بالركوع ولا بالسجود وإذا رفع أحدكم رأسه والإمام ساجد فليستجدهم ليكث قدر ما سبقه به الإمام انتهى وكأنه أخذ من قوله صلى الله عليه وسلم إنما جعل الإمام ليؤتم به ومن قوله وما فاتكم فاتموا وروى عبد الرزاق عن معمر بنحو قول ابن مسعود ولفظه إنما رفع رأسه قبل الإمام في ركوع أو سجود فليضع رأسه بقدر رفعه إياه واسناده صحيح قال ابن أبي شيبة المثير إذا كان الرفع المذكور يؤمر عنده بقضاء القدر الذي خرج فيه عن الإمام فاولى أن يبقعه في جملة السجود فلا يسجد حتى يسجد وظهر بهذا مناسبة هذا الاثر للترجمة (قوله وقال الحسن الى آخره) فيه فرعان أما الفرع الاول فوصله ابن النضر في كتابه الكبير ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن وانظله في الرجل يركع يوم الجمعة فيزحمه الناس فلا يقدر على السجود قال فاذا فرغوا من صلاتهم سجد سجدتين لركعته الاولى ثم يقوم فصلى ركعة وسجدتين ومقتضاه أن الإمام لا يجمل الركزان لمن لم يقدر على السجود معه لم تصح له الركعة ومناسيته للترجمة من جهة أن المأموم لو كان له أن ينفرد عن الإمام لم يستمر متابعا في صلاته التي اختلف بعض أركانها حتى يحتاج الى تداركه بعد الامام وأما الفرع الثاني فوصله ابن أبي شيبة وسياقه أتم وانظله في رجل نسي سجدة من أول صلاته فلم يذكرها حتى كان آخر ركعة من صلاته قال يسجد ثلاث سجديات فان ذكرها قبل السلام يسجد سجدة واحدة وان ذكرها بعد انقضاء

ذَهَبَ لِيَنْوَيْ فَاغْمَى عَلَيْهِ ثُمَّ اَتَانِ فَقَالَ اَصَلَّى النَّاسُ فَقُلْنَا لَا هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . وَالنَّاسُ
عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ
بِأَن يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَأَتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَكَانَ
رَجُلًا رَقِيمًا يَأْمُرُ صَلِّ بِالنَّاسِ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الْأَيَّامَ . ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ
ﷺ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خِيفَةً فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيُ بِالنَّاسِ فَلَمَّا
رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ فَأَوَّمَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَن لَا يَتَأَخَّرَ قَالَ أَجْلِسْ لِي إِلَى جَنْبِهِ فَأَجْلَسَاهُ إِلَى
جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ لِحَبْلٍ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيُ وَهُوَ يَأْتِمُ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ وَالنَّبِيُّ
ﷺ قَاعِدٌ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ أَلَا أَعْرَضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَنِي عَائِشَةُ عَنْ
مَرْضِي النَّبِيِّ ﷺ قَالَ قَالَتْ هَاتِ فَضَرَعْتُ عَلَيْهِ حَدِيثًا فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ أَتَمَّتْ لَكَ الرَّجُلُ
الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ قُلْتُ لَا قَالَ هُوَ عَلِيٌّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوُسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ
هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الصلوة يستأقب الصلوة وقد تهدم الكلام على حديث عائشة الأولى في باب حد المريض أن يشهد الجماعة وقد ذكرنا
مناسبتة الترجمة قبل وقوله فيه ضعوني ماء كذا للمستملى والسرخصى بالنون وللباقين ضعوا لي وهو أوجه وكذلك
أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه والأول كما قال السكرماني محمول على تضمين الوضع معنى
الاعطاء أو على ترع الخافض أى ضعوني في ماء والمخضب تقدم الكلام عليه في أبواب الوضوء وأن الماء
الذي اغتسل به كان من سبع قرب وذكرت حكمة ذلك هناك (قوله إذهب) في رواية الكشميبي ثم
ذهب (لينو) يضم النون بعدها مدة أى لينهض بجهد (قوله فاغمى عليه) فيه أن الغمء جازع على
الانبياء لانه شبه بالنوم قال النووي جاز عليهم لانه مرض من الامراض بخلاف الجنون فلم يجز عليهم لانه
هصص (قوله ينتظرون النبي عليه السلام لصلوة العشاء) كذا لاكثر بلام التعليل وفي رواية
المستملى والسرخصى الصلوة العشاء الآخرة توجهه أن الراوى كأنه فسر الصلاة المسؤل عنها في قوله صلى الله
عليه وسلم أصلى الناس فذكره أى الصلاة المسؤل عنها في العشاء الآخرة (قوله فخرج بين رجلين) كذا للكشميبي
وللباقين وخرج بالواو (قوله لصلوة الظهر) هو صريح في أن الصلاة المذكورة كانت الظهر وزعم بعضهم أنها الصبح
واستدل بقوله في رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة من حيث بلغ
أبو بكر هذا لفظ ابن ماجه وأسناده حسن لكن في الاستدلال به نظر لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم سمع لما
قرب من أبي بكر الآية التي كان انتهى إليها خاصة وقد كان هو صلى الله عليه وسلم يسمع الآية أحيانا في الصلاة السرية
كما سألني من حديث أبي قتادة ثم لو سلم لم يكن فيه دليل على أنها الصبح بل يحتمل أن تكون المغرب فقد ثبت في
الصحيحين عن أم الفضل بنت الحرث قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالرسلات عرفا ثم
ماصلي لنا بعدها حتى يقضه الله وهذا لفظ البخاري وسيأتي في باب الوفاة من آخر المغازي لكن وجدت بعد في النسائي
أن هذه الصلاة التي ذكرتها أم الفضل كانت في بيته وقد صرح الشافعي بأنه صلى الله عليه وسلم لم يصل بالناس في مرض
موته في المسجد الأمرة واحدة وهي هذه التي صلى فيها قاعدا وكان أبو بكر فيها أولا اماما صار مأموما يسمع الناس
التكبير (قوله فجعل أبو بكر يصلى وهو قائم) كذا لاكثر والمستملى والدرخنى وهو يأتى من الاتهام واستدل بهذا

الحديث على أن استخلاف الامام الراتب اذا اشتكى أولى من صلاته بهم قاعدا لانه صلى الله عليه وسلم استخلف أبابكر ولم يصل بهم قاعدا غير مرة واحدة واستدل به على صحة امامة القاعد المعذور بمثله بالقائم أيضا وخالف في ذلك مالك في المشهور عنه وعهد ابن الحسن فباحكاه الطحاوي ونقل عنه أن ذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم واحتج بحديث جابر عن الشعبي مرفوعا لا يؤمن أحد بعدى جالسا واعترضه الشافعي فقال قد علم من احتج بهذا أن لاجحة فيه لانه مرسل ومن رواية رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعني جابر الجعفي وقال ابن بزرة لو صح لم يكن فيه حجة لانه يحتمل أن يكون المراد منع الصلاة بالجالس أى هرب قوله جالسا مفعولا لاحلالا وحكى عياض عن بعض مشايخهم أن الحديث المذكور يدل على نسخ أمر المتقدم لهم بالجلوس لما صلوا خلفه قايما وتعقب بان ذلك يحتاج لو صح الى تأريخ وهو لا يصح لكنه زعم أنه تقوى بان الخلفاء الراشدين لم يفعله أحد منهم قال والنسخ لا يثبت بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن مواظبتهم على ترك ذلك تشهد لصحة الحديث المذكور وتعقب بان عدم النقل لا يدل على عدم الوقوع ثم لو سلم لا يلزم منه عدم الجواز لاحتمال أن يكونوا اكتفوا باستخلاف القادر على القيام للاتفاق على أن صلاة القاعد بالقائم مرجوحة بالنسبة الى صلاة القائم بمثله وهذا كاف في بيان سبب تركهم الامامة ثم يعود واحتج أيضا بانه صلى الله عليه وسلم إنما صلى بهم قاعدا لانه لا يصح التقدم بين يديه لنهي الله عن ذلك ولان الائمة شفعاء ولا يكون أحد شافعا له وتعقب بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم خلف عبد الرحمن بن عوف وهو ثابت بخلاف وصح أيضا أنه صلى خلف أبي بكر كما قدمناه والعجب ان عمدة مالك في منع امامة القاعد قول ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في تلك الصلاة مأموما خلف أبي بكر وانكاره أن يكون صلى الله عليه وسلم أم في مرض موته قاعدا كما حكاه عنه الشافعي في الام فكيف يدعى اصحابه علم تصويرانه صلى مأموما وكان حديث امامته المذكور لما كان في غاية الصحة ولم يمكنهم رده سلكوا في الانتصار وجوها مختلفة وقد تبين بصلاة خلف عبد الرحمن بن عوف ان المراد بمنع التقدم بين يديه في غير الامامة وان المراد بكون الائمة شفعاء أى في حق من يحتاج الى الشفاعة ثم لو سلم انه لا يجوز ان يؤم أحد لم يدل ذلك على منع امامة القاعد وقدم قاعدا جماعة من الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن فهد وانس بن مالك والانسانيد عنهم بذلك صحيحة اخرجهما عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن ابى شيبة وغيرهم بل ادعى ابن حبان وغيره اجماع الصحابة على صحة امامة القاعد كاسيأتى وقال ابو بكر بن العربي لاجواب لاصحابنا عن حديث مرض النبي صلى الله عليه وسلم يخلص عند السبك واتباع السنة الاولى والتخصيص لا يثبت بالاحتمال قال الانبي سمعت بعض الاشياخ يقول الحال احد وجوه التخصيص وحال النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك به وعدم العوض عنه يقتضى الصلاة معه على أى حال كان عليها وليس ذلك لغيره وايضا فنقص صلاة القاعد عن القائم لا يتصور في حقه ولا يتصور في حق غيره والجواب عن الاول رده بعموم قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني أصلى وعن الثاني بان النقص إنما هو في حق القادر في النافذة واما المعذور في الفريضة فلا تنقص في صلاته عن القائم واستدل به على نسخ الامر بصلاة المأموم قاعدا اذا صلى الامام قاعدا لكونه صلى الله عليه وسلم اقر الصحابة على القيام خلفه وهو قاعده هكذا قرره الشافعي وكذا نقله المصنف في آخر الباب عن شيخه الحميدى وهو تلميذ الشافعي وبذلك يقول ابو حنيفة وأبو يوسف والاوزاعي وحكاه الوليد بن مسلم عن مالك وأنكر أحمد نسخ الامر المذكور بذلك وجمع بين الحديثين بتزليهما على جائزتين احدهما اذا ابتدأ الامام الراتب الصلاة قاعدا المرض يرجى رؤيته فينتد يصلون خلفه قعودا ثانيتهما اذا ابتدأ الامام الراتب قائما لزم المأمومين أن يصلوا خلفه قايما مساو طرأ ما يقتضي صلاة امامهم قاعدا أم لا كما في الاحاديث التي في مرض موت النبي صلى الله عليه وسلم فان تقريره لهم على القيام دل على أنه لا يلزمهم الجلوس في تلك الحالة لان أبابكر ابتدأ الصلاة بهم قائما وصلوا معه قايما بخلاف الحالة الاولى فانه صلى الله عليه وسلم ابتدأ الصلاة جالسا فلما صلوا خلفه قايما أنكر عليهم ويقوى هذا الجمع ان الاصل عدم النسخ لاسيما وهو في هذه الحالة

يستمر دعوى النسخ مرتين لأن الأصل في حكم القادر على القيام أن لا يصلي قاعدا وقد نسخ إلى القعود في حق من صلى
 لأمه قاعدا فدعوى نسخ القعود بذلك تقتضي وقوع النسخ مرتين وهو بعيد وأبعد منه ما تقدم عن نقل عياض
 فاته يقتضي وقوع النسخ ثلاث مرات وقد قال يقول أحمد جماعة من محدثي الشافعية كابن خزيمة وابن المنذر وابن
 حبان وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أخرى منها قول ابن خزيمة أن الأحاديث التي وردت بامر المأموم أن يصلي
 قاعدا أتبعها لأمه لم يختلف في صحتها ولا في سياقها وأما صلواته صلى الله عليه وسلم قاعدا فاختلف فيها هل كان أماما أو
 ماموما قال ومالم يختلف فيه لا ينبغي تركه لمختلف فيه وأوجب بدفع الاختلاف والحمل على أنه كان أماما مرة وماموما
 أخرى ومنها أن بعضهم جمع بين القصتين بأن الأمر بالجلوس كان للندب وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز فعلى
 هذا الأمر من أم قاعد العبر تخير من صلى خلفه بين القعود والقيام والقعود أولى لثبوت الأمر بالانهاض والاتباع وكثرة
 الأحاديث الواردة في ذلك وأجاب ابن خزيمة عن استبعاد من استبعد ذلك بأن الأمر قد صدر من النبي صلى الله عليه وسلم
 بذلك واستمر عليه عمل الصحابة في حياته وبعده فروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن قيس بن هذيل بفتح القاف وسكون
 الهاء الأتصاري أن أماما لم يشتكى لهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكان يؤتمروا وهو جالس ونحن جلوس
 وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أسيد بن حضير أنه كان يؤم قومه فاشتكى فخرج إليهم بعد شكواه فأمروه أن
 يصلي بهم فقال أتى لا استطع أن أصلي قائما فاعقدوا فصلى بهم قاعدا وهم يقولون وروى أبو داود من وجه آخر عن
 أسيد بن حضير أنه قال يا رسول الله إن أماما مريض قال إذا صلى قاعدا فصلوا عودا وفي أسناده انقطاع وروى ابن
 أبي شيبة بإسناد صحيح عن جابر أنه اشتكى فغضت الصلاة فصلى بهم جالسا وصلوا معه جلوسا وعن أبي هريرة أنه
 أتى بذلك واستأذنه صحيح أيضا وقد أئتم ابن المنذر من قال بأن الصحابي أعلم بتأويل ما روى بأن يقول بذلك لأن
 أبهره وجابر أو يابا الأمر المذكور واستمر على العمل به والتبنا بعد النبي صلى الله عليه وسلم ويلزم ذلك من قال
 أن الصحابي إذا روى وعمل بخلافه أن العبرة بما عمل من باب الأولي لأنه هنا عمل يوفق ما روى وقد ادعى ابن حبان
 الإجماع على العمل به وكأنه أراد السكوني لأنه حكاه عن أربعة من الصحابة الذين تقدم ذكرهم وقال أنه لا يحفظ عن
 أحدهم الصحابة غيرهم القول بخلافه لا من طريق صحيح ولا ضعيف وكذا قال ابن حزم أنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة
 خلاف ذلك ثم نازع في ثبوت كون الصحابة صلوأ خلفه صلى الله عليه وسلم وهو قاعد قايما غير أبي بكر قال لأن ذلك لم يرد
 صريحا وأطال في ذلك بما لا طائل فيه والذي ادعى نفيه قد أثبتته الشافعي وقال أنه في رواية إبراهيم عن الأسود
 عن عائشة ثم وجدته مصراجه أيضا في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء فذكر الحديث وله فقه فصلي
 النبي صلى الله عليه وسلم قاعد أو جعل أبو بكر وراءه وبينه وبين الناس وصلى الناس وراءه قياما وهذا مرسل يعتضد
 بالرواية التي علقها الشافعي عن النخعي وهذا هو الذي يقتضيه النظر فاتهم ابتدأ الصلاة مع أبي بكر قياما بلا نزاع فمن
 ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان ثم رأيت ابن حبان استدلل على أنهم قعدوا بعد أن كانوا قياما بما رواه من طريق
 أبي الزبير عن جابر قال اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره
 قال فالتفت إلينا فرأنا قياما فإشار الينا فقمنا فلما سلم قال إن كدت لنتمنوا فعل فارس والروم فلا تمعلوا الحديث وهو
 حديث صحيح أخرجه مسلم لكن ذلك لم يكن في مرض موته وإنما كان ذلك حيث سقط عن الفرس كافي رواية
 أبي سفيان عن جابر أيضا قال ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا بالمدينة فصرعه على جذع نخلة فأنسكت قدمه
 الحديث أخرجه أبو داود وابن خزيمة بإسناد صحيح فلاحجة على هذا ما ادعاه إلا أنه تمسك بقوله في رواية أبي الزبير
 وأبو بكر يسمع الناس التكبير وقال إن ذلك لم يكن إلا في مرض موته لأن صلواته في مرضه الأول كانت في مشربة عائشة
 ومعه نفر من أصحابه لا يحتاجون إلي من يسعمهم تكبيره بخلاف صلواته في مرض موته فأنها كانت في المسجد بجمع كثير
 من الصحابة فاحتاج أبو بكر أن يسعمهم التكبير انتهى ولا راحة له فيما تمسك به لأن اسماع التكبير في هذا لم يتابع أبا

فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ فَصَلَّى جَالِياً وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ أَجْلِسُوا فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ

الزبير عليه أحد وعلى تقدير أنه حفظه فلا مانع أن يسمعه أبو بكر الكبير في تلك الحالة لأنه يحمل على أن صوته صلى الله عليه وسلم كان خفياً من الوجد وكان من عادته أن يجهر بالتكبير فكان أبو بكر يجهر عنه بالتكبير لذلك ووراء ذلك كله أنه أمر محتمل لا يترك لأجل الخبر الصحيح بأنهم صلوا قِيَامًا كما تقدم في مرسل عطاء وغيره بل في مرسل عطاء أنهم استمروا قِيَامًا إلى أن انقضت الصلاة ثم وقع في مرسل عطاء المذکور متصلاً به بدقوله وصلى الناس وراءه قِيَامًا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما صليتُم الاقعوداً فصلوا صلاة امامكم ما كان ان صلى قائماً فصلوا قِيَامًا وان صلى قاعداً فصلوا اقعوداً وهذه الرواية تفويهاً لآل ابن حبان ان هذه القصة كانت في مرض موت النبي صلى الله عليه وسلم ويستفاد منها نسخ الامر بوجوب صلاة المؤمنين قعوداً اذا صلى امامهم قاعداً لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم في هذه المرة الأخيرة بالعادة لكن اذا نسخ الوجوب بقي الجواز والجواز لا ينافي الاستحباب فيحمل أمره الأخير بان يصلوا قعوداً على الاستحباب لان الوجوب قد رفع بتفريه لم وترك أمرهم بالعادة هذا مقتضى الجمع بين الأدلة والله التوفيق والله أعلم وقد تقدم الكلام على باقي فوائد هذا الحديث في باب حدار يرض أن يشهد الجماعة (قوله في بيته) أى في المشربة التي في حجرة عائشة كما بينه أبو سفيان عن جابر وهو دال على أن تلك الصلاة لم تكن في المسجد وكأنه صلى الله عليه وسلم عجز عن الصلاة بالناس في المسجد فكان يصلي في بيته من حضر لكنه لم ينقل أنه استخلف ومن ثم قال عياض ان الظاهر انه صلى في حجرة عائشة وأتم به من حضر عنده ومن كان في المسجد وهذا الذي قاله محتمل ومحتمل أيضاً أن يكون استخلف وان لم ينقل ويلزم على الاول صلاة الامام أعلى من المؤمنين ومذهب عياض خلافه لكنه أن يقول محل المتع ما لا يمكن مع الامام في مكانه العالي أحد وهنا كان معه بعض أصحابه (قوله وهو شاك) بخفيف الكاف وزن قاض من الشكاية وهي المرض وكان سبب ذلك ما في حديث أنس المذکور بعده انه سقط عن فرس (قوله فعلى جالياً) قال عياض محتمل أن يكون أصابه من السقوط مرض في الاعضاء منعه من القيام (قلت) وليس كذلك وانما كانت قدمه صلى الله عليه وسلم اهتكت كما في رواية بشر بن المفضل عن حميد عن أنس عند الاسماعيلي وكذا لآل داود وابن خزيمة من رواية أبي سفيان عن جابر كما قدمناه وأما قوله في رواية الزهري عن أنس بن مالك جحش شقه الايمن وفي رواية يزيد عن حميد عن أنس جحش ساقه أو كفته كما تقدم في باب الصلاة على السطوح فلان في ذلك كون قدمه اهتكت لا احتمال وقوع الامر من وقد تقدم تفسير الجحش بأنه الخدش والخدش قشر الجلد ووقع عند المصنف في باب هوى بالتكبير من رواية سفيان عن الزهري عن أنس قال سفيان حفظت من الزهري شقه الايمن فلما خرجنا قال ابن جريج ساقه الايمن (قلت) ورواية ابن جريج أخرجهما عبد الرزاق عنه وليست مصحفة كما زعم بعضهم لموافقة رواية حميد المذكورة لها وانما هي مفسرة لحل الخدش من اليق الايمن لان الخدش لم يستوعبه وحاصل ما في القصة أن عائشة أبهمت الشكوى وبين جابر وأنس السبب وهو السقوط عن الفرس وعين جابر العلة في الصلاة قاعداً وهي هشاك القدم وأفاد ابن حبان ان هذه القصة كانت في ذي الحجة سنة خمس من الهجرة (قوله وصلى وراءه قوم قِيَامًا) ولمسلم من رواية عبدة عن هشام فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه الحديث وقد سمي منهم في الاحاديث أنس كما في الحديث الذي بعده عند الاسماعيلي وجابر كما تقدم وأبو بكر كما في حديث جابر وعمر كما في رواية الحسن مرسلًا عند عبد الرزاق (قوله فأشار إليهم) كذا نلا كثرة من الاشارة وكذا الجمع في الطب من رواية يحيى القطان عن هشام ووقع هنا للحموى فأشار عليهم من المشورة والاول أصح فقد رواه أبو ب عن هشام بلفظ فأومأ إليهم ورواه عبد الرزاق عن معمر عن هشام بلفظ فأخلف بيده يومئ إليهم وفي مرسل الحسن ولم يبلغ بها الغاية (قوله انما جعل الامام ليؤتم به) قال البيضاوي وغيره الاتهام

فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَكُفُّوا جُلُوسًا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ

الاعتناء والاتباع أي جعل الامام اماما يقتدى به ويتبع ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه بل يراقب أحواله ويأتي على أثره بنحو فصله ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال وقال النووي وغيره متابعة للامام واجبة في الأفعال الظاهرة وقد نبه عليها في الحديث فذكر الركوع وغيره بخلاف النية فانها لم تذكر وقد خرجت بدليل آخر وكأنه يعني قصة معاذ الآتية ويمكن أن يستدل من هذا الحديث على عدم دخولها لانه يقتضى الحصر في الاعتناء به في أفعاله لافي جميع أحواله كالأول كان محدثا أو حامل نجاسة فان الصلاة خلاله تصح لمن لم يعلم حاله على الصحيح عند العلماء ثم مع وجوب المتابعة ليس شيء منها شرطا في صحة القدوة الانكسرية الاحرام واختلف في الاتهام والمشهور عند المالكية اشتراطه مع الاحرام والقيام من التشهد الاول وخالف الحنفية فقالوا نكتفي بالمقارنة قالوا الآن معنى الاتهام الامتنال ومن فعل مثل فعل امامه عد مبتلا وسيأتي بعد باب الدليل على تحريم التقدم على الامام في الأركان (قوله فإذا ركع فاركعوا) قال ابن المنير مقتضاه أن ركوع المأموم يكون بعد ركوع الامام اما بعد تمام انحناؤه وأما ان يسبقه الامام بأوله فيشرع فيه بعد أن يشرع قال وحديث أنس أنهم من حديث عائشة لانه زاد فيه المتابعة في القول أيضا (قلت) قد وقعت الزيادة المذكورة وهي قوله وإذا قال سمع الله لمن حمده في حديث عائشة أيضا ووقع في رواية الليث عن الزهري عن أنس زيادة أخرى في الأقوال وهي قوله في أوله فإذا كبر فكبروا وسيأتي في باب إيجاب التكبير وكذا فيه من رواية الأعرج عن أبي هريرة وزاد في رواية عبدة عن هشام في الطب وإذا رفع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا وهو يتناول الرفع من الركوع والرفع من السجود وجميع السجودات وكذا وردت زيادة ذلك في حديث أنس الذي في الباب وقد وافق عائشة وأنس وجابر على رواية هذا الحديث دون القصة التي في أوله أبو هريرة وله طرق عنه عند مسلم منها ما اتفق عليه الشيخان من رواية هام عنه كما سيأتي في باب إقامة الصف وفيه جميع ما ذكر في حديث عائشة وحديث أنس بالزيادة وزاد أيضا بعد قوله ليؤتم به فلا تحتفوا عليه ولم يذكرها المصنف في رواية أبي الزناد عن الأعرج عنه من طريق شعيب عن أبي الزناد في باب إيجاب التكبير لكن ذكرها السراج والطبراني في الاوسط وأبو نعيم في المستخرج عنه من طريق أبي النعمان شيخ البخاري فيه وأبو عوانة (٣) من رواية بشر بن شعيب عن أبيه شيخ أبي النعمان ومسلم من رواية مغيرة بن عبد الرحمن والاسماعيلي من رواية مالك وورقاء كلهم عن أبي الزناد شيخ شعيب وأفادت هذه الزيادة أن الأمر بالاتباع مع جميع المأمومين ولا يكفي في تحصيل الاتهام اتباع بعض دون بعض ولمسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح عنه لا يتأدروا الامام اذا كبر فكبروا والحديث زاد أبو داود من رواية مصعب بن معدن عن أبي صالح ولا تركعوا حتى يركع ولا تسجدوا حتى يسجد وهي زيادة حسنة تنفي احتمال ارادة المقارنة من قوله اذا كبر فكبروا (قائدة) جزم ابن بطلان ومن تبع حتى ابن دقيق العيدان الفاء في قوله فكبروا للتعقيب قالوا ومقتضاه الامر بأن أفعال المأموم تقع عقب فعل الامام لكن تعقب بان الفاء التي للتعقيب هي العاطفة وأما التي هنا فهي للربط فقط لانها وقعت جوابا للشرط فعل هذا لا يقتضى تأخر أفعال المأموم عن الامام الاعلى القول بتقديم الشرط على الجزاء وقد قال قوم أن الجزاء يكون مع الشرط فعلي هذا لا تنفي المقارنة لكن رواية أبي داود هذه صريحة في اتفاء التقدم والمقارنة والله أعلم (قوله فقولوا ربنا ولك الحمد) كذا لجميع الرواة في حديث عائشة بابات الواو وكذا هم في حديث أبي هريرة وأنس في رواية الليث عن الزهري في باب

(٣) قوله من رواية بشر في نسخة من طريق بسر بالسين المهملة وقوله من رواية مغيرة الخ كذا في نسخة وفي غيرها من رواية المحرر عن عبد الرحمن وحبراه مصححه

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا فَصَرَعَ عَنْهُ فَبَحِشَ شَيْئُهُ الْأَيْمَنُ فَصَلَّى صَلَاةَ بَيْنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَائِدٌ فَصَلَّيْنَا وَرَأَاهُ قُعُودًا فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا صَلَّيْنَا قِيَامًا فَصَلُّوا قِيَامًا فَإِذَا رَكَعْتُمْ فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعْتُمْ فَارْفَعُوا وَإِذَا قَالَ مَعَ اللَّهِ لِيَنْحَدِّثَ قَوْلُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَإِذَا صَلَّيْنَا قِيَامًا فَصَلُّوا قِيَامًا . وَإِذَا صَلَّيْنَا جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا

إيجاب الكبير فللكشمي بحذف الواو ورجح اثبات الواو بأن فيها معنى زائد لكونها عاطفة على محذوف تهديد بربنا استجب أو ربنا أطعناك ولك الحمد فيشتمل على الدعاء والثناء معا ورجح قوم حذفها لأن الأصل عدم التقدير فتكون عاطفة على كلام غير تام والاول أوجه كما قال ابن دقيق العيد وقال النووي ثبت الرواية بإثبات الواو وحذفها والوجهان جائزان بغير ترجيح وسيأتي في أبواب صفة الصلاة الكلام على زيادة اللهم قبلها ونقل عياض عن القاضي عبد الوهاب أنه استدله على أن الامام يقتصر على قوله سمع الله لمن حمده وان المأموم يقتصر على قوله ربنا ولك الحمد وليس في السابق ما يقتضي المنع من ذلك لأن السكوت عن الشيء لا يقتضي ترك فعله نعم مقتضاه أن المأموم يقول ربنا لك الحمد عقب قول الامام سمع الله لمن حمده فامنع الامام من قول ربنا ولك الحمد فليس بشيء لانه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بينهما كإسائي في باب ما يقول عند رفع رأسه من الركوع ويأتي باقي الكلام عليه هناك (قوله عن أنس) في رواية شعيب عن الزهري أخرني أنس (قوله فصل في صلاة من الصلوات) في رواية سفيان عن الزهري حضرت الصلاة وكذا في رواية حميد عن أنس عند الاسماعيلي قال القرطبي اللام للمهذاهرا والمراد الفرض لانها التي عرف من عاداتهم أنهم يجتمعون لها بخلاف النافلة وحكي عياض عن ابن القاسم أنها كانت تقرأ وتقف بأن في رواية جابر عن ابن خزيمة وأبي داود الجزم بأنها فرض كإسائي لكن لم أقف على تعيينها الآن في حديث أنس فصلي بنا يومئذ فكانت انبارية الظير أو العصر (قوله فصلينا وراءه قعودا) ظاهره يخالف حديث عائشة والجمع بينهما في رواية أنس هذه اختصارا وكانه اقتصر على ما آل اليه الحال بعد أمرهم بالجلوس وقد تقدم في باب الصلاة في السطوح من رواية جميع عن أنس بلفظ فصلي بهم جالسا وهم قيام فلما سلم قال انما جعل الامام وفيها أيضا اختصار لانه لم يذكر فيه قوله لهم اجلسوا او اجمع بينهما انهم ابتدؤا الصلاة قياما فامروا اليهم بأن يقعدوا فاقعدوا فنقل كل من الزهري وحميد أحد الأمرين وجمعتما عائشة وكنة جميعا جابر عند مسلم وجمع القرطبي بين الحديثين باحتمال أن يكون بعضهم قعد من أول الحال وهو الذي حكاه أنس وبعضهم قام حتى أشار اليه بالجلوس وهذا الذي حكته عائشة وتعقب باستبعاد قعود بعضهم غير اذنه صلى الله عليه وسلم لانه يستلزم النسخ بالاجتهاد لان فرض القادر في الأصل القيام وجميع آخرون بينهما باحتمال تعدد الواقعة وفيه بدلان حديث أنس ان كانت القصة فيه سابقة لم منه ما ذكرنا من النسخ بالاجتهاد وان كانت متأخرة لم يحتج اليها عادة قول انما جعل الامام ليؤتم به الى آخره لانهم قد امتثلوا أمره السابق وصالوا قعودا لكونه قائدا (قائدة) وقع في رواية جابر عند أبي داود أنهم دخلوا بعدونه مرتين فصلى بهم فيها لكن بين أن الاولى كانت نافلة وأقرهم على القيام وهو جالس والثانية كانت فريضة وابتدؤا قياما فأشار اليهم بالجلوس وفي رواية بشر عن حميد عن أنس عند الاسماعيلي نحوه (قوله واذا صلى جالسا) استدله على صحة امامة الجالس كاتقدم وادعى بعضهم أن المراد بالامران يقتدي به في جلوسه في التشهد وبين السجدين لانه ذكر ذلك عقب ذكر الركوع والرفع منه والسجود قال فيحمل على أنه لما جلس للتشهد قاموا تعظيلا له فامرهم بالجلوس تواضعا وقد نه على ذلك بقوله في حديث جابر ان كذبتم أن تفعلوا فقل قارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا وتعقبه ابن دقيق العيد وغيره بالاستبعاد وبأن سياق طرق الحديث تأباه بأنه لو كان المراد الأمر بالجلوس في الركن لقال واذا جلس فاجلسوا لئلا يناسب قوله واذا سجد فاسجدوا فلما عدل عن ذلك الى قوله واذا صلى

حَقَّ يَقَعُ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا ثُمَّ نَفَعَ سُجْرًا بَعْدَهُ حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمَانَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ نَحْوَهُ
 بِهَذَا **بَابُ** إِنْهُمْ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِينَالْ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ
 بْنِ زَيْدٍ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَمَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ أَوْ لَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ
 قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ

المتأخرين على التنظير المذكور فقال كانه لم يلم بشيء من علم البيان للفرق الواضح بين قولنا فلان صدوق وفلان غير
 كذوب لأن في الأول اثبات الصفة للموصوف وفي الثاني نفي ضدها عنه فهما مفترقان قال والسر فيه ان نفي الضدكانه
 يقع جوابا لمن أثبتته بخلاف اثبات الصفة انتهى والذي يظهر لي ان الفرق بينهما انه يقع في الاثبات بالمطابقة وفي
 النفي بالاتزام لكن التنظير صحيح بالنسبة الى المعنى المراد باللفظين لأن كلا منهما يرد عليه انه تركبة في حق مقطوع
 بتركيبه فيكون من تحصيل الحاصل ويحصل الانفصال عن ذلك بما تقدم من أن المراد بكل منهما تعظيم الامر
 وتقويته في نفس السامع وذكر ابن دقيق العيد ان بعضهم استدل على انه كلام عبدالله بن يزيد بقول أبي إسحق
 في بعض طرقه سمعت عبدالله بن يزيد وهو يخطب يقول حدثنا البراء وكان غير كذوب قال وهو محتمل أيضا
 (قلت) لكنه أبعد من الأول وقد وجدت الحديث من غير طريق أبي إسحق عن عبدالله بن يزيد وفيه قوله
 أيضا حدثنا البراء وهو غير كذوب أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق عمار بن دينار قال سمعت عبدالله بن يزيد
 على المنبر يقول فذكره وأصله في مسلم لكن ليس فيه قوله وكان غير كذوب وهذا أقوى ان الكلام لعبدالله بن يزيد
 والله أعلم (قائدة) روي الطبراني في مسند عبدالله بن يزيد هذا شيئا يدل على سبب روايته لهذا الحديث فانه
 أخرج من طريقه انه كان يصلي بالناس بالكوفة فكان الناس يضعون رؤوسهم قبل أن يضع رأسه ويرفعون قبل
 أن يرفع رأسه فذكر الحديث في انكاره عليهم قوله اذا قال سمع الله لمن حمده في روايه شعبة اذا رضع رأسه من
 الركوع ولمسلم من رواية عمار بن دينار فاذا رضع رأسه من الركوع فقال سمع الله لمن حمده لم يزل قياما (قوله
 لم يمن) بفتح الصحانية وسكون المهملة أى لم يثن يقال حنيت العود اذا نثيته وفي رواية لمسلم لا يمنوهى لغة
 صحيحه يقال حنيت وحنوت بمعنى (قوله حتى يقع ساجدا) في رواية اسراييل عن أبي إسحق حتى يضع جبهته
 على الارض وسيأتي في باب سجود السهو ونحوه لمسلم من رواية زهير عن أبي إسحق ولاحمد عن غندر عن شعبة
 حتى يسجد ثم يسجدون واستدل به ابن الجوزي على ان المأموم لا يشرع في الركعتين حتى يسمع الامام وتعب
 بانه ليس فيه الا التأخر حتى يلبس الامام بالركن الذي ينتقل اليه بحيث يشرع المأموم بعشر روعه وقبل الفراغ
 منه ووقع في حديث عمرو بن حريث عند مسلم فكان لا يمنح أحدنا ظهره حتى يستتم ساجدا ولا يجل من
 حديث أنس حتى يتمكن النبي صلى الله عليه وسلم من السجود وهو أوضح في انتفاء المقارنة واستدله على طول
 الطمأنينة وفيه نظر وعلى جواز النظر الى الامام لاتباعه في انتقاله (قوله حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان نحوه)
 هكذا في رواية المستمل وكريمة وسقط للباقيين وقد أخرجه أبو عوانة عن الصنفين وغيره عن أبي نعيم ولفظه
 كنا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنح أحدنا ظهره حتى يضع رسول الله صلى الله عليه وسلم جبهته
 (قوله باب انهم من رفع رأسه قبل الامام) أى من السجود كما سيأتي بيانه (قوله عن محمد بن زياد) هو الجمحي مدني
 سكن البصرة وله في البخاري أحاديث عن أبي هريرة وفي التابصين أيضا محمد بن زياد الانصاري الحمصي وله عنده
 حديث واحد عن أبي امامة في المزارعة (قوله أما يخشى أحدكم) في رواية الكشميهني وأما يخشى ولا يجل داود
 عن حفص بن عمر عن شعبة أما يخشى أو لا يخشى بالشك وأما بخفيف الميم حرف استفتاح مثل الاو اصلها النافية
 دخلت عليها همزة الاستفهام وهو هنا استفهام توبيخ (قوله اذا رضع رأسه قبل الامام) زاد ابن خزيمة من رواية

أَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ صُورَهُ صُورَةَ حِمَارٍ

حماد بن زيد عن محمد بن زياد في صلاته وفي رواية حفص بن عمر المذكورة الذي يرفع رأسه والإمام ساجد قتيبن
 أن المراد الرفع من السجود فيه تعقب على من قال أن الحديث نص في المنع من تقدم المأموم على الإمام في الرفع
 من الركوع والسجود معا وإنما هو نص في السجود ويلحق به الركوع لكونه في معناه ويمكن أن يفرق بينهما
 بأن السجود للمزيد مزية لأن المبدأ أقرب ما يكون فيه من ربه لأنه غاية الخضوع المطلوب منه فلذلك خص
 بالتحصيص عليه ويحتمل أن يكون من باب الاكتفاء وهو ذكر أحد الشريئين المشتركين في الحكم إذا كان
 للمذكور مزية وأما التقدم على الإمام في الخفض في الركوع والسجود فقليل يلحق به من باب الأولى لأن
 الاعتدال والجلوس بين السجدين من الوسائل والركوع والسجود من المقاصد وإذا دل الدليل على وجوب
 الموازنة فيها هو وسيلة قولي أن يجب فيها هو مقصد ويمكن أن يقال ليس هذا بواضح لأن الرفع من
 الركوع والسجود يستلزم قطعه عن غاية كماله ودخول النقص في المقاصد أشد من دخوله في الوسائل
 وقد ورد الزجر عن الخفض والرفع قبل الإمام في حديث آخر أخرجه البزار من رواية مالمع بن عبد الله السعدي عن
 أبي هريرة مرفوعا الذي يخفض ويرفع قبل الإمام إنما ناصيته بيد شيطان وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه
 موقوفا وهو المحفوظ (قوله أو يجعل الله صورته صورة حمار) الشك من شعبة فقد رواه الطيالسي عن حماد بن سلمة
 وابن خزيمة من رواية حماد بن زيد ومسلم من رواية بن عبيد والريبع بن مسلم كلهم عن محمد بن زياد بغير تردد
 فأما الحمادان فقالا لرأس وأما بن عبيد فقال صورة وأما الريبع فقال وجه والظاهر أنه من تصرف الرواة قال عياض
 هذه الروايات متفقة لأن الوجه في الرأس ومعظم الصورة فيه (قلت) لفظ الصورة يطلق على الوجه أيضا وأما
 الرأس فروايتها أكثر وهي أشمل فهي المعتمدة وخص وقوع الوعيد عليها لأن بها وقعت الحناية وهي أشمل
 وظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الإمام لكونه توعده عليه بالسخط وهو أشد العقوبات وبذلك جزم النووي
 في شرح المذهب ومع القول بالتحريم فالجواب على أن فاعله يائمه ونجزيه صلاته وعن ابن عمر تبطل به قال أحمد
 في رواية وأهل الظاهر بناء على أن النبي يقتضي الفساد في المعنى عن أحمد أنه قال في رسالته ليس لمن سبق الإمام صلاة
 لهذا الحديث قال ولو كانت له صلاة لرجى له الثواب ولم يخش عليه العقاب واختلف في معنى الوعيد المذكور فقليل
 يحتمل أن يرجع ذلك إلى أمر معنوي فإن الحمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض
 الصلاة ومتابعة الإمام ويرجح هذا الجأزى أن التحويل لم يقع مع كثرة الفاعلين لكن ليس في الحديث ما يدل على أن
 ذلك يقع ولا بدو إنما يدل على كون فاعله متعرضا لذلك وكون فاعله ممكنا لأن يقع عنه ذلك الوعيد ولا يلزم من التعرض للشيء
 وقوع ذلك الشيء قاله ابن دقيق العيد وقال ابن بززة بالتحويل يحتمل أن يراد المسخ أو تحويل الهيئة الحسية أو المعنوية
 أوهما معا وحمله آخرون على ظاهره أن لا مانع من جواز وقوع ذلك وسيأتي في كتاب الأشربة الدليل على جواز
 وقوع المسخ في هذه الأمانة وهو حديث أبي مالك الأشعري في المغازي أن فيه ذكر الخسف وفي آخره ومسح آخرين
 قرعة وخنازير إلى يوم القيامة وسيأتي مزيد لذلك في تفسير سورة الانعام أن شاء الله تعالى ويقوى حمله على ظاهره أن
 في رواية ابن حبان من وجه آخر عن محمد بن زياد أن يحول الله رأسه رأس كلب فهذا يعدل الجأزى انتفاء المناسبة التي ذكرها
 من بلادة الحمار وما يعده أيضا إيراد الوعيد بالأمر المستقبل وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الحاصلة ولولا رد تشبيهه
 بالحمار لاجل البلادة لقال مثلا فرأسه رأس حمار وإنما قلت ذلك لأن الصفة المذكورة وهي البلادة حاصلة في فاعل
 ذلك عند فعله المذكور فلا يحسن أن يقال له يخشى إذا فعلت ذلك أن يصير ليلا مع أن فعله المذكور
 إنما نشأ عن البلادة وقال ابن الجوزي في الرواية التي عرفت بالصورة هذه اللفظة تمنع تأويل من قال المراد رأس حمار في
 البلادة ولم يبين وجه المنع وفي الحديث كمال شقيقته صلى الله عليه وسلم باعتهوا يأنه لهم الأحكام وما يرتب عليها من الثواب والعقاب

باب إمامة العبد والمولى وكانت عائشة يؤمها عبدها ذلك لأن من المصحف وولد النبي والأعرابي والغلام الذي لم يحتلم

واستدل به على جواز المقارنة ولا دلالة فيه لأنه دل بمنطوقه على منع المسابقة وبمفهومه على طلب المتابعة وأما المقارنة لمسكوت عنها وقال ابن بزرقة استدل بظاهره قوم لا يعقلون على جواز التناسخ (قلت) وهو مذهب ردى مبنى على دعاوى غير برهان والذي استدل بذلك منهم إنما استدل بأصل النسخ لا بخصوص هذا الحديث (لطيفة) قال صاحب القيس ليس للتقدم قبل الامام سبب الاطلب الاستعمال ودواؤه أن يستحضر أنه لا يسلم قبل الامام فلا يستجمل في هذه الافعال والله أعلم * (قوله باب امامة العبد والمولى) أى العتيق قال الزين بن المنير لم يفسح بالجواز لكن لوح به لاراده أدلته (قوله) وكانت عائشة (الخ) وصله ابودودا في كتاب المصاحف من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة أن عائشة كان يؤم غلاما ذلك أن في المصحف ووصله ابن أبي شيبة قال حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبي بكر بن أبي مليكة عن عائشة أنها أعطت غلاما لها عن درفكان يؤمها في رمضان في المصحف ووصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق أخرى عن ابن أبي مليكة أنه كان يأتي عائشة بأعلى الوادي هو وأبو عبيد بن عمير والمسور بن غرمة وناس كثير يؤمهم أبو عمر ومولي عائشة وهو يومئذ غلام لم يعتق وأبو عمر المذكور هو ذلك أن والي حجة امامة العبد ذهب الجمهور وخالف مالك فقال لا يؤم الا حرا الا ان كان قارئا ولم لا يقرؤن يؤمهم الا في الجمعة لانها لا تجب عليه وخالفه أشهب وأجيب بانها تجزئ اذا حضرها (قوله في المصحف) استدل به على جواز قراءة المصل من المصحف ومنع منه آخرون لكونه عملا كثيرا في الصلاة (قوله وولدا النبي) يفتح الموحدة وكسر المحجمة والتشديد أى الزانية ونقل ابن اللين انه رواه يفتح الموحدة وسكون المعجمة والتخفيف والاول أولى وهو معطوف على قوله والمولى لكن فصل بين المتعاطفين بأن عائشة وغفل القرطبي في مختصر البخارى فجعله من بقية الاثر المذكور والى حجة امامة ولد الزنا ذهب الجمهور ايضا وكان مالك يكره أن يتخذ اماما راتباً وعقله عنده أنه يصير معرضا لكلام الناس فيأمنون بسببه وقيل لانه ليس في الغالب من يفقه فيطلب عليه الجمل (قوله والاعرابي) يفتح الهمزة أى ساكن البادية والى حجة امامته ذهب الجمهور ايضا وخاف مالك وعقله عنده غلبة الجمل على سكان البوادي وقيل لانهم يديمون قصص السنن وترك حضور الجماعة غالبا (قوله والغلام الذي لم يحتلم) ظاهره انه اراد المراهق ويحتمل الاعم لكن يخرج من كان دون سن التمييز بدليل آخر ولعل المصنف راعى اللفظ الوارد في النبي عن ذلك وهو في رواية عبد الرزاق من حديث ابن عباس مر فوطا لا يؤم الغلام حتى يحتلم واسناده ضعيف وقد اخرج المصنف في غزوة الفتح حديث عمرو بن سلمة بكسر اللام انه كان يؤم قومه وهو ابن سبع سنين وقيل انما لم يستدل به هنا لان احمد بن حنبل توقف فيه فقيل لانه ليس فيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وقيل الاحتمال أن يكون أراد انه كان يؤمهم في النافلة دون الفريضة وأجيب عن الاول بان زمان تولد الوحي لا يقع فيه لاحد من الصحابة التقرير على ما لا يجوز فعله ولهذا استدل أبو سعيد وجابر على جواز الغزل بانهم كانوا يحزلون والقرآن ينزل كما سيأتي في موضعه وايضا قالوا الذين قدموا عمرو بن سلمة كانوا جماعة من الصحابة وقد نقل ابن حزم انه لا يعلم لهم في ذلك مخالف منهم وعن الثاني بأن سياق رواية المصنف تدل على انه كان يؤمهم في الفرائض لقوله فيه صلوا صلاة كذا في حين كذا فاذا حضرت الصلاة للحديث وفي رواية لابي دودا قال عمرو فاشهدت مشهدا في حرم الا كنت امامهم وهذا من الفرائض والتوافل واحتج ابن حزم على عدم الصحة بانه صلى الله عليه وسلم أمر أن يؤمهم اقرؤهم قال فعلى هذا انما يؤم من يتوجه اليه الامر والصبي ليس بما مور لان القلم رفع عنه فلا يؤم كذا قال ولا يخفى فسادنا نقول انما مور من يتوجه اليه الامر من البالغين بانهم يقدمون من انصف بكونه أكثر قرأنا فبطل ما احتج به والى حجة امامة الصبي ذهب ايضا الحسن البصري والشافعي واسحق وكرهما مالك والثوري وعن أبي حنيفة وأحمد رواه ابن المشهور عنها

قَوْلَ نَبِيِّ **يَوْمَهُمْ أَقْرَوْمُهُمْ** لِكِتَابِ اللَّهِ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ كُنَّا قَدِمْنَا الْمَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ الْمُنْصِبَةَ وَوَضِعَ قِبَالَهُ قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** كَانَ يَوْمُهُمْ سَالِمٌ مَوْتَهُ ابْنُ حَنِيفَةَ وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرَأْنَا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَمِّمِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** قَالَ أَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ أَسْتَعِيلَ حَدِّثْنِي كَانَ رَأْسُهُ زَيْبَةً

الاجزاء في النوافل دون الفرائض (قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم يومهم أقرومهم لكتاب الله) أي فكل من أنصف بذلك جازت إمامته من عِدو وصي وغيرهما وهذا طرف من حديث أبي مسعود الذي ذكرناه في باب أهل العلم أحق بالإمامة وقد أخرجه مسلم وأصحاب السنن لم يفظ يوم القوم أقروم لكتاب الله الحديث وفي حديث عمرو بن سامة المذكور عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وليؤمكم أكثركم قرأنا وفي حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأخبرهم بالإمامة أقروم واستدل بقوله أقروم عن أن إمامة الكافر لا تصح لانه لا قراءة له (قوله ولا يمنع العبد من الجماعة) هذا من كلام المصنف وليس من الحديث المطابق (قوله بغيره) أي بغير ضرورة لسيده فلو قصد تقويت الفضيلة عليه بغير ضرورة لم يكن له ذلك وسند كرمسته في الكلام على قصة سالم في أول حديثي الباب (قوله عن عبيد الله) هو العمري (قوله لما قدم الماجرون الأولون) أي من مكة إلى المدينة وبه صرح في رواية الطبراني (قوله المنصب) بالنصب على الظرفية لقوله قدم كذا في جميع الروايات وفي رواية أبي داود نزولوا المنصب أي المكان المسمى بذلك وهو باسكان الصاد الميملة بعدها موحدة واختلف في أوله فقيل بالفتح وقيل بالضم ثم رأيت في النهاية ضبطه بعضهم بفتح العين والصاد الميمتين قال أبو عبيد اليكري لم يضبطه الأصلي في روايته والمعروف المنصب وزن مجد بالتشديد وهو موضع بقاءه (قوله وكان يومهم سالم مولى أبي حذيفة) زاد في الأحكام من رواية ابن جريج عن نافع وفيهم أبو بكر وعمر وأبو سلمة أي ابن عبد الأسد وزيد بن حارثة وعامر بن ربيعة واستشكل ذكر أبي بكر فيهم إذ في الحديث أن ذلك كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر كان رفيقه ووجهه البهني باحتمال أن يكون سالم المذكور استمر على الصلاة بهم فيصح ذكر أبي بكر ولا يخفى ما فيه ووجه الدلالة منه إجماع كبار الصحابة القرشيين على تقدم سالم عليهم وكان سالم المذكور مولى امرأة من الانصار فاعتقته وكان إمامتهم كانت قبل أن يعتق وبذلك تظهر مناسبة قول المصنف ولا يمنع العبد وإنما قيل له مولى أي حذيفة لانه لازم أباحذيفة بعد عتبه بن ربيعة بعد أن عتق فديناه فلما نهوا عن ذلك قيل له مولا كإسائي في موضعه واستشهد سالم بالجماعة في خلافة أبي بكر رضي الله عنهما (قوله وكان أكثرهم قرأنا) إشارة إلى سبب تقدمهم له مع كونهم أشرف منه وفي رواية الطبراني لانه كان أكثرهم قرأنا (قوله حدثنا يحيى) هو القبطان (قوله اسمعوا وأطيعوا) أي فإياهم طاعة الله (قوله وإن استعمل) أي جعل عاملا وللمصنف في الأحكام عن مسدد عن يحيى وإن استعمل عليكم عبد حبشي وهو أصرح في مقصود الترجمة وذكره بعد باب من طريق غندر عن شعبه بلفظ قال النبي صلى الله عليه وسلم لا بئ ذرا سمع وأطع الحديث وقد أخرجه مسلم من طريق غندر أيضا لكن بإسناده أخر عن شعبه عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال إن خليلي صلى الله عليه وسلم أوصاني أن أسمع وأطع وإن كان عبدا حبشيا مجدع الأطراف وأخرجه الحاكم والبيهقي من هذا الوجه وفيه قصة أن أبذرا انتهى إلى الربرة وقد أقيمت الصلاة فاذا عبد يؤمهم قال فقيل هذا أبو ذر فذهب يتأخر فقال أبو ذر وأصاني خليلي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وأخرج مسلم أيضا من طريق غندر أيضا عن شعبه عن يحيى بن الحصين سمعت جدي يتحدث أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب في حجة الوداع يقول ولو استعمل عليكم عبد قودكم بكتاب الله وفي هذه الرواية فائدتان تعيين جهة الطاعة وتاريخ الحديث وأنه كان في أواخر عهد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كان رأسه زيبية) قيل شبهه بذلك لصغر رأسه وذلك معروف في الحبشة وقيل لسواده وقيل لقصر شعر رأسه وتقلبه ووجه الدلالة منه على صحة إمامة العبد

باب إذا لم يُتم الإمام وأتم من خلفه حديثنا الفضل بن سهل قال حدثنا الحسن بن موسى الأشعري قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال يصلون لكم فإن أصابوا فلكم وإن أخطأوا فلكم وعليهم **باب** إمامة المفتون

انه اذا امر بطاعته فقد أمر بالصلاة خلفه قاله ابن بطال ويحتمل أن يكون ماخوذاً من جهة ما جرت به عادتهم أن الأمير هو الذي يتولى الإمامة بنفسه أو نائبه واستدل به على المنع من القيام على السلاطين وإن جاروا لأن القيام عليهم يقضي غالباً إلى اشد مما ينكر عليهم ووجه الدلالة منه انه امر بطاعة العبد الجيوش والإمامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق في قریش فيكون غيرهم متغلباً فإذا أمر بطاعته استلزم النهي عن مخالفته والقيام عليه وردّه ابن الجوزي بأن المراد بالمعامل هتافاً يستعمله الإمام لأن يبي الإمامة العظمى وبأن المراد بالطاعة الطاعة فيوافق الحق انتهى ولا مانع من محله على أعم من ذلك فقد وجد من ولي الإمامة العظمى من غير قریش من ذوى الشوكة متغلباً وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأحكام وقد عكسه بعضهم فاستدل به على جواز الإمامة في غير قریش وهو متعقب إذ لا تلازم بين الاجزاء والجواز والله أعلم * (قوله باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه) يشير بذلك إلى حديث عقبة بن عامر وغيره كما سيأتي (قوله حديثنا الفضل بن سهل) هو البغدادى المعروف بالأعرج من صغار شيوخ البخارى ومات قبله بسنة (قوله يصلون) أى الأئمة واللام في قوله لكم للتعليل (قوله فإن أصابوا فلكم) أى ثواب صلاتكم زاد أحمد عن الحسن بن موسى بهذا السند ولهم أى ثواب صلاتهم وهو يغني عن تكلف توجيه حديثه وتسمك ابن بطال بظاهر الرواية المخدوفة فزع عن المراد بالاصابة هنا اصابة الوقت واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعاً لعلكم تدركون أقواماً يصلون الصلاة لغير وقتها فإذا أدركتموهم فصلوا في بيوتكم في الوقت ثم صلوا معهم واجعلوها سبعة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وغيره فاقتدر على هذا فإن أصابوا الوقت وإن أخطأ الوقت فلكم يعنى الصلاة التي في الوقت انتهى وغفل عن الزيادة التي في رواية أحمد فاتها تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا اعتداد الأفراد وكذا أخرجه الاسماعيلي وأبو نعیم في مستخرجيهما من طرق عن الحسن بن موسى وقد أخرج ابن حبان حديث أبي هريرة من وجه آخر أصرح في مقصود الترجمة ولفظه يكون أقوام يصلون الصلاة فإن أصابوا فلكم ولهم وروى أبو داود ومن حديث عقبة بن عامر مرفوعاً من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم وفي رواية أحمد في هذا الحديث فإن صلوا الصلاة لوقتها وأتموا الركوع والسجود فهي لكم ولهم فهذا بين أن المراد ما هو أعم من ترك اصابة الوقت قال ابن المنذر هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الإمام إذا سقطت فسدت صلاة من خلفه (قوله وإن أخطأوا) أى ارتكبوا الخطيئة ولم يرد به الخطأ المقابل للعمد لأنه لا يتم فيه قال المهلب فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر إذا خيف منه ووجه غيره قوله إذا خيف منه بأن الفاجر إنما يؤم إذا كان صاحب شوكة وقال البيهقي في شرح السنة فيدليل على انه إذا صلى يقوم محدثاً أنه تصح صلاة المؤمنين وعليه الاعادة واستدل به غيره على أعم من ذلك وهو صحة الاتمام بمن يحل بشيء من الصلوات ركناً كان أو غيره إذا أتم المأموم وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه أو الاصح عندهم صحة الافتداء إلا بمن علم انه ترك أو اجاباً ومنهم من استدل به على الجواز مطلقاً بناء على أن المراد بالخطأ ما يقابل الصمد قال وعلى الخلاف في الأمور الاجتهادية كمن يصل خائب من لا يرى قراءة البسملة ولا أنها من أركان القراءة ولا أنها آية من فاتحة بل يرى أن فاتحة تجزئ بدونها قال فان صلاة المأموم تصح إذا قرأ هو بالبسملة لأن غاية حال الإمام في هذه الحالة أن يكون أخطأ وقد دل الحديث على أن خطأ الإمام لا يؤثر في صحة صلاة المأموم إذا أصاب (تنبيه) حديث الباب من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وفيه مقال وقد ذكرنا له شاهداً عند ابن حبان وروى الشافعي عنه من طريق صفوان ابن سليم عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ يأتي قوم يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن نقصوا كان عليهم ولهم * (قوله باب إمامة المفتون) أى الذي دخل في

وَالْمُبْتَدِعُ وَقَالَ الْحَسَنُ صَلِّ وَعَلَيْكَ بِدَعْتِهِ * قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ . وَقَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا
أَبُو وَائِلٍ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَارٍ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى
عُمَانَ بْنِ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ مُحْصَرٌّ فَقَالَ إِنَّكَ إِمَامٌ عَامِرٌ وَزَكَلَ بِكَ مَاتَرِي وَيُصَلِّي لَنَا إِمَامٌ فِتْنَةٌ
وَتَشْرَحُ فَقَالَ الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسِنَ مَعَهُمْ .

الفتنة خرج على الامام ومنهم من فسره بما هو أعم من ذلك (قوله والمتبدع) أي من اعتقد شيئا مما يخالف أهل السنة
والجماعة (قوله وقال الحسن صل وعليه بدعته) وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن هشام بن حسان ان
الحسن سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة فقال الحسن صل خلفه وعليه بدعته (قوله وقال لنا محمد بن يوسف)
هو الثوري قيل عبر بهذه الصيغة لانه لما أخذ من شيخه في المذاكرة فلم يقل فيه حدثنا وقيل ان ذلك مما تحمله
بلا جازة أو المناولة أو العرض وقيل هو متصل من حيث اللفظ منقطع من حيث المعنى والذي ظهر لي بالاستقراء
خلاف ذلك وهو أنه متصل لكنه لا يعبر بهذه الصيغة الا اذا كان المتن موقوفا أو كان فيه راوليس على شرطه والذي
هنا من قيل الاول وقد وصله الاسماعيلي من رواية محمد بن يحيى قال حدثنا محمد بن يوسف الثوري (قوله عن حميد
بن عبد الرحمن) أي ابن عوف وفي رواية الاسماعيلي أخبرني حميد وأخرجه الاسماعيلي من طريق أخرى عن
الازداعي وخالفه يونس بن يزيد فقال عن الزهري عن عروة أخرجه الاسماعيلي أيضا وكذلك رواه معمر عن الزهري
أخرجه عمر بن شبة في كتاب مقتل عثمان عن غندر عنه ويحتمل أن يكون للزهري فيه شيخان (قوله عن عبيد
الله بن عدى) في رواية ابن المبارك عن الازداعي عند الاسماعيلي وأبي نعيم حدثني عبيد الله بن عدى بن الخيار
من بني نوفل بن عبد مناف وعبيد الله المذكور تابعي كبير معدود في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي صلى الله عليه
وسلم وكان عثمان من أقارب أمه كاسياني في موضعه (قوله انك امام عامة) أي جماعة وفي رواية يونس وأنت الامام أي
الاعظم (قوله وترتل بك ما نرى) أي من الحصار (قوله ويصلي لنا) أي يؤمننا (قوله امام فتنة) أي رئيس فتنة واختلف
في المشار اليه بذلك فقيل هو عبد الرحمن بن عديس البليوي أحد رؤس المصريين الذين حصروا عثمان قاله ابن وضاح
فما قلعه عنه ابن عبد البر وغيره وقاله ابن الجوزي وزاد ان كنانة بن بشر أحد رؤسهم صلى بالناس أيضا (قلت)
وهو المراد هنا فان سيف بن عمر روى حديث الباب في كتاب الفتوح من طريق أخري عن الزهري بسنده فقال
فيه دخلت على عثمان وهو محصور وكنا يصلي بالناس فقلت كيف ترى الحديث وقد صلى بالناس يوم حصر عثمان
أبو امامة بن سهل بن حنيف الانصاري لكن باذن عثمان ورواه عمر بن شبة بسند صحيح ورواه ابن المديني من طريق
أبي هريرة وكذلك صلى بهم علي بن أبي طالب فها رواه اسمعيل الخطي في تاريخ بغداد من رواية تلمبه بن يزيد الحارثي
قال فلما كان يوم عيد الاضحى جاء على فصلي بالناس وقال ابن المبارك فيها رواه الحسن الحلواني لم يصل بهم غيرها
وقال غيرهم صلى بهم عدة صلوات وصلى بهم أيضا سهل بن حنيف رواه عمر بن شبة بإسناد قوى وقيل صلى بهم أيضا
أبو أيوب الانصاري وطلحة بن عبيد الله وليس واحد من هؤلاء مراداً بقوله امام فتنة وقال الداودي معنى قوله
امام فتنة أي امام وقت فتنة وعلى هذا الاختصاص له بالخارجي قال ويدل على صحة ذلك ان عثمان لم يذكر الذي أهمهم بمكروه
بل ذكر ان فعله أحسن الاعمال انتهى وهذا مغاير لمراد المصنف من ترجمته ولو كان كما قال لم يكن قوله وتخرج مناسبا
(قوله وتخرج) في رواية ابن المبارك وانا لتخرج من الصلاة معه والتخرج التأثم أي تخاف الوقوع في الآثم واصل
الحرج الضيق ثم استعمل للآثم لانه يضيئ على طابعه (قوله فقال الصلاة أحسن) في رواية ابن المبارك ان الصلاة
أحسن وفي رواية معقل بن زياد عن الازداعي عند الاسماعيلي من أحسن (قوله فاذا أحسن الناس فأحسن) ظاهره انه
رخص لف الصلاة معهم كانه يقول لا يضرك كونه مفتونا بل اذا أحسن فوافقه على احسانه وارتك ما افتت به وهو

وَإِذَا أَسَاءُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ وَقَالَ الزَّيْدِيُّ قَالَ الزُّهْرِيُّ لَا تَرَى أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْخَنْثِ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي النَّبَّاحِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَدْرِي أَسْمُ وَأَطِيعٌ وَلَوْ لَحَبَشِي كَانَ رَأْسُهُ زَيْبِيَّةَ بَابُ يَقُومُ عَنْ عَيْنِ الْإِمَامِ بِحَدِّهِ سَوَاءٌ**

المطابق لسياق الباب وهو الذي فهمه الداودي حتى احتاج الى تقدير حذف في قوله امام فتنة وخالف ابن المنير فقال يجتمل ان يكون رأى ان الصلاة خلفه لاتصح فنادى الجواب بقوله ان الصلاة أحسن لان الصلاة التي هي أحسن هي الصلاة الصحيحة وصلاة الخارجى غير صحيحة لانه اما كافر أو فاسق انتهى وهذا قاله نصر قلذهبه في عدم صحة الصلاة خلف العاصق وفيه نظر لان سياروى في الفتوح عن سهل بن يوسف الانصارى عن أبيه قال كره الناس الصلاة خلف الذين حصروا عثمان الاعثمان فانه قال من دعا الى الصلاة فاجيبوه انتهى فهذا صريح في ان مقصوده بقوله الصلاة أحسن الاشارة الى الاذن بالصلاة خلفه وفيه تأييداً لفهمه المصنف من قوله امام فتنة وروى سعيد بن منصور عن طريق مكحول قال قالوا لعثمان انا نتخرج ان نصلي خلف هؤلاء الذين حصروك فذكر نحو حديث الزهري وهذا منقطع الا انه اعتضد (قوله واذا أساءوا فاجتنب) فيه تحذير من الفتنة والدخول فيها ومن جميع ما ينكر من قول أو فعل أو اعتماد في هذا الامر الخفى على شهود الجماعة ولا سبقي زمن الفتنة للزيادة تفرق الكلمة وفيه ان الصلاة خلف من تركه الصلاة خلفه أولى من تعطيل الجماعة وفيه رد على من زعم ان الجمعة لا يجزى أن تقام بغير اذن الامام (قوله وقال الزيدى) يضم الزاى هو محمد بن الوليد (قوله الخنث) رويناه بكسر النون ونحوها فالاول المراد به من فيه تكبر وتوثن وتشبه بالنساء والثاني المراد به من يؤتى وبه جزم أبو عبد الله فيا حكام بن التين محتجبان الاول لمانع من الصلاة خلفه اذا كان ذلك أصل خلقته وردبان المراد من يعتمد ذلك فيتشبه بالنساء فان ذلك بدعة فيبحة ولهذا جوز الداودي أن يكون كل منهما مراداً قال ابن بطال ذكر البخاري هذه المسئلة هنالان الخنث مفتتن في طريقته (قوله الامن ضرورة) أي بان يكون ذاشوكه أو من جهته فلا تعطل الجماعة بسببه وقد رواه معمر عن الزهري بغير قيد أخرجه عبد الرزاق عنه ولم يظهه قلت فالخنث قال ولا كرامة لا يؤتم به وهو محمول على حالة الاختيار (قوله حدثنا محمد بن أبان) هو البلخي مستعمل وكيع وقيل الواسطي وهو محتمل لكن لم نجد للواسطي رواية عن غندر بخلاف البلخي وقد تقدم عنه بموضع آخر في المواقيت وهذا جميع ما أخرج عنه البخاري (قوله اسمع واطع) تقدم الكلام عليه قبل باب قال ابن المنير وجه دخوله في هذا الباب ان الصفة المذكورة انما توجد غالباً في عجمي حديث عهد بالإسلام لا يخلو من جهل بدينه وما يخلو من هذه صفة عن ارتكاب البدعة ولو لم يكن الاقائنه بنفسه حتى تقدم للامامة وليس من أهلها (قوله باب يقوم) أي المأموم (عن عيين الامام بحديثه) بكسر المهملة وذال معجمة بعدها مدة أي يجنبه فأخرج بذلك من كان خاتمه أو ما تلاعته وقوله سواء أخرجه من كان الى جنبه لكن على بعده كذا قال الزين بن المنير والذي يظهر أن قوله بحديثه يخرج هذا أيضاً وقوله سواء أي لا يقدم ولا يتأخر وفي ارتقاء هذا من الحديث الذي أورده بعد وقد قال أصحابنا يستحب أن يقف المأموم دونه قليلاً وكان المصنف أشار بذلك الى ما وقع في بعض طرقه فقد تقدم في الطائفة من رواية مخزومة عن كرب عن ابن عباس يلقظ فقطعت الى جنبه وظاهره المساواة وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس نحواً من هذه القصة وعن ابن جريج قال قلت لعطاء الرجل يصلي مع الرجل أين يكون منه قال الى شقه الايمن قلت امحاذى به حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الآخر قال نعم قلت أتحب أن يساويه حتى لا تكون بينهما فرجة قال نعم وفي الموطأ عن عبد الله ابن عتبة ابن معوذ قال دخلت على عمر بن الخطاب

إِذَا كَانَ اثْنَيْنِ حَدَّثَنَا سَلْبَانَ ابْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَيْنْتُ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ نَامَ ثُمَّ قَامَ ثُمَّ قَامَتْ فَصَلَّتْ عَنْ يَسَارِهِ فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ نَامَ حَتَّى تَحْتِ غَلِيظَةً أَوْ قَلَّ خَلِيظَةً ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ **بَابُ** إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ غُرَّةَ الْإِمَامِ إِلَى يَمِينِهِ لَمْ تَحُدَّ سَلَاةُهَا **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَرَمَةَ بِنْتِ سُلَيْمَانَ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَيْنْتُ عِنْدَ مَيْمُونَةَ وَالنَّبِيِّ ﷺ عِنْدَهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ فَتَرَضًّا ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي فَصَلَّتْ عَلَى يَسَارِهِ فَأَخَذَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ فَصَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكَعَةً ثُمَّ نَامَ حَتَّى نَفَخَ وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ ثُمَّ أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ فَخَرَجَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ قَالَ عَمْرُو وَغَدَيْتُ بِهِ بُكْبَرًا فَقَالَ حَدَّثَنِي كُرَيْبٌ بِذَلِكَ **بَابُ** إِذَا لَمْ يَتَوَضَّأْ الْإِمَامُ أَنْ يَوْمَ ثُمَّ جَاءَ قَوْمٌ فَأَمَّهُمْ **حَدَّثَنَا** سُودَةُ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ

بِالْجَاهِ فَوَجَدْتُهُ يَسْبَحُ فَقُمْتُ وَرَأَيْتُهُ قَرَيْبِي حَتَّى جَعَلَنِي حَذَاهُ عَنْ يَمِينِهِ (قوله إذا كانا) أي أماما وما بخلاف ما إذا كانا مومنين مع إمام فلهما حكم آخر (تنبه) هكذا في جميع الروايات باب بالتؤنين يقوم إلى آخره وأورده الزين بن المنير لفظ بابين يقدم بالاضافة وزيادة من وشرحه على ذلك وردد بين كونها موصولة وأستفهامية ثم أطال في حكمة ذلك وإن سببه كون المسئلة مختلفا فيها والواقع أن من عذوفة والسياق ظاهر فإن المصنف جازم بحكم المسئلة لا متردد واقفا أعلم وقد نقل بعضهم الاتفاق على أن المأموم الواحد يقف عن يمين الإمام لا اللخني فقال إذا كان الإمام ورجل قام الرجل خلف الإمام فإن ركع الإمام قبل أن يجيء أحد قام عن يمينه أخرجه بن سعيد بن منصور ووجه بعضهم بأن الإمام مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك وهو حسن لكنه مخالف للنص وهو قياس قاسم ظهر لي أن إبراهيم إنما كان يقول بذلك حيث يظن ظنا قويا يجيئ، وإن وقد روى سعيد بن منصور أيضا عنه قال ربما قف خلف الأسود وحدى حتى يجيء المؤذن وذكر البيهقي أنه يستفاد من حديث الباب امتناع تقديم المأموم على الإمام خلافا لما لاك لما في رواية مسلم فقامت عن يساره فأدارني من خلفه حتى جعلني عن يمينه وفيه نظر (قوله باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام الخ) وجه الدلالة من حديث ابن عباس المذكور أنه صلى الله عليه وسلم لم يطل صلاة ابن عباس مع كونه قام عن يساره أولا وعن أحمد تبطل لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقره على ذلك والاول هو قول الجوزي بل قال سعيد بن المسيب أن موقف المأموم الواحد يكون عن يسار الإمام ولم يتاج على ذلك (قوله حدثنا أحمد) لم أره منسوبا في شيء من الروايات لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن صالح وأخرجه من طريقه (قوله عمرو) هو ابن الحرث المصري وكذا وقع عند أبي نعيم (قوله عن عبد ربه) يفتح لراه وتشديد الموحدة وهو أخو يحيى بن سعيد الانصاري وفي الاستاد ثلاثة من التابعين مديون على نسق (قوله نعمت) في رواية الكشميهني بت (قوله فأخذني فجعلني) قد تقدم أنه إداره من خلفه واستدل به على أن مثل ذلك من العمل لا يفسد الصلاة كما سيأتي (قوله قال عمرو) أي ابن الحرث المذكور بالاستناد المذكور إليه وموم من زعم أنه من تعليق البخاري فقد ساقه أبو نعيم مثل سياقه و بكير المذكور في هذا هو ابن عبد الله بن الأشج واستاد عمرو بن الحرث بهذه الرواية عنه الطبري (قوله باب إذا لم يتوَضَّأْ الإمام أن يؤم الخ) لم يجز بحكم المسئلة لما فيمن الاحتمال لأنه ليس في حديث ابن عباس التصريح بأن النبي صلى الله عليه وسلم يتوَضَّأُ الإمامة كما أنه ليس فيه أنه نوي لافي إبداءه صلاته ولا بعدا، ثم ابن عباس فصل معي لكن في إبقائه إياه منه موقف المأموم ما يشعر بالتأني

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جَبْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ بَيْتٌ عِنْدَ خَالَتِي ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ
يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فَقُمْتُ أَصَلُّ مَعَهُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَ بِرَأْسِي فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ بِاسْتِطَاعَةٍ إِذَا طَوَّلَ
الْإِمَامُ وَكَانَ الرَّجُلُ حَاجَةً فَفَرَجَ فَصَلَّى حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَوْمَ قَوْمُهُ * وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ
حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يُصَلِّي مَعَ
النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَوْمَ قَوْمُهُ

وأما الأول فالأصل عدمه وهذه المسئلة مختلف فيها والأصح عند الشافعية لا يشترط لصحة الاقتداء أن ينوي الإمام
الإمامة واستدل ابن المنذر أيضا بحديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان قال حيث قمعت
إلي جنبه وجاء آخر فقام إلى جنبتي حتى كنا رهطاً فلما أحس النبي صلى الله عليه وسلم بنا تجور في صلاته الحديث
وهو ظاهر في أنه لم ينو الإمامة ابتداءً وأتموا ما به وأقرم وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلقه البخاري كما
سيأتي في كتاب الصيام أن شاء الله تعالى وذهب أحمد إلى التفرقة بين النافلة والقرينة فشرط أن ينوي في القرينة
دون النافلة وفيه نظر لحديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي وحده فقال لأرجل تصدق
على هذا فيصلي معه أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم (قوله عن عبد الله بن
سعيد بن جبيرة) هو من أقران أيوب الراوي عنه ورجال الأسناد كلهم بصريون وسيأتي الكلام على قيمة فوائد حديث ابن
عباس المذكور في هذه الأبواب الثلاثة تأماني في كتاب الوتران شاء الله تعالى * (قوله باب إذا طوّل الإمام وكان للرجل)
أي الإمام (حجة فخرج وصلي) وللكشمي في فصلي بالفاء وهذه الترجمة عكس التي قبلها لأن في الأولى جواز الائتم
بمن لم ينو الإمامة وفي الثانية جواز قطع الائتم بعد الدخول فيه وأما قوله في الترجمة فخرج فيحتمل أنه خرج من
القدوة أو من الصلاة رأساً أو من المسجد قال ابن رشيد الظاهر أن المراد خرج إلى منزله فصلى فيه وهو ظاهر قوله في
الحديث فأنصرف الرجل قال وكان سبب ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للذي أراه يصلي أصلاً نائماً معاً كما تقدم
قلت * وليس الواقع كذلك فإن في رواية النسائي فأنصرف الرجل فصلى في ناحية المسجد وهذا يحتمل أن
يكون قطع الصلاة أو القدوة لكن في مسلم فأنصرف الرجل فلم يصلي وحده * وأعلم أن هذا الحديث رواه عن
جابر عمرو بن دينار ومحارب بن دثار وأبو الزبير وعبد الله بن مقسم فرواية عمرو والمصنف هنا عن شعبة وفي الأدب عن
سلم بن حبان ولمسلم عن ابن عينة ثلاثهم عنه ورواية محارب تأتي بعد أبيه وهي عند النسائي مقرونة بابي صالح
ورواية أبي الزبير عنه مسلم ورواية عبد الله بن خزيمة وله طرق أخرى غير هذه سأذكر ما يحتاج إليه منها معزواً
وأما قدمت ذكر هذه لتسهيل الحوالة عليها (قوله حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم والظاهر أن روايته عن شعبة مختصرة
كما هنا وكذلك أخرجها البيهقي من طريق محمد بن أيوب الرازي عنه وقال السكمان الظاهر من قوله فصلى العشاء إلى آخره
داخل تحت الطريق الأولي وكان الحامل له على ذلك أنها لو خلت عن ذلك لم تطابق الترجمة ظاهر السكت فها هو أن يقول
إن مراد البخاري بذلك الإشارة إلى أصل الحديث على عادته واستناداً بالطريق الأولى علواً للاستناد كما أن في الطريق
الثانية فائدة التصريح بجمع عمرو بن جابر (قوله يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم) زاد مهلم من رواية منصور
عن عمرو وعشاء الآخرة فكان العشاء هي التي كان يواظب فيها على الصلاة مرتين (قوله ثم يرجع فيؤم
قومه) في رواية منصور المذكورة فيصلي بهم تلك الصلاة والمصنف في الأدب فيصلي بهم الصلاة أي المذكورة وفي هذا
رد على من زعم أن المراد أن الصلاة التي كان يصلها مع النبي صلى الله عليه وسلم غير الصلاة التي

صَلَّى الْغَيْثَاءَ صَرًّا بِالْبَقَرَةِ

كان يصليها يقوم وفي رواية ابن عيينة فصلي ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم الغشاء ثم أتى قومه فأهمهم وفي رواية الحميدي عن ابن عيينة ثم يرجع الي بني سلمة فيصليها بهم ولا مخالفة فيه لأن قومه هم بنو سلمة وفي رواية الشافعي عنه ثم يرجع فيصليها يقوم في بني سلمة ولاحمد ثم يرجع فيؤمننا (قوله فصل الغشاء) كذا في معظم الروايات ووقع في رواية لابي عوانة والطحاوي من طريق عمار بن مسلم صاحب المغرب وكذا عبد الرزاق من رواية أبي الزبير فان حمل على تعدد القصة كما سيأتي أو على ان المراد بالمغرب الغشاء مجازاً والملاحق في الصحيح أصح (قوله فقرأ بالبقرة) يستدل به على من يكره أن يقول البقرة بل يقول سورة البقرة لكن في رواية الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن ميسرة البخاري فيه فقرأ سورة البقرة وسلم عن ابن عيينة نحوه وللصنف في الادب فقرأ بهم البقرة فالظاهر ان ذلك من تصرفات الرواة والمراد أنه ابتداء في قراءتها وبه صرح مسلم ولعله فافتتح سورة البقرة وفي رواية عمار بن فقرأ بسورة البقرة أو النساء على الشك وللراجح من رواية مسعر عن عمار بن فقرأ بالبقرة والنساء كذا رأيت بخط الزكي البرزالي بالواو وان كان ضبطه احتمل أن يكون قرأ في الاولى بالبقرة وفي الثانية بالنساء ووقع عند أحمد من حديث بريدة باسناد قوي فقرأ أقرت الساعة وهي شاذة لان حمل على التعدد ولم يقع في شيء من الطرق المتقدمة تسمية هذا الرجل لكن روى أبو داود الطيالسي في مسنده والبخاري من طريقه عن طاب بن حبيب عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه قال مر حزم ابن أبي بن كعب بمعاذ بن جبل وهو يصلي يقومه صلاة العتمة فافتتح بسورة طولة ومع حزم ناضج له الحديث قال البخاري لا نعلم أحداً سماه عن جابر الا ابن جابر اه وقد رواه أبو داود في السنن من وجه آخر عن طاب بن جمل عن ابن جابر عن حزم صاحب القصة وابن جابر لم يدرك حتماً ووقع عنده صلاة المغرب وهو نحو ما تقدم من الاختلاف في رواية عمار ورواه ابن لحيعة عن أبي الزبير عن جابر فساه حازماً وكأنه صحفه أخرجه ابن شاهين من طريقه ورواه أحمد والنسائي وأبو حنبل وابن السكن باسناد صحيح عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال كان معاذ يؤم قومه فدخل حرام وهو يريد أن يسقي نخله الحديث كذا فيه براء بعد ما ألف وظن بعضهم أنه حرام بن ملحان خال أنس وبذلك جزم الخطيب في المهمات لكن أمره منسوق في الرواية ويحتمل أن يكون تصحيف من حزم فتجتمع هذه الروايات إلى ذلك يومئذ صنيع ابن عبد البر فانه ذكر في الصحابة حرام بن أبي بن كعب وذكر له هذه القصة وعزا تسميته لرواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس ولم أقف في رواية عبد العزيز على تسمية أبيه وكأنه بني على ان اسمه تصحيف والاب واحد سماه جابر ولم يسمه أنس وجاء في تسميته قول آخر أخرجه أحمد أيضاً من رواية معاذ بن رفاعة عن رجل من بني سلمة يقال له سليم أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله أنا نازل في أعمالنا فتأتي حين نسمى فنصلي فيأتي معاذ بن جبل فينادي بالصلاة فتأتيه فيطول علينا الحديث وفيه أنه استشهد بأحد وهذا مرسل لان معاذ بن رفاعة لم يدركه وقد رواه الطحاوي والطبراني من هذا الوجه عن معاذ بن رفاعة أن رجلاً من بني سلمة قد ذكره مرسلًا ورواه البخاري من وجه آخر عن جابر وسماه سليماً أيضاً لكن وقع عند بن حزم من هذا الوجه ان اسمه سلم ففتح أوله وسكون اللام وكأنه تصحيف والله أعلم وجمع بعضهم بين هذا الاختلاف بينهما واقعتان وأيد ذلك بالاختلاف في الصلاة هل هي الغشاء أو المغرب وبالاختلاف في السورة هل هي البقرة أو افتقرت وبالاختلاف في عذر الرجل هل هو لاجل التطويل فقط لكونه جاء من العمل وهو تعبان أو لكونه أراد أن يسقي نخله اذ ذاك أو لكونه خاف على الماء في النخل كما في حديث بريدة واستشكل هذا الجمع لانه لا يظن بمعاذ أنه صلى الله عليه وسلم يأمره بالتخفيف ثم يعود إلى التطويل ويجاب عن ذلك باحتمال أن يكون قرأ أولاً بالبقرة فلما نهاه قرأ افتقرت وهي طويلة بالنسبة إلى السورة التي أمره أن يقرأ بها كما سيأتي ويحتمل أن يكون النهي أولاً وقع لما يخشى من تغير بعض من يدخل في الاسلام ثم لما اطمانت نفوسهم بالاسلام ظن ان المانع زال فقرأ باقترب لانه سمع النبي

فَانصَرَفَ الرَّجُلُ فَكَانَ مُعَاذًا تَنَاولَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ فَتَانَ فَتَانَ فَتَانَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَوْ قَالَ فَاتِنًا فَاتِنًا فَاتِنًا وَأَمْرُهُ بِسُورَتَيْنِ مِنْ

صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور فصادف صاحب الشغل وجمع النوى باحتمال أن يكون قرأ في الاولى بالبقرة فانصرف رجل ثم قرأ اقرئت في الثانية فانصرف آخر ووقع في رواية أبي الزبير عند مسلم فانطلق رجل منا وهذا يدل على أنه كان من بنى سلمة ويحوى رواية من سماه سلما والله أعلم (قوله فانصرف الرجل) اللام فيه للمبدأ الذهني ويحتمل أن يراد به الجنس فكانه قال واحد من الرجال لان المرفع تعريف الجنس كالنكرة في مؤداه ووقع في رواية الاسماعيل فقام رجل فانصرف وفي رواية سليم بن حبان فتجوز رجل فصلى صلاة خفيفة ولا بن عيينة عند مسلم فانحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وهو ظاهر في أنه قطع الصلاة لكن ذكر البيهقي أن عبد بن عباد شيخ مسلم ينفرد عن ابن عيينة بقوله ثم سلم وإن الحفاظ من أصحاب ابن عيينة وكذا من أصحاب شيخه عمر وبن دينار وكذا من أصحاب جابر لم يذكروا السلام وكأنه فهم أن هذه اللفظة تدل على أن الرجل قطع الصلاة لان السلام يتحل به من الصلاة وسائر الروايات تدل على أنه قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصلاة بل استمر فيها منفردا قال الرافعي في شرح المسند في الكلام على رواية الشافعي عن ابن عيينة في هذا الحديث فتتجى رجل من خلفه فصلى وحده هذا يحتمل من جهة اللفظ أنه قطع الصلاة وتتجى عن موضع صلاته واستأنف لنفسه لكنه غير محمول عليه لان القرض لا يقطع بعد الشروع فيه انتهى ولهذا استدلل به الشافعية على أن للمأموم أن يقطع القدوة ويتم صلاته منفردا ونزع النووي فيه فقال لا دلالة فيه لانه ليس فيه انه فارقه وبنى على صلاته بل في الرواية التي فيها انه سلم دليل على انه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها فبدل على جواز قطع الصلاة وإبطالها العذر (قوله فكان معاذ ينال منه) وللمستلمي تناول منه وللكشميبي فكان بهمة ونون مشددة معاذًا تناول منه والاولى تدل على كثرة ذلك منه بخلاف الثانية ومعنى ينال منه أى تناولته ذكره بسوءه وقد فسره في رواية سليم بن حبان وقطعه فبلغ ذلك معاذًا فقال انه متافق وكذا لابي الزبير ولان عيينة فقالوا له أنا فقت يا فلان قال لا والله لا أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا خبره وكان معاذًا قال ذلك أولا ثم قاله أصحاب معاذ للرجل (قوله فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم) بين ابن عيينة في روايته وكذا محارب وأبو الزبير أنه الذي جاء فاشتكى من معاذ وفي رواية النسائي فقال معاذ لئن أصبحت لأذكرن ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فارسل اليه فقال ما حملك على الذي صنعت فقال يا رسول الله عملت على ناضح لي فذكر الحديث وكان معاذ اسبقه بالشكوى فلما ارسل اليه جاء فاشتكى من معاذ (قوله فقال فتان) في رواية ابن عيينة أفتان انت زاد محارب ثلاثا (قوله أوقال فاتنا) شك من الراوي وهو منصوب على انه خبر كان المقدرة وفي رواية أبي الزبير أنه يريد أن تكون فاتنا ولا حديث في حديث معاذ بن رفاعة المتقدم بإعذارنا لكن فاتنا وزاد في حديث أنس لا تطول بهم ومعنى الفتنة هنا ان التطويل يكون سببا لخروجهم من الصلاة وللتكره للصلاة في الجماعة وروى البيهقي في الشعب باسناد صحيح عن عمر قال لا تبغضوا الى الله عباده يكون أحدكم اماما فيطول على القوم الصلاة حتى يفيض اليهم ما هم فيه وقال الداودي يحتمل أن يريد بقوله فتان أي معذب لانه عذبهم بالتطويل ومنه قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين قبيلا معناه عذبهم (قوله وأمره بسورتين من أوسط المفضل قال عمرو) أي ابن دينار (لأحفظنا) وكأنه قال ذلك في حال تحديه لشعبة والافقي رواية سليم بن حبان عن عمر وأقرأ الشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها وقال في رواية ابن عيينة عند مسلم أقرأ بكذا وأقرأ بكذا قال ابن عيينة فقلت لعمر وإن أبالزبير حدثنا عن جابر أنه قال أقرأ بالشمس وضحاها والليل اذا بشى وسبح اسم ربك الأعلى فقال عمر ونحو هذا وجزم بذلك محارب في حديثه عن جابر وفي رواية الليث عن أبي الزبير عن مسلم مع الثلاثة أقرأ باسم ربك زاد ابن جريج عن أبي الزبير والضحي

أوسط المصنف قال عمر ولا أحفظها

أخرجه عبد الرزاق وفي رواية الحميدي عن ابن عيينة مع الثلاثة الأول والسهاء ذات البروج والسهاء والطارق وفي
لتراد بالمصنف أقوال ستاتي في فضائل القرآن أصحابها أنه من أول ق إلى آخر القرآن (قوله أوسط) يحتمل أن
يرجعه للتوسط والسور التي مثل بها من قصار المتوسط ويحتمل أن يريد به المعتدل أي المناسب للحال من
للقصص والله أعلم واستدل بهذا الحديث على صحة اقتداء المقترض بالتفضل بناء على أن معاذاً كان ينوي
بالأولي الفرض وبالتالي الفحل ويدل عليه ما رواه عبد الرزاق والشافعي والطحاوي والدارقطني وغيرهم
من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر في حديث الباب زادته تطوع ولهم فريضة وهو حديث صحيح
رجحه رجال الصحيح وقد صرح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسماعه فيه فانتفت تهمة تذبذبه فقول ابن الجوزي
أنه لا يصح مردود وتحليل الطحاوي له بأن ابن عيينة ساقه عن عمر وأثم من سياق ابن جريج ولم يذكر هذه الزيادة
ليس بخادع في صحته لأن ابن جريج أسن وأجل من ابن عيينة وأقدم أخذاعن عمر ومنه ولو لم يكن كذلك فهي زيادة
من ثقة حافظ ليست متافية لرواية من هو أحفظ منه ولا أكثر عدداً فلا معنى للتوقف في الحكم بصحتها وأما رد
الطحاوي لها باحتيال أن تكون مدرجة في جوابه أن الأصل عدم الإدراج حتى يثبت التفصيل فهما كان مضموماً إلى
الحديث فهو منه ولا سيما إذا روي من وجهين والأمر هنا كذلك فإن الشافعي أخرجهما من وجه آخر عن جابر متابعاً
لهمرو بن دينار عنه وقول الطحاوي هو ظن من جابر مردود لأن جابر كان ممن يصلي مع معاذ فهو محمول على أنه سمع
ذلك منه ولا يظن بجابر أنه يخبر عن شخص بامر غير مشاهد إلا بان يكون ذلك الشخص أظلمه عليه وأما احتجاج
أصحابنا لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة فليس بمجيد لأن حاصله النهي عن
التلبس بصلاة غير التي أقيمت من غير تعرض لنية فرض أو قل ولو تعينت نية الفريضة لامتنع على معاذ أن يصلي الثانية
بقومه لأنها ليست حينئذ فرضاً له وكذلك قول بعض أصحابنا لا يظن بمعاذ أن يترك فضيلة الفرض خلف أفضل
الأئمة في المسجد الذي هو من أفضل المساجد فإنه وإن كان فيه نوع ترجيح لكن للمخالف إن يقول إذا كان ذلك
بامر النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتنع أن يحصل له الفضل بالاتباع وكذلك قول الخطابي إن العشاء في قوله كان يصلي
مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء حقيقة في المفروضة فلا يقال كان ينوي بها التطوع لأن مخالفه أن يقول هذا لا يتنافى
أن ينوي بها التفضل وأما قول ابن حزم أن المخالفين لا يجيزون لمن عليه فرض إذا أقم أن يصليه متطوعاً فكيف ينسبون
إلى معاذ لا يجوز عندهم فهذا أن كان كما قال قصص قوي واسلم الأجوبة التمسك بالزيادة المتقدمة وأما قول الطحاوي
لا حجة فيها لأنها لم تكن بامر النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقريره فجوابه أنهم لا يختلفون في أن رأى الصحابي إذا لم
يخالفه غيره حجة والواقع هنا كذلك فإن الذين كان يصلي بهم معاذ كلهم صحابة وفيهم ثلاثون عقيباً وأربعون بدرية
قاله ابن حزم قال ولا يحفظ عن غيرهم من الصحابة امتناع ذلك بل قال معهم بالجواز عمرو بن عمرو وأبو الدرداء وأنس وغيرهم
وأما قول الطحاوي لو سلمنا جميع ذلك لم يكن فيه حجة لاحتمال أن ذلك كان في الوقت الذي كانت الفريضة فيه تصلي مرتين
أي فيكون منسوخاً فقد تحق به ابن دقيق العيد بأنه يضمن اثبات النسخ بالاحتمال وهو لا يسوغ وبأنه يلزمه إقامة الدليل
على ما ادعاه من إعادة الفريضة وأنه لم يقف على كتابه فإنه قد ساق فيه دليل ذلك وهو حديث ابن عمر رفعه لا تصلوا
الصلاة في اليوم مرتين ومن وجه آخر مرسل أن أهل العالية كانوا يصلون في بيوتهم ثم يصلون مع النبي صلى الله عليه
وسلم فبلغه ذلك فهم في الاستئلال بذلك على تقدير صحته نظر لاحتمال أن يكون النهي عن أن يصلوها مرتين على
أنها فريضة وبذلك جزم البيهقي جمعا بين الحديثين بل لو قال قائل هذا النهي منسوخ بحديث معاذ لم يكن بعيداً أولاً
يقال القصة قديمة لأن صاحبها استشهد بأحدنا بقول كانت أحد في أواخر الثالثة فلا مانع أن يكون النهي في الأولى
والأذن في الثالثة متلا وقد قال صلى الله عليه وسلم للرجلين الذين لم يصليا معه إذا صلياً في رحالكما ثم أتيتا مسجد

باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود **حدثنا أحمد بن يونس قال**

جماعة فصلياها معهم فانها لكانة اخرجها أصحاب السنن من حديث يزيد بن الاسود العامري وصححه ابن خزيمة وغيره وكان في ذلك في حجة الوداع في أوأخر حجة النبي صلى الله عليه وسلم ويدل على الجواز أيضا أمره صلى الله عليه وسلم لمن أدرك الأئمة الذين يأتون بعدهم يؤخرون الصلاة عن مقياتها أن صلوا في بيوتكم في الوقت ثم اجعلوها معهم فانها واما استدلال الطحاوي أنه صلى الله عليه وسلم نهى معاذًا عن ذلك بقوله في حديث سلم بن الحرث اما أن تصلي معي واما أن تخفف بمومك ودعواه أن معناه اما أن تصلي معي ولا تصل بمومك واما أن تخفف بمومك ولا تصل معي فقيه نظيران لحالهما أن يقول بل التقدير اما أن تصلي معي فقط اذا لم تخفف واما أن تخفف بمومك فتصلي معي وهو أولى من تقديره لمسا فيه من مقابلة التخفيف بترك التخفيف لانه هو المسؤول عنه التنازع فيه واما تقوية بعضهم بكونه منسوخا بان صلاة الخوف وقعت مرارا على صفة فيها مخالفة ظاهرة بالافعال المتنافية في حال الامن فلو جازت صلاة المقرض خلف المتفل لصلى النبي صلى الله عليه وسلم بهم مرتين على وجه لا تقع فيه مناقاة فلما لم يفعل دل ذلك على المنع فجوابه أنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم صلاة الخوف مرتين كما أخرجه أبو داود عن أبي بكره صريحا ومسلم عن جابر نحوه واما صلواتهم بهم على نوع من المخالفة فليان الجواز وأما قول بعضهم كان فعل معاذ للضرورة لقلة القراء في ذلك الوقت فهو ضعيف كما قال ابن دقيق العيد لان القدر المجزي من القراءة في الصلاة كان حافظوه كثيرا وما زاد لا يكون سبب لارتكاب أمر ممنوع منه شرعا في الصلاة وفي حديث الباب من القوائد أيضا استحباب تخفيف الصلاة مراعاة لحال المأمومين وأمان قال لا يكره التطويل اذا عجز المأمومين فيشكل عليه أن الإمام قد لا يعلم حال من يأتي فيأتي به بعد دخوله في الصلاة كما في حديث الباب فعلى هذا يكره التطويل مطلقا الا اذا فرض في مصلى يقوم محصورين راضين بالتطويل في مكان لا يدخله غيرهم وفيه ان الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة وجواز اعادة الصلاة الواحدة في اليوم الواحد مرتين وجواز خروج المأموم من الصلاة لعذر واما بغیر عذر فاستدل به بعضهم وتعقب وقال ابن المنبر لو كان كذلك لم يكن لامر الأئمة بالتخفيف فائدة وفيه نظر لان فائدة الامر بالتخفيف المحافظة على صلاة الجماعة ولا ينافي ذلك جواز الصلاة منفردا وهذا كما استدلل بعضهم بالقصة على وجوب صلاة الجماعة وفيه نحو هذا النظر وفيه جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصلى فيه بالجماعة اذا كان بعذر وفيه الانكار بلطف لوقوعه بصورة الاستفهام ويؤخذ منه تعزير كل أحد بحسبه والاكتفاء في التعزير بالقول والانكار في المكروهات واما تكراره ثلاثا فليأتى كيد وقد تقدم في العلم انه صلى الله عليه وسلم كان بعيد الكلمة ثلاثا لفهم عنه وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور ظاهر وان كان له عذر باطن للتغير عن فعل ذلك وأنه لا لوم على من فعل ذلك متأولا وان التحلف عن الجماعة من صفة المتنافي * (قوله باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود) قال السكراني الوائى بمعنى مع كانه قال باب التخفيف بحيث لا يفوته شيء من الواجبات فهو تفسير لقوله في الحديث فليجتزأ لانه لا يأمر بالتجاوز المؤدي الى فساد الصلاة قال ابن المنبر وتبعه ابن رشيذ وغيره خص التخفيف في الترجمة بالقيام مع أن لفظ الحديث أعم حيث قال فليجتزأ لان الذى يطول في الغالب انما هو القيام وما عداه لا يشق اتمامه على أحد وكانه حمل حديث الباب على قصة معاذ فان الامر بالتخفيف فيها غرض بالقراءة اتمى ملخصا يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة الى بعض ماورد في بعض طرق الحديث كعادته واما قصة معاذ فمأثرة لحديث الباب لان قصة معاذ كانت في العشاء وكان الامام فيها معاذا وكانت في مسجد بنى سامة وهذه كانت في الصبح وكانت في مسجد بقاء وومهم من الامام المبهمة هنا معاذ بل المراد به أبي ابن كعب كما أخرجه أبو يعلى بن اسناد حسن من رواية عيسى بن جارية وهو بالجيم عن جابر قال كان أبي ابن كعب يصلى بأهل بقاء فاستفتح سورة طولة فدخل معه غلام من الانصار في الصلاة فلما سمعه استنجدتها اقتتل من صلاته فغضب أبى فأتى النبي صلى الله

حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ سَمِعْتُ قَيْسًا قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَعْدٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ وَاللَّهِ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا تَأْخُرُ عَن صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فَلَانٍ مَّا يَطِيلُ بِنَا فَأَرَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ . ثُمَّ قَالَ إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ فَأَيُّكُمْ مَاصِلٌ بِالنَّاسِ فَلَيْسَ جَوَزٌ فَإِنْ فَرِمَ

عليه وسلم يشكو الغلام وأني الغلام يشكو أيا غضبنا الذي صلى الله عليه وسلم حتى عرف الغضب في وجهه ثم قال إن منكم منفرين فإذا صلتم فاجزوا فإن خلفكم الضعيف والكبير والمرضى وذو الحاجة فإبان هذا الحديث أن المراد بقوله في حديث الباب مما يطيل بنا فلان أي في القراءة واستفيد منه أيضا تسمية الامام وبني موضع كان وفي الطبراني من حديث عدي بن حاتم من أمنا فليت الركوع والسجود وفي قول ابن المنير أن الركوع والسجود لا يشق اتصافهما نظر فانه إن أراد أقل ما يطلق عليه اسم تمام فذلك لا بد منه وإن أراد غاية التحام فقد يشق فسيأتي حديث البراء قريبا أنه صلى الله عليه وسلم كان قيامه وركوعه وسجوده قريبا من السواء (قوله حدثنا زهير) هو بن معاوية الجعفي واسماعيل هو بن أبي خالد وقيس هو بن أبي حازم وأبو مسعود هو الانصاري البصري والاسناد كله كوفيون (قوله أن رجلا) لم أقف على اسمه وهم من زعم أنه حزم ابن أبي بن كعبلان قصته كانت مع معاذ لأم بن أبي كعب (قوله أني لا تأخر عن صلاة الغداة) أي فلا أحضرها مع الجماعة لأجل التطويل وفي رواية بن المبارك في الاحكام والله أني لا تأخر بزيادة القسم وفيه جواز مثل ذلك لانه لم ينكر عليه وتقدم في كتاب العلم في باب الغضب في العلم بلفظ أني لا أكاد أدرك الصلاة وتقدم توجيهه ويحتمل أيضا أن يكون المراد أن الذي أنه من تطويله اقتضى له أن يتشاغل عن الحياء في أول الوقت وثوقا بطويله بخلاف ما إذا لم يكن يطول فانه كان يحتاج الى المبادرة اليه أول الوقت وكانه يعتمد على تطويله فيتشاغل ببعض شغله ثم يتوجه فيصادف أنه تارة يدركه وتارة لا يدركه فذلك قال لا أكاد أدرك مما يطول بنا أي بسبب تطويله واستدمل به على تسمية الصبح بذلك ووقع في رواية سفيان الآتية قريبا عن الصلاة في الفجر وانما خصها بالذكر لانها تطول فيها القراءة غالبا ولان الانصراف منها وقت التوجه ان له حرفة اليها (قوله أشد) بالنصب وهو نعت لمصدر محذوف أي غضبا أشد وسببه اما تحالفا للموعظة أو للتقصير في تعلم ما ينبغي تعلمه كذا قاله ابن دقيق العيد وتعبه تليذه أو بالتدريج العمري بانه يتوقف على تقدم الاعلام بذلك قال ويحتمل أن يكون مظهر من الغضب لارادة الاهتمام بما يليقه لاصحابه ليكونوا من سماعه على بال للتلاعب من فعل ذلك الى مثله وأقول هذا أحسن في الباعث على أصل اظهار الغضب اما كونه أشد فالاحتمال الثاني أوجه ولا يرد عليه التعقب المذكور (قوله ان منكم منفرين) فيه تفسير للمراد بالفتنة في قوله في حديث معاذ فإبان أنت ويحتمل أن تكون قصة أبي هذه بعد قصة معاذ فلهذا أني بصيغة الجمع وفي قصة معاذ واجبه وحده بالخطاب وكذا ذكر في هذا الغضب ولم يذكره في قصة معاذ وهذا يتوجه الاحتمال الاول لابن دقيق العيد (قوله فايكم ماصلي) ما زائدة ووقع في رواية سفيان بن أم الناس (قوله فيلخفف) قال ابن دقيق العيد التطويل والتخفيف من الامور الاضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة الى عادة قوم طويلابا بالنسبة لعادة آخرين قال وقول العقلاء لا يزيد الامام في الركوع والسجود على ثلاث تسبيحات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يريد على ذلك لان رغبة الصحابة في الخير تهتضي أن لا يكون ذلك تطويلا (قلت) وأولي ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أنت امام قومك واقدرا لهم بأضعفهم استاده حسن وأمله في مسلم (قوله فان فيهم) في رواية سفيان فان خلفه وهو تحليل الامر المذكور ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم متصف بصفة من المذكورات لم يضرب التطويل وقد تقدم ما يرد عليه في الباب الذي قبله من امكان محي من يصف باحداها وقال اليعمرى الاحكام انما تناط بالاعاب لا بالصوراة النادرة فينبغي

الضعيف والكبير وذو الحاجة **باب** إِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيَطُولْ مَا شَاءَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسَافٍ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيَقْصُرْ فَإِنْ مِنْهُمْ الضَّعِيفُ وَالسَّقِيمُ وَالْكَبِيرُ . وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيَطُولْ مَا شَاءَ **باب** مَنْ شَكَأَ إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ . وَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ طَوَّلْتُ بِنَا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بُسَافٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي لَا تَأْخُرُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْفَجْرِ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فَلَانِ فِيهَا فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا رَأَيْتُهُ غَضِبَ فِي مَوْضِعٍ كَانَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ . ثُمَّ قَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ مِنْكُمْ مُتَغَرِّبِينَ . فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ فَإِنْ خَلْفَهُ الضَّعِيفُ وَالْكَبِيرُ وَذَا الْحَاجَةِ **حَدَّثَنَا** آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ أَقْبَلَ رَجُلٌ بِنَا ضَحِينَ وَقَدْ جَنَّ اللَّيْلُ فَوَافَقَ مُعَادًا يُصَلِّي فَتَوَلَّى نَاضِحَةً وَأَقْبَلَ إِلَيَّ مُعَادٍ فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءَ فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ وَبَلَغَهُ أَنْ مُعَادًا نَالَ مِنْهُ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَكَأَ إِلَيْهِ مُعَادًا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا مُعَادُ أَتَنْتَ أَوْ أَتَانِي ثَلَاثَ مَرَارٍ

للالمة التخفيف مطلنا قال وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وعلى بالشقة وهو مع ذلك يشرع ولو لم يشق عملا بالغالب لانه لا يدرى ما يطول عليه وهنا كذلك (قوله الضعيف والكبير) كذا لا أكثر ووقع في رواية سفيان في العلم فان فيه امر يض والضعيف وكان المراد بالضعيف هنا المرض وهنا كما من يكون ضعيفا في خلقه كالضعيف والمسن وسأني في الباب الذي بعده من يدقول فيه (قوله باب اذا صلى لنفسه فليطول ما شاء) يريد أن عموم الامر بالتخفيف مختص بالائمة قاما المنفرد فلا جرح عليه في ذلك لكن اختلف فيها اذا طال القراءة حتى خرج الوقت كما سنذكره (قوله فان فيهم) كذا لا أكثر وللكشميني فان منهم (قوله الضعيف والسقيم) المراد بالضعيف هنا ضعيف الخلقة وبالسقيم من به مرض زاد مسلم من وجه آخر عن أبي الزناد والصغير والكبير وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص والحامل والمرضع وله حديث عدي بن حاتم والعابر السبيل وقوله في حديث أبي مسعود الماضي وذو الحاجة هي أشمل الاوصاف المذكورة (قوله فليطول ما شاء) ولم يقل كيف شاء أي عذفا ومطولا واستدل به على جواز اطالة القراءة ولو خرج الوقت وهو المصحح عند بعض اصحابنا وفيه نظر لانه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة انما التفر يطأن يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى أخرجه مسلم واذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطول ومفسده ايقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة ترك المقدسة أولى واستدل بعمومه أيضا على جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين (قوله باب من شكأ امامه اذا طول) فيه حديث أبي مسعود وهو ظاهر في الترجمة وكذا حديث جابر والتعليق عن أبي أسيد وهو الانصاري وصله بن أبي شبة من رواية المنذر بن أبي أسيد قال كان أبي يصلي خلفي فرمى قال يا بني طولت بالناس واستفد منه تسمية الابن المذكور وفيه حجة على من كره للرجل أن يؤم أباه كخطأه ورأيت بخط البدر الزركشي انه رأي في بعض نسخ البخاري وكره عطاء ان يؤم الرجل اباه فان ثبت ذلك فقد وصل بن أبي شبة هذا التعليق وكان المنذر كان اماما راتبيا المسجد (تنبيه) وقع في رواية المستملي ابواسيد بفتح الهمزة والصواب الضم كالباقين (قوله في حديث محارب عن جابر قال رجل بناضحين) الناضح بالنون والضاد المعجمة والحاء المهملة ما استعمل من الابل في سقي النخل والزرع (قوله وقد جنت الليل) اي اقبل بظلمته وهو يؤيد ان الصلاة المذكورة كانت العشاء كما تقدم (قوله بسورة البقرة والنساء) زاد

فَقَوْلُ صَلَّيْتُ بِسُحْرِ أَسْمِ رَبِّكَ وَالشَّمْسِ وَضَحَاها وَاللَّيْلِ إِذَا بَقِيَ . فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَرَأَاكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ
وَدَوَّ الْحَاجَّةُ أَحْسَبُ فِي الْحَدِيثِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَتَابِعَهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ وَمِسْعَرُ وَالشَّيْبَانِيُّ * قَالَ عَمْرُو
وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ وَأَبُو الزُّبَيْرُ عَنْ جَابِرٍ قَرَأَ مُعَاذٌ فِي الْعِشَاءِ بِالْبَقَرَةِ وَتَابِعَهُ الْأَعْمَشُ عَنْ مُحَارِبٍ
حَدَّثَنَا أَبُو مَسْعَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوْجِزُ
الصَّلَاةَ وَيُكَلِّمُهَا **بَابٌ** مِنْ أَخْفِ الصَّلَاةِ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ
أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ أَبِي
قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أَطُولَ فِيهَا فَاسْمَعْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأُتِمِّدُ فِي
صَلَاتِي كَرَاهِيَةٍ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ * تَابِعَهُ يَشْرُ بْنُ بَكْرٍ وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ وَبَقِيَّةٌ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ **حَدَّثَنَا**
خَالِدُ بْنُ مَخْلَفٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَلَالٍ قَالَ

أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ شُعْبَةَ شَكَّ مُحَارِبٌ فِي هَذَا رَدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الشَّكَّ فِيهِ مِنْ جَابِرٍ (قوله فلو لا صليت) أي
فهل صليت (قوله فانه يصلي ورايك) تقدم شرحه في الباب الذي قبله فكان هذا هو الحامل لمن وجه بين القصتين
لكن في ثبوت هذه الزيادة في هذه القصة نظر لقوله بعدها أحسب هذا في الحديث يعني هذه الجملة الأخيرة فانه يصلي
الحق وقائل ذلك هو شعبة الراوي عن محارب وقد رواه غير شعبة من أصحاب محارب عنه بدونها وكذا أصحاب جابر
(قوله تابعه سعيد بن مسروق) هو والد السفيان الثوري وروايته هذه وصلها أبو عوانة من طريق أبي الاحوص عنه
ومتابعة مسعر وصلها السراج من رواية أبي نعيم عنه ومتابعة الشيباني وهو أبو اسحق وصلها البزار من طريقه كلهم عن
محارب والمراد أنهم تابعوا شعبة عن محارب في أصل الحديث لا في جميع ألفاظه (قوله قال عمرو) هو بن دينار وقد
تقدمت روايته قبل يابن ورواية عبد الله بن مقسم وصلها بن خزيمة من رواية محمد بن عجلان عنه وهي عند أبي داود
باختصار ورواية أبي الزبير وصلها عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وهي عند مسلم من طريق الليث عنه لكن لم يعين
أن السورة البقرة (قوله وتابعه الأعمش عن محارب) أي تابع شعبة وروايته عند النسائي من طريق محمد بن فضيل
عن الأعمش عن محارب وأبي صالح كلاهما عن جابر بطوله وقال فيه فيطول بهم معاذ ولم يعين السورة (قوله باب الإيجاز
في الصلاة واكمالها) ثبتت هذه الترجمة عند المستملي وكرهية وكذا ذكرها الاسماعيلي وسقطت للباقرين وعلى تقدير
سقوطها فناسبة حديث أنس للترجمة من جهة أن من سلك طريق النبي صلى الله عليه وسلم في الإيجاز والاكتمال لا يشكي
منه تطويل وروي ابن أبي شيبة من طريق أبي جابر قال كانوا أي الصحابة يجمعون ويوزنون ويبادرون الوسوسة
فبين العلة في تخفيفهم ولهذا عقب المصنف هذه الترجمة بالإشارة إلى أن تخفيف النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهذا
السبب لعصمة من الوسوسة بل كان يخفف عند حدوث أمر يقتضيه بكاء صبي (قوله عبد العزيز) هو ابن صهيب
والإسناد كله بصريون والمراد بالإيجاز مع الاكمال الاتيان بأقل ما يمكن من الأركان والاباض (قوله باب من أخف
الصلاة عند بكاء الصبي) قال الزين بن المنير التاجم السابقة بالتخفيف تعلق بحق المأمومين وهذه الترجمة تعلق بقدر
زائد على ذلك وهو مصلحة غير المأموم لكن حيث تعلق بشيء يرجع إليه (قوله عن يحيى بن أبي كثير) في رواية بشر بن
بكر الآتية عن الأوزاعي حدثني يحيى (قوله عن عبد الله بن أبي قَتَادَةَ) في رواية ابن سماعة عن الأوزاعي عند الاسماعيلي
حدثني عبد الله بن أبي قَتَادَةَ (قوله إني لأقوم في الصلاة أريد) في رواية بشر بن بكر لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد
(قوله تابع بشر بن بكر) هي موصولة عند المؤلف في باب خروج النساء إلى المساجد قبيل كتاب الجمعة ومتابعة ابن

حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ مَا صَلَّيْتُ وَرَأَاهُ إِلَّا أَنَّهُ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَتَمَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ كَانَ لَيَسْمَعُ بِكَلَامِ الصَّبِيِّ فَيُخَفِّفُ عَنَّا أَنْ هُنَّ أُمَّهُ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ **حَدَّثَنَا** سَعِيدٌ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ إِطْلَاقَهَا فَاسْمَعُ بِكَلَامِ الصَّبِيِّ فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي بِمَا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِهِ أُمَّهُ مِنْ بُكَائِهِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُسَارٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطْلَاقَهَا فَاسْمَعُ بِكَلَامِ الصَّبِيِّ فَأَتَجَوَّزُ بِمَا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِهِ أُمَّهُ مِنْ بُكَائِهِ وَقَالَ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو حَدَّثَنَا قَتَادَةُ **حَدَّثَنَا** أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ **بَابُ** إِذَا صَلَّى ثُمَّ أَمَّ قَوْمًا **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو الثَّعْلَبَانِ قَالَا حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّي بِهِمْ

المبارك وصلها للنسائي ومتابعة بقيه وهو ابن الوليد لم أقف عليها واستدل بهذا الحديث على جواز ادخال الصبيان المساجد وفيه نظر لاحتمال أن يكون الصبي كان مخففا في بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه وعلى جواز صلاة النساء في الجماعة مع الرجال وفيه شفقة النبي صلى الله عليه وسلم على أصحابه ومرأته أحوال الكبر منهم والصغير (قوله حدثني شريك بن عبد الله) أي ابن أبي عمرو والاستاد كله مدنيون غير خالد فهو كوفي سكن المدينة (قوله أخف صلاة ولا أتم إل هنا أخرج مسلم من هذا الحديث من رواية اسمعيل بن جعفر عن شريك ووافق سليمان بن بلال على تركه أبو ضمرة عند الاسماعيلي (قوله فيخفف) بين مسلم في رواية ثابت عن أنس على التخفيف ولهذه فقيرا بالسورة القصيرة وبين ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن سابط مقدارها ولهذه انه صلى الله عليه وسلم قرأ في الركعة الاولى بسورة طويلة فسمع بكاء صبي فقرأ بالثانية ثلاث آيات وهذا مرسل (قوله أن هتن أمة) أي تلتها عن صلاتها لا تشتغل قلبها بكائه زاد عبد الزقاق من مرسل عطاء أو تركه فيضيع (قوله حدثنا سعيد) هو ابن أبي عروبة والاستاد كله بهر بن وكذا ما بعده موصولا ومعلنا (قوله وأنا أريد إطلاقها) فيه أن من قصد في الصلاة الاتيان بشئ مستحب لا يجب عليه الوفاء به خلافا لاشبه حيث ذهب إلى أن من نوى التطوع قائما ليس له أن يتمه جالسا (قوله في رواية ابن أبي عدي مما أعلم) وفي رواية الكشميني لا أعلم (قوله وجداهم) أي حزنا قال صاحب المحكم وجدنا وجدنا بالسكون والتحرير حزن وكان ذكر الام هنا خرج مخرج الغالب والافس كان في معناها ملحق بها (قوله وقال موسى) أي ابن اسمعيل وهو أبو سلمة التبوذي وأبان هذا ابن يزيد المطار والمراد بهذا بيان سماع قتادة له من أنس وروايته هذه وصلها السراج عن عبيد الله بن جرير وابن المنذر عن محمد بن اسمعيل كلاهما عن أبي سلمة ووقع التصريح أيضا عند الاسماعيلي من رواية خالد بن الحرث عن سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثنا قال ابن بطال احجج به من قال يجوز للإمام اطالة الركوع اذا سمع يحس داخل ليدركه وتعبه ابن المنير بان التخفيف قبيض التطويل فكيف يقاس عليه قال ثم ان فيه مغايرة للنسب لطلب لان فيه ادخال مشقة على جماعة لاجل واحد انتهى ويمكن ان يقال عمل ذلك ما لم يشق على الجماعة وبذلك قيده أحمد واسحق وأبو ثور وما ذكره ابن بطال سبقه إليه الخطابي ووجهه بأنه اذا جاز التخفيف لحاجة من حاجات الدنيا كان التطويل لحاجة من حاجات الدين أجوز وتعبه القرطبي بان في التطويل هنا زيادة عمل في الصلاة غير مطلوب بخلاف التخفيف فانه مطلوب انتهى وفي هذه المسئلة خلاف عند الشافعية وتفصيل وأطلق النووي عن المذهب استحباب ذلك وفي التجريد للمحاملي نقل كراهيته عن الجديده وقال الارزاعي ومالك وأبو حنيفة وأبو يوسف وقال محمد بن الحسن أخشى أن يكون شركا (قوله باب اذا صلى ثم أم قوما) قال الزين بن المنير لم يذ كر جواب اذا جازيا

باب مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْثِيرَ الْإِمَامِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ
 إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَمَّا مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ أَتَاهُ بُوذْنُهُ بِالصَّلَاةِ
 صَلَّى مَرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ قُلْتُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِي فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ قَالَ مَرُّوا
 أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ فَصَلَّ مِنْهُ فَقَالَ فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ إِنْ كُنْ صَوَاحِبُ يُوسُفَ مَرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ
 صَلَّى وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَهْدِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَخْطُ بِرِجْلَيْهِ الْأَرْضَ فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ
 ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ صَلِّ فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَنْبِهِ وَأَبُو بَكْرٍ
 يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْثِيرَ * تَابَهُ تَحْفِيزٌ عَنِ الْأَعْمَشِ **بابُ** الرَّجُلِ يَأْتِمُ بِالْإِمَامِ . وَيَأْتِمُ النَّاسُ
 بِالْأَمَامِ . وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَمُّوا لِي وَلِيَّائِي بِكُمْ مِنْ بَعْدِكُمْ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ
 قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو سَكَاوَيْةٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا تَقَرَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ . فَقَالَ

على عادته في ترك الجزم بالحكم المختلف فيه وقد تقدم البحث في ذلك قريبا وتقدم الحديث من وجه آخر عن عمر *
 (قوله) باب من أسمع الناس تكثير الإمام تقدم الكلام على حديث عائشة في باب المريض أن يشهد الجماعة والشاهد فيه قوله
 وأبو بكر يسمع الناس التكثير وهذه اللفظة مفسرة عند الجمهور للمراد بقوله في الرواية الماضية وكان أبو بكر يصلي
 بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاته أي بكر وقد ذكر البخاري أن محاضرا تابع عبد الله بن داود على
 ذلك وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده قال ابن مالك ووقع في بعض الروايات هنا أن يقيم مقامك بيكي ومروا
 أبابكر يصلي بآياتها فيهما وهومن قبيل اجراء المعتل مجرى الصحيح والاكتفاء بمحفظة الحركة ومنه قراءة من
 يتي ويصبر (قتيبه) سقط في رواية أبي زيد المروزي من هذا الاسناد إبراهيم ولا بد منه * (قوله) باب الرجل يأتِم
 بالإمام ويأتِم الناس بالأمام قال ابن بطال هذا موافق لقول مسروق والشعبي أن الصفوف يؤم بعضها بعضا خلافا للجمهور
 (قلت) وليس المراد أنهم يأتون بهم في التبليغ فقط كما فهمه بعضهم بل الخلاف معنوي لأن الشعبي قال فيمن أحرّم قبل أن
 يرفع الصف الذي يليه رؤسهم من الركعة أنه أدركها ولو كان الإمام رفع قبل ذلك لأن بعضهم لبعض أئمة انتهى فهذا يدل على
 أنه يرى أنهم يحملون عن بعضهم بعض ما يتحملها الإمام وأثر الشعبي الأول وصله عبد الرزاق والثاني وصله ابن أبي شيبة ولم
 يفصح البخاري باختياره في هذه المسئلة لأنه بدأ بالترجمة الدالة على أن المراد بقوله ويأتِم الناس بآبي بكر أي أنه في مقام
 المبلغ ثم نهي هذه الرواية التي أطلق فيها اقتداء الناس بآبي بكر ورشح ظاهرها بظاهر الحديث المعلق فيحمل أن يكون
 يذهب إلى قول الشعبي ويرى أن قوله في الرواية الأولى يسمع الناس التكثير لا ينبغي كونهم يأتون به لأن إسماعله لم
 التكثير جزء من أجزاء ما يأتون به فيه وليس فيه نفي لغیره ويؤيد ذلك رواية الاسماعيلي من طريق عبد الله بن داود
 المذكور ووجه جميعا عن الأعمش بهذا الاسناد قال فيه والناس يأتون بآبي بكر وأبو بكر يسمعهم (قوله) ويذكر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم (هذا طرف من حديث أبي سعيد الخدري قال رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه
 تأخرا فقال تهدموا وأما وبائي وليأتهم بكم من بعدكم الحديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن من رواية أبي نضرة عنه
 قيل وإنما ذكره البخاري بصيغة التثنية لأن أبا نضرة ليس على شرطه لضعفه فيه وهذا عندئذ ليس بصواب لأنه لا يلزم من
 كونه على غير شرطه أنه لا يصلح عنده للاحتجاج به بل قد يكون صالحا للاحتجاج به عنده وليس هو على شرط صحيحه الذي
 هو أعلى شروط الصحة والحق أن هذه الصيغة لا تختص بالضعيف بل قد تستعمل في الصحيح أيضا بخلاف صيغة الجزم فانها

مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَقُلْتُ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَمُتْ
مَعَاكُمْ لَا يُسْبِغُ النَّاسَ فَلَمَّا أَمَرْتُ عُمَرَ فَقَالَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَقُلْتُ لِحِفْصَةَ قَوْلِي لَهُ إِنَّ
أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَعَكُمْ لَا يُسْبِغُ النَّاسَ فَلَمَّا أَمَرْتُ عُمَرَ قَالَ إِنَّكَ لَا تَنْتَنُ
صَوَابِيحَ يَوْسَفَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ
خِيفَةً فَقَامَ بِهَادِي بْنِ رَجُلَيْنِ وَرَجُلَاهُ يُحْطَانِ فِي الْأَرْضِ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ
حِسَّهُ ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ بِتَأَخُّرٍ فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ
أَبِي بَكْرٍ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيُ قَائِمًا . وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ قَائِمًا يُقْنِدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَالنَّاسُ مُقْتَدُونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **بَابُ** هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ إِذَا شَكَّ
بِقَوْلِ النَّاسِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي يُمَيْمَةَ السَّخْتِيَانِيُّ عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَتْهُ مِنْ أَتَمَّتَيْنِ فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ
أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَارَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ النَّاسُ نَمْ فَلَمْ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ فَجَعَلَ يَسْجُدُ أَوْ أَطْوَلَ **حَدَّثَنَا** أَبُو
الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَطْرَ رَكْعَتَيْنِ . فَقِيلَ صَلَّيْتَ رَكْعَتَيْنِ . فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَةً بَيْنَ .

لا تستعمل الا في الصحيح وظاهره يدل لمذهب الشعبي واجاب النووي بان معني وليا تم بكم من بعدكم أي يقتدي بكم من خلفكم
مستدلين على أفعالي بأفعالك قل وفيه جواز اعتقاد الاموم في متابعة الامام الذي لا يراه ولا يسمعه على مبلغ عنه
أوصف قدماه يراه متابعا للامام وقيل معناه تعلموا مني أحكام الشرع وليتعلموا منكم التابعون بعدكم وكذلك اتباعهم
الى انقراض الدنيا (قوله مروا أبا بكر يصلي) كذا فيه باثبات الباء وقد تقدم توجيه ابن مالك له ووقع في رواية
الكشميهني أن يصلي (قوله متى يقوم) كذا وقع للاكثر في الموضعين باثبات الواو ووجهه من مالك بأنه شبه متى باذا فلم
يجزم كاشبه اذا بمعنى في قوله اذا أخذتما مضاجعكما تكبرا بها وثلاثين خذف النون ووقع في رواية الكشميهني متى
ما يقم ولا اشكال فيها (قوله تخطان الارض) في رواية الكشميهني تخطان في الارض وقد تقدمت بقرينة مباحث الحديث في باب
حد المرئض وقوله في السند الاعمش عن ابراهيم عن الاسود كذا للجميع وهو الصواب وسقط ابراهيم بين الاعمش والاسود
من رواية أبي زيد الماروزي وهو موم قاله الجلباني (قوله باب هل ياخذ الامام اذا شك يقول الناس) أورد فيه قصة ذي الديدن
في السهو وسيأتي الكلام عليها في موضعه قال الزين ابن المنير أراد أن عمل الخلاف في هذه المسئلة هو ما اذا كان الامام
شاكاً ما اذا كان على يقين من فعل شمس فلا خلاف أنه لا يرجع الى أحد انتهى وقال ابن التين يحتمل أن يكون صلى الله
عليه وسلم شك باخبار ذي الديدن فسألهم ارادة يقين أحد الامرين فلما صدقوا ذا الديدن علم صحة قوله قال وهذا الذي
أراد البخاري تبويه وقال ابن بطلال بعد أن حكى الخلاف في هذه المسئلة حل الشافعي رجوعه عليه الصلاة والسلام
على أنه تذكره فذكره نظراً لأنه لو كان كذلك لينة لهم ليرتفع اللبس ولو بينه لنقل ومن ادعى ذلك فليذكره (قلت)
قد ذكره أبو داود من طريق الأوزاعي عن الزهري عن سعيد وعبيد الله عن أبي هريرة بهذه القصة قال ولم يسجد

باب إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ سَمِعْتُ نَشِيجَ عُمَرَ وَأَنَا فِي آخِرِ الصُّلُوفِ
يَمْرَأَةً أَمَّا أَتَسْكُرُ بَنِي وَخَزَنِي إِلَى اللَّهِ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرْصُومِهِ مَرُّوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ قَالَتْ
عَائِشَةُ قُلْتُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْجِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ فَمَرُّ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ قَالَ مَرُّوا أَبَا
بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ النَّاسُ قَالَتْ عَائِشَةُ بِأَمْرِهِ قَوْلِي لَهُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْجِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ
فَمَرُّ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ فَصَلَّتْ حَصَّةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَكُمْ لَأَنْتُمْ صَوَاحِبُ
يُوسُفَ مَرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ : قَالَتْ حَصَّةٌ لِعَائِشَةَ مَا كُنْتُ لِأَصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا **باب** تَسْوِيَةِ
الصُّلُوفِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَهَا **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي
عُمَرُ بْنُ مَرْوَةَ قَالَ سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ سَمِعْتُ الثُّمَالَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَتُسَوَّى
صُفُوفُكُمْ أَوْ لَيُخَالَفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ **حَدَّثَنَا** أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ

سجدي السجوي حتى يفته الله ذلك * (قوله باب اذا بكى الامام في الصلاة) أى هل تقصد أولًا والأثر والخبر اللذان في الباب
يدلان على الجواز وعن الشعبي والنخعي والثوري ان البكاء والانين يفسد الصلاة وعن المالكية والحنفية ان كان لذكر
التاريخ والحرف لم يفسد وفي مذهب الشافعي ثلاثة أوجه أصحها ان ظهر منه حرمان أو فسد أو افلا تأنها وحكي عن نفيه في الاملاء
انما يفيد مطلقا انه ليس من جنس الكلام ولا يكاد يبين منه حرف محقق فأشبه الصوت الغفل تالها عن الغفال ان
كان فيه مطبقا لم يفسد والا فسد ان ظهر منه حرمان وبه قطع المتولي والوجه الثاني أقوى دليلا (قائدة) أطلق جماعة
التسوية بين الضحك والبكاء وقال المتولي لعل الاظهر في الضحك البطلان مطلقا لما فيه من هتك حرمة الصلاة وهذا
أقوى من حيث المعنى والله علم (قوله وقال عبدالله بن شداد) أى ابن الهاد وهو تابعي كبير له رؤية ولا به صحبة (قوله
سمعت نشيج عمر) النشيج فتحة النون وكسر المعجمة وآخره جيم قال ابن فارس نشيج البكاء نشيج اذا غص
بالبكاء في حلقه من غير احتجاب وقال الهروي النشيج صوت معه ترجع كما يردد الصبي بكاءه في صدره وفي الحكم هو أشد
البكاء وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن اسمعيل بن محمد بن سعد سمع عبدالله بن شداد بهذا وزاد في
صلاة الصبح وأخرجه ابن المنذر عن طريق عبيد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب وقد تقدم الكلام على حديث أبي بكر وقوله
فيهم بالبكاء أى لاجل البكاء وفي الباب حديث عبدالله بن الشخير رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا وفي
صدره أزيز كآزيز المرحل من البكاء رواه أبو داود والنسائي والترمذي في الثمالان وأسناده قوى ومجمل ابن خزيمة
وابن حبان والحاكم وروهم من زعم أن مسامحا أخرجه والمرجل بكسر الميم وفتح الجيم القدر اذا غلت والاريز بفتح الهمزة
بعدها زاي ثم تخانة ساكنة ثم زاي أيضا وهو صوت القدر اذا غلت وفي لفظ كازير الرسي * (قوله باب تسوية
الصفوف عند الاقامة بعدها) ليس في حديثي الباب دلالة على تقييد التسوية بما ذكر لكن أشار بذلك الى ما في بعض
الطرق كعادته ففي حديث الثمان عند مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك عندما كان أدركه في حديث أنس في الباب
الذي بعده ان أقيمت الصلاة فأقبل علينا فقال (قوله تسون) بضم التاء المثناة وفتح السين وضم الواو المشددة وتشديد
النون وللمتلى تسونين رواه ابن قال البيضاوي هذه اللام هي التي يطن بها القسم والقسم هنا مقدر ولهذا أكد بالنون
المشددة تهى وسيأتي من رواية أبي داود قريبا ابراز القسم في هذا الحديث (قوله وأليخالفن الله بين وجوهكم) أى
ان لم تسووا والمراد بتسوية الصفوف اعتدال القائمين بها على سمت واحد أو يراد به اسد الخلال الذي في الصف كما سباني

أَنَسَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ أَقِيمُوا الصُّنُوفَ فَإِنِّي أَرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي **بَابُ** إِقْبَالِ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ عِنْدَ تَسْوِيَةِ الصُّنُوفِ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ قَالَ حَدَّثَنَا حَبِيبُ الطَّوِيلِ حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ أَقِيمَتِ الصَّلَاةَ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوَجِّهُ فَقَالَ أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ وَتَرَاوُا فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي **بَابُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ حَدَّثَنَا** أَبُو عَاصِمٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سُعَيْبٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّهَادَةُ الْفَرَقُ وَالْمَطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ وَالْمَذْمُومُ . وَقَالَ وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَأَسْتَبَقُوا . وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا . وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصَّفِّ الْمَقْدَمِ لَأَسْتَبَقُوا

واختلف في الوعيد المذکور قيل هو على حقيقته والمراد تسوية الوجه بحسب ريل خلقه عن وضعه يجعله موضع التقنا أو نحو ذلك فهو نظير ما تقدم من الوعيد فيمن رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حاروفيه من اللطائف وتوقع الوعيد من جنس الجنابة وهي الخاتمة وعلى هذا فهو واجب والتحرر يطفئ فيه حرام وسيأتي البحث في ذلك في باب أنهم لم يمت الصفوف قريبا ويؤيد عمله على ظاهره حديث أبي أمامة لتسوية الصفوف أو لتطمس الوجوه أخرجه أحمد وفي أسناده ضعف ولهذا قال ابن الجوزي الظاهر أنه مثل الوعيد المذکور في قوله تعالى من قبل أن تطمس وجوها فزدها على أدبارها وحديث أبي أمامة أخرجه أحمد وفي أسناده ضعف ومنهم من حمله على الجواز قال النووي معناه توقع ينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب كاتقول تغير وجه فلان على أي ظهري من وجهه كراهية لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن ويؤيد رواية أبي داود وغيره بلفظ أو ليخالفن الله بين قلوبكم كما سيأتي قريبا وقال القرطبي معناه تفرقون فيأخذ كل واحد وجهه غير الذي أخذ صاحبه لان تقدم الشخص على غيره مظنة السكر المفسد للقلب الداعي إلى القطيعة والحاصل أن المراد بالوجه أن حمل على العضو المخصوص فاختلقة أما محسب الصورة الانسانية أو الصفة أو جعل القدم وراءه وإن حمل على ذات الشخص فاختلقة بحسب المقاصد أشار إلى ذلك الكرماني ويحتمل أن أراد بالمخالفة في الجزاء فيجازى المسوي بخير ومن لا يسوي بشرقه في حديث أنس (قوله أقيموا) أي عدلوا يقال أقام العود إذا عدله وسواه (قوله فاني أراكم) فيه إشارة إلى سبب الأمر بذلك أي إنما أمرت بذلك لاني تحققت منكم خلافه وقد تقدم القول في المراد بهذه الرواية في باب عظة الإمام الناس في تمام الصلاة وإن المختار حلها على الحقيقة خلافا لمن زعم أن المراد بها خلق علم ضروري له بذلك ونحو ذلك قال الزين بن المنير لاحاجة إلى تأويلها لانه في معنى تعطيل لفظ الشارع من غير ضرورة وقال القرطبي بل حملها على ظاهرها أولى لان فيه زيادة في كرامة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف) أورده فيه حديث أنس الذي في الباب قبله وقد تقدم الكلام عليه فيه (قوله حدثننا معاوية بن عمر) هو من قدماء شيوخ البخاري وروى له هنا بواسطة فكأنه لم يسمعه منه وإنما نزل فيه لما وقع في الاسناد من تصريح حميد بتحديث أنس له فامن بذلك تذييله (قوله وترأصوا) بتشديد الصاد المهمة أي تلاصقوا بغير خلل ويحتمل أن يكون تأكيد لقوله أقيموا والمراد بأقيموا سواها كواقع في رواية معمر عن حميد عند الاسماعيلي بدل أقيموا واعتدلوا وفيه جواز الكلام بين الإقامة والدخول في الصلاة وقد تقدم في باب مفرد وفيه مراعاة الإمام لرعيته والشفقة عليهم وتحذيرهم من المخالفة (قوله باب الصف الأول) والمراد به ما يلي الإمام مطلقا وقيل أول صف تام إلى الإمام لا ما تخلله شيء كصورة وقيل المراد به من سبق إلى الصلاة ولو صلى آخر الصفوف قاله ابن عبد البر واحتج بالانفاق على أن من جاء أول الوقت ولم يدخل في الصف الأول فهو أفضل ممن جاء في آخره وزاحم إليه ولا حجة له في ذلك كإلا يخفي قال النووي القول الأول هو الصحيح المختار وبصرح المحققون

باب إقامة الصف من تمام الصلاة حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن ثمام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حده فقولوا ربنا لك الحمد وإذا سجد فاسجدوا وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعين وأقيموا الصف في الصلاة فإن إقامة الصف من حسن الصلاة **حدثنا** أبو الوكيل قال حدثنا شعبه عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سواوا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من إقامة الصلاة **باب** إئتم من لم يؤتم الصفوف **حدثنا** معاذ بن أسيد قال أخبرنا الفضل بن موسى قال أخبرنا سعيد بن عبيد الطائي عن

والقولان الآخران غلط صريح انتهى وكان صاحب القول الثاني لفظ ان المطلق ينصرف الى السكامل ومافيه خلل فهو ناقص وصاحب القول الثالث لفظ المعنى في تفضيل الصف الاول دون مراعاة لفظه والى الاول أشار البخاري لانه ترجم بالصف الاول وحديث الباب فيه الصف المتقدم وهو الذي لا يتقدمه الا امام قال العلماء في الحصر على الصف الاول المسارعة الى خلاص الذمة والسبق لدخول المسجد والقرب من الامام واستماع قراءته والتعلم منه والفتح عليه والتبليغ عنه والسلامة من اختراق المسارعة بين يديه وسلامة البال من رؤية من يكون قدامه وسلامة موضع سجوده من أذيل المصلين * (قوله باب اقامة الصف من تمام الصلاة) أورد فيه حديث أبي هريرة إنما جعل الإمام ليؤتم به وسيأتي الكلام عليه في باب ايجاب التكبير قرياً وفي آخره هنا وأقيموا الصفوف الى آخره وهو المقصود بهذه الترجمة وقد أفردته مسلم وأحمد وغيرهما من طريق عبد الرزاق المذكورة عما قبله فجعله حديثين (قوله من حسن الصلاة) قال ابن رشيد إنما قال البخاري في الترجمة من تمام الصلاة لفظ الحديث من حسن الصلاة لانه أراد أن يبين أنه المراد بالجنس هنا وأنه لا يعني به الظاهر المرئي من الترتيب بل المقصود منه الحسن الحكيم بدليل حديث أنس وهو الثاني من حديثي الباب حيث عبر بقوله من اقامة الصلاة (قوله في حديث أنس فان تسوية الصفوف) وفي رواية الاصيلي الصف بالافراد والمراد به الجنس (قوله من اقامة الصلاة) هكذا ذكره البخاري عن أبي الوليد وذكره غيره عنه بلفظ من تمام الصلاة كذلك أخرجه الاسماعيلي عن ابن حذيفة والبيهقي من طريق عثان الدارمي كلاهما عنه وكذلك أخرجه أبو داود عن أبي الوليد وغيره وكذا مسلم وغيره من طريق جماعة عن شعبة وزاد الاسماعيلي من طريق أبي داود الطيالسي قال سمعت شعبة يقول داهنت في هذا الحديث لم أسأل قتادة أسمعه من أنس أم لا انتهى ولم أره عن قتادة الامعنا ولعل هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث أبي هريرة معه في الباب تقوية له واستدلال ابن حزم بقوله إقامة الصلاة على وجوب تسوية الصفوف قال لان اقامة الصلاة واجبة وكل شيء من الواجب واجب ولا يخفى ما فيه ولا سيما وقد بينا أن الرواة لم يفتقروا على هذه العبارة وتمسك ابن بطال بظاهر لفظ حديث أبي هريرة فاستدل به على ان التسوية سنة قال لان حسن الشيء زيادة على تمامه وأورد عليه رواية من تمام الصلاة وأجاب ابن دقيق العيد فقال قد يؤخذ من قوله تمام الصلاة الاستحباب لان تمام الشيء في العرف أمر زائد على حقيقته التي لا يتحقق الا بها وان كان يطلق بحسب الوضع على بعض مالاتهم الحقيقة الاله كذا قال وهذا الاخذ جيد لان لفظ الشارع لا يحمل على ما دل عليه الوضع في اللسان العربي وإنما يحمل على العرف اذا ثبت انه عرف الشارع لا العرف الحادث (تنبيه) لفظ الترجمة أوردته عبد الرزاق من حديث جابر * (قوله باب ائتم من لم يؤتم الصفوف) قال ابن رشيد أورد فيه حديث أنس ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا هيمنون الصفوف وتقب بان الانكار قد يقع على ترك السنة فلا يدل ذلك على حصول الاسم وأوجب بأنه لعله حل الامر في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره على ان المراد بالامر الشأن والحال لا مجرد الصيغة

بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَقِيلَ لَهُ مَا أَنْكَرْتَ مِنْهُنَّ يَوْمَ عَهْدَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا أَنْكَرْتُ شَيْئاً إِلَّا أَنْكُمْ لَا تَقِيمُونَ الصُّوْفَ. وَقَالَ عَقِبَةُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ قَدِمَ عَلَيْنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْمَدِينَةَ هَذَا بَابُ الْإِزَاقِ الْمُنَكَّبِ بِالْمُنَكَّبِ وَالْقَدَمُ بِالْقَدَمِ فِي الصَّفِّ. وَقَالَ الثُّعْمَانُ بْنُ بُشَيْرٍ رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنَّا يُلْزِقُ كَتِفَهُ بِكَتِفِ مَا حَيْهِ حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا رُحَيْبٌ عَنْ حُمَيْدٍ

فيلزم منه أن من خالف شيئاً من الحال التي كان عليها صلى الله عليه وسلم أن يأثم لما بدّل عليه الوعيد المذكور في الآية وانكار أنس ظاهر في أنهم خالفوا ما كانوا عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من إقامة الصوف فبطل هذا مستلزم الحالفة التأنيم انتهى كلام ابن رشيد ملخصاً وهو ضعيف لأنه يفرض أن لا يقي شيء مستنون لأن التأنيم إنما يحصل عن ترك واجب وأما قول ابن بطال أن تسوية الصوف لما كانت من السنن المنذوب إليها التي يستحق فاعلم المدح عليها دل على أن ناركها يستحق الذم فهو متعقب من جهة أنه لا يلزم من ذم تارك السنة أن يكون آثماً لمنه لكن يرد عليه التعقب الذي قبله ويحتمل أن يكون البخاري أخذ الوجوب من صيغة الأمر في قوله سووا صوفكم ومن عموم قوله صلوا كما رأيت يمتنع أصلي ومن ورود الوعيد على تركه فرجح عنده بهذه القرائن أن انكار أنس إنما وقع على ترك الواجب وإن كان الانكار قد يقع على ترك السنن ومع القول بأن التسوية واجبة فصلاة من خالف ولم يسو صحبة لا اختلاف المجهتين ويؤيد ذلك أن أنساً مع انكاره عليهم لم يأمرهم بأعادة الصلاة وأقرطاب بن حزم بالبطلان ونارح من ادعى الاجتماع على عدم الوجوب بما صحح عن عمر أنه ضرب قدمه على عاتق النهدي لأقامة الصوف وبما صحح عن سويد بن غفلة قال كان بلال يسوي منا كبتاً ويضرب أقدامنا في الصلاة فقال ما كان عمرو بلال يضربنا أحداً على ترك غير الواجب وفيه نظر لجواز أنهما كانا يريان التميز على ترك السنة (قوله بشير) هو بالمجعة مصغر (قوله ما أنكرت منذ يوم عهدت) في رواية المستعطي والكشميهني ما أنكرت منا منذ عهدت (قوله وقال عتبة بن عبيد) هو أبو الرجال بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة وهو أخو سعيد بن عبيد راوي الاستاد الذي قبله وليس لعقبة في البخاري إلا هذا الموضع المعلق وأراد به بيان سماع بشير بن يسار له من أنس وقد وصله أحمد في مسنده عن يحيى القطان عن عتبة بن عبيد الطائي حدثني بشير بن يسار قال جاء أنس إلى المدينة فقلنا ما أنكرت منا من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما أنكرت منكم شيئاً غير أنكم لا تقيمون الصوف (تنبيه) هذه المقدمة لا لبس غير المقدمة التي تقدم ذكرها في باب وقت العصر فإن ظاهر الحديث فيها أنه أنكر تأخير الظهر إلى أول وقت العصر كما مضى وهذا الانكار أيضاً غير الانكار الذي تقدم ذكره في باب تضييع الصلاة عن وقتها حيث قال لا أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي ﷺ إلا الصلاة وقد ضيعت فان ذلك كان بالشم وهذا بالمدينة وهذا يدل على أن أهل المدينة كانوا في ذلك الزمان أمثل من غيرهم في التمسك بالسنن * (قوله باب الزقاق المنكب والقدم بالقدم في الصنف) المراد بذلك المبالغة في تعديل الصنف وسدخله وقد ورد الأمر بسدخال الصنف والتزغيب فيه في أحاديث كثيرة أجمعها حديث ابن عمر عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أقيموا الصوف وحاذوا بين المنكبين وسدوا الخلل ولا تذروا فرجات للشيطان ومن وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله (قوله وقال الثمان بن بشير) هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من رواية ابن القاسم الجوني واسمه حسين بن حريث قال سمعت الثمان بن بشير يقول أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الناس بوجهه فقال أقيموا صوفكم ثلاثاً والله لتقيم صوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم قال فلقد رأيت

عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَقْبِمُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وِرَاءِ ظَهْرِي . وَكَانَ أَحَدُنَا يُلْزِقُ مَنْكِبَهُ
بِمَنْكِبِ سَاحِبِهِ وَقَدَمُهُ بِقَدَمِهِ **بَاب** إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ وَحَوْلَهُ الْإِمَامُ خَلْفَهُ إِلَى
يَمِينِهِ نَمَتْ صَلَاتُهُ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ كُرَيْبِ بْنِ
أَبْنِ عَبَّاسٍ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَمُتُّ عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ فَصَلَّيْتُ وَرَقَدَ فَجَاءَهُ الْمَوْتُ فَقَامَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ
بَاب الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا تَكُونُ صَافًا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ إِسْحَاقَ عَنْ
أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ صَلَّيْتُ أَنَا وَبَيْتِي فِي بَيْتِنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ

الرجل منا يلزق منكبه بمنكبه صاحبه وكعبه بكعبه واستدل بهذا الحديث الثمان هذا على أن المراد بالكعب في آية الوضوء العظم
الثاني في جاني الرجل وهو عند ملتقى الساق والقدم وهو الذي يمكن أن يلزق بالذي يجنبه خلافاً لمن ذهب أن المراد
بالكعب مؤخر القدم وهو قول شاذ ينسب إلى بعض الحنفية ولم يثبت بمحققهم وأثبت بعضهم في مسألة الحج
لا الوضوء وأنكر الأصمعي قول من زعم أن الكعب في ظهر القدم (قوله عن أنس) رواه سعيد بن منصور عن
هشيم فصرح فيه بصحيد أنس لحيد وفيه الزيادة التي في آخره وهي قوله وكان أحدنا إلى آخره وصرح بانها من قول
أنس وأخرجه الإسماعيلي من رواية معمر عن حميد بلفظ قال أنس فلقد رأيت أحدنا إلى آخره وأفاد هذا التصريح
أن الصل المذكور كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا يتم الاحتياج به على بيان المراد بأقامة الصف وتسويته
وزاد معمر في روايته ولو قلعت ذلك بإحدم اليوم لئلا كان به شمس (قوله باب إذا قام الرجل عن يسار
الامام وحوله الامام خلفه إلى يمينه تمت صلاته) تقدم أكثر لفظ هذه الترجمة قبل بنحو من عشرين باباً لكن
ليس هناك لفظ خلفه وقال هناك لم تقصد صلاتها بدل قوله تمت صلاته وأخرج هناك حديث ابن عباس هذا
لكن من وجه آخر ولم يثبت أحد من الشراح على حكمة هذه الاعداء بل أسقط بعضهم الكلام على هذا الباب والذي
يظهر لي أن حكمها مختلف لاختلاف الجوابين فقوله لم تقصد صلاتها أي بالعمل الواقع منهما لكونه خفيفاً وهو من
مصلحة الصلاة أيضاً وقوله تمت صلاته أي المأموم ولا يضر وقوفه عن يسار الامام وأولاً مع كونه في غير موقفه ولأنه
معتبر بعدم العلم بذلك الحكم ويحتمل أن يكون الضمير للامام وتوجيه أن الامام وحده في مقام الصف ومحاولته
لتحويل المأموم فيه التفات ببعض بدنه ولكن ليس تركاً لأقامة الصف للمصلحة المذكورة فصلاته عن هذا لا نقص
فيها من هذه الجهة والله أعلم وقال الكرماني يحتمل أن يكون الضمير للرجل لأن الفاعل وإن تأخر لفظاً لكنه متقدم
رتبة فلكل منهما قرب من وجه (قلت) لكن إذا عاد الضمير للامام أفاد أنه احتجز أن يحوله من بين يديه لتلاصير
كاملتين يديه (قوله باب المرأة وحدها تكون صفاً) أي في حكم الصف وهذا يندفع اعتراض الإسماعيلي حيث قال
الشخص الواحد لا يسمى صفاً وأقل ما يقوم الصف باثنين ثم إن هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه ابن عبد البر من
حديث عائشة مرفوعاً للمرأة وحدها صفاً (قوله حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي وإن كان عبد الله بن محمد بن أبي
شعبة قد روي هذا الحديث أيضاً عن سفيان وهو ابن عيينة (قوله عن إسحاق عن أنس) في رواية الحميدي عن أبي
نعيم وعلى بن المديني عند الإسماعيلي كلاهما عن سفيان حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك
(قوله صليت أنا وبَيْتِي) كذا للجيسع وكذا وقع في خبر يحيى بن يحيى المشهور من روايته عن ابن
عيينة ووقع عند بن قنوع في رواه عن ابن السكن بسنده في الخبر المذكور وصليت أنا وسلم بسين
مهملة ولا م صغراً تنصحت في الراوي من لفظ يتيم ومثي على ذلك بن فتحوف فقال في ذيله على

وَأَمَّا أُمُّ سَلَمَةَ خَلْفَتَا بَابُ مِيْمَةِ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا عَامِرٌ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ رَفَعِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ قُمْتُ لَيْلَةً أَصْلَى عَنْ بَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَخَذَ يَدَيَّ أَوْ بَعْضِي حَتَّى أَقْلَعَنِي عَنْ يَمِينِهِ . وَقَالَ يَمِينِهِ مِنْ وَرَائِي بَابُ إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَائِطٌ أَوْ سُرَّةٌ . وَقَالَ الْحَسَنُ لِأَبَاسٍ أَنْ تُصَلِّيَ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ سُرَّةٌ .

الاستيعاب سليم غير منسوب وساقى هذا الحديث ثم ان هذا طرف من حيث اخصره سفيان وطوله مالك كما تقدم في باب الصلاة على الحصى واستدل بقوله فصنفت انا واليسيم وراه على ان السنة في موقف الاثنين أن يصفا خلف الامام خلافاً لقال من الكوفيين ان أحدهما يقف عن يمينه والآخر عن يساره وحجتهم في ذلك حديث ابن مسعود الذي أخرجه أبو داود وغيره عنه انه أقام علقمة عن يمينه والاسود عن شماله وأجاب عنه ابن سيرين بأن ذلك كان لضيق المكان رواه الطحاوي (قوله وأما سليم خلفنا) فيه ان المرأة لاتصف مع الرجال وأصله ما نحشى من الالتئان بها فلو خالفت أجزأت صلاتها عند الجمهور وعن الحنفية تعد صلاة الرجل دون المرأة وهو عجيب وفي توجيهه تعسف حيث قال قائلهم دليله قول ابن مسعود آخروهن من حيث آخرن الله والامر للوجوب رحيث ظرف مكان ولا مكان يجب تأخرهن فيه الامكان الصلاة فاذا حاذت الرجل فسدت صلاة الرجل لانه ترك ما امر به من تأخيرها وحكاية هذا تخي عن تكلف جوابه والله المستعان فقد ثبت النهي عن الصلاة في الثوب المقصوب وامر لا يسه أن يترعه فلو خالف فصلي فيه ولم يترعه أتم وأجزأته سلاته فلم يخال في الرجل الذي حازته المرأة ذلك وأوضح منه لو كان لباب المسجد صفة ملوكة فصلي فيها شخص بغير اذنه مع اقتداره على ان يتقل عنها الى ارض المسجد بخطوة واحدة صحت صلاته وأتم وكذلك الرجل مع المرأة التي حاذته ولا سيما ان جاءت بعد أن دخل في الصلاة فصلت بيمينه وقال ابن رشد الاقرب أن البخاري قصد أن بين أن هذا مستثنى من عموم الحديث الذي فيه قبله لا صلاة لمنفرد خلف الصف يعني أنه مختص بالرجال والحديث المذكور أخرجه ابن حبان من حديث علي بن شيبان وفي صحته نظركا سند كره في باب اذا ركع دون الصف واستدل به ابن بطلان على صحة صلاة المنفرد خلف الصف خلافاً لاحمد قال لانه لما ثبت ذلك للمركب كان للرجل أولى لكن لخالفه أن يقول انما ساع ذلك لامتناع أن تصف مع الرجال بخلاف الرجل فان له أن يصف معهم وان يراهم وان يجذب رجلاً من حاشية الصف فيقوم معه فافتراقاً وباقى مباحته تقدمت في باب الصلاة على الحصى * (قوله باب ميمنة المسجد والامام) أورد فيه حديث ابن عباس مختصراً وهو موافق للترجمة أمالامام فيانطابقة وأمال المسجد في الزوم وقد تعقب من وجه آخر وهو أن الحديث انما ورد فيما اذا كان المأموم واحداً أما ذكر كثرو فلا دليل فيه على فضيلة ميمنة المسجد وكأنه أشار الى ما أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن البراء قال كنا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم أحببنا أن نكون عن يمينه ولان داود بإسناد حسن عن عائشة مرفوعاً أن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف وأما رواه ابن ماجه عن ابن عمر قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم ان ميسرة المسجد تعطلت فقال من عمر ميسرة المسجد كتب له كفلان من الاجر في اسناده مقال وان ثبت فلا يعارض الاول لان ما ورد لم ينع عارض يزول بزواله (قوله حدنا موسى) هو ابن اسمعيل التبوذكي وعاصم هو ابن سليمان (قوله وقال يده) أي تناول ويدل عليه رواية الاسماعيلي فأخذ يدي (قوله من ورائي) في رواية الكشميهني من ورائه وهو أوجه * (قوله باب اذا كان بين الامام وبين القوم حائط أو سُرَّة) أي هل يضر ذلك بالاعتداء أولاً والظاهر من تصرفه انه لا يضر كما ذهب اليه المالكية والمسئلة ذات خلاف شهير ومنهم من فرق بين المسجد وغيره (قوله وقال الحسن) لم أره موصولاً بلفظه وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه في الرجل يصلي خلف الامام أو فوق سطح يأتي به لباس

وقال أبو عكرمة يأتهم بالإمام وإن كان بينهما طريق أو جدار إذا سمع تكبير الإمام حدثنا محمد
 قال أخبرنا عبدة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يصل
 من القبيل في حبرته وجدار الحجر قصير فرأى الناس شخص الذي ﷺ قائم أناس يصلون بصلاته
 فأصبحوا فصدوا بينك قائم ليلة الثانية قائم معه أناس يصلون بصلاته صنعوا ذلك كلبتين أولائة
 حتى إذا كمل منه ذلك جلس رسول الله ﷺ فلم يخرج فلما أصبح ذكر ذلك الناس فقال لي
 خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل باب صلاة الليل حدثنا إبراهيم بن المنذر قال
 حدثنا بن أبي فديك قال حدثنا بن أبي ذئب عن المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي
 الله عنها أن النبي ﷺ كان له حصير يبسطه بالنهار ويحتمره بالليل فتاب إليه ناس فسلوا وراءه
 حدثنا عبد الأعلى بن حجاج قال حدثنا وهيب قال حدثنا موسى بن عتبة

بذلك (قوله وقال أبو حنبل) وصله ابن أبي شيبة عن معتمر عن ليث ابن أبي سليم عنه بمعناه ولث ضعيف لكن
 أخرجه عبد الرزاق عن ابن التيمي وهو معتمر عن أبيه عنه فان كان مضبوطا فهو إسناد صحيح (قوله حدثني محمد)
 هو ابن سلام قاله أبو نعيم وبه جزم بن عساكر في روايته وعبدة هو ابن سلمان (قوله في حجرته) ظاهره ان المراد
 حجرة به ويدل عليه ذكر جدار الحجر وأوضح منه رواية حماد بن زيد عن يحيى عن عداي نعم بلطف كان يصلي في
 حجرة من حجر ازواجه ويحتمل ان المراد الحجر التي كان احتجرها في المسجد بالحصير كما في الرواية التي حد
 هذه وكذا حديث زيد بن ثابت الذي بعده ولا يبي داود ومحمد بن نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن
 عائشة انما هي التي نصبت له الحصير على باب بيتها فاما ان يحمل على التعدد او على الجواز في نسبة الحجر
 اليها (قوله قائم ناس) في رواية الكشميبي قائم ناس وهذا موضع الترجمة لان مقتضاه انهم كانوا يصلون بصلاته
 وهو داخل الحجر وهم خارجها (قوله قائم ليلة الثانية) كذا لاكثر وفيه حذف تقديره ليلة العدة الثانية وفي
 رواية الاصيلي قائم الليلة الثانية (قوله فلما أصبح ذكر ذلك الناس) اي له واقاد عبد الرزاق ان الذي خاطبه
 بذلك عمر رضي الله عنه أخرجه عن معمر عن الزهري عن عروة عنها (قوله ان تكتب عليكم) أي ترض ويهي رواية
 حماد بن زيد عن عداي نعم وكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن عروة عنها وستأتي بقية مباحثه
 في كتاب التهجد ان شاء الله تعالى هـ (قوله باب صلاة الليل) كذا وقع في رواية المستملي وحده ولم يرجع عليه اكثر
 الشراح ولا ذكره الاسماعيل وهو وجه السياق لان التراجم متعلقة بابواب الصفوف واقامتها ولما كانت الصلاة
 بالحنبل يصيل انها من اقامة الصف ترجمها وأورد ما عنده فيها فاما صلاة الليل بمخصوصها فلها كتاب مفرد سيأتي
 في أواخر الصلاة وكان النسخة وقع فيها تكرير لفظ صلاة الليل وهي الجملة التي في آخر الحديث الذي قبله فظن الراوي
 انها ترجمة مستقلة فصدرها بلطف باب وقد تكلف ابن رشيد توجيهها بما حاصله ان من صلى بالليل ما موافق الظلة كانت
 فيه مشابهة بين صلى وراء حائل وأبعد منه من قال يريد أن من صلى بالليل ما موافق الظلة كان من صلى وراء حائط
 ثم ظهر لي احتمال أن يكون المراد صلاة الليل جماعة غذف لفظ جماعة والذي يأتي في أبواب التهجد انما هو حكم صلاة الليل
 وكيفيتها في عدد الركعات أو في المسجد أو البيت ونحو ذلك (قوله عن المقبري) هو سعيد والاستاد كله مديون
 (قوله ويحتمره) كذا لاكثر بالراء أي يحتمله مثل الحجر في رواية الكشميبي بالزاي بدل الراء أي يجعله حاجزا
 بينه وبين غيره (قوله فتاب) كذا لاكثر بثلاثة ثم موحدة أي اجتمعوا ووقع عند الخطابي أبو أي رجعوا وفي رواية
 الكشميبي والسرخی فتاب بالثلاثة والراء أي قاموا (قوله فصلوا وراءه) كذا أورد مختصرا وغرضه بيان ان الحجر

عَنْ سَالِمٍ أَبِي النَّضْرِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَذَ حُجْرَةً قَالَ
حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ مِنْ حَصِيرٍ فِي رَمَضَانَ قَصَلَ فِيهَا لِبَالِي قَصَلَ بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ
جَعَلَ يَمْعُدُ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صَنِيعِكُمْ قَصَلُوا أَيْهَا النَّاسُ فِي
يُؤْتِكُمْ. فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ * قَالَ عَفَانٌ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا مُوسَى

تَجَعْتُ أبا النَّضْرِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ

المذكورة في الرواية التي قبل هذه كانت حصيرا وقد ساقه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي ذئب ناما وستذكر
الكلام على فوائده في كتاب التهجد ان شاء الله تعالى (قوله عن سالم أبي النضر) كذالا كثر الرواة عن موسى بن عقبة
وخالفهم ابن جرير عن موسى فلم يذكر أبا النضر في الاستاد أخرجه النسائي ورواية الجماعة أولي وقد وافقهم مالك
في الاستاد لكن لم يرفعه في الموطأ وروى عنه خارج الموطأ فروعا وفيه ثلاثة من التابعين مدينون على نسق أولهم موسى
المذكور (قوله حجرة) كذا للاكثر بالراء وللکشميني أيضا بالزاء (قوله من صنعكم) كذالا كثر للکشميني
بضم الصاد وسكون النون وليس المراد به صلاتهم فقط بل كونهم رفعوا أصواتهم وسبحوا به ليخرج إليهم وحصب
بعضهم الباب لظنهم انه نائم كما ذكر المؤلف ذلك في الادب وفي الاعتصام وزاد فيه حتى خشيت ان يكتب عليكم ولو كتب
عليكم ما قيم به وقد استشكل الخطأ في هذه الحشية كما سنوضحه في كتاب التهجد ان شاء الله تعالى (قوله أفضل الصلاة
صلاة المرء في بيته الا المكتوبة) ظاهره انه يشمل جميع النوافل لان المراد بالمكتوبة بالقروضة لكنه محمول على ما لا يشرع
فيه التجميع وكذا ما لا يخص المسجد كفي التحية كذا قال بعض أئمتنا ويحتمل ان يكون المراد بالصلاة ما يشرع في البيت
وفي المسجد معا فلا تدخل تحية المسجد لانه لا يشرع في البيت وأن يكون المراد بالمكتوبة ما تشرع فيه الجماعة وهل يدخل
ماوجب بهارض كالنذرة فيه نظر المراد بالمكتوبة بالصلوات الخمس لا ماوجب بهارض كالنذرة والمراد بالراء جنس الرجال
فلا يرد استثناء النساء لثبوت قوله ﷺ لا تمنعواهن المساجد ويوتن خيرهن أخرجه مسلم قال النووي انما بحث على النافذة
في البيت لكونه أخفى وأبعد من الرأه وليترك البيت بذلك فتزل فيه الرحمة وينفر منه الشيطان وعلى هذا يمكن أن يخرج قوله
في بيته بيت غيره ولو آمن فيه من الرأه (قوله قال عفان) كذا في رواية كريمة وحدها ولم يذكر الاسماعيلي ولا أبو النعمان وذكر
خلف في الاطراف وفي رواية حماد بن شاكر حدثنا عفان وفيه نظر لانه أخرجه في كتاب الاعتصام بواسطة بينه وبين
عفان ثم فائدة هذه الطريق بيان سماع موسى بن عقبة له من أبي النضر والله أعلم (خاتمة) اشتملت أبواب الجماعة
والامامة من الاحاديث المرفوعة على مائة واثنين وعشرين حديثا الموصول منها سبعة وتسعون والمعلق سبعة وعشرون
المكرر منها فيه وفيما مضى تسعون حديثا الخالص اثنان وثلاثون واقفه مسلم على تخريجها سوى تسعة أحاديث وهي
حديث أبي سعيد في فضل الجماعة وحديث أبي الدرداء ما عرف شيئا وحديث أنس كان رجلا من الانصار ضخما
وحديث مالك بن الحويرث في صفة الصلاة وحديث بن عمر لما قدم المهاجرين وحديث أني هرة يصلون فان أصابوا
وحديث الثعلبان المعلق في الصفوف وحديث أنس كان أحدنا يلزم منكبه وحديث في انكاره إقامة الصفوف وفيه من
الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة عشر أثرا كلها معلقة بالأثر بن عمر أنه كان يأكل قبل أن يصلي وأثر عثمان الصلاة
أحسن ما يعمل الناس فانهما موصولان والله سبحانه وتعالى أعلم

باب رفع اليدين في التكبير الأولى مع الافتتاح .

فيها باخبار أنس له وعن الثاني بأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وفعله بيان محل الصلاة وبيان الواجب واجب كذا وجهه ابن رشيدون فعقبه بالاعتراض الثالث وليس يوارد على البخاري لاحتمال أن يكون قائلاً بوجوبه كما قال به شيخه اسحق ابن رازويه وقيل في الجواب أيضاً إذا ثبتت إيجاب التكبير في حالة من الأحوال طابق الترجمة ووجوبه على المأموم ظاهر من الحديث وأما الامام فمسكوت عنه ويمكن أن يقال في السياق إشارة إلى الإيجاب لتعبيره بذلك التي تختص بما يجزم بوقوعه وقال الكرمانى الحديث دال على الجزء الثاني من الترجمة لأن لفظة إذا صلى قائماً تناول لكون الافتتاح في حال القيام فكانه قال إذا افتتح الامام الصلاة قائماً فافتحوا أتم أيضاً قايماً قال ويحمل ان تكون الواو بمعنى مع والمعنى باب إيجاب التكبير عند افتتاح الصلاة فينقل دلالة على الترجمة مشكل انتهى ومحصل كلامه انه لم يظهر له توجيه إيجاب التكبير من هذا الحديث والله اعلم وقال في قوله قد قولوا بناؤلك الحمد لولا الدليل الخارجى وهو الاجماع على عدم وجوبه لكان هو ايضاً واجبا انتهى وقد قال بوجوبه جماعة من السلف منهم الحليدي شيخ البخاري وكأنه لم يطلع على ذلك وقد تقدم الكلام على فوائد المتن المذكور مستوفى في باب التام جعل الامام ليؤتم به ووقع في رواية المستلى وحديث طريق شعيب عن الزهري واذا سجدوا فسجدوا ووقع في رواية الكشميني في طريق الليث ثم انصرف بدل قوله فلما انصرف وزيادة الواو في قوله بناؤلك الحمد وسقط لفظ جعل عند المرخى في حديث ابي هريرة من قوله التام جعل الامام ليؤتم به (فائدة) تكبير الاحرام ركن عند الجمهور وقيل شرط وهو عند الحنفية ووجه عند الشافعية وقيل سنة قال بن المنذر لم يقل به احد غير الزهري ونقله غيره عن سعيد بن المسيب والاوزاعي ومالك ولم يثبت عن احد منهم تصريحاً وانما قالوا فيمن ادرك الامام راكعاً تجزئه تكبيرة الركوع نعم نقله الكرخي من الحنفية عن ابراهيم بن علي وابي بكر الاصم ومخالفهما للجمهور كثيرة (تنبيه) لم يختلف في إيجاب النية في الصلاة وقد اشار اليه المصنف في اواخر الايمان حيث قال باب ما جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنية فدل فيه الايمان والوضوء والصلاة والزكاة الى آخر كلامه (هو قوله باب رفع اليدين في التكبير الأولى مع الافتتاح سواء في هو ظاهر قوله في حديث الباب رفع يديه اذا افتتح الصلاة وفي رواية شعيب الآنية بعد باب رفع يديه حين يكبر فهذا دليل المقارنة وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه أخرجهما مسلم ففي حديث الباب عنده من رواية بن جريج وغيره عن بن شهاب بلطف رفع يديه ثم كبر وفي حديث مالك بن الحويرث عنده كبر ثم رفع يديه وفي المقارنة وتقديم الرفع على التكبير خلاف بين العلماء والمرجع عند أصحابنا المقارنة ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع ويرجع الاول حديث وائل بن حجر عند أبي داود بلطف رفع يديه مع التكبير وقضية الملية أنه ينتهي بانتهائه وهو الذي صححه النووي في شرح المذهب ونقله عن نص الشافعي وهو المرجع عند المالكية وصحح في الروضة تبعاً لاصطلاحه لاحد لانتهاه وقال صاحب الهداية من الحنفية الاصح برفع يديه ثم يكبر لأن الرفع في صفة الكبرياء عن غير الله والتكبير آيات ذلك له والتي سابق على الانتباه كما في كلمة الشهادة وهذا مبني على أن الحكمة في الرفع ما ذكر وقد قال فريق من العلماء الحكمة في اقترانهما أن يراه الاصم ويسمعه الأعمى وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر فقليل معناه الاشارة الى طرح الدنيا والاقبال بكلية على العبادة وقيل الى الاستسلام والالتزام لينااسب فعله قوله الله اكبر وقيل الى استعظام ما دخل فيه وقيل اشارة الى تمام القيام وقيل الى رفع الحجاب بين العبد والمعبود وقيل ليستقبل بجميع بدنه قال القرطبي هذا نسبهه وتعقب وقال الربيع قلت للشافعي ما معني رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة نبيه ونقل بن عبد البر عن بن عمر أنه قال رفع اليدين من زينة الصلاة وعن

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى مَسَّ كَتِفَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ . وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ . وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهَا كَذَلِكَ أَيْضًا . وَقَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ
بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ وَإِذَا رَفَعَ وَحِينَئِذٍ رَفَعْنَا مُحَمَّدٌ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ

عقبه بن عامر قال بكل رفع عشر حسنات بكل أصبح حسنة (قوله حدثنا عبدالله بن مسلمة) هو القعني وفي روايته هذه عن مالك خلاف ما في روايته عنه في الموطأ وقد أخرجه الاسماعيلي من روايته بلفظ الموطأ قال الدار قطنى رواه الشافى والقعني وسرد جماعة من رواة الموطأ فم يذكروا فيه الرفع عند الركوع قال وحدث به عن مالك في غير الموطأ ابن المبارك وابن مهدي والقطن وغيرهم باباته وقال ابن عبد البر كل من رواه عن ابن شهاب أثبته غير مالك في الموطأ خاصة قال النووي في شرح مسلم أجمعت الامة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ثم قال بعد أسطر أجمعوا على أنه لا يجب شيء من الرفع إلا أنه حكى وجوبه عند تكبيرة الاحرام عن داود وبه قال أحمد بن حنبل من أصحابنا اهـ واعترض عليه بأنه تناقض وليس كما قال المعتز فلهذا أراد أجماع من قبل المذكورين أو لم يثبت عنده عنهما أولان الاستحباب لا ينافي الوجوب ولا يعتذر الاول بندفع اعتراض من أورد عليه ان مالكا قال في روايته عنه انه لا يستحب نقله صاحب التبصرة عنهم وحكاها الباجي عن كثير من متقدميهم وأسلم العبارات قول ابن المنذر لم يخطوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وقول ابن عبد البر أجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة ومن قال بالوجوب أيضا الاوزاعي والحميدي شيخ البخاري وابن خزيمة من أصحابنا نقله عنه الحاكم في ترجمة مجدين على العلوي وحكاها القاضي حسين عن الامام أحمد وقال ابن عبد البر كل من نقل عنه الاستحباب لا يطل الصلاة بركه الا في رواية عن الاوزاعي والحميدي (قلت) ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة يأم تاركه وأما قول النووي في شرح المذهب أجمعوا على استحبابه ونقله ابن المنذر ونقل العبدري عن الزيدية أنه لا يرفع ولا يعتد بخلافهم ونقل القفال عن أحمد بن حنبل أنه لا يرفع إذا لم يرفع لم تصح صلاته وهو مردود بجماع من قبله وفي نقل الاجماع نظر فقد نقل القول بالوجوب عن بعض من تقدمه ونقله القفال في فتاويه عن أحمد بن حنبل الذي مضى ونقله القرطبي في أوائل تفسيره عن بعض المالكية وهو مقتضى قول ابن خزيمة أنه ركن واحتج بن حزم بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلى وسيأتي ما روى عنه في ذلك في الباب الذي يليه ويأتي الكلام على نهاية الرفع بعد ياب * (قوله برفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع) قد صنف البخاري في هذه المسئلة جزءا منفردا وحكى فيه عن الحسن ومجدين هلال ان الصحابة كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن الحسن أحدا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعلة الا ابن مسعود وقال مجدين نصر المروزي أجمع علماء الامصار على مشروعية ذلك الا أهل الكوفة وقال بن عبد البر لم يروا أحد عن مالك ترك الرفع فيهما الا ابن القاسم والذي تأخذ به الرفع حديث بن عمرو وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذي عن مالك غيره ونقل الخطابي وتبعه القرطبي في المقهم أنه اخرج قول مالك وأصحابه ولم أر للمالكية دليلا على تركه ولا تمسكا الا بقول بن القاسم وأما الحنفية فعملوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف بن عمر فرفعه فعل ذلك وأجيبوا بالاطعن في اسناده لان أبي بكر بن عياش راوية ساء حفظه بأخره وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه وستأتي رواية نافع بعد ما بين والعدد الكثير أولي من واحد لاسيا وهم مثبتون وهو ناف مع ان الجمع بين الروايتين ممكن وهو انه لم يكن يراه واجبا ففعله تارة وتركه أخرى ومما يدل على ضعفه ما رواه البخاري في جزئه رفع اليدين عن هلك أن ابن عمر كان

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا حَذَوِ مَنْكِبَيْهِ وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يَكْبُرُ لِلرُّكُوعِ وَيَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَيَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ** قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ أَنَّهُ رَأَى مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ إِذَا صَلَّى كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ . وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ هَكَذَا

إذا رأى رجلا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع يماه بالخصا واحتجوا أيضا بحديث ابن مسعود أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود أخرجه أبو داود ورواه الشافعي بأنه لم يثبت قال ولو ثبت لكان المثلث مقبلا على الثاني وقد صححه بعض أهل الحديث لكنه استدله على عدم الوجوب والطحاوي إنما نصب الخلاف مع من يقول بوجوبه كالإمام وأما بعض أهل الظاهر ونقل البخاري عقب حديث بن عمر في هذا الباب عن شيخه علي بن المديني قال حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه الحديث بن عمر هذا وهذا في رواية بن عساکر وقد ذكره البخاري في جزء رفع اليدين وزاد وكان على أعلم أهل زمانه ومقابل هذا قول بعض الحنفية أنه يبطل الصلاة ونسب بعض متأخري المغاربة فاعله إلى البدعة ولهذا مال بعض محققهم كما حكاه ابن دقيق العيد إلى تركه درأ لهذه المفسدة وقد قال البخاري في جزء رفع اليدين من زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة فانه لم يثبت عن أحد منهم تركه قال ولا أسانيد أصح من أسانيد الرفع انتهى والله أعلم وذكر البخاري أيضا أنه رواه سبعة عشر رجلا من الصحابة وذكر الحاكم وأبو القاسم بن منده ممن رواه العشرة المبشرة وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تتبع من رواه من الصحابة فلقوا خمسين رجلا (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد وأثبتت هذه الطريق تصريح الزهري بإخباره له به (قوله عن أبيه) سماه غير أبي ذر فقالوا عن عبد الله بن عمر (قوله حين يكبر للركوع) أي عند ابتداء الركوع وهو مقتضي رواية مالك ابن الحويرث المذكور في الباب حيث قال وإذا أراد أن يركع رفع يديه وسيأتي في باب التكبير إذا قام من السجود من حديث أبي هريرة ثم يكبر حين يركع (قوله ولا يفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع) أي إذا أراد أن يرفع ويؤيده رواية أبي داود من طريق الزبيدي عن الزهري يافظ ثم إذا أراد أن يرفع صلبه رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ومقتضاه أنه يتدنى رفع يديه عند ابتداء القيام من الركوع وأما رواية ابن عيينة عن الزهري التي أخرجه عنه أحمد وأخرجه عن أحمد أبو داود ولفظها وبعد ما يرفع رأسه من الركوع فمعناه بعدما يشرع في الرفع لتتفق الروايات (قوله ولا يفعل ذلك في السجود) أي لا في الهوى إليه ولا في الرفع منه كما في رواية شعيب في الباب الذي بعده حيث قال حين يسجد ولا حين يرفع رأسه وهذا يشمل ما إذا نهض من السجود إلى الثانية والرابعة والتشهدين ويشمل ما إذا قام إلى الثالثة أيضا لكن بدون تشهد لكونه غير واجب وإذا قلنا باستحباب جلسة الاستراحة يبدل هذا اللفظ على نفي ذلك عند القيام منها إلى الثانية والرابعة لكن قد روى يحيى القطان عن مالك عن نافع عن ابن عمر قوما هذا الحديث وفيه ولا يرفع بعد ذلك أخرجه الدارقطني في الفرائد بأسناد حسن وظاهره يشمل النفي عما عدا المواطن الثلاثة وسيأتي اثبات ذلك في موطن رابع بعد بياب (قوله عن خالد) هو الحذاء وفي رواية المستملي والرخمي حدثنا خالد (قوله إذا صلى كبر ورفع يديه) في رواية مسلم ثم رفع وزاد مسلم من رواية نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث حتى يحاذي بهما أذنيه وهم الحب الطبري فزعموا للتفق (قوله وحديث) أي مالك بن الحويرث وليس معطوفا على قوله رأي فيبقى فاعله أبو قلابة فيصير مرسلًا

باب لِيْ اَبْنِ بَرْقَعٍ يَدِيْهِ وَقَالَ أَبُو حَمْدٍ فِيْ اصْحَابِهِ رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ حَذُوَ مَنْكِبَيْهِ حَدَّثَنَا أَبُو
الْبَيْتَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَأَيْتُ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْتَتَحَ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ فَرَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ حَتَّى يَجْعَلَهُمَا حَذُوَ
مَنْكِبَيْهِ. وَإِذَا كَبَّرَ لِرُكُوعٍ فَقَلَّ يَنْتَه. وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ إِنَّا حَمِيدُهُ فَقَلَّ يَنْتَه. وَقَالَ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ
وَلَا يَهْتَلُ ذَلِكَ حِينَ يَسْجُدُ وَلَا حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ **باب** رَفَعَ الْيَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ
الرُّكْعَتَيْنِ حَدَّثَنَا عِيَّاشٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ أَبْنَ عُمَرَ كَانَ
إِذَا خَلَفَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ. وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ. وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ إِنَّا حَمِيدُهُ رَفَعَ يَدَيْهِ.
وَإِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ. وَرَفَعَ ذَلِكَ أَبْنُ عُمَرَ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ *

(قوله باب لي ابن برفع يديه) لم يجزم المصنف بالحكم كما جزم به قبل وبعد جريا على عادته فيما إذا قوى الخلاف لكن الأرجح
عنده محاذاة المتكئين لاقتصاره على إيراد دليله (قوله وقال أبو حميد الخ) هذا التعليق طرف من حديث سيأتي في باب
سنة الجلوس في الشهد وسنذكر هناك من عرفنا اسمه من أصحابه المذكورين أن شاء الله تعالى (قوله حذو منكبيه)
يفتح المهمة واسكان الدال المعجمة أي مقابلهما والمنكب مجمع عظم العضد والكف وهذا أخذ الشافعي والجمهور
وذهب الحنفية إلى حديث مالك ابن الحويرث المتقدم ذكره عند مسلم وفي لفظه عنه حتى يحاذي بهما فروع أذنيه وعند أبي
داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر بلفظ حتى حاذيا أذنيه ورجح الأول لكون أسنده أصح
وروي أبو ثور عن الشافعي أنه جمع بينهما فقال يحاذي يظهر كفيه المتكئين وباطراف أنامله الأذنين ويؤيده رواية
أخرى عن وائل عند أبي داود بلفظ حتى كانتا حال منكبيه وحاذي بهما فيه أذنيه وبهذا قال المتأخرون من
المالكية فيما حكاه ابن شاش في الجواهر لكن روي مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه حذو منكبيه في الافتتاح
وفي غيره دون ذلك أخرجه أبو داود ويعارضه قول ابن جريج قلت لنافع أكان ابن عمر يجعل الأولى أرفع من قال
لأذنيه أبو داود أيضا وقال لم يذكر رفعهما دون ذلك غير مالك فما أعلم (قوله وإذا قال سمع الله لمن حمده فصل مثله)
ظاهره أنه يقول التسميع في ابتداء ارتفاعه من الركوع وسأني الكلام عليه بعد أبواب قليلة (فائدة) لم يرد ما على التفرقة
في الرفع بين الرجل والمرأة وعن الحنفية يرفع الرجل إلى الأذنين والمرأة إلى المتكئين لأنه أسطرها والله أعلم (قوله باب رفع
اليدين إذا قام من الركعتين) أي بعد الشهد فيخرج ما إذا تركه ونض قائما من السجود لعدم قوله في الرواية التي قبله
ولا حين يرفع رأسه من السجود ويحتمل حمل النفي هناك على خالفة رفع الرأس من السجود لا على ما بعد ذلك حين يستوي قائما
وإبعض من استدلل بقول سالم في روايته ولا يفعل ذلك في السجود على موافقة رواية نافع في حديث هذا الباب حيث قال وإذا قام
من الركعتين لأنه لا يلزم من كونه لم ينفه أنه انته بل هو ساكت عنه وابتداء من استدلل برواية سالم على ضعف رواية نافع
والحق أنه ليس بين روايتي نافع وسالم تعارض بل في رواية نافع زيادة لم ينفها سالم وستأتي الإشارة إلى أن سالما أتبعها من
وجه آخر (قوله حدثنا عياش) هو بالنشأة التحاتية وبالمعجمة وهو ابن الوليد الرقام وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى
وعبيد الله هو ابن عمر بن حازم (قوله ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية أبي ذر إلى نبي الله صلى
الله عليه وسلم قال أبو داود والشافعي يعني عبد الوهاب عن عبيد الله فلم يرفعه وهو الصحيح وكذا رواه الليث بن سعد
وابن جريج ومالك يعني عن نافع موقوفا وحكي الدارقطني في العلل الاختلاف في وقته ورفعته وقال الأشبه بالصواب
قول عبد الأعلى وحكي الأسماعيلي عن بعض مشايخه أنه أوما إلى أن عبد الأعلى أخطأ في رفعه قال الأسماعيلي وخالفه
عبد الله بن إدريس وعبد الوهاب الثقفي والمعتز يعني عن عبيد الله فرواه موقوفا عن ابن عمر (قلت) وقفه معتمر وعبد

رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ * وَرَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَيُّوبَ وَمُوسَى بْنُ عَقِبَةَ مُحْتَصَرًا.

الوهاب عن عبيد الله عن نافع قال قال لكن رفعاه عن عبيد الله عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أخرجهما البخاري في جزء رفع اليدين وفيه الزيادة وقد توجع نافع على ذلك عن ابن عمر وهو فيار واه أبو داود ومصححه البخاري في الجزء المذكور من طريق معارب بن دنار عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام في الركعتين كبر ورفع يديه وله شواهد منها حديث أبي حنيفة الساعدي وحديث علي بن أبي طالب أخرجهما أبو داود ومصحهما ابن خزيمة وابن حبان وقال البخاري في الجزء المذكور ما زاده ابن عمر وعلى وأبو حنيفة عشرة من الصحابة من الرفع عند القيام من الركعتين صحيح لانهم لم يحكموا صلاة واحدة فاختلافوا فيها وانما زاد بعضهم على بعض والزيادة مقبولة من أهل العلم وقال ابن بطال هذه زيادة يجب قبولها لمن يقول بالرفع وقال الخطابي لم يقل به الشافعي وهو لازم على أصله في قبول الزيادة وقال ابن خزيمة هوسنة وإن لم يذكره الشافعي فالاستناد صحيح وقد قال قولوا بالنسبة ودعوا قولي وقال ابن دقيق العيد قياس نظر الشافعي انه يستحب الرفع فيه لانه أثبت الرفع عند الركوع والرفع منه لكونه زائدا على ما اقتصر عليه عند الافتتاح والحجة في الموضوعين واحدة وأول راض سيرة من يسيرها قال والصواب اثباته وأما كونه مذهب الشافعي لكونه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي ففيه نظر انتهى ووجه النظر أن عمل العمل بهذه الوصية ما اذا عرف ان الحديث لم يطلع عليه الشافعي اما اذا عرف أنه أطلع عليه ورده أو تأوله بوجه من الوجوه فلا الاسرها تحتمل واستنبط البيهقي من كلام الشافعي انه يقول به قوله في حديث أبي حنيفة المشتمل على هذه السنة وغيرها وبهذا نقول وأطلق النووي في الروضة ان الشافعي نص عليه لكن الذي رأيت في الام خلاف ذلك فقال في باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة بعد أن أورد حديث ابن عمر من طريق سالم وتكلم عليه ولان امره أن يرفع يديه في شيء من الذكر في الصلاة التي لها ركوع وسجود الا في هذه المواضع الثلاثة وأما ما وقع في أواخر البويطي يرفع يديه في كل خفض ورفع فيحمل الخفض على الركوع والرفع على الاعتدال والاعمله على ظاهره يقتضي استحبابه في السجود أيضا وهو خلاف ما عليه الجمهور وقد تفاهم ابن عمر وأغرب الشيخ أبو حامد في تعليقه فنقل الاجماع على انه لا يشرع الرفع في غير المواضع الثلاثة وتجب بصحة ذلك عن ابن عمر وابن عباس وطاوس ونافع وعطاء كما أخرجه عبد الرزاق وغيره عنهم بإسناد قوية وقد قال به من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو علي الطبري والبيهقي والبعثي وحكاه ابن خزيمة منسدا عن مالك وهو شاذ وأصح ما وقفت عليه من الاحاديث في الرفع في السجود ما رواه النسائي من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن نضر ابن حاصم عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في صلاته اذا ركع واذا رفع رأسه من ركوعه واذا سجد واذا رفع رأسه من سجوده حتي يحاذي بهما فروع أذنيه وقد أخرج مسلم بهذا الاسناد طرفه الاخير كما ذكرناه في أول الباب الذي قبل هذا ولم ينفرد به سعيد فقد تابعه هام عن قتادة عند أبي عوانة في صحيحه وفي طباب عن جماعة من الصحابة لا يخلو شيء منها عن مقال وقد روى البخاري في جزء رفع اليدين في حديث علي الرفوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد وأشار الى تضعيف ما ورد في ذلك (تنبية) روى الطحاوي حديث الباب في مشكله من طريق نصر بن علي عن عبد الاعلى بلفظ كان يرفع يديه في كل خفض ورفع وركوع وسجود وقيام وقعود وبين السجدين ويذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وهذه رواية شاذة فقد رواه الاسماعيلي عن جماعة من مشايخه الحفاظ عن نصر بن علي المذكور بلفظ عياش شيخ البخاري وكذا رواه هو وأبو نعم من طرق أخرى عن عبد الاعلى كذلك (قوله ورواه حامد بن سلمة عن أيوب الى آخره) وصله البخاري في الجزء المذكور عن موسى بن اسمعيل عن حماد مرفوعا ولفظه كان اذا كبر رفع يديه واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع (قوله ورواه ابن طهمان) يعني ابراهيم عن أيوب وموسى بن

بابُ وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الْيُسْرَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعُوا الرَّجُلُ الْيَمِينُ عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ قَالَ أَبُو حَازِمٍ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا يُذَمَّى ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

عقبه وهذا وصله البيهقي من طريق عمر بن عبد الله بن رزين عن إبراهيم بن طهمان بهذا السند موقوفا نحو حديث حماد وقال آخره وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك واعترض الاسماعيلي فقال ليس في حديث حماد ولا ابن طهمان الرفع من الركبتين المقود لاجله الباب قال فلعل المحدث عنه دخل له باب في باب يعني ان هذا التعليق يليق بحديث سالم الذي في الباب الماضي وأجيب بأن البخاري قصد الرد على من جزم بأن رواية نافع لأصل الحديث موقوفة وأنه خالف في ذلك سالما كما فعله ابن عبد البر وغيره وقد تبين بهذا التعليق انه اختلف على نافع في وقفه ورفع له لا خصوص هذه الزيادة والذي يظهر أن السبب في هذا الاختلاف ان نافعا كان يرويه موقوفاً بمقبه بالرفع فكانه كان أحياناً يقتصر على الموقف أو يقتصر عليه بعض الرواة عنه والله أعلم (قوله باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) أي في حال القيام (قوله كان الناس يؤمرون) هذا حكمه الرفع لانه محمول على ان الأمر لهم بذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم كإسائي (قوله على ذراعه) أي بهم موضعه من الذراع وفي حديث وائل عند أبي داود والنسائي ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ من الساعد وصححه ابن خزيمة وغيره وأصله في صحيح مسلم بدون الزيادة والرسغ يضم الراء وسكون السين المهملة بعدها معجمة هو الفصل بين الساعد والكف وسيأتي أثر على نحوه في أواخر الصلاة ولم يذكر أيضاً حملها من الجسد وقدر وى ابن خزيمة من حديث وائل انه وضهما على صدره والبراز عند صدره وعند أحمد في حديث هلب الطائي نحوه وهلب يضم الهاء وسكون اللام بعدها موحدة وفي زادات المسند من حديث علي انه وضعهما تحت السرة واستاده ضعيف واعترض الدالي في أطراف الموطأ فقال هذا معلول لانه ظن من أبي حازم ورد بأن أبا حازم لو لم يقل لأعلمه الى آخره لسكان في حكم المرفوع لان قول الصحابي كذا يؤمر بكذا يصر بظاها الى من له الأمر وهو النبي صلى الله عليه وسلم لان الصحابي في مقام تعريف الشرح فيحمل على من صدر عنه الشرع ومثله قول عائشة كذا يؤمر بقضاء الصوم فانه محمول على ان الأمر بذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم وأطلق البيهقي أنه لا خلاف في ذلك بين أهل النقل والله أعلم وقد ورد في سنن أبي داود والنسائي وصحيح ابن السكن شيء يستأنس به على تعيين الأمر والمأمور فروي عن ابن مسعود قال رأي النبي صلى الله عليه وسلم واضعاً يدي اليسرى على يدي اليمنى فزعا ووضع اليمنى على اليسرى استاده حسن قيل لو كان مرفوعاً ما احتاج أبو حازم الى قوله لأعلمه الخ والجواب انه أراد الانتقال الى التصريح فلاول لا يقال له مرفوع وانما يقال له حكم الرفع قال العلماء الحكمة في هذه الهيئة انه صفة السائل الدليل وهو أمتنع من العبث وأقرب الى الخشوع وكان البخاري لحظ ذلك فمقبه باب الخشوع ومن اللطائف قول بعضهم القلب موضع النية والعادة ان من احتز على حفظ شيء جعل يديه عليه قال ابن عبد البر لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه خلاف وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره وروي ابن القاسم عن مالك الارسل وصار اليه أكثر أصحابه وعنه الفرقة بين الفريضة والنافلة ومنهم من كره الامساك ونقل ابن الحاجب ان ذلك حيث يمسك معتمداً لقصد الراحة (قوله قال ابو حازم) يعني راوا به السند المذكور اليه (لا أعلمه) أي سهل بن سعد (الائني) بفتح أوله وسكون النون وكسر الميم قال أهل اللغة نبت الحديث الي غيرى رفعته وأسنده وصرح بذلك مع ابن عيسى وابن يوسف عند الاسماعيلي والدارقطني وزاد ابن وهب ثلاثهم عن مالك بلفظ رفع ذلك ومن اصطلاح أهل

قال إسماعيل يئى ذلك ولم يقل يئى باب الخشوع في الصلاة **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل ترون قبلي مهنا والله ما يخفى علي ركوعكم ولا خشوعكم وإني لأراكم وراء ظهري **حدثنا** محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس ابن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أقيموا الركوع والسجود فوالله إني لأراكم من بعدي. وربما قال من بعد ظهري إذا ركعتم وسجدتم

الحديث إذا قال الراوي بنميه فإرادته يرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقيد (قوله وقال إسماعيل يئى ذلك ولم يقل يئى) الأول يضم أوله وفتح الميم بلفظ المجهول والثاني وهو الذي كرواية القعني فعل الأول الهاء ضمير الشأن فيكون مراسلاً لأن أبا حازم لم يعب من نساءه وعلى رواية القعني الضمير لسبل شيخه فهو متصل وإسماعيل هذا هو ابن أبي أويس شيخ البخاري كاجزم به الحميدي في الجمع وقرأت بخط مغلطاي هو إسماعيل ابن اسحق القاضي وكان رأى الحديث عند الجوزي والبيهقي وغيرهما من روايته عن القعني فظن أنه المراد وليس كذلك لأن رواية إسماعيل بن اسحق موافقة لرواية البخاري ولم يذكر أحد أن البخاري روي عنه وهو أصغر سنًا من البخاري وأحدث سماعاً وقد شاركه في كثير من مشايخه البصريين القدماء ووافق إسماعيل بن أويس على هذه الرواية عن مالك بن سويد بن سعيد فإخراجه الدارقطني في الغرائب (تنبيه) حكى في المطالع أن رواية القعني يضم أوله من أنمي قال وهو غلط وتحقّب ابن الزجاج ذكر في كتاب فعلت وأفعلت نبت الحديث وأتميته وكذا حكاه ابن دريد وغيره ومع ذلك فالذي ضبطناه في البخاري عن القعني بفتح أوله من الثلاثي فاعل الضم رواية القعني في الموطأ والله أعلم * (قوله باب الخشوع في الصلاة) سقط لفظ باب من رواية أبي ذر والخشوع تارة يكون من فعل القلب كالخشبة وتارة من فعل البدن كالسكون وقيل لا بد من اعتبارها حكاه الفخر الرازي في تفسيره وقال غيره هو معني يقوم بالنفس يظهر عنه سكون الأطراف بلا تم مقصود العبادة ويدل على أنه من عمل القلب حديث على الخشوع في القلب أخرجه الحاكم وأما حديث لو خشع هذا خشعت جوارحه ففيه إشارة إلى أن الظاهر عنوان الباطن وحديث أبي هريرة من هذا الوجه سبق الكلام عليه في باب عظة الإمام الناس في تمام الصلاة من أبواب القبلة وأورد فيه أيضاً حديث أنس من وجه آخر ببعض مفارقة (قوله عن أنس) عند الاسماعيلي من رواية أبي موسى عن غندر التصريح بقول قتادة سمعت أنس بن مالك (قوله) أقيموا الركوع والسجود أي أكملوها وفي رواية معاذ عن شعبة عند الاسماعيل أتوا بدل أقيموا (قوله فوالله إني لأراكم من بعدي) تقدم الكلام على معنى هذه الرواية وأغرب الداودي الشارح فجعل البعدي هنا على ما عهد الوفاة يعني أن أعمال الأمة تعرض عليه وكأنه لم يتأمل سياق حديث أبي هريرة حيث بين فيه سبب هذه المقالة وقد تقدم في الباب المذكور ما يدل على أن حديث أبي هريرة وحديث أنس في قضية واحدة وهو مقتضي صنيع البخاري في إيراد الحديثين في هذا الباب وكذا أورد همام سلم معاً واستشكل إيراد البخاري لحديث أنس هذا لكونه لا ذكر فيه للخشوع الذي ترجم له وأجيب بأنه أراد أن ينبه على أن الخشوع بذكره يسكن الجوارح إذا الظاهر عنوان الباطن وروى البيهقي بإسناد صحيح عن مجاهد قال كان ابن الزبير إذا قام في الصلاة كأنه عود وحديث ابن أبي بكر الصديق كان كذلك قال وكان يقال ذلك الخشوع في الصلاة واستدل بحديث الباب على أنه لا يجب أن يأمروهم بالاعادة وفيه نظر نعم في حديث أبي هريرة من وجه آخر عند مسلم صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ثم انصرف فقال يا فلان الاتحسن صلاتك وله في رواية أخرى أتوا الركوع والسجود وفي أخرى أقيموا الصفوف وفي أخرى لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود وعند أحمد صلى بالظهر وفي مؤخر الصفوف رجل فاسأ الصلاة وعنده

باب ما يقرأ بعد التكبير **حدثنا** حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهم كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين **حدثنا** موسى بن سجيل قال حدثنا عبد الواحد بن زياد قال حدثنا حمارة بن القعقاع قال

من حديث أبي سعيد الخدري أن بعض الصحابة تعمد المسابقة لينتظر هل يعلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً فلما قضى الصلاة نهض عن ذلك واختلاف هذه الأسباب يدل على أن جميع ذلك صدر من جماعة في صلاة واحدة أو في صلوات وقد حكى النووي الإجماع على أن الخشوع ليس واجب ولا يرد عليه قول القاضي حسين أن مدافعة الآخرين إذا انتهت إلى حذوهم معه الخشوع أبطلت الصلاة وقاله أيضاً أبو زيد المروزي لجواز أن يكون بعد الإجماع السابق أو المراد بالإجماع أنه يصح أحد بوجوده وكلاهما في أمر يحصل من مجموع المدافعة وترك الخشوع وفيه تعقب على من نسب إلى القاضي وأبو زيد أنهما قالوا أن الخشوع شرط في صحة الصلاة وقد حكاه المحب الطبري وقال هو محمول على أن يحصل في الصلاة في الجملة لا في جميعها والخلاف في ذلك عند الحنابلة أيضاً وأما قول ابن بطال فإن قال قائل فإن الخشوع فرض في الصلاة قيل له بحسب الإنسان أن يقبل على صلاته بقلبه ويتهيأ بذلك وجه الله عز وجل ولا طاعة له بما اعترضه من الحواطر فحاصل كلامه أن القدر المذكور هو الذي يجب من الخشوع وما زاد على ذلك فلا وإنكر ابن المنير إطلاق الفرضية وقال الصواب أن عدم الخشوع تابع لما يظهر عنه من الاتكال وهو أمر متفاوت فإن أثر نقصا في الوجبات كان حراماً وكان الخشوع واجباً والأفلا وقد سئل عن الحكمة في تحذيرهم من التقصير في الصلاة برؤيته أيام دون تحذيرهم برؤية الله تعالى لهم وهو مقام الإحسان المبين في سؤال جبريل كما تقدم في كتاب الإيمان أعبده الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك فاجيب بأن في التعليل برؤيته صلى الله عليه وسلم لهم تنبيه على رؤية الله تعالى لهم فانهم إذا أحسنوا الصلاة لكون النبي صلى الله عليه وسلم يراهم أيقظهم ذلك إلى مراقبة الله تعالى مع ما تضمنته الحديث من المعجزة له صلى الله عليه وسلم بذلك ولكونه يبعث شهداء عليهم يوم القيامة فإذا علموا أنه يراهم تحفظوا في عبادتهم لينهلهم بحسن عبادتهم * (قوله باب ما يقرأ بعد التكبير) في رواية المستمل باب ما يقرأ بدل ما يقرأ وعليها اقتصر الاسماعيل واستشكل إيراد حديث أبي هريرة إلا ذكر للقراءة فيه وقال الزين بن المنير ضمن قوله ما يقرأ ما يقرأ من الدعاء قولاً متصلاً بالقراءة أو لم يكن الدعاء والقراءة يقصد بهما التقرب إلى الله تعالى استغنى بذكر أحدهما عن الآخر كما جاء علقها تيناً وما بارد وقال ابن رشيد دعاء الافتتاح يتضمن مناجاة الرب والاقبال عليه بالسؤال وقراءة فاتحة تصمّن هذا المعنى فظهرت المناسبة بين الحديثين (قوله كانوا يفتتحون الصلاة) أي القراءة في الصلاة وكذلك رواه ابن المنذر والجوزقي وغيرهما من طريق أبي عمر والودوري وهو حفص بن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين وكذلك رواه البخاري في جزء القراءة خلف الإمام عن عمرو بن مرزوق عن شعبة وذكر أنها أبين من رواية حفص بن عمر (قوله بالحمد لله رب العالمين) يضم الدال على الحكاية واختلف في المراد بذلك فقيل المعنى كانوا يفتتحون بالفاتحة وهذا قول من أثبت البسملة في أولها وتعقب بأنها إنما تسمى الحمد فقط وأجيب بمنع الحصر ومستنده ثبوت تسميتها بهذه الجملة وهي الحمد لله رب العالمين في صحيح البخاري أخرجه في فضائل القرآن من حديث أبي سعيد بن الملق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن فذكر الحديث وفيه قال الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني وسائر الكلام عليه إن شاء الله تعالى وقيل المعنى كانوا يفتتحون بهذا اللفظ تمسكاً بظاهر الحديث وهذا قول من نفي قراءة البسملة لكن لا يلزم من قوله كانوا يفتتحون بالحمد أنهم لم يقرأوا باسم الله الرحمن الرحيم سرا وقد أطلق أبو هريرة السكوت على القراءة تسراً كما في الحديث الثاني من الباب وقد اختلف الرواة عن شعبة في لفظ الحديث

فرواه جماعة من أصحابه عنه بلفظ كانوا يستحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ورواه آخرون عنه بلفظ فلم أسمع
أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم كذا أخرجه مسلم من رواية أبي داود الطيالسي ومجدي بن جعفر وكذا أخرجه
الخطيب من رواية أبي عمرو والدوري شيخ البخاري فيه وأخرجه ابن خزيمة من رواية مجدي بن جعفر باللفظين وهؤلاء
من أصحاب شعبة ولا يقال هذا اضطراب من شعبة لانه يقول قدرواه جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين فأخرجه
البخاري في جزء القراءة والنسائي وابن ماجه من طريق أبي يوب وهؤلاء والترمذي من طريق أبي عوانة والبخاري
فيه وأبو داود من طريق هشام الدستوائي والبخاري فيه وابن حبان من طريق حماد بن سلمة والبخاري
فيه والسراج من طريق همام كهم عن قتادة باللفظ الاول وأخرجه مسلم من طريق الاوزاعي عن قتادة
بلفظ لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم وقد قدح بعضهم في صحته بكون الاوزاعي رواه عن قتادة مكانة وفيه
نظر فان الاوزاعي لم يفرده بقدر رواه أبو يعلى عن أحمد الدوري والسراج عن يعقوب الدوري وعبد الله بن أحمد عن
أحمد بن عبد الله السلمي ثلاثتهم عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ فلم يكونوا يستحون القراءة بسم الله الرحمن
الرحيم قال شعبة قلت افتادة سمعته من أنس قال نحن سألناه لكن هذا الذي نحول على ما قدمناه أن المراد أنه لم يسمع
منه البسمة فيحتمل أن يكونوا يقرؤنها سراً ويؤيده رواية من رواه عنه بلفظ فلم يكونوا يمجهرون بسم الله الرحمن الرحيم
كذروا سعيد بن أبي عروبة عند النسائي وابن حبان ومام عند الدارقطني وشيخان عند الطحاوي وابن حبان وشعبة
أيضاً من طريق وكيع عنه عند أحمد أربعتهم عن قتادة ولا يقال هذا اضطراب من قتادة لانه يقول قدرواه جماعة من
أصحاب أنس عنه كذلك فرواه البخاري في جزء القراءة والسراج وأبو عوانة في صحيحه من طريق اسحق بن أبي طاحمة
والسراج من طريق ثابت البناني والبخاري فيه من طريق مالك بن دينار كهم عن أنس باللفظ الاول ورواه الطبراني
في الاوسط من طريق اسحق أيضاً وابن خزيمة من طريق ثابت أيضاً والنسائي من طريق منصور بن ذاذان وابن
حبان من طريق أبي قتادة والطبراني من طريق أبي نامة كهم عن أنس باللفظ الثاني للجهر فطريق الجميع بين هذه
الالفاظ حل نفي القراءة على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر ويؤيده أن اللفظ رواية منصور بن ذاذان فلم يسمعا
قراءة بسم الله الرحمن الرحيم وأصرح من ذلك رواية الحسن عن أنس عند ابن خزيمة بلفظ كانوا يسمون بسم الله
الرحمن الرحيم فاندفع بهذا تعليل من أعله بالاضطراب كابن عبد البر لان الجمع اذا امكن تعين المصير اليه وأما من قدح في
صحته بان أسامة سعيد بن يزيد سأل أنسا عن هذه المسئلة فقال انك لتسألني عن شيء ما أسفله ولا سألتني عنه أحد قبلك
ودعوي أبي شامة ان أنسا سئل عن ذلك سؤالين فسؤال أبي أسامة هل كان الافتتاح بالبسمة أو الحمدلة وسؤال قتادة هل
كان يبدأ بالهاجمة أو غيرها قال وبدل عليه قول قتادة في صحيح مسلم نحن سألناه انتهى فليس يجيد لان أحمد روى في
مسنده باسناد الصحيحين أن سؤال قتادة نظير سؤال أبي أسامة والذي في مسلم انما قاله عقب رواية أبي داود الطيالسي
عن شعبة ولم يبين مسلم صورة المسئلة وقد بينا أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد في رواياتهم التي ذكرناها عن أبي داود
أن السؤال كان عن افتتاح القراءة بالبسمة وأصرح من ذلك رواية ابن المنذر من طريق أبي جابر عن شعبة عن قتادة
قال سألت أنسا بقرأ الرجل في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فقال صليت ورا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي
يكره عمر فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فظهر اتحاد سؤال أبي أسامة وفتاده وغايته أن أنسا أجاب
قتادة بالحكم دون أبي أسامة فلعله تذكره لمسألة قتادة بدليل قوله في رواية أبي أسامة ما سألتني عنه أحد قبلك وأقوله لهما
مما حفظه قتادة دون أبي أسامة فان قتادة أخف من أبي أسامة بالانزعاج واذا انتهى البحث الي ان يحصل حديث أنس نفي
الجهر بالبسمة على ما ظهر من طريق الجمع بين مختلف الروايات عنه فتي وجدت رواية فيها اثبات الجهر فدمت على فيه
لا مجرد تقديم رواية المثبت على النافي لان أنسا يعد جدا ان يصحب النبي صلى الله عليه وسلم مدة عشر سنين ثم يصحب
أبا بكر وعمر وعثمان خمسا وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ

حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ
وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً قَالَ أَحْسِبُهُ قَالَ هُنِيئةٌ فَقُلْتُ يَا أُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ
مَا تَقُولُ . قَالَ أَقُولُ : اللَّهُمَّ

هذا الحكم كانه لبعده عهده به ثم تذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد جهرا ولم يستحضر الجهر بالسلمة فيتعين الاخذ بمحدث
من أئمت الجهر وسيأتي الكلام على ذلك في باب جهر المأموم بالتأمين ان شاء الله قريبا وترجم له ابن خزيمة وغيره اباحة
الاسرار بالسلمة في الجهرية وفيه نظر لانه لم يختلف في اباحته بل في استحبابه واستدل به المالكية على ترك دعاء
الافتتاح وحديث أبي هريرة الذي بعده ورد عليه وكان هذا هو السر في ابراده وقد تحرر أن المراد بمحدث أنس بيان
ما يفتح به القراءة فليس فيه تعرض لنفي دعاء الافتتاح (تنبيه) وقع ذكر عثمان في حديث أنس في رواية عمرو بن مَرْزُوق
عن شعبة عند البخاري في جزء القراءة وكذا في رواية حجاج بن محمد عن شعبة عند أبي عوانة وهو في رواية شيبان
وهشام والاوزاعي وقد أشرا ما الى روايتهم فيما تقدم (قوله حدثنا أبو زرعة) هو بن عمرو بن جابر البجلي (قوله كان
رسول الله ﷺ يسكت) ضبطناه بفتح أوله من السكوت وحكي الكرماني عن بعض الروايات بضم أوله من الاسكات
قال الجوهري قال تكلم الرجل ثم سكت بغير أنف فاذا انقطع كلامه فلم يتكلم قلت اسكت (قوله اسكاته) بكسر
أوله وزن أفعله من السكوت وهو من المصادر الشاذة نحو أثبتته أثباتة قال الخطابي معناه سكوت يقتضى بعده كلاما مع
قصر المدة فيه وسياق الحديث يدل على أنه أراد السكوت عن الجهر لاعتق مطلق القول أو السكوت عن القراءة لاعتق
الذكر (قوله قال أحسبه قال هنية) هذه رواية عبد الواحد بن زياد بالظن ورواه جرير عنده مسلم وغيره وابن فضيل
عند ابن ماجه وغيره بلفظ سكت هنية بغير تردد وانما اختار البخاري رواية عبد الواحد لوقوع التصريح بالتحدث
فيها في جميع الاسناد وقال الكرماني المراد انه قال بدل اسكاته هنية (قلت) وليس بواضح بل الظاهر انه شك هل
وصف الاسكاته بسكونها هنية أم لاوهنية بالنون بلفظ التصغير وهو عند الاكثر بتشديد الباء وذكر عياض والقرطبي
أن أكثر رواة مسلم قالوه بالهمزة وأما النووي فقال الهمز خطأ قال وأصله هنية فلما صغر صار هنية فاجتمعت واووايه
وسبقت احداها بالسكون فقلت الواو ياء ثم ادغمت قال غيره لا يمنع ذلك اجازة الهمز فقد تقلب الياء همزة وقد وقع في
رواية الكشميهني هنية قلبها هاء وهي رواية اسحق والحيدري في مسندهما عن جرير (قوله بآبي وأمي) الباء متعلقة
بمحذوف اسم أو فعل والتقدير أنت مفدي أو أفديك واستدل به على جواز قول ذلك وزعم بعضهم أنه من خصائصه
ﷺ (قوله اسكاتك) بكسر أوله وهو بالرفع على الاجداء وقال المظهرى شارح المصابيح هو بالنصب على أنه مفعول بفعل
مقدر أى أسالك اسكاتك أو على نزع الحافض انتهى والذي في روايتنا بالرفع للاكثر ووقع في رواية المستمل والسرخرى
بفتح الهمزة وضم السين على الاستفهام وفي رواية الحميدى ما تقول في سكتك بين التكبير والقراءة ولما رأيت سكوتك
وكلمه مشعر بان هناك قولاً لكونه قال ما تقول ولم يقل هل تقول به عليه ابن دقيق العيد قال ولعله استدلل على أصل
القول بحركة الفم كما استدلل غيره على القراءة باضطراب اللحية (قلت) وسيأتي من حديث خباب بعد باب ونقل ابن
بطال عن الشافعى ان سبب هذه السكته للامام ان يقرأ المأموم فيها الفاتحة ثم اعترضه بأنه لو كان كذلك لقال في الجواب
أسكت لكي يقرأ من خافى ورد ابن المنير بأنه لا يلزم من كونه أخرجه بصفة ما يقول ان لا يكون سبب السكوت ما ذكر
اتى بهذا النقل من أصله غير معروف عن الشافعى ولا عن أصحابه الا ان الغزالي قال في الاحياء ان المأموم يقرأ الفاتحة
اذا اشتغل الامام بدعاء الافتتاح وخولف في ذلك بل أطلق المتولي وغيره كراهة تقديم المأموم قراءة الفاتحة على
الامام وفي وجه ان فرغها قبله بطلت صلاته والمعروف ان المأموم يقرأها اذا سكوت الامام بين الفاتحة والسورة وهو
الذى حكاه عياض وغيره عن الشافعى وقد نص الشافعى على ان المأموم يقول دعاء الافتتاح كما يقوله الامام والسكته

بَاعِدَ بَيْنِي وَبَيْنَ حَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ . اللَّهُمَّ تَقْنِي مِنَ الْخَطَايَا تَقْنِي تَقْنِي الْقُتُبَ الْاَبْيَضَ
 مِنَ الدَّنَسِ . اللَّهُمَّ اغْسِلْ حَطَايَايَ بِالسَّاءِ وَالتَّلْجِ وَالبَرْدِ . **بَابُ حَدِّثْنَا ابْنَ أَبِي مَرْيَمَ**
 قَالَ أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُدَيْكَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةَ الْكُوفِ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ : ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ . ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ : ثُمَّ
 رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ : ثُمَّ رَفَعَ : ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ . ثُمَّ قَامَ
 فَأَطَالَ الْقِيَامَ . ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ : ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ : ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ . ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ
 فَأَطَالَ السُّجُودَ : ثُمَّ رَفَعَ : ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ : ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَقَالَ قَدْ دَنَيْتُ مِنْ الْجَنَّةِ حَتَّى لَوْ أَجْتَرَأْتُ
 عَلَيْهَا لَجُئْتُكُمْ بِقِطَافٍ مِنْ قِطَافِهَا وَدَنَيْتُ مِنْ النَّارِ حَتَّى قُلْتُ أَيْ رَبِّ

التي بين الفاتحة والسورة ثبت فيها حديث سمرة عند أبي داود وغيره (قوله باعد) المراد بالماعدة محوما حصل منها
 والعصمة عما سياتي منها وهو مجاز لان حقيقة الماعدة انما هي في الزمان والمكان وموقع التشبيه ان اللقاء المشرق والمغرب
 مستحيل فكانه أراد ان لا يبقى لهامنه اقتراب بالكلية وقال الكرمانى كرر لفظ بين لان العطف على الضمير
 المحرور يعاد فيه الخافض (قوله تقني) مجاز عن زوال الذنوب ومحو أثرها ولا كان الدنس في الثوب الابيض
 أظهر من غيره من الالوان وقع التشبيه به قاله ابن دقيق العيد (قوله بالسَّاءِ والتَّلْجِ والبرد) قال الخطابي ذكر
 الثلج والبرد تأكيداً لأنهما ما أن لم تنسهما الايدي ولم يمتبهما الاستعمال وقال ابن دقيق العيد عبر بذلك عن
 غاية الخوف ان الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء منقية يكون في غاية النقاء قال ويحتمل ان يكون المراد ان
 كل واحد من هذه الاشياء مجاز عن صفة يقع بها المحور وكانه كقوله تعالى واعف عنا واغفر لنا وارحمنا وأشار الطيبي
 الى هذا بحثاً فقال يمكن أن يكون المطلوب من ذكر الثلج والبرد بعد الماء شمول أنواع الرحمة والمغفرة بعد الغفول عنها
 حرارة عذاب النار التي هي في غاية الحرارة ومنه قولهم برد الله مضجعه أي رحمة ووقاه عذاب النار انتهى ويؤيده ورود
 وصف الماء بالبرودة في حديث عبد الله بن أبي أوفى عند مسلم وكأنه جعل الخطايا بمنزلة جهنم لكونها مسببة عنها فغير عن
 أطفاء حرارتها بالغسل وبالغ فيه باستعمال المبردات ترقياع الماء الى أبردمته وقال التوريشي خص هذه الثلاثة بالذكر
 لأنها منزلة من السماء وقال الكرمانى يحتمل أن يكون في الدعوات الثلاث إشارة الى الازمنة الثلاثة فالباعدة للمستقبل
 والتقية للعال والفسل للماضى انتهى وكان تقديم المستقبل للاهتمام بدفع ماسياتى قبل رفع ما حصل واستدل بالحديث
 على مشروعية الدعاء بين التكبير والقرأة خلافاً للشهور عن مالك وورد فيه أيضاً حديث وجهت وجهي الى آخره وهو
 عند مسلم من حديث علي لكن قيده بصلاة الليل وأخرجه الشافعي وابن خزيمة وغيرهما بلفظ اذا صلى المكتوبة
 واعتمده الشافعي في الام وفي الترمذى وصحيح ابن حبان من حديث أبي سعيد الافتتاح سبحانك اللهم وقيل الساجي
 عن الشافعي استحباب الجمع بين التوجه والتسبيح وهو اختيار ابن خزيمة وجماعة من الشافعية وحديث أبي هريرة
 أصح ما ورد في ذلك واستدل به علي جواز الدعاء في الصلاة بما ليس في القرآن خلافاً للحنفية ثم هذا الدعاء صدر منه صلى
 الله عليه وسلم على سبيل المبالغة في اظهار العبودية وقيل قاله على سبيل التعليم لامته واعترض بكونه لو أراد ذلك لجهر به
 وأجيب بورد الامر بذلك في حديث سمرة عند البزار وفيه ما كان الصحابة عليه من المحافظة على تتبع أحوال النبي صلى
 الله عليه وسلم في حركاته وسكناته واسرارها واعلانه حتى حفظ الله بهم الدين واستدل به بعض الشافعية على أن الثلج
 والبرد مطهران واستبداه ابن عبد السلام وأبعد منه استدلال بعض الحنفية به على نجاسة الماء المستعمل * (قوله باب)

وَأَنَا مَعَهُمْ فَإِذَا أَمَرَتْ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ تَحْدِثُهَا هَرَّةٌ . قُلْتُ مَا شَأْنُ هَذِهِ قَالُوا حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا
لَا أَطْعَمَتَهَا وَلَا أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ قَالَ نَافِعٌ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ مِنْ خَشْيَتِي أَوْ خَشْيَتِي **بَابُ** رَفْعِ
الْمَصْرِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ : وَقَالَتْ عَائِشَةُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُيُوفِ فَرَبِّتْ جَهَنَّمَ بِحَطِّمْ
بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُوهُ فِي تَأْخُرْتِ حَدَّثَنَا **مُوسَى** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ
عُمَارَةَ ابْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ قَالَ قُلْنَا يَبْنَابُ أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرَأَى فِي الظُّهْرِ وَالْمَصْرِ قَالَ
نَعَمْ قُلْنَا بَلْ كُنْتُمْ تَقْرَفُونَ ذَلِكَ قَالَ بِأَضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ **حَدَّثَنَا** حَجَّاجٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ
أَتَيْنَا أَبَا إِسْحَقَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَرْزَيْدٍ يَخْطُبُ قَالَ حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ وَكَانَ غَيْرَ كَذُوبٍ
أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا صَلَّوْا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرَوْهُ قَدْ سَجَدَ
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ

كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَصْبَلِيِّ وَكَرِيمَةِ بِلَاحِرَةِ وَكَذَا قَالَ الْأَسْمَاعِيلِيُّ بِأَبْلِ تَرْجَمَةٍ وَسَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَيْثِقِ وَكَذَا
يَذْكُرُهُ أَبُو نَعِيمٍ وَعَلَى هَذَا نَاسِبَةُ الْحَدِيثِ غَيْرَ ظَاهِرَةٍ لِلتَّرْجَمَةِ وَعَلَى تَقْدِيرِ ثَبُوتِ لَفْظِ بَابٍ فَهُوَ كَالْفَصْلِ مِنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ
كَأَنَّ قَرْنَاهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ بِهِ تَعْلُقُ أَيْضًا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ وَجْهَ الْمُنَاسِبَةِ أَنْ دَعَاءَ الْإِفْتِتَاحِ مُسْتَلَزِمٌ لِطَوِيلِ الْقِيَامِ وَحَدِيثُ
الْكُيُوفِ فِيهِ طَوِيلُ الْقِيَامِ فَتَنَاسَلَتْ مِنْهُ مَقَالُ ابْنِ رَشِيدٍ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْمُنَاسِبَةُ فِي قَوْلِهِ حَتَّى قُلْتُ أَيُّ رَبِّ أَوْ
أَلَمِمْهُمْ لِأَنَّهُمْ لَا يَكُونُ فَيَدْعُوهُ فَيَقِيهِ مَنَاجَاةً وَاسْتَعْطَافًا فَيَجْمَعُهُ مَعَ الَّذِي قَبْلَهُ جَوَازُ دَعَاءِ اللَّهِ وَمَنَاجَاةٍ بِكُلِّ مَا فِيهِ خُضُوعٌ
وَلَا يَخْتَصُّ بِمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْخَفِيَّةِ (قَوْلُهُ وَأَنَا مَعَهُمْ) كَذَا الْكَثِيرُ هِمَزَةُ الِاسْتِنْفَاحِ بَدَءُهَا وَاعْظَمَ
وَمَعَى عَلَى مَقْدَرٍ وَفِي رِوَايَةٍ كَرِيمَةُ بِحَدِّثِ الْهَمَزَةِ وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ (قَوْلُهُ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ تَحْدِثُهَا) قَائِلُ ذَلِكَ هُوَ نَافِعٌ بْنُ عُمَرَ
رَأَوِي الْحَدِيثَ بَيْنَهُ الْأَسْمَاعِيلِيُّ فَالْتَصْمِيمُ أَنَّهُ لَا بَنَ أَبَا مَلِيكَةَ (قَوْلُهُ لَا هِيَ أَطْعَمَتَهَا) سَقَطَ لَفْظُهُ مِنْ رِوَايَةِ
الْكُشَيْمِيِّ وَالْحَوْزِيِّ (قَوْلُهُ تَأْكُلُ مِنْ خَشْيَتِي أَوْ خَشْيَتِي الْأَرْضِ) كَذَبَ هَذِهِ الرِّوَايَةُ عَلَى الشَّكِّ وَكُلٌّ مِنَ اللَّفْظَيْنِ
بِمَحْجَمَاتٍ مُفْتَوَحَةٍ الْأَوَّلُ وَالْمَرَادُ حَشَرَاتُ الْأَرْضِ وَأَنْكَرَ الْخَطَّابِيُّ رِوَايَةَ خَشْيَتِي وَضَبَطَهَا بِبَعْضِهِمْ بِضَمِّ أَوَّلِهِ عَلَى
التَّصْغِيرِ مِنْ لَفْظِ خَشْيَتِي فَعَلِي هَذَا الْإِنْكَارُ وَرَوَاهَا بَعْضُهُمْ بِحَاءٍ مَهْمَلَةٍ وَقَالَ عِيَّاضٌ هُوَ تَصْغِيرُ وَبَيَّنَّا فِي الْكَلَامِ عَلَى قِيَّةِ
فَوَائِدِهِ فِي كِتَابِ الْكُيُوفِ وَعَلَى قِصَّةِ الْمَرْأَةِ صَاحِبَةِ الْهَرَّةِ فِي كِتَابِ بَدْءِ الْخَلْقِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى * (قَوْلُهُ بَابُ رَفْعِ الْبَصْرِ
إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ) قَالَ الزَّيْنُ بْنُ النَّبَرِ نَظَرَ الْمَأْمُومُ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ مَقَاصِدِ الْإِتِّمَاعِ فَإِذَا امْتَنَحَ مِنْ مَرَاتِبِهِ بَغِيرِ الْتَفَاتٍ كَانَ
ذَلِكَ مِنْ إِصْلَاحِ صَلَاتِهِ وَقَالَ ابْنُ طَالٍ فِيهِ حُجَّةٌ لِمَالِكٍ أَنْ نَظَرَ الْمُصَلِّيَ يَكُونُ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْكُوفِيُّونَ
يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ الْخُشُوعِ وَرَدَّ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ مَرْسَلِ مَعْدٍ
ابْنِ سَبْرٍ بْنُ رِجَالِهِ ثِقَةٍ وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مَوْصُولًا وَقَالَ الْمَرْسَلُ هُوَ الْمَحْفُوظُ وَفِيهِ أَنْ ذَلِكَ سَبَبُ نَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَالَّذِينَ هُمْ
فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ وَيُمْكِنُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فَيَسْتَحِبُّ لِلْإِمَامِ النَّظَرَ إِلَى مَوْضِعِ السَّجُودِ وَكَذَا لِلْمَأْمُومِ
الْإِلَاحِثُ بِخِطَابِ الْمَرِاقِبَةِ أَمَامَهُ وَأَمَّا الْمُنْفَرِدُ فَحُكْمُ الْإِمَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ وَقَالَتْ عَائِشَةُ أَلِغْ هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ
وَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي بَابِ إِذَا انْفَلَتَ الدَّابَّةُ وَهُوَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ وَمَوْضِعُ التَّرْجَمَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ حِينَ رَأَيْتُمُوهُ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا
هُوسَى) هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ هُوَ ابْنُ زِيَادٍ (قَوْلُهُ عَنْ عُمَارَةَ) فِي رِوَايَةِ خَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ الْأَعْمَشِ حَدَّثَنَا
عُمَارَةُ وَسَيَّاقُ إِصْرَارِ بَابِ وَيَاتِي الْكَلَامُ عَلَى الْمَاتَرِ قَرِيبًا وَمَوْضِعُ التَّرْجَمَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ بِأَضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا
حَجَّاجٌ) هُوَ ابْنُ مَهْدِيٍّ وَلَمْ يَسْمَعْ الْجَعْفَرِيَّ مِنْ حَجَّاجِ بْنِ مَعْدٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ الْبَرَاءِ فِي بَابِ مَنْ يَسْجُدُ مِنْ

الله عَنْهُمَا قَالَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتَكَ تَنَاولُ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ ثُمَّ رَأَيْتَكَ تَكُمُكَتَ . قَالَ إِنِّي أَرَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاولْتُ مِنْهَا عَنُقُودًا وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَا كَلَّمْتُ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سَيَانَ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ رَفَعَ الْيَدَيْنِ فَأَشَارَ بِيَدَيْهِ قِبَلَ الْمَسْجِدِ . ثُمَّ قَالَ لَقَدْ رَأَيْتُ الْآنَ مَنْذُ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مُمْتَلِئَتَيْنِ فِي قِبْلَةِ هَذَا الْجِدَارِ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَبَرِ وَالشَّرِّ ثَلَاثًا **بَابُ** رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ كَيْفَ تَهْتَنُّ عَنْ ذَلِكَ

خلف الامام ووقع فيه هنا في رواية كريمة وأبى الوقت وغيرهما حتى يرويه قدسجداً ثبات النون وفي رواية أبي ذر والاصبلي بحذفها وهو أوجه وجاز الاول علي ارادة الحال وحديث ابن عباس يأتي في الكسوف وهو ظاهر المناسبة وحديث أنس يأتي في الرقاق وفيه التصريح بسماع هلال لمن أنس واعترض الاسماعيلي على ابراده لها نعتال ليس فيه نظر المأمومين الي الامام وأوجب بان فيه ان الامام يرفع بصره الي ماأمعه واذ اساغ ذلك للامام ساع للمأموم والذي يظهر لي أن حديث أنس مختصر من حديث ابن عباس وان القصة فيها واحدة فسيأتي في حديث ابن عباس أنه صلى الله وسلم قال رأيت الجنة والنار كما قال في حديث أنس وقد قالوا له في حديث ابن عباس رأيتك تكعكت فبهذا موضع الترجمة ويحتمل أن يكون مأخوذاً من قوله فاشار بيده قبل قبلة المسجد فان رؤيتهم الاشارة تقتضي أنهم كانوا راقبون أفعاله (قلت) لكن يطرق هذا الاحتمال أن يكون سبب رفع بصرهم اليه وقوع الاشارة منه لأن الرفع كان مستمرا ويحتمل أن يكون المراد بالترجمة أن الاصل نظر المأموم الى موضع سجوده لانه المطلوب في الخشوع الا اذا احتاج الى رؤية ما يفعله الامام ليتقيد به مثلاً والله أعلم * (قوله باب رفع البصر الى السماء في الصلاة) قال ابن بطال أجمعوا على كراهة رفع البصر في الصلاة واختلفوا فيه خارج الصلاة في الدعاء فكرهه شرح وطائفة وأجازوه الا كثرون لان السماء قبلة الدعاء كأن الكعبة قبلة الصلاة قال عياض رفع البصر الى السماء في الصلاة فيه نوع اعراض عن القبلة وخروج عن هيئة الصلاة (قوله حدثننا قتادة) فيه دفع لتعليل ما أخرجه ابن عدى في الكامل فادخل بين سعيد بن أبي عروبة وقادة رجلاً وقد أخرجه ابن ماجه من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد وهو من أثبت أصحابه وزاد في أوله بيان سبب هذا الحديث ولفظه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً أصحابه فلما قضى الصلاة أقبل عليهم بوجهه فذكرهم وقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسلهم يذكرون أنسوا على علة غير قاذحة لان سعيداً أعلم بحديث قتادة من معمر وقد تابعه هام على وصله عن قتادة أخرجه السراج (قوله في صلاتهم) زاد مسلم من حديث أبي هريرة عند الدعاء فان حمل المطلق على هذا المقيّد اقتضى اختصاص الكراهة بالدعاء الواقع في الصلاة وقد أخرجه ابن ماجه وابن حبان من حديث ابن عمر بشتر تقييد ولفظه لا ترفعوا أبصاركم الى السماء يعني في الصلاة وأخرجه بغير تقييد أيضاً مسلم من حديث جابر بن سمرة والطبراني من حديث أبي سعيد الخدري وكعب بن مالك وأخرج ابن أبي شيبة من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين كانوا يلتفتون في صلاتهم حتى تزلت قد أطلع المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فاقبلوا على صلاتهم ونظروا أمامهم وكانوا يستحبون أن لا يجاوز بصر أحد منهم موضع سجوده وصله الحاكم بذكر أبي هريرة وفيه ورفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال في آخره فطأ طأ رأسه (قوله ليتبين) كذا للمستمل والمحموي بضم الياء وسكون النون وفتح المثناة والهاء والياء وتشديد النون على البناء للمفعول والنون للتأكيد وللباء ليتبين بفتح أوله وضوح

أَوْ تَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ **بَابُ الْإِنْفَاتِ فِي الصَّلَاةِ حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ قَالَ حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِنْفَاتِ فِي الصَّلَاةِ . فَهَلْ هُوَ أَخْلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا سُبْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَيْصَمَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ فَقَالَ كُنْتُ فِي أَعْلَامٍ هَذِهِ إِذْ هَبُوا بِهَا

الحاء على البناء للفاعل (قوله أو تخطف أبصارهم) ولمسلم من حديث جابر بن سمرة أولا ترجع اليهم يعني أبصارهم واخطف في المراد بذلك قليل هو وعيد على هذا قاله المذكور حرام وافراط ابن حزم فقال يطل الصلاة وقيل المعنى انه يخشى على الابصار من الانوار التي تنزل بها الملائكة على المصلين كما في حديث أسيد بن حضير الآتي في فضائل القرآن ان شاء الله تعالى أشار الى ذلك الداودي ونحوه في جامع حماد بن سامة عن أبي مجاز أحد التابعين وأوهنا لتخفيف نظيره قوله تعالى قاتلوهن أو يسلمن أي يكون أحد الأمرين اما المقاتلة وأما الاسلام وهو خبر في معنى الأمر * (قوله باب الانفات في الصلاة) لم يبين المؤلف حكمه لكن الحديث الذي أورده دل على الكراهة وهو اجماع لكن الجمهور على انها للتزكية وقال الثوري يحرم اللزوم وهو قول أهل الظاهر وورد في كراهية الانفات صريحا على غير شرطه عدة أحاديث منها عند أحدوا بن خزيمة من حديث أبي ذر رفته ليزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يفت فاذا صرف وجهه عنه انصرف ومن حديث الحرث الاشعري نحوه وزاد فاذا علمت فلا تلتفتوا وأخرج الاول أيضا أبو داود والنسائي والمراد بالانفات المذكور ما لم يستدبر القبلة بصدرة أو عنقه كله وسبب كراهة الانفات يحتمل أن يكون لتقص الخشوع أو لتلك استقبال القبلة ببعض البدن (قوله عن أبيه) هو أبو الشعثاء الحارثي ووافق أبا الأحوص على هذا الاستناد شيان عند ابن خزيمة وزائدة عند النسائي ومسعر عند ابن حبان وخالفهم اسرائيل فرواه عن أشعث عن أبي عطية عن مسروق ووقع عند البيهقي من رواية مسعر عن أشعث عن أبي وائل فهذا اختلاف على أشعث والراجح رواية أبي الأحوص وقد رواه النسائي من طريق عمارة بن عمار عن أبي عطية عن عائشة ليس بينهما مسروق ويحتمل ان يكون للأشعث فيه شيخان أو هو أبو عطية بناء على أن يكون أبو عطية جملة عن مسروق ثم لقي عائشة فحمله عنها وأما الرواية عن أبي وائل فشاذه لأنه لا يعرف من حديثه والله أعلم (قوله هو اختلاس) أي اختطاف بسرعة ووقع في النهاية والاختلاس افتعال من الخلسة وهي ما يؤخذ سلما مكبرة وفيه نظر وقال غيره المختلس الذي يخطف من غير غلبة وهرب ولومع معاينة المالك له والنائب يأخذ بقوة والسارق يأخذ في خفية فلما كان الشيطان قد شغل المصل عن صلاته بالانفات الى شيء ما بغير حجة يقيمها أشبه المختلس وقال ابن ريزة أضيف الى الشيطان لأن فيه اعتباطا من ملاحظة التوجه الى الحق سبحانه وقال الطبري سمي اختلاسا تصويرا لقبح تلك الفعلة بالمختلس لأن المصلي يقبل عليه الرب سبحانه وتعالى والشيطان يرتصد له ينتظر فوات ذلك عليه فاذا التفت اغتم الشيطان الفرصة فسلبه تلك الحالة (قوله مختلس) كذا لاكثر بحذف المفعول والكشميهني يختلسه وهي رواية أبي داود عن مبدد شيخ البخاري قيل الحكمة في جعل سجود السهو جارا للمشكوك فيه دون الانفات وغيره مما يقتض الخشوع لأن السهولا يؤخذ به المكلف فشرع له الجبردون المعدلي يقط العبد له فيجتنبه ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة أنبجانية أبي جهم وقد قدم الكلام عليه في باب اذا صلى في ثوب له أعلام في اوائل الصلاة ووجه دخوله في الترجمة ان أعلام الخيصة اذا لحظها المصلي وهي على عاتقه كان قريبا من الانفات ولذلك خلعا معللا بوقوع بصره على اعلامها وسماه شغلا عن صلاته وكان المصنف أشار الى ان علة كراهة الانفات كونه يوترق الخشوع كما وقع في قصة الخيصة ويحتمل ان يكون اراد ان لا يستطيع دفعه مغفوعه لان لمح العين يظلم الانسان ولهذا لمجد النبي صلى الله عليه وسلم تلك الصلاة (قوله شغلي) في رواية الكشميهني شغلني وهو اوجه وكذا اختلفوا في

إلى أبي جهنم وأتوني بأنجانية **باب** هل يُلغى لأمر ينزل به أو يرى شيئاً أو بصاقاً في القبلة . وقال
 سهل **الغنى** أبو بكر رضي الله عنه قرأ النبي ﷺ **حدثنا** القتيبة ابن سعيد قال حدثنا علي بن نافع عن
 ابن عمر أنه رأى النبي ﷺ تحاماً في قبلة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس تحته . ثم قال حين انصرف
 إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله قيل وجهه فلا تتنحنحن أحد قيل وجهه في الصلاة . رواه موسى بن عتبة
 وابن أبي رواد عن نافع **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا أيث بن سعد عن عجيل عن ابن شهاب
 قال أخبرني أنس قال بينما المسلمون في صلاة الفجر لم يفجأهم إلا رسول الله ﷺ كَفَّ سِرَّ حَجَرَةٍ
 عائشة فنظر إليهم وهم صفوف فتبسم فضحك ونكص أبو بكر رضي الله عنه على عقيبته ليصل له الصف
 فظن أنه يريد الطرؤ . وهم المسلمون أن يقتنوا في صلاتهم فاشار إليهم أبو أصلاتكم فارتضى السرا وتوفي
 من آخر ذلك اليوم **باب** وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجزئها
 وما يخاف **حدثنا** موسى قال حدثنا أبو عوانة قال حدثنا عبد الملك بن عمير عن جابر بن سبرة قال

أذهبا بها أوبه (قوله أبي جهنم) كذلك لاكثر وهو الصحيح والكشمين جهنم بالتصغير (قوله باب هل
 يلغى لأمر ينزل به أو يرى شيئاً أو بصاقاً في القبلة) الظاهر أن قوله في القبلة يتعلق بقوله بصاقاً وأما قوله شيئاً فاعلم
 من ذلك والجامع بين جميع ما ذكر في الترجمة حصول التأمل المغاير للخشوع وأنه لا يقع إلا إذا كان لغرض حاجة (قوله وقال
 سهل) هو ابن مسعود هذا طرف من حديث تقدم موصولا في باب من دخل ليؤم الناس ووجه الدلالة منه أنه صلى
 عليه وسلم لم يأمر أبداً بالاعادة أشار إليه ابن أبي عمير وكان التفاتة لحاجة (قوله في حديث ابن عمر بين يدي
 الناس) يحتمل أن يكون متعلقاً بقوله وهو يصلي أو بقوله رأى النبي ﷺ تحاماً (قوله فتحته ثم قال حين انصرف) ظاهره
 أن الحلت وقع منه داخل الصلاة وقد تقدم من رواية مالك عن نافع غير مقيد بحال الصلاة وسبق الكلام على فوائده
 في أوخر أبواب القبلة وأوردته هناك أيضاً من رواية أبي هريرة وأبي سعيد وعائشة وأنس من طريق كلها غير مقيدة
 بحال الصلاة (قوله رواه موسى بن عتبة) وصله مسلم من طريقه (قوله وابن أبي رواد) اسم أبي رواد ميمون
 وصله أحمد عن عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد والذكور وفيه أن الحك كان بعد الفراغ من الصلاة فالغرض
 منه على هذا المتابعة في أصل الحديث ثم أورد المصنف حديث أنس المتقدم في باب أهل العلم والفضل أحق بالامامة
 قال ابن بطال وجه مناسبه للترجمة أن الصحابة لما كشف صلى الله عليه وسلم الست انفتحت ألبه ويدل على ذلك قول
 أنس فاشار إليهم ولولا التفاتهم لاسر أو أشارته له وبوضه كون الحجة عن يسار القبلة فالنظر إلى إشارة من هو فيها
 يحتاج إلى أن يلتفت ولم يأمرهم صلى الله عليه وسلم بالاعادة بل أقرهم على صلاتهم بالإشارة للذكورة والله أعلم (قوله
 باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر) لم يذكر المنفرد لأن حكمه حكم الإمام وذكر
 السفر فلا يخيل أنه يترخص فيه بترك القراءة كما رخص فيه بخلاف بعض الركعات (قوله وما يجزئها وما يخاف)
 هو يضم أول كل منها على البناء للمجهول وتقدير الكلام وما يجزئها وما يخاف به ولازم فلا يبي من قال ابن شهاب
 قوله وما يجزئ معطوف على قوله في الصلوات لا على القراءة والمعنى وجوب القراءة فيها مجزئاً وخاف أي أن الوجوب
 لا ينحصر بالسرية دون الجهرية خلافاً لفرق في المأموم انتهى وقد اختلفت البخاري بهذه المسئلة فنصف فيها جزأ
 مفرد اسند ذكر ما يحتاج إليه في هذا الموضع من فوائده أن شاء الله تعالى (قوله حدثنا موسى) هو ابن اسمعيل (قوله
 عن جابر بن سبرة) هو الصحابي ولا يهيمه بن جنادة صحبة أيضاً وقد صرح ابن عينة بسماع عبد الملك له من جابر

شَكَاهُ أَهْلَ الْكُوفَةِ سَدًّا إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَمَرَّ لَهُ وَأَسْمَعَلَ عَلَيْهِمْ عَمَّارًا فَشَكَّوْا حَتَّى ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ صَلَاتَهُ حَتَّى يَأْتِيَ إِلَيْهِ . قَالَ يَا أَبَا إِسْحَقَ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ صَلَاتَكَ قَالَ أَبُو إِسْحَقَ أَمَّا أَنَا وَاللَّهِ فَإِنِّي كُنْتُ أَصِلُّ بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا خَرِمَ عَنْهَا أَصْلُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ

أخرجه أحد وغيره (قوله شكى أهل الكوفة سعدا) هو ابن أبي وقاص وهو خال بن سمرة الراوى عنه وفي رواية عبد الله زاق عن معمر عن عبد الملك عن جابر بن سمرة قال كنت جالسا عند عمر اذ جاء أهل الكوفة يشكون اليه سعد بن أبي وقاص حتى قالوا انه لا يحسن الصلاة انتهى وفي قوله اهل الكوفة مجاز وهو من اطلاق الكل على البعض لان الذين شكوه بعض اهل الكوفة لا كلهم ففي رواية زائدة عن عبد الملك في صحيح ابن عوانة جعل ناس من اهل الكوفة نحوه لاسحق بن راهوية عن جابر عن عبد الملك وسمى منهم عند يوسف والطبراني الجراح بن سنان وقيصة وأربد لاسديون وذكر العسكري في الاوائل ان منهم الاشعث بن قيس (قوله فزله) كان عمر بن الخطاب لم سعد بن أبي وقاص علي قتال الفرس في سنة اربع عشر ففتح الله العراق على يديه ثم اخطت الكوفة سنة سبع عشر واستمر عليها اميرا الى سنة احدى وعشرين في قول خليفة بن خياط وعند الطبري سنة عشرين فوقع له مع اهل الكوفة ما ذكر (قوله واستعمل عليهم عمارا) هو ابن ياسر قال خليفة استعمل عمارا على الصلاة وابن مسعود علي يتللال وعثمان بن حنيف علي مساحة الارض انتهى وكان تخصيص عمار بالذكور لوقوع التصريح بالصلاة دون غيرها مما وقعت فيه الشكوى (قوله فشكوا) ليست هذه الماء عاطفة على قوله فزله بل هي تفسيرية عاطفة على قوله شكى عطف تحسيرا وقوله فزله واستعمل اعتراض اذ الشكوى كانت سابقة على العزل وبيته رواية معمر للماضية (قوله حتى ذكروا) انما يحسن يصلي) ظاهره ان جهات الشكوى كانت متعددة ومنها قصة الصلاة وصرح بذلك في رواية ابن عون الآتية قريبا فقال عمر لقد شكوك في كل شيء حتى في الصلاة وذكر ابن سعد وسيف أنهم زعموا انه حابي في بيع خمس باعدهوانه صنع على داره بابا مبوبا من خشب وكان السوق مجاورا له فكان ينادي بصواتهم فزعموا انه قال اقطع التصويت وذكر سيف أنهم زعموا انه كان يلبيه الصيد عن الخروج في السرايا وقال الزبير بن بكار في كتاب اللقب رفع أهل الكوفة عليه أشياء كنفها عمر فوجدوها باطلة اه وبقره قول عمر في وصيته فاني لم أعزله من عجز ولا خيانة وسيأتي ذلك في مناقب عثمان (قوله فارسل اليه فقال) فيه حذف تقديره فوصل اليه الرسول فجاء الى عمر وسيأتي تسمية الرسول (قوله ياأبا إسحاق) هي كنية سعد كنى بذلك با كبر أولاده وهذا تعظيم من عمر له وفيه دلالة على أنه لم تهدح فيه الشكوى عنده (قوله أما أنا والله) أما بالتشديد وهي التقسيم والقسم هنا محذوف تقديره وأما هم فقالوا ما قالوا وفيه القسم في الخبر لتأكيد في نفس السامع وجواب القسم بدل عليه قوله فاني كنت أصلي بهم (قوله صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) بالنصب أى مثل صلاة (قوله ما خرم) بفتح أوله وكسر الراء أى لا أقص ويحيى ابن التين عن بعض الرواة أنه يضم أوله ففعله من الرابعي واستضعفه (قوله أصلي صلاة العشاء) كذا هنا بالفتح وللد للجميع غير الجرجاني فقال العشي وفي الباب الذي بعده صلاتي العشي بالكسر والتشديد لهم لا الكشمهني ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن أبي عوانة بلفظ صلاتي العشي وكذا في رواية عبد الرزاق عن معمر وكذا الزائدة في صحيح أبي عوانة وهو الأرجح وبدل عليه التثنية والمراد بهما الظهر والعصر ولا يبعد أن تقع التثنية في الممدود وبرد بهما المغرب والعشاء لكن يعكر عليه قوله الآخرين لان المغرب انما لها أخرى واحدة والله أعلم وأبدي الكرمانى لتخصيص العشاء بالذكور حكمة وهو أنه لما اتفق فعل هذه الصلاة التي وقتها وقت الاستراحة كان ذلك في غيرها بطريق الأولى وهو حسن ويقال مثله في الظهر والعصر لانهما وقت الاشتغال بالهاتئة والمعاش والأولى أن يقال لعل شكواهم كانت في هاتين الصلاتين خاصة فذلك خصهما بالذكر

فَأَرْكَدُ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَأَخِيفُ فِي الْآخَرَيْنِ : قَالَ ذَلِكَ الظَّنُّ بِكَتَابِ الْأَسْحَقِ فَأَرْسَلَ سَعْدُ رَجُلًا أَوْ رَجُلًا إِلَى
الْكُوفَةِ فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلَ الْكُوفَةِ وَلَمْ يَدْعُ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ وَيَتَنَوَّنُ مَعْرُوفًا حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا
لِبَنِي عَبْسٍ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ أَسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ يُسَكِّنِي أَبَا سَعْدَةَ قَالَ أَمَا إِذْ نَشَدْتَنَا فَإِنْ سَعْدًا كَانَ
لَا يَسِيرُ بِالْسَّرِيَّةِ : وَلَا يَقْرَأُ بِالسُّوِيَّةِ . وَلَا يَعْدِلُ

(قوله فاركد في الاولين) قال الفزاز أركد أى أقيم طويلا أى أطول فيهما القراءة (قلت) ويحتمل أن يكون
التطويل بما هو أعم من القراءة كالركوع والسجود لكن المصنف في التفرقة بين الركعات إنما هو القراءة وسيأتي
قريبا من رواية ابن عون عن جابر بن سمرة أمدي الاولين والاوليين جحشا يتبين ثنية الاولى وكذا الاخرين (قوله
وأخف) بضم أوله وكسر الحاء المسجبة وفي رواية الكشميهني وأحذف بفتح أوله وسكون المهملة وكذا هو في
في رواية عثمان بن سعيد المداري عن موسى بن اسمعيل شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي وكذا هو في جميع طرق هذا
الحديث الذي وقفت عليها الآن في رواية محمد بن كثير عن شعبة عند الاسماعيلي بالميم بدل الفاء والمراد بالتحذف حذف
التطويل لاحذف أصل القراءة فكأنه قال أحذف الركود (قوله ذلك أظن بك) أي هذا الذي تقول هو الذي كنا نظنه
زاد مسعر عن عبد الملك وابن عون معا فقال سعدا تعلمني الاعراب الصلاة أخرجه مسلم وفيه دلالة على ان الذين
شكوه لم يكونوا من أهل العلم وكانهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فانكروا على سعد التفرقة فيستأذنه
ذم القول بالرأى الذي لا يستند الى أصل وفيه ان القياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار قال ابن بطال وجه دخول
حديث سعد في هذا الباب انه لما قال أركدوا أخف أعلم انه لا يترك القراءة في شيء من صلاته وقد قال انها مثل صلاة
رسول صلى الله عليه وسلم واختصره الكرماني فقال ركود الامام يدل على قراءته عادة قال ابن رشد ولهذا أتبع
البخاري في الباب الذي بعده حديث سعد بحديث أبي قتادة كالمفسر له (قلت) وليس في حديث أبي قتادة هذا ذكر
القراءة في الاخرين نعم هو مذكور من حديثه بعد عشرة أبواب وانما تتم الدلالة على الوجوب اذا ضم الي ما ذكر
قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي فيحصل التطابق بهذا لقوله القراءة للامام وما ذكر من المجر والمخافة
واما الحضر والسفر وقراءة المأموم فمن غير حديث سعد مما ذكر في الباب وقد يؤخذ السفر والحضر من اطلاق قوله
صلى الله عليه وسلم فانه لم يفصل بين الحضر والسفر وأما وجوب القراءة على الامام فمن حديث عباد في الباب ولعل
البخاري اكتفي بقوله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم وهو ثالث أحاديث الباب وأفضل ذلك في صلاتك كلها
وبهذا التقرير يندفع اعتراض الاسماعيلي وغيره حيث قال لادلالة في حديث سعد على وجوب القراءة وانما فيه تخفيفها
في الاخرين عن الاولين (قوله فاركد فاركد أو رجلا) كذا هم باشك في رواية ابن عينة فيث عمر رجلين
وهذا يدل على أنه أعاده الى الكوفة ليحصل له الكشف عنه محضره ليكون أبعد من التهمة لكن كلام سيف يدل
على ان عمر إنما سأله عن مسألة الصلاة بعد ما عاينه محمد بن مسلمة من الكوفة وذكر سيف والطبري ان رسول عمر
بذلك محمد بن مسلمة قال وهو الذي كان يقتص آثار من شكى من العمال في زمن عمرو وحكى ابن الذين أن عمر أرسل
في ذلك عبد الله بن أرقم فان كان محفوظا فقد عرف الرجلان وروى ابن سعد من طريق مليح بن عوف السلمي
قال بعث عمر محمد بن مسلمة وأمرني بالسير معه وكنت دليلا بالبلاد فذكر القصة وفيها وأقام سعدا في مساجد
الكوفة يسألهم عنه وفي رواية أسحق عن جرير فطيف به في مساجد الكوفة (قوله ويثنون عليه معروفا) في
رواية ابن عينة فكلمهم بشي عليه خيرا (قوله لبني عبس) بفتح المهملة وسكون الموحدة بعد ما هملة قبيلة كبيرة من قيس
(قوله أباسعدة) بفتح المهملة بعد ما هملة ساكنة زاد سيف في روايته فقال محمد بن مسلمة أنشد الله رجلا يعلم حقا
الاقال (قوله أما) بتشديد الميم وقسيمها محذوف أيضا قوله نشدتنا أى طلبت منا التول (قوله لا يسير بالسريرة)

فِي الْقَضِيَّةِ : قَالَ سَعْدُ أَمَّا اللَّهُ لَأَدْعُونَ ثَلَاثًا . اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً فَأُطْلِعْ عَمْرَهُ : وَأُطْلِعْ قَوْمَهُ : وَعَرِّضْهُ بِالْهَيْئَةِ : وَكَانَ بَعْدُ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ شَيْخٌ كَبِيرٌ مَمْتُونٌ أَصَابَنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ : قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ قَانَارَ أَيْتُهُ بَعْدُ قَدْ سَقَطَ حَاجِبُهُ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ . وَلَمَّا كَثُرَتْ رُجُوعُ آرِي فِي الطَّرْفِ بَيَّرَ مِنْ حَدَّثِنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدَانُ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ

إِلَاءَ لِلصَّاحِبَةِ وَالسَّرِيَةِ بِنَصْحِ الْمَهْمَلَةِ وَكَسَرَ الرَّاءَ الْمُخَفَّفَةَ قِطْعَةً مِنَ الْجَيْشِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْحَذُوفِ أَيْ لَا يَسِيرُ بِالطَّرِيقَةِ السَّرِيَةِ أَيْ الْعَادِلَةِ وَالْأَوَّلُ أَوَّلُ لِقَوْلِهِ بِعَدْلِكَ وَلَا يَبْدُلُ وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّكْرَارِ وَالتَّائِي سَبَسِ أَوَّلِي مِنَ التَّائِيْدِ وَيُؤَيِّدُ رَوَايَةَ جَرِيرٍ وَسَعِيدَانُ بِنَظَرٍ وَلَا يَنْفِرُ فِي السَّرِيَةِ (قَوْلُهُ فِي الْقَضِيَّةِ) أَيْ الْحُكُومَةِ وَفِي رَوَايَةِ سَعِيدَانِ وَسَيْفٍ فِي الرَّعِيَةِ (قَوْلُهُ قَالَ سَعْدُ) فِي رَوَايَةِ جَرِيرٍ فَغَضِبَ سَعْدٌ وَحَكِي ابْنُ التَّيْنِ أَنَّهُ قَالَ لَهُ أَعْلَى تَسْجَعُ (قَوْلُهُ) أَمَّا اللَّهُ (بِخَفِيفِ الْمِيمِ حَرْفِ اسْتِنَاحٍ) (قَوْلُهُ لَادْعُونَ ثَلَاثًا) أَيْ عَلَيْكَ وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ نَزِي عَنْهُ الْفَضَائِلُ الثَّلَاثُ رَحِمَ الشَّجَاعَةَ حَيْثُ قَالَ لَا يَنْفِرُ وَالْعَفَّةَ حَيْثُ قَالَ لَا يَبْدُلُ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ تَتَعَلَّقُ بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ وَالْمَدِينِ تَقَابُلًا عِنْدَهَا طَوْلُ الْعَمَرِ يَتَعَلَّقُ بِالنَّفْسِ وَطَوْلُ الْفَقْرِ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ وَالْوُقُوفُ فِي الْفَقْرِ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ بِالْبَدِينِ وَمَا كَانَ فِي الثَّيْنِ الْأَوَّلِينَ مَا يُمْكِنُ الْإِعْتِدَارُ عَنْهُ دُونَ الثَّلَاثَةِ قَالَهُمَا بَامْرَيْنِ دَيْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةُ بَامْرٍ دِينِي وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ لَا يَنْفِرُ بِالسَّرِيَةِ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ حَقًّا لَكِنِ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي أَقَامَتِهِ لِيَرْتَبِ مَصَالِحُ مِنْ يَغْزُو وَمِنْ يَقِيمُ وَأَوْكَانَ لَهُ عِزٌّ كَرَاوِقِعٌ لَهُ فِي الْقَادِسِيَّةِ وَقَوْلُهُ لَا يَقْسِمُ بِالسُّوِيَةِ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ حَقًّا قَانَ لِلْإِمَامِ تَفْضِيلُ أَهْلِ النَّعَاءِ فِي الْحَرْبِ وَالْقِيَامُ بِالْمَصَالِحِ وَقَوْلُهُ لَا يَبْدُلُ فِي الْقَضِيَّةِ هُوَ أَشْهَرُ لِأَنَّهُ سَلَبَ عَنْهُ الْعَدْلَ مُطْلَقًا وَذَلِكَ قَدَحٌ فِي الدِّينِ وَمَنْ أَعْجَبَ الْعَجَبُ أَنْ سَعْدًا مَعَ كَوْنِ هَذَا الرَّجُلِ وَاجِبِهِ هَذَا وَأَغْضَبَهُ حَتَّى دَعَا عَلَيْهِ فِي حَالِ غَضَبِهِ رَاعَى الْعَدْلَ وَالْإِنصَافَ فِي الدَّعَاءِ عَلَيْهِ إِذْ عَاقَبَهُ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا وَأَنْ يَكُونَ الْحَامِلُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ الْفَرْضِ الدِّيُونِي (قَوْلُهُ رِيَاءً وَسُمْعَةً) أَيْ لِيَرَاهُ النَّاسُ وَيَسْمَعُوهُ فَيَشْهَرُوا ذَلِكَ عَنْهُ فَيَكُونُ لَهُ بِذَلِكَ ذِكْرٌ وَسَيَانٌ مَزِيدٌ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ الرِّفَاقِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ وَأُطْلِعْ قَوْمَهُ) فِي رَوَايَةِ جَرِيرٍ وَشَدِّدٍ قَوْمَهُ فِي رَوَايَةِ سَيْفٍ وَأَكْثَرُ عِيَالِهِ قَالَ الزُّبَيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ فِي الدَّعَوَاتِ الثَّلَاثَةِ مُنَاسِبَةً لِلْحَالِ أَمَا طَوْلُ عَمْرِهِ فَلِيَرَاهُ مِنْ سَمْعِ بَامْرِهِ فَيَعْلَمُ كَرَامَةَ سَعْدٍ وَأَمَّا طَوْلُ نَفَرِهِ فَلِنَقِيضِ مَطْلُوبِهِ لِأَنَّ حَالَهُ يَشْعُرُ بِأَنَّهُ طَلَبَ أَمْرًا دِينِيًّا وَأَمَّا تَعْرِضُهُ لِلْفَقْرِ فَلْيَكُونَهُ قَامَ فِيهَا وَرَضِيهَا دُونَ أَهْلِ بَيْتِهِ (قَوْلُهُ فَكَانَ بَعْدُ) أَيْ أَبُو سَعْدَةَ وَقَائِلُ ذَلِكَ عَبْدِ الْمَلِكِ بِنِ عَمْرِ بْنِ جَرِيرٍ فِي رَوَايَتِهِ (قَوْلُهُ إِذَا سُئِلَ) فِي رَوَايَةِ بِنِ عَيْنَةَ إِذَا قِيلَ لَهُ كَيْفَ أَنْتَ (قَوْلُهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ مَمْتُونٌ) قِيلَ لَمْ يَذْكُرْ الدَّعْوَةَ الْآخَرَى وَهِيَ الْفَقْرُ لَكِنِ عَمُومُ قَوْلِهِ أَصَابَنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ (قُلْتُ) قَدْ دَوَّقَ التَّصَرُّعَ بِهِ فِي رَوَايَةِ الطُّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَسَدِ بْنِ مُوسَى وَفِي رَوَايَةِ أَبِي يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَجَّاجِ كَلَامًا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ وَلَفْظُهُ قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ قَانَا رَأَيْتُهُ يَحْضُرُ لِلْإِمَامِ فِي السُّكِّ فَادَّاسَاؤُهُ قَالَ كَبِيرٌ فَقِيمٌ مَمْتُونٌ وَفِي رَوَايَةِ إِسْحَاقَ عَنْ جَرِيرٍ فَاقْفَرُ وَافْتَنَ وَفِي رَوَايَةِ سَيْفٍ فَعَمِيَ وَاجْتَمَعَ عَنْهُ عَشْرُ بَنَاتٍ وَكَانَ إِذَا سَمِعَ بِحَسَنِ الْمَرْأَةِ تَشَبَّهَ بِهَا فَادَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ قَالَ دَعْوَةُ الْمُبَارَكِ سَعْدُ وَفِي رَوَايَةِ بِنِ عَيْنَةَ وَلَا تَكُونُ فِتْنَةً إِلَّا وَهُوَ فِيهَا وَفِي رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعَادَةَ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ نَحْوُ هَذِهِ الْقِصَّةِ قَالَ وَأَدْرَكَ فِتْنَةَ الْخِتَارِ قَتَلَ فِيهَا رَوَاهُ الْمُخْلِصُ فِي قَوَائِدِهِ وَمِنْ طَرِيقَةِ بِنِ عَسَاكَرٍ وَفِي رَوَايَةِ سَيْفٍ أَنَّهُ عَاشَ إِلَى خِتْمَةِ الْحَاجِمِ وَكَانَتْ سَنَةٌ ثَلَاثٌ وَثَمَانِينَ وَكَانَتْ فِتْنَةُ الْخِتَارِ حِينَ غَلَبَ عَلَى السُّكُوفَةِ مِنْ سَنَةِ خَمْسٍ وَسِتِينَ إِلَى أَنْ قَتَلَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِينَ (قَوْلُهُ دَعْوَةُ سَعْدٍ) أَفْرَدَهَا لِإِرَادَةِ الْجَنْسِ وَإِنْ كَانَتْ ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ وَكَانَ سَعْدُ مَعْرُوفًا بِجَابِجَةِ الدَّعْوَةِ رَوَى الطُّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ قَالَ قِيلَ لِسَعْدٍ مَتَى أَصَبْتَ الدَّعْوَةَ قَالَ يَوْمَ بَدَرَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ لِسَعْدٍ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَعْدَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ لِسَعْدٍ إِذَا دَعَاكَ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ التَّوَائِدِ سَوَى مَا تَقَدَّمَ جَوَازُ عَزْلِ الْإِمَامِ بَعْضُ عَمَالِهِ

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّيِّعِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِمُحَايَةِ
الْكِتَابِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ
أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى فَلَمَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَ:
وَقَالَ أَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ فَرَجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَلَمَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لِمَ جِئْتَ
فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ فَلَا تَأْكُلْ. فَقَالَ وَالَّذِي بَيْنَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرَهُ فَعَلَّمَنِي فَقَالَ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ
فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَأْسَكَ ثُمَّ ارْقَعْ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا ثُمَّ
اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ثُمَّ ارْقَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا وَأَقْمِلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا

إذا شكى إليه وإن لم يثبت عليه شيء إذا اقتضت ذلك المصلحة قال مالك قد عزل عمر سعدا وهو أعدل من يأتي
بعده إلى يوم القيامة والذي يظهر أن عمر عزله حسبا لمادة الفتنة ففي رواية سيف قال عمر لولا الاحتياط وإن لا ينجي
من أمير مثل سعد لم عزله وقيل لعزله إجارا لقربه منه لكونه من أهل الشوري وقيل لأن مذهب عمر أنه لا يستمر
بالعامل أكثر من أربع سنين وقال المازري اختلفوا هل يعزل القاضي بشكوي الواحد أو الاثنين أولا يعزل حتى
يجتمع الأكثر على الشكوى منه وفيه استفسار العامل عما قيل فيه والسؤال عن شكى في موضع عمله والاعتصاف في
المسئلة على من يظن به الفضل وفيه ان السؤال عن عدالة الشاهد ونحوه يكون ممن يجاوره وإن تعرض العدل
للكشف عن حاله لا ينافي قبول شهادته في الحال وفيه خطاب الرجل الجليل بكتيبته والاعتذار لمن سمع في حقه كلام
يسوءه وفيه الفرق بين الافتراء الذي يقصده السب والافتراء الذي يقصده دفع الضرر فيعزل قال الأول دون
الثاني ويحتمل أن يكون سعد لم يطلب حقه منهم أو عفا عنهم واكتفى بالدعاء على الذي كشف قاعه في الافتراء عليه
دون غيره فإنه صار كالمفرد بأذنيه وقد جاء في الخبر من دعا على ظالمه فقد انتصر فله أن أراد الشفقة عليه بأن عجل له العقوبة
في الدنيا فانصهر لنفسه ورأى حال من ظلمه لا كان فيه من وفور الديانة ويقال أنه انما دعا عليه لكونه انتهك حرمة
من صحب صاحب الشريعة وكان قد انتصر لصاحب الشريعة وفيه جواز الدعاء على الظالم المعين بما يستلزم النقص
في دينه وليس هو من طلب وقوع المعصية ولكن من حيث أنه يؤدي إلى تسكين الظالم وعقوبته ومن هذا القبيل
مشروعية طلب الشهادة وإن كانت تستلزم ظهور الكافر على المسلم ومن الأول قول موسى عليه السلام ربنا أطمس
على أموالهم واشدد على قلوبهم الآية وفيه سلوك الورع في الدعاء واستدله على أن الأولين من الرابعية متساويان
في الطول وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده (قوله عن محمد بن الربيع) في رواية الحميدي عن سفيان
حدثنا الزهري سمعت محمد بن الربيع ولا بن أبي عمر عن سفيان بالاستاذ عند الاسماعيل سمعت عباد بن الصامت
ومسلم من رواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب أن محمد بن الربيع أخبره أن عباد بن الصامت أخبره وبهذا
التصريح بالأخبار يتدفع تعليل من أعله بالاشطاع لكون بعض الرواة أدخل بين محمد وعبادة رجلا وهو رواية
ضعيفة عند الدارقطني (قوله لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) زاد الحميدي عن سفيان فيها كذا في مسنده وهكذا
رواه يعقوب عن سفيان عن الحميدي أخرجه البيهقي وكذا لابن أبي عمر عند الاسماعيل ولقريبه عثمان بن أبي
شبة عند أبي نعيم في المستخرج وهذا يعني أن المراد القراءة في نفس الصلاة قال عياض قيل يحمل على نفي الذات
وصفتها لكن الذات غير متفية فيخص بدليل خارج ونوزع في تسليم عدم نفي الذات على الإطلاق لأنه أن ادعى
أن المراد بالصلاة معناها اللغوي فغير مسلم لأن ألفاظ الشارع محمولة على عرفه لأنه المحتاج إليه فيه لكونه بمثابة
الشرعيات لا لبيان موضوعات اللغة وإذا كان المنفي الصلاة الشرعية استقام دعوى نفي الذات فعلى هذا لا يحتاج إلى

أضمار الاجزاء ولا السكأن لانه يؤدى الى الاجمال كما نقل عن القاضى أبي بكر وغيره حتى مال الى التوقف لان نهي السكأن يشعر بمحصول الاجزاء فلو قدر الاجزاء متبغيا لاجل العموم قدرنا بنا لاجل اشعار بقي السكأن بدونه فيناقض ولا سبيل الى اضمارها معالان الاضمار انما احتيج اليه للضرورة وهى مندفعة باضمار فرد فلا حاجة الى أكثر منه ودعوى اضمار أحدها ليست باولى من الآخر قاله ابن دقيق العيد وفى هذا الأخير نظرا لانا ان سلمنا نعتذر الحمل على الحقيقة فالحل على أقرب المجازين الى الحقيقة أولى من الحمل على أبعدهما وبقي الاجزاء أقرب الى نقي الحقيقة وهو السابق الى الفهم ولانه يستلزم نقي السكأن من غير عكس فيكون أولى ويؤيده رواية الاسماعلى من طريق العباس ابن الوليد الترمسى أحد شيوخ البخارى عن سفيان بهذا الاسناد بلفظ لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وتأصلى ذلك زياد بن أبوب أحد الابات أخرجه الدرر قطنى وله شاهد من طريق العلاد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا بهذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ولا حدى من طريق العلاد بن عبد الله بن سودة القشيري عن رجل عن أبيه مرفوعا لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن وقد أخرج ابن خزيمة عن محمد بن الوليد القرشى عن سفيان حديث الباب بلفظ لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فلا يمنع أن يقال أن قوله لا صلاة نقي بمعنى النهي أى لا تصلوا الا بقراءة فاتحة الكتاب ونظيره ما رواه مسلم من طريق القاسم عن عائشة مرفوعا لا صلاة بحضرة الطعام فانه فى صحيح ابن حبان بلفظ لا يصلى أحدكم بحضرة الطعام أخرجه مسلم من طريق حاتم بن اسمعيل وغيره عن يعقوب بن مجاهد عن القاسم وابن حبان من طريق حسين بن على وغيره عن يعقوب به وأخرج ابن حبان أيضا شاهدا من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ وقد قال بوجوب قراءة الفاتحة فى الصلاة الحنفية لكن بنوا على قاعدتهم انها مع الوجوب ليست شرطا فى صحة الصلاة لان وجوبها انما ثبت بالسنة والذى لانتم الصلاة الا به فرض والفرض عدهم لا يثبت بما يزيد على القرآن وقد قال تعالى فاقرأوا ما نزل من القرآن فالقرآن قراءة ما تيسر وتعيين الفاتحة انما ثبت بالحديث فيكون واجبا يأثم من تركه وتجزىء الصلاة بدونه واذا قرر ذلك لا ينقض عجي ممن يتعمد ترك قراءة الفاتحة منهم وترك العلمائىته فصل صلاة يريد أن يتقرب بها الى الله تعالى وهو يتعمد ارتكاب الاثم فيها بمالغة فى تحقيق مخالفتها لذهب غيره واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة بناء على أن الركعة الواحدة تسمى صلاة لو تجردت وفيه نظر لان قراءتها فى ركعة واحدة من الرباعية مثلا يقتضى حصول اسم قراءتها فى تلك الصلاة والاصل عدم وجوب الرادة على المرة الواحدة والاصل أيضا عدم اطلاق السكأن على البعض لان الظاهر مثلا كلها صلاة واحدة حقيقة كما صرح به فى حديث الاسراء حيث سمي المكتوبات خمسا وكذا حديث عبادة خمس صلوات كتبهن الله على العباد وغير ذلك فاطلاق الصلاة على ركعة منها يكون مجازا قال الشيخ تقي الدين وغاية ما فى هذا البحث أن يكون فى الحديث دلالة مفهوم على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة فى كل ركعة واحدة منها فان دل دليل خارج منظوق على وجوبها فى كل ركعة كان مقدما انتهى وقال بمقتضى هذا البحث الحسن البصرى رواه عنه ابن المنذر باسناد صحيح ودليل الجهور قوله صلى الله عليه وسلم واصل ذلك فى صلاتك كلها بعد أن أمره بالقراءة وفى رواية لاحد وابن حبان ثم اصل ذلك فى كل ركعة ولعل هذا هو السرفى ايراد البخارى له عقب حديث عبادة واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم سواء أسرا الامام أم جهرا لان صلاته صلاة حقيقة فتنتى عند انقضاء القراءة الآن جاء دليل يقتضى تخصيص صلاة المأموم من هذا العموم فيقدم قاله الشيخ تقي الدين واستدل من أسقطها عن المأموم مطلقا كالحنفية بحديث من صلى خلف امام فقرأه الامام له قراءة لكنه حديث ضعيف عند الحفاظ وقد استوعب طرقه وعلله الدارقطنى وغيره واستدل من أسقطها عنه فى الجهرية كمالىكية بحديث واذا قرأ أنصتوا وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي موسى الاشعري ولا دلالة فيه لامكان الجمع بين الامرين فينصت فيما عدا الفاتحة أو ينصت اذا قرأ الامام ويقرأ اذا سكنت وعلى هذا فيتعين على الامام السكوت فى الجهرية ليقرأ المأموم

بابُ الْفِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ

لِثْلَا بَوَقْعِهِ فِي ارْتِكَابِ النَّهْيِ حَيْثُ لَا يَنْصِتُ إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ وَقَدْ ثَبِتَ الْإِذْنُ بِقِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ الْفَاتِحَةَ فِي الْجُمُعَةِ بِغَيْرِ قَيْدٍ وَذَلِكَ فِيهَا أُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي جُزْءِ الْقِرَاءَةِ وَالزَّمْذَمَى وَابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُمَا مِنْ رِوَايَةِ مَكْحُولٍ مِنْ مَخْرُودِ ابْنِ الرَّيِّعِ عَنْ عِبَادَةَ ابْنِ أَبِي نَبِيٍّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقَلَّتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ فِي النَّجْرِ فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ لِعَلَّكُمْ تَقْرَوْنَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ فَلَنَأْمُرَ بِهَا فَلَتَقْعُوا الْإِبَاقَةَ الْكِتَابَ فَانْهَ لَصَلَاةٍ لَمْ يُمْ يَقْرَأُ بِهَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ حَدِيثَ الْبَابِ مَخْصَرٌ مِنْ هَذَا وَكَانَ هَذَا سَبَبَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ جَبَانَ وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ لَا بَدَّ مِنْ أَمِّ الْقُرْآنِ وَلَكِنْ مِنْ مَضْيِ كُنْ الْإِمَامُ بِسَكْتِ سَاعَةٍ قَدْ مَاقَرَأَ الْمَأْمُومُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ (فَائِدَةٌ) زَادَ مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ فِي آخِرِ حَدِيثِ الْبَابِ فَمَضَا أَعْدَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ وَاسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى وَجُوبِ قَدْرِ زَائِدٍ عَلَى الْفَاتِحَةِ وَتَعَقُّبِ بَإَنَّهُ وَرَدَ لِدَفْعِ تَوْحُمِ قَصْرِ الْحَكْمِ عَلَى الْفَاتِحَةِ قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي جُزْءِ الْقِرَاءَةِ هُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَقْطَعُ الْيَدُ فِي رَجٍ دِينَارٍ فَصَاعِدَاوَدَعَى بَنَ حِبَّانَ وَالْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُمَا الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ قَدْرِ زَائِدِ عَلَيْهَا وَفِيهِ نَظَرٌ لِثَبُوتِهِ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَمِنْ بَعْدِهِمْ فِيهَا رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَغَيْرُهُ وَلَعَلَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ الْأَمْرَ اسْتَقَرَّ عَلَى ذَلِكَ وَسَيَأْتِي بَعْدَ ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْ لَمْ تَزِدْ عَلَى أَمِّ الْقُرْآنِ أَجْزَاءَ وَلَاحِزِ خِزْمَةٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يَقْرَأُ فِيهَا الْإِبَاقَةَ الْكِتَابَ ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ الْمَسِيِّ صَلَاتِهِ وَسَيَأْتِي السَّكَّالَمُ عَلَيْهِ بَعْدَ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ بَابًا وَمَوْضِعُ الْحَاجَةِ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ ثُمَّ أَقْرَأَ مَا تَسِرُ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ وَكَانَتْ أَشَارَ بَارَادٍ دَعَبَ حَدِيثَ عِبَادَةَ أَنَّ الْفَاتِحَةَ اسْمًا تَحْتَمُّ عَلَى مَنْ يَجْسِبُهَا وَأَنْ مَنْ لَا يَجْسِبُهَا يَقْرَأُ بِمَا تَسِرُ عَلَيْهِ وَأَنْ إِطْلَاقَ الْقِرَاءَةِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مُقِيدٌ بِالْفَاتِحَةِ كَمَا فِي حَدِيثِ عِبَادَةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ الْخَطَّابِيُّ قَوْلُهُ ثُمَّ أَقْرَأَ مَا تَسِرُ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ الْخَيْرُ لَكِنْ الْمُرَادُ بِهِ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ لَنْ أَحْسَنَهَا بِدَلِيلِ حَدِيثِ عِبَادَةَ وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَا اسْتَسِرْهُنَّ الْهَدْيِ ثُمَّ عَيَّنْتَ السَّنَةَ الْإِرَادَ وَقَالَ النَّوَوِيُّ قَوْلُهُ مَا تَسِرُ مَحْمُولٌ عَلَى الْفَاتِحَةِ فَانْهَ تَسِيرُهُ أَوْ عَلَى مَا زَادَ مِنَ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ أَنْ يَقْرَأَهَا أَوْ عَلَى مَنْ يَحْزَنُ عَنْ الْفَاتِحَةِ وَتَعَقُّبِ بَانَ قَوْلُهُ مَا تَسِرُ لَا إِجْمَالَ فِيهِ حَتَّى يَبَيِّنَ بِالْفَاتِحَةِ وَالتَّقْيِيدُ بِالْفَاتِحَةِ يَنَاقِزُ التَّسِيرَ الَّذِي بَدَلَ عَلَيْهِ الْإِطْلَاقُ فَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَيْهِ وَأَيْضًا فَسُورَةُ الْإِخْلَاصِ مَبْسُورَةٌ وَهِيَ أَقْصَرُ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَلَمْ يَنْحَصِرِ التَّسِيرُ فِي الْفَاتِحَةِ وَأَمَّا الْجَمْلُ عَلَى مَا زَادَ فَبَيَّنَ عَلَى تَسْلِيمِ تَعْيِينِ الْفَاتِحَةِ وَهِيَ عَمَلُ الزَّاعِ وَأَمَّا حَمْلُهُ عَلَى مَنْ يَحْزَنُ فَبَعِيدٌ وَالْجَوَابُ الْقَوِيُّ عَنْ هَذَا أَنَّهُ وَرَدَ فِي حَدِيثِ الْمَسِيِّ صَلَاتِهِ تَفْسِيرُ مَا تَسِرُ بِالْفَاتِحَةِ بِأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رَفَعَهُ وَإِذَا قُتِلَتْ فَتَوَجَّهَتْ فَكَبَّرَ ثُمَّ أَقْرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَبِمَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَقْرَأَ وَإِذَا رَكَعَتْ فَضَعَّ رَأْسَهُ عَلَى رِكْبَتَيْهِ الْحَدِيثِ وَوَقَعَ فِيهِ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ ثُمَّ أَقْرَأَ أَنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاحْمَدُ اللَّهُ وَكَبَّرَ وَهَلَلْ فَإِذَا جُمِعَ بَيْنَ أَهْلَافِ الْحَدِيثِ كَانَ تَعْيِينُ الْفَاتِحَةِ هُوَ الْأَصْلُ لَمْ يَمَعُ قُرْآنٌ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ تَعْلُمِهَا وَكَانَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ قَرَأَهَا تَسِيرًا وَالْإِتِّعَالَ إِلَى الذِّكْرِ وَحُمَلُ الْجَمْعِ أَيْضًا أَنْ يَقَالَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ مَا تَسِرُ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ أَيُّ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي دَاوُدَ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ أَمْرًا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ الْكِتَابَ وَمَا تَسِرُ * (قَوْلُهُ بِابِ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ) هَذِهِ التَّرْجُمَةُ وَالَّتِي بَعْدَهَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا اثْبَاتُ الْقِرَاءَةِ فِيهَا وَانْهَ تَكُونُ سِرًّا إِشَارَةً إِلَى مَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ كَابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا سَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ بَعْدَ ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ تَقْدِيرُ الْمَقْرُوءِ أَوْ تَعْيِينُهُ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ لِكَوْنِهِ لَمْ يَعْضُضْ فِي الْبَيِّنِ لِأَخْرَاجِ شَيْءٍ مَا يَتَّصِلُ بِالْإِحْتِمَالِ الثَّانِي وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثَ مُخْتَلَفَةً سَيَأْتِي بَعْضُهَا وَجَمْعُ بَيْنِهَا بِوُقُوعِ ذَلِكَ فِي أَحْوَالٍ مُتَفَارِقَةٍ أَمَّا لِيَانُ الْجَوَازِ وَلِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ وَاسْتَدْلَّ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بِاخْتِلَافِهَا عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ سُورَةِ مَعِينَةٍ فِي صَلَاةٍ مَعِينَةٍ وَهُوَ وَاضِحٌ فِيهَا اخْتِلَافُ لَنَا يَمُومُ يَخْتَلِفُ كَتَبَتْ بِلَ وَهَلْ أَتَى فِي صَبِيحِ الْجُمُعَةِ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا غِيَابَانُ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَيَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ (قَوْلُهُ عَنْ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِائَةَ النِّكَاسِ وَسُورَتَيْنِ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ وَيُسْمِعُ الْآيَةَ أَحْيَانًا وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْمَعْرِ مِائَةَ النِّكَاسِ وَسُورَتَيْنِ وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ

عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه (في رواية الجوزقي من طريق عبيد الله بن موسى عن شيان التصريح بالاختار ليحيى من عبد الله ولعبد الله من أبيه وكذا للنسائي من رواية الأوزاعي عن يحيى لكن بلفظ التحديث فهما وكذا عنه من رواية أبي إبراهيم القناد عن يحيى حدثني عبد الله فأمّن بذلك تدليس يحيى (قوله الأولين) بحثا بتين تنبيه الأولى (قوله صلاة الظهر) فيه جواز تسمية الصلاة بوقتها (قوله وسورتين) أى في كل ركعة سورة كما سيأتي صرحا في الباب الذى بعده واستدل به على أن قراءة سورة أفضل من قراءة قدرها من طويلة قاله النووى وزاد البغوى ولو قصرت السورة عن المقروء كأنه مأخوذ من قوله كان يفعل لأنها تدل على الدوام أو الغالب (قوله يطول في الأولى) ويقصر في الثانية) قال الشيخ تقي الدين كان السبب في ذلك أن النشاط في الأولى يكون أكثر فاسبب التخصيف في الثانية حذرا من الملل انتهى وروى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى في آخر هذا الحديث فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة ولا يداودوا بخزيمة نحوه من رواية أبي خالد عن سفيان عن معمر وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال أتني لاحب أن يطول الإمام الركعة الأولى من كل صلاة حتى يكثّر الناس واستدل به على استحباب تطويل الأولى على الثانية وسيأتي في باب مفرد. وجمع بينه وبين حديث سعد الماضى حيث قال أمّد في الأولىين أن المراد تطويلهما على الآخرين لا التسوية بينهما في الطول وقال من استحب استواءهما إنما طالت الأولى بدعاء الافتتاح والتعوذ وما في القراءة فهما سواء ويدل عليه حديث أبي سعيد عندما كان يقرأ في الظهر في الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي رواية لابن ماجه أن الذين حذروا ذلك كانوا ثلاثين من الصحابة وأدعى ابن جبان أن الأولى إنما طالت على الثانية بالزيادة في الترتيل فيها مع استواء المقروء فهما وقد روى مسلم من حديث حفصة أنه صلى الله عليه وسلم كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها واستدل به بعض الشافعية على جواز تطويل الإمام في الركوع لأجل الداخل قال القرطبي ولا حاجة فيه لأن الحكمة لا يعمل بها لخفاها أولهم انضباطها ولأنه لم يكن يدخل في الصلاة يريد تقصير تلك الركعة ثم يطيلها لأجل الآت و إنما كان يدخل فيها ليأتي بالصلاة على سنتها من تطويل الأولى فافتقر الأصل والرفع فامتنع إلحاق انتهى وقد ذكر البخاري في جزء القراءة كلاما معناه أنه 'يرد عن أحد من السلف في انظار الداخل في الركوع شئ والله أعلم ولم يقع في حديث أبي قتادة هذا هنا ذكر القراءة في الآخرين فتسك به بعض الحنفية على إسقاطها فهما لكنه ثبت في حديثه من وجه آخر كما سيأتي من حديثه بعد عشرة أبواب (قوله ويسمع الآية أحيانا) في الرواية الآتية ويسمعا وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية شيان وللنسائي من حديث البراء كنا نصلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذريات ولابن خزيمة من حديث أنس نحوه لكن قال بسبح اسم ربك الأعلى وهل أذاك حديث الغاشية واستدل به على جواز الجهر في السرية وأنه لا سجود سهو على من فعل ذلك خلافا لمن قال ذلك من الحنفية وغيرهم سواء قلنا كان يفعل ذلك عمدا لبيان الجواز أو بغير قصد للاستغراق في التدبر وفيه حجة على من زعم أن الأسرار شرط لصحة الصلاة السرية وقوله أحيانا يدل على تكرار ذلك منه وقال ابن دقيق العيد فيه دليل على جواز الاكتفاء بظاهر الحال في الاختبار دون التوقف على اليقين لأن الطريق إلى العلم بقراءة السورة في السرية لا يكون إلا سماع كلها وإنما يفيد يقين ذلك لو كان في الجهرية وكأنه مأخوذ من سماع بعضها مع قيام القرينة على قراءة باقيها ويحتمل أن يكون الرسول صلى الله

يقرأها في المغرب حدثنا أبو عاصم عن أبي جريح عن أبي مليكة عن عروة بن الزبير عن مروان أن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت مالك تقرأ في المغرب بقصار وقد سمعت النبي ﷺ يقرأ بطول الطولين

حدثنا مائة ان الصلاة التي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه في مرض موته كانت الظهر وأشرنا الى الجمع بين حديث أم الفضل هذا بان الصلاة التي حكتها عائشة كانت في المسجد والتي حكتها أم الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي لكن يعكر عليه رواية ابن اسحق عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ خرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه فصلى المغرب الحديث أخرجه الترمذي ويمكن حمل قولها خرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكانه الذي كان راقدا فيه الى من في البيت فصلى بهم فتلهم الروايات (قوله يقرأها) هوفي موضع الحال أى سمعته في حال قراءته (قوله عن ابن أبي مليكة) في رواية عبد الرزاق عن ابن جريح حدثني ابن أبي مليكة ومن طريقه أخرجه أبو داود وغيره (قوله عن عروة) في رواية الاسماعيلي من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريح سمعت ابن أبي مليكة أخبرني عروة ان مروان أخرجه (قوله قال لي زيد بن ثابت مالك تقرأ) كان مروان حينئذ أميراً على المدينة من قبل معاوية (قوله بقصار) كذا لاكثر بالتون وهو عوض عن المضاف اليه وفي رواية الكشميهني بقصار المفصل وكذا للطبراني عن أبي مسلم الكجي والبيهقي من طريق الصغاني كلاهما عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه وكذا في جميع الروايات عند أبي داود والنسائي وغيرهما لكن في رواية النسائي بقصار السور وعند النسائي من رواية أبي الاسود عن عروة عن زيد بن ثابت أنه قال لمروان أبا عبد الملك أقرأ في المغرب بقل هو الله أحد وأنا أعطيتك الكثرة وصرح الطحاوي من هذا الوجه بالخيار بين عروة وزيد فكان عروة سمعه من مروان عن زيد ثم اني زيدا فآخيره (قوله وقد سمعت) استدل به بن المنبر على ان ذلك وقع منه صلى الله عليه وسلم نادرا قال لانه لو لم يكن كذلك لقال كان يفعل يشعر بان عاداته كانت كذلك انتهى وغفل عما في رواية البيهقي من طريق أبي عاصم شيخ البخاري فيه بلفظ لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ ومثله في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريح عند الاسماعيلي (قوله بطول الطولين) أى باطول السورتين الطويلتين وطولى تأنيث أطول والطولين بتحتايتين تنية طولي وهذه رواية الاكثر ووقع في رواية كريمة بطول بضم الطاء وسكون الواو ووجه الكرماني بانه أطلق المصدر وأورد الوصف أى كان يقرأ بمقدار طول الطولين وفيه نظر لانه لا يلزم منه ان يكون قرأ بقدر السورتين وليس هو المراد كما سنوضحه وحكي الخطابي أنه ضبطه عن بعضهم بكسر الطاء وفتح الواو قال وليس بشيء لان الطول الحبل ولا معنى له هنا انتهى ووقع في رواية الاسماعيلي باطول الطولين بالتذكير ولم يقع تفسيرهما في رواية البخاري ووقع في رواية أبي الاسود المذكورة باطول الطولين المص وفي رواية أبي داود قال قلت وما طول الطولين قال الاعراف وبين النسائي في رواية له ان التفسير من قول عروة ولفظه قال قلت ياأبا عبد الله وهى كنية عروة وفي رواية البيهقي قال قلت لعروة وفي رواية الاسماعيلي قال ابن أبي مليكة وما طول الطولين زاد أبو داود قال يلى ابن جريح وسألت أنا ابن أبي مليكة فقال لي من قبل هسه المائدة والاعراف كذا رواه عن الحسن بن علي عن عبد الرزاق والجوزقي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن عبد الرزاق مثله لكن قال الانعام بدل المائدة وكذا في رواية حجاج بن محمد والصغاني المذكورتين وعند أبي مسلم الكجي عن أبي عاصم الانعام بدل يونس أخرجه الطبراني وأبو نعيم في المستخرج فحصل الاتحاق على تسع الطولى بالاعراف وفي تفسير الاخرى ثلاثة أقوال المحفوظ منها الانعام قال ابن بطال البقرة أطول السبع الطوال فلوارادها لقال طولى الطوال فلمسلم يردّها دل على أنه اراد الاعراف لانها أطول السور بعد البقرة وتحقّب بان النسا أطول من الاعراف وليس هذا التعقيب بمرضى لانه اعتبر عدد الآيات

بابُ الْجَمْرِ فِي الْمَغْرِبِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ

وعدد آيات الاعراف أكثر من عدد آيات النساء وغيرها من السبع بعد البقرة والمتعقب اعتبر عدد الكلمات لأن كلمات النساء تزيد على كلمات الاعراف بما تفي كلمة وقال ابن المنير تسمية الاعراف والانعام بالطولين إنما هو لعرف فيهما لأنهما أطول من غيرها والله أعلم واستدل بهذين الحديين على امتداد وقت المغرب وعلى استحباب القراءة فيها بغير قصار المفصل وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده (قوله باب الجهر في المغرب) اعترض الزين بن المنير على هذه الترجمة والتي بعدها بأن الجهر فيهما لا خلاف فيه وهو عجيب لأن الكتاب موضوع لبيان الأحكام من حيث هي وليس هو مقصوراً على الخلافات (قوله عن محمد بن جبير) في رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن الزهري حدثني محمد بن جبير (قوله قرأ في المغرب بالطور) في رواية ابن عساكر يقرأ وكذا هو في الموطأ وعند مسلم زاد المصنف في الحاد من طريق محمد بن عمرو عن الزهري وكان جاء في أسارى بدر ولان حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري في فداء أهل بدر وزاد الاسماعيلي من طريق معمر وهو يومئذ مشرك والمصنف في المغازي من طريق معمر أيضاً في آخره قال وذلك أول ما وقع للإيمان في قلبي وللطبراني من رواية أسامة بن زيد عن الزهري نحوه زاد فالتخذي من قراءته الكرب ولسعید بن منصور عن هشيم عن الزهري فكأنما صبح قلبي حين سمعت القرآن واستدل به على صحة أداء ما تحمله الراوي في حال الكفر وكذا النسق إذا أداه في حال العدالة وستأتي الإشارة إلى زوائد أخرى فيه لبعض الرواة (قوله بالطور) أي بسورة الطور وقال ابن الجوزي يحتمل أن تكون الباء بمعنى من كقوله تعالى عينا يشر بها عباد الله وسند كراميه قرياً قال الترمذي ذكر عن مالك أنه كره أن يقرأ في المغرب بالسور الطوال نحو الطور والمرسلات وقال الشافعي لا كره ذلك بل استحبه وكذا نقله البغوي في شرح السنة عن الشافعي والمعروف عند الشافعية أنه لا كراهية في ذلك ولا استحباب وأما مالك فاعتمد العمل بالمدينة بل وبغيرها قال ابن دقيق العيد استمر العمل على تطويل القراءة في الصبح وتقصيرها في المغرب والحق عندنا أن ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وثبت مواظبه عليه فهو مستحب ومالا تبت مواظبه عليه فلا كراهة فيه (قلت) الأحاديث التي ذكرها البخاري في القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير لأن الاعراف من السبع الطوال والطور من طوال المفصل والمرسلات من أوساطه وفي ابن حبان من حديث ابن عمر أنه قرأ بهم في المغرب بالذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ولم أر حديثاً مرفوعاً فيه التخصيص على القراءة فيها بشيء من قصار المفصل الأحاديث في ابن ماجه عن ابن عمر نص فيه على الكافرون والأخلاص ومنه لابن حبان عن جابر بن سمرة فاما حديث ابن عمر فظاهر استناده الصحة إلا أنه معلول قال الدارقطني أخطأ فيه بعض رواة واما حديث جابر بن سمرة ففيه سعيد بن سماك وهو متروك والمخفوط أنه قرأ بهما في الركعتين بعد المغرب واعتمد بعض أصحابنا وغيرهم حديث سلمان بن يسار عن أبي هريرة أنه قال ما رأيت أحداً أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان قال سلمان فكان يقرأ في الصبح بطوال المفصل وفي المغرب بقصار المفصل الحديث أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وغيره وهذا يشرع بالمواظبه على ذلك لكن في الاستدلال به نظر يأتي مثله في باب جهر الامام بالتأمين بعد ثلاثة عشر باباً نعم حديث رافع الذي تقدم في المواقيت أنهم كانوا يتصلون بعد صلاة المغرب بدل على تخفيف القراءة فيها وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم كان أحياناً يطيل القراءة في المغرب أما لبيان الجواز وأما لعلمه بعدم المشقة على المؤمن وليس في حديث جبير بن مطعم دليل على أن ذلك تكرمه وأما حديث زيد بن ثابت فقه اشعار بذلك لكونه أنكر على مروان المواظبه على القراءة بقصار المفصل ولو كان مروان يعلم أن

باب الجهر في الشك وحديثنا أبو النعمان قال

أنبي صلى الله عليه وسلم واطب على ذلك لاحججه على زيد لكن لم يرد زيد منه فيها يظهر المواظبة على القراءة بالطول
واما أراد منه أن يصاحد ذلك كما رامه من النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث أم الفضل أشعار بأنه صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ في الصحة بالطول من المرسلات لكونه كان في حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف وهو يرد على أبي
داود ادعاء نسخ التطويل لانه روى عقب حديث زيد بن ثابت من طريق عروة أنه كان يقرأ في المغرب بالقصار
قال وهذا يدل على نسخ حديث زيد ولم يبين وجه الدلالة وكأنه لا يرى عروة راوى الخبر عمل بخلافه حمله على أنه أطلع
على ناسخه ولا يخفى بعد هذا الحمل وكيف تصح دعوى النسخ وأم الفضل تقول ان اخر صلاة صلاها هم قرأ
بالمسرات قال ابن خزيمة في صحيحه هذا من الاحتلاف المباح فإجازة للمصلي أن يقرأ في المغرب وفي الصلوات كلها بما
أحب إلا أنه اذا كان أماما استحب له أن يخفف في القراءة كما تقدم اه وهذا أولى من قول القرطبي ماورد في
مسلم وغيره من تطويل القراءة فيما استقر عليه التقصير أو عكسه فهو متروك وأدعى الطحاوي أنه لا دلالة في شيء
من الأحاديث الثلاثة على تطويل القراءة لا احتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة ثم استدلت لذلك بما رواه من طريق
هشيم عن الزهري في حديث جبير بلفظ فسمعت يقول ان عذاب ربك لواقع قال فخيرني أن الذي سمعته من هذه
السورة هي هذه الآية خاصة اه وليس في السياق ما يقتضي قوله خاصة مع كون رواية هشيم عن الزهري بخصوصها
مضعفة بل جاء في روايات أخرى ما يدل على انه قرأ السورة كلها فعند البخاري في التفسير سمعته يقرأ في المغرب
بالطول فلما بلغ هذه أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون الآيات الى قوله المصيطرون كاذقي يطير ونحوه لقاسم
بن أصبغ وفي رواية أسامة ومجذ بن عمرو المتقدمين سمعته يقرأ والطور وكتاب مسطور ومثله لابن سعد وزاد في أخرى
فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد ثم ادعى الطحاوي ان الاحتمال المذكور يأتي في حديث زيد بن ثابت وكذا
أبداه الخطابي احتمالا وفيه نظر لانه لو كان قرأ بشيء منها يكون قدر سورة من قصار المفصل لما كان لا تكثر زبديني
وقد روى حديث زيد هشام بن عروة عن أبيه عنه أنه قال لمروان انك لتخفف القراءة في الركعتين من المغرب فوالله
لقد كان رسول صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بسورة الاعراف في الركعتين جميعا أخرجه ابن خزيمة واختلف على
هشام في صحابه والخفوف عن عروة أنه زيد بن ثابت وقال أكثر الرواة عن هشام عن زيد بن ثابت أو أبي أيوب
وقيل عن عائشة أخرجه النسائي مقتصرًا على المتن دون القصة واستدل به الخطابي وغيره على امتداد وقت
المغرب الى غروب الشفق وفيه نظر لان من قال أن لها وقتا واحدا لم يحده بقراءة معينة بل قالوا لا
يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس وله أن يمد القراءة فيها ولو غاب الشفق واستشكل الحب الطبرى
اطلاق هذا وحمله الخطابي قبله على انه يوقع ركعة في أول الوقت ويدوم الباقي ولو غاب الشفق ولا يخفى
ما فيه لان تعتمد أخرجه بعض الصلاة عن الوقت ممنوع ولو أجزأت فلا يحمل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه
وسلم على ذلك واختلف في المراد بالمفصل مع الاتفاق على ان منتهى آخر القرآن هل هو من أو الأوصاف أو الجائية أو القتال
أو الفتح أو الحجرات أو ق أو أو الصف أو تبارك أو وسبح أو الضحى الى آخر القرآن أقوال أكثرها مستغرب اقتصر
في شرح المذهب على أربعة من الاوائل سوى الاول والرابع وحكي الاول والسابع والثامن من أبي الصيف الجيني وحكي
الرابع والثامن الدزماري في شرح التنبية وحكي التاسع المزوقي في شرحه وحكي الخطابي والمأوردى العاشر والراجح
الحجرات ذكره التزوي ونقل الحب الطبرى قولنا اذا أن المفصل جميع القرآن وأماما أخرجه الطحاوي من طريق
زيد بن أبي أوفى قال أقرأني أبو موسي كتاب عمريه أقرأ في المغرب اخر المفصل واخر المفصل من لم يكن الى آخر
القران فليس تسميّا للمفصل بل لاخره فدل على أن أوله قبل ذلك * (قوله باب الجهر في العشاء) قدم ترجمة الجهر

حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَكْرِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةَ قَرَأَ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ فَسَجَدَ فَقُلْتُ لَهُ قَالَ سَجَدْتُ خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَا أَرَأَى أَنْ أَسْجُدَ بِهَا حَتَّى أَقَاهُ **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ قَالَ سَمِعْتُ الْبَرَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي سَفَرٍ قَرَأَ فِي الْمِشَاءِ فِي إِحْدَى الرَّكْعَتَيْنِ بِالتَّيْنِ وَالتَّيْنُونَ **بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْمِشَاءِ بِالسَّجْدَةِ حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا بَرِيدٌ بْنُ زُرَيْجٍ قَالَ حَدَّثَنِي التَّيْمِيُّ عَنْ بَكْرِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةَ قَرَأَ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ فَسَجَدَ فَقُلْتُ مَا هِذِهِ قَالَ سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَا أَرَأَى أَنْ أَسْجُدَ بِهَا حَتَّى أَقَاهُ **بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْمِشَاءِ حَدَّثَنَا** خَلَادُ بْنُ بَحْجٍ قَالَ حَدَّثَنَا مِسْرَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ سَمِعَ الْبَرَاءَ رَفَى اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ وَالتَّيْنِ وَالتَّيْنُونَ فِي الْمِشَاءِ . وَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ أَوْ قِرَاءَةً **بَابُ يُطَوَّلُ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَيُخَفَّفُ فِي الْآخِرَتَيْنِ حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عَوْنٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ قَالَ قَالَ عُمَرُ لَسَعِدٍ لَقَدْ شَكَّوْكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةَ قَالَ أَمَّا أَنَا فَأَمَدُ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَأُخَفِّفُ فِي الْآخِرَتَيْنِ وَلَا أَلُو مَا تَقَدِّمْتُ بِهِ مِنْ صَلَاةٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ صَدَقْتَ ذَاكَ الظَّنَّ بِكَ أَوْ ظَنِّي بِكَ

على ترجمة القراءة عكس ما صنع في المغرب ثم الصبح والذي في المغرب أولى ولعله من النسخاخ (قوله حدثنا معتمر) هو ابن سليمان التيمي وبكر هو ابن عبد الله المزني وأبو رافع هو الصائغ وهو من قبله من رجال الاسناد بصرون وهو من كبار التابعين وبكر من أوساطهم وسليمان من صغارهم (قوله نقلت له) أي في شأن السجدة يعني سألته عن حكمها وفي الرواية التي بعدها نقلت ما هذه (قوله سجدت) زاد غير أبي ذر بها أي بالسجدة أو الباء للظرف أي فيها يعني السجدة وفي الرواية الآتية لغير الكشميين سجدت فيها (قوله خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم) أي في الصلاة وبه يتم استدلال المصنف لهذه الترجمة والتي بعدها ونوع في ذلك لأن سجوده في السجدة أعم من أن يكون داخل الصورة أو خارجها فلا يهض الدليل وقال ابن المنير لاحجة فيه على مالك حيث كره السجدة في الفريضة يعني في المشهور عنه لأنه ليس مرفوعا وغفل من رواية أبي الأشعث عن معتمر بهذا الاسناد باقظ صليت خلف أبي القاسم فسجد بها أخرجه ابن خزيمة وكذلك أخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هرون عن سليمان التيمي بلفظ صليت مع أبي القاسم فسجدتها (قوله حتى أقاه) كناية عن الموت وسيأتي الكلام على بقية فوائد في أبواب سجود التلاوة إن شاء الله تعالى (قوله عن عدي) هو ابن ثابت كافي الرواية الآتية بعد باب (قوله في سفر) زاد الاسماعيلي فصل في المشاء ركعتين (قوله في إحدى الركعتين) في رواية النسائي في الركعة الأولى (قوله بالتين) أي بسورة التين وفي الرواية الآتية والتين على الحكاية وإنما قرأ في المشاء بقصر المفصل لكونه كان مسافرا والسفر يطلب فيه التخفيف وحديث أبي هريرة محمول على الحضر فلذلك قرأ فيها بأوساط المفصل * (قوله باب القراءة في المشاء بالسجدة) تقدم ما فيه قبل والقول في أسناده كالذي قبله والتيمي هو سليمان بن طرخان والد المعتمر * (قوله باب القراءة في المشاء) تقدم أيضا وقوله فيه وما سمعت أحدا أحسن صوتا منه يأتي الكلام عليه في أواخر كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى * (قوله باب يطول في الأولين) أي من صلاة المشاء ذكر فيه حديث سعد وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب وجوب القراءة ووجهه هنا اما الإشارة الى إحدى الروايتين في قوله صلاتي المشاء أو العشي وأما لا تأتي العشاء بالظهر والعصر لكون

باب القراءة في الفجر . وقالت أم سلمة قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِالطُّورِ حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَقَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ وَالْعَصْرَ وَيَرْجِعُ الرَّجُلُ إِلَى أَفْعَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ وَنَسِيتُ مَا قُلْتُ فِي الْمَقَرِّبِ وَلَا يَبَالِي بِتَأخيرِ الْمِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ وَلَا بِحُبِّ النَّوْمِ قَبْلَهَا وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا وَيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ فَيَمْرُقُ جَلِيصَهُ . وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا مَا بَيْنَ السُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ يَقْرَأُ فَمَا أَسْمَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْمَعْنَاكُمْ . وَمَا أَخْبَرْنَا عَنْكُمْ وَإِنْ لَمْ تَزِدْ عَلَى أَمِّ الْقُرْآنِ أَجْزَاءً وَإِنْ زِدْتَ

كل منهن رباعية **هـ** (قوله باب القراءة في الفجر) يعنى صلاة الصبح (قوله وقالت أم سلمة قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بالطور) ياتى الكلام عليه في الباب الذي هذه (قوله عن وقت الصلاة) في رواية غير أبي ذر الصلوات والمراد المكتوبات وقد تقدم الكلام على حديث أبي بركة المذكور في المواقيت وقوله هنا وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين السنتين إلى المائة أي من الآيات وهذه الزيادة تفرد بها شعبة عن أبي المنهال والشك فيه منه وقد هدم عن رواية الطبراني تقديرها بالحافة ونحوها فعل تقديران يكون ذلك في كل الركعتين فهو منطبق على حديث ابن عباس في قراءته في صبح الجمعة تنزيل السجدة وهل أتى وعلى تقدير أن يكون في كل ركعة فهو منطبق على حديث جابر بن سمرة في قراءته في الصبح بقى أخرجه مسلم وفي رواية له بالبصانات وفي أخرى عند الحالك بالواقعة . وكان المصنف قصد بإيراد حديث أم سلمة وأبي بركة في هذا الباب بيان حالتي السفر والحضر ثم ثلث بحديث أبي هريرة الدال على عدم اشتراط تدرمين (قوله اسماعيل بن إبراهيم) هو المعروف بابن علية وقد تكلم يحيى بن معين في حديثه عن ابن جريج خاصة لكن تابعه عليه عبد الرزاق وعبد بن بكر ويحيى بن أبي الهيثم عند أبي عوانة وغندر عند أحمد وخالد بن الحرث عند النسائي وابن وهب عند ابن خزيمة ستنهم عند ابن جريج منهم من ذكر الكلام الآخر ومنهم من لم يذكره وتاج ابن جريج حبيب المعلم عند مسلم وأبي داود وحبيب بن الشهيد عند مسلم وأحمد ورواية بن مصقلة عند النسائي وقيس بن سعد وعمار بن ميمون عند أبي داود وحسين المعلم عند أبي نعيم في المستخرج ستنهم عن عطاء منهم من طوله ومنهم من اختصره (قوله في كل صلاة يقرأ) يضم أوله على البناء للمجهول ووقع في رواية الأصبلي قرأ بنون مفتوحة في أوله كذا هو موقوف وكذا هو عند من ذكرنا روايته الأحبيب بن الشهيد فرواه مرفوعا بلفظ لا صلاة إلا بقراءة هكذا أوردته مسلم من رواية أبي أسامة عنه وقد أنكره الدارقطني على مسلم وقال ان المحفوظ عن أبي أسامة وقعه كما رواه أصحاب ابن جريج وكذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيدة الحداد كلاهما عن حبيب المذكور موقوفا وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبي الهيثم عن ابن جريج كرواية الجماعة لكن زاد في آخره وسمعتة يقول لا صلاة إلا بأخبة الكتاب وظاهر سابقه أن ضمير سمعته للنبي صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعا بخلاف رواية الجماعة ثم قوله ما سمعنا وما أخفى عاشر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكون للجميع حكم الرفع (قوله وإن لم تزد) بلفظ الخطأ وبنيته رواية مسلم عن أبي خزيمة وعمر والناقد وعن اسمعيل فقال له رجل إن لم أزد وكذا رواه يحيى بن محمد عن عبد - شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي وزاد أبو يعلى في أوله عن أبي خزيمة بهذا للسند إذا كنت أمانا تخفف وإذا كنت وحدك فطول ما بدالك وفي كل صلاة قراءة الحديث (قوله أجزاء) أي

فَهُوَ خَيْرٌ بِبَابِ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ طَلَعَتْ وَرَأَتْ النَّاسَ وَالنَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُلي
وَيَقْرَأُ بِالطُّورِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي يَسِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ أَبِي
عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ أَتَانِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ
عُكَاظٍ . وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ فَرَجَمَتْ الشَّيَاطِينُ
إِلَى قَوْمِهِمْ فَقَالُوا مَا لَكُمْ فَقَالُوا حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ قَالُوا مَا حَالَ
بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ حَدَّثَ فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا فَانْظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حَالَ
بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ فَأَنْصَرَفَ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ نَهْمَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِنَحْلَةِ هَامِدِينَ
إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ وَهُوَ يَصُلي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ . فَقَالُوا هَذَا وَاللَّهِ
الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ . قَبْلَ ذَلِكَ حِينَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ . وَقَالُوا يَا قَوْمَنَا . إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا
عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ
وَأَنَا أَوْحَى إِلَيْهِ قَوْلَ الْجِنَّ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ

كُفْتُ وَحَكِي ابْنُ التَّيْنِ رَوَايَةً أُخْرَى جَزَتْ بِعَرَفٍ أَلْفَ وَهِيَ رَوَايَةُ الْقَابِسِيِّ وَاسْتَشْكَلَهُ ثُمَّ حَكَى عَنْ الْمُخْطَاطِي قَالَ يَقَالُ
جَزَى وَأَجَزَى مِثْلُ وَفِي وَأَوْفَى قَالَ فَرَزَالَ الْأَشْكَالُ (قَوْلُهُ فَهُوَ خَيْرٌ) فِي رَوَايَةِ حَبِيبِ الْمَعْلَمِ فَهُوَ أَفْضَلُ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ
أَنْ مَنْ لَمْ يَقْرَأِ الْقَائِمَةَ لَمْ تَصِحْ صَلَاتُهُ وَهُوَ شَاهِدٌ لِحَدِيثِ عِبَادَةِ الْمُتَقَدِّمِ وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ السُّورَةِ أَوَّلَ آيَاتٍ مَعَ الْقَائِمَةِ وَهُوَ
قَوْلُ الْجَمْهُورِ فِي الصَّبْحِ وَالْجُمُعَةِ وَالْأَوَّلِينَ مِنْ غَيْرِهَا وَصَحَّ إِجَابُ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ كَمَا قَدَّمَ وَهُوَ عُمَانُ بْنُ أَبِي
الْعَاصِ وَقَالَ بِهِ بَعْضُ الْخَلِيفَةِ وَابْنُ كَبْرَاءَةَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَحَكَاهُ الْقَاضِي الْقُرْطُبِيُّ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ
وَقِيلَ يَسْتَحِبُّ فِي جَمِيعِ الرُّكُوتِ وَهُوَ ظَاهِرٌ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (قَوْلُهُ بِبَابِ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الصَّبْحِ)
وَلَعِنَ أَبِي ذَرٍّ صَلَاةَ الْفَجْرِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلتَّرْجَمَةِ الْمَاضِيَةِ وَعَلَى رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ فَلَعْنَهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّهَا تُسَمَّى بِالْأَمْرِينِ (قَوْلُهُ)
وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ اطْرُجْ وَصَلِّهِ الْمَصْنُفُ فِي بَابِ طَوَافِ النِّسَاءِ مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ مِنْ رَوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ
عَنْ زَيْبٍ عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ شَكُوْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِّي أَشْتَكِي أَى أَنْ يَهْمُ مَرَضًا فَقَالَ طُوفِي
وَرَاءَ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ قَالَتْ فَطَعْتُ حِينَئِذٍ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُلي الْحَدِيثُ وَلَيْسَ فِيهِ بَيِّنَاتٌ أَنَّ
الصَّلَاةَ حِينَئِذٍ كَانَتْ الصَّبْحَ وَلَكِنْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ مِنْ رَوَايَةِ أُخْرَى أَوْ رَدَّهَا بَعْدَ سِتَّةِ أَبْوَابٍ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي
زَكَرِيَّا السَّاسَنِي عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ وَلَقَطَهُ فَقَالَ إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ لِلصَّبْحِ فَطُوفِي وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ
مِنْ رَوَايَةِ حَسَّانِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هِشَامٍ وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ لُهِيعَةَ جَمِيعًا عَنْ أَبِي
الْأَسْوَدِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فِيهِ قَالَتْ وَهُوَ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ فَشَاذٌ وَأُظُنُّ سِيَاقَهُ لِنَظَرِ ابْنِ لُهِيعَةَ لِأَنَّ ابْنَ وَهْبٍ
رَوَاهُ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ مَالِكٍ فَلَمْ يَمْنَعْ الصَّلَاةَ كَمَا وَاهُ أَصْحَابُ مَالِكٍ كُلُّهُمْ أَخْرَجَهُ الدَّارِ قُطْنِيُّ فِي الْمَوْطَأِ لَمْ يَنْتَبِهِ مِنْ طَرِيقِ
كَثِيرَةٍ عَنْ مَالِكٍ مِنْهَا رَوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ لِلْمَذْهَبِ كَوْرَةً وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَابْنُ لُهِيعَةَ لَا يَخْتِجُ بِهِ إِذَا تَقَرَّرَ فَكَيْفَ إِذَا خَالَفَ وَعُرِفَ
بِهَذَا انْدِفَاعُ الْإِعْتِرَاضِ الَّذِي حَكَاهُ ابْنُ التَّيْنِ عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ حَيْثُ أَنْكَرَ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ الْمَذْهَبُ كَوْرَةً صَلَاةَ الصَّبْحِ
فَقَالَ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ بَيِّنَاتٌ وَأَوَّلَاؤِي أَنْ تَحْمَلَ عَلَى النَّافِلَةِ لِأَنَّ الطَّوْفَ يَمْتَنِعُ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْقِرْطُوبَةِ أَنْتَهَى وَهُوَ
رَدٌّ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ بَلْ يَسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ مَا مَنَعَهُ بَلْ يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ التَّفْصِيلِ فَقَوْلُ

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا أَمْرًا وَسَكَتَ فِيهَا أَمْرًا
وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا. لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي
الرَّكْعَةِ وَالْقِرَاءَةِ بِالْخَوَاتِمِ وَيُسَوِّدُ قَبْلَ سُورَةٍ وَيَأْوِلُ سُورَةً.

لَنْ كَانَ الطَّائِفُ بِمِثْرِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّينَ فَيَمْتَنِعُ بِمَا قَالَ وَالْإِفْجُوزُ وَحَالَ أَمْسَلَةً هُوَ الثَّانِي لَهَا طَائِفَتَانِ مِنْ رَوَاهِ
الصُّفُوفِ وَيَسْتَبْطِ عَنْهُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ فِي الْقِرْيَةِ لَيْسَتْ فَرْضًا عَلَى الْإِعْيَانِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ كَانَتْ أَمْسَلَةً حِينَئِذٍ شَاكِيَةً
فِي مَصْنُوعَةٍ أَوْ الْوَجُوبُ يَخْتَصُّ بِالرِّجَالِ وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ مَبَاحِثِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْحُجَّجِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ
ابْنُ رَشِيدٍ لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَمْسَلَةٍ نَصٌّ عَلَى تَرْجِمِهِ لَهُ مِنَ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ إِلَّا أَنَّهُ يُؤْخَذُ بِالِاسْتِبْطَانِ مِنْ حَيْثُ أَنْ قَوْلَهَا
طَلَفَتْ وَرَأَى النَّاسَ يَسْتَرْجِمُ الْجَهْرَ بِالْقِرَاءَةِ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ سَمَاعُهَا لِلطَّائِفِ مِنْ وَرَائِهِمْ إِلَّا أَنْ كَانَتْ جَهْرِيَّةً قَالَ وَيَسْتَفَادُ
مِنْ جَوَازِ إِطْلَاقِ قِرَآءَةِ جَهْرًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّةِ سَمَاعِ الْجَنِّ الْقُرْآنَ وَسَيَأْتِي
الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ التَّفْسِيرِ وَيَأْتِي بَيَانُ عِكَاطٍ فِي كِتَابِ الْحُجَّجِ فِي شَرْحِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا كَانَتْ عِكَاطُ
مِنْ أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ الْحَدِيثِ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ وَهُوَ يَصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمْعَوْا لَهُ
وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْجَهْرِ ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا قَالَ قَرَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا أَمْرًا وَسَكَتَ فِيهَا أَمْرًا وَمَا
كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا وَلَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ وَجْهٌ الْمُنَاسِبَةُ مِنْهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِطْلَاقِ قِرَآءَةٍ عَلَى جَهْرٍ لَكِنْ كَانَ
يَبْقَى خُصُوصٌ تَأْوِيلُ ذَلِكَ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ فَيَسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ فَكَانَهُ يَقُولُ هَذَا لِاجْتِهَالِ هُنَا فَرَسَ بِالْبَيَانِ فِي
الَّذِي قَبْلَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدِثْ بَيْنَهُمَا وَاحِدًا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ رَشِيدٍ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الْبُخَارِيِّ هَذَا خَتَمَ تَرْجِمَةَ الْقِرَاءَةِ فِي
الصَّلَاةِ أَشَارَ مِنْهُ إِلَى أَنَّ الْمُعْتَمِدَ فِي ذَلِكَ هُوَ فِعْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَغْيِرَ شَيْئًا مِمَّا صَنَعَهُ
وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ إِبْرَاهِيمُ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ هُنَا يَغْيِرُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اثْبَاتِ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ تَرْكُ
الْقِرَاءَةِ فِي السَّرِيَّةِ مُؤْجِبًا أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي أَوْ رَدَّهُ الْبُخَارِيُّ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى التَّرْكِ وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَكَانَ يَشْكُ فِي
ذَلِكَ قَارَةً وَيُنْفِي الْقِرَاءَةَ أُخْرَى وَرَبَّمَا أَثْبَتَهَا أَمَانِيَّةُ فِرَافِهِ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ
عَنْ عَمْرِائِهِمْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا لَهُ لَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ قَالَ لَا قِيلَ لَهُ لَنْ كَانَ يَقْرَأُ
فِي هَسَةٍ قَالَ هَذِهِ شَرٌّ مِنَ الْأَوَّلَى كَانَ عَبْدًا مَأْمُورًا بِمَأْمُورِهِ وَأَمَّا شَكُّهُ فِرَافِهِ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا وَالطَّبْرِيُّ مِنْ رَوَايَةِ
حَصِينٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ مَا أَدْرِي أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ أَمْ لَا انْتَهَى
وَقَدْ أَثْبَتَ قِرَاءَتَهُ فِيهِمَا خَبَابٌ وَأَبُو تَائِدَةَ وَغَيْرُهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ فِرَافِهِمْ مُقَدِّمَةٌ عَلَى مَنْ نَفَى فَضْلًا عَلَى مَنْ شَكَّ وَلَمَّا
الْبُخَارِيُّ أَرَادَ بِإِبْرَاهِيمَ هَذَا أَقَامَهُ الْحُجَّةَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ أَحْجَجُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ يَقَالُ
لَهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ قَرَأَ فَيُزِيلُكَ أَنْ تَهَرَأُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَدْ جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ اثْبَاتُ ذَلِكَ أَيْضًا وَرَوَاهُ أَبُو عَنِ الْعَالِيَةِ الْإِبْرَاهِيمُ
قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ أَقْرَأَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ قَالَ هُوَ مَا مَكَانُ أَقْرَأَ مِنْهُ مَاقِلٌ أَوْ كَثُرَ أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَالطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُمَا
(قَوْلُهُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ عَلِيَّةٍ (قَوْلُهُ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا وَلَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ
أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ مُرَادُهُ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَنْزِلَ بَيَانُ أَحْوَالِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَكُونَ قِرَآءَتَانِ يَتَّبَعِي الْفِعْلَ وَلَمْ يَتْرَكْ
عَنْ نَسْيَانٍ وَلَكِنَّهُ وَكَلَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ إِلَى بَيَانِ نِيَّةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ شَرَعَ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ قَالَ وَلَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ
أَفْعَالِهِ الَّتِي هِيَ لِبَيَانِ مَجْلِ الْكِتَابِ وَقَوْلُهُ أُسْوَةٌ بِكسر الهمزة وَضَمُّهَا أَيْ قُدْوَةٌ (قَوْلُهُ بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ
وَالْقِرَاءَةِ بِالْخَوَاتِمِ) بِسُورَةٍ قَبْلَ سُورَةٍ وَيَأْوِلُ سُورَةً (اشْتَمَلَ هَذَا الْبَابُ عَلَى أَرْبَعِ مَسَائِلَ فَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ سُورَتَيْنِ فَظَاهِرٌ
مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَيْضًا وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ بِالْخَوَاتِمِ فَيُؤْخَذُ بِالْإِلْحَاقِ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِالْأَوَّلِ وَالْجَامِعُ
بَيْنَهُمَا أَنْ كُلَّ مِثْلٍ مِنْهُمَا بَعْضُ سُورَةٍ وَيُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ قَوْلِهِ قَرَأَ عَمْرٌ بِمَائَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ وَيَتَأَيَّدُ بِقَوْلِ قَتَادَةَ كُلُّ كِتَابٍ لِلَّهِ

وَيَذْكُرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُؤْمِنُونَ فِي الصُّبْحِ حَتَّى إِذَا جَاءَهُ كُرْمُ مُوسَى وَهَارُونَ
أَوْ ذِكْرُ عِيسَى أَخَذَتْهُ سَعْلَةٌ فَرَكَّحَ . وَقَرَأَ عُمَرُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِائَةً وَعِشْرِينَ آيَةً مِنَ الْبَقَرَةِ . وَفِي
الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ مِنَ الْآثَانِي .

وأما تقديم السورة على السورة على ما في ترتيب المصحف فمن حديث أنس أيضا ومن فعل عمر في رواية الاحنف عنه
وأما القراءة بأول سورة فمن حديث عبد الله بن السائب ومن حديث ابن مسعود أيضا (قوله) ويذكر عن عبد الله
ابن السائب (أي ابن أبي السائب بن صيفي بن عابد بموحدة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم وحديثه هذا وصله مسلم
من طريق ابن جريج قال سمعت مجدي بن عباد بن جعفر يقول أخبرني أبو سلمة بن سفيان وعبد الله بن عمرو بن العاص
وعبد الله بن المسيب العابد كلهم عن عبد الله بن السائب قال صلى لنا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح
بسورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى شك مجدي بن عباد أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركع
وفي رواية بحذف فركع وقوله ابن عمرو بن العاص وهم من بعض أصحاب ابن جريج وقد رويته في مصنف عبد
الرزاق عنه فقال عبد الله بن عمرو والفاري وهو الصواب واختلف في استاده على ابن جريج فقال ابن عينة عنه عن
ابن أبي مليكة عن عبد الله بن السائب أخرجه ابن ماجة وقال أبو عاصم عنه عن مجدي بن عباد عن أبي سلمة بن سفيان
أوسفيان بن أبي سلمة وكان البخاري علقه بصيغة ويذكر لهذا الاختلاف مع أن استاده مما تقوم به الحجة قال النووي
قوله ابن العاص غلط عند الحفاظ فليس هذا عبد الله بن عمر بن العاص الصحابي المعروف بل هو تابعي حجازي
قال وفي الحديث جواز قطع القراءة وجواز القراءة ببعض السورة فذكره مالك انتهى وتعقب بأن الذي كرهه مالك أن
يقتصر على بعض السورة مختارا والمستدل به ظاهر في أنه كان للضرورة فلا يرد عليه وكذا يرد على من استدل به على أنه
لا يكره قراءة بعض الآية أخذًا من قوله حتى جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى لأن كلاما الموضعين يقع في وسط آية
وفيه ما تقدم نعم السكراهة لا تثبت لا بدليل وأدلة الجواز كثيرة وقد تقدم حديث زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم
قرأ الأعراف في الركعتين ولم يذكر ضرورة فقيه القراءة بالاول وبالاخير وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي بكر
الصديق أنه أم الصحابة في صلاة الصبح بسورة البقرة فقرأها في الركعتين وهذا إجماع منهم وروى مجدي بن عبد
السلام الخشني بضم الخاء المعجمة بعدها معجمة مفتوحة خفيفة ثم نون من طريق الحسن البصري قال غزونا خراسان
ومعنا ثلثمائة من الصحابة فكان الرجل منهم يصلي بنا فيقرأ الآيات من السورة ثم يركع أخرجه ابن حزم محتجاً به
وروى الدارقطني بإسناد قوي عن ابن عباس أنه قرأ الفاتحة وآية من البقرة في كل ركعة (قوله) أخذت النبي صلى الله
عليه وسلم سعة (فتح أوله من السعال وبجوز الضم ولا بن ماجة شربة معجمة وقاف وقوله في رواية مسلم لحذف
أي ترك القراءة وفسره بعضهم يرى التضام الناشئة عن السعلة والاول أظهر لقوله فركع ولو كان أزال ما أعاقه عن
القراءة لتأدي فيها واستدل به على أن السعال لا يبطل الصلاة وهو واضح فيما إذا غلبه وقال الرافعي في شرح المسند
قد يستدل به على أن سورة المؤمنين مكية وهو قول الأكثر قال وابن خالف أن يقول بحتمل أن يكون قوله بمكة أي
في التنج أو حجة الوداع (قلت) قد صرح بقضية الاحتمال المذكور للنسائي في روايته فقال في فتح مكة ويؤخذ منه
أن قطع القراءة لعارض السعال ونحوه أولى من التصادي في القراءة مع السعال والتنجح ولو استلزم
تخفيف القراءة فيها استحباب فيه تطويلها (قوله) وقرأ عمر (الخ) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي رافع قال
كان عمر يقرأ في الصبح بمائة من البقرة ويثبتهما بسورة من المثاني انتهى والمثاني قيل ما لم يبلغ مائة آية أو بلغها وقيل
ما عد السبع الطوال إلى المقفصل قيل سميت مثاني لأنها ثنت السبع وسميت الفاتحة السبع المثاني لأنها ثنتي في كل صلاة

وَقَرَأَ الْأَخْشَفُ بِالْكَفِّ فِي الْأَوَّلَى فِي الثَّانِيَةِ يَبْسُفُ أَوْ يُؤْنَسُ وَذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصَّبْحَ جَمًّا . وَقَرَأَ بَنُ سَعْدٍ بِأَرْبَعِينَ آيَةً مِنَ الْأَنْفَالِ فِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ مِنَ الْفَصْلِ . وَقَالَ قَتَادَةُ فِيمَنْ يقرأ سُورَةَ وَاحِدَةً فِي رَكْعَتَيْنِ أَوْ يَرُدُّ سُورَةَ وَاحِدَةً فِي ٦ كَعَتَيْنِ كُلِّ كِتَابِ اللَّهِ وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ بِعَيْنِهِمْ وَتَصَالِيهِ وَقَدْ آتَيْنَاكَ سُبْحَانَ الْمَثَانِي فَلَمَّا رَدَّ بِهَا سُورَةَ الْفَاتِحَةِ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَقَرَأَ الْأَخْشَفُ) وَصَلَهُ جَعَلَ الْهَرَبِي فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ صَلَّى بِنَا الْأَخْشَفُ فَذَكَرَهُ وَقَالَ فِي الثَّانِيَةِ يُونُسُ وَلَمْ يَشْكُ قَالَ وَزَعَمَ أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ عُمَرَ ذَلِكَ وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَدْرَجِ (قَوْلُهُ وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ) وَصَلَهُ عَبْدِ الرَّزَاقِ بِقَطْعِهِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ النَّخَعِيِّ عَنْهُ وَأَخْرَجَهُهُ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَجَاءَ آخَرُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ بِقَطْعِ الْفَاتِحَةِ الْإِقْلَاقِ حَتَّى يُلْغُو نَعْمَ النَّصِيرَاتِ هَذَا وَهَذَا الْمَوْضِعَ هُوَ أَسْرَأُ مِنْ بَعْضِ آيَةِ الْقَارِئِ وَابْتِغَاءُ مَوَاقِفَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ بِهَذَا قَرَأَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ مِنْ أَوَّلِهَا قَائِدُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى قِرَاءَةِ خَاتِمَةِ السُّورَةِ بِخِلَافِ الْأَثَرِ عَنْ عُمَرَ فَانْهَاجَ حَمَلُ قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّهُ يَتَّخِذُ الْقِرَاءَةَ بِالْخَوَاتِمِ مِنْ أَثَرِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ (٣) وَالْأَفْلَحُ يَاتُ الْبَخَارِيُّ بِدَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ وَقَامَتْ مَقْدَمَاتُهُ مِنْ أَنَّهُ مَأْخُذٌ بِالْإِقْلَاقِ مُؤَيَّدٌ بِقَوْلِ قَتَادَةَ (قَوْلُهُ وَقَالَ قَتَادَةُ) وَصَلَهُ عَبْدِ الرَّزَاقِ وَقَتَادَةُ تَابَعِيَ صَغِيرٌ يَسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ وَلَا يَسْتَدِلُّ بِهِ وَنَحْنُ أَرَادَ الْبَخَارِيُّ مِنْهُ قَوْلَهُ كُلِّ كِتَابِ اللَّهِ فَانْهَاجَ يَسْتَبْطِنُهُ جَوَازُ جَمِيعِ مَا ذَكَرَ فِي التَّرْجَمَةِ وَأَمَّا قَوْلُ قَتَادَةَ فِي تَرْجُمَةِ السُّورَةِ فَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُسْتَدْفِ فِي التَّرْجَمَةِ فَقَالَ ابْنُ رَشِيدٍ لَهُ لَاحِظٌ لَهُ لِمَا رَوَى فِيهِ مِنَ الْكِرَاهَةِ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ (قَالَ) وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا يَرَاغِي هَذَا الْقَدْرَ إِذَا صَحَّ لَهُ الْبَلْغُ قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ ذَهَبَ مَا لَكَ إِلَيَّ أَنْ يقرأَ لِلْمُصَلِّي فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِسُورَةٍ كَمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ لِكُلِّ سُورَةٍ حَظُّهَا مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ قَالَ وَلَا تَقْسِمُ السُّورَةَ فِي رَكْعَتَيْنِ وَلَا تَقْتَصِرْ عَلَى بَعْضِهَا وَتَرَكَ الْبَاقِي وَلَا يقرأُ بِسُورَةٍ قَبْلَ سُورَةٍ خِلَافَ تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ قَالَ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَلَمْ تَنْقُصْ صَلَاتَهُ بَلْ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى قَالَ وَجَمِيعُ مَا سَتَدِلُّ بِهِ الْبَخَارِيُّ لَا يَخْلُفُ مَا قَالَ مَا لَكَ أَنْ تَحْمُولَ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ أَنْتَ وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِيهِ أَشْعَارُ الْمَوَاطِبَةِ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ سُورَتَيْنِ كَمَا سَأَلَنِي فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَقَدْ نَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ فِي مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ عَنْهُ أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ وَمَا عَادَ ذَلِكَ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا وَعَنْ أَحْمَدَ وَالْحَنَفِيَّةِ كِرَاهِيَةُ قِرَاءَةِ سُورَةٍ قَبْلَ سُورَةٍ خِلَافَ تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ وَاخْتِلَافُ هَلْ رَتَبَهُ الصَّحَابَةُ بِتَوْقِيفٍ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ بِاجْتِهَادٍ مِنْهُمْ قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الصَّحِيحُ الثَّانِي وَأَمَّا تَرْتِيبُ الْآيَاتِ فَتَوْقِيفِي بِإِخْلَافِ ثَمَّ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ التَّكْرِيرَ أَخْفَ مِنْ قِسْمِ السُّورَةِ فِي رَكْعَتَيْنِ أَنْتَهِى وَسَبَبُ الْكِرَاهَةِ فِيهَا يَظْهَرُ أَنَّ السُّورَةَ مُرْتَبِطَةٌ بِبَعْضِ قَائِمٍ مَوْضِعُ قَطْعٍ فِيهِ لَمْ يَكُنْ كِتَابَتُهُ إِلَّا فِي آخِرِ السُّورَةِ فَانْهَاجَ قَطْعُ فِي وَقْفٍ غَيْرِ تَامٍ كَانَتْ الْكِرَاهَةُ ظَاهِرَةً وَأَنْ قَطْعُ فِي وَقْفٍ تَامٍ فَلَا يَخْفَى أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَقَدْ قَدَّمَ فِي الطَّهَارَةِ قِصَّةَ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي رَمَاهُ الْعَدُوُّ بِسَهْمٍ فَلَمْ يَقْطَعْ صَلَاتَهُ وَقَالَ كُنْتُ فِي سُورَةٍ فَسَكَّرْتُهَا أَنْ أَقْطَعَهَا وَأَقْرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) أَيُّ ابْنِ حَفْصٍ بْنِ عَاصِمٍ وَحَدِيثُهُ هَذَا وَصَلَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ زَعْرَنِ الْبَخَارِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ وَابْنِ أَبِي حَتْمٍ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ سَلَمَةَ كَلَامُهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْهُ بِطَوِيلٍ قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ وَقَدْ رَوَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ ثَابِتٍ فَذَكَرَ طَرَفًا مِنْ آخِرِهِ وَذَكَرَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ أَنَّ الدَّرَاوَرْدِيَّ تَرَدَّدَ بِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ وَذَكَرَ الدَّرَاوَرْدِيُّ فِي الْمَلَلِ أَنَّ حَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ خَالَفَ عُبَيْدَ اللَّهِ فِي إِسْنَادِهِ فَرَوَاهُ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ جَبْرِ بْنِ سَعِيدٍ مَرْسَلًا قَالَ وَهُوَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ وَأَمَّا رِجْعُهُ لِأَنَّ حَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ قَدَّمَ فِي حَدِيثِ ثَابِتٍ لَكِنْ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حَافِظُ

(٣) وَالْأَفْلَحُ يَاتُ الْبَخَارِيُّ بِدَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ وَمَا عَادَ ذَلِكَ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا وَعَنْ أَحْمَدَ وَالْحَنَفِيَّةِ كِرَاهِيَةُ قِرَاءَةِ سُورَةٍ قَبْلَ سُورَةٍ خِلَافَ تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ وَاخْتِلَافُ هَلْ رَتَبَهُ الصَّحَابَةُ بِتَوْقِيفٍ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ بِاجْتِهَادٍ مِنْهُمْ قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الصَّحِيحُ الثَّانِي وَأَمَّا تَرْتِيبُ الْآيَاتِ فَتَوْقِيفِي بِإِخْلَافِ ثَمَّ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ التَّكْرِيرَ أَخْفَ مِنْ قِسْمِ السُّورَةِ فِي رَكْعَتَيْنِ أَنْتَهِى وَسَبَبُ الْكِرَاهَةِ فِيهَا يَظْهَرُ أَنَّ السُّورَةَ مُرْتَبِطَةٌ بِبَعْضِ قَائِمٍ مَوْضِعُ قَطْعٍ فِيهِ لَمْ يَكُنْ كِتَابَتُهُ إِلَّا فِي آخِرِ السُّورَةِ فَانْهَاجَ قَطْعُ فِي وَقْفٍ غَيْرِ تَامٍ كَانَتْ الْكِرَاهَةُ ظَاهِرَةً وَأَنْ قَطْعُ فِي وَقْفٍ تَامٍ فَلَا يَخْفَى أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَقَدْ قَدَّمَ فِي الطَّهَارَةِ قِصَّةَ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي رَمَاهُ الْعَدُوُّ بِسَهْمٍ فَلَمْ يَقْطَعْ صَلَاتَهُ وَقَالَ كُنْتُ فِي سُورَةٍ فَسَكَّرْتُهَا أَنْ أَقْطَعَهَا وَأَقْرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) أَيُّ ابْنِ حَفْصٍ بْنِ عَاصِمٍ وَحَدِيثُهُ هَذَا وَصَلَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ زَعْرَنِ الْبَخَارِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ وَابْنِ أَبِي حَتْمٍ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ سَلَمَةَ كَلَامُهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْهُ بِطَوِيلٍ قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ وَقَدْ رَوَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ ثَابِتٍ فَذَكَرَ طَرَفًا مِنْ آخِرِهِ وَذَكَرَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ أَنَّ الدَّرَاوَرْدِيَّ تَرَدَّدَ بِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ وَذَكَرَ الدَّرَاوَرْدِيُّ فِي الْمَلَلِ أَنَّ حَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ خَالَفَ عُبَيْدَ اللَّهِ فِي إِسْنَادِهِ فَرَوَاهُ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ جَبْرِ بْنِ سَعِيدٍ مَرْسَلًا قَالَ وَهُوَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ وَأَمَّا رِجْعُهُ لِأَنَّ حَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ قَدَّمَ فِي حَدِيثِ ثَابِتٍ لَكِنْ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حَافِظُ

كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَوْمَهُمْ فِي مَسْجِدٍ قُبَاءَ . وَكَانَ كُلُّهُمْ اقْتَتَحَ سُورَةَ يَقْرَأُ بِهَا لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ بِمَا تَقْرَأُ بِهِ أَقْتَتَحَ يَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ حَتَّى يَمُرَّ مِنْهَا : ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةَ أُخْرَى مَعَهَا . وَكَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ فَكَلَّمَهُ أَصْحَابُهُ فَقَالُوا إِنَّكَ تَقْتَتِحُ بِهَذِهِ السُّورَةِ ثُمَّ لَا تَرَى أَنَّهَا تُجَرِّدُكَ حَتَّى تَقْرَأَ بِأُخْرَى فَإِنَّمَا تَقْرَأُ بِهَا . وَإِنَّمَا أَنْ تَدْعَهَا بِأُخْرَى : فَقَالَ مَا أَنَا بِتَارِكِهَا إِنِّي أُحِبُّبْتُمْ أَنْ أُؤَسِّمَكُمْ بِذَلِكَ فَعَلْتُ . وَإِنْ كَرِهْتُمْ تَرَ كُتُبَكُمْ وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِهِمْ وَكَرِهُوا أَنْ يَوْمَهُمْ غَيْرُهُ فَلَمَّا أَنَا هُمْ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرُوهُ الْخَبَرَ فَقَالَ يَافُلَانِ مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَفْعَلَ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ أَصْحَابُكَ وَمَا يَحْمِلُكَ عَلَى لُزُومِ هَذِهِ السُّورَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ فَقَالَ إِنِّي أَحِبُّهَا فَقَالَ حُبُّكَ إِيَّاهَا أَذْهَبَكَ الْجَنَّةَ **حَدَّثَنَا** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا وَاثِلٍ قَالَ

حجة وقد وافقه مبارك في اسناده فيجتمل أن يكون ثابت فيه شيخان (قوله) كان رجل من الانصار يومهم في مسجد قباء (هـ) وكثروهم بن الهدم رواه ابن منده في كتاب التوحيد من طريق أبي صالح عن ابن عباس كذا أورده بعضهم والهدم بكسر الهاء وسكون الدال وهو بن بني عمرو بن عوف سكان قباء وعليه نزل النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم في الهجرة الى قباء قيل وقد تعيين المهتم به هنا نظر لان في حديث عائشة في هذه القصة انه كان أمير سرية وكثروهم بن الهدم مات في أوائل ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فيأخذ كره الطبري وغيره من أصحاب المغازي وذلك قبل أن يبيت السرايا ثم رأيت بخط بعض من تكلم على رجال العمدة كثروهم بن زهدم وعزاه لابن منده لكن رأيت أنما خط الحافظ رشيد الدين الططار في حواشي مبهمة الخطيب تقلاع عن صفة التصرف لابن طاهر أخبرنا عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن منده عن أبيه فسماه كرز بن زهدم قاله أعلم وعلى هذا فالذي كان يوم في مسجد قباء غير أمير السرية ويبدل على تغايرها أن في رواية الباب أنه كان يبدأ بقل هو الله أحد وأمير السرية كان يختم بها وفي هذا أنه كان يصنع ذلك في كل ركعة ولم يصرح بذلك في قصة الآخر وفي هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل وأمر السرية أمراً أصحابه أن يسألوه وفي هذا انه قال انه قال أنه يجيبها فيشره بالجنة وأمير السرية قال انها صفة الرحمن فيشره بان الله يجيبه والجمع بين هذا التضاير كما يمكن لولا ما تقدم من كون كثروهم بن الهدم مات قبل البعث والسرايا أو أمان فشره بأنه قتادة بن النعمان فابعد جدا فان في قصة قتادة أنه كان يقرأها في الليل بردها ليس فيه إمام بها لافي سفرولا في حضر ولا أنه سئل عن ذلك ولا بشر وسأيت ذلك واطحاف في فضائل القرآن وحديث عائشة الذي أشرنا اليه أورده المصنف في أوائل كتاب التوحيد كما سألني ان شاء الله تعالى (قوله) مما يقرأ به (أى من السورة بعد الفاتحة) (قوله) اقتح بقول هو الله أحد) تمسك به من قال لا يشترط قراءة الفاتحة وأوجب بان الراوى لم يذ كر الفاتحة اعتناء بالعلم لانه لا بد منها فيكون معناه اقتح بسورة بعد الفاتحة أو كان ذلك قبل ورود الدليل الدال على اشتراط الفاتحة (قوله) فكلمه أصحابه (يظهر منه أن صنيعه ذلك خلاف ما أقوه من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) وكرهوا ان يؤمهم غيره) أما لو كان من أفضلم كاذ كوفي الحديث وأما لو كان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي قرره (قوله) ما يأمر بك به أصحابك (أى يقولون لك ولم يرد الامم بالصيغة المعروفة لكنه لازم من التخيير الذي ذكره كآتهم قالوا له افعل كذا وكذا) (قوله) ما يمنحك وما يحملك (سأله من أمرين فاجابه بقوله انى احبها وهو جواب عن الثاني مستلزم للاول بانضمام شئ آخر وهو اقامة السنة المبهودة في الصلاة قالان مركب من المحبة والامر المبهود والاحمال على الفعل الحية وحدها واول تبشيره له بالجنة على الرضا بفعله وغير بالفعل الماضي في قوله اذ دخل وان كان دخول الجنة مستقبلا تحقيقا لوقوع ذلك قال ناصر الدين بن المنير في هذا الحديث أن المقاصد تثير أحكام الفعل لان

جاء رجل إلى ابن مسعود قال قرأت المفضل الآية في ركعة . فقال هذا كذا الشعر لقد عرفت النظائر
أني كان النبي ﷺ يقرأ عشرين سورة من المفضل سورة تين في كل ركعة

الرجل لو قال ان الحامل لم على احدثها أنه لا يحفظ غيرها لا يمكن أن يأمره بحفظ غيرها لكنه اعدل بحجها فظهرت صحة
قصده فهو به قال وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس اليه والاستكثار منه ولا يعد ذلك هجرا للقرآن
وفيما يشمر بان صورة الاخلاص مكية (قوله جاء رجل الي ابن مسعود) هونيك بفتح النون وكسر الهاء ابن سنان
البحرل سماه منصور في روايته عن أبي وائل عند مسلم وسيأتي من وجه آخر (قوله قرأت المفضل) تقدم انه من ق الي
آخر القرآن على الصحيح وسمى مفصلا لكثرة الفصل بين سورة بالبسملة على الصحيح ولقول هذا الرجل قرأت
المفضل سبب منه مسلم في أول حديثه من رواية وكيع عن الأعمش عن أبي وائل قال جاء رجل يقال له نبيك بن سنان
الي عبدالله فقال يا ابا عبد الرحمن كيف تقرأ هذا الحرف من ماء غير آسن أو غير ياسن فقال عبدالله كل القرآن احصيت غير
هذا قال اني لا قرأ المفضل في ركعة (قوله هذا) بفتح الهاء وتشديد الذال المعجمة أي سردا وفراطا في السرعة وهو
منصوب على المصدر وهو استفهام انكار بحذف أداة الاستفهام وهي تاجية في رواية منصور عند مسلم وقال ذلك لان تلك
الصفة كانت عادتهم في انشاد الشعر وزاد فيه مسلم من رواية وكيع ايضا ان اقواما يقرؤون القرآن ليجاوزوا رقيعهم وزاد
أحمد عن أبي معاوية واسحق عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش فيه ولكن اذا وقع في القلب فرسخ فيه
قع وهو في رواية مسلم دون قوله تقع (قوله لقد عرفت النظائر) أي الصور المتماثلة في المعاني كالوعظ أو
الحكم أو القصص المتماثلة في عدد الآي لما سيظهر عند تعيينها قال الحب الطيرى كنت اظن ان المراد انها
متساوية في المدحى اعتبرتها فلم اجد فيها شيئا متساويا (قوله يقرن) بضم الراء وكسر ها (قوله عشر بن سورة من
المفضل سورتين من آل حم في كل ركعة) وقع في فضائل القرآن من رواية واصل عن ابن وائل ثمان عشرة سورة من
المفضل وسورتين من آل حم وبين فيه من رواية أبي حمزة عن الأعمش ان قوله عشر بن سورة الخمسة ابو وائل من
علقة عن عبدالله ولفظه قام عبدالله ودخل معه علقمة ثم خرج علقمة فسا لناه فقال عشرون سورة من المفضل علي
تأليف بن مسعود آخرهن حم الدخان وعم يتساءلون ولابن خزيمة من طريق أبي خالد الأحمر عن الأعمش مثله وزاد
فيه فقال الأعمش اولهن الرحمن وآخرهن الدخان ثم سردها وكذلك سردها ابو اسحق عن علقمة والاسود عن عبدالله
فيما أخرجه ابوداود متصلا بالحديث بعد قوله كان يقرأ النظائر السورتين في ركعة الرحمن والتجيم في ركعة واقتربت والحاقة
في ركعة والذاريات والطور في ركعة والواقعة ونون في ركعة وسأل والتازعات في ركعة وويل للمطففين وعيس في ركعة
والمندثر والمزمل في ركعة وهل أتى ولا أقسم في ركعة وعم يتساءلون والمرسلات في ركعة واذا الشمس كورة والدخان في
ركعة هذا لفظ أبي داود والآخر مثله الا أنه لم يقل في ركعة في شيء منها وذكر السورة الرابعة قبل الثالثة والعاشرة قبل
التاسعة وبما يخالفه في الاقتران وقد سردها ايضا مجدي بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي وائل فيما أخرجه الطبراني لكن
قدم واخر في بعض وحذف بعضها ومجدي ضعيف وعرف بهذا ان قوله في رواية واصل وسورتين من آل حم مشكل
لان الروايات لم تحذف انه ليس في العشرين من الحواميم غير الدخان فيحمل على التظليل اوفيه حذف كما نه قال وسورتين
أحدهما من آل حم وكذا قوله في رواية أبي حمزة آخرهن حم الدخان وعم يتساءلون مشكل لان حم الدخان آخرهن في
جميع الروايات وأما مع فهي في رواية أبي خالد السابعة عشرة وفي رواية أبي اسحق الثامنة عشرة فكأن فيه تجاوزا لأن
عم وقعت في الركعتين الاخيرتين في الجملة ويتبين بهذا أن في قوله في حديث الباب عشر بن سورة من المفضل تجاوزا لان
للدخان ليست منه ولذلك فصلنا من المفضل في رواية واصل نم يصبح ذلك على أحد الاراء في حد المفضل كما تقدم وكما
سأتي بيانه أيضا في فضائل القرآن وفي هذا الحديث من الفوائد كرامة الافراط في سرعة التلاوة لانه ينافي المطلوب من
التدبر والتشكر في معاني القرآن ولا خلاف في جواز السرد بدون تدبر لكن القراءة بالتدبر أعظم أجرا وفيه جواز

باب يقرأ في الأخرين بفاتحة الكتاب حديثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا همام عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأولين بأتم الكتاب وسورتين وفي الآخرين بأتم الكتاب ويسمى الآية ويطول في الركعة الأولى مالا يطول في الركعة الثانية وهكذا في العصر. وهكذا في الصبح **باب من خافت القراءة في الظهر والعصر حديثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا جرير عن الأعمش عن عمارة ابن عمار عن أبي معمر قلت لكتاب أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر قال نعم قلنا من أين علمت قال بأطراب لحيتي **باب إذا أسمع الإمام الآية حديثنا** محمد بن يوسف حدثنا الأزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ بأتم الكتاب وسورة معها في الآخرين الأولين من صلاة الظهر وصلاة العصر ويسمى أحياناً. وكان يطيل في الركعة الأولى

تطول الركعة الأخيرة على ما قبلها وهذا الحديث أول حديث موصول أورده في هذا الباب فلماذا صدر الترجمة بما دل عليه وفيه ما ترجم له وهو الجمع بين السور لانه اذا جمع بين السورتين ساغ الجمع بين ثلاث فصاعدا لعدم العرق وقدرى أبو داود وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين السور قالت نعم من المفضل ولا يخالف هذا ما سألني في التجهد انه جمع بين البقرة وغيرها من الطوال لانه يحمل على النادر وقال عياض في حديث ابن مسعود هذا يدل على أن هذا القدر كان قد قراءه غالباً وأما طولها فاما كان في الدبر والتزيل وما ورد غير ذلك من قراءة البقرة وغيرها في ركعة فكان نادراً (قلت) لكن ليس في حديث ابن مسعود ما يدل على المواظبة بل فيه أنه كان يقرن بين هذه السور المعينات اذا قرأ من المفضل وفيه موافقة لقول عائشة وابن عباس ان صلاته بالليل كانت عشر ركعات غير الوتر وفيه ما يقوي قول القاضي أبي بكر المتقدم ان تأليف السور كان عن احتياج من الصحابة لان تأليف عبد الله المذكور ومغيار لتأليف مصحف عثمان وسيأتي ذلك في باب مفرد في فضائل القرآن ان شاء الله تعالى * (قوله باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب) يعني بهيزادة وسكت عن ثالثة المغرب رعاية للفظ الحديث مع أن حكمها حكم الآخر بين من الرابعة ويحمل أن يكون لم يذكرها لمساواة مالك من طريق الصنابحي أنه سمع أبا بكر الصديق يقرأ فيها ربنا بالآية (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله بأتم الكتاب) فيه ما ترجم له وفيه التنصيص على قراءة الفاتحة في كل ركعة وقد تقدم البحث فيه قال ابن خزيمة قد كنت زماناً أحسب ان هذا اللفظ لم يروه عن يحيى غيرهم وتوجه بأن الى أن رأيت الأزاعي قد رواه أيضاً عن يحيى يعني ان أصحاب يحيى اقتصرواعلى قوله كان يقرأ في الأولين بأتم الكتاب وسورة كما تقدم عنه من طرق وانها ما زاد هذه الزيادة وهي الاختصار على الفاتحة في الآخرين فكان يحشى شذوذا الى أن قويت عنده بمتابعة من ذكر لكن أصحاب الأزاعي لم ينفقوا على ذكرها كما يظهر ذلك بدليل (قوله مالا يطيل) كذا لا كثرة ولكن مالا يطول وما نكرة موصوفة وأمصدرية وفي رواية المستمل والمحوي مالا يطيل واستدل به على تطويل الركعة الأولى على الثانية وقد تقدم البحث في ذلك في باب القراءة في الظهر وسيأتي أيضاً * (قوله باب من خافت القراءة) أي أسر وفي رواية الكشمي خافت بالقراءة وهو أوجه ودلالة حديث خباب للترجمة واضحة وقد تقدم الكلام على بقية فوائده قريباً * (قوله باب اذا أسمع) وللکشمي اذا سمع تشديد الميم (الامام الآية)

باب يطول في الركعة الأولى حدثنا أبو نعيم حدثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يطول في الركعة الأولى من صلاة الظهر ويقصر في الثانية ويكمل ذلك في صلاة الصبح **باب جهر الإمام بالتأمين** . وقال عطاء آيين دعاه آمن ابن الزبير ومن وراءهم حتى إن لتجد لجة وكان أبو هريرة ينادي الإمام لا تقضي بآمين .

أى في السرية خلافا لمن قال يسجد للسوان كان ساهيا وكذا لمن قال يسجد معا فلما حدث أبي فتادة واضح في الترجمة وقد قدم الكلام عليه أيضا * (قوله باب يطول في الركعة الأولى) أى في جميع الصلوات وهو ظاهر الحديث المذكور في الباب وقد قدم البحث فيه أيضا عن أبي حنيفة يطول في أولي الصبح خاصة وقال البيهقي في الجمع بين أحاديث المسئلة يطول في الأولى أن كان ينتظر أحدا والافليسوا بين الأولين وروى عبد الرزاق نحوه عن ابن جريج عن عطاء قال إنى لأحب أن يطول الإمام الأولى من كل صلاة حتى يكثر الناس فإذا صليت لنفسى فاني أحرص على أن أجعل الأولين سواء وذهب بعض الأئمة التي استجاب تطويل الأولى من الصبح دائما وأما غيرها فإن كان يترجي كثرة المأمومين ويادر هو أول الوقت فينتظر والافلا وذكر في حكمة اختصاص الصبح بذلك أنها تكون عقب النوم والراحة وفي ذلك الوقت باطية السمع واللسان القلب لراغفه وعدم تمكن الاشتغال بأمور الملباش وغيرها منه والعلم عند الله (تخيه) أبو يعقوب المذكور في السند هو الألباء كبروا سمه واقد بالقاف وقيل وقدان وجزم النووي في شرح مسلم بأنه الأصغر واسمه عبد الرحمن ابن عبيد وبالأول جزم أبو الوالى الجياني والمزى وغيرها وهو الصواب * (قوله باب جهر الإمام بالتأمين) أى بعد الفاتحة في الجهر والتأمين مصدر آمن بالتشديد أى قال آمين وهى بالماء والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء وحكي الواحدى عن حمزة والكسائي الامالة وفيها ثلاث لغات أخرى شاذة القصر حكاه ثعلب وأشد له شاهدا وانكروا ابن درستويه وطعن في الشاهد بأنه لضرورة الشعر وحكى عياض ومن تبعه عن ثعلب أنه إنما أجازة في الشعر خاصة والتشديد مع المد والقصر وخطاها جماعة من أهل اللغة وآمين من أسماء الافعال مثل صه للسكوت وفتح في الوصل لانها مبنية بالافتاق مثل كيف وانما لم تكسر لثقل الكسرة بعد الياء ومعناها اللهم استجب عند الجهر وقيل غير ذلك مما يرجع جميعه الى هذا المعنى كقول من قال معناه اللهم آمنا بخير وقيل كذلك يكون وقيل درجة في الجنة يجب لقائلها وقيل لمن استجب له كما استجيب للملائكة وقيل هو اسم من اسماء الله تعالى رواه عبد الرزاق عن أبي هريرة باسناد ضعيف وعن هلال ابن يساف التابى مثله وانكروا جماعة وقال من مد وشدد معناها قاصدين اليك وقيل ذلك عن جعفر الصادق وقال من قصر وشدد هى كلمة عبرانية اوسريانية وعند أبي داود من حديث أبي زهير النخعي الصحابي ان آمين مثل الطابع على الصحيفة ثم ذكر قوله صلى الله عليه وسلم ان ختم بآمين فقد أوجب (قوله وقال عطاء الى قوله بآمين) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال قلت له أكان ابن الزبير يؤمن على أترام القرآن قال نعم ويؤمن من وراءه حتى ان للمسجد لجة ثم قال انما آمين دعاء قال وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام الإمام فيناديه فيقول لا تسبقني بآمين وقوله حتى ان بكر الحمزة للمسجد أى لاهل المسجد للجة اللام لتأكيد واللجة قال أهل اللغة الصوت المرتفع وروى للجة بموحدة وتخفيف الجيم حكاه ابن التين وهى الاصوات المخططة ورواه البيهقي لجة بالراء بدل اللام كما سيأتي (قوله لا تخفي) بضم الفاء وسكون المثناة وحكى بعضهم عن بعض النسخ بالقاء والشين المعجمة ولم أر ذلك فى شيء من الروايات وانما فيها بالثناة من القوات وهى بمعنى ما تقدم عند عبد الرزاق من السبق ومراد أبي هريرة أن يؤمن مع الإمام داخل الصلاة وقد تمسك به بعض الناكبة في ان الإمام لا يؤمن وقال معناه لا تنازعنى بالتأمين الذى هو من وظيفة المأموم وهذا تأويل بعيد وقد جاء عن أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البيهقي من طريق حماد عن ثابت عن أبي رافع قال كان أبو

وَقَالَ نَافِيسٌ كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَدْعُهُ وَيُضْمَنُهُمْ وَسَمِعْتُ مِنْهُ فِي ذَلِكَ خَيْرًا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسَافٍ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ بَنِي شِهَابٍ عَنْ سَيِّدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ

هريرة يؤذن لمروان فاشترط أن لا يسبقه بالضالين حتى يعلم أنه دخل في الصف وكأنه كان يشتغل بالاقامة وتعديل الصفوف وكان مروان يبادر إلى الدخول في الصلاة قبل فراغ أبي هريرة وكان أبو هريرة ينهأ عن ذلك وقد وقع له ذلك مع غيره وان فروي سعيد بن منصور من طريق محمد بن سيرين أن أبا هريرة كان مؤذنا بالبحرين وأنه اشترط على الإمام أن لا يسبقه بأمين والإمام بالبحرين كان العلاء بن الحضرمي بينه عبد الرزاق من طريق أبي سلمة عنه وقد روى نحو قول أبي هريرة عن بلال أخرجه أبو داود من طريق أبي عثمان عن بلال أنه قال يا رسول الله لا تستبقي بأمين ورجاله فقات لكن قيل أن أبا عثمان لم يلق بلالا وقد روى عنه بلفظ أن بلالا قال وهو ظاهر الإرسال ورجحه الدارقطني وغيره على الموصول وهذا الحديث يضعف التأويل السابق لأن بلالا لا يقع منه ما حمل هذا القائل كلام أبي هريرة عليه وتسمكه به بعض الحنفية بأن الإمام يدخل في الصلاة قبل فراغ المؤذن من الإقامة وفيه نظر لانها واقعة عين وسبها محتمل فلا يصح التمسك بها قال ابن المنير مناسبة قول عطاء للترجمة أنه حكى بأن التأمين دعاء فاقضى ذلك أن يقوله الإمام لانه في مقام الداعي بخلاف قول المانع انها جواب للدعاء فيختص بالمأموم وجوابه ان التأمين قائم مقام التلخيص بعد البسط فالداعي فصل المقاصد بقوله اهدنا الصراط المستقيم الى آخره والمؤمن أنى بكلمة تشمل الجميع فان قالها الإمام فسكانه داعي فصل المقاصد بقوله اهدنا الصراط المستقيم الى آخره والمؤمن أنى بكلمة تشمل الجميع فان عمر كان اذا ختم أم القرآن قال آمين لا بدع أن يؤمن اذا ختمها ويحضرهم على قولها قال وسعت منه في ذلك خيرا وقوله ويحضرهم بالضاد المعجمة وقوله خيرا بسكون التحتية أى فضلا وثوابا وهي رواية الكشميهني وغيره خبرا بفتح الموحدة أى حديثا مرفوعا ويشعر به ما أخرجه البيهقي كان ابن عمر اذا أمن الناس أمن معهم ويرى ذلك من السنة ورواية عبد الرزاق مثل الاول وكذلك رويناه في فوائد يحيى بن معين قال حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج ومناسبة أثر ابن عمر من جهة انه كان يؤمن اذا ختم الفاتحة وذلك أعم من أن يكون اماما أو مأموما (قوله عن ابن شهاب) في الترمذي من طريق زيد بن الحباب عن مالك أخبرنا ابن شهاب (قوله انهما أخبراه) ظاهره ان لفظهما واحد لكن سيأتي في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة مغايرة بسيرة اللفظ الزهري (قوله اذا أمن الإمام فامنوا) ظاهره ان الإمام يؤمن وقيل معناه اذا دعا والمراد دعاء الفاتحة من قوله اهدنا الى آخره بناء على أن التأمين دعاء وقيل معناه اذا بلغ الى موضع استدعى التأمين وهو قوله ولا الضالين ويرد ذلك التصريح بالمراد في حديث الباب واستدل به على مشروعية التأمين للإمام قيل وفيه نظر لكونها قضية شرطية وأجيب بأن التعبير باذا يشعر بصحقيق الوقوع وخالف مالك في احدي الروايتين عنه وهى رواية ابن القاسم فقال لا يؤمن الإمام في الجهرية وفي رواية عنه لا يؤمن مطلقا وأجاب عن حديث ابن شهاب هذا بأنه لم يره في حديث غيره ورجح بعض المالكية كون الإمام لا يؤمن من لا يضره التفرد مع ما سذكر قريبا ان ذلك جاء في حديث غيره ورجح بعض المالكية كون الإمام لا يؤمن من حيث المعنى بأنه داع فناسب ان يخص المأموم بالتأمين وهذا يحجى على قولهم انه لا قراءة على المأموم وأما من أوجبها عليه فله أن يقول كما اشتركا في القراءة فينبني أن يشتركا في التأمين ومنهم من أول قوله اذا أمن الإمام فقال معناه دعا قال وتسمية الداعي مؤمنا سائفة لان المؤمن يسمى داعيا كما جاء في قوله تعالى قد أجبنا دعوتكما وكان موسى داعيا وهرون مؤمنا كما رواه ابن مردويه من حديث أنس وتعقب بعدم الملازمة فلا يلزم من تسمية المؤمن داعيا عكسه قاله ابن عبد البر على ان الحديث في الاصل لم يصح ولو صح فاطلاق كون هرون

فَأَمَّا إِيَّاهُ مِنْ وَاقٍ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ

داعيا إنما هو للتبليغ وقال بعضهم معنى قوله إذا آمن بلغ موضع التأمين كما يقال أنجد إذا بلغ نجدا وإن لم يدخلها قال ابن العربي هذا ببساطة وشرطا وقال ابن دقيق العيد وهذا مجاز فإن وجد دليل يرجحه عمل به والا فلا ضل عدمه (قلت) استدلاله برواية أبي صالح عن أبي هريرة الآتية بعد باب بلفظ إذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين قالوا فالجمع بين الروایتين يقتضي حمل قوله إذا آمن على المجاز وأجاب الجمهور على تسليم المجاز المذكور بأن المراد بقوله إذا آمن أي أراد التأمين ليتوافق تأمين الامام والمأموم معا ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها الامام وقد ورد التصريح بأن الامام يقولها وذلك في رواية وبدل على خلاف تأويلهم رواية معمر عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ إذا قال الامام ولا الضالين فقالوا آمين فان الملائكة تقول آمين وإن الامام يقول آمين الحديث أخرجه أبو داود والنسائي والسراج وهو صريح في كون الامام يؤمن وقيل في الجمع بينهما المراد بقوله إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين أي ولم يقل الامام آمين وقيل يؤخذ من الخبرين تخيير المأموم في قولها مع الامام أو بعده قاله الطبري وقيل الاول لمن قرب من الامام والثاني لمن تباعد عنه لان جهر الامام بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة فقد يسمع قراءته من لا يسمع تأمينه فمن سمع تأمينه آمن معه والا يؤمن اذا سمعه يقول ولا الضالين لانه وقت تأمينه قاله الخطابي وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدون الوجه الذي ذكره وقد رده ابن شهاب بقوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين كأنه استشعر التأويل المذكور فيمن ان المراد بقوله إذا آمن حقيقة التأمين وهو وان كان مرسل فقد اعتضد بصنيع أبي هريرة رواية كما سيأتي بعد باب واذا ترجع ان الامام يؤمن فيجهر به في الجهرية كما ترجم به المصنف وهو قول الجمهور خلافا للكوفيين ورواية عن مالك فقال يسر به مطلقا ووجه الدلالة من الحديث انه لو لم يكن التأمين مسموعا للمأموم لم يعلم به وقد علق تأمينه بتأمينه وأجابوا بأن موضعه معلوم فلا يستلزم الجهرية وفيه نظر لاحتمال أن يحل به فلا يستلزم علم المأموم به وقد روى روح بن عباد عن مالك في هذا الحديث قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال ولا الضالين جهر بآمين أخرجه السراج وابن حبان من رواية الزبيدي في حديث الباب عن ابن شهاب كان اذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال آمين وللحميدى من طريق سعيد المقبرى عن أبي هريرة نحوه بلفظ إذا قال ولا الضالين ولا يبي داود من طريق أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة مثله وزاد حتى يسمع من يليه من الصف الاول ولا يبي داود وصححه ابن حبان من حديث وائل بن حجر نحو رواية الزبيدي وفيه رد على من أومأ الى النسخ فقال إنما كان صلى الله عليه وسلم يجهر بالتأمين في ابتداء الاسلام ليعلمهم فان وائل بن حجر إنما أسلم في أواخر الامر (قوله فامنوا) استدلل به على تأخير تأمين المأموم من تأمين الامام لانه رب عليه بالقاء لكن تقدم في الجمع بين الروایتين ان المراد المقارنه وبذلك قال الجمهور وقال الشيخ أبو عبد الجويني لا تستحب مقارنة الامام في شيء من الصلاة غيره قال امام الحرمين يمكن تمثيله بان التأمين لقراءة الامام لا لتأمينه فلذلك لا يتأخر عنه وهو واضح ثم ان هذا الامر عند الجمهور للتدب وحكي ابن بزرة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملا بظاهر الامر قال وأوجه الظاهرية على كل مصل ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين انه يؤمن ولو كان مشتغلا بقراءة فاتحة و به قال أكثر الشافعية ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك المولاة على وجهين أحصهما لا تنقطع لانه مأمور بذلك لمصلحة الصلاة بخلاف الامر الذي لا يتعلق بها كالحمد للعاظم والله أعلم (قوله فانه من وافق) زاد يونس عن ابن شهاب عند مسلم فان الملائكة تؤمن بقوله فمن وافق وكذا لابن عيينة عن ابن شهاب كاسيأتي في الدعوات وهو دال على ان المراد الموافقة في القول والزمان خلافا لمن قال للراد الموافقة في الاخلاص والخشوع كابن حبان فانما ذكر الحديث قال يريد موافقة الملائكة في الاخلاص بغیر إعجاب وكذا جنح اليه غيره فقال نحو ذلك من الصفات المحموده أوفى اجابة الدعاء أوفى الدعاء بالطاعة خاصة أو المراد بآمين الملائكة استغفارهم المؤمنين وقال ابن المنير الحكمة في إيجاب الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم على

غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ * وَقَالَ بْنُ شِهَابٍ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ آمِينَ بِأَسْبَغِ فَضْلِ التَّائِمِينَ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ آمِينَ : وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ فَوَاقَتْ إِحْدَاهُمَا
 الْأُخْرَى غُفِرَ لَهُمَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ

بقطة للآتين بالوظيفة في محلها لأن الملائكة لا غفلة عندهم فمن وافقهم كان متيقظا ثم ان ظاهره ان المراد بالملائكة
 جميعهم واختاره ابن بزيه وقيل الحفظة منهم وقيل الذين يعاقبون منهم اذا قلنا انهم غير الحفظة والذي يظهر ان المراد
 بهم من يشهد تلك الصلاة من الملائكة من في الارض أو في السماء وسيأتي في رواية الاعرج بدباب وقالت الملائكة
 في السماء آمين وفي رواية عبد بن عمرو الآية أيضا فوافق ذلك قول أهل السماء ونحوها لسهيل عن أبيه عند مسلم وروى
 عبد الرزاق عن عكرمة قال صفوف أهل الارض على صفوف أهل السماء فاذا وافق آمين في الارض آمين في السماء
 غفر للعبد انتهى ومثله لا يقال بالرأى فالمصير اليه أولى (قوله غفر له ما تقدم من ذنبه) ظاهره غفران جميع الذنوب الماضية
 وهو محمول عند العلماء على الصغائر وقد تقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث عثمان فيمن توضح كوضوئه صلي
 الله عليه وسلم في كتاب الطهارة (قائمة) وقع في أمالي الجرجاني عن أبي العباس الاصم عن بحر بن نصر عن ابن
 وهب عن يونس في آخر هذا الحديث وما تاخر وهي زيادة شاذة فقد رواه ابن الجارود في المتقى عن بحر بن نصر
 بدونها وكذا رواه مسلم عن حرمة وابن خزيمة عن يونس بن عبد الاعلى كلاهما عن ابن وهب وكذلك في جميع
 الطرق عن أبي هريرة الأناني وجدته في بعض النسخ من ابن ماجه عن هشام بن عمار وأبي بكر بن أبي شيبة
 كلاهما عن ابن عيينة بابائهما ولا يصح لأن أبابكر قد رواه في منسده ومصفه بدونها وكذلك حافظ أصحاب ابن
 عيينة الحميدى وابن المديني وغيرهما وله طريق أخرى ضعيفه من رواية أبي فروة مجدين يزيد بن ستان عن أبيه عن
 عثمان والوليد ابني ساج عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة (قوله قال ابن شهاب) هو متصل اليه برواية مالك عنه
 وأخطأ من زعم أنه معلق ثم هو من مراسيل ابن شهاب وقد قدمنا وجه اعتضاده وروى عنه موصولا أخرجه
 الدارقطني في الفرائب والعلل من طريق حفص بن عمر والعدني عن مالك عنه وقال الدارقطني تفرد به حفص بن
 عمرو وهو ضعيف وفي الحديث حجة على الإمامية في قولهم ان التأمين يطل الصلاة لأنه ليس بلفظ قرآن ولا ذكر
 ويمكن ان يكون مستندهم ما نقل عن جعفر الصادق ان معني آمين أي قاصدين اليك وبه تمسك من قال انه بالبد
 والتشديد وصرح المتولى من الشافعية بان من قاله هكذا بطلت صلاته وفيه فضيلة الامام لان تأمين الامام يوافق
 تأمين الملائكة ولهذا شرعت للمأموم موافقته وظاهر سياق الامر ان المأموم اتما يؤمن اذا امن الامام لا اذا ترك
 وقال به بعض الشافعية كما صرح به صاحب الذخائر وهو مقتضى اطلاق الرافعي للخلاف وادعى النووي في شرح
 المذهب الاتفاق على خلافه ونص الشافعي في الام على أن المأموم يؤمن ولو تركه الامام عمدا أو سهوا واستدل به القرطبي
 على تعيين قراء الفاتحة للامام وعلى أن المأموم ليس عليه ان يقرأ فاتحته به امامه فاما الاول فكانه أخذ من أن التأمين مختص
 بالفاتحة فظاهر السياق يقتضي ان قراءة الفاتحة كانت أمرا معلوما عندهم وأما الثاني فقد يدل على ان المأموم لا يقرأ
 الفاتحة حال قراءة الامام لها لأنه لا يقرأها أصلا * (قوله باب فضل التأمين) أورد فيه رواية الاعرج لانها مطلقة غير
 مقيدة بحالة الصلاة قال ابن المنير وأى فضل أعظم من كونه قولاً يسيراً لا كلفة فيه ثم قد تردت عليه المنفرة اهـ ويؤخذ منه
 مشروعية التأمين لكل من قرأ الفاتحة سواء كان داخل الصلاة أو خارجها لقوله اذا قال أحدكم لكن في رواية مسلم
 من هذا الوجه اذا قال أحدكم في صلاته فيحمل المطلق على المقيّد نعم في رواية همام عن أبي هريرة عند احمد وساق

باب جهر المأموم بالتأمين حديثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن سفيان مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال إذا قال الإمام غير المنعوب عليهم ولا الضالين صولوا آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه * تابعه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ونعم الجهر عن أبي هريرة رضي الله عنه

سلم استداها اذا أمن القارىء فامنوا فهذا يمكن حمله على الإطلاق فيستحب التأمين اذا أمن القارىء مطلقا لكل من سمعه من مصلى أو غيره ويمكن ان يقال المراد بالقارىء الامام اذا قرأ الفاتحة فان الحديث واحد اختلفت أقطابه واستدل به بعض المعتزلة على أن الملائكة أفضل من الآدميين وسياتي البحث في ذلك في باب الملائكة من يده الخلق ان شاء الله تعالى * (قوله باب جهر المأموم بالتأمين) كذا لا كثروا رواية المستمل والمحموي جهر الامام بآمين والاول هو الصواب للتأشير (قوله مولى أبي بكر) أى ابن عبد الرحمن بن الحرث (قوله اذا قال الامام الخ) استدله على أن الامام لا يؤمن وقد تقدم البحث فيه قبل قال الزين بن المنير مناسبة الحديث للترجمة من جهة أن الحديث الامر بقول آمين والقول اذا وقع به الخطاب مطلقا على الجهر ومضى أريد به الاسرار وأحدث النفس قيد بذلك وقال ابن رشيد يؤخذ المناسبة منه من جهات منها انه قال اذا قال الامام فقولوا فقال بالقول والامام انما قال ذلك جهرًا فكان الظاهر الاطلاق في الصفة ومنها انه قال فقولوا ولم يقيد به جهر ولا غيره وهو مطلق في سياق الاثبات وقد عمل به في الجهر بدليل ما تقدم يعني في مسئلة الامام والمطلق اذا عمل به في صورة لم يكن حجة في غيرها باقائها ومنها انه قدم ان المأموم مأمور بالاتقاء بالامام وقد تقدم أن الامام يجهر فلم يجهر به جهره اه وهذا الاخير سبق اليه ابن بطال وتعب بأنه يستلزم أن يجهر المأموم بالقراءة لان الامام يجهر بها لكن يمكن أن يقتصر عنه بان الجهر بالقراءة خلف الامام قد نهي عنه فيق التامين داخلًا تحت عموم الامر باتباع الامام ويتقوى ذلك بما قدم عن عطاء أن من خلف ابن الزبير كانوا يؤمنون جهرًا وروي البيهقي من وجه آخر عن عطاء قال أدركت ماتين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المسجد اذا قال الامام ولا الضالين سمعت لهم رجة بآمين والجهر للمأموم ذهب اليه الشافعي في القديم وعليه الفتوى وقال الرافعي قال الاكثر في المسئلة قولان أحصهما انه يجهر (قوله تابعه محمد بن عمرو) أى ابن علقمة الليثي ومتابعه وصلها أحمد الدارمي عن يزيد بن هرون وابن خزيمة من طريق اسمعيل ابن جعفر والبيهقي من طريق النضر بن شميل ثلاثهم عن محمد بن عمرو ونحو رواية سفيان عن أبي صالح وقال في روايته فوافق ذلك قول أهل السواء (قوله ونعم الجهر) بالرفع عطفا على محمد بن عمرو وأغرب السكوني فقال حاصلة أن سميًا ومحمد بن عمرو نعمًا ثلاثهم روى عنهم مالك هذا الحديث لكن الاول والثاني روي عن أبي هريرة بالواسطة ونعم بدونها وهذا جزم منه بشئ لا يدل عليه السياق ولم يرو مالك طريق نعم ولا طريق محمد بن عمرو وأصلا وقد ذكرنا من وصل طريق محمد أو طريق نعم فرواها النسائي وابن خزيمة والسراج وابن حبان وغيرهم من طريق سعيد بن أبي هلال عن نعم الجهر قال صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأهم القرآن حتى بلغ ولا الضالين فقال آمين وقال الناس آمين ويقول كلما سجد الله أكبر واذا قام من الجلوس في الاثنيتين قال الله أكبر ويقول اذا سلم والذي نفسي بيده اني لا شبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم يوب النسائي عليه الجهر بسم الله الرحمن الرحيم وهو أصح حديث ورد في ذلك وقد تعقب استدلاله باحتمال أن يكون أبو هريرة أراد بقوله أشبهكم أى في معظم الصلاة لاني جميع اجزائها وقد رواه جماعة غير نعم عن أبي هريرة بدون ذكر البسملة كما سيأتي قريباً والجواب ان نيابة تقبل زيادته والخبر ظاهر في جميع الاجزاء فيحمل على عمومته حتى ثبت دليل يخصه

باب إِذَا رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ الْأَعْمَشِ وَهُوَ زِيَادٌ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهُ أَنْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ فَكَرَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ

(تنبيه) عرف مما ذكرناه ان متابعة نعيم في أصل اثبات التامين فقط بخلاف متابعة محمد بن عمرو والله أعلم * (قوله باب اذا رَكَع دون الصف) كان للاتي اراد هذه الترجمة في أبواب الامامة وقد سبق هناك ترجمة المرأة وحدها تكون صفًا وذكورت هناك ان ابن بطال استدلل بحديث أنس المذكور فيه في صلاة أم سلم لصحة صلاة المنفرد خلف الصف الخافا للرجل بالمراة ثم وجدته مسبوقا بالاستدلال به عن جماعة من كبار الأئمة لكنه متعقب وأقدم من وقتت على كلامه من تعقبه ابن خزيمة فقال لا يصح الاستدلال به لان صلاة المراة خلف الصف وحده منهي عنها باتفاق ممن يقول تجزئته أولا تجزئته وصلاة المرأة وحدها اذا لم يكن هناك امرأة أخرى مأمورها باتفاق فكيف يقاس مأمور على منهي والظاهر أن الذي استدلل به نظري مطلق الجواز حمل انتهى على التزبه والامر على الاحتجاب وقال ناصر الدين بن المنير هذه الترجمة مما نوزع فيها البخاري حيث لم يأت بجواب اذا لاشكال الحديث واختلاف العلماء في المراد بقوله ولا تعد (قوله عن الاعلم) وهو زياد في رواية عن عفان عن همام حدثنا زياد الاعلم أخرجه ابن أبي شية وزياد هو ابن حسان بن قرة الباهلي من صفار الثايعين قيل له الاعلم لانه كان مشقوق الشفة والاستاذ كله بصريون (قوله عن الحسن) هو البصري (قوله عن أبي بكر) هو الثقي وقد أعله بعضهم بان الحسن عنقه وقيل انه لم يسمع من أبي بكره وانما يروى عن الاحنف عنه ورد هذا الاعلال برواية سعيد بن أبي عروبة عن الاعلم قال حدثني الحسن أن أبا بكره حدثه أخرجه أبوداود والنسائي (قوله انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية سعيد المذكورة أنه دخل المسجد زاد الطبراني من رواية عبد العزيز بن أبي بكره عن ابيه وقد أقيمت الصلاة فاطلق يسمى وللطحاوي من رواية حماد بن سلمة عن الاعلم (٧) وقد حفزه النفس (قوله فذكر ذلك) في رواية حماد عند الطبراني فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيكم دخل الصف وهو راكع (قوله زادك الله حرصا) أي على الخير قال ابن المنير صوب النبي صلى الله عليه وسلم فعل أبي بكره من الجهة العامة وهي الحرص على ادراك فضيلة الجماعة وخطأه من الجهة الخاصة (قوله ولا تعد) أي الى ما صنعت من السيئ الشديد ثم الركوع دون الصف ثم من المشي الى الصف وقد ورد ما يقتضي ذلك صريحا في طرق حديثه كما تقدم بعضها وفي رواية عبد العزيز المذكورة فقال من الساعى وفي رواية يونس وبن عبيد عن الحسن عن الطبراني فقال أيكم صاحب هذا النفس قال خشيت أن تموتني الركعة معك وله من وجه آخر عنه في آخر الحديث صل ما أدركت واقتض ماسبقك وفي رواية حماد عند أبي داود وغيره أيكم الراكع دون الصف وقد تقدم من روايته قريبا أيكم دخل الصف وهو راكع وتمسك الملب بهذه الرواية الاخيرة فقال انما قال له لا تعد لانه مثل بنفسه في مشيه راكعا لها كمشية لها ثم اه ولم ينحصر النبي في ذلك كما حارته ولو كان منحصر الانقضي ذلك عدم السكراة في احرام المنفرد خلف الصف وقد تقدم نقل الاتفاق على كراهيته وذهب الى تجريمه أحمد واسحق وبعض محدثي الشافعية كابن خزيمة واستدلوا بحديث وابصة بن معبد أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة أخرجه أصحاب السنن وصححه احمد وابن خزيمة وغيرهما ولا بن خزيمة أيضا من حديث علي بن شيبان نحوه وزاد لاصلاة لمنفرد خلف الصف واستدل الشافعي وغيره بحديث أبي بكره على ان الامر في حديث وابصة للاستحباب لسكون أبي بكره آتي بجزء من الصلاة خلف الصف ولم يؤمر بالاعادة لسكن نهي عن العود الى ذلك فسكانه أرشد

(٧) قوله وقد حفزه بجاه مهلة ففاه فزأى بابه ضرب اي دفعه نفسه بفتح الفاء اه مصححه

باب إتمام التكبير في الركوع قال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه مالك بن الحويرث **حدثنا** إسحق الراسبي قال حدثنا خالد عن الجريري عن أبي العلاء عن مطرف عن عمران بن حصين قال صلى مع علي رضي الله عنه بالبصرة فقال ذكرنا هذا الرجل صلاة كئنا نصلها مع رسول الله **فذكر** أنه كان يكبر

الى ما هو للأفضل وروى البيهقي من طريق المفيرة عن إبراهيم فيمن صلى خلف الصف وحده فقال صلته تامة وليس له تضييع وجمع أحمد وغيره بين الحديثين بوجه آخر وهو أن حديث أبي بكره مخصوص لمعوم حديث وابصة فمن ابتدأ الصلاة منفردا خلف الصف ثم دخل في الصف قبل القيام من الركوع لم يجز عليه الاعادة كافي حديث أبي بكره والاضرب على عموم حديث وابصة وعلى بن شيبان واستنبط بعضهم من قوله لا تتمد أن ذلك الفعل كان جائزا ثم لورد النهي عنه بقوله لا تتمد فلا يجوز العود الى ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وهذه طريقة البخاري في جزء القراءة خلف الامام ويؤخذ مما حارته جواب من قال لم لا دعاه بعدم العود الى ذلك كما دعاه بزيادة الحرص واجاب بأنه يجوز انه ربما تأخر في أمر يكون أفضل من ادراك أول الصلاة اه وهو مبني على ان النهي انما وقع عن التأخير وليس كذلك (نتيجه) قوله ولا تتمد ضبطناه في جميع الروايات بفتح أوله وضم العين من العود وحكى بعض شراح المصايح أنه روى بضم أوله ولسر العين من الاعادة ويرجح الرواية المشهورة ما تقدم من الزيادة في آخره عند الطبراني صل ما أدركت واقض ما سبقك وروى الطحاوي باسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعا اذا أتى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف واستدل بهذا الحديث على استحباب موافقة الداخل للامام على أي حال وجده عليها وقد ورد الامر بذلك صريحاً في سنن سعيد بن منصور ومن رواية عبد العزيز بن رفيع عن أناس من أهل المدينة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجدني قائماً أو راكعاً أو ساجداً فليكن معي على الحال التي أنا عليها وفي الترمذي نحوه عن علي ومعاذ بن جبل مرفوعاً وفي اسناده ضعف لكنه يتبرج بطريق سعيد بن منصور المذكورة (قوله باب إتمام التكبير في الركوع) أي مده بحيث ينتهي بتأمله أو اراد عدد تكبيرات الصلاة بالتكبير في الركوع قاله الكرماني (قلت) ولعله أراد بلفظ الاتمام الاشارة الى تضعيف ما رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبي ربيعة قال صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يتم التكبير وقد نقل البخاري في التاريخ عن أبي داود الطيالسي أنه قال هذا عندنا باطل وقال الطبري واليزار تقرر به الحسن بن عمران وهو مجهول وأجيب على تقدير صحته بأنه فعل ذلك ليان الجواز او المراد لم يتم الجهر به أو لم يمهده (قوله) قاله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم (أي الاتمام ومراده أنه قال ذلك بالمعنى لانه أشار بذلك الى حديثه الموصول في آخر الباب الذي بعده وفيه قوله لعكرمة لما أخبره عن الرجل الذي كبر في الظهر ثنتين وعشرين تكبيرة انها صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فيستلزم ذلك انه قل عن النبي صلى الله عليه وسلم إتمام التكبير لان الرابعة لا يقع فيها لذاتها أكثر من ذلك ومن لازم ذلك التكبير في الركوع وهذا يعد الاحتمال الاول (قوله وفيه مالك بن الحويرث) أي يدخل في الباب حديث مالك وقد أورد المؤلف جداً أبواب في باب المسكت بين السجدين لفظه فقام ثم رفع فكبر (قوله اخبرنا خالد) هو الطحان والجريري هو سعيد وأبو العلاء هو ابن يزيد عبد الله بن الشخير أخو مطرف الذي روي هذا الحديث عنه والاسناد كله بصريون وفيه رواية الاقران والاخوة (قوله صلى) أي عمران (مع علي) أي ابن أبي طالب (بالبصرة) يعني بعد وقعة الجمل (قوله ذكرنا) بتشديد الكاف وفتح الراء وفيه اشارة الى أن التكبير الذي ذكره كان قد ترك وقد روى أحمد والطحاوي باسناد صحيح عن أبي موسى الاشعري قال ذكرنا على صلاة كئنا نصلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اما سبناها واما تركناها عمدا ولا محذور من وجه آخر عن مطرف قال قلنا يعني لعمران بن حصين يا أبا سعيد هو بالنون

كُلَّمَا رَفَعَ وَكُلَّمَا وَضَعَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بَيْنَ يَدَيْهِ كَلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ فَإِذَا أَفْرَفَ قَالَ إِنِّي لَأَشْهَبُكُمْ صَلَاةَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **بَابُ إِنْتِمَاءِ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعَالِبِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ**
غِيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ مُطَرِّبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ صَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَا وَعِمْرَانُ
بْنُ حَصِينٍ فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ . وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَبَّرَ . وَإِذَا نَهَضَ مِنْ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ . فَلَمَّا قَضَى
الصَّلَاةَ أَخَذَ بِيَدِي عِمْرَانُ بْنُ حَصِينٍ فَقَالَ قَدْ ذَكَرْتَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ قَالَ لَقَدْ صَلَّى بِنَا صَلَاةَ
مُحَمَّدٍ ﷺ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ قَالَ حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ

والجيم مصغر من أول من ترك التكبير قال عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته وهذا يحتمل إرادة ترك الجهر
وروى الطبراني عن أبي هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية وروى أبو عبيد أن أول من تركه زياد وهذا لابن أبي
الذي قبله لأن زياد أتته بترك معاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الاختفاء
ورسحه حديث أبي سعيد الآتي في باب يكبر وهو ينهض من السجدين لكن حكم الطحاوي أن قوما كانوا يتركون
التكبير في الخفض دون الرفع قال وكذلك كانت بنو أمية تفعل وروى ابن المنذر نحوه عن ابن عمر وعن بعض السلف
أنه كان لا يكبر سوى تكبيرة الاحرام وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره وجهان التكبير شرع للإيمان بحركة الامام
فلا يحتاج اليه المنفرد لكن استقر الامر على مشروعية التكبير في الخفض والرفع لكل مصطلح فالجمهور على ندية ما عدا
تكبيرة الاحرام وعن أحمد وبعض أهل العلم بالظاهر يجب كله قال ناهض الدين بن المنير الحكمة في مشروعية التكبير
في الخفض والرفع أن المكلف أمر بالنية أول الصلاة متقرونة بالتكبير وكان من حقه أن يستصحب النية إلى آخر
الصلاة فامر أن يجدد العهد في أثنائها بالتكبير الذي هو شعار النية (قوله كلما رفع وكلما وضع) هو عام في جميع
الاقتالات في الصلاة لكن خص منه الرفع من الركوع بالاجماع فانه شرع فيه التمجيد وقد جاء بهذا اللفظ العام
أيضا من حديث أبي هريرة في الباب ومن حديث أبي موسى الذي ذكرناه عند أحمد والنسائي ومن حديث ابن
مسعود عند الدارمي والطحاوي ومن حديث ابن عباس في الباب الذي بعده ومن حديث ابن عمر عند أحمد
والنسائي ومن حديث عبد الله بن زيد عند سعيد بن منصور ومن حديث وائل بن حجر عند ابن حبان ومن
حديث جابر عند البزار وسيأتي مفسرا من حديث أبي هريرة فيه (قوله في حديث أبي هريرة يصلي بهم) في رواية
الكشميني يصلي لهم * (قوله باب انتماء التكبير في السجود) فيه ما تقدم في الذي قبله (قوله حدثنا حماد) هو ابن زيد
(قوله صليت خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران) استدله على أن موقف الاثنين يكون خلف الامام خلافاً لما قال
يجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله وفيه نظر لانه ليس فيه أنه لم يكن معهما غيرها وقد تقدم أن ذلك كان بالبصرة
وكذا رواه سعيد بن منصور من رواية حميد بن هلال عن عمران ووقع لاحد من طريق سعيد أن أبي عروة عن
غيلان بالسكوفة وكذا لعبد الرازي عن معمر عن قتادة وغير واحد عن مطرف فيحتمل أن يكون ذلك وقع منه بالدين
وقد ذكره في رواية أبي العلاء بصيغة العموم وهنا يذكر السجود والرفع والنهوض من الركعتين فقط فقيه اشعار بان
هذه المواضع الثلاثة هي التي كان ترك التكبير فيها حتى تذكرها عمران بصلاة على (قوله قد ذكرني) في رواية
الكشميني لقد ذكرني (قوله أو قال) هوشك من أحد روايته ويحتمل أن يكون من حماد فقد رواه أحمد من رواية
سعيد ابن أبي عروة بلفظ صلى بنا هذا مثل صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويشك في رواية قتادة عن مطرف
قال عمران ما صليت منذ حين أو منذ كذا وكذا بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هذه الصلاة قال ابن بطال

عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ رَأَيْتُ رَجُلًا عِنْدَ الْقَامِ يُعَكِّبُهُ فِي كُلِّ خَنْصٍ وَرَفَعَهُ وَإِذَا قَامَ وَإِذَا وَضَعَ فَأَخْبَرْتُ أَبْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُلْ أَوْلَيْسَ تِلْكَ صَلَاةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا أَمَّا
فَكَ بَابُ التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ أَخْبَرَنَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ
 عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ صَلَّيْتُ خَلْفَ شَيْخٍ بِمَكَّةَ فَكَبَّرَ ثَلَاثِينَ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً قُلْتُ لِأَبْنِ عَبَّاسٍ إِنَّهُ
 أَحَقُّ قَالَ تَكَلَّفْتَ أَمَّا سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ * وَقَالَ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبَانُ حَدَّثَنَا
 قَتَادَةُ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْإِثْ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ
 أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ
 إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لَنْ سَيِّدِهِ

ترك التكبير على من ترك التكبير يدل على ان السلف لم يلتفوه على انه ركن من الصلاة وأشار الطحاوي الى ان الاجماع
 استقر على ان من تركه فصلاته نامة وفيه نظرا لاقدم عن أحمد والخلاف في بطلان الصلاة بتركه ثابت في مذهب مالك
 الان يريد اجماعا سابقا (قوله عن أبي بشر) صرح سعيد بن منصور عن هشيم بن أبان بشر حدته (قوله رأيت رجلا
 عندناهم) في رواية الاسماعيلي صليت خلف شيخ بالبطح والاولي أصبح الا ان يكون المراد بالابطح البطحاء التي
 قرش في المسجد وسأني في أول الباب الذي بعده بلفظ صليت خلف شيخ بمكة وانه سماه في بعض الطرق بأهريرة
 وأتقت هذه الروايات على انه رأى بمكة والمسراج من طريق حبيب بن الزبير عن عكرمة رأيت رجلا يصلي في مسجد
 النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يحمل على التجوز والافعى شاذة (قوله أوليس تلك صلاة النبي صلى الله عليه وسلم)
 هو استفهام انكار للانكار المذكور ومقتضاه الاثبات لانه نفى النفي (قوله لأملك) هي كلمة تقولها العرب عند
 الزجر وكذا قوله في الرواية التي بعدها نكلك أمك فكانه دعا عليه ان يفقد أمه أو ان تقفده أمه لكنهم قد يطقون ذلك
 ولا يريدون حقيقة واستحق عكرمة ذلك عند ابن عباس لكونه نسب ذلك الرجل الجليل الى الحق الذي هو غاية
 الجهل وهو يرى من ذلك * (قوله باب التكبير اذا قام من السجود) (قوله صليت خلف شيخ) زاد سعيد بن أبي
 عروبة عن قتادة عند الاسماعيلي الظهر وبذلك يصح عدد التكبير الذي ذكره لان في كل ركعة خمس تكبيرات فيقع
 في الاربعة عشر وتكبير مع تكبير الافتتاح وتكبير القيام من التشهد الاول ولاحمد والطحاوي والطبراني من
 طريق عبد الله الداناج وهو بالنون والجمع الخفيتين عن عكرمة قال صلى بنا أبو هريرة (قوله وقال موسى) هو ابن
 اسمعيل راوى الحديث عن همام وهو عنده متصل عن همام وأبان كلاهما عن قتادة وأنما أفردهما
 لكونه على شرطه في الاصول بخلاف أبان فانه على شرطه في المتابعات وافادت رواية ابان تصرح قتادة
 بالتصديت عن عكرمة وقد وقع مثله من رواية سعيد بن أبي عروبة المذكورة عند الاسماعيلي وقوله
 سنة بالرفع خير مبتدا محذوف تقديره تلك سنة وثبت ذلك في رواية عبيد الله بن موسى عن همام عند
 الاسماعيلي (قوله اخبرني ابو بكر بن عبد الرحمن) كذا قال عقيل وتابعه ابن جريج عن ابن شهاب عند
 مسلم وقال مالك عند ابن شهاب عن أنس سلمة بن عبد الرحمن كما تقدم قبل باب مختصرا وكذا أخرجه مسلم والنسائي
 مطولاً من رواية يونس عن ابن شهاب وتابعه معمر عن ابن شهاب عند المسراج وليس هذا الاختلاف قادحاً في الحديث
 عند ابن شهاب عنهما كما سيأتي باب بهوي بالتكبير من رواية شبيب عنه عنهما جميعاً عن أبي هريرة (قوله يكبر
 حين يقوم) فيه التكبير قائماً وهو لا اتفاق في حق القادر (قوله ثم يكبر حين يركع) قال النووي فيه دليل على مقارنة

حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ * قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي . ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ . ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ . ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ . ثُمَّ يَقَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا وَبُكْبَرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّلَاثِينَ بَعْدَ الْجُلُوسِ **بَابُ** وَضْعِ الْأَكْفِ عَلَى الرُّكْبِ فِي الرُّكُوعِ . وَقَالَ أَبُو حَمْدٍ فِي أَصْحَابِهِ أَمَكَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ **حَدَّثَنَا** أَبُو أَوَّلَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ قَالَ سَمِعْتُ مُصْعَبَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي قُطَيْبٍ يَنْ كَفِّي ثُمَّ وَضَعْتُمَا يَدَيَّ فَنَهَانِي أَبِي وَقَالَ كُنَّا نَفْعَلُهُ

التكبير للحركة وبسطه عليها فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع ويمده حتى يصل إلى حد الرامح انتهى ودلالة هذا اللفظ على البسط الذي ذكره غير ظاهرة (قوله حين يرفع الخ) فيه ان التسميع ذكر النهوض وان التسميع ذكر الاعتدال وفيه دليل على أن الامام يجمع بينهما خلافا لما لك لان صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الموصوفة بمحولة على حال الامامة تكون ذلك هو الاكثر الاغلب من أحواله وسيأتي البحث فيه بعد خمسة أبواب (قوله قال عبد الله بن صالح عن الليث ولك الحمد) يعني أن ابن صالح زاد في روايته عن الليث الواو في قوله ولك الحمد وأما باقي الحديث فاتفق فيه واتما لم يسبقه عنهما معا وما شيخاه لان يحيى من شرطه في الاصول وابن صالح انما يورده في المتابعات وسيأتي من رواية شعيب ايضا عن ابن شهاب بابيات الواو وكذا في رواية ابن جريج عندهم وبوس عند النسائي قال العلماء الرواية بثبوت الواو أرجح وهي زائدة وقيل عاطفة على محذوف وقيل هي واو الحال قاله ابن الاثير وضعف ما عده (قوله ثم يكبر حين يهوي) يعني ساجدا وكذا هو في رواية شعيب ويهوي ضبطناه بفتح أوله أي يسقط (قوله يكبر حين يقوم من الثنتين) أي الركعتين الاوليين وقوله بعد الجلوس أي في الشهد الاول وهذا الحديث مفسر للاخبار المتقدمه حيث قال فيها كان يكبر في كل خفص ورفع * (قوله باب وضع الاكف على الركب في الركوع) أي كل كف على ركبة (قوله وقال ابو حميد) سيأتي موصولا مطولا في باب سنة الجلوس في الشهد والغرض منه هنا بيان الصفة المذكورة في الركوع بقوله ما أشار إليه سعد من نسخ التطبيق (قوله عن أبي ينفور) يفتح التختانية وبالفاء وآخروهاء وهو الاكبر كاجزم به المزي وهو مقتضى صنيع ابن عبد البر وصرح الدارمي في روايته من طريق اسرائيل عن أبي ينفور بأنه العبدى والعبدى هو الاكبر لانزع و ذكر النووي في شرح مسلم أنه الاصغر وتعقب وقد ذكرنا اسمهما في المقدمة (قوله مصعب بن سعد) أي ابن أبي وقاص (قوله فطبت) أي أُلصقت بين باطني كفي في حال الركوع (قوله كنا نفعله فنهينا عنه وأمرنا) استدلل به على نسخ التطبيق المذكور بناء على أن المراد بالامر والنهي في ذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الصيغة مختلف فيها والراجح أن حكما الرفع وهو مقتضى تصرف البخاري وكذا مسلم اذ أخرجه في صحيحه وفي رواية اسرائيل المذكورة عند الدارمي كان بنوا عبد الله بن مسعود اذ ركعوا جعلوا أيديهم بين أعقابهم فصليت إلى جنب أبي ف ضرب يدي الحديث فاقدت هذه الزيادة مستند مصعب في فعل ذلك وأولاد ابن مسعود أخذوه عن أبيهم قال الترمذي التطبيق منسوخ عند أهل العلم لاختلاف بين العلماء في ذلك الاماروي عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون انتهى وقد ورد ذلك عن ابن مسعود متصلا في صحيح مسلم وغيره من طريق ابراهيم عن علقمة والاسود أنهم اذ خلا علي عبد الله فذكر الحديث قال فوضعتنا أيدينا على ركبنا فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه ثم جعلهما بين يديه فلما صلى قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وحمل هذا علي أن ابن مسعود لم يبلغه النسخ وقد روى ابن المنذر عن ابن عمر بإسناد قوى قال انما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة يعني التطبيق وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما

بابُ استواءِ الظهرِ في الركوعِ . وقال أبو حميدٍ في أصحابه رَكِعَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْحُبَيْرِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ مَاخِلًا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ

وعلى أن الإخلال بها مبطل للصلاة وعلى تكفير تارك الصلاة لأن ظاهره أن حذيفة نفي الإسلام عن أهل بعض أركانها فيكون فيه عن أهلها أولى وهذا بناء على أن المراد بالقطرة الدين وقد أطلق الكفر على من لم يصل كما رواه مسلم وهو أعم على حقيقة عند قوم وأما على المبالغة في الزجر عند آخرين قال الخطابي القطرة الملة والدين قال ويحتمل أن يكون المراد بها هنا السنة كما جاء خمس من القطرة الحديث ويكون حذيفة قد أراد توبيخ الرجل ليردع في المستقبل ويرجعه وروده من وجه آخر بلفظ سنة عهد كاسياني بعد عشرة أبواب وهو مصير من يخاري إلى أن الصحابي إذا قال سنة عهد وفطرته كان حديثاً مرفوعاً وقد خالف فيه قوم والراجح الأول (قوله باب استواء الظهر في الركوع) أي من غير ميل في الرأس عن البدن ولا عكسه (قوله وقال أبو حميد موالساعدي) قوله هصر ظهره (بفتح الهاء والصاد المهملة أي أماله وقرى رواية الكشميهني حتى بالمهملة والتون الخفيفة وهو بمنه وسأني حديث أبي حميد هذا موصولاً مطولاً في باب سنة الجلوس في التشهد بلفظ ثم ركع فوضع يديه على ركبتيه ثم هصر ظهره زاد أبو داود من وجه آخر عن أبي حميد وترديده فتجافى عن جنبه وله من وجه آخر أمكن كيفه من ركبته وفرج بين أصابعه ثم هصر ظهره غير مقنن رأسه ولا صاف بخده (قوله وحداد تمام الركوع والاعتدال فيه) وقع في بعض الروايات عند الكشميهني وهو للاستيعاب هنا باب تمام الركوع فصله عن الباب الذي قبله باب وعند الباقيين الجميع في ترجمة واحدة إلا أنهم جعلوا التعليق عن أبي حميد في اثنتيها لاختصاصه بالجملة الأولى ودلالة حديث البراء على ما بعدها وبهذا يجاب عن اعتراض ناصر الدين بن المنير حيث قال حديث البراء لا يطابق الترجمة لأن الترجمة للاستواء في الركوع السالم من الزيادة في حنو الرأس دون بقية البدن أو العكس والحديث في تساوي الركوع مع السجود وغيره في الإطالة والتخفيف اه وكأنه لم يتأمل ما بعد حديث أبي حميد من بقية الترجمة ومطابقة حديث البراء لقوله حداد تمام الركوع من جهة أنه دال على تسوية الركوع والسجود والاعتدال والجلوس بين السجدين وقد ثبت في بعض طرقه عند مسلم تطويل الاعتدال فيؤخذ منه إطالة الجميع والله أعلم (قوله والاطمأنينة) كذا لاكثر بكسر الهمزة وبجوز الضم وسكون الطاء وللکشميهني والطمأنينة بضم الطاء وهي أكثر في الاستعمال والمراد بها السكون وحدها ذهاب الحركة التي قبلها كما سأني مفسراً في حديث أبي حميد (قوله أخبرنا الحكم) هو بن عتبة عن بن أبي ليلى هو عبد الرحمن ووقع التصريح بتحديله عندهم (قوله ما خلا القيام والقعود) بالنصب فيهما قبل المراد بالقيام الاعتدال والقعود الجلوس بين السجدين وحزم به بعضهم وتمسك به في أن الاعتدال والجلوس بين السجدين لا يطولان ورد بن القيم في كلامه على حاشية السنن فقال هذا سوء فهم من قائله لأنه قد ذكرها بعينهما فكيف يستثنيهما وهل يحسن قول القائل جاء زيد وعمر و بكر و خالد الأزبداء وعمرأ فانه متى أراد نفي المحبي عنهم كان تناقضاً اه وتعقب بأن المراد بذكرها إدخالها في الطمأنينة وبإستيناء بعضها إخراج المستثنى من المساواة وقال بعض شيوخ شيوخنا معنى قوله قريباً من السواء أن كل ركن قريب من مثله فالقيام الأول قريب من الثاني والركوع في الأولى قريب من الثانية والمراد بالقيام والقعود اللذين استثنيا الاعتدال والجلوس بين السجدين ولا يخفى تكلفه واستبدل بظاهره على أن الاعتدال ركن طويل ولا سيما قوله في حديث أنس حتى يقول القائل قد نسي وفي الجواب عنه تصف والله أعلم وسأني هذا الحديث بعد أبواب بغير استثناء وكذا أخرجه مسلم من طرق وقيل المراد بالقيام والقعود القيام للقراءة والجلوس للتشهد لأن القيام للقراءة

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقُبَيْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامَ فَقَالَ

أطول من جميع الأركان في الطاب واستدله على تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدة كما سيأتي في باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى . قوله باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم القنن لا يتم ركوعه بلاعادة قال الزين بن المنير هذه من التراجم الخفية وذلك أن الخبر لم يقع فيه بيان ما يقصده المصنف للذكر لكنه صلى الله عليه وسلم لما قال له ثم اركع حتى تطمئن راكعاً إلى آخر ما ذكره من الأركان اقتضى ذلك تساويها في الحكم لتناول الأمر كل فرد منها فكل من لم يتم ركوعه أو سجوده أو غير ذلك مما ذكر ما مور بلاعادة (قلت) ووقع في حديث رفاعة بن رافع حد بن أبي شيبة في هذه القصة دخل رجل فصلى صلاة خفيفة لم يتم ركوعها ولا سجودها فالظاهر أن المصنف أشار بالترجمة إلى ذلك (قوله عن عبيد الله) هو بن عمر العمري (قوله عن أبيه) قال الدار قطني خالف يحيى القطان أصحاب عبيد الله كلهم في هذا الاستناد فانهم لم يقولوا عن أبيه ويحيى حافظ قال فيشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين وقال البرار لم يسمع يحيى عليه ورجح الترمذي رواية يحيى (قلت) لكل من الروايتين وجه مرجح أما رواية يحيى فللزيادة من الحافظ وأما الرواية الأخرى فللكثرة ولأن سعيداً لم يوصف بالحدليس وقد ثبت سماعه من أبي هريرة ومن ثم أخرج الشيخان الطريقتين فاخرج البخاري طريق يحيى هنا وفي باب وجوب القراءة وأخرج في الاستئذان طريق عبيد الله بن نعيم وفي الأيمان والنذور طريق أبي أسامة كلاهما عن عبيد الله ليس فيه عن أبيه وأخرجه مسلم من رواية الثلاث وللحديث طريق أخرى من غير رواية أبي هريرة أخرجه أبو داود والنسائي من رواية اسحق بن أبي طلحة ومحمد بن إسحق ومحمد بن عمرو ومحمد بن عجلان وداود بن قيس كلهم عن علي بن يحيى بن خالد بن رافع الزرقى عن أبيه عن عمه رفاعة بن رافع فهم لم يسم رفاعة قال عن عمه بدرى ومنهم من لم يقل عن أبيه ورواه النسائي والترمذي من طريق يحيى بن علي بن يحيى عن أبيه عن جده عن رفاعة لكن لم يقل الترمذي عن أبيه وفيه اختلاف آخر ذكره قريبا (قوله فدخل رجل) في رواية بن نعيم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في ناحية المسجد والنسائي من رواية اسحق بن أبي طلحة بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس ونحن حوله وهذا الرجل هو خالد بن رافع جد علي بن يحيى راوى الخبر بينه وبين أبي شيبة عن عباد بن العوام عن محمد بن عمرو وعن علي بن يحيى بن عبيد الله بن خالد عن أبيه عن جده أنه دخل المسجد اه وفيه أمران زيادة عبيد الله في نسب علي بن يحيى وجعل الحديث من رواية خالد جد علي فالأول فوهم من الراوي عن ابن عينة وأما الثاني فمن ابن عينة لأن سعيد بن منصور قد رواه عنه كذلك لكن باسقاط عبد الله والحفظ أنهن من حديث رفاعة كذلك أخرجه أحمد عن يحيى بن سعيد القطان وابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر كلاهما عن محمد بن عجلان وأما ما وقع عند الترمذي إجماع رجل كاليدوى فصلى فاخف صلاته فهذا لا يمنع تفسيره بخالد بن رفاعة شبهه باليدوى لكونه أخف الصلاة أوله وذلك (قوله فصل) زاد النسائي من رواية داود بن قيس ركعتين وفيه إشعار بأنه صلى فلا والأقرب أنها تحية المسجد في الرواية المذكورة وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرمقه في صلاته زاد في رواية اسحق ابن أبي طلحة ولا يدري ما يبيح منها وعند ابن أبي شيبة من رواية أبي خالد يرمقه ونحن لا نشعر وهذا محمول على حاله في المرة الأولى وهو مختصر من الذي قبله كأنه قال ولا شعر بما يبيح منها (قوله ثم جاء فسلم) في رواية أبي امامة فجاء فسلم وهي أولى لأنهم لم يكن بين صلاته وبينه تراخ (قوله فرد النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم وكذا في رواية ابن نعيم في الاستئذان فقال عليك السلام وفي هذا تعقب على بن المنير حيث قال فيه ان الموعظة في وقت الحاجة أهم

أَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ. فَصَلِّ ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ أَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ ثَلَاثًا فَقَالَ
وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ قَمَا أَحْسَنُ غَيْرُهُ فَعَلَّمَنِي قَالَ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ
الْقُرْآنِ ثُمَّ أَرْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَأْسَكَ. ثُمَّ أَرْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ فَإِذَا. ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا. ثُمَّ
أَرْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا. ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا.

من رد السلام ولأنه لم يرد عليه السلام تأديبا على جهله فيؤخذ منه التأديب بالهجر وترك السلام اه والذي وقفنا عليه
من نسخ الصحيحين نبوت الرد في هذا الموضع وغيره إلا الذي في الأيمان والنذور وقد ساق الحديث صاحب العمد
بلفظ الباب لأنه جذف منه فرد النبي صلى الله عليه وسلم قلعل بن النير اعتمد على النسخة التي اعتمد عليها صاحب
العمدة (قوله ارجع) في رواية بن عجلان فقال أعد صلاتك (قوله فانك لم تصل) قال عياض فيه ان أفعال الجاهل
في العبادة على غير علم لا تجزئ. وهو مبنى على أن المراد بالنفي نفي الاجزاء وهو الظاهر ومن جملة على نفي السكالات تمسك
بأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بعد التعليم بالأعادة فدل على اجزائها والارم تأخير البيان كذا قاله بعض المالكية وهو
المهلب ومن تبعه وفيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم قد أمره في المرة الأخيرة بالأعادة فسأله التعليم فعلمه فكانه قاله
أعد صلاتك على هذه الكيفية أشار الى ذلك بن النير وسأني في آخر الكلام على الحديث مزيد بحث في ذلك (قوله
ثلاثا) في رواية بن نير فقال في الثالثة أوفى التي بعدها وفي رواية أبي أسامة فقال في الثانية أو الثالثة وترجع
الاولى لعدم وقوع الشك فيها ولكونه صلى الله عليه وسلم كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه
غالباً (قوله فعلمني) في رواية يحيى بن علي فقال الرجل فأرني وعلمني فانما أنا بشر أصيب وأخطئ
فقال اجل (قوله اذا قمت الى الصلاة فكبر) في رواية ابن نير اذا قمت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل
القبلة فكبر وفي رواية يحيى بن علي فوضأ كما أمرك الله ثم تشهد وأقم وفي رواية اسحق بن أبي طلحة عند النسائي
انها لم تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه الي المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى
الكعبين ثم يكبر الله ويمجده ويمجده وعند أبي داود ويشي عليه بدلو ومجده (قوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن)
لم تختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة وأما رافة فنفي رواية اسحق المذكورة ونهرأ تيسر من القرآن معاملة الله
وفي رواية يحيى بن علي فان كان معك قرآن فاقرأه أو لا فاحمد الله وكبره وهله وفي رواية مجذ بن عمرو عند أبي داود ثم اقرأ
بام القرآن أو بما شاء الله ولا حمد وابن حبان من هذا الوجه ثم اقرأ بام القرآن ثم اقرأ بما شئت ترجم له ابن حبان
يباب فرض المصلي قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة (قوله حتى تطمئن راسك) في رواية أحمد هذه القرية فاذا ركعت
فاجعل راحيك على ركبتك وامد ظهرك وتمكن لركوعك وفي رواية اسحق بن أبي طلحة ثم يكبر فركع حتى تطمئن
مفاصله ويسترخي (قوله حتى تعدل قائما) في رواية ابن نير عند ابن ماجه حتى تطمئن قائما أخرجه على بن
أبي شيبه عنه وقد أخرجه مسلم استاده بعينه في هذا الحديث لكن لم يسق لفظه فهو على شرطه وكذا أخرجه اسحق
ابن راهويه في مسنده عن أبي أسامة وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى
أحمد شيوخ البخاري عن أبي أسامة ثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله في حديث رافة عند
أحمد وابن حبان وفي لفظ لا حمد قائم صليك حتى ترجع العظام الى مفاصلها وعرف بهذا ان قول امام الحرمين في القلب
من ايجابها أي الطمأنينة في الرفع من الركوع شيء لانها لم تذكر في حديث المسمى صلاته دال على أنه لم ينف على هذه
الطرق الصحيحة (قوله ثم اسجد) في رواية اسحق بن أبي طلحة ثم يكبر فيسجد حتى يمكن وجهه وأوجهته حتى
تطمئن مفاصله وتسترخي (قوله ثم ارفع) في رواية اسحق المذكورة ثم يكبر فيرفع حتى يستوي قاعدا على مقعده
ويقوم صلبه وفي رواية مجذ بن عمرو فاذا رفعت رأسك فاجلس على خذك اليسري وفي رواية اسحق فاذا جلست في وسط

ثم أفضل ذلك في صلاتك كلها

الصلاة فاطمئن جالسا ثم افترض فذلك اليسرى ثم تشهد (قوله ثم أفضل ذلك في صلاتك كلها) في رواية محمد بن عمرو ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة (تنبيه) وقع في رواية ابن نمير في الاستئذان بعد ذكر البجود الثاني ثم ارفع حتى تطمئن جالسا وقد قال بعضهم هذا يدل على إيجاب جلسة الاستراحة ولم يقل به أحد وأشار البخاري الى أن هذه اللفظة وهم قائله عقبه بأن قال أبو أسامة في الاخير حتى تستوي قائما ويمكن أن يحمل ان كان محفوظا على الجلوس للتشهد ويقويه رواية اسحق المذكورة قريبا وكلام البخاري ظاهر في أن أبو أسامة خالف ابن نمير لكن رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن نمير بلفظ ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم افعد حتى تطمئن قاعدا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم افعد حتى تطمئن قاعدا ثم أفضل ذلك في كل ركعة وأخرجه البيهقي من طريقه وقال كذا قال اسحق بن راهويه عن أبي أسامة والصحيح رواية عبيد الله بن سعيد بن أبي قدامة ويوسف بن موسى عن أبي أسامة بلفظ ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما ثم ساقه من طريق يوسف بن موسى كذلك واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة وبه قال الجمهور واشتهر عن الحنفية ان الطمأنينة سنة وصرح بذلك كثير من مصنفهم لكن كلام الطحاوي كالصرح في الوجوب عندهم فانه ترجم مقدار الركوع والسجود ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله سبحان ربّي العظيم ثلاثا في الركوع وذلك أدناه قال فذهب قوم الى أن هذا مقدار الركوع والسجود لا يجزئ. أدنى منه قال وخالفهم آخرون فقالوا اذا استوى راكعا واطمان ساجدا أجزأ ثم قال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال ابن دقيق العيد تكرّر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعلى عدم وجوب ما يذكر أما الوجوب فلتعلق الامر به أو أعمده فليس لمجرد كون الاصل عدم الوجوب بل لكون الموضوع موضع تعلیم وبيان للجاهل وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكره ويتقوي ذلك بكونه صلى الله عليه وسلم ذكر ما تعلق به الاساءة من هذا المصلي وما لم يتعلق به فدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت به الاساءة قال فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان مذكورا في هذا الحديث فلنا أن نتمسك به في وجوبه وبالعكس لكن يحتاج أولا الى جمع طرق هذا الحديث واحصاء الامور المذكورة فيه والاخذ بالزائد قالوا ثم ان عارض الوجوب أو عدمه دليل اقوى منه عمل به وان جاءت صيغة الامر في حديث آخر بشيء لم يذكر في هذا الحديث قدمت (قلت) قد امتثلت ما أشار اليه وجمعت طرقه القوية من رواية أبي هريرة ورفاعة وقد أمليت الزوائد التي اشتملت عليها فاعلم يذكّر فيه صريحان من الواجبات المتفق عليها الثبوت والقيود الاخير ومن اختلف فيه التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة قال النووي وهو محمول على أن ذلك كان معلوما عند الرجل اه وهذا يحتاج الى تكلّف وهو ثبوت الدليل على إيجاب ما ذكر كما تقدم وفيه بعد ذلك نظر قال وفيه دليل على أن الاقامة والتعوذ ودعاء الافتتاح ورفع اليدين في الاحرام وغيره ووضع النية على اليسرى وتكبيرات الانتقال وتسبيحات الركوع والسجود وهيات الجلوس ووضع اليد على الفخذ ونحو ذلك مما لم يذكر في الحديث ليس بواجب اه وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق كما تقدم بيانه فيحتاج من لم يقل بوجوبه الى دليل على عدم وجوبه كما تقدم تهريره واستدل به على تعين لفظ التكبير خلافا لما قال مجزي. بكل لفظ يدل على التعظيم وقد تهدمت هذه المسئلة في أول صفة الصلاة قال ابن دقيق العيد ويتأيد ذلك بأن العبادات محل التعبدات ولان رب هذه الاذكار مختلفة فلهذا يأتى رتبة منها ما يقصد بربّة أخرى ونظيره الركوع فان المقصود به التعظيم بالمخضوع فلو أبدله بالسجود لم يجزئ. مع أنه غاية المخضوع واستدل به على أن قراءة الفاتحة لا تضمن قال ابن دقيق العيد ووجهه انه اذا تيسر فيه غير الفاتحة فقرأه يكون ممتازا فيخرج عن العهدة قال والذين عنيوها أجابوا بان الدليل على تعينها تهيد المطلق في هذا الحديث وهو متعقب لانه ليس بمطلق من كل وجه بل هو مقيد بقيد التيسير الذي يقتضي التخيير

وانما يكون مطلقا لوقال اقرأ قرأنا ثم قال اقرأ فاتحة الكتاب وقال بعضهم هو بيان للمجمل وهو متعقب أيضا لان المجمل مالم تنضح دلالة وقوله ماتيسر متضح لانه ظاهر في التصغير قال وانما يقرب ذلك ان جعلت ماموصولة وأريد بها شيء معين وهو الفاتحة لكثرة حفظ المسلمين لها فهي التيسرة وقيل هو محمول على أنه عرف من حال الرجل انه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك كان الواجب عليه قراء ماتيسر وقيل محمول على أنه منسوخ بالدليل على تعيين الفاتحة ولا يخفى ضعفهما لكنهما محتمل ومع الاحتمال لا يترك الصريح وهو قوله لا يجزى صلاة لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب وقيل ان قوله ماتيسر محمول على ما زاد على الفاتحة جمعياته وبين دليل انجاب الفاتحة ويؤيده الرواية التي هدمت لاحدوا بن حبان حيث قال فيها اقرأ بام القرآن ثم اقرأ بما شئت واستدل به على وجوب الطمأنينة في الأركان واعتذر بعض من لم يقل به بأنه زيادة على النص لان الأمور به في القرآن مطلق السجود فيصدق بغير طمأنينة فالطمأنينة زيادة والزيادة على المتواتر بالأحاد لا تعتبر وعورض بأنها ليست زيادة لكن لبيان المراد بالسجود وانه خالف السجود للقرى لانه مجرد وضع الجهة فيبت السجود الشرعى ما كان بالطمأنينة ويؤيده ان الآية نزلت تأكيدا لوجوب السجود وكان النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه يصلون قبل ذلك ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بغير طمأنينة وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تهدم وجوب الاعادة علي من أدخل بشيء من واجبات الصلاة وفيه أثر الشروع في النافلة ملزم لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقف الاستدلال وفيه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحسن التعليم بغير تعنيف وايضاح المسئلة وتخلص المقاصد وطلب التعلم من العالم أن يعلمه وفيه تكرار السلام ورده وان لم يخرج من الموضع اذا وقت صورة انفصال وفيه أن القيام في الصلاة ليس مقصودا لذاته وانما يقصد للقراءة فيه وفيه جلوس الامام في المسجد وجلوس اصحابه معه وفيه التسليم للعالم والاعتقاده والاعتراف بالتقصير والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ما ورد به القرآن لا ما زادته السنة فينتدب وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم ولطف معاشرته وفيه تأخير البيان في المجلس للمصلحة وقد استشكل تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على صلاته وهي فاسدة على القول بأنه أدخل بعض الواجبات وأجاب المأزرى بأنه أراد استدراجه بفعل ما يجمله مرثا لاحتال أن يكون فعله ناسيا أو غافلا فيتركه فيفعله من غير تعليم وليس ذلك من باب التقرير على الخطأ بل من باب تحقق الخطأ وقال النووي نحوه قال وانما يعلمه أولا ليسكون أبلغ في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة الجزئية وقال ابن الجوزي يحتمل أن يكون تردده لتفخيم الامر وتعظيمه عليه ورأى أن الوقت لم يشته فرأي ايقاط القطنة للمركوك وقال ابن دقيق العيد ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقا بل لابد من انتهاء الموانع ولا شك أن في زيادة قبول المتعلم لما يلقى اليه بعد تكرار فعله واستجماع نفسه وتوجه سؤاله مصالحة مانعة من وجوب المبادرة الى التعليم لاسيما مع عدم خوف القوات اما بناء على ظاهر الحال أو بوجه خاص وقال التوربشتي انما سكنت عن تعليمه أولا لانه لا يرجع لم يستكشف الحال من مورد الوحي وكأنه اغتر بما عنده من العلم فسكت عن تعليمه زجرا له وتأديبا وارشادا الى استكشاف ما يستهم عليه فلما طلب كشف الحال من موردته أرشاد اليه انتهى لكن فيه مناقشة لانه انتم له في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم له في الاولى لانه صلى الله عليه وسلم بدأه لاجاء أول مرة بقوله أرجع فصل فانك لم تمض فاستدأله واد على تقريره له على الصلاة الاولى كيف لم يشكر عليه في أثناءها لكن الجواب يصلح يا نال للحكمة في تأخير البيان بعد ذلك والله أعلم وفيه حجة على من أجاز القراءة بالفارسية بكونه ليس بلسان العرب لا يسمى قرأ نفا له عياض وقال النووي وفيه وجوب القراءة في الركعات كلها وان الملقى اذا سئل عن شيء وكان هناك شيء آخر محتاج اليه السائل يستحب له منه ان يذكره له وان لم يسأله عنه ويكون من باب النصيحة لامن الكلام فيما لا معنى له وموضع الدلالة فيه كونه قال علمي أى الصلاة فعله

باب الدعاء في الركوع حدثنا حص بن عمر قال حدثنا شعبه عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي **باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع حدثنا** آدم قال حدثنا بن أبي ذئب عن سيبدة القبري عن أبي هريرة قال كان النبي ﷺ إذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا ولك الحمد وكان النبي ﷺ

الصلاة وقدماتها * (قوله باب الدعاء في الركوع) ترجم بعد هذا بابوات التسبيح والدعاء في السجود وساق فيه حديث الباب فقيل الحكمة في تخصيص الركوع بالدعاء دون التسبيح مع أن الحديث واحد أنه قصد الإشارة إلى الرد على من كره الدعاء في الركوع كالك وأما التسبيح فلا خلاف فيه فاهتم هنا بذكر الدعاء لذلك وحجة المخالف الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية ابن عباس مرفوعا وفيه فأما الركوع ففظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فمن أن يستجاب لكم لكنه لا مفهوم له فلا يمتنع الدعاء في الركوع كالأمتنع التعظيم في السجود وظاهر حديث عائشة أنه كان يقول هذا الذكر كله في الركوع وكذا في السجود وسيأتي بقية الكلام عليه في الباب المذكور إن شاء الله تعالى * (قوله باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع) وقع في شرح ابن بطال هنا باب القراءة في الركوع والسجود وما يقول الإمام ومن خلفه الخ وتعقبه بأن قال لم يدخل منه حديثا لجواز القراءة ولا معناه وقال ابن رشيد هذا أثر ياداهم في رواية البخاري انتهى وكذلك أقول وقد تبع ابن المنير ابن بطال ثم اعتذر عن البخاري بأن قال يحتمل أن يكون وضعها للإمامين فذكر أحدهما وأصله للآخر أيضا ليدكر فيه ما يناسبه ثم عرض له مانع فقيت الترجمة بلا حديث وقال ابن رشيد يحتمل أن يكون ترجم بالحديث مشيرا إليه ولم يخرج لانه ليس على شرطه لأن في استاده اضطرابا وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عباس في أثناء حديث وفي آخره ألاواني نهيت أن أقرأ القرآن كما أوساجدا ثم تعقبه على شفه بأن ظاهر الترجمة الجواز وظاهر الحديث المنع قال فيحتمل أن يكون معني الترجمة باب حكم القراءة وهو أعم من الجواز أو المنع وقد اختلف السلف في ذلك جوازا ومعناه فلم يكن يرى الجواز لأن حديث النهي لم يصح عنده انتهى لمخصا ومال الزين بن المنير إلى هذا الأخير لكن حمله على وجه أخص منه فقال له أنه أراد أن الحمد في الصلاة لا حصر فيه وإذا ثبت أنه من مطالبها ظهر تسويغ ذلك في الركوع وغيره بأي لفظ كان فدخل في ذلك آيات الحمد كفتح الأنعام وغيرها فان قيل ليس في حديث الباب ذكر ما يقوله المأموم أجاب ابن رشيد بأنه أشار إلى التذكير بالقدميات لتكون الأحاديث عند الاستنباط نصب عيني المستنبط فقد تقدم حديث إنما جعل الإمام ليؤتم به وحديث صلوا كما أرى ثموني أصلي قال ويمكن أن يكون قاس المأموم على الإمام لكن فيه ضعف (قلت) وقد ورد في ذلك حديث عن أبي هريرة أيضا أخرجه الدارقطني فانظر كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سمع الله لمن حمده قال من وراءه سمع الله لمن حمده ولكن قال الدارقطني المحفوظ في هذا قليل من وراءه وبننا ولك الحمد وسند كذا لاختلاف في هذه المسئلة في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى (قوله إذا قال سمع الله لمن حمده) في رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ولا منافاة بينهما لأن أحدهما ذكر ما لم يذكره الآخر (قوله اللهم ربنا) ثبت في أكثر الطرق هكذا وفي بعضها بحذف اللهم وثبوتها أرجح وكلاهما جائز وفي ثبوتها تكرير النداء كأنه قال يا الله يا ربنا (قوله ولك الحمد) كذا ثبت زيادة الواو في طرق كثيرة وفي بعضها كما في الباب الذي يليه بحذفها قال النووي المختار لا ترجيح لاحدهما على الآخر وقال ابن دقيق العيد كأن ثبات الواو دال على معني زائد لأنه لا يكون التقدير مثلاً ربنا استوجب ولك الحمد فيشتمل على معني الدعاء ومعني الخير انتهى وهذا بناء على أن الواو عاطفة وقد تقدم في باب التكرير إذا قام من السجود

إِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ يُكَبِّرُ . وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ بِأَبْ فَضَلِ اللَّهُ رَبَّنَا
لَكَ الْحَمْدُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمِيدِهِ . فَقُولُوا اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ

قول من جعلها حالية وأن الاكثر رجحوا نبوتها وقال الأئمة سمعت أحمد بن حنبل الواف في ربنا ولك الحمد ويقول ثبت فيه
عدة أحاديث (قوله اذاركع واذارفع رأسه) أي من السجود وقد ساق البخاري هذا المتن مختصرا ورواه أبو يعلى
من طريق شعبة وأوله عنده عن أبي هريرة وقال أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر اذا
ركع واذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا لك الحمد وكان يكبر اذا سجد واذا رفع رأسه واذا قام من السجدين
ورواه الاسماعيل من وجه آخر عن ابن أبي ذئب بلفظ واذا قام من السجدين كبر ورواه الطيالسي بلفظ كان يكبر
بين السجدين والظاهر أن المراد بالسجدين الركعتين والمعنى أنه كان يكبر اذا قام الي الثالثة ويؤيده الرواية الماضية
في باب التكبير اذا قام من السجود بلفظ ويكبر حين يقوم من السجدين بعد الجلوس وأما رواية الطيالسي فلما بدأها
التكبير للسجدة الثانية وكان بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر (قوله قال الله أكبر) كذا وقع مضرا لاسلوب
اذعبر أولا بلفظ يكبر قال الكرماني هولتفتن أولا رادة التعميم لان التكبير يتناول التعريف ونحوه انتهى والذي
يظهر انه من تصرف الرواة فان الروايات التي أشرنا اليها جاءت كلها على أسلوب واحد ويحتمل أن يكون المراد به
تعيين هذا اللفظ دون غيره من ألفاظ التعظيم وقد تقدم الكلام على بقية فوائده في باب التكبير اذا قام من السجود وبأن
الكلام على عمل التكبير عند القيام من التشهد الاول بعد بضعة عشر بابا * (قوله باب فضل اللهم ربنا لك الحمد) في
رواية الكشميني ولك الحمد باثبات الواو وفيه مرد على ابن القيم حيث جزم بأنه لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك
وثبت لفظ باب عند من عدا أباندر والاصميلي والراجح حذفه كما سيأتي (قوله اذا قال الامام الخ) استدله على ان الامام
لا يقول ربنا لك الحمد وعلى ان المؤمن لا يقول سمع الله من حمده لكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية كما حكاه الطحاوي
وهو قول مالك وأبي حنيفة وفيه نظر لانه ليس فيه ما يدل على النفي بل فيه أن قول المؤمن ربنا لك الحمد يكون عقب
قول الامام سمع الله من حمده والواقع في التصوير ذلك لان الامام يقول التسميع في حال انتقاله والمؤمن يقول
التحميد في حال اعتداله فوقع عقب قول الانبياء كما في الخبر وهذا الموضع يقرب من مسئلة التأمين كما تقدم من أنه
لا يلزم من قوله اذا قال ولا الضالين فقولوا آمين ان الامام لا يؤمن بعد قوله ولا الضالين وليس فيه أن الامام يؤمن كما
أنه ليس في هذا أنه يقول ربنا لك الحمد لكنهما مستفادان من أدلة أخرى صحيحة صريحة كما تقدم في التأمين وكما
مضي في الباب الذي قبله وفي غيره ويأتي أنه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين التسميع والتحميد وأما ما احتجوا به من حيث
المعنى من أن معنى سمع الله لمن حمده طلب التحميد فيناسب حال الامام وأما المؤمن فتناسبه الاجابة بقوله ربنا لك الحمد
وبقوله حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم وغيره فقيه واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد يسمع الله لكم
فجوابه أن يقال لا يدل ما ذكرتم على أن الامام لا يقول ربنا ولك الحمد اذ لا يمنع أن يكون طالبا ومحيا وهو نظير ما تقدم
في مسئلة التأمين من أنه لا يلزم من كون الامام داعيا والمؤمن مؤمنا أن لا يكون الامام مؤمنا ويقرب منه ما تقدم البحث فيه في
الجمع بين الحيلة والخوف لسامع المؤذن وقضية ذلك أن الامام يجمعها وهو قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف وعبد
والجمهور والاحاديث الصحيحة تشهد له وزاد الشافعي أن المؤمن يجمع بينهما أيضا لكن لم يصح في ذلك شيء ولم
يثبت عن ابن المنذر أنه قال ان الشافعي انفرد بذلك لانه قد نقل في الاشراف عن عطاء وابن سيرين وغيرهما القول بالجمع
بينهما للمؤمن وأما المنفرد فحكى الطحاوي وابن عبد البر الاجماع على أنه يجمع بينهما وجعله الطحاوي حجة لكون
الامام يجمع بينهما للاتفاق على اتحاد حكم الامام والمنفرد لكن أشار صاحب الهداية الي خلاف عندهم في المنفرد

فَإِنَّ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ فَخَرَّ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ **بَابُ حَدَّثَنَا** مَا ذُكِرَ مِنْ فَصَالَةِ قَالَ
 حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ لِأَقْرَبِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ أَبُو
 هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقْنُتُ فِي رَكْعَةِ الْأُخْرَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ .
 بَدَأَ مَا يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ إِنَّ حَمِيدَهُ قَيَّدَعُوهُ لَوُؤْمِنِينَ وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي
 الْأَسْوَدِ قَالَ حَدَّثَنَا

(قوله فانه من وافق قوله) فيه اشعار بان الملائكة تقول ما يقول المأمومون وقد تقدم باقي البحث فيه في باب التامين *
 (قوله باب) كذا للجميع غير ترجمة الا للاصلي فحذفه وعليه شرح ابن بطال ومن تبعه والراجح اثباته كما ان الراجح حذف
 باب من الذي قبله وذلك ان الاحاديث المذكورة فيه لا دلالة فيها على فضل اللهم ربنا لك الحمد الا بتكلف فالاولى ان يكون
 بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم في عدة مواضع وذلك أنه لما قال أولا باب ما يقول الامام ومن خلفه اذ ارفع
 رأسه من الركوع وذكر فيه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم ربنا لك الحمد استطراد الى ذكر فضل هذا القول بخصوصه
 ثم فصل بلفظ باب لتكميل الترجمة الاولى فاورد بقية ما ثبت على شرطه مما يقال في الاعتدال كالقنوت وغيره وقد وجه
 الزين بن المنير دخول الاحاديث الثلاثة تحت ترجمة فضل اللهم ربنا لك الحمد فقال وجه دخول حديث أبي هريرة
 أن القنوت لما كان مشروعاً في الصلاة كانت هي مفتاحه ومقدمته ولعل ذلك سبب تخصيص القانوت بما بعد ذكرها انتهى
 ولا يخفى ما فيه من التكلف وقد تعقب من وجه آخر وهو ان الخبر المذكور في الباب لم يقع فيه قول ربنا لك الحمد لكن
 له أن يقول وقع في هذه الطريق اختصار وهي مذكورة في الاصل ولم يتعرض لحديث أنس لكن له أن يقول انما
 أورد استطراد الاجل ذكر المغرب قال وأما حديث رقاعة فظاهر في أن الابتداء الذي تنشأ عنه الفضيلة انما كان
 لزيادة قول الرجل لكن لما كانت الزيادة المذكورة صفة في التمجيد جارية بحري التأكيده تعين جعل الاصل سبباً أو سبباً
 للسبب فنقت بذلك الفضيلة والله أعلم وقد ترجم بعضهم له باب القنوت ولم أره في شيء من روايتنا (قوله حدتنا هشام)
 هو المستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) في رواية مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن
 يحيى حدثني أبو سلمة (قوله لآخر بن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم المذكورة لآخر بن لكم وللإسماعيلي
 اني لآخر بك صلاة برسول صلى الله عليه وسلم (قوله فكان أبواهريرة الى آخره) قيل المرفوع من هذا الحديث وجود
 القنوت لا وقوعه في الصلوات المذكورة فانه موقوف على أبي هريرة ويوضحه ما سيأتي في تفسير النساء من رواية شيبان
 عن يحيى من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء ولا يبي داود من رواية الاوزاعي عن يحيى قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في صلاة العتمة شهراً ونحوه لمسلم لكن لا ينافي هذا كونه صلى الله عليه وسلم قنت في غير العشاء وظاهر سياق حديث الباب
 ان جميعه مرفوع ولعل هذا هو السر في تعقب المصنف له بحديث أنس إشارة الى أن القنوت في النازلة لا يختص
 بصلاة معينة واستشكل التقييد في رواية الاوزاعي بشهر لان المحفوظ انه كان في قصة الذين قتلوا أصحاب بؤمونة كما
 سيأتي في آخر أبواب الوتر وسيأتي في تفسير آل عمران من رواية الزهري عن أبي سلمة في هذا الحديث أن المراد
 بالمؤمنين من كان مسوراً بمكة وبالكافرين قرينش وان مدته كانت طويلة فيحتمل أن يكون التقييد بشهر في حديث
 أبي هريرة يعلق بصفة من الدعاء خصوصية وهي قوله اشد وطأتك على مضر (قوله في الركعة الاخرى) في رواية
 الكشميهني الآخرة وسيأتي بعد باب من رواية الزهري عن أبي سلمة أن ذلك كان بعد الركوع وسيأتي في تفسير
 آل عمران بيان الخلاف في مدة الدعاء عليهم والتنبيه على أحوال من سمي منهم وقد اختصر يحيى سياق هذا الحديث عن
 أبي سلمة وطوله الزهري كما سيأتي بعد باب وسيأتي في الدعوات بالاستناد الذي ذكره المصنف أنهم ساقه هنا ان

إِسْمَاعِيلُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ الْقَنْوْتُ فِي الْمَغْرِبِ وَأَنْصَحُ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَجَرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ
 الزُّرْقِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزُّرْقِيُّ قَالَ كُنَّا يَوْمًا نَصَلِّي وَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ
 مِنَ الرُّكْعَةِ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ أَنْ سَمِعَهُ . قَالَ رَجُلٌ وَرَأَاهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ
 فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ قَالَ أَنَا قَالَ رَأَيْتُ بِضْعَةَ وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَبْتَهِرُونَ بِهَا أَهْلَهُمْ يَكْتُمُهَا أَوَّلُ

شاء الله تعالى (قوله اسمعيل) هو المعروف بابن علي والاسناد كله بصريون وعبد الله بن أبي جاسود نسب الي جد
 أبيه واسم أبيه محمد بن حيد (قوله كان القنوت) أى فى أول الامر واحجج هذا على أن قول الصحابي كنا تفعل كذالك
 حكم الرفع وان يقيد به زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما هو قول الحاكم وقد اتفق الشخان على اخراج هذا الحديث فى
 المسند الصحيح وليس فيه تنقيذ وسند ذكر اختلاف النقل عن أنس فى القنوت فى محله من الصلاة وفى أى الصلوات
 شرع وهل استمر مطلقا أو مدة معينة أو فى حالة دون حالة حيث أورد المصنف بعض ذلك فى آخر أبواب الوتر ان شاء
 الله تعالى (قوله الحجر) بالحذف وهو صفة لنعم ولايه (قوله عن علي بن يحيى) فى رواية ابن خزيمة أن علي بن يحيى
 حدثه والاسناد كله مسندون وفيه رواية الأكابري عن الأصاغر لأن نعيما أكبر سنا من علي بن يحيى وأقدم سمعا وفيه
 ثلاثة من التابعين فى نسق وهم من بين مالك والصحابي هذا من حيث الرواية وأما من حيث شرف الصحبة فيحيى بن
 خلاد والد علي المذكور فى الصحابة لأنه قيل أن النبي صلى الله عليه وسلم حنكهما ولد (قوله فلما رفع رأسه من الركعة
 قال سمع الله لمن حمده) ظاهره أن قول التسميع وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيكون من إذ كمل الاعتدال وقدمضي
 فى حديث أبي هريرة وغيره ما يدل على أنه ذكر الانتقال وهو المعروف ويمكن الجمع بينهما بأن معنى قوله فلما رفع رأسه
 أى فلما شرع فى رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأتمه بعد ان اعتدل (قوله قال رجل) زاد الكشميني ورأه قال ابن
 بشكوال هذا الرجل هو رفاعه بن رافع راوى الخبر ثم استدلل على ذلك بما رواه النسائي وغيره عن قتيبة
 عن رفاعه بن يحيى الزرقى عن عم أبيه معاذ بن رفاعه عن أبيه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم
 فغطست فقلت الحمد لله الحديث ونوزع فى تفسيره لاختلاف سياق السبب والقصة والجواب أنه لا تعارض بينهما بل
 يحمل على أن عطاسه وقع عند رفع رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مانع أن يكنى عن نفسه لقصد اخفاء عمله
 أو كفى عنه للنسيان بعض الروايات لاسمه وأما ما عدا ذلك من الاختلاف فلا يضمن الزيادة لعل الراوى اختصرها
 كما سببته وأفاد شربن عمر الزهراني فى روايته عن رفاعه بن يحيى أن تلك الصلاة كانت المغرب (قوله مبارك فيه)
 زاد رفاعه بن يحيى مبارك عليه كما يجب ربنا ويرضى فأما قوله مبارك عليه فيحتمل أن يكون تأكيدا وهو الظاهر وقيل
 الأول بمعنى الزيادة والثانى بمعنى البقاء قال الله تعالى وبارك فيها وقدر فيها أقواتها فهذا يناسب الأرض لأن المقصود به
 الغناء والزيادة لا البقاء لأنه بصدد التغير وقال تعالى وباركنا عليه وعلى اسحق فهذا يناسب الانبياء لأن البركة باقية
 لهم ولما كان الحمد يناسبه المعينان جمعهما كذا قرره بعض الشراح ولا يخفى ما فيه وأما قوله كما يجب ربنا ويرضى فقيه
 من حسن التوفيق الى الله تعالى ما هو الغاية فى القصد (قوله من المتكلم) زاد رفاعه بن يحيى فى الصلاة فلم يتكلم
 احدهم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة فقال رفاعه بن رافع أنا قال كيف قلت فذكره فقال والذى نفسى بيده
 الحديث (قوله بضعة وثلاثين) فيه رد على من زعم كالجوهري أن البضع يختص بما دون العشرين (قوله أجمع
 يكتبها أول) فى رواية رفاعه بن يحيى المذكورة أجمع يصعد بها أول للطبراني من حديث أبي أيوب أجمع يرفعها
 قال السهيلي روى أول بالضم على البناء لأنه ظرف قطع على الإضافة والنصب على الحال انتهى وأما أيهم فروى به بالرفع

بابُ الْأَطْمَأْنِينَةِ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ . وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَسْتَوَى جَالِسًا حَتَّى يَمُوتَ كُلُّ صَارٍ مَكَاتَهُ **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ نَائِتٍ قَالَ كَانَ أَنَسٌ

وهو مبتدأ وخبره يكتبها قاله الطبري وغيره تعالى في اعراب قوله تعالى يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم قال وهو في موضع نصب وللمعامل فيه ما دل عليه يلقون وأي استفهامية والتقدير يقول فهم أيهم يكتبها ويجوز في أيهم النصب بأن يقدر المحذوف فينظرون أيهم وعند سيبويه أي موصولة والتقدير يتدرون الذي هو يكتبها أول وأنكر جماعة من البصريين ذلك ولا مراض بين روايتي يكتبها ويصعد بها لانه يحمل على أنهم يكتبونها ثم يصعدون بها والظاهر أن هؤلاء الملائكة غير الحفظة يؤيدهمافي الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعا أن الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكرا الحديث واستدل به على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة وقد استشكل تأخير رفاة اجابة النبي صلى الله عليه وسلم حين كرسؤاله ثلاثا مع أن اجابته واجبة عليه بل وعلى كل من سمع رفاة فانه لم يسأل المتكلم وحده وأوجب بأنه لم يعين واحدا بعينه لمعين المبادرة لجواب من المتكلم ولما من واحد بعينه فكأنهم انتظروا بعضهم ليجيبوهم على ذلك خشية أن يبدوا في حق شيء ظنا منهم انه أخطأ فيما فصل ورجوا أن يقع العقوبة وكان صلى الله عليه وسلم لما رأى سكوتهم فهم ذلك ففرهم أنهم لم يقل بأسا ويدل على ذلك أن رواية سعيد بن عبد الجبار عن رفاة بن يحيى عن ابن قانع قال رفاة فرددت أني خرجت من مالي رائي لم أشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم تلك الصلاة ولا بن داود من حديث حابر بن ربيعة قال من القائل الكلمة فانه لم يقل بأسا فقال أنا قلنا لم أرد بها الا خيرا وللطبراني من حديث أبي أيوب فسكت الرجل ورأى أنه قد عجم من رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كرهه فقال من هو فانه لم يقل الا صوابا فقال الرجل أنا يا رسول الله قلنا أرجوا بها الخير ويحتمل أيضا أن يكون المصلون لم يعرفوه بعينه أمالاقبلهم على صلاتهم وأمالسكونه في آخر الصفوف فلا يرد السؤال في حقهم والذريعة هو ما قدمناه والحكمة في سؤاله صلى الله عليه وسلم له عن قال ان تعلم السامعون كلامه فيقولوا مثلله واستدل به على جواز احداث ذكر في الصلاة غير ما نوراذا كان غير مخالف للمأثور وعلى جواز رفع الصوت بالذكرا لم يشوش على من معه وعلى أن العاطس في الصلاة يحمده الله بغير كراهة وان المتلبس بالصلاة لا يعين عليه تشميت العاطس وعلى تطويل الاعتدال بالذكرا كإساقيا البحث فيه في الباب الذي بعده واستنبط منه ابن بطال جواز رفع الصوت بالتبليغ خلف الامام وتقيه الزين بن المنبر بان سماعه صلى الله عليه وسلم لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرف صوت المبلغ وفي هذا التصحيف نظر لان غرض ابن بطال اثبات جواز الرفع في الجملة وقد سبقه اليه ابن عبد البر واستدل به باجماعهم على أن الكلام الاجنبي يطل عمده الصلاة ولو كان سرا قال وكذلك الكلام المشروع في الصلاة لا يطلها ولو كان جهر او قد هدم الكلام على مسألة المبلغ في باب من أسمع الناس تكبير الامام (فائدة) قيل الحكمة في اختصاص العدد بالذكرا من الملائكة بهذا الذكرا عدد حروفه مطابق للعدد بالذكرا فان البضع من الثلاث الي التسع وعدد الذكرا المذكور ثلاثة وثلاثون حرفا ويحكي على هذه الزيادة ثلثة دفعات في رواية رفاة بن يحيى وفي قوله مبارك عليه كما يحبر بنا ويرضى بناء على أن القصة واحدة ويمكن أن يقال المتبادر اليه هو الثناء الزائد على المعتاد وهو من قوله جدا كثيرا الى آخره دون قوله مبارك عليه فانه كما تقدم للتأكيد وعدد ذلك سبعة وثلاثون حرفا وأما ما وقع عند مسلم من حديث أنس لقد رأيت أنس عشر ملكا يتدرونها وفي حديث أبي أيوب عند الطبراني ثلثة عشر فلو المطلق لعدد الكلمات المذكورة في سياق رفاة بن يحيى ولعدد ما يضاف في سياق حديث الباب لكن علي اصطلاح النحاة والله أعلم * (قوله باب الاطمأئنة) كذا اللاكثول لكشمين الطمأئنة وقد هدم الكلام عليها في باب استواء الظهر (قوله وقال أبو حميد) يأتي موصولا لمطولا في باب سنة الجلوس في التشهد وقوله رفع أي من الركوع فاستوى أي قائما كما ساقى بيا نه هناك وهو ظاهر فمأرجم له ووقع في رواية كريمة جالسا بعد قوله فاستوى فان كان محفوظا حمل على انه غير عن السكون بالجلوس وفيه بعد وأول المصنف اراد الحاق الاعتدال

يَمَتُّ لَنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ يُصَلِّي وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى يَقُولَ قَدْ نَسِيَ حَدَّثَنَا
أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رُكُوعُ
النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُجُودُهُ . وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَبَيْنَ السُّجُودَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ
حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ

بالجلوس بين السجدين بجامع كون كل منهما غير مقصود لذاته فبطابق الترجمة (قوله يمت) بفتح الميملة أى يصف
وهذا الحديث ساقه شعبة عن ثابت مختصرا ورواه عنه حماد بن زيد مطولا كما سيأتي في باب المسكت بين السجدين
فقال في أوله عن أنس قال لا أتألو أن أصلى بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بانصرح بوصف
أنس لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالفعل وقوله لا أتألو بهزمة ممدودة بعد حرف النون ولا مضمومة بعدها و
خفيفة أى لأقصر وزاد حماد بن زيد أيضا قال ثابت فكان أنس يصنع شيئا لا أراكم تصنعونه وفيه أشعار بأنهم كانوا
يخلون بتطويل الاعتدال وقد تقدم حديث أنس وانكاره عليهم في أمر الصلاة في أبواب المواقيت وقوله حتى تقول
بالنصب وقوله قد نسي أى نسي وجوب الهوي إلى السجود قاله الكرمانى ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي أنه في
صلاة أوطن أنه وقت الفتن حيث كان معتدلا أو وقت التشهد حيث كان جالسا ووقع عند الاسماعلى من طريق
غندر عن شعبة قلنا قد نسي من طول القيام أى لاجل طول قيامه وحديث البراء قدم التنبيه عليه في باب استواء الظهر
وقوله قريبا من السواء فيه أشعار بأن فيها تفاوتا لكن لم يعينه وهو دال على الطمأنينة في الاعتدال وبين السجدين لما علم
من عادته من تطويل الركوع والسجود (قوله واذارفع) أى ورفعه اذارفع وكذا قوله وبين السجدين أى وجلوسه
بين السجدين والمراد أن زمان ركوعه وسجوده واعتداله وجلوسه متقارب ولم يقع في هذه الطريق الاستثناء الذي
مر في باب استواء الظهر وهو قوله ما خلا القيام والعقود ووقع في رواية لمسلم فوجدت قيامه فركعته فاعتدله الحديث وحكي
ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه نسب هذه الرواية إلى الوم ثم استبعده لأن توم الراوي الثقة على خلاف الأصل
ثم قال في آخر كلامه فلينظر ذلك من الروايات وبحق الاتحاد والاختلاف من مخارج الحديث اه وقد جمعت طريقه
فوجدت مداره على ابن أبي ليلى عن البراء لكن الرواية التي فيها زيادة ذكر القيام من طريق هلال بن أبي حميد عنه
ولم يذكره الحكم عنه وليس بينهما اختلاف في سوى ذلك الامازاده بعض الرواة عن شعبة عن الحكم من قوله ما خلا
القيام والعقود وإذا جمع بين الروايتين ظهر من الاخذ بالزيادة فيهما أن المراد بالقيام المستثنى القيام للقراءة وكذا
العقود والمراد به العقود للتشهد كما تقدم قال ابن دقيق العيد هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل وحديث
أنس يعنى الذى قبله أمسح في الدلالة على ذلك بل هو نص فيه فلا ينبغي المنول عنه لئلا يضل وهو قولهم لم يسن
فيه تكرير التسييح كالر كوع والسجود ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد وأيضا فالدكر
المشروع في الاعتدال أطول من الدكر في المشروع في الركوع فتكرر سبحانه ربي العظيم ثلاثا بحمى . قدر قوله اللهم
ربنا ولك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه وقد شرع في الاعتدال ذكر أطول كما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن
إبي اوفى وأبي سعيد الخدرى وعبد الله بن عباس بعد قوله جدا كثيرا طيبا . ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت
من شيء بعد زاد في حديث ابن ابي اوفى اللهم طهرنى بالثلج الخ وزاد في حديث الآخرين أهل الزناء والمجد الخ وقد
تقدم في الحديث الذي قبله تركه انكارنا لى صلى الله عليه وسلم على من زاد في الاعتدال ذكر اغريما ثوروم ثم اختار
النوي جواز تطويل الركن القصير بالذكر خلافا للمرجح في المذهب واستدل لذلك ايضا بحديث حذيفة في مسلم
انه صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعة بالقرعة وغيرها ثم ركع نحو ما قرأ ثم قام بعد ان قال ربنا لك الحمد قياما طويلا

كَانَ مَالِكُ بْنُ الْحَوَارِثِ يُرِيدُنَا كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَلِكَ فِي غَيْرِ وَفْتٍ صَلَاةٍ
صَامَ فَأَمْسَكَ الْقِيَامَ ثُمَّ رَكَعَ فَأَمْسَكَ الرُّكُوعَ ثُمَّ رَكَعَ رَأْسُهُ فَأَنْصَبَ هَنِيئَةً قَالَ فَصَلَّى بِنَا صَلَاةً شَيْخَانَا
هَذَا أَبِي بَرِيدٍ . وَكَانَ أَبُو بَرِيدٍ إِذَا رَكَعَ رَأْسُهُ مِنَ السُّجْدَةِ الْآخِرَةِ اسْتَوَى قَاعِدًا ثُمَّ نَهَضَ **بَابُ**
يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ : وَقَالَ نَافِعٌ كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ**
قَالَ حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو
سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

قريباً ما ركع قال النووي الجواب عن هذا الحديث صعب والاقوى جواز الاطالة بالذكر اه وقد أشار الشافعي في الام
الى عدم البطان فقال في ترجمة كيف القيام من الركوع ولو اطلال القيام بذكر الله او بدعوا ساها وهو لا ينوي به القنوت
كره له ذلك ولا اعاده الي آخر كلامه في ذلك فالجواب عن يصح مع هذا بطلان الصلاة بطول يل الاعتدال وتوجبهم
ذلك انه اذا اطل اطلعت الموالاة معترض بان معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الاركان بما ليس منها وما ورد به
الشرع لا يصح نفي كونه منها والله اعلم واجاب بعضهم عن حديث البراء ان المراد بقوله قريباً من السواء ليس انه
كلن يركع بقدر قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد ان صلاته كانت قريباً معتدلة فكان اذا اطلال القراءة اطلال بقية
الاركان واذا أخفها أخف بقية الاركان فقد ثبت أنه قرأ في الصبح بالصفات وثبت في السنن عن أنس انهم خزروا
في السجود قدر عشر تسبيحات فيحمل على أنه اذا قرأ بدون الصفات اقتصر على دون العشر وأقله كما ورد في السنن
أيضا ثلاث تسبيحات (قوله كان مالك بن الحويرث) في رواية الكشميبي قام والاول يشعر بذكر ذلك منه
وقد تقدم بعض الكلام عليه في باب من صلى بالناس وهو لا يريد الا أن يعلمهم ويأتي بقية الكلام عليه في باب
المسكت بين السجدين (قوله فانصت) في رواية الكشميبي بهزمة مقطوعة وآخرة مثناة خفيفة والباقي بالف
موصولة وآخره موحدة مشددة وحكي ابن التين ان بعضهم ضبطه بالثناة المشددة بدل الموحدة ووجهه بان اصله
انصوت فابدل من الواو ياء ثم أدغمت احدى التاءين في الاخرى وقياس اعلاؤه انصات تحركت الواو وانفتح
ما قبلها فاقلبت ألها قال ومعني انصات استوت قامته بعد الانحناء كأنه أقبل شبابه قال الشاعر

وعمر وبن دهمان الهيدة طاشها * وتسعين طاما ثم قوم فانصانا

وعاد سواد الرأس بعد ايضا ضاه * وطاوده شرخ الشباب الذي فاتا

اه وعرف بهذا ان من نقل عن ابن التين وهو السفاقي أنه ضبطه بتشديد الموحدة فقد صحف ومعني رواية
الكشميبي أنصت أي سكت فلم يكبر للهوى في الحال قال بعضهم وفيه نظروا لوجه ان يقال هو كناية عن سكون
أعضائه عبر عن عدم حركتها بالانصت وذلك دال على الطمأنينة وأما الرواية المشهورة بالوحدة المشددة ان فعل
من الصب كأنه كني عن رجوع أعضائه عن الانحناء الى القيام بالانصباب ووقع عند الاسماعيلي فانصبت قائما وهي
أوضح من الجميع (قوله هنية) أي قليلا وقد تقدم ضبطها في باب ما يقول بعد التكبير (قوله صلاة شيخنا هذا
أبي يزيد) هو عمرو بن سامة الجرمي واختلف في ضبط كنيته ووقع هنا للاكثر بالاحتنائية والراي وعند
الحموي وكريمة بالوحدة والراء مضفرا وكذا ضبطه مسلم في الكني وقال عبد الغني بن سعيد لم أسمعه من احد الا
بالراي لكن مسلم أعلم والله أعلم * (قوله باب يهوي بالتكبير حين يسجد) قال ابن التين رواه بالفتح وضبطه
بضمهم بالضم والفتح أرجح ووقع في روايتنا بالوجهين (قوله كان ابن عمر اطخ) وصله ابن خزيمة والطحاوي وغيرها
من طريق عبد العزيز الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن نافع بهذا وزاد في آخره ويقول كان النبي صلى الله

أَنْ أَهَرَبَرَةً كَانَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ فَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ
ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ : ثُمَّ يَقُولُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ . ثُمَّ
يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ .
ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ وَيَعْمَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ
رَكْعَةٍ حَتَّى يَرْفَعُ مِنَ الصَّلَاةِ . ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَنْصَرِفُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَقْرَبُكُمْ سُبْحًا بِصَلَاةِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ لَصَلَاتِهِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا .

عليه وسلم يفعل ذلك قال البيهقي كذا رواه عبد العزيز ولا أراه إلا هو يعني رفعه قال والمحفوظ ما اخترنا ثم أخرج
من طريق أبي يونس عن نافع عن ابن عمر قال إذا سجد أحدكم فليضع يديه وإذا رفع فليرفع يديه اه ولقائل أن يقول هذا
الموقف غير المرفوع فان الأول في تقديم وضع اليدين على الركبتين والثاني في إثبات وضع اليدين في الجملة واستشكل
إيراد هذا الاثر في هذه الترجمة وأجاب الزين بن المنير بما حاصله أنه لما ذكر صفة الهوى إلى السجود القولية
أردفها بصفته الفعلية وقال أخوه أراد بالترجمة وصف حال الهوى من فعال ومقال اه والذي يظهر أن ابن عمر من جملة
الترجمة فهو مترجم به لا مترجم له والترجمة قد تكون مفسرة لمجمل الحديث وهذا منها وهذه من المسائل المختلف فيها قال
مالك هذه الصلوة أحسن في خشوع الصلاة وبه قال الأوزاعي وفيه حديث عن أبي هريرة رواه أصحاب السنن
وعورض بحديث عنه أخرجه الطحاوي وقد روي الأثر من حديث أبي هريرة إذا سجد أحدكم فليدرك ركبتيه قبل
يديه ولا يدرك برك الفحل ولكن استاده ضعيف وعند الحنفية والشافعية الأفضل أن يضع ركبتيه ثم يديه وفيه
حديث في السنن أيضا عن وائل بن حجر قال الخطابي هذا أصح من حديث أبي هريرة ومن قال النووي لا يظهر
ترجيح أحد المذهبين على الآخر من حيث السنة اه وعن مالك وأحمد رواية بالتخيير وإدعى بن خزيمة أن حديث أبي
هريرة منسوخ بحديث سعد قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بالركبتين قبل اليدين وهذا لو صح لكان
قاطعا للزاع لكنه من أفراد إبراهيم بن اسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان وقال الطحاوي
مقتضى تأخير وضع الرأس عنهما في الاحتياط ورفضه قبلهما أن يتأخر وضع اليدين عن الركبتين لا تنافهم على
تقديم اليدين عليهما في الرفع وأبدى الزين بن المنير لتقديم اليدين مناسبة وهي أن يلقى الأرض عن جبهته
ويتعصم بقديهما على إيلام ركبتيه إذا جثا عليهما والله أعلم (قوله أن أهريرة كان يكبر) زاد النسائي من طريق
يونس عن الزهري حين استخلفه مروان على المدينة (قوله) ثم يقول الله أكبر حين هوى ساجدا) فيه أن التكبير
ذكر الهوى فيبتدئ به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتدال إلى حين يتمكن ساجدا (قوله) ثم يكبر حين يقوم من
الجلوس في الاستثناء) فيه أنه يشرع في التكبير من حين ابتداء القيام إلى الثالثة بعد التشهد الأول خلافا لما قال أنه
لا يكبر حتى يستوى قائما وسيأتي في باب مفرد بعد بضع عشر بابا (قوله) أن كانت هذه لصلاته قال أبو داود وهذا
السلام يؤيد رواية مالك وغيره عن الزهري عن علي بن حسين يعني مراسلا (قلت) وكذا أخرجه سعيد بن منصور
عن ابن عيينة عن الزهري لكن لا يلزم من ذلك أن لا يكون الزهري رواه أيضا عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث
وغيره عن أبي هريرة ويؤيد ذلك ما تقدم في باب التكبير إذا قام من السجود بن طريق عقيل عن الزهري فانه

قَالَ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ تَبَّحَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ يَدْعُو لِرَجَالٍ قِيَمَتِهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ . فَيَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْجِرِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَسَلِّمْهُ بَنَ هِشَامٍ وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَيْمَةَ وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . اللَّهُمَّ أَشْدُدْ مِلَّتَكَ عَلَى مُعَرٍّ وَأَجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَغِيٍّ يُوسَفُ وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ يَوْمَئِذٍ مِنْ مُضَرٍّ مُخَالِفُونَ لَهُ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ غَيْرَ مَرَّةٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ مِنْ فَرَسٍ فَجَحِشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنُ قَدْ خَلَّنا عَلَيْهِ نَعُوذُ فَحَصَرَتِ الصَّلَاةُ قُصْلِي بِنَا قَاعِدًا وَقَعَدْنَا . وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً صَلَّيْنَا قُرْودًا . فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ لَمَّا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتِمَّ بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا : وَإِذَا رَكَعَ فَأَرْكَعُوا . وَإِذَا رَفَعَ فَأَرْفَعُوا . وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ قُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا . قَالَ سُفْيَانُ كَذَا جَاءَ بِهِ مُعَرٌّ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ لَقَدْ حَفِظَ كَذَا قَالَ الزُّهْرِيُّ وَلَكَ الْحَمْدُ حَفِظْتُ مِنْ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ الزُّهْرِيِّ قَالَ بَنُ جَرِيْجٍ وَأَنَا عِنْدَهُ فَجَحِشَ سَاقُهُ الْأَيْمَنُ

صريح في ان الصفة المذكورة مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قالا) يعني أبا بكر بن عبد الرحمن وأبا سلمة اللذان كورين وهو موصول بالاسناد اللذان كور الیهما والكلام على المتن المذكور يأتي في تفسير آل عمران أن شاء الله تعالى وأما ذكره هنا استطرادا وقد أورد مختصرا في باب الذي ذكر فيه ما يقول في الاعتدال واستدل به على أن محل القنوت بعد الرفع من الركوع وعلى أن تسمية الرجال باسمائهم فيما يدعى لهم وعليهم لا تنفس الصلاة (قوله عن فرس وربما قال سفیان) وهو ابن عيينة (من فرس) فيه أشعار بتبث على بن عبد الله ومحافظته على الاتيان بالقاطع الحديث وقد تقدم الكلام عليه في باب انما جعل الامام ليؤتم به وان قوله جحش أي خدش ووقع في قصر الصلاة عن أبي نعم عن ابن عيينة بلفظ جحش أو خدش على الشك (قوله كذا جاء به معمر) القائل هو سفیان والمقول له على وهمة الاستفهام قبل كذا مقدرة (قوله قلت نعم) كان مستند على ذلك رواية عبد الرزاق عن معمر فانه من مشايخه بخلاف معمر فانه لم يدركه وأما بروى عنه بواسطة وكلام الكرماني يوم خلاف ذلك (قوله قال لقد حفظ) أي حفظا جيدا وفيه اشعار بقوة حفظ سفیان بحيث يستعيد حفظ معمر اذا واقفه وقوله كذا قال الزهري ولك الحمد فيه إشارة الى ان بعض أصحاب الزهري لم يذكر الواو في ذلك الحد وقد تعذر ذلك في رواية الليث وغيره عن الزهري كما تقدم في باب ايجاب الكبير (قوله حفظت) في رواية ابن عساكر وحفظت بزيادة واو وهي أوضح وقوله من شقه الايمن الخ فيه إشارة الى ما ذكرناه من جودة ضبط سفیان لان ابن جرير سمعه منهم من الزهري بلفظ شقه فحدث به عن الزهري بلفظ ساقه وهي أخص من شقه لكن هذا محمول على ان ابن جرير عرف من الزهري في وقت آخر ان الذي خدش هو ساقه ليعلم أن يكون نسي هذه الكلمة في هذه المدة اليسيرة وقد قدمنا الدلالة على ذلك في باب انما جعل الامام ليؤتم به وقوله وأنا عنده قال الكرماني هو معطوف على مقدر أو جملة حالية من قاعل قال مقدرا ان قد يره قال الرري وأنا عنده ويحتمل أن يكون هو مقول سفیان والضمير لابن جرير

باب فضل السجود حدثنا أبو البان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد اللبني أن أبا هريرة أخبرهما أن الناس قالوا يارسول الله هل ترى ربنا يوم القيامة قال هل نمارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحب قالوا يارسول الله قال قبل نمارون في الشمس ليس دونه سحب قالوا قال فأنتم ترونه كذلك يحشر الناس يوم القيامة فيقول من كان يعبد شيئاً فليتبسّع فينهم من يتبسّع الشمس ومنهم من يتبسّع القمر ومنهم من يتبسّع الطواغيت . وتبقى ههنا الأمة فيها مناقبها : فيأتهم الله فيقول أنا ربكم : فيقولون هذا مسكنا حتى يأتي ربنا : فإذا جاء ربنا عرفناه فيأتهم الله فيقول أنا ربكم فيقولون أنت ربنا فيدعهم فيضرب الصراط بين ظهراني جهنم فأكون أول من يجوز من الرسل بأمته ولا يتكلم يومئذ أحد إلا الرسل وكلام الرسل يومئذ اللهم سلم سلم وفي جهنم كلاب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم قال فإنها مثل شوك السعدان غير أنه لا يعلم قدر عظمها إلا الله تحطف الناس بأعمالهم فينهم من يوق يسأله ومنهم من يخرجل ثم يخرجه حتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار أمر الله الملائكة أن يخرجوا من كان يعبد الله فيخرجهم ويعرفونهم بآثار السجود وحرم الله على النار أن تأكل أثر السجود فيخرجون من النار فكل ابن آدم تأكله النار إلا أثر السجود فيخرجون من النار قد امتسحوا فيصّب عليهم ماء الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في حبي السيل . ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد . ويأتي رجل بين الجنة والنار . وهو آخر أهل النار دخول الجنة فيقول له من عذاب النار يا رب أصرف وجهي عن النار . قد تشبى ريحها وأحرقني ذكائها . فيقول هل عيسيت إن قيل ذلك بك أن تسأل غير ذلك فيقول لأعزّيك فيعطى الله ما يشاء من عهده ويثاق فيصرف الله وجهه عن النار . فإذا أقبل به على الجنة رأى بهجتها سكّت ماشاء الله أن يسكت . ثم قال يا رب قد مني عند باب الجنة . فيقول الله له : أليس قد أعطيت العهود والميثاق أن لا تسأل غير الذي كنت سألت . فيقول يا رب لا أكون أشقى خلقك . فيقول فما عيسيت إن أعطيت ذلك أن لا تسأل غيره . فيقول لا : وعزّيك لا أسأل غير ذلك فيعطى الله ما يشاء من عهده ويثاق فيقدمه إلى باب الجنة فإذا بلغ بابها فرأى زهرتها وما فيها من النضرة والسرور . فيسكت ما شاء الله أن يسكت . فيقول يا رب أدخلني الجنة . فيقول الله : ويحك يا ابن آدم ما أغدرك أليس قد أعطيت العهود والميثاق أن لا تسأل غير الذي أعطيت . فيقول يا رب لا تجعلني أشقى خلقك . فيضحك الله عز وجل منه . ثم يأذن له في دخول الجنة . فيقول نعم فيتمنى حتى إذا انقطع أمنيته . قال الله عز وجل : من كذا وكذا أقبل يدك ربه حتى إذا انتهت

(قلت) وهذا أقرب الى الصواب ومقول ابن جريج هو فحش الخ والله أعلم * (قوله باب فضل السجود) أورد

بِالْأَمَانِيِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَكَ ذَلِكَ مِنْهُ مَعَهُ * قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَلَمْ أَحْضَرْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا قَوْلَهُ لَكَ ذَلِكَ وَمِنْهُ مَعَهُ * قَالَ أَبُو سَعِيدٍ إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ **بَابُ** يَبْدِي ضَبْعِي وَيُخَافِي فِي السَّجْدِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا قَالَ حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ ابْنَ بَحِينَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ يَنْ يَدِيهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ *

فيه حديث أبي هريرة في صفة البعث والشفاة والمقصود منه هنا قوله وحرم الله على النار أن تأكل آثار السجود وقد أوردته بنامه أيضا في أبواب صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق وبأبي الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى مع ذكر اختلاف الفاظ رواته واختلف في المراد بقوله آثار السجود فقيل هي الأعضاء السبعة الآتي ذكرها في حديث ابن عباس قريبا وهذا هو الظاهر وقال عياض المراد الجهة خاصة و يؤيده ما في رواية مسلم من وجه آخر أن قوما غرقوا في النار يحترقون فيها الادارات وجوهمهم فان ظاهر هذه الرواية يخص العموم الذي في الأولى * (قوله باب يدي ضبعي) فتبع المحجمة وسكون الموحدة ثنية ضبع وهو وسط العضد من داخل وقيل هو لحة تحت الابط (قوله عن جعفر) هو ابن ربيعة وابن هرمز هو عبد الرحمن الاعرج والاستاد كله بصريون (قوله فرج بين يديه) أي نحى كل يد عن الجنب الذي يليها قال القرطبي الحكمة في استحباب هذه الهيئة في السجود أنه يخف بها اعتماد عن وجهه ولا يتأثر أهله ولا وجهه ولا يتأذى بملاقاة الأرض وقال غيره هواشبهه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجهة والافتقار من الأرض مع مغايرته لهيئة الكسلان وقال ناصر الدين بن المنير في الحاشية الحكمة فيه أن يظهر كل عضو بنفسه ويميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الأعضاء على بعض في سجوده وهذا ضد ما ورد في المصنف من التصاق بعضهم ببعض لأن المقصود هناك اظهار الاتحاد بين المصلين حتى كأنهم جسد واحد وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عمر باستاد صحيح أنه قال لا تفرش افتراش السبع وادع على راحيك وأبد ضبعك فإذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك ولمس من حديث عائشة نهي النبي ﷺ أن يفرش الرجل ذراعيه افتراش السبع وأخرج الترمذي وحسنه من حديث عبد الله بن أرقم صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكنت انظر الي عفرتي ابطيه اذا سجد ولا بن خزيمة عن أبي هريرة رفعه اذا سجد احدثكم فلا يفرش ذراعيه افتراش الكلب وليضم نَفْذِيهِ ولحاحكم من حديث ابن عباس نحو حديث عبد الله بن أرقم وعنه عند الحاكم كان النبي ﷺ اذا سجد يرى وضوح ابطيه وله من حديثه وسلم من حديث البراء رفعه اذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك وهذه الاحاديث مع حديث بيمونة عند مسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يخاف يديه فلو أن بهيمة ارادت أن تمرلرت مع حديث ابن بحنة الملقق هنا ظاهرها وجوب التفرج المذكور لكن أخرجه أبو داود ما يدل على أنه للاستحباب وهو حديث أبو هريرة شك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مشقة السجود عليهم اذا افرجوا فقال استعينوا بالركب وترجم له الرخصة في ذلك أي في ترك التفرج قال ابن عجلان أحد رواته وذلك ان يضع مرفقيه على ركبتيه اذا طال السجود وأما وقد أخرجه الترمذي الحديث المذكور ولم يقع في رواجه اذا افرجوا فترجم له ما جاء في الاعتماد اذا قام من السجود فجعل محل الاستعانة بالركب لمن رفع من السجود طالبا للقيام واللفظ يحمل ما قال لكن الزيادة التي أخرجه أبو داود تعين المراد وقال ابن التين فيه دليل على أنه لم يكن عليه قميص لا يكشف ابطيه وتقرب باحتمال أن يكون القميص واسع الاكام وقد روى الترمذي في الشمائل عن أم سلمة قالت كان أحب الثياب الي النبي صلى الله عليه وسلم القميص أو أراد الراوي ان موضع ياضهما لم يكن عليه ثوب لرئي قاله القرطبي واستدل به على ان ابطيه صلى الله عليه وسلم لم يكن عليهما شعر وفيه نظر فقد حكى المحب الطبري في الاستسقاء من

وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة نحوه، **باب يستقبل بأطراف رجله القبلة** قاله أبو جعفر الساعدي عن
 الذي **باب** إذا لم ينم السجود **حدثنا** الصلت ابن محمد قال حدثنا مدي عن واصل عن
 أبي وإيلي عن حذيفة رأى رجلاً لا ينم ركعته ولا سجوده فلما قضى صلاته قال له حذيفة ما صليت
 قال وأخيه قال ولو مت مت على غير سنة محمد صلى الله عليه وسلم **باب السجود على سبعة أعظم**
حدثنا قبيصة قال حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أمير النبي **باب**
 أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعراً ولا ثوباً الجبهة

الاحكام له ان من خصا نصه صلى الله عليه وسلم ان الاط من جميع الناس متغير اللون وغيره واستدل باطلاقه على استحباب
 التفرج في الركوع أيضا وفيه نظر لان في رواية قتيبة عن بكر بن مضر التقييد بالسجود وأخرجه المصنف في
 المناقب والمطلق اذا استعمل في صورة الكفى بها (قوله وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة نحوه) وصله مسلم من طريقه
 بلفظ كان اذا سجد فرج يديه عن ابليه حتى ان لا يري يياض ابليه (تنبيه) تقدم قيل أبواب القبلة انه وقع في كثير
 من النسخ ووقعها تبين الترجمين هذه والتي بعدها هناك وأعيدا هنا وان الصواب اثباتها هنا ذكرنا توجه ذلك بما
 يفنى عن عاده (قوله باب يستقبل القبلة بأطراف رجله قاله أبو جعفر) يأتي موصولا في باب سنة الجلوس في التشهد قريبا
 وانه ورد في صفة السجود قال الزين بن المنير المراد ان يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرفوعان فيستقبل
 بظهر قدميه القبلة قال أخوه ومن ثم يندب ضم الاصابع في السجود لأنها لو تفرجت انحرفت رؤس بعضها عن القبلة
 (قوله باب اذا لم ينم سجوده) أورد فيه حديث حذيفة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب اذا لم ينم الركوع
 (قوله باب السجود على سبعة أعظم) لفظ المتن الذي أوردته في هذا الباب على سبعة أعضاء لكنه أشار بذلك الى لفظ
 الرواية الاخرى وقد أوردتها من وجه آخر في الباب الذي يليه قال ابن دقيق العيد يسمى كل واحد عظاما باعتبار الجملة
 وان اشتمل كل واحد على عظام ويجوز أن يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها (قوله سفيان) هو الثوري
 (قوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم) هو بضم الهمة في جميع الروايات بالبناء لم اسم فاعله والمراد به الله جل جلاله
 قال البيضاوي عرف ذلك بالعرف وذلك يقتضي الوجوب قيل وفيه نظر لانه ليس فيه صيغة فعل ولا كان هذا
 السياق يحتمل الخصوصية عقبه المصنف بلفظ آخر دال على انه لعموم الامة وهومن رواية شعبة عن عمرو بن دينار
 أيضا بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أمرنا وعرف بهذا ان ابن عباس تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم اما
 سماها منه واما بلاغا عنه وقد أخرجه مسلم من حديث العباس بن عبد المطلب بلفظ اذا سجدنا العبد سجدة سبعة أرب
 الحديث وهذا يرجح أن الثوري في أمرنا ونال الجمع والأرب بالجمع ارب بكسر اوله واسكان ثانيه وهو العضو ويحتمل
 أن يكون ابن عباس تلقاه عن أبيه رضي الله عنه (قوله ولا يكف شعرا ولا ثوبا) جملة معترضة بين المجلد وهو قوله سبعة
 أعضاء والمفسر وهو قوله الجبهة الى آخره وذكره بعد باب من وجه آخر بلفظ ولا تكف الثياب والشعر والكف بمشاة
 في آخره هو الضم وهو بمعنى الكف والمراد ان لا يجمع ثيابه ولا شعره وظاهره يقتضي ان النبي عنه في حال الصلاة
 واليه جنح الداودي وترجم المصنف بعد قليل باب لا يكف ثوبه في الصلاة وهي تؤيد ذلك ورد عياضه بخلاف
 ما عليه الجمهور فانهم كرهوا ذلك للمصل سواء فعله في الصلاة أو قبل ان يدخل فيها واتفقوا على انه لا يفسد الصلاة لكن
 حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الاعادة قيل والحكمة في ذلك أنه اذا فرغ ثوبه وشعره عن مباشرة الارض أشبه
 التكبير (قوله الجبهة) زائدة رواية ابن طاوس عن أبيه في الباب الذي يليه وأشار بيده على أفه كأنه ضمن أشار
 معنى أمر بتشديد الراء فلذلك عداه بلي دون الى وقع في العمدة بلفظ الى وهي في بعض النسخ من روايه كسرمة

وَالْبَيْتَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ غَمْرٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ
 أَبِي عُبَايَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَمَرْنَا أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ وَلَا نَكُفُّ تَوْبًا وَلَا
 شَرًّا حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيدٍ الْخَطَمِيِّ حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ
 عَازِبٍ وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ قَالَ كُنَّا نَصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا قَالَ سَبِّحَ اللَّهُ لِمَنْ حِيدَهُ لَمْ يَخْنِ
 أَحَدٌ مِنَّا ظَهَرَ حَقُّ يَصْنَعِ النَّبِيُّ ﷺ جِبَّتَهُ عَلَى الْأَرْضِ

وحدث النسائي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن طاوس فذكر هذا الحديث وقال في آخره قال ابن طاوس ووضع
 يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحد فلهذه رواية مفسرة قال القرطبي هذا يدل على أن الجبهة الأصل في السجود
 واللائق تبع وقال ابن دقيق العيد قيل معناه أنهما جعلوا كعضو واحد واللائق كانت الأعضاء ثمانية قال وفيه نظر
 لأنه يلزم منه أن يكفني بالسجود على اللائق كما يكفني بالسجود على بعض الجبهة وقد احتج بهذا لا في حنفية في الاكتفاء
 بالسجود على اللائق قال والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد
 فذاك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه الأمر وأيضا فإن الإشارة قد لا تعين المشار إليه فإنها إنما تتعلق
 بالجبهة لأجل العبادة فإذا تقارب ما في الجبهة أمكن أن لا يعين المشار إليه بقينا وأما العبارة فإنها معينة لما وضعت له
 فتدعيه أولى انتهى وما ذكره من جواز الاختصار على بعض الجبهة قال به كثير من الشافعية وكأنه أخذ من قول الشافعي
 في الامتنان الاختصار على بعض الجبهة يكره وقد أزمهم بعض الحنفية بما تقدم ونقل ابن المنذر إجماع الصحابة على أنه
 لا يجزئ السجود على اللائق وحده وذهب الجمهور إلى أنه يجزئ على الجبهة وحدها وعن الأوزاعي وأحمد واسحق
 وابن حبيب من المالكية وغيرهم يجب أن يجمعهما وهو قول للشافعي أيضا (قوله واليدين) قال ابن دقيق العيد
 المراد بهما الكفان فلا يدخل تحت المنهى عنه من افتراض السبع والكلب انتهى ووقع لنا في الكف في رواية
 حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عند مسلم (قوله والرجلين) في رواية ابن طاوس المذكورة وأطراف القدمين وهما من
 للقدمين والرجلين وقد تقدمت كيفية السجود عليهما قبل بباب قال ابن دقيق العيد ظاهره يدل على وجوب السجود
 على هذه الأعضاء واحتج بعض الشافعية على أن الواجب الجبهة دون غيرها بحديث المصنف صلواته حيث قال فيه
 ويمكن جبهته قال وهذا غاية ما في مفهوم لقب والمنطوق مقدم عليه وليس هو من باب تخصيص العموم قال وأضعف
 من هذا استدلالهم بحديث سجود جبهته فإنه لا يلزم من إضافة السجود إلى الوجه انحصار السجود فيه وأضعف منه
 قولهم أن مسمى السجود يحصل بوضع الجبهة لأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادة على المسمى وأضعف منه المعارضة
 بقياس شبيه كان يقال أعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعها قال وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من
 هذه الأعضاء لأن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها ولم يختلف في أن كشف الركبتين غير واجب لما عذر
 فيه من كشف العورة وأما علم وجوب كشف القدمين فدليل لطيف وهو أن الشارع وقت المسح على الخف بمدة
 تقع فيها الصلاة بالخف فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخف المقتضى لنقض الطهارة فيظل الصلاة انتهى
 وفيه نظر فلم يخالف أن يقول يخص لابس الخف لأجل الرخصة وأما كشف اليدين فقد تقدم البحث فيه في باب
 السجود على التوب في شدة الحر قيل أبواب استقبال القبلة وفيه أثر الحسن في نقله عن الصحابة ترك الكشف
 ثم أورد المصنف حديث البراء في الركوع وقد تقدم الكلام عليه في باب متى يسجد من خلف الإمام ومراده منه
 هنا قوله في آخره حتى يضع جبهته على الأرض قال الكرماني ومناسبتة للترجمة من حيث أن العادة أن يضع الجبهة
 إنما هو باستمالة الأعظم الستة غالبا انتهى والذي يظهر في مراده أن الأحاديث الواردة بالاختصار على الجبهة هكذا

بابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ عَلَى الْجَبْهَةِ وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ عَلَى أَنْفِهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْكَتِفَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ وَلَا تَنْكَفَتِ الْيَابِ وَالشَّوْرَ
بابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ وَالسُّجُودِ عَلَى الطَّيْنِ حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ أَنْطَلَقْتُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَقُلْتُ أَلَا تَخْرُجُ بِنَا إِلَى النَّخْلِ تَتَحَدَّثُ نَخْرَجُ قَالَ قُلْتُ حَدَّثَنِي مَا سَمِعْتَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ قَالَ أَعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ وَأَعْتَكَفْنَا مَعَهُ فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ فَأَعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ فَأَعْتَكَفْنَا مَعَهُ فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خُطْبًا صَبِيحَةً عَشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ فَقَالَ مَنْ كَانَ أَعْتَكَفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلْيَرْجِعْ فَإِنِّي أَرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَإِنِّي نُسَيْبُهَا وَإِنِّي فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فِي وَتَرٍ وَإِنِّي رَأَيْتُ كَأَنِّي أَسْجُدُ فِي طَيْنٍ وَمَا وَكَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ جَرِيدَةَ النَّخْلِ وَمَا تَرَى فِي السَّمَاءِ شَيْئًا فَجَاءَتْ نَزْعَةٌ فَأَمْطَرْنَا فَصَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى رَأَيْتُ ثَرَّ الطَّيْنِ وَالْمَاءِ عَلَى جَبْهَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَرْنَبَتَهُ تَصْدِيقَ رُؤْيَاهُ
بابُ عَقْدِ الثَّيَابِ وَشَدِّهَا وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِذَا خَافَ أَنْ تَنْكَفَرَ عَرِّقَهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ عَاقِدُوا أَرْزِهِمْ مِنَ الصَّغِيرَةِ عَلَى رِقَابِهِمْ . فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ لَا تَرْفَعْنَ رُؤُسَكُمْ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا

الحديث لا تعارض الحديث المنصوص فيه على الأعضاء السبعة بل الاختصار على ذكر الجهة لما لكونها أشرف الأعضاء المذكورة أو أشهرها في تحصيل هذا الركن فليس فيه ما يفي الزيادة التي في غيره وقيل أراد أن يبين أن الأمر بالجهة للوجوب وغيرها للندب ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث والاول أليق بحصره (قوله باب السجود على الأنف) (أورد فيه حديث ابن عباس من جهة وهيب وهو ابن خالد (عن عبد الله بن طاووس عن أبيه) وقد أسلفنا الكلام عليه قبل (قوله فيه على سبعة أعظم على الجهة) قال الكرماني على الثانية بدل من الاولى التي في حكم الطرح أو الاولى متعلقة بنحو حاصل أي أسجد على الجهة حال كون السجود على سبعة أعضاء * (قوله باب السجود على الأنف في الطين) كذا لاكثر والمستمل السجود على الأنف والسجود على الطين والاول أنسب لتلازم التكرار وهذه الترجمة أخص من التي قبلها وكأنه يشير إلى تأكيد أمر السجود على الأنف بأنه لم يترك مع وجود عن الطين الذي أثر فيه ولا حجة فيمن استدل به على جواز الاكتفاء بالأنف لأن في سياقه أنه سجد على جهته واربنته فوضح أنه إنما قصد بالترجمة ما قدمناه وهو دال على وجوب السجود عليهما ولولا ذلك لصاحبا عن لوث الطين قاله الخطاط وفيه نظر وفيه استحباب ترك الإسراع إلى إزالة ما يصيب جهة الساجد من غبار الأرض ونحوه وسنذكر بقية مباحث الحديث المذكور في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى * (قوله باب عقد الثياب وشدها ومن ضم إليه ثوبه إذا خاف أن تنكسر عورته) كأنه يشير إلى أن النهي الوارد عن كف الثياب في الصلاة محمول على غير حالة الاضطراب ووجه ادخال هذه الترجمة في أحكام السجود من جهة أن حركة السجود والرفع منه تسهل مع ضم الثياب وعقدها لا مع إرسالها وسدلها أشار إلى ذلك الزين بن المنير (قوله عن أبي حازم) هو ابن دينار وقد تقدم في باب إذا

باب لا يَكْفُ شَرَأُ حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَغْطَاءٍ وَلَا يَكْفُ ثَوْبُهُ وَلَا شَرَعُهُ
باب لا يَكْفُ ثَوْبُهُ فِي الصَّلَاةِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ
طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ لَا أَكْفُ شَرَأُ وَلَا ثَوْبًا
باب التَّسْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ
حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَبِّرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ

كان الثوب ضيقاً في أوائل الصلاة من وجه آخر عن سفيان قال حدثني أبو حازم وقد تقدم الكلام على فوائد المثنى هناك * (قوله باب لا يَكْفُ شَرَأُ) أي المصلي وكيف ضبطناه في روايتنا بضم الهمزة وهو الراجح ويجوز الفتح والمراد بالشعر شعر الرأس ومناسبة هذه الترجمة لأحكام السجود من جهة أن الشعر يسجد مع الرأس إذا لم يكف يلف وجهه في حكمة النبي عن ذلك أن غرزة الشعر يقعد فيها الشيطان حالة الصلاة وفي سنن أبي داود بإسناد جيد أن أبا رافع رأى الحسن بن علي يصلي قد غرز ضفيرة في فقهه خلفها وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك مقعد الشيطان وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى قبل ثلاثة أبواب * (قوله باب لا يَكْفُ ثَوْبُهُ فِي الصَّلَاةِ) أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر وقد تقدم ما فيه * (قوله باب التسبيح والدعاء في السجود) تقدم الكلام على هذه الترجمة في باب الدعاء في الركوع (قوله يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري (قوله يكثران يقول) كذا في رواية منصور وقدين الاعمش في روايته عن أبي الضحى كإسائي في التفسير ابتداء هذا الفعل وأنه واظب عليه صلى الله عليه وسلم ولفظه ماضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بعد أن نزلت عليه إذا جاء نصر الله والفتح الا يقول فيها الحديث قيل اختار النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لهذا القول لأن حالها أفضل من غيرها انتهى وليس في الحديث أنه لم يكن يقول ذلك خارج الصلاة أيضاً بل في بعض طرقه عند مسلم ما يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على ذلك داخل الصلاة وخارجها وفي رواية منصور بيان المحل الذي كان صلى الله عليه وسلم يقول فيه من الصلاة وهو الركوع والسجود (قوله يتأول القرآن) أي يفعل ما أمر به فيه وقد تبين من رواية الاعمش أن المراد بالقرآن بعضه وهو السورة المذكورة والذكر المذكور ووقع في رواية ابن السكن عن الثوري قال أبو عبد الله يعني قوله تعالى فسبح بحمديك الآية وفي هذا تحيين أحد الاحتمالين في قوله تعالى فسبح بحمديك لأنه يحتمل أن يكون المراد يسبح نفس الحمد لا تضمينه الحمد من معنى التسبيح الذي هو التزني لا اقتضاء الحمد نسبة الأفعال المحمودة عليها إلى الله سبحانه وتعالى فعلى هذا يكفي في امتثال الأمر الاقتصار على الحمد يحتمل أن يكون المراد فسبح مطلباً بالحمد فلا يمثل حتى يجمعها وهو الظاهر قال ابن دقيق العيد يؤخذ من هذا الحديث إباحة الدعاء في الركوع وإباحة التسبيح في السجود ولا يعارضه قوله صلى الله عليه وسلم أما الركوع فعظموه فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء قال ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز وذلك على الأولوية ويحتمل أن يكون أمر في السجود بحسب الدعاء لإشارة قوله فاجتهدوا والذي وقع في الركوع من قوله اللهم اغفر لي ليس كثيراً فلا يعارض ما أمر به في السجود انتهى واعترضه الفاكهاني بأن قول عائشة كان يكثران يقول صريح في كون ذلك وقع منه كثيراً فلا يعارض ما أمر به في السجود هكذا نقله عنه شيخنا ابن الملقن في شرح العمدة وقال فليتأمل وهو عجيب فان ابن دقيق العيد أراد بنفي الكثرة عدم الزيادة على قوله اللهم اغفر لي في الركوع الواحد فهو قابل بالنسبة إلى السجود المأمور فيه

بابُ الْمُسْكُتِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ أَنَّ
مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ قَالَ لِأَصْحَابِهِ أَلَا أُنبِئُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَذَلِكَ فِي غَيْرِ حِينَ صَلَاةٍ قَامَ
ثُمَّ رَكَعَ فَكَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَامَ هَنِيئَةً ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ هَنِيئَةً فَصَلَّى صَلَاةَ عُمَرَو بْنِ سَلَمَةَ
شَيْخِنَا هَذَا قَالَ أَيُّوبُ كَانَ يَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ أَرَهُمْ يَفْعَلُونَهُ كَانَ يَقْعُدُ فِي الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ قَالَ فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ
ﷺ فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ . فَقَالَ لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى أَهْلِيكُمْ صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ
كَذَا . فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنِ أَحَدُكُمْ وَلِيَوْمِكُمْ أَكْبَرُكُمْ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ**
حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزَّيْلَعِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى
عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ كَانَ سَجُودُ النَّبِيِّ ﷺ وَرُكُوعُهُ وَهُوْدُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ **حَدَّثَنَا**
سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَيْلَى لَا أَلُو أَنْ أُصَلِّيَ
بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي بِنَا قَالَ ثَابِتٌ كَانَ أَنَسُ يَصْنَعُ شَيْئًا لَمْ أَرَكُم تَصْنَعُونَهُ كَانَ إِذَا رَفَعَ
رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ قَدْ نَسِيَ وَيَنْ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ قَدْ نَسِيَ

بالاجتهاد في الدعاء المشعر بكمثير الدعاء ولم يرد أنه كان يقول ذلك في بعض الصلوات دون بعض حتى يترخص
عليه بقول عائشة كان يكثر (تنبيه) الحديث الذي ذكره ابن دقيق العيد أما الركوع الخ أخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي وفيه بعد قوله فاجتهدوا في الدعاء فقمنا ان يستجاب لكم وقمن ففتح الفاف والميم وقد نكسر معناه حقيق
وجاء الامر بالاكثر من الدعاء في السجود وهو أيضا عند مسلم وأبي داود والنسائي من حديث أبي مرة بلفظ
أقرب ما يكون العيد من ربه وهو ساجد فكثر وأفيه من الدعاء والامر باكثر الدعاء في السجود يشمل الحث على
تكثر الطلب لكل حاجة فاجاء في حديث أنس ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى شبع نعله أخرجه الزمعي
ويشمل التكرار للسؤال الواحد والاستجابة تشمل استجابة الداعي بإعطاء سؤله واستجابة النبي ﷺ بمظم ثوابه
وسياق الكلام على تفسير سورة النصر وتعيين الوقت الذي نزل فيه والبحث في السؤال الذي أورده ابن دقيق
العيد على ظاهر الشرط في قوله اذا جاء وعلى قول عائشة ماصلي صلاة بعد ان نزلت الا فالخ والتوفيق بين ما ظاهره
التعارض من ذلك في كتاب التفسير ان شاء الله تعالى * (قوله باب المسكت بين السجدين) في رواية الحموي بين
السجود (قوله ألا أنبئكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) الانبياء يصدى بنفسه وبالباء قال الله تعالى من
أنبأك هذا وقال قل ألا أنبئكم بخبر من ذلكم (قوله قال) أي أبو قلابه (وذلك في غير حين صلاة) أي غير وقت
صلاة من المفروضة ويتعين عمله على أنه غير وقت لصلاة من الخس الامن طلوع الشمس الى زوالها وقد تقدم هذا
وليس في اليوم واليلة وقت اجمع على أنه غير وقت لغرض منه هنا قوله ثم رفع رأسه هنيئاً بعد قوله ثم سجد لانه يقتضى
الحديث في باب الطمانينة في الركوع وفي غيره والغرض منه هنا قوله ثم رفع رأسه هنيئاً بعد قوله ثم سجد لانه يقتضى
الجلوس بين السجدين بقدر الاعتدال (قوله قال أيوب) أي بالسند الذي كوراه (قوله كان يقعد في الثالثة والرابعة)
هو شك من الراوى والمراد منه بيان جلسة الاستراحة وهي تقع بين الثالثة والرابعة كما تقع بين الاولى والثانية فكانه
قال كان يقعد في آخر الثالثة أو في أول الرابعة والمعنى واحد فشكل الراوى أيهما قال وسياق الحديث بعد باب واحد
بلفظ فاذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا (قوله فأتينا النبي صلى الله عليه وسلم) هو مقرر مالك

باب لا يفتش ذراعية في السجود . وقال أبو حميد سجد النبي ﷺ ووضع يده غير مفرش ولا قاضيهما **حدثنا** محمد بن أنس قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبه قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال اعتدلوا في السجود ولا ينسط أحدكم ذراعيه أنيسط الكل **باب** من استوى قاعداً في وتر من صلاته ثم نهض **حدثنا** محمد بن الصباح قال أخبرنا هشيم قال أخبرنا خالد الحذاء عن أبي قلابة قال أخبرنا مالك بن الحويرث اللخمي أنه رأى النبي ﷺ يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً

ابن الحويرث والثاء عاطفة على شيء محذوف تقديره أسلمنا فأتيناً وأرسلنا قومنا فأتيناً ونحو ذلك وقد تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة وفي الأذان وحديث البراء تقدم الكلام عليه في باب استواء الظهر في الركوع وحديث أنس تقدم الكلام عليه في باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع وفي قوله في هذه الطريق قال ثابت كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه الخ اشعار بأن من خاطبهم كانوا لا يطيئون الجلوس بين السجدين ولكن السنة إذا ثبت لا يأتى من تمسك بها بمخالفة من خالفها وبالله المستعان (قوله باب لا يفتش ذراعيه في السجود) يجوز في يفتش الجزم على النهي والرفع على التثنية وهو بمعنى النهي قال الزين بن المنير أخذ لفظ الترجمة من حديث أبي حميد والمعنى من حديث أنس وأراد بذلك أن الافتراش المذكور في حديث أبي حميد بمعنى الانبساط في حديث أنس اه والذي يظهر لي أنه أشار إلى رواية أبي داود فإنه أخرجه حديث الباب عن مسلم بن إبراهيم عن شعبه بلفظ ولا يفتش بدل ينسط وروى أحمد والترمذي وابن خزيمة من حديث جابر نحوه إذا سجد أحدكم فليعتدل ولا يفتش ذراعيه الحديث ومسلم عن عائشة نحوه (قوله وقال أبو حميد الخ) هو طرف من حديث يأتي مطولاً بعد ثلاثة أبواب (قوله ولا قابضهما) أي بأن يضمهما ولا يجافيهما عن جنبيه (قوله عن أنس) في رواية أبي داود الطيالسي عند الترمذي وفي رواية معاذ عند الاسماعيلي كلاهما عن شعبه التصريح بسماع قتادة له من أنس (قوله اعتدلوا) أي كانوا متوسطين بين الافتراش والقبض وقال ابن دقيق العيد لعل المراد بالاعتدال هنا وضع هيئة السجود على وفق الأمر لأن الاعتدال الحسي المطلوب في الركوع لا يأتى هنا فإنه هناك استواء الظهر والعنق والمطلوب هنا ارتفاع الأسافل على الاعالي قال وقد ذكر الحكم هنا مقروناً بجلته فإن التشبه بالاشياء الخسيسة يتناسب تركه في الصلاة انتهى والهيئة المنهي عنها أيضاً مشعرة بانها ونقطة الاعتناء بالصلاة (قوله ولا ينسط) كذا للأكثر ينون ساكنة قبل الموحدة والحموى يتوسط بثلاثة بعد موحدة وفي رواية ابن عساكر موحدة ساكنة فقط وعليها اقتصر صاحب العمدة وقوله انبساط بالنون في الاولى والثالثة وبالثانية في الثانية وهي ظاهرة والثالثة هديرها ولا ينسط ذراعيه فينسط انبساط الكلب * (قوله باب من استوى قاعداً في وتر من صلاته) ذكر فيه حديث مالك بن الحويرث ومطابقته واضحة وفيه مشروعية جلسة الاستراحة وأخذها الشافعي وطاعة من أهل الحديث وعن أحمد روايتان وذكر الخلال أن أحمد رجع إلى القول بها ولم يستحبها الاكثر واحتج الطحاوي بخلو حديث أبي حميد عنها فإنه ساقه بلفظ فقام ولم يركع وأخرجه أبو داود أيضاً كذلك قال فلما تخالفا احتمل أن يكون ما ضلعه في حديث مالك بن الحويرث لعله كانت به فمقد لا جملها الا أن ذلك من سنة الصلاة ثم قوي ذلك بأنها لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص وتقرب بأن الاصل عدم العلة وبأن مالك بن الحويرث هو زاوي حديث صلوا كما رأيتموني أصلي فكتابة لصفات صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم داخلية تحت هذا الأمر ويستدل بحديث أبي حميد المذكور على عدم وجوبها فكأنه تركها لبيان الجواز وتمسك من لم يقل باستحبها

باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة **حدثنا** معلى بن أسد قال **حدثنا** وهيب عن أيوب عن أبي قلابة قال جاءنا مالك بن الحويرث فقلنا في مسجديننا هذا فقال لي لأصل إني وما أريد الصلاة ولكن أريد أن أريكم كيف رأيت النبي ﷺ يصل قال أيوب قلت لأبي قلابة وكيف كانت صلاته قال مثل صلاة شيخنا هذا يعني عمرو بن سلمة . قال أيوب وكان ذلك الشيخ يوم التكبير . وإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام **باب** يكبر وهو ينهض من السجدة .

بقوله صلى الله عليه وسلم لاتبادروني بالقيام والقعود فاني قد بدت قدل على انه كان يفعل هذا السبب فلا يشرع الا في حق من اتفق له نحو ذلك واما الذكر المخصوص فانها جلسة خفيفة جدا استغني فيها بالتكبير المشروع للقيام فانها من جملة النهوض الى القيام ومن حيث المعنى ان الساجد يضع يديه وركبته ورأسه ممزلا لكل عضو وضع فكذا ينبغي اذا رفع رأسه ويديه ان يبرز ركبته وانما يتبع ذلك بان يجلس ثم ينهض قائما نه عليه ناصر الدين بن المنير في الحاشية ولم تتفق الروايات عن أبي حميد على نفي هذه الجلسة كما فهمه صنيع الطحاوي بل أخرجه أبو داود أيضا من وجه آخر عنه باباها وسيأتي ذلك عند الكلام على حديثه بعدد بين ان شاء الله تعالى واما قول بعضهم لو كانت ستفلكرها كل من وصف صلاته فيقوي أنه فعلها للحاجة فقيه نظر فان السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد ممن وصف وانما أخذ مجموعها عن مجموعهم * (قوله باب كيف يعتمد على الأرض اذا قام من الركعة) أي أي ركعة كانت وفي رواية المستمل والكشمبيني من الركعتين أي الاولى والثالثة (قوله عن السجدة) في رواية المذكورين في السجدة وفي بعض نسخ أبي ذر من السجدة وهي رواية الاسماعيلي وقد تقدم الكلام على حديث مالك بن الحويرث والقرض منه هنا ذكر الاعتقاد على الأرض عند القيام من السجود أو الجلوس والاشارة الى رد ما روى بخلاف ذلك فتد سعيد بن منصور باسناد ضعيف عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان ينهض على صدور قدميه وعن ابن مسعود مثله باسناد صحيح وعن ابراهيم أنه كره أن يعتمد على يديه اذا نهض فان قيل ترجم على كيفية الاعتقاد والذي في الحديث اثبات الاعتقاد فقط اجاب الكرمانى بان بيان الكيفية مستفاد من قوله جلس واعتمد على الأرض ثم قام فكانه أراد بالكيفية أن يقوم معتمدا على الجلوس لاعتقاد سجد وقال بن رشيد أفاد في الترجمة الى قبل هذه اثبات الجلوس في الاولى والثالثة وفي هذه أن ذلك الجلوس على الاعتقاد على الأرض يمكن بدليل الاثبات بحرف ثم الدال على الملهة وانه ليس جلوس استيفاز فأفاد في الاولى مشروعية الحكم وفي الثانية صفته اه ملخصا وفيه شيء واذ لو كان ذلك المراد لقال كيف يجلس مثلا وقيل يستفاد من الاعتقاد أنه يكون باليد لانه اتصال من العمد والمراد به الاتكاء وهو باليد وروى عبد الرزاق عن بن عمر أنه كان يقوم اذا رفع رأسه من السجدة معتمدا على يديه قبل أن يرفعهما * (قوله باب يكبر وهو ينهض من السجدة) ذهب أكثر العلماء الى أن المصلى يشرع في التكبير أو غيره عند ابتداء الخفض أو الرفع الا أنه اختلف عن مالك في القيام الى الثالثة من التشهد الاول فروى في الموطأ عن أبي هريرة بن عمر وغيرهما أنهم كانوا يكبرون في حال قيامهم وروى بن وهب عنه أن التكبير بعد الاستواء اولي وفي المدونة لا يكبر حتى يستوى قائما ووجهه بعض اتباعه بان تكبير الافتتاح يقع بعد القيام فينبغي ان يكون هذا نظيره من حيث ان الصلاة فرضت اولاً ركعتين ثم زبدت الرابعة فيكون افتتاح المزيد كافتتاح المزيد عليه وكان

وكان ابن الزبير يكبر في نهضة **حدثنا يحيى بن صالح** قال حدثنا **فليح بن سليمان** عن **سعيد بن الخمار** جهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين رفع رأسه من الركعتين وقال هكذا رأيت النبي ﷺ **حدثنا سليمان بن حرب** قال حدثنا **حاجد بن زيد** قال حدثنا **غزلان** ابن جبرير عن **مطرف** قال صليت أنا و**عمران** صلاة خلف **علي بن أبي طالب** رضي الله عنه فكان إذا سجد كبر وإذا رفع كبر وإذا نهض من الركعتين كبر فلما سلم أخذ **عمران** بيدي فقال لقد صلى بنا هذا صلاة **محمد ﷺ** أو قال لقد ذكرني هذا صلاة **محمد ﷺ** **باب سنة الجلوس في التشهد** وكانت أم **الذرذاء** تجلس في صلاتها جلسة الرجل وكانت فدية **حدثنا** **عبد الله بن مسلمة** عن **مالك** عن **عبد الرحمن بن القاسم**

يفنى لصاحب هذا الكلام أن يستحب رفع اليد من حينئذ لتكمل المناسبة ولا قائل منهم به (قوله وكان ابن الزبير) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح (قوله صلى لنا أبو سعيد) أي الخدري بالمدينة وبين الإسماعيلي في روايته من طريق **يونس بن عبد** عن **فليح** سبب ذلك ولفظه اشتكى أبو هريرة أو غاب فصرى أبو سعيد جهر بالتكبير حين انتحى وحين ركع الحديث وزاد في آخره أيضا فلما انصرف قيل له قد اخلف الناس على صلاتك فقام عند المنبر فقال اني والله ما بالي اخلفت صلاتكم أم لم تختلف اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا يصلي والذي يظهر أن الاختلاف بينهم كان في الجهر بالتكبير والاسرار به وكان مروان وغيره من بني أمية يسرونه كما تقدم في باب اتمام التكبير في الركوع وكان أبو هريرة يصلي بالناس في أم المؤمنين مروان على المدينة وأما مقصود الباب فالمشهور عن أبي هريرة أنه كان يكبر حين يقوم ولا يؤخره حتى يستوي قائما كما تقدم عن **الموطأ** وأما ما تقدم في باب ما يقول الامام ومن خلفه من حديثه بمنظ وإذا قام من السجدين قال الله أكبر فيحمل على أن المعنى إذا شرع في القيام قال الزبير بن المنبر أجرى البخاري الترجمة وأثر ابن الزبير مجرى التبيين لحدوثي الباب لانهما ليسا صريحين في ابتداء التكبير يكون مع أول النهوض وقال ابن رشيد في هذه الترجمة اشكال لانه ترجم فيما مضى باب التكبير اذا قام من السجود وأورد فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة وفيهما التنصيص على أنه يكبر في حالة النهوض وهو الذي اقتضته هذه الترجمة فكان ظاهرها التكرار ويحمل قوله من السجدين على أنه أراد من الركعتين لان الركعة تسمى سجدة مجازا ثم استبعده ثم رجح أن المراد بهذه الترجمة بيان محل التكبير حين نهض من السجدة الثانية بأنه اذا قعد على الوتر يكون تكبيره في الرفع الى القعود ولا يؤخره الى ما بعد القعود ويوجه ذلك بان الترجمتين اللتين قبله فيما بيان الجلوس ثم بيان الاعتدال بين في هذه الثالثة محل التكبير املخصا ويحتمل أن يكون مراده بقوله من السجدين ما هو أعظم من ذلك فيشمل ما قيل أولا وثانيا ويؤيد ذلك اشتغال حديثي الباب على ذلك في حديث أبي سعيد حين رفع رأسه من السجود وحين قام من الركعتين وفي حديث **عمران بن حصين** اذا رفع كبر واذا نهض من الركعتين كبر وأما أثر ابن الزبير فيمكن شموله الامرين لان النهضة تحتلها لكن استعمالها في القيام أكثر وهذا يرجح الحمل الاول الذي استبعده ابن رشيد ولا يهدفه فقد قدم أن خلاف **مالك** انما هو في النهوض من الركعتين جدا للتشهد الاول والكلام على حديث **عمران بن حصين** قد تقدم في باب اتمام التكبير في الركوع (قوله باب سنة الجلوس في التشهد) أي السنة في الجلوس الهيئة الآتية ذكرها ولم يرد أن نفس الجلوس سنة ويحتمل ارادته على أن المراد بالسنة الطريقة الشرعية التي هي أعم من الواجب والمندوب وقال الزبير بن المنبر ضمن هذه الترجمة ستة أحكام وهي أن هيئة الجلوس غير مطلق الجلوس

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَتَّبِعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ فَقَعْلَتُهُ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ قُنْبَانِي عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. وَقَالَ لِإِمَامَتِهِ الصَّلَاةُ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى وَتَقْنِي الْبُسْرَى فَقُلْتُ إِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ. فَقَالَ إِنَّ رِجْلِي لَا تَحْتَلِي حَذَرًا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْإِسْهَاقُ عَنْ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ وَبْنِ حُلَيْلَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَطَاءٍ * وَحَدَّثَنَا الْإِسْهَاقُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَيَزِيدَ ابْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ وَبْنِ حُلَيْلَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ وَبْنِ عَطَاءٍ

والفرقة بين الجلوس للتشهد الاول والاخير وبينهما وبين الجلوس بين السجدين وأن ذلك كله سنة وإن لافرق بين الرجل والنساء وأن إذا الصلح يمتحج بعمله اه وهذا الاخير انما يمتحج اذا ضم أترام الدرداء الي الترجمة وقد قدم تقر بذلك وأترام الدرداء المذكور وصله المصنف في التاريخ الصغير من طريق مكحول باللفظ المذكور وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه لكن لم يقع عنده قول مكحول في آخره وكانت فقهاء حزم بعض الشراح بأن ذلك من كلام البخاري لامن كلام مكحول فقال مغلطاي القائل وكانت فقهاء هو البخاري فها يرى وتبعه شيخنا ابن الملقن فقال الظاهر أنه قول البخاري اه وليس كما قالوا فقدروا وبناه تاما في مستند القريباني أيضا بسنده الي مكحول ومن طريقة البخاري أن الدليل إذا كان عاما وعمل بعمومه بعض العلماء رجح به وأن لم يمتحج به بمجرد وعرف من رواية مكحول أن المراد بأم الدرداء الصغرى التابعة للكبرى الصحابة لأنه أدرك الصغرى ولم يدرك الكبرى وعمل التابعي بمفرده ولولم يخالف لا يمتحج به وانما وقع الاختلاف في العمل بقول الصحابي كذلك ولم يورد البخاري أترام الدرداء ليحتج به بل للتقوية (قوله عن عبدالله بن عبدالله) أي ابن عمر وهو تابعي ثقة سمي باسم أبيه وكني بكنيته (قوله أنه أخبره) صريح في أن عبد الرحمن بن القاسم حمله عنه بلا واسطة وقد اختلف فيه الرواة عن مالك فأدخل ممن ابن عيسى وغيره عنه فيه بين عبد الرحمن بن القاسم وعبدالله بن عبدالله القاسم بن محمد والد عبد الرحمن بين ذلك الاسماعيلي وغيره فكان عبد الرحمن سمعه من أبيه عنه ثم لقيه أو سمعه منه معه وبنته فيه أبوه (قوله وتثنى البصري) لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثنيها هل يجلس فوقها أو يتورك ووقع في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أرام الجلوس في التشهد فنصب رجله اليمنى وتثنى اليسرى وجلس على ركبته اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم قال أراني هذا عبدالله بن عبدالله بن عمر وحديثي أن أباه كان يفعل ذلك فبين من رواية القاسم ما اجل في رواية ابنه وانما اقتصر البخاري على رواية عبد الرحمن لتصرحه فيها بأن ذلك هو السنة لاقتضاء ذلك الرفع بخلاف رواية القاسم ورجح ذلك عنده حديث أبي حميد المفضل بين الجلوس الاول والثاني على أن الصفة المذكورة قد يقال انها لا تخالف حديث أبي حميد لان في الموطأ أيضا عن عبدالله بن دينار التصريح بأن جلوس عمر المذكور كان في التشهد الاخير وروى النسائي من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد أن القاسم حدثه عن عبدالله بن عبدالله بن عمر عن أبيه قال من سنة الصلاة أن ينصب اليمنى ويجلس على اليسرى فإذا حلت هذه الرواية على التشهد الاول ورواية مالك على التشهد الاخير اثنى عنهما الطائفتين ووافق ذلك التفصيل المذكور في حديث أبي حميد والله أعلم (قوله قلت أنك تفعل ذلك) أي التربع قال ابن عبد البر اختلفوا في التربع في النافلة وفي التريضة للمريض وأما الصحيح فلا يجوز له التربع في التريضة باجماع العلماء كذا قال وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال لأن أقعد على رصفتين أحب الي من أن أقعد مترعا في الصلاة وهذا يشعر بصححه عنده ولكن المشهور عن أكثر العلماء أهية الجلوس في التشهد سنة فاعمل ابن عبد البر أراد بنى الجواز اثبات الكراهة (قوله ان رجلى) كذا لاكثر وفي رواية حكاهما ابن التين أن رجلاى وجهها على أن أن يعني نعم ثم استأنف فقال رجلاى لا تحملا في أو على اللغة المشهورة لغة بني الحارث ولها وجه آخر لم يذكره وقد ذكرت الواجهة في قراءة من قرأ أن هذا ساحران (قوله لا تحملا في) بتشديد النون ويجوز التخفيف (قوله عن خالد) هو ابن يزيد الجمحي المصري وهو من أقران سعيد بن أبي هلال شيخه في هذا الحديث (قوله قال حدثنا الليث) قائل

أَمَّا كَانَ جَالِسًا مَعَ مَرٍّ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرْنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ أَبُو حَنِيدٍ السَّاعِدِيُّ

فَلَمْ يَرَوْهُ بِنِجْوَةٍ وَكَانَ مَعَهُ ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ مَصْرِيٌّ مَعْرُوفٌ مِنْ صَفَارِ الثَّاقِبِينَ وَزَيْدُ بْنُ عَدْرَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ بَنِي قَيْسِ بْنِ عَزْمَةَ مِنَ الْمَطْلَبِ مَدَنِيٌّ سَكَنَ مَعْرَ وَكُلٌّ مِنْ قَوْمِهِ مَدَنِيٌّ أَيْضًا فَالْإِسْنَادُ دَائِرٌ بَيْنَ مَدَنِيٍّ وَمَصْرِيٍّ وَأَرْدَفَ الرَّوَاةُ النَّازِلَةَ بِالرَّوَاةِ الْعَالِيَةِ عَلَى مَادَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَرَبَّمَا وَقَعَ لَهُمْ ضِدٌّ ذَلِكَ لِمَعْنَى مُنَاسِبٍ (قَوْلُهُ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ مَعَ نَفَرٍ وَكَذَا اخْتَلَفَ عَلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ فِي رِوَايَةِ حَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ سَمِعْتُ أَبَا حَنِيدٍ فِي عَشْرَةٍ وَفِي رِوَايَةِ هُشَيْمٍ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ رَأَيْتُ أَبَا حَنِيدٍ مَعَ عَشْرَةٍ وَلَقِيتُ مَعَ رَجُلٍ أَحَدًا لِحَاثَالٍ فِي لَفْظٍ لَأَنَّهَا مُحْتَمَلَةٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَبُو حَنِيدٍ مِنَ الْعَشْرَةِ أَوْ زَائِدًا عَلَيْهِمْ ثُمَّ ان رِوَاةَ اللَّيْثِ ظَاهِرَةٌ فِي اتِّصَالِهِ بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي حَنِيدٍ وَرِوَايَةِ عَبْدِ الْحَمِيدِ صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ وَزَعَمَ أَبُو الْقَطَّانِ نُبْعًا لِلطَّحَاوِيِّ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ لِمَرِّينَ أَحَدُهُمَا إِنْ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ فَادْخُلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّحَابَةِ عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ ثَانِيَهُمَا إِنْ فِي بَعْضِ طَرِيقَةٍ تَسْمِيَةِ أَبِي قَتَادَةَ فِي الصَّحَابَةِ الْمَذْكُورِينَ وَأَبُو قَتَادَةَ قَدِيمُ الْمَوْتِ لِمَصْرِفِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ عَنْ إِدْرَاكِهِ الْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا يَضُرُّ التَّعَمُّقُ الْمُرْصَحُ بِسَمَاعِهِ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَيْخِهِ وَاسْطَةً أَمَّا لَزِيذَةُ فِي الْحَدِيثِ وَأَمَّا لَيْثُ فِيهِ وَقَدْ صَرَّحَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الْمَذْكُورُ بِسَمَاعِهِ فَتَكُونُ رِوَايَةُ عَيْسَى عَنْهُ مِنَ الْمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ وَأَمَّا الثَّانِي فَالْمُعْتَمَدُ فِيهِ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ التَّارِيخِ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ مَاتَ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ وَصَلَّى عَلَيْهِ عَلَى وَكَانَ قَتْلَ عَلَى سِتَّةِ أَرْبَعِينَ وَإِنْ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ مَاتَ بَعْدَ سِتَّةِ عَشْرِينَ وَمِائَةً وَلَهْ نَيْفٌ وَتَمَانُونَ سَنَةً فَفَعَلَى هَذَا لَمْ يَدْرِكْ أَبَا قَتَادَةَ وَالْجَوَابُ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ اخْتَلَفَ فِي وَقْتِ مَوْتِهِ فَقِيلَ مَاتَ سَنَةً أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَعَلَى هَذَا فَلَقَاهُ مُحَمَّدٌ لَهُ يُمْكِنُ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَلَعَلَّ مِنْ ذِكْرِ مِقْدَارِ عَمْرِهِ أَوْ وَقْتِ وفاته وَمِنْ أَوَّلِ الذِّي سَمِيَ أَبَا قَتَادَةَ فِي الصَّحَابَةِ الْمَذْكُورِينَ وَفِيهِ تَسْمِيَتُهُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ غُلَطًا لِأَنَّهُ غَيْرُهُ مِمَّنْ رَوَاهُ مَعَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ وَأَوْعَى عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ قَدْ وَافَقَتْهُ (قَائِدَةٌ) سَمِيَ مِنَ النَّفَرِ الْمَذْكُورِينَ فِي رِوَايَةِ فُلَيْحٍ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ مَعَ أَبِي حَنِيدٍ أَبُو الْعَبَّاسِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّاعِدِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ أَخْرَجَهَا أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ وَسَمِيَ مِنْهُمْ فِي رِوَايَةِ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبَّاسِ الْمَذْكُورِينَ سَوَى مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَةَ فَذَكَرَ بَدَلَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهَا أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَسَمِيَ مِنْهُمْ فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبَّاسِ عَنْ عَبْدِ ابْنِ خَزِيمَةَ وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ أَبُو قَتَادَةَ وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا عَشْرَةً ثُمَّ قَدَّمَ وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَةِ الْبَاقِيْنَ وَقَدْ اشْتَمَلَ حَدِيثُ أَبِي حَنِيدٍ هَذَا عَلَى جَمَلَةٍ كَثِيرَةٍ مِنْ صِفَةِ الصَّلَاةِ وَسَائِرِ مَا فِي رِوَايَةِ غَيْرِ اللَّيْثِ مِنَ الزِّيَادَةِ نَاسِبًا كُلِّ زِيَادَةٍ إِلَى مَخْرَجِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ أَشْرَفْتُ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى مَخَارِجِ الْحَدِيثِ لَكِنِّي سِيقَ اللَّيْثِ فِيهِ حِكَايَةَ أَبِي حَنِيدٍ لَصِفَةِ الصَّلَاةِ بِالنُّقُولِ وَكَذَا فِي رِوَايَةِ كُلِّ مَنْ رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْجَةَ وَنَحْوِهِ رِوَايَةَ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ وَوَاقِعُهَا فُلَيْحٌ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ وَخَالَفَ الْجَمْعُ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ أَنَّ أَبَا حَنِيدٍ وَصَفَهَا بِالْفَصْلِ وَلَفْظُهُ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ وَأَبْنِ حَبَانَ قَالُوا فَأَرَانَا فَمَا يَصِلُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ فَبَدَأَ فَكَبَّرَ الْحَدِيثَ وَبِمَكْنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الرَّوَاةَيْنِ إِنْ يَكُونُ وَصْفُهَا مَرَّةً بِالْقَوْلِ وَمَرَّةً بِالْفِعْلِ وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا جَمَعْتُهُ أَوَّلًا فَلَا يَنْبَغِي عَيْسَى الْمَذْكُورُ هُوَ الَّذِي زَادَ عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ وَأَبِي حَنِيدٍ فَكَانَ مُحَمَّدٌ شَاهِدَهُ وَعَبَّاسٌ حِكَايَةَ أَبِي حَنِيدٍ بِالْقَوْلِ لِحُكْمِهَا عَنْهُ مِنْ قَدَمٍ ذَكَرَهُ وَكَانَ عَبَّاسٌ شَاهِدَهُ وَحْدَهُ بِالْفِعْلِ فَسَمِعَ ذَلِكَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ لَحْدَتْ بِهَا كَذَلِكَ وَقَدْ وَافَقَ عَيْسَى أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ ابْنُ خَالِدٍ لَكِنَّهُ أَهْمُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا وَيَقْوَى ذَلِكَ إِنْ ابْنُ خَزِيمَةَ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ

أَنَا كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِدَةً مَنْكِبِيهِ . وَإِذَا رَفَعَ
أَمْسَكَ يَدَيْهِ مِنْ دُبُكَيْهِ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ . فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَبُودَ كُلُّ قَفَارٍ مَكَانَهُ . فَإِذَا سَجَدَ
وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَائِضٍ . وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ . فَإِذَا جَلَسَ فِي
الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلَيْهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيَمْنَى .

ابن اسحق ان عباس بن سهل حدثه فساق الحديث بصفة الفعل أيضاً والله أعلم (قوله أنا كنت أحفظكم) زاد عبد
الحميد قالوا فلم فوائده ما كنت بأكثرنا له اتباعاً وفي رواية الترمذي اتينا ولا أقدمنا له صحبة وفي رواية عيسى بن عبد الله
قالوا فكيف قال اتبع ذلك منه حتى حفظته زاد عبد الحميد قالوا فأعرض وفي روايته عند ابن حبان استقبل القبلة ثم
قال الله أكبر وزاد فليح عند ابن خزيمة ذكر الوضوء (قوله جعل يديه حذو منكبيه) زاد ابن اسحق ثم قرأ بعض
القرآن ونحوه لعبد الحميد (قوله ثم هضر ظهره) بالهاء والصاد المهملة المفتوحين أي ثناه في استواء من غير هوس
ذكره الخطاطي وفي رواية عيسى غير مقنع رأسه ولا مصوبه ونحوه لعبد الحميد وفي رواية فليح عند أبي داود فوضع
يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما ووتر يديه فتجافى عن جنبيه وله في رواية ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب وفرج
بين أصابعه (قوله فإذا رفع رأسه استوى) زاد عيسى عند أبي داود فقال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ورفع
يديه ونحوه لعبد الحميد وزاد حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلاً (قوله حتى يعود كل قفار) التفار ففتح القاء والقاف
جمع فقارة وهي عظام الظهر وهي العظام التي يقال لها خرز الظهر قاله القزاز وقال ابن سيدة هي من الكاهل إلى العجب
وحكى ثعلب عن نوادر ابن الأعرابي أن عدتها سبعة عشر وفي أمالي الزجاج أصولها سبع غير التوابع وعن الأصمعي
هي خمس وعشرون سبع في العنق وخمس في الصلب وبقية في أطراف الأضلاع وحكى في المطالع أنه وقع في رواية
الأصلي بفتح القاء وبكسر هاء لابن السكن بكسر هاء والصواب بفتحها وسألت ما فيه آخر الحديث والمراد بذلك كمال
الاعتدال وفي رواية هشيم عن عبد الحميد ثم يمكث قائماً حتى يقع كل عظم موضعه (قوله فإذا سجد وضع يديه غير
مفترش) أي لهما ولا ابن حبان من رواية عتبة بن أبي حكيم عن عباس بن سهل غير مفترش ذراعيه (قوله ولا قابضهما)
أي بأن يضمهما إليه وفي رواية عيسى فإذا سجد فرج بين فخذه غير حامل بطنه على شيء منهما وفي رواية عتبة
الذكورية ولا حامل بطنه على شيء من فخذه وفي رواية عبد الحميد جافى يديه عن جنبيه وفي رواية فليح ونحو يديه
عن جنبيه ووضع يديه حذو منكبيه وفي رواية ابن اسحق فأعول على جنبيه وراحته وركبته وصدره قدميه
حتى رأيت يابضاً يطيه مانت منكبيه ثم ثبت حتى اطمأن كل عظم منه ثم رفع رأسه فاعتدل وفي رواية عبد
الحميد ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه ويثني رجله اليسرى فيقعدها عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ونحوه
في رواية عيسى بلفظ ثم كبر فجلس فتورك ونصب قدمه الأخرى ثم كبر فسجد وهذا مخالف رواية
عبد الحميد في صفة الجلوس ويقوي رواية عبد الحميد ورواية فليح عند ابن حبان بلفظ كانت إذا
جلس بين السجدين افتش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته أوردته مختصراً هكذا في
كتاب الصلاة له وفي رواية ابن اسحق خلاف الروایتين ولهذه فاعتدل على عقبيه وصدره قدميه فان لم يعمل
على التعدد والا فرواية عبد الحميد أرجح (قوله فإذا جلس في الركعتين) أي الأولين لينتشد وفي رواية
فليح ثم جلس فافتش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى
على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه وفي رواية عيسى بن عبد الله ثم جلس بعد الركعتين حتى إذا هو أراد أن ينهض إلى
القيام قام بتكبيرة وهذا يخالف في الظاهر رواية عبد الحميد حيث قال إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه كما كبر
عند افتتاح الصلاة ويمكن الجمع بينهما بأن التشبيه واقع على صفة التكبير لأعلى محله ويكون معنى قوله إذا قام أي أراد القيام

وإذا جلس في الركعة الآخرة قدم رجله اليسرى وأصَبَ الأخرى وقعدَ على مَقْعَدِهِ * وسمع الليثُ
 يزيد بن أبي حبيبٍ ويزيد بن محمد بن حنبلٍ وابنُ حنبلٍ من ابنِ عطاء قال أبو صالح عن الليث كلُّ
 قنارٍ . وقال ابنُ المبارك عن يحيى بن أيوب قال حدثني يزيد بن أبي حبيب أن محمد بن عمرو حدثه كلُّ
 قنارٍ باب من كم بر التشهد أو ول واجبا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قام من الركعتين ولم
 يرجع حدثنا أبو الجان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال

أَوْ شَرَعَ فِيهِ (قوله) وإذا جلس في الركعة الآخرة (الخ) في رواية عبد الحميد حتى إذا كانت السجدة التي يكون فيها التسليم
 وفي روايته عند ابن حبان التي تكون خاتمة الصلاة أخرج رجله اليسرى وقعد متورا على شقه اليسر زادا بن اسحق
 في روايته ثم سلم وفي رواية عيسى عند الطحاوي فلما سلم سلم عن يمينه سلام عليكم ورحمة الله وعن شماله كذلك وفي
 رواية أبي حاتم عن عبد الحميد عند أبي داود وغيره قالوا أي الصلاة المذكورون صدقت هكذا كان يصلي وفي هذا
 الحديث حجة قوية للشافعي ومن قال بقوله في أن هيئة الجلوس في التشهد الأول مغايرة لهيئة الجلوس في الآخر وخالف
 في ذلك المالكية والحنفية فقالوا يسوى بينهما لكن قال المالكية يتورك فيها كما جاء في التشهد الآخر وعكسه
 الآخرون وقد قيل في حكمة المغايرة بينهما أنه أقرب إلى عدم اشتباه عدد الركعات ولأن الأول تعقبه حركة بخلاف الثاني
 ولأن المسبوق إذا رآه علم قدر ما سبق به واستدل به الشافعي أيضا على أن تشهد الصباح كالشهد الآخر من غيره لعموم
 قوله في الركعة الأخيرة واختلف فيه قول أحمد والمشهور عنه اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان وفي الحديث
 من القوائد أيضا جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن الإعجاب وأراد أن يكيد ذلك عند من سمعه لما في
 التعليم والاختار من العلم من الفضل وفيه أن كان يستعمل فيأمر وفيما يأتي لقول أبي حنيفة كنت أحفظكم وأراد
 استمراره على ذلك أشار إليه ابن التين وفيه أنه كان يخفى على الكثير من الصحابة بعض الأحكام المتعلقة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وربما نكروا بعضهم إذا ذكر وفي الطرق التي أشرت إلى زيادتها جملة من صفة الصلاة ظاهرة لمن تدبر
 ذلك وتفهيمه (قوله) وسمع الليث إلى آخره) إعلام منه بأن العنقة الواقعة في إسناد هذا الحديث بمنزلة السماع وهو كلام
 المصنف وومهم من جزم بأنه كلام يحيى بن بكير وقد وقع التصريح بتحديث ابن حنبل في رواية ابن المبارك كما
 سيأتي (قوله) وقال أبو صالح عن الليث يعني بإسناده الثاني عن يزيد بن كذلك وصله الطبراني عن مطب بن شبيب
 وابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ كلاهما عن أبي صالح عن عبد الله بن صالح كاتب الليث وومهم من جزم بأن أبا
 صالح هنا هو ابن عبد الغفار الخزازي (قوله كل قنار) ضبط في روايتنا بتقديم القاف على الفاء وكذا للأصيلي وعند
 الباقرين بتقديم الفاء كرواية يحيى بن بكير لكن ذكر صاحب المطالع أنهم كسروا الفاء وجزم جماعة من الأئمة بأن تقديم
 القاف تصحيف وقال ابن التين لم يبين لي وجهه (قوله) وقال ابن المبارك (الخ) وصله الجوزقي في جمعه وإبراهيم الحارثي
 في غريبه وجعفر الفريابي في صفة الصلاة كلهم من طريق ابن المبارك بهذا الإسناد ووقع عندهم بلفظ حتى يعود كل قنار
 مكانه وهي نحو رواية يحيى بن بكير ووقع في رواية الكشميهني وحده كل قنار واختلف في ضبطه فقيل بهاء
 الضمير وقيل بهاء التانيث أي حتى تعود كل عظيمة من عظام الظهر مكانها والأول معناه حتى يعود جميع عظام
 ظهره وأما رواية يحيى بن بكير ففيها أشكال وكأنه ذكر الضمير لأنه أعاده على لفظ القنار والمعنى حتى يعود
 كل عظام مكانها أو استعمل القنار الواحد تجوز * (قوله باب من لم ير التشهد الأول واجبا لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم قام من الركعتين ولم يرجع) قال الزين بن المنبسر ذكر في هذه الترجمة الحكم ودليله ولم يثبت
 الحكم مع ذلك كان يقول بالاجب التشهد الأول وسببه ما يطرأ الدليل المذكور من الاحتمال وقد أشار إلى مارضته

حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرَيْرٍ مَوْلَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ . وَقَالَ مَرَّةً مَوْلَى رَيْمَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُحَيْنَةَ وَهُوَ مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ وَهُوَ حَلِيفُ أَبِي عَبْدِ مَنَافٍ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ لَمْ يَجْلِسْ فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَهَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ثُمَّ سَلَّمَ بِأَبِ التَّشَهُدِ فِي الْأُولَى **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** قَالَ حَدَّثَنَا بَكْرٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَيْمَةَ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ بَحَيْنَةَ قَالَ صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ . فَقَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ . فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ

في الترجمة التي تلي هذه حيث أوردها بنظير ما أورد به الترجمة التي بعدها وفي لفظ حديث الباب فيها ما يشعر بالوجوب حيث قال وعليه جلوس وهو محتمل أيضا وسيأتي الكلام على حديث التشهد وورد الأمر بالتشهد الأول أيضا ووجه الدلالة من حديث الباب أنه لو كان واجبا لرجع إليه لما سجدوا به بعد أن قام كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث الباب في أبواب سجود السهو ويعرف منه أن قول ناصر الدين بن المنبر في الحاشية لو كان واجبا لسجدوا به ولم يسارعوا إلى الموافقة على الترك غفلة عن الرواية المنصوص فيها على أنهم سجدوا به قال ابن بطال والدليل على أن سجود السهو لا ينوب عن الواجب أنه لو نسي تكبيرة الاحرام لم يجز فكذلك التشهد ولأنه ذكر الإيجاز به بحال فلم يجب كدهاء الانتحاح واحتج غيره بقوله صلى الله عليه وسلم الناس على متابعتهم بعد أن علم أنهم تعدوا تركه وفيه نظر وعن قال بوجوبه باليثة واسحق وأحمد في المشهور وهو قول للشافعي وفي رواية عند الحنفية واحتج الطبري لوجوبه بأن الصلاة فرضت أولا ركعتين وكان التشهد فيها واجبا فلما زبدت لم تكن الزيادة مزيلة لذلك الواجب وأجيب بأن الزيادة لم تكن في الأخيرتين بل محتمل أن يكوناها الفرض الأول والمزيداها الركعتان الأولتان بتشهدهما ويؤيده استمرار السلام بعد التشهد الأخير كما كان واحتج أيضا بأن من تعدى ترك الجلوس الأول بطلت صلاته وهذا الإردلان من لا يوجب لا يطل الصلاة بتركه قوله التشهد هو فعل من تشهد سمي بذلك لاشتغاله على النطق بشهادة الحق تطليها على بقية أذكاره أشرقا (قوله) حدثني عبد الرحمن بن هرم (هو الأعرج المذکور في الاستناد الذي بعده (قوله) مولى بني عبد المطلب وقال مرة) أي الزهري (مولى ربيعة بن الحرث) ولا تنافي بينهما لأنه مولى ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب فذكره أولا بجدمواليه الأعلى وأتينا بمولاه الحقيقي (قوله) أزد شنوة) بفتح الهمزة وسكون الزاي بعدها مهملة ثم معجمة مفتوحة ثم نون مضمومة وهززة مفتوحة وزن فعولة قبيلة مشهورة (قوله) حليف لبني عبد مناف) صواب لأن جده حالف المطلب بن عبد مناف قاله ابن سعد وغيره وسيأتي ما فيه في أبواب سجود السهو إن شاء الله تعالى (قوله) ققام في الركعتين الأولىين لم يجلس) أي للتشهد ووقع في رواية بن عساكر ولم يجلس زيادة وأو في صحيح مسلم فلم يجلس بالقاء وليأتي في السهو كذلك قال ابن رشد إذا أطلق في الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير تقييد فالمراد به جلوس التشهد وهذا يظهر وجه مناسبة الحديث للترجمة * (قوله) باب التشهد في الأولى) أي الجلسة الأولى من ثلاثية أو رباعية قال الكرماني الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها أن الأولى لبيان عدم وجوب التشهد الأول والثانية لبيان مشرعيته أي والمشرعية أعم من الواجب والمندوب (قوله) بكر) هو ابن مضر وعبد الله بن مالك ابن بحينة هو عبد الله بن بحينة المذکور في الاستناد الذي قبله وبحينة والدة عبد الله على المشهور فينبغي أن يثبت الألف في ابن بحينة إذا ذكر مالك ويعرب أعراب عبد الله **قائمة** باختلاف في أن لهاظ التشهد في الأولى كان في الأخيرة الأما روى الزهري عن سالم قال وكان ابن عمر لا يسلم في التشهد الأول كان يرى ذلك نسخا لصلاة قال الزهري فلما أنا قاسم يعني قوله

باب التشهد في الآخرة حدثنا أبو نعيم قال حدثنا الأعمش عن شقيق بن سلمة قال قال عبد الله كُنَّا إِذْ صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَا السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَرِيعَكَائِيلَ السَّلَامُ عَلَى فَلَانٍ وَفُلَانٍ . فَاتَّعَتْ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ . فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ :

السلام عليك أيها النبي الي الصالحين هكذا أخرجه عبد الرزاق * (قوله باب التشهد في الآخرة) أي الجلسة الآخرة قال ابن رشيده ليس في حديث الباب تعيين محل القول لكن يؤخذ ذلك من قوله فإذا صلى أحدكم فليقل فان ظاهر قوله اذا صلى أي أتم صلاته لكن تذر المحل على الحقيقة لان التشهد لا يكون بعد السلام فلما تعين المجاز كان محله على آخر جزء من الصلاة أولى لانه هو الاقرب الى الحقيقة (قلت) وهذا التقدير على مذهب الجمهور في ان السلام جزء من الصلاة لانه للحلل منها فقط والاشبه بتصريف البخاري انه أشار بذلك الي ماورد في بعض طرقه من تعيين محل القول كما سيأتي قريبا (قوله عن شقيق) في رواية يحيى الآتية بعد باب عن الأعمش حديثي شقيق (قوله كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا) في رواية يحيى المذكورة كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يَدَاوُدُ عَنْ مَسْدَدِ شَيْخِ الْبَخَارِيِّ فِيهِ إِذَا جَلَسْنَا وَمِثْلُهُ لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ خُلَادٍ عَنْ يَحْيَى وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ مَسْرُورٍ وَلَا يَدَاوُدُ عَنْ إِسْحَاقَ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ نَحْوَهُ (قوله قلنا السلام على جبريل) وقع في هذه الرواية اختصار ثبت في رواية يحيى المذكورة وهو قلنا السلام على الله من عباده كذا وقع للمصنف فيها وأخرجه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه فقال قبل عباده وكذا للمصنف في الاستئذان من طريق حفص بن غياث عن الأعمش وهو المشهور في أكثر الروايات وبهذه الزيادة يبين موقع قوله صلى الله عليه وسلم ان الله هو السلام ولفظه في رواية يحيى المذكورة لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام (قوله السلام على فلان وفلان) في رواية عبد الله بن نعيم عن الأعمش عند ابن ماجه يعنون الملائكة وللإسماعيلي من رواية علي بن مسهر فتعد الملائكة ومثله للسراج من رواية محمد ابن فضيل عن الأعمش يفظق فتعد من الملائكة ماشاء الله (قوله فالتفت) ظاهره انه كلمهم بذلك في أثناء الصلاة ونحوه في رواية حصين عن ابن وائل وهو شقيق عند المصنف في أواخر الصلاة بلفظ فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال قولوا لكن بين حفص بن غياث في روايته المذكورة المحل الذي خاطبهم بذلك فيه وانه بعد الفراغ من الصلاة ولفظه فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم أقبل علينا بوجهه وفي رواية عيسى بن يونس أيضا فلما انصرف من الصلاة قال (قوله ان الله هو السلام) قال اليعضاوي ما حاصله انه صلى الله عليه وسلم أنكر التسليم على الله وبين ان ذلك عكس ما يجب أن يقال فان كل سلام ووجه لهومنه وهوما كما ومعطيا وقال الثوري بشي وجه النهي عن السلام على الله لانه المرجوع اليه بالمسائل المتعالي عن المعاني المذكورة فكيف يدعى له وهو المدعوى على الحالات وقال الخطابي المراد ان الله هو ذو السلام فلا تقولوا السلام على الله فان السلام منه بداواليه يعود ومرجع الامر في اضافته اليه انه ذو السلام من كل آفة وعيب ويحتمل أن يكون مرجعها الى حظ العبد فيها يطلبه من السلامة من الآفات والمهلك وقال النووي معناه أن السلام اسم من اسماء الله تعالى يعني السالم من النقائص ويقال المسلم أولياء وقيل المسلم عليهم قال ابن الأباري أمرهم أن يصرقوه الى الخلق لحاجتهم الى السلامة وغناه سبحانه وتعالى عنها (قوله فإذا صلى أحدكم فليقل) بين حفص في روايته المذكورة محل القول ولفظه فإذا جلس أحدكم في الصلاة وفي رواية حصين المذكورة إذا قد أحدكم في الصلاة وللنسائي من طريق أبي الاحوص عن عبد الله كنانا لندي ما تقول في كل ركعتين وأن محمد اعلم فوائده والخير وخواتمه فقال إذا قدتم في كل ركعتين فقولوا له من طريق الاسود عن عبد الله فقولوا في كل جلسة ولا يخرجه من وجه آخر عن الاسود عن عبد الله عليه سول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها وأزد الطحاوي

التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ . وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ . السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ

من هذا الوجه في أوله وأخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقنته كلمة كلمة ولد مصنف في الاستئذان من طريق أبي معمر عن ابن مسعود عني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وكنتي بين كفيه كما بعني السورة من القرآن واستدل بقوله فيقول على الوجوب خلافاً لمن يقل به كمالك وأجاب بعض المالكية بأن التسييح في الركوع والسجود مندوب وقد وقع الأمر به في قوله صلى الله عليه وسلم لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم اجعلوها في ركوعكم الحديث فكذلك التشهد وأجاب الكرمانى بأن الأمر حقيقته الوجوب فيحمل عليه إلا إذا دل دليل على خلافه ولولا الإجماع على عدم وجوب التسييح في الركوع والسجود لملنا على الوجوب انتهى وفي دعوى هذا الإجماع نظرفان أحمد يقول بوجوبه ويقول بوجوب التشهد الأول أيضاً ورأى أبي الأحوص المتقدمة وغيرها تقويه وقد قدمنا ما فيه قبل باب وقد جاء عن ابن مسعود التصريح بفرضية التشهد وذلك فيما رواه الدارقطني وغيره بإسناد صحيح من طريق علقمة عن ابن مسعود كئلاً لا ندري ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد (قوله التحيات) جمع تحية ومنها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك وقال أبو سعيد الضريرى ليست التحية الملك نفسه لكنها الكلام الذي يحيا به الملك وقال ابن قتيبة لم يكن يحيا إلا الملك خاصة وكان لكل ملك تحية تخصه فلها جمعت فكان المعنى التحيات التي كانوا يسلمون بها على الملوك كلها مستحقة لله وقال الخطابي ثم البغوى ولم يكن في تحياتهم شيء يصلح للنساء على الله فلهاذا أبهت ألقاها. وأستعمل منها معنى التعظيم فقال قولوا التحيات ثم أي أنواع التعظيم له وقال الحب الطبري يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركاً بين المعاني المقدم ذكرها وكونها بمعنى السلام أنسب هنا (قوله والصلوات) قيل المراد الخمس أو ما هو أعم من ذلك من القرائن والتوافل في كل شريعة وقيل المراد العبادات كلها وقيل الدعوات وقيل المراد الرحمة وقيل التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية والطيبات الصدقات المالية (قوله والطيبات) أي ما طاب من الكلام وحسن إن يشئ به على الله دون ما لا يليق بصفاته مما كان الملوك يحجون به وقيل الطيبات ذكرا لله وقيل الأقوال الصالحة كالدعاء والثناء وقيل الأعمال الصالحة وهو أعم قال ابن دقيق العيد إذا حمل التحية على السلام فيكون التقدير التحيات التي تعظم بها الملوك مستمرة لله وإذا حمل على البقاء فلا شك في اختصاص الله به وكذلك الملك الحقيقي والعظمة التامة وإذا حملت الصلاة على العهد أو الجنس كان التقدير أنها لله واجبة لا يجوز أن يقصدها غيره وإذا حملت على الرحمة فيكون معنى قوله لله أنه المتفضل بها لأن الرحمة التامة لله يؤتىها من يشاء وإذا حملت على الدعاء فظاهر وأما الطيبات فقد فسرت بالأقوال ولعل تسميها بما هو أعم أولى فتشمل الأفعال والأقوال والأوصاف وطيبها كونها كاملة خالصة عن الشوائب وقال القرطبي قوله لله فيه تنبيه على الإخلاص في العبادة أي أن ذلك لا يفعل إلا لله ويحتمل أن يراد به الاعتراف بأن ملك الملوك وغير ذلك مما ذكره في الحقيقة لله تعالى وقال البيضاوى يحتمل أن يكون والصلوات والطيبات عطفاً على التحيات ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ وخبره محذوف والطيبات معطوفة عليها والواو الأولى لعطف الجملة على الجملة والثانية لعطف المقدر على الجملة وقال ابن مالك إذا جعلت التحيات مبتدأ ولم تكن صفة لموصوف محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ لتلا عطف نعمت على منعوته فيكون من باب عطف الجمل بعضها على بعض وكل جملة مستقلة بنفادتها وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو (قوله السلام عليك أيها النبي) قال النولوى يجوز فيه وفيما بعده أي السلام حذف اللام وإثباتها بالآيات أفضل وهو الموجود في روايات الصحيحين (قلت) لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام وإنما اختلف ذلك في حديث ابن عباس وهو من أفراد مسلم قال الطبري أصل سلام عليك سلمت سلاماً عليك ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وعدل عن الصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبوت المعنى واستقراره ثم الصريف أما العهد التقديري أي ذلك السلام الذي وجه إلى الرسل والأنبياء عليك أيها النبي وكذلك السلام الذي وجه إلى الامم السائفة

وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ . السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ .

علينا وعلى اخواننا وما للجنس والمعنى أن حقيقة السلام الذي يعرفه كل واحد وعمن يصدر على من ينزل عليك وعلينا ويجوز أن يكون للعهد الخارجي الى قوله تعالى وسلام على عباده الذين اصطفى قال ولا شك أن هذه التقدير أولى من تقدير التكرار انتهى وحكي صاحب الاقليد عن أبي حامد أن التشكير فيه للتعظيم وهو وجه من وجوه الزجيج لا يقصر عن الوجوه المتقدمة وقال البيضاوي علمهم أن يفرده صلى الله عليه وسلم بالذكر اشرافه ومزيد حقه عليهم ثم علمهم أن يخصوا أنفسهم أولان الاهتمام بها أهم ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين اعلامانه بان الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملا لهم وقال التور يشق السلام بمعنى السلامة كالمقام والمقامة والسلام من أسماء الله تعالى وضع المصدر موضع الاسم بالغة والمعنى انه سالم من كل عيب وآفة ونقص وفساد ومعنى قولنا السلام عليك الدعاء أى سلمت من المسكاره وقيل معناه اسم السلام عليك كانه تبرك عليه باسم الله تعالى فان قيل كيف شرع هذا اللفظ وهو خطاب بشر مع كونه منها عنه في الصلاة فالجواب أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم فان قيل ما الحكمة في العدول عن النية الى الخطاب في قوله عليك أيها النبي مع ان لفظ الغيبة هو الذي يقتضيه السياق كان يقول السلام على النبي فينتقل من نية الله الى نية النبي ثم الى نية النفس ثم الى الصالحين أجاب الطيبي بما حصله نحن تتبع لفظ الرسول بعينه الذي كان عليه الصحابة ويحتمل أن يقال على طريق أهل العرفان ان المصلين لما استفتحوا باب الملكوت بالتبجيات أدن لهم بالدخول في حريم الحى الذي لا يموت فقرت أعينهم بالمناجات فنبهوا على أن ذلك بواسطة نبي الرحمة وبركة مبعته فالتفتوا فاذ الحبيب في حرم الحبيب حاضر فاقبلوا عليه قائلين السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اه وقد ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود هذا ما يقتضي الغائبة بين زمانه صلى الله عليه وسلم فيقال بلفظ الخطاب وأما بعده فيقال بلفظ الغيبة وهو مما يخدش في وجه الاحتمال المذكور في الاستئذان من صحيح البخارى من طريق أبي معمر عن أبي مسعود بعد أن ساق حديث التشهد قال وهو بين ظهرا نينا فلما قبض قلنا السلام يعني على النبي كذا وقع في البخاري وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والسراج والجوزقي وأبو نعيم الاصبهاني والبيهقي من طرق متعددة الى أبي نعيم شيخ البخاري فيه يلفظ فلما قبض قلنا السلام على النبي بخلاف لفظ يعنى وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي نعيم قال السبكي في شرح المنهاج بعد أن ذكر هذه الرواية من عند أبي عوانة وتوحده ان صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي صلى الله عليه وسلم غير واجب فيقال السلام على النبي (قلت) قد صحح بلاربي وقد وجدت له متابعا فيقال عبد الرزاق أخبرنا بن جريح أخبرني عطاء أن الصحابة كانوا يقولون والنبي صلى الله عليه وسلم حى السلام عليك أيها النبي فلما مات قالوا السلام على النبي وهذا اسناد صحيح وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم علمهم التشهد فذكره قال فقال ابن عباس إنما كنا نقول السلام عليك أيها النبي اذ كان حيا فقال ابن مسعود هكذا علمنا وهكذا تعلم فظاهر أن ابن عباس قاله بخثا وأن ابن مسعود لم يرجع اليه لكن رواية أبي معمر أصح لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ولا اسناد اليه مع ذلك ضعيف فان قيل لم تعدل عن الوصف بالرسالة الى الوصف بالنبوة مع أن الوصف بالرسالة أعم في حق البشر أجاب بعضهم بان الحكمة في ذلك أن يجمع له الوصفين لكونه وصفه بالرسالة في آخر التشهد وان كان الرسول البشري يستلزم النبوة لكن التصريح بهما يبلغ قيل والحكمة في تقديم الوصف للنبوة انها كذا وجدت في الخارج لتزول قوله تعالى اقرأ باسم ربك الذي خلق (قوله ورحمة الله) أي احسانه وبركاته أي زيادته من كل خير (قوله السلام علينا) استدله على استحباب الدعاء بالنفس في الدعاء وفي الترمذي مصححا من حديث أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا ذكر أحد فدعاه بدأ بنفسه واصلة في سلم ومنه قول نوح و ابراهيم عليهما السلام كما في التزيل (قوله عباد الله الصالحين) الاشرى في تفسير الصالح انه القائم بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده وتفاوت درجاته قال الترمذي الحكيم من أراد أن يحظى بهذا

لَكُمْ إِذَا قُلْتُمْهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَأَشْهَدُ
أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

السلام الذى يسلمه الخلق في الصلاة فليكن عبدا صالحا والاحرم هذا الفضل العظيم وقال الفكهاني يبنى للمصلى ان يستحضر في هذا الحلق جميع الانبياء والملائكة والمؤمنين يعني ليتوافق لفظه مع قصده (قوله فانكم اذا قلتموها) أى وعلى عباد الله الصالحين وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وبين قوله اشهد الى آخره وانما قدمت للاهتمام بها لكونه انكر عليهم عدم الملائكة واحدا واحدا ولا يمكن استيعابهم لهم مع ذلك فعلمهم لفظا يشمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصديقين وغيرهم بغير مشقة وهذا من جوامع الكلام التى اوتيتها صلى الله عليه وسلم الى ذلك الاشارة بقول ابن مسعود وان هذا علم فوائده الخير وخواتمه كما تقدم وقد ورد في بعض طرق سياق التشهد متواليا وتأخير الكلام المذكور بعده ومن تصرف الرواة وسأني في اواخر الصلاة (قوله كل عبد الله صالح) استدل به على ان الجميع المضاف والجمع المحلى بالالف واللام يتم لقوله اولا عباد الله الصالحين ثم قال اصابت كل عبد صالح وقال القرطبي فيه دليل على ان جمع التكسير للعموم وفي هذه العبارة نظروا استدل به على ان العموم صيغة قال ابن دقيق العيد وهو مقطوع به عندنا في لسان العرب وتصرفات الفاظ الكتاب والسنة قال والاستدلال بهذا فرد من افراد لا تحصى لا للاقتصار عليه (قوله في السماء والارض) هي في رواية مسددة عن يحيى او بين السماء والارض والشك فيه من مسدودا لا فقد رواه غيره عن يحيى بلفظ من اهل السماء والارض اخرجه الاسماعيل وغيره (قوله اشهد ان لا اله الا الله) زاد ابن ابي شيبة من رواية ابي عبيدة عن ابيه وحده لا لشريك له وسنده ضعيف لكن ثبت هذا الزيادة في حديث ابي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني الان سنده ضعيف وقد روى ابو داود من وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد اشهد ان لا اله الا الله قال ابن عمر زدت فيها وحده لا شريك له وهذا ظاهره الوقف (قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله) لم تختلف الطرق عن ابن مسعود في ذلك وكذا هو في حديث ابي موسى وابن عمر وعائشة المذكورين وابن الزبير عند الطحاوي وغيره وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال بينا النبي صلى الله عليه وسلم يعلم التشهد اذ قال رجل واشهد ان محمدا رسوله وعبيده فقال عليه الصلاة والسلام لقد كنت عبدا قبل ان اكون رسولا قل عبده ورسوله ورجاله ثقات الا انه مرسل وفي حديث ابن عباس عند مسلم واصحاب السنن واشهد ان محمدا رسول الله ومنهم من حذف واشهد ورواه ابن ماجه بلفظ ابن مسعود قال الترمذي حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه وهو اصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند اكثر اهل العلم من الصحابة ومن بعدهم قال وذهب الشافعي الى حديث ابن عباس في التشهد وقال البراء لما سئل عن اصح حديث في التشهد قال هو عندى حديث ابن مسعود وروى من ينف وعشرين طريقا ثم سردا كثيرا وقال لا أعلم في التشهد أثبت منه ولا اصح أسنانيد ولا أشهر رجلا له ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك وعن جزم بذلك البغوي في شرح السنة ومن رجحانه أنه متفق عليه دون غيره وان الرواة عنه من الثقات لم يختلفوا في ألفاظه بخلاف غيره وانه نفاه عن النبي صلى الله عليه وسلم تلقينا فروى الطحاوي من طريق الاسود ابن زيد عنه قال أخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقننيه كلمة كلمة وقد تقدم أن في رواية أبي معمر عنه علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وكنت بين كفيه ولا بين أبي شيبة وغيره من رواية جامع بن أبي راشد عن أبي وائل عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن وقد وافقه على هذا اللفظ أبو سعيد الخدري وسأقه بلفظ ابن مسعود أخرجه الطحاوي لكن هذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم ورجح أيضا ثبوت الواو في الصلوات والطيبات وهي تقتضي الغابرة بين المعطوف والمعطوف عليه فتكون كل جملة ثناء مستقلا بخلاف ما إذا حذف فانها تكون صفة

لشأنها وتعد الشافعي للأول صريح فيكون أولي ولو قيل ان الواو مقدرة في الثاني ورجع بانه ورد بصيغة الامر بخلاف غيرهما مجرد حكاية ولا حجة من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد وأمره أن يحمله الناس ولم يقل ذلك لغيره فقيده دليل على مزجه وقال الشافعي بعد أن أخرج حديث ابن عباس رويت أحاديث في التشهد عظيمة وكان هذا أحب إلى لأنه أكلها وقال في موضع آخر وقد سئل عن اختياره تشهد ابن عباس لما رأيته وأما وصححه عن ابن عباس صحيحا كان عندي أجمع وأكثر لفظا من غيره وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح ورجعه بعضهم بكونه مناسباً للفظ القرآن في قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة وأما من رجعه بكون ابن عباس من أحداث الصحابة فيكون اضبط لما روى أو بانه أفقه من رواه أو يكون أسناد حديثه حجازيا واستناد ابن مسعود كوفيا وهو مما يرجح به فلا تائل فيه لمن انصف ثم يمكن أن يقال ان الزيادة التي في حديث ابن عباس وهي المباركات لا تنافي رواية ابن مسعود ورجع الأخذ بها لكون أخذها عن النبي صلى الله عليه وسلم كان في الآخر وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر لكونه عليه للناس وهو على التبر ولم ينكروه فيكون إجماعا ولفظه نحو حديث ابن عباس إلا أنه قال الزايات بدل المباركات وكأنه بالمعنى لكن أورد على الشافعي زيادة بسم الله في أول التشهد ووقع ذلك في رواية عمر المذكور لكن من طريق هشام ابن عروة عن أبيه لا من طريق الزهري عن عروة التي أخرجها مالك أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وغيرهما وصححه الحاكم مع كونه موقوفا وثبت في الموطأ أيضا عن ابن عمر موقوفا ووقع أيضا في حديث جابر المرفوع فترديه ابن ابن نابل بالنون ثم الموحدة عن أبي الزبير عنه وحكم الحفاظ البخاري وغيره على أنه أخطأ في استاده وأن الصواب رواية أبي الزبير عن طاوس وغيره عن ابن عباس وفي الجملة لم تصح هذه الزيادة وقد ترجم البيهقي عليها من استحب أو أباح التسمية قبل التحية وهو وجه لبعض الشافعية وضعف وبدل على عدم اعتبارها أنه ثبت في حديث أبي موسى المرفوع في التشهد وغيره فإذا عُد أحدكم فليكن أول قوله التحيات لله الحديث كذا رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بسنده وأخرج مسلم من طريق عبد الرزاق هذه وقد أنكر ابن مسعود وابن عباس وغيرهما على من زادها أخرجه البيهقي وغيره ثم إن هذا الاختلاف إنما هو في الأفضل وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك وهنل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ما ثبت لكن كلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء يقول بوجود التشهد المروي عن عمر وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى أخيار تشهد ابن مسعود وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيح وقد تقدم الكلام عن المالكية أن التشهد مطلقا غير واجب والمعروف عند الحنفية أنه واجب لا يفرض بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفين وقال الشافعي هو فرض لكن قال لو لم يزد رجل على قوله التحيات لله سلام عليك أيها النبي أطع كرهت ذلك له ولم أر عليه إعادة هذا لفظه في الام وقال صاحب الروضة تبعا لاصله وأما أقل التشهد فنص الشافعي وأكثر الأصحاب إلى أنه فذكره لكنه قال وإن عدا رسول الله قال وقته ابن كعب والصيد لاني فقالوا وأشهد أن محمدا رسول الله لكن أقطاب ركانه اه وقد استشكل جواز حذف الصلوات مع ثبوتها في جميع الروايات الصحيحة وكذلك الطيبات مع جزم جماعة من الشافعية بأن المقتصر عليه هو الثابت في جميع الروايات ومنهم من وجه الحذف بكونهما صفتين كما هو الظاهر من سياق ابن عباس لكن يحكم على هذا ما تقدم من البحث في ثبوت العطف فيهما في سياق غيره وهو يقتضي المغايرة (قائمة) قال القفال في فتاويه ترك الصلاة يضرب بجميع المسلمين لأن المصلي يقول اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات ولا بد أن يقول في التشهد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فيكون مقصرا بخدمة الله وفي حق رسوله وفي حق نفسه وفي حق كافة المسلمين ولذلك عظمت المعصية بتركها واستدقظ منه السبكي أن في الصلاة حقا للعباد مع حق الله وإن من تركها أدخل بحق جميع المؤمنين من مضى ومن يجيء إلى يوم القيامة لوجوب قوله فيها السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين (تنبيه) ذكر خلف في الاطراف أن في بعض النسخ من صحيح البخاري

باب الدعاء قبل السلام **حدثنا** أبو الهيثم قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرنا عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي عليها السلام أنها أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من

عقب حديث الباب في التشهد عن أبي نعم حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن الاعمش ومنصور وحماد عن أبي وائل وبذلك جزم أبو نعم في مستخرجه فأخرجه من طريق أبي نعم عن الاعمش ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان به ثم أخرجه من طريق أبي نعم عن سيف بن سليمان وقال أخرجه البخاري عن أبي نعم فيما أرى اه وبذلك جزم المزي في الاطراف ولم أره في شيء من الروايات التي اتصلت لنا هنا لا عن قبيصة ولا عن أبي نعم عن سيف نعم هو في الاستئذان عن أبي نعم بهذا الاسناد والله أعلم (قوله باب الدعاء قبل السلام) أي بعد التشهد هذا الذي يتبادر من ترتيبه لكن قوله في الحديث كان يدعو في الصلاة لا يقتضيه بما بعد التشهد وأجاب الكرمانى فقال من حيث ان لكل مقام ذكرا مخصوصا فعين أن يكون محله بعد الفراغ من الكل اه وفيه نظر لان التعيين الذي ادعاه لا يخص هذا المحل لورود الامر بالدعاء في السجود فسكان السجود ذكرا مخصوصا ومع ذلك أمر فيه بالدعاء فكذلك الجلوس في آخر الصلاة له ذكر مخصوص وأمر فيه مع ذلك بالدعاء اذا فرغ منه وأيضا فان هذا هو ترتيب البخاري لكنه مطاب بدليل اختصاص هذا المحل بهذا الذكر ولو قطع النظر عن ترتيبه لم يكن بين الترجمة والحديث منافاة لان قبل السلام يصدق على جميع الاركان وبذلك جزم الزبير بن النسيب وأشار اليه النووي وسأذكر كلامه آخر الباب وقال ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أبي بكر وهو ثاني حديثي الباب هذا يقتضى الامر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله ولعل الاولى أن يكون في أحد موطنى السجود أو التشهد لانهما أمر بهما بالدعاء (قلت) والذي يظهر لي أن البخاري أشار الى ما روي في بعض الطرق من تعيينه بهذا المحل فقد وقع في بعض طرق حديث ابن مسعود بعد ذكر التشهد ثم ليتخير من الدعاء ما شاء وسيأتى البحث فيه ثم قد أخرج ابن خزيمة من رواية ابن جريج اخبرني عبد الله بن طاوس عن ابيه انه كان يقول بعد التشهد كلمات يعظمهن جدا قلت في المتي كليهما قال بل في التشهد الاخر قلت ما هي قال أعوذ بالله من عذاب القبر الحديث قال ابن جريج أخبرني عن أبيه عن عائشة مرفوعا ولمسلم من طريق محمد بن أبي عاتكة عن أبي هريرة مرفوعا اذا تشهد احدكم فليقل فذكر نحوه هذمه رواية وكيع عن الاوزاعي عنه واخرجه ايضا من رواية الوليد بن مسلم عن الاوزاعي بلفظ اذا فرغ احدكم من التشهد الاخير فذكره وصرح بالتعدي في جميع الاسناد فهذا فيه تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد فيكون سابقا على غيره من الادعية وماورد الاذن فيه أن المصلي يتخير من الدعاء ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة وقبل السلام (قوله من عذاب القبر) فيه رد على من أنكروه وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى (قوله من فتنة المسيح الدجال) قال أهل اللغة اللقنة الامتحان والاختيار قال عياض واستعمالها في العرف لكشف ما يكره اه وتطلق على القتل والاحراق والتمية وغير ذلك والمسيح بفتح الميم وتخفيف المهملة المكسورة وآخره مائة يطلق على الدجال وعلى عيسى بن مريم عليه السلام لكن اذا ردد الدجال قيده وقال أبو داود في السنن المسيح مثل الدجال وعقّف عيسى والمشهور الاول وأما نقل الثوري في رواية المستمل وحده عنه عن خلف بن عامر وهو المنداني أحد الحفاظ ان المسيح بالتشديد والتخفيف واحد يقال للدجال ويقال لعيسى وانه لا فرق بينهما بمعنى لاختصاص لاحدهما بأحد الامرين فهو رأى ثالث وقال الجوهري من قاله بالتخفيف فلمسحه الارض ومن قاله بالتشديد فلكونه مسح العين وحكي بعضهم أنه قال بالغاء المجمة في الدجال ونسب قائله الى التصحيف واختلف في تلقيب الدجال بذلك فقيل لانه مسح العين وقيل لان أحد شقي وجهه خلق مسح العين فيه ولا حاجب وقيل لانه مسح الارض اذا خرج وأما عيسى

فَنَتْنَةُ الْحَيَاةِ وَفَنَتَةُ الْمَمَاتِ . اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْتَمِ وَالْمَغْرَمِ . فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِينُ
 مِنَ الْغُرَمِ . قَالَ إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ . وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ * وَعَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي
 عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ تَحْمَتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِينُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ فَنَتَةِ الدَّجَالِ
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْإِسْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ

فَقِيلَ سَمِي بِذَلِكَ لَانَهُ خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ مَسْحُوحًا بِالدهن وقيل لان زكريا مسحوه وقيل لانه كان لا يمسح ذاعاهة
 الابريء وقيل لانه كان يمسح الارض بسياحته وقيل لان رجله كانت لا لأخص لها وقيل للبسه المسوح وقيل هو
 بالبرانية ماشيخا غريب المسيح وقيل المسيح الصديق كما سيأتي في التفسير ذكر قائله ان شاء الله تعالى وذكر شيخنا
 الشيخ محمد الدين الشيرازي صاحب القاموس أنه جمع في سبب تسمية عيسى بذلك خمسين قولاً أو ردها في شرح
 المشارك (قوله فتنه الحيا وفتنة المات) قال ابن دقيق العيد فتنه الحيا ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا
 والشوات والجهالات وأعظمها والعباد بالله أمر الحاتمة عند الموت وفتنة المات يجوز أن يراد بها الفتنه عند الموت
 أضينت اليه قبرها منه وبكون المراد فتنه الحيا على هذا ما قبل ذلك ويجوز أن يراد بها فتنه القبر وقد صح يعني في حديث
 أسماء الآتي في الجنائز انكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريبا من فتنه الدجال ولا يكون مع هذا الوجه متكررا مع قوله عذاب
 القبر لان العذاب مرتب عن الفتنه والسبب غير المسبب وقيل أراد بفتنة الحيا الابتلاء مع زوال الصبر وفتنة المات
 السؤل في القبر مع الحيرة وهذا من العام بعد الخاص لان عذاب القبر داخل تحت فتنه المات وفتنة الدجال
 داخله تحت فتنه الحيا وأخرج الحكم الترمذي في نوادر الاصول عن سفيان الثوري أن الميت إذا سئل من ربك تراءى له
 الشيطان فيشهر الي نفسه اني انا ربك فلهذا ورد سؤال التثبت له حين يسئل ثم أخرج بسند جيد لي عمرو بن مرة كانوا
 يستحبون اذا وضع الميت في القبر أن يقولوا اللهم أعذه من الشيطان (قوله والمغرم) أي الدين يقال غرم بكسر الراء أي ادان
 قبل والمراد به ما يستدان فيما لا يجوز وفيما يجوز ثم يعجز عن أدائه ويحتمل أن يراد به ما هو أعم من ذلك وقد استأذنى الله عليه
 وسلم من غلبة الدين وقال القرطبي المغرم الغرم وقد نبه في الحديث على الضرر اللاحق من المغرم والله أعلم (قوله فقال
 له قائل) لم أقف على اسمه ثم وجدت في رواية للنسائي من طريق معمر عن الزهري أن السائل عن ذلك
 عائشة ولفظها فقلت يا رسول الله ما أكثر ما تستعين بالدهن (قوله ما أكثر) بفتح الراء على التعجب وقوله اذا غرم بكسر
 الراء (قوله ووعدا خاف) كذلك اكثر وفي رواية الحموي واذا وعد أخلف والمراد أن ذلك شأن من يستدين غالبا
 (قوله وعن الزهري) الظاهر انه معطوف على الاسناد المذكور فكان الزهري حدث به مطولا ومختصرا لكن لم
 أره في شيء من المسانيد والمستخرجات من طريق شعب عنه الا مطولا ورأيت باللفظ المختصر المذكور سندا ومتنا
 عند المنصف في كتاب الفتن من طريق صالح بن كيسان عن الزهري وكذلك أخرجه مسلم من طريق صالح وقيل
 استشكل دعاؤه صلى الله عليه وسلم بمذاكر مع انه معصوم مغفور له ما تقدم وما تأخر وأجيب بجوابه أحدها انه قصد
 التعليم لامته تأنبها ان المراد السؤال منه لامته فيكون المعنى هنا أعوذ بك لامتي ثالثها سلوك طريق التواضع والظهار
 العبودية والزام خوف الله وإعظامه والانتقار اليه وامتنال أمره في الرغبة اليه ولا يمنع تكرار الطلب مع تحقق
 الاجابة لان ذلك يحصل الحسنات ويرفع الدرجات وفيه تحريض لامته على ملازمة ذلك لانه اذا كان مع تحقق
 المنقرة لا يترك النضرع فمن لم يتحقق ذلك أحري بالالزمة وأما الاستعاذه من فتنه الدجال مع تحققه انه لا يذكر فلا
 اشكال فيه على الوجهين الاولين وقيل على الثالث يحتمل أن يكون ذلك قبل تحقق عدم ادراكه وبدل عليه قوله في

عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِّي دُعَاءُ أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي : قَالَ قُلْ أَللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا وَلَا بَتْسُ الدُّنُوبِ إِلَّا أَنْتَ فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ **بَاب مَا يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ** وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ الْأَعْمَشِ حَدَّثَنِي شَقِيقٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ قُلْنَا السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ . السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا تَقُولُوا السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ . فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ . وَلَكِنْ قُولُوا : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ . وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ . السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ . السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الصَّالِحِينَ . فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي السَّمَاءِ الْأَرْضِ أَشْهَدَانِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .**

الحديث الآخر عند مسلم ان يخرج وأنا فيكم فانا حجيجه الحديث والله أعلم (قوله عن أبي الخير) هو البرزني بالتحانية والراي المفتوحين ثم نون والاسناد كله سوى طريقه مصر يون وفيه تابعي عن تابعي وهو يزيد عن أبي الخير وصحابي عن صحابي وهو عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه هذه رواية الليث عن يزيد ومقتضاها ان الحديث من مسند الصديق رضى الله عنه وأوضح من ذلك رواية أن الوليد الطيالسي عن الليث فان لفظه عن أبي بكر قال قلت لرسول الله أخرجه البزار من طريقه وخالف عمرو بن الحارث الليث فجعله من مسند عبد الله بن عمرو ولفظه عن أبي الخير أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول ان أبابكر قال للنبي صلى الله عليه وسلم هكذا رواه ابن وهب عن عمرو ولا يقدح هذا الاختلاف في صحة الحديث وقد أخرج المصنف طريق عمرو ومعلقة في الدعوات وموصولة في التوحيد وكذلك أخرج مسلم الطريقتين طريق الليث وطريق ابن وهب وزاد عمرو بن الحارث رجلا بهما وبين ابن خزيمة في روايته انه ابن لهيعة (قوله ظلمت نفسي) أي بلاسة ما يستوجب العقوبة أو ينقص الحظ وفيه أن الانسان لا يجرى عن تقصير ولو كان صديقا (قوله ولا يغفر الذنوب الا أنت) فيه اقرار بالوحداية واستجلاب للمغفرة وهو كقوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم الآية فأنى على المستغفرين وفي ضمن ثنائهم عليهم بالاستغفار لوح بالامر به كما قيل ان كل شيء أنى الله على فاعله فهو أمر به وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه (قوله مغفرة من عندك) قال الطيبي دل التنكير على أن المطلوب غفران عظيم لا يدرك كنهه ووصفه بكونه من عنده سبحانه وتعالى مر يد ذلك العظم لأن الذى يكون من عند الله لا يحيط به وصف وقال ابن دقيق العيد يحتتمل وجهين أحدهما الإشارة الى التوحيد المذكور كأنه قال لا يفعل هذا لأنك أنت فاعله لي أنت والثاني وهو أحسن انه إشارة الى طلب مغفرة متفضل بها لا يقتضيها سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره انتهى وبهذا الثاني جزم ابن الجوزي فقال المعنى هب لي المغفرة تفضلا وان لم أكن لها أهلا بعملى (قوله انك أنت الغفور الرحيم) هما صفتان ذكرتا هنا للسلام على جهة المقابلة لما تقدم قال الغفور مقابل لقوله اغفر لي والرحيم مقابل لقوله وارحمي وهى مقابلة مرتبة وفى هذا الحديث من القوائد أيضا استحباب طلب التعليم من العالم خصوصا في الدعوات المطلوبة فيها جوامع الحكم ولم يصرح في الحديث بتعيين محله وقد تقدم كلام ابن دقيق العيد في ذلك في أوائل الباب الذي قبله قال ولعله ترجح كونه فيها بعد التشهد لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص في هذا المحل ونارعه الفا كإني فقال الاولى الجمع بينهما في المحل المذكور بن أى السجود والتشهد وقال النووي استدلال البخاري صحيح لأن قوله في صلاتي يعم جميعا ومن مظانه هذا الموضع (قلت) ويحتمل أن يكون سؤال أبي بكر عن ذلك كان عند قوله لما علمهم التشهد ثم ليتخير من الدعاء ما شاء ومن ثم أعقب المصنف الترجمة بذلك * (قوله باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب) يشير

ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَغْبَاهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو بِأَسْبَغُ مَنْ لَمْ يَمَسَّحْ جَبْهَتَهُ وَأَنَّهُ حَتَّى صَلَّى

اليان للدعاء السابق في الباب الذي قبله لا يجب وإن كان قد ورد بصيغة الامر كما أشرت اليه لقوله في آخر حديث
 التَّشَهُّدِ ثُمَّ يَتَخَيَّرُ وَتَمْنِي وَجُوهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّمْنِي التَّخَيَّرُ وَيَحْتَمِلُ الْأَمْرُ الْوَارِدُ بِهِ عَلَى التَّدْبِيرِ وَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ
 وَإِنْ كَانَ التَّخَيَّرُ مَأْمُورًا بِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّمْنِي التَّخَيَّرُ وَيَحْتَمِلُ الْأَمْرُ الْوَارِدُ بِهِ عَلَى التَّدْبِيرِ وَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ
 قَالَ ابْنُ رِشْدٍ لَيْسَ التَّخَيَّرُ فِي أَحَادِيثِ الشَّيْءِ بَدَالٍ عَلَى عَدَمِ وَجُوهِهُ فَقَدْ يَكُونُ أَصْلُ الشَّيْءِ وَاجِبًا وَيَقَعُ التَّخَيَّرُ
 فِي وَصْفِهِ وَقَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ قَوْلُهُ ثُمَّ لَيْتَخَيَّرُ وَإِنْ كَانَ بِصِغَةِ الْأَمْرِ لَكُنْهَا كَثِيرًا مَاتَرَدُّ لِلتَّدْبِيرِ وَادْعَى بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَ
 عَلَى عَدَمِ الْوَجُوبِ وَفِيهِ نَظَرٌ فَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ طَاوُسٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَرَى وَجُوبَ الْإِسْتِعَاذَةِ
 الْمَأْمُورِ بِهَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ وَذَلِكَ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَهُ هَلْ قَالَهَا بَعْدَ التَّشَهُّدِ فَقَالَ لَا فَأَمَرَهُ
 أَنْ يَجِدَ الصَّلَاةَ وَبِهِ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَأَفْرَطُ ابْنُ حَزْمٍ فَقَالَ بِوَجُوبِهَا فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ أَيْضًا وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ
 لَوْلَا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ثُمَّ لَيْتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ لَقُلْتُ بِوَجُوبِهَا وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا بِوَجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَادْعَى أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ مِنْ أَتْبَاعِهِ وَالطُّجَابِيُّ وَآخَرُونَ أَنَّهُمْ يَسْبِقُونَ إِلَى ذَلِكَ وَاسْتَدَلُّوا عَلَى
 قَدِيمِهَا بِحَدِيثِ الْبَابِ مَعَ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ وَرَدَ عَنْ جَعْفَرِ الْبَاقِرِ وَالشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِمَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْقَوْلِ
 بِالْوَجُوبِ وَأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ صَحَّحَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَأَى حَدِيثَ الْبَابِ مَا يَقْتَضِيهِ فَقَدْ سَعِدَ بِنِ مَنصُورٍ وَأَبِي بَكْرٍ
 أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى أَبِي الْأَحْوَصِ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ يَتَشَهُّدُ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ ثُمَّ يَصِلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 ثُمَّ يَدْعُو لِنَفْسِهِ جَدَّ وَقَوَافِقُ الشَّافِعِيِّ أَحْمَدُ فِي أَحَدِي الرَّوَّافِينَ عَنْهُ وَبَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَقَالَ اسْحَقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ
 أَيْضًا بِالْوَجُوبِ لَكِنْ قَالَ أَنْ تَرْكَبَا نَاسِيَا رَجُوتُ أَنْ يَجْزِئَهُ فَقِيلَ إِنَّ لَهُ فِي الْمَسْئَلَةِ قَوْلَيْنِ كَأَحَدٍ وَقِيلَ بَلْ كَانَ رَاهَا
 وَاجِبَةً لَاشْرَاطًا وَمِنْهُمْ مَنْ قَدْ تَرَدَّدَ الشَّافِعِيُّ بِكَوْنِهِ عَيْنِيَا بَعْدَ التَّشَهُّدِ لِقَوْلِهِ وَلَافِيهِ حَتَّى لَوْصَلِي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فِي أَثْنَاءِ التَّشَهُّدِ مِثْلًا لِمَجْزُئِي عَنْهُ وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ لِهَذَا فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ ثُمَّ يَتَخَيَّرُ
 مِنَ الدُّعَاءِ أَغْبَاهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو) زَادَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مُسَدَّدِ شَيْخِ الْبَخَّارِيِّ فِيهِ فَيَدْعُو بِهِ وَنَحْوَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بِلَفْظِ
 فَيَدْعُو بِهِ وَلَا سَحَقَ عَنْ عَمِيٍّ عَنِ الْأَعْمَشِ ثُمَّ لَيْتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ مَا أَحَبُّ وَفِي رِوَايَةِ مَنصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي
 الدَّعَوَاتِ ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ التَّامِّ مَا شَاءَ وَنَحْوَهُ لِمُسْلِمٍ بِلَفْظِ مِنَ الْمَسْئَلَةِ وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ بِمَا اخْتَارَ الْمُصَلِّى مِنَ
 أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ خَالَفَ فِي ذَلِكَ التَّخَيَّرُ وَطَاوُسُ وَأَبُو حَنِيفَةَ فَقَالُوا لَا يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بِمَا يَوْجَدُ فِي الْقُرْآنِ
 كَذَا أَطْلَقَ هُوَ وَمِنْ تَبَعِهِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْمَعْرُوفِ فِي كِتَابِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ
 وَعِبَارَةً بَعْضُهُمْ مَا كَانَ مَأْنُوْرًا قَالَ قَائِلُهُمْ وَالْمَأْنُوْرُ رَأْعُهُمْ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا وَغَيْرُ مَرْفُوعٍ لَكِنْ ظَاهِرُ حَدِيثِ الْبَابِ يَرُدُّ
 عَلَيْهِمْ وَكَذَا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِ ابْنِ سِيرِينَ لَا يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بِأَمْرِ الْآخِرَةِ وَاسْتَدْنِي بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ مَا يَقْبَحُ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا فَإِنْ أَرَادَ
 الْفَاحِشُ مِنَ الْقَلْبِ فَحْتَمِلُ وَالْأَفْلَاحُ أَنَّ الدُّعَاءَ بِالْأُمُورِ الْحَرَمَةِ مَطْلَقًا لَا يَجُوزُ وَقَدْ وَرَدَ فِيهَا بِقَالَ بَعْدَ التَّشَهُّدِ أَخْبَارٌ مِنْ
 أَحْسَنِهَا مَأْرُوءُ سَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ وَأَبُو بَكْرٍ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَنْهَى ابْنَ مَسْعُودٍ بِعَيْنِ التَّشَهُّدِ
 فِي الصَّلَاةِ ثُمَّ يَقُولُ إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ
 مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلْتُكَ مِنْهُ عِبَادُكَ الصَّالِحُونَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا سَأَلْتُكَ مِنْهُ عِبَادُكَ
 الصَّالِحُونَ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (الْأَخِيرَةُ) وَقَالَ يَدْعُو فِي هَذَا الدُّعَاءُ وَهَذَا مِنَ الْمَأْنُورِ
 غَيْرُ مَرْفُوعٍ وَلَيْسَ هُوَ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْبَيْهَقِيُّ بِالْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ثُمَّ لَيْتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَغْبَاهُ إِلَيْهِ
 فَيَدْعُو بِهِ وَبِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ فَلْيَعُوذْ بِاللَّهِ مِنَ الْحَدِيثِ وَفِي آخِرِهِ ثُمَّ لَيْدَعُو لِنَفْسِهِ بِمَا
 بَدَّلَهُ هَكَذَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَأَصْلُ الْحَدِيثِ فِي مُسْلِمٍ وَهَذَا يَزِيدُ صَحِيحَةً لَهَا مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ * (قَوْلُهُ
 لِيَبْ مِنْ لَمْ يَمَسَّحْ جَبْهَتَهُ وَأَنَّهُ حَتَّى صَلَّى) قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ مَا حَاصِلُهُ ذَكَرَ الْبَخَّارِيُّ الْمُسْتَدَلَّ وَدَلِيلَهُ وَوَكَّلَ الْأَمْرَ فِيهِ

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَأَيْتُ الْحَيْدِيَّ يَخْتَجُّ هَذَا الْحَدِيثَ أَنْ لَا يَمَسَّ الْجُهْدَ فِي الصَّلَاةِ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ
 ابْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَقَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ **بَابُ التَّسْلِيمِ حَدَّثَنَا مُوسَى**
 ابْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ هِنْدِ بْنِتِ الْحَارِثِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
 قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءَ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ وَكَثَّرَ سِرّاً قَبْلَ أَنْ يَقُومَ . قَالَ
 ابْنُ شِهَابٍ فَأَرَى وَاللَّهِ أَنَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ مَكْنَهُ لِكَيْ يَتَقَدَّمَ النَّسَاءَ قَبْلَ أَنْ يَذَرَكَنَّ مَنِ انْفَصَرَ مِنَ الْقَوْمِ .
بَابُ يَسْلَمُ حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامُ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْتَحِبُّ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ أَنْ يُسَلِّمَ
 مَنْ خَلْفَهُ **حَدَّثَنَا** جَبَانُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرِو
 ابْنِ الرَّيِّسِ عَنْ عَثْبَانَ قَالَ صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا حِينَ سَلَّمَ

لنظر المجتهد هل يوافق الحيدري أو يخالفه وإنما فعل ذلك لما يطرُق الى الدليل من الاحتمالات لان بقاء أثر الطين
 لا يستلزم في مسح الجبهة اذ يجوز أن يكون مسحها وبقي الاثر بعد مسحها ويحتمل أن يكون ترك المسح ناسياً أو
 تركه عمداً لتصدق رؤياه . أولكوته لم يشعر ببقاء أثر الطين في جبهته أو لبيان الجواز أو لأن ترك المسح أولى لان
 المسح عمل وان كان قليلاً واذ انطردت هذه الاحتمالات لم ينض الاستدلال لاسياً وهو فعل من الجلبات لامن القرب
 (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف والحيدري هو شيخه المشهور أحد تلامذة القاسمي (قوله صحيح بهذا) فيه إشارة
 الى انه يوافق على ذلك ومن لم يتم يتبعه وقد تقدم ما فيه وانه ان اخرج به على المنع حجة لمسلم من الاعتراض وان
 الترك أولى (قوله حدثنا هشام) هو الدستوائي ويحيى هو ابن كثير (قوله حتى رأيت أثر الطين) هو محمول على
 أثر خفيف لا يمنع مباشرة الجبهة للسجود وسأني بقية الكلام على فوائده في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى
 * (قوله باب التسليم) أي من الصلاة قبل لم يذكر المصنف حكمة لتعارض الأدلة عنده في الوجوب وعدمه ويمكن
 ان يؤخذ الوجوب من حديث الباب حيث جاء فيه كان اذا سلم لانه يشعر بتحقيق مواظبته على ذلك وقد قال صلى الله عليه
 وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وحديث تحليلها التسليم أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح اما حديث اذا احدث وقد
 جلس في آخر صلته قبل أن يسلم فقد جازت صلته فقد ضعفه الحفاظ وسأني في بقية فوائده بعداً بعبء ابواب
 (تنبيه) لم يذكر عدد التسليم وقد أخرج مسلم من حديث بن مسعود ومن حديث سعد بن ابني وقاص التسليمتين وذكر
 العقيلي وابن عبد البر أن حديث التسليمة الواحدة معلول وبسط ابن عبد البر الكلام على ذلك (قوله باب يسلم) أي
 المأموم (حين يسلم الامام) قال الزين بن المنير ترجم بألفظ الحديث وهو محتمل لان يكون المراد انه يتدعى السلام بعد
 ابتداء الامام له فيشرع المأموم فيه قبل أن يتم الامام ويحتمل أن يكون المراد ان المأموم يتدعى السلام اذا أتمه
 الامام قال فلما كان محتملاً للأميرين وكل الظرفية الى المجتهد انتهى ويحتمل أن يكون أراد أن الثاني ليس بشرط
 لان اللفظ يحتمل أن يكون أراد أن الثاني ليس بشرط لان اللفظ يحتمل الصورتين فأيهما فعل المأموم جاز وكان
 أشار الى انه يتدب أن لا يآخر المأموم في سلامه بعد الامام متشغلاً بدهاء وغيره وبدل على ذلك ما ذكره عن ابن
 عمر والآخر المذكور لم أقف على من وصله لكن عند ابن أبي شيبة عن ابن عمر ما يعطي معناه وقد تقدم الكلام على
 حديث عثبان مطولاً في أوائل الصلاة وأورده هنا مختصراً جداً وفي الباب الذي يليه أنه منه وكلاهما من طريق

باب مَنْ لَمْ يَرُدِّ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ وَكَتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ حَدَّثَنَا عُبَيْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَسْرُوعُ بْنُ الزَّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّيِّعِ وَزَعَمَ أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَقَلَ بَحَّةٌ بِحَمَى مِنْ دُرٍّ كَانَ فِي دَارِهِمْ قَالَ سَمِعْتُ عُبَيْدَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ . ثُمَّ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ قَالَ كُنْتُ أُصَلِّي يَقْرَأُ بَنِي سَالِمٍ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصَرِي وَإِنَّ السُّيُولَ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي فَلَوَدِدْتُ أَنَّكَ جِئْتَ فَصَلَّيْتَ فِي بَيْتِي مَكَانًا حَتَّى أَتَّخِذَهُ مَسْجِدًا . فَقَالَ أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَتَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُ بَعْدَ مَا أَشْتَدَّ النَّهَارُ . فَأَسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذِنْتُ لَهُ فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ . فَأَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَسْكَانِ الَّتِي أَحَبَّ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ . فَتَقَامُ صَفَّتَا خَلْفَهُ ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ

عبد الله وهو ابن المبارك * (قوله باب من لم يرد السلام على الامام واكتفى بتسليم الصلاة) أو ردفه حديث عتيان كما ذكرنا واعداده فيه على قوله ثم سلم وسلمنا حين سلم فان ظاهره انهم سلموا نظير سلامه وسلامه اما واحدة وهي التي يحل بها من الصلاة واما هي وأخرى معها فيحتاج من استحب تسليمه ثالثة على الامام بين التسليمتين كما تقوله للملكية الى دليل خاص والى رد ذلك أشار البخاري وقال ابن بطال أظنه قصد الرد على من يوجب التسليمه الثانية وقد قبله الطحاوي عن الحسن بن الحسن انتهى وفي هذا الظن بعد والله أعلم (قوله وزعم) الزعم يطلق على القول الحق وعلى القول المشكوك فيه وعلى الكذب ويترك في كل موضع على ما يليق به والظاهر ان المراد به هنا الاول لان محمود بن الربيع موقوف عند الزهري فقله عنده مقبول (قوله من دلوكا في دارهم) قال الكرماني كانت صفة لموصوف محذوف أى من تركا في دارهم ولفظ الدلو بدل عليه وقال غيره بل الدلو يذكر ويؤث فلا يحتاج الى تقدير (قوله سمعت عتيان بن مالك الانصاري ثم أحد بني سالم) بنصب أحد عطفًا على قوله الانصاري وهو بمعنى قوله للانصاري ثم السلمي هذا الذي يكاد من له أدنى ممارسة بمعرفة الرجال ان يقطع به وقال الكرماني يحتمل أن يكون عطفًا على عتيان يعني سمعت عتيان ثم سمعت أحد بني سالم أيهما قال والمراد به فيا يظهر الحصين بن محمد فكان محمودا سمع من عتيان ومن الحصين قال وهو بخلاف ما تقدم في باب المساجد في البيوت ان الزهري هو الذي سمع محمودا والحصين قال ولا منافاة بينهما لاحتمال ان الزهري ومحمودا سمعا جميعا من الحصين قال ولو روي رفع أحدان يكون عطفًا على محمود لساغ ووافق الرواية الاولى يعني فيصير التقدير قال الزهري أخبرني محمود بن الربيع ثم أخبرني أحد بني سالم أي الحصين انتهى وكان الحامل له على ذلك كله قول الزهري في الرواية السابقة ثم سألت الحصين بن محمد الانصاري وهو أحد بني سالم فكانه ظن ان المراد بقوله ثم أحد بني سالم هنا هو المراد بقوله أحد بني سالم هناك ولا حاجة لذلك فان عتيان من بني سالم أيضا وهو عتيان بن مالك بن عمرو بن العجلان بن زياد بن غنم بن سالم بن عوف وقيل في نسبه غير ذلك مع اللاحاق على انه من بني سالم والاصل عدم التقدير في ادخال أخبرني بين ثم وأحد على الاحتمال الذي ذكره اشكال آخر لانه يلزم منه أن يكون الحصين بن محمد هو صاحب القصة المذكورة أو انها تعددت له ولعتيان وليس كذلك فان الحصين المذكور لا صحبة بل لم أر من ذكر أباه في الصحابة وقد ذكر ابن أبي حاتم الحصين بن محمد في الجرح والتعديل ولم يذكر له شيئا غير عتيان بن مالك ونقل عن أبيه أن رواجه عنه مرسله ولم يذكر أحد ممن صنف في الرجال لمحمود بن الربيع رواية عن الحصين والله أعلم (قوله فلوددت) أي فوالله لو ددت (قوله اشتد النهار) أي ابرهمت الشمس (قوله فأشار إليه من المسكن الذي أحب أن يصلي فيه) قال الكرماني فاعل أشار النبي

باب الدَّخْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتَ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ * وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا أَنْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو مَعْبُدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ**

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنَ اللَّيَاضِ قَالَ وَلَا يَنَافِي مَا تَقْدِمُ أَنَّهُ قَالَ فَأَشْرَفَتْ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ لَا مَكَانَ وَقُوعِ الْإِشَارَتَيْنِ مِنْهُ وَمَنْ لَبَّى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَامَهَا وَمَا سَأَلَهَا وَلَا حَقًّا (قُلْتُ) وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ قَاعَ أَشَارِ هُوَ عِبَّانٌ لَكِنْ فِيهِ لُغَاتٌ إِذَا ظَاهَرَ السِّيَاقُ أَنْ يَقُولَ فَأَشْرَفَتْ إِلَى آخِرِهِ وَهَذَا تَوَافُقُ الرِّوَايَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (قَوْلُهُ بِابِ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ) أَوْ رَدْفِهِ أَوْ لِاحْدِثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ رَجَهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مِنَ الْآخِرِ وَأَغْرَبُ الْمَزْيِ جَعَلَهُمَا أَحَدَيْنِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُمَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ كَسَبِينَتِهِ (قَوْلُهُ أَخْبَرَنِي عَمْرُو) هُوَ ابْنُ دِينَارٍ الْمَكِّي (قَوْلُهُ كَانَ لِعَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِيهِ أَنْ مِثْلَ هَذَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ يَحْكُمُ بِالرَّفْعِ خِلَافًا لِمَنْ شَذَّ عَنْ ذَلِكَ وَقَدْ وَافَقَهُ مُسْلِمٌ وَالْجَمُورُ عَلَى ذَلِكَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْجَهْرِ بِالذِّكْرِ عَقِبَ الصَّلَاةِ قَالَ الطَّبْرِيُّ فِيهِ الْإِبَانَةُ عَنْ حُجَّةٍ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْأُمَرَاءِ مِنَ التَّكْبِيرِ عَقِبَ الصَّلَاةِ وَتَعْقِبُهُ ابْنُ بَطَالٍ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ عَلَى ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّالِفِ الْأَمَّا حُكَاةُ ابْنِ حَبِيبٍ فِي الْوَاضِحَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَحْبِبُونَ التَّكْبِيرَ فِي السَّاعَةِ عَقِبَ الصَّبْحِ وَالْعِشَاءِ تَكْبِيرًا عَالِيًا ثَلَاثًا قَالَ وَهُوَ قَدِيمٌ مِنْ شَأْنِ النَّاسِ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ وَفِي الْعِتَابَةِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ ذَلِكَ مَحْدَثٌ قَالَ وَفِي السِّيَاقِ أَشْعَارُ بَانَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَكُونُوا يَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ بِالذِّكْرِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي قَالَ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ مَا قَالَ (قُلْتُ) فِي التَّقْيِيدِ بِالصَّحَابَةِ نَظَرٌ بَلْ لَمْ يَكُنْ حِينَئِذٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا الْقَلِيلُ وَقَالَ النُّوْيُ حُلَّ الشَّافِعِيِّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُمْ جَهَرُوا بِهِ وَقَدْ سِيرُوا لِأَجْلِ تَعْلِيمِ صِفَةِ الذِّكْرِ لِأَنَّهُمْ دَاوَمُوا عَلَى الْجَهْرِ بِهِ وَالْخُفْرُ أَنَّ الْأَمَامَ وَالْمَأْمُومَ يَخْفَيَانِ الذِّكْرَ إِلَّا أَنْ احتِجَّ إِلَى التَّعْلِيمِ (قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) هُوَ مُوَصَّلٌ بِالْإِسْتِدَادِ الْمُبْدِئِ بِإِقْرَافِهِ رَوَاةٌ مُسْلِمٌ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بِهِ (قَوْلُهُ كُنْتُ أَعْلَمُ) فِيهِ إِطْلَاقُ الْعِلْمِ عَلَى الْأَمْرِ الْمُسْتَدَدِ إِلَى الظَّنِّ الْقَائِبِ (قَوْلُهُ إِذَا أَنْصَرَفُوا) أَيْ أَعْلَمُ أَنْصَرَفَهُمْ بِذَلِكَ أَيْ بَرَفَعَ الصَّوْتَ إِذَا سَمِعْتُهُ أَيْ الذِّكْرَ وَالْمَعْنَى كُنْتُ أَعْلَمُ بِسَمَاعِ الذِّكْرِ أَنْصَرَفَهُمْ (قَوْلُهُ حَدَّثَنِي عَلَى) هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَسُفْيَانُ هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ وَعَمْرُو هُوَ ابْنُ دِينَارٍ (قَوْلُهُ كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّكْبِيرِ) وَقَعَ فِي رَوَاةِ الْحَمِيدِيِّ عَنْ سُفْيَانَ بِصِفَةِ الْحَصْرِ وَلَقَطَهُمَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ وَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَمْرِو عَنْ سُفْيَانَ وَاخْتَلَفَ فِي كَوْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ذَلِكَ فَقَالَ عِيَاضُ الظَّاهِرَانِ لَمْ يَكُنْ يَحْضُرُ الْجَمَاعَةَ لِأَنَّهُ كَانَ صَغِيرًا يَمْنُ لِبَوَائِبِ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَلْزِمُ بِهِ فَكَانَ يَعْرِفُ انْقِضَاءَ الصَّلَاةِ بِمَا ذَكَرَ وَقَالَ غَيْرُهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا فِي أَوَاخِرِ الصُّلُوفِ فَكَانَ لَا يَعْرِفُ انْقِضَاءَهَا بِالتَّسْلِيمِ وَأَمَّا كَانُ يَعْرِفُ بِالتَّكْبِيرِ وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِثْلَ جَهْرِ الصَّوْتِ يَسْمَعُ مِنْ بَعْدِ (قَوْلُهُ بِالتَّكْبِيرِ) هُوَ أَخْصُ مِنْ رَوَاةِ ابْنِ جُرَيْجٍ الَّتِي قَبْلَهَا لِأَنَّ الذِّكْرَ أَعْمُ مِنَ التَّكْبِيرِ وَبِحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ مَفْسُورَةً لِذَلِكَ فَكَانَ الْمُرَادُ أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتَ بِالذِّكْرِ أَيْ بِالتَّكْبِيرِ وَكَأَنَّهُمْ كَانُوا يَدُونُ بِالتَّكْبِيرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ قَبْلَ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَسَيَأْتِي السَّكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ قَوْلُهُ قَالَ عَلَى هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ الْمَذْكُورُ وَوُثِّقَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي رَوَاةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالْكَشْمِيرِيِّ وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي رَوَاةِ الْمَذْكُورَةِ قَالَ عَمْرُو يَحْيَى ابْنُ دِينَارٍ وَكَرَّتْ ذَلِكَ لِابْنِ مَعْبُدٍ بَعْدَ فَانْكِرَهُ وَقَالَ لَمْ أَحْدِثْ بِهَذَا قَالَ عَمْرُو وَقَدْ أَخْبَرَ تَنِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ بَعْدَ أَنْ رَوَاهُ عَنْ سُفْيَانَ

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ الْفُتْرَاءُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا
 ذَهَبَ أَهْلُ الدُّنْيَا مِنَ الْأَمْوَالِ بِالْدرجاتِ الصَّالِحَةِ وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ يُصَلُّونَ كَمَا تُصَلِّي وَيَصُومُونَ كَمَا تُصُومُ . وَلَمْ
 تَصَلِّ مِنْ أَمْوَالٍ يُحْتَجُّونَ بِهَا وَيَسْتَرُونَ وَبُجَاهِدُونَ

كَأَنَّهُ نَسِيَ جَدَّ أَنْ حَدَّثَهُ بِهِ أَنْتَهَى وَهَذَا بَدَلٌ عَلَى أَنَّ مَسْلَمًا كَانَ يَرَى صِحَّةَ الْحَدِيثِ وَلَوْ أَنْكَرَهُ رَوَاةٌ إِذَا كَانَ النَّاقِلُ
 عَنْهُ عَدْلًا وَلاَ هَلْ الْحَدِيثُ فِيهِ تَفْصِيلٌ قَالُوا أَلَا أَنْ يَجْزَمَ بَرْدُهُ أَوَّلًا وَإِذَا جُزِمَ قَامَا أَنْ يَصْرَحَ بِتَكْذِيبِ الرَّاوي عَنْهُ
 أَوَّلًا قَالَتْ لَمْ يَجْزَمَ بِالرَّدِّ كَأَنَّ قَالِ الْأَذْكَرُ فَهُوَ مُتَّفَقٌ عِنْدَهُمْ عَلَى قَبُولِهِ لِأَنَّ الْفَرْعَ ثِقَةً وَالْأَصْلَ لَمْ يَطْعَنَ فِيهِ وَأَنْ جُزِمَ
 وَصَرَحَ بِالتَّكْذِيبِ فَهُوَ مُتَّفَقٌ عِنْدَهُمْ عَلَى رَدِّهِ لِأَنَّ جُزْمَ الْفَرْعِ يَكُونُ الْأَصْلَ حَدِّثَهُ يَسْتَلْزِمُ تَكْذِيبَ الْأَصْلِ فِي دَعْوَاهُ
 أَنَّهُ كَذَبَ عَلَيْهِ وَلاَ يَسْتَلْزِمُ قَبُولُ قَوْلِ أَحَدِهِمَا بِأَوَّلِي مِنَ الْآخَرِ وَأَنْ جُزِمَ بِالرَّدِّ وَلَمْ يَصْرَحَ بِالتَّكْذِيبِ فَالْارْجَحُ عِنْدَهُمْ
 قَبُولُهُ وَلَمَّا اتَّفَقُوا فَخَطَفُوا فَهَذِبَ الْجَاهِلُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِلَى الْقَبُولِ وَعَنِ بَعْضِ الْخَفِيَّةِ وَرَوَاةٌ عَنْ أَحْمَدَ لَا يَقْبَلُ
 قِيَاسًا عَلَى الشَّاهِدِ وَالْإِمَامِ غَيْرِ الدِّينِ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ تَفْصِيلٌ نَحْوَمَا تَقْدِمُ وَزَادَ أَنَّ كَانَ الْفَرْعَ مُتَرَدِّدًا فِي سَمَاعِهِ وَالْأَصْلَ
 جَازًا مَبْدُومًا سَقَطَ لَوْجُودُ الصَّارِضِ وَمَحْصَلُ كَلَامِهِ أَنَّ قَامَا إِنَّمَا أَنْ تَسَاوَا قَالِدًا وَأَنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا عَمَلٌ بِهِ وَهَذَا
 الْحَدِيثُ مِنْ أَمْلَتِهِ وَأَبْدَنُ مَا قَالَ أَنَّمَا نَفَى أَبُو سَعِيدٍ التَّحْدِيثَ وَلَا يَلْزِمُ مِنْهُ نَفْيُ الْأَخْبَارِ وَهُوَ الَّذِي وَقَعَ مِنْ عَمْرٍو وَلَا تَخْلُفُ
 وَتَرُدُّ الرِّوَاةُ الَّتِي فِيهَا قَانَسَكَ وَكَانَ كَمَا زَعَمَ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ انْكَارٌ وَلَاحِظُ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّحْدِيثِ وَالْأَخْبَارِ أَنَّمَا حَدَّثَ
 بِحَدِّثِكَ وَفِي كِتَابِ الْأَصُولِ حِكَايَةُ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ عَنْ الْحَنَفِيَّةِ (قَوْلُهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ عَمْرِو الْعُمَرِيُّ
 وَيُسَمَّى هُوَ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَهِيَ مَدِينَتَانِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ تَابِعِي صَغِيرٌ وَلَمْ أَقِفْ لِسْمِي عَلَى رَوَاةٍ عَنْ أَحَدٍ
 مِنَ الصَّحَابَةِ فَهَوْنُ رَوَاةِ الْكَبِيرِ عَنْ الصَّغِيرِ وَهِيَ مَدِينَتَانِ وَكَذَا أَبُو صَالِحٍ (قَوْلُهُ جَاءَ الْفُتْرَاءُ) سَمِيَ مِنْهُمْ فِي رَوَاةٍ
 عَنْ عَبْدِ بْنِ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَبُو ذَرٍّ الْغَفَارِيُّ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَخْرَجَهُ جَعْفَرُ الْفَرَّايِيُّ فِي كِتَابِ الذِّكْرِ
 لِمَنْ حَدَّثَ أَبِي ذَرٍّ نَفْسَهُ وَسَمِيَ مِنْهُمْ أَبُو الدَّرْدَاءِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ طَرُقٍ عَنْهُ وَسَمِيَ مِنْ رَوَاةِ سَهْلِ بْنِ
 أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْهُمْ وَفِي رَوَاةِ النَّسَائِيِّ
 عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ أَمَرْنَا أَنْ نَسْجِحَ الْحَدِيثَ كَمَا سَأَانِي لَفْظُهُ وَهَذَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ كَانَ مِنْهُمْ
 وَلَا يَخْتَصِمُ قَوْلُهُ فِي رَوَاةِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ سَمِيِّ عِنْدَ مُسْلِمٍ جَاءَ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرُ بْنُ لَسُونٍ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنْصَارِيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ
 لَا حَتَمَ التَّضْيِيقِ (قَوْلُهُ الدُّنْيَا) بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ وَالْمَثَلَةُ جَمْعُ دُورٍ يَفْتَحُ ثُمَّ سَكُونٌ هُوَ الْمَالُ الْكَثِيرُ وَمِنْ قَوْلِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ
 لِلْيَانِ وَقَعَ عِنْدَ غَلَطٍ فِي ذَهَابِ أَهْلِ الدُّنْيَا مِنَ الْأَمْوَالِ وَقَالَ كَذَا وَقَعَ الدُّورُ جَمْعُ دَارٍ وَالصُّوَابُ الدُّنْيَا أَنْتَهَى وَذَكَرَ
 صَاحِبُ الْمُطَالَعِ عَنْ رَوَاةِ أَبِي زَيْدٍ الرَّوْزِيِّ أَيْضًا الدُّورَ (قَوْلُهُ بِالْدرجاتِ الْعُلَى) بِضَمِّ الْعَيْنِ جَمْعُ الْعِلَاءِ وَهِيَ تَأْنِيثُ
 الْأَعْلَى وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ حِسِيَّةً وَالْمَرَادُ بِدرجاتِ الْجَنَاتِ أَوْ مَعْنَوِيَّةً وَالْمَرَادُ عُلُوُّ الْقَدْرِ عِنْدَ اللَّهِ (قَوْلُهُ وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ)
 وَصَفَهُ بِالْقَامَةِ إِشَارَةً إِلَى ضِدِّهِ وَهُوَ النَّعِيمُ الْعَاجِلُ فَإِنَّ قَلَّ مَا يَصِفُوهُ وَأَنْ صَفَا فَوَ يَصْدَدُّ الزَّوَالَ وَفِي رَوَاةٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَبِي
 عَائِشَةَ الْمَذْكُورَةِ ذَهَبَ أَصْحَابُ الدُّنْيَا بِالْأَجُورِ وَكَذَا لِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ زَادَ الْمُصَنِّفُ فِي الدَّعَوَاتِ مِنْ رَوَاةٍ
 وَرَقَاءٍ عَنْ سَمِيِّ قَالَ كَيْفَ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ لِمُسْلِمٍ مِنْ رَوَاةِ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ سَمِيِّ (قَوْلُهُ وَيَصُومُونَ كَمَا تُصُومُ) زَادَ
 فِي حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ الْمَذْكُورِ وَيَذْكُرُونَ كَمَا تَذْكُرُونَ لِلْبَزَارِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو صَدَقُوا تَصَدَّقْنَا وَأَمَنُوا إِيْمَانُنَا
 (قَوْلُهُ وَلَهُمْ فَضْلُ أَمْوَالٍ) كَذَا لَلْكَثَرِ بِالْإِضَافَةِ وَفِي رَوَاةٍ الْأَصْلِيَّ فَضْلُ الْأَمْوَالِ وَلِلْكَشْمِشِيِّ فَضْلُ مِنْ
 أَمْوَالٍ (قَوْلُهُ يَحْجُونَ بِهَا) أَيْ وَلاَ تَخْجُجُ يَشْكُلُ عَلَيْهِ مَا وَقَعَ فِي رَوَاةِ جَعْفَرِ الْفَرَّايِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ
 وَيَحْجُونَ كَمَا تَخْجُجُ وَظَهَرَ مَا وَقَعَ هُنَا وَيَجَاهِدُونَ وَوَقَعَ فِي الدَّعَوَاتِ مِنْ رَوَاةٍ وَرَقَاءٍ عَنْ سَمِيِّ وَجَاهِدُوا كَمَا جَاهِدُنَا
 لَكِنِ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا الثَّانِي ظَاهِرٌ وَهُوَ الْفَرْقَةُ بَيْنَ الْجِهَادِ الْمَاضِي فَهُوَ الَّذِي اشْتَرَكُوا فِيهِ وَبَيْنَ الْجِهَادِ الْمُتَوَقَّعِ فَهُوَ

وَيَقْصِدُونَ قَوْلَ آلَا أَحَدُكُمْ لَئِنْ أَخَذْتُمْ مِنْ سَبَكُمْ وَلَمْ يُدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهْرَانِي إِلَّا مِنْ عَمَلٍ مِثْلِهِ نَسْجُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ

الذي تقدر عليه أصحاب الاموال غالبا ويمكن أن يقال مثله في الحج ويحمل ان يقرأ بحجوها بضم أوله من الرباعى أى يعينون غيرهم على الحج بالمال (قوله ويصدقون) عند مسلم من رواية ابن عجلان عن سمى ويصدقون ولا تصدق ويصدقون ولا تصدق (قوله فقال الأحادسكم بما أن أخذتم به) في رواية الاصيلي بأمر ان أخذتم وكذا للاسماعيلي وسقط قوله بما من أكثر الروايات وكذا قوله به وقد فسر الساقط في الرواية الاخرى وفي رواية مسلم أفلا أعلمكم شيئا وفي رواية أبى داود فقال يا أبا ذر ألا أعلمك كلمات تقولهن (قوله أدر كنتم من سبقكم) أى من أهل الاموال الذين امتازوا عليكم بالصدقة والسبقية هنا يحتمل أن تكون مضمونة وأن تكون حسية قال الشيخ تقي الدين والاول أقرب وسقط قوله من سبقكم من رواية الاصيلي (قوله وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم) يفتح التون وسكون الصحانية وفي رواية كريمة أبى الوقت ظهرانيه بالافراد وكذا للاسماعيلي وعند مسلم من رواية ابن عجلان ولا يكون أحد أفضل منكم قيل ظاهره يخالف ما سبق لأن الادراك ظاهره المساواة وهذا ظاهره الافضلية وأجاب بعضهم بان الادراك لا يلزم منه المساواة فقد يدرك ثم يفوق وعلى هذا فالقرب بهذا الذكر راجح على التقرب بالمال ويحتمل أن يقال الضمير في كنتم للمجموع من السابق والمذكور وكذا قوله الامن عمل مثل عملكم أي من القراء فقال الذكر أو من الاغنياء فنصدق أو ان الخطاب للقراء خاصة لكن يشاركهم الاغنياء في الخير المذكورة فيكون كل من الصنفين خيرا ممن لا يتقرب بذكر ولا صدقة ويشهد له قوله في حديث ابن عمر عند البراز أدر كنتم مثل فضلمهم ولمسلم في حديث أبى ذر أو ليس قد جعل لكم ما تصدقون ان بكل تسبيحة صدقة وبكل تكبيرة صدقة الحديث واستشكل تساوي فضل هذا الذكر بفضل التقرب بالمال مع شدة المشقة فيه وأجاب الكرماني بأنه لا يلزم أن يكون الثواب على قدر المشقة في كل حالة واستدل لذلك بفضل كلمة الشهادة مع سهولتها على كثير من العبادات الشاقة (قوله تسبحون وتحمدون وتكبرون) كذا وقع في أكثر الاحاديث تقدم التسبيح على التحميد وتأخير التكبير وفي رواية ابن عجلان تقدم التكبير على التحميد خاصة وفيه أيضا قول أبى صالح يقول الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ومثله لأبى داود من حديث أم الحكم ولهم حديث أبى هريرة تكبر وتحمّد وتسبح وكذا في حديث ابن عمر وهذا الاختلاف دال على أن لترتيب فيها ويستأنس لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات لا يضرك بأيهن بدأت لكن يمكن أن يقال الاولى البداءة بالتسبيح لانه يتضمن نفى النقص عن الباري سبحانه وتعالى ثم التحميد لانه يتضمن اثبات الكمال له لذللا يلزم من نفى النقص اثبات الكمال ثم التكبير اذ لا يلزم من نفى النقص واثبات الكمال أن يكون هناك كبير آخر ثم يختم بالتهليل الدال على انفراد سبحانه وتعالى بجميع ذلك (قوله خلف كل صلاة) هذه الرواية مفسرة للرواية التي عند المصنف في الدعوات وهي قوله دبر كل صلاة ولجعفر الرياني في حديث أبى ذر ان كل صلاة وأما رواية دبر فهي بضمين قال الازهرى دبر الامر يعني بضمين ودبره يعني يفتح ثم سكون آخره وادعى أبو عمرو الزاهد أنه لا يقال بالضم الا للجراحة ورد بمثل قولهم أعنت غلامه عن دبر ومقتضى الحديث أن الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة فلو تأخر ذلك عن الفراغ كان يسرا بحيث لا يعد معرضا أو كان ناسيا أو متشاغلا بما ورد أيضا بعد الصلاة وكآية الصكرسي فلا يضرب وظاهر قوله كل صلاة يشمل الفرض والنفل لكن جملة أكثر العلماء على الفرض وقد وقع في حديث كعب بن عجرة عند مسلم التقييد بالمكتوبة وكانهم حملوا المطلقات عليها وعلى هذا هل يكون التشاغل بعد المكتوبة الرتبة بعدها فاصلا بين المكتوبة والذكر أولا على النظر والله أعلم (قوله ثلاثا وثلاثين) يحتمل أن يكون المجموع للجميع

فَاخْتَفَتْ بَيْنَنَا . قَالَ بَعْضُنَا نُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَنُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ .
فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ . قَالَ قَوْلُ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَكْبَرُ . حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ

فَإِذَا وَزَعَ كَانَ بِكُلِّ وَاحِدٍ عَشْرَةٌ وَهُوَ الَّذِي فِيهِ سَهْلٌ بَنَ أَبِي صَالِحٍ كَارِوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ رُوحِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْهُ
لَكِنْ لَمْ يَتَّحِجْ سَهْلٌ عَلَى ذَلِكَ بَلْ لَمْ أَرَفِ شَيْءَ مِنْ طَرِيقِ الْحَدِيثِ كُلِّهَا التَّصْرِيحُ بِأَحَدِي عَشْرَةٍ إِلَّا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ
عَنْ الْبَزَّازِ وَاسْتَاذِهِ ضَعِيفٌ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْجَمْعَ لِكُلِّ فَرْدٍ فَصَلَّى هَذَا فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَفْعَالٌ فِي
ظَرْفٍ وَمَعْدَرٍ وَالتَّحْدِيدُ تَسْبِيحُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتَحْمَدُونَ كَذَلِكَ وَتَكْبِرُونَ كَذَلِكَ (قَوْلُهُ)
فَاخْتَفَتْ بَيْنَنَا) ظَاهِرُهُ أَنَّ بَاهِرِيَّةَ هَوَالِ الْفَائِلِ وَكَذَا قَوْلُهُ فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ وَإِنَّ الَّذِي رَجَعَ أَبُو هُرَيْرَةَ إِلَيْهِ هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى هَذَا فَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ وَقَعَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ لَكِنْ بَيْنَ مُسْلِمٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ
عَنْ سَمِيِّ بْنِ الْقَائِلِ فَاخْتَفَتْ هُوَ سَمِيُّ وَهُوَ الَّذِي رَجَعَ إِلَى أَبِي صَالِحٍ وَإِنَّ الَّذِي خَالَفَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ وَلَفْظُهُ قَالَ
سَمِيُّ لَخَدْتُ بَعْضَ أَهْلِ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ وَهَمْتُ فَذَكَرْتُ لَهْ أَمَّا قَالَ فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ وَعَلَى رِوَايَةِ مُسْلِمٍ انْتَصَرَ
صَاحِبُ الْعَمْدَةِ لَكِنْ لَمْ يَوْصِلْ مُسْلِمٌ هَذِهِ الزِّيَادَةَ فَانْخَرَجَ الْحَدِيثُ عَنْ قَبِيَّةٍ عَنِ الْيَتِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ثُمَّ قَالَ زَادَ
غَيْرُ قَبِيَّةٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الْيَتِّ فَذَكَرَهَا وَغَيْرُ الْمَذْكُورِ يَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ شُعَيْبُ بْنُ الْيَتِّ أَوْ سَعِيدُ بْنُ مَرْبَمٍ
فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي مُسْتَخْرَجِهِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ شُعَيْبٍ وَأَخْرَجَهُ الْجَوْزِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ
وَيَتِينُ هَذَا أَنَّ فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَمِيِّ فِي حَدِيثِ الْبَابِ ادْرَاجًا وَقَدْ رَوَى ابْنُ جَبَانَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ
الْمَعْمَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ فَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ فَاخْتَفَتْ إِلَى آخِرِهِ (قَوْلُهُ وَنُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ) هُوَ قَوْلُ بَعْضِ
أَهْلِ سَمِيِّ كَمَا قَدَّمَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَقَدْ قَدَّمَ احْتِمَالَ كَوْنِهِ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ فِي حَدِيثِ
أَبِي الْبَرْدَاءِ عَنْ عَبْدِ النَّسَائِيِّ وَكَذَا عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ وَمِثْلُهُ لِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ وَنَحْوُهُ لَابْنِ
مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ لَكِنْ شَكَّ بَعْضُ رِوَاةِهِ أَنَّ أَرْبَعَ وَثَلَاثِينَ وَخَالَفَ ذَلِكَ مَا فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَاشَةَ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَفِيهِ وَخْتَمَ الْمَائَةُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ إِلَى آخِرِهِ وَكَذَا لِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ
يَزِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَمِثْلُهُ لِابْنِ دَاوُدَ فِي حَدِيثِ أُمِّ الْحَكَمِ وَلِجَعْفَرِ الْفَرَّائِيِّ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ قَالَ النَّوَوِيُّ يَنْبَغِي أَنْ يَجْمَعَ
بَيْنَ الرَّوَايَةِ ابْنِ يَكْرِ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ وَيَقُولُ مَعَهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ إِلَى آخِرِهِ وَقَالَ غَيْرُهُ بَلْ يَجْمَعُ ابْنُ خْتَمَ مَرَّةً زِيَادَةً
نَكْبِيرَةً وَمَرَّةً بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَلَى وَفْقِ مَا وَرَدَتْهُ الْإِحَادِيثُ لَهُ (قَوْلُهُ حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ) بِكَسْرِ اللَّامِ تَأْكِيدًا
لِلضَّمِّ الْمَجْرُورِ (قَوْلُهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) بِالرَّفْعِ وَهُوَ اسْمُ كَانَ وَفِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ وَالْأَصْلُ وَأَبَى الْوَقْتُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتَوَجَّهَ
بِاسْمِ كَانَ مَحْذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ حَتَّى يَكُونَ الْعَدَدُ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَفِي قَوْلِهِ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ الْإِحْتِمَالُ الْمُتَقَدِّمُ هَلْ
الْعَدَدُ لِلْجَمْعِ أَوِ الْجَمْعُ عَنِ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ ظَاهِرُهُ أَنَّ الْعَدَدَ لِلْجَمْعِ لَكِنْ يَقُولُ ذَلِكَ جَمْعًا وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي
صَالِحٍ لَكِنْ الرِّوَايَةُ النَّاجِيَّةُ عَنْ غَيْرِهِ الْإِفْرَاضُ قَالَ عِيَاضُ وَهُوَ أَوْلَى وَرَجَّحَ بَعْضُهُمُ الْجَمْعَ لِاتِّفَاقِهِ فِيهِ بَوَاوِ الْعَطْفِ
وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ كَلَامَهُنَّ الْأَمْرَيْنِ حَسَنُ الْأَنْفِرَادِ يَتِمُّزُ بِأَمْرٍ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ الذَّاكِرَ يَحْتَاجُ إِلَى الْعَدَدِ وَلَهُ عَلَى كُلِّ
حَرَكَةٍ لَذَلِكَ سِوَاكَ كَانَ بِأَصَابَةٍ وَغَيْرِهَا ثَوَابًا لِيَحْصَلَ لِصَاحِبِ الْجَمْعِ مِنْهُ الْإِتِّكَ (تَنْبِيْهُ) الْأَوَّلُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ
وَرَقَاءَ عَنْ سَمِيِّ عَنِ الْمُصَنِّفِ فِي الدَّعَوَاتِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَسْبِيحُونَ عَشْرًا وَتَحْمَدُونَ عَشْرًا وَتَكْبِرُونَ عَشْرًا أَوْ لَمْ أَقِفْ
فِي شَيْءٍ مِنْ طَرِيقِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى مَنْ تَابَعَ وَرَقَاءَ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّ سَمِيَّ وَلَا عَنِ غَيْرِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ تَابُولُ
مَا تَابُولُ سَهْلٍ مِنَ التَّوَزُّعِ ثُمَّ نَفَى الْكُسْرَ وَبَعَثَ عَلَيْهِ أَنَّ السِّيَاقَ صَرِيحٌ فِي كَوْنِهِ كَلَامَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ
وَجَدْتُ لِرِوَايَةِ الشُّرَاهِدِ مِنْهَا عَلَى عِنْدِ أَحَدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنِ النَّسَائِيِّ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعِنْدَهُ

وعند أبي داود والترمذي وعن أم سلمة عند الزرار وعن أم مالك الانصارية عند الطبراني وجمع البغوي في شرح السنة بين هذا الاختلاف باحتمال أن يكون ذلك صدق في أوقات متعددة أو لها عشر أعشرا ثم أحدي عشرة إحدى عشرة ثم ثلاثا وثلاثين ثلاثا وثلاثين ويحتمل أن يكون ذلك سبيل التخير أو يفتقر بافتراق الاحوال وقد جاء من حديث زيد بن ثابت وابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يقولوا كل ذكر منها خمسا وعشرين ويزيدوا فيها لاله الا الله خمسا وعشرين ولفظ زيد بن ثابت أمرنا أن نسبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين ونكبر أربعين وثلاثين فاني رجل في منامه فقيل له امرهم بما أن تسبحوا فذكره قال نعم قال اجعلوا خمسا وعشرين واجعلوا فيها التهليل فلما أصبح اتى النبي صلى الله عليه وسلم واخبره فقال فافعلوه اخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان ولفظ بن عمر راي رجل من الانصار فيأمرني التائب فذكر نحوه وفيه فقيل له سبع خمسا وعشرين واثمنا وعشرين وكبر خمسا وعشرين وهما خمسا وعشرين فلك مائة قامهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يفعلوا كما قال اخرجه النسائي وجعفر الثريائي واستنبط من هذا أن مراعاة العدد مخصوص في الأذكار معتبرة والا لكان يمكن أن يقال لهم أضيفوا لها التهليل ثلاثا وثلاثين وقد كان بعض العلماء يقول أن الأعداد الواردة كالذكر عقب الصلوات إذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الآتي بها على الصدور المذكور لا يحصل له ذلك الثواب مخصوص لاحتمال أن يكون ذلك الأعداد حكمة وخاصة تنوت بمجاورة ذلك العدد قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وفيه نظر لانه أني بالمقدار الذي رتب الثواب على الاتيان به فحصل له الثواب بذلك فإذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة منزلة لذلك الثواب بعد حصوله اه ويمكن أن يفتقر الحال فيه بالنية فان نوى عند الانتهاء اليه امتثال الامر الوارد ثم أتى بالزيادة فالامر كما قال شيخنا لا محالة وان زاد بخير نية بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلا فرتبه هو على مائة فينتج القول الماضي وقد بالغ القرافي في القواعد فقال من البدع المكره الزيادة في المتدورات المحدودة شرعا لان شأن العظماء اذا حدثوا شيئا أن يوقف عنده ويعد الخارج عنه مسيا للآداب اه وقدمته بعض العلماء بالدواء يكون مثلا فيه أوقية سكر فلوزيد فيه أوقية أخرى لتخلف الارتفاع به فلو اقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاءم يتخلف الارتفاع ويؤيد ذلك أن الأذكار المتغيرة اذا ورد لكل منها عدد مخصوص مع طلب الاتيان بجميعها متواليمة تحسن الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك من قطع الموالاة لاحتمال أن يكون للموالاة في ذلك حكمة خاصة تنوت بفوائدها والله أعلم (التنبيه الثاني) زاد مسلم في رواية بن عجلان عن سمى قال أبو صالح فرجع فقراء المهاجرين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا سمع اخواننا أهل الاموال بما فعلناه ففعلوا مثله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ثم ساقه مسلم من رواية روح بن القاسم عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة فذكر طرقا منه ثم قال بمثل حديث تميمية قال الا انه أدرج في حديث أبي هريرة قول أبي صالح فرجع فقراء المهاجرين (قلت) وكذا رواه أبو معاوية عن سهيل مدرجا أخرجه جعفر الثريائي وتبين بهذا أن الزيادة المذكورة رسالة وقد روي الحديث الزائر من حديث ابن عمر وفيه فرجع الفقراء فذكره موصولا لكن قد قدمت أن أسنده ضعيف وروي جعفر الثريائي من رواية حرام بن حكيم وهو بخاء ورا مهملة عن أبي ذر وقال فيه فقال أبو ذر يا رسول الله انهم قد قالوا مثل ما تقول فقال ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ونقل الخطيب أن حرام بن حكيم يرسل الرواية عن أبي ذر فعلى هذا لم يصح بهذه الزيادة اسنادا الا أن هذين الطريقين يقوى بهما من سبل أبي صالح قال بن بطال عن المهلب في هذا الحديث فضل النبي نصلا لا تأويلا اذا استوت أعمال النبي والفقير فياترض الله عليهما فلينفي حينئذ فضل عمل البر من الصدقة ونحوها مما لا سبيل للفقير اليه قال ورأيت بعض المتكلمين ذهب الى أن هذا الفضل يخص الفقراء فون غيرهم أي الفضل المترتب على الذكر المذكور وغسل عن قوله في نفس الحديث الامن صنع مثل ما صنعتهم ففعل الفضل لقائله كائنا كان وقال القرطبي تأول بعضهم

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمُطَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ أُمِلَى عَلَى الْمُطَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ

قوله ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قال الإشارة راجعة الى الثواب المترتب على العمل الذي يحصل به التفضل عند الله فكانه قال ذلك الثواب الذي أخبرتكم به لا يستحقه أحد بحسب الذكر ولا بحسب بحسب الصدقة وانما هو بفضل الله قال وهذا التاويل فيه بعد ولكن اضطره اليه ما عارضه وتعقب بان الجمع بينه وبين ما عارضه ممكن من غير احتياج الى التصنف وقال ابن دقيق العيد ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغني وبعض الناس تاوله بتاويل مستكره كأنه يشير الى ما تقدم قال والذي يقتضيه النظر أن تساويا وفضلت العبادة المالية أنه يكون الغني أفضل وهذا لا شك فيه وانما النظر اذا تساويا وانفرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل ان فسر الفضل بزيادة الثواب فالقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من المقاصرة فيترجح الغني وان فسر بالاشرف بالنسبة الى صفات النفس فالذي يحصل لهما من التطهير بسبب الفقر أشرف فيترجح الفقر ومن ثم ذهب جمهور الصوفية الى ترجيح الفقر الصابر وقال القرطبي للعلماء في هذه المسئلة خمسة أقوال تألها بالافضل الكفارة اربعا يختلف باختلاف الاشخاص خامسها التوقف وقال الكرمانى قضية الحديث أن شكوي الفقر تبني بها ما له وأجاب بان مقصودهم كان تحصيل المدرجات العلل والنعيم المقيم لهم أيضا لائق الزيادة عن أهل الدور مطلقا اه والذي يظهر أن مقصودهم انما كان طلب المساواة ويظهر ان الجواب وقع قبل أن يعلم النبي صلى الله عليه وسلم أن تمنى الشيء يكون شريكا لفاعله في الاجر كما سبق في كتاب العلم في الكلام على حديث ابن مسعود الذي أوله لاحسد الا في اثنتين فان في رواية الترمذى من وجه آخر التصريح بأن المنفق والتمنى اذا كان صادقا للنية في الاجرسواء وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من يعمل بها من غير أن ينقص من أجره شيء فان الفقراء في هذه القصة كانوا السبب في تحمل الاغنياء المذكور فاذا استروا معهم في قوله امتاز الفقراء بأجر السبب مضافا الى التمنى فعمل ذلك يقاوم التقرب بالمال وتبقى المقايسة بين صبر الفقير على شظف العيش وشكر الغني على النعم بالمال ومن ثم وقع التردد في تفضيل أحدهما على الآخر وسيكون للعودة الى ذلك في الكلام على حديث الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن العالم اذا سئل عن مسألة يقع فيها الخلاف أن يجيب بما يلحق به الفضول درجة الفاضل ولا يجيب بنفس الفاضل لئلا يقع الخلاف كذا قال ابن بطال وكأنه أخذه من كونه ﷺ أجاب بقوله ألا أدلكم على أمر تساوونهم فيه وعدل عن قوله نعم هم أفضل منكم بذلك وفيه التوسعة في القبطة وقد تقدم تيسيرها في كتاب العلم والفرق بينها وبين الحسد المذموم وفيه المساواة الى الاعمال المحصلة الدرجات العالية لمبادرة الاغنياء الى العمل بما يلغهم ولم يشكر عليهم صلى الله عليه وسلم فيؤخذ منه ان قوله الامن عمل عام للفقراء والاغنياء خلافا من أوله بغير ذلك وفيه أن العمل السهل قد يدرك به صاحبه فضل العمل الشاق وفيه فضل الذكر عقب الصلوات واستدل به البخاري على فضل الدماء عقيب الصلاة كما سيأتي في الدعوات لانه في معناها ولائها أوقلت فاضلة يرغبى فيها اجابة الدماء وفيه أن العمل القاصر قد يساوي المتعدي خلافا لما قال أن المتعدي أفضل مطلقا به على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام (قوله حدثنا سفیان) هو الثوري ورجال الاسناد كلهم كوفيون الا محمد بن يوسف وهو الثريائي (قوله عن وراد) في رواية معتمر بن سليمان عن سفیان عن الاسماعيلي حدثني وراد (قوله أملى على المطيرة) أي ابن شعبة (في كتاب الى معاوية) كان المطيرة اذ ذلك أميرا على الكوفة من قبل معاوية وسيا في الدعوات من وجه آخر عن وراد بيان السبب في ذلك وهو ان معاوية

لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْاِخْتِدَادُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِيَا أَعْطَيْتَ . وَلَا مُعْطِيَ لِيَا مَنَعْتَ . وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ * وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ يَهْدَا عَنْ الْحَكَمِ عَنْ الْقَائِمِ بْنِ عُثَيْمَةَ عَنْ وَرَادٍ يَهْدَا .

كتب اليه اكتب لي بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي القدر من رواية عبدة بن أبي لبابة عن وراد قال كتب معاوية الى المغيرة اكتب الى ماسمت النبي صلى الله عليه وسلم يقول خلف الصلاة وقد قيدها في رواية الباب بالمكتوبة فكان المغيرة فهم ذلك من قرينة في السؤال واستدل به على العمل بالمكتوبة واجراها بمجرى الدماخ في الرواية ولولم تقترن بالاجازة وعلى الاعتماد على خبر الشخص الواحد وسيأتي في القدر في آخره ان ورادا قال ثم وفدت بعد على معاوية فسمعته يأمر الناس بذلك وزعم بعضهم ان معاوية كان قد سمع الحديث المذكور وانما اراد استنبات المغيرة واحجج بما في المواطن وجه آخر عن معاوية انه كان يقول على المنبر ايها الناس انه لا مانع لما اعطى الله ولا معطي لما منع الله ولا ينفع ذا الجد منه الجد من ردد الله به خيرا يفقهه في الدين ثم يقول سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الاعواد (قوله له الملك وله الحمد) زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة يحيى ويميت وهوحي لايوت بيده الخير الى قدبر ورواه موقوفون وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند ضعيف لكن في القول اذا أصبح واذا أمسى (قوله ولا ينفع ذا الجد منك الجد) قال الخطابي الجد الغني ويقال الحظ قال ومن في قوله منك بمعنى البذل قال الشاعر

فليت لنا من ماء زمزم شربة * مبردة باتت على الظما آن

يريد ليت لنا بدل ماء زمزم اه وفي الصحاح معني منك هنا عندك اى لا ينفع ذا الغني عندك غنا انما ينفعه العمل الصالح وقال ابن التين الصحيح عندي انها ليست بمعنى البذل ولا عند بل هو كما تقول ولا ينفعك مني شي ان انا أردت ك بسوء ولم يظهر من كلامه معني ومقتضاه انها بمعنى عند اوفيه حذف تقديره من قضائي اوسطوني أوعدائي واختار الشيخ جمال الدين في المغني الاول قال ابن دقيق العيد قوله منك يجب أن يتعلق ينفع وينبغي أن يكون ينفع قد ضمن معنى يمنح ومقاربه ولا يجوز أن يتعلق منك بالجد كما يقال حظي منك كثير لان ذلك نافع اه والجد مضبوط في جميع الروايات بفتح الجيم ومعناه الغني كما نقله المصنف عن الحسن أو الحظ وحكي الراغب أن المراد به هنا أبوالب أي لا ينفع احدا نسيه قال القرطبي حكي عن أبي عمر والشيباني أنه رواه بالكسر وقال معناه لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده وأنكره الطبري وقال الفزاز في توجيه انكاره الاجتهاد في العمل نافع لان الله قد دعا الخلق الى ذلك فكيف لا ينفع عنده قال فيحتمل أن يكون المراد أنه لا ينفع الاجتهاد في طلب الدنيا وتضييع أمر الآخرة وقال غيره لعل المراد أنه لا ينفع بمجرد ما يقارنه القبول وذلك لا يكون الا بفضل الله ورحمته كما تقدم في شرح قوله لا يدخل احدا منكم الجنة عمله وقيل المراد على رواية الكسر السعي التام في الحرص أو الاسراع في الحرب قال النوى الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور أنه بالفتح وهو الحظ في الدنيا بالمال أو الولد أو العظمة أو السلطان والمعني لا ينفعه حظه منك وانما ينفعه فضلك ورحمتك وفي الحديث استحباب هذا الذكر عقب الصلوات لما اشتمل عليه من أفاظ التوحيد ونسبة الاتصال الى الله والمنع والاعطاء وتام القدرة وفيه المبادرة الي امتثال السنن واشاعتها **فقائدة** اشهر على الالسنه في الذكر المذكور زيادة ولا رادلا قضيت وهي في مسند عبد بن حميد من رواية معمر عن عبد الملك بن عمير بهذا الاسناد لكن حذف قوله ولا معطي لما نعت ووقع عند الطبراني تأما من وجه آخر كما سند كره في كتاب القدر ان شاء الله تعالى ووقع عند أحمد والنسائي وابن خزيمة من طريق هشيم عن عبد الملك بالاسناد المذكور أنه كان يقول الذ كر المذكور أولا ثلاث مرات (قوله وقال شعبة عن عبد الملك بن عمير بهذا) وصله السراج في مستنده والطبراني في الدعاء وابن

وَقَالَ الْحَسَنُ الْجَدِيُّ **بَابُ يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا
 جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ
 مَسْعُودٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَنْجِيُّ أَنَّهُ قَالَ صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيدِيَّةِ
 عَلَى إِمْرٍ نَمَاءُ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ فَلَمَّا أَنْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا اللَّهُ
 رَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ فَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ
 مُؤْمِنٌ بِي . وَكَافِرٌ بِالْكُوفَةِ . وَأَمَّا مَنْ قَالَ بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا . فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِالْكُوفَةِ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ سَمِيعُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ ذَاتَ
 لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا . فَلَمَّا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ . فَقَالَ إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلُّوا وَرَقَدُوا
 وَإِنَّا نَحْنُ نَرَاؤُا فِي صَلَاةٍ مَا نَنْتَظِرُكُمْ **بَابُ مَكِّيَ الْإِمَامُ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ .**

حبان من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة ولفظه عن عبد الملك بن عمر سمعت ورادا كاتب المغيرة بن شعبة أن
 المغيرة كتب إلى معاوية فذكره وفي قوله كتب تجوزلا تبين من رواية سفيان وغيره أن الكاتب هو وراد
 لكنه كتب باسم المغيرة وأملته عليه وعند مسلم من رواية عبدة عن وراد قال كتب المغيرة إلى معاوية
 كتب ذلك الكتاب له وراد فجمع بين الحقيقة والجاز (قوله وقال الحسن جد غني) الأولي في قراءة
 هذا الحرف أن يقرأ بالرفع بغير تنوين على الحكاية ويظهر ذلك من لفظ الحسن فقد وصله
 عن أبي حاتم من طريق أبي رجاء وعبد بن حميد من طريق سليمان التيمي كلاهما عن الحسن في قوله تعالي وإنه تعالي جد
 ربنا قال غني ربنا وعادة البخاري إذا وقع في الحديث لفظ غريبة وقع مثلها في القرآن يحكي قول أهل التفسير فيها
 وهذا منها وقع في رواية كريمة قال الحسن الجدغي وسقط هذا الأثر من أكثر الروايات (قوله وعن الحكم) هكذا
 وقع في رواية أبي ذر التعليق عن الحكم مؤخر عن أثر الحسن وفي رواية كريمة بالعكس وهو الأصوب لأن قوله وعن
 الحكم معطوف على قوله عن عبد الملك فهو من رواية شعبة عن الحكم أيضا وكذلك أخرجه السراج والطبراني
 وابن حبان بالاسناد المذكور إلى شعبة ولفظه كلفظ عبد الملك إلا أنه قال فيه كان إذا قضى صلاته وسلم قال فذكره
 ووقع نحو هذا التصريح لمسلم من طريق المسيب بن رافع عن وراد به * (قوله باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم)
 أورده في ثلاثة أحاديث أحدها حديث سمرة بن جندب وسياقي مطول في أو آخر الجائز ثانيا حديث زيد بن خالد
 الجهمي وسياقي في كتاب الاستسقاء ثالثا حديث أنس وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت وفي فضل انتظار الصلاة
 من أبواب الجماعة والأحاديث الثلاثة مطابقة لما ترجم له وأصرحها حديث زيد بن خالد حيث قال فيه فلما أنصرف وأما
 قوله في حديث سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه فالعني إذا صلى صلاة فخرج منها أقبل
 علينا لضرورة أنه لا يحصل عن القبلة قبل فراغ الصلاة وقوله في حديث أنس فلما صلى أقبل يأتي فيه نحو ذلك
 وسياقي سمرة ظاهره أنه كان يواظب على ذلك قبل الحكمة في استقبال المؤمنين أن يعلمهم ما يحتاجون إليه
 فعلى هذا يخص بمن كان في مثل حاله صلى الله عليه وسلم من قصد التعليم والموعظة وقيل الحكمة فيه تعرف الداخر
 بأن الصلاة اقتضت اذلو استمرار الإمام على حاله لا وجهه في التشهد مثلا وقال الزبير بن المنذر استدار الإمام المؤمنين
 إنما هو لحق الإمامة فإذا انقضت الصلاة زال السبب فاستقبلهم حينئذ برفع الخيلاء والترفع على المؤمنين والله أعلم
 * (قوله باب يمكن الإمام في مصلاه بعد السلام) أي وبعد استقبال القوم فيلتم ما تقدم ثم إن المكث لا يقتيد بحال

وقال لنا آدم حدثنا شعبة عن أيوب عن نافع قال كان ابن عمر يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفريضة وفعله القاسم . وبذكر عن أبي هريرة رفعه لا يتطوع الإمام في مكانه ولم يصح حديثنا أبو الزيد حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا الأحمري عن هناد بن حارث عن أم سلمة أن النبي ﷺ كان إذا سلم بمكان في مكانه يسيرا . قال ابن شهاب فترى والله أعلم لكن يتقدم من ينصرف من النساء .

من ذكر أودع أو تعلم أو صلاة نافلة ولهذا ذكر في الباب مسألة تطوع الامام في مكانه (قوله) وقال لنا آدم الى آخره (هو موصول وانما عبر بقوله قال لنا لكونه موقوفا معاينة بينه وبين المرفوع هذا الذي عرفه بالاستقراء من صنعه وقيل انه لا يقول ذلك لانها جملة مذكرة وهو محتمل لكنه ليس بمطردلاني وجدت كثيرا مما قال فيه قال لنا في الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة حدثنا وقد روى ابن أبي شيبة أن ابن عمر من وجه آخر عن أيوب عن نافع قال كان ابن عمر يصلي سجدته مكانه (قوله) وفعله القاسم (أي ابن عبد بن بكر الصديق وقد وصله ابن أبي شيبة عن معمر عن عبيد الله بن عمر قال رأيت القاسم وسالما يصليان في الفريضة ثم يطوعان في مكانهما (قوله) وبذكر عن أبي هريرة رفعه (أي قال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) لا تطوع الامام في مكانه (ذكره بالعمى ولفظه عند أبي داود أيجز أحدكم ان يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله في الصلاة ولا ينماجه اذا صلى أحدكم زاد أبو داود يعني في السجدة واليمنى اذا أراد أحدكم ان يتطوع بعد الفريضة فليقدم الحديث (قوله) ولم يصح (هو كلام البخاري وذلك لضعف اسناده واضطرابه فترده به لث بن أبي سلم وهو ضعيف واختلف عليه فيه وقد ذكر البخاري الاختلاف فيه في تاريخه وقال لم يثبت هذا الحديث وفي الباب عن المغيرة بن شعبة مرفوعا ايضا بلطف لا يصلح الامام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول رواه أبو داود واسناده منقطع وروى ابن أبي شيبة باسناد حسن عن علي قال من السنة أن لا تطوع الامام حتى يتحول من مكانه وحكي ابن قدامة في المغني عن أحمد انه كره ذلك وقال لأعرفه عن غير علي فكانه لم يثبت عنده حديث أبي هريرة ولا المغيرة وكان المغني في كراهة ذلك خشية التباس النافلة بالفريضة وفي مسلم عن السائب بن يزيد أنه صلى مع معاوية الجمعة فقتل بعدها فقال له معاوية اذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاته حتى تكلم أو تخرج فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك ففي هذا ارشاد الى طريق الامن من الاتباس وعليه تحمل الاحاديث المذكورة ويؤخذ من مجموع الأدلة أن الامام احوالا لأن الصلاة امان تكون مما يطوع بعدها أولا يطوع الاول اختلف فيه هل يتشاغل قبل التطوع بالذكر المأثور ثم يطوع وهذا الذي عليه عمل الأكثر وعند الحنفية يبدأ بالتطوع وحجة الجمهور حديث معاوية ويمكن أن يقال لا يمين الفصل بين الفريضة والنافلة بالذكر بل اذا تنحى من مكانه كفى فان قيل لم يثبت الحديث في التنحي قلنا قد ثبت في حديث معاوية وأخرج ويترجح تقديم الذكر المأثور فقيده في الاخبار الصحيحة بدر الصلاة وزعم بعض الحنابلة ان المراد بدبر الصلاة ما قبل السلام وتعب بحديث ذهب أهل الدثور فان فيه تسجود بركل صلاة وهو بعد السلام جزا فافك ذلك ما شاء به وأما الصلاة التي لا يطوع بعدها فيتشاغل الامام ومن معه بالذكر المأثور ولا يتعين له مكان بل ان شاء انصرفوا وذكريا وان شاء أمكنوا وذكرنا على الثاني ان كان للامام عادة أن يعلمهم أو يعظم فيستحب أن يقبل عليهم بوجهه جميعا وان كان لا يزيد على الذكر المأثور فهل يقبل عليهم جميعا أو يقتل فيجعل يمينه من قبل المأمومين ويساره من قبل القبلية ويدعو الثاني هو الذي جزم به أكثر الشافعية ويحتمل ان قصر زمن ذلك ان يستمر مستقبل الله به من أجل انها آتية بالدعاء ومحمل الاول على ما لو طال الذكر والدعاء والله أعلم (قوله) عن هناد بن حارث (هي تابعة ولا أعرف عنها راويا غير الزهري ومنهم افراد البخاري عن مسلم وسياق الخلاف في نسبتها (قوله) قال ابن شهاب (هو الزهري وهو موصول بالاسناد المذكور وقوله فترى يضم التون أى نظن (قوله من النساء) (زاذي باب التسليم من هذا الوجه قيل

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَرِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْمَةَ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ كَتَبَ إِلَيْهِ قَالَ حَدَّثَنِي
 هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْفَرَّاسِيَّةُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَتْ مِنْ صَوَاحِبِهَا قَالَتْ كَانَ يُسَلِّمُ
 فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ فَيَدْخُلُ يُؤَيِّنُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ
 عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي هِنْدُ الْفَرَّاسِيَّةُ . وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي هِنْدُ
 الْفَرَّاسِيَّةُ وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ الْحَارِثِ الْفَرَّاسِيَّةَ أَخْبَرَتْهُ وَكَانَتْ تَحْتَ مَعْبِدِ بْنِ
 الْمُقَدَّادِ وَهُوَ حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ . وَكَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أَرْوَاحِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ شُعَيْبُ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي
 هِنْدُ الْفَرَّاسِيَّةُ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدِ الْفَرَّاسِيَّةِ . وَقَالَ الْإِسْهَاقِيُّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
 حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أُمِّ رَأْسٍ حَدَّثَتْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَذَكَرَ**
حَاجَةً فَتَخَطَّاهُمْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ

أَنْ يَذْكُرَ مَنْ أَنْصَرَفَ مِنَ الْقَوْمِ أَى الرِّجَالِ وَهُوَ لَفْظُهُ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ قُرْعَةَ الْآتِيَةِ بَعْدَ أَبْوَابٍ (قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ
 أَبِي مَرْيَمَ) رِوَايَتُهُ مُوَصَّلًا فِي الزُّهْرِيَّاتِ لِمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذَّهَلِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ فَذَكَرَهُ (قَوْلُهُ مِنْ
 صَوَاحِبِهَا) جَمْعُ صَاحِبَةٍ وَهِيَ لَفْظُ الْمَشْهُورِ صَوَاحِبُ كَضَوَابٍ وَضَارِبَةٌ وَقِيلَ هُوَ جَمْعُ صَوَاحِبٍ وَهُوَ جَمْعُ صَاحِبَةٍ
 (قَوْلُهُ كَانَ يُسَلِّمُ) أَيْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَفَادَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ الْإِشَارَةَ أَقَلَّ مَقْدَارِ كَانَتْ يُمْكِنُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 (قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ إِلَى آخِرِهِ) وَصَلَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْهُ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ وَلَفْظُهُ أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ إِذَا سَلَسْنَ
 قَمِيَّاتٍ وَبَنَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللَّهُ فَادَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ الرِّجَالُ
 (قَوْلُهُ وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ) سِيَائِي مُوَصَّلًا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ مِنْ طَرَفِهِ (قَوْلُهُ وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ) وَصَلَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي مُسْنَدِ
 الشَّامِيِّينَ مِنْ طَرَفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ عَنْهُ بِإِمَامِهِ وَفِيهِ أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَشْهَدْنَ الصَّلَاةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَادَّاهُ
 سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ فَانْصَرَفَ إِلَى يَتِيمَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ الرِّجَالُ (قَوْلُهُ وَقَالَ شُعَيْبُ) هُوَ ابْنُ أَبِي حِزْمَةَ وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ هُوَ مُحَمَّدُ
 بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَرِوَايَتُهُ مُوَصَّلَةٌ فِي الزُّهْرِيَّاتِ أَيْضًا وَمُرَادُ الْبُخَارِيِّ بَيَانُ الْإِخْتِلَافِ فِي نِسْبِ هِنْدٍ وَإِنْ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ
 الْفَرَّاسِيَّةَ نِسْبَةً إِلَى بَنِي فَرَّاسٍ بِكسر الفاءِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ آخِرُهُ مَهْمَلَةٌ وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ كِنَانَةَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ الْفَرَّاشِيَّةَ فَمِنْ
 قَالَ مَنْ أَهْلُ النَّسَبِ أَنَّ كِنَانَةَ جَمَاعُ قَرِيشٍ فَلَا مَغَايِرَةَ بَيْنَ النَّسَبَيْنِ وَمَنْ قَالَ أَنَّ جَمَاعَ قَرِيشٍ فَهَرِ بْنِ مَالِكٍ فَيَحْتَمِلُ
 أَنْ يَكُونَ اجْتِمَاعُ النَّسَبَيْنِ لِهَذَا لَعْدَلِ أَنْ أَحَدَاهُمَا بِالْإِصْلَاحِ وَالْآخَرُ بِالْمُخَالَفَةِ وَأَشَارَ الْبُخَارِيُّ بِرِوَايَةِ الْإِسْهَاقِيِّ إِلَى
 الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ الْفَرَّاشِيَّةَ تَصْحِيفٌ مِنَ الْفَرَّاسِيَّةِ لِقَوْلِهِ فِيهِ عَنْ أُمِّ رَأْسٍ مِنْ قَرِيشٍ وَفِي رِوَايَةِ
 السَّكْسَمِيِّينَ أَنَّ أُمَّةً وَقَوْلُهُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرُ مُوَصَّلٍ لِأَنَّهَا تَابِعِيَّةٌ كَمَا تَقْدُمُ وَكَانَ التَّقْصِيرُ فِيهِ مِنْ
 يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ الْإِسْهَاقِيُّ وَرِوَايَتُهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ مِنْ رِوَايَةِ الْإِسْنَادِ وَفِي الْحَدِيثِ مَرَاةَ الْإِمَامِ أَحْوَالُ
 الْمَأْمُومِينَ وَالْإِحْطَاءُ فِي اجْتِنَابِ مَا قَدْ بَغَضَ إِلَى الْحَذَرِ وَفِيهِ اجْتِنَابُ مَوَاضِعِ التَّهْمِ وَكَرَاهَةُ مَخَالَطَةِ الرِّجَالِ لِلنِّسَاءِ
 فِي الطَّرَاقَاتِ فَضْلًا عَنِ الْبُيُوتِ وَمَقْتَضِي التَّطْيِيلِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الْمَأْمُومِينَ إِذَا كَانُوا رِجَالًا فَقَطَّ أَتَتْ
 لَا يَحْتَاجُ هَذَا الْمَكْتُوبُ عَلَيْهِ حَمْلُ ابْنِ قَدَامَةَ حَدِيثَ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَلَّمَ لِمَقْعَدٍ أَلَمْ يَقْعُدْ لِمَقْعَدٍ أَلَمْ يَقْعُدْ
 اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمَنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكَتْ إِذَا الْجَلَالُ وَالْإِكْرَامُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَفِيهِ أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَحْضُرْنَ الْجُمُعَةَ فِي
 الْمَسْجِدِ وَسَأَلَنِي الْمُسْلِمَةُ قَرِيْبًا (قَوْلُهُ بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَذَكَرَ حَاجَةً فَتَخَطَّاهُمْ) الْفَرَضُ مِنْ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ بَيَانُ أَنَّ
 الْمَكْتُوبَ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ مَعْلُومٌ مَاذَا لَمْ يُعْرَضْ مَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى الْقِيَامِ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عُبَيْدٍ) أَيْ ابْنُ مَيْمُونِ

عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَقِبَةَ قَالَ صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الْمَصْرَ
فَسَلَّمْتُ ثُمَّ قَامَ مُتَرْعَا فَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَى بَعْضِ حُجَرِ نِسَائِهِ فَقَرَعَ النَّاسُ مِنْ سُرْعَتِهِ فَنَزَحَ عَلَيْهِمْ فَرَأَى
أَنَّهُمْ قَدْ عَجِبُوا مِنْ سُرْعَتِهِ فَقَالَ ذُكِرْتُ شَيْئًا مِنْ نَبِيِّنَا فَكَّرْتُ أَنِ ابْنُ أَبِي عَمْرٍاءَ قَرَعَ بَابَ
الْأَنْتَالِ وَالْأَنْصَرَفِ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمالِ . وَكَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ يَنْتَقِلُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ وَيَتَوَسَّلُ عَلَى مَنْ
يَتَوَسَّلُ أَوْ مَنْ يَتَعَدُّ الْأَنْتَالَ عَنْ يَمِينِهِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ
عُمَيْرٍ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ بَرَى أَنْ حَقًّا عَلَيْهِ

العلاف وثبت كذلك في رواية ابن عساكر (قوله عن عمر بن سعيد) أي ابن أبي حسين للمكي (قوله عن عقبة) هو ابن
الحريث الوافلي والمصنف في الزكاة من رواية أبي عاصم عن عمر بن سعيد أن عقبة بن الحريث حدثه (قوله فلم يقام) في رواية
الكشيبي ثم قام (قوله فزع الناس) أي خافوا وكانت تلك عادتهم إذا رأوه غير ما يهدونه خشية أن ينزل فيهم
شيء يسوهم (قوله فرأى أنهم قد عجبوا) في رواية أبي عاصم قتلنا أوقيل له وهوشك من الراوي فإن كان قوله قتلنا
محفوظا فقد تبين الذي سألت النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة عن ذلك (قوله ذكرت شيء من تبر) في رواية روح
عن عمر بن سعيد في أواخر الصلاة ذكرت رأنا في الصلاة وفي رواية أبي عاصم تبرأ من الصدقة والتبر بكسر التثنية
وسكون الواو الموحدة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب قال الجوهري لا يقال إلا للذهب وقد قاله بعضهم في الفضة انتهى
وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الأرض قبل أن تصاغ أو تضرب حكاه ابن الأباري عن الكسائي وكذا أشار إليه
ابن دريد وقيل هو الذهب المكسور حكاه ابن سيده (قوله بحسني) أي شغلني التفكير فيه عن الوجه والاعتبال على
الله تعالى وفهم منه ابن بطال معنى آخر فقال فيه أن تأخير الصدقة تحبس صاحبها يوم القيامة (قوله فامرت بقسمته)
في رواية أبي عاصم فقسمته وفي الحديث أن المكث بعد الصلاة ليس بواجب وإن التخطي للحاجة مباح وإن التفرق في
الصلاة في أمر لا يتعلق بالصلاة لا يفسدها ولا ينقص من كمالها وإن انشاء العزم في أثناء الصلاة على الأمور الجائرة
لا يضر وفيه إطلاق الفعل على ما يارس به الإنسان وجواز الاستنابة مع القدرة على المباشرة (قوله باب الانتقال
والانصراف عن اليمين والشمال) قال الزين بن المنير جمع في الترجمة بين الانفعال والانصراف للإشارة إلى أنه لا فرق في
الحكم بين المكث في مصلاه إذا اغتسل لاستقبال المأموهين وبين المتوجه لحاجته إذا انصرف إليها (قوله وكان أنس
ابن مالك إلى آخره) وصله مسند في مسنده الكبير من طريق سعيد عن قتادة قال كان أنس قد ذكره وقال فيه ويحب
على من جوخى ذلك أن لا ينقل الاعن يمينه ويقول بدور كما بدور الحمار وقوله يتوخى بخاء معجمة مشددة أي يقصد
وقوله أو تعمد (١) شك من الراوي (قلت) وظاهر هذا الأثر عن أنس يخالف ما رواه مسلم من طريق اسمعيل بن
عبد الرحمن السدي قال سألت أنسا كيف انصرف إذا صلحت عن يميني أو عن يساري قال أما أنا فأكافأ كما رأيت النبي صلى
الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه ويجمع بينهما بان أنسا عاب من يعتقد تحتم ذلك وجوبه وأما إذا استوي الأمران فجة
اليمين أولى (قوله عن سليمان) هو الأعمش (قوله عن عماره) في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الأعمش
سمعت عماره بن عمرو في الإسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق آخرهم الأسود وهو ابن يزيد النخعي (قوله
لا يجعل) في رواية الكشيبي لا يجعل زيادة نون التأكد (قوله شيامن صلاته) في رواية وكيع وغيره عن الأعمش
عند مسلم جزأ من صلاته (قوله يرى) يفتح أوله أي يعتقد ويجوز الضم أي يظن وقوله ان حقا عليه هو بيان للجعل

(١) قوله أو تعمد كذا بالنسخة التي بأيدينا والذي في نسخ المتن بأيدينا أو من يعمد ورواية أبي ذر أجمعن تعمد ولا ين
عساكر والاصيلي أو يعمد فلعن مافي الشارحي رواية له اه مصححه

أَنْ لَا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ عِمَامَتِهِ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَثِيرًا يَنْصَرِفُ عَنْ سَارِهِ بِأَبْجَاءِ الثُّومِ
النَّيِّ وَالْبَصَلِ وَالْكُرَاتِ وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ

في قوله لا يخلص (قوله أن لا ينصرف) أي يرى أن عدم الانصراف حق عليه فهو من باب القلب قاله الكرماني في الجواب
عن إجماعه بالنسبة قاله أولان النسكة المخصوصة المعروف (قوله كثيرا ينصرف عن ساره) في رواية مسلم أكثر
مرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن شماله فاما رواية البخاري فلا تعارض حديث انس الذي اشرت اليه
حند مسلم واما رواية مسلم فظاهرة التعارض لانه عبر في كل منهما بصيغة افعال قال النووي يجمع بينهما بأنه صلى الله عليه
وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا فاخبر كل منهما بما اعتقدانه الاكثر وانما كره ابن مسعود ان يعقد وجوب الانصراف
عن العيمين (قلت) وهو موافق للأثر المذكور أولا عن انس ويمكن ان يجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث ابن
مسعود على حالة الصلاة في المسجد لان حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانت من جهة يساره ويحمل حديث أنس على
ما سوى ذلك كحال السفر ثم اذا عارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود لانه أعلم وأسن واجل واكثر
ملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم وأقرب الي موقعه في الصلاة من انس وإن في اسناد حديث انس من تكلم فيه وهو السدي
وبانه متفق عليه بخلاف حديث أنس في الامر بن وبان رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال لان حجة النبي صلى الله
عليه وسلم كانت على جهة يساره كما تقدم ثم ظهر لي انه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو ان قال كانا أكثر
انصرافه عن يساره نظر الى هيشته في حال الصلاة ومن قال كانا أكثر انصرافه عن يمينه نظر الى هيشته في حالة استقباله
القوم بعد سلامه من الصلاة ففي هذا الاختصاص الانصراف بجهة معينة ومن ثم قال العلماء يستحب الانصراف الى جهة
حاجته لكن قالوا اذا استوت الجهتان في حقهما فليكن أفضل لعموم الاحاديث المصروفة بفضل التيامن كحديث عائشة
ان تقدم في كتاب الطهارة قال ابن المنيرة ان المندوبات قد تنقلب مكروهات اذا رفعت عن رتبته لان التيامن مستحب
في كل شيء أي من أمور العبادات لكن لما خشي ابن مسعود أن يعتقدوا وجوبه اشار الى كراهته والله أعلم * (قوله
باب ماجاء في الثوم) هذه الترجمة والى بعدها من أحكام المساجد وأما التراجم التي قبلها فكلها من صفة الصلاة لكن
مناسبة هذه الترجمة وما بعدها لذلك من جهة انه يني صفة الصلاة على الصلاة في الجماعة ولهذا المفرد ما بعد كتاب الاذان
بكتاب لانه ذكر فيه أحكام الإقامة ثم الامامة ثم الصفوف ثم الجماعة ثم صفة الصلاة فلما كان ذلك كله مرتبطا ببعضه
يعض واقضى فضل حضور الجماعة بطريق العموم ناسب أن يورد فيه من قام به عارض كأكل الثوم ومن لا يجب عليه
ذلك كالصبيان ومن تدب له في حالة دون حالة كالنساء فذكر هذه التراجم فخم بها صفة الصلاة (قوله الثوم) بضم التاء
لثقله (والى) بكسر الهمزة وبها تنحاة ثم همزة وقد تدغم وتقيده بالياء حمل منه للاحاديث المطلقة في الثوم
على غير النصيب منه وقوله في الترجمة والكرات لم يقع ذكره في احاديث الباب التي ذكرها لكنه اشار به الي ما وقع في
بعض طرق حديث جابر كإسأ ذكره وهذا أولى من قول بعضهم انه قاسه على البصل ويحتمل أن يكون استنبط الكرات
من عموم الخضرات فانه يدخل فيها دخولا وأوليان رآه أشد (قوله وقول النبي صلى الله عليه وسلم) هو بكسر اللام
وقوله من الجوع أو غيره لما راى التقييد بالجوع وغيره صريحا لكنه مأخوذ من كلام الصحابي في بعض طرق حديث جابر
وغيره فند مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل البصل والكرات فغلبت الحاجة
الحديث وله من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد لم نعد أن نختص خير فوقنا في هذه البقلة والناس يجياع الحديث وقال ابن
المنيرة في الحاشية الحق بعض أصحابنا الجذوم وغيره بأكل الثوم في المنع من المسجد قال وفيه نظر لان أكل الثوم ادخل على
نفسه باختياره هذا لانع والجذوم علته سماوية قال لكن قوله صلى الله عليه وسلم من جوع أو غيره يدل على التسوية بينهما
انتهى وكأنه رأى قول البخاري في الترجمة وقول النبي صلى الله عليه وسلم الى آخره فظنه لفظ حديث وليس كذلك بل هو من

مَنْ أَكَلَ الثُّومَ أَوْ الْبَصَلَ مِنَ الْجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا
يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَاقُوعٌ عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرِ مَنْ
أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ بَعَثَ الثُّومَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو
عَاصِمٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو جَرِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ
مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ يُرِيدُ الثُّومَ

نقحه البخاري ونحوه لذكر الحديث بالمعنى (قوله من أكل) قال ابن بطال هذا يدل على إباحة أكل الثوم لأن قولاً من أكل
لفظ إباحة وتقبه ابن المنير بأن هذه الصيغة إنما تعطى الوجود لا الحكم أي من وجد منه الأكل وهو أعم من كونه مباحاً أو غير
مباح وفي حديث أبي سعيد الذي أشرت إليه عند مسلم إلهالة على عدم تحريره كاسياني (قوله حدثنا يحيى) هو القطان
وعبيد الله هو ابن عمر (قوله قال في غزوة خيبر) قال الداودي أي حين أراد الخروج وأحيان قدم وتقبه ابن التين بأن
الصواب أنه قال ذلك وهو في الغزاة نفسها قال ولا ضرورة تمنع أن يخبرهم بذلك في السفر انتهى فكان الذي حمل الداودي
على ذلك قوله في الحديث فلا يقربن مسجداً لأن الظاهر أن المراد به مسجد المدينة فلماذا حمل الخبر على إبداء
التوجه إلى خيبر أو الرجوع إلى المدينة لكن حديث أبي سعيد عند مسلم دال على أن القول المذكور صدر منه
صلى الله عليه وسلم عقب فتح خيبر فعلى هذا فقوله مسجداً يريد به المكان الذي أعد ليصلي فيه مدة أقامته
هناك أو المراد بالمسجد المجلس والإضافة إلى المسلمين أي فلا يقربن مسجد المسلمين ويؤيده رواية أحمد عن يحيى
القطان فيه بلفظ فلا يقربن المساجد ونحوه مسلم وهذا يدفع قول من خص النبي بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم
كاسياني وقد حكاه ابن بطال عن بعض أهل العلم وهو أنه وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء
هل النبي للمسجد الحرام خاصة أو في المساجد قال لا بل في المساجد (قوله من هذه الشجرة يعني الثوم) لم أعرف
القائل يعني ويحتمل أن يكون عبيد الله بن عمر فقد رواه السراج من رواية يزيد بن الهادي عن نافع بدونها ولم يظه
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الثوم يوم خيبر وزاد مسلم من رواية ابن نمير عن عبيد الله حتى يذهب
ريحها وفي قوله شجرة مجاز لأن المعروف في اللغة أن الشجرة ما كان لها ساق وملاصق له يقال له نجم وهذا
فمر ابن عباس وغيره قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان ومن أهل اللغة من قال كل ما ثبت له أرومة أي أصل
في الأرض يخلف ما قطع منه فهو شجر والافنجم وقال الخطابي في هذا الحديث إطلاق الشجر على الثوم والعامة
لا تعرف الشجر إلا ما كان له ساق أو منهم من قال بين الشجر والنجم عموم وخصوص فكل نجم شجر من غير
عكس كالشجر والتخل فكل نخل شجر من غير عكس (قوله حدثنا عبيد الله بن جند) هو المسندي وأبو عاصم هو
النسيلي وهو شيخ البخاري وربما روى عنه بواسطة كاهنا (قوله يريد الثوم) لم أعرف الذي فسره أيضاً وأظنه
ابن جريج فإن في الرواية التي تلى هذه عن الزهري عن عطاء الجزم بذكر الثوم على أنه قد اختلف في سياقه عن
ابن جريج فقد رواه مسلم من رواية يحيى القطان عن ابن جريج بلفظ من أكل من هذه البقلة الثوم وقال مرة من
أكل البصل والثوم والسكرات ورواه أبو نعيم في المستخرج من طريق روح ابن عباد عن ابن جريج مثله وعين
الذي قال وقال مرة ولم يظه قال ابن جريج وقال عطاء في وقت آخر الثوم والبصل والسكرات ورواه أبو الزبير
عن جابر بلفظ نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل البصل والسكرات قال ولم يكن يبلدنا يومئذ الثوم هكذا
أخرجه ابن خزيمة من رواية يزيد بن إبراهيم وعبد الرزاق عن ابن عينة كلاهما عن أبي الزبير (قلت) وهذا
لا ينافي التفسير المتقدم إذ لا يلزم من كونه لم يكن بارضهم أن لا يجلب إليهم حتى لو امتنع هذا الحل لسكان رواية

فَلَا يَشَانِي مَسْجِدَ مَا بَيْنِي بِهِ قَالُ مَا أَرَاهُ يُعْنِي إِلَّا نَيْتَهُ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ إِنَّ نَيْتَهُ هُوَ قَالَ أَحَدُ بَنِي صَالِحٍ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ أَنِّي يَبْدُرُ . قَالَ ابْنُ وَهْبٍ بَعْنِي طَبَقًا فِيهِ خَضِرَاتٌ . وَلَمْ يَدْكُرِ اللَّيْثُ وَأَبُو صَوَّانَ عَنْ يُونُسَ قِصَّةَ الْقَيْدِ فَلَا أَدْرِي هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ أَوْ فِي الْحَدِيثِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ زَعَمَ عَطَاءُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَمْتَرِ لَنَا . أَوْ فَلْيَمْتَرِ لِمَسْجِدِنَا أَوْ لِمَقْعَدِي بَيْتِي . وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي يَبْدُرُ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بَقُولِ قَوْلِهِ هَكَذَا رَجَاءً فَسَأَلَ فَأَخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبَقُولِ فَقَالَ قَرَّبُوهَا إِلَيَّ بَعْضُ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا قَالَ

المثبت مقدمة على رواية الثاني والله أعلم (قوله فلا يشانني) كذا فيه بصيغة النبي التي يراد بها النبي قال الكرماني أو على لغة من يجري للمتل مجرى الصحيح أو أشيع الراوي الفصحى فظن أنها ألف والمراد بالفشيان الأنيان أي فلا يشانني (قوله في مسجدنا) في رواية الكشميهني وأبي الوقت مساجدنا بصيغة الجمع (قوله قلت ما بيني به) لم أفق على تعيين القائل والمقول له وأظن السائل ابن جريج والمسؤول عطاء وفي مصنف عبد الرزاق ما يرشد إلى ذلك وحزم الكرماني بأن القائل عطاء والمسؤول جابر وعلى هذا فالضمير في آراءه للنبي صلى الله عليه وسلم وهو بضم الهجمة أي أظنه ونيتة تقدم ضبطه (قوله وقال محمد بن يزيد عن ابن جريج الالته) بفتح النون وسكون اللام من فوق بعدها نون أخرى ولم أجِدْ طريق محمد هذه موصولة بالاسناد المذكور وقد أخرج السراج عن أبي كريب عن محمد هذا الحديث لكن قال عن أبي الزبير بدل عطاء عن جابر ولم يذكر المقصود من التعليق المذكور لأنه قال فيه ألم أنكم عن هذه القلة الحينة أو المنتنة فإن كان أشار إلى ذلك والالها أظنه الاتصيفا فقد رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق روح ابن عباد عن ابن جريج كما قال أبو عاصم ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج بلفظ آراه يعني النية التي لم تطبخ وكذا لا ينعى في المستخرج من طريق ابن أبي عدي عن ابن جريج بلفظ يربدالي الذي لم يطبخ وهو تسير للنبي بانه الذي لم يطبخ وهو حقيقة كما تقدم وقد يطلق على أعم من ذلك وهو ما لم ينضج فيدخل فيه ما طبخ قليلا ولم يبلغ النضج (قوله عن يونس) هو ابن يزيد (قوله زعم عطاء) هو ابن أبي رباح وفي رواية الأصيلي عن عطاء وسلم من وجه آخر عن ابن وهب حدثني عطاء (قوله ابن جابر بن عبد الله زعم) قال الخطابي لم يقل زعم على وجه التهمة لكنه لما كان أمرا مختلفا فيه أتى بلفظ الزعم لأن هذا اللفظ لا يكاد يستعمل إلا في أمر يرتاب به أو يختلف فيه (قلت) وقد يستعمل في القول الحق أيضا كما تقدم وكلام الخطابي لا ينفي ذلك وفي رواية أحمد بن صالح الآتية عن جابر ولم يقل زعم (قوله فليعتزلنا أو فليعتزل مسجدنا) شك من الراوي وهو الزهري ولم تختلف الرواة عنه في ذلك (قوله أو ليقعد في بيته) كذا لا يذرك بالشك أيضا ولغيره وليقعد في بيته أو بالعطف وكذا المسلم وهي أخص من الاعتزال لانه أعم من أن يكون في البيت أو غيره (قوله وإن النبي صلى الله عليه وسلم) هذا حديث آخر وهو معطوف على الاسناد المذكور والقدور وحدثنا سعيد ابن عمير بإسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى وقد تردد البخاري فيه هل هو موصول أو مرسى كإسنياني وهذا الحديث الثاني كان مقدما على الحديث الأول بست سنين لأن الأول تقدم في حديث ابن عمر وغيره أنه وقع منه صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر وكانت في سنة سبع وهذا وقع في السنة الأولى عند قدومه صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ونزوله في بيت أبي أيوب الأنصاري كما سأيناه (قوله أني بقدر) بكسر القاف وهو ما يطبخ فيه ويجوز فيه البأنيث والتأنيث أشهر لكن الضمير في قوله فيه خضرات يعود على الطعام الذي في القدر فالقدور أني بقدر من طعام فيه خضرات ولهذا لما أعاد الضمير على القدر أعاده بالتأنيث حيث قال فآخبر بما فيها وحيث قال قربوها وقوله خضرات بضم الخاء وفتح الضاد المعجمتين كذا ضبط في رواية أبي ذر وغيره بفتح أوله وكسر ثانيه وهو جمع خضرة ويجوز مع ضم أوله ضم الضاد وتسكينها أيضا (قوله إلى بعض أصحابه) قال الكرماني

كُلُّ فَايِي أَنَايِي مَن لَا تُتَاجِي . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ بَعْدَ حَدِيثِ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ وَهُوَ يُذِيتُ قَوْلَ
يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ أَنَسًا مَا حَبِثَ بَنِي
اللَّهِ ﷺ فِي التَّوْمِ . فَقَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَن أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَمُرُّ بِنَا أَوْ لَا يَصْلَحُنَا مَعَنَا

فيه النقل بالمعنى اذ الرسول صلى الله عليه وسلم لم يقله بهذا اللفظ بل قال قربوها الى فلان مثلا أو فيه حذف أى
قال قربوها مشيرا أو أشار الى بعض أصحابه (قلت) والمراد بالبعض أبو أيوب الانصارى ففى صحيح مسلم من
حديث أبى أيوب فى قصة نزول النبي صلى الله عليه وسلم عليه قال فكان يصنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما
فاذا جرى به اليه أى بعد أن يأكل النبي صلى الله عليه وسلم منه سال عن موضع أصابع النبي صلى الله عليه وسلم
فصنع ذلك مرة فقبل له لم يأكل وكان الطعام فيه توم فقال أحرام هو يارسول الله قال لا ولكن أكرهه (قوله كل
فاني أنايى من لاتتاجي) أى الملائكة وفى حديث أبى أيوب عند ابن خزيمة وابن حبان من وجه آخر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أرسل اليه بطعام من خضرة فيه بصل أو كراث ففر فيه أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأبان يا كل فقال له ما منعك قال لم أر أثر يدك قال أستحي من ملائكة الله وليس يحرم ولهما من حديث أم أيوب
قالت نزل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فتكلفتنا له طعاما فيه بعض البقول فذكر الحديث نحوه وقال فيه
كلوا فاني لست كأجد منكم أنى أخاف أؤذي صاحبي (قوله وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب أنى يدير) مراده
أن أحمد بن صالح خالف سعيد بن عفير فى هذه اللفظة فقط وشاركه فى سائر الحديث عن ابن وهب بإسناده المذكور
وقد أخرجه البخارى فى الاعتصام قال حدثنا أحمد بن صالح فذكره بلفظ أنى يدير وفيه قول ابن وهب يعنى
طبقا فيه خضرات وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح لكن أخر تسعير ابن وهب فذكره بعد فراغ الحديث
وأخرجه مسلم عن أبى الطاهر وحرمله كلاهما عن ابن وهب فقال بقدر بالقاف ورجع جماعة من الشراح رواية أحمد
ابن صالح لكون ابن وهب فسر البدر بالطبق فدل على أنه حدث به كذلك وزعم بعضهم ان لفظة بقدر تصحيف لانها
تشعر بالطبخ وقد ورد الاذن بأكل البقول مطبوخة بخلاف الطبق فظاهره أن القول كانت فيه نية والذى يظهر
لأن رواية القدر أصح لما تقدم من حديث أبى أيوب وأم أيوب جميعا فان فيه الصريح بالطعام ولا تعارض بين
امتناعه صلى الله عليه وسلم من أكل التوم وغيره مطبوخا وبين أذنه لهم فى أكل ذلك مطبوخا قد علل
ذلك بقوله انى لست كأجد منكم وترجم ابن خزيمة على حديث أبى أيوب ذكر ما خص الله نبيه به من ترك أكل التوم
ونحوه مطبوخا وقد جمع القرطبي فى المقهم بين الروايتين بأن الذى فى القدر لم ينضج حتى تفسحل رائحته فبقى فى حكم
النهى (قوله يدير) بفتح الواو وحده وهو الطبق سمي بذلك لاستدارته تشبها بالقرع عند كاله (قوله ولم يذكر الليث
أبو صفوان عن يونس قصة القدر) وأما رواية الليث فوصلها الذهلى فى الزهريات وأما رواية أبى صفوان وهو
الاموى فوصلها المؤلف فى الاطعمة عن على بن المدينى عنه واقتصر على الحديث الاول وكذا اقتصر عقيل عن
الزهري كما أخرجه ابن خزيمة (قوله فلا أدري الخ) هو من كلام البخارى وهم من زعم أنه كلام أحمد بن
صالح أو من فوقه وقد قال البيهقي الأصل أن ما كان من الحديث متصلا به فهمه حتى يجىء البيان الواضح بأنه
مدرج فيه (قوله عن عبد العزيز) هو ابن صهيب (قوله سأله رجل) لم أقف على تسميته وقد تقدم الكلام على
إطلاق الشجرة على التوم وقوله فلا يقرن بفتح الراء والموحدة وتشديد النون وليس فى هذا تقييد للنهى بالمسجد
فيستدل بعمومه على الحاق الجامع بالمسجد كصلى العيد والجنائز ومكان الويمة وقد ألحقها بعضهم بالقياس
والتمسك بهذا العموم أولى ونظيره قوله وليقعد فى بيته كما تقدم لكن قد علل المنع فى الحديث بترك أذى الملائكة
وترك أذى المسلمين فان كل منهما جزءا من اختصاص النهى بالمسجد وما فى معناها وهذا هو الأظهر والألم للنهى

باب وضوء الصَّيَّانِ وَتَقْيُّ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْقَسْلُ وَالطَّهُّورُ

كل جمع كالأصواق ويؤيد هذا البحث قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم من أكل من هذه الشجرة شيئا فلا يقر بنا في المسجد قال القاضي ابن العربي ذكر الصفة في الحكم يدل على التعليل بها ومن ثم رد على المازري حيث قال لو أن جماعة مسجد أكلوا كلهم ماله رائحة كريهة لم يمنعوا منه بخلاف ما إذا أكل بعضهم لأن المنع لم يختص بهم بل بهم وبالملائكة وعلى هذا يتناول المنع من تناول شيئا من ذلك ودخل المسجد مطلقا ولو كان وحده واستدل بإحاديث الباب على أن صلاة الجماعة ليست فرض عين قال ابن دقيق العيد لأن اللازم من منعه أحد أمرين إما أن يكون أكل هذه الأمور مباحا فتكون صلاة الجماعة ليست فرض عين أو حراما فتكون صلاة الجماعة فرضا وجمهور الأمة على الإباحة أكلها فيلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين وتقريره أن يقال أكل هذه الأمور جائز ومن لوازم ترك صلاة الجماعة وترك الجماعة في حق أكلها جائز ولازم الجائز جائز وذلك ينافي الوجوب ونقل عن أهل الظاهر أو بعضهم نحر بها بناء على أن الجماعة فرض عين وتقريره أن يقال صلاة الجماعة فرض عين ولا تملك إلا ترك أكلها ولا تملك الواجب إلا به وهو واجب تركه أكل هذا واجب فيكون حراما اهـ وكذا نقله غيره عن أهل الظاهر لكن صرح ابن حزم منهم بأن أكلها حلال مع قوله بأن الجماعة فرض عين وانفصل عن اللزوم المذكور بأن المنع من أكلها يختص بمن علم بخروج الوقت قبل زوال الرائحة ونظيره أن صلاة الجمعة فرض عين بشرطها ومع ذلك تسقط بالسفر وهو في أصله مباح لكن يحرم على من أنشأه بعد سماع النداء وقال ابن دقيق العيد أيضا قد يستدل بهذا الحديث على أن كل هذه الأمور من الاعتذار المرخصة في ترك حضور الجماعة وقد يقال إن هذا الكلام خرج عرج الزجر عنها فلا يقتضي ذلك أن يكون عذرا في تركها إلا أن تدعى إلى أكلها ضرورة قال ويبعد هذا من وجه تقريره إلى بعض أصحابه فإن ذلك ينفي الزجر اهـ ويمكن حمله على حالتين والفرق بينهما أن الزجر وقع في حق من أراد أن ياتى المسجد والاذن في التقريب وقع في حالة لم يكن فيها ذلك بل لم يكن المسجد النبوي إذ ذاك بني فقد تقدمت أن الزجر متأخر عن قصة التقريب بست سنين وقال الخطابي توم بعضهم أن أكل التوم عثر في التخلف عن الجماعة وإنما هو عقوبة لا كله على فعله إذا حزم فضل الجماعة اهـ وكان يختص الرخصة بمالا سبب للمره فيه كالمطر مثلا لكن لا يلزم من ذلك أن يكون أكلها حراما ولأن الجماعة فرض عين واستدل المهلب بقوله فاني أناجي من لا تناجي على أن الملائكة أفضل من الآدميين وتعقب بأنه لا يلزم من تفضيل بعض الأفراد على بعض تفضيل الجنس على الجنس واختلف هل كان أكل ذلك حراما على النبي صلى الله عليه وسلم أولا والراجح الحل لعموم قوله صلى الله عليه وسلم وليس بمحرم كما تقدم من حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة ونقل ابن التين عن مالك قال الفجل إن كان يظهر ريحه فهو كاللثوم وقيد عياض بالجشاء (قلت) وفي الطبراني الصغير من حديث الزبير عن جابر التنبصص على ذكر الفجل في الحديث لكن في إسناده يحيى بن راشد وهو ضعيف وألحق بعضهم بذلك من فيه نحر أو به جرح له رائحة وزاد بعضهم فالحق أصحاب الصنائع كالنساء والعاهات كالجنود ومن يؤذي الناس بلسانه وأشار ابن دقيق العيد إلى أن ذلك كله توسع غير مرضي (قائمة) حكم رجة المسجد وما قرب منها حكمه ولذلك كان صلى الله عليه وسلم إذا وجد ريحا في المسجد أمر بإخراج من وجدت منه إلى البقيع كائنت في مسلم عن عمر رضي الله عنه (تلييه) وقع في حديث حذيفة عند ابن خزيمة من أكل من هذه البقلة الحبيثة فلا يقر بن مسجدنا ثلاثا وبوب عليه بوقت النهي عن أتيان الجماعة لا كل التوم وفيه نظر لاحتمال أن يكون قوله ثلاثا جمعا بالقول أي قال ذلك ثلاثا بل هذا هو الظاهر لأن علة المنع وجود الرائحة وهي لا تستمر هذه المدة * (قوله باب وضوء الصبيان) قال الزين بن المنير لم ينص على حكمه لأنه لو عبر بالندب لا يقتضي صحة صلاة الصبي بغير وضوء ولو عبر بالوجوب لا يقتضي أن الصبي يعاقب على تركه كما هو حد الواجب فاني عبارة سالمة

وحضورهم الجماعة والعبد بن الجناز وصوفهم **حدثنا** ابن المنذر قال حدثني غندر قال حدثني ثناءة قال
 سمعت سلمان الشيباني قال سمعت الشعبي قال أخبرني من روى عن النبي ﷺ على قبر منبؤذاهم وصفا عليه
 قلت يا أبا عمر ومن حدثك فقال ابن عباس **حدثنا** علي بن عبد الله قال حدثنا صفوان
 بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال الغل يوم الجمعة واجب على كل
 محتلم **حدثنا** علي بن عبد الله قال أخبرنا صفوان عن عمرو قال أخبرني كريب عن ابن عباس
 روى الله عنها قال بث عند خالتي مينة ليلة قيام النبي ﷺ فلما كان في بعض الليالي قام رسول الله
 ﷺ فتوضأ من شرب معلق وضوا خديما بحفقه عمرو ويقله جدا . ثم قام يصلي فمضت فتوضأت نحو
 مما توضأ . ثم جئت فمضت عن يساره فوكتي فجعلني عن يمينه . ثم صلى ماشاء الله . ثم اضطجع فقام
 حتى نفخ . فأتاه المنادي بأذنه بالصلاة فقام معه إلى الصلاة فصل ولم يتوضأ قلنا لعمرو وإن ناسا يقولون
 إن النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه قال عمر وسمعت عبيد بن عمير يقول إن رؤيا الأنبياء وحى .
 ثم قرأ لي آرى في المنام أتي أذبحك **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن إسحق بن عبد الله بن
 أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لعشاء صنته فأكل منه فقال
 قوموا فلا صلى بكم فمضت إلى حبيب لنا قد أسود من طول ما لبث فنصحتني بما قام رسول الله ﷺ
 واليتيم معي والعجوز من ورثتنا فصلى بنا ركعتين **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن
 ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس روى الله عنهما أنه قال أقبلت راكبا
 على جبار أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الأحلام ورسول الله ﷺ يصلي بالناس يعني إلى غير جدار
 فمرت بين يدي بعض الصف فزلت وأرسلت الأتان ترتع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي

من ذلك واتمام بذكر الفصل لدور موجه من الصبي بخلاف الوضوء ثم أردفه بذكر الوقت الذي يجب فيه ذلك
 عليه فقال وفي يجب عليهم الغسل والطهور وقوله وغطف الصام على الخاص وليس في أحاديث
 الباب تعيين وقت الإيجاب إلا في حديث أبي سعيد فإن مفهومه أن غسل الجمعة لا يجب على غير المحتلم فيؤخذ
 منه أن الاحتلام شرط لوجوب الغسل وأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه وكذا ابن خزيمة والحاكم من طريق
 عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده مرفوعا علموا الصبي الصلاة ابن سبع وضر به عليها ابن عشر فهو
 وإن اقتضى تعيين وقت الوضوء لتوقف الصلاة عليه فلم يقل بظاهره إلا بعض أهل العلم قالوا يجب الصلاة على
 الصبي للامر بضر به على تركها وهذه صفة الوجوب وبه قال أحمد في رواية وحكي البديهي أن الشافعي أومأ
 إليه وذهب الجمهور إلى أنها لا يجب عليه إلا بالبلوغ وقالوا الأمر بضر به للتدريب وحزم البيهقي بأنه منسوخ
 بحديث رفع القلم عن الصبي حتى يحلم لأن الرفع يستدعي سبق وضع وسيأتي البحث في ذلك في كتابنا النكاح
 و يؤخذ من إطلاق الصبي على ابن سبع الرد على من زعم أنه لا يسمى صبيا إلا إذا كان رضيا ثم يقال له
 غلام إلى أن يصير ابن سبع ثم يصير يافعا إلى عشرو يوافق الحديث قول الجمهور الصبي الغلام (قوله
 وحضورهم) بالجر عطفا على قوله وضوء الصبيان وكذا قوله وصوفهم ثم أورد في الباب سبعة أحاديث

أَحَدُ حَدَّثَنَا أَبُو الْبَكَنِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ أَعَمَّ النَّبِيُّ ﷺ * وَقَالَ عِيَّاشٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَعَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعِشَاءِ حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ قَدْ نَامَ النَّسَاءُ وَالصُّبْيَانُ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الْأَرْضِ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَوْمَئِذٍ يُصَلِّي غَيْرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ **حَدَّثَنَا** عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَاصِمٍ تَمِيمُ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَهُ رَجُلٌ سَمِعْتُ الْخُرُوجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ نَمَ وَلَوْلَا مَكَانِي مِنْهُ مَا شَبَّهْتُهُ يَفَى مِنْ صِفَرِهِ أَنِّي الْعَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بَنِي الصَّلْتِ ثُمَّ حَاطَبٌ ثُمَّ أَنِّي النَّسَاءَ فَوَعَّظْنَهُنَّ وَذَكَرْنَ وَأَمَرْنَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ لَجَمَلَتِ الْمَرْأَةُ تَهْوِي يَدَيْهَا إِلَى حَلْقِهَا تُلْقِي فِي ثَوْبٍ يَلَالِ . ثُمَّ أَنَّى هُوَ وَبِلَالِ الْبَيْتِ

* أولها حديث ابن عباس في الصلاة على القبر والغرض منه صلاة ابن عباس معهم ولم يكن اذ ذاك بالغالكا سيأتي دليله في خامس أحاديث الباب وسيأتي الكلام عليه في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى * ثانيا حديث أبي سعيد وقد تقدم توجيه ابراهه ويأتي الكلام عليه في كتاب الجمعة ان شاء الله تعالى * ثالثا حديث ابن عباس في بيته في بيت ميمونة وفيه وضوءه وصلاته مع النبي صلى الله عليه وسلم وتقريره له على ذلك بان حوله لعله عن يمينه وقد تقدم من هذا الوجه في أوائل كتاب الطهارة ويأتي باقية مباحثه في كتاب الوتر ان شاء الله تعالى * رابعا حديث أنس في صف التيم مع خلف النبي صلى الله عليه وسلم ومطابقته للترجمة من جهة أن التيم دال على الصبا اذ لا يتم بعد احتلام وقد أقره صلى الله عليه وسلم على ذلك * خامسا حديث ابن عباس في مجيئه الي مني ومرو به بين يدي بعض الصفوف ودخوله معهم وتقريره على ذلك وقال فيه انه كان ناهز الاحتلام أى قاربه وقد تقدمت مباحثه في أبواب ستره المصلي * سادسا حديث عائشة في تأخير العشاء حتى قال عمر تام النساء والصبيان قال ابن رشيد فهم منه البخاري ان النساء والصبيان الذين ناموا كانوا حضورا في المسجد وليس الحديث صريحا في ذلك اذ يحتمل انهم ناموا في البيوت لكن الصبيان جمع على اللام فيعم من كان منهم مع أمه أو غيرها في البيوت ومن كان مع أمه في المسجد وقد أورد المصنف في الباب الذي يليه حديث أبي قتادة رفعه اني لأقوم الى الصلاة الحديث وفيه فاسمع بكاء الصبي فاجوز في صلاتي كراهية ان أشق على أمه وقد قدمنا في شرحه في أبواب الجمعة ان الظاهر أن الصبي كان مع أمه في المسجد وان احتمال أنها كانت تركته نائما في بيتها وحضرت الصلاة فاستيقظ في غيبتها فبكي بعيدا لكن الظاهر الذي فهمه أن القضاء بالرئي أولي من القضاء بالمقدرا انتهى وقد تقدمت مباحثه في أبواب المواقيت وساقه المصنف هنا من طريق معمر وشعيب بلفظ معمر ثم ساق لفظ شعيب في الباب الذي بعده وقوله قال عياش وقع في بعض الروايات قال لي عياش وهو بالتجانية والمجعة ونحو الاسناد عند الأكثر من بعد الزهري وأمنه في رواية المستملي ثم ختم الباب بحديث ابن عباس في شهوده صلاة العيد مع النبي صلى الله عليه وسلم وقد صرح فيه بأنه كان صغيرا وسيأتي الكلام عليه في كتاب العيدين وترجم له هناك باب خروج الصبيان الى المصل واستشكل قوله في الترجمة وصفوفهم لأن مقتضى أن يكون للصبيان صفوف تخصهم وليس في الباب ما يدل على ذلك وأجيب بان المراد بصفوفهم وقوفهم في الصف مع غيرهم وفقه ذلك هل يخرج من وقف معه الصبي في الصف عن ان يكون فردا حتى يسلم من بطلان صلاته عندهم بمنه أو كراهته وظاهر حديث أنس يقتضي الاخير فهو حجة على من منع ذلك من الحنابلة مطلقا وقد نص أحمد على انه يجزئ في النفل دون الفرض وفيه

بابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسِ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي هُرُودُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنِّسَاءِ حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيانُ فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ غَيْرُكُمْ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ وَلَا يُصَلِّي بِوَمَنِيذٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ وَكَانُوا يُصَلُّونَ النَّسَةَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّمْسُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ حَنْظَلَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالِ إِذَا اسْتَأْذَنْتَكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذِنُوا لَهُنَّ تَابَعَهُ شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بابُ أَنْتِظَارِ النَّاسِ قِيَامَ الْإِمَامِ السَّالِمِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُحَيْمٍ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ النَّسَاءَ فِي

مافيه * (قوله باب خروج النساء الى المساجد بالليل والفلس) أو ردفه ستة أحاديث تقدم الكلام عليها الا لثاني والاخير وبعضها مطلق في الزمان وبعضها مقيد بالليل أو الفللس فعمل المطلق في الترجمة على التقيد واللفظاء في ذلك تفاصيل ستأتي الإشارة الى بعضها فأول أحاديث الباب حديث عائشة في تأخير النساء حتى نأدي عمر نام النساء والصبيان وقد تقدم سادسا لاحاديث الباب الذي قبله ثانيها حديث ابن عمر في النهي عن منع النساء عن المسجد ثالثها حديث أم سلمة في مكث الامام بعد السلام حتى يتصرف النساء وقد تقدم الكلام عليه قبل أربعة أبواب رابعها حديث عائشة في صلاة الصبح بفسل ورجوع النساء متابعات وقد تقدم الكلام عليه قبل في المواقيت خامسها حديث أبي قتادة في تخفيف الصلاة حين يكي الصبي لاجل أمه وقد تقدم الكلام عليه في الامامة سادسها حديث عائشة في منع نساء بني اسرائيل المساجد وسأذكر فوائده بعد الكلام على الحديث الثاني وهو حديث ابن عمر (قوله عن حنظلة) هو ابن أبي سفيان الحمصي وسألم بن عبد الله أي ابن عمر (قوله اذا استأذنتكم نساؤكم بالليل الى المسجد) لم يذكر أكثر الرواة عن حنظلة قوله بالليل كذلك أخرجه مسلم وغيره وقد اختلف فيه على الزهري عن سالم أيضا فأورده المصنف بعد ما بين من رواية معمر ومسلم من رواية يونس بن يزيد وأحمد من رواية عقيل والراجح من رواية الاوزاعي كلهم عن الزهري بغير تقييد وكذا أخرجه المصنف في النكاح عن علي بن المديني عن سفيان بن عيينة عن الزهري بغير قيد ووقع عند أبي غوانة في صحيحه عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عيينة مثله لكن قال في آخره يعني بالليل وبين ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء أن سفيان بن عيينة هو القائل يعني وله عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن عيينة قال قال نافع بالليل وله عن يحيى بن حكيم عن ابن عيينة قال جاءنا رجل فحدثنا عن نافع قال انما هو بالليل وسمى عبد الرزاق عن ابن عيينة لرجل المبهمة فقال بعد روايته عن الزهري قال ابن عيينة وحدثنا عبد الغفار يعني ابن القاسم أنه سمع أبا جعفر يعني الباقر يخبر بمثل هذا عن ابن عمر قال فقال له نافع مولى ابن عمر انما ذلك بالليل وكان اختصاص الليل بذلك لسكونه أستر ولا يخفى أن عمل ذلك اذا أمنت المقدسة منهن وعليهن قال النووي واستدل به على أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها الا باذنه لتوجه الامر الى الايجاب بالاذن وتعقبه ابن دقيق العيد بأنه أن أخذ من المفهوم فهو مفهوم لقب وهو ضعيف لكن يتقوى بان يقال ان منع الرجال نساءهم أمر مقرر وانما علق الحكم بالمساجد لبيان عمل الجواز فيق ماعداه على المنع وفيه إشارة الى أن الاذن المذكور ليس الوجوب لانه لو كان واجبا لانتفى معنى الاستئذان لان ذلك انما يحقق اذا كان المستأذن مخيرا في الاجابة أو الرد (قوله تابعه شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر) ذكر

عَبْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنْ إِذَا سَلَمْتَ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ فَمَنْ وَتَبَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللَّهُ . فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ لِرَجَالٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَتَمَرَّزُ الدُّسَاءَ مُتَلَفَعَاتٍ يَمْزُجُ مِنْ الْفُلَسِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْكِينَ قَالَ حَدَّثَنَا يَشْرُ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي لَا قَوْمَ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَطُولَ فِيهَا فَأَتَمَّعُ بِكَاءِ الصَّبِيِّ فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ عَنْ

الزبي في الأطراف بما خلف وأبي مسعود أن هذه المتابعة وقعت بعد رواية ورفاه عن عمر وبن دينار عن مجاهد عن ابن عمر بهذا الحديث ولم أقف على ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا من البخاري في هذا الموضوع وإنما وقعت المتابعة المذكورة عبر رواية حنظلة عن سالم وقد وصلها أحمد قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة فذكر الحديث بزيادة سيأتي ذكرها قريبا ثم أخرج البخاري رواية ورفاه في أوائل كتاب الجمعة بلفظ ائذوا للنساء بالليل إلى المساجد ولم يذكر بعده متابعة ولا غيره هاو وافقه مسلم على إخراجها من هذا الوجه أيضا وزاد فيه فقال له ابن له يقال له واقد إذا اتخذته دغلا قال فضرب في صدره وقال أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول لا ولم أرهذه القصة ذكرا في شيء من الطرق التي أخرجه البخاري لهذا الحديث وقد أومر صنيع صاحب العمدة خلاف ذلك ولم يتعرض لبيان ذلك أحد من شراحه وأظن البخاري اختصرها للاختلاف في تسمية بن عبد الله ابن عمر فقد رواه مسلم من وجه آخر عن بن عمر وسمي الابن بلالا فأخرجه من طريق كعب بن علقمة عن بلال بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلفظ لا تمنوا النساء حظوظهن من المساجد إذا استأذنكم فقال بلال والله لنمنعن الحديث وللطبراني من طريق عبد الله بن هبيرة عن بلال بن عبد الله نحوه وفيه فقلت أما أنا فسامع أهل من شاء فليسرح أهله وفي رواية يونس عن ابن شهاب الزهري عن سالم في هذا الحديث قال فقال بلال بن عبد الله والله لنمنعن ومثله في رواية عقيل عند أحمد وعنده في رواية شعبة عن الأعمش المذكورة فقال سالم أو بعض بنه والله لا ندعهن يتخذنه دغلا الحديث والراجح من هذا أن صاحب القصة بلال لو روى ذلك من رواجه نفسه ومن رواية أخيه سالم ولم يختلف عليهما في ذلك وأما هذه الرواية الأخيرة فمرجوحة لوقوع الشك فيها ولم أر مع ذلك في شيء من الروايات عن الأعمش مسمى ولا عن شيخه مجاهد فقد أخرجه أحمد من رواية إبراهيم بن مجاهد وابن أبي نجيح وليف بن أبي سليم كلهم عن مجاهد ولم يسمه أحد منهم فإن كانت رواية عمرو بن دينار عن مجاهد محمولة في تسميته واقد فيحتمل أن يكون كل من بلال وواقد وقع منه ذلك أما في مجلس أوفي جلسين وأجاب بن عمر كلامهما بجواب يليق به ويقيه اختلاف النقلة في جواب بن عمر ففي رواية بلال عند مسلم فأقبل عليه عبد الله فسيبها سبسا مما سمعته يسيب مثله قط وفسر عبد الله بن هبيرة في رواية الطبراني السب المذكور باللحن ثلاث مرات وفي رواية زائدة عن الأعمش فاتهره وقال أف لك وله عن بن عمر عن الأعمش فعل الله بك وفعل ومثله للزمذى من رواية عيسى بن يونس وسلم من رواية أبي معاوية فزبره ولأبي داود من رواية جابر فسيب وغضب فيحتمل أن يكون بلال البادي فذلك أجابه بالسب المفسر باللحن وأن يكون واقد بداه فذلك أجابه بالسب المفسر بالتأنيف مع الدفع في صدره وكان السب في ذلك أن بلالا

عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ لَوْ أَذْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءَ لَنَمَنَّ بِكَمَا مَنَعَتْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ قُلْتُ

عارض الخبر برأيه ولم يذكره كعلة المخالفة واقفه واقدلكن ذكرها بقوله يتخذونه دغلا وهو بفتح المهملة ثم المعجمة وأصله الشجر الملتف ثم استعمل في المخادعة لكون المخادع يلتف في ضميره أمرا ويظهر غيره وكأنه قال ذلك لأراي من فساد بعض النساء في ذلك الوقت وحملته على ذلك القصة وإنما أنكر عليه بن عمر لتصريحه بمخالفة الحديث والا فلو قال مثلا ان الزمان قد تغير وان بعضهم ربما ظهر منه قصد المسجد واخارجيه لكان يظهر أن لا ينكر عليه الى ذلك أشارت عائشة بما ذكر في الحديث الاخير وأخذ من انكار عبد الله على ولده تاديب المعتز على السن برأيه وعلى العالم بهواه وتاديب الرجل ولده وان كان كبيرا اذا تكلم بما لا ينبغي له وجواز التاديب بالمجران فقد وقع في رواية أبي نعيم عن مجاهد عند أحمد لما كلمه عبد الله حتى مات وهذا ان كان مخفوطا يحتمل أن يكون أحدهما مات عقب هذه القصة يسير ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث في مطلق حضور النساء الجماعة مع الرجال وهي حديث أم سلمة أن النساء كن اذا سلمن من الصلاة قن وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات وقد مضى الكلام عليه في أواخر صفة الصلاة وحديث عائشة ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات وقد تقدم شرحه في المواقيت وحديث أني قتادة رفعه اني لأقوم في الصلاة الحديث وفيه فاتجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه وقد تقدم شرحه في أبواب الامامة قال ابن دقيق العيد هذا الحديث عام في النساء إلا أن الفقهاء خصوه بشرط منها أن لا تنطيط وهو في بعض الروايات وليخرجن ثقلات (قلت) هو بفتح المثناة وكسر الفاء أي غير متطيبات ويقال امرأة ثقلة اذا كانت متغيرة الريح وهو عند أبي داود وابن خزيمة من حديث أبي هريرة وعند ابن حبان من حديث زيد بن خالد وأوله لا تمنعوا اماء الله مساجد الله وسلم من حديث زينب امرأة أبي مسعود اذا شهت أحدا كن المسجد فلا تمن طيبا انتهى قال ويلحق بالطيب ما في معناه لان سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة كسمن اللبس والحلى الذي يظهر والزينة الفاخرة وكذا الاختلاط بالرجال وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر الآن أخذ الخوف عليها من جهتها لانها اذا عريت بما ذكر وكانت مستتره حصل الامن عليها ولا سيما اذا كان ذلك بالليل وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث وغيره ما يدل على أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد وذلك في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بلفظ لا تمنعوا نساءكم المساجد ويوتن خير لمن أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة ولاحمد والطبراني من حديث أم حميد الساعدية أنها جاءت الى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله اني أخطب الصلاة معك قال قد علمت وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد الجماعة وأسناد أحمد حسن وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود ووجه كون صلاتها في الاخفاء أفضل تحقق الامن فيه من الفتنة ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة ثم قالت عائشة ما قالت وتمسك بعضهم بقول عائشة في منع النساء مطلقا وفيه نظر اذ لا يترب على ذلك تغير الحكم لانها علقت على شرط لم يوجد بناء على ظني ظنته فقالت لو رأى منع فيقال عليه لم يروى يمنع فاستمر الحكم حتى ان عائشة لم تصرح بالمنع وان كان كلامها بشم بانها كانت ترى المنع وأيضا فقد علم الله سبحانه ما سيحدثن فما أوحى الي نبيه بمنعهن ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالا سواق أولي وأيضا فلا يحدثن انما وقع من بعض النساء الامن جميعهن فان تعين المنع فليكن لمن أحدثت والأولى أن ينظر الي ما يخشى منه الفساد فيجتنب لاشارة ﷺ الى ذلك بمنع التطيب والزينة وكذلك التقييد بالليل كما سبق (قوله) في حديث عائشة اخر أحاديث الباب كما منعت نساء بني اسرائيل وقول

لِسَرَّةٍ أَوْ مُتَيْنٍ قَالَتْ نَمَّ بَابُ صَلَاةِ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ قَالَ حَدَّثَنَا
 إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدَ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ وَيَمْسِكُ هَوِيَّ مَقَامِهِ بَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ . قَالَ تَرَى وَاللَّهِ
 أَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يَدْرِكَهُنَّ مِنَ الرِّجَالِ حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا
 أَبِي عُمَيْيَةَ عَنْ إِسْحَقَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتٍ أُمِّ سَلَمَةَ قَعَمَتْ وَتَبِعَهُمْ خَلْفَهُ
 وَأُمُّ سَلَمَةَ خَلْفَنَا بَابُ سُرْعَةِ انْفِرَافِ النِّسَاءِ مِنَ الصُّبْحِ وَفَلَّهَ مَقَامَهُنَّ فِي الْمَسْجِدِ حَدَّثَنَا
 يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ يَنْكَلِسُ فَيَنْصَرِفُ نِسَاءَهُ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَمُرُّنَّ مِنَ النَّكَلِسِ
 أَوْ لَا يَعْرِفُ يَعْضُنَّ بَعْضًا بَابُ اسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ بِخُرُوجِهَا إِلَى الْمَسْجِدِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا
 بَرِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا اسْتَأْذَنْتِ
 أَمْرَأَةً أَحَدَكُمْ فَلَا يَمْنَعُهَا بَابُ صَلَاةِ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي
 عُمَيْيَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتٍ أُمِّ سَلَمَةَ قَعَمَتْ وَتَبِعَهُمْ خَلْفَهُ وَأُمُّ سَلَمَةَ خَلْفَنَا
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدَ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ
 قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ وَهُوَ يَمْسِكُ فِي مَقَامِهِ بَسِيرًا قَبْلَ
 أَنْ يَمُرَّ قَالَتْ تَرَى وَاللَّهِ أَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يَدْرِكَهُنَّ الرِّجَالُ

عمرة نعم في جواب سؤال يحيى بن سعيد (ها) يظهر أنها تلقته عن عائشة ويحتمل أن يكون عن غيرها وقد ثبت ذلك من حديث
 عروة عن عائشة موقوفاً أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح ولفظه قالت كن نساء بني إسرائيل يتخذن أرجلا من خشب
 يشرفن الرجال في المساجد فحرم الله عليهن المساجد وعلقت عليهن الحليضة وهذا وإن كان موقوفاً حكمه الرفع لأنه لا يقال
 بالمرأى وروى عبد الرزاق أيضاً نحوه بإسناد صحيح عن ابن مسعود وقد أشرت إلى ذلك في أول كتاب الحيض
 (تنبه) وقع في رواية كريمة عقب الحديث الثاني من هذا الباب باب انتظار الناس قيام الامام العالم وكذا في نسخة
 الصفاي وليس ذلك بمحمّد اذ لا تعلق لذلك بهذا الموضوع بل قد تقدم في موضعه من الامامة بمعناه * (قوله باب صلاة
 النساء خلف الرجال) أورد فيه حديث أم سامة في مكث الرجال بعد التسليم وقد تقدم الكلام عليه ومطابقته للترجمة
 من جهة أن صف النساء لو كان أمام الرجال أو بعضهم لزم من انصرافهن قبلهم أن يتخطيهم وذلك منهي عنهم أورد
 فيه حديث أنس في صلاة أم سلم خلفة واليتم معه وهو ظاهر فيما ترجم له وقد تقدم الكلام عليه في آخر أبواب
 الصفوف وقوله فيه قعمت ويتم خلفة فيه شاهد للذهب الكوفي في إجازة العطف على الضمير للمرفوع المتصل بدون
 التأكيذ * (قوله باب سرعة انصراف النساء من الصبح) قيد بالصبح لأن طول التأخير فيه يفضي إلى الاسفار فناسب
 الاسراع بخلاف العشاء فانه يفضي إلى زيادة الظلمة فلا يضر المكث (قوله سعيد بن منصور) هو من شيوخ البخاري وربما
 روى عنه بواسطة كما هنا (قوله في نصرفن) هو على لغة بني الحرث وكذا قوله لا يرفن بعضهم بعضاً وهذا في رواية الجوى
 والكشميني ونصهما لا يعرف بالا ، اذ على الجادة (قوله نساء المؤمنين) ذكر الكرماني أن في بعض النسخ نساء المؤمنات
 وذكر توجيهه وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أبواب المواقيت * (قوله باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد)

﴿ كتاب الجمعة ﴾

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

أورد فيه حديث ابن عمر وقد تقدم الكلام عليه قريبا لكن أوردته هنا من طريق يزيد بن رفيع عن معمر وليس فيه تعقيد بالمسجد ثم أخرجه الاسماعيلي من هذا الوجه بذكر المسجد وكذا أخرجه أحمد عن عبد الأعلى عن معمر وزاد فيه زيادة ستأتي قريبا ومقتضى الترجمة ان جواز الخروج يحتاج الى اذن الزوج وقد تقدم البحث فيه أيضا والله المستعان ﴿ خاتمة ﴾ اشتملت أبواب صفة الصلاة الى هنا من الأحاديث المرفوعة على مائة وثمانين حديثا المعلق منها ثمانية وثلاثون حديثا والبقية موصولة المكرر منها فيها مائة وخمسة وأحاديث وهي جملة المعلق الاثلاثة منه وسبعون أخرى موصولة فالخالص منها خمسة وسبعون منها الثلاثة المعلقة واقفه مسلم على تخريجها سوى ثلاثة عشر حديثا وهي حديث ابن عمر في الرفع عند القيام من الركعتين وحديث أنس في النهي عن رفع البصر في الصلاة وحديث عائشة في ان الالتفات اختلاس من الشيطان وحديث زيد بن ثابت في قراءة الاعراف في المغرب وحديث أنس في قراءة الرجل قل هو الله أحد وهو معلق وحديث أبي بكر في الركوع دون الصف وحديث أبي هريرة في جمع الامام بين التسميع والتحميد وحديث رافعة في القول في الاعتدال وحديث أبي سعيد في الجهر بالتكبير وحديث ابن عمر في سنة الجلوس في التشهد وحديث أم سلمة في صرعة انصراف النساء بعد السلام وحديث أبي هريرة لا يتطوع الامام في مكانه وهو معلق وحديث عقبة ابن الحرث في قسمة التبر وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة وغيرهم ستة عشر أثرانها ثلاثة موصولة وهي حديث أبي يزيد عمرو بن سلمة في موافقته في صفة الصلاة لحديث مالك بن الحويرث وقد ذكره وحديث ابن عمر في صلاته مترجما ذكره في اثناء حديثه في سنة الجلوس في التشهد وحديثه في تطويعه في المكان الذي صلى فيه القريضة والبقية مملقات والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾
﴿ كتاب الجمعة ﴾

ثبتت هذه الترجمة للاكث ومنهم من قدمها على البسملة وسقطت لكرامة وأبي ذر عن الجموي والجمعة بضم الميم على المشهور وقد تسكن وقرأ بها الاعمش وحكي الواحدي عن القراء فتحها وحكي الزجاج الكسر أيضا والمراد بيان أحكام صلاة الجمعة واختلف في تسمية اليوم بذلك مع الاتفاق على أنه كان يسمى في الجاهلية العروبة بفتح العين المهملة وضم الراء وبالوحدة فقبل سمي بذلك لان كمال الخلائق جمع فيه ذكره أبو حنيفة التجاري في المبداء عن ابن عباس واسناده ضعيف وقيل لان خلق آدم جمع فيه ورد ذلك من حديث سلمان أخرجه أحمد وابن خزيمة وغيره في اثناء حديث وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقوفا باسناد قوي وأحمد مرفوفا باسناد ضعيف وهذا أصبح الاقوال وبليه ما أخرجه عبد بن حميد عن ابن سيرين بسند صحيح اليه في قصة تجميع الانصار مع أسعد بن زرارة وكانوا يسمون يوم الجمعة يوم العروبة فصلى بهم وذكرهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا اليه ذكره ابن أبي حاتم موقوفا وقيل لان كسب بن لؤي كان يجمع قومه فيه فيذكرهم ويأمرهم به طمطم الحرم ويخبرهم بأنه سيبت منه نبي روي ذلك الزبير في كتاب النسب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف مقطوعا وبه جزم الثراء وغيره وقيل ان قصيا هو الذي كان يجمعهم ذكره ثعلب في أماليه وقيل سمي بذلك لاجتماع الناس للصلاة فيه وهذا جزم ابن حزم فقال انه اسم اسلافي لم يكن في الجاهلية وانما

بابُ فَرَضِ الْجُمُعَةِ . يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرَيْرَةَ الْأَعْرَجَ قَوْلَى رَسُولِ رَبِّهِ أَنَّ الْحَارِثَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

كَانَ يَسْمَى الْعُرُوبَةَ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ فَقَدْ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ أَنَّ الْعُرُوبَةَ اسْمٌ قَدِيمٌ كَانَ لِلْجَاهِلِيَّةِ وَقَالُوا فِي الْجُمُعَةِ هُوَ يَوْمُ الْعُرُوبَةِ فَالْقَاهِرُ أَهْلُهُمْ غَيْرُ أَهْلِهَا يَوْمَ السَّبْعَةِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَسْمَى أَوَّلُ أَهْوَنَ جِبَارِدَارَهُ وَنَسَّ عُرُوبَةً شِبَارَ وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ كَانَتْ الْعُرُوبَةُ تَسْمَى يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ أَهْوَنَ فِي أَهْلِهِمْ الْقَدِيمَةِ وَهَذَا يَشْعُرُ بِهِمْ أَحَدُهُمْ أَهْلُهَا أَهْمًا وَهِيَ هَذِهِ الْمُتَعَارِفَةُ الْآنَ كَالسَّبْتِ وَالْاِحْدِ إِلَى آخِرِهَا وَقِيلَ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ سَمِيَ الْجُمُعَةُ الْعُرُوبَةُ كَعَبْنُ لُؤَى وَبِهِ جِزْمُ الْقَرَاءِ وَغَيْرُهُ فَيَحْتَاجُ مَنْ قَالَ أَنَّهُمْ غَيْرُهَا إِلَى الْجُمُعَةِ فَاقْبَهُ عَلَى تَسْمِيَةِ الْعُرُوبَةِ إِلَى تَقْلٍ خَالِصٍ وَذَكَرَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اِثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ خُصُوصِيَّةً وَفِيهَا يَوْمُ عِيدٍ وَلَا يَصَامُ مُنْفَرِدًا وَقِرَاءَةُ أَلَمْ تَقْرَأْ هَلْ أَتَى فِي صَبِيحَتِهَا وَالْجُمُعَةُ وَالْمُنَاقِقِينَ فِيهَا وَالْفَسْلُهَا وَالطَّبِّ وَالسُّوَالِكُ وَلَيْسَ أَحْسَنُ الثِّيَابِ وَتَبْخِيرُ الْمَسْجِدِ وَالتَّبَكُّيرُ وَالِاسْتِغْفَالُ بِالْعِبَادَةِ حَتَّى يُخْرَجَ الْخَطِيبُ وَالْخُطْبَةُ وَالْاِنْصَاتُ وَقِرَاءَةُ الْكُفِّهِ وَنَقْيُ كَرَاهِيَةِ النَّاقِلَةِ وَقَتُ الْاِسْتِوَاءِ وَمَنْعُ السَّفَرِ قَبْلُهَا وَتَضْعِيفُ أَجْرِ الْذَاهِبِ بِهَا بِكُلِّ خُطْوَةٍ أَجْرُ سَنَةٍ وَنَقْيُ تَجْبِيرِ جَهَنَّمَ فِي يَوْمِهَا وَسَاعَةُ الْاِجَابَةِ وَتَكْفِيرُ الْآثَامِ وَأَنَّهَا يَوْمُ الْمَزِيدِ وَالشَّاهِدِ وَالْمُدْخَرُ لِهَذِهِ الْأَمَةِ وَخَيْرُ أَيَّامِ الْاِسْبُوعِ وَتَجْتَمِعُ فِيهِ الْأَرْوَاحُ أَنْ تَبْتَغِيَ الْخَيْرَ فِيهِ وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أُخْرَى فِيهَا نَظَرَ وَتَرَكَ أَشْيَاءَ بِطَوْلٍ تَبِعَهَا انْتَهَى مُلْخَصًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (قَوْلُهُ) بَابُ فَرَضِ الْجُمُعَةِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ إِلَى هُنَا عِنْدَ الْاِكْثَرِ وَسِيَاقُ بَقِيَةِ الْآيَةِ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ وَأَبِي ذَرٍّ (قَوْلُهُ) فَاسْعَوْا قَامُضُوا هَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمَوِيِّ وَحَدَّثَهُ وَهُوَ تَفْسِيرُ مَنْهُ لِلْمُرَادِ بِالسَّعْيِ هُنَا مُخْتَلَفٌ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ فَلَا تَوَهَّاءُ تَسْعَوْنَ قَالُوا بِهِ الْحَرَوِيُّ وَسِيَاقُهُ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ عَمَرَ قَرَأَ قَامُضُوا وَهُوَ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ وَاسْتِدْلَالُ الْبَحَارِيِّ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى فَرَضِيَّةِ الْجُمُعَةِ سَبَقَهُ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْاِمَامِ وَكَذَا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ ثُمَّ قَالَ فَالْتَّزِيلُ ثُمَّ السَّنَةُ بَدَلًا عَلَى اِجْمَاعِهَا قَالَ وَعَلِمَ بِالْاِجْمَاعِ أَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ هُوَ الَّذِي بَيْنَ الْاِخْمِيسِ وَالسَّبْتِ وَقَالَ الشَّيْخُ الْمَوْفِقُ الْأَمْرَ بِالسَّعْيِ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ اِذْلا يَجِبُ السَّعْيُ الْاِلَهِي وَاجِبٌ وَاخْتَلَفَ فِي وَقْتِ فَرَضِيَّتِهَا فَلَا كَثْرَةَ عَلَى أَنَّهَا فُرِضَتْ بِالْمَدِينَةِ وَهُوَ مُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّ فَرَضِيَّتَهَا بِالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ مَدِينَةٌ وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ فُرِضَتْ بِمَكَّةَ وَهُوَ غَرِيبٌ وَقَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنْبَرِّ وَجْهٌ الدَّلَالَةُ مِنَ الْآيَةِ الْكُرْمَةِ مَشْرُوعِيَّةُ التَّدَاوُلِ هَذَا اِذَا اِذْأَنَ مِنْ خَوَاصِّ الْقَرَأَتِصِ وَكَذَا النِّهْيُ عَنِ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي عَنِ الْمُبَاحِ بِعَيْنِي نَهْيُ تَحْرِيمِ الْاِذَا أَقْضَى إِلَى تَرْكِ وَاجِبٍ وَيُضَافُ إِلَى ذَلِكَ التَّوْبِيخُ عَلَى قَطْعِهَا قَالَ وَأَمَّا وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْحَدِيثِ فَهُوَ مِنَ الْعَصْرِ بِالْفَرَضِ لِأَنَّهُ لِلْاِزْمِ وَأَنْ أُطْلِقَ عَلَى غَيْرِ الْاِزْمِ كَالْتَّقْدِيرِ لَكِنَّهُ تَعْنِي لَهُ لِشَأْنِهِ عَلَى ذِكْرِ الْمَصْرِفِ لَاهِلِ الْكِتَابِ عَنْ اخْتِيَارِهِ وَتَعْنِي لَهُ الْأَمَةُ سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ وَقَعَ لَهُمْ بِالْتَّنْصِيفِ أَمْ بِالْاِجْتِهَادِ وَفِي سِيَاقِ الْقِصَّةِ اِشْعَارُ بِأَنَّ فَرَضِيَّتَهَا عَلَى الْاِعْيَانِ لِأَعْلَى الْكُفَايَةِ وَهُوَ مِنْ جِهَةِ اِطْلَاقِ الْفَرَضِيَّةِ وَمِنْ التَّعَمُّبِ فِي قَوْلِهِ فَعِدْنَا اللَّهُ لَهُ وَالنَّاسُ لِنَافِيهِ تَبِعَ (قَوْلُهُ) نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عِيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عِنْدَ مُسْلِمٍ نَحْنُ الْآخِرُونَ وَنَحْنُ السَّابِقُونَ أَيْ الْآخِرُونَ زَمَانًا اِلَوَّلُونَ وَمَنْزِلَةً وَالْمُرَادُ أَنَّ هَذِهِ الْأَمَةَ وَأَنَّ تَأَخُّرَ وَجُودِهَا فِي الدُّنْيَا عَنِ الْاِمَامِ الْمَاضِيَةِ فِيهِ سَابِقَةٌ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَأَنَّهُمْ أَوَّلُ مَنْ يَحْشُرُ وَأَوَّلُ مَنْ يَحْسَبُ وَأَوَّلُ مَنْ يَقْضِي بَيْنَهُمْ وَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَفِي حَدِيثٍ حَذِيفَةٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ نَحْنُ الْآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا وَالْاَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُقْضَى لَهُمْ قَبْلَ الْخُلَاقِ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالسَّعْيِ هُنَا اِحْرَازُ فَضِيلَةِ الْيَوْمِ السَّابِقِ بِالْفَضْلِ وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَيَوْمُ الْجُمُعَةِ وَإِنْ كَانَ مَسْبُوقًا بِسَبْتِ قَبْلِهِ أَوْ أَحْدَلْ لَكِنْ لَا يَحْصُرُ اِجْتِمَاعُ الْاَيَّامِ الثَّلَاثَةِ مُتَوَالِيَةً لِأَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَابِقًا وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالسَّعْيِ أَيُّ الْقَبُولِ وَالطَّاعَةِ الَّتِي حَرَمَهَا

يَدُهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُنَا ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَأَخْتَلَفُوا فِيهِ قَدَانَا اللَّهُ فَانْزِلْنَا فِيهِ تَبَعٌ
 أهل الكتاب فقالوا سمعنا وعصينا والاول أقوى (قوله يد) بوحدة ثم تحتانية ساكنة مثل غير وزنا ومعنى وبه
 جزم الخليل والكسائي ورجحه ابن سيده وروي ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن الربيع عنه ان معني يد من
 أجل وكذا ذكره ابن حبان والبقوي عن المزني عن الشافعي وقد استبعد عياض ولا بعد فيه بل معناه أنا سبقنا
 بالفضل اذهبنا للجمعة مع تأخرنا في الزمان بسبب أنهم ضلوا عنها مع تقدمهم ويشهد له ما وقع في فوائد ابن المقرئ
 من طريق أبي صالح عن أبي هريرة لم يلفظ نحن الا آخرون في الدنيا ونحن السابقون أول من يدخل الجنة لأنهم أوتوا
 الكتاب من قبلنا وفي موطن سعيد بن غفر عن مالك عن أبي الزناد بلفظ ذلك بأنهم أوتوا الكتاب وقال الداودي هي
 بمعنى على أو مع قال القرطبي ان كانت بمعنى غير نصب على الاستثناء وان كانت بمعنى مع فنصب على الظرف وقال الطبري
 هي للاستثناء وهو من باب تأكيده المندح بما يشبه الدم والمعنى نحن السابقون للفضل غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا
 ووجه التأكيده فيه ما دمج فيه من معنى النسخ لان الناسخ هو السابق في الفضل وان كان متأخرا في الوجود وهذا
 التقرير يظهر موقع قوله نحن الآخرون مع كونه أمرا واضحا (قوله أوتوا الكتاب) اللام للجنس والمراد
 التوراة والانجيل والضمير في أوتينا للقرآن وقال القرطبي المراد بالكتاب التوراة وفيه نظر لقوله وأوتينا من
 بعدهم فاعاد الضمير على الكتاب فلو كان المراد التوراة لما صح الاخبار لاننا إنما أوتينا القرآن وسقط من الاصل
 قوله وأوتينا من بعدهم وهي ناجة في رواية أبي زرعة الدمشقي عن أبي الهيثم شيخ البخاري فيه أخرجه الطبراني في
 مسند الشاميين عنه وكذا التلمس من طريق ابن عينة عن أبي الزناد وسأني تاما عند المصنف بعد أبواب من وجه
 آخر عن أبي هريرة (قوله ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم) كذا لاكثر والحموى الذي فرض الله عليهم والمراد
 باليوم يوم الجمعة والمراد باليوم بغرضه فرض تعظيمه وأشير اليه بهذا لكونه ذكر في اول الكلام كما عند مسلم
 من طريق آخر عن أبي هريرة ومن حديث حذيفة قال قال رسول الله ﷺ اضل الله عن الجمعة من كان قبلنا
 الحديث قال ابن بطال ليس المراد ان يوم الجمعة فرض عليهم بعينه فتركوه لانه لا يجوز لاحد ان يترك
 ما فرض الله عليه وهو مؤمن وإنما بدل والله اعلم انه فرض عليهم يوم من الجمعة وكل اختيارهم ليقموا فيه
 شريعتهم فاختلوا في اى الايام هو ولم يحددوا اليوم الجمعة وما عياض الي هذا ورشحه بانه لو كان فرض عليهم
 بعينه لقليل غفلوا بدل فاختلوا وقال النووي يمكن ان يكونوا امرؤا به صريحا فاختلوا اهل يلزم تعيينه ام
 يسوغ ابداله يوم آخر فاجتهدوا في ذلك فاختلوا انتهى ويشهد له ما رواه الطبري باسناد صحيح عن مجاهد
 في قوله تعالى إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه قال ارادوا الجمعة فاختلوا وأخذوا السبت مكانه ويحتمل أن يراد
 بالاختلاف اختلاف اليهود والنصارى في ذلك وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أسباط بن نصر عن السدي التصريح
 بأنهم فرض عليهم يوم الجمعة بعينه فأبوا ولفظه ان الله فرض على اليهود الجمعة فأبوا وقالوا يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت
 شيئا فاجعله لنا حلال عليهم وليس ذلك بحجيب من مخالفتهم كما وقع لهم في قوله تعالى ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة
 وغير ذلك وكيف لا رم القائلون سمعنا وعصينا (قوله فهذا نال الله) يحتمل أن يراد بان نص لنا عليه وان يراد الهداية
 اليه بالاجتهاد ويشهد لذلك ما رواه عبد الرزاق باسناد صحيح عن مجاهد بن سيرين قال جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل ان تنزل الجمعة فقالت الانصار ان لليهود يوم الجمعة يجتمعون فيه كل سبعة ايام وللنصارى
 كذلك فهم فلنجمع يوما يجتمع فيه فنذكر الله تعالى ونصلي ونشكره فقبلوه يوم العروبة واجتمعوا الى أسعد بن زرارة
 فصلى بهم يومئذ وأمر الله تعالى بذلك اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الآية وهذا وان كان مرسله شاهد باسناد
 حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب ابن مالك قال كان أول
 من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله ﷺ المدينة أسعد بن زرارة الحديث فمرسل ابن سيرين يدل على أن أولئك

اليهود غداً والنصارى بعد غدٍ **باب فضل الفسل يوم الجمعة** . وهل على الصبي شهود يوم الجمعة . أو
 على النساء **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما أن رسول الله ﷺ قال إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل **حدثنا** عبد الله بن محمد
 بن أسماء قال أخبرنا جويرية عن مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي
 الله عنهما أن عمر بن الخطاب

الصحابه اختاروا يوم الجمعة والاجتهاد ولا يمنع ذلك ان يكون النبي ﷺ علمه بالوحي وهو بمكة فلم يتمكن من
 اقامتهم فقدم اقامتهم فقدم ردفه حديث عن ابن عباس عند الدار قطني ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة
 كاحكام ابن اسحق وغيره وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بجهتي البيان والتوفيق وقيل في الحكمة في اختيارهم
 الجمعة وقوع خلق آدم فيه والانسان انما خلق للعبادة فناسب أن يشتغل بالعبادة فيه ولأن الله تعالى أكل فيه
 الموجودات وأوجد فيه الانسان الذي ينتفع بها فناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه (قوله اليهود غدا والنصارى
 بعد غد) في رواية أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عند ابن خزيمة فهو لنا لليهود يوم السبت وللنصارى يوم الاحد
 والمعنى أنه لنا بهداية الله تعالى ولهم باعتبار اختيارهم وخطئهم في اجتihadهم قال القرطبي غدا هنا منصوب على الظرف
 وهو مطلق بمحذوف وتقديره اليهود يعظمون غدا وكذا قوله بعد غد ولا بد من هذا التقدير لأن ظرف الزمان
 لا يكون خيراً عن الجثة اخيه وقال ابن مالك الاصل أن يكون في الخبر لظرف الزمان من أسماء المعاني كقولك غدا
 للتأهب وبعد غد للرحيل فيقدر هنا مضافاً فإن يكون ظرفاً الزمان خبر بن عنهما أى تعيد اليهود غداً وتعيد
 النصارى بعد غد أه وسبقه الى نحو ذلك عياض وهو أوجه من كلام القرطبي وفي الحديث دليل على فرضية
 الجمعة كما قال النووي لقوله فرض عليهم فهذا الله له فان التقدير فرض عليهم وعلينا فضلو او هدينا وقد وقع في رواية سفيان
 عن أبي الزناد عند مسلم بلفظ كتب علينا وفيه ان الهداية والاضلال من الله تعالى كما هو قول أهل السنة وان
 سلامة الاجماع من الخطأ بخصوص هذه الامه وأن استنباط معنى من الاصل يعود عليه بالابطال باطل وان القياس
 مع وجود النص فاسد وان الاجتهاد في زمن نزول الوحي جائز وان الجمعة أول الاسبوع شرعاً ويدل على ذلك
 تسمية الاسبوع كله جمعة وكانوا يسمون الاسبوع سبتاً كما سيأتي في الاستسقاء في حديث أنس وذلك انهم كانوا
 يحاورين لليهود فتعوم في ذلك وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الامه على الامم السابقة زادها الله تعالى *
 (قوله باب فضل الفسل يوم الجمعة) قال الزين ابن المنير لم يذكر الحكم لما وقع فيه من الخلاف واقتصر على الفضل
 لان معناه الترغيب فيه وهو القدر الذي تتفق الأدلة على ثبوته (قوله وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء)
 اعترض ابو عبد الملك فيها حكاه ابن التين على هذا الشق الثاني من الترجمة فقال ترجم هل على الصبي أو النساء جمعة وأورد
 اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل وليس فيه ذكر وجوب شهود ولا غيره وأجاب ابن التين بأنه اراد سقوط الوجوب
 عنهم اما الصبيان فبالحديث الثالث في الباب حيث قال على كل محتمل فدل على انها غير واجبة على الصبيان قال
 وقال الداودي فيه دليلين على سقوطها عن النساء لان الفروض تجب عليهن في الاكثر بالحض لا بالاحتلام وتعقب
 بان الحيض في حقهن علامة للبلوغ كالاحتلام وليس الاحتلام مختصاً بالرجال وانما ذكر في الخبر لكونه الغالب
 والاقتضالا يحتمل الانسان أصلاً يبلغ بالانزال أو السن وحكمه حكم المحتمل وقال الزين ابن المنير انما أشار الى أن غسل الجمعة
 شرع للرجال اليها كما دل عليه الاخبار فيحتاج الى معرفة من يطلب رواحه فيطلب غسله واستعمل الاستسقاء في الترجمة
 للإشارة الى وقوع الاحتمال في حق الصبي في عموم قوله أحدكم لكن بقيده بالمحتمل في الحديث الآخر يخرج

وأما النساء فيقع فيهن الاحتمال بأن يدخلن في أحدكم بطريق التبع وكذا احتمال عموم النهي في منعهن المساجد لكن تهمة بالليل يخرج الجمعة اه ولعل البخاري أشار بذكر النساء الى ماسياني قريبا في بعض طرق حديث نافع والي الحديث المصرح بان الجمعة على امرأة ولا يصح لكونه ليس على شرطه وان كان الاسناد صحيحا وهو عند أبي داود من حديث طارق بن شهاب عن النبي ﷺ ورجاله ثقات لكن قال ابوداود لم يسمع طارق من النبي ﷺ الا انه راه اه وقد أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق طارق عن أبي موسى الاشعري قال الزين بن المنير ونقل عن مالك أن من يحضر الجمعة من غير الرجال أن حضرها لاجفاء الفضل شرع له الفضل وسائر آداب الجمعة وان حضرها لمرأى فلاتم أو رد المصنف في الباب ثلاث أحاديث ، أحدها حديث نافع عن ابن عمر أخرجه من حديث مالك عنه بلفظ اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل وقد رواه ابن وهب عن مالك أن نافعا حدثهم فذكره أخرجه البيهقي والفاء للتعقيب وظاهره أن الفضل يعقب الحي وليس ذلك المراد وانما التقدير اذا أراد أحدكم وقد جاء مصرح به في رواية الليث عن نافع عند مسلم ولفظه اذا أراد أحدكم أن يأتى الجمعة فليغتسل ونظير ذلك قوله تعالى اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة فان المعنى اذا أردتم المناجاة بلا خلاف ويقوي رواية الليث حديث أبي هريرة الآتي قريبا بلفظ من اغتسل يوم الجمعة ثم راح فهو صريح في تأخير الرواح عن الغسل وعرف بهذا فساد قول من حمله على ظاهره واحتج به على أن الغسل لليوم للاتصال لان الحديث واحد وبخرجه واحد وقد بين الليث في روايته المراد وقواه حديث أبي هريرة ورواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث مشهورة جدا فقد اعتنى بتخريج طرقه أبو عوانة في صحيحه فساقه من طريق سبعين نقسا روهه عن نافع وقد تبعت ما فاته وجمعت ما وقع لي من طرقه في جزء مفرد لغرض اقتضى ذلك فلفت أسماء من رواه عن نافع مائة وعشرين نقسا لما يستفاد منه هنا ذكر سبب الحديث في رواية اسمعيل بن أمية عن نافع عند أبي عوانة وقاسم بن أصبغ كان الناس يغدون في أعمالهم فاذا كانت الجمعة جاؤا وعليهم ثياب متغيرة فشكوا ذلك لرسول الله ﷺ فقال من جاء منكم الجمعة فليغتسل ومنها ذكر محل القول في رواية الحكم بن عتيبة عن نافع عن ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ على أعواد هذا المنبر بالمدينة يقول أخرجه يعقوب الحصاص في فوائده من رواية السبع بن قيس عن الحكم وطريق الحكم عند النسائي وغيره من رواية شعبة عنه بدون هذا السياق بلفظ حديث الباب الا قوله جاء فعنده راح وكذا رواه النسائي من رواية ابراهيم بن طهمان عن أيوب ومنصور وما كان ثلاثهم عن نافع ومنها ما يدل على تكرار ذلك في رواية صخر بن جويرية عن نافع عند أبي مسلم الكجى بلفظ كان اذا خطب يوم الجمعة قال الحديث ومنها زيادة في المتن في رواية عثمان بن واقد عن نافع عند أبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان في صحاحهم بلفظ من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه غسل ورجاله ثقات لكن قال البزار أخشى أن يكون عثمان بن واقدوم فيه ومنها زيادة في المتن والاسناد أيضا أخرجه ابوداود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من طرق عن مفضل بن فضالة عن عياض بن عباس القتياني عن بكير بن عبد الله بن الاشج عن نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل محتم ومعلى من راح الى الجمعة الغسل قال الطبراني في الاوسط لم يروه عن نافع زيادة حفصة الابكر ولا عنه الاعياش نفرد به مفضل (قلت) رواه ثقات فان كان محفوفا فهو حديث آخر ولا مانع أن يسمعه ابن عمر من النبي صلى الله عليه وسلم ومن غيره من الصحابة فسأني في ثاني أحاديث الباب من رواية ابن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا سماع اختلاف المتن قال ابن دقيق العيد في الحديث دليل على تعليق الامر بالغسل بالحي الى الجمعة واستدل به مالك في أنه يعتبر أن يكون الغسل متصلا بالذهاب ووافقه الاوزاعي والليث والجمهور قالوا يجزى من هذا الحجر ويشهدهم حديث ابن عباس الآتي قريبا وقال الأثر سمعت أحمدا سئل عن اغتسل ثم أحدث هل يكفيه الوضوء فقال نعم ولم أسمع فيه أعل من

بَيْنَمَا هُوَ قَائِمٌ فِي الْمُخْطَبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ

حديث ابن أبي شيبة أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد عن عبد الرحمن ابن أبي رزي عن أبيه وله نسخة أنه كان يغسل يوم الجمعة ثم يحدث فيوضاً ولا يغسل والنظر أن يقال إذا عرف أن الحكمة في الأمر بالغسل يوم الجمعة والتنظيف رعاية الحاضرين من التأذي بالرائحة الكريهة فمن خشي أن يصيبه في أثناء النهار ما يزيل تنظيفه استحبه أن يؤخر الغسل لوقت ذهابه ولعل هذا هو الذي لحظه مالك فشرط اتصال الذهاب بالغسل ليحصل الأمن مما يخافه التنظيف والله أعلم قال ابن دقيق العيد ولقد أبد الظاهري إبعاد يكاد أن يكون مجزوماً بطلانه حيث لم يشترط تقدم الغسل على إقامة صلاة الجمعة حتى لو اغتسل قبل الغروب كفي عنده تعلقاً بإضافة الغسل إلى اليوم يعني كما سيأتي في حديث الباب الثالث وقد تبين من بعض الروايات أن الغسل لازالة الروائح الكريهة يعني كإسباني من حديث عائشة بدأ بواب قال وفهم منه أن المقصود عدم تأذي الحاضرين وذلك لا يأتي بعد إقامة الجمعة وكذلك أقول لو قدمه بحيث لا يحصل هذا المقصود لم يعتد به والمضى إذا كان معلوماً كالنص قطعاً أو ظاهراً مقارناً للقطع فاتباعه وتعليق الحكم به أولى من اتباع مجرد اللفظ (قلت) وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على أن من اغتسل بعد الصلاة لم يغسل للجمعة ولا فصل ما أمر به وأدعى ابن حزم أنه قول جماعة من الصحابة والتابعين وأطال في تحرير ذلك بما هو بعد المنع والرد بغض إلى التطويل بالأطائل محتمة ولم يورد عن أحد ممن ذكر التصريح بإجزاء الغتسل بعد صلاة الجمعة وإنما أورد عنهم ما يدل على أنه لا يشترط اتصال الغسل بالذهاب إلى الجمعة فاخذهم منه أنه لا فرق بين ما قبل الزوال أو بعده والفرق بينهما ظاهر كالشمس والله أعلم واستدل من مفهوم الحديث على أن الغسل لا يشرع لمن لم يحضر الجمعة وقد تقدم التصريح بمقتضاه في آخر رواية عثمان بن واقد عن نافع وهذا هو الأصح عند الشافعية وبه قال الجمهور خلافاً لكثير الحنفية وقوله فيما الجمعة المراد به الصلاة أو المكان الذي تقام فيه وذكر الجبلي لكونه الغالب والافضل الحكم شامل لمن كان مجاور للجامع أو مقبلاً واستدل به على أن الأمر لا يعمل على الوجوب الا بقرينة لقوله كان يامر نافع أن الجمهور يحمله على الندب كما سيأتي في الكلام على الحديث الثالث وهذا بخلاف صيغة أفضل فانها على الوجوب حتى تظهر قرينة على الندب * الحديث الثاني حديث مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب ينهاهم قائم في الخطبة يوم الجمعة الحديث أوردته من رواية جويرية بن أسماء عن مالك وهو عند رواة الموطأ عن مالك ليس فيه ذكر ابن عمر ففي الاسماعيلي عن البغوي بعد أن أخرجه من طريق روح بن عباد عن مالك أنه لم يذكر في هذا الحديث أحد عن مالك عبد الله بن عمر غير روح ابن عباد وجويرية اه وقد تابعهما أيضاً عبد الرحمن بن مهدي أخرجه أحمد بن حنبل عنه بذكر ابن عمر وقال الدارقطني في الموطأ رواه جماعة من أصحاب مالك الثقات عنه خارج الموطأ موصولاً عنهم فذكر هؤلاء الثلاثة ثم قال وأبو حاتم النبيل وأبراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم وعبد الوهاب بن عطاء وذكر جماعة غيرهم في بعضهم مقال ثم ساق أسانيدهم الهم بذلك وزاد ابن عبد البر فيمن وصله عن مالك أيضاً القعني في رواية اسمعيل بن إسحق القاضي عنه ورواه عن الزهري موصولاً يونس بن يزيد عند مسلم ومعمّر عند أحمد وأبو أوس عند قاسم بن أبي صير لجويرية بن أسماء فيه أسناد آخر أعلى من روايته عن مالك أخرجه الطحاوي وغيره من رواية أبي غسان عنه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (قوله بينا) أصله بين وأشبهت الفتحة وقد تبين بلا إشباع ويأيد فيها ما قصير بينا وهو رواية يونس وحى ظرف زمان فيه معنى المفاجأة (قوله أذ جاء رجل) في رواية المستمل والأصيلي وكرامة أذ دخل (قوله من المهاجرين الأولين) قيل في تعريفهم من صلى إلى القبلتين وقيل من شهد بدراً وقيل من شاهدة الرضوان ولا شك أنها مراتب نسبية والاول أولى في التعريف لسبقه فمن هاجر بعد نحويل القبلة وقبل وقعة بدر هو آخر بالنسبة إلى من هاجر قبل نحويل وقد سمي ابن رهب وابن القاسم في روايتهما عن مالك في الموطأ الرجل المذكور عثمان بن عفان وكذا سماه معمر في روايته عن

فَنَادَاهُ عُمَرُ أَبُؤ سَاعَةٍ هَذِهِ قَالَ إِنِّي شَغُلْتُ فَلَمْ أَتَّيِبْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ قَدْ تَوَضَّأْتُ .
 فَقَالَ وَالْوُضُوءُ أَيْضًا . وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ بِالنَّسْلِ حَدَّثَنَا عَبْدُ
 اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَسَّارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ

الزهري عند الشافعي وغيره وكذا وقع في رواية ابن وهب عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر قال ابن عبد البر
 لأعلم خلافا في ذلك وقد سماه أيضا أبو هريرة في روايته لهذه القصة عند مسلم كما سيأتي بهداجين (قوله فناداه) أى
 قال له يا فلان (قوله أبة ساعة هذه) أبة بتشديد التحتانية تأنيث أى يستقيم بها والساعة اسم لجزء من النهار مقدر
 وتطلق على الوقت الحاضر وهو المراد هنا وهذا الاستفهام استفهام توبيخ وإنكار وكأنه يقول لم تأخرت إلى هذه
 الساعة وقد ورد التصريح بالنكار في رواية أبي هريرة فقال عمر لم تحبسون عن الصلاة وفي رواية مسلم ففرض عنه
 عمر فقال ما بال رجال يتأخرون بعد النداء والذي يظهر أن عمر قال ذلك كله حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر
 ومراد عمر التلميح إلى ساعات التبكير التي وقع الترغيب فيها وإنما إذا انقضت طوت الملائكة الصحف كما سيأتي
 قريبا وهذا من أحسن التعريضات وإرشق الكنايات وفهم عثمان ذلك فبادر إلى الاعتذار عن التأخر (قوله اني
 شغلت) بضم أوله وقد بين جهة شغله في رواية عبد الرحمن بن مهدي حيث قال انقلب من السوق فسمعت النداء
 والمراد به الاذان بين يدي الخطيب كما سيأتي بعد أبواب (قوله فلم أزد على أن توضح) لم أشغل بشيء بعد أن سمعت
 النداء الا بالوضوء وهذا يدل على أنه دخل المسجد في ابتداء شروع عمر في الخطبة (قوله والوضوء أيضا) فيه إشعار
 بأنه قبل عذره في ترك التبكير لكنه استنبط منه معنى آخر اتجه له عليه فيه إنكار ثان مضاف إلى الاول وقوله والوضوء
 في روايتنا بالنصب وعليه اقتصر النووي في شرح مسلم أى والوضوء أيضا اقتصر عليه أو اخترته دون الغسل والمعنى
 ما اكتفيت بتأخير الوقت وتقويت الفضيلة حتى تركت الغسل واقتصر على الوضوء وجوز القرطبي الرفع على أنه
 مبتدأ وخبره محذوف أى والوضوء أيضا يقتصر عليه وأغرب السهيلي فقال اتفق الرواة على الرفع لأن النصب يخرج
 إلى معنى الإنكار يعني والوضوء لا ينكر وجوابه ما تقدم وإظهار أن الواو عاطفة وقال القرطبي هي عوض عن همزة
 استفهام كقراءة ابن كثير قال فرعون وأمنتم به وقوله أيضا أي لم يكفك إن فأتك فضل التبكير إلى الجمعة حتى أضفت
 إليه ترك الغسل المرغب فيه ولم أقف في شيء من الروايات على جواب عثمان عن ذلك وإظهار أنه سكت عنه اكتفاء
 بالاعتذار الاول لأنه قد أشار إلى أنه كان ذاهلا عن الوقت وأنه يادع عند سماع النداء وأما ترك الغسل لأنه تمارض
 عنده أدراك سماع الخطبة والاشتغال بالغسل وكل منهما مرغ فيه فاستماع الخطبة ولعله كان يرى فرضيته فذلك
 أثره والله أعلم (قوله كان يأمر بالغسل) كذا في جميع الروايات لم يذكر المأمور الآن في رواية جويرية عن نافع بلفظ
 كنا نؤمر وفي حديث ابن عباس عند الطحاوي في هذه القصة أن عمر قال له لقد علم أنا أمرنا بالغسل قلت
 أنتم المهاجرين الاولون أم الناس جميعا قال لأدري رواه ثقات الا أنه معلول وقد وقع في رواية أبي
 هريرة في هذه القصة أن عمر قال ألم تسمعوا أن رسول الله ﷺ قال إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل
 كذا هو في الصحيحين وغيرهما وهو ظاهر في عدم التخصيص بالمهاجرين الاولين وفي هذا الحديث من
 الفوائد القيام في الخطبة وعلى المنبر وتقصد الامام رعيته وأمره لهم بمصالح دينهم وإنكاره على من أخل
 بالفضل وإن كان عظم الحبل ومواجهته بالنكار ليرتدع من هودونه بذلك وإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أثناء
 الخطبة لا يفسدها وسقوط منع السلام عن مخاطب بذلك وفيه الاعتذار إلى ولاية الامر وإباحة الشغل والتصرف

غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُتَحَنِّنٍ

يوم الجمعة قبل النداء ولو أنقضى إلى ترك فضيلة البكور إلى الجمعة لأن عمر لم يأمر برفع السوق بهذه القصة واستدل به مالك على أن السوق لا يمنع يوم الجمعة قبل النداء لكونها كانت في زمن عمر ولكون الذهاب إليها مثل عثمان وفيه شهود القضاة السوق ومعاينة المتجر فيها وفيه أن فضيلة التوجه إلى الجمعة إنما تحصل قبل التأذين وقال عياض فيه حجة لأن السعي إنما يجب سماع الأذان وإن شهود الخطبة لا يجب وهو مقتضى قول أكثر المالكية وتعقب بأنه لا يلزم من التأخر إلى سماع النداء فوات الخطبة بل تقدم ما يدل على أنه لم يفت عثمان من الخطبة شيء وعلى تقدير أن يكون قائمه منها شيء فليس فيه دليل على أنه لا يجب شهودها على من تنعقد به الجمعة واستدل به على أن غسل الجمعة واجب فقطع عمر الخطبة وانكاره على عثمان تركه وهو متعقب لأنه أنكر عليه ترك السنة المذكورة وهي التكبير إلى الجمعة فيكون الفصل كذلك وعلى أن الفصل ليس شرطاً لصحة الجمعة وسيأتي البحث فيه في الحديث بعده * الحديث الثالث حدث مالك أيضاً عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري لم يختلف رواية الموطأ على مالك في استاده ورجاله مديون كالأول وفيه رواية تاجي عن تابعي صفوان عن عطاء وقد تابعه مالك على رؤايته الدراوردي عن صفوان عند ابن جابر وخالهما عبد الرحمن بن اسحق فرواه عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أخرجه أبو بكر المروزي في كتاب الجمعة له (قوله غسل يوم الجمعة) استدله به لمن قال الفصل لليوم للاضافة إليه وقد تقدم ما فيه واستنبط منه أيضاً أن يوم الجمعة غسلًا مخصوصاً حتى لو وجدت صورة الفصل فيه لم يجز عن غسل الجمعة الابائية وقد أخذ بذلك أبو قتادة فقال لابنه وقد رآه يغتسل يوم الجمعة أن كان غسلك عن جئانة فأعد غسلًا آخر للجمعة أخرجه الطحاوي وابن المنذر وغيرهما ووقع في رواية مسلم في حديث الباب الفصل يوم الجمعة وكذا هو في الباب الذي بعد هذا وظاهره أن الفصل حيث وجد فيه كفى لكون اليوم جعل طرفة للفصل وبمحتمل أن يكون اللام للعهد فتفتق الروايات (قوله واجب على كل محتمل) أي بالغ وإنما ذكر الاحتلام لكونه الغالب واستدل به على دخول النساء في ذلك كما سألني بعد ثمانية أبواب واستدل بقوله واجب على فرضية غسل الجمعة وقد حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار بن ياسر وغيرهما وهو قول أهل الظاهر وأحدى الروايتين عن أحمد وحكاها ابن حزم عن عمر وجمع جم من الصحابة ومن يهدم ثم ساق الرواية عنهم لكن ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا نادراً وإنما اعتمد في ذلك على أشياء محتملة كقول سعد ما كنت أظن مسلماً يدع غسل يوم الجمعة وحكاها ابن المنذر والخطابي عن مالك وقال القاضي عياض وغيره ليس ذلك بمعروف في مذهبه قال ابن دقيق العيد قد نص مالك على وجوبه فعمله من لم يمارس مذهبه على ظاهره وأبى ذلك أصحابه اهـ والرواية عن مالك بذلك في التمهيد وفيه أيضاً من طريق أشهب عن مالك أنه سئل عنه فقال حسن وليس بواجب وحكاها بعض المتأخرين عن ابن خزيمة من أصحابنا وهو غلط عليه فقد صرح في صحيحه بأنه على الاختيار وأصح لكونه مندوباً بعدة أحاديث في عدة تراجم وحكاها شارح الغنية لابن سريج قولاً للشافعي واستغرب وقد قال الشافعي في الرسالة بعد أن أورد حديثي ابن عمر وأبي سعيد احتمال قوله واجب بمئين الظاهر منها أنه واجب فلا يجزى الطهارة للصلاة الجمعة إلا بالفصل واحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الأخلاق والنظافة ثم استدلل للأحتمال الثاني بقصة عثمان التي تقدمت قال فلما لم يترك عثمان الصلاة للفصل ولم يأمره عمر بالتحروح للفصل دل ذلك على أنهم قد علموا أن الأمر بالفصل للاختيار اهـ وعلى هذا الجواب قول أكثر المصنفين في هذه المسئلة كابن خزيمة والطبري والطحاوي وابن حبان وابن عبد البر وهم جواز ما بعضهم فيه أن من حضر من الصحابة وافقوهما على ذلك فكان إجماعاً منهم على أن الفصل ليس شرطاً في صحة الصلاة وهو استدلال قوي وقد نقل الخطابي وغيره الإجماع على أن صلاة الجمعة بدون الفصل مجزئة لكن حكى الطبري عن قوم أنهم قالوا بوجوبه ولم يقولوا أنه شرط بل هو واجب مستقل تصح الصلاة بدونه كان أصله قصد التنظيف وإزالة الروائح

الكربة التي جاء ذى بها الحاضرون من الملايكة والناس وهو موافق لقول من قال يحرم أكل الثوم على من قصد الصلاة في الجماعة ويرد عليهم أنه يلزم من ذلك تأنيب عثمان والجواب أنه كان معذورا لأنه إنما تركه ذاهلا عن الوقت مع أنه يحتمل أن يكون قد اغتسل في أول النهار لما ثبت في صحيح مسلم عن حمران أن عثمان لم يكن يعض عليه يوم حتى يفيض عليه الماء وإنما لم يحتذر بذلك لعمركا اعتذر عن التأخر لانه لم يصل غسلة بذها به إلى الجمعة كما هو الأفضل وعن بعض الحنابلة التفصيل بين ذى النظافة وغيره فيجب على الثاني دون الأول نظرا إلى العلة حكاه صاحب الهدى وحكي ابن المنذر عن اسحق بن راهويه أن قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الفسل لأعلى عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخبطية واشتغاله بمعاينة عثمان وتوبيخ مثله على رؤس الناس فلو كان ترك الفسل مباحا لما فعل عمر ذلك وإنما لم يرجع عثمان للفسل لضيق الوقت إذ لو فعل لفاته الجمعة أولسكونه كان اغتسل كما تقدم قال ابن دقيق العيد ذهب الأكثرون إلى استحباب غسل الجمعة وهم محتاجون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر وقد أولوا صيغة الأمر على الندب وصيغة الوجوب على التأكيد كما يقال الإكراه على واجب وهو تأويل ضعيف وإنما يصار إليه إذا كان المعارض راجعا على هذا الظاهر وأقوى ما عارضوا به هذا الظاهر حديث من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل ولا يعارض سنده سند هذه الأحاديث قال وربما تأولوه تأويلا مستكراها كن حمل لفظ الوجوب على السقوط انتهى فاما الحديث فنقول على المعارضة به كثير من المصنفين ووجه الدلالة منه قوله فالغسل أفضل فإنه يقتضي اشتراك الوضوء والغسل في أصل الفضل فيستلزم أجزاء الوضوء ولهذا الحديث طرق أشهرها وأقواها رواية الحسن عن سمرة أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان وله عثمان أحداهما أنهما عن عنة الحسن والأخرى أنه اختلف عليه فيه وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس والطبراني من حديث عبد الرحمن بن سمرة والبراز من حديث أبي سعيد وأبي عدى من حديث جابر وكلها ضعيفة وعارضوا أيضا بأحاديث منها الحديث الآتي في الباب الذي بعده فإن فيه وأن يستأن وأن يمس طيبا قال القرطبي ظاهره وجوب الاستئنان والطيب لذكرهما بالمعاطف فالتقدير الفسل واجب والاستئنان والطيب كذلك قال وليسا بواجبين اتفاقا فدل على أن الفسل ليس بواجب إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد انتهى وقد سبق إلى ذلك الطبري والطحاوي وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب لاسيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف وقال ابن المنير في الحاشية إن سلم أن المراد بالواجب الفرض لم ينتفع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لأن للقاتل أن يقول أخرج بدليل فبقي ماعده على الأصل وعلى أن دعوى الإجماع في الطيب مردودة فقدرى سليمان بن عيينة في جامعه عن أبي هريرة أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة وأسناده صحيح وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر ومنها حديث أبي هريرة مرفوعا من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له أخرجه مسلم قال القرطبي ذكر الوضوء وما معه مرتبا عليه الثواب المقتضي للصحة فدل على أن الوضوء كاف وأجيب بأنه ليس فيه نفى الفسل وقد ورد من وجه آخر في الصحيحين بلفظ من اغتسل فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج إلى إعادة الوضوء ومنها حديث ابن عباس أنه سئل عن غسل يوم الجمعة أوجب هو فقال لا ولكنه أطهر لمن اغتسل ومن لم يغتسل فليس بواجب عليه وسأخبركم عن بدء الفسل كان الناس مجبورين يلبسون الصوف ويعملون وكان مسجدهم ضيقا فلما آذى بعضهم بعضا قال النبي صلى الله عليه وسلم أيها الناس إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا قال ابن عباس ثم جاء الله بالخير ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسع المسجد أخرجه أبو داود والطحاوي وأسناده حسن لكن التاب عن ابن عباس خلافه كما سيأتي قريبا وعلى التقدير الصحة فالرفوع منه ورد بصيغة الأمر الدالة على الوجوب وإما نفي الوجوب فهو موقوف لأنه من استنباط ابن عباس وفيه نظر إذ لا يلزم من زوال السبب زوال السبب كافي الرمل والجمار على تقدير تسليمه فلمن قصر الوجوب على من به

**بابُ الطِّيبِ لَجُمَّةٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ
بْنِ الْمُشَكِّمِ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سُلَيْمٍ الْأَنْصَارِيُّ**

راحمه كريمة أن يصمسك به ومنها حديث طاوس قلت لابن عباس زعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رؤسكم إلا أن تكونوا جنبا الحديث قال ابن حبان بعد أن أخرجه فيه أن غسل الجمعة يجزى عنه غسل الجنابة وإن غسل الجمعة ليس يفرض إذا لو كان فرضا لم يجز عنه غيره انتهى وهذه الزيادة إلا أن تكونوا جنبا فتردها ابن اسحق عن الزهري وقد رواه شعيب عن الزهري بلفظ وإن تكونوا جنبا وهذا هو المحفوظ عن الزهري كما سأتى به وأبين ومنها حديث عائشة الآتي بعد أبواب بلفظ لو اغتسلتم فمعه عرض وتبيه لاحتم وجوب وأجيب بأنه ليس فيه تقي الوجوب وبأنه سابق على الأمر به والأعلام بوجوده ونقل الزين بن المنبر بعد قول الطحاوي لما ذكر حديث عائشة فدل على أن الأمر بالفعل لم يكن للوجوب وإنما كان لعملة ثم ذهبت تلك العملة فذهب الفسل وهذا من الطحاوي يقتضي سقوط الفسل أصلا فلا بعد فرضا ولا مندوبا لقوله زالت العملة إلى آخره فيكون مذهبا ثالثا في المسئلة انتهى ولا يلزم من زوال العملة سقوط التذنب تبعدا ولا سيما مع احتمال وجود العملة المذكورة ثم إن هذه الأحاديث كلها لو سلمت لما دلت الأعلى فهي اشتراط الفسل لأجل الوجوب المجرد كما تقدم ولها ما أشار إليه ابن دقيق العيد من أن بعضهم أوله جوايل مستكرك فقد نقله ابن دحية عن القديري من الحنفية وأنه قال قوله واجب أي ساقط وقوله على بمعنى عن فيكون المعنى أنه غير لازم ولا يخفى ما فيه من التكلف وقال الزين بن المنبر أصل الوجوب في اللغة السقوط فلما كان في الخطاب على المكلف غث خفيف كان كل ما أكد طلبه منه يسمى واجبا كأنه سقط عليه وهو أهم من كونه فرضا أو ندبا وهذا سبقه ابن بزرة إليه ثم تعقبه بأن اللفظ الشرعي خاص بمقتضاء شرعا لا وضعا وكان الزين استشعر هذا الجواب فزاد أن تخصيص الواجب بالفرض اصطلاح حادث وأجيب بأن وجب في اللغة لم ينحصر في السقوط بل ورد بمعنى مات وبمعنى اضطرب وبمعنى لزم وغير ذلك والذي يتبادر إلى الفهم منها في الأحاديث أنها بمعنى لزم لاسيما إذا سقت لبيان الحكم وقد تقدم في بعض طرق حديث ابن عمر الجمعة واجبة على كل محتم وهو بمعنى اللزوم قطعاً ويؤيده أن في بعض طرق حديث الباب واجب كفسل الجنابة أخرجه ابن حبان من طريق أخرجه الدراوردي عن صفوان بن سليم وظاهره اللزوم وأجاب عنه بعض القائلين بالندبية بأن التشبيه في الكفية لافي الحكم وقال ابن الجوزي يحتمل أن يكون لفظة الوجوب مغيرة من بعض الرواة أو ناسخة ونسخ الوجوب ورد بأن الطعن في الروايات الناجية بالظن الذي لا مستند له لا يقبل والنسخ لا يبصر إلى الأدليل ومجموع الأحاديث يدل على استمرار الحكم فإن في حديث عائشة أن ذلك كان في أول الحال حيث كانوا مجهودين وأبوهريرة وابن عباس إنما صحبا النبي ﷺ بعد أن حصل التوسع بالنسبة إلى ما كانوا فيه أولا ومع ذلك فقد سمع كل منهما من ﷺ الأمر بالفسل والخش عليه والترغيب فيه فكيف يدعى النسخ بعد ذلك (قائمة) حكى ابن العربي وغيره أن بعض أصحابهم قالوا يجزى عن الاغتسال للجمعة التطيب لأن المقصود النظافة وقال بعضهم لا يشترط له الماء المطلق بل يجزى به ماء الورد ونحوه وقد عاب ابن العربي ذلك وقال هؤلاء وقفوا مع المعنى وأغلوا المحافظة على التبعيد بالمعنى والجمع بين التبعيد والمعين أولى انتهى وعكس ذلك قول بعض الشافعية بالتميم فانه تبعدون نظرا إلى المعنى وأما الاكتفاء بغير الماء المطلق فمردود لأنها عبادة لثبوت الترغيب فيها فيحتاج إلى التوبة ولو كان محض النظافة لم تكن كذلك والله أعلم * (قوله باب الطيب للجمعة) لم يذكر حكمه أيضا لوقوع الاحتمال فيه كاستق (قوله حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر) كذا في رواية ابن عساكر وهو ابن المديني واقتصر الباقون على

قال أشهد على أبي سعيد قال أشهد على رسول الله ﷺ قال الفسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيباً إن وجد قال عمرو . أما الفسل فأشهد أنه واجب . وأما الاستن والطيب فأشهد أنهما واجب هو أم لا ولكن هكذا في الحديث * قال أبو عبد الله هو أخو محمد بن المنكدر ولم يسم أبو بكر هذا رواه عنه بكير بن الأشج وسعيد بن أبي هلال وعبد الله بن المنكدر يثنى بأبي بكر وأبي عبد الله

حدثنا علي (قوله قال أشهد على أبي سعيد) ظاهر في أنه سمعه منه قال ابن التين أراد بهذا اللفظ التأكيد للرواية انتهى وقد أدخل بعضهم بين عمرو بن سلم القائل أشهد بين أبي سعيد رجلاً كما سألني (قوله وان يستن) أي بذلك أسنانه بالسواك (قوله وان يمس) بفتح الميم على الانفصاح (قوله وان وجد) متعلق بالطيب أي ان وجد الطيب مسه ويحتمل تعلقه بما قبله أيضاً وفي رواية مسلم ويمس من الطيب ما يقدر عليه وفي رواية ولومن طيب المرأة قال عياض يحتمل قوله ما يقدر عليه إرادة التأكيد ليفعل ما أمكنه ويحتمل إرادة الصكوة والاول أظهر ويؤيده قوله ولومن طيب المرأة لأنه يكره استعماله للرجل وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه فاباحه للرجل لأجل عدم غيره يدل على تأكيد الأمر في ذلك ويؤخذ من اقتصاره على المس الأخذ بالتخفيف في ذلك قال الزين بن المنبر فيه تنبيه على الفرق وعلى تسير الأمر في التطيب بأن يكون باقلاً ما يمكن حتى أنه يجزيه مسه من غير تناول قدر ينقصه تحريضاً على امتثال الأمر فيه (قوله قال عمرو) أي بن سلم راوي الخبر وهو موصول بالاستناد المذكور إليه (قوله) وأما الاستن والطيب فأشهد أنهما واجبان هذا يؤيد ما تقدم من أن العطف لا يقتضي التشريك من جميع الوجوه وكان القدر المشترك تأكيد الطلب الثلاثة وكأنه جزم بوجوب الفسل دون غيره للتصرح به في الحديث وتوقف في إبعاده لوقوع الاحتمال فيه قال الزين بن المنبر يحتمل أن يكون قوله وان يستن معطوفاً على الجملة المصروفة بوجوب الفسل فيكون واجباً أيضاً ويحتمل أن يكون مستأنفاً فيكون التقدير وان يستن ويطيب استحباباً يؤيد الاول ماسياني في آخر الباب من رواية الليث عن خالد بن زيد حديث قال فيها ان الفسل واجب ثم قال والسواك وان يمس من الطيب ويأتي في شرح باب الدهن يوم الجمعة حديث ابن عباس وأصيبوا من الطيب وفيه تردد ابن عباس في وجوب الطيب وقال ابن الجوزي يحتمل أن يكون قوله وان يستن الخ من كلام أبي سعيد خلطه الراوي بكلام النبي ﷺ انتهى وإنما قال ذلك لأنه ساقه بلفظ قال أبو سعيد وان يستن وهذا أمره في شيء من نسخ الجمع بين الصحيحين الذي تكلم ابن الجوزي عليه ولا في واحد من الصحيحين ولا في شيء من المسانيد والمسخرات بل ليس في جميع طرق هذا الحديث قال أبو سعيد فدعوى الإدراج فيه لاحقة لها ولا يلحق بالاستن والطيب الذين بالبأس وسأقي استعمال الخمس التي عدت من الفطرة وقد صرح ابن حبيب من المالكية فقال يلزم الآن الجمعة جميع ذلك وسأقي في باب الدهن للجمعة ودهن من دهنه ويمس من طيبه والله أعلم (قوله قال أبو عبد الله) أي البخاري ومراده بما ذكر أن محمد بن المنكدر وأن كان يكنى أيضاً أبا بكر لكنه ممن كان مشهوراً باسمه دون كنيته بخلاف أخيه أبي بكر رواى هذا الخبر فإنه لا اسم له الا كنيته وهو مدني تأنى كشيخه (قوله روى عنه بكير بن الأشج وسعيد بن أبي هلال) كذا في رواية أبي ذر لغيره ورواه عنه وكان المراد أن شعبة لم ينفرد برواية هذا الحديث عنه لكن بين رواية بكير وسعيد مخالفة في موضع من الاسناد فرواية بكير موافقة لرواية شعبة ورواية سعيد أدخل فيها بين عمرو بن سلم وأبي سعيد واسطة كما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق عمرو بن الحرث أن سعيد بن أبي هلال وبكير بن الأشج حدثاه عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه فذكر الحديث وقال في

باب فضل الجمعة حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عمر مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة

آخره إلا أن يكره ما يذكره عبد الرحمن وكذلك أخرجه أحمد من طريق ابن لهيعة عن بكر بن عبد الرحمن وغفل الدارقطني في الطلب عن هذا الكلام الأخير فخرم بأن بكرا وسعيدا خالفا شعبة فزادا في الاستناد عبد الرحمن وقال أتباعنا بسطوا استناده وجوازه وهو الصحيح وليس كما قال بل المنفرد بزيادة عبد الرحمن هو سعيد بن أبي هلال وقد وافق شعبة وبكرا على إسقاطه محمد بن المنكدر أخو أبي بكر أخرجه ابن خزيمة من طريقه والعدد الكثير أولى بالخط من واحد والذي يظهران عمرو بن سليم سمعه من عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ثم لم يأت أبي سعيد فحدثه وسامعه منه ليس بمسكوك لانه قديم ولد في خلافة عمر بن الخطاب ولم يوصف بالتدليس وحكي الدارقطني في الطلب فيه اختلافا آخر على ابن المديني شيخ البخاري فيه فذكر أن الباغندي حدث به عنه بزيادة عبد الرحمن أيضا وخالفه تمام عنه فلم يذكر عبد الرحمن وفيما قال نظر فقد أخرجه الاسما عيسى عن الباغندي بإسقاط عبد الرحمن وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن أبي أسحق بن حمزة وأبو أحمد الفطري كلاهما عن الباغندي فهؤلاء ثلاثة من الحفاظ حدثوا به عن الباغندي فلم يذكروا عبد الرحمن في الاستناد فاعلم الوم فيه من حديثه الدارقطني عن الباغندي وقد وافق البخاري على ترك ذكره محمد بن يحيى الذهلي عند الجوزي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة عند ابن خزيمة وعبد العزيز بن سلام عند الاسما عيسى واسماعيل القاضي عند ابن منده في غراب شعبة كلهم عن علي بن المديني ووافقه علي بن المديني على ترك ذكره أيضا إبراهيم بن محمد عن عرعة عن حرمي بن عمارة عند أبي بكر المروزي في كتاب الجمعة ولم أقف عليه من حديث شعبة إلا من طريق حرمي وأشار ابن منده الي أنه خرد به عنه (تنبيه) ذكر المزي في الاطراف أن البخاري قال عقب رواية شعبة هذه وقال الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ولم أقف على هذا التلطي في شيء من النسخ التي وقعت لنا من الصحيح ولا ذكره أبو مسعود ولا خلف وقد وصله من طريق الليث كذلك أحمد والنسائي وابن خزيمة بلفظ أن الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم والسواك وأن يمس من الطيب ما يقدر عليه * (قوله باب فضل الجمعة) أورد فيه حديث مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة من اغتسل يوم الجمعة ثم راح الحديث واستاده مديون ومنا سبته للترجمة من جهة ما اقتضاه الحديث من مساواة المبادرة الى الجمعة للمتقرب بالمال فكأنه جمع بين عبادتين بدنية ومالية وهذه خصوصية للجمعة لم تثبت لغيرها من الصلوات (قوله من اغتسل) يدخل فيه كل من يصح التقرب منه من ذكر أو أنثى حرا وعبد (قوله غسل الجنابة) بالنصب على أنه نعم لمصدر محذوف أي غسلا كغسل الجنابة وهو كقوله تعالى وهي نزع من السحاب وفي رواية ابن جريج عن سمي عن عبد الرزاق فاعتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة وظاهره أن التشبيه للكيفية لا للحكم وهو قول الأكثر وقيل فيه إشارة الى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة والحكمة فيه أن تسكن نفسه في الراح الى الصلاة ولا تبتغيه الى شيء يراه وفيه حمل المرأة أيضا على الاغتسال ذلك اليوم وعليه حمل قائل ذلك حديث من اغتسل واغتسل المخرج في السنن عن رواية من روي غسل بالتشديد قال النووي ذهب بعض أصحابنا الى هذا وهو ضعيف أو باطل والصواب الاول انتهى وقد حكاه ابن قدامة عن الامام أحمد وثبت أيضا عن جماعة من التابعين وقال القرطبي انه أنسب الأقوال فلاحظه لادعاء بطلانه وإن كان الاول أرجح ولعله عني أنه باطل في ما ذهب

ثُمَّ رَاحَ فَكَانَ ثَمَّا قَرَبٌ بَدَنَةٌ . وَمِنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَانَ ثَمَّا قَرَبٌ بَقَرَةٌ . وَمِنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَانَ ثَمَّا قَرَبٌ كَبْشًا أَقْرَنَ . وَمِنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَانَ ثَمَّا قَرَبٌ دَجَاجَةٌ . وَمِنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَانَ ثَمَّا قَرَبٌ بَيْضَةٌ . فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ

(قوله ثمراح) زاد أصحاب الموطأ عن مالك في الساعة الاولى (قوله فكانما قرب بدنة) أى تصدق بها مقربا الى الله وقيل المراد ان المبادرة في أول ساعة نظير ما لصاحب البدنة من الثواب ممن شرع له القربان لان القربان لم يشرع لهذه الامة على الكيفية التى كانت للامم السابقة وفي رواية ابن جريج المذكورة فله من الاجر مثل الجزور وظاهره ان المراد ان الثواب لو تمسك لكان قدرا للجزور وقيل ليس المراد بالحدث الا بيان تفاوت المبادرين الى الجمعة وان نسبة الثاني من الاول نسبة البقرة الى البدنة في القيمة مثلا ويدل عليه ان في مرسل طائوس عند عبد الرزاق كفضل صاحب الجزور على صاحب البقرة ووقع في رواية الزهري الآتية في باب الاستماع الى الخطبة بلطف كمثل الذي يهدى بدنه فكان المراد بالقربان في رواية الباب الاهداء الى الكعبة قال الطيبي في لفظ الاهداء ادماج بمعنى التعظيم للجمعة وان المبادر اليها كن ساق الهدى والمراد بالبدنة البعير ذكر اكان أو أنى والهاء فيها للوحدة لا للتأنيث وكذا في باقى ما ذكر وحكي ابن التين عن مالك انه كان يصعب ممن يخص البدنة بالانثى وقال الزهري في شرح ألقاظ المختصر البدنة لا تكون الا من الابل وصح ذلك عن عطاء وأما الهدى فمن الابل والبقرة والغنم هذا لفظه وحكي النووي عنه أنه قال البدنة تكون من الابل والبقرة والغنم وكأنه خطأ نشأ عن سقط وفي الصحاح البدنة ناقة أو بقرة تنحر بمكة سميت بذلك لانهم كانوا يسمونها انتهى والمراد بالبدنة هنا الناقة بلا خلاف واستدل به على ان البدنة تخص بالابل لانها قولت بالبقرة عند الاطلاق وقسم الشيء لا يكون قسمه أشار الى ذلك ابن دقيق العيد وقال امام الحرمين البدنة من الابل ثم الشرع قد يقيم مقامها البقرة وسبعا من الغنم وتظهر ثمره هنا فيما اذا قال الله على بدنة وفيه خلاف الاصح تعين الابل ان وجدت والا فالبقرة أو سبع من الغنم وقيل تعين الابل مطلقا وقيل يتخير مطلقا (قوله دجاجة) بالفتح ويموز الكسر وحكي الليث الضم أيضا وعن عبد بن حبيب أنها بالفتح من الحيوان وبالكسر من الناس واستشكل التعبير في الدجاجة والبيضة بقوله في رواية الزهري كالذى يهدى لان الهدى لا يكون منها وأجاب القاضى عياض بما لا ين بطلان بانه لما عطفه على ما قبله أعطاه حكمه في اللفظ فيكون من الاتباع كقوله * مقتدا سيفا ورعما * وتعبه ابن المنير في الحاشية بان شرط الاتباع أن لا يصرح باللفظ في الثاني فلا يسوغ ان يقال مقتدا سيفا ومقتدا رعما والذي يظهر أنه من باب المشاكلة والى ذلك أشار ابن العربي بقوله هو من تسمية الشيء باسم قرينه وقال ابن دقيق العيد قوله قرب بيضة وفي الرواية الاخرى كالذى يهدى يدل على ان المراد بالقرىب الهدى وينشأ منه أن الهدى يطلق على مثل هذا حتى لو التزم هديا يهل بكنيته ذلك أولا انتهى والصحيح عند الشافعية الثاني وكذا عند الحنفية والحنابلة وهذا يبني على أن النظر هل يملك به مملوك جائز الشرع أو واجبه فعل الاول يكتفى أقل ما يقرب به وعلى الثاني يحمل على أقل ما يقرب به من ذلك الجنس ويقوى الصحيح أيضا أن المراد بالهدى هنا التصديق كماله عليه لفظ التقرب والله أعلم (قوله فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر) استنبط منه المساورى أن التكبير لا يستحب للامام قال ويدخل للمسجد من أقرب أبوابه الى المنبر ومقاله غير ظاهر لامكان أن يجمع الاسمين بان يكر ولا يخرج من المكان المصداق في الجامع الا اذا حضر الوقت ويحمل على من ليس له مكان مصد وزاد في رواية الزهري الآتية طورا محضهم ولمسلم من طريقه فاذا جلس الامام طورا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر وكان ابتداء طى الصحف عند ابتداء خروج الامام وبتأوه مجلوبه على المنبر وهو أول سماعهم للذكر والمراد به ما في الخطبة من المواظ وغيرها * وأول حديث الزهري اذا

كن يوم الجمعة وقت الملائكة على باب المسجد يكتبون الاول فالاول ونحوه في رواية ابن عجلان عن سمي عند النسائي
 وفي رواية السلاء عن أبيه عن أبي هريرة عند ابن خزيمة على كل باب من أبواب المسجد ملكان يكتبان الاول فالاول
 فكان المراد بقوله في رواية الزهري على باب المسجد جنس الباب ويكون من مقابلة المجموع بالمجموع فلا حاجة
 فيه لمن أجاز الصير عن الاثنين بلفظ الجمع ووقع في حديث ابن عمر صفة الصحف المذكورة أخرجه أبو نعيم
 في الحلية مرغوما بلفظ اذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بصف من نور وأقلام من نور الحديث وهو دال
 على أن الملائكة المذكورين غير الحفظة والمراد بطلي الصحف طلي صحف الفضائل المتعاقبة بالمبادرة الي الجمعة دون غيرها
 من صحاح الخطبة وأدراك الصلاة والذكر والدعاء والخشوع ونحو ذلك فانه يكتبه الحافظان قطعاً ووقع في
 رواية ابن عينة عن الزهري في آخر حديثه المشار اليه عند ابن ماجه فمن جاء بعد ذلك فانما يجيء لحق الصلاة
 وفي رواية ابن جريج عن سمي من الزيادة في آخره ثم اذا استمع وأنصت غفرله ما بين الجمعتين وزيادة ثلاثة أيام
 وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن خزيمة فيقول بعض الملائكة لبعض ما حبس فلان فقول
 اللهم ان كان ضالاً فاهده وان كان قعيماً فأغنّه وان كان مريضاً فاعفه وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم الحظ
 على الاغتسال يوم الجمعة وفضل التبرك اليها وان الفضل المذكور انما يحصل لمن جمعها وعليه يحمل
 ما أطلق في باقي الروايات من ترتب الفضل على التبرك من غير تقييد بالغسل وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب
 أعمالهم وأن القليل من الصدقة غير محقر في الشرع وان التقرب بالابل أفضل من التقرب بالبقر وهو بالاتفاق
 في المدي واختلف في الضحايا والجنور على انها كذلك وقال الزين بن المنير فرق مالك بين التقرب بين اختلاف المقصودين
 لأن أصل مشروعية الاضحية الذكيرة بقصة الذبيح وهو قد فدي بالغنم والمقصود بالهدي التوسعة على المساكين
 فتاسب البدن واستدل به على ان الجمعة تصحب قبل الزوال كما سيأتي نقل الخلاف فيه بعد أبواب ووجه الدلالة منه
 تقسيم الساعة الى خمس ثم عقب بخروج الامام وخروجه عند أول وقت الجمعة فيقتضي أنه يخرج في أول الساعة
 السادسة وهي قبل الزوال والجواب انه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الاتيان من أول النهار فقل
 الساعة الاولى منه جعلت للتأهب بالاغتسال وغيره ويكون مبدأ الحجى من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للحجى
 ثانية بالنسبة للنهار وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال فيرتفع الاشكال والى هذا أشار الصيدلاني شارح
 المختصر حيث قال ان أول التبرك يكون من ارتفاع النهار وهو أول الضحى وهو أول المهاجرة ويؤيده الحث على
 التهجير الى الجمعة وتغيره من الشافعية في ذلك وجهان اختلف فيهما الترجيح فقل أول التبرك طلوع الشمس
 وقيل طلوع الفجر ورجحه جمع وفيه نظر اذ يلزم منه أن يكون التأهب قبل طلوع الفجر وقد قال الشافعي يجزئ
 الغسل اذا كان بعد الفجر فاشعر بأن الاولى أن يقع بعد ذلك ويحتمل أن يكون ذكر الساعة السادسة لم يذكره الراوي
 وقد وقع في رواية ابن عجلان عن سمي عند النسائي من طريق الليث عنه زيادة مرتبة بين الدجاجة والبيضة وهي
 العصفور وتواجه صفوان بن عيسى عن ابن عجلان أخرجه محمد بن عبد السلام الخشني وله شاهد من حديث أبي سعيد
 أخرجه جدين بن زنجويه في التزييل بلفظ فكهدى البدة الى البقرة الى الشاة الى عليا الطير الى العصفور الحديث
 ونحوه في مرسل طاوس عند سعيد بن منصور ووقع عند النسائي أيضاً في حديث الزهري من رواية عبد الأعلى
 عن حمير زيادة البطة بين الكباش والدجاجة لكن خالفه عبد الرزاق وهو أثبت منه في معمر فلم يذكرها وعلى هذا
 غرر وجع الامم يكون عند انتهاء السادسة وهذا كله مبني على أن المراد بالساعات ما يتبادر الذهن اليه من الأعراف
 فيها وفيه نظر اذ لو كان ذلك المراد لاختلاف الامر في اليوم الثاني والثالث لان النهار ينتهي في القصر الى عشرين ساعات
 وفي الطول الى أربع عشرة وهذا الاشكال للفتال وأجاب عنه القاضي حسين بان المراد بالساعات ما لا يختلف عدده
 بالطول والقصر فالتأخر اثنتا عشرة ساعة لكن يزيد كل منها ويتقص والليل كذلك وهذه تسمى الساعات الآفاقية

عند أهل الميقات وتلك التعديلية وقد روى أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث جابر مرفوعاً يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة وهذا وإن لم يرد في حديث التبرك فيستأنس به في المراد بالساعات وقيل المراد بالساعات بأن مرأب المبكرين من أول النهار إلى الزوال وأنها تنقسم إلى خمس ونحوها الغزالي قسمها برأيه فقال الأول من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والثانية إلى ارتفاعها والثالثة إلى انبساطها والرابعة إلى انقضاء الاقدام والخامسة إلى الزوال واعترضه ابن دقيق العيد بأن الرد إلى الساعات المعروفة أولى والألم يكن لتخصيص هذا العدد بالذكر معني لأن المراتب متفاوتة جداً وأولى الأجوبة الأول أن لم تكن زيادة ابن عجلان مخفوفة والأفنى المحتمدة وانفصل المالكية الأقليلامتهم وبعض الشافعية عن الأشكال بأن المراد بالساعات الخمس لحظات لطيفة أولها زوال الشمس وآخرها قعود الخطيب على المنبر واستدلوا على ذلك بأن الساعة تطلق على جزء من الزمان غير محدود يقول جث ساعة كذا وبأن قوله في الحديث ثم راح يدل على أن أول الذهاب إلى الجمعة من الزوال لأن حقيقة الراح من الزوال إلى آخر النهار والغدو من أوله إلى الزوال قال المازري تملك مالك بحقيقة الراح ونحوه في الساعة وعكس غيره انتهى وقد أنكر الأزهري على من زعم أن الراح لا يكون إلا بعد الزوال ونقل أن العرب تقول راح في جميع الاوقات بمعنى ذهب قال وهبي لغة أهل الحجاز ونقل أبو عبيد في الغريين نحوه (قلت) وفيه رد على الزين بن المنير حيث أطلق أن الراح لا يستعمل في الماضي في أول النهار بوجه وحيث قال أن استعمال الراح بمعنى الغدو لم يسمع ولا ثبت ما يدل عليه ثم أني لم أر التعبير بالراح في شيء من طرق هذا الحديث إلا في رواية مالك هذه عن سمي وقد رواه ابن جريج عن سمي بلفظ غدا ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة بلفظ المتجمل إلى الجمعة كالمهدي بدنة الحديث وصححه ابن خزيمة وفي حديث سمرة ضرب رسول الله ﷺ مثل الجمعة في التبرك كناحر البدنة الحديث أخرجه ابن ماجه ولابي داود من حديث علي مرفوعاً إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين برأينا إلى الأسواق وتعدوا الملائكة فتجلس على باب المسجد فتكتب الرجل من ساعة والرجل من ساعتين الحديث فدل مجموع هذه الاحاديث على أن المراد بالراح الذهاب وقيل التكنة في التعبير بالراح الإشارة إلى أن الفعل المقصود إنما يكون بعد الزوال فيسمى الذهاب إلى الجمعة راحاً وإن لم يجيء وقت الراح كما سمي القاصد إلى مكة حاجاً وقد اشدت انكار أحمد وابن حبيب من المالكية ما نقل عن مالك من كراهية التبرك إلى الجمعة وقال أحد هذا خلاف حديث رسول الله ﷺ واحتج بعض المالكية أيضاً بقوله في رواية الزهري مثل المهجر لأنه مشتق من التهج وهو السير في وقت الهاجرة وأجيب بأن المراد بالتهجير هنا التبرك كما تقدم نقله عن الخليل في المواقيت وقال ابن المنير في الحاشية يحتمل أن يكون مشتقاً من التهجير بالكسر وتشديد الجيم وهو ملازمة ذكر الشيء وقيل هو من هجر المنزل وهو ضعيف لأن مصدره المهجر لا التهجير وقال القرطبي الحق أن التهجير هنا من الهاجرة وهو السير وقت الحر وهو صالح لما قبل الزوال وبعده فلا حاجة فيه لمالك وقال الثوري بشي جعل الوقت الذي يرتفع فيه النهار ويأخذ الحر في الازدياد من الهاجرة تغلياً بخلاف ما بعد زوال الشمس فإن الحر يأخذ في الانخفاض وما يدل على استعمالهم التهجير في أول النهار ما أنشد ابن الأعرابي في نوادره لبعض العرب ه تهجرون تهجير الفجر واحتجوا أيضاً بأن الساعة لو لم تطل لزم تساوي الآتين فيها والأدلة تقتضي رجحان السابق بخلاف ما إذا قلنا أنها لحظة لطيفة والجواب مقاله النووي في شرح المذهب تبعاً لغيره أن التساوي وقع في مسمى البدنة والتفاوت في صفاتها ويؤيده أن في رواية ابن عجلان تكرير كل من المتقرب مرتين حيث قال كرجل قدم بدنة وكرجل قدم بدنة الحديث ولا يرد على هذا أن في رواية ابن جريج وأول الساعة وآخرها سواء لأن هذه التسوية بالنسبة إلى البدنة كما تقرر واحتج من كره التبرك أيضاً بأنه يستلزم تخطي الرقاب بالرجوع لمن عرضته حاجة فخرج لها ثم رجع وتعقب بأنه لا حرج عليه في هذه الحالة لأنه قاصد للوصول لحقه وإنما الحرج على من تأخر عن الجيئة ثم جاء

بابُ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَبِيَّهُمْ يُخْطَبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ فَقَالَ عُمَرُ لَمْ تَحْتَدِثُوا عَنِي الصَّلَاةَ . فَقَالَ الرَّجُلُ
مَعْرُوفٌ إِلَّا سَمِعْتُ النَّدَاءَ تَوَضَّأْتُ . قَالَ أَلَمْ تَسْمَعُوا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَتَنَسَّلْ .
بابُ الدَّهْنِ لِلْجُمُعَةِ حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْقَبْرِ قَالَ أَخْبَرَنِي
أَبِي عَنْ هَمِّ بْنِ وَدِيعَةَ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَنْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

فَضَطَّلَى وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ * (قوله باب) كذا في الأصل بغير ترجمة وهو كالفضل من الباب الذي قبله ووجه
تعلقه به أن فيه إشارة إلى الرد على من ادعى إجماع أهل المدينة على ترك التكبير إلى الجمعة لأن عمر أنكر عدم
التكبير بمحض من الصحابة وكبار التابعين من أهل المدينة ووجه دخوله في فضل الجمعة ما يترجم من إنكار عمر على
الداخل احتباسه مع عظم شأنه فإنه لو لا عظم الفضل في ذلك لما أنكر عليه وإذا ثبت الفضل في التكبير إلى الجمعة
ثبت الفضل لها (قوله واذ دخل رجل) سماه عبيد الله بن موسى في روايته عن شيبان عن عثمان بن عفان أخرجه
الاسماعيلي وعنه بن سابق عن شيبان عند قاسم بن أصبغ وكذا سماه الأزاعي عند مسلم وحرب بن شداد
عند الطحاوي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير وصرح مسلم في روايته بالتحدث في جميع الأسناد وقد تقدمت
بقية مباحثه في باب فضل الفيل يوم الجمعة * (قوله باب الدهن للجمعة) أي استعمال الدهن ويجوز أن
يكون بفتح الدال فلا يحتاج إلى تقدير (قوله عن ابن وداعة) هو عبد الله سماه أبو علي الحنفى عن ابن أبي
ذئب بهذا الإسناد عند الدارمي وليس له في البخارى غير هذا الحديث وهو تابعى جليل وقد ذكره ابن سعد
في الصحابة وكذا ابن منده وعزاه لابي حاتم ومستندهم ان بعض الرواة لم يذكر بينه وبين النبي صلى الله عليه
وسلم في هذا الحديث أحد لكنه لم يصرح بسامعه فالصواب اثبات الوساطة وهذا من الأحاديث التي تتبعها
الدارقطني على البخارى وذكر أنه اختلف فيه عن سعيد المقبرى فرواه ابن أبي ذئب عنه هكذا رواه ابن عجلان
عنه فقال عن أبي ذر بدل سلمان وأرسله أبو معشر عنه فلم يذكر سلمان ولا أباً ذر ورواه عبيد الله العمري عنه فقال
عن أبي هريرة اه ورواية ابن عجلان المذكور عند ابن ماجه ورواية أبي معشر عند سعيد بن منصور ورواية العمري عند أبي
جلي فاما ابن عجلان فهو دون بن أبي ذئب في الحفظ فروايته مرجوحة مع أنه محتمل أن يكون ابن وداعة سمعه من أبي
ذر وسلمان جميعاً ويرجح كونه عن سلمان ورواه من وجه آخر عنه أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق علقمة بن
قيس عن قرع الضبي وهو ثقاف مفتوحة وراه ساكنة ثم مثله قال وكان من القراء الاولين عن سلمان نحوه ورجالها
ثقات وأما أبو معشر فضعيف وقد قصر فيه باسقاط الصحابي وأما العمري فحافظ وقد تابعه صالح بن كيسان عن
سعيد عند ابن خزيمة وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن سعيد وأخرجه ابن السكن من وجه
آخر عن عبد الرزاق وزاد فيه مع أبي هريرة عمارة بن عامر الانصاري اه وقوله ابن عامر خطأ فقد رواه الليث
عن ابن عجلان عن سعيد فقال عمارة بن عمرو بن حزم أخرجه ابن خزيمة وبين الضحاك بن عثمان عن سعيد ان
عمارة إنما سمعه من سلمان ذكره الاسماعيلي وأفاد في هذه الرواية أن سعيد أحضر أباه لما سمع هذا الحديث من أبي
وداعة وساقه الاسماعيلي من رواية حماد بن مسعدة وقاسم بن زيد الجرمي كلاهما عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي
وداعة ليس فيه عن أبيه فكانه سمعه مع أبيه من ابن وداعة ثم استبقت أبيه فيه فكان يرويه على الوجهين وإذا اقرر
ذلك عرف أن الطريق التي اختارها البخارى أقبح الروايات وبقيتها أما موافقة لها أو قاصرة عنها أو يمكن الجمع بينهما
وفي الأسناد ثلاثة من التابعين في ثبوت أن لابن وداعة صحبة ففيه تابعيان وصحبا يان كلهم من أهل المدينة

وَيَطْهَرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَيَدْنِي مِنْ ذَهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبٍ بَيِّنٍ . ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ
ثُمَّ يُصَلِّي مَا كَتَبَ لَهُ ثُمَّ يَنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غَفَرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى حَدَّثَنَا
أَبُو الْإِبْرَاهِيمِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ طَاوُسٌ قُلْتُ لِأَبْنِ عَبَّاسٍ

(قوله ويطهر ما استطاع من الطهر) في رواية الكشميني من طهر والمراد به المبالغة في التنظيف ويؤخذ من عطفه على
الفعل ان أفاض الماء تكمي في حصول الغسل أو المراد به التنظيف بأخذ الشارب والظفر والعانة أو المراد بالغسل
غسل الجسد وبالطهر غسل الرأس (قوله ويدني) المراد به إزالة شعث الشعر به وفيه إشارة الى الترتيب يوم الجمعة
(قوله أو يمس من طيب بيته) أي ان لم يجد هنا ويحتمل أن يكون أو يمسح الوابح وأضافته الى البيت تؤذن
بان السنة أن يتخذ المرء لنفسه طيباً ويجعل استعماله له عادة فيدخره في البيت كذا قال بعضهم بناء على أن المراد بالبيت
حقيقته لكن في حديث عبدالله بن عمر وعند أبي داود أو يمس من طيب أمرأته فعلى هذا قلنا ان لم يتخذ لنفسه
طيباً فليستعمل من طيب أمرأته وهو موافق لحديث أبي سعيد انما ضي ذكره عند مسلم حيث قال فيه ولو من طيب المرأة
وفيه ان بيت الرجل يطلق ويراد به أمرأته وفي حديث عبدالله بن عمرو المذكور من الزيادة ولبس من صالح ثيابه
وسأني الكلام عليه في الباب الذي بعده (قوله ثم يخرج) زاد في حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة الى المسجد
ولاحد من حديث أبي الدرداء ثم يمسح وعليه السكينة (قوله فلا يفرق بين اثنين) في حديث عبدالله بن عمرو والمذكور
ثم لم يخطرقاب الناس وفي حديث أبي الدرداء ولم يخطأ أحدا ولم يؤذ (قوله ثم يصل ما كتب له) في حديث أبي الدرداء
ثم يركع ما قضى له وفي حديث أبي أيوب فركع ان بداه (قوله ثم ينصت اذا تكلم الامام) زاد في رواية قرع الضبي
حتى يقضى صلاته ونحوه في حديث أبي أيوب (قوله غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى) في رواية قاسم ابن زيد
حط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الاخرى والمراد بالاجرة التي مضت بينه وبين الجمعة التي مضت بينه وبين الجمعة
خزيمة ولفظه غفر له ما بينه وبين الجمعة التي قبلها ولا بن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة أيام من التي بعدها وهذه الزيادة أيضا في رواية سعيد عن عمارة عن
سليمان لكن لم يقل من التي بعدها وأصله عند مسلم من حديث أبي هريرة باختصار وزاد ابن ماجه في رواية أخرى
عن أبي هريرة ما لم تنقش الكبائر ونحوه في هذا الحديث من القوائد أيضا كراهة التخطي يوم الجمعة قال الشافعي
أكره التخطي الا ان لا يجد السبيل الى المصلي الا بذلك اه وهذا يدخل فيه الامام ومن يريد وصل الصف المنقطع
ان أبي السابق من ذلك ومن يريد الرجوع الى موضعه الذي قام منه لضرورة كما تقدم واستثنى المتولي من الشافعية
من يكون معظمه لدينه أو علمه أو أوائف مكانا يجلس فيه اذا كراهة في حقه وفيه نظر وكان مالك يقول لا يكره
التخطي الا اذا كان الامام على المنبر وفيه مشروعية النافلة قبل صلاة الجمعة لقوله صلى ما كتب له ثم قال
ثم ينصت اذا تكلم الامام فدل على تقدم ذلك على الخطبة وقد بينه أحمد من حديث نيشة الهذلي بلفظ قائم بعد
الامام خرج صلى ما بداه وفيه جواز النافلة نصف النهار يوم الجمعة واستدل به على أن التكبير ليس من ابتداء
الزوال لأن خروج الامام يعقب الزوال فلا يسع وقتا ينفل فيه وتبين مجموع ما ذكرنا أن تكفير الذنوب من الجمعة
الى الجمعة مشروط بوجود جميع ما تقدم من غسل وتنظيف وتطيب أو دهن ولبس أحسن الثياب والمشي بالسكينة
وترك التخطي والفرقة بين الاثنين وترك الاذى والنفل والانصات وترك اللغو ووقع في حديث عبدالله بن عمرو
فن تخطي أو لما كانت له ظهرا ودل التقيد بعدم غشيان الكبائر على ان الذي يكفر من الذنوب هو الصفائر
فتحمل المطلقات كلها على هذا المقيد وذلك أن معنى قوله ما لم تنقش الكبائر أي فانها اذا غشيت لا تكفروا ليس
المراد أن تكفير الصفائر شرطه اجتناب الكبائر اذا اجتناب الكبائر بمجرد يكفرها كما نطق به القرآن ولا يلزم

ذَكَرُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسِلُوا رُؤُوسَكُمْ وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا وَأَصَابُوا مِنْ طَلَبٍ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . أَمَا النُّسْلُ فَنَتَمُّ وَأَمَا الطَّلَبُ فَلَا أَدْرِي حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي النُّسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَالَتْ لَأَبْنُ عَبَّاسٍ أَهْمُ طَلَبًا أَوْ نُسْلًا إِنْ كَانَ عِنْدَ أَهْلِهِ . قَالَ لَا أَعْلَمُهُ **بَابُ يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ** قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةَ سَيِّرَاءَ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ . قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبِستُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَوْ فِدَا إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ . ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا حُلَّةٌ فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهَا حُلَّةً . قَالَ عُمَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَوْنَتْ نِيهَا وَقَدْ قُلْتُ فِي حُلَّةٍ عَطَاكِ مَا قُلْتُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي لَمْ أَكُتُبْكُمْ تَلْبِسُهَا فَكَاها عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخَا لَهُ لُيْمَكَةُ مُشْرِكًا

من ذلك أن لا يكفرها للاجتناب الكبار وإن لم يكن للمرء صفات تركه رجليه أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبار ولا أعطي من الثواب بمقدار ذلك وهو جار في جميع ما ورد في نظائر ذلك والله أعلم (قوله ذكروا) لم يسم طائوس من حديثه بذلك والذي يظهر أنه أبو هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن طائوس عن أبي هريرة نحوه وثبت ذكر الطيب أيضا في حديث أبي سعيد وسلمان وأبي ذر وغيرهم كما تقدم (قوله اغتسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا جُنُبًا) معناه اغتسلوا يوم الجمعة إن كنتم جُنُبًا للجنابة وإن لم تكونوا جُنُبًا للجمعة وأخذ منه أن الاغتسال يوم الجمعة للجنابة يجزئ عن الجمعة سواء نواه للجمعة أم لا وفي الاستدلال به على ذلك بعدتم روي ابن حبان من طريق ابن إسحاق عن الزهري في هذا الحديث اغتسلوا يوم الجمعة الآن تكونوا جُنُبًا وهذا أوضح في الدلالة على المطلوب لكن رواية شعيب عن الزهري أصح قال بن المنذر حفظنا الاجزاء عن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين اهـ والخلاف في هذه المسئلة منتشر في المذاهب واستدل به على أنه لا يجزئ قبل طلوع الفجر لقوله يوم الجمعة وطلوع الفجر أول اليوم شرعا (قوله واغسلوا رؤوسكم) هو من عطف الخاص على العام للتنبيه على أن المطلوب الغسل التام ثلاثين أن اقاضه الماء دون حل الشعر مثلا يجزئ في غسل الجمعة وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة كغسل الجنابة ويحتمل أن يراد بالثاني المبالغة في التنظيف (قوله وأصيبوا من الطيب) ليس في هذه الرواية ذكر الدهن المترجم به لكن لما كانت العادة تقتضي استعمال الدهن بعد غسل الرأس أشعر ذلك به كذا وجهه الزين بن المنير جوابا لقول الداودي ليس في الحديث دلالة على الترجمة والذي يظهر أن البخاري أراد أن حديث طائوس عن ابن عباس واحد ذكر فيه إبراهيم بن ميسرة الدهن ولم يذكره الزهري وزيادة الثقة الحافظ مقبولة وكأنه أراد بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث سلمان الإشارة إلى أن ما عدا الغسل من الطيب والدهن والسواك وغيرها ليس هو في التأكيد كالغسل وإن كان الترغيب ورد في الجميع لكن الحكم يختلف أما الوجوب عند من يقول به أو تأكيد بعض المنذوبات على بعض (قوله قال ابن عباس أَمَا النُّسْلُ فَنَعَمُ وَأَمَا الطَّلَبُ فَلَا أَدْرِي) هذا يخالف ما رواه عبيد بن السباق عن ابن عباس مرفوعا من جاء إلى الجمعة فليخسل وإن كان له طيب فليمس منه أخرجه ابن ماجه من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عبيد وصالح ضعيف وقد خالفه مالك فرواه عن الزهري عن عبيد بن السباق بمعناه مرسلًا فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس أحتمل أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك وهشام المذكور في طريق ابن عباس الثانية هو ابن يوسف الصنعاني * (قوله باب يلبس أحسن ما يجد) أي يوم الجمعة من الجائز أو رديه حديث ابن

باب السَّوَالِكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ . وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ**
قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
لَوْلَا أَنَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ

عمر أن عمر رأي حلة سيرة عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة والحديث ووجه الاستدلال به من جهة تقريره ﷺ لعمر على أصل التجميل للجمعة وقصر الانكار على لبس مثل تلك الحلة لكونها كانت حريراً وقد تعقبه الداودي بأنه ليس في الحديث دلالة على الترجمة وأجاب ابن بطال بأنه كان معهوداً عندهم أن يلبس المرء أحسن ثيابه للجمعة وتبعه ابن التين وما تقدم أولى وقد ورد الترغيب في ذلك في حديث أبي أيوب وعبد الله بن عمر وعند ابن خزيمة بلفظ وليس من خير ثيابه ونحوه في رواية الليث عن ابن عجلان ولابن داود من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة وأبي أمامة عن أبي سعيد وأبي هريرة نحو حديث سلمان وفيه وليس من أحسن ثيابه وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال ما لي أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعه سوى ثوبي مهنته ووصله ابن عبد البر في التمهيد من طريق يحيى بن سعيد الأمامي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها وفي اسناده نظر فقد رواه أبو داود من طريق عمر بن الحرث وسعيد بن منصور عن ابن عينة وعبد الرزاق عن الثوري ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان مرسلًا ووصله أبو داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن سلام والحديث عائشة طريق عند ابن خزيمة وابن ماجه وسهائي الكلام على حديث ابن عمر في كتاب اللباس وقوله سيرة بكسر الميملة وفتح التحتانية ثمراء ثم مدأى حرير قال ابن قرقول ضبطناه عن المتقين بالإضافة كما يقال ثوب خز وعن بعضهم بالتنوين على الصفة أو البذل قال الخطابي يقال حلة سيرة كساقعة عشراء ووجهه ابن التين فقال يريد أن عشراء مأخوذة من عشرة أي أكلت الناقة عشرة أشهر فسميت عشراء وكذلك الحلة سميت سيرة لانها مأخوذة من السور هذا وجه التشبيه وعطارد صاحب الحلة هو ابن حاجب التميمي وقوله فكساها أخاله بمكة مشركاً سيأتي أن اسمه عثمان بن حكيم وكان أخا عمر من أمه وقيل غير ذلك وقد اختلف في اسلامه والله أعلم * (قوله باب السَّوَالِكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) أو ردفه حديثاً معلقاً وثلاثة موصولة والمعلق طرف من حديث أبي سعيد المذكور في باب الطيب للجمعة فإن فيه وأن يستن أي بذلك أسنانه بالسَّوَالِكِ وأما الموصولة فالها حديث أبي هريرة لَوْلَا أَنَشَقُّ وَمطابقته للترجمة من جهة اندراج الجمعة في عموم قوله كل صلاة وقال الزين بن المنبر لا خصت الجمعة بطلب تحسين الظاهر من الغسل والتنظيف والتطيب ناسب ذلك تطيب القم الذي هو محل الذكر والمناجاة وإزالة ما يضر الملائكة وبني آدم * ثاني الموصولة حديث أنس أكثرت عليكم في السَّوَالِكِ قال ابن رشد مناسبتة للذي قبله من جهة أن سبب منعه من إيجاب السَّوَالِكِ واحتياجه إلى الاعتذار عن إكثاره عليهم فيه وجود المشقة ولامشقة في فعل ذلك في يوم واحد وهو يوم الجمعة * ثالث الموصولة حديث حذيفة أنه ﷺ كان إذا قام من الليل يشوص فاه ووجه مناسبتة أنه شرع في الليل لتجميل الباطن فيكون في الجمعة أخرى لأنه شرع لها لتجميل في الباطن والظاهر وقد تقدم الكلام على حديث حذيفة في آخر كتاب الوضوء وأما حديث أبي هريرة فلم يختلف على مالك في اسناده وإن كان له في أصل الحديث اسناد آخر بلفظ آخر سيأتي الكلام عليه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى (قوله) لَوْلَا أَنَشَقُّ عَلَى النَّاسِ هوشك من الراوى ولم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من الروايات عن مالك ولا عن غيره وقد أخرجه الدارقطني في الموطأ آت من طريق الموطأ لعبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه بهذا الاسناد بلفظ أو على الناس لم يمد قوله لَوْلَا أَنَشَقُّ وكذا رواه كثير من رواة الموطأ ورواه أكثرهم بلفظ المؤمنين بدل أمتي ورواه يحيى بن يحيى الليثي بلفظ على أمتي دون الشك (قوله) لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ أي باستعمال السَّوَالِكِ لأن السَّوَالِكِ هو الألة

عَ كُلِّ صَلَاةٍ حَدَّثَنَا أَبُو مَرْثَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا مُسَيْبُ بْنُ الْحَبَابِ حَدَّثَنَا أَنَسُ
 قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَالِكِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا سَمِيعَانُ عَنْ
 مَسْرُورٍ وَحُسَيْنٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ بِشَوْصُ فَاهُ

وقد قيل انه يطلق على الفعل أيضا فعل هذا لا تقدر والسواك مذكور على الصحيح وحكى في الحكم تأنيشه
 وأنكر ذلك الأرمري (قوله مع كل صلاة) لم أرها أيضا في شيء من روايات الموطأ الا عن مع بن عيسى لكن بلفظ
 عند كل صلاة وكذا النسائي عن قتيبة عن مالك وكذا رواه مسلم من طريق ابن عينة عن أبي الزناد وخالفه سعيد
 بن أبي هلال عن الأرمري فقال مع الوضوء بدل الصلاة أخرجه أحمد من طريقه قال القاضي البيضاوي لولا كلمة
 تدل على انتفاء الشيء لثبت غيره والحق أنها مركبة من لوالدالة على انتفاء الشيء لا انتفاء غيره ولا التأنية فدل الحديث على
 انتفاء الامر لثبوت المشقة لأن انتفاء الشيء يثبت فيكون الامر منفيا لثبوت المشقة وفيه دليل على أن الامر للوجوب
 من وجهين أحدهما أنه في الامر مع ثبوت الندية ولو كان للندب لما جاز النفي تأنيها أنه جعل الامر مشقة عليهم وذلك
 انما يصحق اذا كان الامر للوجوب اذا لندب لا مشقة فيه لانه جائز الترك وقال الشيخ أبو اسحق في اللع في هذا الحديث
 دليل على أن الاستدعاء على جهة الندب ليس بامر حقيقة لأن السواك عند كل صلاة مندوب اليه وقد أخبر الشارع أنه لم
 يأمر به اه ويؤكد قوله في رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة عند النسائي بلفظ لفرضت عليهم بدل لمرتهم وقال
 للشافعي فيه دليل على أن السواك ليس بواجب لانه لو كان واجبا لأمرهم به شق عليهم أو لم يشق اه والى القول بدم
 وجوبه صار أكثر أهل العلم بل ادعى بعضهم فيه الاجماع لكن حكى الشيخ أبو حامد وبعه الماوردي عن اسحق بن
 راهويه قال هو واجب لكل صلاة فمن تركه عمدا بطلت صلاته وعن داود أنه قال وهو واجب لكن ليس شرطا
 واجب من قال بوجوبه بو رد الامر به فعند ابن ماجه من حديث أبي أمامة مرفوعا تسوكوا ولأحمد نحوه من
 حديث العباس وفي الموطأ في أثناء حديث عليكم بالسواك ولا يثبت شيء منها وعلى تقدير الصحة فالنفي في مفهوم
 حديث الباب الامر به مفيد بكل صلاة لا على مطلق الامر ولا يلزم من نفي المقيّد نفي المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار
 كما سيأتي واستدل بقوله كل صلاة على استحبابه للفرائض والنوافل ويحتمل أن يكون المراد الصلوات المكتوبة
 وماضاها من النوافل التي ليست تبعا لغيرها كصلاة العيد وهذا اختاره أبو شامة ويتأيد بقوله في حديث أم حبيبة عند
 أحمد بلفظ لمرتهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوضؤون وله من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ لولا أن أشق على
 أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء بقواك فسوى بينهما وكذا أن الوضوء لا يندب للراية التي بعد
 الفريضة الا ان طال الفصل مثلا فكذلك السواك ويمكن أن يفرق بينهما بأن الوضوء أشق من السواك ويتأيد بما
 رواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين ثم ينصرف فيستاك واستاده صحيح
 لكنه مختصر من حديث طويل أورده أبو داود وبين فيه أنه تخلل بين الانصراف والسواك نوم وأصل الحديث في
 مسلم مبينا أيضا واستدل به على أن الامر يقتضي التكرار لأن الحديث دل على كون المشقة هي المصلحة من الامر
 بالسواك ولا مشقة في وجوبه مرة وانما المشقة في وجوب التكرار وفي هذا البحث نظر لأن التكرار لم يؤخذ
 هنا من مجرد الامر وانما اخذ من تهيد بكل صلاة وقال الملب فيه ان المندوبات ترتفع اذا خشي منها الحرج وفيه
 ما كان النبي ﷺ عليه من الشفقة على امته وفيه جواز الاجتهاد منه فيما لم يزل تأليه فيه نص لكونه جعل
 المشقة سببا لعدم أمره فلو كان الحكم متوقفا على النص لكان سبب انتفاء الوجوب عدم ورود النص لا وجود
 المشقة قال ابن دقيق العيد وفيه بحث وهو كما قال ووجهه انه يجوز أن يكون اخبارا منه ﷺ بأن سبب
 عدم ورود النص وجود المشقة فيكون معنى قوله لمرتهم أي عن الله بانه واجب واستدل به النسائي على

باب مَنْ تَسَوَّكَ بِسَوَاكٍ غَيْرِهِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ قَالَ هِشَامُ بْنُ عَزْوَةَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَهِيَ سَائِلَةٌ بِهِ فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ أَعْطَيْتَ هَذَا السَّوَاكَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ . فَأَعْطَانِيهِ فَقَضَيْتُهُ . ثُمَّ مَضَتْهُ فَأَعْطَيْتُهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْتَنْنَ بِهِ وَهُوَ مُسْتَنِدُّ إِلَى صَدْرِي **باب** مَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

استحباب السواك للصائم بعد الزوال لعموم قوله كل صلاة وسأنتي البحث فيه في كتاب الصيام (م فائدة) قال ابن دقيق العيد الحسكة في استحباب السواك عند القيام إلى الصلاة كونها حالاً تقرب إلى الله فاتتضي أن يكون حال كمال ونظافة اظهار الشرف العبادة وقد ورد من حديث علي عند الزوار ما يدل على أنه لا أمر بقطع بالملك الذي يستمع القرآن من المصل فلا يزال يدومته حتى يضع يده على فيه لكنه لا ينافي ما تقدم وأما حديث أنس في حال استناده بصريون وقوله أكرث وقع في رواية الاسماعيلي لقد أكرث الخ أي بالفت في تكرير طلبه عنكم أروى ايراد الاخبار في التزغيب فيه وقال ابن التين معناه أكرث عليكم وحقيق أن أفضل وحقيق أن تطيعوا. وحكي الكرمانى أنه روى بضم أوله أي بولت من عند الله بطلبه منكم ولم أقف على هذه الرواية إلى الآن صريحة (م تنبيه) ذكره بن المنير بلفظ عليكم بالسواك ولم يقع ذلك في شيء من الروايات في صحيح البخارى وقد تعقبه بن رشيد واللفظ المذكور وقع في الموطأ عن الزهري عن عبيد بن السباق مرسل وهو في أثناء حديث وصله بن ماجه من طريق صالح بن أبي الاخضر عن الزهري يذكر بن عباس فيه وسبق الكلام عليه في آخرا باب الدهن للجمعة ورواه معمر عن الزهري قال أخبرني من لا أنهم من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنهم سمعوه يقول ذلك (قوله باب من تسوك بسواك غيره) أورد فيه حديث عائشة في قصة دخول عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي صلى الله عليه وسلم معه سواك وأنها أخذته منه فاستاك به النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن مضته وهو مطلق لما ترجمه والكلام عليه يذكر مستوفى أن شاء الله تعالى في أواخر المغازى عند ذكر وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فإن القصة كانت في مرض موته وقولها فيه فقضته بكاف وصاد مهملة لا أكثر أي كسرته وفي رواية كريمة وابن السكيت بضاد معجمة والقسم بالجمعة الاكل باطراف الاسنان قال بن الجوزي وهو أصح (قلت) وبحمل الكسر على كسر موضع الاستياك فلان بنى الثاني والله أعلم وقد أورد الزين بن المنير على مطابقة الترجمة بأن تعيين عائشة موضع الاستياك بالقطع وأجاب أن استعماله بعد أن مضته واف بالمقصود وتعقب بأنه إطلاق في موضع التقيد فينبغي تفيد الغير بأن يكون ممن لا يعاف أثره اذ لو لا ذلك ما غيرته عائشة ولا يقال لم يتقدم فيه استعمال لأن في نفس الخبر يستنبه وفيه دلالة على تأكيد أمر السواك لكونه صلى الله عليه وسلم لم يخل به مع ما هو فيه من شاغل المرض (فائدة) رجال الاسناد مدينون واسماعيل شيخ البخاري هو ابن أبي أويس ولم أره في شيء من الروايات من غير طريق البخارى عنه بهذا الاسناد وقد ضاق على الاسماعيلي مخرجه فاستخرجه من طريق البخارى نفسه عن اسمعيل وكان اسمعيل تفرده أيضاً فاني لم أره من رواية غيره عن سليمان بن بلال إلا أن أبانهم أوردته في المستخرج من طريق محمد بن الحسن المدني عن سليمان ومجد ضعيف جداً فكان ماضعه الاسماعيلي أولى وقد سمع اسماعيل من سليمان ويروى عنه أيضاً بواسطة كثيراً (قوله باب ما يقرأ) بضم الياء ويجوز فتحها أي الرجل ولم يقع قوله يوم الجمعة في أكثر الروايات في الترجمة وهو مراد قال الزين بن المنير ما في قوله ما يقرأ الظاهر أنها موصولة

حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ هُرَيْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأُ في الجمعةِ في صَلَاةِ الْفَجْرِ أَلَمْ تَنْزِيلُ السَّجْدَةِ وَعَلَى آتَى عَلَى الْإِنْسَانِ

للاستجماع (قوله حدثنا أبو نعيم) في نسخة من رواية كريمة حدثنا محمد بن يوسف أي القريابي وذكرنا في بعض النسخ جيمًا وسَيَّانَ هو الثوري وسعد بن إبراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف نسبه النسائي من طريق عبد الرحمن ابن مهدي وغيره عن الثوري وهو تابعي صغير وشيخه تابعي كبير وهما معا مدينان (قوله في الفجر يوم الجمعة) في رواية كريمة وللأصلي في الجمعة في صلاة الفجر (قوله ألم تنزيل) بضم اللام على الحكاية زاد في رواية كريمة السجدة وهو بالنصب (قوله وهل أتى على الإنسان) زاد الأصل في روايته حين من الدهر والمراد أن يقرأ في كل ركعة بسورة وكذا يته مسلم من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه بلفظ ألم تنزيل في الركعة الأولى وفي الثانية هل أتى على الإنسان وفيه دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين في هذه الصلاة من هذا اليوم لما تشع الصيغة به من مواظبة صلى الله عليه وسلم على ذلك أو كثاره منه بل ورد من حديث بن مسعود التصريح بمدوامته صلى الله عليه وسلم على ذلك أخرجه الطبراني وقطعه يديم ذلك وأصله في ابن ماجه بدون هذه الزيادة ورجاله ثقات لكن صوب أبو حاتم إرساله وكان ابن دقيق العيد لم يقف عليه فقال في الكلام على حديث الباب ليس في الحديث ما يقتضي فعل ذلك دائما اقتضاء قوبا وهو كما قال بالنسبة لحديث الباب فإن الصيغة ليست نصا في المداومة لكن الزيادة التي ذكرناها نص في ذلك وقد أشار أبو الوليد الباجي في رجال البخاري إلى الطعن في سعد ابن إبراهيم لروايته لهذا الحديث وإن مالكا امتنع من الرواية عنه لاجله وإن الناس تركوا العمل به لاسيما أهل المدينة اه وليس كما قال فإن سعدا لم ينفرد به مطلقا فقد أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن بن عباس مثله وكذا ابن ماجه والطبراني من حديث ابن مسعود وابن ماجه من حديث سعد بن أبي وقاص والطبراني في الأوسط من حديث علي وأما دعواه أن الناس تركوا العمل به فباطلة لأن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين قد قالوا به كما نقله ابن المنذر وغيره حتى أنه ثابت عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف والد سعد وهو من كبار التابعين من أهل المدينة إمام الناس بالمدينة بهما في الفجر يوم الجمعة أخرجه بن أبي شيبة بإسناد صحيح وكلام بن العربي يشعر بأن ترك ذلك امر طرأ على أهل المدينة لأنه قال وهو امر لم يعلم بالمدينة قاله أعلم بن قطعه كما قطع غيره اه وأما امتناع مالك من الرواية عن سعد فليس لاجل هذا الحديث بل لكونه طعن في نسب مالك كذا حكاه بن البرقي عن يحيى ابن معين وحكي أبو حاتم عن علي بن المديني قال كانت سعد بن إبراهيم لا يتحدث بالمدينة فلذلك لم يكتب عنه أهلها وقال الساجي أجمع أهل العلم على صدقه وقد روي مالك عن عبد الله بن إدريس عن شعبة عنه فصيح أنه حجة باتفاقهم قال ومالك أعلمهم بروعه لعني معروف فأما أن يكون تكام فيه فلا أحفظ ذلك اه وقد اختلف تعليل المالكية بكراهة قراءة السجدة في الصلاة فقيل لكونها تشتمل على زيادة سجود في القرض قال القرطبي وهو تعليل فاسد بشهادة هذا الحديث وقيل بخشية التخليط على المصلين ومن ثم فرق بعضهم بين الجهرية والسرية لأن الجهرية يؤمن بها التخليط لكن صح من حديث بن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة فيها سجدة في صلاة الظهر فسجد بهم فيها أخرجه أبو داود والحاكم فيطلل الضيقة ومنهم من علل الكراهة بخشية اعتقاد العوام أنها فرض قال ابن دقيق العيد أفتقول بالكراهة مطلقا بآه الحديث لكن إذا انتهى الحال إلى وقوع هذه المفسدة فينبغي أن تترك أحيانا لتندفع فإن المستحب قد يترك لدفع المفسدة المترتبة وهو يحصل بالترك في بعض الاوقات اه وإلى ذلك أشار بن العربي بقوله ينبغي أن يفعل ذلك في الأغلب للدعوة ويقطع أحيانا لتلا تظنه العامة سنة اه وهذا على قاعدتهم في الفقرة بين

بابُ الْجُمُعَةِ فِي الْقُرَى وَالْمَدِينِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْقَدِّى قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ الضَّبِّيِّ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ

السنة والمستحب وقال صاحب المحيط من الحنفية يستحب قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة بشرط أن يقرأ غير ذلك أحياناً للتلاظن الجاهل أنه لا يجزئ غيره وأما صاحب الهداية منهم فذكر أن علة الركعة هجران الباقي وإيهام التفضيل وقول الطحاوي بناسب قول صاحب المحيط أنه خص الكراهة بمن يراه حتملاً لا يجزئ غيره أو يرى القراءة بشيئه مكرهه (فائدة) الأولى لم أرفى شيء من الطرق الصريح بأنه صلى الله عليه وسلم سجداً قرأ سورة تنزيل السجدة في هذا المثل إلا في كتاب الشريعة لابن أبي داود من طريق آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال غدوت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة في صلاة الفجر فقرأ سورة فيها سجدة فسجد الحديث وفي أسناده من ينظر في حاله وللطبراني في الصغير من حديث علي أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة لكن في أسناده ضعف (الثانية) قيل الحكمة في اختصاص يوم الجمعة بقراءة سورة السجدة قصد السجود الزائد حتى أنه يستحب لمن يقرأ هذه السورة بعينها أن يقرأ سورة غيرها فيها سجدة وقدمنا ذلك على قاعله غير واحد من العلماء ونسبهم صاحب الهدى إلى قلة العلم ونقص المعرفة لكن عند ابن أبي شيبة بإسناد قوي عن إبراهيم النخعي أنه قال يستحب أن يقرأ في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة وعنده من طريقه أيضاً أنه فصل ذلك فقرأ سورة مريم ومن طريق بن عون قال كانوا يقرؤون في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة وعنده من طريقه أيضاً قال وسأتعدي يعني بن سيرين عنه فقال لأعلم به بأساً اه فهذا قد ثبت عند بعض علماء الكوفة والبصرة فلا ينبغي القطع بترينه وقد ذكر النووي في زيادات الروضة هذه المسألة وقال لم أرفها كلاماً لا صاحبنا ثم قال وقياس مذهبنا أنه يكره في الصلاة إذا قصد اه وقد أفق بن عبد السلام قبله بالنع ويطلان الصلاة بقصد ذلك قال صاحب المهمات مقتضى كلام القاضي حسين الجواز وقال العارفي في فوائد المذهب لاستحب قراءة سجدة غير تنزيل فانضاق الوقت عن قراءتها قرأ بما أمكن منها ولو بأية السجدة منها ووافقه ابن أبي عسرون في كتاب الانتصار وفيه نظر (تكلمة) قال الزين بن المنير مناسبة ترجمة الباب لما قبلها أن ذلك من جملة ما يتعلق بفضل يوم الجمعة لا اختصاصاً بصباحه بالمواظبة على قراءة هاتين السورتين وقيل إن الحكمة في هاتين السورتين الإشارة إلى ما فيها من ذكر خلق آدم وأحوال يوم القيامة لأن ذلك كان وسيقع يوم الجمعة ذكره ابن دحية في العلم المشهور وقرره تقريراً حسناً (قوله باب الجمعة في القرى والمدن) في هذه الترجمة إشارة إلى خلاف من خص الجمعة بالمدن دون القرى وهو مروى عن الحنفية وأسنده ابن أبي شيبة عن حذيفة وعلى وغيرها وعن عمر أنه كتب إلى أهل البحرين أن جموا حيناً كنتم وهذا يشمل المدن والقرى أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً من طريق أبي رافع عن أبي هريرة عن عمر ومصححه ابن خزيمة وروى البيهقي من طريق الوليد بن مسلم سألت الليث بن سعد فقال كل مدينة أو قرية فيها جماعة أمروا بالجمعة فان أهل مصر وسواها كانوا يجمعون الجمعة على عهد عمر وعثمان بأمرها وفيها رجال من الصحابة وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجمعون فلا يعيب عليهم فلما اختلف الصحابة وجب الرجوع إلى المرفوع (قوله عن ابن عباس) كذا رواه الحفاظ من أصحاب إبراهيم بن طهمان عنه وخالفهم المعافي بن عمران فقال عن ابن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وهو خطأ من المعافي ومن ثم تكلم محمد بن عبد الله بن عمار في إبراهيم بن طهمان ولا ذنب له فيه كما قاله صالح جزرة وإنما الخطأ في أسناده من المعافي ويحتمل أن يكون لإبراهيم فيه أسنادان (قوله إن أول جمعة جمعت) زادوكيع عن ابن طهمان

بَعْدَ جَمْعِهِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ يَحْوَ آتِي مِنَ الْبَحْرَيْنِ حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ
 أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ كُلُّكُمْ رَاعٍ * وَزَادَ الْإِثْبَاقُ قَالَ يُونُسُ كَتَبَ رَزِيقُ بْنُ حَكِيمٍ إِلَى
 ابْنِ شِهَابٍ وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ بِوَادِي الْقُرَى هَلْ تَرَى أَنْ أَجْعَلَ وَرَزِيقُ عَامِلٌ عَلَى أَرْضٍ يَعْمَلُهَا وَفِيهَا جَمَاعَةٌ مِنَ
 السُّودَانِ وَغَيْرِهِمْ وَرَزِيقُ يَوْمَئِذٍ عَلَى أَيْدِلَةٍ فَكَتَبَ ابْنُ شِهَابٍ وَأَنَا أَسْمَعُ يَا مُرَّةُ أَنْ يُجْمَعُ بِخَيْبَرٍ هَذَا سَالِمًا حَدَّثَهُ
 أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ كُلُّكُمْ رَاعٍ. وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ الْإِمَامُ رَاعٍ
 وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ. وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ. وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ
 عَنْ رَعِيَّتِهَا وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ

في الاسلام أخرجه أبو داود (قوله بجمعة) زاد المصنف في أواخر المغازي جمعت (قوله في مسجد رسول الله
 ﷺ) في رواية وكيع بالمدينة ووقع في رواية المعافي المذكورة بمكة وهو خطأ بلامية (قوله بجواني) بضم
 الجيم وتخفيف الواو وقد نهز ثم مثله خفيفة (قوله من البحرين) في رواية وكيع قرية من قرى البحرين وفي
 أخرى عنه من قري عبد القيس وكذا للإسماعيلي من رواية محمد بن أبي حفصة عن ابن طهمان وبه يتم مراد الترجمة
 ووجه الدلالة منه أن الظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا إلا بما روى النبي ﷺ لما عرف من عادة الصحابة من عدم
 لاستبداد بالأمور الشرعية في زمن نزول الوحي ولأنه لو كان ذلك لا يجوز لزل فيه القرآن كما استدلت جابر أبو سعيد
 على جواز العزل فانهم فعلوه والقرآن ينزل فلم ينهوا عنه وحكي الجوهرى والزخشرى وابن الاثير أن جواني اسم
 حصن بالبحرين وهذا لا يتنافى كونها قرية وحكي ابن التين عن أبي الحسن اللخمى أنها مدينة ومأثرت في نفس
 الحديث من كونها قرية أصبح مع احتمال أن تكون في الاول قرية ثم صارت مدينة وفيه اشعار بتقديم اسلام عبد القيس
 على غيرهم من أهل القرى وهو كذلك كما قررته في أواخر كتاب الايمان (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك
 ويونس هو ابن يزيد الايلي (قوله كلكم راع) زاد الليث الخ (فيه اشارة الي أن رواية الليث متفقة مع ابن
 المبارك الا في القصة فانها مختصة برواية الليث ورواية الليث معلقة وقد وصلها المذهلي عن أبي صالح كاتب الليث
 عنه وقد ساق المصنف رواية ابن المبارك هذا الاسناد في كتاب الوصايا فلم يخالف رواية الليث الا في اعادة قوله
 في آخره وكلكم راع الخ (قوله وكتب رزيق ابن حكيم) هو بتقديم الراء على الزاى والتصغير في اسمه واسم أبيه
 في روايتنا وهذا هو المشهور في غيرها وقيل بتقديم الزاى والتصغير فيه دون أبيه (قوله أجمع) أى أصلى بن معى
 الجمعة (قوله على أرض يهلمها) أى يزرع فيها (قوله ورزيق يومئذ على أيلة) بفتح الهجمة وسكون التحتانية
 بعدها لام بلدة معروفة في طريق الشام بين المدينة ومصر على ساحل القلزم وكانت رزيق أم ا عليها من قبل
 عمر بن عبد العزيز والذي يظهر أن الأرض التي كان يزرعها من أعمال أيلة ولم يسأل عن أيلة نفسها لانها كانت
 مدينة كبيرة ذات قلعة وهى الآن خراب ينزل بها الحاج المصرى والغزى وبعض آثارها ظاهر (قوله وأنا أسمع)
 هو قول يونس والجملة حالية وقوله يامره حالة أخرى وقوله يخبره حال من فاعل يامره والمكتوب هو الحديث
 والمنسوخ لانهم ربه قاله السكرماني والذي يظهر أن المكتوب هو عين المنسوخ وهو الامر والحديث معا وفي
 قوله كتب تجوز كان ابن شهاب أملاه على كاتبه فسمعه يونس منه ويحتمل أن يكون الزهرى كتبه بخطه وقرأه
 بعضه فيكون فيه حذف تقديره فكتب ابن شهاب وقرأه وأنا أسمع ووجه ما احتج به على التجميع من قوله

قَالَ وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ وَالرَّجُلُ رَاحٍ فِي مَالٍ أَيْهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَكُلُّكُمْ رَاحٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ
بَابُ هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْجُمُعَةَ غَسْلُ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو إِنَّمَا الْغَسْلُ
 عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْبَلَاءِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ
 عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ
 الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ صُمَّوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ
 أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ غَسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ
حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّائِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْتُوا السِّكِّينَ مِنْ قَبْلِنَا وَأَوْتَيْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ .
 فَهَذَا الْيَوْمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ . فَهَذَا اللَّهُ فَتَسَاءَلُ لِلْيَهُودِ وَبَعْدَ غَدٍ لِلنَّصَارَى فَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ حَقٌّ عَلَى
 كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي

ﷺ كُلُّكُمْ رَاحٌ أَنْ عَلَى مَنْ كَانَ أَمِيرًا أَقَامَةَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْجُمُعَةِ مِنْهَا وَكَانَ رَزِيقٌ عَامِلًا عَلَى الطَّاهِقَةِ الَّتِي
 ذَكَرَهَا وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَرَاعِيَ حَقَّهِمْ وَمَنْ جَلَسَ أَقَامَةَ الْجُمُعَةِ قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنْتَفِي فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ إِمَامًا إِلَى أُنْتِ
 الْجُمُعَةُ تَتَمَقَّدُ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ السُّلْطَانِ إِذَا كَانَ فِي الْقَوْمِ مَنْ يَقُومُ بِمَصَالِحِهِمْ وَفِيهِ أَقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِي الْقَرْيَةِ خِلَافًا لِمَنْ شَرَطَ
 لَهَا الْمَدْنَ فَإِنْ قِيلَ قَوْلُهُ كُلُّكُمْ رَاحٌ يَمِجُّ جَمِيعَ النَّاسِ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَرْعَى أَيْضًا فَالْجَوَابُ أَنَّهُ مَرْعَى بِإِعْتَابِ رَاحٍ بِإِعْتَابِ
 حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَحَدٌ كَانَ رَاحِيًا لِحَوَارِجِهِ وَحَوَاسِهِ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِحَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ عِبَادِهِ وَسَيَاتِي الْكَلَامِ
 عَلَى بَقِيَّةِ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ فِيهِ قَالَ وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ) جَزَمَ
 الْبُكْرَمَانِي بَانَ فَاعِلٌ قَالَ هُنَا هُوَ يُونُسُ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ سَالِمٌ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ ابْنُ عَمْرِو سَيَاتِي فِي كِتَابِ
 الْإِسْتِقْرَاضِ بَيَانُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ أَيْضًا عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ أَخْرَجَهُ
 مُسْلِمٌ * (قَوْلُهُ بَابُ هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْجُمُعَةَ غَسْلُ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَغَيْرِهِمْ) تَقْدِمُ التَّنْبِيْهُ عَلَى مَا تَضَمَّنَتْ هَذِهِ
 التَّرْجُمَةُ فِي بَابِ فَضْلِ الْغَسْلِ وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ وَغَيْرِهِمُ الْعَبْدُ وَالْمَسَافِرُ وَالْمُعْذَرُونَ وَكَأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْإِسْتِفْهَامَ فِي التَّرْجُمَةِ
 لِلْإِحْتِمَالِ الْوَاقِعِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فَإِنَّهُ شَامِلٌ لِلْجَمِيعِ . وَالتَّقْيِيدُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو
 بِمَنْ جَاءَ مِنْكُمْ يَخْرُجُ مِنْ لَمْ يَجِئْهُ . وَالتَّقْيِيدُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ بِالْحُطْمِ يَخْرُجُ الصَّبِيَّانِ وَالتَّقْيِيدُ فِي النَّهْيِ عَنْ مَنَعَ
 النِّسَاءِ الْمَسَاجِدَ بِاللَّيْلِ يَخْرُجُ الْجُمُعَةُ وَعَرَفَ بِهَذَا وَجْهَ إِرَادَةِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ إِلَى الْكَلَامِ عَلَى
 أَكْثَرِهَا (قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ عَمْرِو إِنَّمَا الْغَسْلُ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ) وَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْهُ زَادَ وَالْجُمُعَةُ
 عَلَى مَنْ يَأْتِي أَهْلَهُ وَمَعْنَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ إِنْ الْجُمُعَةُ تَجِبُ عَنْدهُ عَلَى مَنْ يُمْكِنُهُ الرَّجُوعُ إِلَى مَوْضِعِهِ قَبْلَ دُخُولِ اللَّيْلِ
 لِمَنْ كَانَ فَوْقَ هَذِهِ الْمَسَافَةِ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ عَنْدهُ وَسَيَاتِي الْبَحْثِ فِيهِ بِعِدَابٍ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْأَثَرَاتِي يَبُورُهَا الْبِخَارِيُّ
 فِي الرَّاجِمِ تَدُلُّ عَلَى اخْتِيَارِ مَا تَضَمَّنَتْ عَنْدهُ فَهَذَا مُصِيرٌ مِنْهُ إِلَى أَنَّ الْغَسْلَ لِلْجُمُعَةِ لَا يَشْرَعُ إِلَّا لِمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ)
 فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ (الخ) فَاعِلٌ سَكَتَ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَدْ أوردَ الْمُصَنِّفُ فِي
 ذِكْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ وَهَيْبٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ دُونَ قَوْلِهِ فَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ وَيُؤَكِّدُ كَوْنَهُ مَرْفُوعًا رَوَاةً
 مُجَاهِدٌ عَنْ طَاوُسٍ الْمُقْتَصِرَ عَلَى الْحَدِيثِ الثَّانِي . وَلِهَذَا التَّنْكِيَةُ أوردَ بَعْدَهُ فَقَالَ رَوَاهُ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ إِلَى آخِرِهِ وَكَذَا
 أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ وَهَيْبٍ مُقْتَصِرًا هَذَا التَّصْلِيحَ عَنْ مُجَاهِدٍ قَدْ وَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ

كُلَّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَنْسِلُ فَيُدرَأُ رَأْسُهُ وَجَدَهُ * رَوَاهُ ابْنُ صَالِحٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَيُدرَأُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَقٌّ أَنْ يَنْسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا حَدَّثَنَا عَبْدُ
 اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا شَابَةُ حَدَّثَنَا وَرْقَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ
 يَأْتُونَ الْنِّسَاءَ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ
 عَنْ نَاضِجٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ . قَالَ كَانَتْ امْرَأَةٌ لِعُمَرَ تَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَالْمِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ . فَقِيلَ
 لَهَا لِمَ تَخْرُجِينَ . وَقَدْ تَمْلِكِينَ أَنْ عَمَرَ يَكْرَهُ ذَلِكَ وَيَسَارُ : قَالَتْ وَمَا يَنْمُهُ أَنْ يَنْهَانِي . قَالَ يَنْمُهُ قَوْلُ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ

أَبَانُ الْمَذْكُورِ وَآخِرُهَا الطَّحَاوِيُّ مِنْ وَجْهِ آخِرِ طَاوُسٍ وَصَرَّحَ فِيهِ بِمَعْنَاهُ لَهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو
 ابْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ وَزَادَ فِيهِ وَمِنْ طَبِيعِهَا أَنْ كَانَ لَهَا هَلْ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ اللَّهُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَقٌّ لِلْقَائِلِ بِالْوُجُوبِ وَقَدْ
 قَدَّمَ الْبَحْثَ فِيهِ (قَوْلُهُ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا) هَكَذَا إِيَّاهُمْ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ وَقَدْ عَيْنَهُ جَابِرٌ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَبْدِ النَّسَائِيِّ بِقَوْلِهِ الْفَسَلُ
 وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي كُلِّ اسْبُوعٍ يَوْمًا وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَلِسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ بَكْرٍ ابْنُ أَبِي
 شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ تَارَبٍ مَرْفُوعًا عَنْهُ وَلَقَطَهُ مِنْ الْحَقِّ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَنْسِلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْحَدِيثَ وَنَحْوَهُ
 لِلطَّحَاوِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُونُسَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنْصَارِيٍّ مَرْفُوعًا (قَوْلُهُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ
 عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَتَدْنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ) هَكَذَا كَرِهَ مَخْتَصَرًا وَأُورِدَ مِنْ طَرِيقِ
 مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَطُولًا وَقَدْ قَدَّمَ ذِكْرَهُ فِي بَابِ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَهُوَ قَبِيلُ كِتَابِ الْجُمُعَةِ وَقَدْ قَدَّمَ هُنَاكَ
 مَا يَصِلِقُ بِهِ مَطُولًا وَقَوْلُهُ بِاللَّيْلِ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ مَا كَانُوا يَمْنَعُونَهُمْ بِالنَّهَارِ لِأَنَّ اللَّيْلَ مِظَنَّةُ الرِّبَا وَلَا جُلَّ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لَا تَأْذَنَ لَهُمْ يَتَخَذْنَهُ دَعْلًا كَمَا قَدَّمَ ذِكْرَهُ مِنْ عِنْدِ مُسْلِمٍ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ عَادَةُ الْبِخَارِيِّ إِذَا تَرَجَّمْ بِشَيْءٍ
 ذَكَرَ مَا يَصِلِقُ بِهِ يَوْمًا يَنْسِلُ فَلِذَلِكَ أَوْرَدَ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ هَذَا فِي تَرْجُمَتِهِ هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْجُمُعَةَ غَسْلُ قَالَ فَإِنْ
 قِيلَ مَقْهُومُ التَّقْيِيدِ بِاللَّيْلِ يَمْنَعُ النَّهَارَ وَالْجُمُعَةَ نَهَارِيَّةً وَأَجَابَ بِأَنَّهُ مِنْ مَقْهُومِ الْمَوَافَقَةِ لِأَنَّهُ إِذَا أَذِنَ لَهُمْ بِاللَّيْلِ مَعَ أَنَّ اللَّيْلَ مِظَنَّةُ
 الرِّبَا فَلَا تَذَنَ بِالنَّهَارِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيِّ وَقَدْ عَكَسَ هَذَا بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ فَجَرَى عَلَى ظَاهِرِ الْخَبَرِ فَقَالَ التَّقْيِيدُ بِاللَّيْلِ لِيَكُونَ
 التَّسَاقُ فِيهِ فِي شُغْلٍ بِمَقْهُومِ بَخْلَافِ النَّهَارِ فَانْهَمَ يَنْتَشِرُونَ فِيهِ وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مِمَّا كُنَّا لَكِنَ مِظَنَّةُ الرِّبَا فِي اللَّيْلِ أَشَدَّ
 وَلَيْسَ لِكُلِّهِمْ فِي اللَّيْلِ مَا يَجِدُ مَا يَشْتَغِلُ بِهِ وَأَمَّا النَّهَارُ فَالْغَالِبُ أَنَّهُ يَفْضَحُ بِهِمْ غَالِبًا وَيَصْدَمُ عَنْ التَّعَرُّضِ لَهُمْ ظَاهِرُ الْكَثَرَةِ
 إِحْشَارِ النَّاسِ وَرُؤْيَا مَنْ يَحْضُرُ فِيمَا لَا يَحِلُّ لَهُ فَيَنْكُرُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ نَاضِجٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ كَانَتْ امْرَأَةٌ
 لِعُمَرَ) هِيَ طَانِكَةُ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ هَيْلٍ أُخْتُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَحَدِ الْعَشْرَةِ سَمَاهَا الزَّهْرِي فِيمَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ
 عَنْ مَعْمَرٍ عَنْهُ قَالَ كَانَتْ طَانِكَةُ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ هَيْلٍ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فِي الْخُطَابِ وَكَانَتْ تَشْهَدُ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ وَكَانَ
 عُمَرُ يَقُولُ لَهَا وَاقْعَا نَاكَ لِعَطْمِئِنَ أَتَى مَا أَحْبَبَ هَذَا قَالَتْ وَاللَّهِ لَا أَتَمُّ حَتَّى تَنْهَانِي قَالَ فَلَقَدْ طَعَنَ عُمَرُ وَانْهَانِي لَمَّا لَمِيَ الْمَسْجِدَ
 كَذَلِكَ كَرِهَ خُرُوجَ امْرَأَةٍ مِثْلَ امْرَأَةِ أَبِيهِ لَكِنَ إِيَّاهُمْ الْمَرْأَةُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْهُ وَسَمَاهَا
 أَحْمَدُ مِنْ وَجْهِ آخِرِ طَاوُسٍ سَامٌ قَالَ كَانَ عُمَرُ رَجُلًا غَيُورًا وَكَانَ إِذَا أَخْرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ أَتْبَعَهُ طَانِكَةَ بِنْتُ زَيْدٍ الْحَدِيثَ وَهُوَ
 مَرْسَلٌ أَيْضًا وَعَرَفَ مِنْ هَذَا أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ قَبِيلُ مَا لَمْ تَخْرُجِينَ إِلَى آخِرِهِ أَنَّ قَائِلَ ذَلِكَ كُلِّهِ هُوَ عُمَرُ بْنُ الْخُطَابِ
 وَلَا مَانِعَ أَنْ يَمْرِعَ عَنْ قَسَمِهِ قَوْلُهُ أَنَّ عُمَرَ إِلَى آخِرِهِ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ التَّجْرِيدِ أَوَّلًا لِقِفَاتٍ وَعَلَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ مُسْتَدْرَكِ
 كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ سَامٍ الْمَرْسَلَةِ وَمَحْتَمَلٌ أَنْ تَكُونَ الْخَاطِئَةُ دَارَتْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا لِأَنَّ الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ مِنْ
 رِوَايَةِ وَلَا مَانِعَ أَنْ يَمْرِعَ عَنْ قَسَمِهِ قَبِيلُ مَا لَمْ تَخْرُجِينَ وَهَذَا مُقْتَضَى مَا صَنَعَ الْحَمِيدِيُّ وَأَصْحَابُ الْأَطْرَافِ فَانْهَمَ أَخْرَجُوا

باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر **حدثنا** مسدد قال حدثنا إسحاق بن عمار قال أخبرني عبد الحميد صاحب الزبائ قال حدثنا عبد الله بن الحارث ابن عمار بن سيرين قال ابن عباس يؤذنه في يوم مطير إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله . فلا تقل حتى على الصلاة . قل صلوا في بيوتكم فكان الناس استنكروا . قال قل له من هو خير مني إن الجمعة عزمة وإني كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين والدخض **باب** من أين تؤذي الجمعة وعلى من تحب . لقول الله جل وعز : إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة .

هذا الحديث من هذا الوجه في مسند ابن عمر وقد تقدم الكلام على فوائده مستوفى قبيل كتاب الجمعة (تنبيه) قال الاسماعيل آورد البخاري حديث مجاهد عن ابن عمر بلفظ انذوا للنساء بالليل الى المساجد وأراد بذلك أن الاذن انما وقع لمن بالليل فلا تدخل فيه الجمعة قال ورواية أبي أسامة التي أوردها بهذا كذا تدل على خلاف ذلك يعني قوله فيها لا تنموا اما الله مساجد الله انتهى والذي يظهر أنه جنح الى أن هذا المطلق يحمل على ذلك المقيد والله أعلم * (قوله) بابا لرخصة ان لم يحضر الجمعة في المطر (ضبط في روايتنا بكسر الهمزة والفتحة وهي الشرطية ويحضر بفتح أوله أى الرجل وضبطه الكرماني بفتح أن ويحضر بلفظ المبني للمفعول وهو متجه أيضاً وأورد المصنف هنا حديث ابن عباس من رواية اسمعيل وهو المعروف بابن علي وهو مناسب لما ترجم له وبه قال الجمهور ومنهم من فرق بين قليل المطر وكثيره وعن مالك لا يرخص في تركها بالمطر وحديث ابن عباس هذا حجة في الجواز وقال الزين بن النثير الظاهر أن ابن عباس لا يرخص في ترك الجمعة وأما قوله صلوا في بيوتكم فاشارة منه الى العصر فرخص لهم في ترك الجماعة فيها وأما الجمعة فقد جمع لها فالظاهر أنه جمع بهم فيها قال ويحتمل أن يكون جمعهم للجمعة ليعلمهم بالرخصة في تركها في مثل ذلك ليعملوا به في المستقبل انتهى والذي يظهر أنه لم يجمعهم وإنما أراد بقوله صلوا في بيوتكم غطابة من لم يحضر وتعلم من حضر (قوله ان الجمعة عزمة) استشكله الاسماعيل فقال لا خاله صحيحاً فإن كثر الروايات بلفظ أنها عزمة أى كلمة المؤذن وهي على الصلاة لأنها دعاء الى الصلاة تقتضى لسامعه الاجابة ولو كان معنى الجمعة عزمة لكانت العزيمة لازمة ولترك بقية الاذان انتهى والذي يظهر أنه لم يترك بقية الاذان وإنما أبدل قوله صلى على الصلاة بقوله صلوا في بيوتكم والمراد بقوله ان الجمعة عزمة أى فلترك المؤذن يقول حي على الصلاة لبادر من سمعه الى الجي . في المطر فيشوق عليهم فأمره أن يقول صلوا في بيوتكم لتعلموا أن المطر من الاعذار التي تصير العزيمة رخصة (قوله) والدخض (بفتح الدال المهملة وسكون الحاء المهملة) ويجوز فتحها وآخره ضاد محجمة هو الزلق وحكي ابن التين أن في رواية القابسي بالراء بدل الدال وهو الفصل قال ولا معنى له هنا الآن حل على أن الأرض حين أصابها المطر كالغسل والجامع بينهما الزلق وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في أبواب الاذان (تنبيه) وقع في السياق عن عبد الله بن الحر بن عمار بن سيرين وأبى بكره الدماطي فقال كان زوج بنت سيرين فهو صهر ابن سيرين لا ابن عمه (قلت) ما المانع أن يكون بين سيرين والجرث اخوة من رضاع ونحوه فلا ينبغي تظليل الرواية الصحيحة مع وجود الاحتمال المقبول * (قوله) باب من أين تؤذي الجمعة وعلى من تحب لقول الله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله (يعني أن الآية ليست صريحة في وجوب بيان الحكم المذكور فذلك أتى بالترجمة بصيغة الاستفهام والذي ذهب اليه الجمهور أنها تجب على من سمع النداء أو كان في قوة السامع سواء كان داخل البلد أو خارجه ومحل كما صرح به الشافعي ما اذا كان المنادى صبيها والاصوات هادئة والرجل سميعاً وفي السنن لابن داود من حديث عبد الله بن عمر ومروفاً انما الجمعة على من سمع النداء وقال انه اختلخت في رفته ووقفه وأخرجته الدارقطني

وقال عطاء إذا كنت في قرية جابغة فزدي بالصلاة من يوم الجمعة لحق عليك أن تشهدا سمعت النداء أو لم تسمعه . وكان أنس رضي الله عنه في قصره أحياناً يجمع وأحياناً لا يجمع وهو بالزاوية على فرسخين حدثنا أحمد قال حدثنا عبد الله ابن وهب قال أخبرني عمر بن الحارث عن عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت كان الناس يفتابون يوم الجمعة من منازلهم والعوالي فيأتون في الغبار فيصيبهم الغبار والعرق فيخرج منهم العرق فأتي رسول الله ﷺ إنسان منهم وهو عندي فقال النبي ﷺ لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا

من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً ويؤيده قوله ﷺ لابن أم مكتوم أسمع النداء قال نعم قال فاجب وقد تقدم في صلاة الجماعة ذكر من احتج به على وجوبها فيكون في الجمعة أولى لثبوت الأمر بالسعي إليها أما حديث الجمعة على من أواه الليل إلى أهله فأخرجه الترمذي ونقل عن أحمد أنه لم يرد شيئاً وقال لمن ذكره استغفر ربك وقد تقدم قبل باب من قول ابن عمر نحوه والمعنى أنها يجب على من يمكنه الرجوع إلى أهله قبل دخول الليل واستشكل بأنه يلزم منه أنه يجب السعي من أول النهار وهو بخلاف الآية (قوله وقال عطاء الخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وقوله سمعت النداء أو لم تسمعه يعني إذا كنت داخل البلد بهذا صرح أحمد ونقل النووي أنما خلافاً فيه وزاد عبد الرزاق في هذا الأمر عن ابن جريج أيضاً قلت لعطاء ما القرية الجامعة قال ذات الجماعة والأمور والقاضي والدور الجامعة الأخذ بعضها ببعض مثل جدة (قوله وكان أنس إلى قوله لا يجمع) وصله مسند في مسنده الكبير عن ابن عوانة عن حميد بهذا وقوله يجمع أي يصلي بمن معه الجمعة أو يشهد الجمعة بجامع البصرة (قوله وهو) أي القصر والزاوية موضع ظاهر البصرة معروف كانت فيه وقعة كبيرة بين الحجاج وابن الأشعث قال أبو عبيد البركي هو بكر الوار موضع دان من البصرة وقوله على فرسخين أي من البصرة وهذا وصله ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أنس أنه كان يشهد الجمعة من الزاوية وهي على فرسخين من البصرة وهذا يرد على من زعم أن الزاوية موضع بالمدينة النبوية لأن فيه قصر أنس على فرسخين منها ويرجح الاحتمال الثاني وعرف بهذا أن التعليق المذكور ملق من أثرين ولا يعارض ذلك ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن ثابت قال كان أنس يكون في أرضه وبينه وبين البصرة ثلاثة أميال فيشهد الجمعة بالبصرة لسكون الثلاثة أميال فرسخاً واحداً لأنه يجمع بين الأرض المذكورة غير القصر وبأن أنسا كان يرى الجميع حتماً كان على فرسخين ولا يراه حتماً إذا كان أكثر من ذلك ولهذا لم يقع في رواية ثابت التخيير الذي في رواية حميد (قوله حدثنا أحمد بن صالح) كذا في رواية أبي ذر ووافقه ابن السكن وعند غيره ما حدثنا أحمد غير منسوب وجزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن عيسى والاول أصوب وفي هذا الإسناد لطيفة وهو أن فيه ثلاثة دون عبيد الله بن أبي جعفر من أهل مصر وثلاثة فوقه من أهل المدينة (قوله يفتابون الجمعة) أي يحضرونها ثوباً والانتياب احتمال من التوبة وفي رواية يفتابون (قوله والعوالي) تقدم تفسيرها في المواقيت وإنها على أربعة أميال فصاعداً من المدينة (قوله فيأتون في الغبار فيصيبهم الغبار) كذا وقع للأكثر وعند القابسي فيأتون في الغبار بفتح المهملة والمد وهو أصوب وكذا هو عند مسلم والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب (قوله إنسان منهم) لم أقف على اسمه وللإسماعيلي ناس منهم (قوله لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا) لولتني فلا محتاج إلى جواب أو للشرط والجواب محذوف تقديره لكان حسناً وقد وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود أن هذا كان مبدأ الأمر بالغسل للجمعة ولأبي عوانة من حديث ابن عمر نحوه وصرح في آخره بأنه صلى الله عليه وسلم قال حينئذ من جاء منكم الجمعة لطيف غسل وقد استدل به عمره على أن غسل الجمعة شرع للتنظيف لاجل الصلاة كما سيأتي في الباب الذي بعده فعلي هذا فعني

باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس وكذلك يروى عن عمر وعلي والتيمان بن بشير وعمر بن حريث رضي الله عنهم **حدثنا** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سأل عمرة عن الفضل يوم الجمعة فقالت قالت عائشة رضي الله عنها كان الناس مهنة أنفسهم

قوله ليومكم هذا أى في يومكم هذا وفي هذا الحديث من القوائد أيضا رفع العالم بالعلم وأستعجاب التلخيص لمجاسة أهل الخير واجتناب أذى المسلم بكل طريق وحرص الصحابة على امتثال الأمر ولوشق عليهم وقال القرطبي فيه رد على الكوفيين حيث لم يوجبوا الجمعة على من كان خارج المصر كذا قال وفيه نظر لأنه لو كان واجبا على أهل العوالي ما تناوبوا ولكانوا يحضرون جميعا والله أعلم * (قوله باب وقت الجمعة) أى أوله (إذا زالت الشمس) جزم بهذه المسئلة مع وقوع الخلاف فيها لضعف دليل المخالف عنده (قوله وكذا يذكر عن عمر وعلي والتيمان بن بشير وعمر بن حريث) قيل إنما اقتصر على هؤلاء من الصحابة دون غيرهم لأنه نقل عنهم خلاف ذلك وهذا فيه نظر لأنه لا خلاف عن علي ومن بعده في ذلك وأغرب ابن العربي فنقل الإجماع على أنها لا تجب حتى تزول الشمس الا نقل عن أحمد أنه إن صلاها قبل الزوال اجزاؤه وقد نقل ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف كما سيأتي فأما الأثر عن عمر فروى أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة وابن أبي شيبة عن رواية عبد الله بن سیدان قال شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار وشهدتها مع عمر رضي الله عنه فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول قدام نصف النهار رجاله ثقات الأعباء عبد الله بن سیدان وهو بكسر الميم بعدها تحتانية ساكنة فانه نأبى كبير لأنه غير عمر وف العدة قال ابن عدي شبه الجهول وقال البخاري لا يتابع علي حديثه بل عارضه ما هو أقوى منه فروى ابن أبي شيبة عن طريق سويد بن غفلة أنه صلى مع أبي بكر وعمر حين زالت الشمس استاده قوى في المواطن مالك بن أبي عامر قال كنت أري طففة لعقيل ابن أبي طاب تطرح يوم الجمعة إلى جدار المسجد الفري فاذا غشها ظل الجدار خرج عمر استاده صحيح وهو ظاهر في أن عمر كان يخرج بعد زوال الشمس وفهم منه بعضهم عكس ذلك ولا يجه الان حمل على أن الطففة كانت تترش خارج المسجد وهو بعيد والذي يظهر أنها كانت تترش له داخل المسجد وعلى هذا فكان عمر يتأخر بعد الزوال قليلا وفي حديث الثقيفة عن ابن عباس قال فلما كان يوم الجمعة وزالت الشمس خرج عمر فجلس على المنبر وأما علي فروى ابن أبي شيبة عن طريق أبي اسحق انه صلى خلف علي الجمعة بعد ما زالت الشمس استاده صحيح وروى أيضا من طريق أبي رزبن قال كنا نصلي مع علي الجمعة فأحيانا نجدفيا وأحيانا لا نجد وهذا محمول على المبادرة عند الزوال أو التأخير قليلا وأما التيمان بن بشير فواء ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سماك بن حرب قال كان التيمان بن بشير يصلي بنا الجمعة بعد ما تزول الشمس (قلت) وكان التيمان أميرا على الكوفة في أول خلافة يزيد بن معاوية وأما عمرو بن حريث فاخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق الوليد بن العيزار قال ما رأيت أماما كان أحسن صلاة للجمعة من عمرو بن حريث فكان يصليها إذا زالت الشمس استاده صحيح أيضا وكان عمرو بنوب عن زياد وعن وليده في الكوفة أيضا وأما ما يعارض ذلك عن الصحابة فروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن سلمة وهو بكسر اللام قال صلى بنا عبد الله يعني ابن مسعود الجمعة ضحى وقال خشيت عليكم الحر وعبد الله صدوق إلا انه ممن تغير لما كبر قاله شعبة وغيره ومن طريق سعيد بن سويد قال صلى بنا معاوية الجمعة ضحى وسعيد ذكره ابن عدي في الضعفاء واحتج بعض الحنابلة بقوله **عليه السلام** أن هذا يوم جعله الله عيدا للمسلمين قال فلما ساء عيد اجازت الصلاة فيه وقت العيد كالقنطرة والاضحى وتعقب بأنه لا يلزم من تسمية يوم الجمعة عيداً أن يشتمل على جميع أحكام العيد بدليل أن يوم العيد يحرم صومه مطلقا سواء صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة بانها قهرم (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ويحيى بن سعيد هو الانصاري (قوله كان الناس مهنة)

وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيئةهم فقبل لهم لو اغتسلتم **حدثنا** سريج بن النعمان قال **حدثنا** فليح بن سليمان عن عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان التميمي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل الجمعة حين يميل الشمس **حدثنا** عبد الله بن قيس قال أخبرنا حميد عن أنس قال كنا نذكر بالجمعة وقيل بعد الجمعة **باب** إذا اشتد الحر يوم الجمعة **حدثنا** محمد بن أبي بكر المديني قال حدثنا حمي بن عمار قال حدثنا أبو خلدة هو خالد بن دينار قال سمعت أنس بن مالك يقول قال النبي ﷺ إذا اشتد البرد بكر بالصلاة :

بنون فصحات جمع ما هن ككتبة وكاتب أي خدم أنفسهم وحكي ابن التين أنه روي بكر أوله وسكون الهاء ومعناه باسقاط محذوف أي ذوي مهنة ومسلم من طريق الليث عن يحيى بن سعيد كان الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفاة أي لم يكن لهم من يكفهم العمل من الخدم (قوله وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيئةهم) استدلل البخاري بقوله راحوا على أن ذلك كان بعد الزوال لانه حقيقة الراح كما تقدم عن أكثر أهل اللغة ولا يعارض هذا ما تقدم عن الأزهري أن المراد بالراح في قوله من اغتسل يوم الجمعة ثم راح الذهاب مطلقا لانه إما أن يكون مجازا أو مشتركا وعلى كل من التقديرين فالقرينة مختصة وهي في قوله من راح في الساعة الأولى قائمة في إرادته مطلق الذهاب وفي هذا قائمة في الذهاب بعد الزوال لمساجه في حديث عائشة المذكور في الطريق التي في آخر الباب الذي قبل هذا حيث قالت يصيبهم الغبار والعرق لأن ذلك غالبا إنما يكون بعدما يشتد الحرو هذا في حال مجيئهم من العوالي فالظاهر أنهم لا يصلون إلى المسجد إلا حين الزوال أو قريب من ذلك وعرف بهذا توجيه إيراد حديث عائشة في هذا الباب (تنبيه) أورد أبو نعيم في المستخرج طريق عمرة هذه في الباب الذي قبله وعلى هذا فلا إشكال فيه أصلا (قوله عن أنس) صرح في رواية الإسماعيلي من طريق زيد بن الحباب عن فليح بسباع عثمان له من أنس (قوله أن النبي ﷺ كان يصل الجمعة حين يميل الشمس) فيه إشعار بمواظبته ﷺ على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس وأما رواية حميد التي بعدها عن أنس كتابه بكر بالجمعة وقيل بعد الجمعة فظاهره أنهم كانوا يصلون الجمعة بآكر النهار لكن طريق الجمع أولى من دعوى التعارض وقد تقرر فيما تقدم أن التبرير يطلق على فعل الشيء في أول وقته أو تقديمه على غيره وهو المراد هنا والمعنى أنهم كانوا يبدؤون بالصلاة قبل القيلولة بخلاف ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحرفانهم كانوا يقولون ثم يصلون لمشرعية الأبراد ولهذا النسكتة أورد البخاري طريق حميد عن أنس عقب طريق عثمان بن عبد الرحمن عنه وسيأتي في الترجمة التي بعدهم التعبير بالتبرير والمراد بالصلاة في أول الوقت وهو يؤيد ما قلناه قال الزين بن المنير في الحاشية فسر البخاري حديث أنس الثاني بحديث أنس الأول إشارة منه إلى أنه لا تعارض بينهما (تنبيه) الأولى حكى ابن التين عن ابن عبد الملك أنه قال إنما أورد البخاري الآثار عن الصحابة لانه لم يجد حديثا مرفوعا في ذلك وتعبه بحديث أنس هذا وهو كما قال الثاني لم يقع التصريح عند المصنف برفع حديث أنس الثاني وقد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق فضيل بن عياض عن حميد فزاد فيه مع النبي ﷺ وكذا أخرجه ابن جبان في صحيحه من طريق محمد بن إسحق حديث حميد الطويل وله شاهد من حديث سهل بن سعيد يأتي في آخر كتاب الجمعة وفيه رد على من زعم أن الساعات المطلوبة في الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال لانهم كانوا يتبادرون إلى الجمعة قبل القائلة (قوله باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة) لما اختلف ظاهر النقل عن أنس وتقرر أن طريق الجمع أن يحمل الأمر على اختلاف الحال بين الظهر والجمعة كما قدمناه جاء عن أنس حديث آخر يوم خلاف ذلك فترجم المصنف هذه الترجمة لاجله (قوله حدثنا أبو خلدة) بفتح المعجمة وسكون اللام والاستاد كله بصريون (قوله بكر الصلاة) أي صلاها في أول وقتها

وإذا اشتد الحر أبردة بالصلاة يعني الجمعة * قال يونس بن بكير أخبرنا أبو خلدَةَ قَالَ قَالَ بالصلاة ولم يذكر الجمعة * وقال يشر بن ثابت حدثنا أبو خلدَةَ قَالَ صَلَّى بِنَا أَمِيرُ الْجُمُعَةِ . ثُمَّ قَالَ لِأَنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصِلُ الظُّهْرَ **بَابُ** الْمَشْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ . وَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ : فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ . وَمَنْ قَالَ السَّعْيُ الْمَلَكُ وَالذَّهَابُ . يَقُولُهُ تَعَالَى : وَسَعَى لَنَا سَعْيَهَا .

(قوله وإذا اشتد الحر أبردة بالصلاة يعني الجمعة) لم يجزم المصنف بحكم الترجمة للاحتيال الواقع في قوله يعني الجمعة لاحتمال أن يكون من كلام التابعي أو من دونه وهو ظن من قاله والتصريح عن أنس في رواية حميد الماضية أنه كان يكرها مطلقا من غير تفصيل ويؤيده الرواية المعلقة الثانية فإن فيها البيان بأن قوله يعني الجمعة إنما أخذه قائله مما فهمه من التسوية بين الجمعة والظهر عند أنس حيث استدلل لماسئل عن الجمعة بقوله كان يصلي الظهر وأوضح من ذلك رواية الاسماعيلي من طريق أخرى عن حري ولفظه سمعت أنسا وناداه يريد الضبي يوم جمعة يا أباجزة قد شهدت الصلاة مع رسول الله ﷺ فكيف كان يصلي الجمعة فذكره ولم يقل بعده يعني الجمعة (قوله وقال يونس بن بكير) وصله المصنف في الأدب المفرد ولفظه سمعت أنس بن مالك وهو مع الحكم أمير البصرة على السرير يقول كان النبي ﷺ إذا كان الحر أبرد بالصلاة وإذا كان البرد بكر بالصلاة وأخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن يونس وزاد يعني الظهر والحكم المذكور هو ابن أبي عقیل التقي كان تابعاً عن ابن عمه الحجاج بن يوسف وكان على طريقة ابن عمه في تطويل الخطبة يوم الجمعة حتى يكاد الوقت أن يخرج وقد أورد أبو يعلى قصة زيد الضبي المذكور وإنكاره على الحكم هذا الصنيع واستشهاده بأنس واعتذار أنس عن الحكم بأنه أخر للأبراد فسأها مطولة فحورقة وعرف بهذا أن الأبراد بالجمعة عند أنس إنما هو بالقياس على الظهر لا بالنص لكن أكثر الأحاديث تدل على الفرقة بينهما (قوله وقال يشر بن ثابت) وصله الاسماعيلي والبيهقي بلفظ كان إذا كان الشتاء بكر بالظهر وإذا كان الصيف أبرد بها وعرف من طريق الأدب المفرد تسمية الأمير المبهم في هذه الرواية المعلقة ومن رواية الاسماعيلي وغيره سبب تحديث أنس بن مالك بذلك حتى سمعه أبو خلدَةَ وقال الزين بن المنير نحا البخاري إلى مشروعية الأبراد بالجمعة ولم يبت الحكم بذلك لأن قوله يعني الجمعة يحتمل أن يكون قول التابعي مما فهمه ويحتمل أن يكون من قوله فرجع عنده الحاميا بالظهر لأنها أماظهر أو زيادة أو بدل عن الظهر وأبد ذلك قول أمير البصرة لأنس يوم الجمعة كيف كان النبي ﷺ يصلي الظهر وجواب أنس من غير إنكار ذلك وقال أيضا إذا تقرر أن الأبراد يشرع في الجمعة أخذته أنها لا تشرع قبل الزوال لأنه لو شرع لما كان اشتداد الحر سببا لتأخيرها بل كان يستغني عنه بجعلها قبل الزوال واستدل به ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت الظهر لأن أنسا سوى بينهما في جوابه خلافا لمن أجاز الجمعة قبل الزوال وقد تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله وفيه إزالة التشويش عن المصلي بكل طريق محافظة على الحشوع لأن ذلك هو السبب في مراعاة الأبراد في الحر دون البرد (قوله باب المشي إلى الجمعة وقول الله جلَّ ذِكْرُهُ : فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ قَالَ السَّعْيُ الْعَمَلُ وَالذَّهَابُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَسَعَى لَنَا سَعْيَهَا) قال ابن المنير في الحاشية لما قال الله بين الأمر بالسعي والنهي عن البيع دل على أن المراد بالسعي العمل الذي هو الطاعة لأنه هو الذي يقابل بسى الدنيا كالبيع والصناعة والحاصل أن المأمور به سعى الآخرة والمنهي عنه سعي الدنيا وفي الموطأ عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن هذه الآية فقال كان عمر يقرؤها إذ نودي للصلاة فامضوا وكأنه فسر السعي بالذهاب قال مالك وإنما السعي العمل لقول الله تعالى وإذا تولي سعى في الأرض وقال وأما من جاءك يسعى قال مالك وليس السعي الاشتداد اه وقراءة عمر المذكورة سببا في الكلام عليها في التفسير وقد أورد المصنف في الباب حديث لا تأتوها وأنتم تسعون إشارة منه إلى أن السعي المأمور به في الآية غير السعي المنهي عنه في الحديث والحجة فيه أن السعي في الآية فسر بالمضي والسعي في الحديث فسر بالبعد ولما لم يثبت بالمشي

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَحْرُمُ الْبَيْعُ حِينَئِذٍ . وَقَالَ عَطَاءُ نَحْرُمُ الصَّنَاعَاتُ كُلُّهَا . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ
ابْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ إِذَا أَدْنَى الْمُؤَذِّنُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَمَلَيْتَهُ أَنْ يَشْهَدَ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
قَالَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ حَدَّثَنَا عُبَايَةُ بْنُ رِفَاعَةَ قَالَ أَدْرَكَنِي أَبُو
عَبْسٍ وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى الْجُمُعَةِ فَقَالَ تَحْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ أَغْبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ
اللهِ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ **حَدَّثَنَا** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُؤَيْبٍ قَالَ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ
عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَحَدَّثَنَا أَبُو الْبَلَاءِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ
أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ تَحْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا أَقْبَمْتَ الصَّلَاةَ

حيث قال لا تأتوها وتسعون وأتوها تمشون (قوله وقال ابن عباس يحرم البيع حينئذ) أي إذا نودي بالصلاة وهذا
الآثر ذكره ابن حزم من طريق عكرمة عن ابن عباس بلفظ لا يصلح البيع يوم الجمعة حين ينادى للصلاة فإذا قضيت
الصلاة قاستر وبه ورواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعا إلى القول بالتحريم ذهب الجمهور ورواه جده
عنده من حين الإذنان بين يدي الإمام لأنه الذي كان في عهد النبي ﷺ كاسيا في قريبا وروى عمر بن شبة في أخبار المدينة من
طريق مكحول أن النداء كان على عهد رسول الله ﷺ يؤذن يوم الجمعة مؤذنا واحدا حين يخرج الإمام وذلك النداء
الذي يحرم عنده البيع وهو مرسل يتعبد بشواهد تأتي قريبا وأما الإذنان الذي عند الزوال فيجوز عندهم البيع
فيه مع الكراهة وعن الحنفية يكره مطلقا ولا يحرم وهل يصح البيع مع القول بالتحريم قولان مبنيان على أن النهي
هل يقتضي النساد مطلقا أولا (قوله وقال عطاء تحرم الصناعات كلها) وصلة عبد بن حميد في تفسيره بلفظ إذا نودي
بالإذنان حرم اللغو والبيع والصناعات كلها والرقاد وأن في الرجل أهله وأن يكتب كتابا وبهذا قال الجمهور أيضا
(قوله وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري الخ) لما مر من رواية إبراهيم وقد ذكره ابن المنذر عن الزهري وقال أنه اختلف
عليه فيه فقيل عنه هكذا وقيل عنه مثل قول الجماعة أنه لا جمعة على مسافر كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن
الزهري قال ابن المنذر وهو كالأجتماع من أهل العلم على ذلك لأن الزهري اختلف عليه فيه اهـ ويمكن حمل كلام
الزهري على حالين فحيت قال لا جمعة على مسافر أراد على طريق الوجوب وحيث قال فليهد أن يشهد أراد على طريق
الاستحباب ويمكن أن يحمل رواية إبراهيم بن سعد هذه على صورة مخصوصية وهو إذا اتفق حضوره في موضع
تقام فيه الجمعة فسمع النداء لها لأنها تلزم المسافرين مطلقا حتى يحرم عليه السفر قبل الزوال من البلد الذي يدخلها
بحجاز مثلا وكان ذلك رجح عند البخاري ويأيد عنده بعموم قوله تعالي يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من
يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله فلم يخص مقاما من مسافر وأما احتجاج ابن المنذر على سقوط الجمعة عن المسافرين بكونه
ﷺ صلى الظهر والعصر جميعا بعرفة وكان يوم جمعة فدل ذلك من فعله على أنها لا جمعة على مسافر فهو عمل صحيح إلا
أنه لا يدفع الصورة التي ذكرتها وقال الزين بن المنير قرر البخاري في هذه الترجمة اثبات المشي إلى الجمعة مع معرفته
بقول من فسرها بالذهاب الذي يتناول المشي والركوب وكأنه حمل الأمر بالسكينة والوقار على عمومته في الصلوات
كلها فتدخل الجمعة كما هو مقتضى حديث أبي هريرة وأما حديث أبي قتادة فيؤخذ من قوله وعليكم السكينة فانه يقتضي
عدم الإسراع في حال السعي إلى الصلاة أيضا (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني (قوله يزيد) بالتحانية
والزاي وعياية بفتح المهملة بعدها موحدة وهو ابن رفاعة بن رافع بن خديج (قوله أدركني أبو عبس) بفتح المهملة
وسكون الواحدة وهو ابن جبر بفتح الجيم وسكون الواحدة واسمه عبد الرحمن على الصحيح وليس له في البخاري
سوى هذا الحديث الواحد (قوله وأنا أذهب) كذا وقع عند البخاري أن القصة وقعت لعياية مع أبي عبس وعند

قَالَ تَأْتِيهَا تَسْمَعُونَ وَأَتُوها نَحْنُونَ عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ فَأَذَرَكُمْ فَعَلُوا وَمَاتَكُمْ فَأَتُوا حَدَّثَنَا عَمْرُو
ابْنُ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو قَتَيْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
قَتَادَةَ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ • **باب**
لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ
عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ دُرَيْمَةَ عَنْ سَلَمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنِ اغْتَسَلَ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَطَهَّرَ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ ثُمَّ أَذْهَنَ أَوْ مَسَّ مِنْ طَيِّبٍ ثُمَّ رَاحَ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ
فَفَصَّلِي مَا كُتِبَ لَهُ . ثُمَّ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ أَنْصَتْ غَيْرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى •

الاسماعيلي من رواية علي بن بحر وغيره عن الوليد بن مسلم أن القصة وقعت ليزيد بن أبي مریم مع عبادة وكذا أخرجه
النسائي عن الحسين بن حريث عن الوليد ولعله حدثني يزيد قال لحقني عبادة بن رفاعه وأنما مشي إلى الجمعة زاد الاسماعيلي
في روايته وهو راكب فقال احتسب خطاك هذه وفي رواية النسائي فقال أبشر فإن خطاك هذه في سبيل الله فاني سمعت أبا
عبس بن جبر قد ذكر الحديث فان كان محفوظا احمل أن تكون القصة وقعت بكل منهما وسأيتي الكلام علي المتن في كتاب
الجهاد وأوردته هنا لعموم قوله في سبيل الله فدخلت فيه الجمعة ولكن راوي الحديث استدله على ذلك وقال ابن المنير
في الحاشية وجه دخول حديث أبي عبس في الترجمة من قوله أدركني أبو عبس لأنه لو كان يعدولما احمل وقت الحادثة
لتنذرهما مع الجري ولأن أبا عبس جعل حكم السعي إلى الجمعة حكم الجهاد وليس العدوم من مطالب الجهاد فكذلك الجمعة
انتهى وحديث أبي هريرة تقدم الكلام عليه في أواخر أبواب الاذان وقدمت في أول هذا الباب توجيه ابراهيم هنا (قوله عن
عبد الله بن أبي قتادة قال أبو عبد الله لا أعلمه الا عن أبيه) انتهى أبو عبد الله هذا هو المصنف وقعه قوله قال أبو عبد الله في رواية
الاستملى وحده وكان وقع عنده توقف في وصله لكونه كتبه من حفظه أو لغير ذلك وهو في الأصل موصول لا يرب فيه فقد
أخرجه الاسماعيلي عن ابن ناجية عن أبي حنص وهو عمرو بن علي شيخ البخاري فيه فقال عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه
ولم يشك وأغرب الكرماني فقال ان هذا الاسناد منقطع وان حكم البخاري بكونه موصولا لان شيخه لم يروه الامتقطعا انتهى
وقد تقدم في أواخر الاذان أن البخاري شلق هذه الطريق من جهة علي بن المبارك ولم يعرض للشك الذي هنا
وتقدم الكلام على المتن أيضا وموضع الحاجة منه هنا قوله وعليكم السكينة قال ابن رشيد والنسكة في النهي
عن ذلك للتلا يكون مقامهم سببا لاسراعه في الدخول إلى الصلاة فينافي مقصوده من هيئة الوقار قال وكان
البخاري استشعر ايراد الفرق بين الساعي إلى الجمعة وغيرها بأن الساعي إلى الصلاة غير الجمعة منهى لاجل
ما يلحق الساعي من التعب وضيق النفس فيدخل في الصلاة وهو منهى فينافي ذلك خشوعه وهذا بخلاف الساعي
إلى الجمعة فانه في العادة يحضر قبل اقامة الصلاة فلا تقام حتى يستريح مما يلحقه من الانبهار وغيره وكأنه استشعر
هذا الفرق فأخذ يستدل على أن كل ما آل إلى اذهاب الوقار منع منه فاشتكت الجمعة مع غيرها في ذلك
والله أعلم • (قوله باب لا يفرق) أي الداخلة (بين اثنين) كذا ترجم ولم يثبت الحكم وقد نقل الكراهة عن
الجمهور ابن المنذر واختار الصحريم وبه جزم النووي في زوائد الروضة والاكثر على أنها كراهة تنزيه ونقله
الشيخ أبو حامد عن النص والمشهور عند الشافعية الكراهة كما جزم به الرافعي والأحاديث الواردة في الزجر عن
التخطي مخرجة في السند والسنن وفي غالبها ضعف وأقوي ما ورد فيه ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق أبي الزاهرية
قال كنا مع عبد الله ابن بسر صاحب النبي ﷺ فذكر أن رجلا جاء يتخطى والنبي ﷺ يخطب فقال اجلس فقد
أذيت ولاني داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه ومن خطي رقاب الناس كانت له نظرا وقيد

باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه حدثنا محمد بن أحمد قال أخبرنا محمد بن يزيد قال أخبرنا ابن جريج قال سمعت نافعاً يقول سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول نهي النبي ﷺ أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه * قلت لنافع الجمعة قال الجمعة وغيرها باب الأذان يوم الجمعة حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن السائب بن يزيد قال كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كان عثمان رضي الله عنه وكثر الناس

مالك والأوزاعي الكراهة بما إذا كان الخطيب على المنبر قال الزين بن المنير التفرقة بين اثنين يتناول القعود بينهما وأخرج أحدهما والقعود مكانه وقد يطلق على مجرد التخطي وفي الخطي زيادة رفع رجله على رؤسهما أو اكتافهما وربما تعلق بياهما شيء مما برجله وقد استثنى من كراهة التخطي ما إذا كان في الصفوف الأولى فرجة فأراد الداخل سداً فيختر له لتقصيرهم وأورد فيه حديث سلمان وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الدهن للجمعة * (قوله باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه) هذه الترجمة المقيدة بيوم الجمعة ورد فيها حديث صحيح لكنه ليس على شرط البخاري أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بن عبد الله لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقعده فيقعد فيه ولكن يقول تفسحوا ويؤخذ منه أن الذي يتخطى بعد الاستئذان خارج عن حكم الكراهة وقوله في الحديث لا يقيم الرجل أخاه لا مفهوم له بل ذكر لزيادة التنبيه عن ذلك لقبحه لانه ان ضله من جهة الكبر كان قبيحاً وان فعله من جهة الأثرة كان أقيح وكان البخاري اغتنى عنه بعموم حديث ابن عمر المذكور في الباب وبالعموم المذكور احتج نافع حين سأله ابن جريج عن الجمعة وسأني الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستئذان ان شاء الله تعالى وقد تقدم بيان دخول هذه الصورة في التفرقة التي قبلها وشيخ البخاري فيه هو محمد بن سلام كما وقع منسوبة في رواية أبي ذر * (قوله باب الأذان يوم الجمعة) أي متى يشرع (قوله عن السائب بن يزيد) في رواية عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخبره في رواية يونس عن الزهري سمعت السائب وسأنيان بعد هذا (قوله كان النداء يوم الجمعة) في رواية أبي عامر عند ابن أبي ذئب عند ابن خزيمة كان ابتداء النداء الذي ذكره الله في القرآن يوم الجمعة وله في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر أذانين يوم الجمعة قال ابن خزيمة قوله أذانين يريد الأذان والإقامة يعني تليها أو لا شراً كما في الإعلام كما تقدم في أبواب الأذان (قوله إذا جلس الإمام على المنبر) في رواية أبي عامر المذكورة إذا خرج الإمام وإذا أقيمت الصلاة وكذا البيهقي من طريق ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب وكذا في رواية الماجشون الآتية عن الزهري ولفظه وكان الأذان يوم الجمعة حين يجلس الإمام يعني على المنبر وأخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن الماجشون بدون قوله يعني وللنسائي من رواية سليمان التيمي عن الزهري كان بلال يؤذن إذا جلس النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فإذا نزل أقام وقد تقدم نحوه في مرسل مكحول قريباً قال المهلب الحكمة في جعل للأذان في هذا المحل يعرف الناس يجلس الإمام على المنبر فينصتون له إذا خطب كذا قال وفيه نظر فإن في ساق ابن أسحق عند الطبراني وغيره عن الزهري في هذا الحديث أن بلالاً كان يؤذن على باب المسجد فالظاهر انه كان لطلق الإعلام لا خصوص الانصات ثم لما زيد الأذان الأول كان للإعلام وكان الذي بين يدي الخطيب للانصات (قوله فلما كان عثمان) أي خليفة (قوله وكثر الناس) أي بالمدينة وصرح به في رواية الماجشون وظاهره أن عثمان أمر بذلك في ابتداء خلافته لكن في رواية أبي ضمرة عن يونس عند أبي نعيم في المستخرج أن ذلك كان بعد

مضى مدة من خلافته (قوله زاد النداء الثالث) في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب قاصر عثمان بالاذان الاول ونحوه
للسافي من هذا الوجه ولا منافاة بينهما لانه باعتبار كونه مزيدا يسمى ثالثا. وباعتبار كونه جعل مقدما على الاذان
والاقامة يسمى أولا ولفظ رواية عقيل الآتية بعد بابين ان التآذين بالتاني امر به عثمان وتسميته تانيا ايضا
متوجه بالنظر الى الاذان الحقيقي لا الاقامة (قوله على الزوراء) بفتح الزاي وسكون الواو وبعدها راء ممدودة
وقوله قال أبو عبد الله هو المصنف وهذا في رواية أبي ذر وحده ومأخره الزوراء هو المعتمد وحزم ابن بطال
بانه حجر كبير عند باب المسجد وفيه نظر لما في رواية ابن أسحق عن الزهري عند ابن خزيمة وابن ماجه بلفظ زاد
النداء الثالث على دار في السوق يقال لها الزوراء وفي رواجه عند الطبراني قاصر بالنداء الاول على داره يقال
لها الزوراء فكان يؤذن له عليها فاذا جلس على المنبر أذن مؤذنه الاول فاذا نزل أقام الصلاة وفي رواية له من هذا
الوجه فاذن بالزوراء قبل خروجه ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت ونحوه في مرسل مكحول المتقدم وفي صحيح
مسلم من حديث أنس ان نبي الله وأصحابه كانوا بالزوراء والزوراء بالمدينة عند السوق الحديث زاد أبو عامر عن
ابن أبي ذئب ثبت ذلك حتى الساعة وسيأتي نحوه قريبا من رواية يونس بلفظ ثبت الامر كذلك والذي
يظهر أن الناس أخذوا بفعل عثمان في جميع البلاد اذ ذلك لكونه خليفة مطاع الامر لكن ذكرنا كانه ان أول
من أحدث الاذان الاول بمكة الحجاج وبالبصرة يزيدو بلغني أن أهل المغرب الادني الآن لا تاذن عندم سوي مرة
وروى ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر قال الاذان الاول يوم الجمعة بدعة فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل
الانكار ويحتمل أنه يريد أنه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكل مالم يكن في زمنه يسمى بدعة لكن منهما ما يكون
حسنا ومنها ما يكون بخلاف ذلك وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه لاعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياسا على قبة
الصلوات فألقى الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالاذان بين يدي الخطيب وفيه استنباط معني من الاصل لا يطله وأماما
أحدث الناس قبل وقت الجمعة من الدعاء بها بالذكر والصلاة على النبي ﷺ فهو في بعض البلاد دون بعض واتباع
السلف الصالح أولى (تنبيهان) الاول ورد ما يخالف هذا الخبر أن عمر هو الذي زاد الاذان في تفسير جوير عن
الضحاك من زيادة الراوي عن برد بن سنان عن مكحول عن معاذ بن عمر أمر مؤذنين أن يؤذنا للناس الجمعة خارجا من
المسجد حتى يسمع للناس وأمر أن يؤذن بين يديه كما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ثم قال عمر نحن ابتدعناه
لكثرة المسلمين انتهى وهذا منقطع بين مكحول ومعاذ ولا ثبت لان معاذ كان خرج من المدينة الى الشام في أول
ما غزا الشام واستمر الى أن مات بالشام في طاعون عمواس وقد تواردت الروايات ان عثمان هو الذي زاده فهو المعتمد
ثم وجدت لهذا الامر ما يقويه فقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال سليمان بن موسى أول من زاد الاذان
بالمدينة عثمان فقال عطاء كلا انما كان يدعو الناس دعاء ولا يؤذن غير اذان واحد انتهى وعطاء لم يدرك عثمان
فرواية من أثبت ذلك عنه مقدمة على انتكاره ويمكن الجمع بأن الذي ذكره عطاء هو الذي كان في زمن
عمر واستمر على عهد عثمان ثم رأى أن يجعله أنا وأن يكون على مكان عال فقص ذلك فنسب اليه
لكونه بألفاظ الاذان وترك ما كان فعله عمر لكونه مجرد اعلام * الثاني تواردت الشراح على أن معني قوله الاذان
الثالث أن الاولين الاذان والاقامة لكن نقل الداودي أن الاذان أولا كان في سفلى المسجد فلما كان عثمان جلي من
يؤذن على الزوراء فلما كان هشام يعني ابن عبد الملك جعل من يؤذن بين يديه فصاروا ثلاثة فسمي فعل عثمان ثالثا لذلك
انتهى وهذا الذي ذكره يعني ذكره عن تكلف رده فليس له فيما قاله سلف ثم هو خلاف الظاهر فقسمة ما أمره
عثمان ثالثا يستدعي سبق اثنين قبله وهشام انما كان بعد عثمان ثمانين سنة واستدل البخاري بهذا الحديث أيضا على
الجلوس على المنبر قبل الخطبة خلافا لبعض الحنفية واختلف فيمن أئتمه هل هو للاذان أو لراحة الخطيب فعلى الاول

بابُ التَّأْذِينَ عِنْدَ الْخُطْبَةِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ إِنَّ الْأَذَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ أَوَّلَهُ حِينَ يَخْلُسُ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّ بَكْرٍ وَحُمُرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. فَلَمَّا كَانَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَبُرُوا أَمَرَ عُثْمَانُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالْأَذَانِ الثَّلَاثِ فَأَذَّنَ بِهِ عَلَى الزُّورَاءِ فَثَبَّتَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ **بابُ الْخُطْبَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ. وَقَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خُطِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمِنْبَرِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ الْقُرَشِيُّ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ أَنَّ زَيْنَارَ بْنَ جَدْرٍ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ سَمِعَ السَّعْدِيَّ وَقَدْ أَمْتَرُوا فِي الْمِنْبَرِ مِمَّ عُوذَةُ فَأَمَرَهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْرِفُ مِمَّا هُوَ. وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ أَوَّلَ يَوْمٍ وَضِعَ. وَأَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى فُلَانَةٍ أَمْرًا قَدْ سَمَاهَا سَهْلٌ مَرَى غِلَامُكَ النَّجَارَ أَنْ يَمْعَلَ لِي أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهَا إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ فَأَمَرْتُهُ**

قريباً ومناسبتة للذي قبله ظاهرة جدا وأشار الزين بن المنبر إلى أن مناسبة هذا الترجمة للاشارة الي خلاف من قال الجلوس على المنبر عند التأذين غير مشروع وهو عن بعض الكوفيين وقال مالك والشافعي والمجهور هو سنة قال الزين والحكمة فيه سكون اللفظ والتهيه للانصات والاستنصات لسماح الخطبة واحضار الذهن للذكر * (قوله باب التأذين عند الخطبة) أي عند ارادتها أورد فيه حديث السائب أيضا وقد تقدم ما فيه وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد * (قوله باب الخطبة على المنبر) أي مشروعيها ولم يقيد بها بالجمعة ليتناولها ويتناول غيرها (قوله وقال أنس خطب النبي ﷺ على المنبر) هذا طرف من حديث أوردته المصنف في الاعتصام وفي التتميم مطولا وفيه قصة عبد الله بن حذافة ومن حديثه أيضا في الاستسقاء في قصة الذي قال هلك المال وسيأتي ثم (قوله ان رجلا أتوا سهل ابن سعد) لم أقف على اسمهم (قوله أمتروا) من المماراة وهي المجادله وقال الكرماني من الامتراء وهو الشك ويؤيد الاول قوله في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عند مسلم أن تماروا فان معناه تجادلوا قال الراغب الامتراء والمماراة المجادلة ومنه فلا تمار فيهم الامراء ظاهرا وقال أيضا المربة التردد في الشيء ومنه فلا تكن في مربة من لقائه (قوله والله اني لأعرف مما هو) فيه القسم على الشيء لارادة تأكيد السامع وفي قوله ولقد رأيت أمله أول يوم وضع وأول يوم جلس عليه زيادة على السؤال لكن فائدة اعلامهم بقوة معرفته بما سأله عنه وقد تقدم في باب الصلاة على المنبر أن سهلا قال ما بقي أحد أعلم به مني (قوله أرسل الى آخره) هو شرح الجواب (قوله الي فلانة امرأة من الانصار) في رواية أبي غسان عن أبي حازم امرأة من المهاجرين كما سيأتي في الهبة وهو وم من أبي غسان لا يطابق أصحاب أبي حازم على قولهم من الانصار وكذا قال أئمن عن جابر كما سيأتي في علامات النبوة وقد تقدم الكلام على اسمها في باب الصلاة على المنبر في أوائل الصلاة (قوله مري غلامك النجار) سمع عباس بن سهل عن أبيه فيما أخرجه قاسم بن أصبغ وأبو سعد في شرف المصطفى جميعا من طريق يحيى بن بكير عن ابن لهيعة حدثني عمارة ابن غزبة عنه ولعله كان رسول الله ﷺ بخطب الي خشبة فلما كثرت الناس قيل له لو كنت جلست منبرا قال وكان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون فذكر الحديث وأخرجه ابن سعد من رواية سعيد بن سعد الانصاري عن ابن عباس نحو هذا السياق ولكن لم يسمه وفي الطبراني من طريق أبي عبد الله الغفاري سمعت سهلا بن سعد يقول كنت جالسا مع خال لي من الانصار فقال له النبي ﷺ اخرج الى الغابة وأتني من خشبها فاعمل لي منبرا الحديث وجاء في

صاح المبر أحوال أخرى أحدها اسمه إبراهيم أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق أبي نضرة عن جابر وفي
استاده الصلاة بن مسلمة الرواس وهو متروك ثانيا باقوال بوحدة وقاف مضمومة رواه عبد الرزاق باسناد
ضعيف منقطع ووصله أبو يوسف في المعرفة لكن قال يقوم آخرهم واستاده ضعيف ايضا ثالثا تصحيح بضم الهمة
بعدها موحدة خفيفة وآخره همزة ايضا ذكره ابن بشكوال باسناد شديد الاقطاع رابعا قبيصة أو قبيسة
الغزوي مولاهم ذكره عمر بن شبة في الصحابة باسناد مرسل خامسا كلاب مولى العباس كما ستأتي سادسا تميم
الداري رواه أبو داود مختصرا والحسن بن سفيان والبيهقي من طريق أبي عاصم عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع
عن ابن عمر أنهما المرأى قال رسول الله ﷺ لما كثر لجه ألا تتخذ لك منبرا يحمل عظامك قال بلي فأتخذ له منبرا
الحديث واستاده جيد وسأتي ذكره في علامات النبوة فان البخاري أشار اليه ثم وروي ابن سعد في الطبقات من
حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يخطب وهو مستند الى جذع فقال ان القيام قد شق على فقاهه تميم الداري ألا
أعمل لك منبرا كما رأيت يصنع بالشام فشاور النبي ﷺ المسلمين في ذلك فأروا أن يتخذ فقال العباس بن عبد
الطلب ان لي غلاما يقال له كلاب أعمل الناس فقال مره أنت يعمل الحديث رجاله ثقات الواقدي سابعها
ميناء ذكره ابن بشكوال عن الزبير بن بكار حديثي اسمعيل هو ابن أبي أويس عن أبيه قال عمل المنبر غلام
لا امرأة من الانصار من بني سلمة أو من بني شاعة أو امرأة لرجل منهم يقال له ميناء انتهى وهذا يحتمل أن يعود
الضمير فيه على الاقرب فيكون ميناء اسم زوج المرأة وهو بخلاف ما حكيناه في باب الصلاة على المنبر والسطوح
عن ابن التين ان المنبر عمل غلام سعد بن عبادة وجوزنا ان تكون المرأة زوج سعد وليس في جميع هذه الروايات
التي سمى فيها التجاري قوى السند الا حديث ابن عمر وليس فيه التصريح بأن الذي اتخذ المنبر تميم الداري بل قد تبين
من رواية ابن سعد ان تميم يعمل وأشبهه الاقوال بالصواب قول من قال هو ميمون لكون الاسناد من طريق سهل بن سعد
أيضا وأما الاقوال الاخرى فلا اعتد بها لولها ما ويعد جدا أن يجمع بينها بان التجاري كانت له أسماء متعددة وأما احتمال كرن
الجميع اشتركوا في عمله فيمنع منه قوله في كثير من الروايات السابقة لم يكن بالمدينة الانجار واحد الا ان كان يحمل على
أن المراد بالواحد الماهر في صناعته والبقية أعوانه فيمكن والله أعلم ووقع عند الترمذي وابن خزيمة وصححه من
طريق عكرمة بن عمار عن اسحق بن أبي طلحة عن أنس كان النبي ﷺ يقوم يوم الجمعة فيسند ظهره الى جذع
منصوب في المسجد يخطب فجاء اليه رومي فقال ألا أصنع لك منبرا الحديث ولم يسمه يحتمل أن يكون المراد بالرومي
تميم الداري لانه كان كثير للسفر الى أرض الروم وقد عرف مما تقدم سبب عمل المنبر وجزم ابن سعد بأن ذلك
كان في السنة السابعة وفيه نظر لذكر العباس وتمام فيه وكان قدوم العباس بعد الفتح في آخر سنة ثمان وقد قدم تميم سنة
نسح وجزم ابن التجاري بان عمله كان سنة ثمان وفيه نظر أيضا ورد في حديث الافك في الصحيحين عن عائشة
قالت فخلوا الحيان الاوس والخزرج حتى كادوا أن يقتلوا رسول الله ﷺ على المنبر فزل نفخهم حتى سكتوا
فان حمل على التجوز في ذكر المنبر والا فهو أصح مما مضى وحكي بعض أهل السير أنه ﷺ كان يخطب على
منبر من طين قبل أن يتخذ المنبر الذي من خشب ويعمر عليه ان في الاحاديث الصحيحة أنه كان يستند الي
الجذع اذا خطب ولم يزل المنبر على حاله ثلاث درجات حتي زاده مروان في خلافة معاوية ست درجات من
أسفله وكان سبب ذلك ما حكاه الزبير بن بكار في أخبار المدينة باسناده الي حميد بن عبد الرحمن بن عوف قال بعث
معاوية الي مروان وهو عامله على المدينة أنت يحمل اليه المنبر فأمر به فقلع فأظلمت المدينة فخرج مروان فخطب
وقال انما أمرني أمير المؤمنين أن أرفع هذا نجارا وكان ثلاث درجات فزاد فيه الزيادة التي هي عليه اليوم ورواه من
وجه آخر قال فكشف الشمس حتى رأينا النجوم وقال فزاد فيه ست درجات وقال انما زدت فيه حين كثر
الناس قال ابن التجاري وغيره استمر على ذلك الاما أصلح منه الى أن احترق مسجد المدينة سنة أربع وخمسين وسنة فاحترق

فَمَعْلَمًا مِنْ طَرَفِ الْعَابَةِ ثُمَّ جَاءَ بِهَا فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهَا بِهَا فَوَضِعَتْ هَاهُنَا ثُمَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَيْهَا ثُمَّ رَكِعَ وَهُوَ عَلَيْهَا ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى فَجَدَّ فِي أَصْلِ الْمَنْبَرِ ثُمَّ عَادَ . فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتَمُّوا وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو أَنَسٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ جِدْعٌ يَقُومُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا وُضِعَ لَهُ الْمَنْبَرُ سَمِعْنَا لِلْجِدْعِ مِثْلَ

ثم جدد المظفر صاحب العين سنة ست وخمسين منبراً ثم أرسل المظفر يبرس بعد عشر سنين (١) منبراً فأزيل منبر المظفر فلم يزل ذلك إلي هذا العصر فأرسل الملك المؤيد سنة عشرين وثمانمائة منبراً جديداً وكان أرسل في سنة ثمان عشرة منبراً جديداً إلى مكة أيضاً شكر الله له صالح عمله آمين (قوله فمعلماً من طرف العابة) في رواية سفيان عن أبي حازم من أنس العابة كما تقدم في أوائل الصلاة ولا مقابلة بينهما فإن الأثر هو الطرف وقيل يشبه الطرف وهو أعظم منه والعابة بالجمعة وتخفيف الواحدة موضع من عوالي المدينة جهة الشام وهي اسم قرية بالبحرين أيضاً وأصلها كل شجر ملف (قوله فارسلت) أي المرأة تعلم بأنه فرغ (قوله فأمرها) فوضعت (أنت لارادة الاعواد والدرجات) في رواية مسلم من طريق عبد العزيز بن أبي حازم فعمل له هذا الدرجات الثلاث (قوله ثم رأيت رسول الله ﷺ صلى عليها) أي على الاعواد وكانت صلواته على الدرجة العليا من المنبر (قوله وكبر وهو عليها) ثم ركب وهو عليها ثم نزل القهقري (لم يذكر القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذا لم يذكر القراءة بعد التكبيرة وقد تبين ذلك في رواية سفيان عن أبي حازم ولقظه كبر فقرأ وركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري والقهقري بالقصص المثنى إلى خلف والحامل عليه المحافظة على استقبال القبلة وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني خطب الناس عليه ثم أقيمت الصلاة فكبر وهو على المنبر فأفادت هذه الرواية تقدم الخطبة على الصلاة (قوله في أصل المنبر) أي على الأرض إلى جنب الدرجة السفلى منه (قوله ثم عاد) زاد مسلم من رواية عبد العزيز حتى فرغ من صلاته (قوله ولتعملوا) بكسر اللام وفتح المثناة وتشديد اللام أي لتعلموا وعرفه منه أن الحكمة في صلاته في أعلى المنبر ليراه من قد يخفى عليه رؤيته إذا صلى على الأرض ويستفاد منه أن من فعل شيئاً يخالف العادة أن يبين حكمته لأصحابه وفيه مشروعية الخطبة على المنبر لكل خطيب خليفة كان أو غيره وفيه جواز قصد تعليم المؤمنين أفعال الصلاة بالفعل أو جواز العمل بالسير في الصلاة وكذا الكثيرون تفرق وقد تقدم البحث فيه وكذا في جواز ارتفاع الإمام في باب الصلاة في السطوح وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه أبلغ في مشاهدة الخطيب والسمع منه واستحباب الافتتاح بالصلاة في كل شيء جديداً ما شكر أو ماتركاً وقال ابن بطال أن كان الخطيب هو الخليفة فسنه أن يخطب على المنبر وإن كان غيره يخبر بين أن يقوم على المنبر أو على الأرض وتعبه الزين بن المنبر بأن هذا خارج عن مقصود الترجمة ولأنه أخبر عن شيء أحدثه بعض الخلفاء فإن كان من الخلفاء الراشدين فهو سنة متبعة وإن كان من غيرهم فهو بالبدعة أشبه منه بالسنة (قلت) ولعل هذا هو حكمة هذه الترجمة أشار بها إلي أن هذا التفصيل غير مستحب ولعل مراد من استجبه أن الأصل أن لا يرفع الإمام على المؤمنين ولا يلزم من مشروعية ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم لمن ولي الخلافة أن يشرع لمن جاء بعدهم وحجة الجمهور وجود الاشتراك في وعظ السامعين وتعليمهم بعض أمور الدين والله الموفق (قوله) أخبرني يحيى بن سعيد (هو الأنصاري وابن أنس هو حفص بن عبيد الله بن أنس كاسياني في الرواية الملقبة

أصوات العشاري حتى ترك النبي ﷺ فوضع يده عليه . قال سليمان عن يحيى أخبرني حفص بن غبيرة أن الله
 بن أنس أنه سيع جابر أحدثنا آدم . قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه قال سمعت
 النبي ﷺ يخطب على المنبر . فقال من جاء إلى الجمعة فليتمسك باب الخطبة قائما وقال أنس بيئنا النبي
 ﷺ يخطب قائما حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري قال حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا عبيد الله عن
 نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي ﷺ يخطب قائما ثم يقعد ثم يقوم كما تفعلون الآن

ونسب في هذه إلى جده قال أبو مسعود الدمشقي في الاطراف إنما أبهم البخاري حفصا لأن محمد بن جعفر بن أبي
 كثير يقول عبيد الله بن حفص فقبله (قلت) كذا رواه أبو حمزة في المستخرج من طريق محمد بن مسكين عن ابن
 أبي مريم شيخ البخاري فيه ولكن أخرجه الاسماعيلي من طريق أبي الاحوص محمد بن المهيم عن ابن أبي مريم فقال
 عن حفص بن عبيد الله على الصواب وقبله أيضا عبيد الله بن يعقوب بن اسحق عن يحيى بن سعيد أخرجه الاسماعيلي من
 طريقه وقال الصواب فيه حفص بن عبيد الله وفي تاريخ البخاري حفص بن عبيد الله بن أنس وقال بعضهم عبيد الله بن
 حفص ولا يصح عبيد الله (قوله أصوات العشار) بكسر المهملة بعدهما معجمة قال الجوهري العشار جمع عشار بالضم
 ثم القصر وهي الناقة الحامل التي مضت لها عشرة أشهر ولا يزال ذلك اسمها إلى أن تلد وقال الخطابي العشار الحوامل
 من الإبل التي قاربت الولادة ويقال اللواني أنى على حملهن عشرة أشهر يقال ناقة عشرة ونوق عشار على غير قياس
 وسيأتي الكلام على حديث الجذع في علامات النبوة ان شاء الله تعالى (قوله وقال سليمان عن يحيى أخبرني حفص
 بن عبيد الله) أما سليمان فهو ابن بلال وأما يحيى فهو بن سعيد وقد وصله المصنف في علامات النبوة بهذا الاسناد
 وزعم بعضهم أنه سليمان بن كثير لأنه رواه عن يحيى بن سعيد لكن فيه نظر لأن سليمان بن كثير قال فيه عن يحيى بن
 سعيد بن المنبر عن جابر كذلك أخرجه الدارمي عن محمد بن كثير عن أخيه سليمان فان كان محفوظا فيحيى بن سعيد
 فيه شيخان والله أعلم (قوله يخطب على المنبر) هذا القدر هو المقصود إirاده في هذا الباب وقد تقدم الكلام على المتن
 في باب فضل النفس يوم الجمعة ويستفاد منه أن الخطيب تعليم الاحكام على المنبر (قوله باب الخطبة قائما) قال ابن
 المنذر الذي حمل عليه جل أهل العلم من علماء الامصار ذلك ونقل غيره عن أبي حنيفة أن القيام في الخطبة يشترط للقادر
 بواجب وعن مالك رواية أنه واجب فان تركه أساء وصححت الخطبة وعند الباقي ان القيام في الخطبة يشترط للقادر
 كالصلاة واستدل الاول بحديث أبي سعيد الآتي في المناقب أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله
 وبحدث سهل الماضي قبل مرى غلامك يعمل لى أعوادا أجلس عليها والله الموفق وأجيب على الاول أنه كان في
 غير خطبة الجمعة وعن الثاني باحتمال أن تكون الإشارة إلى الجلوس أول ما يصعدو بين الخطيبين واستدل للجمهور
 بحديث جابر بن سمرة المذكور وبحديث كعب بن عجرة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن أبي الحكم يخطب قاعدا
 فانكر عليه وتلاوتر كوك قائما وفي رواية بن خزيمة ما رأيت كاليوم قطاما ما يوم المسلمين يخطب وهو جالس يقول
 ذلك مرتين وأخرج بن أبي شيبة عن طاوس خطب رسول الله ﷺ قائما أبو بكر وعمر وعثمان وأول من جلس
 على المنبر معاوية ومعاوية النبي ﷺ على القيام وبمشروعية الجلوس بين الخطيبين فلو كان القعود مشروعا في
 الخطيبين ما احتجج إلى الفصل بالجلوس ولان الذي نقل عنه القعود كان معذورا ففقدان أبي شيبة من طريق الشعبي
 أن معاوية إنما خطب قاعدا لما كثر شتم بطنه ولجه وأما من احتج بأنه لو كان شرطا ماصلى من أنكر ذلك مع القاعد
 فخواهيه أنه محمول على أن من صنع ذلك خشي الفتنة اوان الذي قعد قعدا بجاهد كاقالوا في اتمام عثمان الصلاة في السفر
 وقد انكر ذلك بن مسعود ثم انه صلى خلفه فأنهمه واعتذر بان الخلفاء شر (قوله وقال أنس إلى آخره) هو طرف

بابُ يُسْتَقْبَلُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ وَاسْتَقْبَلَ النَّاسَ الْإِمَامُ إِذَا خَطَبَ وَاسْتَقْبَلَ ابْنُ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهُمْ
 الْإِمَامَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ هِرَاقِلَ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ
 يَسَافٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمَنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ **بابُ**
 مَنْ قَالَ فِي الْخُطْبَةِ بَعْدَ الثَّنَاءِ أَمَّا بَعْدُ

من حديث الاستسقاء ايضا وسأني في بابه ثم اورد في الباب حديث ابن عمر وقد ترجم له بعد بابين القعدة بين
 الخطيبين وسأني الكلام عليه ثم وفي الباب حديث جابر بن سمرة ان رسول الله ﷺ كان يخطب قائما ثم يجلس
 ثم يقوم فيخطب قائما فمن نبأك انه كان يخطب جالسا فقد كذب اخرجوه مسلم وهو اصرح في المواظبة من حديث
 ابن عمر الا ان اسناده ليس على شرط البخاري وروى ابن أبي شيبة من طريق طاوس قال أول من خطب قاعدا
 معاوية حين كثر شحم بطنه وهذا مرسل يعضده ماروي سعيد بن منصور عن الحسن قال أول من استراح في
 الخطبة يوم الجمعة عثمان وكان اذا أعيا جلس ولم يتكلم حتى يقوم وأول من خطب جالسا معاوية وروى عبد
 الرزاق عن معمر عن قتادة أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يخطبون يوم الجمعة قياما حتى شق على عثمان القيام
 فكان يخطب قائما ثم يجلس فلما كان معاوية خطب الاولي جالسا والاخرى قائما ولا حاجة في ذلك لمن أجاز الخطبة
 قاعدا لانه بين أن ذلك للضرورة (قوله باب استقبال الناس الامام اذا خطب) زادي رواية كريمة في أول الترجمة
 يستقبل الامام القوم ولم يبت الحكم وهو مستحب عند الجمهور وفي وجه يجب جزمه أبو الطيب الطبري من الشافعية
 فان فعل أجزأ وقيل لا ذكره الشافعي ونقل في شرح المذهب أن الالتفات يميناً وشمالاً مكروه اتفاقاً الاما حكي عن
 بعض الحنفية فقال أكرههم لا يصح ومن لازم الاستقبال استدبار الامام القبلة واغتر لئلا يصير مستدبر القوم
 الذين يعظمهم ومن حكمة استقبالهم للامام التهيؤ لسماع كلامه وسلوك الادب معه في استماع كلامه فاذا استقبله
 بوجهه وأقبل عليه بمجسده وبقليه وحضور ذهنه كان ادعى لفهم موعظته وموافقته فيما شرع له القيام لاجله
 (قوله واستقبل ابن عمرو أنس الامام) اما ابن عمر فرواه البيهقي من طريق الوليد بن مسلم قال ذكرت للثين بن
 سعد فاخبرني عن ابن عجلان أنه أخبره عن نافع ان ابن عمر كان يفرغ من سبحة يوم الجمعة قبل خروج الامام فاذا
 خرج لم يقعد الامام حتى يستقبله واما أنس فروياه في نسخة نعم (١) بن حماد باسناد صحيح عنه أنه كان اذا أخذ
 الامام في الخطبة يوم الجمعة يستقبله بوجهه حتى يفرغ من الخطبة ورواه ابن المنذر من وجه آخر عن أنس أنه جاء
 يوم الجمعة فاستند الى الحائط واستقبل الامام قال ابن المنذر لأعلم في ذلك خلافا بين العلماء وحكي غيره عن سعيد
 بن المسيب والحسن شيئا محتملا وقال الترمذي لا يصح عن النبي ﷺ فيه شيء يعني صريحا وقد استنبط المصنف
 من حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله مقصود الترجمة وهو طرف من حديث
 طويل سأني بهذا الاستناد في كتاب الزكاة في باب الصدقة على اليتامى ويأتي الكلام عليه في الرقاق ان شاء الله
 تعالى ووجه الدلالة منه أن جلوسهم حوله لسماع كلامه يقتضي نظرم اليه غالبا ولا يعكز على ذلك ما تقدم من
 القيام في الخطبة لان هذا محمول على أنه كان يتحدث وهو جالس على مكان عال وهم جلوس أسفل منه واذا كان
 ذلك في غير حال الخطبة كان حال الخطبة أولى لورود الامر بالاستماع لها والانتصات عندها والله أعلم * (قوله باب
 من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد) قال الزين بن المنير يحتمل أن تكون من موصولة بمعنى الذي والمراد به النبي
 ﷺ كما في أخبار الباب ويحتمل أن تكون شرطية والجواب عن حذف والتقدير فقد أصاب السنة وعلى التقديرين

(١) قوله في نسخة نعم هكذا في نسخة وفي أخرى من نسخة شيخه نعم اه

رواه عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعوا دحنداً أبو أسامة قال حدثنا هشام بن عروة قال أخبرني عطية بنت المنذر عن أمية بنت أبي بكر قالت دخلت على عائشة رضي الله عنها والناس يصلون قلت لك ما شأن الناس . فأشارت برأسها إلى السماء فقالت آية فأشارت برأسها أي نعم . قالت فأطال رسول الله صلى الله عليه وسلم جداً حتى تحلاني القشي وألى جنبى قرية فيها ماء فتدحنتها فجمعت أصب منها على رأسي فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تجلّت الشمس فخطب الناس وحيد الله بما هو أهله . ثم قال : أما بعد قالت ولقط نسوة من الأنصار فأنكحنا إلهن لأسكنن . قلت لياثمة ما قال . قالت قال ما بين شيء لم أكن أريته إلا قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار والله قد أوحى إلى أنكم تختنون في القبور مثل أو قريب من فتنة المسيح الدجال يوتى أحدكم له ما علمك بهذا الرجل . فأما المؤمن أو قال المؤمن شك هشام فيقول هو رسول الله هو محمد ﷺ جاءنا بالبينات والهدى فآمننا وأجبنا وأتبعنا وصدقنا . فيقال له ثم صالحاً قد كنا نعلم إن كنت لتؤمن به . وأما المنافق أو قال المنافك شك هشام . فيقال له ما علمك بهذا الرجل فيقول لا أدرى سمعت الناس يقولون شيئاً فقلت . قال هشام فقلت قالت لي فاطمة فأوعينته غير أنها ذكرت ما يغاظ عليه

حدثنا محمد بن نمير قال حدثنا أبو عاصم عن جرير بن حازم قال سمعت الحسن يقول حدثنا عمرو بن ثعلبة أن رسول الله ﷺ أتى عيالاً وسبيهم فقدموا على رجلين وأعطى رجلًا وأترك رجلًا فقلنا أن الذين ترك عتبا محمد الله ثم أتى عليه ثم قال أما بعد فوالله إني لأعطي الرجل وأدع الرجل الذي أدع أحب إلى من الذي أعطى ولكن أعطى أقواماً يآ آرى في قلوبهم من الجزع والمكسر وأكل أقواماً إلى ما جعل الله في قلوبهم من النقي والخير فيهم عمرو بن ثعلبة . فوالله ما أحب أن لي بكلمة رسول الله ﷺ حر النعم *

فينبغي للخطباء أن يعملوها تأسيًا وإتباعاً له ملخصاً ولمجد البخاري في صفة خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة حديثاً على شرطه . فاقصر على ذكر الثناء واللفظ الذي وضع للفصل بينه وبين ما بعده من موعظة ونحوها قال سيويه أما بعد معناها مهيأ من شيء بعد وقال أبو اسحق هو الزجاء إذا كان الرجل في حديث فاراد أن يأتي غيره قال أما بعد وهو مبني على الضم لانه من الظروف المقطوعة عن الإضافة وقيل التقدير أما الثناء على الله فهو كذا وأما بعد فكذا ولا يلزم في قسمه أن يصرح بلفظ بل يكفي ما يقوم مقامه واختلف في أول من قالها فقيل داود عليه السلام رواه الطبراني مرفوعاً من حديث أبي موسى الأشعري وفي أسناده ضعف وروى عبد بن حميد والطبراني عن الشعبي موقوفاً أنها فصل الخطباء الذي أعطيه داود وأخرجه سيدي بن منصور من طريق الشعبي فراديه عن زيد بن سمية وقيل أول من قالها يعقوب رواه الدارقطني بسند رواه في غرائب مالك وقيل أول من قالها يرب بن قحطان وقيل كعب بن لؤي أخرجه القاضي أبو أحمد الغساني من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بسند ضعيف وقيل سبحانه بن وائل وقيل قس بن ساعدة والاول أشبه ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة إلى الاولوية المحضة والبقية بالنسبة إلى العرب خاصة ثم يجمع بينها بالنسبة إلى القبائل (قولها رواه عكرمة عن ابن عباس) سيأتي

تَابَهُ يُونُسُ حَدَّثَنَا بِحْنُ بَكْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْإِثْمُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّ
 هَاشِمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنْ جَوْفِ الْإِبِلِ فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى رِجَالُ
 بِصَلَاتِهِ فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَجَمَعُوا فَأَجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فَصَلُّوا مَعَهُ فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَجَمَعُوا فَكَثُرَ أَهْلُ
 الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلِ الثَّالِثَةِ فَرَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ . فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمَسْجِدُ
 عَنْ أَهْلِهِ حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ . فَلَمَّا قَفَى الْعَجَزُ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَتَشَهَّدَ . ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ لَمْ
 يَخْفَ عَلَى مَكَانِكُمْ لِكَيْ خَشِيتُ أَنْ تَرْضَ عَلَيْكُمْ فَتَعِزُّوا عَنْهَا * تَابَهُ يُونُسُ حَدَّثَنَا أَبُو
 الْبَابِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ قَامَ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ فَتَشَهَّدَ وَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ * تَابَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ
 وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَمَّا بَعْدُ * تَابَهُ الْعَدَنِيُّ عَنْ سَفْيَانَ فِي
 أَمَّا بَعْدُ حَدَّثَنَا أَبُو الْبَابِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُذَيْفٍ عَنِ الْمَوْرِ
 ابْنِ حُزْمَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشَهَّدَ يَقُولُ أَمَّا بَعْدُ

موصولا آخر الباب ثم أورد في الباب أيضا ستة أحاديث ظاهرة المناسبة لما ترجم له * أولها حديث أسماء بنت
 أبي بكر في كسوف الشمس وفيه فحمد الله بما هواهله ثم قال أما بعد ثم ذكر قصة فتنة القبر وسيأتي الكلام
 عليه في الكسوف وذكره هنا عن محمود وهو ابن غيلان أحد شيوخه بصيغة قال محمود وكلام أبي نعم في
 المستخرج يشعر بأنه قال حدثنا محمود * ثانيها حديث عمرو بن قنبل وهو فتح المثنى وسكون المعجمة وكسر
 اللام بعدها موحدة وفيه فحمد الله ثم أتى عليه ثم قال أما بعد وسيأتي الكلام عليه في كتاب الخس ووقع هنا
 في بعض النسخ تابه يونس وهو ابن عيينة وقد وصله أبو نعم في مسند يونس بن عيينة له بإسناده عنه
 عن الحسن بن عمرو * ثالثها حديث طائفة في قصة صلاة الليل وفيه فتشهد ثم قال أما بعد وسيأتي الكلام
 عليه في أبواب الطلوع (قوله تابه يونس) هو ابن يزيد وقد وصله مسلم من طريقه بتمامه وكلام المزني في
 الاطراف يدل على أن يونس إنما تابع شعيبا في أما بعد فقط وليس كذلك * رابعها حديث أبي حميد الساعدي
 أن رسول الله ﷺ قَامَ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ فَتَشَهَّدَ وَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ هَكَذَا أَوْ رَدَّ مَخْضَرًا
 بتمامه بهذا الاسناد في الامان والندور وفيه قصة ابن التبية ويأتي الكلام عليه تاما في الزكاة (قوله تابه أبو
 معاوية وأبو أسامة عن هشام) يعني ابن عروة عن أبيه عن أبي حميد وقد وصله مسلم عن أبي كريب
 عن أبي أسامة وأبي معاوية وغيرهما مفردا وأورده الاسماعيل من طريق يوسف بن موسى حدثنا جرير
 ووكيع * وأبو أسامة وأبو معاوية قالا حدثنا هشام بن عروة به وقد وصل المصنف رواية أبي أسامة
 في الزكاة أيضا باختصار (قوله وتابعه العدني عن سفيان) يحتمل أن يكون العدني هو عبد الله بن الوليد وسفيان هو
 الثوري ومن هذا الوجه وصله الاسماعيل وفيه قوله أما بعد ويحتمل أن يكون العدني هو عبد بن يحيى ابن أبي عمرو وسفيان
 هو ابن عيينة وقد وصله مسلم عنه وأحال به على رواية أبي كريب عن أبي أسامة وقد تبين أن فيها قوله أما بعد وهو المقصود
 هنا ولم أره مع ذلك في مسند أبي عمر خامسها حديث المسور بن غزمية قال قام رسول الله ﷺ فسمعتُه حين تشهد
 يقول أما بعد وهذا ظرف من حديثه في قصة خطبة علي بن أبي طالب بنت أبي جهل وسيأتي بتمامه في المناقب ويأتي

• **تَابَهُ الزُّهْرِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُنَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمَسْبُوحِ قَالَ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ عَنْ**
أَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُنْبِرَ وَكَانَ آخِرُ مَجْلَسٍ جَلَسَهُ مُتَعَطِّفًا مَلْمَعَةً عَلَى مَكْسِيَةٍ
قَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ بِصَبَاةٍ دَسِيمَةٍ لِحَمْدِ اللَّهِ وَأَنْتَى عَلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ أَيُّهَا النَّاسُ إِلَى قَتَابُوا إِلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ أَمَا بَعْدُ
فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ يَهْلُونَ وَيَكْثُرُ النَّاسُ فَمَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضُرَّ
فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعُ فِيهِ أَحَدًا فَلْيَقْبَلْ مِنْ نَحْنِهِمْ وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ **بَابُ الْقَعْدَةِ بَيْنَ الْمُخْطَبَيْنِ**
يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَقْعُدُ بَيْنَهُمَا

الكلام عليه ثم (قوله تابه الزهري) وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه عن
 الزهري بتمامه • سادسها حديث ابن عباس قال صعد النبي ﷺ المنبر وكان أي صموده آخر مجلس جلسه الحديث
 وفيه غمد الله وأنتى عليه وفيه ثم قال أما بعد وسأقي في فضائل الانصار بتمامه وأنتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى
 وفي الباب مما لم يذكره عن عائشة في قصة الافك عن أبي سفيان في الكتاب الى هرقل متفق عليها وعن جابر قال كان
 رسول الله ﷺ اذا خطب احمرت عيناه وعلاصوته الحديث وفيه فيقول أما بعد فان خير الحديث كتاب الله أخرجه
 مسلم وفي رواية له عنه كان خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة بحمد الله وشئى عليه ثم يقول على أثر ذلك وقد علاصوته
 فذكر الحديث وفيه يقول أما بعد فان خير الحديث كتاب الله وهذا الذي مراد المصنف بالتنصيص وفيه على الجمعة لكنه
 ليس على شرطه كما قلناه ويستغاد من هذه الاحاديث أن أما بعد لا تختص بالخطب بل يقال أيضا في صدور الرسائل
 والمصنفات ولا اقتصار عليها في ارادة الفصل بين الكلامين بل ورد في القرآن في ذلك لفظ هذا وان وقد كثر استعمال
 المصنفين لما يلفظ بعد ومنهم من صدر بها كلامه فيقول في أول الكتاب أما بعد حمد الله فان الامر كذا ولا حرج
 في ذلك وقد تبين طرق الاحاديث التي وقع فيها أما بعد الحفاظ عبد القادر الراوى في خطبة الاربعين المتبينة له فاخرجه
 عن اثنين وثلاثين صحابيا منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن محمد بن سيرين عن المسور بن غزمية كان النبي ﷺ
 اذا خطب خطبة قال أما بعد ورجاله ثقات وظاهره والمواظبة على ذلك • (قوله باب القعدة بين الخطبتين) قال الزين
 ابن المنبر لم يصرح بحكم الترجمة لان مسند ذلك الفعل ولا عموم له اه والاخصاص بذلك لهذه الترجمة فانه لم يصرح
 بحكم غيرها من أحكام الجمعة وظاهر صنيعه أنه يقول بوجوبها كما يقول به في أصل الخطبة (قوله بخطبتين
 يقعد بينهما) مقتضاه انه كان بخطبتهما قائما وصرح به في رواية خالد بن الحارث المتقدمة قبل يابن ولفظه كان بخطب
 قائما ثم يقعد ثم يقوم وللنسائي والدارقطني من هذا الوجه كان بخطب خطبتين قائما يفصل بينهما بجلوس وغفل
 صاحب للعدة فمزا هذا اللفظ للصحيحين ورواه أبو داود بلفظ كان بخطب خطبتين كان يجلس اذا صعد المنبر حتى
 يفرغ المؤذن ثم يقوم فيخطب ثم يجلس فلا يحكم ثم يقوم فيخطب واستفيد من هذا ان حال الجلوس بين الخطبتين لا
 كلام فيه لكن ليس فيه أن يذكر الله أو يدعو سرا واستدل به الشافعي في اجاب الجلوس بين الخطبتين لمواظبته
 ﷺ على ذلك مع قوله صلوا كما يحبونى أصلى قال ابن دقيق العيد جرت فذلك على ثبوت أن إقامة الخطبتين داخل
 تحت كيمية الصلاة والا فهو استدلال بمجرد الفعل وزعم الطحاوى أن الشافعي تقرر بذلك وتعقب بانه محكي عن
 مالك أيضا في رواية وهو المشهور عن أحمد نقله شيخنا في شرح الترمذي وحكي ابن المنذر ان بعض العلماء عارض
 الشافعي به ﷺ واظب على الجلوس قبل الخطبة الاولى فان كانت مواظبة دليلا على شرطية الجلسة الوسطى
 ظنك دليلا على شرطية الجلسة الاولى وهذا متعقب بان كل الروايات عن ابن عمر ليست فيها هذا الجلسة الاولى

بابُ الاسْتِئْذَانِ إِلَى الْخُطْبَةِ حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الرَّهْزِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَقَعَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ وَمَثَلُ الْمَهْجَرِ كَمَثَلِ الذِّبْيِ يُهْدَى بِدَنَةٍ . ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدَى بِقَرَةٍ . ثُمَّ كَبْشًا . ثُمَّ دَجَاجَةً . ثُمَّ بَيْضَةً . فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَّأَ وَاصْطَفَاهُمْ وَيَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ **بابُ** إِذَا رَأَى الْإِمَامُ رَجُلًا جَاءَ وَهُوَ يَخْطُبُ أَمْرَهُ أَنْ يَصِلَ رَكْعَتَيْنِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الثَّعْلَبَانِ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

وهي من رواية عبد الله العمري المضعف فلم تثبت المواظبة عليها بخلاف التي بين الخطيبين وقال صاحب المغني لم يوجبها أكثر أهل العلم لأنها جلسة ليس فيها ذكر مشروع فلم تحب وقد رها من قال بها بقدر جلسة الاستراحة وبقدر ما يقرأ سورة الاخلاص واختلف في حكمها فقيل للفصل بين الخطيبين وقيل للراحة وعلى الاول وهو الاظهر يكتفى بالسكوت بقدرها ويظهر أثر الخلاف أيضا فيمن خطب قاعد العجزة عن القيام وقد أُلزم الطحاوي من قال بوجوب الجلوس بين الخطيبين أن يوجب القيام في الخطيبين لأن كلامهما اقتصر على فعل شيء واحد وتعبه الزين بن المنير والله التوفيق * (قوله باب الاستئذان) أي الاصغاء للسمع فكل مستمع سامع من غير عكس وأورد المصنف فيه حديث كتابة الملائكة من يكر يوم الجمعة وفيه فاذا خرج الامام طووا صحتهم ويستمعون الذكر وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب فضل الجمعة وفيه إشارة الى أن منع الكلام من ابتداء الامام في الخطبة لان الاستئذان لا يتجه اذا تكلم وقالت الحنفية يحرم الكلام من ابتداء خروج الامام ورد فيه حديث ضعيف سنذكره في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى * (قوله باب اذا رأى الامام رجلا جاء وهو يخطب أمره أن يصل ركعتين) أي اذا كان لم يصليهما قبل ان يراه (قوله عن جابر بن عبد الله) صرح في الباب الذي يليه بسماع عمرو له من جابر (قوله جاء رجل) هو سليك بمهمل مصغرا ابن هذيل وقيل ابن عمرو الغطفاني بفتح المعجمة ثم المهملة بعدها قاف من غطفان بن سعيد بن قيس عيلان ووقع مسمى في هذه القصة عند مسلم من رواية الليث ابن سعد عن أبي الزبير عن جابر بلفظ جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله ﷺ قائم على المنبر فقام سليك قبل أن يصل فقال له أصليت ركعتين قال لا فقال قم فاركعها ومن طريق الاعمش عن أبي سفيان عن جابر نحوه وفيه فقال له يا سليك قم فاركع ركعتين وتجاوز فيهما هكذا رواه حناظ أصحاح الاعمش عنه وواقعه الوليد بن أبي بشر عن أبي سفيان عند أبي داود والدارقطني وشذ منصور بن أبي الاسود عن الاعمش بهذا الاسناد فقال جاء الثعالب بن نوفل فذكر الحديث أخرجه الطبراني قال أبو حاتم الرازي وم فيه منصور بن عيسى في تسمية الآتي وقد روى الطحاوي من طريق حفص بن غياث عن الاعمش قال سمعت أبا صالح يحدث يحدث سليك الغطفاني ثم سمعت أبا سفيان يحدث به عن جابر فتحرر أن هذه القصة اسليك وروى الطبراني أيضا من طريق أبي صالح عن أبي ذر أنه أتى النبي ﷺ وهو يخطب فقال لا بني ذر صليت ركعتين قال لا الحديث وفي اسناده ابن لهيعة وشذ بقوله وهو يخطب فان الحديث مشهور عن أبي ذر أنه جاء الى النبي ﷺ وهو جالس في المسجد أخرجه ابن حبان وغيره وأما ما رواه الدارقطني من حديث أنس قال دخل رجل من قيس المسجد فذكر نحو قصة سليك فلا يخالف كونه سليكا كان غطفان من قيس ما تقدم وإن كان بعض شيوخنا غابريينهما وجوز أن تكون الواقعة تعددت فانه لم يثبت لي ذلك واختلف فيه على الاعمش اختلافا آخر رواه الثوري عنه عن أبي سفيان عن جابر عن سليك فجعل الحديث من مسند سليك قال ابن عدي لا أعلم أحدا قاله عن الثوري هكذا غيره الثوري يابن إبراهيم بن خالد اه وقد قاله عنه أيضا عبد الرزاق أخرجه هكذا في مصنفه وأحمد عنه وابو عوانة والدارقطني من طريقه ونقل ابن عدي عن النسائي أنه قال هذا خطأ اه

هَلْ أَصْلَيْتَ يَا فُلَانُ قَالَ لَا قَالَ قُمْ فَارْكَعْ

والذي يظهر لي انه ماعنى أن جابر احمل القصصه عن سليلك وانما معناه أن جابر احدهم عن قصة سليلك ولهذا نظير
سأذكر في حديث أبي مسعود في قصة أبي شبيب اللحام في كتاب البيوع ان شاء الله تعالى ومن المستغربات ما حكاه ابن
شكوال في المبهمات أن الداخل المذکور يقال له ابوهديه فان كان محظوظا فلها كنية سليلك صادفت اسم ابيه (قوله
فقال صليت) كذا للاكثر بحذف همزة الاستفهام وثبت في رواية الاصيلي (قوله قم فاركع) زاد المستملي
والاصيلي ركعتين وكذا في رواية سفيان في الباب الذي بعده فصل ركعتين واستدل به على أن الخطبة لا تمنع
الداخل من صلاة تحية المسجد وتعقب بأنها واقعة عين لا عموم لها فيحتمل اختصاصها بسليلك وبدل عليه
قوله في حديث أبي سعيد الذي أخرجه أصحاب السنن وغيرهم جاء رجل والنبي ﷺ يخطب والرجل في هيئة بذة
فقال له أصليت قال لا قال صل ركعتين وحض الناس على الصدقة الحديث فامره أن يصلى ليراه بعض
الناس وهو قائم فيصدق عليه ويؤيده أن في هذا الحديث عند أحمد أن النبي ﷺ قال ان هذا الرجل دخل المسجد
في هيئة بذة فامره أن يصلى ركعتين وأنا أرجو أن يفتن له رجل فيصدق عليه وعرف بهذه الرواية الرد على من
طعن في هذا التأويل فقال لو كان كذلك لقال لهم اذارأيتم ذابذة فتصدقوا عليه أو اذا كان أحد ذابذة فليقيم فليركع
حتى يتصدق الناس عليه والذي يظهر أنه صلى الله عليه وسلم كان يعنى في مثل هذا بالاجال دون التفصيل كما كان يصنع
عند الحاجة وما يضعف الاستدلال به أيضا على جواز التحية في تلك الحال أنهم أطلقوا أن التحية تقوت بالجلوس وورد
أيضا ما يؤيد كذا لخصوصية وهو قوله صلى الله عليه وسلم لسليلك في آخر الحديث لا تعودن لمثل هذا أخرجه ابن
حبان انتهى ما اعتل به من طعن في الاستدلال بهذه القصصه على جواز التحية وكذا مردود لان الاصل عدم الخصوصية
والتحليل بكونه صلى الله عليه وسلم قصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية فان المانعين منها لا يميزون التطوع
لعله التصديق قال ابن المنبر في الحاشية لوساغ ذلك لساغ مثله في التطوع عند طلوع الشمس وسائر الاوقات المكروهة
ولا حائل به وما يدل على أن أمره بالصلاة لم ينحصر في قصد التصديق معاودته صلى الله عليه وسلم بأمره بالصلاة أيضا
في الجمعة الثانية بعد أن حصل له في الجمعة الاولى وبين فدخل هما في الثانية فتصدق باحدهما فهما للنبي صلى الله عليه
وسلم عن ذلك أخرجه النسائي وابن خزيمة من حديث أبي سعيد أيضا ولاحمد وابن حبان أنه كرر أمره بالصلاة
ثلاث مرات في ثلاث جمع فدل على أن قصد التصديق عليه جزء علة لآلة كاملة وأما اطلاق من أطلق أن التحية تقوت
بالجلوس فقد حكى النووي في شرح مسلم عن المحققين ان ذلك في حق العامد العالم أما الجاهل أو الناسي فلا وحال هذا
الداخل محمولة في الاولى على أحدهما وفي المرتين الاخرين على النسيان والحامل للمانعين على التأويل المذکور أنهم
زعموا أن ظاهره معارض الامر بالانصات والاستماع للخطبة قال ابن العربي عارض قصة سليلك ما هو أقوى منها
كقوله تعالى واذقري القرآن فاستمعوا له وأنصتوا وقوله صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك أنصت والامام
يخطب يوم الجمعة فقد نفوت متفق عليه قال فاذا امتنع الامر بالمعروف وهو أمر اللأخي بالانصات مع قصر زمنه فمنع
التشاغل بالتحية مع طول زمنها أولى وعارضوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب للذي دخل يخطي
رقب الناس اجلس فقد آتيت أخرجه أبو داود والنسائي ومحمد بن خزيمة وغيره من حديث عبد الله بن بشر قالوا
خبره بالجلوس ولم يأمره بالتحية وروى الطبراني من حديث ابن عمر رفعه اذا دخل أحدكم والامام على المنبر فلا صلاة
ولا كلام حتى يفرغ الامام والجواب عن ذلك كله أن المعارضة التي تؤل الى اسقاط أحد الدليلين إنما يعمل بها عند تعذر
الجمع والجمع هنا ممكن أما الآية فليست الخطبة كلها قرآنا وأما ما فيها من القرآن فالجواب عنه كالجواب عن الحديث وهو
تخصيص عمومها بالداخل وأيضا فصلي التحية يجوز أن يطلق عليه أنه منصت فقد تقدم في افتتاح الصلاة من حديث
أبي هريرة أنه قال يا رسول الله سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول فيه فاطلق على القول سرا السكوت وأما

حديث ابن بشر فهو ايضا واقعة عين لا عموم فيها فيحتمل ان يكون ترك امره بالتحية قبل مشروعيها وقد عارض بعضهم في قصة سليك بمثل ذلك ويحتمل ان يجمع بينهما بان يكون قوله له اجلس اي بشرطه وقد عرف قوله للدخول فلا يجلس حتى تصل ركعتين فمعنى قوله اجلس اي لا تتخط او ترك امره بالتحية ليان الجواز فانها ليست واجبة او لكون دخوله وقع في اواخر الخطبة بحيث ضاق الوقت عن التحية وقد اختلفوا على استثناء هذه الصورة ويحتمل ان يكون صلى التحية في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرّب من سماع الخطبة فوقع منه التخطي فانكر عليه والجواب عن حديث ابن عمر بانه ضعيف فيه ايوب بن نيك وهو منكر الحديث قاله ابو زرعة وابو حاتم والاحاديث الصحيحة لا تعارض بمثله واماقصة سليك فقد ذكر الترمذي انها اصح شيء روى في هذا الباب واقوى واجاب المانعون ايضا باجوبة غير ما تقدم اجتمع لثامنها زيادة على عشرة اوردها ملخصة مع الجواب عنها لتستفاد (الاول) قالوا انه صلى الله عليه وسلم لما خاطب سليكا سكت عن خطبة حتى فرغ سليك من صلاته فعل هذا فقد جمع سليك بين سماع الخطبة وصلاة التحية فليس فيه حجة لمن اجاز التحية والمخطيب بخطب والجواب ان الدارقطني الذي اخرجه من حديث انس قد ضعفه وقال ان الصواب انه من رواية سليمان التيمي مرسل او معضلا وقد تعقبه ابن المنير في الحاشية بانه لو ثبت لم يسغ على قاعدتهم لانه يستلزم جوارق قطع الخطبة لاجل الدخول والعمل عندهم لا يجوز قطعه بعد الشروع فيه لاسيما اذا كان واجبا (الثاني) قيل لا تشاغل النبي صلى الله عليه وسلم بمخاطبة سليك سقط فرض الاستماع عنه اذ لم يكن منه حينئذ خطبة لاجل تلك المخاطبة قاله ابن العربي وادعى انه اقوى الاجوبة وتعقب بانه من اضعفها لان المخاطبة لما انقضت رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خطبته وتشاغل سليك بامثال ما أمره به من الصلاة فصيح انه صلى في حال الخطبة (الثالث) قيل كانت هذه القصة قبل شروعه عليه السلام في الخطبة وبذل عليه قوله في رواية الليث عند مسلم والتي عليه السلام قاعد على المنبر واجيب بأن القعود على المنبر لا يختص بالابتداء بل يحتمل أن يكون بين المخطبتين أيضا فيكون كلمة بذلك وهو قاعد فلما قام ليصلي قام النبي صلى الله عليه وسلم للخطبة لان زمن القعود بين المخطبتين لا يطول ويحتمل أيضا أن يكون الراوي يجوز في قوله قاعد لان الروايات الصحيحة كلها مطابقة على أنه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم بخطب (الرابع) قيل كانت هذه القصة قبل تحريم الكلام في الصلاة وتعقب بان سليكا متأخر الاسلام جدا وتحريم الكلام متقدم جدا كاسياني في موضعه في اواخر الصلاة فكيف يدعى نسخ المتأخر بالمقدم مع أن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقيل كانت قبل الامر بالانصات وقد تقدم الجواب عنه وعورض هذا الاحتمال بمثله في الحديث الذي استدلوا به وهو ما اخرجه الطبراني عن ابن عمر اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام لاحتمال أن يكون ذلك قبل الامر بصلاة التحية والاولى في هذا أن يقال على تقدير تسليم ثبوت رفعه يخص عمومه بحديث الامر بالتحية خاصة كما تقدم (الخامس) قيل اتفقوا على أن منع الصلاة في الاوقات المكروهة يستوى فيه من كان داخل المسجد أو خارجه وقد اتفقوا على أن من كان داخل المسجد يتمتع عليه التنفل حال الخطبة فليكن الا في ذلك قاله الطحاوي وتعقب بانه قياس في مقابلة النص فيوقاسد وما نقله من الاتفاق واقفه عليه الماوردي وغيره وقد شذ بعض الشافعية فقال ينبغي على وجوب الانصات فان قلنا بما امتنع التنفل والافلا (السادس) قيل اتفقوا على أن الدخول والامام في الصلاة تسقط عنه التحية ولا شك أن الخطبة صلاة تسقط عنه فيها أيضا وتعقب بان الخطبة ليست صلاة من كل وجه والفرق بينهما ظاهر من وجوه كثيرة والدخول في حال الخطبة يماور بشغل البقعة بالصلاة قبل جلوسه بخلاف الدخول في حال الصلاة فان اتيانه بالصلاة التي اقيمت يحصل المقصود هذا مع تفريق الشارع بينهما فقال اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وقد وقع في بعض طرقه فلا صلاة الا التي اقيمت ولم يقل ذلك في حال الخطبة بل أمرهم فيها بالصلاة (السابع) قيل اتفقوا على سقوط التحية عن الامام مع كونه يجلس على المنبر مع أنه لا ابتداء الكلام في الخطبة دون الماموم فيكون ترك الماموم التحية بطريق الاولى

وتعقب بانه أيضا قياس في مقابلة النص فهو قاسد ولان الامر وقع مقيدا بحال الخطبة فلم يتناول الخطيب وقال الزين
 بن المنير منع الكلام انما هو لئلا يشهد الخطبة لاني خطب فكذلك الامر بالايجابات واستماع الخطبة (الثامن) قيل لانسلم أن
 المراد بالركعتين للامور بهما نحية المسجد بل يحتمل أن تكون صلاة قائية كالصبح مثلا قاله بعض الحنفية وقواه ابن المنير
 في الحاشية وقال له رحمته الله كان كشفه عن ذلك وانما استغفهم لملاطفة في الخطاب قال ولو كان المراد بالصلاة التحية
 لم يحسن الى استغفاه لانه قدره لما دخل وقد تولى رده ابن حبان في صحيحه فقال لو كان كذلك لم يشكر وأمره له بذلك
 مرة بعد اخرى ومن هذه المادة قولهم انما امره بسنة الجمعة التي قبلها ومستند قوله في قصة سليك عند ابن
 ماجه أصليت قبل أن نجي. لان ظاهره قبل أن نجي. من البيت ولهذا قال الاوزاعي ان كان صلى في البيت قبل أن يجي.
 فلا يصح اذا دخل المسجد وتعقب بان مانع من صلاة التحية لا يجوز التثفل حال الخطبة مطلقا ويحتمل أن يكون معنى
 قبل أن نجي. أي الى الموضع الذي أنت به الآن وقائدة الاستغفار احوال أن يكون صلاها في مؤخر المسجد ثم تقدم
 ليقر بن سماح الخطبة كما تقدم في قصة الذي تحطى ويؤكد أنه في رواية لمسلم أصليت الركعتين بالآل واللام
 وهو لمعه ولا عهد هناك أقرب من نحية المسجد وأمانسة الجمعة التي قبلها فلم يثبت فيها شيء كإسائي في باب (التاسع) قيل
 لانسلم أن الخطبة المذكورة كانت للجمعة ويدل على أنها كانت لغيرها قوله للدخول أصليت لان وقت الصلاة لم يكن
 دخل اه وهذا يبني على أن الاستغفار وقع عن صلاة الفرض فيحتاج الى ثبوت ذلك وقد وقع في حديث الباب وفي
 الذي بعده أن ذلك كان يوم الجمعة فهو ظاهر في ان الخطبة كانت لصلاة الجمعة (العاشرة) قال جماعة منهم القرطبي أقوى
 ما اعتمدنا لك في هذه المسئلة عمل أهل المدينة خلفا عن سلف من لدن الصحابة الى عهد مالك أن التثفل في حال
 الخطبة ممنوع مطلقا وتعقب بمنع اتفاق أهل المدينة على ذلك فقد ثبت فعل التحية عن أبي سعيد الخدري وهو من فقهاء
 الصحابة من أهل المدينة وحمله عنه أصحابه من أهل المدينة أيضا فروى الترمذي وابن خزيمة ومصحاه عن عياض بن
 أبي سرح ان ابا سعيد الخدري دخل ومروان يخطب فصلى الركعتين فاراد حرس مروان أن يمنعه فأبى حتى صلاهما ثم
 قال ما كنت لادعها بعد أن سمعت رسول الله ﷺ يأمر بهما انتهى ولم يثبت عن أحد من الصحابة صريحا بما خالف
 ذلك وأما ما نقله ابن بطال عن عمرو عثمان وغير واحد من المنع مطلقا فاعتاده في ذلك على روايات عنهم فيها
 احتمال كقول ثعلبة بن أبي مالك أدرت عمرو عثمان وكان الامام اذا خرج ترك الصلاة وجه الاحتمال أن يكون ثعلبة
 عني بذلك من كان داخل المسجد خاصة قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي كل من نقل عنه يعني من
 الصحابة منع الصلاة والامام يخطب محمول على من كان داخل المسجد لانه لم يقع عن أحد منهم التصريح بمنع التحية
 وقد ورد فيها حديث يخصها فلا تترك بالاحتمال انتهى ولم أقف على ذلك صريحا عن أحد من الصحابة وأما رواه
 الطحاوي عن عبد الله بن صفوان أنه دخل المسجد وابن الزبير يخطب فاستلم الركن ثم سلم عليه ثم جلس ولم يركع
 وعبد الله بن صفوان وعبد الله بن الزبير صحابيان صغيران فقد استدلل به الطحاوي فقال لمسلم ينكر ابن الزبير على ابن
 صفوان ولان حضرها من الصحابة ترك التحية دل على صحة ما قلناه وتعقب بان تركهم التكبير لا يدل على تحرهما بل يدل
 على عدم وجوبها ولم يقل به غلقهم وسيأتي في أواخر الكلام على هذا الحديث البحث في أن صلاة التحية هل تتم كل
 مسجد أو يستثنى المسجد الحرام لان نحية الطواف فلعل ابن صفوان كان يرى أن نحية استلام الركن فقط وهذه الاجوبة
 التي قطعناها تندفع من أصلها بعموم قوله ﷺ في حديث أبي قتادة اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي
 ركعتين متفق عليه وقد تقدم الكلام عليه وورد اخص منه في حال الخطبة ففي رواية شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت
 جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله ﷺ وهو يخطب اذا جاء أحدكم والامام يخطب أو قد خرج فيصل ركعتين
 متفق عليه أيضا ولمسلم من طريق أن سفيان عن جابر أنه قال ذلك في قصة سليك ولعله بعد قوله فاركعها ونحو فيها ثم قال
 اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيها ما قال النووي هذا نص لا يتطرق اليه التأويل ولا

بابُ مَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ يُخْطِبُ مَتَى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ قَالَ دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يُخْطِبُ فَقَالَ أَصَلَّيْتُ قَالَ لَا قَالَ فَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ **بابُ رُفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الْخُطْبَةِ حَدَّثَنَا** سُدَّةٌ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ

أُظِنَ مَا يُلْفِظُهُ هَذَا اللَّفْظُ وَيُحْتَقَدُّ بِمَحِيحِهِ فِي خِلَافِهِ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَبِي جَمْرَةَ هَذَا الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ نَصٌّ فِي الْبَابِ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ وَحِكْمُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ أَنْ بَعْضُهُمْ تَأْوِيلُ هَذَا الْعُمُومِ بِأَوْ يَلِ مُسْتَكْرَهً وَكَانَهُ يُشِيرُ إِلَى بَعْضِ مَا تَقْدِمُ مِنْ أَدْعَاءِ النُّسخِ أَوِ التَّخْصِيسِ وَقَدْ عَارَضَ بَعْضُ الْخَفِيَّةِ الشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّهُمْ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي قِصَّةِ سَلِيكٍ لِأَنَّ التَّحِيَةَ عِنْدَهُمْ تَسْقُطُ بِالْجُلُوسِ وَقَدْ تَقَدَّمَ جَوَابُهُ وَعَارَضَ بَعْضُهُمْ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَفَعَهُ لَا تَصَلُّوا وَالْإِمَامُ يُخْطِبُ وَتَقَبُّبُهُ بِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ فَيُخْصَّ عُمُومُهُ بِالْأَمْنِ بِصَلَاةِ التَّحِيَةِ وَبَعْضُهُمْ بِأَنْ عَمَرَ بِأَمْرَيْنِ بِصَلَاةِ التَّحِيَةِ مَعَ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ الْإِفْتِصَارَ عَلَى الْوُضُوءِ وَأُجِيبَ بِأَحْوَالِ أَنْ يَكُونَ صَلَاحًا وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَائِدِ غَيْرُ مَا تَقْدِمُ جَوَازُ صَلَاةِ التَّحِيَةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَسْقُطْ فِي الْخُطْبَةِ مَعَ الْأَمْرِ بِالْأَنْصَاتِ لَهَا فَيُرْفَعُ أَوَّلَى وَفِيهِ أَنْ التَّحِيَةَ لَا تَهْوُتُ بِالْقُعُودِ لَكِنْ قَيْدُهُمْ بِالْجَاهِلِ أَوِ النَّاسِي كَمَا تَقْدِمُ وَإِنَّ لِلْخُطْبِ أَنْ يَأْمُرَ فِي خُطْبَتِهِ وَنَهْيِهِ وَبَيْنَ الْأَحْكَامِ الْحَتَّاجِ إِلَيْهَا وَلَا يَقْطَعُ ذَلِكَ التَّوَالِي الْمَشْطَرِطُ فَيُهَابِلُ لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ كُلُّ ذَلِكَ بِعَدَمِ الْخُطْبَةِ وَاسْتِدْلَ بِهِ أَنَّ الْمَسْجِدَ شَرْطُ الْجُمُعَةِ لِاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ لَا تَشْرَعُ التَّحِيَةُ لَعَمْرُ الْمَسْجِدِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَاسْتَدْلَ بِهِ عَلَى جَوَازِ رَدِّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ فِي حَالِ الْخُطْبَةِ لِأَنَّ أَمْرَهَا أَخْفَى وَزَمَنُهَا أَقْصَرُ وَلَا سِيَماً بِرَدِّ السَّلَامِ فَانَّهُ وَاجِبٌ وَسِيَائِي الْبَحْثِ فِي ذَلِكَ بِعَدَلِ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ (قَائِدَةٌ) * قِيلَ يَخْصُ عَمْرُو حَدِيثِ الْبَابِ بِالْإِخْلَالِ فِي آخِرِ الْخُطْبَةِ كَمَا تَقْدِمُ قَالَ الشَّافِعِيُّ أَرَى لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْمُرَ أَلَّا يَتَرَكَ الرُّكْعَيْنِ وَيَزِيدَ فِي كَلَامِهِ مَا يُمْكِنُهُ الْإِيَانُ هِمَا قَبْلَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَرِهَتْ ذَلِكَ وَحِكْمُ النَّوَوِيِّ عَنْ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ الْمُخْتَارَ أَنْ لَمْ يَخْلُ أَنْ يَقِفَ حَتَّى تَقَامَ الصَّلَاةُ لَثَلَا يَكُونَ جَالِسًا بِغَيْرِ تَحِيَةٍ أَوْ مُتَقَلِّحًا لِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَاسْتَفْنَى الْحَامِلِي الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ لِأَنَّ تَحِيَةَ الطَّوُافِ وَفِيهِ نَظَرٌ لَطَوِيلُ زَمَنِ الطَّوُافِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرُّكْعَيْنِ وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّ تَحِيَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الطَّوُافُ إِنَّمَا هُوَ حَقُّ الْقَادِمِ لِيَكُونَ أَوَّلُ شَيْءٍ يَفْعَلُهُ الطَّوُافُ وَأَمَّا الْمُقِيمُ فَحُكْمُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ وَلَمَّا قَوْلُ مَنْ أَطْلَقَ أَنَّهُ يُنَادَى فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِالطَّوُافِ لِكُونَ الطَّوُافِ بِعَقْبِهِ صَلَاةَ الرُّكْعَيْنِ فَيَحْصُلُ شُغْلُ الْبَقْعَةِ بِالصَّلَاةِ فَابْأَوَّاهُ وَالْمَقْصُودُ وَيَخْتَصُّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بِزِيَادَةِ الطَّوُافِ وَانَّهُ أَعْلَمُ * (قَوْلُهُ بَابُ مَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ يُخْطِبُ صَلَى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) قَالَ الْأَسْمَاعِيلِيُّ لَمْ يَقَعْ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ التَّقْيِيدُ بِكُونِهِمَا خَفِيفَتَيْنِ (قُلْتُ) هُوَ كَمَا قَالَ الْأَنْصَارِيُّ الْمَصْنُفُ جَرِي عَلَى عَادَتِهِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى مَا فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو بَرْقَةَ فِي السَّنَنِ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ بِقَلْبِهِ فَارْكَعَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِقَلْبِهِ وَنَحْوُهُمَا وَقَالَ الزَّيْنِيُّ الْمُنِيرُ مَا لَمْ يَخْصُصْهُ فِي التَّرْجُمَةِ الْأُولَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالرُّكْعَيْنِ يَتَّقِيدُ بِرُؤْيَا الْإِمَامِ الدَّخْلَ فِي حَالِ الْخُطْبَةِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَفْرِهَ هَلْ صَلَّى أَمْ لَا وَذَلِكَ كَلَامٌ خَاصٌّ بِالْخُطْبَةِ وَأَمَّا حُكْمُ الدَّخْلِ فَلَا يَتَّقِيدُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بَلْ يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَصِلَ تَحِيَةَ الْمَسْجِدِ فَاشَارَ الْمَصْنُفُ إِلَى ذَلِكَ كَلَامًا بِالتَّرْجُمَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْأُولَى مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِمَا وَاحِدٌ (قَوْلُهُ عَنْ عَمْرُو) هُوَ ابْنُ دِينَارٍ وَوَقَعَ التَّصَرُّعُ بِمَا عَنِ سُفْيَانَ مِنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي سَنَدِ الْحَمِيدِيِّ وَهُوَ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَوْجِ (قَوْلُهُ صَلَاتُ) كَذَا لَا كَثْرَ أَيْضًا بِحَذْفِ الْهَمْزِ وَتَوَثُّبِ لِكُرْبِهِ وَلِلْمُسْتَمْعِلِ (قَوْلُهُ قَالَ فَصَلَّى) زَادَ فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ قَالَ قَمُ فَصَلَّى * (قَوْلُهُ بَابُ رُفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الْخُطْبَةِ) أَوْرَدَ فِيهِ طَرَفًا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ الْاسْتِسْقَاءِ وَقَدْ سَأَلَهُ الْمَصْنُفُ بِتَأَمُّلِهِ فِي عِلَامَاتِ التَّوْبَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَهُوَ مُطَابِقٌ لِلتَّرْجُمَةِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ حَدِيثَ عِمْرَةَ بْنِ رُوَيْتَةَ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي انْكَارِ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى

وَعَنْ يُونُسَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَكَذَا الْكَرَاعُ وَهَكَذَا الشَّاهُ فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْتَعِينَنَا فَقَدْ يَدِينُ وَدَعَا بِأَبِ الْاِسْتِسْقَاءِ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ أَصَابَتِ النَّاسَ سَنَةٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ يَوْمَ جُمُعَةٍ قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَاكَ الْمَالُ وَجَاعَ الْبَيْتَالُ فَادْعُ اللَّهَ لَنَا فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَمَا رَأَى فِي السَّمَاءِ قُرْعَةً فَوَالَّذِي فَنَفْسِي بِيَدِهِ مَا وَضَعَهَا حَتَّى تَارَ السَّحَابُ أَمْثَالَ الْجِبَالِ ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مِثْبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ ﷺ فَمَطَرْنَا يَوْمَئِذٍ ذَلِكَ وَمِنَ الْغَدِ وَبَدَأَ الْغَدِيرُ وَالَّذِي يَلِيهِ حَتَّى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى وَقَامَ ذَلِكَ الْإِعْرَابِيُّ أَوْ قَالَ غَيْرُهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَهْدِمُ الْبَيْتَانَ وَغَرَقَ الْمَالُ فَادْعُ اللَّهَ لَنَا فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ اللَّهُمَّ حَوِّلْنَا وَلَا عَائِنَا فَإِذَا يَشِيرُ يَدَيْهِ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ السَّحَابِ إِلَّا أَنْزَلَتْ وَصَارَتِ الْمَدِينَةُ مِثْلَ الْجَوِيِّ وَسَلَّ الْوَادِي قَنَاقَةً شَهْرًا . وَلَمْ يَجِئْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَّا حَدَّثَ بِالْجَوْدِ **بَابُ** الْإِنصَاتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ وَإِذَا قَالَ لِصَاحِبِهِ أَنْصِتْ فَقَدْ لَنَا وَقَالَ سَلَدَانُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ

اطلاقه لكن قديم مالك الجواز بدعاء الاستسقاء كما في هذا الحديث (قوله وعن يونس عن ثابت) يونس هو بن عبيد وهو معطوف على الاسناد المذكور والتقدير وحدنا مسدد أيضا عن حماد بن زيد عن يونس وقد أخرجه أبو داود عن مسدد أيضا بالاسنادين معا وأخرجه البزار أيضا بطريق مسدد وقال تهره بن حماد بن زيد عن يونس بن عبيد والرجال من الطريقين كلهم بصريون (قوله قد يدينه ودعا) في الحديث الذي بعده فرفع يديه كلفظ الترجمة وكأنه أراد أن يبين أن المراد بالرفع هنا للدلالة على الصلاة وسيأتي في كتاب الدعوات صفة رفع اليدين في الدعاء فان في رفعهما في دعاء الاستسقاء صفة زائدة على رفعهما في غيره وعلى ذلك يحمل حديث أنس لم يكن يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء وانه أراد الصفة الخاصة بالاستسقاء وبأي شيء من ذلك في الاستسقاء أيضا ان شاء الله تعالى * (قوله باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة) أورد فيه الحديث المذكور مطولا من وجه آخر عن أنس وهو مطابق للترجمة أيضا وفي الاكتفاء في الاستسقاء بخطبة الجمعة وصلاتها و يأتي الكلام عليه مستوفي في كتاب الاستسقاء ان شاء الله تعالى واستدل به على جواز الكلام في الخطبة كما سيأتي في الباب الذي بعده * (قوله باب الانصات يوم الجمعة والامام يخطب) أشار بهذا الى الرد على من جعل وجوب الانصات من خروج الامام لان قوله في الحديث والامام يخطب جملة حالية تخرج ما قبل خطبته من حين خروجه وما بعده الى ان يشرع في الخطبة نعم الاولى ان ينصت كما تقدم الترتيب فيه في باب فضل النسل للجمعة وأما حال الجلوس بين الخطبتين فحكى صاحب المغني عن الغلاء فيه قولين بناء على انه غير خاطب أو ان زمن سكوته قليل فاشبه السكوت للتنفس (قوله واذا قال لصاحبه أنصت فقد لنا) هو كلفظ حديث الباب في بعض طرقه وهي رواية النسائي عن قتيبة عن الليث بالاسناد المذكور ولفظه من قال لصاحبه يوم الجمعة والامام يخطب أنصت فقد لنا والمراد بالصاحب من يخاطبه بذلك مطلقا وإنما ذكر صاحب لكونه القالب (قوله وقال سلمان) هو طرف من حديثه المتقدم في باب الدهن للجمعة وقوله ينصت بضم الاولى على الافصح ويجوز الفتح قال الازهرى يقال انصت وانصت وانتصت قال ابن خزيمة المراد بالانصات السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله

ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والإمام يخطب فقد نفوت

ومعقب بأنه يلزم منه جواز القراءة والذكر حال الخطبة فالظاهر أن المراد السكوت مطلقاً ومن فرق احتاج إلى دليل ولا يلزم من يجوز الصلوة لدليها الخاص جواز الذكر مطلقاً (قوله أخبرني ابن شهاب) هكذا رواه يحيى بن بكير عن الليث ورواه شعيب بن الليث عن أبيه فقال عن عقيل عن ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عن أبي هريرة أخرجه مسلم والنسائي والطبراني مع صحيحان وقد رواه أبو صالح عن الليث بالاسنادين معا أخرجه الطحاوي وكذا رواه ابن جريج وغيره عن الزهري بهما أخرجه عبد الرزاق وغيره ورواه مالك عند أبي داود وابن أبي ذئب عند ابن ماجه كلاهما عن الزهري بالاسناد الاول (قوله يوم الجمعة) مفهومان غير يوم الجمعة بخلاف ذلك وفيه بحث (قوله فقد نفوت) قال الاخفش اللغو الكلام الذي لا أصل له من الباطل وشبهه وقال ابن عرفة اللغو السقوط من القول وقيل الميل عن الصواب وقيل اللغو الاتم كقوله تعالى وإذا مروا باللغو مروا كراماً وقال الزين بن المتير اتقت أقوال القصرين على أن اللغو ما لا يحسن من الكلام وأغرب أبو عبيد الحمري في الفريب فقال معنى لغاتكم كذا أطلق والصواب التقييد وقال النضر ابن شميل معنى نفوت خبت من الاجر وقيل بطلت فضيلة جمعت وقيل صارت جمعت ظهرا (قلت) أقوال أهل اللغة مقاربة للمعنى ويشهد للقول الأخير ما رواه أبو داود وابن خزيمة من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً ومن لغوا تخبطي رقاب الناس كانت له ظهراً قال ابن وهب أحدر وانه معناه أجزأت عنه الصلاة وحرم فضيلة الجمعة ولا أحد من حديث علي مرفوعاً من قال صه فقد تكلم ومن تكلم فلا جمعة له ولأبي داود ونحوه ولا أحد البزار من حديث ابن عباس مرفوعاً من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كالخمار يحمل أسفاره والذي يقول له انصت ليست له جمعة وله شاهد قوي في جامع حماد بن سلمة عن ابن عمر مرفوعاً قال العلماء معناه لا جمعة له كاملة للاجماع على إسقاط فرض الوقت عنه وحكي ابن التين عن بعض من جاز الكلام في الخطبة أنه تأول قوله فقد نفوت أي أمرت بالانصات من لا يجب عليه وهو جود شديدان الانصات لم يختلف في مطلوبه فكيف يكون من أمر بما طلبه الشرع لا غيا بل النهي عن الكلام مأخوذاً من حديث الباب بدلالة الموافقة لانه اذا جعل قوله انصت مع كونه أمراً بمعروف لنفويه من الكلام أولي أن يسمى لغوا وقد وقع عند أحمد من رواية الأعرج عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث بعد قوله فقد نفوت عليك بنفسك واستدل به على منع جميع أنواع الكلام جال الخطبة وبه قال الجمهور في حق من سمعها وكذا الحكم في حق من لا يسمعها عند الأكثر قالوا وإذا اراد الأمر بالمعروف فليجعله بالإشارة وأغرب ابن عبد البر فنقل الاجماع على وجوب الانصات على من سمعها الا عن قليل من التابعين ولعله لا خلاف علمته بين فقهاء الامصار في وجوب الانصات للخطبة على من سمعها في الجمعة وأنه غير جائز أن يقول لمن سمع من الجهال بكم والامام يخطب انصت ونحوها أخذاً بهذا الحديث وروى عن الشامي وناس قليل أنهم كانوا يتكلمون إلا في حين قراءة الامام في الخطبة خاصة قال وفصلهم في ذلك مردود عند أهل العلم وأحسن أحوالهم أن يقال انه لم يلهيهم الحديث (قلت) للشافعي في المسئلة قولان مشهوران وبناهما بعض الاصحاب على الخلاف في أن الخطبتين يدل عن الركعتين أم لا نصل الاول بحرم لا على الثاني والثاني هو الاصح فمن ثم أطلق من أطلق منهم أباحة الكلام حتى شنع عليهم من شنع من المخالفين وعن أحمد أيضاً روايتان وعنه أيضاً التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها وبعض الشافعية التفرقة بين من يعتقد بهم الجمعة فيجب عليهم الانصات دون من زاد فعله شبهاً بفروض الكفاية واختلف السلف اذا خطب بما لا ينبغي من القول وعلى ذلك يحمل ما نقل عن السلف من الكلام حال الخطبة والذي يظهر ان من نفي وجوبه أراد أنه لا يشترط في صحة الجمعة بخلاف غيره ويدل على الوجوب في حق السامع أن

باب الساعة التي في يوم الجمعة حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك بن أنس عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئا إلا أعطاه إياه . وأشار بيده يقلها

في حديث على المشاويح أنها من دناهم بنصت كان عليه كفلان من الوزر لان الوزر لا يترتب على من فعل مباحا لو كان مكروها كراهة تزيه وأما استدلال به من أجاز مطلقا من قصة السائل في الاستسقاء ونحوه ففيه نظر لانه استدلال بلاخص على العموم فيمكن أن يخص عموم الامر بالانصات بمثل ذلك كامر عارض في مصلحة عامة كما خص بعضهم منه والسلام لوجوبه وهل صاحب المنع الاتفاق على ان الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة كتحذير الضرير من البر وعبارة الشافعي وإذا خاف على أحد لم أربأ إذا لم يفهم عنه بالإيماء أن يحكم وقد استثنى من الانصات في الخطبة ما إذا انتهى الخطيب الى كل مالم يشرع مثل الدماء للسلطان مثيلا بل جزم صاحب التمهيد بان الدماء للسلطان مكروه وقال النووي محله ما إذا جازف والا فالدماء لولاة الامور مطلوب اهـ ومحل الترك اذا لم يخف الضرر والافياح للخطيب اذا احتشى على نفسه والله أعلم * (قوله باب الساعة التي في يوم الجمعة) أي التي يجاب فيها الدماء (قوله عن أبي الزناد) كذا رواه أصحاب مالك في الموطأ ولم فيه استناد آخر الى أبي هريرة وفيه قصة له مع عبد الله بن سلام (قوله فيه ساعة) كذا فيه مبهمه وعينت في أحاديث أخر كإسائتي (قوله لا يوافقها) أي يصادفها وهو أعم من أن يقصد لها أو يتفق له وقوع الدماء فيها (قوله وهو قائم يصلي يسأل الله) هي صفات لمسلم أعربت حالا ويحتمل أن يكون يصلي حالا منه لا تصافه بقائم ويسأل حال مترادفة أو متداخلة وأفاد ابن عبد البر ان قوله وهو قائم سقط من رواية أبي مصعب وابن أبي أويس ومطرف والتدبسي وحقبة وأثبتها الباقون قال وحى زيادة مخضرة عن أبي الزناد من رواية مالك وورقاء وغيرهما عنه وحكي أبو يعيد بن السيد عن محمد بن وضاح أنه كان يأمر بخذنها من الحديث وكان السبب في ذلك أن يشكل على أصحاب الاحاديث الواردة في تعيين هذه الساعة وهما حديثان أحدهما انها من جلوس الخطيب على المنبر الى انصرافه من الصلاة والثاني أنها من بعد العصر الى غروب الشمس وقد اُجيب أبو هريرة على عبد الله بن سلام لما ذكره القول الثاني بانها ليست ساعة صلاة وقد ورد النص بالصلاة فاجابه بالنص الآخر أن متظر الصلاة في حكم المصلي فلو كان قوله وهو قائم عند أبي هريرة ثابتا لاحتج عليه بها لكنه سلم له الجواب وارضاء وأفتى به بعده وأما اشكاله على الحديث الاول فمن جهة انه يتناول حال الخطبة كله وليست صلاة على الحقيقة وقد أوجب عن هذا الاشكال بحمل الصلاة على الدماء والانتظار وبحمل القيام على الملازمة والمواظبة ويؤيد ذلك أن حال القيام في الصلاة غير حال السجود والركوع والشهد مع ان السجود مظنة أجابة الدماء فلو كان المراد بالقيام حقيقة لاخرجه فدل على ان المراد مجاز القيام وهو المواظبة ونحوها منه قوله تعالى الامامت عليه قائما فعلى هذا يكون التعبير عن المصلي بالقائم من باب التمييز عن الكل بالجزء والنكسة فيه أنه أشهر أحوال الصلاة (قوله شيئا) أي مما يليق أن يدعو به المسلم ويسأل ربه تعالى وفي رواية سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عند المصنف في الطلاق يسأل الله خيرا ومسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة مثله وفي حديث أبي لباية عند ابن ماجه مالم يسأل حراما وفي حديث سعد بن عبادة عند أحمد مالم يسأل أما أو قطعية رحم وهو نحو الاول وقطعية الرحم من جملة الائم فهو من عطف الخاص على العام للاهتمام به (قوله وأشار بيده) كذا هنا بإيهام الناعل وفي رواية أبي مصعب عن مالك وأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية سلمة بن علقمة التي أشرت اليها ووضع أمله على بطن الوسطي أو الخنصر قلنا يزهدها وبين أبو مسلم الكجى أن الذي وضع هو بشر بن الفضل راويه عن سلمة بن علقمة وكأنه فسر الإشارة بذلك وانها

ساعة لطيفة تنتقل ما بين وسط النهار الى قرب آخره وبهذا يحصل الجمع بينه وبين قوله بزهدا أى يقلها
 وسلم من رواية عبد بن زياد عن أبي هريرة وهى ساعة خفيفة للطيراني فى الاوسط فى حديث أنس وهى قدر هذا
 يعنى قبضة قال الزين بن المنير الاشارة لتقليلها هوللترغيب فيها والحض عليها لبسرة وقتها وغزارة فضلها وقد
 اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فى هذه الساعة هل هى باقية أو رفعت وعلى البقاء هل هى فى
 كل جمعة أو فى جمعة واحدة من كل سنة وعلى الاول هل هى وقت من اليوم معين أو مبهم وعلى التعيين هل تستوعب
 الوقت أو تبهم فيه وعلى الابهام ما ابتدأه وما انتهاه وعلى كل ذلك هل تستمر أو تنتقل وعلى الانتقال هل
 تستغرق اليوم أو بعضه وما أنا أذكر تلخيص ما اتصل الى من الافوال مع أدلتها ثم أعود الى الجمع بينها
 والترجيح فالاول انها رفعت حكاه ابن عبد البر عن قوم وزينه وقال عياض رده السلف على قائله وروى عبد
 الرزاق عن ابن جريج أخبرني داود بن أبي عاصم عن عبد الله بن نحس مولى معاوية قال قلت لأبي هريرة
 انهم زعموا أن الساعة التى فى يوم الجمعة يستجاب فيها الدعاء رفعت فقال كذب من قال ذلك قلت فبى فى كل
 جمعة قال نعم اسناده قوى وقال صاحب المهدى ان اراد قائله انها كانت معلومة فرفع عليها عن الامة فصارت
 مبهمة احتمل وان اراد حقيقتها فهو مردود على قائله القول الثانى أنها موجودة لكن فى جمعة واحدة من كل
 سنة قاله كعب الاحبار لأبي هريرة فرد عليه فرجع اليه رواه مالك فى الموطأ وأصحاب السنن الثالث انها تحية
 فى جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر فى العشر روى ابن خزيمة والحاكم من طريق سعيد بن الحرث عن أن
 سلمة سألت أبا سعيد عن ساعة الجمعة فقال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال قد أعلمتها ثم أنسيتها كما
 أنسيت ليلة القدر وروى عبد الرزاق عن معمر انه سأل الزهري فقال لم أسمع فيها بشئ الا ان كبا كان يقول
 لو أن انسانا قسم جمعة فى جمع لأتى على تلك الساعة قال ابن المنذر معناه انه يبدأ فيدعو فى جمعة من الجمع من أول
 النهار الى وقت معلوم ثم فى جمعة أخرى يبتدىء من ذلك الوقت الى وقت آخر حتى يأتى على آخر النهار قال
 وكعب هذا هو كعب الاحبار قال وروينا عن ابن عمر أنه قال ان طلب حاجة فى يوم ليسر قال معناه انه ينبغي
 المداومة على الدعاء يوم الجمعة كله لئلا يترك الدعاء انتهى والذي قاله ابن عمر يصلح لى يقوى
 على ذلك والا فلاذى قاله كعب سهل على كل أحد وقضية ذلك انها كناية بانها غير معينة وهو قضية كلام
 جمع من العلماء كالرافعي وصاحب المغنى وغيرهما حيث قالوا يستحب أن يكثروا الدعاء يوم الجمعة رجاء أن يصادف ساعة
 الاجابة ومن حجة هذا القول تشبيهها بليلة القدر والاسم الاعظم فى الاسماء الحسنى والحكمة فى ذلك بعث الصاد على
 الاجتهاد فى الطلب واستيعاب الوقت بالعبادة بخلاف ما لو تحقق الامر فى شئ من ذلك لكان مقتضيا بالادصار عليه
 واحمال ماعداه الرابع أنها تنتقل فى يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة لظاهرة ولا تحية قال الفزائى هذا أشبه الافوال
 وذكره الأثرم احتمالا وجزم به ابن عساكر وغيره وقال الحب الطبرى انه الاظهر وعلى هذا لايتأتى ما قاله كعب فى
 الجزم بحصيلها الخامس اذا أذن المؤذن لصلاة الغداة ذكره شيخنا الحافظ أبو الفضل فى شرح الترمذي وشيخنا
 سراج الدين بن الملقن فى شرحه على البخاري ونسباه لتخرج ابن أبي شبة عن عائشة وقد رواه الروياتى فى
 مسنده عنها فاطلق الصلاة ولم يقيدها ورواه ابن المنذر فقيدها بصلاة الجمعة والله أعلم السادس من طلوع النحر
 الى طلوع الشمس زواه ابن عساكر من طريق أبي جعفر الرازي عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبى
 هريرة وحكاه القاضى أبو الطيب الطبرى وأبو نصر بن الصباغ وعياض والقرطبي وغيرهم وعبارة بعضهم ما بين
 طلوع الفجر وطلوع الشمس السابع مثله وزاد ومن العصر الى الغروب رواه سعيد بن منصور عن خلف بن
 خليفة عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبى هريرة وتابعه فضيل بن عياض عن ليث عند ابن المنذر وليث
 ضعيف وقد اختلف عليه كما ترى الثامن مثله وزاد وما بين أن ينزل امام من المنبر الى أن يكبر رواه حميد بن زنجويه فى

الترتيب لهم طريق عطاء ابن قرة عن عبد الله بن ضمرة عن أبي هريرة قال اتفسموا الساعة التي يجاب فيها الدعاء
 يوم الجمعة في هذه الاوقات الثلاثة فقد ذكرها التاسع أنها أول ساعة بدخول الشمس حكاها الجيلي في شرح التنبيه وتبعه
 الحب الطبري في شرحه العاشر عند طلوع الشمس حكاها الفزالي في الاحياء وعبر عنه الزين ابن المنير في شرحه بقوله
 هي ما بين ان ترتفع الشمس شبرا الى زراع وعزاه لابي ذر الحادي عشر أنها في آخر الساعة الثالثة من النهار حكاها
 صاحب الفتى وهو في مسند الامام أحمد من طريق علي بن أبي طلحة عن أبي هريرة مرفوعا يوم الجمعة فيه طبع طينة
 آدم وفي آخر ثلاث ساعات من ساعة من دعا الله فيها استجيب له وفي اسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف وعلى لم يسمع
 من أبي هريرة قال الحب الطبري قوله في آخر ثلاث ساعات يحتمل أمرين أحدهما أن يكون المراد الساعة الاخيرة
 من الثلاثة الاولى ثانيهما أن يكون المراد أن في آخر كل ساعة من الثلاثة ساعة اجابة فيكون فيه تجوز لاطلاق الساعة
 على بعض الساعة * الثاني عشر من الزوال الى أن يصير الظل نصف ذراع حكاها الحب الطبري في الاحكام وقبله
 الذكي المنذري * الثالث عشر مثله لكن قال الى أن يصير الظل ذراعا حكاها عياض القرطبي والنووي * الرابع عشر
 بعد زوال الشمس بشراي ذراع واه ابن المنذر وابن عبد البر باسناد قوى الى الحرث بن يزيد الحضرمي عن عبد
 الرحمن بن حجية عن أبي ذر أن أمرأته سأله عنها فقال ذلك ولعله مأخذ القولين اللذين قبله الخامس عشر اذا
 زالت الشمس حكاها ابن المنذر عن أبي العالصة وورد نحوه في أثناء حديث عن علي وروى عبد الرزاق
 من طريق الحسن أنه كان يصحراها عند زوال الشمس بسبب قصة وقعت لبعض أصحابه في ذلك وروى ابن
 سعد في الطبقات عن عبيد الله بن نوفل نحوه القصة وروى ابن عساكر من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة
 قال كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء اذا زالت الشمس وكان مأخذهم في ذلك انها وقت اجتماع
 الملائكة وابتداء دخول وقت الجمعة وابتداء الاذان ونحو ذلك * السادس عشر اذا أذن المؤذن للصلاة الجمعة
 رواه ابن المنذر عن عائشة قالت يوم الجمعة مثل يوم عرفة تفتح فيه أبواب السماء وفيه ساعة لا يسأل الله فيها
 العبد شيئا الا أعطاه قيل أية ساعة قالت اذا أذن المؤذن للصلاة الجمعة وهذا يغاير الذي قبله من حيث ان الاذان
 قد يأخر عن الزوال قال الزين بن المنير ويتعين حمله على الاذان الذي بين يدي الخطيب * السابع عشر من
 الزوال الى أن يدخل الرجل في الصلاة ذكره ابن المنذر عن أبي السوار العدوي وحكاها ابن الصباغ بلطف الى أن
 يدخل الامام * الثامن عشر من الزوال الى خروج الامام حكاها القاضي أبو الطيب الطبري * التاسع عشر من الزوال
 الى غروب الشمس حكاها أبو العباس احمد بن علي بن كشاسب الدزماري وهو يزاي ساكنة وقيل ياه النسب راء
 مهمة في نكتة على التنبيه عن الحسن ونقله عنه شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرح البخاري وكان الدزماري
 المذکور في عصر ابن الصلاح * العشر ومن ما بين خروج الامام الى أن تقام الصلاة رواه ابن المنذر عن الحسن وروى
 أبو بكر المروزي في كتاب الجمعة باسناد صحيح الى الشعبي عن عوف بن حضير رجل من أهل الشام مثله
 الحادي والعشرون عند خروج الامام رواه حميد بن زنجويه في كتاب الترتيب عن الحسن أن رجلا مرت
 به وهو ينص في ذلك الوقت الثاني والعشرون ما بين خروج الامام الى أن تقضي الصلاة رواه ابن جرير من
 طريق اسمعيل بن سالم عن الشعبي قوله ومن طريق معاوية بن قرة عن أبي بردة عن أبي موسى قوله وفيه أن ابن
 عمر استصوب ذلك * الثالث والعشرون ما بين أن يحرم البيع الى أن يحل رواه سعيد بن منصور وابن المنذر عن
 الشعبي قوله أيضا قال الزين بن المنير ووجهه أنه أخص أحكام الجمعة لأن القعد باطل عند الاكثر فلو اتفق ذلك
 في غير هذه الساعة بحيث ضاق الوقت فتشغل اثنان بعقد البيع فخرج وفات تلك الصلاة لائما ولم يطل البيع
 * الرابع والعشرون ما بين الاذان الى انقضاء الصلاة رواه حميد بن زنجويه عن ابن عباس وحكاها البغوي في
 شرح السنة عنه * الخامس والعشرون ما بين أن يجلس الامام على المنبر الى أن تقضي الصلاة رواه مسلم وأبو

داود من طريق حمزة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة بن أبي موسى أن ابن عمر سأله عما سمع من أبيه في ساعة الجمعة فقال سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ يذكره هذا القول يمكن أن يتخذ من الذين قبله * السادس والعشرون عند التأذين وعند تكبير الامام وعند الاقامة رواه حميد بن زنجويه من طريق سليم بن عامر عن عوف بن مالك الاشجعي الصحابي * السابع والعشرون مثله لكن قال اذا أذن واذا رقي المنبر واذا أقيمت الصلاة رواه ابن أبي شبة وابن المنذر عن أبي أمامة الصحابي قوله قال الزين بن المنبر ما ورد عند الاذان من اجابة الدماء فينا كد يوم الجمعة وكذلك الاقامة وأما زمان جلوس الامام على المنبر فلانه وقت استماع الذكر والابتداء في المقصود من الجمعة * الثامن والعشرون من حين يفتتح الامام الخطبة حتي يفرغها رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا واسناده ضعيف * التاسع والعشرون اذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة حكاها الغزالي في الاحياء * الثلاثون عند الجلوس بين الخطبتين حكاها الطبري عن بعض شراح المصباح * الحادى والثلاثون انها عند نزول الامام من المنبر رواه ابن أبي شبة وحيد بن زنجويه وابن جرير وابن المنذر باسناد صحيح الى أبي اسحق عن أبي بردة قوله وحكاها الغزالي قولاً بلفظ اذا قام الناس الى الصلاة * الثاني والثلاثون حين تمام الصلاة حتى يقوم الامام في مقامه حكاها ابن المنذر عن الحسن أيضا وروي الطبراني من حديث ميمونة بنت سعد نحوه مرفوعا باسناد ضعيف * الثالث والثلاثون من اقامة الصلوة الى تمام الصلاة رواه الترمذي وابن ماجه من طريق كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعا وفيه قالوا آية ساعة يارسل الله قال حين تمام الصلاة الى الانصراف منها وقد ضعف كثير رواية كثير ورواه البيهقي في الشعب من هذا الوجه بلفظ ما بين أن ينزل الامام من المنبر الى أن تنقضى الصلاة ورواه ابن أبي شبة من طريق مغيرة عن واصل الاحدب عن أبي بردة قوله واسناده قوى اليه وفيه ان ابن عمر استحس ذلك منه وبرك عليه ومسح على رأسه وروى ابن جرير وسعيد بن منصور عن ابن سيرين نحوه * الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فيها الجمعة رواه ابن عساكر باسناد صحيح عن ابن سيرين وهذا يغاير الذي قبله من جهة اطلاق ذلك وتقييد هذا وكأنه أخذ من جهة أن صلاة الجمعة أفضل صلوات ذلك اليوم وان الوقت الذي كان يصلي فيه النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الاوقات وان جميع ما تقدم من الاذان والخطبة وغيرها وسائل وصلوة الجمعة هي المقصودة بالذات ويؤيده ورود الامر في القرآن بتكثير الذكر حال الصلاة كما ورد الامر بتكثير الذكر حال القتال وذلك في قوله تعالى اذا القيمت فئة فائتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون وفي قوله اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله الى أن ختم الآية بقوله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون وليس المراد ايقاع الذكر بعد الانتشار وان عطف عليه وانما المراد تكثير الذكر المشار اليه أول الآية والله أعلم * الخامس والثلاثون من صلاة العصر الى غروب الشمس رواه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفا ومن طريق صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي سعيد مرفوعا بلفظ فالتمسوها بعد العصر وذكر ابن عبد البر أن قوله فالتمسوها الى آخره مدرج في الخبر من قول أبي سلمة ورواه ابن منده من هذا الوجه وزاد أغفل ما يكون الناس ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق الشيباني عن عون ابن عبدالله بن عتبة عن أخيه عبيد الله كقول ابن عباس ورواه الترمذي من طريق موسى بن وردان عن أنس مرفوعا بلفظ بعد العصر الى غيوبة الشمس واسناده ضعيف * السادس والثلاثون في صلاة العصر رواه عبد الرزاق عن عمر بن ذر عن يحيى ابن اسحق بن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وفيه قصة * السابع والثلاثون بعد العصر الى آخر وقت الاختيار حكاها الغزالي في الاحياء * الثامن والثلاثون بعد العصر كما تقدم عن أبي سعيد مطلقا ورواه ابن عساكر من طريق محمد بن سلمة الانصاري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعا بلفظ وهي بعد العصر ورواه ابن المنذر عن

مجاهد مثله ورواه ابن جريج من طريق ابراهيم بن مسرة عن رجل أرسله عمرو بن أويس الى أبي هريرة فذكر
 مثله قال وسمعت عن الحكم عن ابن عباس مثله ورواه أبو بكر المروزي من طريق الثوري وشعبة جميعا عن يونس
 بن خباب قال الثوري عن عطاء وقال شعبة عن أبيه عن أبي هريرة مثله وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس
 عن أبيه أنه كان يصحرا بعد العصر وعن ابن جريج عن بعض أهل العلم قال لأعلمه الا عن ابن عباس مثله فقيل
 له لا صلاة بعد العصر فقال بلى لكن من كان في مصلا لم يقم منه فهو صلاة * التاسع والثلاثون من وسط النهار الى
 قرب آخر النهار كما تقدم أول الباب عن سلمة بن علقمة * الأربعون من حين تصفر الشمس الى أن تغيب رواء
 عبد الرزاق عن ابن جريج عن اسمعيل بن كيسان عن طاوس قوله وهو قريب من الذي بعده * الحادى والأربعون
 آخر ساعة بعد العصر رواء أبو داود والنسائي والحاكم بإسناد حسن عن أبي سلمة عن جابر مرفوعا وفي أوله ان
 النهار ثنتا عشرة ساعة ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة
 عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام قوله وفيه مناظرة أبي هريرة له في ذلك واحتجاج عبد الله بن سلام بأن منتظر
 الصلاة في صلاة وروى ابن جريج من طريق الصلاة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا مثله
 ولم يذكر عبد الله بن سلام قوله ولا القصة ومن طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن
 كعب الاحبار قوله وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة أنه سمع أباسلمة يقول حدثنا عبد الله
 ابن عامر فذكر مثله وروى البزار وابن جريج من طريق محمد بن عمر وعن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله
 ابن سلام مثله وروى ابن أبي خيثمة من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وأبي هريرة وأبي سعيد فذكر
 الحديث وفيه قال أبوسلمة فظنيت عبد الله بن سلام فذكرت له ذلك فلم يعرض بذكر النبي صلى الله عليه وسلم بل
 قال النهار ثنتا عشرة ساعة وانها لفي آخر ساعة من النهار ولا بن خزيمة من طريق أبي النضر عن أبي سلمة عن عبد الله
 ابن سلام قال قلت ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس انا لتجد في كتاب الله أن في الجمعة ساعة فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أو بعض ساعة قلت نعم أو بعض ساعة الحديث وفيه قلت أى ساعة فذكره وهذا يحتمل أن
 يكون القائل قلت عبد الله بن سلام فيكون مرفوعا ويحتمل أن يكون أباسلمة فيكون موقوفا وهو الأرجح لتصريحه
 في رواية يحيى بن أبي كثير بأن عبد الله بن سلام لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الجواب * الثاني والأربعون من
 حين يغيب نصف قرص الشمس أو من حين تدلى الشمس للغروب الى أن يكتمل غروبها رواء الطبراني في الاوسط
 والدارقطني في العلل والبيهقي في الشعب فضائل الاوقات من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي حدثني
 مرجانة مولاة فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت حدثني فاطمة عليها السلام عن أبيها فذكر
 الحديث وفيه قلت للنبي صلى الله عليه وسلم أى ساعة هي قال اذا تدلى نصف الشمس للغروب فكانت
 فاطمة اذا كان يوم الجمعة ارسلت غلاما لها يقال له زيد ينظر لها الشمس فاذا اخبرها انها تدلت للغروب اقبلت
 على اللداه الى ان تغيب في اسناده اختلاف على زيد بن علي وفي بعض رواته من لا يعرف حاله وقد اخرج اسحق
 ابن راهويه في مسنده من طريق سعيد ابن راشد عن زيد بن علي عن فاطمة لم يذكر مرجانة وقال فيه اذا تدلت
 الشمس للغروب وقال فيه هؤل للام يقال له أربدا صعد على الطراب فاذا تدلت الشمس للغروب فأخبرني
 والباقي نحوه وفي آخره ثم تصلي حتى المغرب فهذا جميع ما اتصل الى من الاقوال في ساعة الجمعة مع ذكر
 أدلتها وبيان حالها في الصحة والضعف والرفع والوقف والاشارة الى مأخذ بعضها وليست كلها متفارية من
 كل جهة بل كثير منها يمكن أن يصح مع غيره ثم ظفرت بعد كتابة هذا بقول زائد على ما تقدم وهو غير منقول
 استنبطه صاحبنا العلامة الحافظ شمس الدين الجزري وأذن لي في روايته عنه في كتابه المسمى الحصن الحصين
 في الادعية لما ذكر الاختلاف في ساعة الجمعة واقتصر على ثمانية أقوال ما تقدم ثم قال مانصه والذي اعتقده

أنها وقت قراءة الامام الفاتحة في صلاة الجمعة الى أن يقول آمين جمعا بين الاحاديث التي صحت كذا قال ونجدش فيه انه يغوث علي الداعي حينئذ الانصات لقراءة الامام فليتأمل قال الزين ابن المنير بمسمن جمع الاقوال وكان قد ذكر ما تقدم عشرة أقوال تبعا لابن بطال قال فتكون ساعة الاجابة واحدة منها لا يبيتها فيصا دنها من اجتهد في الدعاء في جميعها والله المستعان وليس المراد من أكثرها انه يستوعب جميع الوقت الذي عين بل المعنى أنها تكون في انائه لقوله فيما مضى يلهلها وقوله وهي ساعة خفيفة وفائدة ذكر الوقت انها تنقل فيه فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة مثلا وابتداء انتهاء الصلاة وكان كثيرا من القائلين عين ما التفت له وقوعها فيمن ساعة في أثناء وقت من الاوقات المذكورة فهذا التقرير يقل الانتشار جدا ولا شك أن أرجح الاقوال المذكورة حديث أبي موسى وحديث عبدالله بن سلام كما تقدم قال المحب الطبري أصح الاحاديث فيها حديث أبي موسى وأشهر الاقوال فيها قول عبدالله بن سلام اه ومعادها اما موافق لهما أولا أحدهما أو ضعيف الاسناد أو موقوف استند قائله الى اجتهاد دون توقيف ولا يعارضهما حديث أبي سعيد في كونه عليه السلام أنسبها بعد أن علمنا الاحتمال أن يكونا سمعا ذلك منه قبل أن أنفى أشار الى ذلك البيهقي وغيره وقد اختلف السلف في أيهما أرجح فروى البيهقي من طريق أبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري أن مسلما قال حديث أبي موسى أجود شيء في هذا الباب وأصحمه وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة وقال القرطبي هونص في موضع الخلاف فلا يلتفت الي غيره وقال النووي هو الصحيح بل الصواب وجزم في الروضة بأنه الصواب ورجحه أيضا بكونه مرفوعا صريحا وفي أحد الصحيحين وذهب آخرون الى ترجيح قول عبدالله بن سلام فحكى الترمذي عن أحمد أنه قال أكثر الاحاديث على ذلك قال ابن عبدالبر انه أثبت شيء في هذا الباب وروى سعيد بن منصور باسناد صحيح الى أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناسا من الصحابة اجتمعوا فذاكروا ساعة الجمعة ثم افرقوا فلم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة ورجحه كثير من الائمة أيضا كأحمد واسحق ومن المالكية الطرطوشي وحكي العلاني أن شيخه ابن الزمليكان شيخ الشافعية في وقته كان يحدّثه ويحكى عنه نص الشافعي وأجابوا عن كونه ليس في أحد الصحيحين بان الترجيح بما في الصحيحين أو أحدهما انما هو حيث لا يكون مما انتقده الحفاظ كحديث أبي موسى هذا فانه أعل بالانقطاع والاضطراب أما الانقطاع فلان غزوة بن بكير لم يسمع من أبيه قاله أحمد عن حماد بن خالد عن غزوة نفسه وكذا قال سعيد بن أبي مرزبان عن موسى بن سلمة عن غزوة وزاد انما هي كتب كانت عندنا وقال علي بن المديني لم أسمع أحدا من أهل المدينة يقول عن غزوة انه قال في شيء من حديثه سمعت أبي ولا يقال مسلم يكتبني في المعنى بإمكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا لانا نقول وجود التصريح عن غزوة بأنه لم يسمع من أبيه كاف في دعوي الانقطاع وأما الاضطراب فقد رواه أبو اسحق وواصل الاحدب ومعاوية بن مرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله وهؤلاء من أهل الكوفة وأبو بردة كوفي فهم أعلم بحديثه من بكير المدني وهم عدد وهو واحد وأيضا فلو كان عند أبي بردة مرفوعا لم يفت فيه برأيه بخلاف المرفوع ولهذا جزم الدارقطني بان الموقوف هو الصواب وسلك صاحب الهدى مسلكا آخر فاختر أن ساعة الاجابة منحصرة في أحد الوقتين المذكورين وان أحدهما لا يارض الاخر لاحتمال أن يكون عليه السلام دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر وهذا كقول ابن عبدالبر الذي يبنى الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين وسبق الى نحو ذلك الامام أحمد وهو أولى في طريق الجمع وقال ابن المنير في الحاشية اذا علم أن قائله الاجام لهذه الساعة واليلية القدر بث الداعي على الاكثار من الصلاة والدعاء ولولين لا تشكل الناس على ذلك وتركوا معادها فالعجب بعد ذلك ممن يجتهد في طاب تحديدها وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم فضل يوم الجمعة لاختصاصه بساعة الاجابة وفي مسلم أنه خير يوم طلعت عليه الشمس وفيه فضل الدعاء واستجاب الاكثار منه واستدل به على بقاء الاجمال بعد النبي عليه السلام وتعقب بان الاختلاف في بقاء الاجمال في الاحكام الشرعية لا في الامور الوجودية

باب إِذَا مَرَّ النَّاسُ عَنِ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَصَلَاةُ الْإِمَامِ وَمَنْ بَقِيَ جَائِزَةٌ حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو قَالَ حَدَّثَنَا زَيْدَةُ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ بَيْنَمَا نَحْنُ نَحْلُصُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

كوقت الساعة فهذا الاختلاف في اجماله والحكم الشرعي المتعلق بساعة الجمعة وليلة القدر وهو تحصيل الافضية يمكن الوصول اليه والعمل بمقتضاه باستيعاب اليوم أو الليلة فلم يبق في الحكم الشرعي اجمال والله أعلم فان قبل ظاهر الحديث حصول الاجابة لكل داع بالشرط المتقدم مع أن الزمان يختلف باختلاف البلاد والمصلى فيتقدم بعض على بعض وساعة الاجابة متعلقة بالوقت فكيف تنفق مع الاختلاف أجب باحتمال أن تكون ساعة الاجابة صفة بفعل كل مصل كاقبل نظره في ساعة الكراهة ولعل هذا قائمة بجمال الوقت الممتد مظنة لها وان كانت هي خفيفة ويحصل أن يكون عبر عن الوقت بالفعل فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة ونحو ذلك والله أعلم * (قوله باب إذا مر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة الخ) ظاهر الترجمة أن استمرار الجماعة الذين تعتقد بهم الجمعة الى تمامها ليست بشرط في صحتها بل الشرط أن تبقى منهم بقية ما ولم يتعرض البخاري لعدد من تقوم بهم الجمعة لانه لم يثبت منه شيء على شرطه وجملة ما للعلماء فيه خمسة عشر قولاً * أحدها تصح من الواحد نقله ابن حزم * الثاني اثنان كالجماعة وهو قول النخعي وأهل الظاهر والحسن بن حي * الثالث اثنان مع الإمام عند أبي يوسف وعبد * الرابع ثلاثة معه عند أبي حنيفة * الخامس سبعة عند عكرمة * السادس تسعة عند ربيعة * السابع اثناعشر عنه في رواية * الثامن مثله غير الإمام عند اسحق * التاسع عشرون في رواية ابن حبيب عن مالك العاشر ثلاثون كذلك * الحادي عشر أربعون بالإمام عند الشافعي * الثاني عشر غير الإمام عنه وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة * الثالث عشر مائة عن أحمد في رواية وحكي عن عمر بن عبد العزيز * الرابع عشر ثمانون حكاه انازري * الخامس عشر جمع كثير بغير قيد ولعل هذا الاخير أرجحها من حيث الدليل ويمكن ان يزداد العدد باعتبار زيادة شرط كالدكورة والحرية والبلوغ والاقامة والاستيطان فيكمل بذلك عشرين قولاً (قوله جائزة) في رواية الاصيلي تامة (قوله عن حصين) هو ابن عبد الرحمن الواسطي ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه وقد رواه تارة عن سالم بن أبي الجعد وحده كما هنا وهي رواية أكثر أصحابه وتارة عن أبي سفيان طلحة بن نافع وحده وهي رواية قيس بن الربيع واسرائيل عند ابن مردويه وتارة جمع بينهما عن جابر وهي رواية خالد بن عبد الله عند المصنف في التفسير وعند مسلم وكذا رواية هشيم عنده أيضاً (قوله بينما نحن نصلي) في رواية خالد المذكورة عند أبي نعيم في المستخرج بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة وهذا ظاهر في أن انفضاضهم وقع بعد دخولهم في الصلاة لكن وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن ادريس عن حصين ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخطبه وله في رواية هشيم بينا النبي صلى الله عليه وسلم قائم زاد أبو عوانة في صحيحه والترمذي والدارقطني من طريقه بخطبه ومثله لا يبي عوانة من طريق عباد بن العوام ولعبد بن حميد من طريق سليمان بن كثير كلاهما عن حصين وكذا وقع في رواية قيس بن الربيع واسرائيل ومثله في حديث ابن عباس عند البزار وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني في الاوسط وفي مرسل قتادة عند الطبراني وغيره فعلى هذا فقوله يصلي أى ينتظر الصلاة وقوله في الصلاة أى في الخطبة مثلاً وهو من تسمية الشيء بما قاربه فهذا يجمع بين الراويين ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة بالآية المذكورة كما أخرجه بن ماجه باسناد صحيح وكذا استدلال به كعب بن عجرة في صحيح مسلم وحمل بن الجوزي قوله بخطبه قائماً على أنه خبر آخر غير خبر كونهم كانوا معه في الصلاة فقال التقدير

إِذْ أَقْبَلْتُ عَنْ تَحْمِيلِ طَعَامًا فَالْتَمَعْتُوْا إِلَيْهَا حَتَّى مَاتَ بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا
فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنَفُوا إِلَيْهَا وَزَكَّوْكَ فَإِذَا فَاغَايَا

صلينا مع رسول الله ﷺ وكان يخطب قائما الحديث ولا يخفى تكلفه (قوله إذ أقبلت) بكسر المهملة هي الابل
التي تحمل التجارة طعاما كانت أو غيره وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وهن بن عبدالحق في جمعه أن البخاري لم
يخرج قوله إذ أقبلت غير تحمل طعاما وهو ذهول منه ثم سقط ذلك في التفسير وثبت هنا وفي أوائل البيوع وزاد
فيه أنها أقبلت من الشام ومثله لمسلم من طريق جرير عن حصين ووقع عند الطبري من طريق السدي عن أبي
مالك ومرة فوجهما أن الذي قدمها من الشام دحية بن خليفة الكلبي ونحوه في حديث ابن عباس عند الزبار
ولابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس جاءت غير لعبد الرحمن بن عوف وجمع بين هاتين الروايتين
بان التجارة كانت لعبد الرحمن بن عوف وكان دحية السفياني فيها أو كان مقارضا ووقع في رواية ابن وهيب عن
الليث أنها كانت لوبرة الكلبي ويجمع بأنه كان رفيق دحية (قوله فالتفتوا إليها) في رواية ابن فضال في البيوع
فانقض الناس وهو موافق للفظ القرآن ودال على أن المراد بالالتفات الانصراف وفيه رد على من حل الالتفات على
ظاهره فقال لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها وإنما يفهم منه التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم وأما هيئة
الصلاة المجزئة فباقية ثم هو مبني على أن الانقضاء وقع في الصلاة وقد ترجع فيها مضى أنه إنما كان في الخطبة
فلو كان كاقبل للموقع هذا الانكار الشديد فإن الالتفات فيها لا ينافي الاستماع وقد غفل قائله عن هيئة ألقاظ الخمر
وفى قوله فالتفتوا الحديث التفات لان السياق يقتضي أن يقول فالتفتنا وكان الحكمة في عدول جابر عن ذلك أنه
هو لم يكن ممن التفت كما سيأتي (قوله الاثنى عشر) قال الكرمانى ليس هذا الاستثناء مفرغا فيجب رفعه بل هو
من ضمير بقى الذي يعود الى المصلى فيجوز فيه الرفع والنصب قال وقد ثبت الرفع في بعض الروايات اه ووقع
في تفسير الطبري وابن أبي حاتم باسناد صحيح الى أبي قتادة قال قال لهم رسول الله ﷺ كم كنتم فعذوا أن تقسم فإذا
هم اثنا عشر رجلا وامرأة وفى تفسير اسمعيل بن أبي زياد الشامي واهرا أن ولابن مردويه من حديث ابن عباس
وسبع نسوة لكن اسناده ضعيف وانفتحت هذه الروايات كلها على اثني عشر رجلا الامارواه على بن أبي عاصم عن
حصين بالاسناد المذكور فقال الا اربعين رجلا اخرجه الدارقطني وقال تفرد به على بن أبي عاصم وهو ضعيف
الحفظ وخالفه اصحاب حصين كلهم واما تسميتهم فوقع في رواية خالد الطحان عند مسلم ان جابرا قال انافهم وله
في رواية هشيم فيهم ابو بكر وعمر وفى الترمذى ان هذه الزيادة في رواية حصين عن ابي سفيان دون سالم وله شاهد
عند عبد بن حميد عن الحسن مرسل ورجال اسناده ثقات وفى تفسير اسمعيل بن ابي زياد الشامي ان سالمولى
ابى حذيفة منهم وروى العقيلي عن ابن عباس أن منهم الخلفاء الاربعة وابن مسعود وأناس من الانصار وحكي
السهيلى أن أسد بن عمرو روى بسند منقطع أن الاثنى عشر هم العشرة المبشرة وبلال وابن مسعود قال وفى
رواية عمار بدل بن مسعود اه ورواية العقيلي أقوى وأشبه بالصواب ثم وجدت رواية أسد بن عمر وعند العقيلي
بسند متصل لا كما قال السهيلى انه منقطع أخرجه من رواية أسد عن حصين عن سالم (قوله فنزلت هذه الآية)
ظاهري أنها نزلت بسبب قدوم الغير المذكورة والمراد بالهوى على هذا ما ينشأ من رؤية القادمين ومامعهم ووقع
عند الشافعى من طريق جعفر بن محمد عن أبيه مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة وكانت لهم
سوق كانت بنو سليم يجلبون إليها الخليل والابل والسمن فقدموا فخرج اليهم الناس وتركوه وكان لهم هو يضربونه
فنزلت وصله أبو عوانة في صحيحه والطبري يذكر جابر فيه أنهم كانوا إذا نكحوا تنضب الجوارى بالمزاهر
فيشتد الناس اليهم ويدعون رسول الله ﷺ قائما فنزلت هذه الآية وفى مرسل مجاهد عن عبد بن حميد كان رجال

بابُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَقَبْلَهَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهُمَا رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَ الْغَرْبِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ وَبَعْدَ الشَّامِ رَكْعَتَيْنِ وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ

يَقُومُونَ إِلَى نَوَاصِحِهِمْ وَالْإِسْرَافِ يَتَتَوْنَ التَّجَارَةَ وَلِلْوَفَرِزَةِ وَلَا بَعْدَ فِي أَنْ تَنْزِلَ فِي الْأَمْرِ مِنْهَا وَكَثُرَ وَسَائِيهِ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ مَسْتُوفِي مَعَ تَسْمِيرِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَالتَّكْتَةِ فِي قَوْلِهِ أَهْضُوا الْيَهُودَ قَوْلُهُ لِيَهْمَا أَوَّلِيَهُمَا إِلَهُ الْيَهُودِ يَكُنْ مَقْصُودُ الذَّانَةِ وَأَمَّا كَانَ تَبْعًا لِلتَّجَارَةِ وَاحْذَفَ لِدَلَالَةِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ وَقَالَ الزَّجَاجُ أَعِيدَ الضَّمِيرُ إِلَى الْمَعْنَى أَيْ أَهْضُوا إِلَى الرُّؤْيَا أَيْ لِرَوَا مَسْمُوعِهِ فَائِدَةٌ كَذَلِكَ الْحَدِيثُ فِي الْجَمْعِ أَنْ أَبَا مَسْعُودٍ الدَّمَشْقِيُّ ذَكَرَ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَوْ تَابَعْتُمْ حَتَّى يَبْقَى مِنْكُمْ أَحَدٌ لَسَالُ بِكُمْ الْوَادِي نَارًا قَالَ وَهَذَا أَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْكُتُبِ وَلَا فِي مَسْتَخْرِجِ الْأَسْمَاعِيلِيِّ وَالْبَرْقَانِيِّ قَالَ وَهِيَ فَائِدَةٌ مِنْ أَبِي مَسْعُودٍ وَلَعَلَّنَا تَجِدُهَا بِالْإِسْتِزَادَةِ بَعْدَ أَنْتَهَى وَلَمْ أَرْ هَذِهِ الزِّيَادَةَ فِي الْأَطْرَافِ لِأَبِي مَسْعُودٍ وَلَا هِيَ مِنْ طَرِيقِ حَدِيثِ جَابِرِ الْمَذْكُورَةِ وَأَمَّا وَقْتُ فِي مَرْسَلِي الْحَسَنِ وَقَتَادَةَ الْمُتَقَدِّمِ ذَكَرَهَا وَكَذَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ ابْنِ مَرْدُودٍ وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ وَسَنَدُهُ سَاقِطٌ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَائِدِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْخُطْبَةَ تَكُونُ عَنْ قِيَامٍ كَمَا تَقَدَّمَ وَهِيَ مُشْتَرِطَةٌ فِي الْجُمُعَةِ حَكَاهُ الْقُرْطُبِيُّ وَاسْتَبَعَدَهُ وَأَنَّ الْبَيْعَ وَقْتُ الْجُمُعَةِ يَنْعَقِدُ تَرْجَمَ عَلَيْهِ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَكَانَ أَخَذَهُ مِنْ كَوْنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا مَرَّمْ بِفَسْخِ مَا تَابَعُوا فِيهِ مِنَ الْعَمْرِ الْمَذْكُورَةِ وَلَا يَحْتَاجُ مَا فِيهِ وَفِيهِ كَرَاهِيَةٌ تَرْكُ سَمَاعِ الْخُطْبَةِ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِيهَا وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ انْقِضَادِ الْجُمُعَةِ بِأَنِّي عَشَرَ نَفْسًا وَهُوَ قَوْلُ رِيْعَةٍ وَيَجْزِي أَيْضًا عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ أَنَّ الْعِدَّةَ الْمُعْتَبَرَةَ فِي الْإِبْدَاءِ يُعْتَبَرُ فِي الدَّوَامِ فَلَمَّا لَمْ تَبْتَطِلِ الْجُمُعَةُ بِإِقْضَاءِ الزَّائِدِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ عَشَرَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَافٍ وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَمَادَى حَتَّى عَادُوا أَوْعَادَ مِنْ تَجَزَى بِهِمْ أَذَلُّهُمْ يَرُدُّونَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ أُمُّ الصَّلَاةِ وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ أَنْتَهَى ظَاهِرًا وَأَيْضًا فَقَدْ فُرقَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بَيْنَ الْإِبْدَاءِ وَالْدَّوَامِ فِي هَذَا فَقِيلَ إِذَا انْقَضَتْ لَمْ يَضُرَّ مَطَرٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ بَقِيَ الْإِمَامُ وَحْدَهُ وَقِيلَ يَشْتَرِطُ بَقَاؤُهُ وَاحِدٌ مَعَهُ وَقِيلَ اثْنَيْنِ وَقِيلَ الْإِثْنَيْنِ مَاذَا انْقَضُوا بَعْدَ تَمَامِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى فَلَا يَضُرُّ بِخِلَافِ مَا قَبْلَ ذَلِكَ وَالْإِثْنَيْنِ ظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ صَارَ اسْتِحْقَاقُ بَنِي رَاهَوِيَةٍ فَقَالَ إِذَا هَرَقُوا بَعْدَ الْانْقِضَادِ فَيَشْتَرِطُ بَقَاؤُهُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُا وَاقِعَةٌ عَنِ الْعَمُومِ فِيهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ظَاهِرَ تَرْجُمَةِ الْبُخَارِيِّ يَقْتَضِي أَنَّ لَا يَتَقَدَّرُ الْجَمْعُ الَّذِي يَبْقَى مَعَ الْإِمَامِ بَعْدَ مَعِينٍ وَتَقَدَّمَ تَرْجِيمُ كَوْنِ الْإِقْضَاءِ وَقَعَ فِي الْخُطْبَةِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَهُوَ الْإِثْنَيْنِ بِالصَّبْحَةِ تَحْسِينًا لِلْأُظُنِّ بِهِمْ وَعَلَى تَقْدِيرٍ أَنْ يَكُونَ فِي الصَّلَاةِ حَمْلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ قَبْلَ أَنْتَهَى كَأَيَّةٍ لَا تَبْتَطِلُ أَعْمَالُكُمْ وَقَبْلَ أَنْتَهَى عَنْ الْفِعْلِ الْكَثِيرِ فِي الصَّلَاةِ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي التَّرْجُمَةِ فَصَلَاةُ الْإِمَامِ وَمِنْ بَقَايَا جَائِزَةٍ يُؤْخِذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْجَمْعَ لَوْ انْقَضَا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْإِمَامُ وَحْدَهُ لَمْ يَصِحَّ لَهُ الْجُمُعَةُ وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا وَقِيلَ تَصَحُّحُ أَنْ يَبْقَى وَاحِدٌ وَقِيلَ أَنْ يَبْقَى اثْنَانِ وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ وَقِيلَ أَنْ كَانَ صَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةُ الْأُولَى سَحَتَ لَمْ يَبْقَ وَقِيلَ جَمْعُهُمَا ظَهَرَ مُطْلَقًا وَهَذَا الْخِلَافُ كُلُّهُ أَقْوَالٌ خُرِجَتْ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ إِلَّا الْآخِرَ فَهُوَ قَوْلُهُ فِي الْجَدِيدِ وَأَنْتَ بَقَاؤُهُ وَقَوْلُ مَقَاتِلِ بْنِ حَبَانَ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِلِ أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ حِينَئِذٍ قَبْلَ الْخُطْبَةِ زَالِ الْأَشْكَالِ لَكِنَّهُ مَعَ شَذُوذِهِ مُعْضَلٌ وَقَدْ اسْتَشْكَلَ الْأَصْلِيُّ حَدِيثَ الْبَابِ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَصَفَ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهُمْ لَا يَلْجِئُهُمْ تَجَارِعُ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِهِ ثُمَّ أَجَابَ بِإِحْتِمَالٍ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ كَانَ قَبْلَ نَزْلِ الْآيَةِ أَنْتَهَى وَهَذَا الَّذِي يَتَعَيَّنُ الْمُصِيرُ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي آيَةِ النُّورِ التَّصْرِيحُ بِزَوَالِهَا فِي الصَّبْحَةِ وَعَلَى تَقْدِيرِ ذَلِكَ فَلَمْ يَكُنْ تَقَدَّمَ لَهُمْ نَهْيٌ عَنْ ذَلِكَ فَلَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْجُمُعَةِ وَفَهَمُوا مِنْهَا ذَلِكَ اجْتَنَبُوهُ فَوَصَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا فِي آيَةِ النُّورِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (قَوْلُهُ بِابِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَقَبْلَهَا) أَوْ رَدِّهِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِي الطُّوَلِ عَالٍ وَاتَّبَعُوا فِيهِ وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ

بابُ قولِ الله تعالى إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ حَتَّى تَسْمِعُوا أَيْبَى مَرَّةٍ قَالَ

ولم يذ كر شيأ في الصلاة قبلها قال بن المنير في الحاشية كأنه يقول الاصل استواء الظهر والجمعة حتى يدل دليل على خلافه لان الجمعة بدل الظهر قال وكانت عناجه بحكم الصلاة بعدها أكثر وذلك قدمه في الترجمة على خلاف المادة في تقديم القبل على البعد انتهى ووجه العنايه المذكورة ورود الخبر في البعد صريحا دون القبل وقال ابن بطال إنما أعاد ابن عمر ذكر الجمعة بعد الظهر من أجل أنه عليه السلام كان يصلي سنة الجمعة في بيته بخلاف الظهر قال والحكمة فيه ان الجمعة لما كانت بدل الظهر واقتصرت فيها على ركعتين ترك التنفل بعدها في المسجد خشية أن يظن أنها التي حذفت انتهى وعلى هذا فينبغي أن لا يتنفل قبلها ركعتين متصلتين بها في المسجد لهذا المعنى وقال ابن التين لم يقع ذكر الصلاة قبل الجمعة في هذا الحديث ففعل البخاري أراد اثباتها قياسا على الظهر انتهى وقواه الزين بن المنير بأنه قصد التسوية بين الجمعة والظهر في حكم التنفل كما قصد التسوية بين الامام والمأموم في الحكم وكذلك يقتضي أن النافلة لها سواء انتهى والذي يظهر ان البخاري أشار الى ما وقع في بعض طرق حديث الباب وهو ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أبوب عن نافع قال كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين في بيته ويحدثان رسول الله عليه السلام كان يفعل ذلك احسب بالنوى في الخلاصة على اثبات سنة الجمعة التي قبلها ونصب بان قوله وكان يفعل ذلك عائد على قوله ويصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته ويدل عليه رواية الليث عن نافع عن عبد الله انه كان اذا صلى الجمعة انصرف فمسجد سجدين في بيته ثم قال كان رسول الله عليه السلام يصنع ذلك أخرجه مسلم وأما قوله كان يطيل الصلاة قبل الجمعة فان كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعا لانه عليه السلام كان يخرج اذا زالت الشمس فيستغل بالخطبة ثم بصلاة الجمعة وان كان المراد قبل دخول الوقت فذلك مطلق نافلة لاصلاة رابعة فلا حاجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها بل هو تنفل مطلق وقد ورد الترغيب فيه كما تقدم في حديث سلمان وغيره حيث قال فيه ثم صلي ما كتب له وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث أخرى ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البزار بلقط كان يصلي قبل الجمعة ركعتين وبعدها أربعا وفي اسناده ضعف وعن علي بن موله رواه الأثرم والطبراني في الاوسط بلقط كان يصلي قبل الجمعة أربعا وبعدها أربعا وفيه عديد من عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره وقال الأثرم انه حديث واه ومنها عن ابن عباس مثله وزاد لا يفصل في شيء منهن أخرجه ابن ماجه بسند واه قال النوى في الخلاصة انه حديث باطل وعن ابن مسعود عند الطبراني أيضا مثله وفي اسناده ضعف وانقطاع ورواه عبد الرزاق عن ابن مسعود موقوفا وهو الصواب وروى بن سعد عن صفية زوج النبی عليه السلام موقوفا نحو حديث أبي هريرة وقد تقدم في اثناء الكلام على حديث جابر في قصة سليك قبل سبعة أبواب قول من قال ان المراد بالركعتين اللتين أمره بهما النبي صلى الله عليه وسلم سنة الجمعة والجواب عنه وقد تقدم نقل المذهب في كراهة التطوع نصف النهار ومن اتقني يوم الجمعة دون بقية الايام في باب من لم يكره الصلاة الا بعد العصر والفجر في أواخر المواقيت وأقوى ما يمسك به في مشروعية ركعتين قبل الجمعة محرم ما صححه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعا مامن صلاة مفروضة الا بين يديها ركعتان ومثله حديث عبد الله بن مفضل الماضي في وقت المغرب بين كل أذانين صلاة وسأني الكلام على بقية حديث ابن عمر في أبواب التطوع ان شاء الله تعالى (قوله باب قوله انه عز وجل فاذا قضيت الصلاة الآية) أورد في حديث سهل بن سعد في قصة المرأة التي كانت تطعمهم بعد الجمعة فقيل اراد بذلك بيان ان الامر في قوله فانتشروا وابتغوا للاباحة لا للوجوب لان انصرفهم انما كان للغذاء ثم للقاتلة عوضا مما قاتهم من ذلك في وقته المعتاد لا شغلهم بالتأهب للجمعة ثم بحضورها ووم من زعم ان الصارف للامر

حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ قَالَ كَانَتْ فِينَا امْرَأَةٌ تَجْعَلُ عَلَى أَرْبَاعٍ مَزْرَعَةً لَهَا سِلْقًا فَكَانَتْ إِذَا كَانَ يَوْمُ جُمُعَةٍ تَزْعُ أَصُولَ السِّلْقِ فَتَجْعَلُهُ فِي قِدْرٍ ثُمَّ تَجْعَلُ عَلَيْهِ قُبْضَةً مِنْ شَعِيرٍ تَطْعُمُهَا فَيَسْكُنُ أَصُولُ السِّلْقِ عَرَقَهُ وَكُنَّا نَتَصَرَّفُ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَتُسَلِّمُ عَلَيْنَا فَتُقَرِّبُ ذَلِكَ الطَّعَامَ إِلَيْنَا فَلَذَقْنَاهُ وَكُنَّا نَتَعَقَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَطْعَامِيَا ذَلِكَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بِهَذَا وَقَالَ مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا تَتَمَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ **بَابُ الْقَائِلَةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ الْفَرَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ كُنَّا نُبَكِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ ثُمَّ نَقِيلُ**

عن الوجوب هنا كونه ورد بعد الحظر لأن ذلك لا يستلزم عدم الوجوب بل الإجماع هو الدال على أن الأمر المذكور للإباحة وقد جرح الداودي على أنه على الوجوب في حق من يقدر على الكسب وهو قول شاذ نقل عن بعض الظاهرية وقيل هو في حق من لا شيء عنده ذلك اليوم فامر بالطلب بأي صورة اتفقت ليفرح عياله ذلك اليوم لأنه يوم عيد والذي يرجح أن في قوله انتشاروا وابتغوا إشارة إلى استدراك ما فاتكم من الذي انقضضتم إليه فتدخل إلى أنها قضية شرطية أي من وقع له في حال خطبة الجمعة وصلاتها زمان يحصل فيه ما يحتاج إليه من أمر دنياه ومعاشه فلا يقطع العبادة لإجله بل يفرغ منها ويذهب حينئذ لتحصيل حاجته والله التوفيق (قوله حدثنا أبو غسان) هو محمد بن مطرف المدني وأبو حازم هو سلمة بن دينار وروى من زعم أنه سلمان مولى عزة صاحب أبي هريرة (قوله كانت فينا امرأة) لم أقف على اسمها (قوله تجمل) في رواية الكشميهني تحفل بمهمة بعدها قاف أي تزرع والأربعاء جمع ربيع كأنصباء ونصيب والربيع الجدول وقيل الصغير وقيل الساقية الصغيرة وقيل حافات الأحواض والمزرعة بفتح الراء وحكي بن مالك جواز تليتها والسلق بكسر المهملة معروف وحكم الكرمانى أنه وقع هنا سلق بالرفع وتكلف في توجيهه (قوله نطعمها) في رواية المستملى تطبخها بتقديم الموحدة بعدها معجمة وكلاهما صحيح (قوله فتكون أصول الساق عرقه) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها قاف ثم هاء ضمير أي عرق الطعام والعرق اللحم الذي على العظم والمراد أن السلق يقوم مقامه عندهم وسيأتي في الاطعمة من وجه آخر في آخر الحديث والله ما به شحم ولا ودك وفي رواية الكشميهني غرفة بفتح المعجمة وكسر الراء وبعدها قاف هاء التأنيث والمراد أن السلق يغرق في المرققة لشدة نضجه وفي هذا الحديث جواز السلام على النسوة الأجانب واستحباب التقرب بالخير ولو بالشيء الخفيف ويان ما كان الصحابة عليه من القناعة وشدة العيش والمبادرة إلى الطاعة رضى الله عنهم (قوله بهذا) أي بالحديث الذي قبله وظاهره أن أبا غسان وعبد العزيز بن أبي حازم اشتركا في رواية هذا الحديث عن أبي حازم وزاد عبد العزيز الزيادة المذكورة وهي قوله ما كنا نقيل ولا تنفذى إلا بعد الجمعة وقد رواها أبو غسان مفردة كما في الباب الذي بعده لكن ليس فيه ذكر الغداء وبين رواية أبي غسان وعبد العزيز تفاوت يأتي بيانه في باب تسليم الرجال على النساء من كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى واستدل بهذا الحديث لاحد على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال وترجم عليه ابن أبي شيبة باب من كان يقول الجمعة أول النهار وأورد فيه حديث سهل هذا وحديث أنس الذي بعده وعن ابن عمر مثله وعن عمر وعثمان وسعد وابن مسعود مثل من قولهم وتعقب بأنه لا دلالة فيه على أنهم كانوا يصلون الجمعة قبل الزوال بل فيه أنهم كانوا يشتغلون عن الغداء والقائلة بالتيه للجمعة ثم بالصلاة ثم ينصرفون فينذرون ذلك بل أدعى الزين ابن المنبر أنه يؤخذ منه أن الجمعة تسكون بعد الزوال لأن العادة في القائلة أن تكون قبل الزوال فاخبر الصحابي أنهم كانوا يشتغلون بالتيه للجمعة عن القائلة ويؤخرون القائلة حتى تسكون بعد صلاة الجمعة * (قوله باب القائلة بعد الجمعة) أورد فيه حديث أنس وقد تقدم في باب وقت الجمعة وحديث سهل وقد تقدم في الباب

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ قَلْبٍ قَالَ كُنَّا نَصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ ثُمَّ تَكُونُ الْقَائِلَةُ

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ **بَابُ صَلَاةِ الْخُوفِ** . وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَإِذَا مَرَّ بِهِمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا أَعْدَاكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقِمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِزْبَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْلَبُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْمًى أَنْ تَصَوَّأُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِزْبَكُمْ إِنْ اللَّهُ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ

الذي قبله والله الموفق **﴿ خاتمة ﴾** اشتمل كتاب الجمعة من الاحاديث المرفوعة على تسعة وسبعين حديثا الموصول منها أربعة وستون حديثا والمعلق والمنابعة خمسة عشر حديثا المكرر منها فيها وفيها مضي ستة وثلاثون حديثا والمخالص ثلاثة وأربعون حديثا كلها موصولة واقفة مسلم على تخريجها الاحديث سليمان في الاغتسال والدهن والطيب وحديث عمر وأمرأة عمر في النهي عن منع النساء المساجد وحديث أنس في صلاة الجمعة حتى يميل الشمس وحديثه في القائلة بعدها وحديثه كان اذا اشتد البرد بكر بالصلاة وحديث أبي عيسى من اغربت تيمناه وحديث السائب بن يزيد في النداء يوم الجمعة وحديث أنس في الجذع وحديث عمر بن الخطاب في أن كل أقواما وحديث بن عباس في الوصية بالنصاة وحديث سهل بن سعد الاخير في قصة المرأة والقائلة بعد الجمعة وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين أربعة عشر أثرا (قوله أبواب صلاة الخوف) ثبت لفظ أبواب المستعمل وأبي الوقت وفي رواية الاصيلي وكريمة باب بالافراد وسقط للباقيين (قوله وقول الله عز وجل واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) ثبت سياق الآيتين بلفظهما الى قوله مهينا في رواية كريمة واقتصر في رواية الاصيلي على ما هنا وقال الى قوله عذابا مهينا وأما بوذرقياق الاولى بتمامها ومن الثانية الى قوله معك ثم قال الى قوله عذابا مهينا قال الزبير بن المنير ذكر صلاة الخوف اثر صلاة الجمعة لهما من جملة الخمس لكن خرج كل منهما عن قياس حكم باقي الصلوات ولما كان خروج الجمعة أخف قدمه نحو الصلوات الخمس وعقبه بصلاة الخوف لكثرة الخفاقة ولا سيما عند شدة الخوف وساق الآيتين في هذه الترجمة مشعرا الى أن خروج صلاة الخوف عن هيئة بقية الصلوات ثبت بالكتاب قولنا وبالسنة فعلا انتهى ملخصا ولما كانت الآياتان قد اشتملتا على مشرعية القصر في صلاة الخوف وعلى كيفية اساقهما معا وآثار تخريج حديث ابن عمر لقوة شبه الكيفية التي ذكرها في الآية ومعنى قوله تعالى واذا ضربتم أي سافرتم ومفهومه ان القصر مختص بالسفر وهو كذلك وأما قوله ان خفتم فمفهومه اختصاص القصر بالخوف أيضا وقد سأل علي بن أبي الصحابي عمر بن الخطاب عن ذلك فذكر أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته أخرجه مسلم فثبت القصر في الامن ببيان السنة واختلف في صلاة الخوف في الحضر فتمنع ابن الماجشون أخذها بالمعوم أيضا وأجازها الباقر وأما قوله واذا كنت فيهم فقد أخذ بمفهومه أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه والحسن بن زياد اللؤلؤي من أصحابه وإبراهيم بن عليه وحكي عن المزني صاحب الشافعي واحتج عليهم بإجماع الصحابة على فعل ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم وبقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتهموني أصلي فعموم منطوقه مقدم على ذلك

عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ سَأَلْتُهُ هَلْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِتَعْنِي صَلَاةَ الْخُوفِ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ تَحْيِدِ فُوزَانَا الْعَدُوَّ فَصَافَقْنَا أَمَّ قَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصِلُ لَنَا قَقَامَةٌ طَائِفَةٌ مَعَهُ تَصَلِّي وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ وَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَيْنِ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفُوا كَانَ الطَّائِفَةُ الَّتِي لَمْ يَصَلِّ جَاءُوا فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ قَقَامَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ

المقوم وقال ابن العربي وغيره شرط كونه صلى الله عليه وسلم فيهم انما ورد لبيان الحكم لا لوجوده والتقدير بين لهم ضحك لكونه أوضح من القول ثم ان الاصل ان كل عذر طرأ على العبادة فهو على التساوى كالفقر والكيفية وردت لبيان الحذر من العدو وذلك لا يقتضي التخصيص بقوم دون قوم وقال الزين بن المنير الشرط اذا خرج مخرج الصلح لا يكون له مفهوم كالخوف في قوله تعالى أن تقصروا من الصلاة ان خفتم وقال الطحاوي كان ابو يوسف قد قال مرة لا تصلي صلاة الخوف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزعم ان الناس انما صلواها معه لفضل الصلاة معه ﷺ قال وهذا القول عندنا ليس بشيء وقد كان محمد بن شجاع يعبه ويقول ان الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وان كانت افضل من الصلاة مع الناس جميعا الا انه يقطعها ما يقطع الصلاة خلف غيره انتهى وسيأتي سبب النزول وبيان اول صلاة صليت في الخوف في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى (قوله عن الزهري سأله) القائل هو شعيب والمسؤول هو الزهري وهو القائل اخبرني سالم اي ابن عبد الله بن عمر ووقع بخط بعض من نسخ الحديث عن الزهري قال سأله قاتبت قال قلنا انها حذفت خطأ على العادة وهو محتمل ويكون حذف فاعل قال لان الزهري هو الذي قال وللتجده حذفها وتكون الجملة حالية اي اخبرني الزهري حال سؤالي اياه وقد رواه النسائي من طريق بقية عن شعيب حدثني الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه وأخرجه السراج عن محمد بن يحيى عن أبي الجان شيخ البخاري فيه فزاد فيه ولفظه سأله هل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف ام لا وكيف صلاها ان كان صلاها وفي اي مغازية كان ذلك فاذا بيان المسؤل عنه وهو صلاة الخوف (قوله غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل نجد) بكسر القاف وقح الموحدة اي جهة نجد ونجد كل ما ارتفع من بلاد العرب وسيأتي بيان هذه الغزوة في الكلام على غزوة ذات الرقاع من المغازي (قوله فوازينا) بالزاي اي قابلنا قال صاحب الصحاح يقال آذيت بمعنى همزة ممدودة قلا بالواو والذي يظهر ان اصله الهمزة فقبلت واوا (قوله فصافقنا) في رواية المستمل والسرخصي فصافقنا لهم وقوله فصلى لنا اي لاجلنا او بنا (قوله ثم انصرفوا مكاتب الطائفة التي لم تصل) أي تقاموا في مكاتبهم وصرح به في رواية بقية للذكورة ولما لك في الموطن نافع عن ابن عمر ثم استأخروا وما كان الذين لم يصلوا ولا يسلون وسيأتي عند المصنف في التفسير (قوله ركة وسجد سجدتين) زاد عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري مثل نصف صلاة الصبح وفي قوله مثل نصف صلاة الصبح اشارة الى ان الصلاة المذكورة كانت غير الصبح فعلى هذا فهي رابعة وسيأتي في المغازي ما يدل على أنها كانت العصر وفيه دليل على ان الركة المقضية لا بد فيها من القراءة لكل من الطائفتين خلافا لمن أجاز للثانية ترك القراءة (قوله ققام كل واحد منهم فرجع لنفسه) لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا وظاهره أنهم أنموالا لا تقسم في حالة واحدة ويحتمل انهم أنموالا على التعاقب وهو الأرجح من حيث المعنى والا فيستلزم تضييع الحراسة المطلوبة وافراد الامام وحده ورجحه مارواه ابو داود من حديث ابن مسعود ولفظه ثم سلم ققام هؤلاء أي الطائفة الثانية فقبضوا لانفسهم ركة ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك الى مقامهم فقبضوا لانفسهم ركة ثم سلموا وظاهره أن الطائفة الثانية والتبين ركبتها ثم أتمت

بابُ صَلَاةِ الْخُوفِ رَجُلًا وَرُكْبَانًا رَاجِلٌ قَائِمٌ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ مَوْسَى بْنِ عَقَبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ نَحْنُوًا مِنْ قَوْلِ مُجَاهِدٍ إِذَا اخْتَلَطُوا قِيَامًا . وَزَادَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

الطائفة الأولى بعدها ووقع في الرافعي تبعاً لغيره من كتب الفقه أن في حديث ابن عمر هذا أن الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الأولى فأتموا ركعة ثم تأخر وأوعدت الطائفة الثانية فأتموا ولم تنفث على ذلك في شيء من الطرق وبهذه الكيفية أخذ الخنيفة واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أشبه والاوزاعي وهي الموافقة لحديث سهل بن أبي حنيفة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء الفريقين في العدد لكن لا بد أن تكون التي تجرس يحصل الثقة بها في ذلك والطائفة تطلق على الكثير والقليل حتى على الواحد فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يصلي بواحد ويجرس واحد ثم يصلي الآخر وهو أقل ما جصور في صلاة الخوف جماعة على القول بأقل الجماعة مطلقاً لكن قال الشافعي أكره أن تكون كل طائفة أقل من ثلاثة لأنه أعاد عليهم ضمير الجمع بقوله أسلحتم ذكروه النووي في شرح مسلم وغيره واستدل به على عظم أضرار الجماعة بل على ترجيح القول بوجودها لارتكاب أمور كثيرة لا تنفث في غيرها ولو صلى كل امرئ منفرد لم يقع الاحتجاج إلى معظم ذلك وقد ورد في الكيفية صلاة الخوف صفات كثيرة ورجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث ابن عمر على غيرها لقوة الاستناد لموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام امامه وعن أحمد قال ثبت في صلاة الخوف ست أحاديث أوسعها أفضل المرء جاز ومال إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حنيفة الآتي في المغازي وكذا رجحه الشافعي ولم يختر اسحق شيئاً على شيء . وبه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر وسرد ثمانية أوجه وكذا ابن حبان في صحيحه وزاد ناساً وقال ابن حزم صح فيها أربعة عشر وجهاً وبينها في جزء مفرد وقال ابن العربي في القبس جاء فيها روايات كثيرة أصحها ستة عشر رواية مختلفة ولم يبينها وقال النووي نحوه في شرح مسلم ولم يبينها أيضاً وقد بينا شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجهاً آخر فصارت سبعة عشر وجهاً لكن يمكن أن تتداخل قال صاحب الهدى أصولها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر وهؤلاء كما رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختلاف الرواة وهذا هو المعتمد وإليه أشار شيخنا بقوله يمكن تداخلها وحكي ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها عشر مرات وقال ابن العربي صلاها أربعة عشر مرة وقال الخطابي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحري فيها ما هو الأحوط للصلاة والبالغ للحراسة فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى اه وفي كتب الفقه تفاصيل لها كثيرة وفروع لا يحتمل هذا الشرح بسطها والله المستعان * (قوله باب صلاة الخوف رجلاً وركباً) قيل مقصوده أن الصلاة لا تسقط عند العجز عن التزول عن الدابة ولا تؤخر عن وقتها بل تصلي على أي وجه حصلت القدرة عليه بدليل الآية (قوله راجل قائم) يريد أن قوله رجلاً جمع راجل والمراد به هنا القائم ويطلق على المشاي أيضاً وهو المراد في سورة الحج بقوله تعالى يأتوك رجلاً أي مشاة وفي تفسير الطبري يستدحج عن مجاهد أن ختم فرجاً أو ركباً إذا وقع الخوف فليصل الرجل على كل جهة قائماً أو ركباً (قوله نافع عن ابن عمر نحوه) من قول مجاهد إذا اختلطوا قِيَامًا وزاد ابن عمر عن النبي ﷺ وأن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قِيَامًا وركباً) هكذا أورده البخاري مختصراً وأحال على قول مجاهد ولم يذكره هنا ولا في موضع آخر من كتابه فأشكلك الأمر فيه فقال السكمان معناه أن نافعاً روى عن ابن عمر نحوه بما روى مجاهد عن ابن عمر المروي المشترك بينهما ما إذا اختلطوا قِيَامًا وزيادة نافع على مجاهد قوله وأن كانوا أكثر من ذلك الخ قال ومفهوم كلام ابن بطال أن ابن عمر قال مثل قول

وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياماً وربكنا باب يجرس بعضهم بعضاً في صلاة الخوف
حدثنا حيوة بن شريح قال حدثنا محمد بن حرب

مجاهدون قولها مثلاً في صورتين أي في الاختلاط وفي الأكثرية وإن الذي زاد هو ابن عمر لأنناضاه وما نسبته
لابن بطالين في كلامه الاختلاف في الأكثرية فهي مختصة بابن عمر وكلام ابن بطال هو الصواب وإن كان لم
يذكر دليله والمخاض بينهما حديثان مرفوع وموقوف فالرفوع من رواية ابن عمر وقد روي كله أو بعضه موقوفاً
عليه أيضاً والموقوف من قول مجاهد لم يروه عن ابن عمر ولا غيره ولم أعرف من أين وقع للسكمان أن مجاهد روى هذا
الحديث عن ابن عمر فإنه لا وجود لذلك في شيء من الطرق وقد رواه الطبري عن سعيد بن يحيى شيخ البخاري فيه
بأسناد له كورع عن ابن عمر قال إذا اخطأوا يعني في القتال فأنما هو الذكروا إشارة الرأس قال ابن عمر قال النبي صلى الله
عليه وسلم فإن كانوا أكثر من ذلك فيصلون قياماً وربكنا هكذا اقتصر على حديث ابن عمر وأخرجه الاسماعيلي عن
الهيثم بن خلف عن سعيد بن كور مثل ما ساقه البخاري سواء. وزاد بعد قوله اخطأوا فأنما هو الذكر وإشارة الرأس
أه وتبين من هذا أن قوله في البخاري قياماً الأولي تصحيف من قوله فأنما ساقه الاسماعيلي من طريق أخرى بين
لفظ مجاهد وبين فيها الواسطة بين ابن جريج وبينه فأخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عبد الله بن
كثير عن مجاهد قال إذا اخطأوا فأنما هو الإشارة بالرأس قال ابن جريج حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر
مثل قول مجاهد إذا اخطأوا فأنما هو الذكر وإشارة الرأس وزاد عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن كثروا فليصلوا
ربكنا أوقياماً على أقدامهم فتبين من هذا سبب التعبير بقوله نحو قول مجاهد لا بين لفظه وبين لفظ ابن عمر مغايرة
وتبين أيضاً أن مجاهد إنما قاله برأيه لا من روايته عن ابن عمر والله أعلم وقد أخرج مسلم حديث ابن عمر من طريق
سفيان الثوري عن موسى بن عقبة فذكر صلاة الخوف نحو سياق الزهري عن سالم وقال في آخره قال ابن عمر فإذا كان
خوفاً أكثر من ذلك فليصلوا ركياً أوقياماً بويءاء ورواه ابن المنذر من طريق داود ابن عبد الرحمن عن موسى
بن عقبة موقوفاً عليه لكن قال في آخره وأخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يخبر بهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم
فاقتضى ذلك رفعه كله وروى مالك في الموطأ عن نافع كذلك لكن قال في آخره قال نافع لأري عبد الله بن عمر ذكر
ذلك إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد في آخره مستقبلي القبلة أو غير مستقبلها وقد أخرجه المصنف من هذا
الوجه في تفسير سورة البقرة ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً كله بغير شك أخرجه ابن ماجه
ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف أن يكون الإمام يصلي بطائفة فذكر نحو سياق سالم عن أبيه
وقال في آخره فإن كان خوف أشد من ذلك فرجلاً وربكنا واستاده جيد والمخاض فيه اختلاف في قوله فإن كان خوف
أشد من ذلك هل هو مرفوع أو موقوف على ابن عمر والراجح رفعه والله أعلم (قوله وإن كانوا أكثر من ذلك) أي
إن كان العدو والمخاض أن الخوف إذا اشتد العدو إذا كثرت الخيف من الانقسام لذلك جازت الصلاة حينئذ بحسب
الامكان ونجاء ترك مراعاة ملا يقدر عليه من الأركان فينتقل عن القيام إلى الركوع وعن الركوع والسجود إلى الإيماء
إلى غير ذلك وهذا قال الجمهور ولكن قال المالكية لا يصنعون ذلك حتى يمضي فوات الوقت وسأني مذهب
الأوزاعي في ذلك بحداب تنبيه ابن جريج سمع الكثير من نافع وقد أدخل في هذا الحديث بينه وبين نافع موسى بن عقبة
ففي هذا التقوية لمن قال أنه أثبت الناس في نافع ولا ابن جريج فيه أسناد آخر أخرجه عبد الرزاق عنه عن الزهري عن
سالم عن أبيه * (قوله باب يجرس بعضهم بعضاً في الخوف) قال ابن بطال عمل هذه الصورة إذا كان العدو في جهة
القبلة فلا يترقبون والحالة هذه بخلاف الصورة الماضية في حديث ابن عمر وقال الطحاوي ليس هذا بخلاف القرآن
لجواز أن يكون قوله تعالى ولئن طامعت أخرى إذا كان العدو في غير القبلة وذلك بيانه صلى الله عليه وسلم ثم بين كيفية

عَنِ الزُّيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ فَكَبَّرُوا وَكَبَّرُوا مَعَهُ وَرَكَعَ وَرَكَعَ مَعَهُ ثُمَّ قَامَ لِلثَّانِيَةِ فَقَامَ الَّذِينَ سَجَدُوا وَحَرَسُوا إِخْرَاهُمْ وَأَتَتْ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَرَكَعُوا وَسَجَدُوا مَعَهُ وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ فِي صَلَاةٍ وَلَكِنْ يَجْرُسُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ بَابُ الصَّلَاةِ عِنْدَ مُنَاهَضَةِ الْمُحْصُونَ وَلِقَاءِ الْعَدُوِّ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ إِنَّ كَانَ نَبِيًّا الْفَتْحَ وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ صَلَّوْا لِإِمَاءٍ كُلُّ أَمْرٍ لِنَفْسِهِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْإِمَاءِ آخَرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى يَنْكَشِفَ الْقِتَالُ أَوْ يَأْتُوا فَيُصَلُّوا رَكَعَتَيْنِ . فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا صَلَّوْا رَكْعَةً وَسَجَدَ بَيْنَ لَأَ يُجْزِئُهُمُ التَّكْبِيرُ وَيُؤْخَرُهَا حَتَّى يَأْتُوا

الصلاة اذا كان العدو في جهة القبلة والله اعلم (قوله عن الزيدى) في رواية الاسماعيلي حدثنا الزيدى ولم أره من حديثه الا من رواية محمد بن حرب عنه وقد وافقه عليه الثعالبين راشد عن الزهري أخرجه البرزوقي لا تعلم رواه عن الزهري الا الثعالبين ولا عنه الا وهيب يعني ابن خالد اهـ ورواية الزيدى ترد عليه (قوله وركع ناس منهم) زاد الكشي بنى معه (قوله ثم قام الثانية فقام الذين سجدوا معه) في رواية النسائي والاسماعيلي ثم قام الى الركعة الثانية فتأخر الذين سجدوا معه (قوله فركعوا وسجدوا) في روايتها أيضا فركعوا مع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله في صلاة) زاد الاسماعيلي يكبرون ولم يقع في رواية الزهري هذه هل اكلوا الركعة الثانية أم لا وقد رواه النسائي من طريق أبي بكر بن الجهم عن شحبه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فزاد في آخره ولم يقضوا وهذا لا يصح في اقتصارهم على ركعة ركعة وفي الباب عن حذيفة وعن زيد بن ثابت عند أبي داود والنسائي وابن حبان وعن جابر عند النسائي ويشهد له ما رواه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق مجاهد عن ابن عباس قال فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر وأربعاً في السفر ركعتين وفي الخوف ركعة وبالاقصر في الخوف على ركعة واحدة يقول اسحق والثوري ومن تبعهما وقال به أبو هريرة وأبو موسى الاشعري وغير واحد من التابعين ومنهم من قيد ذلك بشدة الخوف وسيأتي عن بعضهم في شدة الخوف أسهل من ذلك وقال الجمهور قصر الخوف قصر هيئة لا قصر عدد وتأولوا رواية مجاهد هذه على أن المراد به ركعة مع الامام وليس فيه نفي الثانية وقالوا يحتمل أن يكون قوله في الحديث السابق لم يقضوا أى لم يعيدوا الصلاة بعد الامن والله اعلم (فائدة) لم يقع في شيء من الاحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب وقد اجماعوا على انه لا يدخلها قصر واختلوا هل الاولى ان يصلي بالاولى ثنتين والثانية واحدة أو العكس * (قوله باب الصلاة عند مناهضة المحصون) أى عند امكان فتحها وغلبة الظن على القدرة على ذلك (قوله ولقاء العدو) وهو من عطف الاعم على الاخص قال الزين بن المنير كان المصنف خص هذه الصور بقاء اجتماع الرجاء والخوف في تلك الحالة قالت الخوف يقتضي مشروعية صلاة الخلاف والرجاء بمحصل الظفر يقتضى اغتفار التأخير لاجل استحالة مصلحة الفتح فهذا خالف الحكم في هذه الصورة الحكم في غيرها عند من قال به (قوله وقال الاوزاعي الخ) كذا ذكره الوليد بن مسلم عنه في كتاب السير (قوله ان كان نبيا الفتح) أى تمكن ونفى رواية القاسمى ان كان بها الفتح عزوذة وهاء الضمير وهو تصحيف (قوله فان لم يقدروا على الائمة) قيل فيه اشكال لان العجز عن الائمة لا يتضمن حصول العقل الا ان تقع دهشة فيعزب استحضاره ذلك وتعقب قال ابن رشيد من باشر الحرب واشتغال القلب والجوارح اذا اشتغلت عرف كيف يتعذر الائمة وأشار ابن بطال الى أن عدم القدرة على ذلك ينصور بالعجز عن الوضوء والتيمم للاشتغال بالقتال ويحتمل أن الاوزاعي كان يري استقبال القبلة شرطا في الائمة فيتعذر بالعجز عن الائمة اليها حينئذ (قوله فلا يجزئهم التكبير) فيه اشارة الى خلاف من قال يجزئ

وَيَقَالَ مَكْحُولٌ وَقَالَ أَنَسٌ حَضَرْتُ عِنْدَ مُنَاهِضَةٍ حِصْنِي تَسْتَرُّ عِنْدَ إِضَاءَةِ الْفَجْرِ وَاشْتَدَّ اشْتِعَالُ الْقِتَالِ فَلَمْ يَغْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ فَلَمْ نُصَلِّ إِلَّا بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ فَصَلَّيْنَاهَا وَنَحْنُ مَعَ أَبِي مُؤْنُسٍ فَفُتِّحَ لَنَا .
 وَقَالَ أَنَسٌ وَمَا يَسُرُّنِي بِتِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي نَامَا فِيهَا حَدَّثَنَا بِحَيٍّ قَالَ

كاهن يروي وروي ابن أبي شيبة عن طريق عطاء وسعيد بن جبير وأبي البخري في آخرين قالوا إذا التقى الزحفان وحضرت الصلاة يقولوا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر تلك صلاتهم بلاعادة وعن مجاهد والحكم إذا كان عند الطراد والمساقة يجرى أن تكون صلاة الرجل تكبيرا فان لم يكن الا تكبيرة واحدة أجزأته أين كان وجهه وقال اسحق بن راهويه يجرى عند المساقة ركعة واحدة يومئ بها السماء فان لم يقدر فسجدة فان لم يقدر فتكبيرة (قوله وبه قال مكحول) قال الكرمانى يحتمل أن يكون بقية من كلام الازعاعى ويحتمل أن يكون من تعليق البخارى انتهى وقد وصله عبد بن حديد في تفسيره عنه من غير طريق الازعاعى بلفظ إذا لم يقدر التقوم على أن يصلوا على الارض صلا على ظهر الدواب ركعتين فان لم يقدر وافركمة وسجدة تين فان لم يقدر و أخرها الصلاة حتى يأمنوا فيصلوا بالارض (تنبيه) ذكر ابن رشيد ان سياق البخارى لكلام الازعاعى مشوش وذلك أنه جعل الایاء مشروطا بتعذر القدرة والتأخير مشروطا بتعذر الایاء وجعل غاية التأخير انكشاف القتال ثم قال أو يأمنوا فيصلوا ركعتين فجعل الامن قسم الانكشاف يحصل الامن فكيف يكون قسمه وأجاب الكرمانى عن هذا بأن الانكشاف قد يحصل ولا يحصل الامن لخوف المعاودة كما أن الامر يحصل بزيادة القوة واتصال المدد غير انكشاف فعلي هذا فلا من قسم الانكشاف أهما حصل اقتضى صلاة ركعتين وأما قوله فان لم يقدر وفعناه على صلاة ركعتين بالعلم أو بالایاء فواحدة وهذا يؤخذ من كلامه الاول قال فان لم يقدر وعلوها أخرها أى حتى يحصل الامن التام والله أعلم (قوله وقال أنس) وصله ابن سعد وابن أبي شيبة عن طريق قتادة عنه وذكره خليفة في تاريخه وعمر بن شبة في أخبار البصرة من وجهين آخرين عن قتادة ولفظ عمر مثل قتادة عن الصلاة إذا حضر القتال فقال حدثني أنس بن مالك أنهم فتحوا واسترو وهو يومئذ على مقدمة الناس وعبد الله بن قيس يعني بأموسى الاشعري أميرهم (قوله تستر) بضم المثناة الفوقانية وسكون المهملة وفتح المثناة أيضا بدمعروف من بلاد الاهواز وذكر خليفة أن فتحها كان في سنة عشرين في خلافة عمر وسيأتي الاشارة الى كيفية في أواخر الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله اشتعل القتال) بالعين المهملة (قوله فلم يقدر وعلوها) يحتمل أن يكون للعجز عن النزول ويحتمل أن يكون للعجز عن الایاء أيضا فوافق ما تقدم عن الازعاعى وجزم الاصلي بأن سببه أنهم لم يجدوا الى الوضوء سبيلا من شدة القتال (قوله لا بعد ارتفاع النهار) في رواية عمر بن شبة حتى انقصف النهار (قوله ما يسرنى بتلك الصلاة) أى بدل تلك الصلاة وفي رواية الكشميهني من تلك الصلاة (قوله الدنيا وما فيها) في رواية خليفة الدنيا كلها والذى يتبادر الى الذهن منه هذا أن مراده الاغتيال بما وقع فالمراد بالصلاة على هذا المقتضى التي وقعت ووجه اغتيالهم كونهم لم يشتغلوا عن العبادة الابادة أهم منها عديم ثم تداركوا ما فاتهم منها فقصوه وهو كقول أنس بن مالك الصديق لو طلعت لم نجدنا غافين وقيل مراد أنس الأسف على التقويت الذى وقع لهم والمراد بالصلاة على هذه النافذة ومعناه لو كانت في وقتها كانت أحب الى الله أعلم ومن جزم بهذا الزين ابن المنير فقال اثار أنس الصلاة على الدنيا وما فيها يشعر بمخالفته لابي موسى في اجتهاده المذكور وأنسا كان يرى أن يصل للوقت وان فات الفتح وقوله هذا موافق الحدیث ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها انتهى وكأنه أراد الموافقة في اللفظ والاقصصة أنس في المروضة والحديث في النافذة ويخشد فيما ذكره عن أنس من مخالفة اجتهاد أبي موسى أنه لو كان كذلك لصلى أنس وحده ولو بالایاء لكنه وافق أبي موسى ومن معه فكيف بعد مخالفا والله أعلم (قوله حدثنا يحيى

حدثنا وكيع عن علي بن بن مبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سامة عن جابر بن عبد الله قال جاء عمر يوم
الخندي فجعل يسب كُفَّاراً فريش ويقول يا رسول الله ما صليت العصر حتى كادت الشمس أن تغيب .
فقال النبي ﷺ وأنا والله ما صليتها بعد قال فنزل إلى بطحان فتوضأ وصلى العصر بعد ما غابت الشمس
ثم صلى المغرب بعدها **باب صلاة الطالب والمطلوب** رآها وإياه . وقال الوليد ذكرت للأوزاعي
صلاة شرحبيل بن السمط وأصحابه على ظهر الدابة . فقال كذلك الأمر عندنا إذا تخوف القوت
واحتج الوليد يقول النبي ﷺ لا يصلي أحد العصر إلا في بني قريظة **باب حدثنا عبد الله بن**
محمد بن أسماء قال

حدثنا وكيع (كوفي معظم الروايات ووقع في رواية أبي ذر في نسخة يحيى بن موسى وفي أخرى يحيى بن جعفر وهذا المحدث
وهي نسخة صحيحة بعلامه المستمل وفي بعض النسخ يحيى بن موسى بن جعفر وهو غلط ولعله كان فيه يحيى بن موسى وفي
الحاشية ابن جعفر على أنها نسخة جُمع بينهما بعض من نسخ الكتاب واسم جد يحيى بن موسى عدي بن سالم وهو
الملقب بخت بفتح المعجمة بعدها مائة فوقانية ثقيلة واسم جد يحيى بن جعفر أمين وكلاهما من شيوخ البخاري وكلاهما
من أصحاب وكيع (قوله عن جابر) تقدم الكلام على حديثه في أواخر الأوقيت وقل الاختلاف في سبب تأخير الصلاة
يوم الخندق هل كان نسياناً وعمداً على الثاني هل كان للشغل بالقتال أو لتعذر الطهارة أو قيل نزول آية الخوف والي الأول
وهو الشغل جنح البخاري في هذا الموضع ونزل عليه الآتالي ترجم لها بالشروط المذكورة ولا يرده ما تقدم من ترجيح
كون آية الخوف نزلت قبل الخندق لأن وجهه أقر على ذلك وآية الخوف التي في البقرة لا تخالفه لأن التأخير مشروط
بعدم القدرة على الصلاة مطلقاً والي الثاني جنح المالكية والحنابلة لأن الصلاة لا تبطل عندهم بالشغل الكثير في الحرب
إذا احتج إليه والي الثالث جنح الشافعية كما تقدم في الموضع المذكور وعكس بعضهم فادعى أن تأخير الصلاة ﷺ
يوم الخندق دال على نسخ صلاة الخوف قال ابن القصار وهو قول من لا يعرف السنن لأن صلاة الخوف أنزلت بعد
الخندي فكيف ينسخ الأول الآخرة المستعان * (قوله باب صلاة الطالب والمطلوب رآها وإياه) كذا
لا كثرة في رواية الحموي من الطريقين إليه وقاماً قال ابن المنذر كل من أحفظ عنه من أهل العلم يقول إن المطلوب
يصل على دأبه يومئذ وإياه وان كان طالبا نزل فصلي على الأرض قال الشافعي الآن ينقطع عن أصحابه فيخاف عود
المطلوب عليه فيجزئه ذلك وعرف بهذا أن الطالب فيه التفصيل بخلاف المطلوب ووجه الفرق أن شدة الخوف في المطلوب
ظاهرة لتحقق السبب المقتضي لها وأما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه وانما يخاف أن يهزم العدو وما نقله ابن المنذر
متعقب بكلام الأوزاعي فانه قيده بخوف القوت ولم يستثن طالبا من مطلوب وبه قال ابن حبيب من المالكية وذكر أبو
اسحق الفزاري في كتاب السير له عن الأوزاعي قال إذا خاف الطالبون أن نزلوا بالأرض فوات العدو وصلوا وحجوا
على كل حال لأن الحديث جاء أن النصر لا يرفع ما دام الطلب (قوله وقال الوليد) كذا ذكره في كتاب السير ورواه الطبري
وابن عبد البر من وجه آخر عن الأوزاعي قال قال شرحبيل بن السمط لأصحابه لا تنصروا الصبح الأعلى ظهر فنزل الأشر
يعني النخعي فصلي على الأرض فقال شرحبيل مخالف خالف الله وأخرجه ابن أبي شيبة عن طريق رجاء بن حيوة قال
كان ثابت بن الصمت في خوف فحضرت الصلاة فصولوا ركباً فأنزل الأشر يعني النخعي فقال مخالف خولف به فلعل ناجا
كان مع أخيه شرحبيل في ذلك الوجه وشرحبيل المذكور بضم المعجمة وفتح الراء وسكون الحاء المهمة بعدها موحدة
مكسورة ثم ياء تحتانية ساكنة كندی هو الذي افتتح حصص ثم ولي أمرتها وقد اختلف في صحبته وليس له في البخاري
غير هذا الموضع (قوله إذا تخوف القوت) زاد المستمل في الوقت (قوله واحتج الوليد) معناه أن الوليد قوى مذهبه

حَدَّثَنَا جَوْبَرَةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَنَا كَمَا رَجَعَ مِنَ الْأَحْزَابِ لَا يُصَلِّينَ أَحَدٌ
 الْمَصْرَ إِلَّا فِي بَيْتٍ قَرِيبَةٍ فَأَذْرَكَ بَعْضُهُمُ الْمَصْرَ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا . وَقَالَ
 بَعْضُهُمْ بَلْ نُصَلِّي لَمْ يَرُدْ مِنَّا ذَلِكَ فَذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَنْفَ وَاحِدًا مِنْهُمْ
بَابُ التَّبَكُّيرِ وَالْفُلْسِ بِالصَّيْرِ وَالصَّلَاةِ عِنْدَ الْإِغَارَةِ وَالْحَرْبِ حَدَّثَنَا
 حَمَّادٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُوَيْبٍ وَثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ يَغْلِسُ
 ثُمَّ رَكِبَ فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ خَرَبْتُ خَيْرُ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ فَخَرَجُوا يَسْعَوْنَ فِي
 السُّكْلِ وَيَقُولُونَ مُحَمَّدٌ وَالْخَيْسُ قَالَ وَالْخَيْسُ الْجَيْشُ فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَتَلَ الْمُتَأَتِلَةَ وَسَبَى
 الْمُدْرَائِيَّ فَصَارَتْ صَعِيَّةٌ لِدُحِيَّةِ الْكَلْبِيِّ وَصَارَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ صَدَاقَهَا عِنَقَهَا . قَالَ
 عَبْدُ الْعَزِيزِ لِنَابِتٍ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَنْتَ سَأَلْتَ أَنْسًا مَا أَمَرَهَا . قَالَ أَمَرَهَا فَتَبَسَّمَ

الازداعي في مسئلة الطاب هذه القصة قال ابن بطال لو وجد في بعض طرق الحديث ان الذين صلوا في الطريق صلوا
 ركبا لكان بيننا في الاستدلال فان لم يوجد ذلك فذكر ما حاصله أن وجه الاستدلال يكون بالقياس فكما سألنا
 لا أولئك أن يؤخروا الصلاة عن وقتها المفترض كذلك يسوغ للطالب ترك اتمام الاركان والانتقال الى
 الایاء قال ابن التير والابن عندي أن وجه الاستدلال من جهة أن الاستمجال المأمور به يقتضي ترك الصلاة أصلا
 كما جرى لبعضهم أو الصلاة على الدواب كما وقع للآخرين لان النزول ينافي مقصود الجدي في الاصول فالاولون بنوا على
 أن النزول معصية لما رضته للامر الخاص بالاسراع وكان تأخيرهم لها لوجود الجاهل والضار والآخرين جمعو بين دليلي
 وجوب الاسراع وجوب الصلاة في وقتها فصولا ركبا نافلو فرضنا انهم نزلوا المكان ذلك مضادا للامر بالاسراع وهو
 لا يظن بهم لمسايقه من المخالفة انتهى وهذا الذي حاوله ابن المنبر قد أشار اليه ابن بطال بقوله لوجود في بعض طرق
 الحديث الى آخره فلم يستحسن الجزم في الثقل بالاحتمال وأما قوله لا يظن بهم المخالفة فمعترض بمنتهى ان يقال لا يظن
 بهم المخالفة بتغير هيئة الصلاة بغير توقف والاولي في هذا ما قاله ابن المرباط ووافقه الزين بن المنبر أن وجه الاستدلال
 منه بطريق الاول يعلقان الذين أخرخوا الصلاة حتى وصلوا الى بني قريظة لم ينفوا مع كونهم فوتوا الوقت فصلاة
 من لا يفوت الوقت بالایاء أو كيف ما يمكن أولى من تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها والله اعلم (قوله حدثنا
 جوبرة) هو بالجم تصغير جارية وهو عم عبد الله الراوي عنه (قوله لا يصلين أحد العصر) في رواية مسلم عن
 عبد الله بن جبرين أسماء شيخ البخاري في هذا الحديث الظاهر وسيأتي بيان الصواب من ذلك في كتاب المغازي
 مع بقية الكلام على هذا الحديث ان شاء الله تعالى (قائدة) أخرج أبو داود في صلاة الطاب حديث عبيد الله بن
 أنيس اذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى سفيان الهذلي قال فرأيت وحضرت العصر فغشيت فوحتها فانطلقت أمشي
 وأنا أصلي أومئ أجماء واستاده حسن * (قوله باب التكبير) كذا للاكثر وللكشميهني من الطريقين التكبير
 بتقديم الواو وجه (قوله والصلاة عند الإغارة) بكسر الهمزة بعدها معجمة وهي متعلقة بالصلاة بالتكبير
 أيضا أورد فيه حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بغلس ثم ركب وقد تقدم في أوائل الصلاة في باب
 ما ذكر النعذ من طريق أخرى عن أنس وأوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر فصلى عندها صلاة
 الفداة الحديث بطوله وهو أنهم ساقا ما هنا وقوله ويقولون محمد والخبيس فيه حمل لرواية عبد العزيز ابن صهيب
 على رواية ثابت فقد تقدم في الباب المذكور أن عبد العزيز لم يسمع من أنس قوله والخبيس وانها في رواية ثابت
 عند مسلم (قوله فصارت ضيفة لدحية الكلبي وصارت لرسول الله صلى الله عليه وسلم) ظاهره أنها صارت لهما

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

باب في العيدين والتجمل فيه حديثنا أبو البان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال أخذ عمر جبة من استبرق تباع في السوق فأخذها فألقى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أتبع هذه تجمل بها للعيد والوفود . فقال له رسول الله ﷺ إنما هذه لباس من لا خلق له فليتب عمر ما شاء الله أن . فليتب . ثم أرسل إليه رسول الله ﷺ يجيء ديباج فأقبل بها عمر فألقى بها رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إنك قلت إنما هذه لباس من لا خلق له وأرسلت إلي بهذه الجبة . فقال له رسول الله ﷺ

معا وليس كذلك بل صارت لدحية أولا ثم صارت بعده لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما تقدم ايضاحه في الباب المذكور وسيأتي بقية الكلام عليه في المغازي وفي النكاح ان شاء الله تعالى ووجه دخول هذا الترجمة في أبواب صلاة الخوف للاشارة الي ان صلاة الخوف لا يشترط فيها التأخير الي آخر الوقت كما شرطه من شرطه في صلاة شدة الخوف عند الصمام المقابلة أشار الي ذلك الزين بن المنير ويحتمل أن يكون للاشارة الي تعين المبادرة الي الصلاة في أول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العدو وأما الكبر فلهذا ذكر ماثور عند كل أمر مهول وعند كل حادث سرور وشكر الله تعالى وثمرته له من كل مناسب اليه أعداؤه ولأسيا اليهود قبجهم الله تعالى (خاتمة) اشتملت أبواب صلاة الخوف على ستة أحاديث مرفوعة موصولة تكرر منها فيما مضى حديثان والاربعة خالصة واقفه مسلم على تخرجها الاحديث ابن عباس وفيها من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار منها واحد موصول وهو أثر مجاهد والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب العيدين)

(باب في العيدين والتجمل فيه) كذا في رواية أبي علي بن شويه ونجوما بن عساكرو سقطت البسمة لابن ذروله في رواية المستمل أبواب بدل كتاب واقصر في رواية الاصيلي والباقيين على قوله باب الى آخره والضمير في فيه راجع الى حسن العيد وفي رواية الكشميني فيها (قوله) أخذ عمر جبة من استبرق تباع في السوق فأخذها فألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا لاكثر أخذ بهمة وخاء وذال معجمتين في الموضعين وفي بعض النسخ وجدوا وجم في الاول وهو أوجه وكذا أخرجه الاسماعيلي والطبراني في مسند الشاميين وغير واحد من طرق الى أبي الهيثم شيخ البخاري فيه ووجه الكرماني الاول بأنه أراد ملزوم الاخذ وهو الشراء وفيه نظر لانه لم يقع منه ذلك فلهذا أراد السوم (قوله) اجع هذه تجمل بها) كذا لاكثر بصيغة الامر مجزوما وكذا جوابه ووقع في رواية أبي ذر عن المستمل والمرحى اجاع هذه تجمل ويضبط في نسخ معتمدة بهمة استفهام ممدودة ومقصورة وضم لام تجمل على أن أصله تجمل لحذفت احدى التاء من كان عمر استأذن أن يتاعها ليصجل بها النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون بعض الرواة أشيع فتحة التاء فظننت أنها وقال الكرماني قوله هذه اشارة الى نوع الجبة كذا قال والذي يظهر اشارة الي عينها ويطبق بها جنسها وقد تقدم في كتاب الجملة توجه الترجمة وأنها مأخوذة من تقريره صلى الله عليه وسلم على اصل التجمل وإنما زجره عن الجبة لسكونها كانت حريرا (قوله) للعيد والوفود) تقدم في كتاب الجمعة بلفظ للجمعة بدل للعيد وهي

تَبِعَها أَوْ نَصِيبُ بِهَا حَاجَتَكَ **بَابُ** الْحَرَابِ وَالْدَّرَقِ يَوْمَ الْيَسِيدِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَسَدِيُّ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ دَخَلَ عَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ تَقْنِيَانِ بَيْنَهُمَا بُعْثُ

رواية نافع وهذه رواية سالم وكلهما صحيح وكان ابن عمر ذكرهما معا فاقصر كل راو على أحدهما (قوله تبعها ونصيب بها حاجتك) في رواية الكشميهني أونصيب ومعنى الاول ونصيب بشمها والثاني يحتمل ان أو بمعنى الواو فهو كالاول أو التخصيم والمراد المقايضة أو أعم من ذلك والله أعلم وسيأتي الكلام على بهية فوائد هذا الحديث في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (فائدة) روي ابن أبي الدنيا والبيهقي باسناد صحيح الى ابن عمر أنه كان يلبس أجس ثيابه في العيدين * (قوله باب الحراب والدرق يوم العيد) الحراب بكسر المهملة جمع حربة والمروق جمع درقة وهي الترس قال ابن بطال حمل السلاح في العيد لادخل له في سنة العيد ولا في صفة الخروج اليه ويمكن أن يكون صلى الله عليه وسلم كان محاربا خائفا فأبى الاستظهار بالسلاح لكن ليس في حديث الباب أنه صلى الله عليه وسلم خرج بأصحاب الحراب معه يوم العيد ولا أمر أصحابه بالتأهب بالسلاح يعني فلا يطابق الحديث الترجمة وأجاب ابن المنير في الحاشية بأن مراد البخاري الاستدلال على أن العيد يقتضيه من الانبساط مالا يفتقر في غيره اه وليس في الترجمة أيضا تهديد بحال الخروج الى العيد بل الظاهر أن لعب الخيشة إنما كان بعد رجوعه صلى الله عليه وسلم من المصلى لانه كان يخرج أول النهار فيصلى ثم يرجع (قوله حدثنا أحمد) كذلك لا كغير منسوب وفي رواية أبي ذر وابن عساكر حدثنا أحمد بن عيسى وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ووقع في رواية أبي علي بن شيويه حدثنا أحمد بن صالح وهو مقتضى اطلاق أبي علي بن السكن حيث قال كما في البخاري حدثنا أحمد غير منسوب فهو ابن صالح (قوله) أخيرا ناعمر (هو بن الحرث المصري وشطر هذا الاسناد الاول مصريون والثاني مديون (قوله دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية الزهري عن عروة في أيام مني وسيأتي بعد ثلاثة وعشرين بابا (قوله جاريتان) زاد في الباب الذي بعده من جوارى الانصار والطبراني من حديث أم سلمة ان احدهما كانت لحسان بن ثابت وفي الاربعين للسلي أنهما كانتا لعبد الله بن سلام وفي العيدين لابن أبي الدنيا من طريق فليح عن هشام بن عروة وحامدة وصاحبتهما تقيان واستاده صحيح ولم أقف على تسمية الاخرى لكن يحتمل أن يكون اسم الثانية زينب وقد ذكره في كتاب النكاح ولم يذكر حمامة الذين صفوا في الصحابة وهي على شرطهم (قوله تقيان) زاد في رواية الزهري تدفان بغاه من أى نضربان بالدف والمسلم في رواية هشام أيضا تقيان يدف وللنسائي بدين والدف بضم الدال على الاشهر وقد فتح ويقال أيضا الكربال بكسر الكاف وهو الذي لا جلاجل فيه فان كانت فيه فهو المزهر وفي حديث الباب الذي بعده بما تناولته الانصار يوم بعث أى قال بعضهم لبعض من غرأ وهما والمصنف في الهجرة بما تعازفت بمهمة وزاى وفاء من العزف وهو الصوت الذي له دوى وفي رواية تقاذفت بقاف بدل العين وذال مجعمة بدل الزاى وهو من القذف وهو هجاء بعضهم لبعض ولاحمد من رواية حماد بن سلمة عن هشام يذكر أن يوم بعث يوم قتل فيه صناديد الاوس والخزرج اهو بعث بضم الموحدة بعدها مهمة وآخرها مثله قال عياض ومن تبعه أعجمها ابو عبيدة وحده وقال ابن الاثير في الكامل أعجمها صاحب العين يعني الخليل وحده وكذا حكى ابو عبيد البكري في معجم البلدان عن الخليل وجزم أبو موسى في ذيل الغريب بأنه تصحيف وتبعه صاحب النهاية قال البكري هو موضع من المدينة على يلتين وقال أبو موسى وصاحب النهاية هو اسم حصن للاوس في كتاب أبي الفرج الاصبهاني في ترجمة ابي قبيس بن الاسلت هو موضع في دار بني قريظة فيه اموال لهم وكان موضع الوقعة في مزرعة لهم هناك ولا منافاة بين القولين وقال صاحب المطالع الاشهر فيه ترك الصرف قال الخطابي يوم بعث يوم مشهور من ايام العرب كانت فيه مقتلة عظيمة للاوس علي الخزرج

فَأَضْطَجَعَ عَلَى الْفَرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ. وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَاتَّهَرَّيَ وَقَالَ مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ
فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ دَعْنِي قَلْبًا غَفَلَ عَمَزْنِيهَا فَنَحْنُ جَنَّا

وبقيت الحرب قائمة مائة وعشرين سنة إلى الاسلام على ما ذكر ابن اسحق وغيره (قلت) تبمه على هذا جماعة من شراح الصحيحين وفيه نظر لانه يوم أن الحرب التي وقعت يوم باث دامت هذا مدة وليس كذلك فسيأتي في أوائل الهجرة قول عائشة كان يوم باث يوم أقدمه الله رسوله فقدم المدينة وقد افترق ماؤهم وقتلت سرائهم وكذا ذكره ابن اسحق والواقدي وغيرهما من أصحاب الاخبار وقد روى ابن سعد بإسناده أن النضر السبيعي أو النضر السبيعي الذي لقوا النبي ﷺ يعني أول من لقيه من الانصار وكانوا قد قدموا إلى مكة ليحالفوا قريشا كان في جملة ما قالوه لهما دعاهم إلى الاسلام والنصر له واعلم انما كانت وقعة باث عام الاول فمعهك الموسم القابل فقدموا في السنة التي عليها فبايعوه وهي البيعة الاولى ثم قدموا الثانية فبايعوه وهم سبعون نسما وهاجر النبي ﷺ في أوائل التي تليها فدل ذلك على أن وقعة باث كانت قبل الهجرة بثلاث سنين وهو المعتمد وهو أصح من قول ابن عبد البر في ترجمة زيد بن ثابت من الاستيعاب انه كان يوم باث ابن ست سنين وحين قدم النبي صلى الله عليه وسلم كان ابن احدى عشرة فيكون يوم باث قبل الهجرة بخمس سنين نعم دامت الحرب بين الحيين الاوس والخزرج المدة التي ذكرها في أيام كثيرة شهيرة وكان أولها فباذكر ابن اسحق وهشام بن الكلبي وغيرهما أن الاوس والخزرج لما نزلا المدينة وجدوا اليهود مستوطنين بها فحالفوهم وكانوا تحت قهرهم ثم غلبوا على اليهود في قصة طويلة بمساعدة أبي جبيلة ملك غسان فمزمزوا على اتفاق بينهم حتى كانت أول حرب وقعت بينهم حرب سمير بالهجمة مصفرا بسبب رجل يقال له كعب بن بن ثعلبة نزل على مالك بن عجلان الخزرجي فحالفه فقتله رجل من الاوس يقال له سمير فكان ذلك سبب الحرب بين الحيين ثم كانت بينهم وقائع من أشهرها يوم السراة بمهلات ويوم فارغ فناء ومهلة ويوم الفخار الاول والثاني وحرب حصين بن الاسلم وحرب حاطب بن قيس الى أن كان آخر ذلك يوم باث وكان رئيس الاوس فيه حضير والد أسيد وكان يقال له حضير الككتاب وجرح يومئذ ثم مات بعد مدة من جراحته وكان رئيس الخزرج عمرو بن النعمان وجاءه سهم في القتال فصرعه فزهوا بعد ان كانوا قد استظهروا والحسان وغيره من الخزرج وكذا لقيس بن الخطيم وغيره من الاوس في ذلك أشعار كثيرة مشهورة في دواوينهم (قوله فاضطجع على الفراش) في رواية الزهري المذكورة انه غشي بثوبه وفي رواية لمسلم تسحى أي التف بثوبه (قوله وجاء أبو بكر) في رواية هشام بن عروة في الباب الذي بعده دخل على أبو بكر وكانه جاء زائرا لها بعد أن دخل النبي ﷺ بيته (قوله فاتهرني) في رواية الزهري فاتهرنا أي الجاريتين ويجمع به شرك بينهما في الاتهار والزجر أعاثته فلتضر بها وأما الجار بيان فلعلهما (قوله مزمار الشيطان) بكسر الميم يعني الفناء أو الدلف لان المزمار أو الزمار مشتق من الزمر وهو الصوت الذي له الصفير ويطلق على الصوت الحسن وعلى الفناء وسميت به الآلة المعروفة التي يزمربها واضافتها إلى الشيطان من جهة انها تلهي فقد تشغل القلب عن الذكر وفي رواية حماد بن سلمة عند أحمد قال يا عباد الله أئتمروا الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القرطبي المزمر الصوت ونسبته إلى الشيطان ذم على ما ظهر لاني بكر وضبطه عياض بضم الميم وحكى فصحا (قوله فاقبل عليه) في رواية الزهري فكشف النبي صلى الله عليه وسلم عن وجهه وفي رواية فليح فكشف رأسه وقد تقدم انه كان ملتفا (قوله دعينا) زاد في رواية هشام بإب بكر ان لكل قوم عيدا وهذا عيدنا فقيه تليل الامر بتركهما وايضا خلاف ما ظنه الصديق من انها مملتا ذلك بغير علمه صلى الله عليه وسلم لكونه دخل فوجده مغطى بثوبه فظنه نائما فتوجه له الانكار على ابنته من هذه الواجهة مستصحا لما تقرر عنده من منع الفناء واللهو فبادر إلى انكار ذلك قايما عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك مستندا

الى ما ظهر له فأوضح له النبي صلى الله عليه وسلم الحال وعرفه الحكم مقرونا ببيان الحكمة بانه يوم عيد أى يوم سرور شرعى فلا ينكر فيه مثل هذا كما لا ينكر في الاعراس وبهذا يرتفع الاشكال عن قال كيف ساء للصدى انكار شيء أقره النبي صلى الله عليه وسلم وتكلف جوابا لا يخفى تصفه وفي قوله لكل قوم أى من الطوائف وقواه عيد أى كالتوروز والمنهرجان وفي النسائي وابن حبان بإسناد صحيح عن أنس قدم النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة ولهم يومان يلعبون فيها فقال قد أبدلكم الله تعالى بهما خيرا منهما يوم الفطر والاضحى واستنبط منه كراهة القمح في أعياد المشركين والتشبه بهم وبالغ الشيخ أبو حفص الكبير النسق من الحنفية فقال من أهدى فيه بيضة الى مشرك تعظيما ليوم فقد كفر بالله تعالى واستنبط من تسمية أيام مني بأنها أيام عيده مشروعية قضاء صلاة العيد فيها لمن فاتته كما سيأتى بعد واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على اباحة الغناء وسماعه بأكلة وغير آفة ويكنى في رد ذلك تصريح عائشة في الحديث الذى في الباب بعده بقولها وليستا بمغنيات فنفت عنهما من طريق المعنى ما أنته لهما باللفظ لان الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى التزم الذى تسميه العرب النصب بفتح النون وسكون المهملة وعلى الهداء ولا يسمى قاعله مغنيا وانما يسمى بذلك من يشد بتمطيط وتكسير وتهيسج وتشويق بما فيه تعريض بالقواحش أو تصريح قال القرطبي قولها ليستا بمغنيات أى ليستا ممن يعرف الغناء كما يعرفه المغنيات المعروفة بذلك وهذا منها تحرز عن الغناء المعتاد عند المشتهرين به وهو الذى يحرك الساكن ويبيت الكامن وهذا النوع اذا كان في شعر فيه وصف محاسن النساء والخمر وغيرها من الامور المحرمة لاختلاف في تحريمه قال وأما ما جده الصوفية في ذلك فمن قيل ملا يختلف في تحريمه لكن النفوس الشهوانية غلبت على كثير ممن ينسب الى الخير حتى قد ظهرت من كثير منهم فعلات المجانين والصبيان حتى رقصوا بحركات متطابقة وتقطيعات متلاحقة وانتهى التواضع بقوم منهم الى أن جعلوها من باب القرب وصالح الاعمال وأن ذلك يثمر سنى الاحوال وهذا على التحقيق من آثار الزندقة وقول أهل الخرفة والله المستعان اه وينبى أن يعكس مرادهم ويقرأسى عوض النون الخفيفة المكسورة بغير همز بثناة تحتانية ثقيلة مهموزا وأما الآلات فسيأتى الكلام على اختلاف العلماء فيها عند الكلام على حديث المعازف في كتاب الاشربة وقد حكى قوم الاجماع على تحريمها وحكى بعضهم عكسه وسند ذكر بيان شبهة الفريقين ان شاء الله تعالى ولا يلزم من اباحة الضرب بالدف في العرس ونحوه اباحة غيره من الآلات كالعود ونحوه كما سند ذكر ذلك في وليمة العرس ان شاء الله تعالى وأما التفافه صلى الله عليه وسلم بشوبه فقيه اعراض عن ذلك لكون مقامه يقتضى أن يرتفع عن الاصغاء الى ذلك لكن عدم انكاره دال على تسويغ مثل ذلك على الوجه الذى أقره اذ لا يحر على باطل والاصل التنزه عن اللعب واللهو فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتا وكيفية تحليلا لخلافة الاصل والله أعلم وفي هذا الحديث من القوائد مشروعية التوسعة على العيال في أيام الاعياد بانواع ما يحصل لهم بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة وأن الاعراض عن ذلك أولى وفيه أن اظهار السرور في الاعياد من شعار الدين وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وهي عند زوجها اذا كان له بذلك عادة وتأديب اللاب بحضرة الزوج وان تركه الزوج اذ التأديب وظيفة الآباء والعطف مشروع من الأزواج للنساء وفيه الرفق بالمرأى واستجلاب مودتها وأن مواضع أهل الخير تنزه عن اللهو واللغو ان لم يكن فيه أثم الا باذنهم وفيه أن التلميذ اذا رأى عند شيخه ما يكرهه مثله بادرائى انكاره ولا يكون في ذلك اقيات على شيخه بل هو أدب منه ورعاية لحرمة واجلال لمنصبه وفيه قوئ التلميذ بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته ويحتمل أن يكون أبو بكر ظن أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخشى أن يستيقظ فيغضب على ابنته فبادر الى سد هذه الذريعة وفي قول عائشة في آخر هذا الحديث فلما غفل غمرتهما فخرجها دلالة على أنها مع ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم لها في ذلك راعت خاطر أيها وخشيت غضبه عليها فأخرجتهما واعتانها في ذلك بلاشارة فيما يظهر للحياة من الكلام بحضرة من هو أكبر منها والله أعلم واستدل

وكان يوم عيد يلعب السودان بالدرقي والحراب فإما سألت النبي ﷺ وإما قال تشتهين تنظرين
فقلت نعم فأقامني وراءه خدي على خده وهو يقول دونكم يائي أرفدة

به على جواز سماع صوت الجارية بالغناء ولم تكن مملوكة لانه صلى الله عليه وسلم لم يشكر على أن يكر سماعه
بل أنكر انكاره واستمرنا إلى أن اشارت اليها عائشة بالخروج ولا يخفى أن محل الجواز ما إذا أمنت الفتنة
بذلك والله أعلم (قوله وكان يوم عيد) هذا حديث آخر وقد جمعها بعض الرواة وأفردها بعضهم وقد تقدم هذا
الحديث الثاني من وجه آخر عن الزهري عن عروة في أبواب المساجد ووقع عند الجوزي في حديث الباب هنا
وقالت أي عائشة كان يوم عيد فقين بهذا أنه موصول كالاول (قوله يلعب فيه السودان) في رواية الزهري
المذكورة والخبيشة يلعبون في المسجد وزاد في رواية معافة وصلها مسلم بحرابهم وسلم من رواية هشام عن أبيه جاء
حبش يلعبون في المسجد قال الحب الطبري هذا السياق يشعر بأن عادتهم ذلك في كل عيد ووقع في رواية ابن حبان
لما قدم وفد الخبيشة قاموا يلعبون في المسجد وهذا يشعر بأن الترخيص لهم في ذلك بحال القدوم ولا تنافي بينهما
لاحتمال أن يكون قدومهم صادف يوم عيد وكان من عادتهم اللعب في الاعياد ففعلوا ذلك كما دعتهم ثم صاروا يلعبون
يوم كل عيد ويؤيده ما رواه أبو داود عن أنس قال لما قدم النبي ﷺ المدينة لعبت الخبيشة فرحاً بذلك لعبوا
بحرابهم ولا شك أن يوم قدومه ﷺ كان عظيم أعظم من يوم العيد قال الزين بن المنير سماه لعباً وإن كان أصله
التدريب على الحرب وهو من الجد لما فيه من شبه اللعب لكونه يقصد إلى الطعن ولا يفعله ويوم بذلك قرنه ولو
كان أباه أو ابنه (قوله فامألت رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأما قال تشتهين تنظرين هذا تردد منها فيما كان
وقعه هل كان أذن لها في ذلك إبداء منه أو عن سؤال منها وهذا بناء على أن سألت بسكون اللام على أنه كلامها
ويحتمل أن يكون بفتح اللام فيكون كلام الراوي فلا ينافي مع ذلك قوله وأما قال تشتهين تنظرين وقد اختلف
الروايات عنها في ذلك ففي رواية النسائي من طريق يزيد بن رومان عنها سمعت لفظاً وصوت صبيان فقام النبي
صلى الله عليه وسلم فإذا خبيشة ترفن أي ترقص والصبيان حولها فقال يا عائشة تعالي فانظري في هذا أنه إبداء أو في
رواية عبيد بن عمر عنها عند مسلم أنها قالت للعابدين وددت أني أراهم في هذا أنها سألت ويجمع بينهما بأنها التفت
منه ذلك فاذن لها وفي رواية النسائي من طريق أبي سلمة عنها دخل الخبيشة يلعبون فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم
يا حبراء أتجبن أن تنظري إليهم فقلت نعم أستاذهم صحيح ولم أر في حديث صحيح ذكر الحبراء إلا في هذا وفي
رواية أبي سلمة هذه من الزيادة عنها قالت ومن قولهم يومئذ أبا القاسم طيباً كذا فيه بالنصب وهو حكاية قول الخبيشة
ولاحمد والسراج وابن حبان من حديث أنس أن الخبيشة كانت ترفن بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ويحكمون
بكلام لهم فقال ما يقولون قال يقولون عهد عبد صالح (قوله فأقامني وراءه خدي على خده) أي متلاصقين وهي
جملة حالية بدون أو كاقيل في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو وفي رواية هشام عن أبيه عندهم قوضت
رأسى على منكبيه وفي رواية أبي سلمة المذكورة قوضت ذقني على عاتقه وأسندت وجهي إلى خده وفي رواية عبيد بن عمر
عنها أنظر بين أذنيه وعاتقه ومعانها بمقاربة ورواية أبي سلمة أيها وفي رواية الزهري الآتية بعد عن عروة فيسترني
وأنا أنظر وقد تقدم في أبواب المساجد بلفظ يسترني بردائهو يتعقب به على الزين بن المنير في استنباطه من لفظ حديث الباب
جوازا كشفاء المرأة بالتستر بالقيام خلف من تستربه من زوج أو ذي محرم إذا قام ذلك مقام الرداء لأن القصة
واحدة وقد وقع فيها التنصيص على وجود التستر بالرداء (قوله وهو يقول دونكم) بالنصب على الظرفية بمعنى
الاغراء والمغري به مخذوف وهو لعبهم بالحراب وفيه أذن وتنبهض لهم وتنشيط (قوله يائي أرفدة) بفتح الهمزة
وسكون الراء وكسر الفاء وقد فتح قيل هو لقب للخبيشة وقيل هو اسم جنس لهم وقيل اسم جدهم الأكبر وقيل

حَتَّى إِذَا نَفَخَ الْقَاسِطُ نَفْثَهُ قُلْتُ قَدْ فَازَ مِنِّي بَابُ "سُنَّةِ الْعِدَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ حَدَّثَنَا حَبَّاجٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدٌ قَالَ سَمِعْتُ الشُّعْبِيَّ مِنَ الْبَرَاءِ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ بَخْطُبُ قَالَ إِنْ أَوَّلَ مَا بُدِئَ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَتَنْتَحِرَ فَمَنْ قُلَّ قَدْ صَابَ سُنَّتَنَا حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ قَتِيلَتَانِ يَمُوتَانِ وَلَمْ يَكُنْ لِي أَنْصَارُ يَوْمَ بُعِثَ قَالَتْ وَلَيْسَتْ بِيَعْنِيَتَيْنِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَمَرَ أَمِيرَ الشُّعْبَانِ فِي يَوْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَلِكَ فِي يَوْمِ حَيْدٍ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا وَهَذَا عِيدُنَا

للعنني يابني الامام زاد في رواية الزهري عن عروة فزجرهم عمر فقال النبي صلى الله عليه وسلم امانا بنى أرفدة وبين الزهري أيضا عن سعيد عن أبي هريرة وجه الزجر حيث قال قاهوى الى الحصباء فخصبهم بها فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعهم يا عمر وسيأتي في الجهاد وزاد أبو عروانة في صحيحه فانهم بنو أرفدة كأنه يعني ان هذا شأنهم وطريقهم وهم من الامور المباحة فلا انكار عليهم قال الحب الطبري فيه تنبيه على أنه يغفر لهم مالا يغفر لغيرهم لان الاصل في المساجد تزيينها عن اللعب فيقتصر على ما ورد فيه لنص انتهى وروى السراج من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم قال يومئذ لطلح يهود أن في ديننا فسحة اني بعثت بحقيقة سمحة وهذا يشمر بدمم التخصيص وكان عمر بنى على الاصل في تزيين المساجد فين له النبي صلى الله عليه وسلم وجه الجواز فيما كان هذا سبيله كما سيأتي تقريره أوله لم يكن علم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرام (قوله حتى اذا ملئت) بكسر اللام الاولى وفي رواية الزهري حتى اكون أنا الذي أسام ولسم من طريقه ثم يقوم من أجل حتى اكون أنا الذي انصرف وفي رواية يزيد بن رومان عند النسائي أما شبت اما شبت قالت فجلت أقول لاناظر منزلي عنده ولهن رواية أبي سلمة عنها قالت يا رسول الله لا تجعل مقامى ثم قال حسبك قلت لا تجعل قالت وما يوجب النظر اليهم ولكن أحببت ان يبلغ النساء مقامه ليومكاني متوزاد في النكاح في رواية الزهري فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحرة على اللهو وقولها اقدروا بضم الدال من التقدير ويجوز كسرهما وأشارت بذلك الى انها كانت حينئذ شابة وقد تمسك به من ادعى نسخ هذا الحكم وانه كان في أول الاسلام كما تقدمت حكاية في أبواب المساجد ورد بان قولها يسترني برداه دال على ان ذلك كان بعد نزول الحجاب وكذا قولها أحببت أن يبلغ النساء مقامه مشعر بأن ذلك وقع بعد ان صارت لها ضرائر أرادت الفخر عليهن فالظاهر ان ذلك وقع بعد بلوغها وقد تقدم من رواية ابن حبان ان ذلك وقع لما قدم وقد الحشنة وكان قدمهم سنة سبع فيكون عمرها حينئذ خمس عشرة سنة وقد تقدم في أبواب المساجد شيء نحو هذا والجواب عنه واستدل به على جواز اللعب بالسلاح على طريق التواضع للتدريب على الحرب والتنشيط عليه واستنط منه جواز المقاتلة لما فيها من تمرين اليايدي على آلات الحرب قال عياض وفيه جواز نظر النساء الى فضل الرجال الاجانب لانه انما يكره لمن النظر الى المحاسن والاستلذاذ بذلك ومن تراجم البخارى عليه باب نظر المرأة الى الحبش ونحوهم من غير رية وقال النووي اما النظر بشهوة وعند خشية الفتنة فحرام اتفاقا واما بغير شهوة فلا يصح انه محرم وأجاب عن هذا الحديث بأنه يحتمل أن يكون ذلك قبل بلوغ عائشة وهذا قد تهدمت الإشارة الى ما فيه قال أو كانت تنظر الى لعبهم بحراهم لالى وجوههم وأبدانهم وان وقع بلا قصد أمكن ان تصرفه في الحال انتهى وقد تهدمت بقية فوائده في أبواب المساجد وسيأتي بعد ستة أبواب وجه الجمع بين ترجمة البخارى هذا الباب والباب الآتى هناك حيث قال باب ما يكره من حمل السلاح في العيد ان شاء الله تعالى • (قوله باب سنة العدين لاهل الاسلام) كذا لاكثر وقد اقتصر عليه الاسماعيل في المستخرج وأبونعيم وزاد

باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا سعيد بن سليمان قال حدثنا هشيم
قال أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس قال كان رسول الله ﷺ لا يفطر يوم الفطر حتى
يأكل كل تمرات * وقال مرجأ بن رجاء حدثني عبيد الله قال حدثني أنس عن النبي ﷺ **وأيكلهن ونرا**

أبوذر عن الحموي في أول الترجمة الدعاء في العيد قال ابن رشيد أراه تصحيحا وكأنه كان فيه اللعب في العيد يعني فنبأ
 حديث عائشة وهو الثاني من حديثي الباب ويحتمل أن يوجه بأن الدعاء بعد صلاة العيد يؤخذ حكمه من جواز اللعب
 بعدها بطريق الأولى وقد روى ابن عدى من حديث وثالة أنه لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيد فقال تقبل
 الله منا ومنك فقال نعم تقبل الله منا ومنك وفي أسناده محمد بن إبراهيم الشامي وهو ضعيف وقد تردد به مر فوجا
 وخولف فيه فروى البيهقي من حديث عباد بن الصامت أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال
 ذلك فعل أهل الكتابين وأسناده ضعيف أيضا وكأنه أراد أنه لم يصح فيه شيء وروينا في المحامليات باسناد حسن
 عن جبير بن نفير قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا التقوا يوم العيد يقول بعضهم لبعض تهنأ الله
 منا ومنك وأما مناسبة حديث عائشة للترجمة التي اقتصر عليها الأكثر فقد قيل إنها من قوله وهذا عيدنا لأشعاره بالندب
 إلى ذلك وفيه نظر لأن اللعب لا يوصف بالندبة لكن يقربه أن المباح قد يرتفع بالنية إلى درجة ما يباح عليه ويحتمل
 أن يكون المراد أن تقديم العبادة على اللعب سنة أهل الإسلام أو تحتمل السنة في الترجمة على المعنى اللغوي وأما حديث
 البراء فهو طرف من حديث سيأتي بتمامه بعد باب وحجاج المذكور في الأسناد هو بن منهل واستشكل الزين بن
 المنبر مناسبة الترجمة من حيث أنه قال فيها العيدين بالثنية مع أنها لا تتعلق إلا بعيد التحروا جواب بأن في قوله أن أول
 ما ندأ به في يومنا هذا أن نصلي أشعارا بأن الصلاة ذلك اليوم هي الأمر المأمور وأن مأساها من الخطية والبحر والذكر
 وغير ذلك من أعمال البر يوم التحرف بطريق التبع وهذا القدر مشترك بين العيدين فحسن أن لا نورد الترجمة بعيد
 التحرف انتهى وقد تقدم الكلام على حديث عائشة مستوفى في الباب الذي قبله **ع** (قوله باب الأكل يوم الفطر قبل
 الخروج) أي إلى صلاة العيد (قوله أخبرنا عبيد الله) هو بالتصغير وفي نسخة الصفاي حدثنا عبيد الله بن أنس
 بحذف أبي بكر هكذا رواه سعيد بن سليمان عن هشيم وتابعه أبو الربيع الزهراني عند الاسماعيلي وجبارة بن
 المغلس عند ابن ماجه ورواه عن هشيم تقيية عند الترمذي وأحمد ابن منيع عند بن خزيمة وأبو بكر بن أبي شيبة
 عند ابن حبان والاسماعيلي وعمر بن عون عند الحاكم فقالوا كلهم عن هشيم عن محمد بن اسحق عن حمص ابن
 عبيد الله ابن أنس عن أنس قال الترمذي صحيح غريب وأعله الاسماعيلي بأن هشيم مدلس وقد اختلف عليه فيه
 وابن اسحق ليس من شرط البخاري (قلت) وهي علة غير قاذحة لأن هشيم قد صرح فيه بالأخبار فأمن تدليسه
 ولهذا نزل فيه البخاري درجة لأن سعيد بن سليمان من شيوخه وقد أخرج هذا الحديث عنه بواسطة لكونه لم
 يسمعه منه ولم يلق من أصحاب هشيم مع كثرة من لقيه منهم من يحدث به مصرحا عنه فيه بالأخبار وقد جزم أبو
 مسعود الدمشقي بأنه كان عند هشيم على الوجهين وأن أصحاب هشيم القدماء كانوا يروونه عنه على الوجه الأول فلا
 تضر طريق ابن اسحق المذكورة قال البيهقي ويؤكد ذلك أن سعيد بن سليمان قد رواه عن هشيم على الوجهين ثم
 ساقه من رواية معاذ بن الثني عنه عن هشيم بالأسنادين المذكورين فرجح صنيح البخاري ويؤيد ذلك متابعة
 مرجى بن رجاء لهشيم عن روايته له عن عبيد الله ابن أبي بكر وقد علقها البخاري هنا وأفادت ثلاث فوائد الأولى
 هذه والثانية تصرح بعيد الله فيه بالأخبار عن أنس والثالثة تقييد الأكل بكونه تراوفا وصلها ابن خزيمة
 والاسماعيلي وغيرهما من طريق أبي النضر عن مرجى بلفظ يخرج بدل يفتدو والباقي مثل لفظ هشيم وفيه الزيادة
 وكذا وصله أبوذر في زيادته في الصحيح عن أبي حامد ابن نعيم عن الحسين بن محمد بن مصعب عن أبي داود

باب الأكل يوم النحر حدثنا مسدد قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم عن أيوب عن محمد بن عمار عن أنس قال قال النبي ﷺ من ذبح قبل الصلاة فليعد قدام رجل فقال هذا يوم يشتهي فيه اللحم وذكر من جبرائيل عن أنس قال قال النبي ﷺ صدقة قال وعندي جذعة أحب إلي من شاتي لحيم فرخص له النبي ﷺ فلا أدرى أبلغت الرخصة من سواه أم لا **حدثنا** عثمان قال حدثنا جرير عن منصور عن الشعبي عن البراء بن عازب رضي الله عنهم قال خطبنا النبي ﷺ يوم الأضحية بعد الصلاة فقال من صلى صلاتنا ونسكنا فقد أصاب النسك ومن نك قبل الصلاة فإنه قبل الصلاة ولا نسك له . فقال أبو بردة بن نيار خال البراء يارسول الله فإني نسكت شاتي قبل الصلاة وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب وأحببت أن تكون شاتي أول ما يذبح في بيتي فذبحت شاتي وتعدت قبل أن آتي الصلاة قال شاتك شاء لحيم قال يارسول الله فإن عندنا عنقا لنا جذعة هي أحب إلي من شاتين أفتجزي عني قال نعم ولن تجزي عن أحدهم بعدك

السجى عن أبي النضر وأخرجه الامام أحمد عن حري بن عمار عن مرجي بلفظ وبأكلهن افرادا ومن هذا الوجه أخرجه البخارى في تاريخه وله رواة ثالث عن عبيد الله بن أبي بكر أخرجه الاسماعيلي أيضا وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حميد عنه بلفظ ماخرج يوم فطرحتي يأكل ثمرات ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أقل من ذلك أو أكثر وتراوى أصرح في المداومة على ذلك قال المهلب الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلي العيد فكانه أراد سدده الذريعة وقال غير ما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحباب تحجيل الفطر مبادرة الى امتثال أمر الله تعالى ويشعر بذلك اقتضاه على القليل من ذلك ولو كان لغیر الامتثال لاكل قدر الشيع وأشار الى ذلك بن أبي حمزة وقال بعض المالكية لما كان المعتكف لا يتم اعتكافه حتى يغدو الى المصلي قبل انصرافه الى بيته خشى أن يعتمد في هذا الجزء من النهار باعتبار استصحاب الصائم ما يعتمد من استصحاب الاعتكاف ففرق بينهما بشروطية الأكل قبل الفطر وقيل لأن الشيطان الذى يحبس في رمضان لا يطلق الا بعد صلاة العيد فاستحب تحجيل الفطر بدارا الى السلامة من وسوسته وسيأتى توجيه آخر لابن المنير في الباب الذى بعده وقال بن قدامة لا نعلم في استحباب تحجيل الأكل يوم الفطر اختلافا انتهى وقدروى بن أبي شيبة عن ابن مسعود الضخير فيه وعن النخعي أيضا مثله والحكمة في استحباب التمر لما في الحلوى من تقوية البصر الذى يضعفه الصوم ولأن الحلوى موافق الايمان ويعبر به المنام ويرق به القلب وهو أيسر من غيره ومن ثم استحباب بعض التابعين أنه يفطر على الحلوى مطلقا كالحلوى رواه ابن أبي شيبة عن معاوية بن قرة وابن سيرين وغيرهما وروى فيه معنى آخر عن ابن عون أنه سئل عن ذلك فقال أنه يحبس البول هذا كله في حق من يقدر على ذلك والا فينبغي أن يفطر ولو على الماء ليحصل له شبه ما من الاتباع أشار اليه ابن أبي حمزة وأما جعلهن وترا فقال المهلب فلاشارة الى وحدانية الله تعالى وكذلك كان صلى الله عليه وسلم يفعله في جميع أموره تبركا بذلك (تنبيه) مرجى بوزن معلى وأبوه بانظ رجاء ضد الخوف بصري مختلف في الاحتجاج به وليس له في البخارى غير هذا موضع الواحد * (قوله باب الأكل يوم النحر) قال الزين بن المنير ما محصله لم يقيد المصنف الأكل يوم النحر بوقت معين كما قيده في الفطر ووجه ذلك من حديث أنس قول الرجل هذا يوم يشتهي فيه اللحم وقوله في حديث البراء أن اليوم يوم أكل وشرب ولم يقيد ذلك بوقت انتهى ولعل المصنف أراد بالاشارة الى تضعيف ماورد في بعض طرق الحديث الذى قبله من مغارة

بابُ انْزُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى بِغَيْرِ مَنبَرٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدٌ عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُوفِهِمْ فَيَعْظُمُونَ وَيُوصِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ

يوم الفطر ليوم النحر من استحباب البداءة بالصلاة يوم النحر قبل الاكل لان في حديث البراء ان ابا بردة اكل قبل الصلاة يوم النحر فبين له صلى الله عليه وسلم ان التي ذبحها لا تجزى عن الاضحية واقره على الاكل منها واما ما ورد في الترمذي والحاكم من حديث بردة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلى ونحوه عند البزار عن جابر بن سمرة وروى الطبراني والدارقطني من حديث ابن عباس قال من السنة ان لا يخرج يوم الفطر حتى تخرج الصدقة ويطعم شيا قبل ان يخرج وفي كل من الاسانيد الثلاثة مقال وقد اخذ اكثر الفقهاء بما دلت عليه قال الزين بن المنير وقع اكله صلى الله عليه وسلم في كل من العيدين في الوقت المشروع لاجراخ صدقتهمما الخاصة بهما فاخراج صدقة الفطر قبل القدو الي المصلى واخراج صدقة الاضحية بعد ذبحها فاجتمعا من جهة واقترا من جهة اخرى واختار بعضهم تفصيلا آخر فقال من كان له ذبح استحب له ان يبدأ بالاكل يوم النحر منه ومن لم يكن له ذبح تخير وسيأتي الكلام على حديثي أنس والبراء المذكورين في هذا الباب في كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى وقوله في حديث البراء ومن نسك قبل الصلاة فانه قبل الصلاة ولانك له كذا في الاصول باثبات الواو وحذفها للنسائي وهو اوجه ويمكن توجيه اثباتها بتقدير لا يجزى. ولانك له وهو قريب من حديث فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة هذا واسحق بن راھيم جميعا عن جرير بلفظ وأخرجه الإسماعيلي من طريق أبي خيثمة ويوسف بن موسى وعثمان هذا ثلاثهم عن جرير بالظ ومن نسك قبل الصلاة فشأنه شاة لحم وذكر أن معانهم واحد وقد أخرجه أبو يعلى عن أبي خيثمة بهذا اللفظ وأظن التصرف فيه من عثمان رواه بالمعنى والله أعلم وفي حديثي أنس والبراء من القوائد تأكيد أمر الاضحية أو أن المقصود منها طيب اللحم وإيتار الجار على غيره وان المتي اذا ظهرت له من المستحق اماراة الصدق كان له أن يسهل عليه حتى لو استفتاه اثنان في قضية واحدة جاز أن يفتي كلاهما بما يناسب حاله وجواز اخبار المرء عن نفسه بما يستحق به الثناء عليه بقدر الحاجة (قوله باب الخروج الى المصلى بغير منبر) يشير الى ما ورد في بعض طرق حديث أبي سعيد الذي ساقه في هذا الباب وهو ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من طريق الامم عن اسمعيل بن رجا عن أبيه قال أخرج مروان المنبر يوم عيد وبدأ بالخطبة قبل الصلاة فقام اليورجل فقال يا مروان خالفت السنة الحديث (قوله حدثنا محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير المدني وعياض بن عبد الله أي ابن سعد بن أبي سرح القرشي المدني ورجاله كلهم مدنيون (قوله عن أبي سعيد) في رواية عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عياض قال سمعت أبا سعيد وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق ابن وهب عن داود (قوله الي المصلى) هو موضع بالمدينة معروف بينه وبين باب المسجد الف ذراع قاله عمر بن شبة في اخبار المدينة عن ابي غسان السكناني صاحب مالک (قوله ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس) في رواية ابن حبان من طريق داود بن قيس عن عياض فينصرف الي الناس قائما في مصلاه ولا ين خزيمة في رواية مختصرة خطب يوم عيد على رجله وهذا مشعر بأنه لم يكن بالمصلى في زمانه ^{عنه} منبر ويدل على ذلك قول أبي سعيد فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان ومقتضى ذلك أن أول من اتخذ مروان وقد وقع في المدونة لمالك ورواه عمر بن شبة عن أبي غسان عنه قال أول من خطب الناس في المصلى على المنبر عثمان بن عفان كلهم على منبر من طين بناء كثير بن

فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْلَعَ بَعْدَ قِيَامِهِ أَوْ يَأْمُرَ بِشَوْءٍ أَمْرٍ بِهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ * قَالَ أَبُو سَعِيدٍ قُلْتُ بَرَكَ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى خَرَجْتُ مَعَ مَرْوَانَ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ فِي أَضْحَى أَوْ يُضَرُّ فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمَصْلَى إِذَا مِنْبَرٌ بَنَاهُ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ إِذَا مَرْوَانَ يُرِيدُ أَنْ يُرْقِيَهِ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ لِحَبْدَتِ يَتُوبِهِ لِحَبْدَتِي فَأَرْتَفَعَ فَخَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ . صَلَّتُ لَهُ خَيْرٌ ثُمَّ وَاللَّهِ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ قَدْ ذَهَبَ مَا تَقَلَّمُ . قُلْتُ مَا أَعْلَمُ وَاللَّهِ خَيْرٌ مِنِّي لَا أَعْلَمُ . قَالَ إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ لِحَبْلَتِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ

الصلت وهذا معضل ومافي الصحيحين أصبح قنذرواه مسلم من طريق داود بن قيس عن عياض بن خور ورواية البخاري ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان ولم يطلع على ذلك أبو سعيد وإنما اقتص كثير بن الصلت ببناء المنبر بالمصلى لأن داره كانت مجاورة للمصلى كاسياني في حديث ابن عباس أنه رضي الله عنه أتني في يوم العيد إلى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت قال ابن سعيد كانت دار كثير ابن الصلت قبلة المصلى في العيدين وهي تطل على بطن بطحان الوادي الذي في وسط المدينة انتهى وإنما بني كثير بن الصلت داره بعد النبي ﷺ بمدة لكنها لما صارت شهرة في تلك البقعة وصف المصلى بمجاورتها وكثير المذكور هو ابن الصلت بن معاوية السكندري تابعي كبير ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقدم المدينة هو وأخواته بعده فسكنها وحالف بني جمح وروى ابن سعد بأسناد صحيح إلى نافع قال كان اسم كثير بن الصلت قليلا فسماه عمر كثيرا ورواه أبو عوانة فوصله بذكر ابن عمر ورفع به ذكر النبي صلى الله عليه وسلم والاول أصح وقد صحح سماع كثير من عمر فمن بعده وكان له شرف وذكر وهو ابن أخي جندب فتح الجهم وسكون الميم أو فصحا أحدم ملك كندة الذين قتلوا في الردة وقد ذكر أبوه في الصحابة لابن منده وفي صحة ذلك نظر (قوله فان كان يريد أن يقطع بها) أي يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات (قوله خرجت مع مروان) زاد عبد الرزاق عن داود بن قيس وهو بيني وبين أبي مسعود يعني عقبة بن عمرو الأنصاري (قوله فليذنه بشوبه) أي ليلدأ بالصلاة قبل الخطبة على العادة وقوله قتل له غير ثم والله صريح في أن أبا سعيد هو الذي أنكر ووقع عند مسلم من طريق طارق بن شهاب قال أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام إليه الرجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال تد ترك ما هنا ك فقال أبو سعيد أما هذا فقد قضى ما عليه وهذا ظاهر في أنه غير أبي سعيد وكذا في رواية رجاء عن أبي سعيد التي تقدمت في أول الباب فيحتمل أن يكون هو أبا مسعود الذي وقع في رواية عبد الرزاق أنه كان معهما ويحتمل أن تكون القصة تعددت ويدل على ذلك المناقشة الواقعة بين روايتي عياض ورجاء في رواية عياض أن المنبر بني بالمصلى وفي رواية رجاء أن مروان أخرج المنبر معه فلعل مروان لا أنكر وأعليه إخراج المنبر ترك إخراج رجاء بعده وأمر ببنائه من لبن وطين بالمصلى ولا يهدف أن ينكر عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى ويدل على التأخير أيضا أن أنكار أبي سعيد وقع بينه وبينه وأنكار الآخر وقع على رؤس الناس (قوله ان الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة لحبلتها) أي الخطبة (قبل الصلاة) وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه وسيأتي في باب الذي بعده عثمان فعل ذلك أيضا لكن لعله أخرى وفي هذا الحديث من القوائد بيان المنبر قال الزبير بن المنبر وإنما اختاروا أن يكون باللبن لأن الخشب لكونه يترك بالصحراء في غير حرز فيؤمن عليه النقل بخلاف حطب منبر الجامع وفيه أن الخطبة على الأرض عن قيام في المصلى أولي من القيام على المنبر والفرق بينه وبين المسجد أن المصلى يكون بمكان فيه فضاء فيتمكن من رؤيته كل من حضر بخلاف المسجد فإنه يكون في مكان محصور وقد لا يراه بعضهم وفيه الخروج إلى المصلى في العيد وان صلاتها في المسجد لا تكون إلا عن ضرورة وفيه أنكار العلماء على الأمراء إذا صنعوا ما يخالف السنة وفيه حلف العالم على صدق ما يخبر به وبالبا حث في الأحكام وجواز عمل العالم بخلاف الأولى إذا

باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة حدثنا إبراهيم بن أبي المنذر قال حدثنا
أُسَـرُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي الْأَضْحَى وَالْفَيْطْرِ ثُمَّ
يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ حَدَّثَنَا إِسْرَافِيلُ بْنُ أَبِي جَرِيرٍ أَخْبَرَهُمْ

لم يوافقهم الحاكم على الأولى لأن أباعيد حضر الخطبة ولم ينصرف فيستدل به على أن البداء بالصلاة فيها ليس بشرط
 في صحته والله أعلم قال ابن المنبر في الحاشية جمل أبو سعيد فعل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك على التعيين وحمله مروان على
 الأولى واعتذر عن ترك الأولى بما ذكره من تغير حال الناس فرأى أن المحافظة على أصل السنة وهو إسماع الخطبة
 أولى من المحافظة على هيئة فيها ليست من شرطها والله أعلم واستدل به على استحباب الخروج إلى الصحراء للصلاة
 العيد وإن ذلك أفضل من صلاحها في المسجد لمواظبة النبي ﷺ على ذلك مع فضل مسجده وقال الشافعي في
 الأم بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيدين إلى المصلى بالمدينة وكذا من بعده الأمن عذر مطروحه وكذلك
 عامة أهل البلدان إلا أهل مكة ثم أشار إلى أن سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة قال فلو عمر بلد فكان مسجد
 أهله يسلمهم في الأعياد لم أر أن يخرجوا منه فإن كان لا يسلمهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة ومقتضى هذا أن العلة تدور
 على الضيق والسعة لا لذات الخروج إلى الصحراء لأن المطلوب حصول عزم الاجتماع فإذا حصل في المسجد مع
 أفضليته كان أولى * (باب المشي والركوب إلى العيد والصلاة قبل الخطبة وبغير أذان ولا إقامة) في هذه الترجمة ثلاثة
 أحكام صفة التوجه وتأخير الخطبة عن الصلاة وترك النداء فيها فأما الأول فقد اعترض عليه ابن التين فقال ليس
 فيما ذكره من الأحاديث ما يدل على مني ولا ركوب وأجاب الزين بن المنبر بأن عدم ذلك مشروط بتسويغ كل منهما
 وإن لازمة لأحدهما على الآخر ولعله أشار بذلك إلى تضعيف ماورد في التنب إلى المشي في الترمذي عن علي قال
 من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً وفي ابن ماجه عن سعد القرظ أن النبي ﷺ كان يأتي العيد ماشياً وفيه عن أبي رافع
 نحوه وأسانيد الثلاثة ضعاف وقال الشافعي في الأم بانها عن الزهري قال مازك رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 عيد ولا جنازة قط ويحتمل أن يكون البخاري استنبط من قوله في حديث جابر وهو يتوكل على يد بلال مشروعيه
 الركوب لمن احتاج إليه وكأنه يقول الأولى المشي حتى يحتاج إلى الركوب كما خطب النبي صلى الله عليه وسلم قائماً على
 رجليه فلما تب من الوقوف توكل على بلال والجامع بين الركوب والتوكل الارتفاق بكل منهما أشار إلى ذلك ابن
 المربوط وأما الحكم الثاني فظاهر من أحاديث الباب وسأقي الكلام عليه في الباب الذي بعده واختلف في أول من
 غير ذلك فرواية طارق بن شهاب عن أبي سعيد عند مسلم صريحة في أنه مروان كما تقدم في الباب قبله وقيل بل سبقه
 إلى ذلك عثمان وروى ابن المنذر بإسناد صحيح إلى الحسن البصري قال أول من خطب قبل الصلاة عثمان صلى
 بالناس ثم خطبهم يعني على العادة فرأى ناساً يدركون الصلاة ففعل ذلك أي صار يخطب قبل الصلاة وهذه العلة
 غير التي اعتمد بها مروان لأن عثمان رأي مصلحة الجماعة في إدراكهم الصلاة وأما مروان فرأى مصلحة
 إسماعهم الخطبة لكن قيل أنهم كانوا في زمن مروان يعتمدون ترك سماع خطبته لمسايقها من سب ما لا يستحق السب
 والافراط في مدح بعض الناس فعلى هذا إنما راعى مصلحة نفسه ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك أحياناً
 بخلاف مروان فواظب عليه فلذلك نسب إليه وقدرى عن عمر مثل فعل عثمان قال عياض ومن تبعه لا يصح عنه وفيها
 قالوه نظراً لأن عبد الرزاق وابن أبي شيبة رواه جميعاً عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يوسف بن
 عبد الله بن سلام وهذا الإسناد صحيح لكن يعارضه حديث بن عباس المذكور في الباب الذي بعده وكذا حديث ابن عمر فإن
 جمع بوقوف ذلك منه نادراً والآخر في الصحيحين أصبح وقد أخرج الشافعي عن عبد الله بن يزيد نحوه حديث بن
 عباس وزاد حتى قدم معاوية فقدم الخطبة فهذا يشير إلى أن مروان إنما فعل ذلك تبعاً لمعاوية لأنه كان أمير

قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمَ
الْفِطْرِ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ * قَالَ وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي أَوَّلِ
مُأْوِجٍ لَهُ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُؤَدِّنُ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ إِنَّمَا الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ . وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ . وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَمْ يَكُنْ يُؤَدِّنُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى * وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ بَعْدُ . فَلَمَّا فَرَغَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ

للمدينة من جهة روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري قال أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد
معاوية وروى ابن المنذر عن ابن سيرين أن أول من فعل ذلك زياد بالبصرة قال عياض ولا مخالفة بين هذين
الآخرين وأثر مروان لأن كلا من مروان وزياد كان عاملا لمعاوية فيحمل على أنه ابتداء ذلك وتبعه عماله والله
أعلم وأما الحكم الثالث فليس في أحاديث الباب ما يدل عليه الحديث ابن عباس في ترك الأذان وكذا أحد
طريقي جابر وقد وجه بعضهم بأنه يؤخذ من كون الصلاة قبل الخطبة بخلاف الجمعة فتخالفها أيضا في الأذان
والاقامة ولا يخفى بعده والذي يظهر أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الأحاديث التي ذكرها ما حدث ابن عمر في
رواية النسائي خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم عيد فصلى بغير اذان ولا اقامة الحديث وأما حديث ابن
عباس وجابر ففي رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عند مسلم فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير اذان
ولا اقامة عنده من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال لا اذان للصلاة يوم العيد ولا اقامة ولا شيء
وفي رواية يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال لا يبرأ اذان لها ولا تقم أخرجه ابن أبي
شيبعة ولأبي داود من طريق طاوس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العيد بلا اذان ولا اقامة
استاده صحيح وفي الحديث عن جابر بن سمرة عنده مسلم وعن سعد بن أبي وقاص عند البراء عن البراء عند الطبراني في
الوسط وقال مالك في الموطأ سمعت غير واحد من علمائنا يقول لم يكن في الفطر ولا في الاضحية نداء ولا اقامة منذ زمن
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليوم وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا وعرف بهذا توجيه أحاديث الباب
ومطابقتها للترجمة واستدل بقول جابر ولا اقامة ولا شيء على أنه لا يقال أمام صلاتها شيء من الكلام لكن روى
الشافعي عن الثقة عن الزهري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر المؤذن في العيدين أن يقول الصلاة جامعة
وهذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها كما سيأتي قال الشافعي أحب أن يقول الصلاة
أو الصلاة جامعة فإن قال هلموا إلى الصلاة لم أكرهه فإن قال حتى على الصلاة أو غيرها من ألفاظ الأذان أو غيرها
كرهته لذلك واختلف في أول من أحدث الأذان فيها أيضا فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب
أنه معطوف وروى الشافعي عن الثقة عن الزهري مثله وزاد فاخذه الحجاج حين أمر على المدينة وروى ابن المنذر
عن حصين بن عبد الرحمن قال أول من أحدثه زياد بالبصرة وقال الداودي أول من أحدثه مروان وكل هذا لا ينافي
أن معاوية أحدثه كما تقدم في البداية بالخطبة وقال ابن حبيب أول من أحدثه هشام وروى ابن المنذر عن أبي قلابة
قال أول من أحدثه عبد الله بن الزبير وقد وقع في حديث الباب أن ابن عباس أخبر أنه لم يكن يؤذن لها لكن في
رواية يحيى القطان أنه لما سمع ما بينهما أذن يعني ابن الزبير وأقام وقوله يؤذن بفتح الذا على البناء للمجهول والضمير
ضمير الشأن وهشام المذكور في الاستناد الثاني هو ابن يوسف الصنعاني (قوله قال واخبرني عطاء) (القائل هو
ابن جريج في الموضعين وهو معطوف على الاستناد المذكور وكذا قوله وعن جابر بن عبد الله معطوف أيضا والمراد بقوله
لم يكن يؤذن أي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مصير من البخاري إلى أن لهذه الصيغة حكم الرفع (قوله أول ما
بويح له) أي لابن الزبير بالخلافة وكان ذلك في سنة أربع وستين عقب موت يزيد بن معاوية وقوله وإنما

فَأَتَى النِّسَاءَ فَذَكَرَهُنَّ وَهُوَ يَقُولُ عَلَى يَدِ يَلَالٍ . وَيَلَالٌ بَاسِطٌ ثَوْبُهُ يُلْقِي فِيهِ النِّسَاءَ صَدَقَةً قَالَتْ لِمَ طَاهَا
أَتَرَى حَقًّا عَلَى الْإِمَامِ الْآنَ أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ فَيَذْكُرَهُنَّ حِينَ يَفْرُقُ قَالَ إِنْ ذَلِكُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِنَّ وَمَا لَهُمْ أَنْ لَا يَعْمَلُوا
بَابُ الْخُطْبَةِ بَعْدَ الْعِيدِ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو جَرِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ
ابْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ
وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَكُلُّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ **حَدَّثَنَا** يَمْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ قَالَ
حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ
أَبْنِ ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ رَكْعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهُمَا
وَلَا بَعْدَهُمَا . ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ يَلَالٌ فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَعَمَلْنَ يُلْقِينَ تُلْقِي الْمَرْأَةُ خُرْصَهَا وَسِخَاهَا
حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا زَيْدٌ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ
ﷺ إِنْ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَتَنْحَرَ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا وَمَنْ
نَحَرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ لِحَمِّ قَدَمِهِ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ
أَبُو بَرْدَةَ بْنُ نِيَّارٍ يَارَسُولَ اللَّهِ ذَبْحَتْ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مِسْنَةٍ . فَقَالَ أَجْعَلْهُ مَكَانَهُ وَلَنْ تَوَفِّيَ أَوْ
تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ

الخطبة بعد الصلاة كذا لا كثر وهو الصواب وفي رواية المستمل وأما بدل وإنما وهو تصحيف وسيأتي
الكلام على بقية فوائد حديث جابر بعد عشر أبواب إن شاء الله تعالى * (قوله باب الخطبة بعد العيد)
أي بعد صلاة العيد وهذا مما يرجح رواية الذين أسقطوا قوله والصلاة قبل الخطبة من الترجمة التي قيل
هذه وهم إلا كثر وقال ابن رشيد أعاد هذه الترجمة لأنه أراد أن يخص هذا الحكم بترجمة اعتنا به لكونه وقع في التي قبلها
بطريق التبع اه وحديث ابن عباس صريح في تأريجه له وسيأتي في أواخر العيدين أتم ما هنا وحديث ابن عمر أيضا
صريح فيه وأما حديث ابن عباس الثاني فمن جهة أن أمره للنسائي بالصدقة كان من تسمية الخطبة كما مرشدا إلى ذلك حديث
جابر الذي في الباب قبله ويحتمل أن يكون ذكره لتعلقه بصلاة العيدين في الجملة فهو كالتمهيد للفقهاء وقوله فيه خرسها بضم
المعجمة وحكي كرسها وسكون الراء بعدها صادمهملة والحققة من الذهب أو الفضة وقيل هو القِرط إذا كان بحجة واحدة
وقوله وسخاها بكسر الهملة ثم معجمة ثم موحدة هو قِلادة من عنبر أو قرقلا ولا يكون فيه خرز وقيل هو خيط فيه
خرز وسمى سخاها لصوت خرزه عند الحركة مأخوذ من السخب وهو اختلاط الأصوات يقال بالصاد والسين وسائي
الكلام على بقية فوائد عند الكلام على حديث جابر بعد عشرة أبواب وباتي بالكلام على التنفل يوم العيد بهذا بسطة
أبواب وأما حديث البراء فظاهره يخالف الترجمة لأن قوله أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فتنحمر مشر بان
هذا الكلام وقع قبل إيقاع الصلاة فيستلزم تقديم الخطبة على الصلاة بناء على أن هذا الكلام من الخطبة ولأنه عقب
الصلاة بالتحرك والجواب أن المراد أنه ﷺ صلى العيد ثم خطب فقال هذا الكلام وأراد بقوله أن أول ما نبدأ به أي في يوم
العيد تقديم الصلاة في أي عيد كان والتعقيب يتم لا يستلزم عدم تحال أمر آخر بين الأمرين قال ابن بطال غلط النسائي

باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم . وقال الحسنُ **نُها** أن يحملوا السلاح يومَ عيدٍ إلا أن يخافوا عدواً **حدثنا** زكرياء بن يحيى أبو السكين قال حدثنا الحارثي قال حدثنا محمد بن سُوقة عن سديد بن جبيرة قال كنت مع ابن عمر حين أصابه سنان الرُمح في أنفه فقدمه فلزقت قدمه بالرُّكاب فزلت وزعتها وذلك يعني فبلغ الحجاج فجعل يودعه فقال الحجاج لو نعلم من أصابك فقال ابن عمر

فرجع حديث البراء فقال باب الخطبة قبل الصلاة قال وخفي عليه أن العرب قد تضع الفعل المستقبل مكان الماضي وكأنه قال عليه الصلاة والسلام أول ما يكون به الاتحاد في هذا اليوم الصلاة التي قد منافعتها قال وهو مثل قوله تعالى وما تسموا منهم إلا أن يؤمنوا أي الإيمان المتقدم منهم اه والمتمنى في صحته ما تأولناه ورواية محمد بن طلحة عن زيد الآتية بعد ثمانية أبواب في هذا الحديث . جئنا بلفظ خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم أضحى إلى البقيع فصلي ركعتين ثم أقبل علينا بوجهه وقال ان أول نسكتافي يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ثم رجع فتشعر الحديث فقبح أن ذلك الكلام وقع منه بعد الصلاة وقال الكرماني المستغنى من حديث البراء أن الخطبة مقدمة على الصلاة ثم قال في موضع آخر قال قلت لهادلته على الترجمة قلت لو قدم الخطبة على الصلاة لم تكن الصلاة أول ما يبدى به ولا يلزم من كون هذا الكلام وقع قبل الصلاة أن تكون الخطبة وقعت قبلها اه وحاصله أنه يجعل الكلام المذكور سابقا على الصلاة ويمنع كونه من الخطبة لكن قد بينت رواية محمد بن طلحة عن زيد المذكور أن الصلاة لم يتقدمها شيء لانه عقب الخروج إليها بالفاء وصرح منصور في رواجه عن الشعبي في هذا الحديث بأن الكلام المذكور وقع في الخطبة ولفظه عن البراء بن عازب قال خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاضحى بعد الصلاة فقال فذكر الحديث وقد تقدم قبل ما بين وياق أيضا في أواخر العيدين الثاني الذي قدمناه والله أعلم به (قوله باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم) هذه الترجمة تخالف الظاهر في الترجمة المتقدمة وهي باب الحراب والمدرك يوم العيد لأن تلك دائرة بين الإباحة والنذب على ما دل عليه حديثها وهذه دائرة بين الكراهة والتحریم لقول ابن عمر في يوم لا يحمل فيه حمل السلاح ويجمع بينهما بحمل الحالة الأولى على وقوعها من حملها بالدرية وعهدت منه السلامة من ائذا أحد من الناس بها وحمل الحالة الثانية على وقوعها من حملها بطرا أو شرا ولم يتحفظ حال حملها وتجريدها من أصابتها أحد من الناس ولا سببا عند المزاحمة وفي المسالك الضيقة (قوله وقال الحسن) أي البصري (نهوا أن يحملوا السلاح يوم عيد الأنان يخافوعدوا) لم أقف عليه موصولا الأنان ابن المنذر قد ذكر نحوه عن الحسن وفيه هيد لاطلاق قول ابن عمر أنه لا يحمل وقد ورد مثله مرفوعا مقيدا وغير مقيد فروي عبد الرزاق بإسناد مرسل قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرج بالسلاح يوم العيد وروى بن ماجه بإسناد ضعيف عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يلبس السلاح في بلاد الاسلام في العيدين الأنان يكونوا بحضرة العدو وهذا كله في العيد وأما في الحرم فروى مسلم من طريق معقل بن عبيد عن أبي الزبير عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحمل السلاح بمكة (قوله أبو السكين) بالمهمله والكاف مصغرا والحارثي هو عبد الرحمن بن عبد لابنه عبد الرحيم ومحمد بن سُوقة بضم السين المهملة وبالضاد تابى صغير من أجلاء الناس (قوله أضحى قومه) الأضحى بإسكان الخاء المعجمة وفتح الميم بعدها مهملة باطن القدم ومارق من أسفلها وقيل هو خصر إبطها لذى لا يصيب الأرض عند المشي (قوله بالركاب) أي وهي في راحلته (قوله فزعتها) ذكر الضمير مؤثما عن أنه أعاده على السنان وهو مذكور لانه أراد الحديدية ويحتمل أنه أراد القسدم (قوله فبلغ الحجاج) أي ابن يوسف الثقفي وكان اذذاك أميرا على الحجاز وذلك بعد قتل عبد الله ابن الزبير (قوله فجعل يودعه) في رواية أبي ذر عن الحموي والمستملى فجاءه ويؤيده رواية الاسماعيلي فاتاه (قوله لونهلم من أصابك) في رواية أبي ذر عن الحموي والمستملى ما أصابك وحذف الجواب لدلالة السياق عليه أو هي للتمني فلا تحذوف ويرجح الاول أن ابن سعد أخرجه عن أبي

أَنْتَ أَصَبْتَنِي قَالَ وَكَيْفَ قَالَ حَمَلْتُ السِّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ وَأَدْخَلْتُ السِّلَاحَ الْحَرَمَ فَلَمْ يَكُنِ السِّلَاحُ
يَدْخُلُ الْحَرَمَ **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ** قَالَ حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ عَمْرٍو وَبْنُ سَعِيدٍ بْنُ النَّاصِرِ عَنْ أَبِيهِ
قَالَ دَخَلَ الْحَجَّاجُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَأَنَا عِنْدَهُ . قَالَ كَيْفَ هُوَ فَقَالَ صَاحِبُ قَالَ مِنْ أَصَابِكَ قَالَ أَصَابَنِي
مَنْ أَمَرَ بِحَمْلِ السِّلَاحِ فِي يَوْمٍ لَا يَحِلُّ فِيهِ حَمْلُهُ يَعْنِي الْحَجَّاجُ **بَابُ التَّبَكُّيرِ إِلَى الْعِيدِ** . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ بُشَيْرٍ إِنْ كُنَّا قَرَعْنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَذَلِكَ حَدِيثُ النَّسَائِيِّ **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ** قَالَ
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زَيْدِ بْنِ شُعْبَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ قَالَ إِنْ أَوَّلَ مَا بَدَأَ بِهِ
فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَتَنْحَرُ فَمَنْ قَدَّرَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَأَتَمَّا

نعم عن اسحق ابن سعيد فقال فيلو نعلم من أصابك طائفة وهو يرجح رواية الأكثر أيضا وله من وجه آخر قال
لوا علم الذي أصابك لضربت عنقه (قوله أنت أصبتني) فيه نسبة الفعل إلى الأمر بشيء يتسبب منه ذلك الفعل
وان لم يكن الأمر ذلك لسكن حكي الزبير في الانساب أن عبد الملك لا يكتب إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر شق
عليه فامر رجلا معه حربة يقال انها كانت مسمومة فطصق ذلك الرجل به فامر الحربة على قدمه ففرض منها أياما
ثم مات وذلك في سنة أربع وسبعين فعلى هذا فقيه نسبة الفعل إلى الأمر به فقط وهو كثير وفي هذه القصة تحق
على الملهب حيث استدلل به على سد الذرائع لان ذلك مبنى على أن الحجاج لم يقصد ذلك (قوله حملت السلاح) أى
فيمك أصحابك في حمله أو المراد بقوله حملت أى أمرت بحمله (قوله في يوم لم يكن يحمل فيه) هذا موضع الترجمة
وهو مصير من البخاري إلى أن قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء للم يسم فاعله يحكم بنفسه (قوله أصابني من
أمر) هذا فيه تريض بالحجاج ورواية سعيد ابن جبير التي قبلها مصرحة بأنه الذي فعل ذلك وجمع بينهما بتعدد
الواقعة أو السؤال فاعله عرض به أولا فلما أجاد عليه السؤال صرح وقد روى ابن سعد من وجه آخر رجلاه لأبى
بهم أن الحجاج دخل على ابن عمر يعود له فأبى عبد الرحمن هل تدري من أصاب رجلك قال لا
قال أما والله لو علمت من أصابك لقتلته قال فاطرق ابن عمر فجعل لا يكلمه ولا يلتفت إليه فوثب كالغضب وهذا
محمول على أمر ثالث كأنه عرض به ثم طأوده فصرح ثم طأوده فاعرض عنه (قوله يعني الحجاج) بالنصب على المقولية
وفاعله القائل وهو ابن عمر زاد الاسماعيلي في هذه الطريق قال لو عرفناه لعافناه قال وذاك لان الناس نفر واعشية
ورجل من أصحاب الحجاج طارض حربه فضرب ظهر قدم ابن عمر فأصبح وهنا منها حتى مات (تنبيه) وقع
في الاطراف للزبي في ترجمة سعيد بن جبير عن ابن عمر في هذا الحديث البخاري عن أحمد بن يعقوب عن اسحق بن
سعيد وعن أبي السكين عن الحارثي كلاهما عن جند بن سوفة عنه وهو في ذلك فان اسحق بن سعيد اثناء رواه عن
أبيه عن ابن عمر لاعتد بن سوفة وقد ذكره هو بعد ذلك في ترجمة سعيد عن ابن عمر على الصواب هـ (قوله باب
التكبير للعيد) كذا لاكثر بتقديم الموحدة من البكور وعلى ذلك جرى شارحوه ومن استخرج عليه وقع للمستطلي
التكبير بتقديم الكاف وهو تحريف (قوله وقال عبد الله بن بسر) يعني المازني الصحابي بن الصحابي وأبو بزم
الموحدة وسكون المهملة (قوله ان كنا فرغنا في هذه الساعة) ان هي المتهمة من الثقبلة وهذا التعليق وصله أحمد
وصرح بنفسه وسياقه ثم أخرجه من طريق يزيد بن خمير وهو بالمعجمة مصنف قال خرج عبد الله بن بسر صاحب
النبي صلى الله عليه وسلم مع الناس يوم عيد فطروا وأضحى فأنكروا بطاء الامام وقال ان كنا مع النبي صلى الله عليه
وسلم وقد فرغنا ساعتنا هذه وكذا رواه أبو داود عن أحمد والحاكم من طريق أحمد أيضا وصححه (قوله وذلك حين
التسبيح) أى وقت صلاة السبحة وهى النافلة وذلك اذا مضى وقت الكراهة وفي رواية صحيحة للطبراني وذلك

هُوَ لَمْ عَجَلَهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ الدُّشِكِ فِي شَيْءٍ قَامَ خَالِي أَبُو بَرْدَةَ بْنُ نُبَيْرٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا ذَبَحْتُ قَبْلَ
 أَنْ أُصَلِّيَ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مَسْنُونٍ قَالَ أَجْمَلَهَا مَكَانَهَا أَوْ قَالَ أَذْبَحَهَا وَلَنْ تَجْزِيَ جَذَعَةٌ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ
بابُ فَضْلِ الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ الدُّشْرِيقِ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ أَيَّامُ
 الدُّشْرِ وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ الدُّشْرِيقِ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ يَخْرُجَانِ إِلَى السُّوقِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ
 يُكَبِّرَانِ وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِنُكْبِيرِهِمَا

حين تسيح الضحى قال ابن بطال أجمع الفقهاء على أن العيد لا تصلى قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها وإنما
 تجوز عند جواز النافلة ويحكر عليه إطلاق من أطلق أن أول وقتها عند طلوع الشمس واختلفوا هل يمتد وقتها إلى
 الزوال أولاً واستدل ابن بطال على المنع بحديث عبد الله بن بسر هذا وليس دلالة على ذلك ظاهرة ثم أورد
 المصنف حديث البراء ابن أنس أول ما بدأ به في يومنا هذا أن نصلى وهو دال على أنه لا ينبغي الاشتغال في يوم
 العيد بشيء غير التأهب للصلاة والخروج إليها ومن لازمه أن لا يفعل قبلها شيء غيرها فاقضى ذلك التكبير إليها
 (قوله باب فضل العمل في أيام التشريق) مقتضى كلام أهل اللغة والنقح أن أيام التشريق ما بعد يوم النحر على
 اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان لكن ما ذكره من سبب تسميتها بذلك يقتضى دخول يوم العيد فيها وقد حكى
 أبو عبيد أن فيه قولين أحدهما لأنهم كانوا يشرقون فيها لحوم الأضاحى أى يقصدونها ويرزونها للشمس ثانيهما
 لأنها كلها أيام تشريق لصلاة يوم النحر فصارت تبعاً ليوم النحر وهذا أعجب القولين إلى وأظنه أراد ما حكاه غيره
 أن أيام التشريق سميت بذلك لأن صلاة العيد إنما تصلى بعد أن تشرق الشمس وعن ابن الأعرابي قال سميت بذلك
 لأن الهدايا والضحايا لا تنحر حتى تشرق الشمس وعن يعقوب ابن السكيت قال هو من قول أهل الجاهلية أشرق
 نير كذا خير أى دافع لنحر انتهى وأظنهم أخرجوا يوم العيد منها لشهرته بلبق يخصه وهو يوم العيد والافى في
 الحقيقة تبع له في التسمية كما تبين من كلامهم ومن ذلك حديث على لاجمة ولا تشريق الا في مصر جامع أخرجه
 أبو عبيد باسناد صحيح اليه موقوفاً ومعناه لاصلاة جمعة ولا صلاة عيد قال وكان أبو حنيفة يذهب بالتشريق في هذا
 إلى التكبير في دير الصلاة بقول لا تكبير الا على أهل الامصار قال وهذا لم نجد أحداً يعرفه ولا وافقه عليه صاحباه
 ولا غيرها انتهى ومن ذلك حديث من ذبح قبل التشريق أى قبل صلاة العيد فيعد رواه أبو عبيد من مرسل الشعبي
 ورجاله ثقات وهذا كله يدل على أن يوم العيد من أيام التشريق والله أعلم (قوله وقال ابن عباس ويذكر واسم
 الله في أيام معلومات) كذا لابي ذر عن الكشميهني وفي رواية كريمة وابن شويه وقال ابن عباس وأذكر واسم الله
 إلى آخره وللحموى والمستطلى ويذكر واسم الله في أيام معدودات واعترض عليه بان التلاوة ويذكر واسم الله في
 أيام معلومات أو وأذكر واسم الله في أيام معدودات وأجيب بانهم يقصد التلاوة وإنما حكى كلام ابن عباس وابن
 عباس أراد تفسير المعدودات والمعلومات وقد وصله عبيد بن حميد من طريق عمرو ابن دينار عنه وفيه الايام
 المعدودات أيام التشريق والايام المعلومات أيام العشر وروى ابن مردويه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير
 عن ابن عباس قال الايام المعلومات التي قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة والمعدودات أيام التشريق أسناده
 صحيح وظاهره ادخال يوم العيد في أيام التشريق وقد روى ابن أبي شبة من وجه آخر عن ابن عباس أن المعلومات
 يوم النحر وثلاثة أيام بعده ورجح الطحاوى هذا لقوله تعالى ويذكر واسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من
 بهيمة الاعام فانه مشعر بأن المراد أيام النحر انتهى وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات ولا أيام التشريق
 معدودات بل تسمية أيام التشريق معدودات متفق عليه لقوله تعالى وأذكر واسم الله في أيام معدودات الآية وقد
 قيل انها لما سميت معدودات لأنها اذا زيد عليها شيء عد ذلك حصراً أى في حكم حصر العدد والله أعلم (قوله
 وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر الخ) لم أره موصولاً عنهما وقد ذكره البيهقي أيضاً معلقاً

وَكَبِيرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ خَلْفَ النَّافِلَةِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ سُلَيْمٍ
الْبَطِينِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ
الْعَشْرِ أَفْضَلَ مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ

عنهما وكذا البغوي وقال الطحاوي كان مشايخنا يقولون بذلك أي بالتكبير في أيام العشر وقد اعترض على
البخاري في ذكر هذا الأثر في ترجمة العمل في أيام التشريق وأجاب الكرمانى بأن عادته أن يضيف إلى الترجمة ماله
بها أدنى ملاسة استطرادا انتهى والذي يظهر أنه أراد تساوي أيام التشريق بأيام العشر لجامع ما بينهما
لما يقع فيهما من أعمال الحج ويدل على ذلك أن أثر أبي هريرة وابن عمر صريح في أيام العشر والأثر الذي بعده
في أيام التشريق وسيأتي مزيد بيان لذلك بتدليل (قوله وكبر محمد بن علي خلف النافلة) هو أبو جعفر الباقوقد
وصله الدارقطني في المؤلف من طريق معن بن عيسى التزاز قال حدثنا أبو وهنة رزق المدني قال رأيت أبا جعفر
محمد بن علي يكبر بحني في أيام التشريق خلف النوافل وأبو وهنة يفتح الواو وسكون الهاء بعدهانون ورزق بتقديم
الراء مصغرا وفي سياق هذا الأثر تعقب على الكرمانى حيث جعله يعلق بتكبير أيام العشر كالذي قبله قال ابن
الدين لم جامع جدا على هذا أحد كذا قال والخلاف ثابت عند المالكية والشافعية هل يختص التكبير الذي بعد
الصلاة في العيد بالهرايض أو يعم واختلف الترجيح عند الشافعية والراجح عند المالكية الاختصاص (قوله عن
سليمان) هو الاعمش ومسلم هو البطين يفتح الموحدة لقب بذلك لعظم بطنه وقدرواه أبو داود الطيالسي في مسنده
عن شعبة فصرح بسماع الاعمش له منه ولفظه عن الاعمش قال سمعت مسلما وهكذا رواه الثوري وأبو معاوية وغيرهما
من الحفاظ عن الاعمش وأخرجه أبو داود من رواية وكيع عن الاعمش فقال عن مسلم ومجاهد وأبي صالح عن
ابن عباس فاماطريق مجاهد فقدرواه أبو عوانة من طريق موسى بن أبي عائشة عن مجاهد فقال عن ابن عمر بدل
ابن عباس وأما طريق أبي صالح فقدرواه أبو عوانة أيضا من طريق موسى بن أيمن عن الاعمش فقال عن أبي
صالح عن أبي هريرة والمحفوظ في هذا حديث ابن عباس وفيه اختلاف آخر عن الاعمش رواه أبو اسحق الفزاري
عن الاعمش فقال عن أبي وائل عن ابن مسعود أخرجه الطبراني وقداوق الاعمش على روايته عن مسلم البطين
سلمة بن كهيل عن أبي عوانة أيضا ورواه عن سعيد بن جبيرة أيضا القاسم بن أبي أيوب عند الدارمي وأبو عوانة
وأبو جرير السخنياني عند أبي عوانة وعدي بن ثابت عند البيهقي وسند كرمافي رواياتهم من الفوائد والزوائد أن
شاء الله تعالى (قوله ما العمل في أيام أفضل منها في هذه) كذا لاكثر الرواة بالإجماع ووقع في رواية كريمة عن
الكشميني ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه وهذا يقتضي نفي أفضلية العمل في أيام العشر على
العمل في هذه الأيام أن فسرت بأنها أيام التشريق وعلى ذلك جري بعض شراح البخاري وحمله على ذلك ترجمة
البخاري المذكورة فزعم أن البخاري فسر الأيام المبهمة في هذا الحديث بأنها أيام التشريق وفسر العمل بالتكبير
لكونه أورد الآثار المذكورة المتعلقة بالتكبير فقط وقال ابن أبي جريرة الحديث دال على أن العمل في أيام التشريق
أفضل من العمل في غيره قال ولا يحكم على ذلك كونها أيام عيد كما تقدم من حديث عائشة ولا ماصح من قوله عليه
الصلاة والسلام أنها أيام أكل وشرب كما رواه مسلم لأن ذلك لا يمنع العمل فيها بل قد شرع فيها أعلى العبادات
وهو ذكر الله تعالى ولم يمنع فيها منها الاالصيام قال وسر كون العبادة فيها أفضل من غيرها أن العبادة في أوقات
الغفلة فاضلة على غيرها وأيام التشريق أيام غفلة في الغالب فصارت للعباد فيها مزيد فضل على العابد في غيرها كمن قام
في جوف الليل وأكثر الناس يتام وفي أفضلية أيام التشريق نسكتة أخرى وهي أنها وقعت فيها محنة الخليل بولده
نهم عليه بالهداة فثبت لهم الفضل بذلك اه وهو توجيه حسن لأن المنقول يعارضه والسياق الذي وقع في رواية

قَالُوا وَلَا الْجِهَادُ قَالَ وَلَا الْجِهَادُ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ نَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بَشَوْهُ

كرامة شاذ مخالف لما رواه أبوذر وهو من الحفاظ عن الكشميني شيخ كريمة بلفظ ما العمل في أيام أفضل منها في هذا الشر وكذا أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالاسناد المذكور ورواه ابوداود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في أيام أفضل منه في عشر ذي الحجة وكذا رواه الدارمي عن سعيد بن الربيع عن شعبة ووقع في رواية وكيع المتقدم ذكرها ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الي الله من هذه الايام يعني ايام العشر وكذا رواه ابن ماجه من طريق ابي معاوية عن الاعمش ورواه الترمذي من رواية ابي معاوية فقال من هذه الايام العشر بدون يعني وقد ظن بعض الناس ان قوله يعني ايام العشر تفسير من بعض رواته لكن ما ذكرناه من رواية الطيالسي وغيره ظاهر في انه من نفس الخبر وكذا وقع في رواية القاسم بن ابي ايوب بلفظ ما من عمل اذكى عند الله ولا اعظم اجرا من خير عمله في عشر الاضحي وفي حديث جابر في صحيحه ابي عوانة وابن حبان ما من ايام افضل عند الله من ايام عشر ذي الحجة فظهر ان المراد بالايام في حديث الباب ايام عشر ذي الحجة لكنه مشكل على ترجمة البخاري بأيام التشريق وبجواب بأجوبة * احدها ان الشيء يشرف بمجاورته للشيء الشريف وايام التشريق تقع تلو ايام العشر وقد ثبت الفضيلة لايام العشر بهذا الحديث فثبت بذلك الفضيلة لايام التشريق * ثانيها ان عشر ذي الحجة انما شرف لوقوع اعمال الحج فيه وبقية اعمال الحج تقع في أيام التشريق كالرمي والطواف وغير ذلك من تاته فصارت مشتركة معها في أصل الفضل ولذلك اشتركت معها في مشروعية التكبير في كل منها وبهذا تظهر مناسبة ايراد الاشارة المذكورة في صدر الترجمة لحديث ابن عباس كما تقدمت الاشارة اليها * ثالثها ان بعض أيام التشريق هو بعض أيام العشر وهو يوم العيد وكما أنه خاتمة أيام العشر فهو مفتتح أيام التشريق لهما ثبت لايام العشر من الفضل شاركتها فيه أيام التشريق لان يوم العيد بعض كل منها بل هو رأس كل منها وشر يفه وعظيمه وهو يوم الحج الاكبر كما سيأتي في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله قالوا ولا الجهاد) في رواية سلمة بن كهيل المذكورة فقال رجل ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تعيين هذا السائل وفي رواية غندر عند الاسماعيلي قال ولا الجهاد في سبيل الله مرتين وفي رواية سلمة بن كهيل أيضا حتى أعادها ثلاثا ودل سؤالهم هذا على تقرر أفضلية الجهاد عندهم وكانهم استفادوه من قوله عَلَيْهِ السَّلَام في جواب من سألته عن عمل يقتل الجهاد فقال لأجده الحديث وسيأتي في أوائل كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة ونذكر هناك وجه الجمع بينه وبين هذا الحديث ان شاء الله تعالى (قوله الارجل خرج) كذا للاكثر والتقدير العمل رجل وللمستمل الا من خرج (قوله يخاطر) أي يقصد قهر عدوه ولو ادي ذلك الى قتل نفسه (قوله فلم يرجع بشيء) أي فيكون أفضل من العامل في أيام العشر أو مساويا له قال ابن بطال هذا اللفظ يحتمل أمرين أن لا يرجع بشيء من ماله وان رجع هو وأن لا يرجع هو ولا ماله بان برزقه الله الشهادة وتحبه الزين بن المنير بأن قوله فلم يرجع بشيء يستلزم أنه يرجع بنفسه ولا بد له وهو تعقب مردود فان قوله فلم يرجع بشيء نكرة في سياق النفي فعم ما ذكر وقد وقع في رواية الطيالسي وغندر وغيرهما عن شعبة وكذا في أكثر الروايات التي ذكرناها فلم يرجع من ذلك بشيء والحاصل أن نفي الرجوع بالشيء لا يستلزم اثبات الرجوع بغير شيء بل هو على الاحتمال كما قال ابن بطال ويدل على الثاني وروده بلفظ يقتضيه فتعد أبي عوانة من طريق ابراهيم بن حميد عن شعبة بلفظ الامن عقر جواده وأهريق دمه وعنده في رواية القاسم بن أبي ايوب ابوب الامن لا يرجع بنفسه ولاماله وفي طريق سلمة بن كهيل فقال لا الآن لا يرجع وفي حديث جابر الامن عفر وجهه في الزاب فظهر بهذه الطرق ترجيح ما رده والله أعلم وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد ونهاوت درجته وأن الغاية القصوى فيه بذل النفس لله وفيه تفضيل بعض الازمنة على بعض كالأمكنة وفضل أيام عشر ذي الحجة على غيرها من أيام السنة وتظهر فائدة ذلك فيمن نذر الصيام أو علق عملا من الاعمال بأفضل الايام فلو افرد يوما

بابُ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ مَنَى وَإِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَةَ . وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكَبِّرُ فِي قَبْتِهِ عَمَّا قَبْلَهُ
أَهْلُ الْمَسْجِدِ يُكَبِّرُونَ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَجِمَنِي تَكْبِيرًا . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُكَبِّرُ بِمَنَى تِلْكَ
الْأَيَّامَ وَخَافَ الصَّلَاةَ وَعَلَى فِرَاشِهِ وَفِي فُسْطَاطِهِ وَبِغُلَامِهِ وَشَهِدَ تِلْكَ الْأَيَّامَ جَمِيعًا .

منها تعين يوم عرفة لانه على الصحيح أفضل أيام العشر المذكور فان أراد أفضل أيام الاسبوع تعين يوم الجمعة
 جمعا بين حديث الباب وبين حديث أبي هريرة مرفوعا خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة رواه مسلم أشار الى
 ذلك كله النووي في شرحه وقال الداودي لم يرد عليه الصلاة والسلام أن هذه الأيام خير من يوم الجمعة لانه قد
 يكون فيها يوم الجمعة يعني فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وتعقب بان المراد ان كل يوم من أيام العشر افضل من
 غيره من أيام السنة سواء كان يوم الجمعة أم لا ويوم الجمعة فيه أفضل من يوم الجمعة في غيره لاجتماع الفضل
 فيه واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لاندراج الصوم في العمل واستشكل بحرم الصوم يوم العيد
 وأجيب بانه محمول على الغالب ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت مارأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم صائما العشر قط لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يجب أن عمله خشية
 أن يفرض على أمته كما رواه الصحيحان من حديث عائشة أيضا والذي يظهر أن السبب في امتياز عشر ذي
 الحجة لمكان اجتماع أمهات العبادات فيه وهي الصلاة والصيام والصدقة والحج ولا يتأتى ذلك في غيره وعلى هذا هل
 ينحصر الفضل بالحاج أو يعم المقيم فيه احتمال وقال ابن بطال وغيره المراد بالعمل في أيام التشريق التكبير فقط
 لانه ثبت انها أيام أكل وشرب وعال وثبت تحريم صومها وورد فيه اباحة اللهو بالحرب ونحو ذلك فدل على
 تفرغها لذلك مع الحظ على الذكر الم شروع منه فيها التكبير فقط ومن ثم اقتصر المصنف على إيراد الآثار
 المتعلقة بالتكبير وتعقبه الزين بن المنير بأن العمل إنما يفهم منه عند اطلاق العبادة وهي لاتنافي استيفاء حظ
 النفس من الاكل وسائر ماذكر فان ذلك لا يستغرق اليوم والليلة وقال الكرماني الحث على العمل في أيام التشريق
 لا ينحصر في التكبير بل امتداد الى الذهن منه أنه المناسك من الرمي وغيره الذي يجتمع مع الاكل والشرب قال
 مع أنه لو حمل على التكبير وحده لم يبق لقول المصنف بعده باب التكبير أيام منى ومعنى ويكون تكرارا محضا
 اه والذي يجتمع مع الاكل والشرب لكل أحد من العبادة هو الذكر المأمور به وقد فسر بالتكبير كما قال ابن
 بطال وأما المناسك فمختصة بالحاج وجزمه بانه تكرار متعقب لان الترجمة الاولى لفضل التكبير والثانية لمشرعيته
 وصفته أو أراد تفسير العمل الجملي في الاولى بالتكبير المصرح به في الثانية فلا تكرار وقد وقع في رواية ابن عمر
 من الزيادة في آخره فأكثروا فيهن من التهليل والتحميد واللبيق في الشعب من طريق عدى بن ثابت في حديث
 ابن عباس فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير وهذا يؤيد ما ذهب اليه ابن بطال وفي رواية عدى من الزيادة
 وان صيام يوم منها يعدل صيام سنة والعمل بسبعائة ضعف وللمتقدمين من طريق سعيد بن السيب عن أبي
 هريرة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر لكن اسناده ضعيف وكذا الاسناد
 الي عدى بن ثابت والله أعلم * (قوله باب التكبير أيام منى) أي يوم العيد والثلاثة بعده وقوله وإذا غدا الي
 عرفة أي صبح يوم التاسع قال الخطابي حكمة التكبير في هذه الايام أن الجاهلية كانوا يذبحون لطوائفهم
 فيها فشرع التكبير فيها إشارة الى تخصيص الذبح له وعلى اسمه عز وجل (قوله وكان عمر يكبر في قبة بني اخط)
 وصله سعد بن منصور من رواية عبيد بن عمير قال كان عمر يكبر في قبة بني ويكبر أهل المسجد ويكبر أهل السوق حتى
 ترتج مني تكبير او وصله أبو عبيد من وجه آخر بلفظ التعليق ومن طريقه البيهقي وقوله ترتج بتقليل الجيم أي تضطرب
 وتحرك وهي مبالغة في اجتماع رفع الاصوات (قوله وكان ابن عمر اخط) وصله ابن المنذر والفاكه في أخبار مكة من

وكانت ميمونة تكبر يوم النحر . وكُنَّ النساءُ يكبرنَ خلفَ أبان بنِ عثمانَ وعمر بنِ عبدِ العزيزِ لياليَ
التَّشريقِ معَ الرجالِ في المسجدِ **حدثنا** أبو نعيمٍ قالَ حَدَّثَنَا مالِكُ بْنُ أَنَسٍ قالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي
بَكْرٍ التَّقِيُّ . قالَ سَأَلْتُ أَنَسًا وَنَحْنُ غَاضِيانِ مِنْ مَيِّ إِلَى عَرَافَاتٍ عَنِ التَّلْبِيَةِ كَيْفَ كُنْتُمْ تَقْعُدُونَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى
اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ كَانَ يُلَبِّي الْمَلْبِي لَا يَنْكُرُ عَلَيْهِ وَيُكَبِّرُ الْمَكْبِرُ فَلَا يَنْكُرُ عَلَيْهِ **حدثنا** مُحَمَّدُ
حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قالَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَاصِمٍ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ

طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر فذكره سواء والفسطاط بضم الفاء ويجوز كسرها ويجوز مع ذلك بالثناة
بدل الطاء وبادغامها في السين فتلك ست لغات وقوله وفيه وتلك الأيام جميعا أراد بذلك التأكيد ووقع في رواية أبي
ذر بدون واو على أنها ظرف لما تقدم ذكره (قوله وكانت ميمونة) أى بنت الحرث زوج النبي ﷺ ولم أقف
على أثرها هذا موصولا (قوله وكان النساء) في رواية غير أبي ذر وكن النساء وهى على اللغة القليلة وأبان المذكور هو ابن
عثمان ابن عفان وكان أميراً على المدينة في زمن ابن عمر أبيه عبد الملك ابن مروان وقد وصل هذا الأثر أبو بكر ابن أبي الدنيا
في كتاب العيدين وحديث أم عطية في الباب سلفهن في ذلك وقد أشملت هذه الآثار على وجود التكبير في تلك الأيام
عقب الصلوات وغير ذلك من الأحوال وفيه اختلاف بين العلماء في مواضع فهم من قصر التكبير على أعقاب الصلوات
وممنهم من خص ذلك بالمشكوبات دون التوافل ومنهم من خصه بالرجال دون النساء وبالجماعة دون المنفرد وبالزيادة
دون المقضية وبالقمع دون المسافر وبساكن المصر دون القرية وظاهر اختيار البخارى شمول ذلك للجميع والآثار التي
ذكرها تساعده وللعلماء اختلاف أيضا في ابتدائه وانتهائه فقليل من صبح يوم عرفة وقيل من ظهره وقيل من
عصره وقيل من صبح يوم النحر وقيل من ظهره وقيل في الانتهاء إلى ظهر يوم النحر وقيل إلى عصره وقيل إلى ظهر ثانيه
وقيل إلى صبح آخر أيام التشريق وقيل إلى ظهره وقيل إلى عصره حكى هذه الأقوال كلها النووي في الثاني من الانتهاء
وقد رواه البيهقي عن أصحاب ابن مسعود ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث وأصبح
ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود أنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام مني أخرجه ابن المنذر وغيره
والله أعلم وأما صيغة التكبير فأصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال كبروا الله الله أكبر الله
أكبر الله أكبر كبيراً ونقل عن سعيد بن جبيرة وبجاءه وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه جعفر الفرياني في كتاب العيدين
من طريق يزيد بن أبي زبادة عنهم وهو قول الشافعي وزاد الله الحمد وقيل يكبر ثلاثاً ويزيد لاله الا لله وحده لا شريك
له إلى آخره وقيل يكبر ننتين بعدها لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد جاء ذلك عن عمر وعن ابن مسعود
نحوه وبه قال أحمد واسحق وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لأصل لها (قوله سألت أنسا) في رواية أبي
ذر سألت أنس بن مالك (قوله ويكبر المكبر فلا ينكر عليه) هذا موضع الترجمة وهو متعلق بقوله فيها وإذا غدا إلى
عرفة وظاهره أن أنسا احتج به على جواز التكبير في موضع التلبية ويحتمل أن يكون من كبر أضاف التكبير
إلى التلبية وسيأتي بسط الكلام عليه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى (قوله حدثنا محمد حدثنا عمر بن حفص)
كذا في بعض النسخ عن أبي ذر وكذا لسكرية وأبي الوقت حدثنا محمد بن عيسى وسقط من رواية ابن شبيب
وابن السكن وأبي زيد المرزوي وأبي أحمد الجرجاني ووقع في رواية الأصيلي عن بعض مشايخه حدثنا محمد
البخاري فعلى هذا لا واسطة بين البخاري وبين عمر بن حفص فيه وقد حدث البخاري عنه بالكثير بغير واسطة
وربما أدخل بينه وبينه الواسطة أحيانا والراجح سقوط الواسطة بينهما في هذا الاستناد وبذلك جزم أبو نعيم
في المستخرج ووقع في حاشية بعض النسخ لابي ذر محمد هذا يشبه أن يكون هو الذي قاله الله أعلم وعاصم المذكور

كُنَّا نَوْمُرُ أَنْ تَخْرُجَ يَوْمَ الْعِيدِ حَتَّى تُخْرِجَ الْبِكْرَ مِنْ خِيَدْرِهَا حَتَّى تَخْرُجَ الْخَيْضَ فَيَسْكُنَ خَلْفَ النَّاسِ فَيَكْبُرُنَ بِكَبِيرِهِمْ وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ بَرَّكَ ذَٰلِكَ الْيَوْمَ وَطَهَّرَتْهُ بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى الْحَرْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ إِسْهَارٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ تُرْكَزُ الْحَرْبَةُ قُدَّامَهُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَحَرِّ ثُمَّ يُصَلِّي **بَابُ** حَمَلِ الْعِزَّةِ أَوْ الْحَرْبَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ يَوْمَ الْعِيدِ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ النَّضِيرِ قَالَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ وَقَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ أَبِي عُمَرَ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَدَوُّ إِلَى الْمُصَلَّى وَالْعِزَّةُ بَيْنَ يَدَيْهِ تَحْمَلُ وَتُنْصَبُ بِالْمُصَلَّى بَيْنَ يَدَيْهِ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا **بَابُ** خُرُوجِ النِّسَاءِ وَالْخَيْضِ إِلَى الْمُصَلَّى **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ

في الاسناد هو ابن سايان وجفصة هي بنت سيرين وسيأتي الكلام على المتن بعد سبعة أبواب وسبق بعضه في كتاب الحيض وموضع الترجمة منه قوله ويكبرن بكبيرهم لأن ذلك في يوم العيد وهو من أيام منى ويستحق به بقية الايام للجامع ما بينهما من كونهم أياما معدودات وقد ورد الامر بالذكر فيهن (قوله كنا نؤمر) كذا في هذه وسيأتي قريبا بلفظ أمرنا نينا (قوله حتى تخرج) يضم النون وحتى للغاية والتي بعدها للمبالغة (قوله من خدرها) بكسر الميمجمة أى سترها وفي رواية الكشميهني من خدرتها بالتانيث وقوله في آخره وطهرته بضم الطاء المهملة وسكون الهاء لفة في الطهارة والمراد بها التطهر من الذنوب (قوله فيكبرن بكبيرهم) ذكر التكبير في حديث أم عطية من هذا الوجه من غرائب الصحيح وقد أخرجه مسلم أيضا * (قوله باب الصلاة الى الحربة) زاد الكشميهني يوم العيد وقد تقدمت هذه الترجمة بهذا الحديث دون زيادة الكشميهني في أبواب السرة وعبد الوهاب المذكور هنا هو ابن عبد المجيد الثقفي * (قوله باب حمل العزة أو الحربة بين يدي الامام) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور من وجه آخر وكأنه أفرد له ترجمة يشعر بمغايرة الحكم لأن الاول يبين أن ستره المصلى لا يشترط فيها أن توارى جسده والثانية تثبت مشروعية المشي بين يدي الامام بألة من السلاح ولا يجارض ذلك ما تقدم من النهي عن حمل السلاح يوم العيد لأن ذلك إنما هو عند خشية التأذى كما تقدم قريبا والوليد المذكور هنا هو ابن مسلم وقد صرح بحديث الازواحي له وبعديث نافع للازواحي فأمن تدليس الوليد وتسويته وليس للازواحي عن نافع عن ابن عمر موصولا في الصحيح غير هذا الحديث أشار الى ذلك الحميدي وقد تقدم الكلام على المتن في باب ستره الامام مستوفى بحمد الله تعالى * (قوله باب خروج النساء والحيض الى المصلى) أى يوم العيد (قوله حدثنا حماد) كذا لكرمة ونسبه الباقون ابن زيد (قوله أمرنا نينا ﷺ) كذا لابي ذر عن الحموي والمستملى والباقيين أمرنا بضم الهمزة وحذف لفظ نينا ووقع لمسلم عن أبي الربيع الزهراني عن حماد قالت أمرنا تعني النبي ﷺ وفي رواية سليمان بن حرب عن حماد عند الاسماعيلي قالت أمرنا بابا بكسر الموحدة بعدها همزة مفتوحة ثم موحدة مماله وعلى هذا فكانه كان في رواية الحجي كذلك لكن بإبدال الهمزة ياء تختاتية فيصير صورتها بيا فكانها تصحفت فصارت نينا وأضاف إليها بعض الكتاب الصلاة بعد التصحيف وأما رواية مسلم فكانها كانت أمرنا على البناء كما وقع عند الكشميهني وغيره فأصبح بعض الرواة بتسمية الامر والله أعلم وأنما قلت ذلك لأن سليمان بن حرب أثبت الناس في حماد بن زيد

عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ أَمَرْنَا أَبَا نُجْرَجَ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ * وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ خَزِيمَةَ وَزَادَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ قَالَتْ أَوْ قَالَتْ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ وَيَعْتَرِلْنَ الْحَيْضُ الْمُصَلِّي **بَابُ** خُرُوجِ الصَّبْيَانِ إِلَى الْمَصَلَّى **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ تَعِمَّتْ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ **بِالْصَّلَاةِ** **بَابُ** اسْتِقبالِ الإمامِ النَّاسَ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَابِلَ النَّاسِ **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ عَنْ زُبَيْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى إِلَى الْبَيْعِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ أَقْبَلَ دَلِمَنَا بِوَجْهِهِ وَقَالَ إِنْ أَوَّلَ نُسُكِنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ تَبْدَأَ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ نَرْجِعْ فَتَنْحَرَفَ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ وَاظَقَ سُلُوكَنَا وَمَنْ دَخَلَ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ عَجَلَهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ . فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي ذَبَحْتُ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ قَالَ أَذْبَحَهَا وَلَا تَفِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ

وقد قدم معنى قول أم عطية بآبي في كتاب الحيض (قوله وعن أيوب) هو معطوف على الاسناد المذكور والحاصل أن أيوب حدثه حماد عن محمد عن أم عطية وعن حفصة عن أم عطية أيضا وقد وقع ذلك صريحا في رواية سليمان بن حرب المذكورة ورواه أبو داود عن محمد بن عبد الله وأبو يعلى عن أبي الربيع كلاهما عن حماد عن أيوب عن محمد عن أم عطية وعن أيوب عن حفصة عن امرأة تحدث عن امرأة أخرى وزاد أبو الربيع في رواية حفصة ذكر الجلباب وتبين بذلك أن سياق محمد بن سيرين مغاير لسياق حفصة اسنادا ومتنا ولم يصب من جعل إحدى الرايتين على الأخرى وسيأتي الكلام على الجلباب وعلى بقية فوائد هذا الحديث بعد أربعة أبواب أن شاء الله تعالى * قوله باب خروج الصبيان إلى المصلى (أى في الأعياد وإن لم يصلوا قال الزين بن المنير آثر المصنف في الترجمة قوله إلى المصلى على قوله صلاة العيد ليعلم من يتأق منه الصلاة ومن لا يتأق) (قوله عن عبد الرحمن بن عباس) بموحدة مكسورة ثم مهيمنة وصرح يحيى القطان عن الثوري بأن عبد الرحمن المذكور حدثه كما سيأتي بعد باب (قوله خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم فطر أو أضحي) ليس في هذا السياق بيان كونه كان صبيا حينئذ ليطابق الترجمة لكن جرى المصنف على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده فسيأتي بعد باب بلفظ ولولا مكاني من الصغر ما شاهده ويأتي بقية الكلام عليه في الباب المذكور أن شاء الله تعالى وقوله يوم فطر أو أضحي شك من الراوي عن ابن عباس وسيأتي بعد ما بين من وجه آخر عن ابن عباس الجزم بأنه يوم الفطر * (قوله باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد) قال الزين ابن المنير ما حاصله أن إعادة هذه الترجمة بعد أن هدم نظيرها في الجمعة لرفع احتمال من يزعم أن العيد يخالف الجمعة في ذلك وأن استقبال الإمام في الجمعة يكون ضروريا لكونه يخطب على منبر بخلاف العيد فإنه يخطب فيه على رجليه كما تقدم في باب خطبة العيد فأراد أن يبين أن الاستقبال سنة على كل حال (قوله قال أبو سعيد قام النبي صلى الله عليه وسلم مقابل الناس) هو طرف من حديث وصله المصنف في باب الخروج إلى المصلى وقد تقدم قبل عشرة أبواب بلفظ ثم يتصرف فيقوم مقابل الناس وفي رواية مسلم قام فأقبل على الناس الحديث (قوله في حديث البراء فإنه نسي عجله لأهله) في رواية المستملى قائما هوشى وقوله فيه ولا نهي عن أحد بعدك كذا للمستملى والحوى بناء وللكتشميهي والباقيين ولا تغني بالعين المجمة والنون وضم أوله والمعنى متقارب وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الاضاحي أن شاء الله تعالى وموضع

بابُ الْعِلْمِ الَّذِي بِالْمُصَلَّى حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَاطِيَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَانَ عَبَّاسٍ قِيلَ لَهُ أَشْهَدْتُ الْعِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ نَعَمْ وَلَوْلَا مَكَانِي مِنَ الصَّغْرِ مَا شَهِدْتُهُ حَتَّى أَتَى الْعِلْمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ فَصَلَّى ثُمَّ خَلَبَ ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ رَمَعَهُ بِلَالٌ فَوَعِظُنْ وَذَكَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَرَأَيْنَهُنَّ يَهْوِينَ بِأَيْدِيهِنَّ يَدْفَعْنَهُ فَوُتِبَ بِلَالٌ ثُمَّ انْطَلَقَ هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ **بابُ مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ** يَوْمَ الْعِيدِ حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ يَقُولُ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ

الترجمة منه قوله ثم أقبل علينا بوجهه * (قوله باب العلم الذي بالمصلي) تقدم في باب الخروج إلى المصلي بغير منبر التصريف بمكان المصلي وإن تعريفه بكونه عند دار كثير بن الصلت على سبيل التضييق للسامع والافتقار لكثير ابن الصلت محدثة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وظهر من هذا الحديث أنهم جعلوا لمصلاه شيئاً يعرف به وهو المراد بالعلم وهو يفتحون الشيء الشاخص (قوله ولولا مكاني من الصغر ما شهدت) أي حضرته هذا مفسر للمراد من قوله في باب وضوء الصبيان ولولا مكاني منه ما شهدت فدل هذا على أن الضمير في قوله منه يعود على غيره ذكر وهو الصغر ومشى بعضهم على ظاهر ذلك السياق فقال إن الضمير يعود على النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى ولولا منزلتي من النبي صلى الله عليه وسلم ما شهدت معه العيد وهو متجه لكن هذا السياق يخالفه وفيه نظر لأن الغالب أن الصغر في مثل هذا يكون مانعاً لا مقتضياً فلعل فيه تقدماً وتأخيراً ويكون قوله من الصغر متطابقاً بما بعده فيكون المعنى ولولا منزلتي من النبي صلى الله عليه وسلم ما حضرت لأجل صغري ويمكن حمله على ظاهره وأراد بشهود ما وقع من وعظه للنساء لأن الصغر يقتضي أن يغتفر له الخوض معهم بخلاف الكبر قال ابن بطال خروج الصبيان للمصلي إنما هو إذا كان الصبي ممن يضبط نفسه عن اللعب ويسفل الصلاة ويحفظ مما يفسدها ألا ترى إلى ضبط ابن عباس القصة اه وفيه نظر لأن مشروعية إخراج الصبيان إلى المصلي إنما هو للتبرك وإظهار شعار الإسلام بكثرة من يحضر منهم ولذلك شرع للحديث كإساقى فهو شامل لمن تقع منهم الصلاة أولاً وعلى هذا إنما يحتاج أن يكون مع الصبيان من يضبطهم عما ذكر من اللعب ونحوه سواء صلوا أم لا وأما ضبط ابن عباس القصة فلهذا كان لفرط ذكائه والله أعلم (قوله حتى أتى العلم) كذا وقع في هذه الرواية ذكر الغاية بغير ابتداء والمعنى خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم أو شهدت الخروج معه حتى أتى وكأنه حذف لدلالة السياق عليه (قوله ثم أتى النساء) يشعرون بأن النساء كن على حدة من الرجال غير مختلطات بهم (قوله ومعه بلال) فيه أن الأدب في مخاطبة النساء في الموعظة أو الحكم أن لا يحضر من الرجال إلا من تدعو الحاجة إليه من شاهد ونحوه لأن بلالاً كان خادماً للنبي صلى الله عليه وسلم ومتولى قبض الصدقة وأما ابن عباس فقد تقدم أن ذلك اغتفر له بسبب صغره (قوله يهوين) بضم أوله أي يلقيهن وقوله يدفعنه أي يلقيهن الذي يهوين به وقد فسر في الباب الذي يليه من طريق أخرى من حديث ابن عباس أيضاً وسياقه أتم (تنبيه) وقع في رواية أبي علي الكشاشي عقب هذا الحديث قال عبد بن كثير العلم انتهى وقد وصل المؤلف طريق ابن كثير هذا في كتاب الاعتصام فقال حدثنا عبد بن كثير حدثنا سفيان فذكره ولما أخرج البيهقي طريق ابن كثير هذا في العبد بن قال أخرجه البخاري فقال قال ابن كثير فكأنه أشار إلى هذه الرواية ولم يستحضر الطريق التي في الاعتصام * (قوله باب موعظة الإمام النساء يوم العيد) أي إذا لم يسمع من الخطبة مع الرجال (قوله حدثني إسحاق بن إبراهيم بن نصر)

ثُمَّ خَطَبَ فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ فَأَتَى النِّسَاءَ فَذَكَرَهُنَّ وَهُوَ يَقُولُ عَلَى بَدَلِكُ لَيْلٍ بَاسِطُ ثَوْبِهِ يُبَاقِي فِيهِ النِّسَاءُ
الْصَّدَقَةُ قُلْتُ لِعَطَاءٍ زَكَاةُ يَوْمِ الْفِطْرِ قَالَ لَا . وَلَكِنْ صَدَقَةٌ يَصْدُقُ حِينَئِذٍ تُلْقَى فِتْنَتُهَا وَيُلْقِينَ قُلْتُ
أَتَرَى حَتَّى عَلَى الْإِمَامِ ذَلِكَ وَيَذْكُرُهُنَّ قَالَ إِنَّهُ لَحَقَّ عَلَيْهِمْ وَمَا لَهُمْ لَا يَفْعَلُونَهُ * قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ
وَأَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ شَرِدتُ الْفِطْرَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُصَلُّونَهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ يُخْطَبُ بَعْدُ خَرَجَ النَّبِيُّ
ﷺ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ حِينَ يُجْلِسُ يَدِيهِ ثُمَّ أَقْبَلَ يَسْتَقِيمُ حَتَّى جَاءَ النِّسَاءَ مَعَهُ لَيْلًا . فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ
إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِنُكَ الْآيَةُ . ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَغَ مِنْهَا أَتَيْنَ عَلَى ذَلِكَ قَالَتْ أَمْرَاءُ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ لَمْ
يُجِبْنِ عَنْهَا ثُمَّ

نسب في رواية الاصيلي الى جده فقال اسحق بن نصر (قوله ثم خطب فلما فرغ نزل) فيه اشعار بأنه
صلى الله عليه وسلم كان يخطب على مكان مرتفع لما يقتضيه قوله نزل وقد تقدم في باب الخروج الى المصلي أنه
صلى الله عليه وسلم كان يخطب في المصلي على الارض فلمل الراوى ضمن النزول معنى الانتقال وزعم عياض ان
وعظه للنساء كان في أثناء الخطبة وان ذلك كان في أول الاسلام وأنه خاص به صلى الله عليه وسلم وتعقبه النووي
بهذه الرواية المصروفة بأن ذلك كان بعد الخطبة وهو قوله فلما فرغ نزل فاتي النساء والخصائص لا تثبت بالاحتمال
(قوله قلت لعطاء) القائل هو ابن جريج وهو موصول بالاسناد المذكور وقد تقدم الحديث من وجه آخر عن ابن
جرير في باب المشي بدون هذه الزيادة ودل هذا السؤال على أن ابن جريج فهم من قوله الصدقة أنها صدقة الفطر
بقرينة كونها يوم الفطر وأخذ من قوله وبلال باسط ثوبه لانه يشعر بان الذي يلقي فيه شيء يحتاج الى ضم فهو
لائق بصدقة الفطر المقدرة بالكيل لكن بين له عطاء انها كانت صدقة تطوع وأنها كانت مما لا يجزيه
في صدقة الفطر من خاتم ونحوه (قوله ثاني) أى المرأة والمراد جنس النساء ولذا ان عطف عليه بصيغة
الجمع فقال ويلقين أو المعنى تلقي الواحدة وكذلك الباقيات يلقين (قوله فتحتها) يفتح الفاء والمثناة
من فوق وبالحاء المعجمة كذا لاكثر وللمستملى والحموى فتحتها بالتأنيث وسيأتي تفسيره قريبا وحذف
مفعول يلقين اكتفاء وكرر الفعل المذكور في رواية مسلم اشارة الى التنوع وسيأتي في حديث ابن عباس
بلفظ فيلقين الفتح والحواشي (قوله قلت) القائل أيضا ابن جريج والمسئول عطاء وقوله أنه لحق عليهم ظاهره
أن عطاء كان يرى وجوب ذلك ولهذا قال عياض لم يقل بذلك غيره وأما النووي فحمله على الاستصحاب وقال
لامنع من القول به اذا لم يترتب على ذلك مفسدة (قوله قال ابن جريج وأخبرني الحسن ابن مسلم) هو معطوف
على الاسناد الاول وقد أفرد مسلم الحديث من طريق عبد الززاق وساق الثاني قبل الاول فقدم حديث ابن
عباس على حديث جابر وقد تقدم من وجه آخر عن ابن جريج مختصرا في باب الخطبة (قوله خرج النبي صلى
الله عليه وسلم) كذا فيه ضمير أداة عطف وسيأتي في باب تفسير المتحنة من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ فزل
نبي الله صلى الله عليه وسلم وكذا مسلم من طريق عبد الززاق هذه وقوله ثم يخطب بضم أوله على البناء للمجهول
(قوله حين يجلس) بتشديد اللام المكسورة وحذف مفعوله وهو ثابت في رواية مسلم بلفظ يجلس الرجال بيده
وكانهم لما انتقل عن مكان خطبته أرادوا الانصراف فأمرهم بالجلوس حتى يفرغ من حاجته ثم ينصرفوا جميعا
أو لهم أرادوا أن يتبعوه فتمهم فيقوي البحث الماضي في آخر الباب الذي قبله (قوله فقالت امرأة واحدة منهن
لم يجبه غيرها من) زاد مسلم يابني الله وفيه دلالة على الاكتفاء في الجواب بنم ونزولها منزلة الاقرار وأن جواب الواحد

لَا يَنْدِرِي حَسَنٌ مِنْ هِيَ . قَالَ فَتَصَدَّقْ فَنَبْطِئَ بِلَالٍ ثَوْبَهُ ثُمَّ قَالَ هَلْ لَكُنْ قِدَاءٌ أَيْ وَائِي قَيْلَيْنِ الْفَتَحِ
وَالْخَوَاتِيمِ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ * قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ الْفَتَحُ الْخَوَاتِيمُ الْعِظَامُ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ .

عن الجماعة كاف اذا لم ينكر وا ولم يمنع مانع من انكارهم (قوله لا يدري حسن من هي) حسن هو الراوي له عن طاوس
ووقع في مسلم وحده لا يدري حينئذ وجزم جمع من الحفاظ بانه تصحيف ووجهه التوي بأمر محتمل لكن اتحاد
الخروج دال على ترجيح رواية الجماعة ولا سيما وجود هذا الموضع في مصنف عبد الرزاق الذي أخرجه من طريقه كما
في البخاري موافقاً لرواية الجماعة والفرق بين الروايتين أن في رواية الجماعة تعيين الذي لم يدبر من المرأة بخلاف رواية
مسلم ولم أقف على تسمية هذه المرأة الا أنه يختلج في خاطري أنها أسماء بنت يزيد بن السكن التي تعرف بخطبة النساء
فانهارت أصل هذه القصة في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت
يزيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى النساء وأنا معهن فقال يا معشر النساء انكن أكثر حطب جهنم
فنادت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت عليه جريئة لم يارسول الله قال لا تكن تكثرن اللعن وتكفرن العشير
الحديث فلا يبعد أن تكون هي التي أجابته أولاً بنعم فان القصة واحدة فلعل بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الاخر كما
في نظائره والله أعلم وقدرى الطبراني من وجه آخر عن أم سلمة الانصارية وهي أسماء المذكورة أنها كانت في النسوة
اللاتي أخذ عليهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخذ الحديث ولا بن سعد من حديثها أخذ علينا رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن لا تشرك بالله شيئاً ولا تسرق الآية (قوله قال تصدقن) هو فعل أمر لهن بالصدقة والباء سببية وادخلة على
جواب شرط محذوف تقديره ان كنتم على ذلك تصدقن ومناسبه للآية من قوله ولا يعصينك في معروف فان ذلك من
جملة المعروف الذي أمر به (قوله ثم قال هلم) القائل هو بلال وهو على اللغة القصص في التعبير بها للمفرد والجمع (قوله
لكن) بضم الكاف وتشديد النون وقوله ندا بكسر الهمزة والقصر (قوله قال عبد الرزاق الفتاح الخواتيم العظام كانت
في الجاهلية) لم يذكر عبد الرزاق في أي شيء كانت تلبس وقد ذكر تلبس انهن كن يلبسها في أصابع الارجل اه ولهذا
عطف عليها الخواتيم لانها عند الاطلاق تنصرف الى ما يلبس في الابدني وقد وقع في بعض طرقه عند مسلم هنا
ذكر الخلاخل وحكي عن الاصمعي أن الفتاح الخواتيم التي لا فصوص لها فعلى هذا هو من عطف الاعم على
الاخص وفي هذا الحديث من الفوائد ايضا استحباب وعظ النساء وتعليمهن أحكام الاسلام وتذكيرهن بما
يجب عليهن ويستحب خشن على الصدقة وتخصيصهن بذلك في مجلس مفرد ومحل ذلك كله اذا أمن الفتنة
والمفسدة وفيه خروج النساء الى المصلى كما سيأتي في الباب الذي بعده وفيه جواز التدفيع بالاب والام
وملاطفة العامل على الصدقة بمن يدفعها اليه واستدله به على جواز صدقة المرأة من مالها من غير
توقف على اذن زوجها أو على مقدار معين من مالها كالثلث خلافا لبعض المالكية ووجه الدلالة من القصة ترك
الاستفصال عن ذلك كله قال القرطبي ولا يقال في هذا أن أزواجهن كانوا حاضرون لان ذلك لم ينقل ولو نقل فليس فيه
تسليم أزواجهن لمن ذلك لان من ثبت له الحق فلا يصل بقاءه حتى يصرح بإسقاطه ولم ينقل أن القوم صرحوا بذلك
اه وأما كونه من الثلث فمادونه فان ثبت أنهم لا يجوز لهم التصرف فيما زاد على الثلث لم يكن في هذه القصة ما يدل
على جواز الزيادة وفيه ان الصدقة من دوافع العذاب لانه أمرهن بالصدقة ثم علل بانهن أكثر أهل النار لما يقع
منهن من كفران النعم وغير ذلك كما تقدم في كتاب الحيض من حديث أبي سعيد ووقع نحوه عند مسلم من وجه آخر
في حديث جابر وعند البيهقي من حديث أسماء بنت يزيد كما تقدمت الإشارة اليه وفيه بذل النصيحة والاغلاظ
بما لمن احتيج في حقه الى ذلك والعناية بذكر ما يحتاج اليه لتلاوة آية المتنتحة لكونها خاصة بالنساء وفيه جواز
طلب الصدقة من الأغنياء للمحتاجين ولو كان الطالب غير محتاج وأخذ منه الصوفية جواز ما اصطالحوا عليه من
الطلب ولا يغني ما يشترط فيه من أن المطلوب له ان يكون غير قادر على التكسب مسلماً أو لا لبدله منه وفي مبادرة

باب إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ فِي الْيَدِ **حَدَّثَنَا** أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا
 أَيُّوبُ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ قَالَتْ كُنَّا نَمْنَعُ جَوَارِيَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ يَوْمَ الْعِيدِ . لِحَاجَتِ امْرَأَةٍ فَتَزَلَّتْ
 صَرِيحِي خَلْفِي فَأَتَيْتُهَا فَحَدَّثْتُ أَنَّ زَوْجَ أُخْتِي غَزَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَمَنِي عَشْرَةَ غَزْوَةً .
 فَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ فِي سِتِّ غَزَوَاتٍ . فَقَالَتْ فَكُنَّا نَقُومُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَنُدَاوِيهِ الْكَلْمَى . فَقَالَتْ يَا رَسُولَ
 اللَّهِ عَلَى أَحَدَانَا بَأْسٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ أَنْ لَا تَخْرُجَ . فَقَالَ لَأَنْتُمَا صَاحِبَتَاهَا مِنْ جِلْبَابَيْهَا
 فَلَيْسَ بَيْنَهُنَّ الْخَبَرُ وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَتْ حَفْصَةُ فَلَمَّا قَدِمْتُ أُمُّ عَطِيَّةٍ أَتَيْتُهَا فَسَأَلْتُهَا أَسَعَيْتِ فِي كَذَا
 وَكَذَا قَالَتْ نَعَمْ يَا بَنِي وَقَلَّمَا ذَكَرَتِ النَّبِيَّ ﷺ إِلَّا قَالَتْ يَا بَنِي قَالَ لِيَخْرُجِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتِ الْخُدُورِ أَوْ قَالَ
 الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ شَكَّ أَيُّوبُ وَالْحَيْضُ وَيَعْتَزُّلُ الْحَيْضُ الْمَصْلَى وَلَيْسَ بَيْنَهُنَّ الْخَبَرُ وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَتْ
 قُلْتُ لَهَا الْحَيْضُ . قَالَتْ نَعَمْ أَلَيْسَ الْحَائِضُ شَهِدَةً فَتَشْهَدُ كَمَا تَشْهَدُ كَذَلِكَ **بَاب** اعْتَزَالِ الْحَيْضِ الْمَصْلَى
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَنَى قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةٍ أَمَرْنَا أَنْ
 نَخْرُجَ فَتَخْرُجَ الْحَيْضُ وَالْعَوَاتِقُ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ : قَالَ ابْنُ عَوْنٍ أَوَّارِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتِ الْخُدُورِ . فَأَمَّا الْحَيْضُ
 فَيَشْهَدْنَ بَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَدَعْوَتِهِمْ وَيَعْتَزِّلْنَ مَصْلَاهُمْ

تلك النسوة إلى الصدقة بما يجز عليهن من حلبن مع ضيق الحال في ذلك الوقت دلالة على رفيع مقامهن في الدين
 وحرصهن على أمثال أمر الرسول ﷺ ورضى عنهن وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الحيض
 (قوله باب إذا لم يكن لها جلباب) بكسر الجيم وسكون اللام وموحدتين تقدم تفسيره في كتاب الحيض في
 باب شهود الحائض العدين قال الزين بن المنير لم يذكر جواب الشرط في الترجمة حواله على ماورد في الخبر اه والذي
 يظهر لي أنه حذفه لا فيه من الاحتمال فقد تقدم في الباب المذكور أنه يحتمل أن يكون للجنس أي تعبراهما من جنس
 نياها ويؤيده رواية ابن خزيمة من جلايبها ولترمذي فلتعبرها أختها من جلايبها والمراد بالاخت صاحبة
 ويحتمل أن يكون المراد تشركا معها في ثوبها ويؤيده رواية أبي داود تلبسها صاحبها طائفة من ثوبها يعني إذا كان واسعاً
 ويحتمل أن يكون المراد بقوله ثوبها جنس الثياب فيرجع للاول ويؤخذ منه جواز اشمال المرأة في ثوب واحد
 عند التستر وقيل انه ذكر على سبيل المبالغة أي يخرجن على كل حال ولو انتن في جلباب (قوله قال نعم بأبا)
 بموحدتين بينهما همزة مفتوحة والثانية خفيفة وفي رواية كريمة وأنى الوقت باني بكسر الثانية على الاصل أي أفديه
 باني وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ يبي ببدال الهمزة ياء تختانية ووقع عند أحمد من طريق حفصة عن أم عطية
 قالت أمرنا رسول الله ﷺ باني وأنى (قوله لتخرج العواتق ذوات الخدور) كذا للاكثر على انه صفة
 وللشمسي (١) (أو قال العواتق وذوات الخدور شك أيوب) يعني هل هو بواو العطف أولا وقد تقدم نحوه في
 في الباب المذكور (قوله فقلت لها) الفائلة المرأة والمقول لها أم عطية ويحتمل أن تكون الفائلة حفصة والمقول لها
 المرأة وهي أخت أم عطية والاول أرجح والله أعلم (قوله باب اعتزال الحيض المصلي) مضمون هذه الترجمة
 بعض ما تضمنه الحديث الذي في الباب الماضي وكانه أعاد هذا الحكم للاهتمام به وقد تقدم مضموماً إلى الباب المذكور
 في كتاب الحيض (قوله عن ابن عون) هو عبد الله ومحمد هوابن سيرين وقد شك ابن عون في العواتق كما شك
 (١) قوله وللشمسي كذا في نسخ الشرح التي بأيدينا ولعله سقط جده من النسخ وذوات الخدور بواو العطف
 كما صرح به القسطلاني اه

بابُ النَّحْرِ وَالذَّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَصْلِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا الْإِسْهُاقُ قَالَ حَدَّثَنِي
كَثِيرُ بْنُ فَرْقِدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَنْحَرُ أَوْ يَذْبَحُ بِالْمَصْلِ **بابُ تَلَامِ الْأَمَامِ وَالنَّاسِ فِي**

أيوب في الذي قبله ووقع في رواية منصور بن زاذان عن ابن سيرين عند الترمذي تخرج الابكار والعواق وذوات
الحدود وفي هذا الحديث من الفوائد جواز مداواة المرأة للرجال الأجانب إذا كانت باحضر الدواء مثلاً والمعالجة
بغير مباشرة إلا أن احتيج إليها عند أمن الفتنة وفيه أن من شأن العواق والمخدرات عدم البروز الألفا أذن لمن فيه
وفيه استحباب اعداد الجلباب للمرأة ومشروعية عارية الثياب واستدل به على وجوب صلاة العيد وفيه
نظر لأن من جملة من أمر بذلك من ليس بمكلف فظهر أن القصد منه أظهر شعار الاسلام بالبالغة في
الاجتماع ولتم الجميع البركة والله أعلم وفيه استحباب خروج النساء الى شهود العيدين سواء كن شواب أم لا وذوات
هيات ام لا وقد اختلف فيه السلف ونقل عياض وجوبه عن أبي بكر وعلى وابن عمر والذي وقع لنا عن أبي بكر وعلى
ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنهما فلاحق على كل ذات نطاق الخروج الى العيدين وقد ورد هذا مرفوعاً بإسناد
لا بأس به أخرجه أحمد وأبو يعلى وابن المنذر من طريق امرأة من عبد القيس عن أخت عبد الله بن راحة به والمرأة
لم تسم والاخت اسمها عمرة صحابية وقوله حق يحتمل الوجوب ويحتمل تأكيد والاستحباب روي ابن أبي شيبة
أيضاً عن ابن عمر أنه كان يخرج الى العيدين من استطاع من أهله وهذا ليس صريحاً في الوجوب أيضاً بل قد روي عن ابن
عمر المنع فيحتمل أن يعمل على حالين ومنهم من جملة على الندب وجزم بذلك الجرجاني من الشافعية وابن حامد من
الحنابلة ولكن نص الشافعي في الام يقتضي استثناء ذوات الهيات قال واجب شهود العجائز وغير ذوات الهيئة
الصلاة والنال شهودهن للاعياد أشد استحباباً وقد سقطت او العطف من رواية المزني في المختصر فصار غير ذوات
الهيئة صفة للعجائز فمضى على ذلك صاحب النهاية ومن تبعه وفيه ما فيه بل قد روي البيهقي في المعرفة عن الربيع قال
قال الشافعي قد روي حديث فيه أن النساء يتركن الى العيدين فإن كان نابتاً قلت به قال البيهقي قد ثبت وأخرجه الشيخان
يعني حديث أم عطية هذا فيلزم الشافعية القول به ونقله ابن الرفعة عن البديجي وقال أنه ظاهر كلام التنبيه وقد ادعى
بعضهم النسخ فيه قال الطحاوي وأمره عليه السلام بخروج الحيض وذوات الحدود الى العيد ويحتمل أن يكون
في أول الاسلام والمسلمون قليل فأريد التأكيد بحضورهن أرهاها للعدو وأما اليوم فلا يحتاج الى ذلك وتعقب بأن
النسخ لا يثبت بالاحتمال قال السكرماني تاريخ الوقت لا يعرف (قلت) بل هو معروف بدلالة حديث ابن عباس أنه
شاهده وهو صغير وكان ذلك بعد فتح مكة فلم يتم مراد الطحاوي وقد صرح في حديث أم عطية بعملة الحكم وهو شهودهن
الخبر ودعوة المسلمين ورجاء بركة ذلك اليوم وطهرته وقد أفت به أم عطية بعد النبي صلى الله عليه وسلم عدة كما في
هذا الحديث ولم يثبت عن أحدهم الصحابة مخالفتها في ذلك وأما قول عائشة لورأى النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث
النساء لمنعهن المساجد فلا يعارض ذلك لتدورهن ان سلمنا أن فيه دلالة على أنها أفت بخلافه مع ان الدلالة
منه بأن عائشة أفت بالمنع ليست صريحة وفي قوله أرهاها للعدو نظراً لان الاستنصار بالنساء والتكثير بهن في
الحرب دال على الضعف والاولى ان يخص ذلك بمن يؤمن عليها وبها الفتنة ولا يترتب على حضورها محذور
ولا تراحم الرجال في الطرق ولا في المجامع وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في الباب المشار اليه من كتاب الحيض
*) (قوله باب النحر والذبح بالمصل يوم النحر) أو رده فيه حديث ابن عمر في ذلك قال الزين بن المنير عطف الذبح على النحر
في الترجمة وإن كان حديث الباب ورد بأه بالمتنضية للتدوير اشارة الى انه لا يمتنع أن يجمع يوم النحر بين نسكين أحدهما ما
ينحر والآخر مما يذبح وليفهم اشتراكهما في الحكم انتهى ويحتمل أن يكون أشار الى أنه ورد في بعض طرقه بواو
الجمع كما سيأتي في كتاب الاضاحي وبأن الكلام هناك على فوائده ان شاء الله تعالى *) (قوله باب كلام الامام والناس في

خُطْبَةُ الْعِيدِ . وَأَذَا سَأَلَ الْإِمَامَ عَنْ شَيْءٍ وَهُوَ يَخْطُبُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ قَالَ حَدَّثَنَا
 مَتَّصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النُّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ مَنْ
 صَلَّى صَلَاتَنَا وَلَسَكَ نُسُكُنَا فَقَدْ أَصَابَ النَّسْكَ وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَيْتَ شَاءَ لَحْمٍ يَقَامُ أَبُو بَرْقَةَ بْنُ يُنَابَرٍ
 فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ قَدْ نَسَكَتُ قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ أَكُلِي وَشُرْبِي فَعَجَلْتُ
 وَأَكَلْتُ وَأَطَعْتُ أَهْلِي وَجِيرَانِي : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ شَاءَ لَحْمٍ . قَالَ فَإِنَّ عِنْدِي عَنَّاكَ جَذَعَةً هِيَ
 خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ . فَهَلْ تَجْزِي عَنِّي . قَالَ نَعَمْ وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ **حَدَّثَنَا** حَامِدُ بْنُ عُمَرَ عَنْ
 مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ لَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ النُّحْرِ : ثُمَّ خَطَبَ
 فَأَمَرَ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ ذَبْحَهُ . فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ جِيرَانِي لِي إِذَا قَالَ
 بِهِمْ خُصَاصَةً . وَإِنَّمَا قَالَ قَرُّ وَإِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَعِنْدِي عَنَّاكَ لِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ فَخُصَّ
 لَهُ فِيهَا **حَدَّثَنَا** مُسْلِمٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ جُنْدَبٍ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النُّحْرِ
 ثُمَّ خَطَبَ ثُمَّ ذَبَحَ فَقَالَ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَاهُ وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ **باب**
 مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ إِذَا رَجَعَ يَوْمَ الْعِيدِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو تَيْمَلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاصِلٍ عَنْ
 فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ

خطبة العيد وإذا سئل الإمام عن شيء وهو يخطب **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ قَالَ حَدَّثَنَا
 مَتَّصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النُّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ مَنْ
 صَلَّى صَلَاتَنَا وَلَسَكَ نُسُكُنَا فَقَدْ أَصَابَ النَّسْكَ وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَيْتَ شَاءَ لَحْمٍ يَقَامُ أَبُو بَرْقَةَ بْنُ يُنَابَرٍ
 فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ قَدْ نَسَكَتُ قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ أَكُلِي وَشُرْبِي فَعَجَلْتُ
 وَأَكَلْتُ وَأَطَعْتُ أَهْلِي وَجِيرَانِي : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ شَاءَ لَحْمٍ . قَالَ فَإِنَّ عِنْدِي عَنَّاكَ جَذَعَةً هِيَ
 خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ . فَهَلْ تَجْزِي عَنِّي . قَالَ نَعَمْ وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ **حَدَّثَنَا** حَامِدُ بْنُ عُمَرَ عَنْ
 مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ لَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ النُّحْرِ : ثُمَّ خَطَبَ
 فَأَمَرَ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ ذَبْحَهُ . فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ جِيرَانِي لِي إِذَا قَالَ
 بِهِمْ خُصَاصَةً . وَإِنَّمَا قَالَ قَرُّ وَإِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَعِنْدِي عَنَّاكَ لِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ فَخُصَّ
 لَهُ فِيهَا **حَدَّثَنَا** مُسْلِمٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ جُنْدَبٍ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النُّحْرِ
 ثُمَّ خَطَبَ ثُمَّ ذَبَحَ فَقَالَ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَاهُ وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ **باب**
 مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ إِذَا رَجَعَ يَوْمَ الْعِيدِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو تَيْمَلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاصِلٍ عَنْ
 فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ

خطبة العيد وإذا سئل الإمام عن شيء وهو يخطب في هذه الترجمة حكاية وظن بعضهم أنها فيها تكرار وليس كذلك بل الأول
 أعظم من الثاني ولم يذكر المصنف الجواب استغناء بما في الحديث ووجهه من حديث البراء أن المراجعة الصادرة بين أبي بردة
 وبين النبي ﷺ دالة على الحكم الأول وسؤال أبي بردة عن حكم العناق دال على الحكم الثاني (قوله عن الأسود)
 هو ابن قيس لأن يزيد بن شعبة لم يلحق ابن يزيد وجندب هو ابن عبد الله البجلي (قوله وقال من ذبح) هو من جملة الخطبة
 وليس معطوفا على قوله ثم ذبح لئلا يلزم تخلل الذبح بين الخطبة وهذا القول وليس الواقع ذلك على ما بينه حديث البراء
 الذي قبله وسيأتي الكلام عليه في كتاب الأضاحي إن شاء الله تعالى * (قوله باب من خالف الطريق) أي التي
 توجه منها إلى المصلى (قوله حدثنا محمد) كذا لاكثر غير منسوب وفي رواية أبي علي بن السكن حدثنا محمد بن سلام وكذا
 للحفصي وجزم به الكل بلاذى وغيره وفي نسخة من أطراف خلف أنه وجد في حاشية أنه محمد بن مقاتل انتهى وكذا
 هو في رواية علي بن شيبة وهو الأول وهو المعتمد وقد رواه عن أبي تيملة أيضا من اسمه محمد بن حميد الرازي لكنه خالف
 في اسم صحابه كاسياني وليس هو ممن خرج عنهم البخاري في صحيحه وأبو تيملة بالثلاثة مصغرا مروى قيل أن البخاري ذكره
 في الضعفاء لكن لم يوجد ذلك التصنيف المذكور قاله الذهبي ثم أنه لم ينفرد به كاسياني نعم تردده شيخه فليح وهو ضعيف
 عند ابن معين والنسائي وأبي داود ورواه آخرون حديث من قبيل الحسن لكن له شواهد من حديث ابن عمر وسعد
 القرظ وأبي رافع وعثمان بن عبيد الله التيمي وغيرهم بعضه بعضها فعلى هذا فهو من القسم الثاني من قسمي الصحيح
 (قوله عن سعيد بن الحر) هو ابن أبي سعيد بن المهلب الانصاري (قوله إذا كان يوم عيد خالف الطريق) كان تأمة أي
 إذا وقع وفي رواية الاسماعيلي كان إذا خرج إلى العيد رجع من غير الطريق الذي ذهب فيه قال الترمذي أخذ هذا بعض
 أهل العلم فاستحبوا للإمام به يقول الشافعي انتهى والذي في الام أنه يستحب للإمام والمأموم وبه قال أكثر الشافعية وقال

الرافعي لم يعرض في الوجيز إلا للإمام اهـ وبالجمع قال أكثر أهل العلم ومنهم من قال ان علم المعنى وبقيت العلة في الحكم والاتساق بانفائها وان لم يعلم المعنى في الاقتداء وقال الأكثر يتي الحكم ولو انتفت العلة للاقتداء كافي الرمل وغيره وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجتمع لي منها أكثر من عشرين وقد خفصتها وبيت الواهي منها قال القاضي عبد الوهاب المسلكي ذكر في ذلك فوائد بعضها قريب وأكثرها دعاوى قارعة انتهى فمن ذلك أنه فصل ذلك ليشدها الطريقان وقيل ساكنهما من الجن والانس وقيل ليسوي بينهما في منزلة الفضل بمروره أوفى التبرك به أو ليسهم راحة المسلك من الطريق التي يمر به لانه كان معروفا بذلك وقيل لأن طريقه للمصلي كانت على اليمين فلورجع منها رجع على جهة الشمال فرجع من غيرها وهذا يحتاج الى دليل وقيل لاظهار شعار الاسلام فيهما وقيل لاظهار ذلك كرافقه وقيل ليغيب المنافقين أو اليهود وقيل ليرهبهم بكثرة من معه ورجحه ابن بطال وقيل حذر من كيد الطامعين أو احداها وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم يكرهه ابن التين وتعقب لانه لا يلزم من مواظبته على مخالفة الطريق المواظبة على طريق منها معين لكن في رواية الشافعي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب مرسل أنه عَلَيْهِ السَّلَام كان يقدم العيد الى المصلين من الطريق الاعظم ويرجع من الطريق الاخرى وهذا الوثبت لقوى بحث ابن التين وقيل فصل ذلك ليعلمهم في السوربه أو التبرك بمروره و برؤيته والانتفاع به في قضاء حوائجهم في الاستفتاء أو التعلم والاقتداء والاسترشاد والصدقة أو السلام عليهم وغير ذلك وقيل ليزور آقار به الاحياء والاموات وقيل ليصل رحمه وقيل ليغافل بغير الحلال الى المغفرة والرضا وقيل كان في ذهابه يتصدق فاذا رجع لم يبق معه شيء فيرجع في طريق أخرى لئلا يرد من يسأله وهذا ضعيف جدا مع احتياجه الى الدليل وقيل فعل ذلك لتخفيف الزحام وهذا رجحه الشيخ أبو حامد وأيده الحب الطبري بما رواه البيهقي في حديث ابن عمر فقال فيه ليسع الناس وتعقب بانه ضعيف وان قوله ليسع الناس يحمل أن يفسر بركته وفضله وهذا الذي رجحه ابن التين وقيل كان طريقه التي توجه منها أبعد من التي يرجع فيها فاراد تكثير الاجر بتكثير الخطا في الذهاب وأما في الرجوع فلم يصرح الى منزله وهذا اختيار الرافعي وتعقب بانه يحتاج الى دليل وان أجزأ الخطا يكتب في الرجوع أيضا كما ثبت في حديث أبي بن كعب عند الترمذي وغيره فلو عكس ما قال لكان له انجاء ويكون سلوك الطريق القريب للمبادرة الى فعل الطاعة وادراك فضيلة أول الوقت وقيل لأن الملازمة تقف في الطرقات فأراد أن يشدها فرقان منهم وقال ابن أبي جرة هو في معنى قول يعقوب لبنه لاندخلوا من باب واحد فأشار الى أنه فعل ذلك حذر اصابة العين وأشار صاحب الهدى الى أنه فعل ذلك بجميع ما ذكر من الاشياء المحتملة القريبة والله أعلم (قوله تابعه يونس بن محمد عن فليح وحديث جابر أصح) كذا عند جمهور رواة البخاري من طريق التبري وهو مشكل لأن قوله أصح يبين قوله تابعه اذ لو تابعه لساواه فكيف تتجه الاحصية الدالة على عدم المساواة وذكر أبو علي الجبائي أنه سطر قوله وحديث جابر أصح من رواية ابراهيم بن معقل التميمي عن البخاري فلا اشكال فيها قال ووقع في رواية ابن السكن تابعه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة وفي هذا توجيه قوله أصح وبقى الاشكال في قوله تابعه فانه لم يتابعه بل خالفه وقد ازال هذا الاشكال ابو نعيم في المستخرج فقال أخرجه البخاري عن محمد بن أبي تيملة وقال تابعه يونس بن محمد عن فليح وقال محمد بن الصلت عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة وحديث جابر أصح وبهذا جزم أبو مسعود في الاطراف وكذا أشار إليه البرقاني وقال البيهقي انه وقع كذلك في بعض النسخ وكأنها رواية حماد بن شاكر عن البخاري ثم راجعت رواية النسفي فلم يذكر قوله وحديث جابر أصح فسلم من الاشكال وهو مقتضى قول الترمذي رواه أبو تيملة ويونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن جابر فعلى هذا يكون سقط من رواية التبري قوله وقال محمد بن الصلت عن فليح فقط وبقى ما عدا ذلك هذا على رواية أبي علي بن السكن وقد وقع كذلك في نسختي من رواية أبي ذر عن مشايخه وأما على رواية

باب إِذَا قَامَ الْعِيدُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ وَمَنْ كَانَ فِي الْبُيُوتِ وَالْقُرَى لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ .

الباقين فيكون سقط اسناد محمد بن الصلت كله وقال أبو علي الصدقي في حاشية نسخته التي بخطه من البخاري لا يظهر معناه من ظاهر الكتاب وإنما هي إشارة إلى أن أبا تيملة ويونس المتابع له خولفا في سند الحديث وروايتهما أصح وخالفهما وهو محمد بن الصلت رواه عن فليح شيخهما لخالفهما في صحابه فقال عن أبي هريرة (قلت) فيكون معنى قوله وحديث جابر أصبح أي من حديث من قال فيه عن أبي هريرة وقد اعترض أبو مسعود في الاطراف على قوله تابعه يونس اعتراضا آخر فقال إنما رواه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة لاجابر وأجيب بمنع المحصر فإنه ثابت عن يونس بن محمد كما قال البخاري أخرجه الاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن يونس وكذا هو في مسنده ومصفه نعم رواه ابن خزيمة وألحاكم والبيهقي من طريق أخرى عن يونس بن محمد كما قال أبو مسعود وكأنه اختلف عليه فيه وكذا اختلف فيه على أبي تيملة فأخرجه البيهقي من وجه آخر عنه فقال عن أبي هريرة وأما رواية محمد بن الصلت المشار إليها فوصلها الدارمي وسموه كلاهما عنه والترمذي وابن السكن والعقيلي كلهم من طريقه بلفظ كان إذا خرج يوم العيد في طريق رجع في غيره وذكر أبو مسعود أن الهيثم بن جميل رواه عن فليح كما قال ابن الصلت عن أبي هريرة والذي يقلب على الظن أن الاختلاف فيه من فليح فلعل شيخه سمعه من جابر ومن أبي هريرة ويقوي ذلك اختلاف اللفظين وقد رجح البخاري أن من جابر وخالفه أبو مسعود والبيهقي فرجحا أنه عن أبي هريرة ولم يظهر لي في ذلك ترجيح والله أعلم * (قوله باب إذا قَامَ الْعِيدُ) أي مع الامام (يصلي ركعتين) في هذه الترجمة حكمان مشروعية استدراك صلاة العيد إذا فاتت مع الجماعة سواء كانت بالاضطرار أو بالاختيار وكونها تقضى ركعتين كاصلها وخالف في الاول جماعة منهم المزني فقال لا تقضى وفي الثاني الثوري وأحمد قالان صلاها وحده صلى أربعا ولهما في ذلك سلف قال ابن مسعود من قَامَ الْعِيدُ مع الامام فليصل أربعا أخرجه سعيد بن منصور باسناد صحيح وقال اسحق إن صلاها في الجماعة فركعتين والا فاربعا قال الزين بن المنير كانتهم قاسوها على الجمعة لكن الفرق ظاهر لان من قَامَ الْجُمُعَةُ يعود لفرضه من الظهر بخلاف العيد انتهى وقال أبو حنيفة يخير بين القضاء والترك بين التنتين والاربع وأورد البخاري في هذا الباب حديث عائشة في قصة الجاريتين المغنيتين واشكت مطابقتها للترجمة على جماعة وأجاب ابن المنير بأن ذلك يؤخذ من قوله ﷺ أنها أيام عيد فأضاف نسبة العيد الى اليوم فيستوى في اقامتها الفذ والجماعة والنساء والرجال قال ابن رشيد وتمتته ان يقال انها أيام عيد أي لاهل الاسلام بدليل قوله في الحديث الآخر عيدنا اهل الاسلام ولهذا ذكره البخاري في صدر الباب وأهل الاسلام شامل لجميعهم أفرادا وجمعا وهذا يستفاد منه الحكم الثاني لامشروعية القضاء والذي يظهر لي أنه أخذ مشروعية القضاء من قوله قَامَ أَيَّامُ عِيدٍ أي أيام مني فلما سماها أيام عيد كانت محللا لاداء هذه الصلاة لانها شرعت ليوم العيد فيستفاد من ذلك أنها تقع أداء وأن وقت الاداء آخر أو هو آخر أيام مني قال ووجدت بخط أبي القاسم بن الورد لما سوغ ﷺ للنساء راحة العيد المبأحة كان أكد أن يتدبرن الى صلاته في بيوتهن فليتم قوله في الترجمة وكذلك النساء مع قوله في الحديث دعمها قَامَ أَيَّامُ عِيدٍ (قوله) ومن كان في البيوت والقرى (يشير الى مخالفة ما روى عن علي لاجمة ولا تشرى الى الا في مصر جامع وقد تقدم في باب فضل العمل في أيام التشريق عن الزهري ليس علي المسافر صلاة عيد ووجه مخالفته كون عموم الحديث المذكور يخالف ذلك (قوله) لقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا عيدنا اهل الاسلام (هذا الحديث لم اراه هكذا وإنما اوله في حديث عائشة في قصة المغنيتين وقد تقدم في ثالث الترجمة من كتاب العيدين بلفظ ان لكل قوم عيدوا هذا عيدنا واما بواقبه فلعله مأخوذ من حديث عقبة بن عامر مرفوعا أيام مني عيدنا اهل الاسلام وهو في السنن وصححه ابن خزيمة

وقال أبو المصلی سمعتُ سَعِيداً عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَرِهَ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْعِيدِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفَيْطْرِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا وَمَعَهُ بِلَالٌ

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

بابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ

ثم بسط الكلام في ذلك وقال الرافي يكره للامام التنفل قبل العيد وبعدها وقده في البويطي بالمصلي وجرى على ذلك الصيمري فقال لا بأس بالنافلة قبلها وبعدها مطلقا الا للامام في موضع الصلاة وأما النووي في شرح مسلم فقال قال الشافعي وجماعة من السلف لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها فان حمل كلامه على المأموم والافوه بخالف لنص الشافعي المذكور ويؤيد ما في البويطي حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين أخرجه ابن ماجه باسناد حسن وقد صححه الحاكم وبهذا قال اسحق وثقل بعض المالكية الاجماع على أن الامام لا يتنفل في المصلي وقال ابن العربي لتنفل في المصلي لفضل لنقل ومن أجاز به رأي أنه وقت مطلق للصلاة ومن تركه رأى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ومن اقتدى فقد اقتدى انتهى والحاصل أن صلاة العيد لم يثبت لها سنة قبلها ولا بعدها خلافا لمن قاسها على الجمعة وأما مطلق النفل فلم يثبت فيه منع بدليل خاص الا ان كان ذلك في وقت الكراهة للذي في جميع الايام والله أعلم (قوله وقال أبو المصلي) بضم الميم وتشديد اللام المفتوحة اسمه يحيى بن ميمون العطار السكوفي وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع ولم أقف على أثره هذا موصولا وقد تقدم حديث ابن عباس المرفوع باتم من هذا السياق في باب الخطبة بعد العيد (خاتمة) اشتمل كتاب العيدين من الاحاديث المرفوعة على خمسة وأربعين حديثا المعلق منها أربعة والبقية موصولة المكر منها فيه وفيما مضى ستة وعشرون والبقية خالصة واقفه مسلم على تحريجها سوى حديث أنس في أكل التمر قبل صلاة عيد الفطر وحديث ابن عمر في قصته مع الحجاج وحديث ابن عباس في العمل في ذي الحجة وحديث ابن عمر في الذبح بالمصلي وحديث جابر في مخالفة الطريق وأما حديث عقبة بن عامر المشار اليه في الباب الماضي فان كان مراد اذابت العدة واحدا معلقا وليس هو في مسلم وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثلاثة وعشرون أثرا معلقة الاثر أبي بكر وعمر وعثمان في الصلاة قبل الخطبة فانها موصولة في حديث ابن عباس والله الهادي الى الصواب

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

(أبواب الوتر)

كذا عند المستعلي وعند الباقرين باب ما جاء في الوتر وسقطت البسملة عند ابن شيويه والاصيلي وكرهية والوتر بالكسر التردد وبالفتح الشار وفي لغة متراد فان ولم يتعرض البخاري لحكمه لكن افراذه بترجمة عن أبواب التهجود والتطوع يقتضى أنه غير ملحق بها عنده ولولا أنه أورد الحديث الذي فيه إيقاعه على الدابة الاسكتوبة لكان في ذلك اشارة الى أنه يقول بوجوده أورد البخاري فيه ثلاثة أحاديث مرفوعة حديث ابن عمر من وجهين وحديث ابن عباس وحديث عائشة فانما حديث ابن عمر فأخرجه من الموطأ ولم يختلف على مالك في اسناده الا أن في رواية مكى بن ابراهيم عن مالك أن نافعا وعبد الله بن دينار أخبراه كذا في الموطأ ات الدارقطني وأورده الباقون بالنعنة

أَنْ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى

(قائدة) قال ابن التين اختلف الورق في سبعة أشياء في وجوبه وعدده واشترائطه والنية فيه واختصاصه بقراءة واشترائطه شفع قبله وفي آخر وقتته وصلاته في السفر على الدابة (قلت) وفي قضائه والقنوت فيه وفي عمل القنوت منه وبما يقال فيه وفي فصله ووصله وهل تسن ركعتان بعده وفي صلاته من قعود لكن هذا الأخير يبنى على كونه مندوبا أولا وقد اختلفوا في أول وقتيه أيضا وفي كونه أفضل صلاة التطوع أو أل وأتب أفضل منه أو خصوص ركعتي الفجر وقد ترجم البخاري لبعض ما ذكرناه وبأن في الكلام على ما لم يترجم له أثناء الكلام على أحاديث الباب وما بعدها (قوله أن رجلا) لم أقف على اسمه ووقع في المعجم الصغير للطبراني أن السائل هو ابن عمر لكن يعكر عليه رواية عبد الله بن شقيق عن ابن عمر أن رجلا سأل النبي ﷺ وأنا بينه وبين السائل فذكر الحديث وفيه ثم سأله رجل علي رأس الحول وأنا بذلك المكان منه قال فما أدرى أهو ذلك الرجل أو غيره وعند النسائي من هذا الوجه أن السائل المذكور من أهل البادية وعند محمد بن نصر في كتاب أحكام الورق وهو كتاب نفيس في جملة من رواية عطية عن ابن عمر أن أعزايبا سأل فيحتمل أن يجمع تعدد من سأل وقد سبق في باب الحلق في المسجد أن السؤال المذكور وقع في المسجد والنبي ﷺ على المنبر (قوله عن صلاة الليل) في رواية أبوب عن نافع في باب الحلق في المسجد أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال كيف صلاة الليل ونحوه في رواية سالم عن أبيه في أبواب التطوع وقد تبين من الجواب أن السؤال وقع عن عددها أو عن الفصل والوصل وفي رواية محمد بن نصر من طريق أبوب عن نافع عن ابن عمر قال رجل يارسول الله كيف تأمرنا أن نصلي من الليل وأما قول ابن بزرة جوابه بقوله مثنى مثنى على أنه فهم من السائل طلب كنية العدد لا مطلق الكيفية فقيه نظر وأولي ما فسر به الحديث من الحديث واستدل بمفهومه على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعا وهو عن الحنفية واسع وتحب بأنه مفهوم لقب وليس بحجة على الراجح وعلى تقدير الأخذ به فليس بمنحصر في أربع وبأنه خرج جوابا للسؤال عن صلاة الليل فقيده الجواب بذلك مطابقة للسؤال وبأنه قد تبين من رواية أخرى أن حكم المسكوت عنه حكم المنطوق به في السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق على الأزدي عن ابن عمر مرفوعا صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وقد تعقب هذا الأخير بأن أكثر أئمة الحديث أعلموا هذه الزيادة وهي قوله والنهار بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه وحكم النسائي على روايتها بأنه أخطأ فيها وقال يحيى بن معين من على الأزدي حتى أقبل منه وادعى يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع أن ابن عمر كان يقطع بالنهار بأربع لا بفصل بينهما ولو كان حديث الأزدي صحيحا لما خلفه ابن عمر يعني مع شدة اتباعه رواه عنه محمد بن نصر في سؤاله لأنه لكن روى ابن وهب بإسناد قوي عن ابن عمر قال صلاة الليل والنهار مثنى مثنى موقوف أخرجه ابن عبد البر من طريقه فلعل الأزدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذًا وقد روى ابن أبي شبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يصلي بالنهار أربعا وبهذا موافق لما نقله ابن معين (قوله مثنى مثنى) أي اثنين اثنين وهو غير منصرف لتكرار العدل فيه قاله صاحب الكشاف وقال آخرون للعدل والوصف وأما إعادة مثنى فلهما لغة في التأكيد وقد فسر ابن عمر راوي الحديث فعند مسلم من طريق عقبة بن حريث قال قلت لابن عمر ما معني مثنى مثنى قال تسلم من كل ركعتين وفيه رد على من زعم من الحنفية أن معني مثنى أن يشهد بين كل ركعتين لأن راوي الحديث أعلم بالمراد به وما فسر به هو المتبادر إلى الفهم لأنه لا يقال في الراجح مثلاً أنها مثنى واستدل بهذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل قال ابن دقيق العيد وهو ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الخبر وحمله الجمهور على أنه لبيان الأفضل لما صح من فعله ﷺ بخلافه ولم يصح أن يكون لذلك بل يحتمل أن يكون للإرشاد إلى الاختفاء إذا السلام بين كل ركعتين أخف على المصلي من الراجح فما فوقها ما فيه من الراحة غالباً وقضاء ما يعرض من أمر مهم ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم

فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً

بِوَاطِئِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ ادَّعى اخْتِصَاصَهُ بِهِ فَعَلَيْهِ الْبَيَانُ وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْفَصْلُ كَمَا صَحَّ عَنْهُ الْوَصْلُ فَضَدَّ أَبِي دَاوُدَ وَجَدَ بَنَ نَصْرٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَوَزَاعِيِّ وَابْنَ أَبِي ذَنْبٍ كَلَامَهُ عَنِ
الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي مَا بَيْنَ أَنْ يَفْرَغَ مِنَ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ
أَحَدِي عَشْرَةَ رَكْعَةً يَسْلُمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَاسْنَادُهَا عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ النِّقْصَانِ عَنْ
رَكْعَتَيْنِ فِي النَّافِلَةِ مَاعِدَا الْوُتْرِ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَالْإِسْتِدْلَالُ بِهِ أَقْوَى مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ بِامْتِنَاعِ قَصْرِ الصُّبْحِ فِي السَّفَرِ
إِلَى رَكْعَةٍ يَشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى الطَّحَاوِيِّ فَإِنَّهُ اسْتَدَلَّ عَلَى مَنَعَ التَّنْفِيلِ بِرَكْعَةٍ بِذَلِكَ وَاسْتَدَلَّ بِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْجَوَازِ بِعُمُومِ
قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ فَمَنْ شَاءَ اسْتَكْثَرُوا مِنْ شَاءَ اسْتَقْلَلَ صَحْبُهُ ابْنَ حَبَانَ وَقَدْ اخْتَلَفَ
السَّلَفُ فِي الْقَصْلِ وَالْوَصْلِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ أَيْهَمَا أَفْضَلُ وَقَالَ الْأَثَرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ الَّذِي أَخْبَرَهُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ مِثْنِي
مِثْنِي فَإِنْ صَلَّى بِالنَّهَارِ أَرْبَعًا فَلَا بَأْسَ وَقَالَ جَدُّ بَنَ نَصْرٍ نَحْوَهُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ قَالَ وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهُ أَوْتَرَ بِخَمْسٍ لَمْ يَجْلِسْ لِأَفَى آخِرُهَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى الْوَصْلِ الْأَنَا نَحْتَارُ أَنْ يَسْلُمَ مِنْ كُلِّ
رَكْعَتَيْنِ لَكُونَهُ أَجَابَ بِهِ السَّائِلُ وَلَكُونِ أَحَادِيثُ الْفَصْلِ أُثْبِتُ وَأَكْثَرُ طَرَاوُقَ تَضْمَنِ كَلَامِهِ الرَّدِّ عَلَى الدَّوَادِيِّ
الشَّارِحِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّهُمْ يَثْبِتُونَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ صَلَّى النَّافِلَةَ أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ (قَوْلُهُ
فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ) اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى خُرُوجِ وَقْتِ الْوُتْرِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَصْرَحَ مِنْهُ مَارِوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ
وَصَحْبُهُ أَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقِ سَلْيَانَ ابْنَ مُوسَى عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو كَانَ يَقُولُ مَنْ صَلَّى مِنَ اللَّيْلِ
فَلْيَجْعَلْ آخِرَ صَلَاتِهِ وَتَرَاوُفَانَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ بِأَمْرِ ذَلِكَ فَإِذَا كَانَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ
اللَّيْلِ وَالْوُتْرِ وَفِي صَحِيحِ ابْنِ خُرَيْمٍ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا مِنْ أَدْرَكِهِ الصُّبْحَ وَلَمْ يَوْتِرْ
فَلَا وَتِرْ لَهُ وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى التَّعَمُّدِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ أَدَاءَ لِمَارِوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَيْضًا مَرْفُوعًا مِنْ نَسِيِّ
الْوُتْرِ أَوْ نَامَ عَنْهُ فَلْيَصِلْهُ إِذَا ذَكَرَهُ وَقِيلَ مَعْنَى قَوْلِهِ إِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ أَيُّهُ وَهُوَ فِي شَفْعٍ فَلْيَنْصَرِفْ عَلَى وَتَرِهِ وَهَذَا
يُنَبِّئُنِي عَلَى أَنَّ الْوُتْرَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى نِيَّةٍ وَحِكْمِ ابْنِ الْمُنْذَرِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّ الَّذِي يَخْرُجُ بِالْفَجْرِ وَقَتَهُ الْإِخْتِيَارِيُّ
وَيَبْقَى وَقْتُ الضَّرُورَةِ إِلَى قِيَامِ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَحَكَاهُ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَأَمَّا قَوْلُهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ
وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَّكِلَ الْوُتْرَ حَتَّى يَصْبِحَ وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ قَضَائِهِ فَتَفَاهَا لَكَ أَكْثَرُ
وَفِي مَسَلَمٍ وَغَيْرِهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا نَامَ مِنَ اللَّيْلِ مِنْ وَجَعٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلَمْ يَقُمْ مِنَ اللَّيْلِ صَلَّى مِنَ
النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً وَقَالَ جَدُّ بَنَ نَصْرٍ لَمْ يَجِدْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ قَضَى الْوُتْرَ وَلَا
أَمَرَ بِقَضَائِهِ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ نَوْمَهُمْ عَنِ الصُّبْحِ فِي الْوَادِي قَضَى الْوُتْرَ فَلَمْ يَصِبْ وَعَنْ عَطَاءٍ
وَالْأَوَزَاعِيِّ يَقْضَى وَلَوْ طَلَّتِ الشَّمْسُ وَهُوَ وَجْهٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ حَكَاهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مَسَلَمٍ وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ
يَقْضَى مِنَ الْقَابِلَةِ وَعَنِ الشَّافِعِيَّةِ يَقْضَى مَطْلَقًا وَيَسْتَدِلُّ لَهُمْ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُتَقَدِّمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (فَائِدَةٌ) يُؤْخَذُ
مِنْ سِيَاقِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنَ النَّهَارِ شَرْعًا وَقَدْ رَوَى ابْنُ دَرِيدٍ فِي أَمَالِيهِ بِسَنَدٍ
جَيِّدٍ أَنَّ الْخَلِيلَ ابْنَ أَحْمَدَ سَثَلَ عَنْ حُدِّ النَّهَارِ فَقَالَ مِنَ النَّجْرِ الْمُسْتَطِيرِّ إِلَى بَدَاةِ الشَّفَقِ وَحِكْمِ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ وَقْتُ
مَنْفَرَدٍ لَامِنَ اللَّيْلِ وَلَا مِنَ النَّهَارِ (قَوْلُهُ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً) فِي رَوَايَةِ الشَّافِعِيِّ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ وَمِكِّي ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ثَلَاثَتُهُمْ
عَنْ مَالِكٍ فَلْيَصِلْ رَكْعَةً أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي الْمَوْطِآتِ هَكَذَا بِصِيغَةِ الْأَمْرِ وَسَيَأْتِي بِصِيغَةِ الْأَمْرِ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَمْرٍو
الثَّانِيَةِ فِي هَذَا الْبَابِ وَلَمْ يَسْلَمْ مِنْ طَرِيقِ عِبِيدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا نَحْوَهُ وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا صَلَاةَ
بَعْدَ الْوُتْرِ وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي مَشْرُوعِيَّةِ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ عَنْ جُلُوسِ الثَّانِي فَيَمْنُ
أَوْ تَرْتِمُ أَرَادَ أَنْ يَتَنَفَّلَ فِي اللَّيْلِ هَلْ يَكْتَنِي بَوْتَرَهُ الْأَوَّلَ وَلْيَتَنَفَّلَ مَا شَاءَ أَوْ يَشْفَعُ وَتَرَهُ بِرَكْعَةٍ ثُمَّ يَتَنَفَّلُ ثُمَّ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ

هل يحتاج الى وتر آخر أولا فاما الاول فوقع عنده سلم من طريق أبي سلمة عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس وقد ذهب اليه بعض أهل العلم وجعلوا الامر في قوله اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا غنصا بين أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل بذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعة الصبح وحمله النووي على أنه صلى الله عليه وسلم فعله ليبيان جواز التفل بعد الوتر وجواز التفل جالسا وأما الثاني فذهب الأكثر الى أنه يصلى شفعاً ما أراد ولا ينقص وتره عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طلق ابن علي وأما يصح نقض الوتر عنده من يقول بمسروعية التفل بركة واحدة غير الوتر وقد تقدم ما فيه وروى محمد بن نصر من طريق سعيد ابن الحرث أنه سأل ابن عمر عن ذلك فقال اذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر والافصل وترك على الذي كنت أوترت ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال أما أنا فاصلى مثني فاذا انصرفت ركعت ركعة واحدة قليل أرايت ان أوترت قبل ان انام ثم قت من الليل فشفت حتى اصبح قال ليس بذلك بأس واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم صل ركعة واحدة على ان فصل الوتر افضل من وصله وتعقب بأنه ليس صريحاً في الفصل فيحتمل ان يريد بقوله صل ركعة واحدة أى مضافة الى ركعتين ماضى واحج بعض الحنفية لما ذهب اليه من تعيين الوصل والافتصار على ثلاث بأن الصحابة اجمعوا على ان الوتر ثلاث موصولة حسن جائز واخطوا فيما عداه قال فاخذنا بما اجمعوا عليه وتركنا ما اخطئوا فيه وتعقبه محمد بن نصر المروزي بما رواه من طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً لا توتروا ثلاث تشبهوا بصلاة المغرب وقد صححه الحاكم من طريق عبد الله ابن الفضل عن أبي سلمة والاعرج عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه واستاده على شرط الشيخين وقد صححه ابن حبان والحاكم ومن طريق مقسم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر ثلاث وأخرجه النسائي أيضاً وعن سليمان ابن يسار انه كره الثلاث في الوتر وقال لا يشبه التطوع القرىضة فهذه الآثار قد حذفت في الاجماع الذى نقله وأما قول محمد بن نصر لم نجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبراً ثابتاً صريحاً انه أوتر ثلاث موصولة نعم ثبت عنه انه أوتر ثلاث لكن لم يبين الراوي هل هى موصولة او مفصولة انتهى فيرد عليه ما رواه الحاكم من حديث عائشة انه كان صلى الله عليه وسلم يوتر ثلاث لا يقعد الا في آخرهن وروى النسائي من حديث ابن كعب نحوه ولفظه يوتر بسبح اسم ربك الاعلى وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد ولا يسلم الا في آخرهن وبين في عدة طرق ان السور الثلاث ثلاث ركعات ويحجب عنه باحتمال انهما لم يشتا عنده واجمع بين هذا وبين ما تقدم من النهي عن التشبه بصلاة المغرب ان يحمل النهي على صلاة الثلاث بتشديد وقد فعله السلف أيضاً فروى محمد بن نصر من طريق الحسن ان عمر كان ينهض في الثالثة من الوتر بالتكبير ومن طريق المسور بن عزمرة ان عمر أوتر ثلاث لم يسلم الا في آخرهن ومن طريق ابن طاوس عن ابيه انه كان يوتر ثلاث لا يقعد بينهما ومن طريق قيس بن سعد عن عطاء وحامد بن زيد عن أبوب مثله وروى محمد بن نصر عن ابن مسعود وأنس وأبي العالية أنهم أوتروا بثلاث كالغرب وكانهم لم يبلغهم النهي المذكور وسيأتى في هذا الباب قول القاسم ابن محمد في تجوز الثلاث ولكن النزاع في تعيين ذلك فان الاخبار الصحيحة تأباه (قوله توتر له ما قد صلى) استدلل به على أن الركعة الاخيرة هى الوتر وان كل ما تقدمها شفع وادعى بعض الحنفية أن هذا إنما يشرع لمن طرقة الفجر قبل أن يوتر فيكتفى بواحدة لقوله فاذا خشي الصبح فيحتاج الى دليل تعين الثلاث وسنذكر ما فيه من رواية القاسم الآتية واستدل به على تعين الشفع قبل الوتر وهو عن المالكية بناء على أنه قول ما قد صلى أي من التفل وحمله من لا يشترط سبق الشفع على ما هو أعم من التفل والقرض وقالوا ان سبق الشفع شرط في الكمال لا في الصحة ويؤيده حديث أبي أبوب مرفوعاً الوتر حتى فمن شاء أوتر بخمس

وَعَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُسَلِّمُ بَيْنَ الرُّكْعَتَيْنِ وَالرُّكْعَتَيْنِ فِي الْوُتْرِ حَتَّى يَأْمُرَ بِمَعْصِ حَاجَتِهِ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كُرَيْبٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ
 مَيْمُونَةَ وَهِيَ خَالَتُهُ فَاضْطَجَعَتْ فِي عَرْضٍ وَسَادَ وَاضْعًا جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا فَنَامَ حَتَّى أَتَتْصَفَ

ومن شاء ثلاث ومن شاء بواحدة أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم وصححه عن جماعة من الصحابة
 أنهم أوتروا بواحدة من غير تقدم قبلها ففي كتاب مجد ابن نصر وغيره باسناد صحيح عن السائب بن
 يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها وسأني في المغازي حديث عبد الله ابن ثعلبة أن سعدا أوتر بركعة وسأني
 في المناقب عن معاوية أنه أوتر بركعة وأن ابن عباس استصوبه وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله ان الفقهاء لم يأخذوا
 بعمل معاوية في ذلك وكأنه أراد فقهاءهم (قوله وعن نافع) هو معطوف على الاسناد الاول وهو في الموطأ كذلك الا أنه ليس
 مقرونا في سياق واحد بل بين المرفوع والموقوف عدة أحاديث ولهذا فصله البخاري عنه (قوله أن عبد الله بن عمر
 كان يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته) ظاهره أنه كان يصلي الوتر موصولا فان عرضت
 له حاجة فصل ثم بنى على ماضى وفي هذا دفع لقول من قال لا يصح الوتر المفصلا وأصرح من ذلك ما رواه
 سعيد بن منصور باسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام ارحل لنا ثم قام فوتر
 بركعة وروى الطحاوى من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يفصل بين شفعه وتره بتسليمه وأخير
 ان النبي ﷺ كان يفعله واسناده قوى ولم يحذر الطحاوى عنه الاحتمال أن يكون المراد بقوله بتسليمه أي التسليمه
 التي في التشهد ولا يخفى بعدهم التأويل والله أعلم وأما حديث ابن عباس فقد تقدم في عدة مواضع في العلم والطهارة
 والمساجد والامامة وأحلت بشرحه على ما هنا وقدرناه عن ابن عباس جماعة منهم كريب وسعيد بن جبير وعلى
 ابن عبد الله بن عباس وعطاء وطاوس والشعبي وطلحة بن نافع ويحيى بن الجزار وأبو حمزة وغيرهم معطولا ومختصرا
 وسأذكر ما في طرقه من الفوائد ناسبا لكل رواية الى خرجها ان شاء الله تعالى (قوله أنه بات عند ميمونة) زاد
 شريك بن أبي نمر عن كريب عندهم لم يفرقت رسول الله ﷺ كيف يصلي زاد أبو عوانة في صحيحه من هذا الوجه
 بالليل ولمسلم من طريق عطاء عن ابن عباس قال بعثني العباس الى النبي ﷺ زاد النسائي من طريق حبيب بن أبي
 ثابت عن كريب في ابل اعطاه اياها من الصدقة ولا يبي عوانة من طريق علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه ان العباس
 بعثه الى النبي ﷺ في حاجة قال فوجدته جالسا في المسجد فلم أستطع أن أكلمه فلما صلى المغرب قام فركع
 حتى أذن بسلامة العشاء ولابن خزيمة من طريق طلحة بن نافع عنه كان رسول الله ﷺ وعد العباس ذودا
 من الليل فيعثنى اليه بعد العشاء وكان في بيت ميمونة وهذا يخالف ما قبله ويجمع بانما لم يكنه في المسجد أعاده
 اليه بعد العشاء الي بيت ميمونة ولحمد بن نصر في كتاب قيام الليل من طريق مجد بن الوليد بن نوفع عن كريب
 من الزيادة فقال لي يابني بت الليلة عندنا وفي رواية حبيب المذكورة فقلت لأنام حتى أنظر ما يصنع في صلاة
 الليل وفي رواية من طريق الضحاك بن عثمان بن خزيمة فقلت لميمونة اذا قام رسول الله ﷺ فابقظيني وكان عزم
 في نفسه على السهر ليطلع على الكيفية التي أرادها ثم خشي ان يغلبه النوم فوصي ميمونة أن توقظه (قوله في عرض
 وسادة) في رواية مجد بن الوليد المذكورة وسادة من آدم حشوها ليف وفي رواية طلحة بن نافع المذكورة ثم دخل
 مع امرأته في فراشها وزاد أنها كانت ليلتذ حائضا وفي رواية شريك بن أبي نمر عن كريب في التفسير فتحدث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهله ساعة وقد سبقت الاشارة اليه في كتاب العلم وتقدم الكلام على الاضطجاع
 والعرض ومسح النوم والعشر الآيات في باب قراءة القرآن بعد الحلد وكذا على الشن (قوله حتى اتصف

الليل أو قريباً منه فاستدق فذمَّ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ ثُمَّ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ آلِ عِمْرَانَ ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَرِّ مَعْلَقَةٍ فَتَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ . ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي فَصَنَعَتْ مِنْهُ . قَعْمَتْ إِلَى جَنْبِهِ فَوَضَعَ يَدَهُ اليمى عَلَى رَأْسِي وَأَخَذَ بِأُذُنِي بِعَتَلِهَا . ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ . ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَوْتَرَ

الليل أو قريباً منه) جزم شريك بن أبي نمر في رواجه المذكورة بثلث الليل الاخير وجمع بينهما بان الاستيقاظ وقع مرتين ففي الاولى نظر الى السماء ثم تلا الآيات ثم عاد لمصعبه فنام وفي الثانية أعاد ذلك ثم وضواً وصلى وقد بين ذلك محمد بن الوليد في رواجه المذكورة وفي رواية الثوري عن سلمة بن كهيل عن كريب في الصحيحين فقام رسول الله ﷺ من الليل فأتى حاجته ثم غسل وجهه ويديه ثم نام ثم قام فأتى القرية المحدث وقرر رواية سعيد عن مسروق عن سلمة عند مسلم ثم قام قومة أخرى وعنده من رواية شعبة عن سلمة قبل بدل فأتى حاجته (قوله ثم قام الى شئ) زاد محمد بن الوليد ثم استفرغ من الشئ في آناه ثم وضواً (قوله فاحسن الوضوء) في رواية محمد بن الوليد وطاحه بن نافع جميعاً فاسبغ الوضوء وفي رواية عمر بن دينار عن كريب فتوضوا وضواً خفيفاً وقد تقدمت في باب تخفيف الوضوء وجمع بين هاتين الروايتين برواية الثوري فان لفظه فتوضوا وضواً بين وضواً لم يكثر وقد أبلغ ولمسلم من طريق عياض عن حمزة فاسبغ الوضوء ولم يمس من الماء الا قليلاً وزاد فيها فتسوك كذا الشريك عن كريب فاستن كما تقدمت الاشارة اليه قيل كتاب الفضل (قوله ثم قام يصلي) في رواية محمد بن الوليد ثم أخذ برداله حضرمياً فتوشحه ثم دخل البيت فقام يصلي (قوله فصنعت مثله) يقتضي أنه صنع جميع ما ذكر من القول والنظر والوضوء والسواك والتوشع ويحتمل أن يجعل على الاغلب وزاد سلمة عن كريب في الدعوات في أوله فقمت فتمطيت كراهية أن يرى أنى كنت أرقبه وكأنه خشى أن يترك بعض عمله لما جرى من عادته ﷺ أنه كان يترك بعض العمل خشية أن يفرض على أمته (قوله وقت الى جنبه) تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة مستوفى (قوله وأخذ بأذني) زاد محمد بن الوليد في روايته فعرفت أنه إنما صنع ذلك ليؤنسني بيده في ظلمة الليل وفي رواية الضحاك بن عثان فجلت اذا أغشيت أخذ بشعمة أذني وفي هذا رد على من زعم أن أخذ الاذن إنما كان في حالة ادارته لمن اليسار الى اليمن متمسكا برواية سلمة بن كهيل الآتية في التفسير حيث قال فاخذ بأذني فادارني عن يمينه لكن لا يلزم من ادارته على هذه الصفة أن لا يعود الى مسك اذنه لما ذكره من تأنيسه وإيقاظه لان حاله كانت تقتضي ذلك لصغر سنه (قوله فصلي ركعتين ثم ركعتين) كذا في هذه الرواية وظاهره أنه فصل بين كل ركعتين ووقع التصريح بذلك في رواية طاحه بن نافع حيث قال فيها يسلم من كل ركعتين وسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس التصريح بالفصل أيضاً وأنه استاك بين كل ركعتين الى غير ذلك ثم أن رواية الباب فيها التصريح بذكر الركعتين ست مرات ثم قل ثم أوتر ومقتضاه أنه صلى ثلاث عشرة ركعة وصرح بذلك في رواية سلمة الآتية في الدعوات حيث قال فتنامت وسلمت فكمالات صلاته ثلاث عشرة ركعة وفي رواية عبد ربه بن سعيد الماضية في الإمامة عن كريب فصلي ثلاث عشرة ركعة وفي رواية محمد بن الوليد المذكورة مثله وزاد ركعتين بعد طلوع النجى قبل صلاة الصبح وهي موافقة لرواية الباب لانه قال بعد قوله ثم أوتر فقام فصلي ركعتين فاتفق هؤلاء على الثلاث عشرة وصرح بعضهم بأن ركعتي الفجر من غيرها لكن رواية شريك بن أبي نمر الآتية في التفسير عن كريب تخالف ذلك ولفظه فصلي إحدى عشرة ركعة ثم أذن بلال فصلي ركعتين ثم خرج فهذا ما في رواية كريب من الاختلاف وقد عرف أن الأكثر خالفوا شريكاً فيها وروايتهم مقدمة على رواية لما معهم من الزيادة ولكونهم أحفظ منه وقد حمل بعضهم هذه الزيادة على سنة العشاء ولا يخفى بعده ولا سيما في رواية حمزة في حديث الباب الا ان حمل على أنه أخرسته العشاء حتى استيقظ

ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ. ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ

لكن يصح عليه رواية المنهال الآتية قريبا وقد اختلف على سعيد بن جبير أيضا في التفسير من طريق شعبة عن الحكم عنه فصلى أربع ركعات ثم نام ثم صلى خمس ركعات وقد حل محمد بن نصر هذه الأربعة على أنها سنة المشاء لكونها وقت قبل النوم لكن يصح عليه ما رواه هومث طريق المنهال ابن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس فإن فيه فصلى المشاء ثم صلى أربع ركعات بعدها حتى لم يبق في المسجد غيره ثم انصرف فانه يقتضى أن يكون صلى الأربع في المسجد لاقى البيت ورواية سعيد بن جبير أيضا تقتضى الاختصار على خمس ركعات بعد النوم وفيه نظر وقد رواها أبو داود من وجه آخر عن الحكم وفيه فصلى سبعا أو خمسا أو ثبته لم يسلم إلا في آخره من وقد ظهر لي من رواية أخرى عن سعيد بن جبير ما يرفع هذا الاشكال ويوضح أن رواية الحاكم وقع فيها تحوير فسد النسائي من طريق يحيى بن عباد عن سعيد بن جبير فصلى ركعتين ركعتين حتى صلى ثمان ركعات ثم أوتر بخمس لم يجلس بينهما فهذا يجمع بين رواية سعيد ورواية كريب وأما ما وقع في رواية عكرمة ابن خالد عن سعيد بن جبير عند أبي داود فصلى ثلاث عشرة ركعة منها ركعتا الفجر فهو نظير ما تقدم من الاختلاف في رواية كريب وأما ما في روايتهما من الفصل والوصل فرواية سعيد صريحة في الوصل ورواية كريب محتملة فتحمل على رواية سعيد وأما قوله في رواية طلحة ابن نافع يسلم من كل ركعتين فيحتمل تخصيصه بالثمان فيوافق رواية سعيد ويؤيده رواية يحيى ابن الجزار الآتية ولم أرفي شيء من طرق حديث ابن عباس ما يخالف ذلك لأن أكثر الرواة عنه لم يذكر وأعدادا ومن ذكر العدد منهم لم يزد على ثلاث عشرة ولم ينقص عن إحدى عشرة إلا أن في رواية علي بن عبد الله بن عباس عند مسلم ما يخالفه فإن فيه فصلى ركعتين أطال فيهما ثم انصرف فنام حتى نهض ففعل ذلك ثلاث مرات بست ركعات كل ذلك يستاك ويؤمها ويقرأ هؤلاء الآيات يعني آخر آل عمران ثم أوتر بثلاث فاذن المؤذن فخرج إلى الصلاة انتهى فزاد على الرواية تكرار الوضوء وما معه ونقص عنه ركعتين أو أربعا ولم يذكر ركعتي الفجر أيضا وأظن ذلك من الراوى عنه حبيب بن أبي ثابت فإن فيه مقالا وقد اختلف عليه فيه في أسناده ومنته اختلافهما قد ذكر بعضه ويحتمل أن يكون لم يذكر الأربع الأول كما لم يذكر حكم الثمان كما تقدم وأما سنة الفجر فقد ثبت ذكرها في طريق أخرى عن علي بن عبد الله عند أبي داود والحاصل أن قصة ميت ابن عباس يغلب على الظن عدم تحدها فلذا يبنى الاعتناء بالجمع بين مختلف الروايات فيها ولا شك أن الأخذ بما اتفق عليه الأكثر والاحتفاظ أولى مما خالفهم فيه من هودونهم ولا سيما أن زاد أو نقص والمحقق من عدد صلاته في تلك الليلة إحدى عشرة وأما رواية ثلاثة عشرة فيحتمل أن يكون منها سنة المشاء ووافق ذلك رواية أبي جرة عن ابن عباس الآتية في صلاة الليل بلفظ كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة يعني بالليل ولم يبين هل سنة الفجر منها أولا وبينها يحيى بن الجزار عن ابن عباس عند النسائي بلفظ كان يصلى ثمان ركعات ويوتر بثلاث ويصلى ركعتين قبل صلاة الصبح ولا يصح على هذا الجمع الاظهار سياق الباب فيمكن أن يحمل قوله صلى ركعتين ثم ركعتين أي قبل أن ينام ويكون منها سنة المشاء وقوله ثم ركعتين الخ أي بعد أن قام وسيأتي نحوه هذا الجمع في حديث عائشة في أبواب صلاة الليل إن شاء الله تعالى وجمع الكرماني بين ما اختلف من روايات قصة ابن عباس هذه باحتمال أن يكون بعض رواة ذكر القدر الذي اقتضى ابن عباس به فيه وفصله عما يقتضيه فيه وبعضهم ذكر الجميع مجلا والله أعلم (قوله ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن فقام فصلى ركعتين) تقدمت تسمية المؤذن قريبا وسيأتي بيان الاختلاف في الاضطجاع هل كان قبل ركعتي الفجر أو بعدها في أوائل أبواب التطوع (قوله ثم خرج) أي إلى المسجد (فصلى الصبح) أي بالجماعة وزاد سلمة بن كهيل عن كريب هنا كما سيأتي في الدعوات وكان من دعائه اللهم اجعل في قلبي نورا الحديث وسيأتي الكلام عليه في أول أبواب صلاة

قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةُ اللَّيْلِ مَنْنَى مَنْنَى . فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْصَرِفَ فَارْتَحِلْ رَكْعَةً
تُؤَيِّزُكَ مَا صَلَّيْتَ * قَالَ الْقَائِمُ وَرَأَيْنَا أَنَا مَنَّا أَدْرَكْنَا يُوزِنُونَ ثَلَاثَ وَإِنْ كَلَّا تَوَاسِعَ أَرْجَوَانِ
لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهُ بِأَسْ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ
أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً كَانَتْ تَلْكَ صَلَاتَهُ تَعْنِي
بِاللَّيْلِ فَيَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ أَحَدًا كَمْ حَسِبَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ وَيَرْكَعَ رَكْعَتَيْنِ
قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ثُمَّ يَصْطَلِعُ عَلَى شَفَةِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلصَّلَاةِ

الليل ان شاء الله تعالى وفي حديث ابن عباس من الفوائد غير ما تقدم جواز عطاء بني هاشم من الصدقة وهو محمول
على التطوع ويحتمل أن يكون اعطاؤه العباس ليتولى صرفه في مصالح غيره ممن يحل له أخذ ذلك وفيه جواز
تقاضى الوعد وان كان من وعد به مقطوعا بوفائه وفيه الملاطفة بالصغير والقريب والضيف وحسن المعاشرة والتأهل
والرد علي من يؤثر دوام الانقباض وفيه مبيت الصغير عند محرمه وان كان زوجها عندها وجواز الاضطجاع مع
المرأة الحائض وترك الاحتشام في ذلك بحضرة الصغير وان كان يميزا بل مرافقا وفيه صحة صلاة الصبي وجواز قتل أذنه لتأنيته
وايقاظه وقد قيل ان المتعلم اذا تعهد بقتل أذنه كان أذنه كمنه وفيه حمل أفضاله عليه السلام على الاقتداء به ومشرعية التفضل
بين المغرب والعشاء وفضل صلاة الليل ولا سيما في النصف الثاني والبداءة بالسواك واستحبابه عند كل وضوء وعند
كل صلاة وتلاوة آخر آل عمران عند القيام الي صلاة الليل واستحباب غسل الوجه واليدين لمن أراد النوم وهو
محدث ولعله المراد بالوضوء للجنب وفيه جواز الاغتراف من الماء القليل لان الماء المذكور كان قصبة أو صحنه
واستحباب التقايل من الماء في التطهير مع حصول الاسباغ وجواز التصغير والذكر بالصفة كما تقدم في باب السرفي
العلم حيث قال نام الفليم وبيان فضل ابن عباس وقوة فهمه وحرصه على تعلم أمر الدين وحسن تأنيبه في ذلك
وفيه اتخاذ مؤذن راتب للمسجد واعلام المؤذن الامام بحضور وقت الصلاة واستدعاؤه لها والاستعانة باليد في
الصلاة وتكرار ذلك كإسائي في البحث فيه في أواخر كتاب الصلاة وفيه مشروعية الجماعة في التافلة والالتزام بمن
ينو الامامة وبيان موقف الامام والمأموم وقد تقدم كل ذلك في أبواب الامامة والله المستعان واستدل به على ان
الاحاديث الواردة في كراهية القرآن على غير وضوء ليست على العموم في جميع الاحوال. وأجيب بان نومه كان
لا ينقض وضوءه فلا يتم الاستدلال به الا أن ثبت أنه قرأ الآيات بين قضاء الحاجة والوضوء والله أعلم انتهى
الكلام على حديث ابن عباس * وأما طريق ابن عمر الثانية فالقاسم المذكور في اسناده هو عبد بن أبي بكر الصديق
وقوله فيه فاذا أردت أن تنصرف فارك ركعة فيه دفع لقول من ادعى أن الوتر بواحدة مخصص بمن خشي طلوع
الفجر لانه علقه بإرادة الانصراف وهو أعم من أن يكون لخشية طلوع الفجر أو غير ذلك وقوله فيه قال القاسم هو
بالاسناد المذكور كذلك أخرجه أبو نعيم في مستخرجه وهم من زعم أنه معلق وقوله فيه منذ أدركنا أى بلغنا الحلم
أو عقلا وقوله يوزنون ثلاث وان كلا واسع يقتضي ان القاسم فهم من قوله فارك ركعة أى منفردة منفصلة ودل
ذلك على انه لا فرق عنده بين الوصل والفصل في الوتر والله أعلم واما حديث عائشة فقد اعاده المصنف اسنادا
ومتنا في كتاب صلاة الليل وأي الكلام عليه ان شاء الله تعالى وكأنه أراد بإبراده هنا أن لا معارضة بينهما وبين
حديث ابن عباس اذ ظاهر حديث ابن عباس فصل الوتر وهذا محتمل الامرين وقد بين القاسم ان كلام الامرين
واسع فشمل الفصل والوصل والاقتصار على واحدة وأكثر قال الكرماني قوله ان كلا أى وان كل واحدة من
الركعة والثلاث والخمس والسبع وغيرها جائز وأما تعيين الثلاث موصولة ومفصلة فهم شمله كلامه لان المخالف

باب ساعات الوتر . قال أبو هريرة رضي الله عنه أوصاني النبي ﷺ بالوتر قبل النوم **حدثنا** أبو الثمان قال حدثنا حماد بن زيد قال حدثنا أنس بن سيرين . قال قلت لابن عمر أرايت الركعتين قبل صلاة النداء أيدل فيهما القراءة فقال كان النبي ﷺ يصلي من الليل مني مني ويوتر بركة ويصلي الركعتين قبل صلاة النداء وكان الأذان بأذنيه . قال حماد أي مرة **حدثنا** عمر بن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعشى قال حدثني مسلم عن مسروق عن عائشة قالت كل الليل أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتهى وتره

من الحنفية يحمل كل ماورد من الثلاث على الوصل مع أن كثيرا من الاحاديث ظاهر في الفصل كحديث عائشة يسلم من كل ركعتين فانه يدخل فيه الركعتان التان قبل الاخيرة فهو كالنص في موضع النزاع وحمل الطحاوى هذا ومثله على أن الركعة مضمومة الى الركعتين قبلها ولم يتمسك في دعوى ذلك الا بالتهني عن التبراء مع احتمال أن يكون المراد بالتبراء أن يوتر بواحدة فردة ليس قبلها شيء وهو أعم من أن يكون مع الوصل أو الفصل وصرح كثير منهم أن الفصل يقطعها عن أن يكونا من جملة الوتر ومن خالفهم يقول انهما منه بالنية وبالله التوفيق والله أعلم * (قوله باب ساعات الوتر) أي أوقاته وحصل ما ذكره أن الليل كله وقت للوتر لكن أجمعوا على أن ابتداءه مغيب الشفق بعد صلاة العشاء كذا قلته ابن المنذر لكن أطلق بعضهم أنه يدخل بدخول العشاء قالوا ويظهر أثر الخلاف فيمن صلى العشاء وإن أنه كان بغير طهارة ثم صلى الوتر متطهرا أوطن أنه صلى العشاء فصلى الوتر فانه يجزىء على هذا القول دون الاول ولا معارضة بين وصية أبي هريرة بالوتر قبل النوم وبين قول عائشة وأنتهى وتره الى السحر لان الاول لارادة الاجباط والآخر لعلم من نفسه قوة كماورد في حديث جابر عند مسلم ولقطه من طمع منك أن يقوم آخر الليل فليوتر من آخره فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل ومن خاف منك أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله (قوله وقال أبو هريرة) هو طرف من حديث أورده المصنف من طريق أبي عثمان عن أبي هريرة بلفظ وان أوتر قبل أن أنام وأخرجه اسحق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه بلفظ التعليق وكذا أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي هريرة (قوله أرايت) أي أخبرني (قوله تطيل) كذا لاكثر بنون الجمع وللششميني أطيل بالافراد وجوز الكرماني في أطيل أن يكون بلفظ مجهول الماضي ومعروف المضارع وفي الاول بعد (قوله كان النبي ﷺ يصلي من الليل مني مني) استدله على فصل الفصل لكونه أمر بذلك وفعله وأما الوصل فورد من فعله فقط (قوله ويوتر بركة) لم يعين وقتها وبينت عائشة أنه فعل ذلك في جميع أجزاء الليل والسبب في ذلك ما سجد كرفي الباب الذي بعده (قوله وكان) بتشديد التون (قوله بأذنيه) أي لقرب صلاته من الأذان والمراد به هنا الإقامة فالعني انه كان يسرع بركتي الحجر اسراع من يسمع إقامة الصلاة خشية فوات أول الوقت ومقتضى ذلك تخفيف القراءة فيهما فيحصل به الجواب عن سؤال أنس بن سيرين عن قدر القراءة فيهما ووقع في رواية مسلم ان انس قال لابن عمر اني لست عن هذا أسألك قال انك لضخم ألا تدعي أستقرئ لك الحديث ويستفاد من هذا جواب السائل بأكثر مما سأل عنه اذا كان مما يحتاج اليه ومن قوله انك لضخم أن السمين في الغالب يكون قليل الفهم (قوله قال حماد) أي ابن زيد الراوى وهو بالاسناد المذكور (قوله بسرعة) كذا لا بن ذر وأبي الوقت وابن شويه ولغيرهم سرعة بغير موحدة وهو تفسير من الراوى لقوله كان الأذان بأذنيه وهو موافق لما تقدم (قوله حدثنا أبي) هو حفص بن غياث ومسلم هو أبو الضحى لابن كيسان (قوله كل الليل) ينصب كل على الظرفية وبالرفع على أنه مبتدأ والجملة خبره والتقدير أوتر فيه ولمسلم من طريق يحيى بن وثاب عن مسروق عن كل الليل قد أوتر رسول

إلى السحر **باب** إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى قال حدثنا هشام قال حدثني أبي عن عائشة قالت كان النبي ﷺ يصل وأنا راقدة مُتمرّضة على رِشاشه فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت **باب** ليَجعل آخر صلاته وقرأ **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله حدثني نافع عن عبد الله عن النبي ﷺ قال أجعلوا آخر صلاتكم بالليل وقرأ **باب** الوتر على الدابة **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن سيّد بن يسار أنه قال كنتُ أسير مع عبد الله بن عمر بطريق مكة . فقال سعيد فلما خَشِيتُ الصُّبحُ نزلتُ فأوترتُ ثم لحقته . فقال عبد الله بن عمر أين كنتُ . فقلتُ خَشِيتُ الصُّبحَ فَنزلتُ فأوترتُ فقال عبد الله أليس لك في

الله ﷻ من أول الليل وأوسطه وآخره فاتى وتره الى السحر والمراد بأوله بعد صلاة العشاء كما قدم (قوله الى السحر) زاد أبو داود والترمذي حين مات ويحتمل أن يكون اختلاف وقت الوتر باختلاف الاحوال فيث أوتر في أوله لعله كان وجعا وحيث أوتر وسطه لعله كان مسافرا وأما وتره في آخره فكانه كان غالب أحواله لا عرف من مواظبته على الصلاة في أكثر الليل والله أعلم والسحر قيل الصبح وحكي الماوردي أنه السدس الاخير وقيل اوله الفجر الاول وفي رواية طاحه بن نافع عن ابن عباس عند ابن خزيمة فلما انفجر الفجر قام فوتر بركعة قال ابن خزيمة المراد به الفجر الاول وروى احمد بن حنبل عن معاذ بن عمرو عن ابن عباس عن النبي ﷺ في صلاة الوتر وقها من العشاء الى طلوع الفجر وفي اسناده ضعف وكذا في حديث خارجة بن حذافة في السنن وهو الذي احتج به من قال بوجوب الوتر وليس صريحا في الوجوب والله أعلم وأما حديث بريدة رفعه الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا وأعاد ذلك ثلاثا في مسنده أبو المنيب وفيه ضعف وعلى تقدير قبوله فيحتاج من احتج به الى أن يثبت أن لفظ حق بمعنى واجب في عرف الشارع وأن لفظ واجب بمعنى ما ثبت من طريق الآحاد * (قوله باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر) في رواية الكشميني للوتر (قوله حدثنا يحيى) هو القطان وهشام هو ابن عروة (قوله وأنا راقدة معترضة) تقدم الكلام عليه في ستره المصلى (قوله أيقظني فأوترت) أي قمت فتوضأت فأوترت واستدل به على استحباب جعل الوتر آخر الليل سواء التهجد وغيره ومحلّه اذا وثق ان يستيقظ بنفسه أو بإيقاظ غيره واستدل به على وجوب الوتر لكونه ﷻ سلك به مسلك الواجب حيث لم يدعها تأتية وإقامها للتهجد وتعقب بأنه لا يلزم من ذلك الوجوب نعم يدل على تأكدهم الوتر وأنه فوق غيره من التواضعات الليلة وفيه استحباب إيقاظ النائم لادراك الصلاة ولا يختص ذلك بالمفروضة ولا بخشية خروج الوقت بل يشرع ذلك لادراك الجماعة وادراك أول الوقت وغير ذلك من المنذوبات قال القرطبي ولا يبعد أن يقال انه واجب في الواجب مندوب في المندوب لأن النائم وإن لم يكن مكنتا سكن مانعه من سريع الزوال فهو كالغافل وتنبيه الغافل واجب * (قوله باب ليَجعل آخر صلاته وقرأ) أي بالليل وقد تقدم الكلام على حديث الباب في أثناء الحديث الاول وقد استدلل به بعض من قال بوجوبه وتعقب بأن صلاة الليل ليست واجبة فكذا آخره وبأن الاصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله * (قوله باب الوتر على الدابة) لا كان حديث عائشة في إيقاظها للوتر وحديث ابن عمر في الامر بالوتر آخر الليل قد تمسك بهما بعض من ادعى وجوب الوتر عقبهما المصنف بحديث ابن عمر الدال على انه ليس بواجب فذكره في ترجمتين احدهما تدل على كونه قلا والثانية تدل على أنه اكد من غيره (قوله عن أبي بكر بن عمر) لا يعرف اسمه وهو ثقة ليس له في الصحيحين غيره هذا الحديث الواحد (قوله أملك في

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَدُ حَسَنَةً قُلْتُ بَلَى وَاللَّهِ قَالَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ **بَابُ**
الْوُتْرِ فِي السَّفَرِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمرَ قَالَ كَانَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ يَوْمَ إِيمَاءَ صَلَاةَ الْآيِلِ إِلَّا الْفَرَاغَ
 وَيُوتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ **بَابُ الْقُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ
 عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (فيه إرشاد العالم لرفيقه ما قد يخفى عليه من السنن) (قوله بلى والله) فيه الحلف على الأمر الذي يراد
 تأكيده (قوله كان يوتر على البعير) قال الزين بن المنير ترجم بالداية تنبيه على أن لافرق بينهما بين البعير في الحكم
 والجامع بينهما أن الفرض لا يجزئ على واحدة منهما انتهى ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرقه فسيأتي في
 أبواب قصير الصلاة من طريق سالم عن أبيه أنه كان يصلي من الليل على دابته وهو مسافر وروى محمد بن نصر من
 طريق ابن جريج قال حدثنا نافع أن ابن عمر كان يوتر على دابته قال ابن جريج وأخبرني موسى بن عقبة عن نافع أن ابن
 عمر كان يخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك (قائدة) قال الطحاوي ذكر عن الكوفيين أن الوتر لا يصلي على الراحلة
 وهو خلاف السنة الثابتة واستدل بعضهم برواية مجاهد أنه رأى ابن عمر نزل فوتر وليس ذلك بمعارض لكونه أوتر
 على الراحلة لأن لا نزاع أن صلاته على الأرض أفضل وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يوتر على
 راحلته وربما نزل فوتر بالأرض * (قوله باب الوتر في السفر) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال أنه لا يس في
 السفر وهو منقول عن الضحاك وأما قول ابن عمر لو كنت مسبحاً في السفر لانتمت كما أخرجه مسلم وأبو داود من
 طريق حفص بن غاصم عنه قائماً أراد به رتبة المكتوبة لا النافلة المقصودة كالوتر وذلك بين من سياق الحديث
 المذكور فقد رواه الترمذي من وجه آخر بلفظ سافرت مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يصلون الظهر
 والعصر ركعتين ركعتين لا يصلون قبلها ولا بعدها فلو كنت مصلياً قبلها أو بعدها لانتمت ويحتمل أن تكون التفرقة
 بين نوافل النهار ونوافل الليل فإن ابن عمر كان يتنفل على راحلته وعلى دابته في الليل وهو مسافر وقد قال مع ذلك
 مقال (قوله لا الفرائض) أي لكن الفرائض بخلاف ذلك فكان لا يصلها على الراحلة واستدل به على أن الوتر
 ليس بفرض وعلى أنه ليس من خصائص النبي ﷺ وجوب الوتر عليه لكونه أوقعه على الراحلة وأما قول بعضهم
 أنه كان من خصائصه أيضاً أن يوقعه على الراحلة مع كونه واجبا عليه فهي دعوى لا دليل عليها لأنه لم يثبت دليل وجوبه
 عليه حتى يحتاج إلى تكلف هذا الجمع واستدل به على أن الفريضة لا تصل على الراحلة قال ابن دقيق العيد وليس
 ذلك بقوى لأن الترك لا يدل على المنع إلا أن يقال أن دخول وقت الفريضة مما يكثر على المسافر فتلك الصلاة لها على
 على الرحلة دائماً بشرع بالفرق بينها وبين النافلة في الجواز وعدمه وأجاب من ادعى وجوب الوتر من الحنفية بأن
 الفرض عندهم غير الواجب فلا يلزم من نفي الفرض نفي الواجب وهذا يتوقف على أن ابن عمر كان يفرق بين الفرض
 والواجب وقد بالغ الشيخ أبو حامد فادعى أن أبا حنيفة أقر بوجوب الوتر ولم يوافق صحابه مع ابن أبي شيبة
 أخرج عن سعيد بن المسيب وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود والضحاك ما يدل على وجوبه عندهم وعنده عن
 مجاهد الوتر واجب ولم يثبت ونقله ابن العربي عن أصبغ من المالكية ووافقه سحنون وكانه أخذه من قول مالك من
 تركه أدب وكان جرحه في شهادته * (قوله باب القنوت قبل الركوع وبعده) القنوت يطلق على معانٍ والمراد به هنا
 المدح في الصلاة في عمل مخصوص من القيام قال الزين بن المنير أثبت بهذه الترجمة مشروعية القنوت إشارة إلى
 الرد على من روى عنه أنه بدعة كان عمرو في الموطأ عنه أنه كان لا يقنن في شيء من الصلوات ووجه الرد عليه

سُئِلَ أَنَسٌ أَقْنَتَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصُّبْحِ قَالَ نَعَمْ قَلِيلٌ لَهُ أَوْ قَنَتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ قَالَ بَعْدَ الرُّكُوعِ بِسِرٍّ
حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا عاصِمٌ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْقُنُوتِ فَقَالَ
 قَدْ كَانَ الْقُنُوتُ قُلْتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ قَالَ قَبْلَهُ قَالَ فَإِنْ فَلَانَا أَخْبَرَنِي عَنْكَ أَنْكَ قُلْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ
 فَقَالَ كَذَبٌ إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا أَرَاهُ كَانَ بَثَّ قَوْمًا يَقَالُ لَهُمْ
 الْقِرَاءَةُ زُهَاءٌ سَبْعِينَ رَجُلًا إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ دُونَ أَوْلَئِكَ وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ
 فَقَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ * أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ
 عَنِ التَّبِيِّ عَنْ أَبِي حِجْلَزٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَنَتَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَذِكْوَانٍ
حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ

نبوته من فعل النبي ﷺ فهو مرتفع عن درجة المباح قال ولم يقيد في الترجمة بصبح ولا غيره مع كونه مقيدا في
 بعض الأحاديث بالصبح وأوردتها في أبواب الوتر أخذنا من إطلاق أنس في بعض الأحاديث كذا قال ويظهر
 لي أنه أشار بذلك إلى قوله في الطريق الرابعة كان القنوت في الفجر والمغرب لأنه ثبت أن المغرب وتر النهار فاذنبت
 القنوت فيها ثبت وتر الليل بجامع ما بينهما من الترتيب مع أنه قد ورد الأمر به صريحاً في الوتر فروي أصحاب السنن من حديث
 الحسن بن علي قال علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر اللهم اهديني فيمن هديت الحديث وقد
 صححه الترمذي وغيره لكن ليس على شرط البخاري (قوله سئل أنس) في رواية اسمعيل عن أبوب عند مسلم قلت
 لأنس فعرف بذلك أنه أهم نفسه (قوله قليل أوقنت) في رواية الكشميهني بغير واو ولا اسمعيل هل قنت (قوله قبل
 الركوع) زاد الاسماعيلي أو بعد الركوع. (قوله بعد الركوع يسيراً) قد بين عاصم في روايته مقدار هذا اليسير حيث قال
 فيها إنما قنت بعد الركوع شهراً وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس أن النبي ﷺ كان لا يقنت
 إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم وكأنه محمول على ما بعد الركوع بناء على أن المراد بالخصر في قوله إنما قنت شهراً أي
 متوالياً (قوله حدثننا عبد الواحد) هو ابن زياد وعاصم هو ابن سليمان الاحول (قوله قد كان القنوت) فيه اثبات
 مشروعيته في الجملة كما تقدم (قوله قال فان فلانا) أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع فقال كذب) لم أقف على تسمية هذا
 الرجل صريحاً ويحتمل أن يكون محمد بن سيرين بدليل روايته المتقدمة فان مفهوم قوله بعد الركوع يسيراً يحتمل
 أن يكون وقبل الركوع كثيراً ويحتمل أن يكون لا قنوت قبله أصلاً ومعنى قوله كذب أي أخطأ وهو لغة أهل
 الحجاز يطلقون الكذب على ما هو أعم من الصد والخطأ ويحتمل أن يكون أراد بقوله كذب أي ان كان حكى
 أن القنوت دائماً بعد الركوع وهذا يرجح الاحتمال الاول وبينته ما أخرجه ابن ماجه من رواية حميد عن أنس
 أنه سئل عن القنوت فقال قبل الركوع وبعده اسناده قوي وروي ابن المنذر من طريق أخرى عن حميد عن أنس
 أن بعض أصحاب النبي ﷺ قنوتوا في صلاة الفجر قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع وروى محمد بن نصر من
 طريق أخرى عن حميد عن أنس أن أول من جعل القنوت قبل الركوع أي دائماً عثمان لشيء يدرك الناس
 الركعة وقد وافق عاصم على روايته هذه عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتي في المغازي بلفظ سألت رجل
 أنسا عن القنوت بعد الركوع أو عند الفراغ من القراءة قال لا بل عند الفراغ من القراءة ومجموع ما جاء عن أنس
 من ذلك أن القنوت للحاجة بعد الركوع لا خلاف عنه في ذلك وأما تغير الحاجة فالصحيح عنه أنه قبل الركوع
 وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك والظاهر أنه من الاختلاف المباح (قوله كان بَثَّ قوماً يقال لهم القراء) سيأتي

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ كَانَ الْقُنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْمَغْرَبِ

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

بَابُ الْأَسْتِسْقَاءِ . وَخُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَسْتِسْقَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ

قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ نَعِيمٍ عَنْ عَمِّهِ قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَسْقِي وَحَوْكٌ رِدَاءَهُ

الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي وكذا على رواية أبي حنيفة والبيهقي الراوي عنه هو سليمان وهو يروي عن أنس نفسه ويروي عنه أيضا بواسطة كافي هذا الحديث (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن علي بن خالد هو الخذاء (قوله كان القنوت في المغرب والمغرب) قد تقدم توجيهه إيراد هذه الرواية في أول هذا الباب وتقدم الكلام على بعضها في أثناء صفة الصلاة وقد روى مسلم من حديث البراء نحو حديث أنس هذا وتمسك بالطحاوي في ترك القنوت في الصبح قال لأنهم أجمعوا على نسخه في المغرب فيكون في الصبح كذلك انتهى ولا يخفى ما فيه وقد عارضه بعضهم فقال أجمعوا على أنه صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح ثم اختلفوا هل ترك فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه وظهر لي أن الحكمة في جعل قنوت النازلة في الاعتدال دون السجود مع الانحطاط كانت أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وثبت الأمر بالدعاء فيه أن المطلوب من قنوت النازلة أن يشارك المأموم الإمام في الدعاء ولو بالتأمين ومن ثم اتفقوا على أنه يجزئ به بخلاف القنوت في الصبح فاختلف في محله وفي الجهر به ﴿ تسكئة ﴾ ذكر ابن العربي أن القنوت ورد لعشرة معان فنظمها شيخنا الحافظ زين الدين العراقي فيما أنشدنا لنفسه اجازة غير مرة

ولفظ القنوت اعدد معانيه تجدد * مزيدا على عشر معاني مرضيه

دعاء خشوع والعبادة طاعة * أقامتها اقتصراره بالعبودية

سكوت صلاة والقيام وطوله * كذلك دوام الطاعة الرابع القنية

﴿ خاتمة ﴾ اشتملت أبواب الوتر من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا منها واحد معلق المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية أحاديث والخالص سبعة وافقه مسلم على تحريمها وفيه من الآثار ثلاثة موصولة والله أعلم

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ أَبْوَابُ الْأَسْتِسْقَاءِ ﴾

(باب للاستسقاء وخروج النبي صلى الله عليه وسلم) كذا المستملى دون البسملة وسقط ما قبل باب من رواية الحموي والكشميني وللأصيلي كتاب الاستسقاء فقط وثبتت البسملة في رواية ابن شويه والاستسقاء لغة طلب سقى الماء من الغير لنفس أو الغير وشرائطه من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص (قوله عن عبد الله بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم قاضي المدينة وسياقي في باب تحويل الرداء التصريح بسماح عبد الله له من عباده (قوله عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم كاسياني صريح في الباب المذكور وسياقه أتم (قوله خرج النبي صلى الله عليه وسلم) أي إلى المصلي كاسياني التصريح به أيضا فيه ويأتي الكلام فيه على كيفية تحويل الرداء وزاد فيه وصلي ركعتين وقد اتفق فقهاء الأمصار على مشروعية صلاة الاستسقاء وانما ركعتان الاماروي عن أبي حنيفة أنه قال يبرزون الدعاء والتضرع وإن خطب لهم غسن ولم يعرف الصلاة هذا هو المشهور عنه ونقل أبو بكر الرازي عنه التحخير بين الفعل وتركه وحكي ابن عبد البر الإجماع على استحباب الخروج إلى الاستسقاء والبروز إلى ظاهر المصر لكن حكي القرطبي عن أبي حنيفة

باب دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْعَلْهَا عَلَيْنِ سِنِينَ كَتَبَ يُوسُفُ حَدَّثَنَا ثُنَيْبٌ حَدَّثَنَا مَعْبُودُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَقُولُ : اللَّهُمَّ أَنْجِرْ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَيْمَةَ . اللَّهُمَّ أَنْجِرْ سَلَمَةَ ابْنَ هِشَامٍ . اللَّهُمَّ أَنْجِرْ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ . اللَّهُمَّ أَنْجِرِ الْمُتَضَمِّنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . اللَّهُمَّ أَشَدِّ وَطْأَتَكَ عَلَى مَقَرٍّ . اللَّهُمَّ أَجْعَلْهَا سِنِينَ كَتَبَ يُوسُفُ . وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ غِفَارٌ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا وَأَسْلَمَ سَالِمُهَا اللَّهُ * قَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ هَذَا كُلُّهُ فِي الصُّبْحِ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَرْثُوقٍ قَالَ كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أيضا أنه لا يستحب الخروج وكأنه أشبه عليه بقوله في الصلاة * (قوله باب دعاء النبي ﷺ اجعلها سنين كسي يوسف) أورده حديث أبي هريرة في الدعاء في القنوت للمؤمنين والدعاء على الكافرين وفيه معنى الترجمة ووجه ادخاله في أبواب الاستسقاء التنبية على أنه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالقحط على الكافرين لما فيه من قمع الفريقين بضعاف عدو المؤمنين ورقة قلوبهم ليدلوا للمؤمنين وقد ظهر من ثمرة ذلك التجاؤم إلى النبي ﷺ أن يدعو لهم برفع القحط كما في الحديث الثاني ويمكن أن يقال إن المراد أن مشروعية الدعاء على الكافرين في الصلاة تقتضي مشروعية الدعاء للمؤمنين فيها فثبت بذلك صلاة الاستسقاء خلافا لما أنكرها والمراد بسني يوسف ما وقع في زمانه عليه السلام من القحط في السنين السبع كما وقع في التزويل وقد بين ذلك في الحديث الثاني حيث قال سبعة كسب يوسف وأضيفت إليه لكونه الذي أنذر بها أولئك لكونه الذي قام بأمر الناس فيها (قوله حدثنا معبودة بن عبد الرحمن) هو الحزامي بالمهمل والزاي لا الخزومي وهما دنيان من طبقة واحدة لكن الحزامي معروف بالرواية عن أبي الزناد دون الخزومي وقد بينه ابن معين والنسائي لكنه لم ينفرد بهذا الحديث فبأن في الجهاد من رواية الثوري وفي أحاديث الانبياء من رواية شعيب وأخرجه الاسماعيلي من رواية موسى بن عقبة كلهم عن أبي الزناد (قوله اللهم اجعلها سنين) في الرواية الماضية في بابيهوى بالكبير من صفة الصلاة اللهم اجعلها عليهم والضمير في قوله اجعلها يعود على المدة التي تقع فيها الشدة المعبر عنها بالوطأة وزاد بعد قوله فيها كسني يوسف وأهل المشرق يومئذ من مضر خالون له وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في تفسير آل عمران أن شاء الله تعالى (قوله وإن النبي ﷺ قال غفار غفر الله لها الخ) هذا حديث آخر وهو عند المصنف بالاسناد المذكور وكأنه سمعه هكذا فأورده كما سمعه وقد أخرجه أحمد عن قتيبة كما أخرجه البخاري ويحتمل أن يكون له تعلق بالترجمة من جهة أن الدعاء على المشركين بالقحط ينبغي أن يخص من كان محاربا دون من كان مسالما (قوله غفار غفر الله لها) فيه الدعاء بما يشق من الاسم كأن يكون لاحد أحمد الله عاقبتك ولعل أهلك الله وهو من جناس الاشتقاق ولا يختص بالدعاء بل يأتي مثله في الخبر ومنه قوله تعالى وأسألت مع سليمان في المغازي حديث عصية عصت الله ورسوله وإنما اختص القليلتان بهذا الدعاء لأن غفارا أسلموا قديما وأسلم سالموا النبي ﷺ كما سيأتي بيان ذلك في أوائل المناقب أن شاء الله تعالى (قوله قال ابن أبي الزناد عن أبيه هكذا كله في الصبح) يعني أن عبد الرحمن ابن أبي الزناد روى هذا الحديث عن أبيه بهذا الاسناد فيبين أن الدعاء المذكور كان في الصبح وقد تقدم بعض بيان الاختلاف في ذلك في أثناء صفة الصلاة (قوله كنا عند عبد الله) يعني ابن مسعود وسيأتي في

لَمَّا رَأَى مِنَ النَّاسِ إِذْبَارًا قَالَ اللَّهُمَّ سَبِّحْ كَسْبِعُ يَوْسُفَ . فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حَصَّتْ كُلُّ شَيْءٍ . حَتَّى أَكَلُوا
الْجُلُودَ وَالْمَيْتَةَ وَالْجِيفَ وَيَنْظُرُ أَحَدُهُمْ إِلَى الدَّمَاءِ فَيَبْرَى الدُّخَانَ مِنَ الْجُوعِ فَأَتَاهُ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ
تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَبِعِلَّةِ الرَّحِمِ . وَإِنْ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكَوْا فَادْعُ اللَّهَ لَكُمْ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : فَأَرْقُبْ يَوْمَ تَأْتِي
السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ إِلَى قَوْلِهِ عَائِدُونَ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى فَالْبَطْشَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَقَدْ مَضَتْ الدُّخَانُ
وَالْبَطْشَةُ وَالزَّوَامُ وَآيَةُ الزَّوَامِ **باب** سُؤَالِ النَّاسِ الْإِمَامَ الْأَسْتِغْنَاءَ إِذَا قَحَطُوا **حَدَّثَنَا** عُمَرُو
ابْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو قَتَيْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ

تفسير الدخان سبب تحديث عبد الله بن مسعود بهذا الحديث (قوله لما رأى من الناس أذباراً) أي عن
الاسلام وسيأتي في تفسير الدخان أن قريشاً لما أبطأوا عن الاسلام (قوله فأخذتهم سنة) بفتح المهملة بعدها نون
خفيفة أي أصابهم القحط وقوله حصت كل شيء بفتح الحاء والصاد المهملتين أي استأصلت النبات حتى خلت الأرض
منه (قوله حتى اكثنا) في رواية المستمل والحموى حتى اكثوا وهو الوجه وكذا قوله ينظر أحدكم عند الأكثر
ينظر أحدكم وهو الصواب وسيأتي بقية الكلام عليه بعد تسعة أبواب (قوله باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء
إذا قحطوا) قال ابن رشيد لو أدخل تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود الذي قبله لكان أوضح مما ذكرنا انتهى
ويظهر لي أنه لما كان من سأل قد يكون مسلماً وقد يكون مشركاً وقد يكون من الفريقين وكان في حديث ابن
مسعود المذكور أن الذي سأل كان مشركاً ناسب أن يذكر في الذي بعده ما يدل على ما إذا كان الطلب من الفريقين
كما سألته ولذلك ذكر لفظ الترجمة عاماً لقوله سؤال الناس وذلك أن المصنف أورد في هذا الباب تمثل ابن عمر
بشعر أبي طالب وقول أنس أن عمر كان إذا قحطوا استسقى بالعباس وقد اعترضه الاسماعيلي فقال حديث ابن
عمر خارج عن الترجمة إذ ليس فيه أن أحداً سأل أن يستسقى له ولا في قصة العباس التي أوردها أيضاً وأجاب ابن
المنير عن حديث ابن عمر بأن المناسبة تؤخذ من قوله فيه يستسقى الغمام لأن فاعله محذوف وهم الناس وعن حديث
أنس بأن في قول عمر كنا توسل إليك بنبك دلالة على أن للإمام مدخلا في الاستسقاء وتعقب بأنه لا يلزم من
كون فاعل يستسقى هو الناس أن يكونوا سألوا الإمام أن يستسقى لهم كما في الترجمة وكذا ليس في قوله عمر أنهم كانوا
يوسلون به دلالة على أنهم سألوه أن يستسقى لهم إذ يحتمل أن يكونوا في الحالين طلبوا السقيا من الله مستشفعين به
صلى الله عليه وسلم وقال ابن رشيد يحتمل أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق الأولى لأنهم إذا كانوا يسألون
الله به فيسقيهم فأحرى أن يقدموه للسؤال انتهى وهو حسن ويمكن أن يكون أراد من حديث ابن عمر سياق
الطريق الثانية عنه وان يبين أن الطريق الأولى مختصرة منها وذلك أن لفظ الثانية ربما ذكرت قول الشاعر وأنا
أظن إلى وجه النبي ﷺ يستسقى فدل ذلك على أنه هو الذي باشر الطلب ﷺ وإن ابن عمر أشار إلى قصة
وقعت في الاسلام حضرها هو لا مجرد ما دل عليه شعر أبي طالب وقد علم من بقية الأحاديث أنه ﷺ إنما استسقى
اجابة لسؤال من سأل في ذلك كافي حديث ابن مسعود الماضي وفي حديث أنس الاتي وغيرهما من الأحاديث
وأوضح من ذلك ما أخرجه البيهقي في الدلائل من رواية مسلم الملائى عن أنس قال جاء رجل أعرابي إلى النبي
ﷺ فقال يا رسول الله أتيتك وما لنا بغير ريث ولا صبي يغط ثم أنشد شعرا يقول فيه

وليس لنا إلا اليك فرارنا * وابن فرار الناس إلى اليرسل

فقام يجر رداءه حتى صعد المنبر فقال اللهم اسقنا الحديث وفيه ثم قال ﷺ لو كانت أبوطالب حيا لقرت عيناه
من يشدنا قوله فقام على فقال يا رسول الله كأنك أردت قوله

يَتَمَثَّلُ بِشَعْرِ أَبِي طَالِبٍ

وَأَيْضُ يُسْتَسْقَى النِّعَامُ بِوَجْهِهِ * نِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ

* وأيض يستسقى النعمام بوجهه * الآيات فظهرت بذلك مناسبة حديث ابن عمر للترجمة واسناد حديث أنس وإن كان فيه ضعف لكنه يصلح للتابعة وقد ذكره ابن هشام في زوائده في السيرة تعليقاً عن يتي به وقوله يسط بفتح اوله وكسر الهمزة وكذا يسط بالمججمة والاطيط صوت البعير الثقيل والغطيط صوت النائم كذلك وكفى بذلك عن شدة الجوع لانهما انما يقعان غالباً عند الشبع واما حديث انس عن عمر فإشار به ايضا الى ماورد في بعض طرقه وهو عند الاسماعيلي من رواية محمد بن المثني عن الانصاري باسناد البخاري الى انس قال كانوا اذا قحطوا على عهد النبي ﷺ استسقوا به فيستسقي لهم فيسقون فلما كان في امارة عمر فذكر الحديث وقد اشار الى ذلك الاسماعيلي فقال هذا الذي روي به يحتمل المعنى الذي ترجمه بخلاف ماورده هو (قلت) . وليس ذلك بمبتدع لما عرف بالاستقراء من عادته من الاكتفاء بالاشارة الى ماورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد روى عبد الرزاق من حديث ابن عباس ان عمر استسقى بالمصلي فقال للعباس قم فاستسقى فقام العباس فذكر الحديث فتبين بهذا ان في القصة المذكورة ان العباس كان مسؤولاً وانه ينزل منزلة الامام اذا امره الامام بذلك وروى ابن ابى شيبة باسناد صحيح من رواية ابى صالح البنان عن مالك الداربي وكان خازن عمر قال اصاب الناس قحط في زمن عمر فجهاء رجل الى قبر النبي ﷺ فقال يا رسول الله استسقى لأمك فانهم قد هلكوا فأتى الرجل في المنام فقبل له انت عمر الحديث وقدروى سيف في الفتوح ان الذي رأى المنام المذكور هو بلال ابن الخثول المزني احد الصحابة وظهر بهذا كله مناسبة الترجمة لاصل هذه القصة ايضا والله الموفق (قوله يتمثل) اى ينشد شعر غيره (قوله وايض) بفتح الضاد وهو مجرور برب مقدرة او منصوب باضمار اعني أو أخص والراجح انه بالنصب عطفا على قوله سيدا في البيت الذي قبله (قوله نمال) بكسر المثناة وتخفيف الميم هو العماد والملجأ والمطعم والغيث والمعين والكافي قد اطلق على كل من ذلك وقوله عصمة للارامل اى يتمتعن مما يضرهن والارامل جمع ارملة وهى الفقيرة التى لا زوج لها وقد يستعملن في الرجل ايضا مجازا ومن ثم لو اوصى للارامل خص النساء دون الرجال وهذا البيت من آيات في قصيدة لابي طالب ذكرها ابن اسحق في السيرة بطولها وهى اكثر من ثمانين بيتا قالها لما تمالأت قرىش على النبي ﷺ ونفروا عنه من ريد الاسلام اولها

ولما رايت القوم لاود فيهم * وقد قطعوا كل العراو الوسائل

وقد جاهرونا بالعداوة والاذى * وقد طاعوا امر العدو المزائل

(يقول فيها) أعبد منافع اثم خير قومكم * فلا تشركوا في امركم كل واغل

فقد خفت ان لم يصلح الله امركم * تكونوا كما كانت احاديث وائل

(يقول فيها) أعوذ برب الناس من كل طاعن * علينا بسوء أو ملح يباطل

ونور ومن أرسى ثبيرا مكانه * وراق لبر في حراء ونازل

وبالبيت حق البيت من بطن مكة * وبالله ان الله ليس بغافل

(يقول فيها) كذبتم وبيت الله نبرزي عدا * ولما نطاعن حوله ونناضل

ونسلمه حتى نصرع حوله * ونذهل عن أبنائنا والحلائل

(يقول فيها) وما ترك قوم لا أبالك سيدا * يحوط الزمارين بكر ابن وائل

وأبيض يستسقى النعمام بوجهه * نمال اليتامى عصمة للارامل

يلوذ به الهلاك من آل هاشم * فهم عنده في نعمة وفواضل

وقال عمر بن حنظلة حدثنا سالم عن أبيه ربهما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي ﷺ
يستقي فما ينزل حتى يجيش كل ميزاب

وأيضاً يستقي الفمام بوجهه * فمال اليتامى عصمة للأرامل

وهو قول أبي طالب حدثنا الحسن بن محمد قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي
عبد الله بن المثنى عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان إذا
قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسعيننا وإنا نتوسل
إليك بسم نبينا فأسقنا . قال فيستقون

قال السبيل فان قيل كيف قال أبو طالب يستقي الفمام بوجهه ولم يره قط استسقى انما كان ذلك منه بعد الهجرة
وأجاب بما حاصله ان اباطاب أشار الى ما وقع في زمن عبد المطلب حيث استسقى لقرش والنبي ﷺ معه
غلام انتهى ويحتمل أن يكون أبو طالب مدحه بذلك لما رأى من غايل ذلك فيه وان لم يشاهد وقوعه
وساقي في الكلام على حديث ابن مسعود ما يشعر بأن سؤال أبي سفيان للنبي ﷺ في الاستسقاء وقع
بمكة وذكر ابن التين أن في شعر أبي طالب هذا دلالة على أنه كان يعرف نبوة النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن
يبعث أخيراً به بجمرة أو غيره من شأنه وفيه نظراً تقدم عن ابن اسحق ان انشاء أبي طالب لهذا الشعر كان بعد
البعث ومعرفة أبي طالب بنبوة رسول الله ﷺ جاءت في كثير من الاخبار وتمسك بها الشيعة في أنه كان مسلماً
ورأيت لعل ابن حنظلة البصري جزأه في شعر أبي طالب وزعم في أوله أنه كان مسلماً وانه مات على الاسلام وأن
الحشوية زعم أنه مات على الكفر وأنهم لذلك يستجيزون لعنه ثم بالغ في سبهم والرد عليهم واستدل لدعواه بما لا
دلالة فيه وقد ينت فساد ذلك كله في ترجمة أبي طالب من كتاب الاصابة وساقى بعضه في ترجمة أبي طالب من كتاب
مبعث النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وقال عمر ابن حنظلة) أي ابن عبد الله ابن عمر وسالم شيخه هو عمه وعمر
مختلف في الاحتجاج وكذلك عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المذكور في الطريق الموصولة فاعتضدت احدى الطريقين
بالأخرى وهو من أمثلة إحدى قسمي الصحيح كما تقرر في علوم الحديث وطريق عمر المعاقبة وصلها أحمد وابن
ماجه والاسماعيلي من رواية أبي عقيل عبد الله بن عقيل الثقفى عنه وعقيل فيها بفتح العين (قوله يستسقى)
فتح أوله زاد ابن ماجه في روايته على المنبر وفي روايته أيضاً في المدينة (قوله يجيش) بفتح أوله وكسر الجيم
وأخره معجمة يقال جاش الوادى اذا زخر بالماء وجاشت القدر اذا غلت وجاش الشيء اذا تحرك وهو كناية عن
كثرة المطر (قوله كل ميزاب) بكسر الميم وبالزاي معروف وهو ما يسيل منه الماء من موضع عال ووقع في رواية
الحموي حتى يجيش لك بتقديم اللام على الكاف وهو تصحيف (قوله حدثني الحسن بن محمد) هو الزعفراني والانصارى
شيخه بروى عنه البخارى كثيراً وربما أدخل بينهما واسطة كهذا الموضع وهم من زعم أن البخارى أخرج
هذا الحديث عن الانصارى نفسه (قوله ان عمر بن الخطاب كانوا اذا قحطوا) بضم القاف وكسر المهملة
أى أصحابهم القحط وقد بين الزبير بن بكار في الانساب صفة مادعاه العباس في هذه الواقعة والوقت الذى وقع
فيه ذلك فاخرج باسناده ان العباس لما استسقى به عمر قال اللهم انه لم ينزل بلاء الا بالذنوب ولم يكشف الا بتوبة
وقد توجه القوم اليك لسكاني من نبيك وهذه أيدينا اليك بالذنوب ونواصيتنا اليك بالتوبة فاسقنا الفيت فأرخت
السماء مثل الجبال حتى أخصبت الارض وعاش الناس وأخرج أيضاً من طريق داود عن عطاء عن زيد بن أسلم
عن ابن عمر قال استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب فذكر الحديث وفيه فخطب الناس

بابُ تحويل الرِّدَاءِ فِي الاسْتِسْقَاءِ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ قَالَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَقَلْبُ رِدَاءِهِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ

عمر فقال ان رسول الله ﷺ كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد فانتدوا بها الناس برسول الله ﷺ في عمه العباس واتخذوه وسيلة الى الله وفيه فإبرحوا حتى سقامهم الله وأخرجه البلاذري من طريق هشام بن سعد عن يزيد بن أسلم فقال عن أبيه بدل ابن عمر فيحتمل أن يكون لزيد فيه شيخان وذكر ابن سعد وغيره أن عام الرمادة كان سنة ثمان عشرة وكان ابتداءه مصدرا للحاج منها ودام تسعة أشهر والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم سمي العام بها لما حصل من شدة الجذب فاغبرت الارض جدا من عدم المطر وقد تقدم من رواية الاسماعيلي رفع حديث أنس المذكور في قصة عمر والعباس وكذلك أخرجه ابن جبان في صحيحه من طريق محمد بن المثنى بالاسناد المذكور ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستسقاء بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفة بحقه (قوله باب تحويل الرداء في الاستسقاء) ترجم لمشروعيته خلافا لمن نفاه ثم ترجم بعد ذلك لكيفيته كما سيأتي (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وأخرجه من طريقه (قوله عن محمد بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم وهو أخو عبد الله بن أبي بكر المذكور في الطريق الثانية من هذا الباب وقد حدث به عن عباد أبوها أبو بكر بن محمد بن عمرو وكاسياني بعد خمسة عشر بابا (قوله استسقى قلبه رداءه) ذكر الواقدي أن طول رداءه ﷺ كان ستة أذرع في ثلاثة أذرع وطول ازاره أربعة أذرع وشبرين في ذراعين وشبر كان يلبسهما في الجمعة والعيدين ووقع في شرح الاحكام لابن زبيرة ذرع الرداء كالذي ذكره الواقدي في ذرع الازرار والاول أولى قال الزين بن المنير ترجم بلفظ التحويل والذي وقع في الطريقين اللذين ساقهما لفظ القلب وكأنه أراد أنهما بمعنى واحد انتهى ولم تتفق الرواة في الطريق الثانية على لفظ القلب فان رواية أبي ذر حول وكذا هو في أول حديث في الاستسقاء وكذلك أخرجه مسلم من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر وقد وقع بيان المراد من ذلك في باب الاستسقاء بالمصلي في زيادة سفیان عن المسعودي عن أبي بكر بن محمد ولفظه قلب رداءه جعل اليمين على الشمال وزاد فيه ابن ماجه وابن خزيمة من هذا الوجه والشمال على اليمين والمسعودي ليس من شرط الكتاب وانما ذكر زيادة استطرادا وسيأتي بيان كون زيادته موصولة أو معلقة في الباب المذكور ان شاء الله تعالى وله شاهد أخرجه أبو داود من طريق الزبيدي عن الزهري عن عباد بن عباد بن عطاء بن علقمة عن عطاء بن الايسر عن علقمة بن الايسر على عاتقه الايمن وله من طريق عارة ابن غزيرة عن عباد استسقى وعليه خيمعة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفله فيجعل أعلاها فلما نقلت عليه قلبها على عاتقه وتد استحب الشافعي في الجديد فعل ما به ﷺ من تنكيس الرداء مع التحويل الموصوف وزعم القرطبي كغيره ان الشافعي اختار في الجديد تنكيس الرداء لا التحويل والذي في الاما ذكرته والجمهور على استحباب التحويل فقط ولا ريب ان الذي استحب الشافعي أحوط وعن أبي حنيفة وبعض المالكية لا يستحب شيء من ذلك واستحب الجمهور أيضا أن يحول الداس يحويل الامام ويشهده مارواه أحمد من طريق أخرى عن عباد في هذا الحديث بلفظ وحول الناس معه وقال الليث وأبو يوسف يحول الامام وحده واستثنى ابن الماجشون النساء فقال لا يستحب في حقهن ثم ان ظاهر قوله قلبه رداءه أن التحويل وقع بعد فراغ الاستسقاء وليس كذلك بل المعنى قلب رداءه في أثناء الاستسقاء وقد بينه مالك في روايته المذكورة ولفظه حول رداءه حين استقبال القبلة وسلم من رواية يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد وانه لا أراد أن يدعو استقبال القبلة وحول رداءه وأصله للمصنف كما سيأتي بهذا وباب وله من رواية الزهري عن عباد فقام فدعا الله قائما ثم توجه قبل القبلة وحول رداءه

حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ عِبَادَ بْنَ تَمِيمٍ يُحَدِّثُ أَبَاهُ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَقَلْبُ رِدَائِهِ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ *

فصرف ذلك أن التحويل وقع في أثناء الخطبة عند ارادة الدعاء واختلف في حكمة هذا التحويل فجزم الملب بأنه للتفاوت
بحويل الحال عما هي عليه وتعبه ابن العربي بأن من شرط القائل أن لا يقصد اليه قال وإنما التحويل أمانة بينه وبين ربه
قيل له حول رداءه ليسحول حاله وتعبه ابن الذي جزم به يحتاج الي نقل والذي رده ورد فيه حديث رجاله ثقات
أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد عن علي عن أبيه عن جابر ورجح الدارقطني إرساله وعلى كل حال
فهو أولى من القول بالغلط وقال بعضهم إنما حول رداءه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سنة في
كل حال وأجيب بان التحويل من جهة الي جهة لا يقتضي الثبوت على العائق فالغلط على المعنى الاول أولى فان الاتباع أولى
من تركه لجرد احتمال الخصوص والله أعلم (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (قوله قال عبد الله بن أبي بكر)
أي قال قال ويجوز أن يكون ابن عيينة حذف الصيغة مرة وجزت عاذتهم بحذف احداها من الخط وفي حذفها
من اللفظ بحث ووقع عند الحموي والمستمل بلطف عن عبد الله وصرح ابن خزيمة في روايته بتحديث عبد الله
به لابن عينة (قوله انه سمع عباد بن تميم يحدث أباه) الضمير في قوله أباه يعود على عبد الله بن أبي بكر لاعلى
عباد وضبطه الكرمانى بضم الهمزة وراء بدل الموحدة أى أظنه ولم أر ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا
ومقتضاها ان الراوي لم يجزم بان رواية عباد له عن عمه ووقع في بعض النسخ من ابن ماجه عن عبد الله بن أبي
بكر عن عباد بن تميم عن أبيه عن عبد الله بن زيد وقوله عن أبيه عن عبد الجبار بن العلاء كلاهما عن سفيان قال حدثنا المسعودى
ويحيى هو ابن سعيد عن أبي بكر أي ابن محمد بن عمر وبن حزم قال سفيان فقلت لعبد الله أي ابن أبي بكر
حديث حدثناه يحيى والمسعودى عن أيك عن عباد بن تميم فقال عبد الله ابن ابي بكر سمعته انا من عباد يحدث
ابى عن عبد الله بن زيد بن ابي بكر فذكر الحديث (قوله خرج الى المصلى فاستسقى) في رواية الزهرى المذكورة
بالناس يستسقى ولم أقف في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد على سبب ذلك ولا صفته عليه السلام حال الذهاب الى المصلى
وعلى وقت ذهابه وقد وقع ذلك في حديث عائشة عند أبي داود وابن حبان قالت شكنا الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فحط المطر فأمر بمنزله فوضعه بالمصلى ووعده الناس يوما يخرجون فيه فخرج حين بدا حاجب الشمس فقعده على المنبر
الحديث وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن خرج النبي صلى الله عليه وسلم متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى
فرقى المنبر وفي حديث ابن الدرداء عند البراء والطبراني فحط المطر فسا لنا نبي الله صلى الله عليه وسلم ان يستسقى لنا فغدي نبي الله
صلى الله عليه وسلم الحديث وقد حكى ابن المنذر الاختلاف في وقتها والراجح أنه لا وقت لها معين وان كان أكثر أحكامها كالعيد
لكنها تخالفه بأنها لا تخص بيوم معين وهل تصنع بالليل استنبط بعضهم من كونه صلى الله عليه وسلم جهر بالقراءة فيها بانها تأتىها
نهارية كالعيد والافلو كانت تصلى بالليل لا سرفها بالنهار وجهر بالليل كطلى النوافل ونقل ابن قدامة الاجماع على أنها
لا تصلى في وقت السكراهة وأقاد ابن حبان أن خروجه صلى الله عليه وسلم الى المصلى للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست من
الهجرة (قوله فاستقبل القبلة وحول رداءه) تقدم ما فيه قريبا (قوله وصلى ركعتين) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة
عند ابن خزيمة وصلى بالناس ركعتين وفي رواية الزهرى الآتية في باب كيف حول ظهره ثم صلى لنا ركعتين واستدل به
على أن الخطبة في الاستسقاء قبل الصلاة وهو مقتضى حديث عائشة وابن عباس المذكورين لكن وقع عند أحمد في
حديث عبد الله بن زيد التصريح بأنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة وكذا في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه حيث قال فصلى
بنار ركعتين بغير أذان ولا إقامة والمرجح عند الشافعية والمالكية الثانى وعن أحمد رواية كذلك ورواية يحيى (١) ولم يقع

(١) ورواية يحيى هكذا في النسخ التي بأيدينا بغير خبر بعدها فاعل فيها سقطا وحراره مصححه

قال أبو عبد الله كان ابن عيينة يقول هو صاحب الأذان ولكنه وهم لأن هذا عبد الله بن زيد بن عاصم المازني مازن الأنصار باب الاستسقاء في المسجد الجامع حدثنا محمد بن أحمد بن عيسى قال حدثنا شريك بن عبد الله بن أبي نمر أن سمع أنس بن مالك يذكر

في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد صفة الصلاة المذكورة ولا ما يقرأ فيها وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس أنه يكبر فيهما سبعا وخمسا كالعيد وأنه يقرأ فيهما بسبح وهل أتاك وفي أسناده مقال لكن أصله في السنن لم يخط ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد فأخذ بظاهره الشافعي فقال يكبر فيهما وهل ألفا كهي شيخ شيوختا عن الشافعي استجاب التكبير حال الخروج إليها كافي العيد وهو غلط منه عليه ويمكن الجمع بين ما خلف من الروايات في ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم خطب فاقصر بعض الرواة على شيء وبهضمهم على شيء وعبر بعضهم عن الدعاء بالخطبة فلذلك وقع الاختلاف وأما قول ابن بطال أن رواية أبي بكر بن هذالة على تقديم الصلاة على الخطبة وهو أضيف من ولده عبد الله وعبد فليس ذلك بالبين من سياق البخاري وسلم والله أعلم وقال القرطبي يعضد القول بتقديم الصلاة على الخطبة لما بينها بالعيد وكذا ما تقرر من تقديم الصلاة أمام الحاجة وقد ترجم المصنف لهذا الحديث أيضا الدعاء في الاستسقاء فأما واستقبال القبلة فيه وحمله ابن العربي على حال الصلاة ثم قال يحتمل أن يكون ذلك خاصا بدعاء الاستسقاء ولا يخفى ما فيه وقد ترجم له المصنف في الدعوات بالدعاء مستقبل القبلة من غير قيد بالاستسقاء وكأنه ألحقه به لأن الأصل عدم الاختصاص وترجم أيضا لكونها ركعتين وهو إجماع عندهم قال بها ولكونها في المصلي وقد استنتي الخفاف من الشافعية مسجد مكة كالعيد والجهر بالقراءة في الاستسقاء وبحسب الظاهر إلى الناس عند الدعاء وهو من لازم استقبال القبلة (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف وقوله كان ابن عيينة الخ يحتمل أن يكون تعليقاً ويحتمل أن يكون سمع ذلك من شيخه على ابن عبد الله المذكور ويرجع الثاني أن الأسماعيلي أخرجه عن جعفر الرازي عن علي بن عبد الله بهذا الإسناد فقال عن عبد الله ابن زيد الذي أرى النداء وكذا أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان وثقه به ابن عيينة فلفظه (قوله لأن هذا) يعني راوى حديث الاستسقاء (عبد الله) أي هو عبد الله (بن زيد بن عاصم) فالتقدير لأن هذا أي عبد الله بن زيد هو عبد الله بن زيد بن عاصم (قوله مازن الأنصار) احتراز عن مازن تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم أو مازن بن قيس وهو مازن بن منصور بن الحرث بن خصفة بمجعة ثم مهملة مفتوحين بن قيس بن عيلان ومازن بن مصعب بن معاوية بن بكر بن هوازن ومازن ضبة وهو مازن بن كعب بن ربيعة بن ثعلبة بن سعد بن ضبة ومازن شيان وهو مازن بن ذهل بن ثعلبة بن شيان وغيرهم قال الرشاطي مازن في القبائل كثير والمازن في اللغة يبيض النمل وقد حذف البخاري مقابله والتقدير وذلك أي عبد الله بن زيد رأيي الأذان عبد الله بن زيد بن عبد به وقد اتفقا في الاسم واسم الأب والنسبة إلى الأنصار ثم إلى الخزرج والصعبة والرواية وافترقا في الجد والبطن الذي من الخزرج لأن حفيد عاصم من مازن وحفيد عبد به من بلعوث بن الخزرج والله أعلم (قوله باب انتقام الرب عز وجل من خلقه بالتحط إذا انتهك محارمه) هكذا وقعت هذه الترجمة في رواية الحموي وحده خالية من حديث ومن أرقال ابن رشيد كأنها كانت في وقت مفردة فأهلها بالاقون وكأنه وضعها ليدخل تحتها حديثا وليق شيء بها حديث عبد الله بن مسعود يعني المذكور في ثاني باب من الاستسقاء وأخذ ذلك ليقع له التفسير في بعض سنده كاجترحه عاده غالباً فاعاقه عن ذلك عائق والله أعلم (قوله باب الاستسقاء في المسجد الجامع) أشار بهذه الترجمة إلى أن الخروج إلى المصلي ليس بشرط في الاستسقاء لأن الملاحظ في الخروج إلى المصلي في اجتماع الناس وذلك حاصل في المسجد الأعظم بناء على المأهول في ذلك الزمان من عدم تعدد الجامع بخلاف ما حدث في هذه الأعصار في بلاد مصر والشام والله المستعان وقد ترجم له المصنف بعد ذلك من أكتفى بصلوة الجمعة في خطبة الاستسقاء وترجم له أيضا الاستسقاء في

أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ وَجَاهُ الْمَنْبَرِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُخَاطَبُ فَاسْتَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا فَذَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ . هَلَكْتَ الْمَوَاشِي .

خطبة الجمعة فأشار بذلك الى أنه أنفق وقوع ذلك يوم الجمعة ابدرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة ومدار الطرق الثلاثة على شريك فلاولى عن أبي حمزة والثانية عن مالك والثالثة عن اسمعيل بن جعفر ثلاثهم عن شريك وأخرجه أيضا عن طريق أخرى عن أنس بن شريك اليها عند النقل لزواياها ان شاء الله تعالى (قوله ان رجلا) لم أقف على تسميته في حديث أنس وروى الإمام أحمد عن حديث كعب بن مرة ما يمكن أن يفسر هذا الميم بأنه كعب المذكور وسأذكر بعض سياقه بعد قليل وروى البيهقي في الدلائل من طريق مرة ما يمكن أن يفسر بأنه خارجة ابن حصن بن حذيفة بن بدر القراري ولكن رواه ابن ماجه من طريق شرحبيل بن السمط أنه قال لكعب بن مرة يا كعب حدثنا عن رسول الله ﷺ واحذر قال جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال يارَسُولَ اللَّهِ استسقى الله عز وجل فرغ يديه فقال اللهم اسقنا الحديث في هذا أنه غير كعب وسيأتي بعد أبواب في هذه القصة فأتاه أبو سفيان ومن ثم زعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب وهو وماله جاء في واقعة أخرى كما سنوهم ان شاء الله تعالى في باب اذا استشفع المشركون بالمسلمين وقد تقدم في الجمعة من رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس أصاب الناس سنة أى جذب على عهد رسول الله ﷺ فينار رسول الله ﷺ بخطب يوم الجمعة قام أعرابي وسيأتي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس أنى رجل أعرابي من أهل البدو وأما قوله في رواية ثابت الآتية في باب الدعاء اذا كثر المطر عن أنس فقام الناس فصاحوا فلا يحارض ذلك لأنه يحتمل أن يكونوا سألوه بعد أن سألوا ويحتمل أنه نسب ذلك اليهم لموافقة سؤال السائل ما كانوا يريدونه من طلب دعاء النبي ﷺ لهم وقد وقع في رواية ثابت أيضا عند أحمد اذ قال بعض أهل المسجد وهى ترجع الاحتمال الاول (قوله من باب كان وجه المنبر) بكسر واو وجه ويجوز ضمها أى مواجهة ووقع في شرح ابن التين ان معناه مستدير القبلة وهو وهم وكأنه ظن ان الباب المذكور كان مقابل ظهر المنبر وليس الامر كذلك ووقع في رواية اسمعيل بن جعفر من باب كان نحو دار القضاء وفسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الامارة وليس كذلك وإنما هى دار عمر ابن الخطاب وسميت دار القضاء لأنها بيعت في قضاء دينه فكان يقال لها دار قضاء دين عمر ثم طال ذلك فقيل لها دار القضاء ذكره الزبير بن بكار بسنده الى ابن عمر ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة عن أنس بن عسان المدني سمعت ابن أبي فديك عن عمه كانت دار القضاء لعمر فأمر عبدالله وحفصة أن يبيعاها عند وفاته في دين كان عليه فباعوها من معاوية وكانت تسمى دار القضاء قال ابن أبي فديك سمعت عمي يقول ان كانت تسمى دار قضاء الدين قال وأخبرني عمي أن الخوخة الشارعة في دار القضاء غربى المسجد هى خوخة أنى بكر الصديق التى قال رسول الله ﷺ لا يبقى في المسجد خوخة الا خوخة أبى بكر وقد صارت بعد ذلك الى مروان وهو أمير المدينة فلعلها شبة من قال أنها دار الامارة فلا يكون غلط كما قال صاحب المطالع وغيره وجاء في تسميتها دار القضاء قول آخر رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة عن أنس بن عسان المدني أيضا عن عبد العزيز بن عمران عن راشد بن حفص عن أم الحكم بنت عبدالله عن عمها سهلة بنت عاصم قالت كانت دار القضاء لعبد الرحمن بن عوف وإنما سميت دار القضاء لان عبد الرحمن بن عوف اعتزل فيها لى الشورى حتى قضى الامر فيها فباعها بنو عبد الرحمن من معاوية بن أبي سفيان قال عبد العزيز فكانت فيها الدواوين وبيت المال ثم صيرها السفاح رجة للمسجد وزاد احد في رواية ثابت عن أنس انى لقاهم عند المنبر فأقاد بذلك قوة ضبطه للقصة لقربه ومن ثم لم يرد هذا الحديث بهذا السياق كله الا من روايته (قوله قائم بخطب) زاد في رواية قتادة في الادب بالمدينة (قوله فقال يارَسُولَ اللَّهِ) هذا يدل على أن السائل كان مسلماتنى أن يكون أباسفيان فانه حين سؤل بذلك كان لم يسلم كما سيأتي في حديث عبد الله بن مسعود قريبا (قوله هلك الاموال) في رواية كريمة وأبى ذر جميعا عن الكشميهني الموائى وهو المراد بالاموال هنا لا الصامت وقد تقدم في كتاب

وَأَنْقَطَعَتِ السَّبِيلُ . فَأَدْعُ اللَّهَ يُعِيدُنَا . قَالَ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ فَقَالَ اللَّهُمَّ اسْقِنَا اللَّهُمَّ اسْقِنَا . قَالَ أَنَسٌ وَلَا وَاللَّهِ مَا تَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قُرْعَةٍ وَلَا شَيْئًا وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سُلَيْمٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ قَالَ فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ

الجمعة بالمظ هلك الكراع وهو بضم الكاف يطلق على الخيل وغيرها وفي رواية يحيى بن سعيد الآتية هلكت الماشية هلك العيال هلك الناس وهو من ذكر العام بعد الخاص والمراد بهلاكهم وعدم وجود ما يعيشون به من الافوات المفقودة بحبس المطر (قوله وأنقطعت السبل) في رواية الاصيلي وقطعت بمثابة تشديد الطاء والمراد بذلك ان الابل ضعفت لقلة القوت عن السفر أو لكونها لا تجد في طريقها من السكلا ما يقم أودها وقيل المراد قناده ما عند الناس من الطعام أو قلة فلا يجدون ما يحملونه يجلبونه الى الاسواق ووقع في رواية قتادة الآتية عن أنس فحط المطر رأى قل وهو بفتح القاف والطاء وحكي بضم ثم كسر وزاد في رواية ثابت الآتية عن أنس وأحمرت الشجر وأحمرها كناية عن يبس ورقها لعدم شربها الماء وأول انتشاره فقصر الشجر أعواد بغير ورق ووقع لاحد في رواية قتادة وأحملت الارض وهذه الالفاظ يحتمل ان يكون الرجل قال كلها ويحتمل أن يكون بعض الروايات شيا ما قاله بالمعنى لانها متقاربة فلا تكون غلطاً كما قال صاحب المطالع وغيره (قوله فادع الله يغينا) أي فبويغينا وهذه رواية الاكثر ولا بد أن يغينا وفي رواية اسمعيل بن جعفر الآتية للكشميهني يغينا بالجزم ويجوز الضم في يغينا على أنه من الاغانة وبالفتح على أنه من الغيث ويرجح الاول قوله في رواية اسمعيل بن جعفر فقال اللهم أغشنا وقع في رواية قتادة فادع الله أن يسقينا وله في الادب فاستسقى ربك قال قاسم بن ثابت رواه لنا موسى بن هرون اللهم اغشنا وجارتان يكون من الغوث أو من الغيث والمعروف في كلام العرب غشنا لأنه من الغوث وقال ابن القطاع غاث الله عباده غيثا وغيا غيا سقام المطر وأغاثهم أجاب دعاءهم ويقال غاث وأغاث بمعنى والرباعي أعلى وقال ابن دريد الاصل غاثه الله يغونه غوثا فغيث واستعمل أغاثه ومن فتح أوله فمن الغيث ويحتمل ان يكون معنى أغنا أعطنا غوثا وغيا (قوله فرفع يديه) زاد النسائي في رواية سعيد بن يحيى بن سعيد ورفع الناس أي بدعهم مع رسول الله ﷺ يدعون وزاد في رواية شريك حذاء وجهه ولا بد من خزيمة عن رواية حميد عن أنس حتى رأيت يابضاً أبطيه وتقدم في الجمعة بلقظ فده ودهازاد في رواية قتادة في الادب فنظروا الى السماء (قوله فقال اللهم اسقنا) أعاده ثلاثا في هذه الرواية ووقع في رواية ثابت الآتية عن أنس اللهم اسقنا من تين والاختصار يادة أولى ويرجح ما تقدم في العلم أنه ﷺ كان اذا دعا دعا ثلاثا قوله ولا والله) كذلك بالاكثر بالواو ولا بد من ذوالقاء وفي رواية ثابت المذكورة وإيم الله (قوله من سحاب) أي ججمع (ولا قرعة) بفتح القاف والزاي بعدها مهمل أي سحاب متفرق قال ابن سيده الفزع قطع من السحاب رفاق زاد أبو عبيد وأكثر ما يجي في الخريف (قوله ولا شيا) بالنصب عطفا على موضع الجار والمجرور أي ما ترى شيا والمراد نفي علامات المطر من ريح وغيره (قوله وما بيننا وبين سلم) بفتح المهمل وسكون اللام جبل معروف بالمدينة وقد حكي أنه بفتح اللام (قوله من بيت ولادار) أي بجبنا عن رؤيته وأشار بذلك الى ان السحاب كان مفقودا لاستمرار بيت ولا غيره ووقع في رواية ثابت في علامات النبوة قال أنس وإن السماء لي مثل الزجاجه أي لشدة صفائها وذلك مشعر بعدم السحاب أيضا (قوله فطلعت) أي ظهرت (من ورانه) أي سلم وكانها نشأت من جهة البحر لان وضع سلم يقتضي ذلك (قوله مثل الترس) أي مستديرة ولم يرد أنها مثل في القدر لان في رواية حفص بن عبيد الله عند أي عوانة فنشأت سحابة مثل رجل الطائر وأنا أنظر إليها فهذا يشعر بأنها كانت صغيرة وفي رواية ثابت المذكورة فهاجرت ريح أنشأت سحبا ثم اجتمع وفي رواية قتادة في الادب فنشأت السحاب بعضه الى بعض وفي رواية اسحق الآتية حتى ثار السحاب أمثال الجبال أي لكثرة توافيه ثم لم ينزل عن منبره حتى رأينا

فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءُ أَنْشَرَّتْ نُمُ امْطَرَتْ . قَالَ اللَّهُ مَا رَأَيْتُمُ الشَّمْسَ سَبْتًا . ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا . فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ

المطر يحادر على لحية وهذا يدل على أن السقف وكف لكونه كان من جريد النخل (قوله فلما توسطت السماء انشريت) هذا يشعر بانها استمرت مستديرة حتى انتهت الى الافق فانسطت حينئذ وكان قائدة تعميم الارض بالمطر (قوله ما رأيت الشمس سبتا) كناية عن استمرار الغيم الماطر وهذا في الغالب والافق يستمر المطر والشمس بادية وقد تحجب الشمس بغيم مطر وأصرح من ذلك رواية اسحق الآتية بلفظ فطرنا يومنا ذلك من الغدومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الاخرى واما قوله سبتا فوقع للاكثر بلفظ السبت يعنى أحد الايام والمراد به الاسبوع وهو من تسمية الشيء باسم بعضه كما يقال جمعة قاله صاحب النهاية قال ويقال أراد قطعة من الزمان وقال الزين بن المنير قوله سبتا أي من السبت الى السبت أى جمعة وقال المحب الطبري مثله وزاد أن فيه تجوزا لان السبت لم يكن مبدأ ولا انتهى متصيا وإنما عبر أنس بذلك لانه كان من الانصار وكانوا قد جاؤوا اليه وقد أخذوا بكثير من اصطلاحهم وانما سموا الاسبوع سبتا لانه أعظم الايام عند اليهود كما أن الجمعة عند المسلمين كذلك وحكي النوى تبعاً لغيره كثابت في الدلائل أن المراد بقوله سبتا قطعة من الزمان ولفظ ثابت الناس يقولون معناه من سبت الى سبت وانما السبت قطعة من الزمان وأن الداودي رواه بلفظ سبتا وهو تصحيف وتعقب بان الداودي لم ينفرد بذلك فقد وقع في رواية الحموي والمستمل هنا ستا وكذا رواه سعيد بن منصور عن الدراودي عن شريك ووافقه احمد من رواية ثابت عن أنس وكان من ادعى انه تصحيف استبعد اجماع قوله ستام قوله في رواية اسمعيل بن جعفر الآتية سبعا وليس بمستبعد لان من قال ستا أراد ستة أيام تامة ومن قال سبعا أضاف أيضا يوما ملقما من الجمعتين وقد وقع في رواية مالك عن شريك فطرنا من جمعة الى جمعة وفي رواية للنسفي فدامت جمعة وفي رواية عبدوس والقاسبي فيما حكاه عياض سبتنا كما يقال جمعنا وهم من عزا هذه الرواية لابن ذر وفي رواية قتادة الآتية فطرنا فأكدنا نصل الى منازلنا أي من كثرة المطر وقد تقدم للمصنف في الجمعة من وجه آخر بلفظ فطرنا نخوض الماء حتى أتينا منازلنا ولمسلم في رواية ثابت فاطرنا حتى رأيت الرجل تهمه نفسه أن يأتي أهله ولابن خزيمة في رواية حميد حتى أهدم الشاب القريب الدار الرجوع الى أهله وللمصنف في الادب من طريق قتادة حتى سألت مناعا المدينة ومناعا جمع مثعب بالثالثة وآخره موحدة مسيل الماء (قوله) ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة (ظاهرا انه غير الاول لان النكرة اذا تكررت دلت على التعدد وقد قال شريك في آخر هذا الحديث هنا سألت أنسا هو الرجل الاول قال لأدري وهذا يقتضي أنه لم يجزم بالتخاير فالظاهر أن القاعدة المذكورة محمولة على الغالب لان أنسا من أهل اللسان وقد تعددت وسيائي في رواية اسحق عن أنس فقام ذلك الرجل أو غيره وكذا لقتادة في الادب وتقدم في الجمعة من وجه آخر كذلك وهذا يقتضي انه كان يشك فيه وسيائي من رواية يحيى ابن سعيد قاتي الرجل فقال يا رسول الله ومثله لابن عوانة من طريق حفص عن أنس بلفظ فلما زلنا نخطر حتى جاء ذلك الاعرابي في الجمعة الاخرى وأصله في مسلم وهذا يقتضي الجزم بكونه واحدا فلعل أنسا تذكره بعد أن نسيه أو نسيه بعد أن كان تذكره ويؤيد ذلك رواية البيهقي في الدلائل من طريق يزيد أن عبيدا السلمى قال لما قتل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك أناه وفد بني فزارة وفيه خارجة بن حصن أخو عينة قدموا على ابل عجاف فقالوا يا رسول الله ادع لنا ربك أنت فيينا فذكر الحديث وفيه فقال اللهم اسق بلدك وبهيمتك وانشر بركتك اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريا مريحا طيفا واسعا عاجلا غير آجر نافع غير ضار اللهم سقيا رحمة لاسقيا عذاب اللهم اسقنا الغيث وانصرنا على الاعداء وفيه قال فلا والله مازي في السماء من قزعة ولا سحب وما بين المسجد وسيلع من بناء فذكر نحو حديث أنس يتاهم وفيه قال الرجل يعني الذي سأله أن يستسقى لهم هلك الاموال الحديث كذا في الاصل والظاهر أن

هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ . وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ . فَادْعُ اللَّهَ بِمَسْكَا . قَالَ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ
 حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا . اللَّهُمَّ عَلَى الْكَامِ وَالْجِبَالِ وَالْآجَامِ وَالطَّرَابِ وَالْأَوْدِيَةِ وَمَنْبَاتِ الشَّجَرِ قَالَ فَانْقَطَعَتْ
 وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ . قَالَ شَرِيكَ فَالْتَأَسَّا هُوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ . قَالَ لَا أَذْرِي

السائل هو خارجة المذكور لكونه كان كبير الوفد ولذلك سمي من بينهم والله أعلم وأفادت هذه الرواية صفة الدماء
 المذكور والوقت الذي وقع ذلك فيه (قوله هلكت الأموال وانقطعت السبل) أي بسبب غير السبب الأول والمراد
 أن كثرة الماء انقطع المرمى بسببها فهلك المواشي من عدم الرعى أولعلم ما يفتقها من المطر ويدل على ذلك قوله
 في رواية سعيد عن شريك عند النسائي من كثرة الماء وأما انقطاع السبل فلتعذر سلوك الطرق من كثرة الماء وفي
 رواية حميد عند ابن خزيمة واحبس الركبان وفي رواية مالك عن شريك تهدمت البيوت وفي رواية إسحق
 الآتية هدم البناء وغرق المال (قوله فادع الله بمسكها) يجوز في مسكها الضم والكون وللشمسين هنا أن
 بمسكها والضمير يعود على لا مطار أو على السحاب أو على السماء والعرب تطلق على المطر سماء ووقع في رواية سعيد
 عن شريك أن يمسك عنا الماء وفي رواية أحمد من طريق ثابت أن رفعها عنا وفي رواية قتادة في الأدب قادم
 ربك أن يحبسها عنا فضحك وفي رواية ثابت فبسم زاد في رواية حميد لمرعة ملال ابن آدم (قوله فرفع رسول
 الله ﷺ يديه) تقدم الكلام عليه قريبا (قوله اللهم حوالينا) بفتح اللام وفيه حذف تقديره اجعل أو امطر
 والمراد به صرف المطر عن الابنية والدور (قوله ولا علينا) فيه بيان للمراد بقوله حوالينا لأنها تشمل الطرق التي
 حولهم فأراد إخراجها بقوله ولا علينا قال الطبري في إدخال الواو هنا معني لطيف وذلك أنه لو أسقطها لكان مستقيا
 للآكام وما معها فقط ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصود العينه ولكن ليكون
 وقاية من أذى المطر فليست الواو غلظة للعطف ولكنها للتعليل وهو كقولهم تجوع الحرة ولأننا كل بنديها
 فإن الجوع ليس مقصود العينه ولكن لكونه مانعا عن الرضاع بأجرة إذ كانوا يكرهون ذلك أنفا اه (قوله اللهم
 على الآكام) فيه بيان للمراد بقوله حوالينا والآكام بكسر الهمزة وقد تفتح وتند جمع أكمة بفتحات قال ابن البرقي
 هو التراب المجتمع وقال الداودي هي أكر من السكدة وقال القزاز هي التي من حجر واحد وهو قوله الخليل وقال
 الخطابي هي الهضبة الضخمة وقيل الجبل الصغير وقيل ما ارتفع من الأرض وقال الصالي الأكمة أعلى من الرابية
 وقيل دونها (قوله والطراب) بكسر المعجمة وآخره موحدة جمع طرب بكسر الراء وقد تسكن وقال القزاز هو
 الجبل المنبسط ليس بالعالي وقال الجوهري الرابية الصغيرة (قوله والأودية) في رواية مالك بطون الأودية والمراد بها
 ما يحصل فيه الماء ليتفتح به قالوا ولم تسمع أفعلة جمع فاعل الأودية جمع واد وفيه نظر وزاد مالك في روايته
 ورؤس الجبال (قوله فانقطعت) أي السماء أو السحابة الماطرة والمعني أنها أسكنت عن المطر على المدينة وفي رواية
 مالك فانماجت عن المدينة انجياب الثوب أي خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لاسه وفي رواية سعيد عن شريك
 فاهو الآن تكلم رسول الله ﷺ بذلك تمزق السحاب حتى مارت منه شيئا والمراد بقوله مارت منه شيئا أي
 في المدينة وأسلم في رواية حفص فلقد رأيت السحاب يتمزق كأنه الملاحن تطوى والملا بضم الميم والقصر وقد يمد
 جمع ملاء وهو ثوب معروف وفي رواية قتادة عند المصنف فلقد رأيت السحاب ينقطع بيننا وشمالا يمتطرون أي
 أهل النواحي ولا يمتطر أهل المدينة وله في الأدب فجعل السحاب يتصدع عن المدينة وزاد فيه يريهم الله كرامة نبيه
 واجابة دعوته وله في رواية ثابت عن أنس فكشطت أي تكشفت فجعلت تمطر حول المدينة ولا تمطر بالمدينة قطرة
 فنظرت إلى المدينة وأنها لثلث الا كليل ولاحد من هذا الوجه فتصور ما فوق رؤسا من السحاب حتى كانا في الكليل
 والا كليل بكسر الهمزة وسكون الكاف كل شيء دار من جوانبه واشتهر لما يوضع على الرأس فيحيط بها وهو من

ملايس الملوك كالمخج وفي رواية اسحق عن أنس لما يشير يده الى ناحية من السحاب الانفرجت حتى صارت
 للمدينة في مثل الجوبة والجوبة بنجح الجيم ثم الموحدة وهي الحفرة المستديرة الواسعة والمراد بها هنا الفرجة في السحاب
 وقال الخطابي المراد بالجوبة هنا الترس وضبطها الزين بن المنير تبعاً لغيره بنون بدل الموحدة ثم فسره بالشمس اذا
 ظهرت في خلال السحاب لكن جزم عياض بأن من قاله بالنون فقد صحف وفي رواية اسحق من الزيادة أيضاً وسال
 الوادي وأدي قتادة شهراً وفتادة بفتح القاف والنون الخفيفة علم على أرض ذات مزارع بناحية أحد وادياها
 أحد أودية المدينة المشهورة قاله الحارثي وذكر محمد بن الحسن الخزرجي في أخبار المدينة باسناد له أن أول من سماه
 وادي قتاة تبع الجمان لما قدم يثرب قبل الاسلام وفي رواية له أن تبعاً بعث رائداً ينظر الى مزارع المدينة فقال
 نظرت فإذا قتاة حب ولا تين والجرف حب وتين والحرار يعني جمع حرة بمهملتين لاحب ولا تين اه وتقدم في الجمعة
 من هذا الوجه وسال الوادي قتاة وأعرب بالضم على البدل على أن قتاة اسم الوادي ولعله من تسمية الشيء باسم
 ما جاوره وقرأت بخط الرضى الشاطبي قال الفقهاء تقوله بالنصب والتثنية يتوهمونه قتاة من القنوات وليس
 كذلك اه وهذا الذي ذكره قد جزم به بعض الشراح وقال هو على التشبيه أى سال مثل القتاة وقوله في الرواية
 المذكورة الاحداث بالجوده وفتح الجيم المطر الغزير وهذا يدل على أن المطر استمر في سوي المدينة فقد يشكل بأنه
 يستلزم أن قول السائل هل سكك الاموال واقطعت السبل لم يرتفع الاهلاك ولا القطع وهو خلاف مطلوبه ويمكن
 الجواب بأن المراد أن المطر استمر حول المدينة من الاكام والظراب وبطون الادية لافي الطرق المساوكة ووقوع
 المطر في بقعة دون بقعة كثير ولو كانت تجاورها واذا جاز ذلك جاز أن يوجد للماشية أما كن تكنها وترعى فيها
 بحيث لا يضرها ذلك المطر فيزول الاشكال وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم جواز مكالة الامام في الخطبة
 للحاجة وفيه القيام في الخطبة وأنها لا تنقطع بالكلام ولا تنقطع بالمطروفيه قيام الواحد بامر الجماعة وانما لم يباشر
 ذلك بعض اكابر الصحابة لانهم كانوا يسلكون الادب بالتسليم وترك الابتداء بالسؤال ومنه قول أنس كان
 يعجبنا أن يحى الرجل من البادية فيسأل رسول الله ﷺ وسؤال الدعاء من أهل الخير ومن يرجى منه القبول
 واجابتهم لذلك ومن أدبه بثالحال لم قبل الطلب لتحصيل الرقة المقتضية لصحة التوجه فجزى الاجابة عنده وفيه تكرار
 الدعاء ثلاثاً وادخال دعاء الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على المنبر ولا تحويل فيه ولا استقبال والاجزاء
 بعهلة الجمعة عن صلا الاستسقاء وليس في السياق ما يدل على أنه نواها مع الجمعة وفيه علم من اعلام النبوة في اجابة الله
 دعاء نبيه عليه الصلاة والسلام عقبه أو معه ابتداء في الاستسقاء وانتهاء في الاستسجاء وامتنان السحاب أمره
 بمجرد الإشارة وفيه الادب في الدعاء حيث لم يدع رفع المطر مطلقاً لاحتال الاحتياج الى استمراره فاحتز فيه بما يقتضى رفع
 الضر وإيقاء النفع ويستنبط منه أن من أنتم الله عليه بنعمة لا ينبغي له ان يتسخطها لعارض يعرض فيها بل يسأل الله رفع
 ذلك العارض وإيقاء النعمة وفيه ان الدعاء برفع الضر لا ينافي التوكل وان كان مقام الفضل التفويض لانه ﷺ
 كان عالماً بما وقع لهم من الجذب وأخر السؤال في ذلك فهو ايضا لربه ثم أجابهم الى الدعاء لما سألوه في ذلك بياناً للجواز
 وقرر السنة هذه العبادة الخاصة اشارة الى ذلك ابن أبي حمزة نعم الله به وفيه جواز تسم الخطيب على المنبر تعجباً من أحوال
 الناس وجواز الصياح في المسجد بسبب الحاجة المقتضية لذلك وفيه التمين لتأكيد الكلام وبمحتمل أن يكون ذلك
 جرى على لسان أنس بغير قصد التمين واستدل به على جواز الاستسقاء بغير صلاة خصوصاً وعلى ان الاستسقاء لا يشترع
 فيه صلاة فاما الاول فقال به الشافعي وكرهه سفيان الثوري وأما الثاني فقال به أبو حنيفة كما تقدم وتعقب بأن الذي
 وقع في هذه القصة مجرد دعاء لا ينافي مشروعية الصلاة لها وقد بينت في واقعة أخرى كما تقدم واستدل
 به على الاكتفاء بدعاء الامام في الاستسقاء قاله ابن بطال وتعقب بما سيأتى في رواية يحيى بن سعيد ورفع الناس
 أبينهم مع رسول الله ﷺ يدعون وقد استدلل به المصنف في الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء وفي الباب عدة

باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا إسماعيل بن جعفر عن شريك عن أنس بن مالك أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة باب كان نحو دار القضاء ورَسُولُ اللَّهِ ﷺ قائمٌ يخطبُ. فاستقبل رسول الله ﷺ قائماً. ثم قال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل. فادع الله يغيثنا فرقع رسول الله ﷺ يديه. ثم قال: اللهم أغثنا. اللهم أغثنا. اللهم أغثنا. قال أنس: ولأولئك ما نرى في السماء من سحب ولا قزعة وما بيننا وبين سلم من بيت ولا دار. قال فطلعت من وراءه سحابة مثل الترس فلما توسعت السماء انتشرت ثم أمطرت فلا والله ما رأينا الشمس شيئاً. ثم دخل رجلٌ من ذلك الباب في الجمعة ورسول الله ﷺ قائمٌ يخطبُ فاستقبله قائماً. فقال يا رسول الله هلكت الأموال. وانقطعت السبل. فادع الله بمسكنا عتاً قال فرقع رسول الله ﷺ يديه. ثم قال: اللهم حوالينا ولا علينا. اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر قال فاقلمت وخرجنا نتمشي في الشمس قال شريك سألت أنس بن مالك هو الرجل الأول. فقال ما أدري.

باب الاستسقاء على المنبر **حدثنا** مسدد قال حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال بينما رسول الله ﷺ يخطبُ يوم الجمعة إذ جاءه رجل فقال يا رسول الله قط المطر فادع الله أن يسمينا فديعاً فطربنا فما كدنا أن نصل إلى منازلنا فما زلنا نطمر إلى الجمعة المقبلة. قال فقام ذلك الرجل وأغمزه فقال يا رسول الله ادع الله أن يصرقه عتاً. فقال رسول الله ﷺ اللهم حوالينا ولا علينا. قال فلقد رأيت السحاب ينقطع يمينا وشمالاً يمحطون ولا يمحطون أهل المدينة **باب** من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن شريك بن عبد الله عن أنس قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال هلكت المواشي. وتقطعت السبل. فدعا فطربنا من الجمعة إلى الجمعة. ثم جاء فقال تهدمت البيوت. وتقطعت السبل. وهلك المواشي. فادع الله بمسكنا فقام صلى الله عليه وسلم فقال اللهم على الآكام والظراب والأودية ومنابت الشجر فانجأتني المدينة أنجيات الثوب

أحاديث جمعها المنذري في جزء مفرد وأورد منها النووي في صفة الصلاة في شرح المذهب قدر ثلاثين حديثاً وسنذكر وجه الجمع بينها وبين قول أنس كان لا يرفع يديه إلا في الاستسقاء بعد أربعة عشر باباً إن شاء الله تعالى وفيه جواز الدعاء بالاستسقاء للحاجة وقد ترجم له البخاري بعد ذلك (قوله باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة) (أورد فيه حديث أنس المذكور من طريق إسماعيل بن جعفر عن شريك المذكور وقد تقدمت فوائده في الذي قبله وقوله فيه يوم الجمعة في رواية كريمة بمقبوم جملة بالتكثير (قوله باب الاستسقاء على المنبر) (أورد فيه الحديث المذكور أيضاً من رواية قتادة عن أنس وقد تقدمت فوائده أيضاً (قوله باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء) (أورد فيه الحديث المذكور أيضاً من طريق مالك عن شريك وقد تقدم ما فيه أيضاً وقوله فيه فدعا فطربنا في رواية الاصيل فادع الله بدل فدعا بكل من اللفظين مقدر فيها لم يذكر فيه وفيه تعقب على من استدلل به لمن يقول لا تشرع الصلاة للاستسقاء لأن الظاهر

باب الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي نجر عن أنس بن مالك قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله هلكت الماشي وانقطعت السبل فادع الله فادع رسول الله ﷺ فمطر وأمن الجمعة إلى الجمعة فجاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله تهدمت البيوت وانقطعت السبل. وهلك الماشي. فقال رسول الله ﷺ اللهم على رؤس الجبال والآكام. وبطون الأودية. ومنابت الشجر. فأنجأت عن المدينة أنجيأب التوب **باب** ما قيل إن النبي ﷺ لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة **حدثنا** الحسن ابن بشر قال حدثنا معاذ بن عمران عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله عن أنس بن مالك أن رجلاً شكاً إلى النبي ﷺ هلاك المال وجهه الصيال فدعا الله يستسقى. ولم يذكر أنه حول رداءه. ولا استقبل القبلة **باب** إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقى لهم لم يردهم **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي نجر عن أنس بن مالك أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله. هلكت الماشي. وانقطعت السبل. فادع الله فدعا الله فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة فجاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله تهدمت البيوت وانقطعت السبل وهلك الماشي فقال رسول الله ﷺ اللهم على ظهور الجبال والآكام. وبطون الأودية ومنابت الشجر. فأنجأت عن المدينة أنجيأب التوب **باب** إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط **حدثنا** محمد بن كثير عن سفيان حدثنا منصور والأعشى عن أبي الضحى

ما تضمنته الترجمة * (قوله باب الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر) أو ردفه الحديث المذكور أيضاً من طريق أخرى عن مالك وقد تقدم ما فيه ومراده بقوله من كثرة المطر أي وسائر ما ذكر في الحديث مما يشرع الاستسقاء عند وجوده وظاهره أن الدعاء بذلك متوقف على سبق السقيا وكلام الشافعي في الام بواقفه وزاد أنه لا يسن الخروج للاستسقاء ولا الصلاة ولا تحويل الرداء بل يدعى بذلك في خطبة الجمعة أو في أعقاب الصلاة وفي هذا تعقب على من قال من الشافعية أنه ليس قول الدعاء المذكور في أثناء خطبة الاستسقاء لأنه ترم به السنة * (قوله باب ما قيل إن النبي ﷺ لم يحول رداءه الخ) انما عبر عنه بلفظ قيل مع صحة الخبر لأن الذي قال في الحديث ولم يذكر أنه حول رداءه يحمل أن يكون هو الراوي عن أنس أو من دونه فلا جل هذا التردد لم يجزم بالحكم وإضافه فسكوت الراوي عن ذلك لا يقتضي نفي الوقوع وأما حقه بقوله يوم الجمعة فليبين أن قوله فيما مضى باب تحويل الرداء في الاستسقاء أي الذي يقام في المصل وهذا السياق الذي أورده المصنف بهذا الحديث في هذا الباب مختصر جداً وسيأتي مطولاً من الوجه المذكور بعد اثني عشر باباً وفيه بخطب على المنبر يوم الجمعة * (قوله باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقى لهم لم يردهم) أو ردفه الحديث المذكور من وجه آخر عن مالك أيضاً قال الزين بن المنير تقدم له باب سؤال الناس الإمام إذا قحطوا والفرق بين الترجمتين أن الأولى لبيان ما على الناس أن يفعلوه إذا احتاجوا إلى الاستسقاء والثانية لبيان ما على الإمام من إجابة سؤالهم * (قوله) إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط قال الزين بن المنير ظاهر هذه الترجمة

عَنْ مَسْرُوقٍ . قَالَ أَتَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ . فَقَالَ إِنَّ قُرَيْشًا أَبْطَلُوا عَنِ الْإِسْلَامِ فَنَعَا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حَتَّى هَامَكُوا فِيهَا وَآكَلُوا الْمَيْتَةَ وَالْغِطَامَ . فَجَاءَهُ أَبُو سُفْيَانَ . فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ جِئْتَ تَأْمُرُ بِصِلَةِ الرَّحِمِ . وَإِنْ قَوْمُكَ هَلَكُوا فَادْعُ اللَّهَ . فَقَرَأَ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ . ثُمَّ عَادُوا إِلَى كُفْرِهِمْ . فَلَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : يَوْمَ نَبْطِشُ

منع أهل الذمة من الاستبداد بالاستسقاء كذا قال ولا يظهر وجه المنع من هذا اللفظ واستشكل بعض شيوخنا مطابقة حديث ابن مسعود للترجمة لأن الاستسقاء إنما وقع عقب دعاء النبي ﷺ عليهم بالهطول سئل أن يدعو برفع ذلك ففعل نظيره أن يكون امام المسلمين هو الذي دعا على الكفار بالجدب فأجيب فجاءه الكفار بسألونه الدعاء بالسقيا انتهى ومحصله أن الترجمة أعم من الحديث ويمكن أن يقال هي مطابقة لما وردت فيه ويلحق بها بقية الصور إذا لا يظهر الفرق بين ما إذا استشفعوا بسبب دعائه أو بابتلاء الله لهم بذلك فإن الجامع بينهما ظهور الخضوع منهم والذلة للمؤمنين في التماسهم منهم الدعاء لهم وذلك من مطالب الشرع ويحتمل أن يكون ما ذكره شيخنا هو السبب في حذف المصنف جواب إذا من الترجمة ويكون التقدير في الجواب مثلاً أجابهم مطلقاً أو أجابهم بشرط أن يكون هو الذي دعا عليهم أو لم يجبههم إلى ذلك أصلاً ولا دلالة فيما وقع من النبي ﷺ في هذه القصة على مشروعية ذلك لغيره إذ الظاهر أن ذلك من خصائصه لاطلاعهم على المصلحة في ذلك بخلاف من بعده من الأئمة ولعله حذف جواب إذا لوجود هذه الاحتمالات ويمكن أن يقال إذا جاء امام المسلمين رجوعهم عن الباطل أو وجود تقع عام للمسلمين شرع دعائه لهم والله أعلم (قوله عن مسروق قال أتيت ابن مسعود) سيأتي في تفسير الروم بالاسناد المذكور في أوله ينزل رجل يحدث في كندة فقال يحيى دخان يوم القيامة فذكر القصة وفيها ففزعنا فأتيت ابن مسعود الحديث (قوله فقال ان قريشا أبطأوا) سيأتي في الطريق المذكورة انكار ابن مسعود لما قاله القاص المذكور وسنذكر في تفسير سورة الدخان ما وقع لنا في تسمية القاص المذكور وأقوال العلماء في المراد بقوله تعالى فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين مع بقية شرح هذا الحديث وتقتصر في هذا الباب على ما يتعلق بالاستسقاء ابتداء وانتهاء (قوله فدعا عليهم) تقدم في أوائل الاستسقاء صفة ما دعبه عليهم وهو قوله اللهم سبعا كسيع يوسف وهو منصوب بفعل تقديره أسألك أو سلط عليهم وسيأتي في تفسير سورة يوسف بلفظ اللهم اكفنيهم سبع كسيع يوسف وفي سورة الدخان اللهم أعني عليهم إلى آخره وأفاد الدمياطي أن ابتداء دعاء النبي ﷺ على قريش بذلك كان عقب طرحهم على ظهره سلى الجزور الذي تقدمت قصته في الطهارة وكان ذلك بمكة قبل الهجرة وقد دعا النبي ﷺ عليهم بذلك بعدها بالمدينة في القنوت كما تقدم في أوائل الاستسقاء من حديث أبي هريرة ولا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصص إذ لا مانع أن يدعو بذلك عليهم مراراً والله أعلم (قوله فجاءه أبو سفيان) يعني الاموى والدعماوية والظاهر أن مجيئه كان قبل الهجرة لقول ابن مسعود ثم عادوا فذلك قوله يوم نبطش البطشة الكبرى يوم بدر ولم ينقل أن أباً سفيان قدم المدينة قبل بدر وعلى هذا فيحتمل أن يكون أوطالب كان حاضراً ذلك فلذلك قال « وأيضاً يستسقى الغمام بوجهه » البيت لكن سيأتي بعد هذا بقليل ما يدل على أن القصة المذكورة وقعت بالمدينة فإن يحمل على التعدد والافتراء ومشكل جداً والله المستعان (قوله جئت تأمر بصلة الرحم) يعني والذين هلكوا بدعائك من ذوى رحمك فينبغي أن تصل رحمك بالدعاء لهم ولم يقع في هذا السياق التصريح بأنه دعا لهم وسيأتي هذا الحديث في تفسير سورة ص بلفظ فكشف عنهم ثم عادوا في سورة الدخان من وجه آخر بلفظ فاستسقى لهم فسقوا ونحوه في رواية أسباط الملقبة (قوله بدخان مبين الآية) سقط قوله الآية لغير أبي ذر وسيأتي ذكر بقية اختلاف الرواية في تفسير سورة الدخان (قوله يوم نبطش

البَلْشَةُ الْكُجَرِيَّ يَوْمَ بَدْرٍ قَالَ وَزَادَ أَسْبَاطُ عَنْ مَنْصُورٍ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَسْمًا
فَنَيْتَ فَأَعْلَبَتْ عَلَيْهِمْ سَبْعًا وَشَكَا النَّاسُ كَثْرَةَ الْمَطَرِ قَالَ اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا فَأَنفَعْدَتْ السَّحَابَةُ
عَنْ رَأْسِهِ فَسَقُوا النَّاسُ حَوْلَهُمْ

البَلْشَةُ الْكُجَرِيَّ (زاد الاصيلي بقية الآية) قوله (زاد أسباط) هو ابن نصر ووهم من زعم أنه أسباط بن محمد
(قوله عن منصور) يعني بإسناده المذكور قبله إلى ابن مسعود وقد وصله الجوزي واليهيقي من رواية علي بن ثابت على
أسباط بن نصر عن منصور وهو ابن المعتز عن أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود قال لما رأي رسول الله ﷺ
من الناس أدلرا فذكر نحو الذي قبله و زاد فجاءه ابوسفيان وناس من أهل مكة فقالوا يا عبد الله ترعم أنك بعثت رحمة وأن
قومك قتلهم كذا فادع الله فمدح رسول الله ﷺ فسقوا الغيث الحديث وقد أشاروا بقولهم بعثت رحمة إلى قوله
تعالى وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين (قوله فسقوا الناس حولهم) كذا في جميع الروايات في الصحيح بضم السين والقاف
وهو على لغة بني الحارث وفي رواية البيهقي المذكورة فأسقي الناس حولهم وزاد بعد هذا فقال يعني ابن مسعود لقد
مرت آية الدخان وهو الجوع الخ وقد تقبب الداودي وغيره هذه الزيادة وشبهوا أسباط بن نصر إلى الغلط في قوله
وشكا الناس كثرة المطر الخ وزعموا أنه أدخل حديثا في حديث وإن الحديث الذي فيه شكوى كثرة المطر وقوله اللهم
حوالينا ولا علينا لم يكن في قصة قريش وانما هو في القصة التي رواها أنس وليس هذا التعقب عندي بجيد إذ لا مانع أن
يقع ذلك مرتين والدليل على أن أسباط بن نصر لم يخط ماسيا في تفسير الدخان من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن
أبي الضحى في هذا الحديث فقيل يارسول الله استسق الله لمضر فانها قد هلكت قال لمضر أنك لجري فاستسقي
فسقوا اه والقاتل قليل يظهر لي أنه ابوسفيان لما ثبت في كثير من طرق هذا الحديث في الصحيحين فجاءه ابوسفيان
ثم وجدت في اللآلئ للبيهقي من طريق شعبة عن شعبة عن عمر بن مرة عن سالم عن أبي الجعد عن شرحبيل بن السمط عن
كعب بن مرة أو مرة بن كعب قال دعا رسول الله ﷺ على مضر فأنه ابوسفيان فقال ادع الله لقومك فانهم قتلهم كذا
ورواه أحمد وابن ماجه من رواية الأعمش عن عمر بن مرة بهذا الاسناد عن كعب بن مرة ولم يشك فأبهم أبا
سفيان قال جاء مرجل فقال استسق الله لمضر فقال أنك لجري المضر قال يارسول الله استنصرت الله فنصرك ودعوت
الله فأجابك فرفع يديه فقال اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريعا مريا طبقا عاجلا غير رائب نافعا غير ضار قال فاجيبوا
فاجيبوا أن أتوه فشكوا إليه كثرة المطر فقالوا قد تهدمت البيوت فرفع يديه وقال اللهم حوالينا ولا علينا ففعل السحاب
يقطع بيننا وشمالا فظهر بذلك أن هذا الرجل المبهم المقول له أنك لجري هو ابوسفيان لكن يظهر لي أن فاعل قال يارسول
الله استنصرت الله الخ هو كعب بن مرة راوى هذا الخبر لا أخرجه أحمد أيضا والحاكم من طريق شعبة أيضا عن عمر بن
مرة بهذا الاسناد إلى كعب قال دعا رسول الله ﷺ على مضر فأنته فقلت يارسول الله إن الله قد نصرك وأعطاك
واسعجاب لك وإن قومك قد هلكوا الحديث فعلي هذا كان ابوسفيان وكما حضرا جميعا فكلهم ابوسفيان بشيء وكعب
بشيء فدل ذلك على اتحاد قصتهما وقد ثبت في هذه ماثبت في تلك من قوله أنك لجري ومن قوله فقال اللهم
حوالينا ولا علينا وغير ذلك وظهر بذلك أن أسباط بن نصر لم يخط في الزيادة المذكورة ولم ينتقل من حديث إلى
حديث وسياق كعب بن مرة يشعر بأن ذاك وقع في المدينة بقوله استنصرت الله فنصرك لأن كلا منهما كان بالمدينة
بعد الهجرة لكن لا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصة مع قصة أنس بل قصة أنس واقعة أخرى لأن رواية أنس فلم
ينزل على المنبر حتى مطروا وفي هذه لما كان الجمعة أو نحوها حتى مطروا والسائل في هذه القصة غير السائل في
تلك فهما قصتان وقع في كل منهما طلب الدعاء بالاستسقاء ثم طلب الدعاء بالاستسقاء وان ثبت أن كعب بن مرة أسلم
قبل الهجرة حمل قوله استنصرت الله فنصرك على النصر باجابه دعائه عليهم وزال الاشكال المتقدم والله أعلم

باب الدعاء إذا كثرت المطر حوالينا ولا علينا **حديثنا** محمد بن أبي بكر حدثنا من غير عن
عبيد الله عن ثابت عن أنس قال كان النبي ﷺ يحطّ يوم الجمعة فقام الناس فصاحوا صاهاوا يارسول
الله فحط المطر وأحمرت الشجر وهلك البهايم فادع الله يستغينا فقال اللهم أسفينا مرتين وأيم الله
ما ترى في السماء قرعة من سحب فتشأت سحابة وأمطرت ونزل عن المنبر فسلم فلما أنصرف لم
نزل نطير إلى الجمعة التي تليها فلما قام النبي ﷺ يحطّ صلحوا إليه تهتت البيوت وأثقلت السبل
فادع الله بحبسها عنا فتبسم النبي ﷺ ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا فكتشفت المدينة فجعلت تمطر
حوطها ولا تمطر بالمدينة قطرة فنظرت إلى المدينة وإني مثلي الإكليل **باب** الدعاء في الاستسقاء
قالنا أبو نعيم عن زهير عن أبي إسحق خرج عبد الله بن يزيد الأنصاري وخرج معه البراء بن عازب وزيد
بن أرقم رضي الله عنهم فاستسقى فقام بهم على رجله على غير منبر فاستغفر ثم صلى ركعتين يجهر بالقراءة

وإن ليكثر تعجي من كثرة أقدام الديايطى على تخطيط ما في الصحيح بمجرد التوم مع إمكان التصويب بزيد
الأميل والتقيب عن الطرق وجمع ماورد في الباب من اختلاف الالفاظ فله الحمد على ما علم وأنتم - (قوله باب الدعاء
إذا كثرت المطر حوالينا ولا علينا) كان التقدير أن يقول حوالينا وتكف له الكرماني اعرابا آخر وأورد فيه حديث
أنس من طريق ثابت عنه وقد تقدم الكلام عليه مستوف وإنما اختار هذه الترجمة رواية ثابت لقوله فيها وما تظر
بالمدينة قطرة لأن ذلك أبلغ في انكشاف المطر وهذه اللفظة لم تقع إلا في هذه الرواية وقوله فيها وانكشفت كذا
للكثرة ولكرمة فكشفت على البناء للجحول * (قوله باب الدعاء في الاستسقاء قالنا) أي في الخطبة وغيرها
قال ابن بطلان الحكمة فيه كونه حال خشوع واثابة فيناسه القيام وقال غيره القيام شعار الاختناء والاهتمام والدعاء
أهم أفعال الاستسقاء فناسه القيام ويحتمل أن يكون قام ليراه الناس فيقتدوا بما يصنع (قوله وقال لنا أبو نعيم)
قال الكرماني تبعا لغيره الفرق بين قال لنا وحدثنا أن القول يستعمل فيما يسمع من الشيخ في مقام المذاكرة والتحديث
فيما يسمع في مقام التحمل اه لكن ليس استعمال البخاري لذلك منحصرا في المذاكرة فإنه يستعمل فيما يكون
ظاهره الوقف وفيما يصلح للتباعدات لتخلص صيغة التحديث لما وضع الكتاب لاجله من الاصول المرفوعة
والدليل على ذلك وجود كثير من الاحاديث التي عرفت في الجامع بصيغة القول معبرافيا بصيغة التحديث في
تصانيفه الخارجة عن الجامع (قوله عن زهير) هو ابن معاوية أبو خشة الجعفي وأبو اسحق هو السبيعي (قوله
خرج عبد الله ابن يزيد الانصاري) يعني الى الصحراء يستسقى وذلك حيث كان أميرا على الكوفة من جهة عبد
الله ابن الزبير في سنة أربع وستين قبل غلبة المختار ابن أبي عبيد عليها ذكر ذلك ابن سعد وغيره وقد روى هذا
الحديث قبيصة عن الثوري عن أبي اسحق قال بحث ابن الزبير الى عبد الله ابن يزيد الخطمي ان استسقى بالناس
نفرج وخرج الناس معه وفيهم زيد بن أرقم والبراء ابن عازب أخرجه يعقوب ابن سفيان في تاريخه وخالفه عبد
الرزاق عن الثوري فقال فيه ان ابن الزبير خرج يستسقى بالناس الحديث وقوله ان ابن الزبير هو الذي فعل ذلك
وهم وإنما الذي فعله هو عبد الله بن زيد بأمر ابن الزبير وقد وافق قبيصة عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري على ذلك
(قوله فقام بهم) في رواية أبي الوقت وأبي ذرهم (قوله فاستسقى) في رواية أبي الوقت فاستغفر فائدة أوردها
الحديثي في الجمع هذا الحديث فيما انفرد به البخاري وروى في ذلك وسببه أن رواية مسلم وقعت في المغازي ضمن
حديث زيد بن أرقم (قوله ثم صلى ركعتين) ظاهره أنه أخر الصلاة عن الخطبة وصرح بذلك الثوري في رواية

وَلَمْ يُوْذَنْ وَلَمْ يُعْمَ قَالَ أَبُو اسْحَقٍ وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا أَبُو الْبَلَانِ
 قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَيْمٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَهُ
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ بِالنَّاسِ يَسْتَسْقِي لَهُمْ . فَهَامَ فَدَعَا اللَّهُ قَائِمًا . ثُمَّ تَوَجَّهَ قِبَلَ الْقِبْلَةِ وَحَوْلَ رِدَائِهِ
 فَأَتَوْهُ بَابُ الْجَبْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو تَيْمٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَيْمٍ عَنْ عَمْرِو قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو وَحَوْلَ رِدَائِهِ ثُمَّ صَلَّى
 رَكَعَتَيْنِ جَهْرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ بَابُ كَيْفَ حَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ ظَهَرَهُ إِلَى النَّاسِ حَدَّثَنَا آدَمُ
 قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَيْمٍ عَنْ عَمْرِو قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَرَجَ
 يَسْتَسْقِي قَالَ فَحَوْلَ إِلَى النَّاسِ ظَهَرَهُ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو ثُمَّ حَوْلَ رِدَائِهِ ثُمَّ صَلَّى لَنَا رَكَعَتَيْنِ جَهْرَ
 فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ رَكَعَتَيْنِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَيْمٍ عَنْ عَمْرِو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَقَلْبَ رِدَائِهِ

وخالفه شعبة فقال في روايته عن أبي اسحق أن عبد الله بن يزيد خرج يستسقي بالناس فصلى ركعتين ثم استسقى
 أخرجه مسلم وقد تقدم في أوائل الاستسقاء ذكر الاختلاف في ذلك وأن الجمهور ذهبوا إلى تقديم الصلاة ومن
 اختار تقديم الخطبة ابن المنذر وصرح الشيخ أبو حامد وغيره بأن هذا الخلاف في الاستسقاء لافي الجواز (قوله)
 ولم يؤذن ولم يعم) قال ابن بطال أجمعوا على أن لأذان ولا إقامة للاستسقاء والله أعلم (قوله) قال أبو اسحق
 ورأى عبد الله بن يزيد النبي ﷺ (كذا للكثر وللحموى وحده وروى عبد الله بن يزيد عن النبي ﷺ) ثم
 وجدته كذلك في نسخة الصغاني فان كانت روايته محفوظة احتمل أن يكون المراد أنه رأي هذا الحديث بعينه
 والظاهر أن مراده أنه روى في الجملة خيوائق قوله رأى لأن كلا منهما ثبت له الصحبة أما سماع هذا الحديث فلا
 وقوله قال أبو اسحق هو موصول وقد رواه الاسماعيلي من رواية أحمد بن يونس وعلى بن المجدى عن زهير وصرحا
 بانصاله إلى أبي اسحق وكان السر في إيراد هذا الموقف هنا كونه يفسر المراد بقوله في الرواية المرفوعة بعده
 فدعا الله قائما أي كان على رجله لاعلى المنبر والله أعلم * (قوله باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء) أى
 في صلاتها ونقل ابن بطال أيضا الإجماع عليه (قوله) ثم صلى ركعتين بجهر) في رواية كريمة والأصلي
 جهر بلفظ انماضى * (قوله باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس) (أورد فيه الحديث المذكور وفيه
 فحول إلى الناس ظهره وقد استشكل لان الترجمة لكيفية التحويل والحديث دال على وقوع التحويل فقط
 وأجاب الكرماني بأن معناه حوله حال كونه داعيا وحمل الزين بن المنبر قوله كيف على الاستفهام فقال لما كان
 التحويل المذكور لم يبين كونه من ناحية اليمين أو اليسار احتاج إلى الاستفهام عنه اه والظاهر أنه لا م يبين من
 الخبر ذلك كأنه يقول هو على التخير لكن المستفاد من خارج أنه التفت بجانبه اليمين لا كأن يعجبه اليمين
 في شأنه كله ثم إن عمل هذا التحويل بعد فراغ الموعظة وإرادة الدعاء (قوله) ثم حول رداءه) ظاهره أن الاستقبال
 وقع سابقا لتحويل الرداء وهو ظاهر كلام الشافعي ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحمله حال الاستقبال
 والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في إبداء التحويل وأوسطه يكون منحرفا حتى يبلغ الانحراف غاية
 فيصير مستقبلا * (قوله باب صلاة الاستسقاء ركعتين) هو مجزور على البدل من صلاة الجهر بالإضافة والتقدير
 صلاة ركعتين في الاستسقاء أو هو عطف بيان أو منصوب بمقدر وقد تقدم حديث الباب في باب تحويل الرداء

باب الاستسقاء في المصل **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا سفيان عن عبد الله بن أبي بكر
 سمع عباد بن تميم عن عمه قال خرج النبي ﷺ إلى المصل يستسقي واستقبل القبلة فصلى ركعتين
 وقاب رداءه * قال سفيان فأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال جعل اليمين على الشمال **باب**
استقبال القبلة في الاستسقاء **حدثنا** محمد قال أخبرنا عبد الوهاب قال حدثنا يحيى بن سعيد قال
 أخبرني أبو بكر بن محمد أن عباد بن تميم أخبره أن عبد الله بن زيد الأنصاري أخبره أن النبي ﷺ
 خرج إلى المصل يصل. وأنه لما دعا أو أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه * قال أبو عبد الله
 ابن زيد هذا ما زني والأول مسوفي هو ابن يزيد **باب** رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء.

وقوله فيه عن عمه أن النبي ﷺ في رواية أبي الوقت سمع النبي ﷺ * (قوله باب الاستسقاء في المصل) هذه
 الترجمة أخص من الترجمة المتقدمة أول الأبواب وهي باب الخروج إلى الاستسقاء لأنه أهم من أن يكون إلى المصل
 ووقع في رواية هذا الباب تعيين الخروج إلى الاستسقاء إلى المصل بخلاف تلك فانسب كل رواية ترجمتها (قوله
 قال سفيان) هو ابن عينة وهو متصل بالاسناد الأول ووجه من زعم أنه علق كالزبي حيث علم على المسعودي
 في التهذيب علامة التعليق فإنه عند ابن ماجه من وجه آخر عن سفيان عن المسعودي وكذا قول ابن ماجه القطان لا يدرى
 عن أخذه البخاري قال ولهذا لا يعد أحد المسعودي في رجاله وقد تعقبه ابن المواق بأن الظاهر أنه أخذه عن
 عبد الله بن عبد شريك فيه ولا يلزم من كونهم لم يعدوا المسعودي في رجاله أن لا يكون وصل هذا الموضع عنه
 لأنه لم يقصد الرواية عنه وإنما ذكر الزيادة التي زادها استطرادا وهو كما قال (قوله عن أبي بكر) يعني ابن عبد
 ابن عمرو بن حزم بإسناده وهو عن عباد بن تميم عن عمه وزعم ابن القطان أيضا أنه لا يدرى عن أخذ أبو بكر هذه
 الزيادة اه وقد بين ذلك ما أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة من طريق سفيان بن عينة وفيه بيان قول أبي بكر
 رواها عن عباد بن تميم عن عمه وكذا أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان بن عينة مينا قال ابن بطلان حديث أبي بكر
 يدل على أن الصلاة قبل الخطبة لأنه ذكر أنه صلى قبل قلب رداءه قال وهو أضيف للقصة من ولده عبد الله بن
 أبي بكر حيث ذكر الخطبة قبل الصلاة * (قوله باب استقبال القبلة في الاستسقاء) أي في أثناء الخطبة التي تقع
 من أجله في المصل (قوله حدثنا محمد) بين أبو ذر في روايته أنه ابن سلام (قوله حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد
 الثقفي (قوله خرج إلى المصل يصلي) في رواية المستمل يدعو (قوله وأنه لما دعا أو أراد أن يدعو) الشك من الراوي
 ويحتمل أنه يحيى بن سعيد فقد رواه السراج من طريق يحيى بن أيوب عنه بالشك أيضا ورواه مسلم من رواية سليمان
 ابن بلال عنه فلم يشك كما تقدم في باب تحويل الرداء وكأنه كان يشك فيه تارة ويجزم به أخرى وتقدم الكلام على
 بقية فوائد هناك (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (قوله عبد الله بن زيد هذا ما زني) يعني راوى حديث الاستسقاء
 والأول كوفي وهو ابن يزيد وكذا وقعت هذه الزيادة في رواية الكشميبي وحدها وألقى المواضع بها بالدعاء
 في الاستسقاء قائما فإن فيه عن عبد الله بن زيد حديثا وعن عبد الله بن زيد حديثا فيحسن بيان تقاريرها حيث ذكرنا جميعا
 وأما هذا الباب فليس فيه لعبد الله بن زيد ذكر ولعل هذا من تصرف الكشميبي وكأنه رآه في ورقة مفردة فكتبه
 في هذا الموضع احتياطا ويمكن أن يكون قوله والأول أي الذي مضى في باب الدعاء في الاستسقاء هو ابن زيد بزيادة
 الياء في أول اسم أبيه * (قوله باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء) تضمنت هذه الترجمة الرد على من زعم أنه

عَلَّ أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ قَالَ بَلَغَنِي بْنُ سَعِيدٍ تَحَفُّتُ أَنْسَ
 ابْنَ مَالِكٍ قَالَ أَنِّي رَجُلٌ أَعْرَفِي مِنْ أَهْلِ الْبَدْوِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ
 لِلنَّاسِ هَكَذَا نِيَالٌ هَلَكَ النَّاسُ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ يَدْعُو وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ مَعَهُ يَدْعُونَ
 قَالَ فَمَا خَرَجْنَا مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى مَطَرْنَا فَمَا زِلْنَا نُمْطَرُ حَتَّى كَانَتِ الْجُمُعَةُ الْأُخْرَى فَأَنَّى الرَّجُلُ إِلَى نَوَى اللَّهِ
 ﷺ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَشْقَى الْمُسَافِرُ وَمَنْعَ الطَّرِيقُ **بَابُ** رَفْعِ الْإِمَامِ يَدَهُ فِي الْأَسْتِسْقَاءِ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا بِحْجَى وَأَبْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْأَسْتِسْقَاءِ وَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يَرَى يَبَاضَ إِبْطِئِهِ

يكتفي بدعاء الإمام في الاستسقاء وقد أشرنا إليه قريبا (قوله وقال أيوب بن سليمان) أي ابن بلال وهو من شيوخ
 البخاري لأنه ذكر هذه الطريق عنه بصيغة التعليق وقد وصلها الأساعيلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق أبي
 اسمعيل الترمذي عن أيوب وقد تقدم الكلام على بقية المتن في باب تحويل الرداء (قوله فأنى الرجل إلى رسول الله
 ﷺ فقال يا رسول الله يشق المسافر) كذا للأكثر بفتح الموحدة وكثر المعجمة بعدها فاف واختلف في معناه
 فوقع في البخاري يشق أى مل وحكى الخطابي أنه وقع فيه بشق اشتد أى اشتد عليه الضرر وقال الخطابي يشق
 ليس بشيء وإنما هو لثقل يعني بلام ومثله بدل الموحدة والشين يقال لثقل الطريق أى صار ذا وحل ولثقل الثوب
 إذا أصابته المطر (قلت) وهو رواية أبي اسمعيل التي ذكرناها قال الخطابي ويحتمل أن يكون مشق بالميم بدل
 الموحدة أى صارت الطريق زلقة ومنه مشق الخط والميم والياء متقاربان وقال ابن بطال لم أجده لبشق في اللغة معنى
 وفي نوادر الحلياني نشق بالنون أى نشب انتهى وفي النون والقاف من مجل اللغة لابن فارس وكذا في الصحاح نشق
 الظبي في الحيلة أى علق فيها ورجل نشق إذا كان ممن يدخل في أمور لا يختص منها ومقتضى كلام هؤلاء أن الذي
 وقع في رواية البخاري تصحيف وليس كذلك بل له وجه في اللغة لا كما قالوا في المنضد كعراع يشق بفتح الموحدة
 تاخر ولم يقدم فعلى هذا ففي يشق هنا ضعف عن السفر وعجز عنه كضعف الباشق وعجزه عن الصيد لانه قرر الصيد
 ولا صيد وقال أبو موسى في ذيل الغريب الباشق طائر معروف فلو اشتق منه فعل فقيل يشق لما منع قال ويقال يشق
 الثوب وبشكة قطعه في خفة فعلى هذا يكون معنى يشق أى قطع به من السير انتهى كلامه وأما ما وقع في بعض الروايات
 بتق بموحدة ومثله فلم أره في شيء مما اتصل بنا وهو تصحيف فان البشق الاشجار ولا معنى له هنا (قوله وقال الأويسى)
 هو عبد العزيز بن عبد الله وعبد بن جعفر هو ابن أبي كثير المديني أخو اسمعيل وهذا التعليق ثبت هنا للمستعمل وثبت
 لأبي الوقت وكريمة في آخر الباب الذي بعده وسقط للباقيين رأسا لانه مذكور عند الجميع في كتاب الدعوات وقد
 وصله أبو نعيم في المستخرج كما سيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى * (قوله باب رفع الإمام يده في
 الاستسقاء) ثبتت هذه الترجمة في رواية الحموي والمستمل قال ابن رشيد مقصوده بذكر رفع الإمام يده وإن
 كانت الترجمة التي قبلها تضمنته لتفيد فائدة زائدة وهي أنه لم يكن يفعل ذلك إلا في الاستسقاء قال ويحتمل
 أن يكون قصد التنصيص بالقصد الأول على رفع الإمام يده كما قصد التنصيص في الترجمة الأولى بالقصد الأول
 على رفع الناس وإن اندرج معه رفع الإمام قال ويجوز أن يكون قصد بهذه الكيفية رفع الإمام يده لقوله حتى
 يرى يابض إبطيه انتهى وقال الزين بن المنير ما حصله لا تكرار في هاتين الترجمتين لأن الأولى لبیان اتباع
 المأمومين للإمام في رفع اليدين والثانية لاثبات رفع اليدين للإمام في الاستسقاء (قوله عن سعيد) هو ابن أبي عروبة
 (قوله عن قتادة عن أنس) في رواية يزيد بن زديج عن سعيد عن قتادة أن أنس أحدهم كما سيأتي في صفة النبي
 ﷺ (قوله لا في الاستسقاء) ظاهره نفى الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض بالأحاديث الناجزة بالرفع في غير

باب ما يقال إذا أمطرت. وقال ابن عباس كصيب المطر وقال غيره صاب وأصاب يصوب
حدثنا محمد بن محمد بن مقاتل أبو الحسن المروزي قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عبيد الله عن
نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى المطر قال صيباً نافعاً *

الاستسقاء وقد تقدم انها كثيرة وقد افردھا المصنف بترجمة في كتاب الدعوات وساقى فيها عدة أحاديث فذهب
بعضهم الى أن العمل بها أولى وجل حديث أنس على نقي رؤيته وذلك لا يستلزم نقي رؤية غيره وذهب آخرون
الى تأويل حديث أنس المذكور لاجل الجمع بأن يحمل الذي على صفة مخصوصة أما الرفع البالغ فيدل عليه قوله حتى يرى
ياض ابطيه ويؤيده أن غالب الاحاديث التي وردت في رفع اليد بن في الدعاء إنما المراد به مديدين وبسطهما عند
الدعاء وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرفعهما الى جهة وجهه حتى حاذاه وبه حينئذ يرى ياض ابطيه وأما
صفة اليبدين في ذلك فلما رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس أن رسول الله ﷺ استسقى فأشار بظهر
كفيه الى السماء ولا يداود من حديث أنس أيضاً كان يستسقى هكذا ومد يديه وجل بطونهما مما يلي الارض
حتى رأيت ياض ابطيه قال النووي قال العلماء السنة في كل دعاء لرفع البلاء أن يرفع يديه جاعلاً ظهور
كفيه الى السماء وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله أن يجعل كفيه الى السماء انتهى وقال غيره الحكمة في
الاشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غيره للتفاؤل بتقلب الحال ظهر البطن كما قيل في تحويل الرداء أو هو اشارة
الى صفة المسؤل وهو نزول السحاب الى الارض * (قوله باب ما يقال) يحتمل أن تكون ماموصولة أو موصوفة أو
استفهامية (قوله اذا أمطرت) كذا لابي ذر من الثلاثي والباقي أمطرت من الرباعي وما يعني عند الجمهور وقيل يقال
مطر في الخير وأمطر في الشر (قوله وقال ابن عباس كصيب المطر) وصله الطبري من طريق علي بن ابي طلحة عنه
بذلك وهو قول الجمهور وقال بعضهم الصيب السحاب ولعله أطلق ذلك مجازاً قال ابن الترمذ نسبة اثر ابن عباس لحديث
عائشة لما وقع في حديث الباب المرفوع قوله صيباً قدم المصنف تفسيره في الترجمة وهذا يقع له كثير او قال أخوه الزين وجه
المناسبة أن الصيب لا جرى ذكره في القرآن قرن بأحوال مكروهة ولما ذكر في الحديث وصف بالنفع فأراد أن يبين
بقول ابن عباس انه المطر وأنه ينقسم الى نافع وضار (قوله وقال غيره صاب وأصاب يصوب) كذا وقع في جميع الروايات
وقد استشكل من حيث أن يصوب مضارع صاب وأما أصاب فمضارع يصيب قال أبو عبيدة الصيب تقديره من الفعل سيد
وهو من صاب يصوب فلهذا كان في الاصل صاب وانصاب كما حكاه صاحب المحكم فسقط النون كما سقطت نصاب بعد
يصوب أو المراد ما حكاه صاحب الامثال صاب المطر يصوب اذا نزل فاصاب الارض فوقع فيه تقديم وتأخير
(قوله حدثنا محمد بن محمد بن مقاتل) هو ابن مقاتل وعبد الله هو ابن المبارك وعبيد الله هو ابن عمر العمري ونافع مولى ابن عمر
والقاسم ابن محمد أي ابن أبي بكر الصديق وقد سمع نافع من عائشة ونزل في هذه الرواية عنها وكذا سمع عبيد الله
من القاسم ونزل في هذه الرواية عنه مع أن معمر قد رواه عن عبيد الله بن عمر عن القاسم نفسه باسقاط نافع من
السند أخرجه عبد الرزاق عنه (قوله اللهم صيباً نافعاً) كذا في رواية المستمل وسقط اللهم لغيرهما وصيباً منصوب
بفعل مقدّر أي اجعله ونافعاً صفة للصيب وكأنه احتز بها عن الصيب الضار وهذا الحديث من هذا الوجه مختصر
وقد أخرجه مسلم من رواية عطاء عن عائشة تأملوا لفظه كان اذا كان يوم ربح عرف ذلك في وجهه ويقول اذا رأى
المطر رحمة وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق شريح بن هانئ عن عائشة أوضح منه ولفظه كان اذا رأى
ناشئاً في أفق السماء ترك العمل فان كثرت حمد الله فان أمطرت قال اللهم صيباً نافعاً وسياق المصنف في أوائل بدء
الخلق من رواية عطاء أيضاً عن عائشة مقتصر على معنى الشق الاول وفيه أقبل وأدبر وتغير وجهه وفيه وما أدري
لهذا كما قال قوم ماد هذا عارض الآية وعرف برواية شريح ان الدعاء المذكور يستحب بعد نزول المطر للازداد

تَابِعَهُ الْقَاسِمُ بْنُ بَحْيٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَعُقَيْلٌ عَنْ نَافِعٍ **بَابُ مَنْ تَطَرَّعَ فِي الْمَطَرِ حَتَّى يَتَحَادَرَ عَلَى لِحْيَتِهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ** قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ أَصَابَتِ النَّاسَ سَنَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَيَّنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْطُبُ عَلَى الْمُنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَاكَ الْمَسَالُ وَجَاعَ الْعِيَالُ فَادْعُ اللَّهَ لَنَا أَنْ يَسْقِيَنَا قَالَ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ وَمَا فِي السَّمَاءِ فَرَعَةٌ قَالَ فَتَارَ سَحَابٌ أَشْكَالُ الْجِبَالِ ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مَنْبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ قَالَ فَطَرْنَا يَوْمَئِذٍ ذَلِكَ وَفِي النَّدَى مِنْ بَعْدِ النَّدَى وَالَّذِي يَلِيهِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى قَامَ ذَلِكَ الْأَعْرَابِيُّ أَوْ رَجُلٌ غَيْرُهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ نَهَمَ النِّبَاهُ وَغَرِقَ الْمَسَالُ فَادْعُ اللَّهَ لَنَا فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ وَقَالَ اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا قَالَ فَمَا جَعَلَ يُشِيرُ يَدَيْهِ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا تَفَرَّجَتْ حَتَّى صَارَتْ الْمَدِينَةُ فِي مِثْلِ الْجَوْلِيَّةِ حَتَّى سَالَ الْوَادِي وَادِي قَنَاةَ شَهْرًا. قَالَ فَلَمْ يَحْيَ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَّا حَدَّثَ بِالْجَوْدِ

من الخير والبركة مقيدا بدفع ما يحذر من ضرر (قوله تابعه القاسم بن يحيى) أى ابن عطاء بن مقدم المقدم عن عبيد الله بن عمر المذكور باستناده ولم أقف على هذه الرواية موصولة وقد أخرج البخاري في التوحيد عن مقدم بن عهد عن عمه القاسم بن يحيى بهذا الاستناد حديثا غير هذا وزعم مغلطاي ابن الدار قطني وصل هذه المتابعة في غرائب الافراد من رواية يحيى عن عبيد الله قلت ليس ذلك مطابقا الان كان نسخته سقط منها من متن البخاري لفظ القاسم بن يحيى (قوله ورواه الازواعى وعقيل عن نافع) يعنى كذلك فاما رواية الازواعى فاخرجها النساءى في عمل يوم وليلة عن محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم عن الازواعى بهذا ولفظه هنا بدل نافعا ورويناها في الغلايات من طريق دحيم عن الوليد وشعيب هوابن اسحق قالا حدثنا الازواعى حدثني نافع فذكره وكذلك وقع في رواية بن ابي العشرين عن الازواعى حدثني نافع أخرجه ابن ماجه وزال بهذا ما كان يخشى من تدليس الوليد وتسويته وقد اختلف فيه على الازواعى اختلافا كثيرا ذكره الدار قطني في العلل وارجحها هذه الرواية ويستفاد من رواية دحيم صحة سماع الازواعى من نافع خلافا لمن ناهى واما رواية عقيل فذكرها الدار قطني أيضا قال السكرمانى قال أولا تابعه القاسم ثم قال ورواه الازواعى فكان تغير الاسلوب لافادة العموم في الثاني لان الرواية أعم من أن تكون على سبيل المتابعة أم لا فيحتمل ان يكونارواه عن نافع كما رواه عبيد الله ويحتمل ان يكونارواه على صفة أخرى انتهى وما أدرى لم ترك احتمال انه صنع ذلك للتفنن في العبارة مع أنه الواقع في نفس الامر لما بينا من أن رواية الجميع متفقة لان الخلاف الذي ذكره الدار قطني انما يرجع الى ادخال واسطة بين الازواعى ونافع أولا والبخارى قد قيد رواية الازواعى بكونها عن نافع والرواة لم يختلفوا في ان نافعارواه عن القاسم عن عائشة فظهر بهذا كونها متبعة لا مخالفة وكذلك رواية عقيل لكن لما كانت متبعة القاسم أقرب من متابعتها لانه تاج في عبيد الله وهما تابعا في شيخه حسن أن يفردا منها ولما أفردا نحن في العبارة (قوله باب من تطرّع) بتشديد الطاء أى تعرض لوقوع المطر وتعمل بأنى لمان اليقها هنا انه بمعنى مواصلة للعمل في مهلة نحو تسكرو لعله أشار الى ما أخرجه مسلم من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال قال حبر رسول الله ﷺ ثوبه حتى أصابه المطر وقال لانه حديث عهد به به قال العلماء معناه قريب العهد بكونه به وكان المصنف أراد ان يبين ان تحادر المطر على لحيته ﷺ لم يكن اتقاوا واما كان قصدا فلذلك ترجم بقوله من تطرأى قصد نزول المطر عليه لانه لو لم يكن باختياره لنزل عن المنبر أول ما وكف السقف لسكنته تماذي في خطبته حتى كثرت نزوله

باب إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ يَقُولُ كَانَتْ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ إِذَا هَبَّتْ عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ **باب** قَوْلِ النَّبِيِّ **نُصِرْتُ** بِالصَّبَا **حَدَّثَنَا** مُسْلِمٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ **نُصِرْتُ** قَالَ **نُصِرْتُ** بِالصَّبَا وَأَهْلَيْكَ عَادَ بِالذَّبُورِ **باب** مَا قِيلَ فِي الزَّلَازِلِ وَالْآيَاتِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْبَلَاءِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَفْضَحَ الْعِلْمُ وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ وَتَقْتَارِبَ الزَّمَانُ وَتَظْهَرَ الْقِتْنُ وَيَكْثُرَ الْهَرَجُ وَهُوَ الْقَتْلُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفْضَحُ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْشَى قَالَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ قَالَ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَاوِي يَمِينَنَا قَالَ قَالُوا وَفِي نَجْدِنَا قَالَ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَاوِي وَفِي يَمِينَنَا قَالَ قَالُوا وَفِي نَجْدِنَا قَالَ هَئَاكَ الزَّلَازِلُ وَالْقِتْنُ وَيَهَابُطُغُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ

بِحَيْثُ تَحَادَرُ عَلَى لِحْتِهِ **باب** وقد مضى الكلام على حديث أنس مستوفى في باب تحويل الرداء * (قوله باب) إذا هبت الريح أي ما يصنع من قول أو فعل قيل وجه دخول هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء ان المطلوب بالاستسقاء نزول المطر والريح في الباب تعقبه وقد سبق قريبا التنبيه على إيضاح ما يصنع عند هبوبها ووقع في حديث عائشة الآتي في بدء الخلق ووقع عند أبي علي بإسناد صحيح عن قتادة عن أنس أن النبي **نُصِرْتُ** كان إذا هاجت ريح شديدة قال اللهم اني أسألك من خير ما أشرت به أو عوذ بك من شر ما أشرت به وهذه زيادة على رواية حميد يجب قبولها ثقة رواها وفي الباب عن عائشة عند الترمذي وعن أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وعن ابن عباس عند الطبري وعن غيرهم والتعبير في هذه الرواية في وصف الريح بالشديدة يخرج الريح الخفيفة والله أعلم وفيه الاستعداد للمراقبة لله والا لتجاء اليه عند اختلاف الاحوال وحدث ما يخاف بسببه * (قوله باب قول النبي **نُصِرْتُ** بالصبا) قال الزين بن المنير في هذه الترجمة اشارة الى تخصيص حديث أنس الذي قبله بما سوى الصبا من جميع أنواع الريح لان قضية نصرها له ان يكون مما يسر بهادون غيرها ويحتمل ان يكون حديث أنس على عمومها اما بان يكون نصرها له متاخرا عن ذلك لان ذلك وقع في غزوة الاحزاب وهو المراد بقوله تعالى فارسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها كما جزم به مجاهد وغيره واما بان يكون نصرها له بسبب اهلاك اعدائه فيخشى من هبوبها ان تهلك اعداؤه من عصاة أمته وهو كان بهم رؤفا رحيم **باب** وأيضا قال الصبا تؤلف السحاب وتجمعه فالطير في الغالب يقع حينئذ ووقع في الخبر الماضي انه كان اذا أمطرت مري عنه وذلك يقتضى ان تكون الصبا أيضا مما يقع التخوف عند هبوبها فيعكز ذلك على تخصيص المذكور والله أعلم (قوله حد ثنا مسلم) هو ابن ابراهيم (قوله بالصبا) بفتح المهملة بعدها موحدة مقصورة يقال لها القبول بفتح القاف لانها تقابل باب المكبة اذ مهمما من مشرق الشمس وضدها الدبور وهي التي أهلكت عاد ومن لطيف المناسبة كون القبول نصرته أهل القبول وكون الدبور أهل الدبور ان الصبا لا تستدكر في قصة عاد أهلها لم يخرج منها الا قدر يسير ومع ذلك استأصلهم قال الله تعالى فهل ترى لهم من باقية ولما علم الله ارقاة نبيه **باب** يقوم رجاء أن يسلموا سلب عليهم الصبا فكانت سبب رحيلهم عن المسلمين لما أصابهم بسببها من الشدة ومع ذلك فلم تهلك منهم احدا ولم تستأصلهم ومن الرياح أيضا الجنوب والشمال فهذه الاربع تهب من الجهات الاربع وأي ريح هبت من بين جهتين منها يقال لها النكباء بفتح النون وسكون الكاف بعدها موحدة ومدوسياً في الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في بدء الخلق ان شاء الله تعالى * (قوله باب ما قيل في الزلازل والآيات) قيل لما كان هبوب الريح الشديدة بوجوب التخوف بالهوى

بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكَذِّبُونَ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ شُكْرُكُمْ حَدِيثًا
لِإِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ
خَالِيفَةَ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ

إِلَى الْخُشُوعِ وَاللَّاتِبَةِ كَانَتْ الزَّلْزَلَةُ وَنَحْوُهَا مِنَ الْآيَاتِ أُولَى بِذَلِكَ لِأَسْبَابِ وَقَدْ نَصَّ فِي الْخَبَرِ عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ الزَّلْزَلِ مِنْ
أَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَقَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ وَجْهٌ ادْخَالَ هَذِهِ التَّرْجُمَةَ فِي أَبْوَابِ الْإِسْتِسْقَاءِ وَأَنَّ وَجُودَ الزَّلْزَلَةِ وَنَحْوِهَا يَقَعُ غَالِبًا
مَعَ زَوَالِ الْمَطَرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ لَزُولِ الْمَطَرِ دَاءُ يَخْصُهُ فَأَرَادَ الْمُصَنِّفُ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَلَى شَرْطِهِ فِي الْقَوْلِ عِنْدَ الزَّلْزَلِ
وَنَحْوِهَا شَيْءٌ وَهَلْ يَصِلُ عِنْدَ وَجُودِهَا حِكْمِي ابْنُ الْمُنْذَرِيهِ الْإِخْتِلَافُ بِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ وَجَمَاعَةُ وَعَلَى الشَّافِعِيِّ
الْقَوْلُ بِهِ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ عَنْ عَلِيٍّ وَصَحَّ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَغَيْرُهُ وَرَوَى ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ
مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا صَلَاةَ الْآيَاتِ سِتَّ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعُ سَجَدَاتٍ * ثُمَّ أورد المصنف في هذا
الباب حديثين أحدهما حديث أبي هريرة من طريق أبي الزناد عن عبد الرحمن وهو ابن هرمز الأعرج عنه مرفوعا
لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم وتكثر الزلازل الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفي في كتاب الفتن فإنه أخرج
هذا الحديث هناك مطولاً وذكر منه قطعاً هنا وفي الزكاة وفي الرقاق واختلف في قوله يقارب الزمان فقيل على ظاهره
فلا يظهر التفاوت في الليل والنهار بالقصر والطول وقيل المراد قرب يوم القيامة وقيل يذهب البركة فيذهب اليوم والليلة
بسرعة وقيل المراد يقارب أهل ذلك الزمان في الشروع من الخير وقيل تقارب صدور الدول (١) وتطول مدة أحد
للكثرة الفتن وقال النووي في شرح قوله حتى يقترب الزمان معناه حتى تقرب القيامة وهاهنا الكرماني وقال هو من
تحصيل الحاصل وليس كما قال بل معناه قرب الزمان العام من الزمان الخاص وهو يوم القيامة وعند قوله يقرب ما ذكر
من الأمور المنسكبة * الحديث الثاني حديث ابن عمر اللهم بارك لنا في شامنا الحديث وفيه قالوا وفي نجدنا قال هناك
الزلازل والفتن هكذا وقع في هذه الروايات التي اتصلت لنا بصورة الموقوف عن ابن عمر قال اللهم بارك لم يذكر النبي
ﷺ وقال القابسي سقط ذكر النبي ﷺ من النسخة ولا بد منه لأن مثله لا يقال بالرأى انتهى وهو من رواية
الحسين بن الحسن البصري من آل مالك بن يسار عن عبد الله بن عون عن نافع رواه أنزه السمان عن ابن عون مصرحاً
فيه بذكر النبي ﷺ كما سيأتي في كتاب الفتن ويأتي الكلام عليه أيضاً هناك ونذكر فيه من وافق أنزه على
التصریح برفعه إن شاء الله تعالى وقوله فيه قالوا وفي نجدنا قائل ذلك بعض من حضر من الصحابة كما في الحديث الآخر
عند الدماء للمحققين قالوا والمقصود به (قوله) باب قول الله تعالى وتجعلون رزقكم أنتم تكذبون قال ابن عباس
شكركم (يحتمل أن يكون مراده أن ابن عباس قرأها كذلك ويشهد له ما رواه سعيد بن منصور عن هشيم عن أبي
بشر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه كان يقرأ وتجعلون شكركم أنتم تكذبون وهذا إسناد صحيح ومن
هذا الوجه أخرجه ابن مردويه في التفسير المسند وروى مسلم من طريق أبي زميل عن ابن عباس قال مطر الناس
على عهد رسول الله ﷺ فذكر نحو حديث زيد بن خالد في الباب وفي آخره فأنزلت هذه الآية فلا أقسم بمواقع النجوم
إلى قوله تكذبون وعرف بهذا مناسبة الترجمة وأثر ابن عباس لحديث زيد بن خالد وقدرى نحو أثر ابن عباس الملقب
مرفوعاً من حديث علي لكن سياقه يدل على التفسير لا على القراءة أخرجه عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن
السلمي عن علي مرفوعاً وتجعلون رزقكم قال تجعلون شكركم تقولون مطران بنوه كذا وقد قيل في القراءة المشهورة
حذف تقديره وتجعلون شكر رزقكم وقال الطبري المعنى وتجعلون الرزق الذي وجب عليكم به الشكر تكذيبكم
به وقيل بل الرزق بمعنى الشكر في لغة أزد شونة قله الطبري عن الهيثم بن عدى (قوله عن زيد بن خالد الجهني)

(١) قوله وتطول الخ كذا بالنسخ التي بأيدينا ولعل لاسقطت من النسخ أذ المعنى عليها ظاهر وحرراه مصححه

صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَلْمَدِينَةِ عَلَى أَيْمَانِهِ كَانَتْ مِنَ الْبَلَاءِ فَلَمَّا أَنْصَرَفَ الرَّبِّيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ فِي وَكَافِرٌ فَأَمَّا مَنْ قَالَ مَطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ فِي كَافِرٍ بِالْكَوْكِبِ وَأَمَّا مَنْ قَالَ

هَكَذَا يَقُولُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ لَمْ يَخْلَفْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَخَالَه الزُّهْرِيُّ فَرَوَاهُ عَنْ شَيْخَيْهِمَا عُبَيْدُ اللَّهِ فَقَالَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ صَالِحٍ فَصَحَّ الطَّرِيقُ لَنَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ سَمِعَ مِنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ جَمِيعًا عِدَّةَ أَحَادِيثَ مِنْهَا حَدِيثُ السَّيْفِ وَحَدِيثُ الْأَمَةِ إِذَا زَيْتٌ فَلَمْ يَسْمَعْ هَذَا مِنْهُمَا حَدَّثَ بِهِ نَارَةٌ عَنْ هَذَا وَنَارَةٌ عَنْ هَذَا وَأَمَّا لَمْ يَجْمَعْهُمَا لِاخْتِلَافِ لِقَظَيْهِمَا كَمَا سَنَشِيرُ إِلَيْهِ وَقَدْ صَرَحَ صَالِحٌ بِسَمَاعِهِ مِنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ وَرَوَى صَالِحٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِوَاسِطَةِ الزُّهْرِيِّ عِدَّةَ أَحَادِيثَ مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي نَجَّاسٍ فِي شَاةٍ مَيْمُونَةٍ كَمَا تَقْدُمُ فِي الطَّهَارَةِ وَحَدِيثُهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ هِرْقُلَ كَمَا تَقْدُمُ فِي بَدِئِ الْوَحْيِ (قَوْلُهُ صَلَّى لَنَا) أَيْ لَا جِلَّتْنَا أَوْ اللَّامُ بِمَعْنَى الْبَاءِ أَيْ صَلَّى بِنَا وَفِيهِ جَوَازُ إِطْلَاقِ ذَلِكَ بِجَازٍ وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَتَعَالَى (قَوْلُهُ بِالْمَدِينَةِ) بِالْمَهْمَلَةِ وَالصَّغِيرِ وَتُخَفَّفُ بِأَوَّاهٍ وَتُثْقَلُ بِقَالَ سَمِعْتُ بِشَجَرَةٍ حِدَابٍ هُنَاكَ (قَوْلُهُ عَلَى أَيْمَانِهِ) بِكسر الهمزة وَسُكُونِ التَّمْلِثَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَهُوَ مَا يَقْبَلُ الشَّيْءُ (قَوْلُهُ سَمَاءٌ) أَيْ مَطَرٌ وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ سَمَاءٌ لِكَوْنِهِ يَنْزِلُ مِنْ جِهَةِ السَّمَاءِ وَكُلِّ جِهَةٍ عَلَوْتُمْ سَمَاءً (قَوْلُهُ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ) نَذَا لَلَا كَثُرَ وَبَلَسْتُمُ اللَّحْمَ مِنَ اللَّيْلِ بِالْأَفْرَادِ (قَوْلُهُ فَلَمَّا أَنْصَرَفَ) أَيْ مِنْ صَلَاتِهِ أَوْ مِنْ مَكَانِهِ (قَوْلُهُ هَلْ تَدْرُونَ) لِقِظَ اسْتِفْهَامٍ مَعْنَاهُ الْفَتْنَةُ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ سَفْيَانَ عَنْ صَالِحٍ عَنِ النَّسَائِيِّ لَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ رَبُّكُمْ اللَّيْلَةَ وَهَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْإِلَهِيَّةِ وَهِيَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذَهَا عَنْ اللَّهِ بِلا واسطة أَوْ بِوَاسِطَةِ (قَوْلُهُ أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي) هَذِهِ إِضَافَةٌ عَرْمُومٌ بِدَلِيلِ التَّجْمِيعِ إِلَى مُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ بِخِلَافِ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ فَاتَهَا إِضَافَةٌ تَشْرِيفٍ (قَوْلُهُ مُؤْمِنٌ فِي وَكَافِرٍ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْكَافِرِ هُنَا كُفْرَ الشَّرِكِ بِقَرِينَةِ مُقَابَلَتِهِ بِالْإِيمَانِ وَلَا حُدُودَ مِنْ رِوَايَةِ نَصْرِ بْنِ حَاصِمٍ اللَّيْثِيِّ عَنْ معاوية اللَّيْثِيِّ مَرْفُوعًا يَكُونُ النَّاسُ بِمَجْدِبِينَ فَيَنْزِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقِهِ فَيَصْبِحُونَ مُشْرِكِينَ يَقُولُونَ مَطَرُنَا بَنُو كَذَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ كُفْرُ النِّعْمَةِ وَيُرْشَدُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ يَعْقِبَ عَنْ صَالِحِ بْنِ سَفْيَانَ فَأَمَّا مَنْ حَدَّثَنِي عَلَى سَقْيَايَ وَأَنْتَ عَلَى فَذَلِكَ آمَنَ بِي وَفِي رِوَايَةِ سَفْيَانَ عَنِ النَّسَائِيِّ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ نَحْوَهُ وَقَالَ فِي آخِرِهِ وَكَفَرْتُ بِأَوْ قَالَ كُفْرُ نَعْمَتِي وَفِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّهُ مَا نَعَمْتُ عَلَى عِبَادِي مِنْ نِعْمَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ كَافِرِينَ بِهَا لَهُ فِي حَدِيثِ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ شَاكِرًا وَمِنْهُمْ كَافِرٌ وَعَلَى الْأَوَّلِ حَمْلُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَعْلَى مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ قَالِي الْإِمَامُ مَنْ قَالَ مَطَرُنَا بَنُو كَذَا وَكَذَا عَلَى مَا كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الشَّرِكِ يَعْزُونَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَطَرِ إِلَى أَنَّهُ مَطَرُ نَوْءٍ كَذَا فَذَلِكَ كُفْرٌ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَنْ تَنْوِيَ وَقْتَ وَالْوَقْتُ خَلْقٌ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ وَلَا لغيرِهِ شَيْئًا وَمَنْ قَالَ مَطَرُنَا بَنُو كَذَا عَلَى مَعْنَى مَطَرُنَا فِي وَقْتٍ كَذَا فَلَا يَكُونُ كُفْرًا وَغَيْرُهُ مِنَ السَّلَامِ أَحْبَابُ مَنْ يَعْزِي حَسْبًا لِلْمَادَّةِ وَعَلَى ذَلِكَ يَحْمِلُ إِطْلَاقُ الْحَدِيثِ وَحِكْمَةُ ابْنِ قَتَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْأَنْوَاءِ أَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ فِي ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبَيْنِ عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ قَالَ وَمَعْنَى النَّوْءِ سُقُوطُ نَجْمٍ فِي الْمَغْرِبِ مِنَ النُّجُومِ الثَّمَانِيَةِ وَالْعَشْرِينَ الَّتِي فِي مَنَاظِلِ الْقَمَرِ قَالَ وَهُوَ مَا أَخُذَ مِنْ نَاءٍ إِذَا سَقَطَ وَقَالَ آخَرُونَ بَلِ النَّوْءُ طُلُوعُ نَجْمٍ مِنْهَا وَهُوَ مَا أَخُذَ مِنْ نَاءٍ إِذَا نَهَضَ وَلَا تَخَالَفُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ فِي الْوَقْتِ لِأَنَّ كُلَّ نَجْمٍ مِنْهَا إِذَا طَلَعَ فِي الْمَشْرِقِ وَقَعَ حَالُ طُلُوعِهِ آخَرُ فِي الْمَغْرِبِ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَمِرٌّ إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ الثَّمَانِيَةُ وَالْمَشْرُوعُونَ بِانْتِهَاءِ السَّنَةِ فَإِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا تَقْرِبًا قَالَ وَكَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَظُنُّونَ أَنَّ نَزُولَ الْغَيْثِ بِوَاسِطَةِ النَّوْءِ أَمَا بِصُنْعِهِ عَلَى زَعْمِهِمْ وَأَمَّا بِعِلَامَتِهِ فَابْطُلَ الشَّرْعُ قَوْلُهُمْ وَجَعَلَهُ كُفْرًا فَإِنَّا نَعْتَقِدُ قَائِلَ ذَلِكَ أَنَّ لِلنَّوْءِ صُنْعًا فِي ذَلِكَ فَكُفْرُهُ كُفْرٌ تَشْرِيكَ وَإِنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ الصَّخْرَةِ فَلَيْسَ بِشَرِكٍ لَكُنْ يَجُوزُ إِطْلَاقُ الْكُفْرِ عَلَيْهِ وَإِرَادَةُ كُفْرِ النِّعْمَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرُقِ الْحَدِيثِ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالشُّكْرِ وَاسْطَةً

بَنُو كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ فِي مُؤْمِنٍ بِالْكَوْكِ بَابٌ لَا يَدْرِي مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ إِلَّا اللَّهُ . وَقَالَ أَبُو
 هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَمْسٌ لَا يَتَلَمَّهِنَّ إِلَّا اللَّهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِفْتَاحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ . لَا يَتَلَمَّ أَحَدٌ مَا
 يَكُونُ فِي غَدٍ . وَلَا يَتَلَمَّ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْحَامِ . وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا . وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ
 أَرْضٍ تَمُوتُ . وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ .

فيحمل الكفر فيه على المعنيين لتناول الامر بن والله أعلم ولا يرد الساكت لان المعتقد قد يشكر
 بقلبه أو يكفر وعلى هذا قال قول في قوله فاما من قال لما هو أعم من النطق والاعتقاد كما أن الكفر
 فيه لما هو أعم من كفر الشرك وكفر النعمة والله أعلم بالصواب (قوله مطرنا بنوء كذا وكذا) في
 حديث أبي سعيد عند النسائي مطرنا بنوء المجدح بكسر الميم وسكون الجيم وفتح الدال بعدها مهملة ويقال بضم أوله هو
 والمديران يفتح المهملة والموحدة بعدها وقيل سمي بذلك لاستدباره الزياو هو نجم أحمر صغير منير قال ابن قتيبة كل النجوم
 المذكورة له نور غير أن بعضها أحمر وأغر من بعض ونوء المديران غير محمود عندهم انتهى وكأن ذلك ورد في الحديث
 تنبيه على مخالفتهم في نسبة المطر الى النوء ولو لم يكن محموداً أو اتفق وقوع ذلك المطر في ذلك الوقت ان كانت القصة
 واحدة وفي مغازي الواقدي ان الذي قال في ذلك الوقت مطرنا بنوء الشعرى هو عبد الله بن أبي المعروف بابن رسول
 أخرجه من حديث أبي قتادة وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم طرح الامام المسئلة على أصحابها وان كانت لا تدرك
 الا بدقة النظر ويستنبط منه أن الولي التمكن من النظر في الاشارة أن يأخذ منها عبارات ينسبها الى الله تعالى كذا قرأت
 بخط بعض شيوخنا وكأنه أخذ من استنطاق النبي ﷺ أصحابه عما قال ربه وحمل الاستفهام فيه على الحقيقة لكنهم
 رضي الله عنهم فهموا خلاف ذلك ولهذا لم يجيوا الا بتوضيح الامر الى الله ورسوله * (قوله بابل يدرى متى يجي المطر
 الا الله تعالى) غيب الترجمة الماضية بهذه لان تلك تضمنت أن المطر انما ينزل بقضاء الله وانه لا تأثير للكواكب في
 نزوله وقضية ذلك أنه لا يعلم أحد متى يجي الا هو (قوله وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ خمس لا يعلمهن الا الله) هذا
 طرف من حديث وصلة المؤلف في الايمان وفي تفسير لقمان من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة في سؤال جبريل عن الايمان
 والاسلام لكن لفظه في خمس لا يعلمهن الا الله ووقع في بعض الروايات في التفسير بلفظ وخمس وروى ابن مردويه في
 التفسير من طريق يحيى أبوب الجلي عن جده عن أبي زرعة عن أبي هريرة رفعه خمس من الغيب لا يعلمهن الا الله ان الله
 عنده علم الساعة الآية (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو الثريائي وسفيان هو الثوري (قوله مفتاح) في رواية
 الكشي هي مفتاح (قوله وما يدرى أحد متى يجي المطر) زاد الاسماعيل الله أخرجه من طريق عبد الرحمن ابن
 مهدي عن الثوري وفيه رد على من زعم أن لزول المطر وقامعينا لا يتخلف عنه وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث
 من تفسير لقمان ان شاء الله تعالى (خاتمة) اشتملت أبواب الاستسقاء من الاحاديث المرفوعة على أربعين حديثا
 الملق منها تسعة والبقية موصولة المكرر فيها وفيما مضى سبعة وعشرون حديثا والخاص ثلاثة عشر وافقه مسلم على
 تخريجها سوى حديث ابن عمر الذي فيه شعر أبي طالب وحديث أنس عن عمر في الاستسقاء بالعباس وحديث عبد الله
 بن زيد في الاستسقاء على رجله وحديث عبد الله بن زيد في صفة نحويل الرءاء وان كان أخرج أصله وحديث عائشة
 في قوله صيا نافع وأصله أيضا فيه وحديث أنس كان اذا هبت الريح الشديدة وسيأتي بيان ما انفرد به من حديث أبي
 هريرة في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم أتران والله أعلم

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

**بابُ الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَوْنٍ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ يُونُسَ عَنْ
الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْكَسَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْرُ رِدَاءَهُ
حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلْنَا فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ حَتَّى انْجَلَّتِ الشَّمْسُ**

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

(أَبْوَابُ الْكُسُوفِ)

ثبتت البسملة في رواية كريمة والترجمة في رواية المستمل وفي بعض النسخ كتاب بدل أبواب والكسوف لغة التخيير
الى سواد ومنه كسف وجهه وحاله وكسفت الشمس اسودت وذهب شعاعها واختلف في الكسوف والخسوف هل هما
مترادفان أولا كما سيأتي قريبا * (قوله باب الصلاة في كسوف الشمس) أي مشروعيها وهو أمر متفق عليه لكن
اختلف في الحكم وفي الصفة فالجمهور على أنها سنة مؤكدة وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها ولم أره لغيره الا ما حكى
عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة وقيل الزين بن المنير عن أبي حنيفة أنه أوجها وكذا نقل بعض مصنفى الحنفية أنها
واجبة وسيأتي الكلام على الصفة قريبا (قوله على حديثنا خالد) هو ابن عبد الله الطعان ويونس هو ابن عبيد والاسناد
كله بصريون وترجمة الحسن عن أبي بكر متصلة عند البخاري منقطعة عند أبي حاتم والدارقطني وسيأتي التصريح
بالاخبار فيه بعد أربعة أبواب وهو يؤيد صنيع البخاري (قوله فانكسفت) يقال كسفت الشمس بفتح الكاف
وانكسفت بمعنى وأنكر القزاز انكسفت وكذا الجوهرى حيث نسب للعامة والحديث يرد عليه وحكى كسفت بضم
الكاف وهو نادر (قوله فقام رسول الله ﷺ يجر رداءه) زاد في اللباس من وجه آخر عن يونس مستحجلا وللنساء
من رواية يزيد بن زريع عن يونس من العجلة ولمسلم من حديث أسماء كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فزع
فاخطأ بدرع حتى أدرك برداءه حتى أنه أراد لبس رداءه فلبس الدرع من شغل خاطره بذلك واستدل به على أن
جرا الثوب لا يذم الا لمن قصده الخيلاء ووقع في حديث أبي موسى بيان السبب في الفزع كما سيأتي (قوله فصل بنا
ركعتين) زاد النسائي كما تصلون واستدل به من قال ان صلاة الكسوف كصلاة النافلة وجاهل ابن حبان والبيهقي على أن
المعنى كما تصلون في الكسوف لان أبابكة خاطب بذلك أهل البصرة وقد كان ابن عباس عليهم أنهار ركعتان في كل ركعة
ركوعان كما روي ذلك الشافعي وابن أبي شيبة وغيرهما ويؤيد ذلك أن في رواية عبد الوارث عن يونس الآية في أواخر
الكسوف ان ذلك وقع يوم مات ابراهيم بن النبي ﷺ وقد ثبت في حديث جابر عند مسلم مثله وقال فيه ان في كل ركعة
ركوعين فدل ذلك على اتحاد القصص وظاهر ان رواية أبي بكر مطلقة وفي رواية جابر زيادة بيان في صفة الركوع والأخذ
بها أولى ووقع في أكثر الطرق عن عائشة أيضا ان في كل ركعة ركوعين وعند ابن خزيمة من حديثها أيضا أن ذلك
كان يوم مات ابراهيم عليه السلام (قوله حتى انجلت) استدله على اطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء وأجاب الطحاوي
بأنه قال فيه ففصلوا وادعوا فدل على أنه أن سلم من الصلاة قبل الانجلاء يتشاغل باللهاء حتى تجل وقرره ابن دقيق
العيد بأنه جعل الغاية لمجموع الامرين ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل منهما على انفراد فإما أن يكون الدعاء ممتدا
الى غاية الانجلاء بعد الصلاة فيصير غاية للمجموع ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تنكيرها وأما ما وقع عند النسائي
من حديث الثمام بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى
انجلت فان كان محفوظا احتمل أن يكون معنى قوله ركعتين أي ركوعين وقد وقع التعبير عن الركوع بالركعة في حديث
الحسن خشف القمر وابن عباس بالبصرة فصل ركعتين في كل ركعة ركوعان الحديث أخرجه الشافعي وأن يكون السؤال

صَالَ **عَلَيْهِ السَّلَامُ** ابْنُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ فَاذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا وَأَدْعُوا حَتَّى يَنْكَسِفَ مَا بَيْنَكُمْ **حَدَّثَنَا** شَهَابُ بْنُ عَمَّادٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ قَيْسٍ قَالَ تَمَيَّزْتُ أَبَا مَسْعُودٍ يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ وَلَكِنَّهُمَا آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ فَاذَا رَأَيْتُمُوهَا فَتَقَرَّبُوا فَصَلُّوا **حَدَّثَنَا** أَصْبَغُ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ

وَقَعَ بِالْإِشَارَةِ فَلَا يَزِمُ التَّكْرَارَ وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ أَنَّهُ **صَلَّى** كَانَ كَمَا رَكَعَ رُكْعَةً أُرْسِلَ رَجُلَانِ يَنْظُرَانِ لِمَا جَاءَ فَصَيَّرَ الْإِحْتِمَالَ الْمَذْكُورَ وَانْتَبَهَتْ تَعْدُدُ الْقِصَّةَ زَالِ الْأَشْكَالِ أَصْلًا (قَوْلُهُ فَقَالَ النَّبِيُّ **صَلَّى** ابْنُ الشَّمْسِ) زَادَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ خُزَيْمَةَ فَلَمَّا كُنْتُ عِنَّا خَطْبَانِ فَقَالَ وَاسْتَدْلَبَهُ عَلَى أَنْ الْإِنْجِلَاءَ لَا يَسْقُطُ الْخَطْبَةُ كَمَا سَأَلْتُ (قَوْلُهُ لِمَوْتِ أَحَدٍ) فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَارِثِ الْآيَةُ يَبَيِّنُ سَبَبَ هَذَا الْقَوْلِ وَلَفْظُهُ وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ النَّبِيِّ **صَلَّى** يَقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ مَا تَقَالَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ وَفِي رِوَايَةِ مَبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّانٍ فَقَالَ النَّاسُ إِنَّمَا كَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ وَلَا أَحَدَ وَالنَّاسُ وَإِبْنُ مَاجِهِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حَبَّانٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي قَلَابَةَ عَنِ التَّعْمَانِيِّ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ **صَلَّى** فَخَرَجَ فَرَقًا يَجْرُبُوهُ حَتَّى أَقَى الْمَسْجِدَ فَلَمْ يَزَلْ يَصِلُ حَتَّى انْجَلَتْ فَلَمَّا انْجَلَتْ قَالَ إِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ إِلَّا لِمَوْتِ عَظِيمٍ مِنَ الْعُظَمَاءِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحَدِيثُ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ إِبْطَالُ مَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَقَدُّونَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْكَوَاكِبِ فِي الْأَرْضِ وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي فِي الْإِسْتِسْقَاءِ يَقُولُونَ مَطَرًا بَنُوهُ كَذَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَتَقَدُّونَ أَنَّ الْكَسُوفَ يُوْجِبُ حَدُوثَ تَسْفِيرِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْتِ أَوْ ضَرْرِ قَاعِلِ النَّبِيِّ **صَلَّى** أَنَّهُ اعتقاد باطل وإن الشمس والقمر خلقان مسخران لله ليس لهما سلطان في غيرها ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما وفيه ما كان للنبي **صَلَّى** عليه من الشفقة على أمته وشدة الخوف من ربه وسيأتي لذلك مزيد بيان (قَوْلُهُ فَاذَا رَأَيْتُمُوهَا) فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ رَأَيْتُمُوهَا الثَّانِيَّةِ وَسَيَأْتِي الْقَوْلُ فِيهِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا شَهَابُ بْنُ عَمَّادٍ) هُوَ الْعَبْدِيُّ الْكُوفِيُّ مِنْ شُيُوخِ الْبَخَّارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَلَهُمْ شَيْخٌ آخَرٌ يَقَالُ لَهُ شَهَابُ بْنُ عَمَّادٍ الْعَبْدِيُّ لَكِنَّهُ بَصْرِيُّ وَهُوَ أَقَدَمُ مِنَ الْكُوفِيِّ يَكُونُ فِي طَبَقَةِ شُيُوخِ شَيْخُوهُ أَخْرَجَ لَهُ الْبَخَّارِيُّ وَحْدَهُ فِي الْأَدَبِ الْمَقْرُودِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْدٍ شَيْخُهُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيِّ بِضَمِّ الرَّاءِ بَعْدَهَا هَمْزٌ خَفِيفَةٌ وَفِي طَبَقَتِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزَّهْرِيُّ وَلَمْ يَخْرُجْ وَهُوَ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ وَقَيْسٌ هُوَ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَهَذَا الْإِسْنَادُ كَلَامُ كُوفِيُونَ (قَوْلُهُ آيَاتَانِ) أَيُّ عِلَامَتَيْنِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ أَيْ الدَّلَالَةِ عَلَى وَحْدَانِيَةِ اللَّهِ وَعَظَمِ قُدْرَتِهِ أَوْ عَلَى تَخْوِيفِ الْعِبَادِ مِنْ بَأْسِ اللَّهِ وَسُطُوته وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ الْتَخْوِيفًا وَسَيَأْتِي قَوْلُهُ **صَلَّى** يَخُوفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ فِي بَابِ مُفْرَدٍ (قَوْلُهُ فَاذَا رَأَيْتُمُوهَا) أَيُّ الْآيَةِ وَاللَّكْشَمِيَّةِ رَأَيْتُمُوهَا الثَّانِيَّةِ وَكَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الْأَسْمَاعِيلِيِّ وَالْمَعْنَى إِذَا رَأَيْتُمْ كُسُوفَ كُلِّ مِمَّا لَا سِتْرَ لَهُ وَقَوْعُ ذَلِكَ فِيهَا مَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ عَادَةً وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا فِي الْقُدْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ وَاسْتَدْلَبَهُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الْقَمَرِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ مُفْرَدٍ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْمُنْذِرِ حَتَّى يَنْجَلِيَ كُسُوفُ أَحَدِهِمَا انْكَسَفَ وَهُوَ أَصْرَحُ فِي الْمُرَادِ وَأَقَادَ أَبُو عَوَانَةَ أَنَّ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ يُؤَيِّدُ بِمَا قَدَّمَ مِنْ اتِّحَادِ الْقِصَّةِ (قَوْلُهُ فَتَقَرَّبُوا فَصَلُّوا) اسْتَدْلَبَهُ عَلَى أَنَّهُ لَا وَقْتُ لَصَلَاةِ الْكَسُوفِ مَعِينٌ لِأَنَّ الصَّلَاةَ عَقَلَتْ بِرُؤْيَاهِ وَهِيَ مُمَكِّنَةٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنَ النَّهَارِ وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَاسْتَنْتَى الْخَفِيَّةَ أَوْقَاتَ الْكَرَاهَةِ وَهُوَ مَشْهُورٌ مِنْهُ أَحَدٌ وَعَنِ الْمَالِكِيَّةِ وَقْتُهَا مِنْ وَقْتِ حُلِّ النَّافِلَةِ إِلَى الزَّوَالِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَرَجَّحَ الْأَوَّلُ بَانَ الْقَصُودِ إِتِّحَاعَ هَذِهِ الْعِبَادَةِ قَبْلَ الْإِنْجِلَاءِ وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَقْضَى بَعْدَ الْإِنْجِلَاءِ فَلَوْ تَحَصَّرَتْ فِي وَقْتٍ لَا مَكْنَ الْإِنْجِلَاءَ تَبْلَهُ فَيَقُوتُ الْقَصُودُ وَلَمْ أَقْفَ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ مَعَ كَثَرَتِهَا عَلَى أَنَّ **صَلَّى** صَلَّاهَا الْأَصْحَى لَكِنْ ذَلِكَ

أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ عَنِ
 النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ وَلَكِنَّهُمَا آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ فَإِذَا رَأَتْهُمَا
 فَصَلُّوا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْكُنْ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ زَيْدِ
 بْنِ عِلَاقَةَ عَنِ الْمُنِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ . قَالَ
 النَّاسُ كَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ
 أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمْ فَصَلُّوا وَأَدْعُوا اللَّهَ بِأَبِ الصَّدَقَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ
 عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ فَطَالَ الْقِيَامُ ثُمَّ رَكَعَ

وقع اتفاقا ولا يدل على منع ما عاده واتفقت الطرق على أنه بادر إليها (قوله أخبرني عمرو) هو ابن الحرث المصري
 وعبد الرحمن بن القاسم هو ابن أبي بكر الصديق ونصف رجال هذا الاستناد الأعلى مدينون ونصفه الأدنى مصريون
 (قوله لا يخسفان) يفتح أوله ويجوز الضم وحكي ابن الصلاح منعه وروى ابن خزيمة والبخاري من طريق نافع
 عن ابن عمر قال خسفت الشمس يوم مات إبراهيم الحديث وفيه فأنزعوا إلى الصلاة والذي ذكر الله وأدعوا وتصدقوا
 (قوله ولا حياته) استشكلت هذه الزيادة لأن السياق انما ورد في حق من ظن أن ذلك لموت إبراهيم ولم يذكر
 الحياة والجواب أن فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سببا للفقْد أن لا يكون سببا للإيجاد
 فعمم الشارع النفي لدفع هذا التوهم (قوله حدثنا عبد الله بن محمد) هو المسندي وهاشم هو أبو النضر وشيخان هو
 النحوي (قوله يوم مات إبراهيم) يعني ابن النبي ﷺ وقد ذكر جمهور أهل السير أنه مات في السنة العاشرة من الهجرة
 فقبل في ربيع الأول وقيل في رمضان وقيل في ذي الحجة والاكثر على أنها وقعت في عاشر الشهر وقيل في رابعه وقيل
 في رابع عشره ولا يصح شيء منها على قول ذي الحجة لأن النبي ﷺ كان اذ ذاك بمكة في الحج وقد ثبت أنه شهد
 وفاته وكانت بالمدينة بخلاف ما قيل أنه مات سنة تسع فان ثبت يصح وجزم النووي بأنها كانت سنة الحديبية وبجواب
 بأنه كان يومئذ بالحديبية ورجع منها في آخر ذي القعدة فلما كانت في أواخر الشهر وفيه رد على أهل الهيئة لأنهم
 يزعمون أنه لا يقع في الاوقات المذكورة وقد فرض الشافعي وقوع العيد والكسوف معا واعترضه بعض من اعتمد
 على قول أهل الهيئة وانتدب أصحاب الشافعي لدفع قول المعتز فاصابوا (قوله فاذا رأيتم) أي شيئا من ذلك وفي رواية
 الاسماعيل فاذا رأيتم ذلك وسيأتي من وجه آخر بعد أبواب فاذا رأيتموها (تنبيه) ابدأ البخاري أبواب الكسوف
 بالاحاديث المطلقة في الصلاة بشر تقييد بصفة اشارة منه إلى أن ذلك يعطى أصل الامتنان وان كان ايقاعها على الصفة
 المخصوصة عنده أفضل وبهذا قال أكثر العلماء ووقع لبعض الشافعية كالبتنجي أن يصلاتها ركعتين كالناظرة
 لا تجزئ والله أعلم * (قوله باب الصدقة في الكسوف) أورد فيه حديث عائشة من رواية هشام بن عروة عن أبيه
 عنها ثم أورد به عديبا من رواية ابن شهاب عن عروة ثم بعدا بين من رواية عمرة عن عائشة وعند كل منهم ما ليس
 عند الآخر وورد الأمر في الاحاديث التي أوردتها في الكسوف بالصلاة والصدقة والذي ذكره الدعاء وغير ذلك وقد
 قدم منها الامم فالامم وقع الأمر بالصلاة في رواية هشام دون غيرها فاسب أن يترجم بها ولأن الصدقة تالية للصلاة
 فلذلك جعلها تلو ترجمة الصلاة في الكسوف (قوله خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ) فصلي استدل به على أنه
 ﷺ كان يحافظ على الوضوء فلذلك لم يحجج إلى الوضوء في تلك الحال وفيه نظر لأن في السياق حذفاً فسيأتى في رواية ابن
 شهاب خسفت الشمس فخرج إلى المسجد فصلى الناس وراءه وفي رواية عمر بن الخطاب خسفت فخرج فصرخ فبينما هم

فَطَالَ الرُّكُوعَ ثُمَّ قَامَ فَطَالَ الْقِيَامَ وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَكَعَ فَطَالَ الرُّكُوعَ وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ سَجَدَ فَطَالَ السُّجُودَ ثُمَّ قَامَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأَوَّلَى ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَّتِ الشَّمْسُ فَخَطَبَ النَّاسَ فَعَمِدَ اللَّهُ وَأَنْثَى عَلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا . ثُمَّ قَالَ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزِيَّ عَبْدُهُ أَوْ تَزِيَّ أُمَّتُهُ . يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ

ثم قام يصلي ولذا ثبتت هذه الافعال جازاً أن يكون حذفاً أيضاً فوضاً ثم قام يصلي فلا يكون نصاً في أنه كان على وضوءه (قوله فطال القيام) في رواية ابن شهاب فاقترأ قراءة طويلة وفي أواخر الصلاة من وجه آخر عنه فقرا سورة طويلة وفي حديث ابن عباس حداراً بعد أبواب فقرا نحو من سورة البقرة في الركعة الأولى ونحوه لابن داود من طريق سليمان بن يسار عن عروة وزاد فيه أنه قرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحو من آل عمران (قوله ثم قام فطال القيام) في رواية ابن شهاب ثم قال سمع الله لمن حمده وزاد من وجه آخر عنه في أواخر الكسوف ربنا ولك الحمد واستدل به على استحباب الذكر المشرع في الاعتدال في أول القيام الثاني من الركعة الأولى واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قياماً لقراءة الاعتدال بدليل اتفاق العلماء بمن قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفاتحة فيه وأن كان عهد بن مسلمة لا لكي خالف فيه والجواب أن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا تدخل للقياس فيها بل كل ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعله فيها كان مشروعاً ولائها أصل برأسه وبهذا المعنى رد الجمهور على من قاسها على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها وقد أشار الطحاوي إلى أن قول أصحابه جري على القياس في صلاة النوافل لكن اعترض بأن القياس مع وجود النص يضمنحل وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها بما يجمع فيهم من مطلق النوافل فامتازت صلاة الجنازة بترك الركوع والسجود وصلاة العيد بزيادة التكبيرات وصلاة الخوف بزيادة الأفعال الكثيرة واستدبار القبلة فلذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع فلا يخذه جامع بين العمل بالنص والقياس بخلاف من لم يعمل به (قوله فطال الركوع) لم أر في شيء من الطرق بيان ما قال فيه إلا أن العلماء اتفقوا على أنه لا قراءة فيه وإنما فيه الذكر من تسبيح وتكبير ونحوها ولم يقع في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع السجود بعده ولا تطويل الجلوس بين السجدين وسيأتي البحث فيه في باب طول السجود (قوله ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى) وقع ذلك مفسراً في رواية عمرة الانية (قوله ثم انصرف) أي من الصلاة (وقد تجلت الشمس) في رواية ابن شهاب انجلت الشمس قبل أن ينصرف وللنساء في تشهد وسلم (قوله فخطب للناس) فيه مشروعية الخطبة للكسوف والعجب أن مالكاً روى حديث هشام هذا وفيه التصريح بالخطبة ولم يقل به أصحابه وسيأتي البحث فيه جدياً واستدل به على أن الانجلاء لا يسقط الخطبة بخلاف ما لو انجلت قبل أن يشرع في الصلاة فإنه يسقط الصلاة والخطبة فلو انجلت في أثناء الصلاة أمها على الهيئة المذكورة عند من قال بها وسيأتي ذكر دليله وعن أصبغ جمها على هيئة النوافل المعتادة (قوله فحمد الله وأثنى) عليه زاد النسائي في حديث سمرة وشهد أنه عبد الله ورسوله (قوله فادعوا الله) في رواية الكشميهني فادعوا الله (قوله والله لمن أحد) فيه القسم لتأكيد الخبر وإن كان السامع غير شاك فيه (قوله ما من أحد أغير) بالنصب على أنه الخبر وعلى أن من زائدة ويجوز فيه الرفع على لغة تميم أو غير مختوض صفة لأحد والخبر محذوف تقديره موجود (قوله أغير) أفضل تفضيل من الغيرة بفتح الغين المعجمة وهي في اللغة تغير يحصل من الحمية والافتقار وأصلها في الزوجين والأهلين وكل ذلك محال على الله تعالى لأنه لا منة عن كل تغير ونقص فيعين عمله على الجواز فليل ما كانت ثمرة الغيرة صون الحرم

لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبِئْسَ كَثِيرًا

ومعهم وزجر من يقصد بهم أطلق عليه ذلك لكونه منع من فعل ذلك وزجر فاعله وتوعده فهو من باب تسميته الشيء بما يترتب عليه وقال ابن نورك المعنى ما أحد أكثر زجرا عن القواش من الله وقال غيره غيرة الله ما يغير من حال العاصي بانقمامه منه في الدنيا والآخرة أو في أحدهما ومنه قوله تعالى إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وقال ابن دقيق العيد أهل التزبه في مثل هذا على قولين أما ساكت وأما مؤول على أن المراد بالغيرة شدة المنع والحماية فهو من مجاز الملازمة وقال الطبري وغيره وجه اتصال هذا المعنى بما قبله من قوله فاذكروا الله الخ من جهة أنهم لما أمروا باستدفاع البلاء بالذكروا والدعاء والصلاة والصدقة ناسب ردعهم عن المعاصي التي هي من أسباب جلب البلاء وخص منها الزنا لأنه أعظمها في ذلك وقيل لما كانت هذه المعصية من أقبح المعاصي وأشدّها تأثرا في آثار القنوس وغاية الغضب ناسب ذلك تخويفهم في هذا المقام من مؤاخذه رب الغيرة وخالقها سبحانه وتعالى وقوله بأمة محمد فيه معنى الاشتقاق كما يخاطب الوالد ولده إذا اشتق عليه بقوله يابني كذا قيل وكان قضية ذلك أن يقول يابني لكن لعدوله عن المصدر إلى المظهر حكمة وكأنها بسبب كون المقام مقام تحذير وتخويف لما في الإضافة إلى الضمير من الإشار بالتحكيم ومثله يافاطمة بنت محمد لأغني عنك من الله شيئا الحديث وصدر عليه السلام كلامه باليمين لإرادة التأكيد للخبر وإن كان لا يرتاب في صدقه ولعل تخصيص العبد والأمة بالذكر رعاية لحسن الأدب مع الله تعالى لتزهره عن الزوجة والأهل ممن يتعلق بهم الغيرة غالبا ويؤخذ من قوله بأمة محمد أن الواعظ يبين له حال وعظه أن لا يأتي بكلام فيه تهكم لنفسه بل يبالغ في التواضع لأنه أقرب إلى انتفاع من يسمعه (قوله لو تعلمون ما أعلم) أي من عظيم قدرة الله وانتقامه من أهل الاجرام وقيل معناه لودام علمكم كما دام علمي لأن علمه متواصل بخلاف غيره وقيل معناه لو علمتم من سعة رحمة الله وحلمه وغير ذلك ما أعلم لبيكن على ما فاتكن من ذلك وقوله لضحكتم قليلا قيل معنى القلة هنا العدم والتقدير لتركتم الضحك ولم يقع منكم إلا نادرا لظلة الخوف واستيلاء الحزن وحي ابن بطال عن المهلب أن سبب ذلك ما كان عليه الانصار من محبة الله والوفاء وأطال في تقرير ذلك بما لا طائل فيه ولا دليل عليه ومن أنه أن الخطاب بذلك الانصار دون غيرهم والقصة كانت في أواخر زمنه عليه السلام حيث امتلأت المدينة بأهل مكة وفود العرب وقد بالغ الزين بن المنير في الرد عليه والتشنيع بما استغنى عن حكاية وفي الحديث ترجيع التخويف في الخطبة على التوسع في الترخيص لما في ذكر الرخص من ملازمة النفوس لما جبلت عليه من الشهوة والطبيب الحاذق يقابل العلة بما يضادها لا بما يزيداها واستدل به على أن لصلاة الكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد على العادة في القيام وغيره ومن زيادة ركوع في كل ركعة وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ومثقف عليهما ومثله عن أسماء بنت أبي بكر كما تقدم في صفة الصلاة وعن جابر عند مسلم وعن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والنسائي وعن ابن عمر عند البزار وعن أم سفيان عند الطبراني وفي رواياتهم زيادة رواها الحفاظ الثقات فلاخذها أولى من الغائب وبذلك قال جمهور أهل العلم من أهل الفتيا وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق أخرى فعند مسلم من وجه آخر عن عائشة وآخر عن جابر أن في كل ركعة ثلاث ركوعات وعنده من وجه آخر عن ابن عباس أن في كل ركعة أربع ركوعات ولابن داود من حديث أبي بن كعب والبزار من حديث علي أن في كل ركعة خمس ركوعات ولا يخلو اسناد منها على علة وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبد البر ونقل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ويجمعها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام وإذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة وأن الكسوف وقع مرارا فيكون كل من هذه الأوجه جائزا والي ذلك نحاسحق لكن لم تثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية يجوز

باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف حدثنا إسحق قال أخبرنا يحيى بن صالح قال حدثنا معاوية بن سلام بن أبي سلام الحبشي الدمشقي قال حدثنا يحيى بن أبي كثير قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال لما كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ

العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح وقواه النووي في شرح مسلم وأبدى بعضهم أن حكمة الزيادة في الركوع والتقص كان بحسب سرعة الانجلاء وبطئه فحين وقع الانجلاء في أول ركوع اقتصر على مثل للناقلة وحين أبطأ اذركوا وحين زاد في الإبطاء زاد ثالثا وهكذا الى غاية ماورد في ذلك وتعقبه النووي وغيره بأن إبطاء الانجلاء وعدمه لا يعلم في أول الحال ولا في الركعة الأولى وقد اتفقت الروايات على أن عدد الركوع في الركعتين سواء وهذا يدل على أنه مقصود في نفسه منوى من أول الحال وأجيب باحتمال أن يكون الاعتماد على الركعة الأولى وأما الثانية فهي تبع لها فهما اتفق وقوعه في الأولى بسبب بطء الانجلاء يقع مثله في الثانية ليساوي بينهما ومن ثم قال أصبح كما تقدم اذا وقع الانجلاء في أثنائها يصلي الثانية كالعادة وعلى هذا فيدخل الماصلي فيها على نية مطلق الصلاة ويزيد في الركوع بحسب الكسوف ولا مانع من ذلك وأجاب بعض الحنفية عن زيادة الركوع بحمله على رفع الرأس لرؤية الشمس هل انجلت أم لا فإذا لم يرها انجلت رجع الى ركوعه ففعل ذلك مرة أو مرارا فظن بعض من رآه بفعل ذلك ركوعا زائدا وتعقب بالأحاديث الصحيحة الصريحة في أنه أطال القيام بين الركوعين ولو كان الرفع لرؤية الشمس فقط لم يحتاج الى تطويل ولا سيما الاخبار الصريحة بأنه ذكر ذلك الاعتدال ثم شرع في القراءة فكل ذلك يرد هذا الحمل ولو كان كما زعم هذا القائل لكان فيه إخراج لفعل الرسول عن العبادة المشروعة أولزم منه إثبات هيئة في الصلاة لاعبدها وهو ما فرمته وفي حديث عائشة من القوائد غير ما تقدم بالمبادرة بالصلاة وسائر ما ذكر عند الكسوف والزرع عن كثرة الضحك والحث على كثرة البكاء والتحقق بما يصير اليه المراءى من الموت والفناء والاعتبار بآيات الله وفيه الرد على من زعم أن للكواكب تأثيرا في الأرض لانتفاء ذلك عن الشمس والقمر وكيف بما دوتهما وفيه تقديم الامام في الموقف وتعديل الصفوف والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة وبيان ما يخشى اعتقاده على غير الصواب واهتمام الصحابة بنقل أفعال النبي ﷺ ليقتنى به فيها ومن حكمة وقوع الكسوف تبين أنموذج ما يقع في القيامة بصورة تقاب من لم يذب والتنبه على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكوكب ثم كشف ذلك عنه ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء وفي الكسوف إشارة الى تقييح رأي من يعبد الشمس أو القمر وجل بعضهم الامر في قوله تعالى لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن على صلاة الكسوف لانه الوقت الذي يناسب الإعراض عن عبادتهما لما يظهر فيهما من التضرع والتقص المنزه عنه المعبود جل وعلا سبحانه وتعالى • **(قوله باب النداء بالصلاة جامعة)** هو بالنصب فيهما على الحكاية ونصب الصلاة في الاصل على الاغراء وجامعة على الحال أي احضروا الصلاة في حال كونها جامعة وقيل برفعهما على أن الصلاة مبتدأ وجامعة خبره ومعناه ذات جامعة وقيل جامعة صفة والخبر محذوف تقديره فاحضروها **(قوله حدثني إسحق)** هو ابن منصور على رأى الجبائي أو ابن راهويه على رأى أبي نعيم ويحيى بن صالح من شيوخ البخاري وربما أخرج عنه بواسطة كذا **(قوله الحبشي)** يفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة وهم من ضبطه بضم أوله وسكون ثانيه **(قوله أخبرني أبو سلمة (١) عن عبد الله)** في رواية حجاج الصواف عن يحيى حدثنا أبو سلمة حدثني عبد الله أخرجه ابن خزيمة

(١) قول المصنف أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري عن عبد الله كذا في نسخ الصحيح التي بإيدنا وسقط من نسخه الشارح لفظ ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري فخره مصححه

نُودِيَ لِمَنْ الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ **بَابُ** خُطْبَةِ الْإِمَامِ فِي الْكُوفِ وَقَالَتْ عَائِشَةُ وَأَمَّا هَ خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ وَحْدَنِيِّ أَخِي عَنْ حَالِجٍ
 قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ قَالَ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي غُرُورٌ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجَةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ
 خَفَّتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَرَجَّ إِلَى الْمَسْجِدِ فَصَفَّ النَّاسُ وَرَأَاهُ فَكَبَّرَ فَأَقْرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 قِرَاءَةً طَوِيلَةً ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكِعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ثُمَّ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ قَامَ وَلَمْ يَسْجُدْ وَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً
 رَمَى أَدْنَى مِنَ التِّرَاءَةِ الْأُولَى ثُمَّ كَبَّرَ وَرَكِعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ أَذْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ قَالَ سَمِعَ
 اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. ثُمَّ سَجَدَ. ثُمَّ قَالَ فِي الرُّكُوعِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ فَاسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ
 رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ وَانْجَلَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ. ثُمَّ قَامَ فَأَنشَأَ عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ. ثُمَّ
 قَالَ هُمَا آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْفَيَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ. فَإِذَا رَأَيْتُمَا

(قوله نودي) كذا فيه بلفظ البناء للمفعول وصرح الشيخان في حديث عائشة بأن النبي ﷺ حيث منادى فنادى بذلك قال
 ابن دقيق العيد هذا الحديث حجة لمن استحب ذلك وقد اتفقوا على أنه لا يؤذن لها ولا يقام (قوله ان الصلاة)
 ينتج الهمة وتخفيف النون وهي المقصرة وروى بتشديد النون والخبر محذوف تقديره ان الصلاة ذات جماعة حاضرة
 ويروي برفع جماعة على أنه الخبر وفي رواية الكشميهني نودي بالصلاة جامعة وفيه ما تقدم في لفظ الترجمة وعن
 بعض العلماء يجوز في الصلاة جامعة النصب فيها والرفع فيها ويجوز رفع الاول ونصب الثاني وبالعكس (قوله)
 باب خطبة الامام في الكسوف) اختلف في الخطبة فيه فاستحبها الشافعي واسحق وأكثر أصحاب الحديث وقال
 ابن قدامة لم يلقنا عن أحد ذلك وقال صاحب الهداية من الخفية ليس في الكسوف خطبة لانه لم ينقل وتعب
 بأن الاحاديث ثبتت فيه وهي ذات كثرة والمشهور عند المالكية أن لا خطبة لها مع ان مالك راوى الحديث
 وفيه ذكر الخطبة واجاب بعضهم بأنه ﷺ لم يقصد لها خطبة بخصوصها وانما أراد ان يبين لهم الرد على من
 يعتقد أن الكسوف لموت بعض الناس وتعب بما في الاحاديث الصحيحة من التصريح بالخطبة وحكاية شرائطها
 من الحمد والثناء والموعظة وغير ذلك مما تضمنته الاحاديث فلم يقتصر على الاعلام بسبب الكسوف والاصل مشروعية
 الاتباع والمخصائص لا تثبت الا بدليل وقد استضعف ابن دقيق العيد التاويل المذكور وقال ان الخطبة لا تنحصر مقاصدها
 في شيء معين بعد الاتيان بما هو المطلوب منها من الحمد والثناء والموعظة وجميع ما ذكر من سبب الكسوف وغيره هو
 من مقاصد خطبة الكسوف فينبغي التماسي بالنبي ﷺ فيذكر الامام ذلك في خطبة الكسوف نعم نازع ابن قدامة في
 كون خطبة الكسوف كخطبة الجمعة والعيدين اذ ليس في الاحاديث المذكورة ما يقتضي ذلك والى ذلك نحا ابن المير
 في حاشيته ورد على من أنكر أصل الخطبة لثبوت ذلك صريحاً في الاحاديث وذكر أن بعض أصحابهم أحس على ترك
 الخطبة بأنه لم ينقل في الحديث أنه صعد المنبر ثم زفغ بان المنبر ليس شرطاً ثم لا يلزم من أنه لم يذكر أنه لم يقع (قوله)
 وقالت عائشة وأسماء خطب النبي ﷺ) أما حديث عائشة فقدمي قبل بياب في رواية هشام صريحاً وأورد
 المصنف في هذا الباب حديثهما من طريق ابن شهاب وليس فيه التصريح بالخطبة لكنه أراد أن يبين أن الحديث واحد
 وان التناء المذكور في طريق ابن شهاب كان في الخطبة وأما حديث أسماء وهي بنت أبي بكر أخت عائشة لا يها
 فسيان الكلام عليه بعد احد عشر باباً (قوله فصف الناس) بالرفع أي اصطفوا يقال صف القوم اذا صاروا صفاً
 ويجوز النصب والفاعل محذوف والمراد به النبي ﷺ (قوله ثم قال في الركعة الآخرة مثل ذلك) فيه اطلاق القول

فَأَفْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ • وَكَانَ يُحَدِّثُ كَثِيرٌ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُحَدِّثُ يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ فَقُلْتُ لِمُرُوَةٍ إِنَّ أَخَاكَ يَوْمَ خَسَفَتْ بِالْمَدِينَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ . قَالَ أَجَلٌ لِأَنَّهُ أَخْطَأَ السَّنَةَ بِأَبْهَلٍ يَقُولُ كَسَفَتْ الشَّمْسُ أَوْ خَسَفَتْ . وَقَالَ

على العمل قد قدز كره من هذا الوجه في الباب الذي يليه بلفظ ثم فعل (قوله فافزعوا) ففتح الزاى أي التجؤا وتوجهوا وفيه إشارة إلى المبادرة إلى المأمور به وإن الالتجاء إلى الله عند المخاوف بالدعاء والاستغفار سبب لحوق ما فرط من الصبيان يرسى به زوال المخاوف وأن الذنوب سبب للبلايا والعقوبات العاجلة والاجلة نسأل الله تعالى رحمة وغفوه وغفرانه (قوله إلى الصلاة) أي المهدودة الخاصة وهي التي تقدم فعلها منه وَاللَّهُ قبل الخطبة ولم يصب من استدله على مطلق الصلاة ويستنبط منه أن الجماعة ليست شرطا في صحتها لأن فيه اشعارا بالمبادرة إلى الصلاة والمسايرة إليها وانتظار الجماعة قد يؤدي إلى قوائها وإلى اخلاء بعض الوقت من الصلاة (قوله وكان يحدث كثير بن عباس) هو بتقديم الخبر على الاسم وقد وقع في مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري بلفظ وأخبرني كثير بن عباس وصرح برضه وأخرجه مسلم أيضا والنسائي من طريق عبد الرحمن بن نمر عن الزهري كذلك وساق المتن بلفظ صلى يوم كسفت الشمس أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات وطوله الاسماعيلي من هذا الوجه (قوله فقلت لعروة) هو مقول الزهري أيضا (قوله إن أخاك) يعني عبد الله بن الزبير وصرح به المصنف من وجه آخر كما سيأتي في أواخر الكسوف وللإسماعيلي فقلت لعروة والله ما فصل ذلك أخوك عبد الله بن الزبير انخفضت الشمس وهو بالمدينة زمن أراد أن يسير إلى الشام فاصلى الأتمثل الصبح (قوله قال أجل لانه أخطأ السنة) في رواية ابن حبان فقال أجل كذلك صنع وأخطأ السنة واستدل به على أن السنة أن يصلى صلاة الكسوف في كل ركعة ركوعان وتمقب بأن عروة تابعي وعبد الله صحابي فلاخذ بفعله أولى واجيب بأن قول عروة وهو تابعي السنة كذا وإن قلنا أنه مرسل على الصحيح لكن قد ذكر عروة مستنده في ذلك وهو خبر عائشة المرفوع فانتفى عنه احتمال كونه موقوفا أو منقطعطا فيرجع المرفوع على الموقوف فلذلك حكم على صنيع أخيه بالخطأ وهو أمر نسبي والافها صنعه عبد الله يتأدى به أصل السنة وإن كان فيه تخصيص بالنسبة إلى كمال السنة ويحتمل أن يكون عبد الله أخطأ السنة عن غير قصد لأنها لم تبلغه والله أعلم • (قوله باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت) قال الزين بن المنير أتى بلفظ الاستفهام اشعارا منه بأنه لم يرجح عنده في ذلك شيء (قلت) ولعله أشار إلى ما رواه ابن عيينة عن الزهري عن عروة قال لا تقولوا كسفت الشمس ولكن قولوا خسفت وهذا موقف صحيح رواه سعيد بن منصور عنه وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عنه لكن الأحاديث الصحيحة تخالفه لثبوتها بلفظ الكسوف في الشمس من طرق كثيرة والمشهور في استعمال الفقهاء أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره ثعلب وذكر الجوهري أنه أفصح وقيل جعين ذلك وحكي عياض عن بعضهم عكسه وغلطه لثبوتها بالخاء في القمر في القرآن وكان هذا هو السور في استشهاده المؤلف به في الترجمة وقيل يقال بهما في كل منهما وبه جاءت الأحاديث ولا شك أن مدلول الكسوف لغة غير مدلول الخسوف لأن الكسوف للخير إلى سواد والخسوف النقصان أو اللذل فاذا قيل في الشمس كسفت أو خسفت لانها تغيّر ويلحقها النقص ساغ وكذلك القمر ولا يلزم من ذلك أن الكسوف والخسوف مترادفان وقيل بالكاف في الابتداء والخاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء بالخاء لبعضه وقيل بالخاء لذهاب كل اللون والكاف لتغيره (قوله وقال

الله تَمَالَى : وَخَسَفَ الْقَمَرُ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْفَيْثُ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَهَامَ فَكَبَّرَ هَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً . ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا . ثُمَّ رَمَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ سَمِعَ اللَّهُ لَيْلَ حَيْدِهِ . وَقَامَ تَمَامَهُ ثُمَّ قَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً وَهِيَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهِيَ أَدْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأُولَى ثُمَّ سَجَدَ سُجُودًا طَوِيلًا ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكُوعِ الْآخِرَةِ امِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ سَلَّمَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَتَنَطَّبَ النَّاسُ فَقَالَ فِي كُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ لِهَمَّا آيَاتُ اللَّهِ لَا يَخْفَيَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ . فَإِذَا رَأَيْتُمَا فَافْرَعَا إِلَى الصَّلَاةِ **بَابُ** قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ يُخَوِّفُ اللَّهَ عِبَادَهُ بِالْكُوفِ وَقَالَ أَبُو مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ . وَلَكِنْ تَمَالَى يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ * وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الْوَارِثِ وَشُعْبَةُ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ يُونُسَ يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ * وَتَابِعَهُ مُوسَى عَنْ مَبَارَكٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّ اللَّهَ تَمَالَى

الله عن وجل وخسف القمر) في إبراده لهذه الآية احتمالان أحدهما أن يكون أراد أن يقال خسف القمر كما جاء في القرآن ولا يقال كسف وإذا اخضع القمر بالخسوف أشعر باختصاص الشمس بالكسوف والثاني أن يكون أراد أن الذي يفتق للشمس كالذي يفتق للقمر وقد سمي في القرآن بالغاء في القمر فليكن الذي للشمس كذلك ثم ساق المؤلف حديث ابن شهاب عن عروة عن عائشة بلفظ خسفت الشمس وهذا موافق لما قال عروة لكن روايات غيره بلفظ كسفت كثيرة جدا (قوله فيه ثم سجد سجودا طويلا) فيرد على من زعم أنه لا يسن تطويل السجود في الكسوف وسيأتي ذكره في باب مفرد * (قوله باب قول النبي ﷺ يخوف الله عبادَه بالكسوف قاله أبو موسى عن النبي ﷺ) سيأتي حديثه موصولا بعد سبعة أبواب ثم أورد المصنف حديث أبي بكرَةَ من رواية حماد بن زيد عن يونس وفيه ولكن يخوف الله بهما عبادَه وفي رواية الكشي يهين ولكن يخوف الله وقد تقدم الكلام عليه في أول الكسوف (قوله لم يذكر عبد الوارث وشعبة وخالد بن عبد الله وحماد بن سلمة عن يونس يخوف الله بهما عبادَه) وأما رواية عبد الوارث فأوردَها المصنف بعد عشرة أبواب عن أبي معمر عنه وليس فيها ذلك لكنه ثبت من رواية عبد الوارث من وجه آخر أخرجه النسائي عن عمران بن موسى عن عبد الوارث وذكر فيه يخوف الله بهما عبادَه وقال البيهقي لم يذكره أبو معمر وذكره غيره عن عبد الوارث وأما رواية شعبة فوصلها المصنف في الباب المذكور وليس فيها ذلك وأما رواية خالد بن عبد الله فسبقت في أول الكسوف وأما رواية حماد بن سلمة فوصلها الطبراني من رواية حجاج بن منهل عنه بلفظ رواية خالد ومعناه وقال فيه فإذا كسف واحد منهما فاصلوا وادعوا (قوله وتابعه أشعث) يعني ابن عبد الملك الحراني (عن الحسن) يعني في حذف قوله يخوف الله بهما عبادَه وقد وصل النسائي هذه الطريق وابن حبان وغيرهما من طرق عن أشعث عن الحسن وليس فيها ذلك (قوله وتابعه موسى عن مبارك عن الحسن قال أخبرني أبو بكرَةَ عن النبي ﷺ يخوف الله بهما عبادَه) في رواية غير أبي زرارة أن الله تعالى وموسى هو ابن اسماعيل التيمي ذكره في كماله به للمزي وقال الدماطي ومن تبعه هو ابن داود الضبي والأول أرجح لأن ابن اسماعيل معروف في رجال البخاري ودون ابن داود ولم يسمع

يُخَوِّفُ عِبَادَهُ مُوَابَهَ أَشْثُتُ عَنِ الْحَسَنِ بِأَسْبُ التَّهْ وَذِمِّنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْكُفُوفِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَمِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ
تَسْأَلُهَا فَتَأْتِهَا أَعَادُكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُعَذِّبُ النَّاسَ فِي
قُبُورِهِمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

في هذه الرواية إلى الآن من طريق واحد منهما وقد أخرجه الطبراني من رواية أبي الوليد وابن حبان من رواية هبة
وقاسم بن أصبغ من رواية سليمان بن حرب كلهم عن مبارك وساق الحديث بتمامه إلا أن رواية هبة ليس فيها
يخوف الله بهما عباد (تنبيه) وقع قوله تابعة أشعث في رواه كريمة عقب متابعة موسى والصواب تقديمه لما بيناه من خلو
رواية أشعث من قوله يخوف الله بهما عباد (قوله يخوف) فيرد على من يزعم من أهل البيضة أن الكسوف أمر عادي
لا يتأخروا لا يتقدم اذ لو كان كما يقولون لم يكن في ذلك تخويف ويصير بمنزلة الجزر والند في البحر وقد رد ذلك عليهم
ابن العربي وغير واحد من أهل العلم بما في حديث أبي موسى الآتي حيث قال فقام فزاعم يخشى أن تكون الساعة قالوا
فلو كان الكسوف بالحساب لم يقع الفزع ولو كان بالحساب لم يكن للأمر بالعتق والصدقة والصلاة والذكر معني فان
ظاهر الاحاديث أن ذلك يفيد التخويف وأن كل ما ذكر من أنواع الطاعة يرجى أن يدفع به ما يخشى من أمه ذلك
الكسوف ومما نقض ابن العربي وغيره أنهم يزعمون أن الشمس لا تنكشف على الحقيقة وإنما يحول القمر بينها
و بين أهل الأرض عند اجتماعهما في العقدتين فقال هم يزعمون أن الشمس أضعاف القمير في الجزم فكيف يحجب
الصغير الكبير إذا قابله أم كيف يظلم الكثير بالقليل ولا سيما وهو من جنسه وكيف تحجب الأرض نور الشمس
وحشي زاوية منها لانهم يزعمون أن الشمس أكبر من الأرض تسعين ضعفا وقد وقع في حديث النعمان ابن بشير وغيره
للكسوف سبب آخر غير ما زعمه أهل الهيئة وهو ما أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة والحاكم
بلفظ أن الشمس والقمر لا ينكفان لموت أحد ولا حيانه ولكنهما آيتان من آيات الله وإن الله إذا تجلى لشيء من
خلقه خشع له وقد استشكل الفزالي هذه الزيادة وقال انها لم تثبت فيجب تكذيب ناقلها قال ولو صححت لكان
تأويلها هون من محاكاة أمور قطعية لا تصادم أصلا من أصول الشريعة قال ابن رزقة هذا عجيب منه كيف يسلم عوى
الفلاسفة في زعم انها لا تصادم الشريعة مع أنها مبنية على أن العالم كرى الشكل وظاهر الشرع يعطى خلاف ذلك
والثابت من قواعد الشريعة أن الكسوف أثر الارادة القديمة وفعل الفاعل المختار فيخلق في هذين الحرمين النور متي
شاه والظلمة متى شاء من غير توقف على سبب أو ربط باقتراب والحديث الذي رده الفزالي قد أثبتته غير واحد
من أهل العلم وهو ثابت من حيث المعنى أيضا لان النورية والاضائية من عالم الجمال الحسي فاذن تجلت صفة الجلال
انظمت الانوار لهيئته يؤيده قوله تعالى فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا اه ويؤيد هذا الحديث ما روينا عن طائوس
أنه نظر إلى الشمس وقد أنكسفت فبكي حتى كاد أن يموت وقال هي أخوف لله منا وقال ابن دقيق العيد ربما
يحتج بعضهم أن الذي يذكره أهل الحساب يناقض قوله يخوف الله بهما عباد وليس بشيء لان الله أفضلا على حسب
المادة وأفضلا خارجة عن ذلك وقدرته حكمة على كل سبب فله أن يقتطع ما يشاء من الاسباب والمسببات بعضها عن
بعض وإذا ثبت ذلك فالعلماء بالله لقوة اعتقادهم في عموم قدرته على خرق العادة وأنه يفعل ما يشاء اذا وقع شيء
غريب حدث عندهم الخوف لقوة ذلك الاحتقاد وذلك لا يمنع أن يكون هناك أسباب تجري عليها العادة إلا أن يشاء
الله خرقها وحاصله أن الذي يذكره أهل الحساب ان كان حقا في نفس الامر لا يناقض كون ذلك خوفا لعباد الله تعالى
(قوله باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف) قال ابن النثير في الحاشية مناسبة التعوذ عند الكسوف أن
ظلمة النهار بالكسوف تشابه ظلمة القبر وإن كان نهارا والشيء بالشيء يذكر فيخاف من هذا كما يخاف من هذا

عائداً بالله من ذلك. ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غدوة مَرَجَباً فَجَمَعَتِ الشَّمْسُ فَرَجَعَ
صَحِيحاً فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ ظَهْرِ أَفَى الْحَجَرِ. ثُمَّ قَامَ بِصَلَى وَقَامَ النَّاسُ وَرَأَاهُ قِيَاماً طَوِيلاً
ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلاً ثُمَّ رَفَعَ قِيَاماً طَوِيلاً وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ. ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلاً
وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ ثُمَّ قَامَ قِيَاماً طَوِيلاً وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَكَعَ
رُكُوعاً طَوِيلاً وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ قَامَ قِيَاماً طَوِيلاً وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ. ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلاً
وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ. ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ وَأَنْصَرَفَ فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ. ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّدُوا
مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ **بَابُ طَوْلِ السُّجُودِ فِي الْكُسُوفِ حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ
يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُودِيَ
إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ ثُمَّ جَلَسَ
ثُمَّ جَلَى عَنِ الشَّمْسِ قَالَ وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا سَجَدْتُ سُجُوداً قَطُّ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهَا

فيحصل الاحتياط بهذا في التمسك بما ينجي من غائلة الآخرة ثم ساق المصنف حديث عائشة من رواية عمرة عنها
واسنده كله مدينون (قوله عائداً بالله من ذلك) قال ابن السيد هو منصوب على المصدر الذي ينجي على مثال فاعل
كقولهم عوفي عافية أو على الحال المؤكدة الثانية مناب المصدر والفاعل فيه عذوف كأنه قال أعوذ بالله عائداً ولم يذكر
الفعل لأن الحال نابتة عنه وروى بالرفع أي أنا عائذ وكان ذلك كان قيل أن يطلع النبي ﷺ على عذاب القبر كما سيأتي
البحث فيه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى (قوله بين ظهري) يفتح الظاء المعجمة والنون على الشنية والحجر يضم
المهملة وفتح الجيم جمع حجرة يسكون الجيم قيل المراد بين ظهر الحجر والنون والياء زائدة تان وقيل بل الكلمة كلها
زائدة والمراد بالحجر بيوت أزواج النبي ﷺ (قوله وأنصرف فقال ما شاء الله أن يقول) تقدم بيانه في رواية
عروة وأنه خطب وأمر بالصلاة والصدقة والذكر وغير ذلك (قوله باب طول السجود في الكسوف) أشار بهذه
الترجمة إلى الرد على من أنكره واستدل بعض المالكية على ترك أطالته بأن الذي شرع فيه التطويل شرع تكراره
كالقيام والركوع ولم تشرع الزيادة في السجود فلا يشرع تطويله وهو قياس في مقابلة النص كما سيأتي بيانه فهو
فاسد الاعتبار وأبدي بعضهم في مناسبة التطويل في القيام والركوع دون السجود أن الغائم والراكم يمكنه رؤية
الانحلال بخلاف الساجدان الآية علوية فناسب طول القيام لها بخلاف السجود ولأن في تطويل السجود استرخاء
الأعضاء فقد يفضى إلى التوهم وكل هذا مردود بثبوت الأحاديث الصحيحة في تطويله ثم أورد المصنف حديث عبد
الله بن عمرو بن العاص من طريق يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة عنه وقد تقدم من وجه آخر مختصر وأوقع في رواية
الكشميني عبد الله بن عمر بن الخطاب وهو موافق لرواية عائشة وابن عباس المتقدمتين في أن في كل ركعة ركعتين وسجودين
ولو ترك على ظاهره لاستلزم ثنية الركوع وأفراد السجود ولم يصح إليه أحد فعين تأويله (قوله ثم جلس ثم جلى عن
الشمس) أي بين جلوسه في التشهد والسلام فتبين قوله في حديث عائشة ثم أنصرف وقد تجلت الشمس (قوله قال
وقالت عائشة) القائل هو أبو سلمة في نقدي ويحتمل أن يكون عبد الله بن عمرو فيكون من رواية صحابي عن صحابة
وممن زعم أنه معلق فقد أخرجه مسلم وابن خزيمة وغيرهما من رواية أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو وفيه قول عائشة
هذا (قوله ما سجدت سجوداً قط كان أطول منها) كذا فيه وفي رواية غيره من أي من السجود المذكور زاد مسلم

باب مُلَاةِ الْكُوفِ جَمَاعَةُ وَصَلَى ابْنُ عَبَّاسٍ لَمْ يَفِي صُفَّةَ زَمَرَمَ وَجَعَ عَلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَصَلَى ابْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَخَذَ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ثُمَّ رَفَعَ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ . ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ .

فيه ولا ركعت ركوعا قط كان أطول منه وتقدم في رواية عروة عن عائشة بلفظ ثم سجد فأطال السجود وفي أوائل صفة الصلاة من حديث أسماء بنت أبي بكر مثله والنسائي من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بلفظ ثم رفع رأسه فسجد وأطال السجود ونحوه عنده عن أبي هريرة وللشيوخ من حديث أبي موسى بأطول قيام وركوع وسجود رأيت قط ولا يداود والنسائي من حديث سمرة كأطول ما سجد بنا في صلاة قط وكل هذه الاحاديث ظاهرة في أن السجود في الكسوف يطول كما يطول القيام والركوع وأبدى بعض المالكية فيه بحثا فقال لا يلزم من كونه أطال أن يكون بلغ به حدا الاطالة في الركوع وكأنه غفل عما رواه مسلم في حديث جابر بلفظ وسجوده نحو من ركوعه وهذا مذهب احمد واسحق واحد قولنا الشافعي وبه جزم أهل العلم بالحديث من أمحابه وأختاره ابن سريج ثم النووي وبقية صاحب المذهب بأنه لم ينقل في خبر ولم يقل به الشافعي اه ورد عليه في الاسمين معا فان الشافعي نص عليه في البويطي ولفظه ثم يسجد سجدين طويلين قيم في كل سجدة نحو ما قام في ركوعه ﴿ تنبيه ﴾ وقع في حديث جابر الذي اشترت اليه عند مسلم تطويل الاعتدال الذي يليه السجود ولفظه ثم ركع فأطال ثم رفع فسجد وقال النووي هي رواية شاذة مخالفة فلا يعمل بها أو المراد زيادة الطمأنينة في الاعتدال لأطالته نحو الركوع وتعقب بما رواه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو أيضا فقيه ثم ركع فأطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فأطال حتى قيل لا يسجد ثم سجد فأطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فجلس فأطال الجلوس حتى قيل لا يسجد ثم سجد لفظ ابن خزيمة من طريق الثوري عن عطاء بن السائب عن أبيه عنه والثوري سمع من عطاء قبل الاختلاط بالحديث صحيح ولم أقف في شيء من الطرق على تطويل الجلوس بين السجدين الا في هذا وقد نقل الفزالي الاثر على ترك اطالته فان أراد الاتفاق المذهبي فلا كلام والانهو محجوج بهذه الرواية ﴿ قوله باب صلاة الكسوف جماعة ﴾ أي وان لم يحضر الامام الراتب فيؤم لهم بعضهم وبه قال الجمهور وعن الثوري ان لم يحضر الامام صلوا فرادي ﴿ قوله وصى لهم ابن عباس ﴾ في صفة زمزم ﴿ وصله الشافعي وسعدين منصور جميعا عن سفیان بن عيينة عن سليمان الاحول سمعت طاوسا يقول كسفت الشمس فصلى بنائب ابن عباس في صفة زمزم ست ركعات في أربع سجعات وهذا موقوف صحيح الآن ان عينه خولف فيه رواه ابن جريج عن سليمان فقال ركعتين في كل ركعة أربع ركعات أخرجه عبد الرزاق عنه وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن ابن جريج لكن قال سجعات بدل ركعات وهووم من غندر وروى عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن صفوان بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين ﴿ قوله في صفة زمزم ﴾ كذا لا كثر يضم الصاد المهملة وتشديد الفاء وهي معروفة وقال الأزهري الصفة موضع هو مظلل وفي نسخة الصغاني بضاد معجمة مفتوحة ومكسورة وهي جانب النهر ولما معنى لها هنا الا بطريق التجوز ﴿ قوله وجمع على بن عبد الله بن عباس ﴾ لم أقف على أثره هذا موصولا ﴿ قوله وصى ابن عمر ﴾ يحتمل أن يكون هية أثر على المذكور وقد أخرج ابن أبي شيبة معناه عن ابن عمر ﴿ قوله عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس ﴾ كذا في الموطأ وفي جميع من أخرجه من طريق مالك ووقع في رواية اللؤلؤي في سنن أبي داود عن أبي هريرة بدل ابن عباس وهو غلط ﴿ قوله ثم سجد ﴾ أي سجدين ﴿ قوله ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ﴾ فيه

ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَفَعَ قَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ
ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ.
فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ
وَلَا لِحَيَاتِهِ. فَإِذَا رَأَيْتُمُ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ. قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَاكَ تَتَنَاوَلُ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ
ثُمَّ رَأَيْنَاكَ كَهَكَتَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاوَلْتُ عَنْقُودًا وَلَوْ أَصْبَتُهُ
لَأَكَلْتُ مِنْهَا مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا.

أن الركة الثانية أقصر من الأولى وسيأتي ذلك في باب مفرد (قوله قالوا يا رسول الله) في حديث جابر عند أحمد بإسناد
حسن فلما قضى الصلاة قال له إني بن كعب شيئا صنعت في الصلاة لم تكن تصنع فذكر نحوه حديث ابن عباس الآن في
حديث جابر أن ذلك كان في الظهر والمغربان كان محفوظا فهي قصة أخرى ولها القصة التي حكاهما أنس وذكر أنها
وقعت في صلاة الظهر وقد تقدم سياقها في باب وقت الظهر إذا زالت الشمس من كتاب المواقيت لكن فيه عرضت على
الجنة والنار في عرض هذا الحائط حسب وأما حديث جابر فوشيه سياق ابن عباس في ذكر العنقود وذكر النساء والله
أعلم (قوله رأيناك تناولت) كذا للأكثر بصيغة الماضي وفي رواية الكشميني تناول بصيغة المضارع بضم اللام
وبجهد إحدى التامين واصله تناول (قوله ثم رأيناك كهكت) في رواية الكشميني تكهكت بزيادة تاء في أوله
ومعناه تأخرت يقال كح الرجل إذا تكس على عقبه قال الخطابي أصله تكهكت فاستعملوا الجعاج ثلاث عينات تأدلوا
من أحدهما حرفا مكررا ووقع في رواية مسلم ثم رأيناك كهكت بغاءين خفيفتين (قوله إني رأيت الجنة فتناولت منها
عنقودا) ظاهره أنهارية عين فمنهم من جملة على أن الحجب كشفت له دونها فأراها على حقيقتها وطويت المسافة بينهما
حتى أمكنه أن يتناول منها وهذا أشبه بظاهر هذا الخبر ويؤيد حديث أسماء الماضي في أوائل صفة الصلاة بلقطدت
من الجنة حتى لواجترأت عليها لجشك بقطف من قطافها ومنهم من جملة على أنها مثلت له في الحائط كمنطع الصورة في المرأة
فراى جميع ما فيها ويؤيد حديث أنس الآتي في التوحيد لقد عرضت على الجنة والنار أخافى عرض هذا الحائط وأنا
أصلي وفي رواية لقد مثلت وسلم لقد صورت ولا بد على هذا الانطباع أنما هو في الأجسام الصغيلة لأننا نقول هو شرط
عادي فيجوز أن تنخرق العادة خصوصا للنبى ﷺ لكن هذه قصة أخرى وقعت في صلاة الظهر ولأما ما
يرى الجنة والنار مرتين بل مرارا على صور مختلفة وأبعد من قال أن المراد بالرؤية رؤية العلم قال القرطبي لأحالة
في إبقاء هذه الأمور على ظواهرها لإسبا على مذهب أهل السنة في أن الجنة والنار قد خلقتا ووجدتا فيرجع إلى أن
الله تعالى خلق لنبى ﷺ إدراكا خاصا به أدرك به الجنة والنار على حقيقتها (قوله ولوأصبت) في رواية مسلم
ولوأخذته واستشكل مع قوله تناولت وأجيب بحمل تناول على تكلف الأخذ لا حقيقة الأخذ وقيل المراد تناولت
لنفسى ولوأخذته لك حكاية الكرماني وليس بجيد وقيل المراد بقوله تناولت أى وضعت يدي عليه بحيث كنت قادرا
على تحويله لكن لم يقدرى قطفه ولوأصبت أى لو تمكنت من قطفه ويدل عليه قوله في حديث عقبه بن عامر عند ابن
خزيمة أهوى يده ليتناول شيئا والمصنف في حديث أسماء في أوائل الصلاة حتى لواجترأت عليها وكأنه لم يؤذن له في
ذلك فلم يجزى عليه وقيل الإرادة مقدرة أي أردت أن أتناول ثم لم أفعل ويؤيد حديث جابر عند مسلم ولقد مدت
يدي وأنا أريد أن أتناول من ثمرها لتنظر وإليه ثم بدالى أن لا أفصل ومثله للمصنف من حديث عائشة كسبائي
في آخر الصلاة بلقط حتى لقد رأيته أريد أن أخذ قطعا من الجنة حين رأى يميني جعلت أقدم ولعبد الزاق من طريق
مرسلة أردت أن أخذ منها قطعا لاريكه فله يقدر ولا جد من حديث جابر فخل بيني وبينه قال ابن بطال لم يأخذ

وَأَرَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ مَنظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا نِسَاءً قَالُوا يَمُومُ يَارَسُولَ اللَّهِ قَالَ
يَكْفُرُونَ . قِيلَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ . قَالَ يَكْفُرُونَ الْعَشِيرَ . وَيَكْفُرُونَ الْإِحْسَانَ . لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ
الدَّهْرَ كُلَّهُ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ

المعقود لأنهم طعام الجنة وهو لا يفنى والدنيا فانية لا يجوز أن يؤكل فيها مالا يفنى وقيل لأنه لو رآه الناس لكان من
إيمانهم بالشهادتين لا يغيب فيخشى أن يقع رفع التوبة فلا ينفع نفسا إيمانها وقيل لأن الجنة جزء الأعمال والجزاء بها
لا يقع إلا في الآخرة وحكي ابن العربي في قانون التأويل عن بعض شيوخه أنه قال معنى قوله لا كلمته منه الخ أن يخلق
في نفس الآكل مثل الذي أكل دائماً بحيث لا يغيب عن ذوقه وتعقب بأنه رأى فلسفي مبنى على أن دار الآخرة
لاحقاً قائلها وانما هي أمثال والحق أن ثمار الجنة لا مقطوعة ولا ممنوعة وإذا قطعت خلقت في الحال فلا مانع أن يخلق
الله مثل ذلك في الدنيا إذا شاء والفرق بين الدارين في وجوب الدوام وجوازه (قائدة) بين سعيد بن منصور في
روايه من وجه آخر عن زيد بن أسلم أن تناول المذكور كان حين قيامه الثاني من الركعة الثانية (قوله وأريت النار)
في رواية غير أبي ذر وأريت ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة أن رؤيته النار كانت قبيل رؤيته الجنة وذلك أنه
قال فيه عرضت على النبي ﷺ النار فأخبر عن مصلاه حتى أن الناس ليركب بعضهم بعضاً وإذا رجع عرضت عليه الجنة
فذهب يمشي حتى وقف في مصلاه ولمسلم من حديث جابر لقد جئ به بالنار حين رأيتوني تأخرت مخافة أن يصيبني من
لحمها وفيه ثمج بالجنة وذلك حين رأيتوني تقدمت حتى قت في مقامى وزاد فيه ما من شيء توعده أنه لا قدر رأيت
في صلاتي هذه وفي حديث سمرة عند ابن خزيمة لقد رأيت منذ كنت أصلي ما ألتئم لأقون في دنياكم وأخبرتكم (قوله فلم
أر منظرًا كالיום قط أظفع) المراد باليوم الوقت الذي هوفه أي لم أر منظرًا مثل منظر رأيت اليوم لحذف المرنى وأدخل
التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأي فيه وبعده عن المنظر المألوف وقيل الكفاف اسم والتقدير ما رأيت مثل منظر هذا اليوم
منظرًا ووقع في رواية المستعلمي والحوي فلم أنظر كالיום قط أظفع (قوله ورأيت أكثر أهلها النساء) هذا يفسر وقت
الرؤية في قوله لمن في خطبة العيد تصديقاً فأنى أيتسكن أكثر أهل النار وقد مضى ذلك في حديث أبي سعيد في كتاب
الحيض وقد تقدم في العيد الإلام بتسمية القائل بكفرن (قوله يكفرن بالله قال يكفرن العشير) كذلك الجهمور عن مالك
وكذا أخرجه مسلم من رواية حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم ووقع في موطن يحيى بن يحيى الأندلسي قال ويكفرن العشير
بزيادة واو أو أهقوا على أن زيادة الواو غلط منه فإن كان المراد من تغليظه كونه خالف غيره من الرواة فهو كذلك وأطلق على
الشدوذ غلطاً وإن كان المراد من تغليظه فساد المعنى فليس كذلك لأن الجواب طابق السؤال وزاد وذلك أنه أطلق لفظ
النساء فم المؤمنة منهن والكافرة فلما قيل يكفرن بالله فاجاب ويكفرن العشير الخ وكأنه قال نعم يقع منهن الكفر بالله وغيره
لأن منهن من يكفر بالله ومنهن من يكفر بالإحسان وقال ابن عبد البر وجه رواية يحيى أن يكون الجواب لم يقع على وفق سؤال
السائل لاجتماع العلم بأن من النساء من يكفر بالله فلم يجمع إلى جوابه لأن المقصود في الحديث خلافه (قوله يكفرن العشير)
قال الكرماني لم يعد ذكر العشير بالباء كما عدى الكفر بالله لأن كفر العشير لا يتضمن معنى الاعتراف (قوله ويكفرن الإحسان)
كأنه يان قوله يكفرن العشير لأن المقصود كفر إحسان العشير لا كفر ذنبه وتقدم تفسير العشير في كتاب الإيمان والمراد
بكفر الإحسان تخطيته أو جحدته وبدل عليه آخر الحديث (قوله لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله) بيان للتغطية
المذكورة ولونها شرطية لا امتناعية قال الكرماني ويحتمل أن تكون امتناعية بأن يكون الحكم ثابتاً على التقيضين
والطرف المسكوت عنه أولى من المذكور والدهر منصوب على الظرفية والمراد منه مدة عمر الرجل أو الزمان كله ما لغة
في كفرانهم وليس المراد بقوله أحسنت مخاطبة رجل بعينه بل كل من يتأتى منه أن يكون مخاطباً فهو خاص لفظاً عام
معنى (قوله شيئاً) التنوين فيه للتقليل أى شيئاً قليلاً لا يوافق غرضها من أى نوع كان ووقع في حديث جابر ما يدل

باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنها قالت أتيت عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حين خفت الشمس فإذا الناس قيام يصلون وإذا هي قائمة تصل : قلت ما لباس : فأشارت بيدها إلى السماء وقالت سبحان الله قلت آية فأشارت أي نعم : قالت ففئت حتى يملأني الغنى فجعلت أصب فوق رأسي الماء . فلما انصرف رسول الله ﷺ حمد الله وأثنى عليه ثم قال ما من شيء كنت لم أراه إلا قد رأيته في مقامى هذا حتى الجنة والنار . ولقد أوحى إلى أنكم تقتنون في القبور مثل أوقربا من فتنة الدجال لأدري أيتها قالت أنه يؤتى أحدكم فيقال له ما علمك بهذا الرجل . فأما المؤمن أو المؤمنة لأدري أى ذلك قالت أسئله . فيقول محمد رسول الله ﷺ جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وأمنّا واتبعنا . فيقال له ثم صالحا فقد حملتنا إن كنت لموقنا وأما المنافق أو المنافقة لأدري أيتها قالت أسئله . فيقول لأدري سيرت الناس يقولون شيئا قلت **باب من أحب العتاقة في كسوف الشمس حدثنا** ربيع بن بجلي قال حدثنا زائدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت لقد أمر النبي ﷺ بالعتاقة في كسوف الشمس

على أن المرئي في النار من النساء من اتصف بصفات ذميمة ذكرت ولفظه وأكثر من رأيت فيهن النساء اللاتي ان أومن أنفسهن وإن سئلن بخن وإن سألن ألخن وإن أعطين لم يشكن الحديث وفي حديث الباب من القوائد غير ما تقدم المبادرة إلى الطاعة عند رؤية ما يحذر منه واستدفاع البلاء بذكر الله وأنواع طاعته ومعجزة ظاهرة للنبي ﷺ وما كان عليه من نصح أمته وتعليمهم ما ينفعهم وتحذيرهم مما يضرهم ومراجعة المتعلم للعالم فيما لا يدرك فهمه وجواز الاستفهام عن علة الحكم وبيان العالم ما يحتاج إليه تلميذه وتحريم كفران الحقوق وجوب شكر الممنون وفيه أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان اليوم وجواز إطلاق الكفر على من لا يخرج من الملة وتهديب أهل التوحيد على المعاصي وجواز العمل في الصلاة إذا لم يكن كثير * (قوله باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف) أشار بهذه الترجمة إلى رد قول من منع ذلك وقال يصلين فرادى وهو منقول عن الثوري وبعض الكوفيين وفي المدونة نصلي المرأة في بيتها وتخرج المتجولة وعن الشافعي يخرج الجميع الآمن كانت بارعة الجمال وقال القرطبي روى عن مالك أن الكسوف إذا غاب عليه من مخاطب بالجمعة والمشهور عنه خلاف ذلك وهو الحاق المصلي في حقن بحكم المسجد (قوله عن أسماء بنت أبي بكر) هي جدة فاطمة وهشام لا يوهما (قوله فأشارت أي نعم) وفي رواية الكشيبي أني أنتم بنون بدل التحتانية وقد تقدمت فوائده في باب من أجاب الفتيا بالاشارة من كتاب العلم وفي باب من لم يتوضأ الآمن الفسل المتقل من كتاب الطهارة ويأتي الكلام على ما يتعلق بالقبور في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى قال الزين بن المنير استدل به ابن بطال على جواز خروج النساء إلى المسجد لصلاة الكسوف وفيه نظر لأن أسماء انما صلت في حجرة عائشة لكن يمكنه أن يتمسك بما ورد في بعض طرقه أن نساء غير أسماء كن عيديات عنها فعلى هذا فقد كن في مؤخر المسجد كما جرت عادتهن في سائر الصلوات * (قوله باب من أحب العتاقة) بفتح العين المهملة (في كسوف الشمس) قيده اتباعا للسبب الذي ورد فيه لأن أسماء لما روت قصة كسوف الشمس وهذا طرف منه اما أن يكون هشام حدث به هكذا فسمعه من زائدة أو يكون زائدة اختصره والاول أرجح فسيأتي في كتاب الغنى من طريق هشام بن علي عن هشام بلفظ كنا نؤمر عند الكسوف بالعتاقة (قوله لقد أمر) في رواية معاوية بن عمرو عن زائدة عند الاسماعيلي كان

بابُ صَلَاةِ الْكُوفِ فِي الْمَسْجِدِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا فَقَالَتْ أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيْمَنْ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةً بَاقِيَهُ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرَّ كَبًّا فَكَسَفَتِ الشَّمْسُ فَرَجَعَ ضَعَى فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ ظَهْرِ آتِيِ الْحَجَرِ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَقَامَ النَّاسُ وَرَأَاهُ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ سَجُودًا طَوِيلًا ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ سَجَدَ وَهُوَ دُونَ السَّجْدِ الْأَوَّلِ ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّدُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ **بابُ لَا تَنْكِفُ الشَّمْسُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ** رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ وَالْغُبَيْرَةُ وَأَبُو مُوسَى وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي قَيْسٌ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّمْسُ وَالْأَنْمَرُ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ** قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا

النبي ﷺ يَأْمُرُ * (قوله باب صلاة الكسوف في المسجد) أورد فيه حديث عائشة من رواية عمرة عنها وقد تقدم قبل أربعة أبواب من هذا الوجه ولم يقع فيه التصريح بكونها في المسجد لكنه يؤخذ من قولها فيه فمر بين ظهراني الحجر لان الحجر بيوت أزواج النبي ﷺ وكانت لاصقة بالمسجد وقد وقع التصريح بذلك في رواية سلمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن مسلم ولفظه فخرجت في نسوة بين ظهراني الحجر في المسجد فأتى النبي ﷺ من مركبه حتى أتى إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه الحديث والمركب الذي كان النبي ﷺ فيه بسبب موت ابنه إبراهيم كما تقدم في الباب الاول فلما رجع ﷺ إلى المسجد ولم يصلها ظاهرا وصبح أن السنة في صلاة الكسوف أن تعصلي في المسجد ولولذلك لكانت صلاتها في الصحراء أجدر برؤية الانجلاء والله أعلم * (قوله باب لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته) هدم الكلام على ذلك مبسوطا في الباب الاول (قوله رواد أبو بكر والغبرة) تقدم حديثهما فيه (قوله وأبو موسى) ساقى حديثه في الباب الذي يليه (قوله وابن عباس) تقدم حديثه قبل ثلاثة أبواب (قوله وابن عمر) تقدم حديثه في الباب الاول وتذكر المصنف في الباب أيضا حديث ابن مسعود وفيه ذلك وقد تقدم في الباب الاول أيضا من وجه آخر وكذا حديث عائشة وفي الباب ما لم يذكره عن جابر عند مسلم وعن عبد الله بن عمرو والنعمان بن بشير وقيصة وأبي هريرة كلها عند النسائي وغيره وعن ابن مسعود وسمرة بن جندب ومحمود بن لبيد كلها عند أحمد وغيره وعن عقبه بن عامر وبلال عند الطبراني وغيره فهذه عدة طرق غالبا على شرط الصحة وهي تنيد القطع عندهم من أطلع عليها من أهل الحديث بأن النبي ﷺ قال فيجب تكذيب من زعم أن الكسوف علامة على موت أحد أو حياة أحد

مَعْمَرُ عَنِ الزَّهْرِيِّ وَهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَفَّ الشَّمْسُ عَلَى عَبْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ فَأَطَالَ الْفِرَاقَةَ ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الزُّكُوعَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ الْفِرَاقَةَ وَهِيَ دُونَ قِرَاءَتِهِ الْأُولَى ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الزُّكُوعَ دُونَ رُكُوعِهِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ فَصَنَعَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ قَامَ فَقَالَ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْفَيَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ بَرِهَمَا عَبْدَهُ فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْرَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ **بَابُ** الذِّكْرِ فِي الْكُوفِ رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ خَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَعَا يَخْتَنِي أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ فَأَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ قَطُّ يَقُولُ . وَقَالَ هَذِهِ آيَاتُ الَّتِي يُرْسِلُ اللَّهُ لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ وَلَكِنْ يَخُوفُ اللَّهُ بِهِ عَبْدَهُ فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَافْرَعُوا

(قوله معمرو عن الزهري وهشام) ساقه على لفظ الزهري وقد تقدمت رواية هشام مفردة في الباب الثاني وتقدم الكلام عليه هناك وبين عبد الرزاق عن معمرو أن في رواية هشام من الزيادة تصدقوا وقد تقدم ذلك أيضا (قوله باب الذكر في الكسوف رواه ابن عباس) أي عن النبي ﷺ وقد تقدم حديثه قريبا بلفظ آخر رواه الله (قوله ققام النبي ﷺ فزعاً) بكسر الزاي صفة مشبهة ويجوز الفتح على أنه مصدر بمعنى الصفة (قوله يخني أن تكون الساعة) بالضم على أن كان تأمة أي يخني أن تحضر الساعة وأنافصة والساعة اسمها والخبر محذوف أو العكس قيل وفيه جواز الأخبار بما وجهه الظن من شاهد الحال لأن سبب الفزع يخني عن المشاهد لصورة الفزع فيحتمل أن يكون الفزع لغير ما ذكر فعلى هذا فيشكل هذا الحديث من حيث أن للساعة مقدمات كثيرة لم تكن وقعت كفتح البلاد واستخلاف الخلفاء وخروج الخوارج ثم الاشرار كطلوع الشمس من مغربها والدابة والدجال والدخان وغير ذلك ويجب أن يكون هذا احتمال أن تكون قصة الكسوف وقعت قبل إعلام النبي ﷺ بهذه العلامات أو لعله خشي أن يكون ذلك بعض المقدمات وأن الراوي ظن أن الحشية لذلك وكانت لغيره كعقوبة تحدث كما كان يخشي عندهبوب الرج هذا حاصل ما ذكره النووي تبعاً لغيره وزاد بعضهم أن المراد بالساعة غير يوم القيامة أي الساعة التي جعلت علامة على أمر من الأمور كونه ﷺ أو غير ذلك وفي الأول نظر لأن قصة الكسوف متأخرة جداً فقد تقدم أن موت إبراهيم كان في العاشرة كما اتفق عليه أهل الأخبار وقد أخبر النبي ﷺ بكثير من الاشرار والحوادث قبل ذلك وأما الثالث فتحسين الظن بالبصباحي يقتضي أنه لا يجوز ذلك إلا بتوقيف وأما الرابع فلا يخفي بعده وأقر به الثاني فلهذه خشي أن يكون الكسوف مقدمة لبعض الاشرار كطلوع الشمس من مغربها ولا يستحيل أن يتخلل بين الكسوف والطلوع المذكور أشياء مما ذكر وتقع متالة بعضها أثر بعض مع استحضار قوله تعالى وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب ثم ظهر لي أنه يحتمل أن يخرج على مسألة دخول النسخ في الأخبار فإذا قيل يجوز ذلك زال الاشكال وقيل لعله قدر وقوع الممكن لولا ما أعلمه الله تعالى بأنه لا يقع قبل الاشرار تعظيمه لأمس الكسوف ليتبين لمن يقع له من أمته ذلك كيف يخشي ويغزع لاسيما إذا وقع لهم ذلك بعد حصول الاشرار أو أكثرها وقيل لعل حالة استحضار امكان القدرة غلبت على استحضار ما تقدم من الشروط لاحتمال أن تكون تلك الاشرار كانت مشروطة بشرط لم يتقدم ذكره فيقع الخوف بغير اشرار لفقدا لشرط والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله هذه الايات التي يرسل الله) ثم قال (ولكن يخوف الله بها عباده) موافق لقوله تعالى وما يرسل بالايات الا تخويفاً وموافق لما تقدم تقريره في الباب الاول واستدل بذلك على أن الامر بالمبادرة الى الذكر والدعاء والاستغفار

إِلَى ذِكْرِهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ **بَابُ** الدُّعَاءِ فِي الْخُسُوفِ قَالَ أَبُو مُوسَى وَعَائِشَةُ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **حَدَّثَنَا** أَبُو الزُّبَيْدِ قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةَ قَالَ حَدَّثَنَا
 زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ. فَقَالَ النَّاسُ
 انْكَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ
 لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ. فَإِذَا رَأَيْتُمَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى يَنْجَلَ **بَابُ** قَوْلِ الْإِمَامِ فِي خُطْبَةٍ
 الْكُوفِ أَمَّا بَعْدُ • وَقَالَ أَبُو أَسَمَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ أَخْبَرَتْنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ
 فَأَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَخَطَبَ لِحَمْدِ اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ. ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ **بَابُ**
 الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الْقَمَرِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ
 أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ **حَدَّثَنَا**
 أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى
 عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ بِحَجَرٍ رِدَاءَهُ حَتَّى أَتَى إِلَى الْمَسْجِدِ وَتَابَ النَّاسُ إِلَيْهِ فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ
 فَتَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَقَالَ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَإِنَّهُمَا لَا يُخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ
 فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَيْنَكُمْ وَذَلِكَ أَنَّ بَنِي النَّبِيِّ ﷺ مَاتَ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ. فَقَالَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ

وغير ذلك لا يختص بالكسوفين لأن الآيات أعم من ذلك وقد تقدم القول في ذلك في أوخر الاستسقاء ولم يقع في هذه
 الرواية ذكر الصلاة فلاحجة فيه لمن استحجها عند كل آية (قوله الذي ذكر الله) في رواية الكشميهني التي ذكره والضمير
 يعود على الله في قوله يخوف الله بهعباده وفيه التدب إلى الاستغفار عند الكسوف وغيره لأنه ما يدفع به البلاء • (قوله
 باب الدعاء في الكسوف) في رواية كريمة وأبي الوقت في الخسوف (قوله قاله أبو موسى وعائشة) يشير إلى حديث أبي
 موسى الذي قبله وأما حديث عائشة فوقع الأمر فيه بالدعاء من طريق هشام عن أبيه وهو في الباب الثاني ويورد الأمر
 بالدعاء أيضا من حديث أبي بكر وغيره ومنهم من حمل الذكر والدعاء على الصلاة لكونهما من أجزائها والاول أولى
 لأنه جمع بينهما في حديث أبي بكر حيث قال فصلوا وادعوا ووقع في حديث ابن عباس عند سعيد بن منصور فاذا كروا
 لله وكبروه وسبحوه وهلهوه وهو من عطف الخاص على العام وقد تقدم الكلام على حديث المغيرة في الباب الاول
 • (قوله باب قول الامام في خطبة الكسوف أما بعد) ذكر فيه حديث أسماء مختصرا معلما فقال وقال أبو أسامة
 وقد تقدم مطولا من هذا الوجه في كتاب الجمعة ووقع فيه هنا في رواية أبي علي بن السكن وهم نبه عليه أبو
 علي الحلياني وذلك أنه أدخل بين هشام وفاطمة بنت المنذر عروة بن الزبير والصواب حذفه (قلت) لعله كان عنده
 هشام بن عروة بن الزبير فتصحفت ابن فصار عن وذلك من الناسخ والافاقين السكن من الحفاظ الكبار
 وفيه تأييد لمن استحج للصلاة الكسوف خطبة كما تقدم في بابه • (قوله باب الصلاة في كسوف القمر) (أورد
 فيه حديث أبي بكر من وجهين مختصرا ومطولا واعترض عليه بأن المختصر ليس فيه ذكر القمر لا بالتخصيص
 ولا بالاحتمال والجواب انه أراد أن يبين أن المختصر بعض الحديث المطول وأما المطول فيؤخذ المقصود من قوله وإذا كان
 ذلك فصلوا بعد قوله ان الشمس والقمر وقد وقع في بعض طرقه ما هو أصرح من ذلك فعند ابن حبان من طريق نوح

باب الرُّكْعَةُ الْأُولَى فِي الْكُوفِ أَطْوَلُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِنَّ فِي كُوفِ الشَّمْسِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي سَجْدَتَيْنِ الْأَوَّلُ أَطْوَلُ **باب الجهر بالقراءة في الكوف** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ

ابن قيس عن بونس بن عبيد في هذا الحديث فإذا رأيتم شيئا من ذلك وعنده في حديث عبد الله بن عمر وإذا انكسف أحدهما وقد تقدم حديث أبي مسعود بلفظ كسوف أيهما انكسف وفي ذلك رد على من قال لا تندب الجماعة في كسوف القمر وفرق بوجود المشقة في الليل غالبا دون النهار ووقع عند ابن حبان من وجه آخر أنه ﷺ صَلَّى في كسوف القمر ولفظه من طريق النضر بن شميل عن أشعث بأسناده في هذا الحديث صلى في كسوف الشمس والقمر ركعتين مثل صلاتكم وأخرجه الدارقطني أيضا وفي هذا رد على من أطلق كابن رشيد أنه ﷺ لم يعمل فيه ومنهم من أول قوله صلى أي أمر بالصلاة جمعا بين الواجب وقال صاحب الهدي لم ينقل أنه صلى في كسوف القمر في جماعة لكن حكى ابن حبان في السيرة له أن القمر خسف في السنة الخامسة فصلى النبي ﷺ بأصحابه صلاة الكسوف وكانت أول صلاة كسوف في الإسلام وهذا أن ثبت انتفى التأويل المذكور وقد جزم به منقطع في سيرته المختصرة وتبعه شيخنا في نظمها (تنبيه) حكى ابن التين أنه وقع في رواية الأصيلي في حديث أبي بكره هذا انكسف القمر بدل الشمس وهذا تغيير لامعني له وكأنه عمرت عليه مطابقة الحديث للترجمة فظن أن أعضاء مغيرة فغيره هو إلى ما طنه صوابا وليس كذلك * (قوله باب الرُّكْعَةُ الْأُولَى فِي الْكُوفِ أَطْوَلُ) كذا وقع هنا للحموى والكشميني ووقع بدله للمستلمي باب صبر المرأة على رأسها الماء إذا طال الامام القيام في الرُّكْعَةِ الْأُولَى قال ابن رشيد ووقع في هذا الموضع غلط من الرواة وحديث عائشة المذكور مطابق للترجمة الأولى قطعا وأما الثانية فحتمها أن تذكر في موضع آخر وكان المصنف ترجم بها وأدخل أيضا، ليدكر لها حديثنا أو طريقا كما جرت عادته فلم يحصل غرضه فضع بعض الكتاب إلى بعض فشا هذا والآخرين في الحديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب فهو نص فيه انتهى ويؤيد ما ذكره ما وقع في رواية أبي علي بن شويه عن الثوري فإنه ذكر باب صبر المرأة أولا وقال في الحاشية ليس فيه حديث ثم ذكر باب الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَطْوَلُ وأورد فيه حديث عائشة وكذا صنيع الاسماعيلي في مستخرجه فعلى هذا فالذي وقع من صنيع شيوخ أبي ذر من انتصار بعضهم على إحدى الترجمتين ليس بجيد أمّا من اقتصر على الأولى وهو المستملي نظما محض إذ لا تعلق لها بحديث عائشة وأما الآخران فمن حيث أنهما حذف الترجمة أصلا وكأنهما استشكلاهما فحذفاهما وهذا حذف من رواية كريمة أيضا عن الكشميني وكذا من رواية الأكثر (قوله حدثنا أبو أحمد) هو الزبير بن سفيان وهو الثوري وهذا المتن طرف من الحديث الطويل الماضي في باب صلاة الكسوف في المسجد وكأنه مختصر منه بالمعنى فإنه قال فيه ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول وقال في هذا أربع ركعات في سجدة الأولى أطول وقدرناه الاسماعيلي بلفظ الأولى فالأولى أطول وفيه دليل لمن قال إن القيام الأول من الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ يكون دون القيام الثاني من الرُّكْعَةِ الْأُولَى وقد قال ابن بطال أنه لا خلاف أن الرُّكْعَةَ الْأُولَى بقيامها وركوعها تكون أطول من الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بقيامها وركوعها وقال النووي اتفقوا على أن القيام الثاني وركوعه فيها أقصر من القيام الأول وركوعه فيها واختلفوا في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الأول وركوعه أو يكونان سواء قيل وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله وهو دون القيام الأول هل المراد به الأول من الثانية أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله ورواية الاسماعيلي تضمن هذا الثاني ويرجحها أيضا أنه لو كان المراد من قوله القيام الأول أول قيام من الأولى فقط لكان القيام الثاني والثالث مسكوتا عن مقدارهما فالأول أكثر فائدة والله أعلم * (قوله باب الجهر بالقراءة في الكسوف) أي سواء

أَخْبَرَنَا ابْنُ نَجْمٍ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جَهَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِقِرَائَتِهِ إِذَا قَرَعَ مِنْ قِرَائَتِهِ كَبَّرَ فَوَكَّعَ وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ أَنْ حَمِيدُهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يَأْوُدُ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ * وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبُثَّتْ مُتَابِعًا بِالصَّلَاةِ جَامِعَةً فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ * وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَجْمٍ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ مِنْهُ * قَالَ الزُّهْرِيُّ قُلْتُ مَا صَنَعَ أَخُوكَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ مَا صُلَّى إِلَّا رَكْعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ إِذْ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ قَالَ أَجَلُ إِنَّهُ أَخْطَأَ السَّنَةَ * تَابَعَهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الْجَهْرِ.

كَانَ لِلشَّمْسِ أَلْقَمَرٌ وَقَوْلُهُ أَخْبَرَنَا ابْنُ نَجْمٍ بَفَتْحِ التَّوْنِ وَكُسرِ اللَّامِ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَهُوَ دِمَشْقِي وَتَقَعَهُ ابْنُ دَحِيمٍ وَالذَّهْلِيُّ وَابْنُ الْبَرْقِ وَآخَرُونَ وَضَعْفُهُ ابْنُ مَعِينٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ وَعَنْهُ غَيْرُ الْوَلِيدِ وَلَيْسَ لَهُ فِي الصَّحِيحِينَ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ الْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ (قَوْلُهُ جَهَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِقِرَائَتِهِ) اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى الْجَهْرِ فِيهَا النَّهَارَ وَحَمَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ لَمْ يَرِ بِذَلِكَ عَلَى كُسُوفِ الْقَمَرِ وَلَيْسَ بِجَدِيدٍ لِأَنَّ الْأَسْمَاعِيلِيَّ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الْوَلِيدِ بِلَفْظِ كَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَكَذَا رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ الَّتِي بَعْدَهُ صَرِيحَةٌ فِي الشَّمْسِ (قَوْلُهُ وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ أَخ) وَصَلَّهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ مِهْرَانَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مَسْلَمٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ فَذَكَرَهُ وَأَمَّا الاسْتِدْلَاقُ إِلَى الْوَلِيدِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَجْمٍ فَذَكَرَهُ وَزَادَ فِيهِ مُسْلِمٌ طَرِيقَ كَثِيرٍ بِنِ عُبَّاسٍ عَنْ أَخِيهِ وَلَمْ يَذْكُرْ قِصَّةَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَاسْتَدَلَّ بِبَعْضِهِمْ عَلَى ذَعْفِ رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَجْمٍ فِي الْجَهْرِ بَانَ الْأَوْزَاعِيُّ لَمْ يَذْكُرْ فِي رَوَايَةِ الْجَهْرِ وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ مِنْ ذَكَرَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَذْكُرْ لَهَا سَبَابًا وَالَّذِي لَمْ يَذْكُرْهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَنَفْيِهِ وَقَدْ ثَبَتَ الْجَهْرُ فِي رَوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالحَاكِمِ مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مَزِيدٍ عَنْهُ وَوَاتَّفَقَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَغَيْرُهُ كَمَا تَرَى (قَوْلُهُ قَالَ أَجَلُ) أَيْ نَمَّ وَزَانًا مَعْنَى وَفِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ مِنْ أَجْلِ بَسْكَوْنِ الْجَمِّ وَعَلَى الْأَوَّلِ قَوْلُهُ إِنَّهُ أَخْطَأَ بِكُسرِ هَمْزَةٍ أَنَّهُ وَعَلَى الثَّانِي فَتَحَهَا (قَوْلُهُ تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الْجَهْرِ) يَعْنِي بِاسْتِدْلَاقِهِ الْمَذْكُورَ وَرَوَايَةِ سُلَيْمَانَ وَصَلَّاهُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْهُ بِلَفْظِ خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ فَكَبَّرَ ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ كَبَّرَ النَّاسُ ثُمَّ قَرَأَ الْجَهْرَ بِالْقِرَاءَةِ الْحَدِيثَ وَرَوَيْنَاهُ فِي مُسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ كَثِيرٍ بِهَذَا الْمُسْتَدْلَاقِ مَخْتَصَرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ وَأَمَّا رَوَايَةُ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ فَوَصَلَهَا التِّرْمِذِيُّ وَالتَّطَحَاوِيُّ بِلَفْظِ صَلَّى صَلَاةَ الْخُسُوفِ وَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى ذِكْرِ الْجَهْرِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَقِيلٌ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ وَاسْحَقُ بْنُ رَاشِدٍ عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ وَهَذِهِ طَرِيقٌ يَعْضِدُ بِبَعْضِهَا بَعْضًا يَفِيدُ مَجْمُوعَهَا الْجَزْمَ بِذَلِكَ فَلَا مَعْنَى لِطَعْلِيلٍ مِنْ أَعْلَاهُ بِتَضْعِيفِ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ وَغَيْرِهِ فَلَوْ لَمْ يَرِدْ فِي ذَلِكَ الْأَوَايَةُ الْأَوْزَاعِيُّ لَكَانَتْ كَافِيَةً وَقَدْ وَرَدَ الْجَهْرُ فِيهَا عَنْ عَلَى مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُ وَقَالَ بِهِ صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَاسْحَقُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْمُنْذَرِ وَغَيْرُهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الشَّافِعِيِّ وَابْنِ الْعَرَبِيِّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ يَخْتَارُ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ وَقَالَ الْأَثَمَةُ الثَّلَاثَةُ يَسِرُّ فِي الشَّمْسِ وَيَجْهَرُ فِي الْقَمَرِ وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَرَأْنَا نَحْنُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ لِأَنَّهُ لَوْ جَهِرَ لَمْ يَنْجِبْ إِلَى تَهْدِيرٍ وَتَحْقِيقٍ بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ بَعِيدًا مِنْهُ لَكِنْ ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ تَعْلِيلًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ صَلَّى بِمَجْنَبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْخُسُوفِ فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ حَرْفًا وَحَمَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ ثَلَاثَةِ طَرِيقٍ أَسَانِيدُهَا وَاهِيَةٌ وَعَلَى تَقْدِيرِ صَحَّتْهَا فَثَبَّتَ الْجَهْرَ مَعَهُ

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

بابُ ماجاء في سجود القرآن وسنتها **حدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ التَّجْمُ بِمَكَّةَ فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مِنْ مَمَّةُ غَيْرَ شَيْخٍ أَخَذَ كَمَا مِنْ حَصَى أَوْ تَرَابٍ قَرَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ يَكْفِيَنِي هَذَا فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَتِلَ كَافِرًا

قد رزاند فالأخذ به أولى وأن ثبت العدد فيكون فعل ذلك لبيان الجواز وهكذا الجواب عن حديث سمرة عند ابن خزيمة والترمذي لم يسمع له صوتا أنه أن ثبت لا يدل على نفي الجهر قال ابن العربي الجهر عندى أولى لأنها صلاة جامعة ينادى لها ويخطب فاشبهت العبد والاستسقاء والله أعلم **﴿ خاتمة ﴾** اشتملت أبواب الكسوف على أربعين حديثا نصفها موصول ونصفها معلق المكرر منها فيه وفيها مضي اثنان وثلاثون والمخلص ثمانية واقفه مسلم على غير مجاهوى حديث أبى بكره وحديث أسماء في العاطفة ورواية عمرة عن عائشة الأولى أطول ولكنه أخرجه أصله وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين بحسبة آثار فيها أثر عبدالله بن الزبير وفيها أثر عروة في تخطته وهما موصولان

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ قَوْلُهُ أَبْوَابُ سَجُودِ الْقُرْآنِ ﴾

كذا للمستمل وغيره باب ماجاء في سجود القرآن وسنتها أى سنة سجود الثلاثة وللأصلي وسنته وسياق ذكر من قال بوجوبها في آخر الأبواب وسقطت البسمة لأبى ذر وقد أجمع العلماء على أنه يسجد في عشرة مواضع وهي متوالية الاثنية الحج وص و اضاف مالك ص فقط والشافعي في القديم ثمانية الحج فقط وفي الجديد هي وما في المفصل وهو قول عطاء وعن أحمد مثله في رواية وفي أخرى مشهورة زيادة ص وهو قول الليث واسحق وابن وهب وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج من الشافعية وعن أبى حنيفة مثله لكن نفي ثمانية الحج وهو قول داود ورواه ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء الخرساني لجميع الاثنية الحج والاستسقاء وقيل باسقاطهما واسقاط ص أيضا وقيل الجميع مشروع ولكن الغرائم الاعراف وسبحان وثلاث المفصل روي عن ابن مسعود وعن ابن عباس المنزّل وحسب تنزيل والنجم وأقرأ وعن سعيد بن جبير مثله باسقاط أقرأ وعن عبيد بن عمر مثله لكن باسقاط النجم واثبات الاعراف وسبحان وعن علي ما ورد الامر فيه بالسجود عزيمة وقيل يشرع السجود عند كل لفظ وقع فيه الامر بالسجود أو الحث عليه والثناء على فاعله أو سبق ساق المدح وهذا يبلغ عددا كبيرا وقد أشار إليه أبو عبد بن الخشاب في قصيدته الالغازية (قوله سمعت الأسود) هو ابن زيد وعبد الله هو ابن مسعود (قوله وسجد من معه غير شيخ) سماه في تفسير سورة النجم من طريق اسرائيل عن أبى إسحاق أمية بن خلف ووقع في سيرة ابن اسحق انه الوليد بن المغيرة وفيه نظر لانه لم يقتل وفي تفسير سند الوليد بن المغيرة أو عتبة بن ربيعة بالشك وفيه نظر لما أخرجه الطبراني من حديث حمزة بن نوفل قال لما أظهر النبي ﷺ الاسلام أسلم أهل مكة حتى أنه كان ليقر السجدة فيسجدون فلا يقدر بعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدم رؤساء قريش الوليد بن المغيرة وأبو جهل وغيرهما وكانوا بالطائف فرجعوا وقالوا تدعون دين آبائكم لكن في ثبوت هذا نظر لقول أبى سفيان في الحديث الطويل أنه لم يرد أحد من أسلم ويمكن أن يجمع بان النبي مقيد بمن اراد سخطا لاسباب مراعاة خاطر رؤسائه وروي الطبري من طريق أبى بشر عن سعيد بن جبير ان الذي رفع التراب فسجد عليه هو سعيد بن العاص

بابُ سُجْدَةِ تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْعَجْرِ أَلَمْ تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ بِأَبِ سَجْدَةٍ م حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو الثَّعْلَبِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا سَمَاءُ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَ لَيْسَ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ . وَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا

ابن أمية أبو أحيحة وبنه النحاس وذكر أبو حيان شيخ شيوخنا في تفسيره أنه أبو لهب ولم يذكر مسنده وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي هريرة سجدة وفي النجم الراجلين من قريش أراد بذلك الشهرة وللأسف في حديث المطلب ابن أبي وداعة قال قرأ رسول الله ﷺ النجم فسجد وسجد من معه فرفعت رأسي وأبیت أن أسجد ولم يكن المطلب يومئذ أسلم ومهما ثبت من ذلك فلعن ابن مسعود لم يره أو خص واحدا يذكره لاختصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره وأفاد المصنف في رواية إسرائيل أن النجم أول سورة أنزلت فيها سجدة وهذا هو السرف في بداءة المصنف في هذه الأبواب بهذا الحديث واستشكل بأن اقرأ باسم ربك أول السور نزولا وفيها أيضا سجدة فهي سابقة على النجم واجب بأن السابق من اقرأ أوائلها وأما بقيتها فنزل بعد ذلك بدليل قصة أبي جهل في هيبه للنبي ﷺ عن الصلاة أو الأولية مقيدة بشيء محذوف ينتهز رواية زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحق عند ابن مردويه بلفظ أن أول سورة استعلن بها رسول الله ﷺ والنجم وله من رواية عبد الكبير (١) بن دينار عن أبي اسحق أول سورة تلاها على للمشركين فذكره فيجمع بين الروايات الثلاث بأن المراد أول سورة فيها سجدة تلاها جهرًا على المشركين وسباني بقية الكلام عليه في تفسير سورة النجم ان شاء الله تعالى (قوله باب سجدة تنزيل السجدة) قال ابن بطال اجتمعوا على السجود فيها وإنما اختلفوا في السجود بها في الصلاة انتهى وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى حديث أبي هريرة المذكور في الباب في كتاب الجمعة مستوفى (قوله باب سجدة ص) أورد فيه حديث ابن عباس ص ليس من عزائم السجود يعني السجود في ص إلى آخره والمراد بالعزائم ما وردت العزيمة على فعله كصيغة الامر مثلا بناء على أن بعض المنذريات أكد من بعض عند من لا يقول بالوجوب وقد روي ابن المنذر وغيره عن علي بن أبي طالب بإسناد حسن أن العزائم حم والنجم واقرأ والم تنزيل وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الآخر وقيل الأعراف وسبحان وهم ولم أخرجه ابن أبي شيبة (قوله) وقد رايت رسول الله ﷺ يسجد فيها) وقع في تفسير ص عند المصنف من طريق مجاهد قال سألت ابن عباس من أين سجدة في ص ولأن خزيمة من هذا الوجه من أين أخذت سجدة ص ثم اتفقا فقال ومن زوجه داود وسليمان إلى قوله فهذه أم اقتده في هذا انه استنبط مشروعية السجود فيها من الآية وفي الأول انه اخذها عن النبي ﷺ ولا حارص بينهما لاحتمال أن يكون استفاده من الطرفين وقد وقع في أحاديث الانبياء من طريق مجاهد في آخره فقال ابن عباس نبيكم فمن أمر أن يقتدى بهم فاستنبط وجه سجود النبي ﷺ فيها من الآية وسبب ذلك كون السجدة التي في ص إنما وردت بلفظ الركوع فلو لا التوفيق ما ظهر أن فيها سجدة وفي النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا سجدها داود توبة ونحن نسجدها شكرا فاستدل الشافعي بقوله شكرا على أنه لا يسجد فيها في الصلاة لأن سجود الشاكر لا يشرع داخل الصلاة ولا بن داود وابن خزيمة والحاكم من حديث أن سعيد أن النبي ﷺ قرأ وهو على المنبر ص فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه ثم قرأها في يوم آخر فقام الناس للسجود فقال إنما هي توبة نبي ولكني رأيكم تهايم فنزل وسجد وسجدوا معه فهذا السياق يشمر (١) قوله عبد الكبير في نسخة عبد الكريم وحرر

باب سجدة النجم قاله ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ **حدثنا** حص بن عمر قال حدثنا شعبه عن أبي إسحق عن الأسود عن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم فسجد بها فابقي أحد من القوم إلا سجد فأخذ رجل من القوم كفا من حصى أو تراب فرفقه إلى وجهه وقال يكفيني هذا . فلقد رأيته بعد قتل كافر **باب** سجود المسلمين مع المشركين . والمشرک نجس ليس له وضوء . وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسجد على غير وضوء **حدثنا** مسدد قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون

بأن السجود فيها لم يؤكدها كما أكد في غيرها واستدل بعض الحنفية من مشروعية السجود عند قوله وخررا كما وأتاب بأن الركوع عندها يتوب عن السجود فإن شاء المصلي ركعها وأن شاء سجد ثم طرده في جميع سجديات التلاوة وبه قال ابن مسعود * (قوله باب سجدة النجم قاله ابن عباس عن النبي ﷺ) يأتي موصوله في الذي يليه والكلام على حديث ابن مسعود يأتي في التفسير إن شاء الله تعالى واستدل به على أن موضع جبهته على كفه ونحوه لا يعد ساجدا حتى يضعها بالأرض وفيه نظر * (قوله باب سجود المسلمين مع المشركين والمشرک نجس ليس له وضوء) قال ابن التين روي أن النبي سجد ففتح النون والجيم ويجوز كسرهما وقال القراء تسكن الجيم إذا ذكرت ابتاعا في قولهم رجس نجس (قوله وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء) كذا لاكثر وفي رواية الاصيلي بخفف غير الاول أو لي فقد روي ابن أبي شيبة من طريق عبيد بن الحسن عن رجل زعم أنه كتبه عن سعيد بن جبير قال كان ابن عمر يتزل عن راحلته فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ وأما ما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن الليث عن نافع عن ابن عمر قال لا يسجد الرجل الا وهو طاهر فيجمع بينهما بأنه أراد بقوله طاهر الطاهر قال الكبرى أو الثاني على حالة الاختيار والاول على الضرورة وقد اعترض ابن بطال على هذه الترجمة فقال إن أراد البخاري الاحتجاج لابن عمر بسجود المشركين فلا حجة فيه لأن سجودهم لم يكن على وجه العبادة وإنما كان لما يلي الشيطان الى آخر كلامه قال وإن أراد الرد على ابن عمر بقوله والمشرک نجس فهو أشبه بالصواب وأجاب ابن رشيد بأن مقصود البخاري تأكيده مشروعية السجود بأن المشرک قد أقر على السجود وسمى الصحابي فعله سجودا مع عدم أهليته قالنا هل لذلك أخرى بأن يسجد على كل حالة ويؤيده أن في حديث ابن مسعود أن الذي سجد عوقب بأن قتل كافرا فاعل جميع من وفق للسجود ويؤيده أن بالحسن فأسلم لبركة السجود قال ويحتمل أن يجمع بين الترجمة وأثر ابن عمر بأنه يبعد في العادة أن يكون جميع من حضر من المسلمين كانوا عند قراءة الآية على وضوء لأنهم لم يتأهبوا لذلك وإذا كان كذلك فمن بادر منهم السجود خوف الفوات بلا وضوء وأقره النبي ﷺ على ذلك استدلالا بذلك على جواز السجود بلا وضوء عند وجود الماشقة بالوضوء ويؤيده أن لفظة المتن وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والناس فسوى ابن عباس في نسبة السجود بين الجميع وفيهم من لا يصح منه الوضوء فيلزم أن يصح السجود ممن كان وضوءه ومن لم يكن بوضوء والله أعلم والقصة التي أشار إليها سيحصل لنا المأمور بشيئ منها في تفسير سورة الحج إن شاء الله تعالى (فائدة) لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء الا الشعبي أخرجه ابن أبي شيبة عنه بسند صحيح وأخرجه ايضا بسند حسن عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسلم وهو على غير وضوء الى غير القبلة وهو يمشي يمشي ايماء (قوله سجد بالنجم) زاد الطبراني في الاوسط من هذا الوجه بمكة فاذا اتحاد قصة ابن عباس وابن مسعود

والجن والإنس • ورواه ابن طهناك عن أيوب باب من قرأ السجدة ولم يسجد حدثنا
سليمان بن داود أبو الربيع قال حدثنا إسماعيل بن جعفر قال أخبرنا يزيد بن خصيفة عن ابن قسيط
عن عطاء بن يسار أنه أخبره أنه سأل زيد بن ثابت رضي الله عنه فرعم أنه قرأ على النبي
ﷺ والنجم فلم يسجد فيها **حدثنا** آدم بن أبي إياس قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا
يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت قال قرأت على النبي ﷺ والنجم فلم
يسجد فيها

(قوله والجن) كأن ابن عباس استند في ذلك إلى أخبار النبي ﷺ أما مشافهة له وأما بواسطة لأنه لم يحضر القصة لمصغره
وأيضا فهو من الأمور التي لا يطلع الإنسان عليها إلا بتوقيف وتجوز أنه كشف له عن ذلك بعيدا لأنه لم يحضرها قطعا (قوله)
ورواه إبراهيم بن طهمان عن أيوب) يأتي الكلام عليه في تفسير سورة النجم • (قوله باب من قرأ السجدة ولم يسجد) يشير
مذلك إلى الرد على من أحجج بحديث الباب على أن المفضل لا يسجد فيه كاللأسكية أو أن النجم يخصه وصحها لا يسجد فيها
كأن يور لأن ترك السجود فيها في هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقا لاحتمال أن يكون السبب في الترك اذ ذلك إما لكونه
كان بلا وضوء أو لكون الوقت كان وقت كراهة أو لكون القارئ كان لم يسجد كما سيأتي تقريره بعد باب أو تركه حينئذ
ليان الجواز وهذا أرجح الاحتمالات وبه جزم الشافعي لأنه لو كان واجبا لأمره بالسجود ولو بعد ذلك وأما ما رواه أبو
داود وغيره من طريق مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفضل منذ تحول
إلى المدينة فقد ضعفه أهل العلم بالحديث لضعف في بعض رواه واختلاف في إسناده وعلى تقدير ثبوته فرواية من
أثبت ذلك أرجح اذ ثبت مقدم على النافي فسيأتي في الباب الذي يليه ثبوت السجود في إذا السماء انشقت وروى البرار
والدارقطني من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ سجد في سورة النجم وسجد ناعمه
الحديث رجاله ثقات وروى ابن مردويه في التفسير بإسناد حسن عن الملا بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي سلمة بن عبد
الرحمن أنه رأى أبا هريرة سجد في خاتمة النجم فسأله فقال انه رأى رسول الله ﷺ يسجد فيها وأبو هريرة إنما أسلم
بالمدينة وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن الأسود بن زيد عن عمر أنه سجد في إذا السماء انشقت ومن طريق نافع
عن ابن عمر أنه سجد فيها وفي هذا رد على من زعم أن عمل أهل المدينة استمر على ترك السجود في المفضل ويحتمل أن يكون
المتني المواظبة على ذلك لأن المفضل تكثر قراءه في الصلاة فترك السجود فيه كثيرا للاختلاط بالصلاة على من لم يفقه
أشار إلى هذه اللمة مالك في قوله بترك السجود في المفضل أصلا وقال ابن القصار الأمر بالسجود في النجم ينصرف
إلى الصلاة ورد فضله ﷺ كاهدم قبل وزعم بعضهم أن عمل أهل المدينة استمر بعد النبي ﷺ على ترك السجود
فيها وفيه ظنهم رواه الطبري بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبيزي عن عمر أنه قرأ النجم في الصلاة فسجد فيها ثم قام
فقرأ إذا زلزلت ومن طريق إسحق بن سويد عن نافع عن ابن عمر أنه سجد في النجم (قوله حدثنا يزيد بن خصيفة)
بأنها النجمة والصاد الملهمة مصغره وهو يزيد بن عبد الله بن خصيفة نسب إلى جده وشيخه ابن قسيط هو يزيد بن
عبد الله بن قسيط المذكور في الأسناد الثاني ورجال الأسنادين معاصرون غير شيخ البخاري (قوله أنه سأل زيد بن ثابت
فرعم) خفف المسئول عنه وظاهر السياق يوم أن المسئول عنه السجود في النجم وليس كذلك وقد بينه مسلم عن علي بن حجر
 وغيره عن اسمعيل بن جعفر بهذا الأسناد قال سألت زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام فقال لا قراءة مع الإمام في شيء وزعم
أنه قرأ النجم الحديث خفف المصنف الموقوف لأنه ليس من غرضه في هذا المكان ولأنه يخاف زيد بن ثابت في ترك
القراءة خلف الإمام فاقا لمن أوجبها من كبار الصحابة تبعوا للحديث الصحيح الدال على ذلك كما تقدم في صفة الصلاة

بابُ سَجْدَةِ إِذَا أَلَمَّاهُ انْشَقَّتْ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ وَمَا ذُنُ فُضِّلَ أَلا أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ رَأَيْتُ أَبَاهُ زَيْدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَرَأَ إِذَا أَلَمَّاهُ انْشَقَّتْ فَسَجَدَ بِهَا قَالَتْ يَا زَيْدُ لَمْ أَرَكَ تَسْجُدَ قَالَ لَوْ لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ لَمْ أَسْجُدْ **بابُ مَنْ سَجَدَ لِسُجُودِ الْقَارِي، وَقَالَ بَنُ مَسْعُودٍ لَتَمِيمُ بْنُ حَدَّامٍ وَهُوَ غُلَامٌ قَرَأَ عَلَيْهِ سَجْدَةً فَقَالَ اسْجُدْ فَإِنَّكَ إِمَامٌ فِيهَا **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبيدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ فَيَسْجُدُ وَلَسْجُدُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدَنَا مَوْضِعَ جَبْهَتِهِ **بابُ** إِذَا دَحَامَ النَّاسُ إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ السَّجْدَةَ**

قوله فزعم أراد أخبر والزعم يطلق على المحقق قليلا كهذا وعلى المشكوك كثيرا وقد نكر ذلك ومن شواهد قول الشاعر * على الله أرازاك العباد كما زعم * ويحتمل أن يكون زعم في هذا الشعر بمعنى ضمن ومنه الزعم غارم أى الضامن واستنبط بعضهم من حديث زيد بن ثابت أن القاريء إذا تلا على الشيخ لا يدب له سجود التلاوة ما لم يسجد الشيخ أدا مع الشيخ وفيه نظر (قائدة) اتفق ابن أبي ذئب وزيد بن خزيمة على هذا الاستناد على ابن قسيط وخالفهما أبو صخر فرواه عن ابن قسيط عن خارجة ابن زيد عن أبيه أخرجه أبو داود والطبراني فان كان مجنونا حمل على أن لابن قسيط فيه شخبين وزاد أبو صخر في روايته وصليت خلف عمر بن عبد العزيز وأبي بكر بن حزم فلم يسجدوا فيها * (قوله باب سجدة إذا السماء انشقت) أورد فيه حديث أبي هريرة في السجود فيها وهشام هو ابن أبي عبد الله الدستوائي ويحيى هو ابن أبي سلمة وأبوابهم لما نازعا بأهريرة بعد أن أعلمهما بالسنة وفي هذه المسئلة ولا احتجنا عليه بالعمل على خلاف ذلك قال ابن عبد البر وأى عمل يدعى مع مخالفة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده * (قوله باب من سجد لسجود القاريء) قال ابن بطال أجمعوا على أن القاريء إذا سجد لزم المستمع أن يسجد كذا أطلق وسيأتي بهد باب قول من جعل ذلك مشروطا بقصد الاستماع وفي الترجمة إشارة إلى أن القاريء إذا لم يسجد لم يسجد السامع ويأيد بما سأذكره (قوله وقال ابن مسعود لتميم بن حذلم) يفتح المهملة واللام بينهما معجمة ساكنة (قوله امامنا) زاد الحموي فيها وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور ومن رواية مغيرة عن إبراهيم قال قال تميم بن حذلم قرأت القرآن على عبد الله وأنا غلام فمررت بسجدة فقال عبد الله أنت امامنا فيها وقدر روى مرفوعا أخرجه ابن أبي شيبة عن رواية عبد الله عن زيد بن أسلم أن غلاما قرأ عند النبي ﷺ السجدة فأنظر الغلام الذي ﷺ أن يسجد فلما لم يسجد قال يا رسول الله أليس في هذه السجدة سجود قال بل ولكنك كنت امامنا فيها ولو سجدت لسجدنا رجاله فتقاتل لأنه مرسل وقد روى عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال بلغني فذكر نحوه أخرجه البيهقي من رواية ابن وهب عن هشام بن سعد وحفص ابن يسيرة معا عن زيد بن أسلم به وجوز الشافعي أن يكون القاريء المذكور هو زيد بن ثابت لأنه يحكى أنه قرأ عند النبي ﷺ فلم يسجد ولأن عطاء بن يسار روى الحديثين المذكورين انتهى (قوله حدثنا يحيى) هو القاطن وسيأتي الكلام على المتن في الباب الآخر * (قوله باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة) أى لضيق المكان وكثرة

حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ آدَمَ قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي نَعْرِ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ السُّجْدَةَ وَتَحَنُّنٌ عِنْدَهُ فَيَسْجُدُ وَاسْجُدْ مَعَهُ فَتَزْجِمُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدًا لِيُجِيبَهُ مَوْضِعًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ **بَاب** مَنْ رَأَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَوْجِبِ السُّجُودَ وَقِيلَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الرَّحْلُ يَسْمَعُ السُّجْدَةَ وَلَمْ يَجْلِسْ لَهَا قَالَ أَرَأَيْتَ لَوْ قَعَدَ لَهَا كَأَنَّهُ لَا يُؤْجِبُهُ عَلَيْهِ . وَقَالَ سَلْمَانَ الْمُهَذَّبُ غَدَوْنَا . وَقَالَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا السُّجْدَةُ عَلَى مَنْ اسْتَمَعَهَا وَقَالَ الزُّهْرِيُّ لَا يَسْجُدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا . فَإِذَا سَجَدَتْ وَأَنْتَ فِي حَضَرٍ فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَإِنْ كُنْتَ رَاكِعًا فَلَا عَلَيْكَ حَيْثُ كَانَ وَجْهُكَ . وَكَانَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ لَا يَسْجُدُ لِسُجُودِ الْقَاصِّ **حَدَّثَنَا** إِسْرَاهِيلُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُونُسَ أَنَّ أَبَانَ جَرَّيْجَ أَخْبَرَهُمْ قَالَ

الساجدين (قوله حدثنا بشر بن آدم) هو الضرير البغدادي بصري الأصل ليس له في البخاري الا هذا الموضوع الواحد وفي طبقة بشر بن آدم بن يزيد بصري أيضا وهو ابن بنت أزهري السمان وفي كل منهما مقال ورجح ابن عدى أن شيخ البخاري هنا هو ابن بنت أزهري وعلى كل تقدير فلم يخرج له الا في المتابعات فسيأتي من طريق أخري بعد باب ويأتي الكلام عليه ثم واقفه على هذه الرواية عن علي بن مسهر سويد بن سعيد أخرجه الاسماعيلي * (قوله باب من رأى أن الله لم يوجب السجود) أي وحمل الامر في قوله اسجدوا على التذلل أو على ان المراد به سجود الصلاة أو في الصلاة المكتوبة على الوجوب وفي سجود التلاوة على التذلل على قاعدة الشافعي ومن تابعه في حمل المشترك على معنييه ومن الادلة على أن سجود التلاوة ليس بواجب ما أشار اليه الطحاوي من أن الايات التي في سجود التلاوة منها ما هو بصيغة الخبر ومنها ما هو بصيغة الامر وقد وقع الخلاف في التي بصيغة الامر هل فيها سجود أولا وهي ثانية الحج وخاتمة النجم واقرا فلو كان سجود التلاوة واجبا لكان ما ورد بصيغة الامر أولى أن يتفق على السجود فيه ما ورد بصيغة الخبر (قوله) وقيل لعمران بن حصين (وصله ابن أبي شيبة بمعناه من طريق مطرف قال سألت عمران بن حصين عن الرجل لا يدري أسمع السجدة أولا فقال وسمعها أولا فسادوا روي عبد الرزاق من وجه آخر عن مطرف أن عمران مر بقاص فقرأ القاص السجدة فمضى عمران ولم يسجد معه اسنادها صحيح (قوله وقال سلمان) هو الفارسي (قوله ما لهذا غدونا) هو طرف من أثر وصله عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال مر سامان على قوم قعود فقرأوا السجدة فسجدوا فقيل له فقال ليس لهذا غدونا واسناده صحيح (قوله وقال عثمان) انما السجدة على من استمعها (وصله عبد الرزاق عن حماد عن الزهري عن ابن المسيب أن عثمان مر بقاص فقرأ سجدة ليسجد معه عثمان فقال عثمان انما السجود على من استمع ثم مضى ولم يسجد ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب بلفظ انما السجدة على من سمعها مختصرا وروى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب قال قال عثمان انما السجدة على من جلس لها واستمع والطريقان صحيحان (قوله وقال الزهري الخ) وصله عبد الله بن وهب عن يونس عنه بتمامه وقوله فيه لا يسجد الآن يكون طاهر قبل ليس بدال على عدم الوجوب لان المدعى بقول علق فعل السجود من القارئ . والسامع على شرطه هو وجود الطهارة فحيث وجد الشرط لزم لكن موضع الترجمة من هذا الاثر قوله فان كنت راكبا فلا عليك حيث كان وجهك لان هذا دليل النفل والواجب لا يؤدي على الدابة في الامن (قوله وكان السائب بن يزيد لا يسجد لسجود القاص) بالصاد المبهمة الثقيلة الذي يقص على الناس الاخبار والمواعظ ولم يقف على هذا الاثر موصولا ومناسبة هذه الآثار للترجمة ظاهرة لان الذين يزعمون أن سجود التلاوة واجب لم يفرقوا بين قارئ ومستمع قال

أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ عَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدِيرِ النَّبِيِّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَكَانَ رَيْبَعَةُ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ عَمَّا حَضَرَ رَيْبَعَةُ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ سُورَةَ النَّحْلِ حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةُ تَزَلَّ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ حَتَّى إِذَا كَانَتِ الْجُمُعَةُ الْقَائِلَةَ قَرَأَ بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةُ قَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ فَمَنْ سَجَدَ فَهَذَا أَصَابَ وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا نَمُّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَسْجُدْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ * وَزَادَ نَافِيسٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَقْرِضِ السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ

صاحب الهداية من الحنفية السجدة في هذه المواضع أي مواضع سجود التلاوة سوى ثانية الحج واجبة على التالى والسمع سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد اه وفرق بعض العلماء بين السامع والمستمع بما دل عليه هذه الآثار وقال الشافعي في البويطى لا أوكدته على السامع كما أوكدته على المستمع وأقوى الأدلة على نفي الوجوب حديث عمر المذکور في هذا الباب (قوله أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة) هو أخوه وعثمان بن عبد الرحمن التيمي رقه أبو حاتم وليس له في البخاري غيره هذا الحديث ولا يه حجة ورواية وهو ابن عثمان بن عبيد الله ابن أخي طلحة بن عبيد الله أحد العشرة وربيعة بن عبد الله بن الهدير هو عم أبو بكر بن المنذر بن عبد الله بن الهدير الراوى عنه والهدير بلفظ التصغير ذكر ابن سعد أن ربيعة ولد على عهد رسول الله ﷺ وليس له أيضا في البخاري غير هذا الحديث الواحد (قوله عما حضر ربيعة من عمر) متعلق بقوله أخبرني أى أخبرني راوى عن عثمان عن ربيعة عن قصة حضوره مجلس عمر ووقع عند الاسماعيلي من طريق حجاج عن ابن جريج أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة أن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخبره عن ربيعة بن عبد الله أنه حضر عمر فذكره اه وقوله عبد الرحمن بن عثمان مقلوب والصواب ما تقدم وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج (قوله قرأ) أى أنه قرأ يوم الجمعة (قوله أنا نمر بالسجود) في رواية الكشميهني (قوله ومن لم يسجد فلا نمت عليه) ظاهر في عدم الوجوب (قوله ولم يسجد عمر) فيه تأكيد لبيان جواز ترك السجود بغير ضرورة (قوله زاد نافع) هو ومقول ابن جريج والخبر متصل بالاستناد الاول وقد بين ذلك عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج أخبرني أبو بكر ابن أبي مليكة فذكره وقال في آخره قال ابن جريج وزادني نافع عن ابن عمر أنه قال لم يفرض علينا السجود الآن نشاء وكذلك رواه الاسماعيلي والبيهقي وغيرهما من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج فذكر الاستناد الاول قال وقال حجاج قال ابن جريج وزاد نافع فذكره وفي هذا رد على الحميدى في زعمه أن هذا ملق وكذا علم عليه المزى علامة الصليق وهو وم وله شاهد من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عمر لكنه منقطع بين عروة وعمر (تنبيه) قوله في رواية عبد الرزاق أنه قال الضمير يعود على عمر أشار الى ذلك الترمذى في جامعه حيث نسب ذلك الى عمر في هذه القصة بصيغة الجزم واستدل بقوله لم يفرض على عدم وجوب سجود التلاوة وأجاب بعض الحنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب وتعقب بأنه اصطلاح لهم حادث وما كان الصحابة يفرقون بينهما ويخى عن هذا قول عمرو لم يسجد فلا نمت عليه كاسأنى تقريره واستدل بقوله الآن نشاء على أن المرء غير في السجود فيكون ليس بواجب وأجاب من أوجب به أن المعنى الآن نشاء قراءتها فيجب ولا يخفى بعده وورده تصريح عمر بقوله ومن لم يسجد فلا نمت عليه فإن انتفاء النام عن ترك الفعل مختارا يدل على عدم وجوبه واستدل به على أن من شرع في السجود وجب عليه إتمامه وأوجب بأنه استثناء منقطع والمعنى لكن ذلك موكول الى مشبهة المرء بدليل اطلاقه ومن لم يسجد فلا نمت عليه وفي الحديث من القوائد أن الخطيب أن يقرأ القرآن في الخطبة وإنه إذا مرأى به سجدة ينزل الى الأرض ليسجد بها إذا لم يتمكن من السجود فوق المنبر وأن ذلك لا يقطع الخطبة وجه ذلك فعل عمر مع حضور

باب مَنْ قَرَأَ السُّجْدَةَ فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُعْمَرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ قَالَ حَقَّقَ بَكْرٌ عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةَ قَرَأَ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ فَسَجَدَ صَلَّيْتُ مَا عَلِمَ قُلْتُ سَجَدْتُ بِهَا خَلَفَ أَبِي الْقَاسِمُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَا أَرَأَى أَنْ أُسْجِدَ فِيهَا حَتَّى أَقْلَاهُ **باب** مَنْ لَمْ يَسْجُدْ عَوْنًا لِسُجُودِ مِنَ الرَّحَامِ **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ بَنِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ السُّورَةَ الَّتِي فِيهَا السُّجْدَةُ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدًا مَكَانًا يَوْضِعُ جَبْهَتَهُ .

الصحابة ولم ينكر عليه أحد منهم وعن مالك يبرئ خطبته ولا يسجدو هذا الاثر وارد عليه (قوله باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها) أشار بهذه الترجمة الى من كره قراءة السجدة في الصلاة المفروضة وهو منقول عن مالك وعنه كراهته في السرية دون الجهرية وهو قول بعض الحنفية أيضا وغيرهم وحديث أبي هريرة المحتج به في الباب تقدم الكلام عليه في باب الجهر في المشاء ويناقشه أن في رواية أبي الاشعث عن معمر التصريح بأن سجود النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها كان داخل الصلاة وكذا في رواية يزيد بن هارون عن سليمان التيمي في صحيح أبي عوانة وغيره وفيه حجة على من كره ذلك وقد تقدم النقل عن زعم أنه لا يسجد في اذا السماء انشقت ولا غيرها من المفصل وأن العمل استمر عليه بدليل انكار أبي رافع وكذا أنكره أبو سلمة وينا أن النقل عن علماء المدينة بخلاف ذلك كعمر وابن عمر وغيرهما من الصحابة والتابعين (قوله حدثني بكر) هو ابن عبد الله المزني * (قوله باب من لم يجد موضعا للسجود مع الامام من الزحام) أى ماذا يفعل قال ابن بطال لم أجدهم المسئلة الا في سجود الفريضة واختلف السلف فقال عمر يسجد على ظهر أخيه وبه قال الكوفيون وأحمد واسحق وقال عطاء والزهرى يؤخر حتى يرفعوا وبه قال مالك والجمهور واذا كان هذا في سجود الفريضة فيجزي مثله في سجود التلاوة وظاهر صنيع البخارى أنه يذهب الى أنه يسجد بقدر استطاعته ولو على ظهر أخيه (قوله كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ السورة التي فيها السجدة) زاد على ابن مسهر في روايته عن عبد الله ونحن عنده وقد مضى قبل ياب (قوله فيسجد فسجد) زاد الكشميني معه (قوله لموضع جبهته) يعني من الزحام زاد مسلم في روايته له في غير وقت صلاة ولم يذكر ابن عمر ما كانوا يصنعون حينئذ ولذلك وقع الاختلاف كما مضى ووقع في الطبراني من طريق مصعب بن ثابت عن نافع في هذا الحديث أن ذلك كان بمكة لما قرأ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النجم وزاد فيه حتى سجد الرجل على ظهر الرجل وهو يؤيد ما فهمناه عن المصنف والذي يظهر أن هذا الكلام وقع من ابن عمر على سبيل المبالغة في أنه لم يبق أحد الاسجد وسياق حديث الباب مشعر بأن ذلك وقع مرارا فيجتمل أن تكون رواية الطبراني بينت مبدأ ذلك ويؤيده ما رواه الطبراني أيضا من رواية المسورين مخزومة عن أبيه قال أظهر أهل مكة الاسلام يعني في أول الامر حتى ان كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ السجدة فيسجد وما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدم رؤساء أهل مكة وكانوا بالطائف فرجعهم عن الاسلام واستدل به البخارى على السجود لسجود القاري كما مضى وعلى الازدحام على ذلك (خاتمة) اشتملت أبواب السجود على خمسة عشر حديثا اثنان منها معلقان المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة أحاديث والخالص ستة وافقه من لم على تحريجها سوى حديث ابن عباس في من وفي النجم وحديث ابن عمر في التحير في السجود وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم سبعة آثار ولفقه أعلم بالصواب

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

باب ما جاء في التقصير . وَكَمْ يَقِيمُ . حَتَّى يَقْصُرَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ عَاصِمٍ وَحُصَيْنٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ ثَمِنَةَ عَشَرَ يَقْصُرُ فَفُتِحَ إِذَا سَافَرْنَا ثَمِنَةَ عَشَرَ قَصَرْنَا وَإِنْ زِدْنَا أَتَمَمْنَا حَدَّثَنَا أَبُو مَعْنَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ أَنَا يَقُولُ خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قوله أبواب التقصير

ثبت هذه الترجمة للمستعمل وفي رواية أبي الوقت أبواب تقصير الصلاة وثبتت البسملة في رواية كريمة والاصلي * (قوله باب ما جاء في التقصير) تقول قصرت الصلاة فبضحتين مخففا قصرا وقصرتها بالتشديد تقصيرا وأقصرتها أقصارا والاول أشهر في الاستعمال والمراد به تخفيف الرابعة الي ركعتين وقتل ابن المنذر وغيره الامجاع على أن لا تقصير في صلاة الصبح ولا في صلاة المغرب وقال النووي ذهب الجمهور الى أنه لا يجوز القصر في كل سفر مباح وذهب بعض السلف الي أنه يشترط في القصر الخوف في السفر وبعضهم كونه سفر حرج أو عمرته واجهاد وبعضهم كونه سفر طاعة وعن أبي حنيفة والثوري في كل سفر سواء كان طاعة أم معصية (قوله وكَمْ يَقِيمُ حَتَّى يَقْصُرُ) في هذه الترجمة اشكال لان الإقامة ليست سببا للقصر ولا القصر غاية للإقامة قاله الكرماني وأجاب بان عدد الايام للذكورة سبب لمعرفة جواز القصر فيها ومنع الزيادة عليها وأجاب غيره بأن المعنى وكَمْ أَقَامَتْهُ الْمَدِينَةُ بِالْقَصْرِ وحاصله كَمْ يَقِيمُ مَقْصُرٌ وقيل المراد كَمْ يَقْصُرُ حَتَّى يَقِيمُ أَي حَتَّى يَسْمِيَ مَقِيمًا فَاقْلَبِ اللَّفْظَ أَوْ حَتَّى هُنَا بِمَعْنَى حِينَ أَي كَمْ يَقِيمُ حَتَّى يَقْصُرُ وَقِيلَ فَاعِلٌ يَقِيمُ هُوَ الْمَسَافِرُ وَالْمُرَادُ أَقَامَتْهُ فِي إِدْمَا غَايَتِهَا أَلَى إِذَا حَصَلَتْ يَقْصُرُ (قوله عن عاصم) هو ابن سليمان وحصين بالضم هو ابن عبد الرحمن (قوله ثَمِنَةَ عَشَرَ) أي يوما بليته زاد في المغازي من وجه آخر عن عاصم وحده بمكة وكذا رواه ابن المنذر من طريق عبد الرحمن الاصبهاني عن عكرمة وأخرجه أبو داود من هذا الوجه بلفظ سبعة عشر بتقدم السين وكذا أخرجه من طريق حفص ابن غياث عن عاصم قال وقال عباد بن منصور عن عكرمة تسع عشرة كذا ذكرها معلقة وقد وصلها البيهقي ولا يابى داود أيضا من حديث عمران بن حصين غزوت مع رسول الله ﷺ عام الفتح فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين وله من طريق ابن اسحق عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس أقام رسول الله ﷺ بمكة عام الفتح خمسة عشرة بقصر الصلاة وجمع البيهقي بين هذا الاختلاف بأن من قال تسع عشرة عد بوي الدخول والخروج ومن قال سبع عشرة حذفها ومن قال ثمانى عشرة عد أحدها وأما رواية خمسة عشرة فضعفها النووي في الخلاصة وليس بجيد لأن رواها ثقات ولم يتفرد ابن اسحق فقد أخرجهما النسائي من رواية عراك بن مالك عن عبيد الله كذلك وإذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوى ظن أن الاصل رواية سبعة عشرة لحذف منها بوي الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشرة واقتضى ذلك أن رواية تسعة عشرة أرجح الروايات وبهذا أخذ اسحق ابن راهويه وبرجعها أيضا أنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة وأخذ الثوري وأهل الكوفة برواية خمسة عشرة لكونها أقل ما ورد فيحمل ما زاد على أنه وقع اتفاقا وأخذ الشافعي بحديث عمران بن حصين لكن عمله عنده فيمن ولم يرمع الإقامة فانه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الاتمام فان أزعج الإقامة في أول الحال على أربعة أيام أتم على خلاف بين أصحابه في دخول بوي الدخول والخروج فيها أولا وخبرته حديث انس الذي يليه (قوله ففتحنا إذا سافرنا تسعة عشر قصرنا وإن زدنا أتممنا) ظاهره أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لم

فَكَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ قُلْتُ أَقْسَمْتُ بِمَكَّةَ شَيْئًا قَالَ أَقْسَمْتُ بِهَا عَشْرًا **بَابُ الصَّلَاةِ بِمَوْضِعِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَكَنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ رَكَعَتَيْنِ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ

الاحكام وليس ذلك المراد وقد صرح ابو بصري عن شيان عن ابي عوانة في هذا الحديث بالمراد وله ظله اذا سافر ناقمنا في موضع تسعة عشر ويؤيده صدر الحديث وهو قوله أقام ولترمذي من وجه آخر عن حاصم فاذا أقمنا أكثر من ذلك صلينا أربعا قولنا في حديث أنس خرجنا من المدينة في رواية شعبة عن يحيى بن أبي اسحق عندهم سلم الى الحج (قوله فكان يصلي ركعتين ركعتين) في رواية البيهقي من طريق علي بن حاصم عن يحيى بن أبي اسحق عن أنس الا في القرب (قوله أقمنا عشرين) لا يحارض ذلك حديث ابن عباس المذكور لان حديث ابن عباس كان في فتح مكة وحديث أنس في حجة الوداع وسيأتي بعد باب من حديث ابن عباس قدم النبي ﷺ وأصحابه لصبح رابعة الحديث ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة وضواحيها عشرة أيام بلياليها كما قال أنس وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء لأنه خرج منها في اليوم الثامن فصلى الظهر بمكة ومن ثم قال الشافعي ان المسافر اذا أقام ليلة قصر أربعة أيام وقال أحمد احدى وعشرين صلاة وأما قول ابن رشيد أراد البخاري أن يبين أن حديث أنس داخل في حديث ابن عباس لان إقامة عشر داخل في ان إقامة تسع عشرة فاشار بذلك الى أن الاخذ بالزائد معين فيه نظر لان ذلك انما يجيء على اتحاد القصتين والحق انها مختلفتان فالدة التي في حديث ابن عباس يسوغ الاستدلال بها علي من لم ينو الإقامة بل كان مترددا متى ينهأ له فراغ حاجته يرحل والمدة التي في حديث أنس يستدل بها علي من نوى الإقامة لانه ﷺ في أيام الحج كان جازما بالإقامة تلك المدة ووجه الدلالة من حديث ابن عباس لما كان الاصل في المقيم الاتهام فلما لم يجيء عنه ﷺ انه أقام في حال السفر أكثر من تلك المدة جعلها غاية للقصر وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة كما سيأتي وفيه أن الإقامة في أثناء السفر تسمى إقامة واطلاق اسم البلد على مجاورها وقرب منها لان من عرفه ليسا من مكة أما عرفة فلانها خارج الحرم فليست من مكة قطعا وأما منى فقها احتمال والظاهر أنها ليست من مكة الا أن قلنا ان اسم مكة يشمل جميع الحرم قال أحمد بن حنبل ليس لحديث أنس وجه الا أنه حسب أيام إقامته ﷺ في حجته منذ دخل مكة الي أن خرج منها لا وجه له الا هذا وقال المحب الطبري أطلق على ذلك إقامة بمكة لان هذه المواضع مواضع النسك وهي في حكم التاج لمكة لانها المقصود بالاصالة لا يتجه سوي ذلك كما قال الامام أحمد والله أعلم وزعم الطحاوي أن الشافعي لم يسبق الى أن المسافر يصير بنية إقامته أربعة أيام مقبلا وقد قال أحمد نحو ما قال الشافعي وهي رواية عن مالك * (قوله باب الصلاة بمكة) أي في أيام الرمي ولم يذكر المصنف حكم المسئلة لقوة الخلاف فيها وخص منى بالذكر لانها المحل الذي وقع فيها ذلك قديما واختلف السلف في المقيم بمكة هل يقصر أو يتم بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسك واختار الثاني مالك وتعبه الطحاوي بأن لو كان كذلك لكان أهل منى يتمون ولا قائل بذلك وقال بعض المالكية لو لم يجز لأهل مكة القصر بمكة لقول النبي ﷺ أتوا وليس بين مكة ومنى مسافة القصر فدل على أنهم قصر والنسك واجب بأن الترمذي روى من حديث عمران بن حصين أنه ﷺ كان يصلي بمكة ركعتين ويقول يا أهل مكة أتوا فانا قوم سفر وكأنه ترك اعلامهم بذلك بمكة استغناء بما تقدم بمكة (قلت) وهذا ضعيف لان الحديث من رواية علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ولو صح فالقصة كانت في الفتح وقصة منى في حجة الوداع وكان لابد من بيان ذلك لبعده العهد ولا يخفى ان أصل البحث مبني على تسليم ان المسافة التي بين مكة ومنى لا يقصر فيها وهو من محال الخلاف كما سيأتي بعد باب (قوله بمكة)

ثُمَّ أَنَّهُمْ أَحَدُنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَنَّنَا أَبُو إِسْحَقَ قَالَ سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ قَالَ صَلَّى
 بِنَا النَّبِيُّ ﷺ آمَنَ مَا كَانَ يَمِينِي رَكَعَتَيْنِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ
 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ بَرِيدٍ يَقُولُ صَلَّى بِنَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَمِينِي أَرْبَعَ
 رَكَعَاتٍ

زاد مسلم في رواية سالم عن أبيه يحيى وغيره (قوله ثم أنها) في رواية أبي أسامة عن عبيد الله عند مسلم ثم إن عثمان
 صلى أربعا فكان ابن عمر أصلي مع الإمام صلى أربعا وإذا صلى وحده صلى ركعتين وسيأتي ذكر السبب في تمام
 عثمان يميني في باب يقصر إذا خرج من موضعه (قوله) أنا أبو إسحاق كذا هو بلفظ الانباء وهو في عرف المتضمنين
 يميني الاخبار والتحديث وهذا منه (قوله سمعت حارثة بن وهب) زاد البرقاني في مستخرجه رجلا من خزاعة
 أخرجه من طريق أبي الوليد شيخ البخاري فيه (قوله آمن) أفضل تفضيل من الأمن (قوله ما كان) في رواية
 الكشي يميني والحموي كانت أي حالة كونها آمن أوقاته وفي رواية مسلم والناس أكثر بما كانوا وله شاهد من حديث
 ابن عباس عند الترمذي وصححه النسائي بلفظ خرج من المدينة إلى مكة لا يخاف إلا الله يصلي ركعتين قال الطبري
 ما مصدرية ومعناه الجمع لأن ما أضيف إليه أفضل يكون جمعا والمعنى صلى بنا والحال أنا أكثر إكوانا في سائر الاوقات
 أمنا وسيأتي في باب الصلاة يميني من كتاب الحج عن آدم عن شعبة بلفظ عن أبي إسحاق وقال في روايته ونحن أكثر
 ما كنا قط وأمنه وكلمة قط متعلقة بمحذوف تقديره ونحن ما كنا أكثر منا في ذلك الوقت ولا أكثر أمنا وهذا
 يستدرك به على ابن مالك حيث قال استعمال قط غير مسبوقة بالنفي مما يخفى على كثير من التوجيهين وقد جاء في
 هذا الحديث بدون النفي وقال الكرمانى قوله وأمنه بالرفع ويجوز النصب بأن يكون فضلا ماضيا وقاعله الله
 وضمير المفعول النبي ﷺ والتقدير وآمن الله نبيه حينئذ ولا يخفى بعد هذا الاعراب وفيه رد على من زعم أن
 القصر مختص بالخوف والذي قال ذلك تملك بقوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا
 من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم قليل لأن شرط مفهوم المخالفة أن
 لا يكون خرج مجزأ الغالب وقيل هو من الأشياء التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال السبب وبقي الحكم
 كالرمل وقيل المراد بالقصر في الآية قصر الصلاة في الخوف إلى ركعة وفيه نظر لا رواه مسلم من طريق يعلى بن
 أمية وله صحبة أنه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر فقال إنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال صدقة
 تصدق الله بها عليكم فهذا ظاهر في أن الصحابة فهموا من ذلك قصر الصلاة في السفر مطلقا لا قصرها في الخوف خاصة
 وفي جواب عمر إشارة إلى القول الثاني وروى السراج من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن أبي حنيفة وهو الحذاء لا يعرف
 اسمه قال سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر فقال ركعتان فقلت إن الله عز وجل قال إن خفتم ونحن آمنون فقال سنة
 النبي ﷺ وهذا يرجع القول الثاني أيضا (قوله حدثنا إبراهيم) هو النخعي لا التيمي (قوله صلى بنا عثمان يميني) (أربع
 ركعات) كان ذلك بعد رجوعه من أعمال الحج في حال أقامته يميني للرمي كاسيأتي ذلك في رواية عباد بن عبد الله بن الزبير

(١) قوله صلى بنا عثمان يميني وقوله الآتي ومع عمر ركعتين هكذا في نسخ الشرح التي بإيدينا والذي في نسخ المتن بأيدينا في
 الاول صلى بنا عثمان بن عفان يميني وفي الثاني وصليت مع عمر بن الخطاب ركعتين كما رواه بالهامش قلل ما في الشارح
 رواية في الموضعين اه مصححه

صَلَّى ذَلِكَ لِسَبِّهِ بِهِ بِنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَاسْتَرْجَعَ ثُمَّ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِيقَاتِي رَكْعَتَيْنِ
وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمِيقَاتِي رَكْعَتَيْنِ. وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمِيقَاتِي رَكْعَتَيْنِ
فَلَيْتَ حَتَّى مِنْ أَرْبَعٍ رَكَعَاتٍ رَكْعَتَانِ مُتَقَبِّلَتَانِ **بَابُ كَمْ أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّتِهِ حَدَّثَنَا مَوْسَى ابْنُ**
إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لِيَصْبَحَ رَابِعَةً يُلْبَسُونَ بِالْحَجِّ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَمَّلُوا عُزْرَةً إِلَّا مَنْ مَعَهُ الْهُدْيُ *
تَابَهُ عَطَاءٌ عَنْ جَابِرٍ **بَابُ فِي كَمْ يَقْصُرُ الصَّلَاةُ وَسَمَى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا وَآيَةً سَفَرًا.**

في قصة معاوية جديدين (قوله فقيل ذلك) في رواية أبي ذر والاصيلي فقيل في ذلك (قوله فاسترجع) أي فقال الله
وانتاليه راجعون (قوله ومع عمر ركعتين) زاد الثوري عن الاعمش ثم تفرقت بكم الطرق أخرجه المصنف في الحج من
طريقه (قوله فليت خطي من أربع ركعات ركعتان) لم يقل الاصيلي ركعات ومن للبدلية مثل قوله تعالى أرضبتم بالحياة
للدنيا من الآخرة وهذا يدل على أنه كان يرى الامام جائزا والا لا كان له حظ من الاربع ولا من غير هاقانها كانت تكون
قاسدة كلها وانما استرجع ابن مسعودا وقع عنده من مخالفة الاولى ويؤيده ما روى أبو داود أن ابن مسعود صلى
أربعين ركعة له عبت على عثمان ثم صليت أربعين ركعة للخلاف شر وفي رواية البيهقي اني لأكره الخلاف ولا حذ من حديث
أبي ذر مثل الاول وهذا يدل على أنه لم يكن يعتقد أن القصر واجب كما قال الحنفية ووافقهم القاضي اسمعيل من المالكية
وهي رواية عن مالك وعن أحمد قال ابن قدامة المشهور عن أحمد أنه على الاختيار والقصر عنده أفضل وهو قول
جمهور الصحابة والتابعين واحتج الشافعي على عدم الوجوب بأن المسافر اذا دخل في صلاة المقيم صلى أربعين ركعة
ولو كان فرضه القصر لم يأتهم مسافر بمقيم وقال الطحاوي لما كان الفرض لا بدلن هو عليه أن يأتي به ولا يتخير في الايتان
بعضه وكان يتخير خصصا بالتطوع دل على أن المصلّي لا يتخير في الاثنين والاربع وتقبحه ابن بطال بأننا وجدنا واجبا
يتخير بين الاثنين بجميعه أو ببعضه وهو الاقامة بمنى اه وتقل الداودي عن ابن مسعود أنه كان يرى القصر فرضا وفيه
نظر لاذكره ولو كان كذلك لما تعد ترك الفرض حيث صلى أربعين وقال ان الخلاف شر ويظهر أثر الخلاف فيها اذا قام
الى الثالثة عمدا فصلاته عند الجمهور صحيحة وعند الحنفية فاسدة ما لم يكن مجلسا للشهد وسيأتي ذكر السبب في اتسام
عثمان جديدين ان شاء الله تعالى * (قوله باب كَمْ أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ في حجته) أي من يوم قدومه الى أن خرج منها وقد
قسم بيان ذلك في الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله والمقصود بهذه الترجمة بيان ما تقدم من أن الحق في نهنية
الاقامة هي مدة المقام بمكة قبل الخروج الى منى ثم الى عرفة وهي أربعة أيام مملقة لانه قدم في الرابع وخرج في الثامن
فصلي بها احدى وعشرين صلاة من أول ظهر الرابع الى آخر ظهر الثامن وقيل أراد مدة اقامته الى أن توجه الى
المدينة وهي عشرة كما في حديث أنس وان كان لم يصرح في حديث ابن عباس بغايها فانها تعرف من الوقائع فان
بين دخوله وخروجه يوم النفر الثاني من منى الى الابطح عشرة أيام سواء (قوله عن أبي العاليسة البراء) هو
بشديد البراء كان يبري النبل واسمه زياد وقيل غير ذلك وهو غير أبي العاليسة الراعي وقد اشتركا في الرواية عن ابن
عباس وسيأتي الكلام على هذا الحديث وعلى متابعة عطاء عن جابر في كتاب الحج ان شاء الله تعالى * (قوله باب
في كم يقصر الصلاة) يريد بيان المسافة التي اذا أراد المسافر الوصول اليها ساغ له القصر ولا يسوغ له في أقل منها وهي من
المواضع التي اشتهر فيها الخلاف جدا في ابن المنذر وغيره فيها نحو من عشرين قولنا فأقل ما قيل في ذلك يوم وليلة
وأكثره مادام غائبا عن بلده وقد أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام وأورد ما يدل على أن اختياره أن أقل مسافة القصر
يوم وليلة (قوله وسمي النبي ﷺ يوما وليلة سفرا) في رواية أبي ذر السفر يوما وليلة وفي كل منهما تجوز والمعنى

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقْصُرَانِ وَيُفْطِرَانِ فِي أَرْبَعَةِ بَرْدٍ وَفِي سِتَّةِ عَشَرَ قَرَسًا

سمى مدة اليوم واليلة سفرا وكانه يشير الي حديث أبي هريرة المذكور عنده في الباب وقد تعقب بأن في بعض طرقه ثلاثة أيام كأورده هومن حديث ابن عمرو في بعضها يوم ويلة وفي بعضها يوم وفي بعضها ليلة وفي بعضها بر يد فان حل اليوم المطلق أو اليلة المطلقة على السكامل أي يوم بيلته وأليه يومها قل الاختلاف واندرج في الثلاث فيكون أقل المسافة يوما ويلة لكن يعكر عليه رواية بر يدو يجاب عنه بما سأتى قريبا (قوله) وكان ابن عمرو وابن عباس (الخ) وصله ابن المنذر من رواية يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح أن ابن عمرو وابن عباس كانا يميلان ركعتين ويفطران في أربعة برد فما فوق ذلك وروي السراج من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر نحوه وروي الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن سالم أن ابن عمر ركب الي ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وبينها وبين المدينة أربعة برد ورواه عبد الرزاق عن مالك هذا فقال بين المدينة وذات النصب ثمانية عشر ميلا وفي الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه كان يقصر في مسيرة اليوم التام ومن طريق عطاء أن ابن عباس سئل أهضر الصلاة الى عرفة قال لا ولكن الى عسفان أو الى جدة أو الطائف وقد روى عن ابن عباس مرفوعا أخرجه الدارقطني وابن أبي شيبة من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه وعطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة أدنى من أن أربعة برد من مكة الي عسفان وهذا أسند ضعيف من أجل عبد الوهاب وروي عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال لا تقصروا الصلاة الا في اليوم ولا تقصر فيادون واليوم ولا بن أبي شيبة من وجه آخر صحيح عنه قال قصر الصلاة في مسيرة يوم ويلة ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأن مسافة أربعة برد يمكن سيرها في يوم ويلة وأما حديث ابن عمر الهان على اعتبار الثلاث فاما أن يجمع بينه وبين اختياره بأن المسافة واحدة ولكن السير يختلف أو أن الحديث المرفوع ماسبق لاجل بيان مسافة القصر بل انتهى المرأة عن الخروج وحدها ولذلك اختلفت الالفاظ في ذلك ويؤيد ذلك أن الحكم في نهي المرأة عن السفر وحدها متعلق بالزمان فلو قطعت مسيرة ساعة واحدة متلافي يوم تام لطق بها النبي بخلاف المسافر فانه لو قطع مسيرة نصف يوم متلافي يومين لم يقصر فافترقا والله أعلم وأقل ما ورد في ذلك لفظ بر يد ان كانت مخوطة وسند كرها في آخر هذا الباب وعلى هذا فحقى تمسك الحنفية بحديث ابن عمر على أن أقل مسافة القصر ثلاثة أيام اشكال ولا سيما على قاعدتهم بأن الاعتبار بما رأى الصحابي لا بما روى فلو كان الحديث عنده ليان أقل مسافة القصر لآخا له وقصر في مسيرة اليوم التام وقد اختلف عن ابن عمر في تحديد ذلك اختلافا غريما ذكر فروي عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة فيه مال له بخيبر وبين المدينة وخيبر ستة وتسعون ميلا وروي وكيع من وجه آخر عن ابن عمر أنه قال يقصر من المدينة الي السويداء وبينهما اثنتان وسبعون ميلا وروي عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه سافر الي ريم فقصر الصلاة قال عبد الرزاق وهي على ثلاثين ميلا من المدينة وروي ابن أبي شيبة عن وكيع عن مسعر عن محارب سمعت ابن عمر يقول اني لاسافر الساعة من التهاوقا قصر وقال الثوري سمعت جبلة ابن سحيم سمعت ابن عمر يقول لو خرجت ميلا فصرت الصلاة اسناد كل منهما صحيح وهذه أقوال متغايرة جدا فانه أعلم (قوله) وفي أي الاربعة برد (ستة عشر قرسا) ذكر الثراء أن القروخ فارسي معرب وهو ثلاثة أميال والميل من الارض منتهي مد البصر لان البصر يمل عنه على وجه الارض حتى يفنى ادراكه وبذلك جزم الجوهري وقيل حد أن ينظر الى الشخص في أرض مصطحة فلا يدرى أهو رجل أو امرأة أو هو ذهاب أو أت قال النووي لبيل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبغا معترضة معتدلة والاصبع ست شعيرات معترضة معتدلة اه وهذا الذي قاله هو الأشهر ومنهم من عبر عن ذلك بانئ عشر ألف قدم يقدم الانسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل بل ثلاثة آلاف ذراع نقله صاحب البيان وقيل وخمسة مائة صححه ابن عبد البر وقيل هو الف ذراع ومنهم من عبر عن ذلك بألف خطوة للجمل ثم ان الذراع الذي ذكر النووي تحديده قد حرره غيره بذراع الحديد المستعمل الآن في

حَدَّثَنَا اسْحَقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ قَالَ قُلْتُ لِأَيِّ اسْمَةِ حَدَّثَكُمْ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ ذِي حَرَمٍ **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا مَعَ ذِي حَرَمٍ * تَابَهُ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَدَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حَرَمٌ ***

مصر والحجاز في هذه الاعصار فوجده يقتص عن ذراع الحديد بقدر الثمن فعلى هذا قليل بذراع الحديد على القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا وهذه قائمة قبيسة قل من نبه عليها وحكي التوى أن أهل الظاهر ذهبوا إلى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال وكانهم احتجوا في ذلك بما رواه مسلم وأبو داود من حديث أنس قال كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ قصر الصلاة وهو أصبح حديث ورد في بيان ذلك وأصرحه وقد حملهم خالفه على أن المراد به المسافة التي يتدأ منها القصر لا غاية السفر ولا يخفى بهذا الحمل مع أن البيهقي ذكر في روايه من هذا الوجه أن يحيى بن يزيد راويه عن أنس قال سألت أنس عن قصر الصلاة وكنت أخرج إلى الكوفة يعني من البصرة فأصلي ركعتين ثم أتبع حتى أرحب فقال أنس فذكر الحديث فظهر أنه سأل عن جواز القصر في السفر لا عن الموضع الذي يبدأ القصر منه ثم أن الصحيح في ذلك أنه لا يقيد بمسافة بل بمجاورة البلد الذي يخرج منها ورواه القرطبي بأنه مشكوك فيه فلا يصحح به في التحديد بثلاثة فراسخ فإن الثلاثة أميال مدرجة فيها فيؤخذ بالاكثر احتياطا وقد روى ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسمعيل عن عبد الرحمن بن حرملة قال قلت لسعيد بن المسيب أقصر الصلاة وأقصر في بریدن المدينة قال نعم والله أعلم (تنبيه) اختلف في معنى الفرسخ فقليل السكون ذكره ابن سيده وقيل السعة وقيل المكان الذي لا فرجة فيه وقيل الشيء الطويل (قوله حدثنا اسحق) قال أبو علي الجبائي حيث قال البخاري حدثنا اسحق فهو أما ابن راهويه وأما ابن نصر السعدي وأما ابن منصور الكوسج لأن الثلاثة أخرج عنهم عن أبي اسامة (قلت) لكن اسحق هنا هو ابن راهويه لأنه ساق هذا الحديث في مسنده هذه الالفاظ سندنا ومنا ومن عادة الانيان بهذه العبارة دون الآخرين (قوله حدثكم عبيد الله) هو ابن عمر العمري واستدل به على أنه لا يشترط في صحة التحمل قول الشيخ نعم في جواب من قال له حدثكم فلان بكذا وفيه نظر لأن في مسند اسحق في آخره فأقر به أو أسامة وقال نعم (قوله لا تسافر المرأة ثلاثة أيام) في رواية مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع مسيرة ثلاثة ليال والجمع بينهما أن المراد ثلاثة أيام بلياليها أو ثلاث ليال بأيامها (قوله الأمع ذي حرم) في رواية ابن ذر والاصيلي الامعها وذو حرم والمحرم يفتح الميم الحرم وللرازي لا يحل له نكاحها ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم وأبي داود الامعها أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنتها أو ذو حرم منها أخرجاه من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه (قوله تابعه أحمد) هو ابن عبد المروزي أحد شيوخ البخاري ورواه عن زعم أنه أحمد بن حنبل لأنه لم يسمع من عبيد الله بن المبارك وقل الدارقطني في العلل عن يحيى القطان قال ما أنكرت على عبيد الله بن عمر هذا الحديث ورواه أخوه عبد الله مرفوعا (قلت) وعبيد الله ضعيف وقد تابع عبيد الله الضحاك كما تقدم فاعتمد البخاري لذلك (قوله لا يحل للمرأة أن تؤمن بالله واليوم الآخر) مفهومه أن النبي الذي كور يخصص بالمؤمنات فتخرج الكافرات كناية كانت أو حرية وقد قال به بعض أهل العلم وأجيب بأن الإيمان هو الذي يستمر للمتصف به خطاب الشارع فيتنفع به وينقاد له فلذلك قيده أو أن الوصف ذكر لنا كيد التحريم ولم يقصد به إخراج ما سوا ما والله أعلم (قوله مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة) أي محرم واستدل به على

تَابَعَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَسُهَيْلٌ وَمَالِكٌ عَنِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **بَابُ بَقْصَرٍ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ وَخَرَجَ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَصَرَ وَهُوَ يَرَى الْبُيُوتَ . فَلَمَّا رَجَعَ قِيلَ لَهُ هَذِهِ الْكُوفَةُ قَالَ لَا حَتَّى تَدْخُلَهَا حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ وَإِبْرَاهِيمَ ابْنِ مَيْسَرَةَ**

عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم وهو اجماع في غير الحج والعمرة والخروج من دار الشرك ومنهم من جعل ذلك من شرائط الحج كما سيأتي البحث فيه في موضعه ان شاء الله تعالى **قوله** قال شيخنا ابن الملقن تبعاً لشيخه مغلطاي الهاء في قوله مسيرة يوم وليلة للمرة الواحدة والتقدير أن تسافر مرة واحدة مخصوصة بيوم وليلة ولا سلف له في هذا الاعراب ومسيرة انما هي مقبدر سار كقوله سمرامتل عاش معيشة وعيشا **(قوله** تابعه يحيى بن أبي كثير وسهيل ومالك عن المقبري) يعني سعيدا **(عن أبي هريرة)** يعني لم يقلوا عن أبيه فعلي هذا فهي متبعة في المتن لافي الاسناد على أنه قد اختلف على سهيل وعلى مالك فيه وكان الزاوية التي حُجِرَ بها المصنف أرجح عندهم ورجح الدارقطني أنه عن سعيد عن أبي هريرة ليس فيه عن أبيه كما رواه معظم رواة الموطأ لكن الزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما اذا كان حافظا وقد وافق ابن أبي ذئب على قوله عن أبيه الليث بن سعد عند أبي داود والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس في سعيد فأما رواية يحيى فأخرجها أحمد عن الحسن بن موسى عن شيبان النحوي عنه ولم أجد عنه فيه اختلافا الا أن لفظة أن تسافر يوما الامع ذى محرم ويحمل قوله يوما على أن المراد به اليوم بليته فيوافق رواية ابن أبي ذئب وأما رواية سهيل فذكر ابن عبد البر أنه اضطرب في اسنادها ومنها وأخرجه ابن خزيمة من طريق خالد الواسطي ومحمد بن سلمة وأخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم من طريق جرير كلاهما عن سهيل بن أبي صالح عن سعيد عن أبي هريرة كما علقه البخاري الا أن جريرا قال في روايته يريد ابدل يوما وقال بشر بن القفضل عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ابدل سعيد اباي صالح وخالف في اللفظ أيضا فقال تسافر ثلاثا أخرجه مسلم ويحتمل أن يكون الحديثان معا عند سهيل ومن ثم صحح ابن حبان الطريقين عنه لكن المحفوظ عن أبي صالح عن أبي سعيد بما تقدمت الإشارة اليه وأما رواية مالك فهي في الموطأ كما قال البخاري وأخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما وهو المشهور عنه ورواهما بشر بن عمر الزهراني عنه فقال عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أخرجه أبو داود والترمذي وأبو عوانة وابن خزيمة من طريقه وقال ابن خزيمة أنه تفرد به عن مالك وفيه نظر لأن الدارقطني أخرجه في الغرائب من رواية اسحق بن عمار القوي عن مالك كذلك وأخرجه الاسماعيل من طريق الوليد بن مسلم عن مالك والمحفوظ عن مالك ليس فيه قوله عن أبيه والله اعلم **(قوله** باب بقصر اذا خرج من موضعه) يعني اذا قصد سفرا انقصر في مثله الصلاة وهي من المسائل المختلف فيها ايضا قال ابن المنذر اجماع على أن لا يرد السفر أن يقصر اذا خرج عن جميع البيوت القرية التي يخرج منها واختلافها قبل الخروج عن البيوت فذهب الجمهور الى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت وذهب بعض الكوفيين الى أنه اذا ابدل السفر يصلي ركعتين ولو كان في منزله ومنهم من قال اذا ركع قصر ان شاء ورجح ابن المنذر الاول بانهم اتفقوا على أنه يقصر اذا فارق البيوت واختلافها قبل ذلك فعليه الاتمام على اصل ما كان عليه حتى يثبت أن له القصر قال ولا أعلم النبي **ﷺ** قصر في شيء من أسفاره الا بدخروجه عن المدينة **(قوله** وخرج على فقصر وهو يري البيوت فلما رجع قيل له هذه الكوفة قال لا حتى ندخل) وصله الحاكم من رواية الثوري عن وقاء بن أبياس وهو بكسر الواو بعدها قاف ثم مدة عن علي بن ربيعة قال خرجنا مع علي بن أبي طالب فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت ثم رجعنا فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت وأخرجه البيهقي من طريق يزيد بن هرون عن وقاء بن أبياس بلفظ خرجنا مع علي متوجهين ههنا وأشار يده الى الشام فصلى ركعتين ركعتين حتى اذ رجعنا ونظر نالي الكوفة حضرت الصلاة قالوا يا أمير المؤمنين هذه الكوفة أتم الصلاة قال لا حتى ندخلها وفهم ابن بطال من قوله في التطبيق لا حتى ندخلها انه امتنع من الصلاة حتى يدخل الكوفة قال لانه لو صلى فقصر ساء له ذلك لكنه اختار أن يتم لا تساع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّيْتُ الظُّهْرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَبَدَى الْحَلِيفَةَ رَكَعَتَيْنِ حَدَّثَنَا عَبْدُ
 اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ الصَّلَاةُ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ رَكَعَتَيْنِ
 فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السُّبْحِ وَاتُّمِتْ صَلَاةُ الْخَمْسِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ فَقَاتُ لِعُرْوَةَ مَا بَالَ عَائِشَةَ تَمِّمْ قَالَ تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ

الوقت اه وتدين من سياق أثر على أن الامر على خلاف مافهم ابن بطال وأن المراد بقولهم هذه الكوفة أى فاتم
 الصلاة فقال لاحق ندخلها أى لا تزال قصر حتى ندخلها فانا ما ندخلها في حكم المسافر بن (قوله في حديث أنس
 صليت الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعا وبدى الحليفة ركعتين) في رواية الكشميهني والعصر بدى الحليفة ركعتين
 وهي كاجة في رواية مسلم وكذا في رواية أبي قلابة عن أنس عند المصنف في الحج واستدل به على استحابة قصر
 الصلوات السفر القصير لأن بين المدينة وذى الحليفة ستة اميال وتعب بان ذا الحليفة لم تكن منتهي السفر وانما
 خرج اليها حيث كان قاصدا الى مكة فائق نزوله بها وكانت أول صلوات حضرت بها العصر فقصرها واستمر
 بقصر الى ان رجع ومناسبة أثر على حديث أنس ثم لحديث عائشة ان حديث على دال على أن القصر بشرع بفراق
 الحضر وكونه ﷺ لم يقصر حتى رأى ذا الحليفة انما هو لكونه أول منزل نزل ولم يحضر قبله وقت صلاة يؤيده
 حديث عائشة فيه تطبيق الحكم بالسفر والحضر فثبت وجد السفر شرع القصر وحيث وجد الحضر شرع الاتمام
 واستدل به على ان من أراد السفر لا يقصر حتى يبرز من البلد خلافا لمن قال من السلف يقصر ولو في بيته وفيه حجة على
 مجاهد في قوله لا يقصر حتى يدخل الليل (قوله في حديث عائشة الصلاة أول ما فرضت) في رواية الكشميهني
 الصلوات بصيغة الجمع وأول بالرغم على أنه بدل من الصلاة أو مبتدأ ثان ويجوز النصب على أنه ظرف أى في أول (قوله
 ركعتين) في رواية كريمة ركعتين ركعتين (قوله فأقرت صلاة السفر) تقدم الكلام عليه في أول الصلاة واستدل
 بقوله فرضت ركعتين على أن صلاة المسافر لا تجوز الا مقصورة وردبانه معارض بقوله تعالى فليس عليكم جناح أن
 تقصروا من الصلاة ولانه دال على أن الاصل الاتمام ومنهم من حمل قول عائشة فرضت أى قدرت وقال الطبري معناه
 أن المسافر اذا اخار القصر فهو فرضه ومن أدل دليل على تعين تأويل حديث عائشة هذا كونها كانت تم في
 السفر ولذلك أو رده الزهري عن عروة (قوله تأولت ما تأول عثمان) هذا فيه رد على من زعم أن عثمان انما تم لكونه
 تأهل بمكة أولانه أمير المؤمنين وكل موضع له دار أولانه عزم على الإقامة بمكة أولانه استجدله أرضا بمكة أولانه كان
 يسبق الناس الى مكة لان جميع ذلك متنف في حق عائشة وأكثره لادليل عليه بل هي ظنون ممن قالها ويرد الاول
 أن النبي ﷺ كان يسافر بزوجه وقصر والثاني ان النبي ﷺ كان أولى بذلك والثالث أن الإقامة بمكة على
 المهاجرين حرام كما سيأتي تقريره في الكلام على حديث العلاء بن الحضرمي في كتاب المغازي والرابع والخامس
 لم يقل فلا يخفى الصحرى في ذلك والاول وان كان نقل وأخرجه أحمد والبيهقي من حديث عثمان وأنه لما صلى بمكة
 أربع ركعات أنكر الناس عليه فقال أني تأملت بمكة لما قدمت واني سمعت رسول الله ﷺ يقول من تأهل ببلدة فانه
 يصلي صلاة مقبلة فهذا الحديث لا يصح لانه منقطع وفي رواه من لا يحتاج به ويرده قول عروة ان عائشة تأولت
 ما تأول عثمان ولا جاز أن تأهل عائشة أصلا فدل على وهن ذلك الخبر ثم ظهر لي أنه يمكن أن يكون مراد عروة بقوله كما تأول
 عثمان التشبيه بثمان في الاتمام وتأويل لاتحاد تأويلهما ويقويه أن الاسباب اختلفت في تأويل عثمان فكثرت بخلاف
 تأويل عائشة وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء أن عائشة كانت تصلي في السفر أو بما فاذا احتجوا عليها
 تقول ان النبي ﷺ كان في حرب وكان يخاف فهل يخافون انهم وقد قيل في تأويل عائشة انما أتت في سفرها
 الى البصرة الى قتال على والقصر عندها انما يكون في سفر طاعة وهذا القولان باطلان لاسما الثاني ولعل قول عائشة
 هذا هو السبب في حديث حارثة بن وهب للمضاض قبل بيا بين والمقول أن سبب اتمام عثمان أنه كان يري القصر مختصا

بابُ يَصَلِّي الْمَرْبُ ثَلَاثًا فِي السَّفَرِ حَدَّثَنَا أَبُو الْبَابِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّبْرُ فِي السَّفَرِ يُؤَخِّرُ الْمَرْبَ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَيَتَنَ الْعِشَاءَ قَالَ سَالِمٌ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَفْعَلُهُ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّبْرُ

بِمَنْ كَانَ شاخصاً سائراً وأماماً أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم المقيم فيه والحجة فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال لما قدم علينا معاوية جالساً ببناء الظهر ركعتين بمكة ثم انصرف إلى التدوء فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا لقد عبت أمر ابن عمك لأنه كان قد أتم الصلاة قال وكان عثمان حيث أتم الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعاً ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة فإذا فرغ من الحج وأقام بمكة أتم الصلاة وقال ابن بطال الوجه الصحيح في ذلك أن عثمان وعائشة كانا يريان أن النبي ﷺ إنما قصر لأنه أخذ باليسر من ذلك على أمته فأخذوا لأنفسهما بالشدّة اهـ وهذا رجحه جماعة من آخرهم القرطبي لكن الوجه الذي قبله أولى لتصريح الراوي بالسبب وأما ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن عثمان أتم الصلاة لأنه نوى الإقامة بعد الحج فهو مرسل وفيه نظر لأن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام كما سيأتي في الكلام على حديث العلاء بن الحضري في المغازي وصح عن عثمان أنه كان لا يودع النساء إلا على ظهر راحلته ويسرع الخروج خشية أن يرجع في حجرته وبنت عن عثمان أنه قال لما حاصروه وقال له الفرية أركب راحلك إلى مكة قال لي ألق دار جرتي ومع هذا النظر في رواية معمر عن الزهري فقد روى أبو بوب عن الزهري ما يخالفه فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري قال إنما صلى عثمان بمكة بأمر بالانزعاج كانوا كثروا في ذلك العام فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربعاً مع روى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن حديد بن عوف عن أبيه عن عثمان أنه أتم بمكة ثم خطب فقال إن القصر سنة رسول الله ﷺ وصاحبه وليكن حديث طعناً يعني بفتح الطاء والمعجمة تخفت أن يستنوا وعن ابن جريج أن أعرايا ناداه في منى يا أمير المؤمنين ما زلت أصليها منذ رأيتك عام أول ركعتين وهذه طرق يقوى بعضها بعضها ما منع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام وليس بمعارض للوجه الذي اختاره بل يقويه من حيث أن حالة الإقامة في أثناء السفر أقرب إلى قياس الإقامة المطلقة عليها بخلاف السائر وهذا ما أدي إليه اجتهاد عثمان وأما عائشة فقد جاء عنها سبب الإتمام صريحاً وهو أنها أخرجه البيهقي من طريق هشام بن عروة عن أبيه أنها كانت تصلي في السفر أربعاً ركعتين وقالت يا ابن أخي إنه لا يشق على استناده صحيح وهو دال على أنها تأولت أن القصر رخصة وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل وبذل على اختيار الجمهور ما رواه أبو يعلى والطبراني بإسناد جيد عن أبي هريرة أنه سافر مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر فكلهم كان يصلي ركعتين من حين يخرج من المدينة إلى مكة حتى يرجع إلى المدينة في السفر وفي المقام بمكة قال الكرماني ما لم يخصه تمسك الحنفية بحديث عائشة في أن الفرض في السفر أن يصلي الرباعية ركعتين وتعقب بأنه لو كان على ظاهره ملكاً أتمت عائشة وعندهم العبرة بما رأي الراوي إذا عارض ما روي ثم ظاهر الحديث مخالف لظاهر القرآن لأنه يدل على أنها فرضت في الأصل ركعتين واستمرت في السفر وظاهر القرآن أنها كانت أرباعاً فصحت ثم إن قولها لصلاة ثم الخمس وهو مخصوص بخروج المغرب مطلقاً والصحيح بدم الزيادة فيها في الحضر قال العام إذا خصضت دلالة حتى اختلفت في بقاء الاحتجاج به (قوله باب تصلي المغرب ثلاثاً في السفر) أي ولا يدخل القصر فيها وهل ابن المنذر وغيره فيه الإجماع وأراد المصنف أن الأحاديث المطلقة في قول الراوي كان يصلي في السفر ركعتين محمولة على المقيدة بأن المغرب بخلاف ذلك وروى أحمد من طريق ثمامة بن شرحبيل قال خرجت إلى ابن عمر فقلت ما صلاة المسافر قال ركعتين ركعتين الصلاة المغرب ثلاثاً (قوله إذا أعجله السير في السفر) يخرج ما إذا أعجله السير في الحضر كأن يكون

مَوْلَاكَ الْوَيْتَ قُلْ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ سَأَلْتُ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَزْدَلِيَّةِ قَالَ سَأَلْتُ وَأُخَرُ ابْنُ عُمَرَ الْمَغْرِبَ وَكَانَ اسْتَصْرَخَ عَلَى أَمْرَاتِهِ صَفِيَّةَ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ فَهَلَتْ لَهُ الصَّلَاةُ فَهَلَّ نِيرٌ فَقُلْتُ الصَّلَاةُ فَقَالَ نِيرٌ حَتَّى سَارَ مِائَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى ثُمَّ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ فَيَصَلِّيهَا ثَلَاثًا ثُمَّ يُسَلِّمُ ثُمَّ قَلَمًا يَلْبَثُ حَتَّى يُقِيمَ الْعِشَاءَ فَيُصَلِّيُهَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يُسَلِّمُ وَلَا يُسَبِّحُ بَعْدَ الْعِشَاءِ حَتَّى يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ بِأَبْصَارِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الدَّوَابِّ وَحِينَمَا تَوَجَّهْتَ بِهِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ .

خارج البغدادي بستان مثلاً (قوله وزاد الليث حدثني يونس) وصحله الاسماعيلي بطوله عن القاسم بن زكريا عن ابن زنجويه عن ابراهيم بن هاني عن الرمادي كلاهما عن أبي صالح عن الليث به (قوله وأخر ابن عمر المغرب (١)) وكان استصرخ على صفيه) بنت أبي عبيد هي أخت المختار الثقفي وقوله استصرخ بالضم أي استغيت بصوت مرتفع وهو من الصراخ بالخاء المحجمة والصرخ المغيث قال الله تعالى ما أنا بصرخكم (قوله فقلته الصلاة) بالنصب على الاغراء (قوله فقلته الصلاة) فيه ما كانوا عليه من مراعاة أوقات العبادة وفي قوله سر جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب (تنبيه) ظاهر سياق المثلث أن جميع ما بعد قوله زاد الليث ليس داخلا في رواية شعيب وليس كذلك فانه أخرجه رواية شعيب بعد تحامية أبواب وفيها أكثر من ذلك وانما الزيادة في قصة صفيه وصنيع ابن عمر خاصة وفي التصريح بقوله قال عبد الله رأيت رسول الله ﷺ فقط (قوله حتى سار مائتين أو ثلاثة) أخرجه المصنف في باب السرعة في السير من كتاب الجهاد من رواية أسلم مولى عمر قال كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة فبلغه عن صفيه بنت أبي عبيد شدة وجع فأسرع السير حتى اذا كان مدغروب الشفق نزل فصلى المغرب والعمة جمع بينهما فأفادت هذه الرواية تعيين السفر المذکور ووقت انتهاء السير والتصرح بالجمع بين الصلاتين وأفاد للناس في رواية أنها كتبت اليه تعلمه بذلك ولمسلم نحوه من رواية نافع عن ابن عمر وفي رواية لابي داود من هذا الوجه فسار حتى غاب الشفق وتصوربت النجوم نزل فصلى الصلاتين جميعا وللنساء من هذا الوجه حتى اذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق فصلى بنا هذا محمول على أنها قصة أخرى ويدل عليه أن في أوله خرجت مع ابن عمر في سفر يريد أرضه وفي الأول ان ذلك كان بعد رجوعه من مكة خذل على الصد (قوله وقال عبد الله) أي ابن عمر (رأيت رسول الله ﷺ اذا أعجله السير) يؤخذ منه تقييد جواز التأخير بمن كان على ظهر سير وسيأتي الكلام عليه . بعد ستة أبواب (قوله يقيم المغرب) كذا للحموي والاكثر بالفتح وهي موافقة للرواية الآتية وللمستمل والكشميني يعم بعين مهملة ساكنة بعدها مائة فوقانية مكسورة أي يدخل في الحمة ولكريمة يؤخر وفي الباب عن عمران بن حصين قال ما سافر رسول الله ﷺ الا صلى ركعتين الا المغرب صححه الترمذي وعن علي بن فضال مع رسول الله ﷺ صلاة السفر ركعتين الا المغرب ثلاثا أخرجه البزار وفيه أيضا عن خزيمة بن ثابت وجابر وغيرهما وعن عائشة كما تقدم في أول الصلاة * (قوله باب صلاة التطوع على الدابة) في رواية كريمة وأبو الوقت على الدواب بصيغة الجمع قال ابن رشيد أورد فيه الصلاة على الراحلة فيمكن أن يكون ترجم بأعم ليحقق الحكم بالقياس ويمكن أن يستفاد ذلك من اطلاق حديث جابر المذکور في الباب اهـ وقد تقدم في أبواب الوتر

(١) قوله استصرخ على صفيه هكذا بنسخ الشرح بأيدينا والذي في المتن بأيدينا استصرخ على امرأته صفيه فلعل ما في الشارح رواية له اهـ مصححه

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي السَّطُوعَ وَهُوَ رَاكِبٌ فِي غَيْرِ الْقِبْلَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ سَمَادٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقَيْبَةَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ وَيُؤَيِّرُ عَلَيْهَا وَيُخَيِّرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ **بَابُ** الْإِيمَاءِ عَلَى الدَّابَّةِ **حَدَّثَنَا** مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَكَارٍ قَالَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُصَلِّي فِي السَّعْرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَيْنَا تَوَجَّهَتْ يُؤَيِّرُ وَذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ

قول الزين بن المنير أنه ترجم بالدابة تنبها على أن لافرق بينها وبين البعير في الحكم إلى آخر كلامه وأشرنا هناك إلى ما ورد هنا بعد باب بلفظ الدابة (قوله حدَّثَنَا عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى (قوله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه) هو العنزي بفتح الهمزة وبالتون بعدها زاي حليف آل الخطاب كان من المهاجرين الأولين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الجناز وأخر علقه في الصيام وفي رواية عقيل عن ابن شهاب الآتية بعد باب بعد باب ابن عامر بن ربيعة أخيره (قوله يصلي على راحلته) بين في رواية عقيل أن ذلك في غير المكتوبة وسيأتي بعد باب وكذا مسلم من رواية يونس عن ابن شهاب بلفظ السبعة (قوله حيث توجهت به) هو أعم من قول جابر في غير القبلة قال ابن التين قوله حيث توجهت به مفهوماً أنه يجلس عليها على هيئته التي يركبها عليها ويستقبل بوجهه مستقبلة الراحلة فتقدِّره يصلي على راحلته التي له حيث توجهت به فعلى هذا يتعلق قوله توجهت به بقوله يصلي ويحتمل أن يتعلق بقوله على راحلته لكن يؤيد الأول الرواية الآتية بمعنى رواية عقيل عن ابن شهاب بلفظ وهو على الراحلة يسبح قبل أي وجهه توجهت (قوله حدَّثَنَا شَيْبَانُ) هو النحوي ويحيى هو ابن أبي كثير ومجد بن عبد الرحمن هو ابن ثوبان كاسنينه بعد باب (قوله وهو راكب) في الرواية الآتية عن ابن شهاب على راحلته نحو المشرق وزاد وإذا أراد أن يصلي المكتوبة تزل فاستقبل القبلة وبين في المغازي من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر أن ذلك كان في غزوة أُمّار وكانت أرضهم قبل المشرق لم يخرج من المدينة فتكون القبلة على يسار القاصد إليهم وزاد الترمذي من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ خُفْتُ وهو يصلي على راحلته نحو المشرق السجود أخفض من الركوع (قوله كان ابن عمر يصلي على راحلته) يعني في السفر وصرح به في حديث الباب الذي بعده (قوله ويؤيِّر عليها) لا يعارض ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير أن ابن عمر كان يصلي على الراحلة تطوعاً فإذا أراد أن يوتر تزل فأوتر على الأرض لانه محمول على أنه فعل كلاماً من الأعراب ويؤيد رواية الباب ما تقدم في أبواب الوتر أنه أنكر على سعيد بن يسار نزوله الأرض ليوتر وإنما أنكر عليه مع كونه كان يفعله لانه أراد أن يبين له أن النزول ليس بحتم ويحتمل أن يتزل فعل عمر على حالين حيث أوتر على الراحلة كان سجداً في السير وحيث تزل فأوتر على الأرض كان بخلاف ذلك * (قوله باب الإيماء على الدابة) أي للركوع والسجود لم يتمكن من ذلك وهذا قال الجمهور وروى أشهب عن مالك أن الذي يصلي على الدابة لا يسجد بل يومي (قوله حدَّثَنَا موسى بن إسماعيل قال حدَّثَنَا عبد العزيز) تقدم هذا الحديث في أبواب الوتر في باب الوتر في السفر عن موسى هذا عن جويرية بن أسماء فكان لموسى فيه شيخين فإن الراوي عن ابن عمر في ذلك مقارن لهذا وزاد في رواية جويرية يومي إيماء إلا للركاض قال ابن دقيق العيد الحديث يدل على الإيماء معلقاً في الركوع والسجود معاً والفقهاء قالوا يكون الإيماء في السجود أخفض من الركوع ليكون

باب يَنْزِلُ لِلْمَكْتُوبَةِ حَدَّثَنَا بِحْيُ بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِيرٍ بْنِ رَيْمَةَ أَنَّ عَامِرَ بْنَ رَيْمَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الرَّاحِلَةِ يُسَبِّحُ يُؤْمِي بِرَأْسِهِ قَبْلَ أَيْ وَجْهِ تَوَجَّهَ وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ * وَقَالَ الْإِسْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ قَالَ سَالِمٌ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي عَلَى ذَاتِهِ مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُسَلِّحٌ مَا يَمِيلُ حَيْثُ مَا كَانَ وَجْهَهُ . قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَبْلَ أَيْ وَجْهِ تَوَجَّهَ وَيُؤْمِي عَلَيْهَا غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ **حَدَّثَنَا** مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ بَحْيٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ حَدَّثَنِي جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاِحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ

البدل على وفق الأصل وليس في لفظ الحديث ما يثبت ولا ينفيه (قلت) لأنه وقع في حديث جابر عند الترمذى كما تقدم * (قوله باب ينزل للمكتوبة) أي لا يجلبها قال ابن بطال أجمع العلماء على اشتراط ذلك وأنه لا يجوز لأحد أن يصلي القرية على الدابة من غير عنر حاشا ما ذكره في صلاة شدة الخوف وذكر فيه حديث عامر بن ربيعة وقد تقدم قريبا (قوله يسبح) أي يصلي النافلة وقد تكرر في الحديث كثيرا وسيأتى قريبا حديث عائشة سبحة الضحى والتسبيح حقيقة في قول سبحان الله فإذا أطلق على الصلاة فهو من باب إطلاق اسم البعض على الكل أو لأن المصلي مزمع لله سبحانه وتعالى باخلاص العبادات والتسبيح التزبه فيكون من باب الملازمة وأما اختصاص ذلك بالنافلة فهو عرف شرعى والله اعلم (قوله وقال الليث) وصله الاسماعيلى بالاسنادين المذكورين قبل يابن (قوله حدثنا هشام) هو الدستوائى ويحيى هو ابن أبى كثير قال الملب هذه الاحاديث تخص قوله تعالى وحينا كنتم قولوا وجوهكم شطروا وتبين أن قوله تعالى فاني تولوا فتم وجه الله في النافلة وقد أخذ بضمون هذه الاحاديث فقهاء الامصار الآن أحمد وأبو ثور كانا يستحبان أن يستقبل القبلة بالنكسير حال ابتداء الصلاة والحجة لذلك حديث الجارود بن أبى سيرة (١) عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يطوع في السفر استقبل بناقته القبلة ثم صلى حيث وجهت ركبته أخرجه أبو داود وأحمد والدارقطنى واختلفوا في الصلاة على الدواب في السفر الذى لا تقصر فيه الصلاة فذهب الجمهور الى جواز ذلك في كل سفر غير مالك غفصه بالسفر الذى تقصر فيه الصلاة قال الطبرى لأعلم أحدا وافقه على ذلك (قلت) ولم يفتق على ذلك عنه وجهه ان هذه الاحاديث انما وردت في اسفاره ﷺ ولم ينقل عنه انه سافر سفرا قصيرا فصنع ذلك وحجة الجمهور مطلق الاخبار في ذلك واحتج الطبرى للجمهور من طريق النظر ان الله تعالى جعل التيمم رخصة للمريض والمسافر وقد أجمعوا على أن من كان خارج المصر على ميل أو أقل ونيته العود الى منزله الى ستر آخر ولم يجد ماء أنه يجوز له التيمم وقال فكما جازله التيمم في هذا القدر جازله التنفل على الدابة لا شرا كهما في الرخصة اه وكان السرفياد كرتيسر تحصيل النوافل على العباد وتكثيرها تعظيما لاجورهم رحمة من الله بهم وقد تردد أبو يوسف ومن وافقه التسوية في ذلك فحوزه في الحضر أيضا وقال به من الشافعية أبو سعيد الاصطخرى واستدل بقوله حيث كان وجهه على أن جهة الطريق تكون بدلا عن القبلة حتى لا يجوز الانحراف عنها فاما ما قصد الفير حجة المسير الا ان كان سائرا في غير جهة القبلة فانحرف الى جهة القبلة فان ذلك لا يضره على الصحيح واستدل به على أن الوتر غير واجب عليه ﷺ لا يناعه اياه على الرحلة كما هدم البحث فيه في باب الوتر في السفر من أبواب الوتر واستنبط من دليل التنفل للراكب

باب صلاة التطوع على الحمار **حدثنا أحمد بن سعيد** قال **حدثنا حبان** قال **حدثنا عطاء** قال **حدثنا أنس بن سيرين** قال **استقبلنا أنسا حين قدم من الشام** فلقيناه **بعين التمر** فرأيت **يصل على حمار** ووجهه من ذا الجانب يعني عن يسار القبلة **قلت رأيتك تصلي لتغير القبلة** فقال **لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أفعله** **رواه ابن طهمان عن حجاج عن أنس بن سيرين عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم** **باب من لم يتطوع في السفر** **دبر الصلاة وقبلها** **حدثنا يحيى بن سليمان** قال **حدثني ابن وهب** قال

جواز التنفل للمشي ومنعه مالك مع أنه أجاز لراكب السفينة * (قوله باب صلاة التطوع على الحمار) قال ابن رشد مقصوده أنه لا يشترط في التطوع على الدابة أن تكون الدابة طاهرة للفضلات بل الباب في المرويات واحد بشرط أن لا يماس النجاسة وقال ابن دقيق العيد يؤخذ من هذا الحديث طهارة عرق الحمار لأن ملاسته مع التحريم متعذر لاسيما إذا طال الزمان في ركوبه واحتمل العرق (قوله حدثنا حبان) ينتج المهمة والموحدة هو ابن هلال (قوله استقبلنا أنس بن مالك) بسكون اللام (قوله حين قدم من الشام) كان أنس قد توجه إلى الشام بشكر من الحجاج وقد ذكرت طرفا من ذلك في أوائل كتاب الصلاة وقع في رواية مسلم حين قدم الشام وغلطوه لأن أنس بن سيرين إنما تلقاه لما رجع من الشام فخرج ابن سيرين من البصرة ليتفاهد ويمكن توجيهه بأن يكون المراد بقوله حين قدم الشام مجرد ذكر الوقت الذي رفع له فيه ذلك كما تقول فعلت كذا لما حججت قال النووي ويرى رواية مسلم صحيحة ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام (قوله فلقيناه بعين التمر) هو موضع بطريق العراق مائل إلى الشام وكانت به وقعة شهيرة في آخر خلافة أبي بكر بين خالد بن الوليد والأعاجم وجدها غلمانا من العرب كانوا رهنا تحت يد كسري منهم جد السكي المفسر وجران مولى عثمان وسير مولى أنس (قوله رأيتك تصلي لتغير القبلة) فيه إشعار بأنه لم ينكر الصلاة على الحمار ولا غير ذلك من هيئة أنس في ذلك وإنما أنكر عدم استقبال القبلة فقط وفي قول أنس لولا أني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعله يعني ترك استقبال القبلة للمتفل على الدابة وهل يؤخذ منه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار فيه احتمال وقد نازع في ذلك الأساعلي فقال خبر أنس إنما هو في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم راكبا تطوعا لتغير القبلة فأفاد الترجمة في الحمار من جهة السنة لأوجهه عندى اه وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو ذاهب إلى خير أسنده حسن وله شاهد عند مسلم من طريق عمر بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن ابن عمر رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه إلى خير فهذا رجح الاحتمال الذي أشار إليه البخاري (قوله) لم يبين في هذه الرواية كيفية صلاة أنس وذكره في المطاعن يحيى بن سعيد قال رأيت أنسا وهو يصلي على حمار وهو متوجه إلى غير القبلة ركع ويسجد إيماء غير أن يضع جبهته على شيء (قوله ورواه إبراهيم بن طهمان عن حجاج) يعني ابن حجاج الباهلي ولم يسق المصنف المتن ولا وقتنا عليه موصولا من طريق إبراهيم بن وهب عن عبد السراج من طريق عمر بن عامر عن الحجاج بن الحجاج بن أبي أسود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي على ناقته حيث توجهت به فصل هذا كان أنسا قاس الصلاة على الراحلة بالصلاة على الحمار وفي هذا الحديث من القوائد غير ما مضى أن من صلى على موضع فيه نجاسة لا يباشرها بشيء منه أن صلاته صحيحة لأن الدابة لا تخلو من نجاسة ولو على منفذها وفي الرجوع إلى أقواله كالرجوع إلى أقواله من غير عرضة للاعتراض عليه وفيه ثلثي المسافر وسؤال التلبذ شيخه عن مسند فعله والجواب بال دليل وفيه التلطف في السؤال والعمل بالإشارة لقوله من ذا الجانب * (قوله باب لم يتطوع في السفر) زاد المحوى في روايته وقبلها والأرجح رواية الأكثر لاسيما في الباب الذي بعده وقد تقدم شيء من مباحث هذا الباب في أبواب

حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ حَدَّثَهُ قَالَ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ أَرَهُ يُسَبِّحُ فِي السَّفَرِ . وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ إِسْوَةٍ حَسَنَةٍ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عِيَاضِ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَذَلِكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ **بَابُ مَنْ تَطَوَّعَ فِي السَّفَرِ فِي غَيْرِ ذُبُرِ الصَّلَاةِ وَقَبْلَهَا وَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَتَبَتِ الْفَجْرُ فِي السَّفَرِ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ**

الوتر والمقصود هنا بيان ان مطلق قول ابن عمر صحبت النبي ﷺ فلم أره يسبح في السفر أى يتنفل الرواتب التي قبل الفريضة وهذا هو ذلك مستفاد من قوله في الرواية الثانية وكان لا يزيد في السفر على ركعتين قال ابن دقيق العيد وهذا اللفظ يحتمل أن يريد أن لا يزيد في عدد ركعات الفرض فيكون كناية عن نفى الاتمام والمراد به الاخبار عن عن المداومة على القصر ويحتمل أن يريد أن لا يزيد فلا ويمكن أن يريد ما هو أهم من ذلك (قلت) ويدل على هذا الثاني رواية مسلم من الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف ولفظه صحبت ابن عمر في طريق مكة فصل لنا الظهر ركعتين ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله وجلسنا معه فحانت منه الثمالة فرأى ناسا قايما فقال ما يصنع هؤلاء قلت يسبحون قال لو كنت مسجحا لاتمت فذكر المرفوع كما ساقه المصنف قال النووي وأجواب عن قول ابن عمر هذا بأن الفريضة محتمة فلو شرعت تامة لتحتم اتمامها وأما الثمالة فهي إلى خيرة المصلي فطريق الرقبة أن تكون مشروعة وغير فيها اه وتعقب بأن مراد ابن عمر بقوله لو كنت مسجحا لاتمت يعنى انه لو كان غيرا بين الاتمام وصلاة الراتبة لكان الاتمام أحب إليه لكنه فهم من القصر التخفيف فلذلك كان لا يصلي الراتبة ولا يتم (قوله حدثني عمر بن محمد) هو ابن يزيد بن عبد الله ابن عمر وحفص هو ابن عاصم أي ابن عمر بن الخطاب وبجي شيخ مسدد هو القطان (قوله وأبا بكر) معطوف على قوله صحبت رسول الله ﷺ (قوله وعمر وعثمان أى أنه كذلك) صحبهم وكانوا لا يزيدون في السفر على ركعتين وفي ذكر عثمان اشكال لانه كان في آخر أمره يتم الصلاة كما تقدم قريبا فيحمل على الغالب أو المراد به انه كان لا يتنفل في أول أمره ولا في آخره وانه انما كان يتم اذا كان نازلا وما اذا كان سائرا فيقصر فلذلك قيده في هذه الرواية بالسفر وهذا أولى لما تقدم تقريره في السلام على تأويل عثمان * (قوله باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلاة) هذا مشعر بان نفى التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة فلا يتناول ما قبلها ولا مالا تعلق له بها من النوافل المطلقة كالتهجد والوتر والضحي وغير ذلك والفرق بين ما قبلها وما بعدها ان التطوع قبلها لا يظن أنه منها لانه يتفصل عنها بالاقامة وانتظار الامام غالبا ونحو ذلك بخلاف ما بعدها فانه في الغالب يتصل بها فقد يظن انه منها (قائدة) نقل النووي تبعا لغيره أن العلماء اختلفوا في التنفل في السفر على ثلاثة أقوال المنع مطلقا والجواز مطلقا والفرق بين الراتب والمطلقة وهو مذهب ابن عمر كما أخرجه ابن أبي شبة باسناد صحيح عن مجاهد قال صحبت ابن عمر من المدينة إلى مكة وكان يصلي تطوعا على دابته حيثما توجهت به فاذا كانت الفريضة نزل فصلى وأغفلوا قولنا رابعا وهو الفرق بين الليل والنهار في المنطقة وخامسا وهو ما فرغنا من تقريره (١) (قوله وركع النبي ﷺ في السفر ركعتي الفجر) قلت ورد ذلك في حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن صلاة الصبح ففيه ثم صلى ركعتين قبل الصبح ثم صلى الصبح كما كان يصلي وله من حديث أبي هريرة في هذه القصة أيضا ثم دعا بما فتوا ثم صلى سجدتين (٢) أي ركعتين

(١) قوله ما فرغنا من تقريره هو قوله والفرق بين ما قبلها وما بعدها الخ

(٢) قوله ثم صلى ثم سجد سجدتين والاولى أولى اه مصححه

مَأْتِيًا أَحَدَهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الضُّحَى غَيْرَ أَمْ هَانِي ذَكَرَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ اخْتَسَلَ فِي بَيْنَيْمَا فَصَلَّى تَمَامًا رَكَعَاتٍ فَأَرَاتَهُ صَلَّى صَلَاةً أَخْفَ مِنْهَا غَيْرَ أَنَّهُ يَمُوتُ الرُّكُوعَ وَالْجُودَ * وَقَالَ الْإِيْتُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى السُّبْحَةَ بِالْأَيْلِ فِي السَّفَرِ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ** قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ يَوْمِي بِرَأْسِهِ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُهُ **بَابُ الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِذَا

ثم أقيمت الصلاة فصلى صلاة الغداة الحديث ولا بن خزيمة والدارقطني من طريق سعيد بن المسيب عن بلال في هذه القصة فامر بلالاً فأذن ثم توضأ فصلوا ركعتين ثم صلوا الغداة ونحوه للدارقطني من طريق الحسن بن عمران بن حصين قال صاحب المهدي لم يحفظ عن النبي ﷺ أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها في السفر إلا ما كان من سنة الفجر (قلت) ويزد على إطلاعه مارواه أبو داود والترمذي من حديث البراء بن عازب قال سافرت مع النبي ﷺ ثمانية عشر سفراً فلم أره ترك ركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر وكأنه لم يثبت عنده لكن الترمذي استغربه ونقل عن البخاري أنه رآه حسناً وقد حمل بعض العلماء على سنة الزوال لآلئ الراتبة قبل الظهر والله أعلم (قوله) ما أخبرنا أحد أنه رأى النبي ﷺ صلى الضحى غير أَمْ هَانِي هذا لا يدل على نفي الوقوف عن عبد الرحمن بن أبي ليلى إنما نفي ذلك عن نفسه وأما قول ابن بطال لأحاجة في قول ابن أبي ليلى وترد عليه الأحاديث الواردة في أنه صلى الضحى وأصر بها ثم ذكر منها جملة فلا يرد على ابن أبي ليلى شيء منها وسيأتي الكلام على صلاة الضحى في باب مفرد في أبواب التطوع والمقصود هنا أنه ﷺ صلاها يوم فتح مكة وقد تقدم في حديث ابن عباس أنه كان حينئذ يقصر الصلاة المكتوبة وكان حكمه حكم المسافر (قوله وقال الليث حدثني يونس) قد تقدم قبل بيان موصولاً من رواية الليث عن عقيل ولكن لفظ الروایتين مختلف ورواية يونس هذه وصلها الذهبي في الزهريات عن أبي صالح عنه (قوله) يومي برأسه هو تفسير لقوله يسبح أي يصلي إماماً وقد تقدم في باب الإمام على الدابة من وجه آخر عن ابن عمر لكن هنا ذكره موقوفاً ثم عقبه بالرفوع وهذا ذكره مرفوعاً ثم عقبه بالوقوف وقائدة ذلك مع أن أحاجة قائمة بالرفوع أن يبين أن العمل استمر على ذلك ولم يتطرق إليه نسخ ولا معارض ولا راجح وقد اشتملت أحاديث الباب على أنواع ما يطوع به سوي الراتبة التي بعد المكتوبة فالأول لما قبل المكتوبة والثاني لما له وقت مخصوص من التوافل كالضحى والثالث لصلاة الليل والرابع لمطلق التوافل وقد جمع ابن بطال بين ما اختلف عن ابن عمر في ذلك بأنه كان يجمع التفتل على الأرض ويقول به على الدابة وقال النووي تبعاً لغيره لعل النبي ﷺ كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر أو لعله تركها في بعض الأوقات لبيان الجواز أو ما جمعناه تبعاً للبخاري فبما يظهر أنه ظهر والله أعلم (قوله) باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء أو ردفه ثلاثة أحاديث حديث ابن عمر وهو مقيد بما إذا جد البر وحديث ابن عباس وهو مقيد بما إذا كان سائراً وحديث أنس وهو مطلق واستعمل المصنف الترجمة المطلقة إشارة إلى العمل بالمطلق لأن المقيد فرد من أفرادها وكأنه رأى جواز الجمع بالسفر سواء كان سائراً أم لا سائراً كان سير مجداً أم لا وهذا مما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم فقال بالاطلاق كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد

حَدَّثَنَا السَّيْرِيُّ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ الْحُسَيْنِ الْمَعْلَمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ مَبْرُوجٍ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ * وَعَنْ حُسَيْنٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ غَبِيْدَةَ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ ابْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْمَدِينَةِ وَتَابِعَهُ عَلَى بَنِي الْمُبَارَكِ وَحَرَّبَ عَنْ يَحْيَى عَنْ حَفْصِ عَنْ أَنَسٍ جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ **بَاب** هَلْ يُؤْذَنُ أَوْ يُقِيمُ إِذَا جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَاقَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُعْجِلَهُ السَّيْرُ فِي السَّهَرِ

واسحق واشتب وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقا لاجرفة ومزدلفة وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه ووقع عند النووي أن الصالحين خالفوا شيخهما ورد عليه السر وحي في شرح الهداية وهو أعرف بمذهبه وسيأتي الكلام على الجمع بحرفة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وأجابوا عما ورد من الاخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري وهو أنه أخر المغرب مثلا الى آخر وقتها وعجل العشاء في أول وقتها وتعبق الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقا من الاتيان بكل صلاة في وقتها لأن أوائل الاوقات وأواخرها بالابدركه أكثر الخاصة فضلا عن العامة ومن الدليل على أن الجمع رخصة قول ابن عباس أراد أن لا يخرج أمته أخرجه مسلم وأيضا فإن للاخبار جازمة صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين كما سيأتي في الباب الذي يليه وذلك هو المتبادر الى الفهم من لفظ الجمع وما يرد على الجمع الصوري جمع التقديم الآتي ذكره بعد باب وقيل يختص الجمع بمن يجدي في السير قاله الليث وهو القول المشهور عن مالك وقيل يختص بالما سفر دون النازل وهو قول ابن حبيب وقيل يختص بمن له عذر حكى عن الاوزاعي وقيل يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو مروى عن مالك وأحمد وأخاره ابن حزم (تنبيه) أورد المصنف في أبواب التقصير أبواب الجمع لانه تقصير بالنسبة الى الزمان ثم أبواب صلاة المذخور قاعدا لانه تقصير بالنسبة الى بعض صور الاعمال ويجمع الجميع الرخصة للمعذور (قوله في حديث ابن عمر جدبه السير) أي اشتد قتله صاحب المحكم وقال عياض جدبه السير أسرع كذا قال وكأنه نسب الاسراع الى السيرة توسعا (قوله وقال إبراهيم بن طهمان) وصله البيهقي من طريق محمد بن عبدوس عن أحمد بن حفص التيسابوري عن أبيه عن إبراهيم المذكور بسنده المذكور الى ابن عباس بلفظه (قوله على ظهر سير) كذا لاكثر بالاضافة وفي رواية الكشميهني على ظهر بالنوين يسر بلفظ المضارع بفتح فاء في مثل هذا اتساعا للكلام كان السير كان مستندا الى ظهر قوى من المطى مثلا وقال غيره جعل للسير ظهر لأن الراكب مادام سار فأكانه رابك ظهر (قلت) وفيه جناس التحريف بين الظهر والظهر واستدل به على جواز جمع التأخير وأما جمع التقديم فسيأتي الكلام عليه بعد باب (قوله وعن حسين) هو معطوف على الذي قبله والتقدير وقال إبراهيم ابن طهمان عن حسين عن يحيى عن حفص وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج ويحتمل أن يكون علقه عن حسين لا بهيد كونه من رواية إبراهيم بن طهمان عنه (قوله تابعه على بن المبارك وحرر) أي بن شداد (عن يحيى) هو ابن أبي كثير (عن حفص) أي تابعه حسينا فاما متابعة حرب فوصلها المصنف في آخر الباب الذي بعده وقد تابعهم معمر عند أحمد وأبان بن يزيد عند الطحاوي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير * (قوله باب هل يؤذن أو يقيم اذا جمع بين المغرب والعشاء) قال ابن رشيد ليس في حديثي الباب تنبيه على الاذان لكن في حديث ابن عمر منهما يقيم المغرب فيصليها ولم يرد بالاقامة نفس الاذان وإنما أراد يقيم للمغرب فعلى هذا فكان مراده بالترجمة هل يؤذن أو يقتصر على الاقامة وجعل

يُؤَخَّرُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ قَالَ سَالِمٌ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَفْعَلُهُ إِذَا عَجَلَهُ السَّيْرُ وَفِيمَ الْمَغْرِبِ فَيَصَلِّيَانِ ثَلَاثًا ثُمَّ يُسَلِّمُ ثُمَّ قَلْبًا يَلْبِثُ حَتَّى يُفِيمَ الْعِشَاءَ فَيَصَلِّيَانِ كَثْبَيْنِ ثُمَّ يُسَلِّمُ وَلَا يُسَبِّحُ بَيْنَهُمَا رَكْعَةً وَلَا بَعْدَ الْعِشَاءِ بِسَجْدَةٍ حَتَّى يَوْمٍ مِنْ جَوْفِ الْأَيْلِ **حَدَّثَنَا اسْحَقُ** حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمدِ حَدَّثَنَا حَرْبٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ أَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ بِغَيْرِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ **بَابُ** يُؤَخَّرُ الظُّهْرُ إِلَى الْعَصْرِ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرْتِيعَ الشَّمْسُ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** حَسَّانُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ عَقِيلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ

حديث أنس مفسر بحديث ابن عمر لأن في حديث ابن عمر حكاية ما ذكره المصنف أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عمر في المدارق من طريق عمر بن عبد بن زيد عن نافع عن ابن عمر في قصة جمعه بين المغرب والعشاء فقلنا قام الصلاة وكان لا ينادى بشيء من الصلاة في السفر فقام فجمع بين المغرب والعشاء ثم رفع الحديث وقال الكرماني لعل الراوي لا أطلق لفظ الصلاة استفيد منه أن المراد بها التامة بركاتها وشرائطها وسنتها ومن جعلها الاذان والاقامة وسبقه ابن بطال إلى نحو ذلك (قوله يؤخر صلاة المغرب) لم يعين غاية التأخير وبينه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بأنه بعد أن يغيب الشفق وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب وموسى بن عقبة عن نافع فأخر المغرب بعد ذهاب الشفق حتى ذهب هوي من الليل والمصنف في الجهاد من طريق أسلم مولى عمر عن ابن عمر في هذه القصة حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصلي المغرب والعشاء جمعا بينهما ولا يداود من طريق ربيعة عن عبيد الله بن دينار عن ابن عمر في هذه القصة فصارت غاب الشفق وتصوبت النجوم نزل فصلي الصلاتين جمعا وجاءت عن ابن عمر روايات أخرى أنه صلى المغرب في آخر الشفق ثم أقام الصلاة وقد توارى الشفق فصلي العشاء أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن نافع ولا تعارض بينه وبين ما سبق لأنه كان في واقعة أخرى (قوله ثم قلنا يلبس حتى يقسم العشاء) فيه اثبات للثب قليل وذلك نحو ما وقع في الجمع بمزدلفة من أناة الر والحد وبذل عليه ما تقدم من الطرق التي فيها جمع بينهما وصلاهما جميعا وفيه حجة على من حمل أحاديث الجمع على الجمع الصوري قال امام الحرمين ثبت في الجمع أحاديث نصوص لا يتطرق إليها تأويل ودليله من حيث المعنى الاستنباط من الجمع برفقة ومزدلفة فان سببه احتياج الحاج إليه لاشتغاله بمناسكهم وهذا المعنى موجود في كل الاسفار ولم يتقيد الرخص كالقصر والقطر بالنسك إلى أن قال ولا يخفى على منصف ان الجمع أرفق من القصر فان القائم إلى الصلاة لا يشق عليه ركعتان يضمهما إلى ركعتيه ورفق الجمع واضح لمشقة التزول على المسافر واحتج به من قال باختصاص الجمع إلى جذبه السير وساق ذلك في الباب الذي بعده (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ومال أبو علي الجاني إلى أنه اسحق بن منصور وقد تقدم الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله (قوله باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن ترتفع الشمس) في هذا الإشارة إلى أن جمع التأخير عند المصنف يختص بمن ارتحل قبل أن يدخل وقت الظهر (قوله فيه ابن عباس عن النبي ﷺ) يشير إلى حديثه الماضي قبل باب فانه قيد الجمع فيه بما إذا كان على ظهر السير ولا قائل بأنه يصلح ما هو راكب فتعين أن المراد به جمع التأخير ويؤيده رواية يحيى بن عبد الحميد الخاني في مسنده من طريق مقسم عن ابن عباس فيه التصريح بذلك وإن كان في اسناده مقال لكنه يصلح للتأني (قوله حدثنا حسان الواسطي) هو ابن عبد الله بن سهل الكندي المصري كان أبوه واسطيا فقدم مصر فولد لها حسان الذي كور واستمر بها إلى أن مات (قوله حدثنا الفضل بن فضالة) ينتج الفاء بعدها معجمة خفيفة من نقات المصريين وفي الرواة حسان الواسطي

تَزِيغُ الشَّمْسِ آخِرَ الظُّهْرِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَإِذَا زَاغَتْ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ **بَابُ** إِذَا
 أَوْحَلَ بِمَدِّ مَا زَاغَتْ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** قَالَ حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فُضَّالَةَ عَنْ
 عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ آخِرَ الظُّهْرِ إِلَى
 وَقْتِ الْعَصْرِ ثُمَّ تَزَلَّ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ زَاغَتْ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ

آخر لكتبه حسان بن حسان يروي عن شعبة وغيره ضعفه الدارقطني وروى بعض الناس فزع أنه شيخ البخاري
 هنا وليس كذلك فإنه ليست له رواية عن المصريين (قوله تزيغ) يزى ومعجمة أي تميل وزاغت مالت وذلك إذا
 قام التمي (قوله ثم يجمع بينهما) أي في وقت العصر وفي رواية قتيبة عن المفضل في الباب الذي بعده ثم نزل فجمع بينهما
 وسلم من رواية جابر بن اسمعيل عن عقيل يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع
 بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق وله من رواية شعبة عن عقيل حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما
 (قوله وإذا زاغت) أي قبل أن يرتحل كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده * (قوله باب إذا ارتحل) بعد ما زاغت
 الشمس صلى الظهر ثم ركب (أو رده في حديث أنس المذكور قبله وفيه فاذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر
 ثم ركب كذا فيه الظهر فقط وهو المحفوظ عن عقيل في الكتب المشهورة ومقتضاه أنه كان لا يجمع بين الصلاتين
 إلا في وقت الثانية منهما وبه احتج من أبي جمع التقديم كما تقدم لكن روى أسحق بن راهويه هذا الحديث عن
 شعبة فقال كان إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارتحل أخرجه الاسماعيلي وأعل
 بتردد أسحق بذلك عن شعبة ثم تردد جعفر الفريابي به عن أسحق وليس ذلك بقادر فانهما امامان حافظان وقد وقع نظيره
 في الاربعين للعالم قال حدثنا محمد بن يعقوب هو الأصم حدثنا محمد بن أسحق الصغاني هو أحد شيوخ مسلم قال
 حدثنا محمد بن عبد الله الواسطي فذكر الحديث وفيه فان زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب قال
 الحافظ صلاح الدين العلائي هكذا وجدته بعد التبع في نسخ كثيرة من الاربعين بزيادة العصر وسنده هذه الزيادة
 جيد انتهى (ثالث) وهي متابعة قوية لرواية أسحق بن راهويه ان كانت ثابتة لكون في ثبوتها نظرا لأن البيهقي أخرج
 هذا الحديث عن الحاكم بهذا الاسناد مقرونا برواية أبي داود عن قتيبة وقال ان لفظهما سواء الآن في رواية قتيبة
 كان رسول الله ﷺ وفي رواية حسان ان رسول الله ﷺ والمشهور في جمع التقديم ما أخرجه أبو داود والترمذي
 وأحمد وابن حبان من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل وقد أعله جماعة من
 أئمة الحديث بتردد قتيبة عن الليث وأشار البخاري إلى أن بعض الضعفاء أدخله على قتيبة حكاه الحاكم في علوم
 الحديث وله طريق أخرى عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود من رواية هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل
 وهشام مختلف فيه وقد خالفه الحافظ من أصحاب أبي الزبير كمالك والثوري وقره بن خالد وغيرهم فلم يذكروا في روايتهم
 جمع التقديم وورد في جمع التقديم حديث آخر عن ابن عباس أخرجه أحمد وذكره أبو داود تعليقا والزمذني في بعض
 الروايات عنه وفي اسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف لكن له شواهد من طريق حماد عن أيوب عن أبي
 قلابة عن ابن عباس لا أعلمه إلا مرفوعا أنه كان إذا نزل منزلا في السفر فأنجبه أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر ثم
 يرتحل فإذا لم يتبأ له المنزل مدي السير فإسار حتى يزل فيجمع بين الظهر والعصر أخرجه البيهقي ورجاله ثقات إلا أنه
 مشكوك في رفعه والمحفوظ أنه موقوف وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر مجز وما يوقفه على ابن عباس ولفظه إذا كنتم
 سائرين فذكر كنحوه وفي حديث أنس استحباب التفرقة في حال الجمع بين ما إذا كان سائرا أو نازلا وقد استدلل به على
 اختصاص الجمع بمن جده السير لكن وقع التصريح في حديث معاذ بن جبل في الموطأ ولفظه أن النبي ﷺ أخر الصلاة
 في غرة وتوكل خرج فصلي الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جمعا قال الشافعي في الام قوله دخل

باب صلاة القاعد **حدثنا** فضيلة بن سعيد عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شك فقل جالبا وصلى وراءه قوم فيما ما أشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال إنما جئنا الإمام ليؤتم به فإذا رجع فازكروا وإذا رجع فارتقوا **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن أنس رضي الله عنه قال سخط رسول الله ﷺ من قرئ فحدث أو فبحس شفه الأيمن قد خلمنا عليه نعوده فحضرت الصلاة فقل قاعدا فصلينا قعودا . وقال إنما جئنا الإمام ليؤتم به . فإذا كبر فكبروا . وإذا ركع فاركعوا . وإذا رفع فارفعوا . وإذا قال سمع الله لمن حمده قولا ربنا ولك الحمد **حدثنا** إسحق بن منصور قال أخبرنا روح بن عباد أخبرنا حسين عن عبد الله ابن بريدة عن عمران ابن حصين رضي الله عنه أنه سأل نبي الله ﷺ أخبرنا إسحق قال أخبرنا عبد الصمد قال سمعت أبي قال حدثنا الحسين عن أبي بريدة قال حدثني عمران بن حصين وكان مبدورا قال سألت رسول الله ﷺ عن صلاة الرجل قاعدا . فقال إن صلى قائما فهو أفضل

ثم خرج لا يكون الا هو نازل فلما سافر أن يجمع نازلا ومسافرا وقال ابن عبد البر في هذا أوضح دليل على الرد على من قال لا يجمع الا من جده به السبب وهو قاطع للالتباس انتهى وحكي عياض ان بعضهم أول قوله ثم دخل على في الطريق مسافرا ثم خرج أي عن الطريق للصلاة ثم استبعده ولا شك في حده وكأنه ﷺ فعل ذلك لبيان الجواز وكان أكثر عاداته ما دل عليه حديث أنس والله أعلم ومن ثم قال الشافعية ترك الجمع أفضل وعن مالك رواية أنه مكره وفي هذه الاحاديث تخصيص لحديث الاوقات التي بينها جبريل للنبي ﷺ وبينها النبي ﷺ للاعرابي حيث قال في آخرها الوقت ما بين هذين وقد تقدمت الإشارة إليه في المواقيت (تنبيه) تقدم الكلام على الجمع بين الصلاتين بعد المطر أو المرض أو الحاجة في الحضر في المواقيت في باب وقت الظهر وفي باب وقت المغرب * (قوله باب صلاة القاعد) قال ابن رشد أطلق الترجمة فيحتمل أن يراد صلاة القاعد للعدا ما كان أو مأموما أو منفردا ويؤيده أن أحاديث الباب دالة على التقيد بالعدا ويحتمل أن يراد مطلقا لعدو لغير عدو لبيان أن ذلك جائز الاما دل الاجماع على منعه وهو صلاة القرية للصحيح قاعدا اهـ (قوله وهو شك) بالتنوين مخفيا من الشكاية وقد تقدم الكلام عليه موضعنا في أبواب الامامة وكذا على حديث أنس وفيه بيان سبب الشكاية وهما صلاة الفرض بخلاف ما حديث عمران ففيه احتمال سند كرهه (قوله أخبرنا حسين) هو الملعن كما صرح به في الباب الذي بعده (قوله عن عمران بن حصين) في رواية عفان عن عبد الوارث حدثنا عمران أخرجه الاسماعيل وفيه غنية عن تكلف ابن حبان اقامة الدليل على أن بريدة عاصر عمران (قوله وأخبرنا حسين) في رواية الكشي مبنية وزاد اسحق والمراذبه على الحالين اسحق بن منصور شيخه في الاستاذ الذي قبله (قوله سمعت أبي) هو عبد الوارث بن سعيد التنوير وهذه الطريق أنزل من التي قبلها وكذا من التي بعدها بدرجة لكن استقدمتها تصرع ابن بريدة بقوله حدثني عمران (قوله وكان مسورا) يسكون الموحدة بعدها مهلة أي كانت به بواسير كما صرح به بعد باب والبواسير جمع بأسور يقال بالوحدة وبالنون أو الذي بالوحدة ورم في باطن المقعدة والذي بالنون قرحة فاسدة لا تقبل البرء مادام فيها ذلك الفساد (قوله عن صلاة الرجل قاعدا) قال الخطابي كنت تأولت هذا الحديث على أن المراد به صلاة التطوع يعني للقادر لكن قوله من صلى نائما يفسده لأن المضطجع لا يصلي التطوع كما يفعل القاعد لأن لأحفظ

وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ

عن أحد من أهل العلم انه رخص في ذلك قال فان صححت هذه اللفظة ولم يكن بعض الرواة أدرجها قياسا منه للمضطجع على القاعد كما يطلوع المسافر على راحلته فالتطوع للقادر على القعود مضطجعا جائز بهذا الحديث قال وفي القياس المتضمن نظرا لأن القعود شكل من أشكال الصلاة بخلاف الاضطجاع قال وقد رأيت الآن أن المراد بحديث عمران المرض للمقترض الذي يمكنه أن يصاحل فيقوم مع مشقة فجعل أجر القاعد على النصف من أجر القائم ترغيبا له في القيام مع جواز قعوده انتهى وهو محل متجه يؤيده صنيع البخاري حيث أدخل في الباب حديثي فاشنة وأنس وهما في صلاة المقترض قطعاً وكأنه أراد أن تكون الترجمة شاملة الأحكام المصلي قاعدا أو يتلقى ذلك من الأحاديث التي أوردها في الباب فمن صلى فرضا قاعدا وكان يشق عليه القيام أبجزأه وكان هو ومن صلى قائما سواء كعاد عليه حديث أنس وفاشنة فلو تعامل هذا المعذور وتكلف القيام ولو شق عليه كان أفضل لمز بدأجر تكلف القيام فلا يتنع أن يكون أجره على ذلك نظير أجره على الصلاة فيصح أن أجر القاعد على النصف من أجر القائم ومن صلى النفل قاعدا مع القدرة على القيام أبجزأه وكان أجره على النصف من أجر القائم بغير اشكال وأما قول البابي أن الحديث في المقترض والمتنفل معا فإن أراد المقترض ما قرره فذاك والا فهدأ في ذلك أكثر العلماء وحكي ابن التين وغيره عن أبي عبيد وابن الماجشون واسماعيل القاضي وابن شعبان والاسماعيلي والداودي وغيرهم أنهم حملوا حديث عمران على المتنفل وكذا نقله الترمذي عن الثوري قال وأما المعذور اذا صلى جالسا فله مثل أجر القائم ثم قال وفي هذا الحديث ما يشهد له يشير الى ما أخرجه البخاري في الجهاد من حديث أبي موسى رفعه اذا مرض العبد أو سافر كتب له صالح ما كان يعمل (١) وهو صحيح مقم ولهذا الحديث شواهد كثيرة سيأتي ذكرها في الكلام عليه ان شاء الله تعالى ويؤيد ذلك قاعدة تغليب فضل الله تعالى وقبول عذر من له عذر والله أعلم ولا يلزم من اقتصار العلماء المذكورين في حمل الحديث المذكور على صلاة النافلة أن لا ترد الصور التي ذكرها الخطابي وقد ورد في الحديث ما يشهد لها فتعدأ أحد من طريق ابن جريج عن ابن شهاب عن أنس قال قدم النبي ﷺ المدينة وهي محجة فحى الناس فدخل النبي ﷺ المسجد والناس يصلون من قعود فقال صلاة القاعد نصف صلاة القائم رجاله ثقات وعند النساء ما يراجعه من وجه آخر وهو وارد في المعذور فيحمل على من تكلف القيام مع مشقته عليه كما يحتمل الخطابي وأما نفي الخطابي جواز التنفل مضطجعا فقد تبينه ابن بطال على ذلك وزاد لكن الخلاف ثابت فقد نقله الترمذي بإسناده الى الحسن البصري قال ان شاء الرجل صلى صلاة التطوع قائما وجالسا ومضطجعا وقال به جماعة من أهل العلم وأحد الوجهين للشافعية وصححه المتأخرون وحكاه عياض وجهها عند المالكية أيضا وهو اختيار الأبري منهم واحتج بهذا الحديث (تنبيه) سؤال عمران عن الرجل يخرج مخرج الغالب فلا يفهم له بل الرجل والمرأة في ذلك سواء (قوله ومن صلى قاعدا) يستثنى من عموم النبي ﷺ فان صلاته قاعدا لا ينقص أجرها عن صلاته قائما لحديث عبد الله بن عمرو قال بلغني ان النبي ﷺ قال صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة قائمته فوجدته يصلي جالسا فوضعت يدي على رأسي فقال مالك يا عبد الله فأخبرته فقال أجل ولكنني لست كأحد منكم أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وهذا يبنى على ان المتكلم داخل في عموم خطابه وهو الصحيح وقد عد الشافعية في خصائصه ﷺ هذه المسئلة وقال عياض في الكلام على تنفله ﷺ قاعدا قد علمه في حديث عبد الله بن عمرو وبقوله لست كأحد منكم فيكون هذا ممن خص به قال وعلمه أشار بذلك الى من لا عذر له فكأنه قال اني ذو عذر وقد رد التورى هذا الاحتمال قال وهو ضعيف أو باطل (قائمه) لم يبين كيفية القعود فيؤخذ من اطلاقه جوازه على أى صفة شاء المصلي وهو قضية كلام الشافعي في البويطي وقد اختلف في الأفضل فمن الأئمة الثلاثة يصلي متزجا وقيل يجلس مفترشا وهو موافق لقول الشافعي في مختصر المزني وصححه الرافعي ومن تبعه وقيل متوركا

(١) قوله كتب له صالح ما كان الخ في نسخة كتب له ما كان الخ وليحصر

باب صلاة القاعد بالايام **حدثنا أبو معمر** قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة أن عمران بن حصين وكان رجلاً مبسوراً . وقال أبو معمر مرة عن عمران قال سألت النبي ﷺ عن صلاة الرجل وهو قاعد . فقال من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم . ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد . قال أبو عبد الله نائماً عندي مضطجاً ها هنا **باب** إذا لم يطبق قاعداً صلى على جنب . وقال عطاء إن لم يقدر أن يتحول إلى القبلة صلى حيث كان وجهه **حدثنا** عبد الله بن عبد الله عن إبراهيم بن طهمان قال حدثني الحسين المكنب عن ابن بريدة عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال كانت في بواكير فسألت النبي ﷺ

وفي كل منها أحاديث وسألت الكلام على قوله نائماً في الباب الذي يليه * (قوله باب صلاة القاعد بالايام) أو رديه حدث عمران بن حصين أيضاً وليس فيه ذكر الايام . وانما فيه مثل ما في الذي قبله ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد قال ابن رشد مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن من صلى على جنب فقد احتاج إلى الايام انتهى وليس ذلك بلازم نعم يمكن أن يكون البخاري يختار جواز ذلك ومستنده ترك التفصيل فيه من الشارع وهو أحد الوجهين للشافعية وعليه شرح الكرماني والأصح عند المتأخرين أنه لا يجوز للقادر الايام للركوع والسجود وإن جازا التثفل مضطجاً بل لا بد من الايان بالركوع والسجود حقيقة وقد اعترضه الاسماعيلي فقال ترجم بالايام ولم يقع في الحديث إلا ذكر النوم فكانه مخفف قوله نائماً يعني بنون على اسم الفاعل من النوم فظنه بآيما . يعني موحدة بعدها مصدر أو ما فليترجم بذلك انتهى ولم يصب في ظنه أن البخاري مخففه فقد وقع في رواية كريمة وغيرها عقب حديث الباب قال أبو عبد الله يعني البخاري قوله نائماً عندي أي مضطجاً فكان البخاري كوشف بذلك وهذا التفسير قد وقع مشله في رواية عفان عن عبد الوارث في هذا الحديث قال عبد الوارث نائماً المضطجع أخرجه الاسماعيلي قال الاسماعيلي معنى قوله نائماً أي على جنب اه وقد وقع في رواية الاصيلي على التصحيف أيضاً حكاه ابن رشد ووجهه بأن معناه من صلى قاعداً أو ما بالركوع والسجود وهذا ما وقف للشهر عند المالكية أنه يجوز له الايام اذا صلى تفلأقاعدا مع القدرة على الركوع والسجود وهو الذي يتبين من اختيار البخاري وعلى رواية الاصيلي شرح ابن بطلان وأنكر على النسائي ترجمته على هذا الحديث بفضل صلاة القاعد على النائم وادعى أن النسائي مخففه قال وغلطه فيه ظاهر لأنه ثبت الأمر للمصلي اذا وقع عليه النوم أن يقطع الصلاة وعلى ذلك أنه له يستغفر فيسب نفسه قال فكيف يأمره بقطع الصلاة ثم بينت (١) أن له عليها نصف أجر القاعد اه وما تقدم من التعقب على الاسماعيلي رد عليه قال شيخنا في شرح الترمذي بعد أن حكى كلام ابن بطلان له هو الذي مخفف وانما الجأه إلى ذلك حل قوله نائماً على النوم الحقيقي الذي أمر المصلي اذا وجده يقطع الصلاة وليس ذلك المراد هنا انما المراد الاضطجاع كما تقدم تقديره وقد ترجم النسائي بفضل صلاة القاعد على النائم والصواب من الرواية نائماً بالنون على اسم الفاعل من النوم والمراد به الاضطجاع كما تقدم ومن قال غير ذلك فهو الذي مخفف والذي غرهم ترجمة البخاري وعسر توجيها عليهم والله الحمد على ما وهب * (قوله باب اذا لم يطبق أي الانسان الصلاة في حال القعود صلى على جنبه) (قوله وقال عطاء اذا لم يقدر) في رواية الكشمي أن لم يقدر الخ وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بمعناه ومطابقته للترجمة من جهة أن الجامع بينهما أن العاجز عن أداء فرض ينتقل إلى فرض دونه ولا يترك وهو حجة على من زعم أن العاجز عن القعود في الصلاة تسقط عنه الصلاة وقد حكاه الفزالي عن أبي حنيفة وتلقب بأنه لا يوجد في كتب الحنفية (قوله عن عبد الله) هو ابن المبارك وسقط ذكره من رواية أبي زيد المروزي ولا بد

عَنِ الصَّلَاةِ قَالِ صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَتَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقُلْ جَنْبًا بِأَبْوَاقِ قَاعِدًا
ثُمَّ صَحَّ أَوْ وَجَدَ خِطَّةً تَعْمَ مَا بَقِيَ .

منه فان عبدان لم يسمع من ابراهيم بن طهمان والحسين المكتب هو ابن ذكوان المعلم الذي سبق في الباب قبله قال الترمذي
لا تهم أحدا روى هذا عن حسين الابراهيم وروي أبو أسامة وعيسى بن بوس وغيرهما عن حسين على اللفظ السابق اه
ولا يؤخذ من ذلك تضعيف رواية ابراهيم كإفهامه ابن العربي تبع لابن بطال ورد على الترمذي بان رواية ابراهيم توافق
الاصول ورواية غيره تخالفها فتكون رواية ابراهيم أرجح لان ذلك راجع الى الترجيح من حيث المعنى لا من حيث
الاستناد والافتقار الاكثر على شيء يقتضى أن رواية من خالفهم تكون شاذة والحق أن الروايتين صحيحتان كما صنع
البخاري وكل منهما مشتملة على حكم غير الحكم الذي اشتملت عليه الاخرى والله أعلم (قوله عن الصلاة) المراد عن
صلاته المرضي بدليل قوله في أوله كانتني بواسير وفي رواية وكيع عن ابراهيم بن طهمان سألت عن صلاة المريض
أخرجه الترمذي وغيره **تنبيه** قال الخطابي لعل هذا الكلام كان جواب فتيا استفتاها عمران والافليست علة البواسير
بما عساه من القيام في الصلاة على ما فيها من الاذى اه ولا مانع من أن يسأل عن حكم ما لم عمله لاحتمال أن يحتاج اليه فيما بعد
(قوله فان لم تستطع) استدلل به من قال لا يتنقل المريض الى القعود الا بعد عدم القدرة على القيام وقد حكاه عياض
عن الشافعي وعن مالك وأحمد واستحق لا يشترط العدم بل وجود المشقة والمعروف عند الشافعية أن المراد بنفي الاستطاعة
وجود المشقة الشديدة بالقيام أو خوف زيادة المريض أو الهلاك ولا يكتفي بأدنى مشقة ومن المشقة الشديدة دوران
الرأس في حق راكب السفينة وخوف الفرق ولو صلي قائما فيها وهل يحد في عدم الاستطاعة من كان كامئا في الجهاد ولو
صلى قائما لآه العدو فتجوز له الصلاة قاعدا أولا فيه وجهان للشافعية الاصح الجواز لكن يقضى لكونه عذرا نادرا
واستدل به على تساوي عدم الاستطاعة في القيام والقعود في الانتقال خلافا لمن فرق بينهما كامما الحرمين ويدل
للجمهور أيضا حديث ابن عباس عند الطبراني بلفظ يصلي قائما فان نالته مشقة فإساقان نالته مشقة صلي قائما
الحديث فاعتبر في الحالين وجود المشقة ولم يفرق (قوله فعلى جنب) في حديث على عند الدارقطني على جنبه
الايمان مستقبل القبلة بوجهه وهو حجة للجمهور في الانتقال من القعود الى الصلاة على الجانب وعن الحنفية وبعض
الشافعية يستلحق على ظهره ويجعل رجله الى القبلة ووقع في حديث على أن حالة الاستلقاء تكون عند العجز عن حالة
الاضطجاع واستدل به من قال لا يتنقل المريض بعد عجزه عن الاستلقاء الى حالة أخرى كالاشارة بالرأس ثم الاماها
بالطرف ثم اجزاء القرآن والد كره على اللسان ثم على القلب لكون جميع ذلك لم يذكروا في الحديث وهو قول الحنفية
والماكية وبعض الشافعية وقال بعض الشافعية بالترتيب المذكور وجعلوا مناصب الصلاة حصول العقل فحيث كان حاضر
العقل لا يسقط عنه التكليف بها فأتى بما يستطيعه بدليل قوله **تنبيه** اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم هكذا
استدل به الغزالي وحقه الرافي بأن الخبر أمر بالانابة بما يشتمل عليه الأمور والقعود لا يشتمل على القيام وكذا ما بعده
الى آخر ما ذكره وأجاب عنه ابن الصلاح بأن لا يقول أن الاقوال بالقعود أت بما استطاعه من القيام مثلا ولكن يقول يكون
أيا بما استطاعه من الصلاة لان المذكورات أنواع لجنس الصلاة بعضها أدنى من بعض فاذا عجز عن الا على وأنى بالادنى
كان أيا بما استطاع من الصلاة وتجب بأن كون هذه المذكورات من الصلاة فرع لمشروعية الصلاة بها وهو عمل الزارع
تنبيه قال ابن المنير في الحاشية اتفق لبعض شيوخنا فرع غريب في النقل كثير في الوقوع وهو أن يعجز المريض عند
التذكر ويهتد على العمل فالحمد لله أن يتخذ من يلقنه فكان يقول أحرم بالصلاة قل الله أكبر اقرا الفاتحة قل الله أكبر
للكوع الى آخر الصلاة بلقنه ذلك تلقينا وهو يفعل جميع ما يقول له بالنطق أو بالإيماء رحمه الله * (قوله باب اذا
صلي قاعدا ثم صح أو وجد ختة تمهاتي) في رواية الكشي بنى أنهم ما بقى أى لا يستأنف بل يبنى عليه آتيا نا

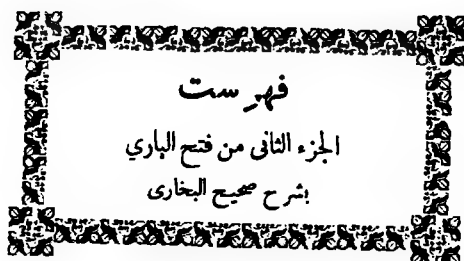
وقال الحسن . إن شاء المريض صلى ركعتين قائما وركعتين قاعدا **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن المؤمنين أنها أخبرته أنها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الأيل قاعدا قط حتى أسن فكان قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد وأبي النضر مولى عمر ابن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي جالسا فيقرأ وهو جالس فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم ثم ركع ثم سجد ففعل في الركعة الثانية مثل ذلك .

بالوجه الاتم من القيام ونحوه وفي هذه الترجمة اشارة الى الرد على من قال من انتصح الفريضة قاعد المعجزة عن القيام ثم اطلق القيام وجب عليه الاستئناف وهو محكي عن محمد بن الحسن وخفي ذلك على ابن التيرحي قال أراد البخاري بهذه الترجمة رفع خيال من تحيل أن الصلاة لا تتبع فيجب الاستئناف على من صلى قاعدا ثم استطاع القيام (قوله وقال الحسن ان شاء المريض) أي في الفريضة صلى ركعتين قائما وهذا الاثر وصله ابن شيبه بمعناه وصله الترمذي أيضا بلطف آخر وتعقبه ابن التين بأنه لا وجه للمثبته هنا لان القيام لا يسقط عن قدر عليه الا ان كان يريد بقوله ان شاء أي بكلفة كثيرة اه و يظهر أن مراده أن من انتصح الصلاة قاعدا ثم استطاع القيام كان له انماها قائما ان شاء بان يني على ما صلى وان شاء استأنفها فانتضى ذلك جواز البناء وهو قول الجمهور ثم أورد المصنف حديث عائشة من رواية مالك بإسنادين له انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قاعدا فإذا أراد أن يركع قام فقرأ ثلاثين أو أربعين آية قائما ثم ركع وزاد في الطريق الثالثة منها انه كان يفعل ذلك في الركعة الثانية وفي الاولى منها تنقيد ذلك بانه صلى الله عليه وسلم لم يصل صلاة الليل قاعدا الا بعد ان أسن وسيأتي في أثناء صلاة الليل من هذا الوجه بلطف حتى اذا كبروفي رواية عثمان بن أبي سليمان عن أبي سلمة عن عائشة لم يمت حتى كان أكثر صلاته جالسا وفي حديث حفصة ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في سبحة جالسا حتى اذا كان قبل موته بعام وكان يصلي في سبحة جالسا الحديث أخرجهما مسلم قال ابن التين قيدت عائشة ذلك بصلاة الليل لتخرج الفريضة ويقولها حتى أسن لتعلم أنه إنما فعل ذلك ابقاء على نفسه ليستديم الصلاة وأفادت أنه كان يديم القيام وانه كان لا يجلس عما يطيقه من ذلك وقال ابن بطال هذه الترجمة تتعلق بالفريضة وحديث عائشة يتعلق بالنافلة ووجه استنباطه انه لما جاز في النافلة القعود لغير علة مانعة من القيام وكان عليه الصلاة والسلام يقوم فيها قبل الركوع كانت الفريضة التي لا يجوز القعود فيها الا بعد القدرة على القيام أولى اه والذي يظهر لي أن الترجمة ليست مختصة بالفريضة بل قوله ثم صح يتعلق بالفريضة وقوله أو وجد تخفف يتعلق بالنافلة وهذا الشق مطابق للحديث ويؤخذ ما يتعلق بالشق الآخر بالقياس عليه والجامع بينهما جواز إيقاع بعض الصلاة قاعدا وبعضها قائما ودل حديث عائشة على جواز القعود في أثناء صلاة النافلة لمن انتصحها قائما كما يباح له أن ينتحبها قاعدا ثم يقرر اذ لا فرق بين الحالتين ولا سيما مع وقوع ذلك منه صلى الله عليه وسلم في الركعة الثانية خلافا لمن أي ذلك وأستدل به على أن من انتصح صلاته مضطجعا ثم استطاع الجلوس أو القيام أتمها على ما أدت اليه حاله (قوله فاذا بقي من قراءته) فيه اشارة الى ان الذي كان يقرأه قبل أن يقوم أكثر لان البقية تطلق في الغالب على الأقل وفي هذا الحديث انه لا يشترط لمن انتصح النافلة قاعدا أن يركع قاعدا أو قائما أن يركع قائما وسيأتي البحث في ذلك في باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم بالليل من أبواب

فَإِذَا قَضَى صَلَاتَهُ نَظَرَ فَإِنْ كُنْتُ يَقْضَى تَحَدَّثَ مَعِيَ وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً أَضْطَجَعُ

النهجد (قوله فإذا قضى صلاته نظرا إلخ) يأتي الكلام عليه في أبواب التطوع في الكلام على ركعتي الفجر إن شاء الله تعالى (خاتمة) اشتملت أبواب التقصير وما معه من الأحاديث المرفوعة على اثنين وخمسين حديثا المعلق منها ستة عشر حديثا والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مائة اثنين وثلاثون والبقية موصولة وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عباس في قدر الإقامة بمكة وحديث جابر في التطوع راكبا إلى غير القبلة وحديث أنس في الجمع بين المغرب والمشاء وحديث عمران في صلاة القاعد وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم ستة آثار والله أعلم

﴿ تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله باب النهجد ﴾



فهرست

الجزء الثاني من فتح الباري

بشرح صحيح البخاري

مصحف

مصحف

- ٤٨ باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس
 ٤٩ باب من لم يكره الصلاة الأبعد العصر والفجر
 ٤٠ باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها
 ٥٢ باب التكبير بالصلاة في يوم غيم
 ٥٣ باب الآذان بعد ذهاب الوقت
 ٥٤ باب من ضل بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت
 ٥٦ باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر الخ
 ٥٧ باب قضاء الصلاة الأولى فالأولى
 ٥٨ باب ما يكره من السمر بعد العشاء
 ٥٨ باب السمر في الفقة والخير بعد العشاء
 ٦٠ باب السمر مع الأهل والضييف
 ٦١ ﴿كتاب أبواب الآذان﴾
 ٦٥ باب الآذان مثنى
 ٦٦ باب الإقامة واحدة الخ
 ٦٧ باب فضل التأذين
 ٦٩ باب رفع الصوت بالنداء
 ٧١ باب ما يحقن بالآذان من الدماء
 ٧٤ باب ما يقول إذا سمع المنادي
 ٧٥ باب الدماء عند النداء
 ٧٦ باب الاستهام في الآذان
 ٧٧ باب الكلام في الآذان
 ٧٩ باب آذان الأعمي إذا كان له من يخبره
 ٨٠ باب الآذان بعد العجر
 ٨٢ باب الآذان قبل الفجر
 ٨٤ باب كم بين الآذان والإقامة ومن ينتظر الإقامة
 ٨٧ باب بين كل آذانين صلاة لمن شاء

﴿باب مواقيت الصلاة﴾

- ٥ باب قول الله تعالى متبين إليه الخ
 ٦ باب البيعة على إقامة الصلاة
 ٧ باب فضل الصلاة لوقتها
 ٨ باب الصلوات الخمس كفارة
 ١٠ باب تخصيص الصلاة عند وقتها
 ١١ باب المعصلي يتأجى ربه عز وجل
 ١٢ باب الأبرار في الظهور في شدة الحر
 ١٦ باب الأبرار بالظهور في السفر
 ١٧ باب وقت الظهر عند الزوال
 ١٨ باب تأخير الظهر إلى العصر
 ٢٠ باب وقت العصر
 ٢٤ باب أتم من فاته صلاة العصر
 ٢٥ باب من ترك العصر
 ٢٦ باب فضل صلاة العصر
 ٣٠ باب من أدرك ركعة من العصر قبل المغرب
 ٣٧ باب وقت المغرب
 ٣٤ باب من كره أن يقال للمغرب العشاء
 ٣٥ باب ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعا
 ٣٧ باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا
 ٣٧ باب فضل العشاء
 ٣٨ باب ما يكره من النوم قبل العشاء
 ٣٩ باب النوم قبل العشاء لمن غلب
 ٤١ باب وقت العشاء إلى نصف الليل
 ٤٢ باب فضل صلاة الفجر
 ٤٣ باب وقت الفجر
 ٤٤ باب من أدر من الفجر ركعة
 ٤٥ باب من أدرك من الصلاة ركعة
 ٤٦ باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس

مصحف	مصحف
١٢٥ باب هل يصلي الامام عن حضر وهل يخطب يوم الجمعة في المطر	٨٧ باب من قال لا يؤذن في السمر مؤذن واحد
١٢٦ باب اذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة	٨٨ باب الاذان للسافر الخ
١٢٨ باب اذا دعى الامام الى الصلاة ويده مياكل	٩٠ باب هل يتبع المؤذن فاه منها ومنها وهل يلتفت في الاذان
١٢٩ باب من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج	٩٢ باب قول الرجل فافتنا الصلاة
١٢٩ باب من صلى بالناس وهو لا يريد الا أن يعلمهم صلاة النبي ﷺ وستة	٩٢ باب لا يسمى الي الصلاة وليأتها بالسكينة والوقار
١٣٠ باب أهل العلم والفضل أحق بالامامة	٩٤ باب متى يقوم الناس اذا رأى الامام عند الاقامة
١٣٢ باب من قام الى جنب الامام لعة	٩٥ باب لا يقوم الى الصلاة مستجلاً وليقم بالسكينة والوقار
١٣٢ باب من دخل ليؤم الناس فناء الامام الاول فآخر الاول أو لم يتأخر جازت صلاته	٩٦ باب هل يخرج من المسجد لعة
١٣٥ باب اذا استوتوا في القراءة فليؤمهم أكبرهم	٩٧ باب اذا قال الامام مكانكم حتي ترجع انتظروه
١٣٦ باب اذا زار الامام قوما فاهم	٩٧ باب قول الرجل للنبي ﷺ ماصلينا
١٣٧ باب انما جعل الام ليؤتم	٩٨ باب الامام تعرض له الحاجة بعد الاقامة
١٤٤ باب متى يسجد من خلف الامام	٩٨ باب الكلام اذا أقيمت الصلاة
١٤٥ باب أتم من رفع رأسه قبل الامام	٩٩ أبواب صلاة الجماعة والامامة
١٤٧ باب امامة العبد والمولى	٩٩ باب وجوب صلاة الجماعة والامامة
١٤٩ باب اذا لم يتم الامام أتم من خلفه	١٠٣ باب فضل صلاة الجماعة
١٤٩ باب امامة المفتون والمبتدع	١٠٨ باب فضل صلاة الفجر في الجماعة
١٥١ باب يقوم عن يمين الامام بحذائه سواء اذا كان اثنين	١١٠ باب فضل التهجير الي الطهر
١٥٢ باب اذا قام الرجل عن يسار الامام فحول له الامام الي يمينه لم تصد صلاتها	١١٠ باب احتساب الآثار
١٥٢ باب اذا لم ينو الأمام أن يؤم ثم جاء قوم فاهم	١١١ باب فضل صلاة العشاء في الجماعة
١٥٣ باب اذا طول الامام وكان للرجل حاجة فخرج وصلى	١١٢ باب اثنان فما فوقها جماعة
١٥٧ باب تخفيف الامام في القيام وانما الركوع والسجود	١١٢ باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد
١٥٩ باب اذا صلى لنفسه فليطول ماشاء	١١٧ باب فضل من غدا للمسجد ومن راح
	١١٧ باب اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة
	١٢٠ باب حد المريض ان يشهد الجماعة
	١٢٤ باب الرخصة في المطر والعلّة أن يصلى في رحله

- ١٥٩ باب من شك امامه اذ اطول
١٦٠ باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي
١٦١ باب اذا صلى ثم أم قوما
١٦٢ باب من أسمع الناس تكبير الامام
١٦٣ باب الرجل يأم بالامام ويأم الناس بالماموم
١٦٤ باب هل يأخذ الامام اذا شك بقول الناس
١٦٥ باب اذا بكى الامام في الصلاة
١٦٦ باب تسوية الصفوف عند الاقامة وبعدها
١٦٧ باب اقبال الامام على الناس عند تسوية الصفوف
١٦٨ باب الصف الاول
١٦٩ باب اقامة الصف من تمام الصلاة
١٧٠ باب أتم من لم يتم الصفوف
١٧١ باب الزاق المنكب بالمنكب والقدم في الصف
١٧٢ باب اذا قام الرجل عن يسار الامام وحوله
الامام خلفه الي يمينه تمت صلاته
١٧٣ باب المرأة وحدها تكون صفا
١٧٤ باب ميمنة المسجد والامام
١٧٥ باب اذا كان بين الامام وبين القوم حاجة
أو ستره
١٧٦ باب صلاة الليل
١٧٧ أبواب صفة الصلاة
١٧٨ باب ايجاب التكبير وافتتاح الصلاة
١٧٩ باب رفع اليدين في التكبير الاولى مع
الاقتراح سواء
١٨٠ باب رفع اليدين اذا كبر واذا ركع واذا رفع
باب الى أين يرفع يديه
١٨١ باب رفع اليدين اذا قام من الركعتين
١٨٢ باب وضع اثنين في الصلاة
١٨٣ باب الخشوع في الصلاة
١٨٤ باب ما يقول بعد التكبير
١٨٥ باب
- ١٨٤ باب رفع البصر الى الامام في الصلاة
١٨٥ باب رفع البصر الى السماء
١٨٦ باب الالتفات في الصلاة
١٨٧ باب هل يلتفت لامرئ يزل به او يري شيئاً او
بصاقاً في القبلة
١٨٨ باب وجوب القراءة للامام والمماموم في الصلاة
كلها في الحضر والسفر
١٨٩ باب القراءة في الظهر
١٩٠ باب القراءة في العصر
١٩١ باب القراءة في المغرب
١٩٢ باب الجهر في المغرب
١٩٣ باب الجهر في العشاء
١٩٤ باب القراءة في العشاء بالسجدة
١٩٥ باب القراءة في العشاء
١٩٦ باب يطول في الاولين ويحذف في الآخرين
١٩٧ باب القراءة في العجور
٢٠٠ باب الجهر لقراءة صلاة الصبح
٢٠١ باب الجمع بين السورتين في ركعة والقراءة في
الخواتم وبسورة قبل سورة وبأول سورة
٢٠٢ باب يقرأ في الآخرين فاتحة الكتاب
٢٠٣ باب من خافت القراءة في الظهر والعصر
٢٠٤ باب اذا أسمع الإمام الآية
٢٠٥ باب يطول في الركعة الاولى
٢٠٦ باب جهر الامام بالتأمين
٢٠٧ باب فضل التأمين
٢٠٨ باب جهر المأموم بالتأمين
٢٠٩ باب اذا ركع دون الصف
٢١٠ باب اتمام التكبير في الركوع
٢١١ باب اتمام التكبير في السجود
٢١٢ باب التكبير اذا قام من السجود
٢١٣ باب وضع الاكف على الركب في الركوع
٢١٤ باب اذا لم يتم الركوع

- ٢١٩ باب استواء الظهر في الركوع
 ٢٢٠ باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالاعادة
 ٢٢٤ باب الدعاء في الركوع
 ٢٢٤ باب ما يقول الامام ومن خلفه اذا رفع رأسه من الركوع
 ٢٢٥ باب فضل اللهم ربنا لك الحمد
 ٢٢٦ باب
 ٢٢٨ باب الاطمأنتة حين يرفع رأسه من الركوع
 ٢٣٠ باب يهوى بالتكبير لمن يسجد
 ٢٣٣ باب فضل السجود
 ٢٣٤ باب يدي ضبعيه
 ٢٣٥ باب يستقبل القبلة باطراف رجليه
 ٢٣٥ باب اذا لم يتم سجوده
 ٢٣٥ باب السجود على سبعة أعظم
 ٢٣٧ باب السجود على الالف
 ٢٣٧ باب السجود على الالف في الطين
 ٢٣٧ باب عقد الثياب وشدها ومن ضم اليه ثوبه اذا خاف أن تنكشف عورته
 ٢٣٨ باب لا يكف شعرا
 ٢٣٨ باب لا يكف ثوبه في الصلاة
 ٢٣٨ باب التسبيح والدعاء في السجود
 ٢٣٩ باب المسكت بين السجدين
 ٢٤٠ باب لا يفرش ذراعيه في السجود
 ٢٤٠ باب من استوى قاعدا في وتر من صلاته
 ٢٤١ باب كيف يستمد على الارض اذا قام من الركعة
 ٢٤١ باب يكبر وهو ينهض من السجدين
 ٢٤٢ باب سنة الجلوس في التشهد
 ٢٤٦ باب من لم ير التشهد الاول واجبا
 ٢٤٧ باب التشهد في الاولى
 ٢٤٨ باب التشهد في الاخرة

- ٢٥٣ باب الدعاء قبل السلام
 ٢٥٥ باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب
 ٢٥٦ باب من لم يمسح جبهته وأقبعه حتى صلى
 ٢٥٧ باب التسليم
 ٢٥٧ باب يسلم حين يسلم الامام
 ٢٤٨ باب من لم يرد السلام على الامام واكتفى بتسليم الصلاة
 ٢٥٩ باب الذكر بعد الصلاة
 ٢٦٦ باب يستقبل الامام الناس اذا سلم
 ٢٦٦ باب مكث الامام في مصلاه بعد السلام
 ٢٦٨ باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتعظم
 ٢٦٩ باب الاهتال والانصراف عن المئين والشمال
 ٢٧٠ باب ما جاء في التوم التي والبصل والكراث وقول النبي ﷺ من أكل التوم أو البصل من الجوع أو غير فلا يقر بن مسجدنا
 ٢٧٤ باب وضوء الصبيان
 ٢٧٧ باب خروج النساء في المساجد بالليل والنهار
 ٢٨٠ باب صلاة النساء خلف الرجال
 ٢٨٠ باب سرعة انصراف النساء من الصبح
 ٢٨٠ باب استئذان المرافق وجها بالخروج الى المسجد
 ٢٨١ ﴿ كتاب الجمعة ﴾
 ٢٨٢ باب فرض الجمعة
 ٢٨٤ باب فضل الغسل يوم الجمعة وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء
 ٢٩٠ باب الطيب للجمعة
 ٢٩٢ باب فضل الجمعة
 ٢٩٦ باب

صحيفة

- ٢٩٦ باب الدهن للجمعة
 ٢٩٨ باب مجلس أحسن ما يجد
 ٢٩٩ باب السواك يوم الجمعة
 ٣٠١ باب من تسوك بسواك غيره
 ٣٠١ باب ما يقرأ في صلاة العجر يوم الجمعة
 ٣٠٣ باب الجمعة في القرى والمدن
 ٣٠٥ باب هل علي من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم
 ٣٠٧ باب الرخصة ان لم يحضر الجمعة في المطر
 ٣٠٧ باب من أين توتي الجمعة وعلي من تحب الخ
 ٣٠٩ باب وقت الجمعة اذا زالت الشمس
 ٣١٠ باب اذا اشتد الحر يوم الجمعة
 ٣١١ باب المشي الى الجمعة وقول الله جل ذكره فاسعوا الى ذكر الله الخ
 ٣١٣ باب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة
 ٣١٤ باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه
 ٣١٤ باب الاذان يوم الجمعة
 ٣١٦ باب المؤذن الواحد يوم الجمعة
 ٣١٦ باب يجيب الامام علي المنبر اذا سمع النداء
 ٣١٦ باب المجلس علي المنبر عند التأذين
 ٣١٧ باب التأذين عند الخطبة
 ٣١٧ باب الخطبة على المنبر
 ٣٢٠ باب الخطبة قائما
 ٣٢١ باب استقبال الناس الامام اذا خطب
 ٣٢١ باب من قال في الخطبة بعد التناء أما بعد
 ٣٢٤ باب القعدة بين الخطبة يوم الجمعة
 ٣٢٥ باب الاستماع الى الخطبة يوم الجمعة
 ٣٢٥ باب اذا رأى الامام رجلا جاء وهو يخطب أمره أن يصلي ركعتين
 ٣٢٩ باب من جاء والامام يخطب صلي ركعتين خفيقتين

صحيفة

- ٣٢٩ باب رفع اليدين في الخطبة
 ٣٣٠ باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة
 ٣٣٠ باب الانصات يوم الجمعة والامام يخطب
 ٣٣٢ باب الساعة التي في يوم الجمعة
 ٣٣٨ باب اذا قرأ الناس عن الامام في صلاة الجمعة الخ
 ٣٤٠ باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها
 ٣٤١ باب قول الله تعالى فاذا قضيت الصلاة الآية
 ٣٤٢ باب الفائلة بعد الجمعة
 ٣٤٥ باب صلاة الخوف رجالا وركانا
 ٣٤٦ باب يحرس بعضهم بعضا في صلاة الخوف
 ٣٤٧ باب الصلاة عند مناهضة الخصوم واقفاء العدو
 ٣٤٩ باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء
 ٣٥٠ باب التكبير والغلس الصبح والصلاة عند الاغارة والحرب
 ٣٥١ ﴿كتاب العيدين﴾
 ٣٥١ باب في العيدين والتجمل فيه
 ٣٥٢ باب الحراب والدرق يوم العيد
 ٣٥٦ باب سنة العيدين لاهل الاسلام
 ٣٥٧ باب الاكل يوم الفطر قبل الخروج
 ٣٥٨ باب الاكل يوم النحر
 ٣٥٩ باب الخروج الى المصلى بغير منبر
 ٣٦١ باب المشي والركوب الى العيد والصلاة قبل الخطبة وبغير آذان ولا اقامة
 ٣٦٣ باب الخطبة بعد العيد
 ٣٦٤ باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم
 ٣٦٥ باب التكبير للعيد
 ٣٦٦ باب فضل العمل في أيام التشريق
 ٣٦٩ باب التكبير في أيام منى واذا غدا الى عرفة
 ٣٧١ باب الصلاة الى الحربة

صحيفة

- ٣٧١ باب حمل العترة أو الحربة بين يدي الامام
 ٣٧١ باب خروج النساء والحض الى المصلي
 ٣٧٢ باب خروج الصبيان الى المصلي
 ٣٧٢ باب استقبال الامام الناس في خطبة العيد
 ٣٧٣ باب العلم الذي بالمصلي
 ٣٧٣ باب موعظة الامام النساء يوم العيد
 ٣٧٦ باب اذا لم يكن لها جلباب في العيد
 ٣٧٦ باب اعتزال الحيض المصلي
 ٣٧٧ باب التحرو الذبح بالمصلي يوم النحر
 ٣٧٧ باب كلام الامام والناس في خطبة العيد واذا سئل الامام عن شيء وهو مخطب
 ٣٧٨ باب من خالف الطريق اذا رجع يوم العيد
 ٣٨٠ باب اذا فاتته العيد يصلي ركعتين
 ٣٨١ باب الصلاة قبل العيد وبعدها
 ٣٨٢ (ابواب الوتر)
 ٣٩٠ باب ساعات الوتر
 ٣٩١ باب ايقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر
 ٣٩١ باب ليحصل آخر حملاته ورا
 ٣٩١ باب الوتر على الدابة
 ٣٩٢ باب الوتر في السفر
 ٣٩٢ باب الفتح قبل الركوع وبعده
 ٣٩٤ (ابواب الاستسقاء)
 ٣٩٤ باب الاستسقاء وخروج النبي ﷺ في الاستسقاء
 ٣٩٥ باب دعاء النبي ﷺ اجعلها سنين كسني يوسف
 ٣٩٦ باب سؤال الناس الامام الاستسقاء اذا قحطوا
 ٣٩٩ باب نحويل الرداء في الاستسقاء
 ٤٠١ باب الاستسقاء في المسجد الجامع

صحيفة

- ٤٠٧ باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة
 ٤٠٧ باب الاستسقاء على النهر
 ٤٠٧ باب من اخفى بصلاته الجمعة في الاستسقاء
 ٤٠٨ باب الدعاء اذا اقطعت السبل من كثرة المطر
 ٤٠٨ باب ما قيل أن النبي ﷺ لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة
 ٤٠٨ باب اذا استشفعوا الى الامام ليستق لهم
 ٤٠٨ باب اذا استشفعوا الى الامام ليستق لهم
 ٤٠٨ باب اذا استشفعوا الى الامام ليستق لهم
 ٤١١ باب الدعاء اذا كثر المطر حوائنا ولا علينا
 ٤١١ باب الدعاء في الاستسقاء قائما
 ٤١٢ باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء
 ٤١٢ باب كيف حول النبي ﷺ ظهره الى الناس
 ٤١٢ باب صلاة الاستسقاء ركعتين
 ٤١٣ باب الاستسقاء في المصلي
 ٤١٣ باب استقبال القبلة في الاستسقاء
 ٤١٣ باب رفع الناس ايديهم مع الامام في الاستسقاء
 ٤١٤ باب رفع الامام يده في الاستسقاء
 ٤١٥ باب ما يقول اذا امطرت
 ٤١٦ باب من تخطى المطر حتى يتحادر على لحية
 ٤١٧ باب اذا هبت الريح
 ٤١٧ باب قول النبي ﷺ نصرت بالعصا
 ٤١٧ باب ما قيل في الزلازل والايات
 ٤١٨ باب قول الله تعالى وتعملون رزقكم أنكم تكذبون
 ٤٢٠ باب لا بدري متى يحيي المطر الله

صفحة

- ٤٢٩ أبواب الكسوف
 ٤٢٩ باب الصلاة في كسوف الشمس
 ٤٣٣ باب الصدقة في الصلاة
 ٤٢٦ باب النداء بالصلاة جامعة
 ٤٣٧ باب خطبة الامام في الكسوف
 ٤٢٨ باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت
 ٤٢٩ باب قول النبي ﷺ يخوف الله عباده
 بالكسوف
 ٤٣٠ باب الصلوة من عذاب القبر في الكسوف
 ٤٣١ باب طول السجود في الكسوف
 ٤٣٢ باب صلاة الكسوف جماعة
 ٤٣٥ باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف
 ٤٣٥ باب من أحب المتابعة في كسوف الشمس
 ٤٣٦ باب صلاة الكسوف في المسجد
 ٤٣٦ باب لا تنكس الشمس لموت أحد ولا
 لحياة
 ٤٣٧ باب الذكر في الكسوف
 ٤٣٨ باب الدعاء في الكسوف
 ٤٣٨ باب قول الامام في خطبة الكسوف أما بعد
 ٤٣٨ باب الصلاة في كسوف القمر
 ٤٣٩ باب الركعة الاولى في الكسوف أطول
 ٤٣٩ باب الجهر بالقراءة في الكسوف
 ٤٤١ أبواب سجود القرآن
 ٤٤٢ باب سجدة تزيل السجدة
 ٤٤٢ باب سجدة ص
 ٤٤٣ باب سجدة النجم
 ٤٤٣ باب سجود المسلمين مع المشركين
 ٤٤٤ باب من قرأ السجدة ولم يسجد
 ٤٤٥ باب سجدة اذا الدماء انشقت
 ٤٤٥ باب من سجد بسجود القاري

صفحة

- ٤٤٥ باب ازدحام الناس اذا قرأ الامام السجدة
 ٤٤٦ باب من رأى أن الله لم يوجب السجود
 ٤٤٨ باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها
 ٤٤٨ باب من لم يجد موضعا للسجود مع الامام
 من الزحام
 ٤٤٩ أبواب التقصير
 ٤٤٩ باب ما جاء في التقصير
 ٤٥٠ باب الصلاة بمنى
 ٤٥٢ باب كم أقام النبي ﷺ في حجته
 ٤٥٢ باب في كم يقصر الصلاة
 ٤٥٥ باب يقصر اذا خرج من موضعه
 ٤٥٧ باب يصلي المغرب ثلاثا في السفر
 ٤٥٨ باب صلاة التطوع على الدابة
 ٤٥٩ باب الائمة على الدابة
 ٤٦٠ باب ينزل للمكتوبة
 ٤٦١ باب صلاة التطوع على الحمار
 ١٩٠ باب من لم تقطع في السفر دبر الصلاة
 ٤٦٢ باب من تقطع في السفر في غير دبر الصلاة
 ٤٦٣ باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء
 ٤٦٤ باب هل يؤذن أو يقيم اذا جمع بين المغرب
 والعشاء
 ٤٦٥ باب يؤخر الظهر الى العصر اذا تمحل قبل
 أن ترفع الشمس
 ٤٦٦ باب اذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس صلى
 الظهر ثم ركب
 ٤٦٧ باب صلاة القاعد
 ٤٦٨ باب صلاة القاعد بالائمة
 ٤٦٩ باب اذا لم يطق قاعدا صلى على جنب
 ٤٧٠ باب اذا صلى قاعدا ثم صح أو وجد خفة ثم
 ما بقي